







كتاب البيع

فصل يدخل البنا والقارح ٤

باب خيار الشرط ٦

باب خيار الرطوبة ١٢

باب خيار الغيب ١٤

باب البيع الفاسد ٢٢

فصل قبض المسمى ٣١

باب الاقالة ٣٥

باب الكفالة ٣٦

فصل صريح العقار ٥

باب الرلوا ٦

باب الحقوق ٧

باب الاصحاف ٤٠

باب السلم ٤٥

باب التفورات ٥٤

كتاب الصرف ٥٤

باب الكفالة ٦٤

باب الواعظ على المطلوب الفصل ٧٢

باب الواعظ على الرجلين او العبد ٧٥

كتاب الحوالة ٧٦

كتاب القضاء ٧٩

باب الحبس ٨٢

باب الحوالة ٨٩

باب التحكيم ٨٩

باب مسائل ٩٠

كتاب الشهادة ٩٧

باب من يقبل شهادة ومن لا يقبل ١٠٢

باب اختلاف الشهادة ١٠٨

باب الشهادة على الشهادة ١١٣

كتاب الرجوع عن الشهادة ١١٦

كتاب الوكالة ١٢٢

باب الوكالة بالبيع والشراء ١٢٥

باب الوكيل بالبيع والشراء ١٣٢

باب الوكيل بالقبض ١٣٦

باب عزل الوكيل ١٤٠

كتاب الدعوى ١٤٣

باب التحالف ١٥٠

باب ما يندفع له عليه ١٥٦

باب ما يندفع له الرطان ١٥٦

باب دعوى النسب ١٦٦

كتاب الاقرار ١٦٤

باب الاستثناء ١٦٥

باب اقرار المرض ١٦٤

كتاب الصلح ١٦٣

باب الصلح في الدين ١٨٨

كتاب المضاربة ١٩٣

باب المضاربة ١٩٨

كتاب الوديعة ٢٠٥

كتاب العادة ٢٠٨

باب الهبة ٢١١

باب الرجوع في الهبة ٢١٤

كتاب الاجارة ٢١٨

باب ما يكون من الاجارة وما يكون خلافا فيها ٢٢٢

باب الاجارة ٢٢٦

باب ضمان الاجير ٢٣٠

باب دفع الاجارة ٢٣٥

كتاب المكاتب ٢٣٨

باب ما يجوز للمكاتب ان يفعل ٢٤١

باب ما يندفع له من مكاتبه ٢٤٤

باب ما يندفع له من مكاتبه ٢٤٧



باب موت المكاتب و  
عزة وموت المولى  
٢٤٤

كتاب  
الولاء  
٢٥٢

فصل لم رجل  
على يد رجل  
٢٥٤

كتاب  
الاكولة  
٢٥٥

باب طرف  
الانسان  
٢٦٠

كتاب  
الحجر  
٢٦١

فصل بلوغ  
الضام  
٢٦٢

كتاب  
الماء ورون  
٢٦٨

كتاب  
التعصب  
٢٧٧

فصل غيب  
المغضوب  
٢٨٢

كتاب  
الشفقة  
٢٨٢

باب  
الشفقة  
٢٨٩

باب في الشفقة  
٢٩٣

باب في الشفقة  
٢٩٥

كتاب  
القسم  
٢٩٩

كتاب  
المرارة  
٣٠٦

كتاب  
المسافات  
٣٠٤

كتاب  
الذبايح  
٣١٠

فصل ما يحل  
من الذبايح  
٣١٣

كتاب  
الاشجبة  
٣١٥

كتاب  
الكراوية  
٣١٨

فصل في  
اللبس  
٣٢٠

فصل في  
النظر  
٣٢٢

فصل في  
الاستبراء  
٣٢٤

فصل في  
البيع  
٣٢٦

كتاب  
احياء الموت  
٣٣١

مسائل الترتيب  
٣٣٣

كتاب  
الاقتربة  
٣٣٦

فصل في  
العصير  
٣٤٠

كتاب  
الصيد  
٣٤٠

كتاب  
الرهن  
٣٤٧

باب ما يجوز ان  
يؤخذ  
٣٥٨

باب الرهن  
على يد رجل  
٣٥٧

باب الرهن  
على يد رجل  
٣٥٤

فصل في  
عصير  
٣٦٥

كتاب  
الجنائيا  
٣٦٧

باب ما يوجب  
القتل  
٣٧٠

باب القضاء  
دون النفس  
٣٧٤

فصل في  
صوت  
٣٧٥

فصل في  
رجل  
٣٧٨

باب الشهادة  
القتل  
٣٨٠

باب في اعتد  
القتل  
٣٨٢

كتاب  
الطلاق  
٣٨٣

فصل في  
النفس والماله  
٣٨٥

فصل في  
الاستبراء  
٣٨٢

فصل في  
الاستبراء  
٣٨٢

باب ما كثر  
الطلاق  
٣٩٤

فصل في  
الحايط المائل  
٣٩٧

باب في  
الاستبراء  
٣٩٤

باب في  
الاستبراء  
٣٩٤

فصل في  
خطأ  
٤٠٢

فصل في  
الاستبراء  
٤١٠

باب في  
الاستبراء  
٤١٢

باب في  
الاستبراء  
٤١٢

كتاب  
الوصايا  
٤٢٠

باب في  
الوصايا  
٤٢٤



اد الصلوة  
المصر  
٤٣١

اد الوصية لافار وعظيم  
٤٣٣

اد الوصية بالكم  
والخدمة  
٤٣٥

اد وصية الذبح  
٤٣٦

اد الوصية  
٤٣٦

وصلة الشهادة  
٤٤٠

كا الحنشي  
٤٤١

ميسائل  
٤٤٣

شم الكتاب على  
الكتاب  
٤٤٤

كا  
الفرايض  
٤٥٢



الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين





کتاب البيع	کتاب الصرف	کتاب الخلاء	کتاب الحلاله
کتاب القضا	کتاب الشهادة	کتاب الوكالة	کتاب الدعوى
کتاب الاقرار	کتاب الضلع	کتاب المضاربة	کتاب الوديعة
کتاب العارية	کتاب الهبة	کتاب الاجارة	کتاب الكاتب
کتاب الولا	کتاب الاکراه	کتاب الشاذون	کتاب المأذون
کتاب الغصب	کتاب الشفعة	کتاب المزارعة	کتاب الفسقة
کتاب المساقاة	کتاب الذباج	کتاب الاضحية	کتاب الکراهية
کتاب الجارات	کتاب الاسترة	کتاب الصيد	کتاب الرهن
کتاب الجنایات	کتاب الذبائح	کتاب المعاقلة	کتاب الوصايا
کتاب التثني	کتاب الفرائض		

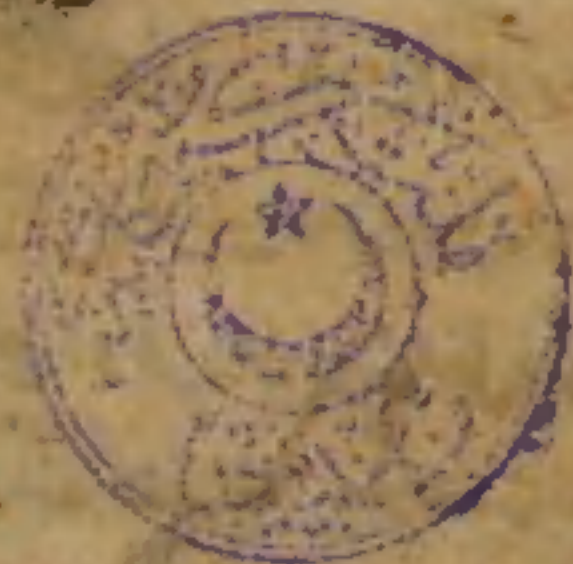
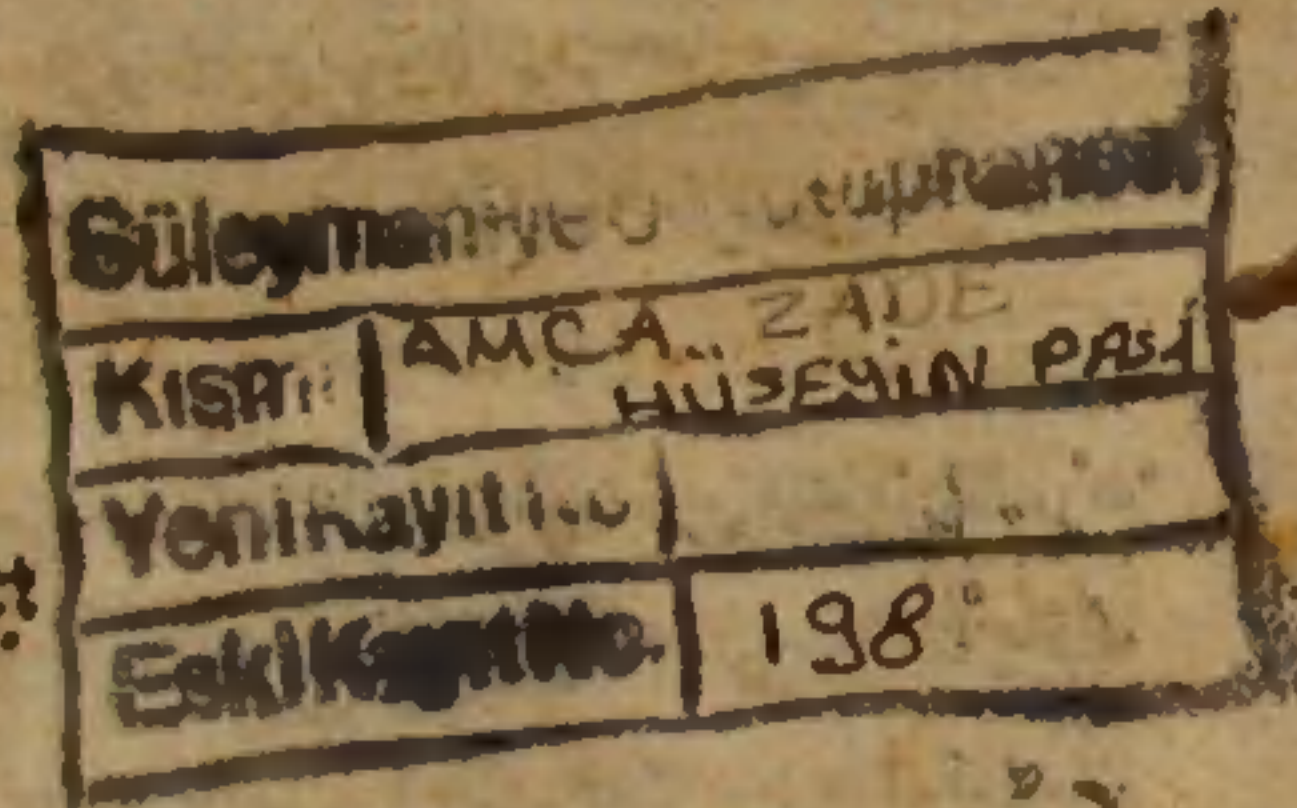
ان اموالهم تارط  
ان زوجه ان تارط  
تارط

# کتاب زیلعی

## کتاب زیلعی فقهه

مخلص مقدم  
اغذ ان افاد  
نه ملازمه سند واردر نه مالیه مثال

سکن ارباب فضل و لوب ولا صد فعال  
شهری بی نادانه و انال الویدر با جایی  
مهر او سوب بواهل و وراؤن و فاجش طون  
و نهی باطل ایلوب اندی ولا فکر محال  
طالبی نال بعد بد اخیره دن اغلر کوز لروم قال  
اولدی طیب سبابهم بر نفس و خنده قال  
بیم المازل مشای فضل ان صلیک هم مشر  
جارسوب معرفته اجم و کانی کمال



191

صلی بوعزیه اچو بزن صغیریا لوز  
در دبله موس سوز غلم استا



كتاب البيع وهو اللغة  
 من الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما يقع عليه البيع وما لا يقع عليه

بسم الله الرحمن الرحيم  
 وهو من الامور التي لا بد من بيعها اذا خرجت من ملكها وادخلت في ملك غيره فيكون البيع  
 على خطبة اخيه ولا يبيع على بيع اخيه لا يشرى على شرا اخيه لان المنة عنه موثقة لا البيع قاله الفقهاء  
 ان الشراء والبيع من اعمد الشريعة في البيع والشراء يقع في الغالب على اربعة اقسام **قال** المالك  
 هو مبادلة المال بالمال بالترافى وهذا في الشراء وفي اللغة هو مطلق المبادلة من غير تقييد بالترافى وكونه  
 مقترنا بتمتع به لان كون تجارة من ترافى وهو جائز ثبت جواز بالكتاب والسنة و  
 اجماع الامة اما الكتاب فما ملونا وقبله كما وصل الله البيع وحرم الربا واما السنة فما روي انه عليه السلام  
 بلغ قوما وحلوا وكانوا يتبايعون فاقرهم عليه واما الاجماع فان الامة اجمعت على جواز وانه اصل  
 اسباب المالك **قال** رحمه الله ويلزم بايجاب وقبول وقال الشافعي في الامتناع بلها خيار المجلس لقوله عليه السلام  
 للتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا اذ هما متبايعان بعد البيع وقبله خاسمان **وليس** انا العقدم من  
 الجانبين ودخل البيع في ملك المشتري والفتح بعد لا يكون الا بالترافى لما فيه من الاضرار بالاضرار  
 بابطال منه كسائر العقود ومعارواه محمول على خيار القبول فانه اذا اوجب عدما فله ان يخرجه مادام  
 في المجلس ولم يخرجه في عمل اخر وفي لغة اشارة اليه فانما متبايعان حالة البيع حقيقة وما يقع او قبله مما  
 كسار اياه الفاعل مثل المتجاذبين فيكون الفرق على هذا بالاقوال كما في فقههم وان يتفرقا يقين الله  
 كلامه سنة لانه اذا اخلق على حال حصل الفرقه بقبولها بالاقوال كما في فقههم هذا ما روي محمد وقال ابو يوسف  
 هو الفرق بالابواب بعد الاجاب قبل القبول وقال عيسى هذا اولى بما عرفت في الشراء ان الفرقه موجبة  
 للفساد كما في الفرق قبل القبول وما ذكره يوجب التمام ولا نظيره في الشراء فلان ما ذكرنا اولى بكونه مرادا  
 ومعارى عن ابن عمر رضي الله عنه انه كان يبيع ويغارقه خطوات خشيته الترادف ويلزم ما روي في الصحاح عنده  
 لا يكون حجة او حوزا ان يكون فعل ذلك بقطع الاتصال لا بقطع على الاخر فذلك فيقطع الاتصال بيقين  
 احتياطه لا يحملة مخالفه لان مذهبه كذلك يدل ان قال ما ذكرت الصنفه حيا فهو من مال

والمتبايعين  
 حاله ان يبيع

بسم الله الرحمن الرحيم  
 من الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما يقع عليه البيع وما لا يقع عليه  
 وهو من الامور التي لا بد من بيعها اذا خرجت من ملكها وادخلت في ملك غيره فيكون البيع  
 على خطبة اخيه ولا يبيع على بيع اخيه لا يشرى على شرا اخيه لان المنة عنه موثقة لا البيع قاله الفقهاء  
 ان الشراء والبيع من اعمد الشريعة في البيع والشراء يقع في الغالب على اربعة اقسام **قال** المالك  
 هو مبادلة المال بالمال بالترافى وهذا في الشراء وفي اللغة هو مطلق المبادلة من غير تقييد بالترافى وكونه  
 مقترنا بتمتع به لان كون تجارة من ترافى وهو جائز ثبت جواز بالكتاب والسنة و  
 اجماع الامة اما الكتاب فما ملونا وقبله كما وصل الله البيع وحرم الربا واما السنة فما روي انه عليه السلام  
 بلغ قوما وحلوا وكانوا يتبايعون فاقرهم عليه واما الاجماع فان الامة اجمعت على جواز وانه اصل  
 اسباب المالك **قال** رحمه الله ويلزم بايجاب وقبول وقال الشافعي في الامتناع بلها خيار المجلس لقوله عليه السلام  
 للتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا اذ هما متبايعان بعد البيع وقبله خاسمان **وليس** انا العقدم من  
 الجانبين ودخل البيع في ملك المشتري والفتح بعد لا يكون الا بالترافى لما فيه من الاضرار بالاضرار  
 بابطال منه كسائر العقود ومعارواه محمول على خيار القبول فانه اذا اوجب عدما فله ان يخرجه مادام  
 في المجلس ولم يخرجه في عمل اخر وفي لغة اشارة اليه فانما متبايعان حالة البيع حقيقة وما يقع او قبله مما  
 كسار اياه الفاعل مثل المتجاذبين فيكون الفرق على هذا بالاقوال كما في فقههم وان يتفرقا يقين الله  
 كلامه سنة لانه اذا اخلق على حال حصل الفرقه بقبولها بالاقوال كما في فقههم هذا ما روي محمد وقال ابو يوسف  
 هو الفرق بالابواب بعد الاجاب قبل القبول وقال عيسى هذا اولى بما عرفت في الشراء ان الفرقه موجبة  
 للفساد كما في الفرق قبل القبول وما ذكره يوجب التمام ولا نظيره في الشراء فلان ما ذكرنا اولى بكونه مرادا  
 ومعارى عن ابن عمر رضي الله عنه انه كان يبيع ويغارقه خطوات خشيته الترادف ويلزم ما روي في الصحاح عنده  
 لا يكون حجة او حوزا ان يكون فعل ذلك بقطع الاتصال لا بقطع على الاخر فذلك فيقطع الاتصال بيقين  
 احتياطه لا يحملة مخالفه لان مذهبه كذلك يدل ان قال ما ذكرت الصنفه حيا فهو من مال

والموجب  
 المحقق



ولا بد من معرفة قدره ووضوئ من غير مشاره لانها تنفع في التزاع المانع من التسليم والتسلم  
 فيقول العقد على الغيب وكل جهالة تنفع اليه تكون مفسدا **قال** رحمه الله لا يحتاج الى معرفة  
 القدر والوضوئ في المشتري اليه من التزاع والبيع لان الاشارة اليه اسباب التزاع ووجاهة وصفه وقدره بعد  
 وكل لا تنفع في المنازعة فلا تمنع الجواز لان العوضين خافران بخلاف الربوي الذي يبيع بحسنة حيث لا يجوز  
 جزا لا اتصال الربوي بخلاف ما في السلم حيث لا يجوز اذا كان من المقدرات لان لا يكون معروف القدر عند  
 اذ فيه على حاجتي بيان في موضع ان شاء الله تعالى **قال** رحمه الله وصح بتمني حاله واجل معلوم معناه ان يبيع  
 خلا وصحة من يبيعها قدر لعله لعل واحل له البيع من غير فعله وعنده السلام بشر من يبيع يهودي الى اجل  
 وهذه دعة فمن ان يكون الاجل معلوما لا بد له في بيعه في المنازعة **قال** رحمه الله ومطلقة على العقد الغيب  
 ان مطلق التزاع يقع على العقد البطلان من اهل الاطلاق هنا ان يكون مطلقا عن قبله البطلان في قيد وصف التزاع  
 بعد ان يقدور بان قال عشرة دراهم مثلا فاذا كان كذلك يعرف الى المتعامل به في بطلان المعلوم بالعرف  
 المعلوم بالنقل لا سيما اذا كان في بيعه يعرف **قال** رحمه الله وان اختلف العقد ففسد البيوع وهذا اذا كان الكل  
 في الرواج سواء في المال في مختلف لان مثل هذه البيوع لا تنفع في المنازعة فيفسد لان يرفع بالبيان فان  
 كانت في الرواج في مختلف يعرف الى ماليت العقد البطلان على ما بينا وان كانت في المال في سواء جاز البيع كونه مالان غير انه  
 ان كان احداهما في الرواج يعرف اليه ما ذكرنا وان كانت في الرواج سواء كالا حادس والشئ الثاني جاز لان  
 ماله كل واحد سواء غير ان الاول هو احد من درهم والثاني كل شئ من درهم والثالث كل شئ من درهم ونظيره  
 الكاظم والعاولي والظاهر والمضمون والظاهر في اليوم عصر فاذا اشرى برباه معلوم فافضل من اربا شاة  
 جاز لا لا منازعة فيها ولا اختلاف في المالمية **قال** رحمه الله وبيع الطعام كيلا وجزا لا يملك واحد منهما  
 يصير معلوما اما المالمية فظاهر واما الجواز فلما بينا في المثلث اليه ومواده بالجواز واذا باع بخلاف جنسه ولم  
 يكن داس مالى السلم على ما بينا في المشار اليه والجواز لا اذا كان قبله وهو ما دون نصف الصاع **قال** رحمه الله  
 وبان او جنى يبيع لا يعرف قوله لان من جهالة لا تنفع في المنازعة وهي المانعة لاجل جهالة فصلا كما جازفة  
 وكسب من لا يعرف وصفه بالاشارة ولا يتوهم هلاكه قبل التسليم لان تسليمه في المجلس بخلاف السلم لانه التسليم

وعم  
ولا بد

حول

فيه متافرا الى اجل فيجوز هلاكه والاصح ان يملك في الحقيقة وهذا اذا كان الاثبات لا ينكس ولا ينقص  
 ولا ينقص كالتقسمة والخرق واما اذا كان ينكس كالتزاع والتقسمة فلا يجوز الا في قبضه استلزاما للتعاقب  
 فيه وروى ذلك من غير يوسن رحمه الله وكذا اذا كان المحقق في بيعه وكذا اذا باع بوزن شئ يحن اذا جاز كما جاز  
 والبطيخ وعن ابي حنيفة وابي يوسف لا يجوز بوزن حجر ولا باناء لا يعرف مقداره لان هذا جاز في شرط  
 جاز الى ان يكون غير مشار اليه ولا كماله وروى في المشرى به جاز لا في مشار اليه وان باع بعد ذلك  
 قبل ان يعيد اليك جاز لا في المشرى به جاز لان المحقق في مشار اليه **قال** رحمه الله ولو باع بصره كل صاع بد  
 صح صاع وهذا عند ابي حنيفة ومال الجاز في المال ان البيع معلوم بالاشارة لان المشار اليه لا يحتاج الى معرفة مقدار  
 الجواز البيع ووجاهة التزاع بايديها وروى في الجواز كما لو باع بوزن عشرين مثقالا بايديها شاة بخلاف ما اذا جاز  
 كل شئ بوزن حيث لا يجوز الا في شرط واحد لان الشهور لا يابى فلا يمكن ان لا الجاز في غير فيصرف الى الاقل كما اذا  
 قال فلان على كل درهم درهم واحد بخلاف ما اذا قال كل امرة تزوجها طالق حيث يعرف الى الكل لعدم  
 افضلية الى المنازعة ولا في صيغة ان التزاع محقق وذلك عند غير الاقل معلوم فيصير فيه لليتقن به وما عده مجهولا  
 فيفسد كما اذا باع النوب برقمه بخلاف ما استشهدوا به لان الراجع الى الجاهل وهو الكليل متأخر عن العقد و  
 تلك مقارنا لان اختياره موجود حالة التبايع ثم اذا جاز في قبضه واذا جاز في قبضه ثبت له الخيار لتعرف الصفة عليه  
 ولو كان في المجلس جاز بالاجماع لولا ان المانع قبل تقرر الغطاء وكذا اذا سمي حلة القميص وله الخيار فيها لانه علم في  
 ذلك الوقت فصلا في المظهر له بالايجاب كما اذا اشرى علم برباه فراه وان افرق قبل ان يعرف فسد فلا ينقل صحها  
 بعد المجلس بخلاف ما اذا شرط الخيار اربعة ايام حيث يعود صحها باذاته المفسد بعد الاقرار لان المفسد  
 فيه لم يتمكن في صلب العقد بل باعتبار اليوم الرابع فيعود صحها قبل حنيفة وهذا يمكن فيه فيقبضه بالمجلس **قال** رحمه الله  
 ولو باع ثلثة امان جماعة ومواد من الغنم او ثوبا كل شاة بدرهم او كل ذراع بدرهم فسد في المجلس وهذا عند ابي حنيفة  
 وعند ما يجوز في المالمية ذكر ان رفع من الجاهل بايديها المالمية كناية وله ما ذكرنا من الجاهل الا ان الواو متيقن  
 به فيصرف اليه غير ان افراد الشاة متفاوتة فلا يجوز بيع واحد منها فيفسد وقطع ذراع من ثوب يكون ضررا على  
 الباقي فلا يجوز كما لو باع جذعا من سقي وخيل هذا كالمواد متفاوتة **قال** رحمه الله ولو سمي المجلس في المجلس يحن كوسمي

الفقه بالفتح والشد  
ينبغي سبي

قال القاضي حنيفة في بيعه المثلث والتقسيم  
 واما الجاهل في سمي ان يحن في الجاهل  
 وروى في الجاهل في الطعام لانه السقي  
 لا يحن في الجاهل في الطعام

في بيعه المثلث والتقسيم  
 واما الجاهل في سمي ان يحن في الجاهل  
 وروى في الجاهل في الطعام لانه السقي  
 لا يحن في الجاهل في الطعام



هذا هو الحق  
في هذه المسألة  
والتي هي  
من المسائل  
التي هي  
من المسائل  
التي هي

جمله في العقود جارية في الكل في الفعليين في فصل البصرة وفي فصل النية وكذا اذا  
سعى بغير العقد في المجلد المذكور وهو يتناول على قوله وعلى قولها لا يتناول الجواز بوجه **قال** رحمه الله ولو  
نقض كماله كحصة او فسخ وان زاد فله الجاز بغيره وان كان بغيره بان قال بغيره على انما يشترط فغير  
عامة ودرهم ثم وجود ما فسخه او فسخه الى اخره لان من المحذورات فيستحق العقد بغيره وان لم يسم قسط  
لا فسخ فاذا تعلق بغيره فان وجود ما فسخه على الجاز ان شاء اذ لا يحسنه وان شاء تركها لتفرق الصفقة علم  
وان وجود ما يبيع قال لا يبيع بغيره لان من يبيع لا يبيع في حقه ملكه او القدر ليس بوصف **قال** رحمه الله  
ولو نقص ذراع اذ يكمل الشيء او تركه ان زاد فله المشتري ولا خيار للبائع معناه ان ذراع مذكور في جملة الزرع ان  
ولم يسم الجاز في تمامه ووجهه ناقصا اذ هو على النقص وان شاء تركه الى اخره مذكور ان الذراع وصف المذروع فلا  
ينقسم الشيء على الاوصاف فيكون كل الشئ مقابلا ليعني كماله بخلاف الاول اعلم ان وجهه ناقصا بحيث لا خيار  
لغيره ووصف مذكور في شرط العقد وان وجهه لا ينفك قوله بذلك الشيء لان الوصف لا يتناول شئ من الشئ  
ولا خيار للبائع كما اذا شرطه مبيعاً فوجد سلباً او بالعكس وهو اذا شرطه سلباً فوجد مبيعاً للمشتري والخيار  
على انه وصفه بعبارة عن الطول والعرض وجوز للمشتري ان يبيع بعد العقد قبل ان يدرى ولو كان قدرا لما جاز  
لا احتمال ان يدرى فيكون للبائع كما في الكيل والموزون **قال** رحمه الله ولو قال في المذراع بكذا ونقص اذ كفته او تركه  
فان زاد او نقص كل ذراع بكذا افسح عطائه ان اذ قال بغيره على ان يدرى بكذا ونقص اذ كفته او تركه  
فهو بالخيار ان شاء اذ كفته وانه ان شاء تركه وان وجد ما يبيع بغيره مثلا فوجد ما فسخه ناقصا  
كان وصفا يملك ان يكون اهلا لا يبيع بغيره بالشرط فاذا سمي المذراع في كل ذراع بكذا بغيره مثلا فوجد ما فسخه ناقصا  
صار اهلا فان وجهه ناقصا اذ كفته ويثبت له الخيار لتفرق الصفقة عليه وان وجد ما يبيع بغيره بالخيار ايضا  
ان شاء اذ كفته بغيره وان شاء تركه لان حصل له الزيادة في البيع بغيره الزيادة في الشئ فكان فيه  
نقص يشوبه من فسخه وليس له ان يخذ القدر المسمى ويترك الزيادة لان التبعيض يفرق خلاف البصرة الا يرد ان لا يجوز  
ان يبيع بعض المذرع ابتداء وفي البصرة يجوز وما كان الزرع يملك ان يكون اهلا اعتبر اهلا في حق انتقام الشئ  
على الزرع ان يبيع وصفا في حق انتقام من الاملاك كوصف الفاضل في البيع وان سمي المذراع في **قال** رحمه الله

وطريق عشرة اذ من طرقت الاسم الى لا يفسد بيع عشرة اسهم من دارهم وهذا مشكل فانه لو باع عشرة اسهم  
من دار او غيرها ولم يقل من عانة اسهم وكذا يفسد لا يفسد لا يعرف نسبة الى جميع الدار بخلاف ما اذا قال  
عشرة اسهم من عانة اسهم او من ثلثي مثلاً حيث يجوز ان لا يكون معلوم عشرة وثلث ولعل الشيخ رحمه الله قصد هذا  
والكن ايحاذ في الاختصار اذ في البيع وقوله وطريق عشرة اذ من طرقت الاسم الى لا يفسد بيع عشرة اسهم من دارهم  
على قولهم فمنهم من قال لا يجوز عدوها للجواز لغيره لئلا يفسد بيعها من اسهم من دارهم من قولهم من كذا سهم  
ومنهم من قال يجوز لان من الجواز لا يمكن رفعها بالذراع فتعرف فلا يلحق الى المنازعة بخلاف ما لو اشترى سهما  
منه او عشرة اسهم اذ لا يمكن رفع الجواز فيه ولو باع عشرة اذ من عانة ذراع فسد عنه وعدوها يجوز اذا كانت  
الدار مائة ذراع لانه عشرة اذ كفته عشرة اسهم من مائة اسهم وله ان الذراع اسم لانه يذرع بها ويستقيم على كل الذراع  
وهو بمعنى الاشياء ثم لا يعلم محله من اي الجوانب هو على التبعيض فلا يجوز كماله او العبد يملك الجواز كماله  
بخلاف ما اذا باع عشرة اسهم من عانة اسهم لانه لا يبيع فلا ينعى الى المنازعة فكل الخصا وان الفاضل عنه اذا لم يعلم جملة  
الزرع ان واما اذا علم جملته فيجوز عدوها لجوازها لئلا يفسد بيعها من عانة اسهم من دارهم فانه ان علم عدوها جملة  
يجوز عدوها والا فلا والصحيح انه لا يجوز عدوها مطلقا **قال** رحمه الله واما ان اشترى عددا على عشرة اذ كفته  
فنقصا وزاد فسد بيعه اذا اشترى بعشرة ذراية مثلا ولم يثبت ثمن كل ثوب ثم اذا وجد ناقصا او زائدا  
البيع جازا في البيع في الزيادة لانه يحتاج ان يرد الثوب الزايد فينتاز عن في المردود ويحاله الشئ في فصل  
النقصان لانه يحتاج ان يسقط حصة ثمن المردود وهو مجهول فيلحق في البيع **قال** رحمه الله ولو بين ثمن  
كل ثوب ونقص بغيره وظهر وان زاد فسد لانه اذا كان ثوبا ياتي الجواز في المردود فيلحق في المنازعة وفي  
فصل النقصان ان ثمن كل واحد من الثياب معلوم فالموجود يبيع فيه البيع ويبطل في المردود وعرضه ان يفسد  
في فصل النقصان ايضا لان حجب بين معدوم وموجود في صفقة واحدة فصار قبل العقد المردوم شرطاً  
لبيع المردود فلو كان كذلك المردوم بين معدوم وبين ثمن كل واحد منهما او باع ثوبين على انهما هرويان  
وبين ثمن كل واحد منهما فاذا اصابا مرقى فان العقل عند فاسد في الصور بين فكذا هذا وعند ما جاز  
ه فكذا ان يفسد ان البيع يتعدى بتفصيل الشئ ههنا وعند بتعدد لفظة البيع والبيع انه يجوز



في فصل النقصان لانه لم يحل قبول العقدة المردومة شرطا لقبول في الموجود بل قصد بيع الموجود والا  
انه خلط في العدد كخلاف المستند به فانه قصد الاجابة بما يحل قبول العقدة في كل واحد منهما شرطا  
لقبول في الاخر وهو شرط فاسد حقيقة ان الشئين الموصوفين بوصف اذا خلا في عقد واحد كان قبول  
كل واحد منهما شرطا لصحة العقد في الاخر فيكون الوصف الذي ليس المستند ان يقبل العقد في احدهما دون الاخر  
فاذا انعدم ذلك الوصف في احدهما كان ذلك شرطا فاسدا في الاخر فبالنظر الى وجود ذلك الشئ كان شرطا  
بالنظر الى انعدام ذلك الوصف كان فاسدا او اما ان كان احدهما معدوما بذاته ووصفه لم يكن واضلا في  
العقد حتى يكون قبول شرطا لصحة العقد في الاخر لانه معدوم فلا يتصور فيه القبول بل هو غلط محض  
**قال رحمه الله** ومن الشرائع التي يوجبها عشرة اذ في كل ربيع بدوهم احدى عشرة ونصف للضمان وبتسعة  
في تسعة ونصف للضمان معناه اذا اشترى ثوبا واحدا على احدى عشرة اذ في كل ربيع بدوهم فاذ احدى عشرة و  
نصف احدى عشرة ونصف ياخذ في الوجه الاول بعشرة من غير خيار وفي الوجه الثاني ياخذ بتسعة ان شاء وهذا  
محمدا في صيغة رحمه الله وقال ابو يوسف ياخذ في الاول واحد عشر وفي الوجه الثاني ياخذ بعشرة ويخبر في الوجهين  
وقال محمد رحمه الله ياخذ في الاول بعشرة ونصف وفي الوجه الثاني بعشرة الا نصفها ويخبر فيها لانه ماسي لكل  
ذات ثمانية اثنى عشر بالعدد ومنه ضرورة متعاقبة الزيادة بالاربع متعاقبة النصف بالنصف كما اكمل وانما  
يخبر لانه في الوجه الاول اربعة اعليه اثنى عشرة ونصف في ربيع وفي الوجه الثاني انقص الشئ عشرة في كل ربيع  
بقرروا لاني يوسف انما قابل كل ربيع بدوهم صار كل ربيع كسبعة على صريح على انه ذراع بقدره فاذا اوصى  
ناقصا لا يستطاع في الشئ ما ذكرنا انه وصف وتغير الاوصاف لا يوجب سقوط شئ من الشئ ثم يخبر فيها لانه  
اذا زاد الشئ علم فيما اذا اوصى زائدا وانقص المبيع في الاخر فلم يتم بهما به ولا يصح ان الزيادة فيه وصف  
في الاصل وانما اخبركم المحذور بالشرع وهو مقبل بالزراعة ويكون مقابلا بالاربع فغير موصوفها على حكم الاصل  
ثم يلحق في فضل الزيادة لانه مخالفة في الشرع في نقصان غير لغزات الوصف المردوم فيه قيل هذا الاختلاف في ثياب  
بعضه القطع او ثوبا وجوابه كما لعالم والنقصان والاقضية واحا الثياب التي لا يتفاوت جوارها كما البطا  
وخونا فلا يسلم له الزيادة لانه اذا كان بهذه الصفة فهو بمنزلة المكمل والمردوم وعلى هذا لا يبرهن

النقصان  
بالبقيس  
اللقية جمع البقا

البطاس جمع البطانة الم  
جاء شرب

منه كبيع فغيره من جهة الا لا يبره التبعيض **فصل** في البيع الدار والشجر فيجوز ان اسم الدار للعروة في الاصل وفي العرف يتناول البناء بتعا  
لكونه متصلا بالدار يقال قوار وكذا الشجر متصل بالارض للقوار فيدخل في بيعها وتعلقها واختلاف في شجر غير  
مثمر وشجر صغير قليل لا يدخلان لان غير المثمرة يقطع الحطب والحطب يسكن عليها والصغيرة تثقل من طمانا فصلا  
كما الزرع وقيل يدخلان لان زرايته ليس لها حد معلوم بخلاف الزرع والمراعى بالمتعة اذا كان غلظ متصلا بالدار  
مركبا في غلظ الكيلون والصخرة لانه يدخل في البيع ضيقا لهما فيدخل المثل في بيعه للاغلاق ولا يتفتح بكل  
واحد منهما بدون الاخر وان لم يكن الغلظ مركبا في الغلظ لا يدخل الغلظ لعدم الاتصال بينهما والمتفتح  
لانه في الغلظ لا يدخل الا اذا كان متصلا بالارض فياذا دخل الغلظ يتعاقب فاذ لم يدخل بقي على اصل القياس  
ثم الاصل في جنس هذه المسائل ان الشئ اذا كان متصلا بالمبيع اتصا لقوار في البيع بتعا ولا فلا الا اذا جرد  
العرف بالوصف في المتفتح والسلم المتصل بالبناء يدخل ولو كان من جنس وغير متصل لا يدخل والسرير كما سلم  
هكذا ذكر في الكافي وهذا في غيرهم وفي عرف اهل مصر يشترط ان يدخل السلم وان كان منفصلا والظلة لا يدخل في  
بيع الدار عند ابي حنيفة وخدوها تدخل اذا كان مفتوحا من داخل وثياب الخلام والجارية تدخل في البيع بغير  
شرط للعرف لانه ان يكون ثيابا مرتفعة البس للعرض فلا تدخل الا بالشرط لعدم العرف في ثياب البذلة  
والهنة ثم البايع بالخيار ان شاء اعطى الذئبة وان شاء اعطى غيره لانه داخل حكم العرف كسوة مثلها لا  
يعين ولا يحدد ان يكون لها صفة في الثمن او لا حتى يثبت ثوبا بوجه على البايع شيئا وكذا اذا وجد راعيها ليس له  
ان يرد ولو وجد الجارية عيبا لانه لا يرد في دون تلك الثياب خطام البعير والجمل المشدود في عنق الحمار  
والعداء والبرودة والاكاف يدخل للعرف بخلاف سرج الدابة والجبار والجمل المشدود وعنق قمر البعير والجمل  
حيث لا يدخل الا بالشرط لعدم العرف لانه ان يكون العرف خلافا وفصيل الناقة وقلو الرملة وحمل النان والجمل  
الحمل ان ذهب مع الام الى موضع البيع دخل فيه للعرف والا فلا **قال رحمه الله** ولا يدخل الزرع في بيع الارض بل لا  
في شجرة ولا في شجر في بيع الشجر الا بالشرط لانه متصلا بها بالتفصيل فصلا كالحق الموصوف فيها وقاله سلم  
من الشجر ارضا فيدخل في البيع لان الشجر شرط الاحتياج رواه ابو داود وغيره ولا يلزم عليه الحل حيث

منه كبيع فغيره من جهة  
البيع الدار والشجر فيجوز  
لكونه متصلا بالدار  
مثمر وشجر صغير قليل  
كما الزرع وقيل يدخلان  
مركبا في غلظ الكيلون  
واحد منهما بدون الاخر  
لانه في الغلظ لا يدخل  
ثم الاصل في جنس هذه  
العرف بالوصف في المتفتح  
هكذا ذكر في الكافي  
بيع الدار عند ابي حنيفة  
شرط للعرف لانه ان يكون  
والهنة ثم البايع بالخيار  
يعين ولا يحدد ان يكون  
ان يرد ولو وجد الجارية  
والعداء والبرودة والاكاف  
حيث لا يدخل الا بالشرط  
الحمل ان ذهب مع الام  
في شجرة ولا في شجر في  
من الشجر ارضا فيدخل  
الواو لا يدخل في











الزيادة في العقد **قال رحمه الله** فالجواب الثالث جاز خلافا لفرع هو يقول انعقد فاسوا فلا يعود  
صحي كالتامع بغيره ودولة المحدث قد لا قبل تقرر فيقلب صحيحا كما في البيع بالرقم واعلم في المجلس  
وهذا عند شائع أهل العراق من أصحابنا فان خدمهم يتعقد فاسدا ويرفع الف اختلاف في هذا الشرط ولان  
المعقد انما في اليوم الرابع بهذه المدة فاذا حذفت قبل اليوم الرابع فقد منع انعقاد المعقد بالعقد فصار كان  
الخير لم يكن مشروطا في اليوم الرابع وهذا عند شائع أهل خراسان فعندهم العقد موقوف على اسقاط الشرط  
فيبقى جزء من اليوم الرابع فسد العقد فلا يتقلب صحيحا بخلاف فساد النكاح لعدم الاشتراك لان الفاسد لعدم  
شرط الجواز فلا يمكن ازالته وهذا الوجه هو **قال رحمه الله** ولو باع على ان لم يتقوا الثمن الى السنة ايام فلا يصح  
والى اربعة ولا وهو انما في صيغة واني يوسف قال يجوز ان ياربعه ايام واكثر وقال زفر الجوزي هذا الشرط اصلا  
وهو الذي لا يفسد في اقاله فاسق لتعلقا بمرضا عدم التقيد بشرطه الا قاله العيصي من فسد هذا الاصل  
الاستحقاق ان في معنى شرط الجواز بل هو غير لازم في ثلثة بين الفسخ والامضاء غير ان ترك التقيد جعله  
امارة الفسخ والتفاد امانة الامضاء وهذا الشرط محتاج اليه لدفع كما ان شرط الجواز محتاج اليه لدفع  
بمن العيني غير انه هنا في الحق مع عدم التقيد بفسخ العقد وفي تلك يتم وذلك لا يوجب اختلاف في الحكم اذ في كل واحد  
منها فسخ تقديرا اجازة على تقدير ولا اضلالا فيما يتبع به الفسخ والاجازة في نفس الفسخ عند اقامة الضحية  
ولا في نفس الاجازة عند ازالة الاجازة فلا يبعد اختلافهما ابو حنيفة ومحمد على امراهما في الزيادة على الثلثة  
في المطلق وهو شرط الجواز على ما بينا وهو يوسف في صيغة في هذا اوج مع مجوز شرط الجواز اخذ بالنص في هذا  
وبالان في تلك **قال رحمه الله** فان تعذر في الثلثة صح في غيرهما اذ شرط اكثر من ثلثة ايام وانما في الجواز المعقد وهذا  
بالاجماع ثم هن المسئلة على وجودها ان لا يثبت الوقت او يتا وقتا مجهولا بان يقول على ان لم يتقوا اياما  
او يثبتا معلوما وهو اكثر من ثلثة ايام فهو من هذه الصور كما فاسدا لان يتقيد في الثلثة لما قلنا او يثبتا  
وقتا معلوما وهو ثلثة ايام فهو من هذه الصور **قال رحمه الله** واما البايع يمنع خروج المبيع  
عنه لان تمام البيع لا يكون الا بالتزام الرضا مع الجواز ولهذا انعقدت البايع ويملك التفرقة دون  
المشتري وان قبضه باذن البايع **قال رحمه الله** وبعض المشتري يملك بالقيمة يعني اذا قبضه المشتري وهكذا في غير

في البيع بالرقم  
في البيع بالرقم  
في البيع بالرقم  
في البيع بالرقم  
في البيع بالرقم  
في البيع بالرقم  
في البيع بالرقم  
في البيع بالرقم  
في البيع بالرقم  
في البيع بالرقم

في من الجواز ان المشتري يملك بالقيمة لان البيع يفسخ بالهلاك لانه موقوف ولا ينفذ بدون الجواز وكان  
مقبولا في من كل قسم الشرط وفي القيمة ولو هلك في يد البايع الفسخ البيع ولا يملك البايع كما في البيع الصحيح  
المطلق ولو قبض المبيع في يد المشتري فلا باع ان يلوزم البيع ان شاء وان شاء فسخ البيع وهذه النقطة ان  
البيع لا يمنع الفسخ واذا الفسخ العقد كان مضمونا على المشتري بالعقبين جميع ابرار كالمعصوب ولو تعيب  
في يد البايع فهو على خيار لان ما استوفى لم يفسد لا يكون مضمونا على المشتري ان شاء اذ في جميع الفسخ  
وان شاء فسخ كما في البيع المطلق واذا كان العيب في البايع يستحق البيع غير يقرب لان ما حوت بفعله يكون  
مضمونا عليه ويحفظ حصة من الثمن **قال رحمه الله** وفي خيار المشتري لا يمنع ولا يملكه الا لا يمنع خروج المبيع عن ملك  
البايع ولا يملكه المشتري لان البيع من جهة البايع لازم لان الخيار شرط نظر الجواز في فعله في صحة دون الاضرو  
لم يملكه المشتري كغيره لا يجمع البدل والجدل في ملك شخص واحد وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يملكه لان لو وضع عن ملك البايع  
ولم يوضع في ملك المشتري كان لا يملك الا في ملكه ولا يملكه في الشئ وانما الثاني لم يخرج عن ملكه لان الجواز على  
في حق من حال الجواز ولو دخل في ملكه لوضع بل هو من واجبه في ملك شخص واحد العوضي والعوضي ولا يملكه في الشئ  
ولان الجواز خرج نظرا له لينظر فيه هل هو واقف ام لا فلو دخل في ملكه يموت ذلك فيما اذا اشتريه من غيره بانه يفتق عليه  
فيكون على موضوعه بالتقيد وجاز ان يكون موقوف على ملكه فلا يملكه فيكون موقوف على ملكه ما لم يكن ولا  
يدخلون في ملكه عند الشراء للكمية وكذا التركة المستغرقة يخرج عن ملك الميت ولا يدخل في ملك الوارث ولا  
يقال على هذا باليمين يكون سائبة وهي من ائمن لاننا نقول ان الجواز موقوف ان ابرار البيع يستند الى وقت العقد فيثبت  
انه ملك من ذلك الوقت وهذا لان له الزيادة وان فسخه بان انه غير زائد عن ملكه فليكن يكون من السائبة وهو يجب  
الاستقال ومع توقع حكم **قال رحمه الله** ويقتضي بهلك الثمن كقيمة السائبة يعني قيمة اذا هلك كما يقضي او تعيب  
واخرى بالعبث لا يرتفع كقطع اليد وان لا يرتفع كالمعرض فهو على خيار فان ارتفع في الحق لا يلزم والا  
لزمه لا لا بد قول العيب فيه عند المشتري يمنع الرد على البايع لعجز عن الرد كما قبضه والهلاك لا يقرر عن مقدمه  
بغيره في كل بعد ما يشتري العقد قبل زوال الثمن بخلاف ما اذا كان الجواز للبايع لان بوضو العيب لا يمنع الرد  
اذ لا يجوز عن التفرقة حكم الخيار فلا يفسد خيار وان اشترى على الهلاك فلو لم يفسد البيع فيه انما يلزم بعمومه

ملا لهم

يقال ان  
اشتهر قولهم



وذلك ما يجوز له ان يسبقه بطلب البيع فلان مضمون عليه بالقيمة فدون **قال** **رد المحتار** في المجلد الثاني من جلد الثاني  
الكتاب الثاني من جلد الثاني لان خيار المشتري من غير ان يكون له ان يرد ما لا يرد لان  
الوطي حكم النكاح لا يحكم ملكا يمين او لا يملك به هذا الشرط الا اذا انقضى الوطى لانه لا يتغير وليس له ان يرد ما  
عليه بعد ما انقضى عن ماله او كونه وهذا عندنا في جميع رده الله وعندنا ليس له ان يرد ما مطلقا لان النكاح انفسه  
ملك اياها فيكون الوطى حكم ملك يمين فيمتنع الرد كما اذا اشترى غيره وجهه فوطى او حق السخلة بظهره فاشترى  
الخلافة بينهم ولها نظائر مما عرفت في عقود المشتري على المشتري اذا كان قريبا له ومنها عتقه اذا كان قد حلف بعتقه  
بان قال ان ملكه بموافقه فوطى ما اذا قال ان اشترى به لانه يملك المشتري في ذلك المالك في حق تعالي الجواز الا في حق  
لا في حق الكفان اذا نواه خلاف شراء القريب على ما عرفت في حقه مضمونه ومنها ان الامة المشتري لو عادت هذا المشتري  
بعد القبض لا يجزى له الاستبراء لعدم الملك وعندنا بجزمه بل لو وجعت الى البائع بالبيع حكم الخيار  
للجزم عليه الاستبراء لعدم الملك عندنا بجزمه وقولها في ملك غير مضمون وعندنا بجزمه بل لو وجعت اليه بعد القبض  
وان رجعت الى ملكه قبل القبض لا يجزى له الاستبراء استثنى كما لو كان البيع بائنا ثم تقاسم باقائه او غيره فانه يجرى  
عليه الاستبراء بعد القبض قياسا واستثنى وقبل القبض قياسا وفي الاستثنى لا يجزى له ما اذا اشترى  
مكسورة وقدرت منه اوجبا منه لا تصح له ولا خلاف في انما وشرع الخلاف ظهور ايضا فيها اذا اولى من قبل القبض  
في البائع وان قدر المشتري فلو ان من خياره لم يرد البيع بالاجماع لانه لا تستعيب العداوة ولا يملك رد ما بعد  
التعيب في غير خلاف ما اذا اولى من قبل القبض عندنا في صحة وهو نظير ما اذا اشترى حلي من غيره بشرط الخيار فقبضه  
فلو ان غفل بطل خياره ولم يرد البيع لما ذكرنا ومنها ما اذا قبض المشتري بالبيع باذن البائع ثم استعيب عن فذلك  
في غير حكم من حال البائع عن لان فتنفسه برفع الرد لعدم الملك فذلك بعد ذلك في رد البائع ان كان في الكف  
فهو ملك قبل القبض وقبل الملك وان كان بعد قبضه فهو ملك قبل القبض فيكون من ماله كما في البيع البات و  
عندنا من حال المشتري لصحة البائع باعتبار قيام الملك فصار كما اذا كان له خيار الرد في وجهه والعيب والعرف له انما  
للبيعان وقوع الملك للمشتري فيكون البائع صحيحا بخلاف خيار الشرط ومنها ما لو كان المشتري بالخيار بعد ما  
ما دون له في الخيار فابراه البائع عن الثمن من الخيار بقبضه عن لان تمام ملكه ان الرد امتناعا عن الملك

فله  
تعييب

والما دون له ملكه الرد وان كان التملك بغير عوض كما اذا وجب له ان يبيع عن الفعل وعندهما بطل خيار  
كانه لملكه كان الرد منه تملكيا بلا عوض وهو لا يملك ذلك خلافا لفرعنا كما لو كان له خيار رد كونه او عيب في البيع  
البات فابراه البائع عن الثمن فانه لا يملك رد ما عليه بعد القبض بالاجماع ووجهه انما لا ينعان الوقوع في الملك على ما  
بيننا وذكر في المحیط انه لا يملك البائع الثمن عندنا في رد ما لان ملكه لان خيار المشتري يبيع خروج الثمن عن ملكه  
وهو التملك وهو الاستحسان انه ابراه بعد وجوده بغير قبضه ومنها ما لو اشترى قسي من ابي خراطة بالخيار ثم  
اسلم المشتري من الخيار بطل الخيار عندهما لانه ملكه فلا يملك تملكيا بل خياره وهو مسلم ولو اسلم البائع و  
الخيار للمشتري بطل خياره بالاجماع ولو رد ما المشتري عادت الى ملك البائع لان العقد من جانب البائع بات فان  
اجازه هارده وان فسخه صار للخيار للبائع والمسلم من اهل ان يملك الخيار كما في الارث ولو كان الخيار للبائع و  
اسلم هو بطل البيع لان البيع لم يخرج عن ملكه والمسلم لا يعجز ان يملك الخيار ولو اسلم المشتري لا يبطل العقد والبائع على  
خياره لان العقد من جهة المشتري بات فان لم يرد العقد صار له لان المسلم من اهل ان يملك الخيار كما في الارث ولو كان الخيار للبائع و  
وهذا الا فيها اذا اسلم احداهما بعد القبض والخيار لاحدهما وان اسلم قبل القبض بطل البيع في الصور كلها سواء  
كان البيع بائنا او شرط الخيار لاحدهما او كما لان للقبض شيئا بالعقد من حيث انه يفيد ملك التعريف فلا يملك بعد  
الاسلام وان اسلم احدهما او كلاهما بعد القبض وكان البيع بائنا لا يبطل لانه قد تم بالقبض خلافا لما اذا كان شرط  
الخيار على ما عرفت ومن اسلم المشتري من مسلم عصى بشرط الخيار ففسخ العقد في الثمن فسد البيع عندهما ومنها  
حلالا اشترى شيئا بشرط الخيار فقبضه ثم اصرم والعيب من بين ينيقن البيع ويرده الى البائع وقال يلزم المشتري  
ولو كان الخيار للبائع ينيقن في قوله جميعا وان كان الخيار للمشتري فاقدم البائع على المشتري ان يرد وما عاود  
اشترى دارا هو ساكنها باجانب او عارية فاستدام السكنى بعد اشترائها لا يكون اختيارا عندهما اختيارا لانه  
لانه ملك العين فكلان سكنه حكم ملك العين وقال الرضوي رحمه الله ابتداء السكنى اختيارا لان الوارث المختار يسكنه  
خلافا للاستبراء **قال** **رد المحتار** في المجلد الثاني من جلد الثاني لان الخيار بغيره صاحبه ولو فسخه لا وهو عندنا في صحة ومحمد بن  
ابويوسف له ان يفسخ ايضا بغيره صاحبه لانه شرط لان بمساعدة فصار مسلطا على الفسخ فلا يتوقف  
على علمه كالفسخ بالفعل مثل الخفاق من الخيار او بغيره او بغيره او بغيره وكالا فان

بالرد وهو مسلم  
وعنده يبطل  
لانه لم يملك صح



Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the letter or a separate note, written in a cursive style.

اندر اینم باشند



ففي الحان او اجازة لان الاصيل اقوى اذا التفت اليه فلابد ان يكون معارضه للاصيل ولانه  
 لما اقدم على التصرف كان خيرا لانه من العقل حكم وهو ملك ذلك مربي العقل فكذا لانه بالعقل وهذا لان تصرف  
 النيات انما جاز للحاجة ولا حاجة عند مباشرة التصرف فلهذا جاز له ان يطلق امره بالتمتع  
 فظن ان الوكيل ولو كان حيث يقع عليه اطلاق امره غير عيني ولا يقدم تصرف الموكل لان الوكيل في باب الطلاق  
 فكل من سافر ومعه قلمان الموجود من الوكيل منسوب اليه ولهذا حيث في يمينه ان لا يطلق فكلان الصانع والوكيل هما  
 في الموكل بخلاف الوكيل في البيع على ما عرف في موضعه وبما الاول وهو الراجح ان المعارضه من جهة التصرف  
 محتملة لان كل واحد منهما مآكل للتصرف وتقدر العمل بها للاستحالة فوجب الترجيح بحال التصرف والراجح ان يكون  
 لانه يرد على الجواز دون العكس فكلان اولي الاعتبار بحال كسحق الحرة والامة اذا وجد احدهما فينفذ نكاح الحرة لانه  
 اقوى بوجهه على نكاح الامة دون العكس ولا يقال الجواز لجهة الفسخ الا يرد ان لو كان الجواز لاصح في شئ محذور  
 ضابطهم هكذا البيع في المشتري قبل التملك البائع عا د الحال على ما كان حتى يحل عليه الثمن ان كان الخيار للمشتري والقيمة  
 ان كان للخيار للبائع كما اذا هلك في قبض قبل الفسخ لان العقل هو الاصل لان كل ما في اجازة يرد على المتصرف ولا اجازة  
 هنا فلا يرد علينا وقبل ما ذكره انما دون قول ان يوسد لانه لا يقدم تصرف المالك بل يستويان عن وما ذكره في  
 البيع وقيل محذوف لانه يقدم تصرف المالك على تصرف النابت عنه واستخرج ذلك مما اذا باع الوكيل من شخصه وبيع الموكل من  
 غيره فعند محمد عليه السلام المشتري من المالك يتصرف في المالك وعند ابو يوسف يستويان فيكون بين المشتريين نصفين  
 لاسواء التصرف في عدم تقديم المتصرف بالملك عنه ويثبت للمالك ما كان وعنده ابو يوسف يستويان فيكون بين المشتريين نصفين  
 ولو باع عبدين على ان بالخيار في احدهما ان يفصل ويعتق صح والاولا لان من ان يفصل عن كل واحد منهما وعين الذي فيه  
 الخيار لان الذي فيه الخيار بالخيار كالحاج عن العقد او العبد مع الخيار لا ينعقد في حق المالك فكلان الوكيل في العقد  
 غيره فالملك بين ذلك الماخذ معلوما ونظم معلوما لا يجوز اذ جاز له البيع والتمتع للعقد ولو لم يكن معلوما  
 الا بالتمتع والتمتع في البيع من جهة الامة او من جهة ان يفصل الثمن ويشتي الذي فيه الخيار والتمتع في ان لا يشتي  
 واصدقهما والثالث ان يشتي الثمن دون الاخر والراجح بالعكس فالعقد فاسد في الحكم بالخيار والتمتع في ان لا يشتي  
 في الاول والتمتع بالخيار لانه فان قيل لا يجوز ان يجعل المستثنى اطلاقا في العقد وهو الاول فان جعلته اطلاقا

التصرفين

او جاز له البيع

فيه وجب ان يكون فان لم يمتى ولم يفصل او ليس بين كل واحد من امره بالبيع ولا بيان ثم شرط الجواز للبيع وان  
 جعلته غير ذلك اهل فيه وجب ان لا يجوز وان يمتى وقيل لا نكح جعلت فعل العقد في غير البيع ثم شرط البيع العقدة  
 البيع وهو فاسد كما لو صح بين من وجب او شاة ذكية ومبيته فانه لا يجوز وان يشتيها قلت هو اهل صيغة  
 غير اهل حكم فانه كان داخل في وجهه دون وجهه نظر فان كان معلوما اختاره اهل اطلاق فيجوز والا فغيره اهل فلا  
 يجوز خلا فبيع المدعي مع القتي حيث يجوز عن بعضهم وان لم يمتى الثمن لانها اطلاق صيغة وحكم اقدم يوجد  
 في صحة ما يمنع من ذلك ولهذا الوكيل الحاكم الجواز بيعها صح وبما كفي في الجاني يمنع انعقاده في حق المالك اصلا  
 وعن بعضهم لا يجوز حتى يمتى الثمن فكل هذا لا فرق بينهما ولو اشتري كلبا او زينا او عبدا واصدقانه بالخيار  
 في نفسه جاز ففصل الثمن او لم يفصل لان النصف من الثمن الواجب لا يتفاوت ولا فرق بين ان يكون للمشتري والبائع او  
 للمشتري قال في المدعي خيار التخييري فيما دون الاربعة وهو ان يبيع احوال العبد من الثمن على ان ياصدق  
ايها شاء او يبيع احوال الثلاثة على ان ياصدق ايها شاء ولا يجوز ذلك في الاربعة وهذا استحسن وقال زفر رحمه الله  
 والشافي لا يجوز هذا اصلا وهو القياس في حلاله البيع وجه الاستحسن ان شرع الخيار للحاجة الى دفع الثمن  
 لخيار ما هو الارفق والحاجة الى هذا النوع من البيع متحققة لانه يحتاج الى اختيار من يشترط به او اختيار  
 من يشترط به لاجل ولا يمكنه البائع من الخيار الا بالاشارة كمالا يمتى امارة في عين فكلان في معنى خيار الشرط و  
 هذا الجواز لا يفتي في الغارضة لتعيسى من له الخيار فلا يمنع الجواز غير ان من الحاجة تنفذ بالثلاثة لوصف  
 بجيد والردى والوسط في الاربعة وثبوت الرخصة للحاجة وكون الجواز له غير مضمنة الى  
 الغارضة فلا يمتى باصدا ثم قيل بشرط ان يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التخييري وهو المذكور في الجاه  
 الصغير قال في شئ الامة هو الصحيح وقيل لا يشترط وهو المذكور في الجامع الكبير فيكون ذكره على هذا الاعتبار اتفاقا  
 لاسنط قال في حجة الاسلام هو الصحيح فعلى قول هذا القائل اذ لم يشترط خيار الشرط يلزم العقد في اصدما في  
 لا يرد الا اصدما وعلى قول الكوفي ان يرد ما لان هذا الخيار عند غيره له خيار الشرط وقال قاضي خان وضع  
 محمد رحمه الله هذا مسئلة ههنا يعني في الجامع الصغير في اذ بين من الخيار فقال ياخذها شاء بعشرة دراهم  
 وهو الخيار لثلاثة ايام وهو كذا في المادون وهو في الجامع الكبير وغيره على ان ياصدق ايها شاء ولم يذكر

والا وفتح



قيد بقوله في هذا  
القبض على القبض  
على القبض على القبض  
على القبض على القبض  
على القبض على القبض  
على القبض على القبض  
على القبض على القبض  
على القبض على القبض

مختار  
مختار

على الشق ولا يورى الا لاول منها حتى ينصف ثم كل واحد منهما لما قلنا بخلاف ما اذا تعيبا ولم يهدل حيث  
يبقى خيار على حاله وله ان يرد احوما لازما محل لا ابتداء البيع فكل التعبيني بخلاف الهالك ولكن ليس ان يرد  
وان كان فيه خيار الشرط لان العيب يمنع من الرد بخيار الشرط **قال رحمه الله** ولو اشترى على انها بالخيار  
فوفى احوما لا يردده الا بغير بيع لو اشترى ثلثان بشرط الخيار لما ليس لاصدا ان يرد نصيبه فما اجاز الاخر  
وهو عندنا في صفة وقال لا ان يردده وعلى هذا الخلاف خيار الرؤية وخيار العيب **لعمري** ان اثبات الخيار لهما  
اثباتا للكل واحد منهما لانه شرع لرفع العني وكل واحد منهما محتاج الى دفعه عن نفسه فلو بطل هذا باطل الاخر  
خيارا لم يحصل مقصوده ويحقق بضرر قوله ان المشتري خيارا لما لا خيار لكل واحد منهما على الاقراف فلا ينفرد  
احدهما بالرد وان حق الرد ثبت لهما على وجه لا يتفرقه البايع وفي هذا احدهما نصيبه اقرارا بالبيع اذ  
البيع ضم من نكته غير من يعيب ان تركه فلو رده احدهما لردده معيبا با اذ في عيبه اللعيان لكونه لا يمكن من  
الاستغناء به الا بطريق المعايه وليس من ضرورة اثبات الخيار لهما الرضا بحد احدهما لقصور اجتماعهما على  
الرد وقوله يلحقه بضرر قلنا هذا الفرز يلحقه من جهة نفسه بوجه **الحج** بشرط الرد وهو مساعن صاحبه  
اياه على الرد والبايع يتصرف بمصرف الرد فكلان رعاية جانب البايع اولى ولا يقال البايع رضي بالتعريض  
بالبيع لما لا ينفذ رضي بالتعريض في ملكها لان ملكه فلا يول على الرضا في ملكه الا ان المشتري لو رجع الامه  
المشترية ثم وجوب رعايتها ليس ان يردوها على البايع لحدوث العيب عنده وهو الترويج وان حصل بتسليمه و  
مناه لما قلنا فان قيل هذا العيب حدث عن البايع قبل القبض والعيب **الحج** اذن قبل القبض لا يمنع الرد قلنا  
هذا هو حدث بفعل المشتري وهو يمنع الرد وان حدث في البايع **قال رحمه الله** ولو اشترى عبدا على انه حنان  
او كات فلان كلاهما خاضع بالثمن او تركه لان هذا وصف من عيوبه فيستحق بالشرط في العقد ثم قوله يجب  
الخبيث لان لم يرضى بدونه بخلاف ما لو باع شاة على ان انا حامل او تحلب كذا او كذا رطل حيث يبيع البيع لانه ليس  
من قبيل الوصف وانما هو من قبيل الشرط الفاسد اذ لا يعرف ذلك حقيقة لانه يحمل ان يرضى او حمل او استغنى  
حتى لو شرط ان انا حلوب او لبون لا يفيد لانه وصف ولو قال تحلب كذا اصاعا او ركبت كذا اقدر ان يفدوا ذكرنا بشرط  
ان لا يقول على الكتابة والخبر وما يطلق عليه اسم الكات والخيار وان كان لا يحسن ذلك قدرا يطلق عليه الاسم



فله الخيار ان شاء اخذه وان شاء رده كما قلنا وان قال الباع عند الرد كان كمن ذلك لكنه شئ عندك فالقول  
قول المشتري لان الاصل عدم البيع والكتابة دليل على الظاهر شاهدان ولو اتفقا على غير ذلك بشرط الكثرة والجزء وكان  
حين ذلك فغيره في البيع قبل التسليم رده عليه لانه استحق على المصفة التي وردت له العقد فاذا نسى فقد تغير  
المبيع قبل القبض فغيره وعلى هذا الواسع جارية على ان طبأه او نحوه في جميع ما ذكرنا من الاحكام ثم في كل  
موضع ثبت له الخيار فيه اذا اختار الاخر اذ هو اخص بجميع الشئ لان الاوصاف لا يقابلها شئ من الشئ لكونها  
تابعة في العقد اذ الجنس محدود ولهذا لا يفسد به العقد ولو اختلف لفسد على ما يجب بيانه في البيع الفاسد ان شاء الله

**باب خيار الرؤية قال**

رحم الله الشراة عالم بين يديها من ولان رده ما ذاراه وان رضى قبله وقال الش في الجوز البيع لان المبيع مجهول  
لا لم يعرفه الا بالام فصار كما ان لم يزل اليه ولا الى غيره او هو معدوم ما ذكرنا وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
بيع ما ليس بالانسان الى ما ليس بخاضع عن المتبايعين في خيار المشتري قلنا قوله علم السلام من الشراة ما ذكره لم  
فله الخيار اذ اراده وان لم يزل اليه لان المبيع لا يفسد الى المتبايع لان رده فصار كجمله الوصف في المشاهدة المعاني  
والحوادث بالبيع فبيع ما ليس بخاضع عن المتبايعين في خيار المشتري قلنا قوله علم السلام من الشراة ما ذكره لم  
يطلب من سلفه لست عندي فابعد منهم اذ حل السوق فالتجديد في خيار المشتري فاسلمها اليه فقال علم السلام لا  
يجب ما ليس عندي واجمعنا على انه لو باع مينا حاضرة غير مملوكة له لا يجوز ان ملكها فيها بعد ولو كان كذا لم يجز  
ولو باع مينا غائبة وكان المشتري له جاز فبطل رده ثم طردا وعكسا ونقول وان رضى قبله من قبله بما قبله الى الخيار  
اذا اراده وان لم يزل اليه لان الخيار معلق بالرؤية على ما روينا فلا يثبت قبله ولا ان رضى بالشيء قبل  
العلم باوصافها متحقق فلا يعبر قوله بصحة قبل الرؤية بخلاف من حيث يعبر قبل الرؤية لكونه عمدا  
غير لازم فيفسخ لئلا يكون الخيار **قال رحمه الله** ولا خيار لمن باع ما لم يره وكان ابو صيف او لا يقول له الخيار  
لان البيع يتم برضا المتعاقدين فان اشترى مني احد ما اعمد الرؤية فكذا رضى الاخر اذا ثبت له الخيار ولان  
به الملك ولا يزول به الا بالرضا وهو العلم باوصاف المبيع وذلك بالرؤية ولانه جليل ثبت لاصل المتعاقدين فوصف  
ان يثبت للاخر لثبوت الخيار بشرط وضمان العيب ثم رجح عنه وقال الشافعي لا يجوز بيع ما لم يره اصلا فلو اوصد

ضام

واحد ولو لم يرجع اليه ان عثمان بن عفان باع ارضا بالبرقة من طلحة بن عبيد الله فقبل طلحة انك قد عثنت  
فقال له الخيار لاني اشترت عام او قبل لعثمان انك قد عثنت فقال له الخيار لاني بعثت عام اره فحكم بينهما ابي بصير  
مطعم فقهه بالخيار لطلحة ولان كحضر من الهبة رضى اليه منهم عن غير كسره فلان اجماعا ولان خيار الرؤية معلق  
برؤية المشتري فيما روينا فلا يثبت رده ولان خيار الرؤية انما يثبت للمشتري باعتباره في نفسه فانهما راي  
في رده لغوات الوصف المرحوب فيه ولورود الباع لرد اعتبارا له اذ هو ما ظنه والخيار لا يثبت بمثل كمال الباع  
عمدا على ان يعيب فاذا هو سلم لا يثبت الباع فيه الخيار **قال رحمه الله** ويبطل خيار الرؤية بشرط ان يبطل خيار الرؤية  
لما يبطل به خيار الرضا من التفرج والولاء ورماده بعد الرؤية ولما قبله فلا يسقط وان خرج به الا ان ضمن  
بعض المقررات لتعذر الفسخ على ما ينبغي وقال بعضهم اذا رده فتمكن من الفسخ ولم يفسخ سقط خياره ولو لم  
البيع وان لم يوجد منه الاجازة صرحا ولا دلالة لان ثبتت هذا الخيار جركه اوصاف المبيع بل ليل انه  
لو رده قبل العقد لا يكون له الخيار والجملة يزول بالرؤية والخيار يسقط بوقوع سبب كتمان العيب يسقط بوقوع  
العيب وكان ينبغي ان لا يملك فسخه بعد الرؤية متصلا بالرضا لانه يمكن الفسخ لوضع الرضا ففسخ الضرورة  
وهذه الضرورة تزول بعد ما يتمكن من الفسخ والفسخ مطلق غير موقت بالزمان فيكون له الفسخ في جميع عمر  
عالم يسقط بالعقل او بفعل يدل على الرضا به فمن علم ان رضى وكذا ذكره محمد في الاصل لان النص ورد بآيات  
الظهار مطلقا والعبرة في المنصوص عليه بعين النص لا بالعمية مع ان جملة الوصف ليست بعلة لثبوت هذا الخيار  
لا ليل انه لم يثبت له الخيار قبل الرؤية المتعلق بالرؤية فكذا لا يتوقف لاطلاقه عن الوقت والتقييد به يكون  
زيادة وهو متعدي ان يوجد منه ما يسقط وهو التفرج به والتعجب او التفرج لا يمكن رفعه كالاتفاق  
والتمسك به ويوجب حرجا للغير المبيع المطلق فمن رضى والاجازة لوجود الرضا منه صرحا او دلالة وكذا لو  
لو كانت هذه المقررات قبل الرؤية يسقط بالخيار لتعذر الفسخ وان كان تصرفا لا يوجب حقا للغير المبيع  
بشرط الخيار والمساومة والهدية من غير تسليم لا يبطله قبل الرؤية لانه لا يوجب حقا يفوق صريح الرضا ويبطل  
بعد الرؤية لوجود دلالة الرضا بعد العلم وكذا اذا قبضه بعد الرؤية يبطل خياره لانه يدل على الرضا ولا نه  
مؤكد بحكم العقد فثبتا به البيع ولو كان البيع بشرط الخيار والمشتري فله ان يطلق حقه يسقط به الخيار قبل الرضا

ما يبطل



لا يثبت مطلق من جانب ولو شتر رضا فاذن لا كبران برؤية فزدر بطل لان فعلا يجر  
كفعل **قال** رحمه الله وكنت رؤية وجه البصرة والرقين والواية وكفلها وظاهر النور المطور وداخل  
الواريان رؤية ما يستدل به على المقصود لكن لتعدد رؤية الجميع ورؤية من الموضع من الاشياء يقع بها  
العلم بالمقصود فلا معنى لاشتراط رؤية غيره ولو دخل في الجميع اشياء فان كان لا يتفاوت حادها كالكيل  
والعوزون وعلا من ان يعرف بالمخوف كيتقن برؤية بعضه لجران العادة بالاكتمال بالبعين في  
الجنس الواحد ولو وقع العلم بالباقي الا اذا كان الباقي اذ فيكون له الحيا فيه وفيما لا يكمل يلزم تعريف  
الصفة قبل التمام لانها لا يمكن ان لا يتفاوت وهو الذي لا يباع بالمخوف كالتب في الدواب  
فالبعيد فلا يرمى رؤية كل واحد من افراده لانه برؤية بعض لا يقع العلم بالباقي للتفاوت والجوز  
البعين من هذا القسم فيما ذكره الكوفي لتفاوت حادها فلا يستدل برؤية بعضه على غيره من صحته وقال  
صاحب الهداية ينبغي ان يكون مثل الحفظ والشمع كونه متقاربة فاذا ثبت هذا فنقد النظر الى وجه البصرة  
كافانه يعرف وهو الباقي كما ذكرنا وكذا النظر الى ظاهر الثوب معطوياً مما يعلم البقية الا اذا كان في طيه ما يكون  
مقصوداً كوضع العلم لان قيمته يختلف باختلاف وقال في رؤية الدار كيتقن برؤية ظاهر الثوب لا يرمى من شدة  
لا ليس ذات الامثال فلا يعرف كبر رؤية بعضه قلت قل ما يتفاوت جوابه غيب وادرك في كنهه  
الاستدلال بالبعين على البعض منه والوجه هو المقصود من الادعي وهو يتفاوت في قيم الرقن بتفاوت وسائر  
المستدل والكفل من الدواب فلا يرمى برؤيتهما ومنهما بعضهم من ذلك رؤية القوام وعند مجرد رؤية الدار رؤية  
الوجه كانه لا يرمى في شاة العلم لا يرمى من الجسالة بظهر السني والتمثال ويعرفه كثرة اللحم وقرايه وفي شاة القينة  
لا يرمى معز ومزرك وفيما يعلم لا يرمى الزوق وفيما يشتم لا يرمى الشم وفي فوفى الغار لا يرمى سماع صورنا  
لان العلم بالشئ يقع باستعمال آلة ادراكه فلا يسقط خياره بذكره وجعل في المختص رؤية خارج الدار كبرية كمال  
لا يستدل به على الباقي وفي عامة الروايات اذا راي الحيوان يسقط خياره لما ذكرنا في خارجها وقال في رؤية الدار  
لا يرمى رؤية داخل البيوت وهو الاصح لان بيوت الشوية والصيفية والعلوية والسلمية ومن افترق  
مطابقا وسطوحها يختلف فلا يرمى رؤية ذلك كالم لا يظهر لان كل من مقصود فالنظر الى الخارج او الى

الوجه كانه لا يرمى في شاة العلم لا يرمى من الجسالة بظهر السني والتمثال ويعرفه كثرة اللحم وقرايه وفي شاة القينة لا يرمى معز ومزرك وفيما يعلم لا يرمى الزوق وفيما يشتم لا يرمى الشم وفي فوفى الغار لا يرمى سماع صورنا لان العلم بالشئ يقع باستعمال آلة ادراكه فلا يسقط خياره بذكره وجعل في المختص رؤية خارج الدار كبرية كمال لا يستدل به على الباقي وفي عامة الروايات اذا راي الحيوان يسقط خياره لما ذكرنا في خارجها وقال في رؤية الدار لا يرمى رؤية داخل البيوت وهو الاصح لان بيوت الشوية والصيفية والعلوية والسلمية ومن افترق مطابقا وسطوحها يختلف فلا يرمى رؤية ذلك كالم لا يظهر لان كل من مقصود فالنظر الى الخارج او الى

البيت حليب

العين لا يوقع العلم بهن الاشياء وما ذكره في كتابه مني على عادة اهل الكوفة في ذلك الزمان في ان  
دورهم كانت على تعطيع واحد ولم يختلف الا في الكبر والصغر وكذا جديس او عتيقة وذلك يظهر  
برؤية بعضه فافتوا به لذلك واما اليوم فمختلف فلا يكتفي برؤية اشياء البستان كيتقن بها لو وقع  
العلم بالدار وما ذكرنا في رؤية من خارجها لا يبطل خياره في الخواص عن اي صيغة ومجرد وعرفه انه يبطل  
**قال** رحمه الله ونظر وكيل بالقبض كنظره لانظر رسوله وهذا عندنا في صيغة وقال لا يكون كنظره ولا يسقط خيار  
الموكل بقبضه لانه يعمل بالقبض دون اسقاط الخيار فلا يمكن له ان يتوكل به وصار كهي العيب والشرط فانه لا يقدر على  
اسقاطها فكذا هذا واقر به انه لا يقدر على اسقاط قصد بان قبضه مستورا فليسقط الخيار بعده او كان رايه من  
قبل فان خيار الموكل لا يسقط به فكذا هذا من القبض كما ذكرنا ولا يصح صيغة رحمه الله انه وكل بالقبض واقام مقام  
نفسه فيه والقبض على يمين قبض تام وهو قبضه وهو يراه وما فهم وهو ان قبضه مستورا لانه اذا قبضه  
مستورا فخير ان باق على حاله حتى يراه ولا يتم التمسك به بقا الخيار فكل ما اقتضا والموكل يمكنه من قبضه فكذا الموكل  
لا طلاق التوكيل واذا قبضه مستورا انتهت الوكالة بالقبض النافذ فلا يمكن اسقاط قصد بعد ذلك كونه اجنبيا  
بعد انتهاء الوكالة وهذا لانه يمكن القبض والقبض يتضمن السقوط لكونه كمالا ضرورة فاذا انقضت اسقوط  
عن القبض بان كان بعد قصد الاجل بالرؤية لا يمكنه ان يملكه فام يملكه الا بالقبض وهذا خلاف خيار العيب لانه لا يقع  
تتم الصفة فلا يتنوع القبض معه وخلاف خيار الشرط لانه لا يسقط بقبض الموكل فلا يتصور فيه القبض التام فكذا  
خيار التوكيل وخلاف الوكيل لا يمكنه ان يملكه شيئا وانما اليه تبليغ الرسالة ولهذا لا يمكن القبض والتسليم اذا كان رسولا  
في الشراء او البيع والفرق بين التوكيل والارسال ان يقول في التوكيل كمن وكلني في القبض وفي الارسال كمن رسولي  
فيه وامرني بقبضه ويقول ونظر وكيل بالقبض احسن من التوكيل بالقبض فان نظر بالاجماع كنظر الموكل فحينئذ  
بالقبض بما فيه من الاختلاف ولم يبعد الارسال لان نظره لا يكون كنظر الموكل مطلقا سواء كان الرسولا بالقبض  
او بالشراء **قال** رحمه الله وصح عقد الاعي ويسقط خياره اذا اشترى بحسنه وشبهه وذو كونه العا بوضعه اما صحته  
فان فلاه مكلف محتاج فصا كالبيع وما سقط خياره عما ذكره فلا يراه في الاشياء فقيده العلم من استعمالها  
على ما بينا في النسخة وقوله يسقط خياره بحسنه لا يوجب له ان يملكه اذا وجد الحسنه قبل الشراء واما اذا اشترى

الصفحة







ما اشترى العبد من مال الدين هرة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشترى منه عبدا او امه او ابنته  
بيع المسلم للمسلم واه ابن حاشية والتردد في اختيار الاضامن بجميع الثمن ولا ينقص من الثمن الا ان  
الاوصاف لا يبقا لها شيء من الثمن بالعقد لكونها متعاقبة فلا يكون اصلها ولا فرعها خلافا لما اذا صار مقتودة بالثمن  
لا تعلق بان حدث العيب بفعل البائع بعد البيع قبل القبض حيث ينفذ من الثمن بخصم اذا اختار الاضامن  
الاوصاف يكون لها حصص بالانفاق فقدره المواد بعين كان عند البائع وقدره المشتري من غير ان يعلم به ولم يوجد  
المشتري ما يدل على الرضا به بعد العلم بالعيب **قال رحمه الله** وما اوصى بقبض الثمن عند التجار عيبا فان نظر بقبض الثمن  
المالية وذلك بانفق من المصلحة والمصلحة في معرفة عيبه **قال رحمه الله** كالاباق والعلل في الفرائض والسرقة لان اعيان  
فقدان القيمة عند من ثم اذا وجد شيء من هذه الاشياء من غير عيبه لا يكون عيبا وان كان عيبا يكون عيبا ويؤثر  
بالبلوغ فان عاوده بعد البلوغ يكون عيبا صادقا غير الاول الاول الاول بالبلوغ فيكونان مختلفين للاختلاف  
سيرهما فان البعل قبل البلوغ لصنفه الثاني وبعد ذلك في الباطن والاباق قبل البلوغ فيجب للرجع والسرقة  
قبل البلوغ لقله المبالاة وما جعله لغيره في الباطن ولو وجد شيء من هذه الاشياء قبل البلوغ ثم وجد عند المشتري  
بعد البلوغ ليس اثره لئلا يكون الاول بالبلوغ ولو وجد عند البائع قبل البلوغ ووجد عند المشتري ايضا قبل البلوغ  
يرده ما لم يبلغ لاختار السبب وان اذا وجد عند البائع بعد البلوغ وعند المشتري ايضا بعد البلوغ يرد ما ذكرنا  
والسرقة لا تختلف بين ان يكون في المولى او من يخرجه الا اذا سرق من المولى مما لا يملك فانه لا يكون عيبا فان  
التقصي جاء في المولى حيث حيث اهرم اليه وان سرق طعا ما في المولى ليس به عيبا لانه لا يملكه في حفظه  
ولو سرق الشيء ليس هو الغنم والغبين لا يكون عيبا ولو نفي اليه يكون عيبا وان لم ياضوق الاباق  
اذا خرج من البلد يكون عيبا بالانفاق وان ابق من المولى او من يملكه كان عيبا باجارة او عارية او ودعة  
خلاف ما اذا ابق من الغنم المولى او اليه ان لم يعرف منزله ولم يقو على الرجوع اليه وان لم يخرج منه  
اختلفوا فيه والاشبه ان يقال ان كانت البلق كسرة مثل القاهرة يكون عيبا وان كانت صخرة بحيث لا يمكن  
عليه اهلها وبيوتها لا يكون عيبا **قال رحمه الله** والجنون فاذا ذكرنا وهو فساد في الباطن لان العقل معدون القلب  
وشعاعه في الوساع والجنون انقطع فكل الشعاع وهو لا يتخلل باختلاف السق حتى لو وجد عند البائع في

صغره وعاقده من المشتري بعد الكبر يرد لانه عيب ذلك الاول وقيل لا يشترط المعاودة عند المشتري بل  
اذا ثبت انه كالبه جنون عند البائع يرد وان لم يعاوده في المشتري لانه قبل ما يزول والمصلحة لانه لا يرد  
يعاوده عند لان الله تعالى قد ازاله فلما يرد من المعاودة ومقداره ان يكون اكثر من يوم وليلة وما دونه  
لا يكون عيبا وفي بعض المطبق عيب ما دونه لا يكون عيبا **قال رحمه الله** والخر والوفور والزنا وولن  
الجارية يعني من الاربعه يكون عيبا في الجارية دون الغلام لانه يخل بالقبض في ما هو الاستفراش وطلب الولد  
لاني الغلام لان المطلوب منه الاستخدام وهذه الاشياء لا يخل به لانه يستعمله من بعد وكونه اذ في اخر الزنا  
او ولزنا لا يمنع منه الا ان يكون في شيا حيث ينج العوب من المولى او يكون الزنا عادية لانه انما حشر من  
الوفور والخر يكون عيبا وهو عيب ابتاع الشا يشغل عن الخدمة وذلك بان يتكرر منه الزنا اكثر من مرتين  
والعيب كالبه بها من المعاودة عند المشتري حتى يرد الزنا في الجارية فانه دون منعه من الله في الاعايب  
لو اشترى جارية بالثمن وقد كانت ثمة عند البائع فلا يشتر ان يرد ما وان لم تر من المولى العار بالاولاد وفي  
نوادير من الزنا يرد رجل اشترى جارية فابقت عنده ثم وجدها واستحققت حتى يبيت فغيره لابقا لازم لها به  
وهذا نفي على ان الاباق ايضا لا يشترط معاودة فاعا هذا يرجع المشتري بقبض الثمن عليه وان يعاوده عن  
وكذا انما اشترى من يرد عليه من غير معاودة عن الاول موطنها الظاهر وقد ذكرنا وجهه وقال الشافعي الزنا في  
الغلام عيب بالسرقة قلت لا ينقص قيمة الزنا ولا يعاود عاودة الا اذا كان من غنم خلافا للزنا فان المولى يشترط عليه  
حفظه ما لا يكون احد اعظم وهو اليد من حد الزنا ومو الجلود **قال رحمه الله** والكفر يعني في الغلام والبلدية هو عيب  
لان طبع المسلم ينزع لهجة الدعوة الدينية ولا يجوز اعتناق كفان القتل فختل الرعية فيه ولو اشترى على اركاف  
فوجد مسلم ارجوه لانه في العوب قال الشافعي رحمه الله يرد له لغوات الوصف المرفوع فيها لان استبعاد الما فواذلا  
له مطلوب المسلم والجمعة عليه ما ذكرناه **قال رحمه الله** وعدم الحيض والسجاسة لان ارتفاعه وسنن الرام امان  
الداء وهذا لان الحيض مركب في نبات ادم فان لم تحض فالظاهرة لو اقرن اخذ كل الواجب والعيب وكذا السجاسة رواء فيها  
ولا يبيع دعواه ما اذا رغب الا اذا ذكر سبيد مو الواجب فاعلم بذكره لا يبيع دعواه وبعبارة الاقوال  
اقع عاية البلوغ وموسم عشرين سنة عند ابي حنيفة وبقرن ذلك بقول الامام لانه لا يعرف غيره ولا يسلخ البائع مع

أفر قولنا في فوقه  
أمر



ذلك ان كان بعد القبض فترد بكونه وان كان قبله فكذلك في البيع وعمل يوجب له الرد ولا يمين البائع :  
 لصحة البيع قبل القبض في كل المشتري الرد بلا قضاء ولا اصرار مع الغش للعقد الفعيل بجهة ضعيفة  
 قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول الامامية ذكره في المال ولو ادعى انقطاعه في من وقته لا يبرح وهو في الحديث  
 صحيح واقل ثلثة اشهر عندنا فيكون اربعة اشهر وعشر عند محمد وعنه في خمسة وثلاثين سنة وان جملته  
 الامر فيه انه اذا ادعى انقطاعه واصرر دعواه على ما ذكره سأل القاضي البائع فان اقر بما ادعاه فترد له على  
 البائع وان اكره قيام العيب للمال وموالات انقطاعه للمصلحة عندنا في صحة ما جازي ان شاء الله تعالى وان اقر بما  
 في المال واكره ان كان عند خلافه فان كان له دليل على ان اقام المشتري البيعة على ان الانقطاع كان  
 عند البائع قال في المال في لا يقبل الا ان لم لا يعرفوا انقطاعه فيمنع القاضي بكونهم خلاف ما اذا شهدوا باستيضاة  
 لان الاستحاضة دور والدم غلط عليه وذكره في الزاوية بغيره الى الفتاوى العظمى ان المصريح في الجمل الى قولنا وفي  
 الدعوى الى قول الامامية واشترط بشروط العيب في قولنا عدي بن درهم وقال في خلافه عالم يطالع عليه الرجال حيث ثبتت  
 امره واصرر في ذكره بعد مثل ما ذكره في المال وعنه الى الفتاوى العظمى ثم اذا ثبت العيب بقول المرأة خلف  
 البائع على ان لم يكن عند المشتري لا يرد بعيب جازي عندنا ولا يبرح بعيب كان عند البائع فلا بد من اليقين  
**قال رحمه الله** والسعال القوم لان دوامه يدل على الوباء وتستقص فيه قسمة **قال رحمه الله** والدين لا يراها  
 مائة يكون مغفول به ويتقدم الغرماء على المولى **قال رحمه الله** والشروء والماء في العيني لا يراها يصفهان  
 البهر ويوثان العيني **قال رحمه الله** فلو حدثت اخر عند المشتري رجوع ببقائه او رده بوضا بايعه اي  
 لو حدث عند المشتري عيب واطلع على عيب كان عند البائع فلا يبرح بالبعضان وليس له ان يرد الا برضا البائع  
 لان بالرد اضرار البائع لانه خرج من ملكه ما كان عليه العيب الثاني ولا بد من دفع الضرر عن ما فقبل الرجوع بطل  
 بالبعضان الا ان يرضى البائع باضه لانه رضى بالتزام الضرر فيجوز ان يشأ بوجه رده وان  
 شأه في به وليس له ان يرجع بالبعضان بعد ما رضى البائع به ولو ازال العيب لكان وهو امتناع من اخذه :  
 بخلاف ما اذا خاف الثوب قيمته لم اطلع على عيب حيث يرجع عليه بالبعضان وليس له ان ياخذ الثوب لان  
 امتناع الرد هناك حتى الشئ كمال يوم الرب فلا يقدر على اسقاطه وهذا امتنع حتى البائع فيسقط باسقاط

خزانة  
 حرم

ولا يقال ان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن فكيف يرجع عليه بالبعضان لانا نقول اذا صار مقتود  
 يقابلها ويهي مقتود باحد امرين اما بالانقضاء حقيقة كما اذا قطع البائع بين قبل القبض فانه يسقط  
 من الثمن بقول وهو المقتود اما بالمنح كما اذا احتسج الرد لحق الشئ بان نقص وزاد لان الجزء  
 القابض جازي المشتري بالعقد وجب عليه تسليمه فاذا عجز صار ما نفعه ذلك الجزء كما فيمرد عليه المبيع ان امكن  
 دفعا للفرع عنه ولا يرجع عليه بالبعضان لان دفع الفرع وان لم يكن يرجع عليه بخصه من الثمن وصار له حصه  
 من الثمن لكونه مقتودا بالمنح حكما باعتراف الحكماء للفرع عن مقتود دفع الفرع عنه بغيره وطريق معرفة ان يقوم  
 به هذا العيب لم يقوم وسالم فاذا عرف التقاوت بين القيمين يرجع عليه بخصه من الثمن حتى اذا كان  
 عشر القيمة مثلا رجع عليه بعشر الثمن وان كان ثلثا فثلثه وقال مالك يرد المشتري المبيع ويودعه نقصان  
 العيب الحادث عنده لان رد البديل عنه تقدره البديل كرده فصار رد الكلي المبيع فيرجع عليه بكل الثمن وليس  
 ان حق الرد ثبت للمشتري بغيره بالفرع عنه على وجه لا يفرق البائع ويعد ما يقبضه من الرد وتفرقه البائع فلا  
 يخرج عن كماله ما في العيب الحادث عنه ويعود اليه بغيره فلا يلزم له رد ما عجز عن رد البائع عليه بخصه من  
 الثمن فلا يصار الى اصله لانه لو رضى البائع باضه المبيع بغيره فقد التزم الفرع باختياره وليس له ان يرجع على المشتري  
 كما لا يرجع بشئ على البائع اذا رضى باضه المبيع ولا يملك ان يرد ما عجز عن رد البائع عليه بخصه من  
 رد ثمنه وصار معروفا من جهة فترد مع رده حذو ذلك لانا نقول ذلك معصية منه والامانة لا ينافي عهده حال  
 العاصي الا ان كان من غصبه في باع او مكنه لا يسقط عهده منه **قال رحمه الله** ومن اشترى ثوبا فقطعه  
 فوجد به عيبا رجع بالعيب لان القطع عيب جازي وقبيلنا يمنع الرد ويوجب الرجوع بالبعضان بخلاف ما اذا اشترى  
 بغيره فوجد به عيبا فلا رجوع بالبعضان من بابي صفة والفروق ان العيب افساد والماله لا يبيح  
 عرضه للثمن والفساد ولهذا لا يقطع السارق بمرقة فاضل قيام ماله بغيره فصار كذا في ما اذا كان عيبا  
 او طعنا فقتله والماله **قال رحمه الله** وان قبله البائع كذا في ذلك لان الامتناع كحة وقد روي به بخلاف ما اذا كان  
 الامتناع لوبوءه فيجوز لا يقبله اخذ لان الامتناع حتى الشئ على ما بينا **قال رحمه الله** وان باع المشتري بغيره  
 لانه صار حاسما بالبيع اذا رد غير متعجب بالقطع بغيره البائع على ما بينا فان مقتضى الرد بخلاف ما اذا خاف ثم

التدليس في البيع كتمان  
 عيب المسألة من المشتري  
 حرم







كالهوت صفاً فليكن انما ذلك وجوبه ما ذكرنا وهذا خلاف ما اذا أصبح المذبح وفعل فيه نحوه حيث يرجع بالنقص  
مع امتناع الرد بفعل لان هناك امتناع الرد بسبب زيادة المبيع نحو الشرح على ما بينا والعين قلم على حاله ولم يحصل له  
عنه عمن فلم يوجد ما يمنع الرجوع فصار نظري الاستيلاء والتدبير والاعتناق واما اكل الطعام فاما كونهما فعلى  
الى صفة والقبول يرجع بالنقصان وهو لا يملكه لانه فعله في المبيع ما يقصد بشرائه ومقتله فعل فيه كسبه الاعتناق  
وبه الحسن ان الرد قد تعدد بفعل مصفون منه واما سقوط الثمن عنه باعتباره ملكه فاما كونهما فالاصل ان النار  
وقتل العبد وكونه مقصودا لانه لا يملكه فيه الا بالرد ان البيع مقصود بالشراء ومع ذلك يمنع منه والاصل في جنس  
هنا المسألة ان الرد متى امتنع بفعل مصفون من المشرى كالقتل والتملك من غيره امتنع الرجوع بالنقصان  
وفي امتنع لا يجرى منه او من جهة بفعل غير مصفون كالهلاك بآفة سماوية او استقص او بزيادة مانعة من الرد  
او الاعتناق او توبيع كالتدبير والاستيلاء لا يمنع من الرجوع بالنقصان وان اكل بعض الطعام مكن الجواب  
عنه وليس ان يرد الباقي ولان يرجع بنقصانه لانه كسبه واحدا فلا يرد بعضه من بعض كما اذا باع البعض و  
نحو ما يرجع بنقصان العيب الكلي وليس ان يرد الباقي لان الطعام كسبه واحدا فيستعيب بالتبعية والكل  
الكل لا يمنع الرجوع فالبعض او من غير ما يرد الباقي ويرجع بنقصان ما اكل لان التبعية لا يفرقه وان  
باع بعضه ثم اطلع على عيب لا يرجع بالنقصان لاني لم اكل من ملكه ولا في الباقي لان امتناع الرد بفعله وهو مضمون  
عليه وعند زفره الرد يرجع بنقصان الباقي قال الله ولو الشراء بيمين او ثمن او جزاء او وصية فاستدل  
بمنع يرجع بنقصان العيب لان العيب حادث لما اذا ابيع به الباقي لانه اسقط حقه وقال الشافعي اذا كسر  
مقدرا ما لا يدل له منه للعلم بالعيب يرد لان البايع سلطة على ما كان فعله بنصفه قلت رضي بكسر وفي ملك المشرى  
لا في ملكي فوجب رعايته حقا بالرجوع بنقصان العيب على ما بينا من قبل فصار كالتوبيع ثم اسقطه ثم اطلع  
على عيب ولو علم بصفته قبل الكسر يرد لانه قال الله والباقي الثمن ان لم يشتغ به يرجع كمال الثمن لانه  
ليس كل فلان البيع باطلا قالوا هذا يستقيم في البضاعة لانه لا قيمة لثمنه وكذا في الجوز اذا لم يكن لثمنه قيمة و  
اما اذا كان لثمنه قيمة بان كان في موضع يوقد فيه فثمنه كافي في موضع الرجا حين فبقول يرجع بخصه اللب ويصح  
البيع في القشر بخصه لانه على مقوم فصار محلا للبيع وقيل يرد القشر ويرجع كمال الثمن لان ما يله الجوز باعتباره

اللب دون القشر فاذا لم يشتغ به فثمنه فاقبل البيع فلان باطلا وان كان لثمنه قيمة هذا اذا كان في موضع يوقد فيه  
منه مثلاً بعد ما اذا لم يشتغ به فثمنه فاقبل البيع فلان باطلا وان كان لثمنه قيمة هذا اذا كان في موضع يوقد فيه  
اذا كسر من غير علم به ولو كسر بعد العلم به لا يرد ولا يرجع بالنقصان لان كسره بعد العلم به دليل الرضا قالوا هذا اذا  
رجع خاوا وان كان فيه قليل لبس شيء بالكل بعض القشر او يصح للعقل فهو من قبيل العيب وحكمه ما ذكرناه و  
قالوا في بعض النسخ انما يرجع بنقصان العيب لان ما يله الجوز باعتباره ملكه فاما كونهما فالاصل ان النار  
ان وجه البعض فاسد او ساقط لانه لا يملكه فيه الا بالرد ان البيع مقصود بالشراء ومع ذلك يمنع منه والاصل في جنس  
مثل الواحد والاثني من كل ما يله فليس ان يملكه البايع بسببه وان كان كسره من ذلك اختلفوا فيه فبقول باطل عند  
الاصح وعندنا يجوز بخصه العيب من لانه بمنزلة ما لو فضل ثمنه لانه يتقسم ثمنه على اجزائه كالمكيل والموزون لا على  
قيسمة وقيل العيب لا يجوز عند الكمال لانه يفضل الثمن والاولى هو الموقوف من قوله قال الله ولو باع البيع  
فمرد عليه عيب بغيره يرد على البايع ولو برضا لا يرد الا في موضع يوقد فيه فثمنه كافي في موضع الرجا حين فبقول يرجع بخصه اللب ويصح  
البيع في القشر بخصه لانه على مقوم فصار محلا للبيع وقيل يرد القشر ويرجع كمال الثمن لان ما يله الجوز باعتباره  
ودع عليه بقضا لان الرد بالعقضاء في حق الكلي فيكون كانه لم يبعه وان كان الرد بالتراضي من غير قضاء الفاض  
لا يرد على البايع ومثل كسبه لا يحدث مثله لا لا يصح التراضي يرد به للثمن في عود البيع الاول والاصح ان لا يرد  
عليه في الكلي لان الفسخ بالتراضي يرد به في حق غيره كما اذا لا ولاية له على غيره كما خلا في الثاني لانه لا ولاية له  
في عقد فسخا في الكلي وهذا اذا كان الرد بعد القبض وان كان قبله فله ان يرد على البايع وان كان بالتراضي في غير  
العقد لانه يبيع المبيع قبل القبض لا يجوز فلا يكون جديرا في حق غيره ما جعل فسخا في حق الكلي على ما بينا  
في الاقوال ان شاء الله وفي العقد اختلاف المشايخ على قولين جميعا والظاهر ان بيع جدي في حق البايع الاول  
لان العقد يجوز بغيره كمال القبض عن فليس ان يرد على البايع كانه اشترى بعد ما باعه وعندنا فسخ لانه لا يجوز فيه  
قبل القبض عنده وعندنا يورث بيع في حق الكلي على ما عرفت من مذهبه ولا فرق بين ان يكون قضاء الفاض في بيعته  
او باقرا او بكونه لان قضاء الفسخ في الكلي وقال محمد لا يرد على البايع ان يرد عليه بيمينه لانه انكر قيام العيب به  
فيكونا قرارا منه على ان يملك قلت اقواما يكون باع فطلعت اقراره وقال زفره الرد لا يرد على البايع اذا كان  
العقضاء باقرا وتكون لان اقراره لا يقبل في حق غيره فلا يكون حجة على البايع فلا يصح فسخا في حقه كالفسخ بالتراضي



وهذا لان النافي مضطر الى القضا من جهة فانتقل الفعل اليه لان فعل المكر منسوب اليه فقلت  
لا ينتقل فعل المكر الى المكر فلا يصح ان يكون في القتل فانه يمكن ان يضر به واما في الاصل فلا ينتقل اليه  
كما في الاكر الى الطلاق والعقاق لانه يوقعه بكلامه والمكر لا يصح ان يكون له فيه اذ لا يقدرون على ان يكرهوا غيره و  
القاضي لا يصح ان يكون له فلا ينتقل اليه فان قيل كما يشرى الفسخ وهو النكول والاقرار والعيب كان راضيا بحكم  
السبب فلا يلزم بايضا قلت المسئلة موضوعة فما اذا اقر العيب والى القبول فدخله القضا في الفسخ لا ثبت  
باقراره ولا يكتول بل يقضا القاضي فيستوفى قضاؤه في حق المالك فلما لم يرد عليه بايضا لانه لا يفسخ العقق بينهما  
علاوة قديم ملكه فصار كانه لم يخرجه عن ملكه وهذا خلاف الوكيل بالبيع اذا فعله بالعيب فضا القاضي حيث يكون  
رداعا للمالك لان البيع فيه واصر وقوضه والمودع لا يبيعان ففسخ اصحا لا يفسخ الا في احوال عادية قديم  
ملكه لان له ان يردده لظهور الفسخ في حق المالك على ما بيناه ولا يقال لو كان القضا ففسخ في حق المالك بطل  
حق الشفع به في الشفعة وكان لاني البائع ان يدعي ولا الجسعة المولود عند المشتري قبل الفسخ او جعل فيما اذا كان  
البيع جارية جيل وبطلت الحواشي بقتنه على المشتري لا ارتفاع العقد من الاصل فلما لم يفسخ لا ينتقل حكم الفسخ يظهر  
فيما يستقبل لا فيما مضى وهذا لا حكم وهو ثبوت حق الشفعة وسقوط دعوة الاب براءة ذمة الجاهل كانت ثابتة قبل  
الفسخ بالبيع او الجاهل فلا يفسخ الفسخ الا برون الواجب اذ رجع في العيب وكان فسخا في حق مستقبل من الاطام لانه  
من عاين في الجاهل على الواجب لانه ما مضى من السنين وقال شيخ الاسلام قتل الكافل بان الواجب القضا ففسخ للعقد  
وجعل كانه لم يكن متنا فكذا ان العقد اذا جعل لان لم يكن جعل الفسخ ايضا كان لم يكن لان فسخ العقود بدون العقول لا يكون  
فلذا انعدم في الاصل انعدم الفسخ من الاصل فلذا انعدم الفسخ على العقول لانعدام ما ينافيه فيمكن في حق الرعول وروا  
وتنافى من هذا الوجه ولكن يقال جعل العقد لان لم يكن في حق المستقبل دون المالك **قال** وهو لو قبض المشتري  
البيع وادعى بهما لم يجز عليه دفع الثمن ولكن يبرهن او يخلق بايضا لانه لم يجز المشتري على دفع الثمن بعد دعوى العيب لا يقال ان  
يكون صادقا فيه فلا يجز عليه دفع الثمن لانه لو ابره واخذ من الثمن فثبت المشتري العيب ففسخ من البائع فيكون  
اشتغالا لانه لا يفيد وفيه نقص القضا فلا يبراهن عليه في يثبت حاله ولان المشتري منكر وجوب دفع الثمن عليه حيث  
اكثر قبض حقه بدعوى العيب وكان وجوب دفع الثمن او لا يتعين حق البائع في ابراء القين حق المشتري في

مضى

لمح

المبيع وقوله ولكن يبرهن الى اقيم البيعة لاثبات العيب وكيفيه اثباته يقيم البيعة اولان العيب الذي يبرهنه  
وجوب المبيع عن ان هذا المشتري لانه اذا لم يوجد العيب لم يكن له ان يرد به بالعيب وان كان بعد البائع فلا يقال ان  
قال فاذا اقام البيعة انه وجد فيه عند الحاجة الى اقامة البيعة على ان هذا العيب كان بعد البائع لا يقال ان  
عنه فلا يستحق عليه اذ اثبت ان كان فيه عند البائع ففسخ العقد بينهما لثبوت في الحال التي عنده وعند البائع  
صحة التخليف ان يحل البائع ان هذا العيب لم يكن فيه عندك وذلك بعد اقامة المشتري البيعة انه وجد فيه عند  
عند المشتري لان البائع لا يشتبه خصما في يقيم المشتري البيعة على قيام العيب في الحال على ما بيناه ولو لم يكن للمشتري  
بينة على وجود العيب عند قيامه في الحال حل حلف المشتري فقل قول له يوسف ومحمد حلفه لانه لو اقر به لزمه فاذا  
انكره حلف لان الدعوى معبرة حتى يترتب عليها البيعة فكل التخليف عند العجز عنها فان حلف برك وان نكل  
ثبت قيام العيب في الحال ثم حلف ثانيا على ان هذا العيب لم يكن فيه عند المشتري فان حلف برك وان نكل ففسخ القاضي  
العقد بينهما لثبوت العيب في الحالين على ما بيناه في البيعة واضاف المشتري على قول في صحة فقال بعضهم حلف بما ذكرنا  
وقال بعضهم لا يحل وهو المالك لان الحلف يترتب عنه على دعوى صحيحة ولا يصح الدعوى التي ضمن ولا يبرهن خصما  
فيه الا بعد قيام العيب عن ولا يلزم من ترتب البيعة اليقين كما في الحدود والاشارة الستة وهذا لان البيعة  
الزائم فلا يشترط في اقدم الدعوى واليمين لقطع الخصومة فلا بد من الدعوى الصحيحة وذلك بقيام العيب في لان  
التخليف في دفع الخصومة المحققة لا لاثباته ولو حلف البائع هنا لا ينقطع الخصومة بينهما بل تنشا لانه  
اذا نكل ثبت قيام العيب في الحال ثم ينشأ خصومة اخرى فيحلف ثانيا على انه لم يكن عنده ما بيناه وبرهنا هذا  
مسئلة الشفعة وهي ان الشفع اذا تقدم الى القاضي بطلت الشفعة فان القاضي يسئل المواعلة عن الشفعة  
لان اقربا زاملا صارت فمسئلة هل اتباع ام لا وان لم يقر ولم يكن للشفع بينة انا ملكه استألف وحفظ  
المشتري لم يعلم انا ملكه فان نكل ثبت انها ملكه ثم ينشأ خصومة اخرى فان القاضي يسئل هل ابتاع ام لا وهذا  
خلق لاثبات الخصومة ذكره العذوري في حكيه فلا يقال **قال** وهو ان قال شهودي بالتمام دفع ان حلف  
بانه اقال المشتري شهودي في التمام استألف البائع فان حلف دفع اليه الثمن لان في الانتظار منه والبائع و  
ليس في دفع الثمن اليكثير من رطل المشتري لانه على جهة من اقام البيعة ودفع المبيع واضمته الثمن وان نكل

ترتب



৫৭  
সংজ্ঞা...  
১০। ১২। ১৩। ১৪। ১৫। ১৬। ১৭। ১৮। ১৯। ২০।  
২১। ২২। ২৩। ২৪। ২৫। ২৬। ২৭। ২৮। ২৯। ৩০।  
**সা** ...  
৩১। ৩২। ৩৩। ৩৪। ৩৫। ৩৬। ৩৭। ৩৮। ৩৯। ৪০।  
৪১। ৪২। ৪৩। ৪৪। ৪৫। ৪৬। ৪৭। ৪৮। ৪৯। ৫০।  
৫১। ৫২। ৫৩। ৫৪। ৫৫। ৫৬। ৫৭। ৫৮। ৫৯। ৬০।  
৬১। ৬২। ৬৩। ৬৪। ৬৫। ৬৬। ৬৭। ৬৮। ৬৯। ৭০।  
৭১। ৭২। ৭৩। ৭৪। ৭৫। ৭৬। ৭৭। ৭৮। ৭৯। ৮০।  
৮১। ৮২। ৮৩। ৮৪। ৮৫। ৮৬। ৮৭। ৮৮। ৮৯। ৯০।  
৯১। ৯২। ৯৩। ৯৪। ৯৫। ৯৬। ৯৭। ৯৮। ৯৯। ১০০।

جارية او بعد القبض فقال البائع كنت بملك مع غيره وقال المشتري بعته وصن فالقول قول المشتري  
والقول للمبايع ايما كان او ضمنا كالخاص والمجوع ولان البائع يدعي بقاء بعض الثمن في ذمته وهو حصة  
الآخر والمشتري يكره فالقول قول التاجر بحينه وكذا لو اتفعا معقرا المبيع واختلفا في المقبوض كما بينا **قال**  
**في الاول** ولو اشترى عبدي صفقة فقبض احداهما ووجد بها عيبا اذنا او دما ينع ليس له ان ياذن السليم  
ويؤد المبيع بل اذنا او دما لان اذنا او دما تفريق الصفقة قبل التمام لان الصفقة يتم بقبضها والتفريق  
في القبض كالتعريف في القبول لان القبض له شبه بالعقد لكونه مفيدا ملك الكفر في تركه كمال كونه وعنه ان يوسف  
اذا وجد العيب المقبوض له ان يرد وصدده لان الصفقة تمت فيه لثنا ههنا في حقه قلت تمام الصفقة يتعلق  
بقبض المبيع وهو اسم الملك فلا يقبل التجزئ في التمام الا يبرأ ان ضمن المبيع ما يتعلق بطلانه بقبض الثمن لا يسطر الا بقبض  
كله ويبقى بقاء جزئه فكذا تمام الصفقة ما يتعلق بقبض المبيع لا يتم ببقاء جزءه اذ لا يقبل التجزئ في هذا المعنى ولو قبضها  
ثم وجد بها عيبا لا لعيب وحده وقاله زفر ليس له ان يرد وصد لان فيه تفريق الصفقة وتفرق البائع به لان الثمن  
جرت بهنم الجيد الى الردي فاشبه ما قبل القبض وضار الرضا والروية قلت ان تفريق الصفقة بعد التمام لان الصفقة  
تم بالقبض لان العيب لا يمنع تمام الصفقة فيكون الفسخ بعد ابتداء في ملك المشتري من كل وجه فلا يتبع التفريق فتفقد  
على ما وجد فيه على الراد الا يبرأ انه لو استحق اذنا او دما بعد القبض لم يتجزئ في الباقي ولتمام القبض وان استحق قبله كان  
له ذلك كيلا يتفرق عليه الصفقة قبل التمام خلا في ضار الرضا والروية لان الصفقة لا يتم معها وان كان بعد  
القبض لعدم تمام الرضا وتفرق البائع في قبله فلا يعبر في حق المشتري كذا ذكر خلاف في قوة المبسوط وغيره وذكر  
في المختلف ان له ان يفرق قبل القبض اذ اذنا او دما لعيبه فتركه كالموجود بغيره بعد القبض فانه يرد وصد خاصة  
فكذا قبله وهذا مشكوك فيه تفاوت كثير فانه اذا منع التفريق بعد القبض وقدم العقد فيه كان قبله اولى لان الصفقة  
لتم هذا اذا كان بكل واحد منهما يمكن الانتفاع به على الافراد وان كان لا يتفقد باذنا او دما دون الآخر كزوجي الخنق  
وهذا في الباب ليس له ان يرد اذنا او دما دون الآخر وان كان بعد القبض بالاجماع وعلى هذا لو اشترى زوجي ثوب  
فوجد باذنا او دما عيبا بعد القبض فان كان الفاضل اذنا او دما لا يملك ولا لعيب وحده **قال** **في الاول**  
ولو وجد بعض الكلب او الورق عيبا رده كله واخذ به اذا كان من نوع واحد لان المكيل ولو نوع اذا كان



من جنس واحد كشي واحد كما وتغير او كان اشياء جميعه لان المال يتولد من النعم في المكملات والموروثات  
 باعتبار الاجل والامتناع او الجبره الواضحه ليست بمقتضى ما يجوز بيعه فاذا كانت المالكه باعتبار ماله  
 لا بغيره صار الحق البيع كشي واحد وهذا يسمى باسم واحد وهو الكركونه وكذا جعل رذيه بعضه كرويه كالموت  
 الواضحه فاذا كان المالك شي واحد ليس له ان يخذ البعض من شي كان قبل الفسخ وبعد كالشور الواضحه او وجه بعضه  
 عينا خلافا للبعد بين ما بينا ولا فرق بين ما اذا كان في عا واحد او عاين وقيل ان كان في عاين يكون بغيره  
 محذوف في رد الوعاء الذي وجد فيه العيب ومن **قال** الله ولو استحق بعضه لم يخرجه رد ما بقي ولو تبا حيز  
 بيعه لو استحق بعض المكمل والموروث لم يخرجه رد الباقي ولو استحق بعض الثوب خيره رد ما بقي لان الترتيب في المكمل  
 والموروث لا بعد عينا لان التبعيض لا يضرهما والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة لان العقد من العاقد وقامه  
 وهم برضى العاقد لا برضا المالك خلافا للثوب حيث يثبت له الخيار فيما اذا استحق بعضه لان التبعيض يوجب عيب  
 وقد كان وقت البيع فيه وعذرا اذا كان بعد الفسخ واما اذا استحق بعض المكمل والموروث قبل الفسخ  
 فلان برضا ما بين الفرق الصفقة على المشتري قبل تمام **قال** الله والبيع الركب المذابة والواضة رضا العيب لانه  
 دليل الاستيفاء وامساك كركنا الاجارة والرهن والكتابة والعرض على البيع والسكك خلافا لخيار الرضا فان البيع  
 والخيار ليس لبي اختيار المالك فيه فان الاختيار هناك شرع للاختيار والركوب ليس كذلك يحتاج اليه للاختيار فلو جعل  
 اختيار المالك اجارة لكانت فائدة خيار الرضا واما خيار العيب فلم يشرع للاختيار وانما شرع للرد لئلا يضر رأسه عند  
 الرجوع الوضوح في الجبره الغايه فاذا نفرد فيه نفرد بالاحل بلا حيل جعل مسما لوجود دليل الامساك والرضا **قال**  
 رحمه الله لا الركوب لشي او للرد او لشراء العلق ان لا يكون الركوب سيقرا الماء او ليرد على البائع او لشريه بها  
 العلق هذا العيب في هذا استحقاق لان لا يحتاج اليه وقد لا يشترط ولا تناف في ذلك يكون دليل الرضا الا اذا ركبها في  
 حايه نفرد قبل تأويله اذا لم يكن له بوم الركوب ان كان العلق في حال واحد ولا تناف ولا يشترط وقبل الركوب  
 للرد لا يكون رضا كيف ماله ان لا يفسد الركوب لانه سبب الرد لغيره يكون رضا الاعني ضرورة **قال** الله فليقطع المقبول بغيره  
 عند البائع رده واسترد الثمن عنه لو اشترى بعد فاسد رده ولم يعلم بما فاسد عند المشتري ان يردوه وياخذ الثمن و  
 هذا عند السعة وقال ليس ان يرد مخلص العيب عن وهو القطع غاية الامور قطع بسبب كان عند كذا القطع

الوجوب

يمكن ان يرد  
 عند البائع  
 عند المشتري  
 عند الوضوح

غير الموصوفه كان يرد بغيره بسبب حدوث عيب المشتري فلو رد الثمن الرجوع بالنقصان كما اذا اشترى جارية جليله  
 في يد المشتري بالولادة فانه يرجع بالنقصان وقد وجب فيه عند المشتري بغيره بسبب رجوعه بالنقصان وهو ما بين قيمته سابقا  
 لما غير سارق بان يرد سارقا وغير سارق فيرجع بفصل ما بينه من الثمن وعلى هذا الخلاف واقتل بسبب رده في يد البائع  
 من قتل نفس او قطع مظهر او ردة لان وجوده لا ينافي في المالكه ولهذا يقع البيع صحيحا ولو مات في يد المشتري بغيره الثمن  
 عليه ولو لم يرد فيه نفرد ولا يوجب حصة ان سبب الوجوب وجد في يد البائع والوجوب يقع في الوجود فيكون الرد  
 مضافا الى السبب السابق فصار كما اذا قتل الموصوف بعد الرد بخلافه ووجدت في يد الغاصب رده وان المخذ عن  
 الى صيد انه لو اشترى جارية جليله فلو مات عند المشتري وماتت من الولادة يرجع بجميع الثمن ولم يحل فيه خلافا  
 قلب ان يمنع ولين سلم فالسبب الذي كان عند البائع يوجب الفصال الولد لا موت الام اذا الغالب في الولادة  
 السلامة ولو مات بسبب القطع عند المشتري يرجع بنصف الثمن لان اليد من الاودي نصفه فيجب عليه رد له  
 بحسب الامور المحقة بالبرقة والنفس غير مستحقة في يد البائع الا بالرضا لا يقطع في البرد الشديد  
 ولا في البرد الشديد يوقى عن الهلاك فقبض المشتري لا يشترط في النصف وان سرى الى النفس خلافا اذا قتل  
 بغيره بسبب وجب القتل عند البائع لان النفس صارت مستحقة في يد البائع فيستحق بقبضه عند المشتري ويرجع الثمن  
 ولو اختار المشتري ان يسلك العبد يرجع بنصف الثمن لان القطع بسبب كان عند البائع كالاستحقاق فلا يمنع الرجوع  
 بالثمن عند اختيار الباطل خلافا للعيب على ما بينا ولو مات بعد القطع حتى انما يرجع بنصف  
 الثمن عند لانه كالاستحقاق على ما بينا ولو مرق عند البائع ثم عند المشتري فقطع به يرجع بالنقصان عند  
 على الوجه الذي بناه وعند لا يرد به غير رضا البائع للعيب الحاد عنه ولكن يرجع ببيع الثمن لان اليد  
 قطعت بها فيرجع بقدر ما فات بسبب كان في يد البائع وان رضى البائع باضه يرجع بثلاثة ارباع الثمن و  
 يسقط الرجوع لانه فات بسبب كان في يد المشتري فلا يرجع به على احد ولو لم يرد لانه لا يرد قطع عند الاخر او قتل به  
 البائع عنه بعضهم على بعض عند ابي صيفة وعند ما يرجع الاخر على بايعه بالنقصان ثم هو لا يرجع على بايعه و  
 اصل الخلاف ان القطع او القتل بسبب كان في يد البائع استحقاق عنه وفيه يرجع الباعة بعضهم على بعض حتى  
 ينتهي الى الاول وعند ما يجب فيرجع من لم يرد الرد بالبائع وهو الاخر على بايعه ثم هو لا يرجع على بايعه







مال حقيقة وله ملك ما ضم اليها في البيع فيضمنان به ضرر كسائر الاموال بخلاف المالك لانه في نفسه ملاحق  
فيه العقب وهذا الصانع جيت وله ان يبرهن البيع انما تلحق بحقيقة محل يقبل الحقيقة وبما لا يقبلان حقيقة  
البيع فصار المالك لا يبرهن في قولها في البيع في حق نفسه بل يثبت حكم البيع فيما ضم اليها كمال المشتري لا يدخل  
فيه ومن يدخل في حق ما ضم اليه وقبل لا يدخل ويغيب البيع وبما كان يقتضي اليقين والاول اصح لان  
دخوله في حق ما ضم اليه يقتضي ان يبرهن ما لا يبرهن في المحل عن اي صفة انه يضمن قيمة المدبر دون  
ام الولد كما في الغصب والعرف على الظاهر ان جهة البيع هي المعبرة بما فاذا بطلت لعدم محل بيعي العقب  
بان ملكه فلا يجب ضمان خلاف الغصب **قال الله والسك قبل الصيد لا يجوز** السك قبل الاصطفا  
كادى الله على السلام في بيع الغرر وله احمد وسلم وابوداود وغيرهم وعنى في سقوطه على السلام  
قال لا يشرى بالسك في الماء فانه غير متجانس باء قبل الاخذ لا يجوز ما بينا وان ضمن في القاه في الخطرة فان كانت  
الخطرة كبيرة بحيث لا يمكن ارضه الا بحمل لا يجوز لان ما لا يبرهن على تسليمه فلو سلمه بعد ذلك ينبغي ان يكون على  
الروايتين اللتين في سح الباقي بناء على انه باطل او فاسد وان كانت صغيرة بحيث يمكن اخذه بغير حيلة جاز لانه  
باع ملكه وهو مقدر على التسليم ويشترط في خيار الردية عند التسليم ولا يعتد بغيره وهو في الماء ان السك  
يتفاوت في الماء وفاربه وكذا لو دخل السك الخطرة باحتيال بان سدد عليه فوهة الغرر وسد موضع الوفاة لا  
يمكن الخروج على هذا التفصيل لانه ما احتسب له باحتياله ما اخطأ له وملكه غير تام القاه فيه وقيل لا يجوز لان هذا  
الغرر ليس باقرار له فصار كغيره من البس فاغلق عليه الباب وهذا الخلاف فيما اذا لم يبرهن الخطرة للاصطفا وحيثما  
له ملكه بالاجماع فيكون على ما ذكرنا من التفصيل فان اجمعت السك في الخطرة بنفسه من غير صنع وم سلكه الما دخل  
لا يجوز بيعه سواء ملكه الا في غير حيلة لولا لانه لم يملك **قال الله والطير الهوا** لانه غير ملكه قبل الاخذ وبعد غير  
مقدور التسليم وهذا لان الطير لا يرجع وان كان له ذكرك من طير من في الهوا ثم يعود اليه جاز يبعه لانه يمكن اخذه  
من غير حيلة وحيث هذا النوع هو اقل ارض لا يجوز ويحذر ان كان في سح او مجوسا في طمان يمكن اخذه من غير حيلة  
وان لم يكن الا بحيلة لا يجوز لعدم القوت على التسليم ولو اذن وسلمه ينبغي ان يكون فيه ايتان على ما ذكر في السابق  
ولو اجمعت في ارضه الصيد فباعه من غير ارض لا يجوز لانه لم يملك ولهذا الوبا في صيد الكسك في غير كون من اخذه لعدم

هذا هو الذي  
في قوله لا يبرهن  
في قوله لا يبرهن  
في قوله لا يبرهن

القوة بالتحريك  
بمعنى القوة  
القوة بالضرر  
والقوة بالضرر  
والقوة بالضرر

ملكه اياه بخلاف ما اذا غسل في الخجل حيث ملكه لان الغسل قائم بارضه على وجه القوار كالاشجار ولهذا وجب في الغسل  
الغسل اذا كان في ارض العشر كالثمار هذا اذا لم يبرهن ارضه لان ملكه فان ملكه بان صغر فبرأ بغير الاصطفا وانه يثبت شيك  
فدفع في صيد او تعقل به ملكه لان الزينة احو اسباب الملك لا يبرهن الا لو حططت اليه في الخطر فوقع فيه ملكه وكذا لو  
بسط في ارضه الثمار لبيع في ارضه المفقور ملكه بالواقع فيه وفي الزينة لو دخل الصيد داره فاغلق عليه الباب كان الهبة  
له ولم يحكم فيه خلاف وفي قياس ما ذكر في الخافي في الطير لا يكون له وقود ذكره من قبل ويجوز ان يكون في المسئلة روا  
والا فلو فوق بينهما **قال الله والحمل والنتاج** فالحمل ما كان في البطن والنتاج ما حمل هذا الحمل الذي يبيع ادم  
عن بيع حمل الجمل رواه مسلم واحمد وابوداود وفي رواية عن بيع حمل الجمل وصلى الجمل ان شئنا ان نقتضيه ما في بطنها  
ثم حمل الى تحت رواه ابو داود وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل باع بطن الانعام ببيع وعنى بيع ما في بطنها  
الا بكيل وعن ثراء العبد وهو ابني وعن ثراء العتق من تقسم وعن ثراء الصدقات من تقبض وضرة القاتل رواه  
احمد وكافه باه والترمذي ولان فيه غرر وقد نزل على السلام على ما بينا والغرر هو ما يكون مجهول العاقبة لا يبرهن  
ايكون ام لا والحمل هو الحمل وهو مصدر رمى الجنين كما في الحمل وهو مصدر وان اخرجت على التام لا يبرهن لانه  
معناه ابيع ما يستحق الجنين ان كان انثى وكانوا في الجاهلية يسيرون ذلك فباعهم عند علمه السلام **قال الله والبيع**  
في الفح لا يروى وكادى الله على السلام لانه يبيع ثمره يطعم وهو على ظهره وليس في طبعه او سمي في بطنه رواه الواقفي  
ولا يبرهن ساعه فساءه فيختلط المبيع بغير المبيع ولانهم يختلفون في كيفية الحلب فيؤدى الى النزاع ولا يمكن ان يكون  
انتفاعا من الرخ وليس فيه **قال الله والاول في الصدق** لانه قد نزل على السلام الا ان اجهول لا يعلم  
وجهه وفيه لا خلاف لانه لا يمكن تسليمه الا بقر وهو كصدق وعنى اي يوسن ان يجوز بيعه لان الصدق لا يبتاع به الا بالكره  
فلا يعود من اقل هو مجهول كخلاف ما اذا اشترى الذهب والجوهر في غلافه يستخرجون كونه معلوم ويمكن  
يجزى بالبيع ايضا **قال الله والوصف** على ظهر الغنم ما روي ولا يبرهن في الجرايس كالمتقوم في نفسه لانه غير له وصف  
حيوان لقائه كسائر اطرافه ولا يبرهن من اسفل فيختلط المبيع بغيره كما قلنا في السابق بخلاف القوام لانه لا يبرهن من  
اعلاه ويعرف ذلك بالخضاب بخلاف الفصيل لانه يقطع والوفوف يقطع فيشتاز عنان في موضع ومن ان يوسن ان يجوز  
بيعه لانه حال متقوم مشتبه بمقدور التسليم كسائر الاموال بخلاف اطراف الحيوان لانه لا يمكن الانتفاع بها الا بعد الرخ

بيان  
في قوله لا يبرهن  
في قوله لا يبرهن  
في قوله لا يبرهن

القوة بالتحريك  
بمعنى القوة  
القوة بالضرر  
والقوة بالضرر  
والقوة بالضرر







والتحل بالاربع  
اخرى  
الخوان بضم الخاء  
بفتح الهمزة  
فوان اخر  
الفسر والاحجار  
والمنهر والافرس

ليس بابق في حق المشتري فهو في يده فلا يتناول النص المطلق فهو ليس بعاير عن تسليم وهو المانع ثم لا يصح قابضنا  
بمجرد العقد اذا كان في يده ان كان استلزم عند الاخذ ان يافتن ليرده على صاحبه لانه امانة فعلى وجوب امانة لا يترتب  
عن القبض المبيع لانه قبضه فهو على المشتري الا ان القبض على سبب الشراء مضمون بالقيمة ولكن وجوب القبض  
في البيع مائع وجوب القيمة فقبض الثمن اقوى من قبض الامانة لان القيمة مضمونة بالثمن ولكن فان المشتري  
لو استعير قبض المبيع اجرة عليه الثمن يوجب الملك من الجاني بني على ما هو الاصل عندنا بخلاف قبض الامانة فانه لا يجر  
عليه ولا يوجب الملك فكان اصغر فلا يترتب الا في حق ولولم يشترط عند الاخذ يصير قابضنا بمجرد العقد عندنا بخلاف الا  
يصح فيما اذا لم يافتن ليرده على صاحبه وهذا بناء على ان الاثر في قبض الامانة عندنا وعندنا شرط وفريقنا  
في المظنة ولو باعته في قال سوعند فلان لم يجر لانه ان عتقها وهو المبيع اذا لا يقدر على تسليم ولو باعته ثم عاود قبل الفسخ  
لم يعد صحيحا لو فوعه باطلا لعدم الملكية كبيع الظير في الهوى قبل التملك بخلاف ما اذا باعته ثم ابقى قبل التسليم ثم و  
عاد حيث يجوز ان افعال عوده يكون لبقاء العقد على ما كان دون الابتداء وعلى صفة انه يعود صحيحا لان المالة  
فيما لم يمان محلا للمبيع فيستعذر غير ان عاير عن تسليم فيفسد فاذا اتي قبل الفسخ عاد صحيحا في قول المانع فيجوز ان  
على التسليم والتسليم فصار كالو ابق بعد البيع وكبيع الموهوب ثم افعله قبل الخضوع وبه اذ الكرخ وجاءت من اصحابنا رحمهم  
الله وبالاول لان في بيع الوعد الله التلجى وجاءت من اصحابنا رحمهم الله ولو اعتقدت فذعتك لعدم اشتراط القبض فيه  
ولو علم صوته في وقت العقد اجزاء الكفالة ولو وجه من ابنه الصغير او لستيم في حقه جان خلاف ما اذا باعته من لان  
ما بين رضى اليد يكون في الهبة دون البيع **قال رحمه الله** لان يسعه من يوعده على الا بابق اذا باعته على يدى انه غللا  
جار وفوق ذكرناه **قال رحمه الله** ليس امره بغير الجوزيم ومراده اذا كان في وعاء وقال الشافعي رحمه الله يجوز بيعه  
من حرة لان حرة في بيعه بالانفاق لانه مشروب طاهر فصار كسائر المبيعات الطاهرة وعلى ان يورثه يجوز بيعه لمن  
الامة لانه يجوز ان يورثه العبد غير ان كذا احوال جزاوا لهما اذ جزء الاول في بديل انه ثبت بمرور المصاهرة مع البعثة  
وهو جميع اجزاء مكرم مضمون على الابتداء والاعتزال بالبيع الا في ماله في الرق وهو لا يحل للبيّن لانه ضعف حكمي فخص  
على القوة التي هي لان الذين يتعاقبان في موضع واحد ولا يصاح في البيّن وكونه مزرعاً ضرورياً لاجل الأطفال في  
لو استعير منه الجوز فيطهره ملك النكاح فانه ضروري لاقتضاها الشهوة وابقا النسل فلا يدل على ان البضع مهران



















هذا بيان صحيح

يبيع لأجل البيع إلى هذه الأجل لا لأنه مجهول فقط في المصارف وقالوا إذا باع إلى أجل المصارف بعد ما شرعوا  
في صومهم جاز لأن من صومهم بالأيام ومن معلوم **قال** **رحم** الله والى أقدم الخراج والحصار والديار والقطاف إلى الجوز  
البيع إلى هذه الأجل لا لأنه يتقدم ويتأخر فيكون مجهول وهذا لأن هذه الأشياء أفعال البعاد فيثبت بحسب ما يبدو لهم  
والأجل شرع بالوقت قال **رحم** الله يسألونك عن الله قل من موافقت للناس وكذا إلى الجوز كما ذكرنا وهو من العرف  
وكذا إلى الجوز وهو بالذات المبيع عام في قطع الغار وبالمهمل خاصة في الخيل والحصار قطع إلى الجوز كما قطع الدرع وقرن في  
قوله تعالى وتواضع يوم حصاده والقطاف في قطع العنب من الكرم والديار في يوم الطعام **الرواب** **قال** **رحم** الله فيها  
ولو كفل إلى هذه الأوقات صح لأن من جهالة يسيرة ومن محالة الكفالة تكونا برعا فيخرج الشاع في خلاف البيع لأنه جاذبة  
الحال بالمال فيكون منبسطا للحاكم والمضاربة متخاذا كانت يسيرة يمكن رفعها بأقساما خلافا لما كانت فاحشة كما  
لكفالة إلى جوب الروح لأن الكفالة لا تكون ابتداء الكفالة التزاما محضا غير أن يعاقبه شيء وفي النذر  
تجمل الجاهل وإن كانت فاحشة ومن معاوضة التزما باعتبار الرجوع على المكفول عنه ولا يتجمل الجاهل في المعاملات  
فإن كانت يسيرة فمعلن بالشري في الحالين لا يراد أن الجاهل في الكفالة يتجمل في أصل البقي لو كفل بأداة على فلان  
صح قبل الوصف وهو الأجل أو خلاف البيع حتى لا يبيع بمن مجهول أصلا فكذا في وصفه **قال** **رحم** الله ولو استوفى الأجل قبل  
طول أو قصر الرواب إلى هذه الأجل ثم استقط المشرق الأجل قبل أن ينفذ التزما في الحصار والديار وقبل تقديم الخراج جاز البيع  
وقال **رحم** الله في زعمه الله والشاخي لا يجوز لأن العقد انعقد فاسدا فلا يتقلب صحى باستعاط المفسد إذا سقط  
الورم الزايد عن البيع بالورم متى وكما إذا تزوج امرأة إلى عشرة أيام ثم استقط الأجل قبل أن انعقد شرط خازن  
فصل العقد وهو سيرة وهذا اختلاف المصنفين فيمنع قلب صحى عند الزالة ونقل العقد موقوف بما لا يسقط بيبين  
أن كان جائزا على ما قاله مشايخنا هو الصحيح لأن فساد ما باعتبار أن ينفذ إلى التزاعز وقبل مجيء التزاعز فلا يفسد ولا  
قول شيخ العراق وعلى هذا الخلاف في كل عقد يتقلب صحى بأزالة المفسد فيعقد فاسدا عندهم وهو موقوف عند مشايخ  
تحتنا خلق الورم الزايد لأن العار فيه قبل العقد لأنه في أحد العوضين وخلاف الأجل في التلحاح لا يفسد في التلحاح  
وهو المتقد والعقد لا يتقلب بغيره وقوله ولو استقط الأجل قبل طوله استقط من الحق فيه وهو المشرق لأن الأجل من  
حقه فينفذ باستعاط ولا يشترط فيه التزاعز وقول العقدة من في حق فخره فان تراضيا باستعاط الأجل وقع اتفاق لا يخرى



الشرط لان رضى من الحق يكون ولو باع مطلقا اصل الشئ الى هذه الاوقات سائر لانه لا يصلح الوين والجرار وما جيل  
محملة لخلو العقد عن العقد خلاف ذلك لان العقد لان له مقارنته له فينفذ **قال** رحمه الله ومن جملة بين حر  
ومد او بين شاة ذكره ومثبت بطل البيع فيها اوجع بين عبد ومدين او بين عبد وعبد غير او بين ملك ووقف صحيح في الحق و  
عبد والملك اما الاول فانه ذكره على اطلاقه في حق من كل واحد منهما جاز في العبد والملك والاولا لانه  
اذا بين بينهما صفتين فتعذر العنا والعقد خلاف ذلك لانهما لا يبيعا بالخصه ابتداء و  
هو باخره لان الصفه سجنه فليكن وصفا بالحق والعنا فيبطل وهذا لان الحر والميت لا يدخلان في العقد  
لعدم شرطه وهو ما لم يكن قبل العقد في الحر والميت شرط الجواز للعقد والعبد والوكية فتبطل اما الثاني فهو قول  
علمائنا الثلاثة وقال رحمه الله لا يبيع لان محل العقد المبيع ولا يتصور ذلك لانها الحلية في العبد وكونه كام الولد  
والملك وقد جعل قبل العقد فيه شرط لصحة العقد في المال فينفذ الفصل الاول في الفرق بين العقيلين لابي حنيفة  
مطلقا ولما اذ لم يفصل الشئ ان العبد وكونه يدخل تحت البيع ثم يتقيد في حقه فيقسم الثمن عليها حالة العقا وهو  
غير مفرد في الفصل الاول وكونه لا يدخل في البيع اصلا فلو جاز البيع فيما هم ايدى لكان بيعا بالخصه ابتداء فلا يجوز  
طرا له الشئ عند العقد خلاف النكاح حيث يجوز طرا له الحلية فيما اذ هم ايدى الحر فمعهذا عليها حلة لان النكاح لا  
يبطل بالشرط الفاسد ولا بجهالة المهر فيكون صحيحا والبريل على ان المدين وام الولد والملك وبعبء الغير  
في البيع لان لو وقع بجواز بيع المدين وام الولد ينفذ وفي المالك ينفذ رضاه في الاصح وفي عبد الغير باجازه مولا  
ولو لا انهم مال ولم يدخلوا في العقد لانهم في الحر والميت وانما يخرجون من العقد بعد الوفاء لاستحقاقهم انفسهم  
في المدين وام الولد والملك وفي عبد الغير لا يولد فلا يكون بيعا بالخصه ابتداء بل في حالة البقاء فلا ينفذ وفيما  
اذا جع بين ملك ووقف روايتان في رواية يفسد في الملك ما ان البيع لا ينفذ على الوقف لانه ما جرح في الملك والتملك  
فصار كما اوجع بين حر وعبد ذكره الفقيه ابو الليث في نوازله والاصح انه يجوز في الملك لان الوقف مال ولهذا ينتفع  
انتفاع الاموال غيره لا يباع لاجل حق يتعلق به وذلك لا يوجب فساد العقد فيما هم ايدى لكان المدين وكونه ولو باع  
قوة ولم يستثنى المساجد والمقابر لم يبيع كما ذكرنا وقال في المحيط قيل يبيع في الملك وهو الاصح لان البيع يتعذر  
على الوقف لانه مال مستوفى الا يرد له يضمن بالاتلاف وهو مشكك فان المسجد كما طرح على ما بينا فكيف يجوز البيع

الخاص

فيما هم ايدى ولا يسيل لهذا الا اذا جعل الشئ للمسا جديكون كانه باعه غير موضع المساجد والى اعلم بالاصواب  
**فصل** في بيع المشتري المبيع الفاسد بغير البائع وكل من يوصيه حال ملك المبيع بقيمة معناه اذا اقصته  
ملكه ولو لم يقيمة اذا كان القبض بغير البائع وفي العقد عوضان وكل واحد منهما مال ذكره القبض لانه قبل لا يفيد الملك  
وذكر البيع الفاسد اصرار على الباطل فانه لا يفيد الملك بشرط ان يكون القبض بغير البائع والحر او به اذ لا يغير  
اذ لا لا يفيد الملك على ما لو لم يولد من اذن من بعد الا فتراق وقبله في المجلس يكتفى بالولاء لان البيع تسلط  
منه على القبض اذ مراده ان يتمكن المشتري ولا يكون ذلك الا بالقبض فلان ذلك تسلط منه على كافي الجهة بخلاف البيع  
الصحيح فانه لا يجاز فيه لا يكون تسلط منه على القبض لان مقصوده وهو التمكن يحصل بدون فله حابة الى اثباته  
هذا اذا لم يقبض البائع الثمن او قبضه وهو ما لا يمكن بالقبض كالحرة والخير وان كان ما يمكن به وقبضه كان اذ ان  
بالقبض دلالة فلا يحتاج فيه الى التمسك به وان كان بعد المجلس بشرط ان يكون في العقد عوضان كل واحد منهما مال  
يستحق ركن البيع وهو مباداة المال بالمال ليخرج هذه البيعة بالبيعة وكونه وبيع مع ثمن في رواية خلاف  
البيع مع السكوت حيث ينفذ فاسدا وقيل يمكن المبيع بقيمة يعني قيمة يوم القبض لانه دخل وضمانه وعند  
محمد يغير قيمة يوم ائلف لانه يتغير على ان كان المبيع من ذوات النعم وان كان من ذوات الامثال حكمه بغيره اذ هو  
العدل لكونه مثالا صورة ومعنى فلا يعدل عنه مع امكانه كما في الغصب وهذا قول مشايخنا بل وقال مشايخنا العرا في  
لا تملك العين وانما يمكن في المهر فخاصة حكم تسلط البائع عليه استدلالا بما قال محمد رحمه الله انما جاز يبيعه لان  
البائع مملو على ذلك وقال ايضا ما شري وارثا فاسدا فلا تنفع للشفيع فبرأ ولو ملكها المشتري باذنه  
الشفيع وكذا لو اشترى جارية لاجل له وطبها ووطئها بغير علمه العرا اذ رفع الفاسد واما البائع ولو ملكها  
لحل واما في العرق فصادقة ملكه كالا لانه المهر بغيره لاجل له وطئها ولا يبيعه العرا اذ رفع الواهب فيها وكذا لو وقع فيها  
لا تغيب له الزه ولو ملكها الطاب وكذا لا يملك له الماطع ان شاة شره فاسدا ولو ملكه حل وبه القول الاول وهو لا  
ان البائع ووصية لو باع عبد الصفي بغير فاسدا فاعتقه المشتري فاعتقه وكان الولاء له ولو لم يملكه لم ينفذ لان  
الاب والوصي لا يملكان الاعناق ولا التسليم عليه وكذا لو اشترى دارا فاسدا فبيعت بغير دار اخرها  
المشتري بالشفعة ولو لم يملكها لما استحق الشفعة وكذا لو اشترى جارية ودعا على البائع بغيره لا يسترد ولو لم







لرؤا المانع وكذا الورج في الهبة عا ولا سره او ما كان بقتنا وبغير قضاء لانه يعود اليه قديم ملكه في الوصيتين  
وبالرد بالبيع يعود حق الاسترداد كما ذكرنا وهذا كله اذا عاد البيع الى ملك المشتري ما يكون منقضا قبل قضاء الثاني  
بالقيمة على المشتري وان كان بعد لا يعود حق الاسترداد لانه قد تم لزوم القيمة بمقتضاها القاض فلا يستحق قضاؤه  
بعود ذلك كالعقد المخصوص اذا اقيم عاد بعد ما وقع على المقتضى بالقيمة وتعلق حق الوارث لا يمنع حق الاسترداد  
سواء كان ملك الوارث خلافاً فله ان يحكم عني ما كان للمورث ولله ان يرد بالبيع في الشراء المورث ويرد عليه  
خلاف ملك المورث لعل ما عرف في موهو وقول اوين لا ينقطع حق الاسترداد بينا المشتري في العقد المشتري شراء  
فاسوا وهذا عندنا في صفة وعرضها لا ينقطع وعلى هذا الخلاف العرس اما ان حق البيع في الاسترداد اقل من حق  
الشفعة في الاصل فيحتاج في الاخذ بالشفعة الى القضاء ويبطل بان لا يورث بخلاف حق البيع ثم حق الشفعة  
مع ضعفه لا يبطل بالبني والعرض فهذا اولى لان البناء والعرض حصل بتسليم البيع وهو ما يقصده الدوام  
فيستحق حق الاسترداد والبيع بخلاف حق الشفعة لانه لا يوجد من التسليم ولهذا لا يقطع بيع المشتري وجملة فكذا بينا  
شكل بعضه في هذا الرواية على حين ونص محمد رحم الله ان الشفعة لا ياخذ العقد المشتري فاسوا بالشفعة اذا  
في المشتري فحينئذ البيع الفاسد لا يفي في الشفعة مادام حق الاسترداد باقيا على وجهه في الشفعة  
عند علم ان حق البيع في الاسترداد قد انقطع عنده وهذا ظاهر فاذا اخذ الشفعة ياخذه بالقيمة كما اذا باع المشتري  
فانه ياخذه بالقيمة ان اصابه الاخذ بالبيع الاول ونفق الثاني وان شاء اخذه بالبيع الثاني بجملة لا يبيع صحيح فله ان  
يبيع بجملة فاذا اخذ هنا بالشفعة بعض البناء والعرض كما يفعل في البيع الصحيح ولا يقي الا اذا نفق الشفعة البناء  
عاد حق الاسترداد ولو ادى المانع لانا نفق بغيره بعد ما دخل في ملكه مائة من الاسترداد ثم الاصل فيه ان  
المشتري من فعل البيع فلا ينقطع به حق المالك في الغصب ينقطع به حق المانع في الاسترداد كما اذا كان حصة فله ان  
ولو منع المورث ونص محمد ان البيع بالخيار ان شاء اخذ واعطى ما زاد فيه البيع وان شاء ضمنه قيمة كما في الغصب  
**قال رحمه الله** وان لم يمتع المبيع من البيع من ياتى في بيعه اذا تفاخرا بين العوضتين كان للمشتري ان يبيع  
المبيع بغيره بالبيع الثاني فبقيته لان البيع مقابل بغيره محسوبا كالمواري واقرب منه المبيع وان ماتت البايع  
فالمشتري احق به من يستوفى الثمن لانه يقدم عليه حال حياته فكذا تقدم على بغيره بعد وفاته وعلى هذا لا يردون و

والورد له وعلى هذا الاستدراج احواله فاسق ونفق الاجرة او ارضه فاسدا او قرض فاسدا واخذه  
هنا لا ان يبيع ما استاجر وما ارتضى حتى يفتق ما نفق او يبيع ما يبيع الجارية اذا تفاخرا بين العوضتين فله ان يبيع  
الثانية بين البديلين فان مات المورث او الرهن او المستوفى فهو احق بما في من في الموهو المقتضى من سائر العوضات  
ولو اشترى من غيره بعد ما يدين سابق لعل له فاسدا وقضى العبد باذن البايع فاد بالبيع استرد العبد حكم  
الفاد لمشتري ان يبيع العبد لا يستيفه ماله عليه من الدين بخلاف الصحيح وكذا لو كانت الاجارة بين سابق عليها  
وقضى المستاجر العبد ثم فسخ الموهو الاجارة حكم الفاد لانه يستر العبد قبل الفاء الاجارة وليس للمستاجر ان يبيع  
بالاجارة بخلاف الصحيح وكذا الرهن الماسد لو كان بين سابق عليه **قال رحمه الله** وطالب بالبيع ما كان للمشتري  
اللو اشترى من غيره بغيره ما يبيع بالثمنين بالثمنين كالوراثين والنازيين وكل واحد منهما طالب  
البيع ما كان في الثمن ولم يطل للمشتري ما كان في البيع لان العقد يتعلق بالثمنين فيمكن البحث فيه ولا يتعلق العقد  
الثاني بالثمنين بل البحث في الزمة فلم يتمكن البحث فيه فلا يجب العقد في هذا البحث الزمان والمكان وان كان  
البحث لعدم الملك المقتضى والامارات اذا كان من الموهو فانه يستحق ما يبيع وما لا يبيع عندنا في صفة ومحمد  
لتعلق العقد بكل الغرضين يتعين جميعه بغيره لا يتعين بجملة من حيث ان يتعلق بكل الغرضين لانه البيع وتقرر الثمن  
وعنوف والمكان يتقبل الحقيقة بجملة فبغيره والبشرية ينزل الى بشرية الشهادة فلا يغيره فصار الى اصل ان الاموال  
لوعان ما يتعين بالعقد وما لا يتعين ولحزم نوعان حرم لعدم الملك حرمه لفاوه وقد ذكرنا ما فاعمله وعلى  
يتعين رد المقتضى من الثمن بغيره في البيع الفاسد ام لا قبل يتعين لانه فتهن مضمون بالخلف فصار كما انصبت قبل  
لا يتعين لانه يملك بالقبض فصار كما لو ملكه بالعقد كما في البيع الصحيح والاول اصح حرواية ابي سليمان والثاني رواية ابي  
حفيص وقيل على هذا لا يثبت حازم في الثمن من ماله في المقتضى **قال رحمه الله** ولو ادعى على الفردان ففرضا اياه ثم  
تصادق انه لا شيء عليه طار له ربحه ان ربحه في الوراثين لان البحث هنا والمكان هنا لان الدين وحيث تصادقها او لا  
فكذا ثم استحق بالتصادق انه لا دين عليه واول المستحق مملوك لا يراد له لوباع عبد الجارية فاعتقه المشتري ثم استحق  
الجارية لا يبطل العتق في العبد ولو لا انه مملوك لابطل لانه لا يملك ابن آدم وكذا لو حلف لا يبايعه غيره حتى  
يستوفى منه دينه فباعه عبد الغير بالدين فعتقه الحالف وفارق ثم استحق العبد مولاه ولم يرد البيع لاجل حاله لان



لان الحديث ملك ذمته بالبيع وهو بدل الحسنى فلا بحث بالحال بالاستحقاق فاذا كان مملوكا وهو سبي حيث  
لكنه مملوكا بملك الغير لا يعمل فيما لا يتخير ويعمل فيما يتخير على ما بينا من قبل **قال رحمه الله** وكيفية الشخص والسوم على سوم غيره  
والشخص يتخير ويروي بالسكون ان يستام السلعة بازيد من ثمنها وهو لا يريو ثمنها بل يريو غيره فيقع فيه وانما  
كونا لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه علم السلام من غير الشخص وعنه اي حريته رضي الله عنه انه علم السلام من ان يبيع ضرابا  
وان يتناجسوا رواه احمد ومسلم والبخاري وقال علم السلام لا يخطب الرجل على خطبة اجرة ولا يسوم على سوم غيره و  
في لفظ لا يسوم الرجل على بيع اجرة ولا يخطب على اجرة رواه احمد ومسلم والبخاري والحاكم والبيهقي والترمذي وروى احمد  
عن ابن عمر انه علم السلام قال لا يسوم احدكم ولا يخطب على خطبة اجرة الا ان ياذن له وروى الشيخان انه علم السلام قال  
لا يسوم احدكم على بيع اجرة شيئا او يذره لان في ذلك الجشاش واضرار فذكره وانما يكره الشخص في اذا كان الراعي  
السلعة يطالب بها ثمنها وانما اذا طار بها دون ثمنها فلا بأس بان يريو الى ان يسلخ فتمت وكذا السوم انما يكره فيما اذا جرح قلب  
البيع الى البيع بالثمن الذي سماه المشتري وانما اذا لم يجز قلبه ولم يرض فلا بأس بغيره ان يشتره بازيد لان هذا بيع من  
يزيد وقد قال الشيخ ان علم السلام لا يخطب على خطبة اجرة ولا يسوم على سوم غيره رواه احمد والترمذي والبيهقي والحاكم  
وكذا الترمذي والخطيب محمد بن علي بن ماجة والاسحق والترمذي **قال رحمه الله** وتعلق الجلب لا يكره تعلق الجلب بصورة ان  
طاع من اهل البيت تعلق الميرة فيشترى منهم ثم يبيعه عائشا في الثمن وانما يكره لعقل ابن مسعود رضي الله عنه انه علم السلام  
ثم تعلق البيوع رواه احمد والبخاري ومسلم وعنه اي حريته انه علم السلام من ان يعلق الجلب الحديث رواه احمد ومسلم وغيره  
من اهل الحديث هذا اذا كان يفر باهل البيت بان كانوا في غنى وان كان لا يفر بهم فلا بأس بالافاد البسن السري على الوارد  
**قال رحمه الله** وبيع الى اهل البيت لا يكره ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعلق الركابي ولا يبيع  
حافر لباد فيقول ابن عباس قول لا يبيع حافر لباد قال لا يكون له سكرار رواه البخاري ومسلم واهود وغيرهم وعنه جابر انه  
علم السلام قال لا يبيع حافر لباد فيقول ابن عباس قول لا يبيع حافر لباد قال لا يكون له سكرار رواه البخاري ومسلم واهود وغيرهم وعنه جابر انه  
علمه فبينما ان يبيع حافر لباد وان كان اخاه لا يبيع رواه البخاري ومسلم واهود وغيرهم وقال الشيخ رضي الله  
عنه ان يبيع حافر لباد وانما في ذلك وفي تفسيره لا يكره ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعلق الركابي ولا يبيع  
البلقي في خطه وهو يبيع من اهل البيت مملوكا في الثمن العالي لما فيه من الاضرار بهم وانما اذا لم يكن كذلك فلا بأس بالانعام

الفرق في شرح المختار هو ان يجلب البادي السلعة فيما خذنا الحاضر ليسير به بعد وقت باع من السوم الموجود وقت  
الجلب **قال رحمه الله** والبيع عند ان الجمعة لتفعله بكذا وذا البيع ولان هذا لا يبالوا به على بعض الوجوه وهو  
السبع بان قد يبيع او يوفاه وذكره الزبيري انما اذا بى بها او يبيع شيئا فلا بأس به وغيره ان اصول الفقه لا يبي  
البيع وهو اشكل فان الموقوف من البيع مطلق في المطلق في بعض الوجوه يكون تحصيلها وهو نسخ طاجوز بالوان والافان  
المعبر في بيع هو الاول اذا وقع بعد الزوال على المختار وقد بينا في كتاب العلق **قال رحمه الله** لا يبيع من يريو ان يكره  
بيع من يريو وقد بينا **قال رحمه الله** ولا يوق بين صغير وذي يكره من سوا كان الا في صغيره اقله وكبيره اقله علم السلام  
من فرق بين والى واولا فرق اللدنية وبين اجتهاد يوم القيامة رواه احمد والترمذي وعنه اي حريته انه علم السلام  
صلى الله عليه وسلم ان ابيع غلاما من اخوين فيعتها او يفرقت بينهما فذكرت ذلك له فقال ادركهما فابخرهما ولا تبصهما الا اجمعا  
رواه احمد ورواية وجب اليه على الله علمه علم علي بن ابي طالب فبعث احدهما فقال لي ما فعل غلاما فاجرت  
فقال قد رده ربه الهرة مني وابى جارية موسى قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الوالد وولده  
وبين الابن وابنه رواه ابن ماجه والوارق طبع وعنه اي حريته من جارية وولدها فله ان يبيعه على علمه وسلم عن ذلك وروى  
البيع رواه ابو داود والوارق طبع ولان الصغير يبيعه بالصور والكبرى والكبرى معا وهو يشق عليه ويقوم بحواجه  
باعتبار الشفقة الناشئة من قرب القرابة وفي التفرق بينهما في الصغير وكل من يبيعه علمه وقال علم السلام من لم يرحم  
صغيره لم يرحم كبره فليس من اهل البيت ولا يبيعه من اهل البيت في الصغير وكل من يبيعه علمه وقال علم السلام من لم يرحم  
لان الملك متوفى فلا يتناوله النهي التوقيف لم يمنع مطلقا بالقرابة المحرمة للنفقة لا يوقل فيه قريب غير محرم ما حرم  
غير قريب ولو كان التوقيف حتى مستحق علمه لا يكره كدفع احداهما بالجنابة وبيعه بالدين وروى بالعباس ان المنع من التفرق  
لوضع الفرع من صغيره فلا يمكن من دفع الفرع عنه على وجه يلحق الفرع بغيره وهو المولى وهذا لا يضره بالزاد النوا  
لدى الجنابة والزاد القيمة للفرع والفرع من العبد من جنس ابيته وكذا لا بأس بالتوقيف او ان يعذر اخرج احدهما  
بالنكاح او الاستيلاء والكتابة لما ذكرناه وله ان يعلق احدهما وان كان فيه تفرق كانه انفع له من ان يعلق على الرق  
لان لا يبيعه من يبيع لان لا يقدر ان يدور معه حيث دار وكذا ان يبيع احدهما في حلق بعينه ان اشتراه او ملكه  
لما ذكرناه في الاعناق ولو كان الولد مسلما وامه كافرة بان اسلم ابوه وبعته فيه ومولاهما كافرا يبيع مولاه











المشترى يجعل المشتري منه والبياع بالاشياء التي لا يكون لها ثمن فيكون مقابلة السلعة انفع اربعة  
المساومة وهي التي لا يلتفت اليها الثمن السابق والمزاجية والتولية والوهنية وهي التي لا يلتفت اليها الثمن الاول  
**قال** رحمه الله تعالى التولية بيع ثمن سابق والمزاجية بيع زيادة وهذا الحسن من قول بعضهم بان نقل ماله بالعتق  
الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح او من غير زيادة ربح لانه بشرطه في ان ينقل ماله بالعتق لوضاع المقصود  
عند الغائب وصفي قيمته ثم وجوده جازله ان يبيعه ماله وتولية على ما مضى وان لم يكن فيه نقل ماله بالعتق والعقد  
ان جاز ان شرعا لا يفتى في شرائط البيع ولتعلق الناس بها الى يومنا هذا وان من يهتدي الى التجارة يحتاج ان  
يعتد على فعل الذي المحدث في ما يبيع نفسه بالزيادة على ما اشتراه ولهذا كان مبنا على الامانة والصدق  
الحياة وشبهتها وسر الحجة الى هذا النوع من البياعات فوجب العقل بجزائها وما اراد عليه السلام المصنف  
اشياء ابو بكر بن عمر بن فقال له عليه السلام ولما اعدت فقال له هو كغيره فقال اما بغير ثمن **فلا** **قال** رحمه الله و  
شرطه ان يكون الثمن الاول غلبا لانه اذا لم يكن مليا لم يعرف قدره فلا يتحقق التولية ولا المزاجية فلا يجوز الا اذا باعه  
بذلك البدل من بكماله وبزيادة ربح معلوم فحينئذ يجوز الانتفاء الجاهل بولوباعه به وبغير قيمة او ثمنه لا يجوز لانه  
يلعب بذلك ويعطي قيمة ذلك البدل وهو مجهول فلا يجوز ولو كان البدل شيئا فباعه به وبغيره ان كان المشتري يعلم  
جملة الثمن مع وان لم يكن عالما به فان علم في المجلس جاز له الجواز والاضحى لو باع الثوب بوقية ومن شرطه ان لا يكون  
صرفا في نوع وانما يربو برباعه لا يجوز فيه المزاجية ولا التولية لانها في الذمة فلا يقدر فيها المزاجية والتولية والمقصود  
غير ما وجب بالعتق **قال** رحمه الله وله ان يقيم الى راس المال اجرة القصار والصبي والطراز والقتل وجل الطعام و  
سوق الغنم لان العرف جرى بالحاق هذه الاشياء براس المال وهو المعبر به في هذه الاشياء اذ انبثت له والاصل  
فيه ان لا ما يربو في البيع او في قيمة يلحق به فهذا هو الاصل وما ذكرنا من هذه الصفة والقتل والحضانة والطراز  
يزيد في العين والمحل والسوق يزيدان في قيمة لا تختلف باختلاف اماكنه وعلى هذا انه ان يضيف اليه اجرة القتل  
والحضانة ونفقة تحميمه الوارد في البيرة وكونه لا زارا والقناة والمسناة والكوابر وكسرة الكرم وسقياها و  
والذبح وعرض الاشجار فان فعل شيئا من ذلك من لا يقيم وذكرنا الحجة ان الطعام يقيم المبيع وكسوة وكراه واجرة السمكة  
انما كانت مخرطة في العقد وما لا كثر على ان لا يقيم ولا يقيم اجرة بالاجماع وكذا ما هو عليه في وقتنا

الطعام وفي المحزن يقيم لانه يربو وقيمة من حيث انه يربو عنده من الحرد والبر **قال** رحمه الله ويعقل قائم على بكونه  
ويقول التولية بكونه يجوز من الكذب **قال** رحمه الله وهو لا يقيم اجرة الرأى والتعليم وكذا بيت الحفظ لعدم العرف  
بالحاجة براس المال ولان الرأى حفظ وهو لا يربو في العين ولا في القيمة يربو وثبوت الزيادة في التعليم كغيره في نفسه  
وهو ذكره ودفعة ولا يقيم حفر البر ويقيم اجرة من يربو في الحيوان ويسلخه واتحاد الحشيش بواو ثوب اللؤلؤ و  
لواو في المبدل لا يقيم المهر الى راس المال ولا خط مهر الامة ولو زجره ولا يقيم اجرة الطبيب والراعي والبيطار  
والحجامة وجعل الباقي ونفقة نفق كراه واجرة الختان والغذاء في الحياية لان التجارة لا يضمنون هذه الاشياء  
الطراز الى راس المال ولا لا تروى شرا في العين ولا في القيمة فلا يجوز الحاقها براس المال والذي يوفى في الطريق من النظم  
لا يقيم الى موضع جرت العادة فيه يربو بالقيم **قال** رحمه الله فان كان في مزاجه اذن بكل ثمنه او رده وخطا  
التولية وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يحاط بها وقال محمد بن عيسى لا يربو الا بالشرع اعتبارا بما شئ معلوم  
فيمنع عقده بالمس في كماله مساومة وذكر المزاجية والتولية للشيخ والثمن غيب في بعض الوصف فاذا فاق الوصف  
المخرب فيه يتجسس في سائر الاوصاف في كذا اذا وجد معيبا ولا يربو يوسف ان الاصل فيه هو المزاجية والتولية ولهذا  
يعقد بطله بقوله ويستثنى من البيوع الاول ويعتقد مزاجية على الثمن الاول اذا كان الثمن والربح معلومين وذكر الثمن جاز مجز  
التعدي فلا بد من بناء العقد الثاني على الاول في حق الثمن وقدر الحياية لم يكن ثابتا في العقد الاول فلا يمكن اثباته في العقد الثاني  
فيحط برونه في التولية يحط بقدر الحياية في الثمن لا يربو في المزاجية يحط بذلك القدر من راس المال ويحط من الربح ايضا  
بحسابه لان الربح يقيم على ما اصاب الحياية سقط معه وما اصاب غيره سقط معه ولا يربو في الفرق بين ما ان التولية  
بناء على العقد الاول من لا يربو فلا بد من تقديره بالثمن الاول ولا يثبت فيه ما لم يكن ثابتا في العقد الاول والمزاجية عقد  
مستقلا بشاره باختيار ما ليس من على الاول فيمنع عقد الثمن المس في هذه ولهذا لا يحتل في التولية الى ذكر الثمن وفي المزاجية  
لا بد من ذكر الثمن ليتبين قدر الربح فيمنع عقد باسما ولا لولم يحط في التولية لم يربو في التولية لانه يربو على الثمن الاول  
فيبقى من الحجة فيتغير به الفرق في لولم يحط في المزاجية يبقى من الحجة على حاله لان الربح اكثر مما ظنه المشتري فلم يتغير الفرق  
فيه فلو كان اعتبار النسيئة فيه وثبت له الخيار لغوات الرضا ولو هلك المبيع قبل ان يرد او حدث ما يمنع الراد لم يربو  
الثمن المس سقط خياره عند ابي حنيفة وهو المشهور من قول محمد لانه مجرد خيار فلا يتقابل شيء من الثمن كخيار الرابة والشرطا







البيع الثاني عدما في حق نصف البيع **قال** وهو ان يبيع بلاء بياض بالتعيب ووطى الثيب ان يقبض المبيع  
من غير صفة او ووطى الثيب ببيع من المنة من غير ان يبين لانه لم يجز عن شيء يقابله الثمن لان الثابت  
وصف مولا يقابله شيء من الثمن بحد العقد يكون متعا وهذا الوعد بالبيع غير قليل القبط لا يعط شيء  
من الثمن غير ان المشتري يتخير بين اقله بجميع الثمن لو تركه وكذا انما في البصع لا يقابل الثمن اذ لم ينقص  
الوطى ومع اداء الامانة بالصدق وهو صادق فاقبض جميع ما يقابله الثمن وعن ابي يوسف في التعيب ان لا  
يباع من غير بيان كما اذا حصل بفعله وهو قول الشافعي وروى عنه اختلاف في تحريكه فان رضى بوجوب البيان باعتبار ان  
المشتري يعلم انه اشتراه غير معيب يرضى به بذلك الثمن بعد ما وطلعه العيب والشافعي يوجب البيان باعتبار ان الا  
وصاف لها صفة من الثمن عند ولا فرق فيما بين ان يحصل بفعله وباقية مساوية ونحن نقول ما يقابله الثمن  
كله قائم فلا يباي بزيادة ما لا يقابله الثمن الا يبرر ان لو توضح الثوب لا يجب عليه البيان فصار نظيره ما اذا انقص  
بتغير السواد في نوادر هشام ذكر محمد فقال هذا اذا انقص العيب شيئا يسيرا وان نقصه قدر ما لا يتغيب الناس  
فيه لا يجوز بيعه من المنة **قال** وهو ان يبيع بلاء بياض بالتعيب ووطى البكر ببيع من المنة بغير بيان ان يبين العيب  
اذا كان حادنا بالتعيب منه سواء كان ذلك بفعله وبفعله غيره واضرارته لانه صار موقودا بالاتلاف  
فتقابل شيء من الثمن ووطى البكر بتعيب لان العدة جزئ من العيب فان الرضا بتعيبه يقابل الثمن  
وان تعيبه بفعله المبيع في نفسه كما اذا اقلع من نفسه فهو بمنزلة حاله تعيبه باقعة مساوية بخلاف ان يبيعه من المنة  
من غير بيان لان فعله في نفسه فلا يبرر علم ان المراء بعد له ببيع من المنة من غير بيان اي من غير بيان  
انه اشتراه سليما بكونه من الثمن ثم اصابه العيب عنده بعد ذلك واما بيان نفس العيب فلا يبرر ان يبين  
العيب والثمن من غير ان يبين انه اشتراه سليما ثم حدث به العيب عنده لان بيان ما فيه من العيب واجب  
شرعا لفعله على اللام من عيشنا فليس منا فلا يجوز اخفاؤه في كل موضع ليس ان يبيعه من المنة الا  
بيان فلم يبين للمشتري ان يرد ماله اذ علم خيانه وعلم هذا المشتري ثوبا فاصابه مرض فان اوصى ناز  
بيعه من المنة من غير بيان ولو تركه لم يبرر وطى لا يبيعه من المنة ببيع من المنة **قال** وهو ان يبيع بلاء بياض بالتعيب ووطى

المشتري بالفسخ وباع ببيع مائة ثم يبين فيه المشتري لانه يرد على الثمن لاجل الاصل فلما لم يبرر بالبيع  
والشبهة في هذا الباب ملحة بالحقيقة فصار كانه اشترى شيئا وباع احداهما من المنة على ثمنها فثبت له  
الخيار عند علمه بخله عن الخيار او يقول ان الثمن المؤجل انقص في المالة من الحال ولهذا حرم الشارع النساء  
في الاحوال الربوية فيكون ما اخذ من المشتري ائونة الحكم فيثبت له الخيار عند علمه بذلك وكذا في التولية  
اذا علم ان الثمن كان مؤجلا يثبت له الخيار لان الخيار في التولية مثل في المراجعة لانهما مبنيان على الثمن  
الاول **قال** وهو ان يبيع بلاء بياض بالتعيب ووطى البكر ببيع من المنة لان انقص المشتري المبيع في هذه الصورة ثم علم  
ان الثمن كان مؤجلا لزمه بالرد واما ان كان الاجل ليس بالمتقوم فلا يقابل شيء من الثمن وانما فيه ترفه زاد  
الثمن لاجله فيثبت له الخيار فيما اذا كان المبيع قائما نظرا لهذا الجانب لان اقوام على المراجعة يعقب  
السلام عن ثمنه الخيانة فان اهلك واستهلك المشتري لم يبق له الخيار نظر الجانب عدم المالة في الاصل  
جميعه او يقول بعد رد الهلاك فتبطل خياره كسائر الخيارات مع خيار الرضا والروية **قال** وهو  
وكذا التولية ان التولية مثل المراجعة فيما ذكرنا من الخيار ما لم يبيع قائما وبعد الهلاك والاسر للمالك الا  
بل يلزمه جميع الثمن كما ذكرنا وعن ابي يوسف انه يرد منه قيمة الهالك ويترك الثمن كما قال فيما اذا استوفى  
شتره يوفى ما كان عشرة جياذ وعلم بعد الاتفاق يرد مثل الزنوف ويرجع بالخيار وقال الفقيه ابو جعفر  
المختار للفقهاء ان يعقوب المبيع بغير حال وبنين مؤجل فيرجع عليه بفصل ما بينهما للتعارف وهذا اذا كان  
الاجل مروطا في العقد وان لم يكن مروطا فيه ولكنه محققا في سببهم انه يؤخذ منه في كل جهة فقد معلوم  
قبل الادعى بيان ان المقادير كما مشروط والجهور على ان يبيعه من المنة ببيان لان الثمن حال وان سأل  
البايع واستوفى منه الثمن منجا وقد قالوا في المحبون غنما فاشترى ان يرد على ما بعد حكم الغنم وقال ابو علي  
الشيخ طبري رواه ابن ابي عمير ورواية الرضا فاما بالناس وكان صدر الاسلام ابو اليسر يفتي بان البايع  
ان قلن للمشتري قيمة مناعى كن او قال مناعى يساوكذا فاشترى بياض على ذلك وظاهر خلافه لرد حكمه ان غرة و  
ان يقلد ذلك فليس له الرد وقال بعضهم لا يرد كيف كان والمبيع ان يبين بالرد ان غرة والافلا **قال** وهو  
ومن ولي رجلا شيئا بما قام عليه ولم يعلم المشتري ثم قام عليه فسد بجهالة الثمن جهالة يفتقر الى المراجعة **قال**







له اذا وجد اكثر من كيل البايع بان كان كاله قبل البيع بخلاف ما اذا باع الثوب  
مؤرعة ولم يتم كل ذراع غنما لان الزيادة له اذا الذرع وصف فيه بخلاف ما  
اذا بين كل ذراع غنما لانه بذلك الحق بالقدر في حق ازدياد الثمن على ما بينا  
فصار المبيع في هذه الحالة هو الثوب المقدور وذلك يظهر بالذرع وهذا لان  
القدر منقود عليه في المؤدرات حق يجب عليه رد الزيادة فيما لا يضر التبعض  
ويلزمه الزيادة من الثمن فيما يضر وينتفع من غنه عند انتفاقه هذا اذا كان  
الموزون غير الدراهم والدنانير واما الدراهم والدنانير فيخذ التصرف فيهما  
بعد القبض قبل العتق لان الوزن فيها احد معني تعيين المستحق بالعقد وفي غير  
مما لم ياخذ كذا في الايضاح وفي المحيط لو كان المكيل والموزون غنما يجوز التصرف  
فيه قبل الكيل والوزن لان الكيل والوزن من تمام القبض وجوز التصرف في الثمن  
قبل القبض فلان يجوز قبل تمامه اولى فصار كالمهر المكيل فاذا كان كيل المبيع شرطا  
لهذا التصرف لا يعتبر كيل البايع قبل البيع وان كان بخفضة المشتري لانه ليس مكيل  
البايع والمشتري وهو الشرط ولا كاله بعد البيع مع غيبة المشتري لان الكيل من  
تمام التسليم لان المبيع بمرصير معلوما ولا تسليم الا بخفضة وكذا وكاله البايع  
بخفضة المشتري بعد البيع قبل لا يجوز به لظاهر الحديث فانه اشترط فيه ما عين  
الفتح انه يكفي به لان المبيع صار معلوما بكيل واحد ويحقق معنى التسليم و  
الحديث محمول على ما اذا اجتمعت الصنفان على ما نبه في باب السلم ان شاء الله  
تعالى وجعل في المحقر المعداد كالمكيل والموزون وهو مروي عن ابي حنيفة و  
اختاره الكوفي وعنه انه كالمدرور وهو قول ابي يوسف ومحمد لانه ليس بمقدر الا  
نرى انه يجوز بيعه بخفضة متفاضلا كالمدرور وجه الاول ان المعداد المتعارب  
يتاوي المكيل والموزون فيما تعلق به الفساد وهو جهالة المبيع لاحتمال الزيادة

فان من اشترى جذا على انه الف فوجده اكثر يرد الزائد وان وجده انقص سقط عنه الثمن  
بحصته بخلاف الرابا لانه مبني على المماثلة بدليل بوجهها وهذا ظاهر ولو اشترى المكيل او  
الموزون شرا فاسد فقبضه ثم باعه بغير كيل او وزن فالبيع الثاني جائز لان الملك  
في البيع العاسد يثبت بالقبض فصار المملوك قدر المقبوض لا قدر المذكور فيه فصار  
نظير من استعرض طعاما بكيل ثم باعه مكابلة لا يحتاج الى اعادة الكيل كذا في الايضاح و  
هذا الاستشهاد يستقيم على قول من شرط الكيل مرتين في المبيع **قال** لا المدرور  
اي لا يجرى التصرف في المبيع المدرور بعد القبض قبل الذرع وان شرط الذرع  
لان المدرور وصف له وليس بقدر فيكون كله للمشتري بلا زيادة شيء ولا نقصان ان وجده  
زائدا او ناقصا هذا اذا لم يتم كل ذراع غنما وان سمي فلا يخل له القرف فيه حتى يدرع  
وقد بيناه من قبل **قال** ومع التصرف في الثمن قبل قبضه لان المطلق للتصرف الملك  
وقد ثبت له فيه الملك والزمي ورد في المبيع لاحتمال غرر الانفساخ ولا يتصور  
ذلك في الثمن لانه في الذمة ولا يتعين بالتعيين ولان الثمن ما وجب في الذمة والقبض  
لا يرد عليه حقيقة وانما يقبض غيره مثله عينا فيكون مضمونا عليه فيلتقيان قساما و  
هذا تصرف فيه ولا يتصور خلاف ذلك ولا فرق في ذلك بين ان يكون المقبوض من جنسه  
او من خلاف جنسه اذ الكيل معاومنه وقدروي عن ابن عمر انه قال كنا نبيع الابل  
بالبيع فتأخذ مكان الدراهم الدنانير ومكان الدنانير الدراهم فكان يجوز رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بخلاف السلم حيث لا يجوز ان ياخذ خلاف جنسه لانه وان كان دينيا  
جعلته الشرع كالمبيع العين في حق التصرف وكذا ابدل القرف لما عرف في من ضعة والمراة بالتصرف  
في الثمن بملكه من عليه الدين بقوض او بغير عوض حتى لا يجوز ان يملكه من غير من عليه الدين  
**قال** والزيادة فيه والحط منه والزيادة في المبيع ويتعلق الاستحقاق بملكه اي يجوز  
للمشتري ان يزيد في الثمن قبض البايع ان يحط من الثمن وان يزيد في المبيع وتعلق بالمل



العقد ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك حتى لا يكون للمشتري ان يطلب بالمبيع حتى يدفع  
الزيادة للبائع ان تجتنب حتى يستوفي الزيادة وتلك المشتري المطالبة بتسليم المبيع  
كله بتسليم ما بقي من الخط وقال زفر الشافعي لا يصح ان على اعتبار الا لتمام بل  
على اعتبار ابتداء الصلة لانه لا يمكن تصحيح الزيادة ثمتا اذ به يصير ملكه عوض ملكه  
لانه ملك المبيع وكذا الخط لان جميع الثمن صار مقايلا لجميع المبيع فلا يمكن اخراجه فصار  
برأيه ان لا يري ان الزيادة في المهر لا يلحق باصل العقد بل هو برأيه مبتدأ فكذا البعض اعتبارا  
للجزء بالكل ولذا انهما بالخط والزيادة يعتبران العقد من وصف مشروع الى وصف مشروع  
وهو كونه خاسرا او رابحا او عذلا ولما ولاته ذلك الا ترى ان لما ان جعلوا لازما  
باسقاط التجار او غير لازم باشتراطه بعد العقد بعد ان وقع العقد على خلافه وهذا  
لان لما ولايه الرفع بالكلية بالتقابل فاولى ان يكون له والاية الغير لانه دونه لكونه  
وصف له فاذا فتح الحق باصل العقد ولزم كلزومه لان وصف الشيء يقوم به لا  
بنفسه دل عليه قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما تراضيت به من بعد الفريضة اي  
في فريضة بعد الفريضة وهذا نص على ان حكم الزيادة المفروضة بعد العقد  
حكم المفروض في العقد الا ما قام الدليل عليه وقد قام الدليل انه لا يتصف بالطلاق  
قبل الدخول الا ما كان مسمى عند العقد وهذا هو المسمى في العقد سيما ثم اتفقا على تسمية  
لا يتصف به وان كان واجبا على اعتبار الالتحاق لا يكون الزيادة عوضا عن ملكه ولا  
المخطوط غنا غير خارج عن العقد بخلاف خط الكل لانه بتدليل لاصله لانه تنقلب  
هبة او بيعا بلائق فيفسد وقد كان من تقدم مما التجارة بعقد مشروع من كل وجه  
فالالتحاق فيه يودي بالتبديل فلا يلحق به ثم فائدة الالتحاق فظهر في التولية والرافعة  
حق يجوز على الكل في الزيادة وتباشر على الباقي في الخط ونظرة في النسخة انما حق يأخذ  
بما بقي بعد الخط وانما لا يلزمه الزيادة لان فيه ابطال حقه الثابت بالمبيع الاول وسما لا يمكن

الا ترى انه ينقضي جميع تصرفات المشتري حتى الفسخ وتظهر ايضا فيما اذا استحق المبيع حتى  
ترجع المشتري على البائع بالزيادة ولو اجاز المشتري المبيع كان له ان يطلب بالزيادة  
وتظهر ايضا في حق الفسخ في المرفق حق لرباع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد احداهما  
وخط او رد المخطوط وقبل الآخر وقبض المريد في الزيادة او المردود في الخط فتد  
العقد كانهما عقده كذلك من الابتداء وهذا عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف لا  
لا يجوز الزيادة ولا تصير هبة مبتدأة وكذلك الخط لا يقع ولا يكون هبة مبتدأة  
حق يجب عليه ان مرد المخطوط وقال محمد في الزيادة مثل قول ابى يوسف الخط يكون هبة  
مبتدأة وتظهر ايضا فيما اذا زاد على المبيع حتى يصير له حصة من الثمن للحاقه ولو  
هلكت الزيادة قبل القبض يسقط حصة الثمن التي تجل في الزيادة المتولدة من المبيع حيث  
لا يسقط شيء من الثمن بهلاكها قبل القبض والغرق ان الزيادة المشروطة صارت تبعا  
للاصل في حق الثبوت ضرورة الصحة فلا يصح ذلت الفروقة فزال التبعية وبقيت  
الامالة في حق الالتحاق باصل العقد لانها كانت موجودة وقت العقد فامكن تقديره  
بالعقد عليها فصار كان العقد ورد على الاصل وعلى الزيادة جميعا واما الزيادة المتولدة  
فمعدومة وقت العقد فلا يمكن تقديره ورد العقد عليها فلا يمكن الحاقها باصل العقد  
فصارت ملكة بملك الاصل لا بالعقد فاذا قبضها صارت أصلا بالقبض لان القبض  
بشها بالان قد يصير له حصة من الثمن حتى لو وجد باحد ما عيأ رده لمحقته من الثمن  
تقسم الثمن على قيمة الاصل بعد العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض وتظهر ايضا فيما اذا  
زوج أمته ثم اعتقها ثم زاد الزوج على مهرها بعد العتق يكون الزيادة للمولى ثم الزيادة  
لنقم بعد هلال المبيع على ظاهر الرواية لان المبيع لم يبق على حال بيع الاعيان عنه و  
الشيء ثبت ثم يستند بخلاف الخط لانه اسقاط محض فلا شرط للصحة قيام العقد وقال  
في المخطوط في رواية الزوار يجوز الزيادة بعد الهلاك بمنزلة الخط لان الزيادة حال ثبوتها لم

بقابلها



عوض وانما يتايلها بعد التماثل باصل العقد فيعتبر قيام المبيع حالة الاتقان لاحاله الثبوت  
وذكر محمد في المشتق لو اشترى جارية وقبضها فماتت فزاده البائع جارية اخرى جاز لان هذه  
الزيادة ثبتت مقابلة بالنق والتمن قائم ولو زاد المشتري في التمن لم يجز لان الزيادة في جانب  
ثبت مقابلة بالمبيع هالك وهلاك المبيع الزيادة في التمن والهلاك الحكمي ملحق بهلاك  
الحقيقي وذلك بان باع المبيع ثم اشتراه فزاده في التمن لا يجز لانه بتبدل سبب الملك  
ارتفع العقد الاول وصار العقد عليه هالك حكما ولو اعتق المبيع او كاتبه او دبره  
او استولد الامه او بخر العصور او اخرجه عن ملكه ثم زاد عليه جاز عند ابي حنيفة  
خلافهما وعلي هذا الخلاف في الزيادة على مهر المرأة بعد موتها وانما يلحق الخط باصل  
العقد اذا لم يكن المخطوط تبعا وصفاما اذا كان تبعا فلا يلحق باصل العقد حتى لو  
اشترى دارا بالف جيا د فنقد زيوف او بخره جرة ورضي البائع بذلك فان الشفع  
لا ياخذ الا بالجيا د وكذا اذا اشترى دارا بعبد فاعوه ورضي به البائع فان  
الشفيع ياخذ الدار بقيمة العبد محققا ولا يجز الزيادة في المسلم فيه لانه معدوم حقيقة  
وانما جعل موجودا في الذمة لحاجه المسلم اليه والزيادة في المسلم فيه لانه معدوم حقيقة  
بل يريد حاجته فلا يجز وكذا لا يجز الزيادة في المنكوحة لان الشرع ما ورد بتلك  
الزيادة المتولدة في الملوكة بالنكاح تبعا للمنكوحة **قال** وتأجيل كل دين غير القرض  
اي يجز باجيل كل دين غير دين القرض لان المطالبة حقة فله ان يرد غير الاثر انه يملك  
استقاطها بالايافا ولو ان يملك استقاطها من قبل التأجيل ولو اجله الى اجل محرم منظر فان  
كانت الجمالة فاحنة كهوب الرعم لا يصح وان كانت لسيرة كالباجيل الى الحصاد جاز  
كما في الكفالة وقد ذكرناه من قبل وفي دين القرض لا يجز الباجيل خلافا لما لك هو يقر  
انه حقه فيجوز تأخير المطالبة فيه كما في سائر الديون ولنا ان القرض اعارة وصلة  
ابتداء ولهذا يصح بلفظ الاجارة ولا يملكه من لا يملك التبرع كالضبي والولي والمكاتب

والعبد الماذون له في التجارة ومعاوضة آتيا حتى يلزمه رد مثله فعلى اعتبار الابتداء الا  
يلزم التأجيل فيه كالايمارة فان المعبر اذا وقتله ان يرجع فيه قبل الوقت وعلى اعتبار  
الاتها لا يجز التأجيل لان الجنس بانفرادية يحرم النشال اسما اذا اكلت العلة وحرم  
التفاضل بها ولان الاجل لو لم فيه لصار التبرع ملزما على المتبرع وهو لا يجز لقوله تعالى  
ملعون المحسنين من سبيل بخلاف ما اذا اوصى ان يقرض فلان من ماله الف درهم السنة  
حيث يجوز من الثلث ويلزم ولا يطالب حتى تنقضي المدة لانه وصية بالتبرع والوصية  
يتسامح فيها فلا يتسامح في غيرها نظرا للقوى الارزى انها تجز بلخدمة والسكنى ويلزم  
والله اعلم **باب الرجل قال** رحمه الله هو فضل مال بلا عوض في معاوضة مالا بمال  
هذا في الشرع وفي اللغة هو مطلق الزيادة قال الله تعالى وما اتيتهم من ربوا الى قوله فلا  
يربو عند الله وبسبب المكان المرتفع ربه لزيادة على سائر الاماكن ارتفاعا والربا محرم  
بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب فقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا واما  
السنة فاروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن كل الربا  
هو كله وشاهديه وكاتبه رواه ابوداود والترمذي ومحمد وقال عليه السلام  
الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والقر بالقر والمخ  
بالمخ مثلا بمثل يدايند فزاد او اشترا د فقد اذن في الاخذ والمعطي فيه سزاواه  
بخاري ولحدود عن عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة انه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم درهم ربيا كلة الرجل وهو يعلم اسد من سنة وثلاثين ونية رواه  
احمد واجمع الامة على تحريمه حتى يكون واحدة **قال** وعليه القدر والجنس يعني بالتدور  
الكيل في المكيل والوزن في الموزون وعند الشافعي العلة الطعم بانفراده في المطعومان و  
الثمة بانفرادهما في الايمان والجنس شرط عنده لحديث معمر بن عبد الله قال كنت اسمع  
النبي صلى الله عليه وسلم يقول الطعام مثلا بمثل وكان طعاما يؤخذ منه الشعير رواه مسلم



واحد وجه الاحتسان به ان الطعام مشق من الطعم فذكره يدل على انه علة ادريت الحكم  
على الاسم المشتق دليل على ان ماخذ الاستفاد علة له كما في قوله تعالى والسارق والسارقة ا  
فاقطعوا ايديهما وكما في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فاعلة  
القطع والجلد السرقه والزنا ولان قوله عليه السلام فيما رواه البخاري ومسلم لا يتبعوا  
الذهب بالذهب الامثالا بمنى الحديث يدل على تضييق تحصيله لان الابتداء بالنهي مشعر بان  
حرمة البيع اصل فيه والى ان يعارض وهو التقابض والمساواة فخلص اذ لو اختصر على قوله  
لا يتبعوا لما كان بيعه وتعلق جواز به بشرطين يدل على عرته وخطره كمالك  
البيع ضيق تحصيله باشتراط الشهود والمهر لعزته فعمل به ناسب العرة وفي  
الطعم والمطعمات لبقا لانفسه والتمنية في الايمان لبقا الاموال التي هي مناط  
مصلحتها ولا اثر للجنسية والقدرة في زيادة العزة والخطر لو وجد بها في خطر وحذر  
لكن الحكم لا يشبث الا عند اتحاد الجنس فعملناه سطا والحكم بدور مع الشرط كالرجوع مع  
الاحصان والفرق بين الشرط والعلة ان العلة مؤثرة في الحكم دون الشرط فانه يفتا  
وجوده الى العلة عند وجود الشرط لا الى الشرط وقال مالك العلة الاقيات والادما  
لانه عليه السلام حتى بالذكور فيماردون كما مفتات ومدخر ولان العرة والخطر به اكمل  
فكان انبى واولى بالاعتبار ولنا ما روى عن عباد بن اسحاق النبي صلى الله عليه و  
سلم قلا ما وزن مثل بمنى اذا كان نوعا واحدا وما كبل فمثل ذلك فاذا اختلف النوعان  
فولما سوبه رواه الدارقطني وجه التمسك به انه عليه السلام رتب الحكم على الجنس  
والقدرة وهذا نص على انها علة الحكم لا عرف ان رتب الحكم على الاسم المشتق بنى  
عن علة ماخذ الاستفاد لذلك الحكم فيكون تقديره المكيل والموزون مثل بمنى بسبب  
الكيل او الوزن مع الجنس والذي بذلك عليه حديث ابي سعيد وابي هريرة فيما رواه  
البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خبز فجاهم بخر خبز فقال  
فقال

الكثر خبز هكذا قال انا فاخذ الصاع من هذا بالضامين والضامين بالثلثة فقال لا  
تفعل نبح الجميع بالدمام ثم اتبع بالدرهم حلهما وقال في الميزان مثل ذلك اي في الموزن  
اذ نفس الميزان ليس من اموال الربا وهو اقوى حجة في عليه القدر وهو بعمومه  
يتناول الموزون كله الثمن والمطعم وغيرهما فيكون حجة عليها في منعها ذلك  
وكذا في حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه عليه السلام قال لا يتبعوا الدرهم بال  
بالدرهمين ولا الصاع بالضامين المراد به ما يخل الصاع اذ لا يجري الربا في نفس  
الصاع وهو عام فيما يخله فيتناول المطعم وغيره فيكون حجة عليها ولا يقال الله  
محاز فلا عموم له لكونه ضروريا لا يفتقر له عموم كالحقيقة وهذا لان الحقيقة  
انما تعبر لا مرزايدها لكونها حقيقة والجاز يشتركها في هذا المعنى فعم ولان  
المقصود التماثل اذ البيع بنى عن التعادل وذلك ما تماثل واعتبره الشارع فاو  
صيانته لا موالحم عن التوى وتماثل الفائدة بالتسليم من الجانبين فيكون الزائد عليه  
قدرا تاربا على صاحبه بلا عوى وكذا الحال خيرة من الرجل فبقت به التسوية و  
فائدة المبايعه لفقات القدرة على التصرف في المثل وهو المراد بقوله عليه السلام  
مثلا بمنى فعدت فواته بلام الحرمة وهو المراد بقوله عليه السلام والفعل بفاعل  
بعلة مؤثر في ايجاب التماثل فتعين القدر والجنس لذلك لانها يوجبانه اذ التماثل بين شيئين  
يكون باعتبار الصورة والمعنى لان كل محدث موجود باعتبارهما فالمعتبر تسوى الذات  
والجنسية تسوى المعنى لا ستواهما في المقصد الا ترى ان كالا من بريساوى كالا من در  
او تنعير في الصورة ولا معتبر به لعدم ما قلنا ولا معتبر بالتفاوت في الوصف لانه  
لا يورد تفاوت في العادة ولانه قلما يوجد فيه غير متفاوت فاشترط التساوى فيه يرد  
الى سد باب البياعات وهو مفتوح والطعم والاقنيات والتمنية والادخار من اعظم  
وجوه المنافع والحاجة اليها من اشد الحاجات وانما فاسدة الله تعالى في مثل الترتعة



والاطلاق دون التضييق الا ترى ان الميتة اباحها عند الحاجة وكذا اجاز الاساق  
بالقيمة قبل القسمة في دار الحرب لظنة الحاجة عادة بخلاف سائر الاموال المشتركة  
وما كانت حاجة الحيوان الى الهواء والماء والتراب والنفس جعله الله اوسع من  
غيرها وكلما استدت الحاجة اليه كانت التوسعة فيه اكثر فتعليله بما وجب  
التوسعة على التضييق من فساد الوضع لان معنى فساد الوضع ان يفسد وضع  
ذلك الحكم على ذلك الدليل لكونه يقتضي خلاف ذلك الحكم ففساده ولا نسلم  
ان حرمة البيع اصل بل الاصل هو الحلال والحرمة اذا ثبت بالدليل الموجب لها وهذا  
لان الاموال خلقت للاستبدال فيكون باب تحصيلها مفتوحا فيجوز ما لم يعم الدليل على  
منعه بخلاف المكاح لان الملك فيه يراد على البضع وهو محترم فيناسب التضييق  
اعزاز له لشرف الادبي فعلم بذلك ان قوله المتساوية مخلص باطل ولين كان مخلصا  
فهو مخلص في حالة التساوي وعلة الحرمة في حالة التفاضل والنقي الواحد تضييق  
حكيمين متضادين في محلين مختلفين كالنكاح ثبت الحرف في المنكحة والحرمة في امها  
فكذلك القدر والجنس موجبان للحرمة عند التفاضل والحرف عند التساوي وهو المراد  
بقولنا ما علة الربا والعاطع للشغب انه عليه السلام شرط القائل بقوله مثلا بمثل  
والقائل يكون بالوزن او الكيل لا غير فعلم بذلك ان ما لا يكال ولا يوزن لا يكون من  
الاموال الربوية وان الاموال الربوية هي التي تكون من ذوات الامثال وما لا يكون من  
ذوات الامثال ليست من الاموال الربوية اذ الحكم لا يثبت بدونه محله ولهذا قالوا  
لا يجري الربا فيها لا يدخل تحت العار كخفنة من الخنطة والشعير وكالذرة من الذهب  
والفضة فاقولنا **قال** محرم التفاضل والنسابة اي بالجنس والقدر لما بيننا انهما  
علة الربا **قال** والنساق فقط باحدهما اي حرمة النساق وحل التفاضل بوجود احدهما اما  
القدر دون الجنس كخنطة الشعير والجنس دون القدر كالشعير بالقرى والقول

عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر  
والنخل بالنخل مثلا بمثل سوا سوا فاذا اختلفت هذه الاضاق فيبيعوا كيف شئتم اذا كان  
يذا بيد رواه مسلم واحمد وغيرهما من ائمة الحديث ولان اجتماعها حقيقة العلة فيكون  
لاحد بها شبهة العلة فيحرم حقيقة العلة حقيقة الفضل وهو القدر لانه تفاضل  
حقيقة ويحرم بشبهة العلة شبهة الفضل وهو النساق لانه يشبه الفضل وليس  
بتفاضل حقيقة اعمالا للدليل بقدره ولا يقال احدهما جزء العلة وبه لا يثبت  
الحكم ولا شئ منه فكيف يثبت باحدهما حرمة النساق لا نقول احدهما علة نامية  
لهذا الحكم وهو حرمة النساق ان كان بعض العلة في حق ربا الفضل حقيقة فلا  
يلزم المخطور ويشترط ان يجمعها الوزن في كل وجه وان لم يجمعها جاز للنساق  
ايضا كالنقد بين مع القطن ونحوه لان صفة وزنها تختلف اذا التقدان يوزمان  
بالصنجات ولا يتعينان بالتعيين ويجوز التصرف فيهما قبل القبض وبعده قبل  
الوزن بخلاف غيرهما من الموزونات فكانا مختلفين صورة ومعنى وحكما فلا يحرم  
النساق والذي بذلك عليه انه عليه السلام قال من اسلم فليسلم في كيل معلوم  
ووزن معلوم الحديث اجاز التسليم بالوزن مطلقا مع ان الدرهم هو الغالب  
راس المال ولو لم يجز كان رد الله بالراي وهو لا يجوز **قال** وحلا بعد مرها  
اي حل التفاضل والنساق بعدم الجنس والقدر لعدم العلة المرجحة للحرمة اذ  
الاصل الجواز على ما بينا والحرمة تعارف فيجوز ما لم يثبت فيه دليل للحرمة  
الا ترى ان الله تعالى اباح البيع بقوله تعالى واحل الله البيع فجري على  
اطلاقه ما لم يوجد فيه دليل للحرمة على ما بينا من قبل **قال** وصح بيع المكيل  
كالبر والشعير والتمر والنخل والموزون كالنقد بين وما يثبت الى الرطل بالجنس  
متساويا لا متفاضلا اما بيع المكيل والموزون غير المنسوب الى الرطل فقد ذكرنا



وبينا احكامه واما ما ينسب الى الرطل منه فالمراد به كل شيء وقع عليه كحل الرطل  
فانه يعتبر موزونا لانه مقدر بطريق الوزن وذلك مثل الادهان فانه  
موزون غير انه لما لم يستمسك الا في وعاء على وزنه بالامنا والضيقات  
في كل وقت بالوعاء قد روى بالارطال والامنا ما كفي به دفعا للخرق فبقي موزونا  
على حاله ثم قال في الهداية واذا كان موزونا فلو بيع بمكيال لا يعرف بمكيال  
مثله لا يجوز لتوهم الفضل في الوزن بمنزلة المجازفة معناه اذا باع ما يباع  
بالادق بكيال غير ادق سوا سوا لم يجوز لانه باع الموزون بخسه بكيال لم يقدر  
بالادق فيكون مجازفة فتبطل جواز التفاضل بالوزن وهذا مشكل لان الشئ  
اذا استويا في كيل وجب ان يستويا في كيل آخر ايضا ولا ينافي لكونه الكيل معلوما  
او مجهولا في ذلك اذ لا يختلف ثقله فيها وفي النهاية قال الاسجاني فائدة هذا  
انه لو باع ما يشك الى الرطل بخسه متفاضلا في الكيل متساويا في الوزن يجوز وهذا  
حسن وهو قيا الموزونات فانه لا يعتبر فيه الا الوزن غير انه يودي الى انه لا يجوز  
بالادق ايضا اذ لا فرق بين كيل وكيل على ما بينا ولا يندفع هذا الاشكال الا اذا  
منع الجواز في الكل **قال** رحمه الله وجيده كوديه يعني جيد ماله الربا وديته  
سوا حتى لا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا لثمة عليه السلام عن ذلك  
فيما روينا من حديث ابي سعيد وابي هريرة حين قال له الرجل انا اخذ الهذاع من  
هذا الباعين والماعين بالبلانة بقوله لا تفعل بيع الجميع بالدرهم الحديث  
ولان تفاوت الوصف لا يعد تفاوتا عادية ولو اعتبر لا تشد باب البياعات على  
ما بينا **قال** ويعبر التعيين دون التعاقب في غير الصرف وقال الشافعي يعتبر  
التعاقب قبل الاقرار في بيع الطعام بالطعام كالنقد بالنقد لما روينا من  
حديث عبادة بن الصامت فانه شرط فيه ان يكون يد ابدا وحديث عمر بن الخطاب

رضي الله عنه انه عليه السلام قال الذهب بالوزن ربا الاهاوها والشعير بالشعير  
ربا الاهاوها والقر بالقر ربا الاهاوها رواه البخاري ومسلم واحمد ومعناه  
ان هذه البياعات لا يجوز الا اذا قال كل واحد منهما المصاحبة هاء اي خذ  
المراد به ويقول يد ابدا في الحديث الاول القبض وكذا يستلزم القبض في الذهب  
والفضة بالاجماع وان كان مما لا يتعين بالاء سارة كالمصرع منها ولا في قوله  
عليه السلام يد ابدا لفظ واحد لا يجوز ان تراد به القبض في حق المتقدمين  
والمتعينين في حق غيرهما لانه اما حقيقة فهما او حقيقة في غيرهما فهما او حقيقة  
في احدهما مجاز في الاخر وايتيها كان فلا يجوز الجمع بينهما طاعنا ان المشترك لا  
عموم له وان الجمع بين الحقيقة والمجاز لا يجوز ولانه يودي الى تعاقب القبض  
بان يقبض احدهما دون الآخر فاشبه الباحيل وهذا لان القبض مربة على  
غيره فيفوت به التساوي وهو الشرط ولنا انه مبيع متعين فلا يشترط فيه  
القبض كالشئب ونحوه اذا بيع بخسه او بخلاف جنسه لحصول مقصوده وهو  
التكمن من التصرف بخلاف الصرف لانه لا يتعين الا بالقبض فيشترط فيه تعيين  
وتعاقب القبض لا بعد تفاوت في المتعين بخلاف الحال والوجه والمراد بما روي  
التعيين غير انه ما يتعين به مختلف فالنقدان متعينان بالقبض وغيرهما بالتعيين  
فلا يلزم الجمع بين معنى المشترك ولا بين الحقيقة والمجاز وانما شرط القبض في الصوغ  
من الذهب والفضة باعتبار اصل خلقته وهو الثمنية لان الثمن لا يتعين بالتعيين  
فيشترط قبضه ولا يسقط اشتراط القبض بالصيغة لبقا بشبهة عدم التعيين  
باعتبار الما مل اذا الشبهة في الحرمان ملحقة بالحقيقة **قال** رحمه الله وفتح  
بيع الحقيقة بالخفتين والناعمة بالناعيتين والبيضة بالبيضتين والجوزة  
بالجوزتين والقررة بالقررتين لان هذه الاشياء ليست بمكيل ولا موزون فلم تدخل تحت



المعيار فان عُدَّتْ العلة بانعدام احد شرطيهما هو القدر ولهذا يفنى بالقيمة  
الايلاق عندنا وما دون نصف صاع بمنزلة الحقيقة الحقنة لانه لا تقدير فيه  
في الشرع بما دونه فلم يكن من ذوات الامثال هذا اذا باع مادون نصف الصاع  
بمادون نصف الصاع وان باع مادون نصف صاع بنصف صاع او اكثر  
لم يلحق الامثال على لوجود المعيار من احد الجانبين فتحققت الشبهة وعلي  
هذا الوبايع ما لا يدخل تحت الوزن كالذرة من ذهب او فضة بما لا يدخل تحت  
جاز لعدم التقدير شرعا اذ لا يدخل تحت الوزن وعند الشافعي لا يجوز  
جميع ذلك لان العلة عنده الطعم والتمية وقد وجدت **قال** والفلسي  
بالفلسين بلعتبائهما اي البذل لان باعها بها بان كان الفلوس معينا والفلسان  
معينين وهذا عندهما و**قال** محمد لا يجوز لان الفلوس الراجحة اثمان والتمن  
لا يتعين بالتمعين ولهذا اذا قابل الفلوس بخلاف جنسها لا يتعين كالدرهم  
والدنانير حتى كلفه ان يعطى غيرها ولا يفسد البيع ببعدها وهذا لان  
تمثيلها باصطلاح الكل فلا يبطل باصطلاحها كالدرهم والدنانير فاذا لم  
يتعين يودي الى الربا او حمله بان ياخذ بائع الفلوس الفلوس او لا فيرد  
احدهما قضا بدينه وياخذ الآخر بغير عوض او ياخذ بائع الفلوسين الفلوس  
اولا ثم يقيم اليه فلما اخذ فيرد بها عليه فيرجع اليه فلسه مع فلسه آخر  
بغير عوض يتعابله وهو ربا فصار كمالا كانا بغير اعتبارهما او احدهما بعينه و  
الآخر بغير عينه ولما ان الفلوس ليس باثمان خلفه وانما كانت ثمنا بالاصطلاح  
وقد اصطلحنا بابطال التمنية فتبطل وان كانت ثمنا عند غيرهما من  
الناس لبقا اصطلاحهم على تمثيلها وهذا لانه لا ولاته للغير عليها فلا يلزم  
يلزمها اصطلاحهم بخلاف الدرهم والدنانير لان تمثيلها باصل الخلقة فلا

يبطل بالاصطلاح فاذا بطلت التمنية يتعين بالتمعين فلا يودي الى الربا بخلاف ما  
اذا كانا بغير اعتبارهما او احدهما بغير عينه لانه يودي الى الربا على ما بيننا **فان**  
قيل اذا بطلت التمنية وجب ان لا يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا لان النحاس  
موزون وانما صار معدودا بالاصطلاح على التمنية فاذا بطلت التمنية عاد الى  
اصوله موزونا فلا يجوز بيعه بمجلسه متفاضلا قلنا لا يعود موزونا لان اصطلاحها  
على العد بابق ولا يلزم من بطلان التمنية بطلان العد وكم من شئ معدود لا يكون  
ثمنا الا ترى ان الاواني من النحاس او نحو غير الذهب والفضة يجوز بيع بعضها  
ببعض متفاضلا اذا كانت في اصطلاحهم معدودة وهذا لما عرفت ان المعيار  
في كونه موزونا او مكيفا في غير المنصوص عليه العرف بخلاف المنصوص عليه كالانس  
المتنة لان العلة المستنبطة لا يعتبر في محل النقح للاستغناء عنها بالمنصوص ولهذا  
اذا كانت العلة المستنبطة فاصرة لا يعتبر اصلا بخلاف المنصوص عليها فاذا لم  
تبطل اصطلاحها على العد لم يعد وزينا فيجاز بيعه متفاضلا ولا يقال اذا اكسدت  
الفلوس بانباق الكل لا يكون ثمنا باصطلاح المتعاقدين حتى لا يترى فيها احكام الا  
ثمان فكذا لا عروضها باصطلاحهما لانا نقول الاصل فيها ان يكون عرضا فاما  
فاصطلاحهما على التمنية بعد الكسار يخالف للاصل ولما لم يجمع فلا يصح  
بخلاف اصطلاحهما على جعلها عروضا لانه موافق للاصل فيجمع وان كان فيه خلاف  
راى الكل **قال** والهم بالحيوان وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف و**قال** محمد  
لا يجوز بيعه بالحيوان من حبه الا اذا كان اللحم المفروض اكثر مما في الحيوان ليكون  
قدره مقابلا باللحم والزبد بالسقط لانه عليه السلام عن بيع اللحم بالحيوان  
رواه في الموطا ولا يترى واحد ولهذا لا يجوز بيع احدهما بالآخر فنية فكذا  
متفاضلا كالزيت بالزيتون وما انه بيع المعدود بالموزون فيجوز متفاضلا لا محذور



جنباً وهذا لان الحيوان ليست فيه مالية اللحم اذ هي معلقة بفعل شرعي وهو الذكاة  
الا ترى انه لا شفع به انتفاع اللحم فصار جنباً آخر غير اللحم ولهذا قال الله تعالى  
فكسونا العظام لحما ثم انشأناه خلفاً آخر بفعل الروي فاذا كان جنباً آخر جاز  
بيع احدهما بالآخر متفاضلاً بخلاف الزيت مع الزيتون لانها جنس واحد اذا الزيت  
موجود فيه للحال وانما هو مشترك وانما لا يجوز بيع احدهما بالآخر نسبة لان  
المتاخر منهما لا يمكن ضبطه على ما عرف في باب السلم لانها جنس واحد الا ترى انه  
لا يجوز ذلك اذا بيع بغيره من خلاف الجنس ايضا ولو كان المدبر يبيع غنوسه  
وجب ان يبيعه عنده ايضا على وجه الاعتبار بان جعل لحم كواحد منهما بجلد الآخر  
كما قالوا في شاتين مذبوحتين بغير مسلوختين تبعتهما بالآخر **قال**  
والكر باس بالقطن وكذا بالقرنل كيف ما كان لا خلا فرهما جنباً لان الثوب لا  
ينقض فيعود غزلاً او قطناً وكذا القطن والقرنل موزونان والثوب ليس  
بموزون ولو باع القطن بقرنل قال محمد رحمه الله جاز كيف ما كان لا خلا  
الجنس بينهما لان القرنل لا ينقض فيعود قطناً وقال ابو يوسف لا يجوز الا  
متساوياً لان القطن غزل دقاق وقول محمد اطهر ولو باع المحلوب بغير المحلوب  
جاز اذا علم ان الخالص اكثر مما في الآخر وان كان لا تدري لا يجوز ولو باع القطن  
بغير المحلوب يجب القطن فلا بد ان يكون الحب الخالص اكثر من الحب النجس في القطن  
حتى يكون قدره متقابلاً به والزائد بالقطن وكذا الوبايع شاء على طهرها صوف  
او في ضرعها لبن بصوف او بلين يشترط ان يكون الصوف او اللبن اكثر مما على  
الشاة لما ذكرنا من المعنى وهو تطهير بيع الزيت بالزيتون على ما **بجي قال** والرجل  
بالرطب او بالتمر متماثلان والخبث بالزبيب يعني متماثلان ايضا اما الرطب بالتمر فالذكور  
هنا وقد ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز لقوله عليه السلام حين سئل عنه

انتقض اذا حلف فقبل نعم فقال عليه السلام لا اذا فاسد البيع و اشار الى العلة  
وهي النقصان وفيه اشارة الى انه يشترط لجوان العقد المتماثلة في اعدل  
الاحوال وهو ما بعد الجفاف لاني الحالا فصار نظير بيع الدقيق بالحنطة فانه  
لا يجوز للتفاوت بعد الطحن وله قوله عليه السلام في الحديث المشهور التمر  
بالتمر مثلاً بمثل والرطب بالتمر مثلاً بالتمر متماثلان والدليل على انه تمر ما روى  
انه عليه السلام حين اهدي اليه رطب قال او كل تمر هكذا وروى انه  
عليه السلام نهى عن بيع التمر حتى نزع فقبل وما نهى قال الحر وهو اسم له  
من اول ما ينقطع الى ان يدركه ولانه ان كان تمر اجاز بيعه به باول الحديث  
وهو قوله عليه السلام التمر بالتمر مثلاً بمثل وان كان غير تمر فباخره وهو  
قوله عليه السلام اذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم ولانها مستوتان  
في الحال وانما يتفاوتان في المال الذهاب جز منه وهي الرطوبة بخلاف بيع  
الحنطة بالدقيق لانها متفاوتتان في الحال ويظهر ذلك بالطحن اذا الطحن  
لا يزيد فيه شيئا ومارواه لم يصح لان مداره على يزيد بن عياض وهو ضعيف  
عند القلة ولين صح فهو محمول على ان السائل كان وصياً في مال يتيم او ولياً لصغير  
فلم ير عليه السلام بهذا التصرف نظراً الى انه موقيد بالنظر الا يرى انه يمنع  
من بيع الخبز بالردى من ملك الربا لما ذكرنا وبيع الخبز بالزبيب على هذا  
الخلاف والوجه ما سناه من الجانبين وقيل لا يجوز بالانفاق كالحنطة  
المعلبة بغير العلبة والفرق لاني حنيفة بينه وبين الرطب بالتمر في هذه  
الرواية ان النقص الوارد بلفظ التمر هناك يتناول الرطب على ما بينا ولم  
يجد مثله هنا حتى نحر ما حق بقتل واما بيع الرطب بالرطب فلما رويناه  
لان اسم التمر يتناول فيجوز بيعه مثلاً بمثل لذلك ولو باع البستور بالتمر لا يجوز



التفاضل فيه لانه تم على ما بيننا بخلاف الكفرى حيث يجوز بيعه بما شأ من القر  
لانه ليس بقر لان اسم القر يطلق عليه من اول ما ينقد صورة لاقبله وهو  
عدوى متفاوت وهو اول ينشق عنه الفصل سى به لانه يستمر في جوفه  
ولغاوته فاجتبا لا يجوز النكاح فيه ولو باع حنطة رطبة او تبلوله حنطة  
رطبة او تبلولة او يابسة جاز البيع وكذا الوبايع ثم انقعا وزبنا منقعا  
بقر مثله او زبيب مثله او باليابس منها جاز عند ابى حنيفة وابى يوسف  
وقال محمد لا يجوز شئ من ذلك لانه يعتبر المساواة في اعدل الاحوال  
وهو بعد اليسى والوقاله بين بيع الرطب بالرطب وبين بيع المبلول وخره  
بمثله حيث اجاز بيع الرطب بالرطب ومنع غيره جميعه ان التفاوت فيها  
يظهر مع بقاء البديلين على الاسم الذي عقد عليه العقد وفي الرطب بالتمر مع  
بقاء احد هما على ذلك الاسم فيكون تفاوتاً في غير المعقود عليه وفي الرطب  
بالرطب يكون التفاوت بعد زوال الاسم فلم يكن تفاوتاً في المعقود عليه وابى حنيفة  
يعتبر المساواة في الحال وكذا ابو يوسف لا طلاق قوله عليه السلام الحنطة ما  
بالحنطة مثلاً بثلث الحديث وهو باطلاقة يتناول الحنطة والتمر والشعير على اي  
صفة كان الا ان ابا يوسف ترك هذا الاصل في بيع الرطب بالتمر حتى منعه  
بحار وينا من حديث يزيد بن عباس على ما بينا من قبل **قال** والحق الحنطة  
بعضها ببعض متفاضلاً وبين البقر والغنم دخل الدنل محل الغنم وقال  
الشافعى لا يجوز لانه جنس واحد لا في الاسم والصورة والمقصود ولنا ان  
اصولها اجناس مختلفة حتى لا يفهم بعضها الى بعض في الزكاة واسماؤها  
ايضا مختلفة باعتبار الاضافة كدقيق البر والشعير والمقصود ايضاً مختلف فبعض  
الناس رغب في بعضها دون بعض وقد يفر البعق وينفعه غيره والمعتبر

في الاتحاد في المعنى الخاص دون العام ولو اعتبر العام لما جاز بيع شئ بشئ اصلاً بخلاف  
لحم الجاموس والبق او لبنيهما او لحم المعز والضأن او لبنيهما او لحم الغراب و  
النخاع حيث لا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلاً لانهما جنس واحد حتى يفهم احدهما  
الى الآخر في تكيل النصاب في الزكاة فكذا اجزاؤهما ما لم يخلف المقصود كشعير  
المعز وصوف الضأن او لم يتبدل بالصفة لانه بالتبدل يخلف المقاصد ولهذا جاز  
بيع الخبز بالحنطة متفاضلاً وكذا ابيع الزبيب المطبوع بغير المطبوع والذره  
المرق بالنفسج بغير المرقي منه متفاضلاً وانما جاز بيع لحم الطير ببعضه ببعض  
متفاضلاً وان كان من جنس واحد لم يتبدل بالصفة لكونه غير موزون  
عادة فلم يكن مقدراً فلم يوجد العلة فاصلة ان الاختلاف باختلاف الاصل  
او المقصود او يتبدل الصفة **قال** وسم البطن بالالية او بالحم يعني يجوز  
بيع بعضها ببعض متفاضلاً وان كانت كلهما من الضأن لانهما اجناس مختلفة  
لاختلاف الاسماء والصور والمقاصد **قال** والخبز بالبر والدقيق متفاضلاً  
وعن ابى حنيفة انه لا يجوز بيعه به اصلاً لان بينهما بشرة المجامسة في الحال  
ولا يعرف التساوي بينهما فصار كبيع المعلية بغير المعلية او الدقيق بالحنطة  
او الاول اصح لان الخبز بالصفة صار جنساً آخر حتى خرج من ان يكون مكبلاً  
والبر والدقيق مكبل فلم يجمعهما القدر ولا الجنس حتى جاز بيع احدهما  
بالآخر نسبة اذا كانت الحنطة في المتاخرة لا مكان ضبطها وان كان الخبز هو  
المتاخر او لمسلم فيه فلا يجوز عند ابى حنيفة لانه يتفاوت بالطنى والعجن  
والنقع واما عندهما فقد ذكر في النهاية معزها الى المبسوط انه لا يحفظ عنهما  
خلاف ذلك ومن اصحابنا من يقول لا يجوز عندهما ومنهم من يقول يجوز على قبال  
السلم بالحم وبه ينق للتعامل وفي الكافي ان ابن رستم ذكره في نوادره على قول







نقول المقصود منه دهنه وهو موزون والحرمه باعتبار  
فان قيل على هذا ينبغي ان يجوز بيع الشئ متفاضلا كيلا  
على وجه الاعتبار بان يصرف كل جنس الى جنسه قلنا  
ذلك يتأتى في المتصل خلقه دون المتصل وكذا يجوز  
بيع الجوز بدهنه واللب بسمنه والتمر بنواه وكل شئ لنفله  
قيمة اذا بيع بالخالص منه لا يجوز حتى يكون الخالص الكثر  
وان لم يكن لنفله قيمة كتراب الذهب اذا بيع بالذهب  
او تراب الفضة اذا بيع بالفضة لا يشترط ان يكون  
الذهب او الفضة اكثرهما في التراب لان التراب لا قيمة له  
فلا يجعل بازائه شئ حتى لو جعل فسد لربا الفضل  
**قال** ويستقرض الخزوزنا لاعداء وهذا عند  
ابى يوسف وعند محمد يستقرض بهما وبيناه من قبل  
**قال** ولاربا بين المولى وعبده لانه وما في يده  
ملكه فلا يتحقق الربا هذا اذا لم يكن عليه دين مستغرق  
برقبة وما في يده وان كان عليه دين لا يجوز لان ما في يده  
ليس بملك للمولى عند ابى حنيفة فصار كالكتاب  
وعندهما يعلق به حق الغر فلا يعرى عن الشهرة وفي  
المحيط في كتاب الصرف لاربا بينهما وان كان عليه  
دين لان له ان يأخذ كسب عبده المدين بعوض بعد له  
استخلاصا بغير شر فحله اخذ بهذا الطريق الا انه  
اذا أخذ منه درهمين بدرهم برد الدرهم الزائد على العبد

خلاف

لانه اخذه بغير عوض لا للربا حتى لو اخذ منه درهمين بدرهم  
لا يجب على العبد الرد على المولى بخلاف المكاتب لان حق  
لا يظهر في حق كسب المكاتب والمتقاضان لاربا بينهما لان  
الكل مالهما وكذا سرى العنان اذا بايعا من مال الشركة وان كان  
من غيره لم تجز **قال** وبين الحزبي والمسلم ثم اى لاربا  
بينهما في دار الحرب وكذلك اذا بايعا بيعة فاسدا في دار الحرب  
فهو جائز وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
والشافعي لا يجوز لان المسلم الزم بالامان ان لا يملك  
ما لهم الا بالعقد وهذا العقد وقع فاسدا فلا يقيد الملك  
الحلال فصار كما اذا وقع مع المتسامن منهم في دارنا  
ولما قوله عليه السلام لاربا بين المسلم والحزبي في دار  
الحرب ولان ما لهم مباح وبالعقد الامان لم يقصر معصوما  
الا انه الزم ان لا يغدوهم ولا يتعرض لما في ايديهم بدون  
رضاهم فاذا اخذه برضاهم فقد اخذ ما لا مباحا بلا عذر  
فيملكه بحكم الاباحة السابقة اذ ما اثر الامان في تحصيل الا  
التراضى دون التملك فكان الملك في حق الحزبي زايلا با  
بالتجارة كما رضى به وفي حق المسلم ما تاب بالاستسلام على مال  
مباح بخلاف المتسامن منهم في دارنا لان ماله صار مخطورا  
بعقد الامان ولو اسلم الحزبي في دار الحرب ولم يهاجم  
بهاجر اليها فكذلك الحكم عند ابى حنيفة رحمه الله  
لان ماله غير معصوم عنده على ما عرفت في موضع



**باب الحقوق قال** رحمه الله العلو لا يدخل بشرًا بيت وبشرًا منزل إلا بكل حق هو له أو بموافقه أو بكل قليل أو كثير هو فيه أو منه ودخل بشرًا دارًا كالكيف أي لا يدخل العلو بشرًا بيت وإن قال بكل حق هو له ما لم ينق عليه وبشرًا منزل لا يدخل إلا أن يقول بكل حق هو له أو بموافقه أو بكل قليل وكثير هو فيه أو منه وبشرًا الدار يدخل العلو وإن لم يذكر سبب من ذلك كما يدخل الكيف لأن البيت اسم مستقف واحد لا يصلح للبيتونة والعلو مثله والشئ لا يكون تبعًا لمثله ولا يكون من حقوقه فلا يدخل بدون التخصيص عليه والدار اسم لما أدير الحدود عليه من الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مستقف والعلو من اجزائه وتوابعه فتدخل فيه من غير ذكر والمنزل بين الدار والبيت لأنه اسم لما يشتمل على بيوت وصحن مستقف ومطبخ يسكنه الرجل بأهله مع ضرب قصور فيه فإنه ليس فيه أسطبل فكان له شبه بهما فلشبهه بالدار يدخل تبعًا عند ذكر التوابع ولشبهه بالبيت لا يدخل من غير ذكر توفرا على الشبهين حطهما و ذكر في الكافي أن هذا الجواب على هذا التفصيل بناء على عرف أهل الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو

بياض صحيح

يدخل العلو الخ سوا ما باسم البيت والمنزل والدار لأن كل منزل سوا ما كان صغيرا أو كبيرا يقال بيتا والعلو والسفل والاعلام في مثل هذا من العرف فتعبر في كل قليل في كل عرفة أهل ولا يدخل الكيف لأن الدار اسم ما أدير عليه الحائط والكيف من يدخل في الدار من غير أفراد بالذكو لا العلو ولو كان خارج الدار منياعا على الظلة يدخل لأنه من الدار عادة ويدخل بشرًا مالًا والاشجار من منى والاستعداد في ما ذكرنا وإن كان البيتان خارج الدار كان أكبر من الدار ولا يدخل إلا بشرًا لأنه خارج عن حدوده وإن كان أصغر من الدار يدخل لأنه من الدار عرفا فعليه تعالى **قال رحمه الله** لا الظلة إلا بكل حق أي لا يدخل الظلة في بيت الدار إلا إذا قال بكل حق وحقه وحده كماله والعلو والكيف ولا يمينه من خارج الحدود ومنه على حدة الطريق فصار كالطريق ولا يمينه الدار من حيث قراره في غير ما عليه وليست تابعة لها من حيث قرارها في الدار على ما في آخر فصار تابعة من وجه دون فيدخل أن ذكر الحقوق وحده والأفلا على الشبهين **قال رحمه الله** ولا يدخل الطريق والسميل والشراب لا يجوز كل من خلا أو الاجارة لا يدخل من الاشياء في بيع الا لغيره والسكن لا يدخل كل حق وحقه بخلاف الاجارة حيث يدخل فيها من غير شرط لأن هذه الاشياء تابعة ومن وجه من حيث لا يقبل الانتفاع بالبيع دون غيرها أصل من وجه من حيث أنه يتصور وجوده دون البيع فلما كانت تابعة للبيع من وجه فلا يدخل في البيع إلا بذكر الحقوق والمرافق وهذا لأنه قد يشتر البيع فلا يلزم الشرع الانتفاع به وقد يشتر الطريق بغيره ما اشترى البيع بخلاف الاجارة لأنه لا يجوز الانتفاع لا بغيره ولا يجوز الاجارة فيما لا يمكن الانتفاع به ولا يدخل الانتفاع بغيره عقد الاجارة بطل الاجارة وكذا الواسعة من الاشياء عن عقد الاجارة بطل إذا لم يكن الانتفاع بالعين المستأجرة الا بهذه الاشياء فوجب كونها في التقيمي لها الا ترى أنه لو استأجر الطريق من صاحب العين لا يجوز فتعين الوصف فيها ولا يدخل يسلم ما يشتر إذا كان في ملك خاص ولا مستقفا للغير وقد ورد الحارم يدخل الدار مركبًا بالبناء ولو اشترى رجل يوفى الجار الأسفل لانه مركب بالبناء وكذا الاعلى استأجره والالات المصنعة بالبيت فيجوز دواؤه على هو الروا والسميل من غير ما علم **باب الاستحقاق** **قال رحمه الله** البيعة مستقلة لا اقتران لان البيعة لا يبيع بها الا بعض الشيء والفاضل والفاضل ولاية عامة فيستحق فضاءه في حق



المأفوق والاقرار جـ بنى لا يتوقف على القضاء والمقر ولا على الفـ دون غيره فيقتصر على **قال رحمه الله**  
والتناقض بين دعوى المالك لا الحرة والنسب والطلاق ونسب لان النكاح لا يمكن ان يحكم بالحكم المتناقض اذا حرم  
ليس باولى من الاخر فمقتضى ان الحرة والطلاق والنسب على الحق فتعزى التناقض لان النسب بيني على العلوي  
والطلاق والحرة يتفرد بها الزوج والمولى فحقن عليهم **قال رحمه الله** مسوعة ولدت كالحققت بينة تتبعها ولو لها  
وان اقرب الزوج لا والفرق ان البينة محقة مطلقة بينة كاسم فثبت بها المكنى في الاصل وهذا يرجع المشتري على البيع  
بالتنقي عند استحقاق المبيع بالبينة والافراد جـ قاصرة بثبت المكنى في المقرب ضرورة صحة الجهر وقانونه  
الضرورة بانها بعد الانفصال فلا يظهر الاستحقاق ضرورة وهذا لا يرجع المشتري بالتشكي على البائع عند استحقاق  
المبيع بالقرار فلان المالك لا يتوقف على انشاء المكنى للحال فيعمل اقراره على ذلك بخلاف الشهود فانهم لا يتفردون على اثبات  
المكنى بشراؤهم للشيء ان لم يكن حاله قبل ذلك فيكون اظهرا لمكنى في الاصل فيستحقه بزوايد ثم قيل يرضى  
الولو في القضاء بالام لان بيع لها فيكتسبه به وقبل يشترط القضاء بالولو وهو الاصح لان مجازهم اربعة  
قال اذا وقع القضي بالاصل ولم يعرف الزوايد لم يدخل الزوايد تحت الحكم لانه منفصل وقت القضاء وذكره  
الزاية ان الولو انما لا يسع في الاقرار اذا لم يرد المخرجه اما اذا ادعاه كان له لان الظاهر انه **قال رحمه الله**  
وان قال عبد مشتري شرقي فانا عبد ومشتريه فاذا هو مرفان كان البائع حاضرا او غائبا عليه معروفة فلا شيء  
على العبد والعبد على البائع بخلاف الرهن بغيره اذا قال ارثني فانا عبد فارتفعت فاداه مرفوعة لا يرجع المرفوع  
على العبد بحال سواء كان الرهن حاضرا او غائبا وعرضي يوسف لا يرجع في الفصل الاول ايضا لان ضمان الثمن  
بالمعاوضة او الكفالة فلم يوجد واحد منها فصار كسنة الرهن وكما اذا اقرتني او قال انا عبده ولم يرد على  
ذلك وهذا لان ما يوجب الضمان لا يختلف بين ان يكون حاضرا او غائبا كما رهن بحقه لم يرد منه الا الا  
خيارا كادها والامور بالشراء وذلك لا يوجب الضمان كي اذا كان ذلك من الاجبني ولهذا قلت فيمن قال لعينه  
اسكن هذا الطريق فانه امن او قال له لا هذا الطعام فانه ليس مسموم فكان خلاف ذلك لا يرجع عليه ضمان  
ما عطي بسبب ذلك ما قلت وجه الظاهر ان المقر المعبودية ضمن سلامة نفسه وسلامة الثمن للمشتري  
تغذرا استيفاء من البائع لانه انما اقدم على الشراء معتمدا على كلامه فصار بذلك بمنزلة الغرور من جهة الغرور

في المعاوضة يجعل سببا للضمان ودفع للمفر عنه بقدر الامكان لان المعاوضات يقتضي سلامة العوض  
فاذا ظهرت حرة الاصل والهيبة الضمان وتغذرا استيفاء من جهة البائع بواحد هو بذلك كما مولى اذا قال  
لاهل السوق هذا عبدي وقادنت له في التجارة فيما يعوه فالحق ديون ثم ظهر انه حر واستحق رجوعا عليه  
بقيمة حكم الغرور ودفع للمفر عن الغرور فاجعل المولى كانه ضمن لهم سلامة المالك منه والبيع عقد معاوضة  
فامكن ان يجعل الامر به ضمانا للسلامة بخلاف الرهن لانه ليس بها وضمان بل حوصلي غير عوض يقابل به ويهيى بها  
فتنه استيفاء لعيني حصة من ضمان بحول مبادلة الامور ان الرهن يجوز في موضع لا يجوز فيه المبادلة كمن الرهن  
وراس مال السلم والحكم فيه فلا يمكن ان يجعل الامر به ضمانا للسلامة ادخوله ضمن عقد معاوضة بخلاف الاحتشاد  
من الامور بالاصل والسلوك وكان الامر بذلك من الاجبني لانه ليس بعقد معاوضة وامر الاجبني لا يباح به و  
لا يلتفت اليه بخلاف ما اذا قال اشترى او قال انا عبده ولم يرد عليه لان المشتري يخليصا كالايسر وقد  
لا يجوز شراء العبد كالحال تبطل بوجده ما يدل على الضمان المقر بالعقود يرجع بذلك على الامور ان قضا ديننا عليه  
ومو من شرطه فلا يكون بمنزلة الرهن اذا وقع الرهن بالتحليص الرهن فان قيل لا يتصور رهن الحرة  
على قول اي صيغة فان الدعوى شرطه عن لقبه الشراوة بالحرة ليكون العتق حق العبد والتناقض فيه يمنع  
من الدعوى فكيف يقبل على الحرة بعد اقراره بالرق قلت اذ اجاب عنه بعض مشايخنا بان الوضع في حرة  
الاصل والدعوى فيها ليست بشرطه عن نفسه تحريم الفرج لان الشهود يحسم عليهم تعيين امر في حرة الاصل  
فتحكم على المولى وحرة الفرج حتى لا يترك وفي حقوق الله تعالى الدعوى ليست بشرط كما في عتق الامة فلا يكون التناقض  
مانعا لو سلمت حرة الاصل عن تحريم الفرج كولو المعروف ويكون الدعوى فيه شرطا والتناقض مانع من صحة من  
حيث انه بعدم الدعوى وعامة من على ان دعوى العبد شرطه عن في الحرية الاصلية والطارية لا زاحق العبد وهو المبيع  
لكن التناقض لا يمنع صحة الدعوى وقبول الشراوة فيها كالحال عليه فتعني التناقض فيه اما الحرية الاصلية فلان  
الصغر قد جعل من الحرب ولا يعلم بحرية ابويه او بحرة احد ما باسلامها او باسلام احد ما فربا ويعتقد انه  
رقين فغير بالرق ثم تبين له حاله بعد ذلك فيدعي الحرية فتعزى في التناقض واما في العتق الطاري فلان المولى  
يستبد به ويخفى على العبد فتعزى التناقض كما في حرة بينة ان روجا طلقا لما قبل الخلع وكما في حرة







رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرجل ياتي في طلب سلعه ليست عنده فابيعها منه ثم ادخل السوق فاشترى ما سلكه فقال عليه السلام لا تبع ما ليس عندك رواه ابو داود والترمذي والحاكم والبيهقي والابن ماجه  
قيدوا المعهود له لان الاجازة تعرف في العفو فلا بد من قيامه ذلك بقيامه من الاشياء ولا يشترط بقاء الثمن  
الا اذا كان عرضا لان العرض يتعين بالتعيين فمضى بالمبيع فيشترط بقاؤه واذا اجاز المالك كان الثمن مملوكا له  
احاله في يده العفو في منزلة الوكيل لا يمتنع بالهلاك في يده اكل بعد الاجازة وقبله لان الاجازة اللاحقة  
كالوكالة السابقة والعفو في ان يبيع قبل الاجازة دفعه للمشتري عن نفسه بخلاف العفو في النكاح لانه معتبر  
مخض فلا يرجع للمشتري اليه وكذا لا يشترط في النكاح بقاء العاقدة العفو في من الاجازة مع ما هو مألوف  
العاقدة جاز وهذا الذي ذكرنا من ان الثمن يكون للمالك فيما اذا كان دينيا وان كان عرضا معين كان الثمن مملوكا  
للعفو في ملكه واجاز المالك اجازة فعقد لانه كان العرض متعينا لان شرائه وجهه والشراء  
لا يتوقف بل يتوقف على المباشرة وان وجدنا اذا فكون ملكا له وباجازة المالك لا يتصل اليه بل تباينه اجازة في العقد  
لا في العفو ثم يحل على العفو في مثل المبيع ان كان حليسا والا فحقه لانه ما صار له من ثمنه في النكاح  
مستقرضه في ثمن الشراء فيجب عليه ردده كما لو وقع دينه بالغير واستقرضه من غيره كما يروى عننا وان لم يقصد  
الا ان الرجل اذا تزوج امرأة على عبد الغريم وجب قيمته عليه لان النكاح على العبد مشروع فينتقل من فروقه  
يقضي فرضا فكل واحد اعتبارا جانب الشراء او من اعتبارا جانب البيع لانه يوافق الاصل لتفاد تصرف العاقل  
عليه واعتبارا جانب البيع يقتضي التوقف على غيره وهو خلاف الاصل ولا يقال لو كان شرا ما ملكه الوكيل بالبيع لانه  
نقل اطلاق الوكالة بالبيع يتناول البيع بالعين والدين فيجوز على اطلاقه في غير موضع التهمة ولو مات المالك  
لا ينفذ باجازه الوارث في العفولين لانه توقف على اجازة المودع لغيره فلا ينتقل اليه غيره بخلاف الوصي والاب  
اذا توقف على اجازتهما في مال الصغير في بيع الصغير لغيره لما توقف له فينتقل اليه بخلاف ما اذا تزوجت امرأة بغيره  
مولاه وكان قد وطئها ثم تملك المولى حيث ينتقل الاجازة الى ابنه لان الانتقال الى الوارث كان لمعنه وهو مودع  
حل يات على موقوف فابطله وقدمه ذلك هنا بطلان اية فلا يبطل حتى لو قور في الشراء ايضا مثل ذلك بان باعها  
المولى ممن لا يحل له وطئها والنكاح موقوف لان الحكم كذا ولو اجاز المالك في حيوة ولا يعلم حال المبيع جاز البيع

في قول ابن يونس ولا وهو قولي بخلافه لان الاصل بقاؤه ثم رجع وقال لا يبيع في قولنا لا يبيع  
في بيعه فبما عدا الاجازة لوقوع الشك في شرط الاجازة فلا يثبت بيع الشك قال رحمه الله وهو موقوف  
من غايته اجازة لوقوع الشك في بيعه لا يبيع معناه لو غصب رجل عبدا وبيعه فاعتقه المشتري فاجاز المالك البيع جاز  
عتقه ولو لم يعتقه المشتري وكان باعه لم يخرجه بيعه وهذا عندنا وقال محمد لا يجوز عتقه ايضا وهو القياس لان ملكه  
وقال عليه السلام لا يعتق فيما لا يملك ابن ادم وهذا لان عقد العفو موقوف على ما يملك الموقوف ولا يفيد الملك  
اذا لم ينفذ فيه وعذا الاجازة ان يثبت الملك بطريق الاستناد وهو ثابت في وجهه دون وجه فلا يصح شرط الاجازة  
اذا لم ينفذ للاعتاق ملكا كاملا عارونا وهذا لانه عدا السلام ذكر فيه الملك مطلقا والمطلوب ينصرف الى الملك  
ولهذا لو اعتقه الغاصب ثم ادان الضمان لا يبيع العتق ان الملك الثابت له بالضمان اقول من الملك الثابت  
للمشتري حتى ينفذ بيع الغاصب اذ ادان الضمان ولا ينفذ بيع المشتري اذا اجاز المالك البيع الاول وكذا لو اعتقه  
المشتري والحيث لا يبيع ثم اجاز البيع لا ينفذ عتقه وكذا اذ قبض المشتري من الغاصب ثم باعه ثم اجاز المالك البيع  
الاول لم ينفذ الثاني مع ان البيع اسرع نفاذا من العتق حتى يصح بيع المالك بالثمن والمأذون له دون عتقها وكذا الوبايع  
الغاصب المحضوب ثم ادان الضمان نفذ بيعه ولو اعتقه ثم ادان الضمان لا ينفذ عتقه كما ذكرنا وكذا الوبايع الغاصب  
فاعتقه المشتري ثم ادان الضمان يبيع الغاصب وبطل عتقه ما يباين وان الملك يثبت موقوف بغير  
مطلق فيفيد الملك بالوضع ولا ضرر فيه على ما مر فيتوقف الاعتاق من بقاء عتقه وينفذ بقاؤه وصار الاعتاق المشتري من  
الراهن فانه يتوقف وينفذ باجازه المشتري البيع والاعتاق المشتري من الوارث والترك مستفرد بالدين فاجازت العتق  
منه فانه ينفذ عتقه وهذا لان العتق من حقوق الملك والشئ اذا توقف توقفت حقوقه واذا نفذ نفذت حقوقه بخلاف  
اعتاق الغاصب بغيره لان الغصب لغيره من لافاوة الملك كونه عتقا وما محض وان ملك ضروري او الضمان كمالا يجمع العتق  
لان في ملكي رجل وامرؤ فليكن الغصب ميثاقا للملك في الحال ولا سببا للتوقف وهو يتوقف على العتق بتوقفه كما لا بد له  
من اجازة عن اداء الضمان والعتق وقبله بخلاف ما اذا كان في البيع ضما والبائع لانه يملك في الكلام فيه  
وشرط الخياطة من انعقاده في حق الحكم اصلا فلي الملك فيه غير موجود لوجود الخيار المانع منه فلم يصادق الاعتاق  
على وجه الملك وهذا البيع مطلق والاصل في الاسباب المطلقة ان يعمل في حق الحكم بل اخرج والتمس في غايته هنا ضرورية



دفع المهر والهرز في توقيف الملك والاعتاق فوجب العقل باظهار السبب في توقيف الملك انه موجود في حق  
الاصنام التي لا تستقر اماكن بها والمشتري من الغاصب اذا اعتق ثم ملك المقتضوب باذنه فان لم ينفذ اعتاقه عند  
البعض لان ملك المشتري ثبت بناء على ملك الغاصب ملك الغاصب لا يكون له في الاعتاق فكذا ما ثبت بناء عليه والا صح  
انه ينفذ لان ملك المشتري ثبت مطلقا بسبب مطلق وهو الشرا فما حصل العتق عند الاجازة لخلاف الغاصب ملكه بالقبض  
وهو بسبب زوري لا مطلق كما مر فكل ملك فيه ناقصا ونقصا فيكون للاعتاق ويكفي لجواز البيع الا ان ملك المشتري  
يكون لجواز البيع دون العتق وانما يبطل بيع المشتري من الغاصب عند اجازة المقتضوب عنه البيع الاول لانه بالاجازة  
ثبت للمشتري الاول وهو البيع الثاني ملكه فان ظهر على ملكه موقوف لغيره ابطالا لا يستحال اجتماع الملكيات  
والملك الموقوف في محل واحد لا يتقال لو كان هذا ما نعا ما ثبت الملك الموقوف للمشتري من الغاصب والوجود الملكي  
فيه كما لا بد بل كان هذا اولى بالامتناع لان البات فيه موجود عند ثبوت الموقوف فاذا كان برفعه بعوثه فاول  
ان يمنع من الثبوت لان المنع اسهل من الرفع لانا نقول المنع والرفع انما يكون عند التعارض ولا تعارض في  
فلا يجعل ثابتا في محل ليس فيه ضرورة فلا يظهر بطلان التوقيف وصاحبه الخلاف لان الملك الموقوف لم يظهر في  
حق المالك وانما يظهر في حق المتعاقدين لان البيع قائم بها واذا اجاز المالك بيع الفضول فملكه الثابت  
ثبت للفضولي والملك الموقوف ظاهر في حق لان الفضولي عاقد فوقع التعارض في حق البات الموقوف ولا يقال  
ان الغاصب اذا ادعى ضمان المقتضوب بعد ما باعه ينفذ به وتوطأ على الملك الموقوف على البات قلنا ملك الغاصب  
ثابت فمروا ان اذ ليس الغاصب بسبب موضوع الملك راجع الى ان عند مبدع الفضولي لا ينفذ في حق الحكم لا لعدم الولاية  
فلا الاعتاق وصاحبه خلافه فيمكن البعوض ما ينفذ في حق الحكم وبوجوب الملك على سبيل التوقيف لان الامر في البيع  
المعقد يجعل الحكم والشراف الى وقت الاجازة لرفع المهر والهرز في التنازل لا يثبت ملكه على وجه لا يظهر  
اثره في التفرقات الضارة **قال** والله ولو قطعت بين عند المشتري فاجبر فانه مشتريه ان لو قطعت بين عند  
بائع الفضولي ثم اجاز ملكه البيع يكون ارش البعوض للمشتري لان الملك ثبت له في وقت الشراء فثبت ان التوقيع  
وعد على ملكه ما حدث من البيع كسب او لا وعرف قبل الاجازة فهو للمشتري كما ذكرنا وهو جبر على مجرد العزلة ان  
الملك من وجه يكتفي الاستحقاق الزوايد كالحال برفه اقطع بين فاقض الارش ثم رد في الرق يكون الارش في الموصى

وكذا اذا قطعت بين المبيع والبياع فاجاز البيع يكون الارش للمشتري كما ذكرنا من اسناد ملكه بخلاف  
الاعتاق لاقتحان الى الملك الحامل ومع الخيار للبياع لا يثبت الملك للمشتري بخلاف ما اذا غصب عن غيره فقطعت  
بين عند ثم ضمن قيمته حيث لا يكون الارش له لان الغصب يضمن بسبب موضوع الملك وانما يثبت الملك للمشتري  
على ما بينا فلا يظهر في حق استحقاق الزوايد **قال** رحمه الله وتصدق بما زاد على نصف الثمن لان فيه شبهة عدم  
الملك لانه غير موجود حقيقة وقت القطع وانما يثبت بطريق الاستناد فكان ثابتا من وجوده ووجوده لانه ان  
كان قبل الغصب لم يدخل فمات فيكون ربح ما لم ينفذ وتطهيره فوضف الثمن لان ارش البعوض مقام نصف  
الثمن وهذا لان ارش البعوض الواحدة في الحر نصف القيمة وفي العبد نصف القيمة والزيادة على ثمانية ما هو كائن  
بمقابلة الثمن فما زاد على نصف الثمن يكون ربح ما لم ينفذ او فيه شبهة عدم الملك لان الملك لا يثبت ليوم قطع  
العقد حقيقة **قال** رحمه الله ولو باع بغيره بغير امره فبشرع المشتري على اقرار البياع او بد العبدان لم يامر بالبيع  
واراد رد العبد لم يقبل لبطال في دعواه بالنقص او اقوامها على العقد وبما عاقلان اعترافا منها بهجة  
ونفاذ لان الظاهر في حال العاقل الحاصل مباشرة العقد الصحيح ان فقه والبيعة لا تشترى الا على دعوى صحيحة  
فاذا بطلت الدعوى لا يقبل وهذا يشك ما ذكره الزيارات ان المبيع اذا دعاه رجل فصدقه المشتري فمروا  
واذنه المستحق باقرار ثم اقام المشتري البيعة على اقرار البياع بان العبد المستحق بوجوبه ان يثبت له حق  
الرجوع بالثمن يقبل بيته وقرهوا بيننا بان العبد في المشتري في مسألة الاولى وفي مسألة الزيارات في المستحق  
ومرطو الرجوع بالثمن ان لا يكون العين سالمة للمشتري فكذا كما يرجع في مسألة الكتاب ورجع في مسألة  
الزيادات وقيل اضلح الجواب بخلاف الوضع فموضوع ما ذكرنا فيما اذا اقام البيعة على ان البياع اقر  
قبل البيع بان المبيع المستحق واقوامه على الشرع في ذلك فيكون متناقصا فلا يقبل بيته وموضوع ما ذكرنا  
الزيادات فيما اذا اقام البيعة على ان البياع اقر بعد البيع انه المستحق فلا تقبل متناقصا فيقبل بيته ولو اقر  
البياع في مسألة الكتاب عند القاضي باقرار العبد بامره بالبيع بطل البيع ان طلب المشتري ذلك لان المتناقص لا يبيع صح  
الاقرار لعدم التهمة فلا يشتري انما يساعده فيه فيستحق الاتفاق بينهما فيستحق في حقها لافي حق دين لعبدان كونهما  
واذعي ان كان امره فاذا لم ينفذ في حقه يطالب البياع بالثمن عند مالائه وكيله وليس له ان يطالب المشتري لانه يبرئ

العبد



اصلی ہے

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

علمه السلام من غير ما يرد على الانسان ورضي في السلم وهو شروع بالكتاب والسنة واجماع الامة قال ابن عباس  
رضي الله عنه استمر ان الله تعالى اجل السلم الموعود وانزل فيه طول الاية وتلى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا انقضت بينكم  
على اجل صمي فاكتبوه وقودونا علمه السلام من غير ما يرد على الانسان ورضي في السلم والقياس بان جواز لان  
السلم فيه مبيع وهو معدوم وبمع موبود غير مملوك ومملوك غير موقوف التسليم لا يجوز فبيع المعدوم او لا يجوز ولكن  
تكونه بما ذكرنا **قال رحمه الله** ما امكن ضبط صفة ومعرفة قدون من السلم فيه لانه لا يقف على المنازعة وقد قال النبي صلى الله  
عليه وسلم في السلم في قوم ليس له في كل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وواحد مسلم والآخر لا الضبط يكون معرفة  
القدور وقد شرط عليه السلام **قال رحمه الله** وما لا فلا لا ما لا يضبط صفة ولا يعرف قدون لا يجوز السلم فيه لانه دين وهو  
لا يعرف الا بالوصف فاذا لم يكن ضبط يكون مجهولاً ولا يعرف الى المنازعة فلا يجوز كسائر الديون **قال رحمه الله** فتصح  
في الكيل والموزن الثمن بالدينار وما بينا من المعنى اضر بقوله الخشن من الدراهم والدينار لا يانها ان كان وليس بطمن  
صح لو اسلم فيها لا يبيع سلم لان السلم تعجيل الثمن وتاجيل المبيع ولو جاز فيه لا يعكس فاذا لم يبيع سلم يكون  
باطلاً عند عيسى بن ابيان وقال لا عيش يكون بيعاً حتى مؤجل تحصل العقود المتعاقبة في حبس المكان والبقعة في العقود  
للمعان وقد فعل عيسى رضي الله عنه لان العقود علمه في السلم الحليم فيه وانما يبيع العقد في محل اوجبا العقدية وذلك غير ممكن ولا وجه الى  
تعجيله على خلافها لم يوجب العقدية وهذا الخلاف فيما اذا اسلم فيه باخر الاثمان فيها كالدرهم في الدينار او بالعكس  
فلا يحد جواز بالاجماع كما عرفنا القور بانقواه بحرم الشا وبواسلم في الكيل وذلك كما اذا اسلم في الحنطة والاشجار كغيرها  
روي الطحاوي عن اصحابنا انه يجوز ان الكيل والوزن الذي شرطه النبي معلوم القور لا الذي رواه لانه لا يقابل بحسن لان المؤدون  
يعين الواجب حكم في باب السلم فيكفر من لا يسل كماله ولا يربا بينهما وروي الحسن عن اصحابنا انه لا يجوز لان المسام فيه دين  
في الزمة والمؤدون عين والعين غير التي حقيقة فتكون وان كان معينة حكماً فيكون مشترى بالحنطة بالحنطة فلا يجوز الاكيلة  
وعلى هذا الخلاف لو اسلم في المؤدون كيلة **قال رحمه الله** والعدو والمختار بالجزء والبعض لانه معلوم مضبوط  
قدور التسليم فثبت الكيل والموزن ويستوي فيه الكبير والصغير لاصطلاح الناس على هذه التساوت ولهذا يستوي قيمتهما  
فصار بذلك من ذوات الاشكال بخلاف البطح والروان لان احادها متفاوتة ولهذا يختلف في القيمة ولا يعرف في التساوت  
والثمن وروى عن حنيفة انه لا يجوز في بعض النعامة لتفاوت احادها في القيمة ولا يجوز السلم فيهن الا شاة كيلة ايضا











بدون تلك الصفة كما الصلوات شرعت بوضوء فلا يوجد بدونه وهو  
ظاهر في قول من دخل دار فليدخل غلب البصر لا الجوز له ان يوصلها الا وهو كذلك ولكن قال من اراد ان يصل  
فليتوضأ ومارواه حكاية حال فلا عموم لها لا سيما ان يكون المرحض هو الجوز ولان القدرة على تسليم الموقوف  
على شرط الصلة الموقوف بها هي التي لا يمكن ان يتصور كون شرطه ضرورة وهذا لان الواجب الا  
صل هو تسليم الموقوف عليه ليكون قادرا على تسليمه باليد المباشرة كما ان لا يقدر على تسليمه بغيره كالابن وكونه  
لا يجوز بيعه فعلم بذلك ان البيع في غير تعيين المبيع او عند عدم القدرة على التسليم حرام وانما ابيح في السلم من  
تعيين المبيع رخصة لاجل التكافؤ بين المارويين والرضعة اسم لما يستخرج قيام الدليل المحرم والحكمة لعذر  
يتسارع العباد والعذر هنا هو الجوع عن التسليم لعونه والجوع سبب العدم لا يرتفع الا بالتكليف والامر بالايضا  
دخان التحصيل تمام القدرة على التسليم حقيقة بخلاف الكتابة لان البديل غير موقوف به ولا موقوف عليه والشرطان  
يقدر على تسليم الموقوف عليه ولا كماله في جاز استبداله قبل القبض والتعيني فلا يجب تعيينه في تمام الاجل مقام  
التعيني ولا يرد رخصة لان عدمه اصل وليس يعارض للعذر ولان الكتابة موقوف في فقه على المولى ظاهر ولا  
يضيق عليه بالكتابة بالبديل اذ لو اريد التضييق عليه كالكتابة اصلا او البديل كسبه او اما السلم فعقد حرة  
وهو من على المحاكاة والمضاربة في الظاهر ان يطالب به بعتيب العقد وهو ما عرف عن تسليمه فيوفر بالتأجيل يتمكن  
من التحصيل ولا يكون له علم سبيل والا لزم ان يكون العوضان قد جرت تسليمهما في المجلس كغيره من البيوعات  
ولا يمكن من التحصيل بالكتابة والجس هو ان ياتي في رخصة لاجل الغرر والسكنة وما كان شرعية الا  
تفعلهم في نقله عن تعليمه ولا يفعل لو كان من روعا لرفع حجة الكفالة في جاز لغير المفضل لا نقل الشئ  
في السلم لا يباع عادة الا باقل ولا يقوم على مثله الا المحتاج فدلنا اقامه على هذا البيع على الاحتياج كما  
قيم ذلك مقام الحاجة لتعذر الوقوف عليها كما اقيم السرقاق المشقة والنوم مطعما مقام الخبز لتعذر  
الوقوف عليهما وشرط ان يكون الاجل معلوما للمارويين ولانه اذا لم يكن معلوما يفتى في المنازعة **قال**  
رحم الله ابا قل للاجل الشرع في كل من جاوز ما دونها جازل والشرع ما فوقه اجل الا يبرأ من المانع  
اذا اختلف التقنين وبينه عاجلا فحقناه قبل تمام الشرع في عينه فاذا كان ما دون الشرع في حكم العاجل

كان الشرع ما فوقه حكم الاجل وقيل ثلثة ايام رواه الطحاوي عن اصحابنا اعتبارا بشرط الخيار وقيل  
اكثر من نصف يوم لان الجمل ما كان موقوفه على الجمل في الاجل ما شافه فبقيته على الجمل في الاسن الجمل بينهما  
عادة اكثر من نصف يوم وعن الكوفي انه ينظر الى مقدار المسلم فيه والى عرف الناس في التأجيل في مثله فان اجل فيه قدر  
ما يوجب الناس في مثله جاز ولا فاضلا والاول اصح وبه يفتى **قال** رحمه الله وقدر راس المال في التكليف والموزون و  
المحذور ان شرط بيان قدر راس المال اذا كان العقد يتعلق بمقدار مثل التكليف والموزون والمحذور  
وهذا عندنا في صفة وقال لا الاحتياج الى بيان قدر راس المال اذا كان معينا لانه صار معلوما بالاشارة فلا يشترط  
اعلام قدره كافي الثمن والاصح والمزروعات والمخف فيه ان معرفة العوض في انما يشترط احتراز عن المنازعة  
وجزالة قدره بعد التعيين بالاشارة لا يفتى في المنازعة كماله القيمة فلا يشترط معرفة كماله لا يشترط  
معرفة القيمة ولا في حصة درهمه ان جزالة قدر راس المال قد يفتى في حلاله المسلم فيه بان يتفق بعضهم في جواب الله لبق  
عيا فيرده ولا يتفق له الاستبدال في جمل المرد فيمنع العقد في المردود ويبقى في غيره ولا يرد قدره  
ليبقى العقد بحسبه فيفتى في جزالة المسلم فيه فيجب التحريم في مثله وان كان موهوما الا يبرأ منه لا يجوز تكليف  
معنى او بودن معنى لم يعرف مقدار التوفيق على كماله ولا بد من بيعه عن تسليم السلم فيه فيحتاج الى منحه  
العقد بعوضا اتفق راس المال فيمنع حازه ولا يردكم يرد فيمنع الى المنازعة او الى الربا فيجب التحريم في كل موضع  
لشرع المنازعة او خروج المردود الا يبرأ منه علمه السلام قال اذا منع الله الترخيم في تسليم مال اصيل بخلاف ما اذا  
كان راس المال ثوبا لان الارز وهو فيه لا ينقسم الثمن علمه ولا يتعلق العقد به على سبيل ما قبل فجاءه لا تنوي الى  
جزالة المسلم فيه من فروعه اذا السلم في جنسي ولم يبين راس مال اوصافا بان اسلم حاد درهم في كونه حنطة وكبر شعير  
ولم يبين محصوا او من راس المال لانه ينقسم عليها بان اسلم حاد باعتبار القيمة وهي تعرف بالجوز فلا يكون  
معلوما او اسلم جنسي ولم يبين قدره او ما بان اسلم درهم وذا غيره في مقدار معلوم من البرقيين قدر اوصافها ولم  
يبيها الاخر لان راس المال لا يكون معلوما بمعرفة بعضه ولا يعلم به ما يحقه من المسلم فيه والمرد والمحذور هنا ما لا  
يكون احاد ملاه حشيرة يتعلق العقد بعذر لانه من الموقوفات **قال** رحمه الله ومكان الايضا فيماله حل و  
مؤنه من الاشياء في شرط جوانه بيان مكان ايقاع السلم فيه اذا كان له محل مؤنه وهذا عندنا في صميمه وقال لا ليس



بشرط ويوفيه في موضع العقول ان السلم موجب العقد فيتعين له موضع وجوده كما في البيع ولهذا وجبت تسليم  
راس المال السلم في ذلك المكان فكذا البدل الاخر اذا العقد يوجب المساوات لانه السبب الموجب للاحكام المتعلقة  
به والتسليم من جهة التعيين له موضع وجوده ولا يلزم تعيينه في مكان اخر بالنظر فيتعين له ذلك المكان لانه يفوق الرأية  
خلاف البيع حيث يتطل باشرط تسليم المبيع في غير موضع العقد لان المشتري كل المبيع بالعقد واشترط النقل على البائع  
من شرط فاساد العقد لا يقتضيه ويكون امانة في بيع فيكون مفسد للزمن المعروف عن صفقة في صفقة ووجب السلم  
لا يمكن السلم قبل التسليم فاشترط لا يكون اشتراط العمل في مكانه بل في مكان البائع وذلك غير مفيد ولا يلزم ان كان  
اخر فيتعين ضرورة كالاول اوقات الامكان في الاوامر المطلقة وصار كالتعريض والعرض والاتلاف والباقي صفة ان  
تعيين المكان العقد اما بالتعيين مطلقا او مرفوعا وموجب التسليم عليه في الحال ولم يوجد السلم لا يجوز الا مرفوعا  
فيكون التسليم متأخرا مرفوعا بخلاف البيع والاتلاف والعرض والعرض واجب التسليم في الحال فتبين موضع  
وجوده في ضرورة ولا يلزم لو تعين المكان العقد ما جاز فيتعين بالشرط كما كان المبيع في بيع العين ولتعيين المكان  
العقد فيما اذا عقد في جهة البر وفساده لا يخفى واذ لم يتعين ولم يعين المكانا افرق بمجهول لا  
جرأه خاصة فيؤدي الى المنازعة فيفسد كاطلا والصفة لان قيمة ماله محل وموثة تختلف باختلاف الا  
ماكن كما تختلف باختلاف الصفة الا ان الخطبة في المودن اعلا من في العرف ولهذا قيل ان الاختلاف في  
بيان المكان الايضا يوجب التحالو عن كالاختلاف في الصفة وقيل على عكس لان تعيين المكان يقتضيه  
العقد من حيث لا يحتاج فيه الى ذكره فكان اختلاف في موجب العقد في المكان كما لو اختلف في البدل  
وعنه ففنية الشرط صحت المبيع فيه الى ذكره فصار كالاختلاف في شرط المينا والاجل وفي هذا الاختلاف في  
التمتع والاجرة والعقبة اذ لان لها محل وموثة وعلى من في الامة متواجلة بان اشتري ثوبا او سائر مخرطة في  
الامة موصوفة او قسما ثوبا وجعل لا حادها ميكلا موصوفة في الامة الى اجل فعند بشرط بيان المكان الا  
يغنى في البيع حتى يفرض اذ لم يتنى وعند كالاشرط فيسلم في مكان البيع ومكان تسليم العين الى المتاجر  
في موضع التسليم ثم ان العين مصر اذ لا مانع بتباين اطرافه كيفه واصل في حق هذا الحكم لان قيمته لا يختلف  
باختلاف المحل من مخر واحد وهذا الاستصحاب ان يعمل عليه ان يعمل عليه في اي مكان وكذا لو دفع

حاله الى رجل مضاربة لتعمل في المعرفه ان يعمل في اي مكان شاء وقيل هذا اذا لم يكن المهر عظيم فان كان عظيم  
يلزم بين تواجد فسخ لا يجوز ما لم يتبين ان ناصية منه لان جواله مفضية الى المنازعة ولو شرط ان يوفيه منزل جاز  
استحقاق القياس لان المنزل مجهول وقد تبدل فلا يعلم وجه الاستحقاق ان يبرأ به المنزل حال صلح  
الاجل عادة والظاهر بقاء في منزله له ولو شرط العمل الى منزله قبل جواز اشتراط الايضا فيه وقيل لا يجوز لان  
الحمل لا يقتضيه العقد وانما يقتضيه الايضا وهو يتصور من الحمل فيكون اشتراط مفاد ان شرط ان يوفيه في  
موضع ثم يحمله الى منزله لا يجوز لانه يملكه بالايفاء ثم اشتراط الحمل يكون امانة في بيع فلا يجوز **قال** **رد المحتار** وما  
لا حمل يوفيه حيث شاء وهذا على اطلاقه قول ابي حنيفة سواء بينا مكان الايضا او لم بينا لان ماله لا  
يختلف باختلاف الامكان فلا يفتقر تعيينه فيلزم وقيل ان لم يتبين فيه مكان الايضا يتعين موضع العقد عند  
وهو الاظهر من قولهم لانه موضع الاتزام وهو رواية الجاهل الصغير والبيع وان يتبين ذلك لانه قد  
يشترط من طريق فيجوز فاصلا ان فيما لا محل له ولا مؤنة كالحسك والزعفران وما اشبهها لا يحتاج فيه  
الى تعيين المكان الايضا بالاجماع وان اختلفت رواياتهم فيه في النسخ في اي مكان يجب تسليمه على ما بينا  
**قال** **رد المحتار** وقضت راس المال قبل الافتراق الى لا شرط جواز السلم قبض راس المال قبل ان يفترقا والمواد شرط  
بقا على الصحة لانه ينعقد بمجرد ان يتطل بالافتراق لا عن قبض شرط قبضه قبل الافتراق لان السلم بيني وبين  
اخر عاين باجل وذلك بالعقب قبل الافتراق يكون عليه عاين ما يقتضيه اسم كافي الحوالة والكفالة والعر  
ولا فرق في ذلك بين ان يكون راس المال ما يتعين او لا ما ذكرنا ولا في ما لا يتعين يلزم الافتراق من دين دين  
وهن عز ولا يلزم من تسليم المهر فيه فيقول على تسليم السلم فيه ولهذا قلنا لا يجوز اشتراط المينا فيه لانه يمنع  
تمام القبض اذ لا يلزم الا اذا كان جسيما على المكلف وشرط المبيع بثبوت المكلف لا يمنع انعقاد العقد في حق  
لكم فيمنع تمام القبض والافتراق فيه قبل تمامه مبطل للعقد وكذا لا يثبت في السلم قيد ضمان الروية لانه غير مفيد لانه  
دين في الامة فكان مادد عليه بخيار الروية اعطاه غيره لكونه لا يتعين فلا يفيد خلافا في خيار العسر فاس المال  
في خيار الروية فيجوز حيث يشاء في هذا المكان مما يتعين بالتعيين لانه لا يفيد ان الفسخ بالرد ولا ان خيار العيب لا يمنع  
تمام الصفقة بالعقب بخلاف الاستحقاق لانه لا يستحق في لا يمنع تمام القبض حتى لو اجاز المالك العقد بعد الافتراق



بعد القبض جاز لان السبب في مطلق وامتناع الحكم فيه ليس بمتحقق السبب بل حتى الماكل فاذا اجاز الحق الاجازة بحالة  
العقد المستحق خلافه في حال الشك لان من انقضت العقد وهو فوق الافتراق قبل القبض فيكون بطلان ولو استقط  
خيار الشرط قبل الافتراق جاز اذا كان راس المال قابلا للاستحاط الجنا والافلا لان الاتمام معتبر بالابتداء وفيه خلاف  
نفر وهو مبني على قافية عدية ان العقد متى وقع فاستؤلا ليعود صحيحا عند ما ينشأ من قبل وجلة الشرط وجوبه في  
قولهم اعلام راس المال في قبضه واعلام المسلم فيه وتاجله وبيان مكان الايقاع والعقد على تحصيله ويؤصل تحت قوله عليه السلام  
اعلام راس المال اعلام جنسه ونوعه وصفته وقدره وكذا في المسلم فيه والمواد بالقرن على تحصيله ان يكون موجودا من جنس  
العقد في حين الحل **قال رحمه الله** فان اسلم ما يتيه في كرمه ما يتيه في كرمه عليه ومائة نفق في السلم في الدين باطل في حصة  
الدين لانه دين يدين في حصة النفق لو جرد قبض راس المال في المجلس بقدره والبيع العتق لانه طاري اذا السلم و  
قع صحيحا في الكرم ولهذا لو نفق ما يتيه قبل الافتراق صح لان الدين لا يتيه في العقد لكنه بطل بالافتراق قبل نقد  
المائة الاخر فلا يبيع البطلان الطاري كما اذا اجمع عديني فكل واحد منهما قبل القبض بطل العقد فيه دون الاخر كما قلنا  
خلاف ما اجمع بين عمر وغيره كما يثبت بطلانها لان البطلان في مقادير فيكون في العبد بيا بالخصصة ابتداء  
فلا يجوز جهالة ثمة اولان العقد الواحد لا يمكن وصفه بالبيع والبطلان ولا فرق في ذلك بين ان نصف الزمان في ذكر  
الكتاب وتضييق ما يبيح مطلقا فيجعل المائة من راس المال فضاضا بما في ذمة من الدين في البيع لان المبيع مجموعا وهو  
كون الفاد طاريا اذ الدين لا يتيه في باضافة العقد اليه الا برأه الوبا عينا بدين ثم نقاد فان لا دين لا يتيه  
البيع وتعيين بطلان كلاهما لو تباين عينا بدين وما يعلم ان لا دين حيث يبطل البيع لانه يبيع لما في ولا يقال  
لو قال اسلمت اكيل هذا لاني واما في علي فلان يبطل العقد في الحال وان نفق الحال لا تانقل اشتراط السلم الثمن  
على غير العاقد مفسد للعقد وفساد مقارن للعقد فتعدى كلاهما في عينا بدين ولو كان الدين والدين في  
مختلف الجنس لان اكله اكره مائة درهم كاسم اليه وعشرة دنانير عيني في اكره معلومة لا يجوز في الحال احصاء الدين  
فلما ذكرنا واما حصة العيني في جهالة ما يحصيه من المسلم فيه وهذا عند ابي حنيفة وعند ما يجوز في حصة العيني  
في جنس اعلام نفق راس المال وقدينا في نفق درهم الله ان السلم في الحال باطل في الجنس الواحد ايضا لانه لا يبيع  
في حصة الدين وبيان يبطل في غيره لانه جعل القبض في شرط الصحة في الاخر فيعقد في الحال وجواب ما بينا ان العقد

وقع صحيحا لعدم العيني الدين ثم فساد في البعض لا يتعدى على ما تقدم واما حصة ابن عباس رضي الله عنه  
**قال رحمه الله** ولا يبيع المتفرق في راس المال والمسلم فيه قبل القبض بشرط او تولية لان المسلم فيه يبيع بديل ما روي  
انه علمه السلام في بيع ما يبيع من الاشياء وروى في السلم والتفرق في البيع المنفصل قبل القبض لا يجوز على ما روي  
في موضعه وراس المال مستحق القبض في المجلس والتفرق فيه بعون القبض المستحق فلا يجوز الا بالبر الى قوله عليه السلام  
لا يافوا الا سلكا وراس مال في ذلك فهذا البيع المتفرق فيها قطعاً اجزئاً يجوز اخذ غيرهما بلا عناية في التولية فليكن  
بعوض وفي الشرط فليكن بعضه بعوض فلا يجوز لان راس المال له شبهة بالبيع مع الاجوز بقوت القبض فيه  
بالفعل او بالابواب كالباع فاذ حكمه **قال رحمه الله** فان تعايلا السلم لم يشتر من المسلم اليه شئ بوساس الحال  
يغني قبل قبضه حكم الاقالة لتعلقه عليه السلام باخذ الاسكن وراس مال في الاسكن حال قيام العقد وراس  
مال حال انفساضه فامتنع الاستبدال ولان راس الحال انفساضه بالبيع لان الاقالة يبيع في حق غيره بما لا يمكن  
جعل المسلم فيه لسقوط فتيه ان يجعل راس الحال مبيعا وان كان ديناً في الذمة لان كونه ديناً لا ينافي ان يكون  
مبيعا للمسلم فيه قبل القبض فصار راس الحال بعد الاقالة بمنزلة المسلم فيه قبل اخذها فحكمه من حصة الاستبدال  
بغيره ولان الاقالة كما عايرت بيا جودا من وجه كان حكم راس الحال في حكمه في البيع الاول وهو السلم تنزيلا  
للحق منزلة الاصل فيجوز استبدال البعوض الاقالة كما كان يحرم قبلا الا انه لا يجب قبضه في المجلس كما كان  
يجب قبل لان الاقالة ليست ببيع من كلامه ولهذا اجاز ابو حنيفة وان كان لا يجوز قبلا وقال زفر والشافعي  
فيها لا يجوز بيع بعد الاقالة وهو القياس لانه ما يبطل السلم بقى راس الحال ديناً في ذمة فيصح الاستبدال في سائر  
الدين ووجه الاستدلال ما بينا **قال رحمه الله** ولو اشترى المسلم اليه كرا او مريت سلم بقبضه قضاء لم يبيع  
في لو قرضا او شكر بقبضه له ثم نفقة ففعل معناه ان يكيل لنفقة بعوضه في ثانيا لانه اجمع هنا صفقتان صفقة  
بين المسلم اليه وبين المشتري منه وصفقة بين المسلم اليه وبين راس السلم فلا يشرط الكيل فلا بد من الكيل مرتين قضاء  
للصفقتين ولهم بوجوده في الاول وهو ما اذا امر المسلم اليه راس السلم بقبضه من البائع فضاء لجة فلم يبيع ووجه  
الاحتياط وهو ما اذا امر المسلم اليه بقبضه بان يكيل ثم يقبضه لنفقة بالكيل فانيا فلهذا اجاز والاصل في ما روي انه  
علم السلام في بيع الطعام صح في غيره ما عاين صاع البائع وصاع المشتري ومجمل على ما اذا اجتمعت الصفقتان



فيه وامر بصفقة واحدة فيمكنه بالكيل فيه مرة في المبيع فان قيل بيع المسلم اليه من رب المسلم سابق على شرا  
المسلم اليه من بايعه فلم يكن المسلم اليه باي حال من البيع بغير الشراء فلا يدخل تحت النكاح قلت المسلم وان كان سابقا فمقتضى  
المسلم فيه لاحق والمعتق من بدل المسلم في حقيقته وان كان عبيته حكمه استرازا عما لا يستدل به في حقيقته ولان استبداله  
المسلم فيه بغيره جازا لا يورثه لوقضاها اجماعا شرطاه جاز ولو هم الاستبداد الجنبه لاجاز فلان استبداله لا حقيقة  
وحكم فثبت ان بيع جريد بعد الشراء فوجب كليلنا لا لاجل خلافه وان كان الكفر فضاكثر المستقرض كرافا مو  
المعتق بقبضه قضا لا يجوز وان لم يجر الكليل لان الغرض اعانته في بيعه بقبضه لا اعانته فلان المعتق من عيني  
حقه تقديره ان يبيعه استبداله ولو كان استبداله لا لزم سادته الجنبه فيه فثبت ان يبيعه بقبضه قضا لا يجوز وان لم يجر الكليل لان الغرض اعانته في بيعه بقبضه لا اعانته فلان المعتق من عيني  
وامر بالمشتري فيقبضه ثم لنفقه من غير عادة كليل **قال** وهو الاول ولو امره رب المسلم ان يكيله في طرفه ففعل  
هو غايب لم يكن قضا خلافا لمبيع يعني لو دفع رب الى المسلم ليطرفا مثل الغواير مثلا وامر المسلم اليه ان يكيل الطعام  
المسلم فيه ويجعله في الطرف ففعل المسلم اليه ورب المسلم غايب لم يكن قضا ولو كان مكان رب المسلم مشتريا بان اشترى  
بوامرنا ودفع المشتري الى البايح طرفا فامر ان يكيله ويجعله في الطرف ففعل البايح والمشتري غايب صحيح وهو المراء  
بقوله خلافا لمبيع والعرفان رب المسلم حق في الزمة ولا يملكه الا باقبضه فلم يصادف امره ملكه فلا يبيع فيكون المسلم  
اليه من غير الطرف ففعل فيه ملكه لا يورثه وان نزل دينه ويجعله فيه فانه لا يبيع فاما  
مشتري ملك الطعام بنفسه فيبيع امره مصادف فيه ملكه فيكون قابضا بجعله في الطرف ويكون البايح وكيل في استبداله  
الطرف فيكون الطرف في المشتري حكما فلان الواقع فيه واقعا في يده وهذا الكليل في البيع الا يورثه لوامره  
بالطحن او بالقار في البيع ففعل يكون على الامر في الشراء وينفذ في يده وفي السلم على المراء ما قلنا فان قيل  
البايح لا يبيع ان يكون وكيله للمشتري في القبض حتى لو وكله بالقبض نصا لا يبيع بوكيله ولا يكون له بايضا فكيف  
يتصور ان يكون وكيله هنا قلنا كما هو امره لكونه مالكا له صارا وكيله ضروريه ومن شئ ثبت ومنها وان لم يثبت  
قصد او لو كان رب السلم حاضرا وكاله المسلم اليه كحضرة وفي يده وبين الطعام يعني قابضا لان النخلة تسليمه  
ولو امره في الشراء ان يكيله ويجعله في طرف البايح ففعل لم يبيع قابضا لان المشتري صار مستيعر الطرف من البايح ولم يبيع  
فلا يبيع العارية لان لا يتم بدون القبض فلا يكون الواقع فيه وقطاعا في المشتري فصار كوامره وان بجعله في ناحية من

بيت البايح ولو اخرج الدين والعين وكان الطرف للمشتري وامره ان يجعلها فيه فان ابدى بالعين صار قابضا للكل  
اما العين فليست الامر بها اما الدين فلا حظ له بالملكه بالانقضاء بكون دفع لصا في قبضة وامره ان يورثه عليه  
من عينه قبضة فوضا وكن استقرض من رجل حنطة وامره ان يورثه في ارضه قبل ان يقبضه فانه يبيع قابضا بالانقضاء  
ملكه لا يعني حاله والمخلط باذنه خلافا للصباغ اذا صبغ الثوب حيث لا يبيع صاحبه قابضا بالانقضاء الصبغ بغيره لان  
المعقود عليه في الفعل وهو الصبغ لا العين والفعل لا يجاوز الى غير الذي لا يرضى لا يقبل الانتقال ولم يتصل  
بالثوب فلزم ان يبيع قابضا وان ابدى بالدين لم يبيع قابضا لهما والدين فلما ذكرنا وامر العين فلا حظ له ملكه فقد  
استهلك قبل التسليم عنوانه في قبضة فيستحق البيع وهذا المخلط لم يرض به لحواله ان يكون من ابدى به بالعين فلم  
يستحق وفاء به حتى يكون شريكا له وعن ابن عباس يبيع قابضا لهما جميعا كما ابدى بالعين لانه كان الدين اولم  
يخرج عن ملكه ولم يبيع قابضا لهما قلت **وما كان العين بعد** وظل في صا قابضا للعين كما ذكرنا و  
الدين ايضا ضرورة انقضاء ملكه فصار كابدى بالعين وقال محمد بن عمر بن دينار ان الدين لانه كابدى بالدين لم يملكه  
المشتري بل هو باق على ملك البايح وصار مستيعر الطرف وما كان العين بعد حنطه به صار غاليا ملك المشتري  
ملكه فثبت في ذلك ما لا بد منه فيشترى كان فيه ولم يبرأ من الدين لعدم انقضاء حنطه ما اذا ابدى بالعين لانه  
صار مالا للمشتري بوضعه في طرفه ثم يملك الدين باقضا ملكه بعد وهكذا ذكره قاضي طان وذكر صاحب الهداية ان  
المشتري بالخيار عند ما ان شاء انقبض في البيع وان شاء شاركه في الحنطه لان الحنطه ليس يستهلك عند ما  
**قال** وهو الاول ولو اسلم امره في قبضة الامه فتقابلت اومات قبل الاقالة يعني وضعه عليه فثبت  
ما ت لانه بعد الاقالة قبل ان يقبضه رب السلم حكم الاقالة او ماتت قبل الاقالة ثم تقابلت بعد موتها بيت  
الاقالة على حالها ولم تنطل بموتها في الاولى وصح الاقالة بعد موتها في الثانية ويجعل على السلم اليه قيمة الجارية  
فيها يوم قبضه لان شرط صحة الاقالة بقاء العقد وهو يبق بقاء المعقود عليه والمعقود عليه في السلم هو السلم  
اليه فيه وهو باق في ذمة المسلم اليه بعد حلاك الجارية فصحت الاقالة ابتداء وكذا يبق بعد الهلاك لان البقاء اسهل  
من الابتداء فاذا انقضى العقد على الجارية وقد جردت في قبضته لقيام مقامها لويقا بقاء بعد  
جارية ثم تقابلت بعد حلاك اوصافه فانه يبيع بقاء اوصافها وجب رد الباقي منها وجب على الاخر قيمة الهاك كما قلنا







او الاية القياس بمقابلة الاجزاء او انهم فوقه السلام لا يجمع على الغلظة ولا يشك في هذا القول  
حينئذ في المزارعة فان التعامل فيه موجود ومع هذا لما خوله به واخذ بالقياس لان الحكم ان يكون في المدة  
الاول ولم يجر التعامل في غير ذلك غير خلاف ما نحن فيه في الجواز اذ من منه تعامل ومالا تعامل فيه الجواز الاستثناء  
فيه ويكون سليما اذا اجتمعت فيه شرائط ثم في البيع ان الاستثناء يجوز بيعا وقال الحكم الشريعة وعده وليس يبيع  
وانما يفتقر بها الى ما هو موقوف على الفاعل ولهذا ثبت في الجواز لكل واحد منهما وقول الجمهور ان مزارعة الله  
سماه ثم انه وذكر فيه القياس والاستثنى او فضل بين ما فيه تعامل ومالا تعامل فيه واثبت فيه خيار الرؤية ولو قبل  
التمني ملكه والمواضع يجوز قياسا واستثنى ايضا فيه تعامل ومالا تعامل فيه ولا يثبت فيه خيار الرؤية ولا يملك  
البدل في الحال فبطل ما قاله والمعدوم قد يغير بوجوده كما في الجاه كطهارة المستحاضة وعكسها المستحاضة بالعطش  
وقد خففت الحاجة هنا اذ كل اهل الجرح خاف مصنوعا بوافق رجلا ولا فاعلا بوافق اصبعه وقد يجوز بيع المعدوم  
الحاجة اصله يبيع للمنافع والمعتود عليه هو العيني دون العمل عند الجمهور وقال ابو سعيد البرقي المعتود عليه هو  
العمل لان الاستثناء استفعال من المنع وهو العمل فتسمية العقوبة دليل على انه هو المعتود عليه والادب  
فيه بمنزلة الآلة للعمل ولهذا يبطل موت اوصياءه والاولى اصح ولهذا لا يشترط ان يعمل بعد العقد في الجواز  
من صنعة او من صنعة قبل العقد فاذا جاز وكذا العمل بغيره وبيع الصانع قبل ان يراه المستصنع جاز ولو كان  
على المعتود عليه العمل ما جاز هذا كما ذكره المجدد ثم انه قال اذا جاز به فمردعا فلما استصنع الخيار لانه اشترى ما لم يره  
سماه ثم انه واثبت فيه خيار الرؤية وهو لا يثبت الا في العيني وانما يبطل موت اوصياءه لان الاستثناء بشرط الاجازة  
من حيث ان فيه طلب المنع فليثبت بالاجازة قلنا يبطل موت اوصياءه لان الاستثناء بشرط الاجازة  
ينافيه ما ذكرناه من اطلاق البيع وقيل يفتقر اجازة ابتداء وبيعا انما قيل التسليم لان البيع لا يبطل موت اوصياءه  
يسقط في تركه والاجازة لا يثبت فيها ما ذكرناه من اطلاق البيع فحينئذ ينهض على التقابل بعدد صحتها حاله واحدة  
كما قلنا في العينة بشرط العوض هبة ابتداء ببيع انشاء والممنوع فيه ان الاستصنع طلب منه العيني والوثنى فاعتبر  
جميعا في غير اعيان الامرين فظهر ما قلنا قبل اذا اعتبر في بيع الاجازة ومنع البيع وبيان الجرح كل واحد منهما على المعنى  
ولا يخرجه قلنا الاجازة بغيره بالاغوار وهذا عذر الصانع يلزمه ان يقطع العزم فباعا اعتبارا كان للصانع

فصح وكذا يبيع بثبت فيه خيار الرؤية فباعا اعتبارا يكون المستصنع الفسخ لانه اشترى ما لم يره  
بالتجربة ولان الجواز للضرورة فيمنعه صحة ولا ضرورة في حق الزوم فلا يفتقر في حق **قال رحمه الله** والخيار اذا  
راه ان المستصنع الخيار اذا رآه المستصنع لانه اشترى ما لم يره بخلاف السلم لانه لا يفتقر في اثبات الخيار فيه لانه كلما  
رده عليه اعطاه غيره لكونه غير مقينى اذ المسلم فيه دين في الودعة فيبقي فبما فيه يقبضه وهذا يفيد الفسخ لانه يتعين بالا  
حضر للصانع لانه باع ما لم يره وعنى ان صيغة ان له الخيار ايضا لانه لم يقطع العزم وعنى ان يوسف لا يقا  
لواحد منهما اما الصانع فلما ذكرنا واما المستصنع فلان في اثبات الخيار له بالصانع فورا لا يرغب فيه غيره والصانع  
ان المستصنع الخيار دون الصانع لانه اشترى ما لم يره والصانع باع **قال رحمه الله** والصانع يبيع قبل ان يراه لانه  
لا يتبين الا بالاختيار المستصنع وقيل ان يراه كان له ان يبيعه لعدم يقينه واذا رآه وفيه ليس ان يبيعه لانه  
بالاقتناع سقط خياره ولزم من جازمه فاذا ثبت المستصنع بثبت الزوم في حق ايضا **قال رحمه الله** ويضاهي موطنه  
الى اذ اجل المستصنع صار سليما وهذا عندنا في صحة رضى الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد اذا ضرب الاجل فيما فيه تعامل  
فهو استثناء وان ضرب فيما لا يتعامل فيه فهو سلم لان الاستثناء فيما لا يتعامل فيه كالتيار وخوف الجواز اجازة  
فبقين على السلم تحريم الجواز واما فيما فيه تعامل كالحنف وخوفه فمقتضى الوجهين لكن لحظ الاستثناء  
حقيقة فيه فكان محال فظة قضيت اولى وبحل الاجل على الاستحالة لانه محتمل محتمل ان يكون ذكره للتجديد و  
محتمل ان يكون للاستعمال ولقطة الاستثناء حكم فيه فيجعل المحتمل عليه لان الاستثناء عقوبات غير لازم  
فيذكر الاجل لا يكون لازما كعقد الشركة والمضاربة ولان الاجل للزوم وتاخير المطالبة فلا يخرجه العقد من بين  
الاجازة ولو كان الاستثناء بذكر الاجل يسمى سلم الحان السلم بدون ذكر الاجل استثناء ولا لانه لو كان  
بذكر الاجل سلم الحان فاستد لانه شرط فيه على رجل واحد وان قصد السلم كاشترط طعام قوتين وخوفه  
بخلاف ما لا يتعامل فيه لانه لو لم يحل على السلم لغو الا ان يفسر اذا لم يفسر له اجل فحلفاه عليه ما امكن لما  
فكروا ولا يصحفة انه محتمل السلم فلان محله على اول وهذا لان جوازها على خلاف القياس للحاجة لكن جواز السلم  
ثبت بالكتاب والسنة المشروعة واجماع الامة فيما فيه تعامل ومالا تعامل فيه وهو الاستثناء بثبت تعامل  
الناس السنة العربية في بعض الاشياء فلان محله على السلم اول فيما احتملاه لكونه اقرب الى الجواز ولهذا حل عليه



فيما لا تعامل فيه اذ هو من اصل كونه ان يحكم المسلم ورج به فلان هو المقصود والشرع بالمقصود اولى من الشرع بما  
 اعتبار الخط الايران ان لم يشرط ان لا يبرأ الاصل كغالبه والكفالة بشرط ابراء لا يصلح هو الا وكذا الوباغ المتاح فلان  
 اجابة وان حرب الاجل لا يشرط المطالبة وذلك بالزوم والبروم في السلم دون الاستفناع وذكر الصنعة لبيان الوصف  
 فيه لا للتعيين ولهذا الوباغ وهو من غير جاز ويجوز على القول بما لا تعامل فيه ولا يلزم من كونه مسلما بذكر الاجل  
 ان يكون السلم استفناعا كحذره الايران ان النكاح بذكر الاجل يكون منتهى ولا يكون المنفعة تحذف للاجل لما حاشم  
 المواد بالاجل ما يصلح ان يكون اطلاق السلم وقد بينا قديمي قتل وان لم يصلح فهو استفناع ان جاز فيه التعامل والا  
 فمما سوهو اذ ذكر الاجل على سبيل الاستمرار وان ذكره وجه الاستحالة بان قال علي بن ابي رافع عن عذرة او بعد عذ  
 يكون استفناعا لانه للفرع لا لنا فيه المطالبة وقيل ان ذكره من يمكن فيها من العمل فهو استفناع وان كان  
 اكثر من ذلك فهو سلم ويختلف ذلك باختلاف العمل فلا يكون يمكن تقديس بشي وعن العمد وان ذكر الاجل ان كان  
 من قبل المستفنع فهو للاستحالة فلا يصح ان كان من قبل الصانع فهو للاستمرار فيكون مسلما فابن كونه مسلما  
 ان يشرط فيه شرط السلم في قبضه ان المال قبل الافتراق وعدم خيار الفسخ لانه لا يغير ذلك من احكامه على ما بينا والله اعلم

**باب المتفرقات قال رحمه الله صحيح المطلب**

وعن ابي يوسف انه لا يبيع بملك العنز لانه لا يشتغ به فصار كالهوام المودنة وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز بيع المطلب  
 اصلا نهية على السلم عن بيع المطلب وقال عليه السلام ان من اشترى مني شيئا فهو مني والكلب لانه نجس العين فصار كالحزير  
 ولما عارضوا عن ابن عباس ان عليه السلام نهى عن بيع الكلب صيدا او ملكية وعن ابي عمر رضي الله عنهما انه عليه السلام فضى كلب  
 باري عني ورثا ولا مال منقوض الا اصطفا وفيه كالبان الايران ان الشرع اباح الاستفناع به صيانة واصطفايا فكذا  
 يباح ولا يجوز بملكه بغيره من كالهبة والعطية فكذا بعوض بخلاف الحزير لانه نجس العين كالهبة الايران لانه لا يجوز الاستفناع  
 به شرعا والكلب ليس بنجس العين بخلاف الهوام المودنة لان لا يشتغ به او ما رواه الشافعي في مجموعها ابتداء الاسلام  
 ما يقتل الكلاب لانه دون عن ابراهيم انه قال رضي الله عنه عليه السلام رخصه عن كلب الصيد فلو قتل الوضوء يدل على الاستحالة  
 ولا فرق في ذلك جميع انواع المطلب المعلم وغير المعلم وشرطه ان لا يكون نجس العين ان يكون معلما او قابلا للتعليم  
**قال رحمه الله** والنفوس والسباع والطيور لا يجوز الاستفناع بها شرعا ويقبل التعليم عادة فجاز بيعها ولو كان

الكلب

كل منتفع به شرعا في الحال او في المال وله قيمة نحو الخش والفلحان يجوز بيعه والا فلا وله الاجور بيعه صحت  
 ونقطة ثالثة وكف من ثوب لانه لا يشتغ به او لا قيمة له والفلحان يجوز بيعه لانه منتفع به فلا وكذا يبيع القرد  
 روايتان عن ابي حنيفة في رواية الحسن عنه انه يجوز لانه يمكن الاستفناع به وفي رواية ابي يوسف عنه انه لا يجوز  
 لانه يمكن الاستفناع به وفي رواية ابي يوسف عنه انه لا يجوز لانه للتلهي وهو مخطور والبيع الاول والعزير  
 بيعه لانه منتفع به وكل في باب من السباع وفي تخليص الطيور يجوز بيعه ما ذكرنا الا الحزير فإنه نجس  
 العين فلا يجوز الاستفناع به فكل الاجور بيعه **قال رحمه الله** والاني كالمسلم في بيع غيره الحزير والخنزير لقوله  
 عليه السلام فاعلم ان الله مالكم لبي ولانهم يكلفون فحاشا من ان يتقية انفسهم ليتجملوا اعما التكا  
 كالمسلم في بيعه في حقهم الاسباب يتمكنوا من تحملها بمباشرة الاسباب لتحصيل ما يبيع به لانه من حيث لا يشعرون  
 عذرة في بيعه حقوق الله فكما ما جاز للمسلم من البياعات كالهرة والسلم وغيرهما من انواع الطهفات  
 جاز لهم وما لا يجوز من الربا وغيره لا يجوز له ان يبيع الحزير والخنزير فان عقدهم فيها كعقد السلم على العبيد والاشياء  
 فيجوز فيها ما جاز غيرها من السلم وغيره ولا يجوز ما لا يجوز لانها اموال نفية عندهم فيلحقان بنظيرهما  
 من اموالنا وهذا لاننا امر بان تركهم وما يعتدون وما بذلوا الجزية الا لذلك ولهذا قال عمر رضي الله عنه في  
 الحزير ولوم بغيره وضوا العشرة انما لا والله انما استوا فرفض ولم يعرف له مخالف فصار **قال رحمه الله** ولو  
 قال بعبك من ربي بالثمن على اني ضامن كونه كالهرة لا يبيع فيه فصار **قال رحمه الله** ولو  
 عارضوا والملاءة على الثمن يعني زاده من الكلمة بان قال بعبك ثمن بالثمن على اني ضامن بكلمة من الثمن سوي  
 الا ان فانه يبيع ويكون الالف على المشتري والمائة على الفاعل وقال زفر الشافعي لا يبيع الزبارة ولا يلزمه وهذا مبني  
 على شئني احد ما ان الزبارة يبيع ويحكي باصل العقد عننا وعوضا لا يبيع وقوبنا وجه المذهب من قبل و  
 الثاني ان اصل الثمن لم يبيع لغيره ما يقابل به لا يبيع اشتراطه على غير المشتري او لا يستفيد بازا لا يقابل به و  
 فضل الثمن يستغنى عن ما يقابل به حقيقة الايران ان الزبارة يجوز من المشتري وان لم يسلم له بمقابلته شيء فكل الاجور  
 من الاجنبة اذ لم يسلم له شيء فصار كغيره من الخلق فانه يجوز اشتراطه على الاجنبة كاجور اشتراطه على المرأة اذ لا يسلم  
 لها شيء بمقابلته البذل لان البضع لا يتقوم حاله الخرج كالحزير فكل هذا كمن شرط صحة الزبارة ان يبيع



المقابلية تسمية وصورة تحتجب وجوب الشيء بواسطة المقابلة صورة وان لم تقابل حقيقة الا  
يرى ان لو كان شيئا باصناف قيمته بخلاف ما زاد على قيمته ما لا يقابل ما زاد على قيمته وانما يقابل صورة وتسمية فاذا كان  
من شرطه المقابلية صورة فان قال من الشيء فقد وجد شرطها فيصح وان لم يقل لم يوجد فلا يصح لانه يكفى التوافق ابتداء  
وهو رشوة ان يبيعه في حرام فلا يصح فصار الاصل ان لا يحصل فيه الاصيل بمقابلية شيء من البدل لا يجوز ان شرط  
البدل على الاجنب وان لم يحصل بخلافه استواءا في عدم الحصول فاذا جازت الزيادة من الاجنب لا يرجع بالبيع المشتري  
ولا يظهر في حق البائع وفي حق الشئ المحل حتى اذا اضر البائع الا من المشتري لا يوجب البيع لاجل المانة و  
يوجب على الاخر لا قام عليه ويأخذ الشئ بالان لا الزيادة لم يثبت في حق وان كانت من المشتري لعدم  
ولا يثبت ما عداه ولو يقال بل لا يصح فلما جنى الزيادة لان من الشيء وفي قياس قولنا لا يبرر لان  
الاقالة عند بيع جدير وكذا الورود بعيب بقضاء وان كان بقضاء سيرة ولكنه عسني بالاجماع ولو  
من الزيادة بامو المشتري ظهرت في حق المحل حتى يرجع القاضى بالبيع المشتري ويرجع عليه الا ان لا يبطال المشتري  
بالزيادة وان كان بامو لانه ما نفدت من جهة صار هو كبايضا فترجع اليه الحقوق ولا يلزم وانما  
التمس الاجنب فطالب بها هو ومن وهذا لا لو قيل بالشرط بطلان هو فوطا هو يرجع به على الموكل فكذا  
هذا ولو رده بعيب او تقابل لا يبرر الزيادة على القاضى فقط لانه اخذ منه دون المشتري وذكر في المال  
ان الشئ ياخذ بالثمن وعنه فعملها ظاهرة في حق ايضا ولا يقال هذا محال فان الزيادة اذا كانت  
من المشتري لانه يظهر في حق الشئ حتى كان له اخذ باصل الشئ من غير زيادة فيكون يجب عليه الزيادة بزيادة الاجنب  
والمشتري لم يلزمه اياه ما ينال لا ينقل من زيادة ذكرت في العقد فصار من جملة الثمن بخلاف الزيادة بين العقد  
ولم يقل سوى الا ان قال بعه بالثمن على ان ضامن كل ما من الشيء فهو كغيره ما من الشيء الذي هو الا ان لا يثبت  
الزيادة لانه يتقيد بزيادة على الا ان حيث لم يقل سوى الا ان يمكن ان يجعل من الشيء الواجب على المشتري فحل  
منه ثم اذا ادى ببيع عليه ان كان بامو والا فلا وقد عرفت موضع فصار في الحاصل للسئلة ثلث صور احوال ان  
يقول بعه بالثمن على ان ضامن كل ما من الشيء والثانية ان يترك قوله سوى الا ان والثالثة ان  
يترك قوله من الشيء وقد ذكرنا الثلاثة وكما فافهم وهذا كله فيما اذا كانت الزيادة في العقد وما اذا

نادوا الاجنب بعد العقد فانه لا يجوز الا باجازه المشتري او يعطى الزيادة من قبله او يفتنهما او يفتنهما الى  
نفسه وان زاده بامو المشتري جاز ولا يلزمه شيء وانما لا يلزم المشتري لانه سيقول فيه ومعه فلا يلزمه الا بالثمن و  
موتيطر الخلع والصلح وانما صار سيرة لانه لا يخلو عن اضافة المشتري بان يقول ذلك على ان العيني الى المشتري  
مثل فلان ولا يمكنه اضافة الى الخلع فلا يكون مباشر وان كان بامو بل **رسولا قال** **رسولا** وهو ان زوج  
المشتري قبض لا عقل يعني لو اشترى له وزوجا المشتري قبل القبض صح النكاح لوجود الملك في الرقبة على  
الكمال بخلاف البيع لانه يقبل بالعرض ويشترط فيه العدة على المبيع بخلاف النكاح الا ان تزوج الا بزوج  
دون بيعه ثم اذا جاز النكاح فان وطئها لم يقض لها لان لو طئ من الزوج حصل تبليط المشتري فصار منوب اليه  
كأنه فعل بنفسه وان يطأ بالابن يكون قضا استينا والقياس ان يكون قابضا بنفس الزوج لانه يقيس حكم الابن له ولو  
المشترية موزونة بامو بالعيب قضا بالتزوير والاعتاق وكالوطي وجه الاستحسان انه لم يقبل بامو المشتري فحل بوجوب  
نقضي الزمان وانما هو عيب من طريق الحكم على معنى ان رغبنا ان الناس يقولون فيستحق الثمن لاجل فصار كقضاء  
السو كخلاف الوطئ لانه فعل صبي تقبل راوا وجب نقضان في ذاتها لان منافع البضع ملحق بالجزء ولهذا يفتن  
بالاطلاق فصار كالتلف عضوها بالقطع الا ان لو اقر المشتري بدين على العبد المشتري قبل القبض لا يكون  
قبضا وان يقيس من جهة بوجوب الدين عليه حكما وهذا بخلاف التزوير والاعتاق لان المال قد تلفت به بشئ  
حقيقة للمرة او صفة ومن موزونة بغير قابضا **قال** **رسولا** ومن اشترى عبدا فباعه فمعه البائع على بيعه وعينية  
معروفة لم يبع بدين البائع ولا يبيع بدينه اذا اشترى شخص عبدا فباعه المشتري قبل القبض واقام البائع البيعة  
ان هذا العبد كان له وباعه من فلان وغا قبل ان يتقوا الثمن وطالب من القاضى ان يبيعه بدينه فان غاب المشتري معروفة  
لم يبيعه القاضى بدينه لانه يتوصل الى صفة دون بيعه بالثمن لانه خلاصة الى البيعة لانه فيه بطلان حق المشتري في العيني و  
ان لم يورثين هو اجاب القاضى في المنقول ان اقام بيعة لان البيعة هنا ليست للقضاء على غاير وانما هي لثمنه و  
المشتري الحال لان القاضى نفسه ناظر الحال من نحو النظر ونظر ما يبيعه لان البائع يبيع به الى صفة وسيراه من زمانه  
والمشتري ايضا سيراه من زمانه ومن ترك البيعة فان انكشف الحال على القاضى بوجوبه فانه لا يحتاج الى اضم  
حلف وانما يحتاج اليه اذا كانت البيعة للقضاء وهذا لان العبد في بين وقتا قريب للغايب عليه وهو يكون مشغولا



الحقة فيظهر الملك الغائب على وجهه ولا يقدر البائع ان يصل الى حقه فيبيعه القاض اجبا كالواهن  
اذا مات المشتري اذا مات سلفا قبل القبض خلا وما اذا مات المشتري بعد القبض حيث لا يجيبه الحاكم لان حقه غير  
مستعلق ولا يقال هذا بيع قبل القبض وهو غير جائز فكيف يباع لانا نقول من مشتري حقا من قبل ان القاض توكل من يقبضه  
ثم يبيعه وفيه نظر كما فيه من ابطاله بالبائع قبل ان يباع الغنى والوجه ان يقال ان البيع هنا ليس بمقصود وانما المقصود  
اجبا حقه وفيه نظر كما فيه من ان الشيء قد يبيع ضمنا وان لم يبيع قصدا ثم اذا لم يبيع وادعى غنمه فان فضل شيء من دينه  
يعكس المشتري الغائب لانه دول ملكه وان لم يبيع بالوحي ويقتضي شيء منه يتبعه البائع اذا اظهره **قال رحمه الله** ولو غاب احد  
المشتريين للمخارفة دفع كل الغنى وقبضه وجب حتى يتغير تركه بغيره اذا اشترى رجلان شيئا فغاب احدهما قبل القبض يكون  
المخارفة دفع كل الغنى وقبضه ثم اذا حضر تركه فلا ان يحسم حقه فيبقى وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
اذا انفرد المخارفة الغنى لا ياتى الا بقبضه بطريق الهياكله وكان متوقفا فيما ادى عن صاحبه فصار الخلاف في موافقه  
احد في قبض جميع المبيع على تقدير ان يباع الغنى كله والثاني في قبض نصيب الغائب عنه اذا حضر والثالث في الرجوع عليه  
بما ادى والراجح في اجبار البائع على قبول ما اده المخارفة من نصيب الغائب عندهما بغير وعمل بالخبر لا يوسون الى غير  
قبضه دينه على الغائب بغير امره فلان متوقفا في الرجوع ولا يرجع في البرعات وهو اجنب عن نصيبه فلا يقبضه ولهذا  
لو كان حاضر يكون مبرعا بالبائع ولو كان مضطرا لما اختلف بين حضرة وغيبته كالوكيل بالشراء وكغير الوكيل ومطلب  
العلو في قبضه الذي يوجب السفل ولما ان المخارفة مبطنة الى اهل الغنى لان البائع حتى قبض المبيع الى ان يستوفى كل  
الغنى فلا يكون مبرعا مع الاضطرار للمادة قبضا نصيبه بغيره ليصل الى الانتفاع بنصيبه فصار كغير الوكيل ومطلب  
العلو والوكيل بالشراء اذا ادى الغنى في حاله وانما اختلف بين حضرة وغيبته لانه كالوكيل من صاحبه من وجه حيث  
ان ملك الغائب ثبت بقبول المخارفة لان من يبيع شيئا من شخصي لا يثبت الملك له واحده منها الا بقبول الآخر و  
ليس بوكيل من وجه من حيث ان له واحده منها لا يثبت له الا بقبول الآخر و  
تدوينه بين شيئين بكونه عليه خطره فلهذا بالاجنب يكون مبرعا عند صفون ولشراء الوكيل يكون مضطرا عند  
غيبته وهذا الاول من العكس لان حاله الحضر يمكنه ان الخاصه الى الحكم فلا يكون مضطرا وفي حال غيبته لا يمكنه ففعل  
مضطرا فيرجع بالشيء وجنس المبيع به كالوكيل بخلاف ما اذا استشهد به من الوكيل وغيره لانه مضطرا محض

وليس تردد بين شيئين فلا يختلف حكمه **قال رحمه الله** ومن يبيع اتمه بالثمن قال ذهب فضة فهما منفعان  
لانه اضاف الثمن الى الباع على السواء فيجب من كل واحد منهما حصة من الثمن لانه لا يوزن في الثمن قال بعض  
المجتهدين في ثمن الذهب وحصة من ثمنه في ثمنه بخلاف ما اذا اشترى جارية بالوزن من الذهب والفضة حيث يجب  
من الذهب ثمنها قبل ومن الفضة درهم لانه اضاف الى الباع فينصف في الوزن المعهود من كل واحد منهما وعلى هذا  
لو قال فلان على كذا صنف وشيعة وسمي حجب عليه من كل جنس ثلث الكروية فاعادة في المعاملات كلها كالمهر و  
الوديعة والوديعة والغصب والاجارة وبديل الخلع وغيره من الموزون والمكيل والمعدود والمذروع **قال رحمه الله** وان قدر دين عن حديد وتلف فهو قضاء بغيره اذا كان له على امر درهم حيا وفقناه ديونا  
هو لا يعلم فملكته وانفقها ثم علم بالبيع فهو قضاء فلا يكون له غير ذلك وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال  
ابو يوسف يرد مثل ديونك ويرجع بالحياء لان حق صاحب الدين موعى من حيث الوفاء كما يراعى حقه من حيث  
القرار لانه يتعد عليه الرجوع بغيره لانه لا يوصف لا قيام لها بذاتها ولا قيمة لها اذا قبلت بغيره **قال رحمه الله**  
فتعني رد مثل المقبوض والرجوع بالحياء ولهما ان المقبوض من جنس حقه حتى لو تجوز في المرف والسلم  
حاز ولو لم يكن من جنس حقه لما جاز لكونه استبدالا وهو صرام في المرف والسلم فاذا كان من جنس حقه استيفاء  
فلم يبق له الا الجوده وهي كالحاز لكونه استبدالا وهو صرام في المرف والسلم فاذا كان من جنس حقه لا قيمة لها عند  
المقابلة بالجنس لا يمكن تاركها بالحياء لان القبض عليه بالقبض حقه حقه وان الجوده تنبع  
فلا يقبض المقبض في الاصل لانه لا ينعكس فيكون الاصل تنبع والتبع اصلا خلافا للواهن اذا تلف الوهن  
او المولى اذا تلف ملك من المادون المدين حيث يجب عليه الفان وان كان المضمون ملكا لها لان الفان  
هناك لما جاز في الغرض والمرتهن والغرض فليكن الاجاب على حقه **قال رحمه الله** وان افترق طير او باع وتكس  
طير في ارض رجل فهو ملكي ارض لانه مباح سقت بين اليه فلان اولى به لقوله عليه السلام الصيود لمن ارضه و  
الصي من صيد ولهذا الجنب على الحرم الجوزا يكرهه وشبهه قال الله تعالى لعلكم لا تبطلوا كلام الله شيء من الصيود ناله ايديكم واما  
حكمه في الصي والفرع وهذا اذا لم تكن ارضه مهيبة لذلك وان كانت مهيبة فلا صطياد وهو لانه الحكم لا  
يضاف الى السبب لصاحبه الا بالقبض الا بغيره ان من نصيبه شيء فلا يفتقر الى صيد وهو غير الله



فوقه فيه صيد لا يملكه ولا يحل عليه الجزاء ان كان موحدا او وقع ما ينشئ من الوراثة في ثيابه خلا من غسل النخل  
 في رصه معونة لئلا يملكه من ثوبه الا ان يرضى عنه يملكه تنجسها كما لا يشترط النجاسة **والشرع لا يجمع** في الجوانب اما  
 وان لم تكن معونة ولا يجزى في العسل العشرة اذا اخذ من ارض العرش **قال رحمه الله** ما تبطل بالشرط الفاسد  
 ولا يجمع تعليقه بالشرط البيع والعقبة واللا جارة والرجعة والعقد على مال والابرا من دين وعزل الوكيل  
 والاعتلاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف والتحكيم **والاصل** فيه ان كل ما كان مبادلة مال بغير  
 حال او كان من البرعات لا تبطل بالشرط الفاسد لان الشرط الفاسد من باب الربا وهو يختص بالمعاملة  
 المالية دون غيرها من المعاملات والبرعات لان الربا هو الفضل الخالي عن العوض وهو الربا بعينه ولا يتصور ذلك في  
 هي زيادة مالا يقتضيه العوض ولا يلزمه فيكون فيه فضل خالي عن العوض وهو الربا بعينه ولا يتصور ذلك في  
 المعاملات غير المالية كالنكاح والطلاق على مال والخلع والحدوك والبرعات فتبطل الشرط فيصير تعرف  
 فيه الابرا عليه السلام اجاز العري وبطل الشرط واصل ان التعليل بالشرط المحقق لا يجوز في التملكات لانه  
 من باب التاخير من ماله وما هو من باب لا سقاط المحقق الذي يخلو به يجوز تعليقه محققا وذلك مثل الطلاق  
 والعقاق وهو من باب الاطلاقات والولايات يجوز تعليقه بالشرط الملايم وكذا التبرعات قال عليه السلام من  
 قتل قتيلا فله عليه وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة في غزوه فقال ان قتل زيد فجعوز وان قتل جعفر  
 فجعوز له رواية رواه البخاري فاذا فرغنا من هذا جئنا الى ما ذكره الكتاب فيمنع البيع معا وهذا حال فيفسد  
 بالشرط الفاسد كما روينا ولا يجوز تعليقه بالشرط مطلقا ان كان الشرط بكلمة ان بان قال بعثت كذا كان كذا  
 ويبطل البيع سواء كان الشرط نافعا او ضارا الا في صورة واحدة وهو ان يقول بعثت كذا ان رضيت فلان به فانه  
 يجوز اذا وقت بثلاثة ايام لان الشرط لا ينافي الجارية وهو بائنه ما يشاء من قبل وان الشرط بكلمة فان  
 كان الشرط مما يقتضيه العقد ويلزمه او فيه اثر او هو من التام لم يكن كما اذا شرط تسليم البيع او الثمن او ان يصير  
 او الخيار لا يفسد البيع ويجوز الشرط وكذا اذا اشترى النخل على ان يحدوه بالبيع وان كان الشرط لا يقتضيه العقد  
 ولا يلزم ولا العادة جرت به فانه كان في الشرط منفعة لا على الاستحقاق ففسد البيع والا فلا وقد بيناه من قبل  
 العتمة والاجابة لئلا يملك الاجابة فظاهر لان فيه ملكا منفعة والاجرة والعتمة فيها معنى المبادلة فصار كما  
 امام

وان قل ان الاصل ان لا يملك  
 ووجب عليه الجزاء ان كان  
 موحدا او وقع ما ينشئ من الوراثة  
 في ثيابه خلا من غسل النخل

البيع والرجعة استثناء المثل فيكون معتبرا بائنه فلا يجوز تعليقه بالشرط كما لا يجوز تعليق ابتداء الملك والبيع  
 من حال الى حال معاوضة مال بمال على ما ذكره المصنف ان شاء الله فيكون بيعا والابرا من الدين تملك من وجهه في يده  
 بالود وان كان فيه معنى الاستطاعة فيكون معتبرا بالتعليل فلا يجوز تعليقه بالشرط وعزل الوكيل والامتناع  
 ليسا مما يخلو به فلا يجوز تعليقهما بالشرط والمعاملة وهي المساقاة والمزارعة اجاز لانها يجرى بها مبادلة مال  
 على اعتبار الاجابة فيكونان معاوضة مال بمال فيفسدان بالشرط والفاسد ولا يجوز تعليقهما بالشرط كما ذكرنا  
 والاقرار والوقف ليسا مما يخلو به فلا يجوز تعليقهما بالشرط وهذا لان الاقرار جارية من بين الصدوق  
 والكذب فان كان كذبا لا يكون صدوق بغوات الشرط ولا بالعكس فانما التعليل في الايجاب لئلا يفسد  
 بايقاع قبل وجود الشرط علما او اذا اعلق الاقرار بموت او بغير الوقت فلا يجوز ويجوز ان يعلق ذلك بالاعتزاز  
 من الجحود او دعوى الاجل فيلزم له الحال على ما بينه في موضوعه ان شاء الله والتحكيم لا يبيع معلقا بغيره ولا  
 مضافا الى زمان بان قال المحكم ان اذا اهل الشهر وقالوا لعمركا فافدا اعتقت واسلمت فاحكم بيننا و  
 هذا عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد بن حنبل في قوله من قال لعمركا فافدا اعتقت واسلمت فاحكم بيننا و  
 فصار كالوكالة والامانة والعقابة ولا يوسن رحمه الله ان التحكيم تولية صورية وصحة معنى اذا لا يمارى له  
 الا بترخيصه القطع بالخصوصية بينهما فبا اعتبار ان صلح لا يبيع تعليقه ولا صفة وباعتبار ان تولية يصح  
 فلا يصح بالشك والامتناع **قال رحمه الله** وما لا تبطل بالشرط الفاسد العرق والجمعة والصدقة والنكاح  
 والطلاق والخلع والعقاق والرهن والامانة والوصية والشركة والمضاربة والعقابة والامانة والكفالة  
 والحوالة والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد في التجارة ودعوة الولي والمصلحة عن دم العدم الجارية  
 وعقوبة الزمة وتعليق الرد بالعيب وخيار الرجوة وعزل القاض عن كذا لا تبطل بالشرط الفاسد كما  
 ذكرنا ان الشرط الفاسد من باب الربا وان يخلو بالمبادلة المالية وهن العقود ليست معاوضة مالية  
 فلا يؤثر في الشرط الفاسد الابرا عليه السلام اجاز العري وبطل شرط العري وكذا ابطال شرط الولي  
 بغير المحقق بقوله صلى الله عليه وسلم لعائش رضي الله عنها اني فاعقني فانما الولي انما اعتق قال لها حينئذ  
 من لي بيرة ان يكون الولي لهم بعد ما اعتقها كذا في الكتاب ان لا يفسد بالشرط المفسد اذا كان الشرط خيما



واصل في صلب العقوبان كما تبي على ان لا يخرج من البلد او على ان لا يعمل فلان او على ان يعمل في نوع من التجارة في  
الكتابة على هذا الشرط ويصح وبطلان الشرط فلا يخرج من البلد ويعمل ما شاء من انواع التجار مع الشخص شأها وما اذا كان  
الشرط داخل في صلب العقوبان كان في نفس البطلان كالكتابة على شخص ما فانما يفد به وانما كانت كذلك لان الكتابة  
يشبه البيع في حيث ان الصداق في المولى ويشبه النكاح في حيث انه يسجل في حق نفسه فعملت بالشريعتين  
فليشبهها بالبيع ينفذ وان المنع في صلب العقد وشبهها بالنكاح لا يتصل بالشرط الزاوي ومن هذا القسم اعني  
من القسم الاول لا يتصل بالشرط الفاسد الصالح من جنس العقد والودعة والهباء اذا امر رجل بشرط فيها  
حوالة او كالة ذكره في الزاوية في اثر كتاب العتق ثم الشيخ رحمه الله ذكر هنا ما يتصل بالشرط الفاسد ولا يتصل وما  
لا يصح تعليق بالشرط ولم يذكر هنا ما يجوز تعليق بالشرط وما لا يجوز اضافة الى الزمان وما لا يجوز اضافة  
اليه ونحن نذكر ذلك بتوفيق الله تعالى تكملة لما ذكره في الاقسام وتتميمًا للفائدة في موضعه وانما توكده الشيخ هنا لانه  
ذكر بعض ما في اقر كتاب الاجان فتقول اما الاول وهو ما يجوز تعليق بالشرط فهو مختص بالاستطاعات كالعقوبات والا  
ماله على ما بينا واما الثاني وهو ما يجوز اضافة الى ما يستقبل من الزمان فاربعه عشر الاجابة وفيها والحق  
والمعاملة والمضاربة والوكالة والكتابة والايضا والعقوبات والامارات والطلاق والوقف لان الاجان  
يتضمن تملك المنفعة ولا يتصور وجوده في الحال فيكون مضافا فمرونة ومنه قول اصحابنا الاجان يتعقد  
ساعة فساعة على حيث حدودها على ما بيننا في موضعه ان شاء الله تعالى وفيه الاجان معبرة بالاجان فيجوز  
مضافا الى ان في البيع وهو الاقالة معبرة بغيره لا يجوز تعليق بالشرط ولا اضافة الى الزمان كالبيع والمضاربة  
والمعاملة اجارة الاول ان من يجير بها لا يجير بها الا بغيرها ويبرأ في شرطها والمضاربة والوكالة من باب الاطلاقات  
ومن جهة الاطلاقات سقاطات لان تعريف الوكيل قبل التوكيل في مالي الموكل ان موثوقا حقا للمالك فهو بالتوكيل  
اسقط ذلك فيكون اسقاطا فيقبل التعليق والكالة من باب الالتزامات فيجوز اضافة الى الزمان وتعليق بالشرط  
الملازم على ما بينا في الكالة بخلاف الوكالة حيث يجوز تعليق بالشرط المتعارف مطلقا لما ذكرناه والايضا بالمال  
او باقامة شخص مقام نفسه في التفرغ لا يكون ولا مضافا لان حقيقة التوكيل بعد الموت وتوكيل بعد الموت  
فيجوز تعليقا وضافا اما الاصل الى شخص فلا توكيل وقدينا ان يجوز تعليق بالشرط واما الوصية بالمال

فلان لفظا بين عند التكميل بعد الموت فلا يتصور ان يكون له مال الاجان والعقوبات والامارات وتوفيق  
عنه فجاز اضافة وتعليق بالشرط واما الثالث وهو ما لا يصح اضافة الى الزمان فتسعه السبع واجازته وفسخه  
والعتق والشركة والهباء والطلاق والرجعة والصيانة من مال والابوة من ابوين لانه من الانباء تعليلات فلا  
يجوز اضافة الى الزمان كما لا يجوز تعليق بالشرط لما فيه من معنى القيد **كتاب الموقوفات** رحمه الله  
موجب بعض الاثمان ببعض كالذهب والفضة او ابيع اوصيا بالاموال بخرجه في الشراء في اللغة لا تغير ان اوصيا الفضة  
قاله الخليل ومنه في التعلق في العبادات صرفا لانه زيادة على الفوايق قال عليه السلام من اشترى غير الله تعالى لا يقبل الله منه  
مرفقا ولا عدالا ولا نظرا ولا فرضا وسمى هذا البيع بانه لا يشتع بعينه ولا يطلب منه الا الزيادة والثاني النقل و  
الود قال الله تعالى ثم انصرفوا من الله فلو لم يسمي على هذا الاعتبار المجاهدة الى النقل فله من يداي يوقل الاخر  
**قال رحمه الله** فلو تجاسر شرط التماثل والتماثل يعني ان اختلجا جوده وصباه والشرط المتعاقب يعني اذا بيع  
جنس الاثمان بجنس الذهب والفضة بالفضة يشترط فيه التساوي والتعاقب قبل الافتراق ولا يجوز التفاضل  
فيه وان التعاقب فيه ولا يشترط التساوي كحديث جابر بن الصامت انه علمه السلام قال الذهب بالذهب والفضة  
بالفضة الى ان قال مثلا مثلا سواء سواء يابى فاذا اختلفت جنس الاضاف فيجوز ان يشترط ان يكون يابى  
رواه مسلم واخر غيرهما وقال عمر بن الخطاب في الذهب بالذهب مثل بمثل والورق بالورق مثل بمثل الى ان قال وان  
استغفر ان يدخل بيته ولا ينظر ولانه لا يومن بغير اوصيا قبل الافتراق كيلا يكون افتراق من دين بدين ولا بد  
من قبض الاخر لعدم الاولوية او تحقيق المساواة بينهما لان التقدير من السبب لا من على بعض التورود ولا فرق في  
ذلك بين ان يكون مما يتعين بالتعيين كالصبي والبر او لا يتعينان كالحزب ويتعين اوصيا دون الاخر لا  
طلاقا لا رويانا ولانه ان كان مما يتحقق يتعين بالتعيين ففيه شبهة بعموم التعيين كونه من جنس الاثمان خلقة  
ثم اختلفوا في القبض من حوزة صفة العقد وشرط البقاء على العهدة فقول هو شرط الصحة فلهذا ينبغي ان يشترط  
القبض مقررا للعقد الا ان حاله قبل الافتراق جعلت كماله العقود يتسرفا اذا وجد القبض فيه جعل كماله  
جواز له العقود فيصح وقيل حوزة البقاء على الصحة فلا يحتاج الى هذا التقدير والشرط ان يقبض قبل الافتراق  
بالابوة في لونه ما هو اعني عليها في المجلس ثم تعاقبا قبل الافتراق مع خلاف الخيرة لانه يتصل بالاعراض او بما



**قال رحمه الله** ولو باع الذبح بالفضة مجازفة صح ان تلقى بضاعة الجلسان المستحق هو العقبين قبل الاخرين دون  
التوبة لما ينسأ فلا يضره الجواز وان افرق قبل قبضها او قبل قبض احد ما بطل الفوات وهو العقبين ولهذا  
لا يضر فيه شرط الخيار والاجل لان الخيار لا يفسد ما دام الخيار قابلا لان استحقاق قبضه على الملك و  
بمنعه وباجل يوثق العقبين المستحق بالعقد زعما الا اذا استقط الخيار والاجل في الجلس فيجوز صحى الزوال  
المعقد قبل تقرب ولو باع الفضة او الذهب مجازفة ثم علمتسا ويراها قبل الاخرين صح وبعده لا يضر و  
قال في ربيع لان التنازل عن حق الشرع وقد وجد حالة قلب التوبة شرط واجبر علينا فيجب تخصيصه بغيره اما  
وجوده في علم الله فلا يضره شرط الجواز لان الاحكام تنبئ على فعل العباد تحقيقا لمعنى **قال رحمه الله**  
والجواز التفرقة بين العرف قبل قبضه فان باع دينارا بدراهم واشترى ثوبا بدينار فوجب الثوب لان في تجوز فوات  
العقبين المستحق بالعقد ولا يقال ينبغي ان يجوز العقد في الثوب كما نقل عن زفر رحمه الله اذا التقوا لا يتجنى في  
العقد والبيع دينارا كانت او عينيا الا يرد ان لو سلم دينارا على المسلم اذ لم يسلم قدر الدين قبل الاخرين ثم سلم  
ولو تعين ما لم يكتف بالدينار لا يقال هو كذلك لا يتعين لكن المانع اشتراط تسليم الثمن على غير العاقد لا يتعين  
الدينار يكون اشتراطا على كل الدين بان توفيه وهو شرط مفسد كما اذا اشترى ثوبا على ان يكون الثمن على غيره  
الا يرد ان لو كان له دين على شخص فاشترى به ثوبا من غيره على الدين لا يجوز بهذا المعنى او نقول كل واحد  
من يد في العرف مبيع فلا يجوز التفرقة فيه قبل قبضه هذا اذا لم يكن منجينا بالتعيين كالمعروف وما اذا كان  
مما يتعين كالمصوغ والبرقانه لا يجوز بالاتفاق لانه يكون بيع المبيع قبل العقبين وهو لا يجوز على ما بينا من قبل  
**قال رحمه الله** ولو باع امر مع طوق قيمة كل الف بالقبض ونقص من الثمن العاقدون من الطوق وان اشترى ب  
لغني الف ونقص الف لئلا يفتن الطوق بغيره لو باع امر مع طوق فطوق فضة وزنه الف مثقال من الطوق  
وقبض الف بالثمن مثقال ونقص منه الف كان المنقوض من الطوق وان اشترى بالف سيرة وبالف طالة كان  
الحال من الطوق وفي عبارة الشيخ تسامح فانه قال قيمة كل الف قيمة كل واحد من الجارية والطوق الف  
درهم ولا يعتبر في الطوق القيمة وانما يعتبر العذر عند المقابلة بغيره وكذا الاحتياج في بيان قيمة الجارية لان  
قدر الطوق صار مقابلا للطوق والباقي بالجارية قل قيمتها او كثرته بالجواز فلا يفتن في بيان قيمتها ولا في

جا والسلم حتى  
اذا اسلم اليه

بيان قيمتها ولا في بيان قيمة الطوق الا اذا قدر ان الثمن مضاف جنس الطوق بان كان فضة والثنى ذهب  
او بالعكس فحينئذ يفتن ببيان قيمتها لان الثمن ينقسم عليها على قدر قيمتها وكذا المواد في قوله فالالف من الطوق  
ان الف حال من الطوق وانما كان كذلك لان حصة الطوق بحسب قبضه في المجلس تكون بدل العرف والظاهر منها  
الاشارة بالواجب لان دينها ومثلها بمنعها من مباشر ما لا يجوز شرعا فنقصها من الجارية والمقبوض و  
الحال في الطوق لاصان الظن بالمسلم ولو كان كل الثمن مؤجلا فسد البيع في الجميع من ابي صبيحة وقال لا يفسد في  
الطوق دون الجارية لان العقبين ليس شرط في مفسرها فيقتدر الفساد بقول المعنوي ما بينا ولا في صبيحة ان الفساد  
مقتدر فيتمتع بالجميع كما لو بيع بين عبدين وعرى البيع بخلاف الف والمثقال الا في فانه طار فلا يتعدى الى غيره  
كما اذا اشترى عبدين فلهذا كل واحد منهما قبل العقبين المستحق بغيره **قال رحمه الله** وان باع بضا حلية غنونا بمائة ونقد  
حسني فهو حصصا وان لم يبيها او قال من ثمنها يعني يكون المنقوض حصة الحلية وان لم يبيها اذ حصصا او قال  
خذه من ثمنها اما اذا لم يبيها فلما ذكرنا ان امرهما يحمل على الصلح وما اذا قال خذه من ثمنها فلا ن  
الشيئة في ردها الواو منها قال الله في ثمنها صوتها وانما في صبيحة وقال الله في ثمنها اللؤلؤ  
والخوفان والمواد منها وقال الله السلام اذا سافر كما فاذا نوا قايما وانما في صبيحة وقال الله في ثمنها اللؤلؤ  
بالاسلام ولهذا لو قال لا امرية اذا حلفتها حصة او لو تاولوا فانتما طالقان فلو تاولوا او حاصنت  
احداهما طلقا لانه يرد به احداهما لا سيما اجتماعهما في ولو واحد حصة واحد خلاف ما اذا قال ان حصصنا  
او ولو تاولوا فانتما طالقان فيعتبر وجوده منها للايمان وعلى هذا لو قال خذه من ثمن الحلية ونقص  
من ثمن السيوف لا يبطل ايضا ويجعل المقبوض من ثمن الحلية لانه لو قال بان الحلية من السيوف يكون المقبوض من  
الحلية ان السيوف من الحلية شي واحد يجعل المنقوض موصوفا ولان مراده ان يسلم الحلية ولا يسلم الا بها  
الطريق **قال رحمه الله** ولو افرق بلا قبض صح في السيوف وانما ان تخلص بالمرز والابلا يعني بطل المنقوضها  
لان حصة العرف بحسب قبضه قبل الاخرين واذا لم يقبض في افرقا بطل فيه لغرضه وكذا في السيوف لان لا يتخلص  
بغيره لغرض تسليم بدون المرز فصار كبيع جنبي في سقوط وان كان يتخلص بدونه جاز لتقرن على التسليم فصار نظير  
بيع الجارية مع الطوق وذكرنا في معنى الميسر فقل لو قال خذه من الحلية من ثمن السيوف خاصة وقال الاخر











مثلا عددا ووزنا لان الغش من كل واحد منهما مقابل بالفضة او الزهر الذي لا خلاف في التفاضل فيها لا  
خلاف الجنس بشرط التقابل في الاثر لا في الوجود الفضة او الزهر في الجاهل بشرط  
في الغش ايضا لانه لا يتميز الا بغيره فلا يفتح درهم وثوب بدرهم وثوب صيرت لا بشرط التقابل في الجوهر  
كذا اذا بيعت بالفضة الخالصة او الزهر الخالص لا بد ان يكون الخالص اكثر من الفضة او الزهر الذي في الغش  
حيث يكون قوته بمثل الزهر بالغش على ما في سيج الزيتون والزيت والحاربه وطورق بالفضة او الزهر المغلوب  
بالغش هنا في الجوز بغيره لا بطريق الاعتبار بل بغير الغش المغلوب بالفضة او الزهر فجعل كان كل فضة  
او ذهب ومنه بغيره متافلا والفرق بينهما ان الفضة المغلوبة او الزهر المغلوب موجود حقيقة حاله من حيث  
يعتبر ما فيه من الفضة والزهر من الصفات في الزكوة ايضا بخلاف الغش المغلوب به لانه يخرق ويهلك ولا  
لونه في الحال ايضا فلا يمكن اعتبار اصله في الزكوة ان الفضة او الزهر الذي في الغش الغالب يخرق ولا  
يخرج منه شيء كان حكمه الحكم الخاص بالخالص لا يكون للفضة او الزهر فيه اعتبار اصلا ولا يجوز بيعه بغيره متافلا  
ان كان موزونا للزهر ومثله في درهم لم يفتوا بخلافه في الفضة او الزهر وان كان الغالب فيها  
الغش لانه اعر الاموال في درهم في ذلك الزمان فلو بيع المتفاضل فيه لا يفتح بالزهر **قال رحمه الله** والبيع  
والاستقراض في عود او وزنا او بها لان المعبر فيها لان في العادة وهذا لان كان الغالب فيها الزهر  
صار كالفلوس فيعتبر في عادات الناس كما يعتبر في الفلوس العادة في المعاملة لا في اذا كانت بروج بالوزن  
في الوزن وان كانت بروج بالعدد وان كانت بروج بها فكل واحد منهما **قال رحمه الله** ولا يتقبن بالتقنين كونه  
اثما يبيع ما وامت بروج لانه بالاصطلاح هارت ثمانا فادام ذلك الاصطلاح موجود لا يبطل الثمنية لقيام  
المعنى **قال رحمه الله** ويتقبن بالتقنين ان كانت بروج لوزن المعنى للثمنية وهو الاصطلاح وهذا لانها  
في الاصل سلمه وانما هارت ثمانا بالاصطلاح فاذا توكوا المعاملة راجعت الى اصلها وان كان باضرا البعض  
دون البعض ففي مثل الدرهم لا يتعلق العقد بغيره بل بجسره ان كان البائع يعلم حالها وان كان لا يعلم حالها وباعه  
بها على ظن ان درهم جيا وتعلق حقه بالجيا ولو وجد الرضا في الاول ولعمري في الثانية **قال رحمه الله** والتمسوا  
كغالب الفضة في التبايع والاستقراض في الفرق كغالب الغش بغيره الذي غشه وفضة او غشه وذهب حكمه في التبايع

والاستقراض في الفرق حكم الدرهم اليه غلب على الفضة في الجوز بالبيع باو لا فراضا لا بالوزن بمنزلة الدراهم  
الوزن لان الفضة فيها موجود حقيقة ولم تفر معلومة فيجب اعتبارها بالوزن شرعا كالخطة في سبيلها الا ان  
يشواها في الجاهل فيكون بيانها العقود ووضوحها انما اشار الى الدرهم الجليل ولا يستحق العقود بها كلها  
قبل التسليم ويعطيه مثلها لان غش فلم تتقبن وفي الفرق حكمه حكم فضة غلب على الغش في اذا باع بغيره  
جاء على وجه الاعتبار ولو باع بالفضة الخالصة لا يجوز منه يكون الخالصة اكثر مما فيه من الفضة لانه لا غلبة  
لا موصافه الا في الجوز بغيره اعتبارا بما فيهما من الفضة وقطعة نحاس فيها غشها او بفضة فقط و  
قيامه فان كان كان بغيره غشها وفضة لا يجوز فيه التفاضل فظاهر ان اراد به فيما اذا بيعت بغيره  
وهو مخالف ما ذكره من وجهه ان فضته كالمم تفر معلومة جعلت كان كل فضة في حق المرء واجبتا **قال رحمه الله**  
الدراهم بغيره او بغيره من الفضة من كسر بطل البيع ان اشترى الدرهم اليه غلب على الغش او بالفلوس وكان  
كل واحد منهما بافقا في جاز البيع لقيام الاصطلاح على الثمنية ولعدم الحاجة الى الاشارة الى التباين  
ثم كسرت بطل البيع وكذا اذا انقطعت على ايدي الناس وعلى هذا اذا باع بالدرهم كسرت وانقطعت عن ايدي  
الناس بطل البيع وجب على المشتري والبيع ان كان قابلا ولا فاضلا ان كان من ذوات الامثال والافقية وهذا عند  
المصنف وقالي ابو يوسف ومحمد لا يبطل لان العقد قد صح لبقاء الاصطلاح على الثمنية عند وجوده وانما تفر التسليم  
بعين الكساد وذلك لا يوجب الفاضل الزوال بالبرهان فصار كما لو اشترى بالبرهان انقطع عن ايدي الناس واذا لم  
يبطل البيع عند ما وقد تفر تسليمه بغيره لكن بغيره قيمة يوم البيع عند اي يوسر لان الثمن صار مضمونا به كالمضمون  
فانه بغيره قيمة يوم الفسخ مضمون به وعند محمد بغيره قيمة يوم الكساد وهو امر يتعامل الناس به يوم الانتقال  
الى القيمة لان المسمى كان واجب التسليم ان يقطع فاذا انقطع استقل الى القيمة لتعذر بيعه بغيره قيمة يومه ولا ي  
حينئذ رمل ان الثمنية بالاصطلاح فبطل الثمنية لوزن الموصوف والمقتضى لها في بيع البيع لا غش فيبطل ولا يقال  
ان العقد تناول غير العيين باقية بغير الكساد وهو معذورة التسليم لان نقل تناولها نصف الثمنية والكل  
ينعدم الصفة بخلاف انقطاع الرطب فانه يعود غالبا في العام القابل فلم يكن حلالا من قبله فلم يبطل وفي النحاس و  
مثاله الاصل هو الكساد لعدم الانتفاع بغيره فاذا كسر ربح الى اصله على وجه تغلب على الظن انه لا يعود لان الثمن



اذ رجع الى اصله قل ان ما ينزل وهو الكس وان يترك معامله به في جميع البلاد وان كان مروج في بعض البلاد  
لا يبطل البيع لكنه يتغير اذا لم يجر في بلده فبيعه البايح ان شاء ان شاء وان شاء ان شاء فقيمة وهو الانقطاع ان  
لا يوجد السوق وان كان موجودا في يد البايح فقيمة وفي الشبهة **قال رحمه الله** ووجه البيع بالفلوس النافذة و  
ان لم يعين لان اموال معلومة وصارت مما عمن بالاصطلاح فجازر البيع كالورام والوايز وان عمن لا يتعين  
لما ان صارت مما باصطلاح الناس وان يعطيه غير لان القيمة لا تبطل بتعيين لان التعيين محتمل ان يكون  
بيان قور الواجب وصفه في الورام وجوز ان يكون لتعلق الحكم بعين الخلا وما اذا باع فلان بغيره باعها  
حيث يتعين من غير نفع لانه لو لم يتعين لفسد البيع مما بيننا في قولنا ان فيه ضرورة تحريم الجواز وهذا يجوز على  
التقديرين فلا حاجة الى ابطال اصطلاح الحافة وهذا اتي على قولها وعلى قول عملا يتعين وانما حابة واصل  
الخلاف ان اصطلاح العامة لا تبطل باصطلاحها على خلافه وعندها تبطل صحتها لعدم ولاية الغير عليها فلا  
يلزمها **قال رحمه الله** والماسن لا يصح تعيينها الا اذا باع بالفلوس الماسن للجواز البيع في تعيينها لانها تتبطل فلا يوجب  
تعيينها **قال رحمه الله** ولو كسوت فلان فرضي بحددها وهذا غير صحيح في رده وقال لا يجلي بوقته لانه بعدد  
رده كما يقدر لان المقبوض من المردود ليس ثمن ففانته المانته فيجب القبض كما لو استقرض مثليا فانقطع عن  
ايها الناس لكن عندنا في يوسف بغير قيمة يوم القبض وعند محمد يوم الكساد وقول محمد انظر الى حق المستقرض لان قيمة  
يوم الانقطاع اقل وكذا في حق المقبوض بالنظر الى قول ابي حنيفة وقول ابي يوسف ايسر لان قيمة يوم القبض معلومة ويوم  
الكساد لا يعرف ولا يخرج ولا يصنف رده لان العرض اعان وموثر رده العيني معنى وذلك يتحقق بوجهين والتمنية  
زيادة فيه لان قيمة العرض لا يعنى القيمة بل يعنى المثل وبالكساد يخرج من ان يكون مثليا ولهذا استقرضه  
بعد الكساد وهو استقرض ما ليس بشئ كالجوز والبعض والمكسر والمردون وان لم يكن ثما ولو لانه اعان في المعنى كما  
صح لانه يكون مبادله الجنس فيه وانه حرام فصار المردود عيني المقبوض حكم فلا يشترط فيه الوراج كره العيني  
المقبوض المخصوصة والعرض كالغصن هو مضمون مثله والاضلاف فيه من على الاضلاف فيمن غصب مثليا كالرطب  
مثلا لم ينقطع عن ايها الناس بحكمه فيتمه بالاجاع لكن عند ابي حنيفة قيمة يوم الحضيقة وعند ابي يوسف يوم البيع  
عند محمد يوم الانقطاع ووجه البناء عندنا ظاهر وكذا عند ابي حنيفة لان قيمتها كاسنة وعندها سواء في يوم الحضيقة

وعند ابي يوسف يوم البيع وعند محمد يوم الانقطاع ووجه البناء عندنا ظاهر وكذا عند ابي حنيفة لان  
قيمتها كاسنة وعندها سواء في يوم الحضيقة فلا يفرق بين الاجاب القيمة والعدول عن العيني بل اجاب العيني او سا  
لان عدول من القيمة وانما عدل في الغصب القيمة لتقديرو العيني بالانقطاع **قال رحمه الله** ولو اشترى  
شئ بنصف درهم فلوس صح وعنده فلوس سباع بنصف درهم وعلى هذا لو قال بثلث درهم او برهم او بدانيق  
فلوس وبقي اقل فلوس وقال زفر الجوز لانه بيع اما بقيمة بنصف درهم فطنة او بفلوس ورنه نصف درهم  
وكلاهما لا يجوز اما الاول فلانه باع بقيمة غيره ولو باع بقيمة نخل الجوز فقيمة غيره اولى فصار  
نخله والوايع جارية بقيمة غيره واما الثاني فلان الفلوس مقدر بالعدول بالوزن وهذا لا يجوز في الكثرة منه  
بهذا الطريق فكذلك في القليل او يكون اشترى بطننة على ان يعمل بها فلوسا فينصف قلت التبايع بهذا  
الطريق متعارف في القليل وهو معلوم من الناس لا يتفاوت قيمة الفضة فيها فلا يوجب في النزاع بخلافه اذا  
استشهد به لانه مجهول فينصف الى النزاع ولو اشترى برهم فلوس لا يجوز عند محمد لان الجواز للعادة ولم يوصف في  
الدريم وقال ابي يوسف يجوز في المال لانه معلوم عند الناس ولا يتفاوت قيمة الفضة من الفلوس فصار كما لو بين  
عدد الفلوس قلنا ان تمنع **قال رحمه الله** ومن اعطى صريفا ربحا فقال اعطى به نصف درهم فلوسا ونصف  
الاجنة صح لانه قابل الدريم بنصف درهم فلوس بنصف درهم الاجنة من الفضة فيكون نصف درهم الاجنة  
بمقابلته الفضة ونصف درهم وجهه بمقابلته الفلوس لوقال اعطى بنصف فلوسا ونصف نفقا الاجنة بطل  
في الكل على قياس قول ابي حنيفة وعندنا صح البيع في الفلوس وبطل فيما يقابل الفضة لان الفاء عندنا عند  
التفصيل يتقور بقدر المغير وعندنا بعد واصل الخلاف ان العقد يتكسر عن شئ شكله او المفظ وعندنا  
بتفصيل التمنع لوقال اعطى بنصف فلوسا واعطى بنصف نفقا الاجنة جائز في الفلوس وبطل في الفضة  
بالاجاع وقدر نظيره فيما اذا جرح برهم وعندها في هذه المسئلة قبل ان يقبض الفلوس  
والنصف الاجنة بطل في النصف الاجنة لان العقد فيه صرف وقراقرقا قبل قبض احد البديلين ولا يبطل في  
الفلوس لان العقد فيما بيع فيكون قبض احد البديلين ولو لم يعطيه الدريم ولم يأخذ هو الفلوس صح افتراقا بطل  
في المال لانما افتراق عن دين بدين فثبت مجموع مما مضى ان الما موال انواع نوع شئ بكل حال لا لتقديس صحبه



الباء او لا قبول بحسب غيره ونوع مبيع بكل حال كالشباب والادب والعبيد ونوع ثمن من وجه مبيع من وجه كالمكيل والموزون غير النقود فانه ان كان معين في العقد كان مبيعا وان لم يكن معيناً وجه الباء وقبول المبيع فهو ثمن ونوع ثمن بالاصطلاح وهو سلمة في الاصل كالفلوس فان كان راجعا فهو ثمن وان كان كاسوا فهو سلمة ثمن وهذا ان الثمن ما يثبت ديناً في الذمة عند العرب كنز او ذكر الغر والنقد لا يستحق بالعقد الا ديناً في ذمة الذمة فكانت ثمناً بكل حال والعروهي لا يستحق بالعقد الا عيناً فكانت مبيعة والمكيل والموزون غير النقود يستحق بالعقد عيناً تارة وديناً اخرى فلما كان ثمناً في حال مبيعا في حال من حكم الثمن الا بشرط وجوده فيمكن العاقد عند العقد ولا ينظر العقد فوات تسليمه ويصح في الاستبدال به غير المرفوع السلم ومن حكم المبيع ان يشترط وجوده قبل العقد في غير السلم والابح لا يستبدال به قبل قبضه ومن شرطها ان لا يجوز التفاضل عند المباشرة بحسب في المقتدرات وان يجب قبضها فيها يتعين وقبضها فيها لا يتعين وفي غير المقتدرات يجب قبضها فيها فقط وان قبول خلاف ذلك فان كان البذل ان من المقتدرات يجب قبضها فيها ان كانا يتعينان بالتعيين ان جعلا العقد كالحققة والشيء وان كانا لا يتعينان يجب قبضها كالذهب والفضة وان لم يجزها العقد كالحققة والفضة او الفلوس مع احد الفقهاء او كان احدهما مضموناً معقوراً والآخر غير معقور كالشباب مع النقود او غيرهما من المقتدرات يجب تعيين احدهما بدلي دون الآخر كيلا يكون كالبا بآلي

**كتاب الكفالة**

وهي مطلق الصم لغة قال الله تعالى وكلفها لكم ان صرنا الى نوره قال عليه السلام انا وكافل اليتيم كهاتين اوصاف اليتيم الى نفعه **رحم الله من ضم ذمة الى ذمة في الخطأ به هذا في الشرع** وقيل ضم ذمة الى ذمة في الدين لا في المطالب بالدين والمطالبة به ولا دين بحال وهذا لان المطالبة بانفاذ الدين فرع وجوب الدين ولا يصح فرع بوجوب الاصل والا حكم شهدها الا لا بد له لو وجب المطالب الدين من الكفيل صح ويصح به على الاصل وجه الدين من غير من علمه الدين لا يصح وكذا لو اشترى الطالب بالدين مثلاً الكفيل صح والشراء بالدين لا يجوز الا من علمه الدين ولا يلزم من وجوب يمين علمها ان يتكدر الاستيفاء لان الدين الواجب لا يمكن استيفاءه بيمين ويمكن وجوبه على شخصي كالتأجير وغاصب الغاصب فان الدين واجب علمها ولا يستوفيه الا من اصابها بشأه والا ولي الصلح لانه يستحيل ان يجب دينان ولا يستوفى الا من اصابها واما وجوب المطالبة بيمين على غيره فممكن الا ان كان الوكيل بالشراء

يطالب بالدين وهو على الموكل حتى لو اياه البائع صح وكذا الولي والوصي بطالبان بيمين على الصغير وليس عليهما دين والموكل يطالب بمقتضى دين على عبده المازون او ببيعة عن طلب العزما ببيعة ولا يمين عليه فاذا امكن ايجاب المطالبة عليه من غير لزوم الدين فلا حاجة الى ايجاب الدين عليه لانه محال في الحقيقة كما فيه من جعل الدين الواجب دينين فلا يصح اياه الا عند الضرورة كما اذا وجب الدين له واشترى به منه شيئاً فينتزح بغير الدين على الكفيل ضرورة يصح تصرفه فيجعل في حكم دينين ولا ضرر من قبله فلا حاجة الى هذا الكفيل بيمين في الغاصب وغاصب الغاصب لا يجب الدين واصح على احدهما غير من فلهذا اذا اضرار احدهما ليس ان يطالب الآخر بقضائه المبطل منه وهو انفس الكفالة وسرها مطالبة من له الحق للموثق بتكليفه على المطالبة او يتبرع بصلح ذمة اليه وركن الايجاب والقبول عندهما طلاقاً لا ييؤثر احدهما شرطها ان يكون الدين ثابتاً صحيحاً بخلاف بدل الكتابة على جاني في موضع وان يكون المكفلة يمكن الاستيفاء من الكفيل واهله ان يكون الكفيل من اهل التبرع في لا يصح من لا يمكن التبرع كالعبد المازون له في التجارة والمطالبة الصغير وكذا الابح من المربي الا من التفت لانه لا يمكن التبرع باكثر منه وان اخرج في الاصل بوعان كقالة بالنفس وكفالة بالمال وكفالة بالمال نوعان كقالة بالدين مختصة مطلقاً اذا كانت صحيحة وكفالة بالاعيان ووعان كقالة باعيان مضمونة فيصح الكفالة به وذلك كالمصوب والمهور وبدل الخلع والصلح من دم العبد ونحو ذلك وكفالة باعيان في امانة غير واجب التسليم كالودائع والمضاربات والتمكة ونحو ذلك مما ليس بواجب التسليم كالعارية والمستأجرة او بعين مضمونة بغيره كالمبيع فان الكفالة لا لا يصح وتسليمها يصح والغاها مذكورة

**المتن قال** رحمه الله وتصح بالنفس ان تعددت وان تعددت الكفالة بان اضمنه كفلاً ثم كفلاً وكذا يجوز اذا تعددت النفوس المكفلة بها ايضاً كما يجوز بالدين الكفالة وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الكفالة بالنفس لانه لا قسمة له على تسليمه ولا ولاية له عليه لاسبابها اذا تكفل بغير امره لانه يتقاوله ولا يلزم طاعة وكذا اذا كان بامر ولا قسمة له على تسليمه ولا ولاية له عليه لاسبابها اذا تكفل بغير امره لانه يتقاوله ولا يلزم طاعة وكذا اذا كان بامر لانه امره الكفالة بالمال لا يثبت له ولاية في حال التؤدة عن حاله فان النفس في اخصاصها كالأولاد والاعوان كالكفالة بالمال لانه ان لم يكن له ولاية على حاله ولا امر له ولاية على حال نفسه فتؤدة من حاله ولست قسمة على السلام الزعيم غارم من غير فضل بين الكفالة بالنفس او بالمال فيقتضي شرطاً ولا يقال الكفالة بالنفس اعز من غيرها فلا يتناولها الحديث لانه لا ينقل الغرم عيان عن حر لم يضمنه قال الله تعالى ان عذراً كان خيراً مما يضمنه فمضى ذلك ولان الحاجة ماسة الى ضرورة



أصناف صفو العباد وقد أمكن العمل بغير بيان يعلمه طاعة فينبغي بينه وبينه والجملة تسليم أو بوافقه إذا دعا  
أو يكرهه الجفوة والى مجلس الحكم والتمزامه لذكر ورضاه عنه به دليل على قوته فيصير وإن لم يقدر عليه استعان بأ  
القائم فكانت معين ولأن التزم ما هو مستحق على الأصل في تسليم النفس على المدعي على واجب معناه جبر على الخضوع والى  
مجلس الحكم فيصير كالكفالة بالمال والويل على من يجعله الاجابة اذ ادعى ان الله قد امتنع عن الخضوع بغيره وقبل واذا  
دعوا الى الله ورسوله الآية والزم شئنا الواجب غير الصواب في دفعه عنهم انهم اجازوا والكفالة بالنفس وضمنت  
ام كالثوم بنفسه حتى جبر بينه وبين عمر في دفعه عنهم حضرة وكفل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بنيهمة والكفيل  
اذا كفيل بالنفس ولان شرط صحة الالتزام ان يكون الملتزم مكلنا لا صعدا لا يراد له اذا التزم الف  
حجة بالنزاع ويعلم ويلزم وان لم يأت من حقيقة لغير عمر علة وقدرته على احضان مكن فيصير واذا مضى به مقتضى  
ايضا لان حكمنا استحقاق المطالبة وهي كمثل التقدر والالتزام الاول لا يمنع الالتزام الثاني اذا المعقود من التوثيق  
فلاننا في **قال رحمه الله** تكفلت بنفوسنا عن الدول وغير شايح ان يبيع الكفالة بفعله كملت بنفوسنا او بغيره  
بغير بين اعضاءه عن جميع البدن كرامة وجهه ودرجته وعنفه وجسمه بونه بان قال تكفلت بداره وبوجهه الى اخر  
او تكفلت بغيره شايح من بان قال تكفلت بثلاثة او بوجه كل ذلك جائز لان من الاشياء يعبر راي جميع البدن عرفا وقد  
بينا في الطلاق **قال رحمه الله** ويضمنه ان يبيع بفعله منتهى كونه لا يفرج بغيره الكفالة لانه يبيع ضمانا للتسليم والعقد  
ينعقد بالتفويض بوجهه كعقد البيع ينعقد بلفظ التملك **قال رحمه الله** ويجوز ان يبيع بفعله على ان طلبة على اللجوء  
قال الله تعالى ولا على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا **قال رحمه الله** والى لاننا نبيع على في هذا المقام قال عليه  
السلام من فرك لا او عبدا لا فاني **قال رحمه الله** وانما زعيم به لانها الكفيل يسمى زعيما قال الله تعالى عن صاحب  
يوسف وانا به زعيم ان كفيل **قال رحمه الله** وقيل به لان الكفيل هو الكفيل وهو اسمي المكنى قبالة لانه يحفظ الحق  
فيكون وشيعة ما كفيل **قال رحمه الله** باننا ضمان معرفته لا يبيع كفلا بفعله انما ضمانه كمن يعرفه فلان وقال  
ابو بكر يبيضا لادعي لانهم يريدون به الكفالة وجه الاول ان التزم معرفته دون المطالبة فصار التزامه  
لله عليه وقال او فكل عليه **قال رحمه الله** وان شرط تسليمه فوقت بعينه اضره في ان طلبه لانه التزم بالشرط في الكفالة  
فيجب عليه الوفاء به ان طلبه في ذلك الوقت وبعده كالدين المؤجل اذا طلبه صاحبه بعد حلول الاجل **قال رحمه الله**

فان حضره ولا اصحابكم لا احتناء عن ايضا ما وجب عليه ولكن لا يجوز مرة لا صلاحي ان ما عرف ما يدعي فيه له  
من يظهره مظهرا لانه جبر الظلم وهو ليس بظالم قبل انما طلبة **قال رحمه الله** العبد الفقير الى الله تعالى ان يفصل كما  
فصل في الجنس بالدين فانه هناك قيل اذا ثبت الحق باقراره لا يعمل بحسبه وامره برفع حامله لان الجنس من الما طلبة علم  
يظهر بالاول اوجهه وان ثبت بالبينة جبر كما وجه يظهر مظهرا بالانار لكن انما ينبغي ان يفصل على هذا التفصيل  
وذكر في الزاوية معنى الى الاصل هذا اذا لم يظهر حجة واما اذا ظهر حجة فلا معنى بحسبه لانه لا مجال بينه و  
بين الكفيل فيلزمه ويطلبه ولا يجوز بينه وبين اشغاله جعله كالمفلس بالدين اذا ثبت بالاقرار او بالبينة  
**قال رحمه الله** وان غاب ماله من ذمائه وايضا ان لا يجازي بمكول بنيه بل ككفيل من قطع المساقمة ولا  
بحسبه لانه لم يظهر مظهرا بعد والجبر للماطلة **قال رحمه الله** فان مضت ولم يضر حصة اذا مضت الحق ولم  
يضره حصة لانه ظهر مظهرا والجبر في ذمائه وان غاب لم يعلم كانه لا يطالب به لانه عاجز وقصوره  
الطالب عليه ضمانا كالمدين اذا ثبت اعيان وان اقلنا فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرف ينظر  
فان كانت له ضرورة معروفة خرج الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فالتفعل قول الطالب ويؤمر الكفيل بالرجاء  
الى ذلك الموضع لان الظاهر يشهد للطالب ان لم يعرف منه ذلك كان العقل قول الكفيل لانه متمسك بالاصل وهو الجهل  
ومسكور لزم المطالبة وقال بعضهم لا يلتفت الى قول الكفيل وحسبه القاصح الى ان يظهر حجة لانه المطالبة كانت تنويعه  
عليه فلا يصدق على اسقاطها عن نفسه بما يدعي وان اقام الطالب بينه في موضع كذا امر الكفيل بالرجاء في ذلك الموضع  
واضمان اعتبار الثابت بالبينة بالتأبست معاينة وكذا الوارث وحق بر الحرب يستقط الكفالة فيلزم الكفيل  
من ذمائه وجب ولا يفصل بعد الحق بر الحرب بار كالموتى ولهذا يقيم ماله بين ورثته فينبغي ان يبرأ الكفيل كما لو  
مات حقيقة لا ما نقل هذا ليرى كونه حقيقة وانما هو موت حكمي في حق قسمه ماله بين ورثته فاما في حق نفسه فهو  
مطالب بالتوبة والرجوع وتسلم النفس الى الخضم من الكفيل على كفالته هكذا ذكره في النهاية معزلا الى الجسور وفيه قال  
في الرخصة انه اذا الحق بر الحرب موتا ينظر فان كان الكفيل قادرا على رد ماله كان بيننا وبينهم موانع ان من الحق  
بهم موتا يردونه اينما اذا طلبنا يهل الكفيل قد رد ماله ومجده وان لم يكن قادرا لا يوافق به ثم في كل موضع قلنا  
انه يؤمر بالرجاء الى المطالب **قال رحمه الله** ان يستثنى الكفيل كفيل اضره لا يغيب الا مريضه **قال رحمه الله**



فان سلم حيث يقدر المكفول ان يخاطمه كبر بر لانه ان بالترحم اذ لم يلتزم تسليم الامرة فاصح وحصل  
مقصود الطالب ايضا بكل فلا حاجة الى ابقاء الكفالة فصار نظيره ما لو تكفل بمال وقضاء سواء كان التسليم عليه  
مشرطا في وقت او كان مشروطا فيه فسلم في ذلك الوقت وقبله لان الاجل من المدين فله ان يسقط التسليم يكون  
بالخيلة بينه وبين الخصم وذلك برفع المانع فيقول له هذا خصمي فانت اعلم بشأني فخل ان شئت ثم لا يخلوا  
ان يسلم بعد طلبه او لا فان كان بعد طلبه بر وان لم يقبل سلمة اليك حكم الكفالة لانه يضمن اعادة قول الطالب  
وان سلم بغير طلب فلا يبرأ حتى يعقل سلمة اليك بحكمة الكفالة **قال رحمه الله** ولو شرط تسليم فجل في تسليمه  
لان الشرط مفيد فيلزمه تسليم على الوجه الذي التزم فاذا سلمه في مجلس برى ما ذكرناه وكذا اذا سلمه في السوق لمقصود  
المقصود وقبل لا يبرأ وهو قول زفر بن بختي وزمات الزناون الناس في اقامة الحق وان سلمه بفرقة او في سواد  
لا يبرأ لانه لا يفرض على خصمه في ذلك المكان وكذا لو لم يشرط التسليم في المجلس الحاكم لا يبرأ بمثل هذا التسليم ما ذكرناه  
وان سلم في غير ارض غير الحكم الذي كفل فيه برى عن ذمائه رحمه الله لان الحكم بغير تسليم عليه وممكن من اصفاء مجلس  
القاضي وقدر وجوده عند لا يبرأ لانه لا يسلم عليه وهو الذي التزم وهو ان يسلم في امر كفل فيه وهو مفيد لاحتمال  
ان يكون شهوده فيها ويعرف قاضي محقق ذلك امر حادثة فلا يبرأ الا بالتسليم فيه قلت الاحتمال مشترك فانه  
محتمل ان يكون شهوده في ذلك الامر وكذا محتمل ان يكون قاضي ذلك الامر يعلم حادثة فتعارض الموهومات فيبقى  
التسليم سارا عن الحق من غيره وقبل هذا الاختلاف عمرو زخان لا اختلاف في حجة وبرهان فلهو صيغة قال ذلك في ذمته  
حيث كانت الغلبة لاهل الصلاح والعمال كانوا يتعاونون على البر ولا يميلون الى الرشوة فلا يخلو الحال من غيره  
ومما اخرجوه بما قالوا ذلك بعد ما ظهر الفساد وتغيرت احوال القضاة والعمال في لا يعقروا حتى لا بالرشوة فيكون  
هذا التقدير موضح اسهل لاثبات حقوقه ولو سلم في السجى وقد برى عن الطالب لا يبرأ لان المقصود من التسليم  
تلكه من اصفاء مجلس الحكم ليثبت عليه الحق ولا يفيد في الجوس **قال رحمه الله** ويبطل موت المطلوب والكفيل لا  
الطالب بموت الكفالة يبطل موت المكفول بموت الكفيل ولا يبطل موت المكفول لان المطلوب بموته برى وهو  
بنفسه وبرائه يوجب برائة الكفيل لانه اصيل والكفيل تبع فاذا انجى عن المحقوب بالموت سقط عنه فكذلك التبع لما قلنا  
وبعوض الكفيل لا يحقق التسليم منه وورثته لا يقومون مقامه لانه لم يخلو في اقله في اقله وماله لا يصلح لا  
بغاء

هذا الحق وهو اصفاء المكفول به بخلاف الكفيل بالمال اذا مات لان حاله صالح له وحكمه بعد موته ممكن فتقوم من حاله  
يرجع الوجود على المكفول لانه كانت الكفالة بامره ولا فلا شيء لهما كما اذا ادى هو بنفسه حال حيوة واذا مات الطالب خلفه  
وصية او وارثه فلا يبطل حقه اذ لم يمت بموت مكفوله في استيفاء **قال رحمه الله** ويرى بوجه اليد وان لم يقبل اذ دفعته  
اليك فانما يبرى لانه موجب التسليم البراءة فيثبت بر وان لم يقبل سيرا او جبر التفرق فيثبت من غير تنصيص عليه ولا بد  
من ان يقول سلمة اليك حكم الكفالة وان لم يقبل لا يبرأ لان التسليم قد يكون حكم الكفالة واستعانة او اجابة الا اذا  
كان يطلبه فحينئذ لا يحتاج فيه الى النص فيه ان يقبل عليه لتقدم ما يدل عليه وكذا اذا اقر الطالب القبطي بالدين في النص  
لان الظاهر لا يبرأ الا باستيفاء حقه ولو سلم الكفيل المكفول به الى الطالب فاني ان سلمه يقبله جبر على القبطي وينزل قابضها  
بالخيلة لانه لو لم يجل قابضها لتقرر الكفيل فصار كالفاجر من الدين المضمونة او قيمتها وكما يدين اذا قضي الدين  
بخلاف ما اذا سلم غيره بغير اموال الكفيل **قال رحمه الله** لا يجبر على القبطي لانه اجنبه فصار نظير قضاء الدين من الاجنب **قال رحمه الله**  
وبتسليم المطلوب نفسه من كفالة وتسليم وكيل الكفيل ورسوله يعني بتسليمه هو لا يبرأ الكفيل لان المكفول به مطالب  
بالتسليم وواجب على ان يسلم نفسه فاذا سلم فقد حصل المقصود فلا معنى لبقاء الكفالة بعد ذلك ووكيل الكفيل يقوم  
مقامه ورسوله سيفي عنه فيكون فعلا المكفول بشرط برائه ان يعقل كل واحد من هؤلاء سلمة اليك حكم الكفالة على ما  
بيننا وفي غلط المحتكم ما يشعرون في ذلك فان قال وبتسليم المطلوب نفسه من كفالة شرط ان يكون التسليم من كفالة فهذا  
على انه لا يبرأ اذ لم يقبل من كفالة نفس عليه في الكفيل ووكيله ورسوله في المسوطة والحيطة وفي تسليم المكفول بنفسه فقا  
قاضي خان ولو سلم اليه رجل اجنبه بغير امره وقاضي عن الوقع سلمة اليك من الكفيل فان قبل الطالب برى الكفيل وان  
سكت الطالب لم يقبل قبل تسليم بيرا الكفيل ذكره قاضي خان في قول **قال رحمه الله** فان قال ان لم او في دعواه فهو ضامن  
لما عليه فلم يوافق اوصاف المطلوب ضمن المال لان الكفالة بالمال معلقة بشرط عدم امواله فاذا وجد الشرط لزمه المال  
ولا يبرأ عن الكفالة بالنفس لان كانت ثابتة قبل وجوبه بالمال فلا سفي بوجوده بالاي برائه لو كلفها جلة في وقت  
فاصحت ولو تها فيما لما صحت وهذا لان الكفالة للتوثق بالتوثق بالكفالة بالنفس لا ينافي التوثق بالكفالة  
بالمال كما لا ينافي بكفالة نفس اخر او بالمال اخر وقال الشافعي رحمه الله الكفالة بان باطنان اما الكفالة بالنفس فتدبرنا  
فتدبر من قبل واما الكفالة بالمال فلاز املقة بشرط على شرط وتعلق وجوبه بالمال بالشرط غير شرطه جازي لا ببيع وخو



وهذا هو القياس وان الناس يعاملوه والقياس يترك بالتعامل كما في الاستمتاع وغيره وباب الكفالة او  
بيع كونه من البنوعات وان الكفالة يشبه البيع انما من حيث ان الكفيل يبيع حقه الاصيل او المالك بامر و يشبه النذر ابتداء  
من حيث ان التزام ابتداء فليشبه البيع شيئا ان لا يجوز تعليفه بالشرط اصلا وباعتبار النذر وجب ان لا يجوز بطلاق الشرط  
فقلت يجوز تعليفه بشرط متعارف ولا يجوز بعينه ولا بالشبهين والتعليل بالموافقة متعارف ولا نسلم انه تعليل لو  
جوب كمال وانما هو تعليل لوجوب كماله في البيع على ما مر من قبل فيصير فاذ اوضح تعليفه بعدم الموافقة ولم يوافق به  
مع قدرته او العجز به او الفجوة فقد وجد الشرط فيلزمه الشرط لان عدم الموافقة لا يختلف باختلاف السبب  
فان قيل شرط وجوب كمال عدم موافقة مستحقة على وجهه لا كفيل به بل الكفيل فلم يجب عليه احضار فكيف يلزمه كمال  
بعدم الموافقة بعد ما بين ان الطالب اذا ابراه عن الكفالة بالنفس فلم يحيطه لا يجب عليه كمال لفقد شرط فقلت  
الابراؤه وضع للفسخ فينتج به الكفالة بالنفس كادوم والموت يرفع الترخ وانا بمرء العجز عن التسليم المستحق  
بالكفالة لان المستحق على تسليم ينتج ذريعة الى الخصام وهو عاجز عنه فلان ضرور يا فينتقد بقدره فيبطل عن التسليم  
ولا هو ذرة الى انفسه وحق الكفالة باكمال فلا ينتج العقد في صدق وان مات الكفيل فمقدور كفايته فان وفاته ادى  
لانه وارثه بخلاف الكفيل ان دفعه الى الطالب يبرأ وان لم يدفعه حتى مضى الوقت كان كمال على الوارث يعني من تركه الميت  
لومات الطالب فذبح الكفيل المكفول به اي وارث الطالب في الوقت من وان لم يدفعه لزمه كمال وهو ظاهر **قال رحمه الله**  
ومن ادعى ارضاءه دينار فقال رجل انما اوفيه غدا فعليه كماله فلم يوافق فسد افعاله المانة وهو عند ابن صبيحة وابي يوسف  
اخر ولا فرق بين ان يبين المانة او لم يبينها بان تعلق رجل على رجل فلزمه فقال له ليس حقك في بيعه عليه الا مقدار فقال  
له رجل اخر فذبح الكفيل بنف فخان لم اوفه كماله ودينار فادعى المولى واشترى لزم الكفيل وقال محمد بن ابي ابي  
يشترى ثم ادعى وبنف لا يلزمه ولم فيه وجريان اوصيا ما قاله ابو منصور لما تدين به له وهو ان الكفيل على ما لا مطلقا  
لخط صير لم يقل التي على فلا تنقض رتبة التزام الكفيل عند عدم الموافقة به فهذا هو الجواب لا يصح ان يبين المولى لان  
عدم النية اذ هو الذي وجب البطلان والثاني ما قاله الكوفي وهو ان المولى كالم يبين ما يبيع وعواه فلم يجب احضار المجلس  
القاضي فلم يبيع الكفالة بالنفس ايضا لعدم صحة الدعوى ولم يبيع الكفالة اذ ليس كمال عند الدعوى ولها ان هذه كفالة استثنى  
تصحح فيها ما اذا بين المال عند الدعوى فلان كمال ذكره مرفوعا فيمنه في ما على المولى على لان العادة جرت بالا رسال و

الحرام عليه وما اذا لم يبين فلان العادة جرت بالا بام في الوعاوى في غير محل العقد فيجوز ان يبينونها  
الا عند القاضي دفعا بخلاف الخصوم وصون الكلام الى وقت الحاجة فصحى الدعوى والملازمة على افعال البيان من جهة  
فان يبين انفسه يثبت له ابتداء الدعوى فلهذا ان الكفالة بالنفس قد صح في بيع الكفالة بالمال ايضا لان مبنية عليها ولاية  
لوجوب التزامها على بيعه والا فلا فيجوز عليه تحقيق التفرقة ولو كفل رجل بنفسه رجل على ان لم يوافق به يوم كذا فعليه ما  
للمطالب على فلان افرج ذلك استثنى وهو موقوف على رد المولى في القياس لا يجوز وهو موقوف على رد كفايته فان وسم  
الحيط جعل للمالك بالعكس وجعل با صيغته مع ابى يوسف **قال رحمه الله** ولا يجوز بيع الكفالة في موقوفه وهو عند ابن صبيحة  
وقال لا يجوز في عقد القرض والعقاص وفي غيرها من الحدود ولا يجوز بيعه من ثمنه من غير طلبه يجوز بالاتفاق ولها  
ان الكفالة بالنفس شرعت لتسليم النفس وتسلم النفس وتسلم النفس على الاصيل هنا فصحى الكفالة به كافي دعوى كمال خلاف الحدود  
لما لم يثبت لان محقق حق الدائم والكفالة شرعت بوثيقة لها صاحب الحق كمالا يعوض عنه والله تعالى عفو عنه ومطلق النفس الحدود  
والعقاص من غير الجوز اجمالا لانه لا يمكن استيفاء من الكفيل فلا شرع **قال رحمه الله** على السلام لا كفاية في مطلق ولا  
الكفالة للاستيفاء ومنها ما على الدرة فالاجابة على اعطاء الكفيل فيما يقضى الى خسار الوضعية بخلاف سائر الحقوق لان لا  
يسقط بالشراء ولو اعطى بغيره الكفيل من غير طلبه فيها جاز بالا اجماع لان تسليم النفس مستحق على الاصيل فتمتع الكفالة به  
بخلاف غيرهما من الحدود والحق التمسك هو السرق بها في جواز التكليف بنفسه عليه بالاجماع وفي الاجابة على عذوها وان  
جعل ذلك منه لان الدعوى شرطا فيه كما هو شرطها والملازم يحتاج ان يجمع بين شهوده ومطلوبه فيها بخلاف المطلوب  
بنفسه فيستوفى بكفيل بخلاف غيره من الحدود لان الدعوى ليس شرطا فيها ولا يلزم عليه حضور مجلس الحكم بسبب العجز او لا  
يستحق دعوى اذ فيها فلا يجوز كفاية با اصلا وان طابت رايه وسمي فاذا لم يكفل بل ازم الى ان يقوم القاضي من مجلسه  
فان اقام العتق منها والا فلا سبيل وليس بنفسه الجبر عتقها هنا ان الجبر بالجنس وغيره من العقوبة تمكن بامره بالملارمة  
ويؤد مع جرت دار اذا اراد فقول داره استاؤنه فان اذن له فلزمه وان لم ياذن له منهم من الاول واجله  
باب الوار كمالا تعقيب الخرج من موضع آخر **قال رحمه الله** ولا يجوز بيعها في يده شاهدان مستويان او عدل ان لا  
محسنة الحدود والعقاص من يشهد شاهدان مستويان او واحد عدل يعرفه القاضي بالعدالة لان الجبر هنا لثمة  
النادر وشهادة المستويين يجعل الحكم به فيصير لاثبات التهمة وتوطئة الواو حجة في الروايات والمعلات فثبت



وهذا هو القياس ولست ان الناس يعلمونه والقياس مشترك بالتعامل كافي الاستصحاب وغيره وباب الكفالة  
يسمى كونه من البنوعات لان الكفالة يشبه البيع انما من حيث ان الكفيل يرجع الى الاصل اذ كان باعده ويشبه النذر ابتداء  
من حيث ان التزام ابتداء فلهذا يشبه البيع ينبغي ان لا يجوز تعليقه بالشرط اصلا وباعتبار النذر وجوبه لا يجوز بطلاق الشرط  
فقلت يجوز تعليقه بشرط متعارف ولا يجوز بغيره علما بالشبهين والتعليل بالمعاقبة متعارف ولا نسلم ان تعليل لو  
جوب بالمال وانما هو تعليل لوجوب المطالبة في البيع على ما مر من قبل فيصير فاذا ضاع تعليقه بعدم الموافقة ولم يوافق به  
مع قدرته او العجز بكونه ففقد وجود الشرط فيلزمه الشرط لان عدم الموافقة لا يختلف باختلاف السبب  
فان قيل شرط وجوب المال عدم موافقة مستحقة عليه وهو لا يكفل فلم يجز عليه اخصان فكيف يلزمه المال  
بعوم الموافقة بعد ما يوجب الا برهان الطالب في البراءة عن الكفالة بالنفس في حقه لا يجز عليه المال للشرط فكذا هنا قلنا  
البراءة وضع للفتح فيفتح به الكفالة بالنفس من كل وجه والموت يفتح للفتح وانما برهان لوجوبه من التسليم المستحق  
بالكفالة لان المستحق على تسليم بفتح ذريعة الى الخصام وهو عاجز عنه فلان ضروريا فيقتدر بتقديره فيبصر على التسليم  
ولا مرون الى انفسه في حق الكفالة بالمال فلا يفتح العقد في حقه وان مات الكفيل فقد ذكر في حقه فان وثقناه ان  
وارثه بكنز الكفيل ان دفعه الى الطالب برهان وان لم يوفقه منه الوقت كان المال على الوارث بعينه من تركه الميت  
لومات الطالب ففتح الكفيل المكفول به الى وارث الطالب في الوقت من وان لم يوفقه لزمه المال وهو ظاهر **قال رحمه الله**  
ومن ادعى اضرما تدينه فليدفع اليه او اقره به غدا فعليه ان يوفى غدا فعليه ان يوفى غدا فعليه ان يوفى غدا فعليه ان يوفى غدا  
اخر ولا فرق بين ان يبين المال او لم يبينه بان يتعلق بعمل على رجل فلزمه فقال له عليك ان يوفى غدا فعليه ان يوفى غدا فقال  
له رجل اخر دفعه فان الكفيل بنه فان لم اوفى غدا فعليه ان يوفى غدا فعليه ان يوفى غدا فعليه ان يوفى غدا فعليه ان يوفى غدا  
يشترط ان ادعى فبينه ولا يلزمه ولا فيه وجوب ان اوصى ما قاله بوضوح ما تدينه به وهو ان الكفيل عليه ان يوفى غدا فعليه ان يوفى غدا  
مخطوطة من قبل التي كل طرف لها نص من شدة التزام الكفيل الغنوع عدم الموافقة به فهذا يوجب ان لا يبيع ان بين المدعي لان  
عدم النسبة اليه هو الذي وجب البطلان والثاني ما قاله الكفر وهو ان المدعي كما يتبين ان يبيع وعده فلم يجز اخصان كالمجلس  
الخاص فلم يبيع الكفالة بالنفس ايضا لعدم صحة الادعاء ولم يبيع الكفالة اذ ليس المال عند الدعوى ولها ان من كفالة المحقق  
تجسس فيه احوال ايسر المال عند الدعوى فلان المال ذكره فبينه في مال المدعي على ان العادة جرت بالارسال و

المروا عليه وما اذا لم يبين فلان العادة جرت بالارسال في الرعاوى في غير مجلس القضاء فيجوز ان اجمالا ولا يبينونها  
الا عند التقاضي دفعا لجيل الخصوم وصحة الكلام الى وقت الحاجة فصحت الدعوى والمال عند التقاضي اقل من البيان من جهة  
فاذا بينت انفسه الى ابتداء الدعوى فظاهر ان الكفالة بالنفس قد هي في حق الكفالة بالمال لان اخصان على ولاية  
لوجوب التزاما لما عليه يجر ولا فلا فيجوز عليه تبيح المقره ولو كفل رجل بنفسه رجل على ان لم يوافق به يوم كذا فعليه ان  
لطالب على فلان اضرما تدينه كذا حتى انما هو موقوف على رد المدعي لبقاء الجواز وهو قول لا يبرهن ذكره فان و  
الحيط جعل للمالك بالعكس جعل ما يصنع مع ابني يوسف **قال رحمه الله** ولا يجوز على الكفالة في موقوفه وهو عند ابني صيغة  
وقال لا يجوز في موقوفه والعقاص وفي غيرها من الحدود ولا يجوز لوجوبه من نفسه من غير طلب الجواز بالاتفاق ولها  
ان الكفالة بالنفس شرعت لتسليم النفس وتسلم النفس واجبا على الاصل هنا فقضى الكفالة به كما في دعوى المال خلا للحدود  
لخالفة لان محقق في الالة والكفالة شرعت وثيقة لها من الحق كمالا يفتون صحة والله سبحانه وتعالى في نفس الحدود  
والعقاص من الجوز واجامالا لا يمكن استيفاء من الكفيل فلا شرع **والله** فلهذا سلام لا كفاية في حقه مطلقا ولا  
الكفالة للاستيفاء ومنها جماعا الدرة فالاجابة على اعطاء الكفيل فيما يقضى الى اخصا والوضع مطلقا لا يلزم لا  
يسقط بالشهرات ولو اعطى بنوه الكفيل من غير طلبه فاما بالاجماع لان تسليم النفس مستحق على الاصل ففتح الكفالة به  
مخلا وغيره من الحدود والحق التماس هو السيرة بها في جواز التكفيل بنفسه عليه بالاجماع وفي الاجابة على عتوها وان  
جعل ذلك منه لان الدعوى شرط فيها كما هو شرط فيها والذي يحتاج ان يجمع بين شذوذه ومطلقه في باب الحق المطلوب  
بنفسه فيستوثق بكفيل خلا في غيره من الحدود لان الدعوى ليس شرط فيها ولا يلزم عليه حضور مجلس الحكم بسبب الدعوى اذ لا  
يستحق دعوى اضرما تدينه كذا الكفالة با اصلا وان طالبت بانفسه وسحق فاذا لم يكفل بل ازم ان يقوم القاضي من مجلسه  
فان اقام المدعي في الاضاحية وليس في الجبر عندنا ان يجبر الجلس وغيره من العقوبة فمكن باعده بالادلة  
ويؤد مع جرت دار واذا اراد دفعه واداه الساوثة فان اذن له فلهذا وان لم يوافق به منهم من الاول واجله  
باب الدار كبلان تغيب بالخروج من موضع آخر **قال رحمه الله** ولا يجوز الجلس فيه ما يشهد شاهدان مستويان او عدل ان لا  
يجس الخ الحدود والقياس من يشهد شاهدان مستويان او واحد عدل يعرفه القاضي بالعدالة لان الجلس لثمة  
الغادر وشهادة المستويين يعلم الحكم فيصير لاثبات التهمة وجوب الواجبه في الوبانات واعلم ان ثبوت



بشهادة العدل التامة وان لم ينسب اليه اصل الحق والجس في نفسه الفاعل لا يملك السلام جس في البرية بخلاف  
دعوى الاموال حيث لا يثبت له راية العقوبة فيه فلا يثبت له الحق تامة كالحذوف عن الاموال بحسب  
الحدود والقصاص ايضا فحصل المقصود وهو الاستيثاق بالكفالة **قال رحمه الله** وبالجملة لا يوجبها الا اذا كان  
دينا صحيحا تكفلت عنه بالف بأكمله وعما يورثه في هذا البيع وجا بعبث فلما تافعا وما ذاب كحلته ففعل  
ما غصبك فلان ففعل اي بيع الكفالة بالمال ولو كان المكفول مجهولا بقوله كفلت لان الكفالة مشروعة فيه وعلية اجماع  
الامة جسيمة على التوسع فيتحمل فيها الجواز اليسيرة وغيره بعد ان يكون متعارفا وعلى الكفالة بالدرك بقوله اجماع  
انكم توريثون حتى يبيح وكفى به جهة ونزول ان يكون دينا صحيحا كما ذكرناه اذا لم يكن الدين صحيحا كبديل الكتابة بالجواز  
الكفالة بجواز الكفالة بالشئ وقطع الاطراف اذا لم يكن بوجهه والقصاص لا الا اذا كان في صحة لا يقطع بالحق خلا  
بدل الكتابة فانه ليس في صحة الا ان المال يتملك استقام **قال رحمه الله** وطالب الكفيل او المورث ان اذا شرط البراءة  
فحينئذ يكون حواله الى ان كان الحواله بشرط ان لا يبرأ المحيل ككفالة ان الطالب يخبره شأ طالب الكفيل وان شاء طالبه  
صحيح وكذا ان يطالبه ما لا يوجب الكفالة اذ في بني من الضم وذلك يقتضي بقاء الاول بالثبوت الا اذا شرط براءة  
الاصل حينئذ يكون حواله فلا يطالب الا بصح كذا اذا اصاب شرط ان لا يبرأ المحيل فلان بطلان الكفالة من الجهرت للثبوت  
لا مجرد اللفظ **قال رحمه الله** ولو طالب المورث ان يطالب المورث كذا خلا والمقصود منه اذا اصاب هو الفاعل  
انا احيانا احد ما يضمن التكفل من طرف قضاء الفاض به فلا يمكن التكفل من المورث بعد ذلك واما المطالبة بالكفالة  
لا يقتضيه ما لم يوجد حقيقة الاستيفاء **قال رحمه الله** ويصح تعليق الكفالة بشرط ملائم كشرط وجوب الحق لان السحق  
المبيع او الامكان الاستيفاء كان قوما زيو هو مكفول عنه ونقود كان غاي على امره لا يجوز تعليق الكفالة بشرط  
ملائمة لا بطلان الشرط والملازمة ثبت كون الشرط سببا لوجوب كفهلة ان السحق المبيع فعل الثمن او يكون كس من الاستيفاء  
كفعله ان قدم فلان فعلا ما علمه من الدين او يكون سببا لتعذر الاستيفاء منه كفهلة ان غاب برفع ما علمه من الدين ففقد  
جملة الشروط التي يجوز تعليق الكفالة بها والاصل فيه قوله تعالى وعرضناه حمل يعوي وانه نعيم فوجه التمسك بالآية انه على  
الكفالة بالشرط وذلك الشرط بوجوب الحمل وهو الجلي بالصاع وشرعه من قبلنا شرعية لنا عالم بفتح ولا يقال كينل  
من يكون ضامنا عن غيره وهذا الكفيل ضامن عن نفسه لانه حواله الى جرحه لانه لا يتكفل الا بغيره لانه لا يتكفل الا بغيره لانه لا يتكفل الا بغيره

بان يكون رسول الله وجهه المكمل والرسول سيفه فلا يجب عليه الاصل ما كان يقفل ان المكمل قال من جابه حمل بغيره ثم  
يقفل من جهته وانا بذكر الحمل الذي على المكمل كقول لا يقال ان الالة تدل على ان الكفالة المجردة جائرة وانتم لا تقولون  
به فلم يبق لكم حجة لانا نقول جاز ان ينسخ من هذا الوجه ويصح معولا برأى من جهة التعليق لا اجماع الاصل ان ضمان الدرك  
جائزه لو كان منسوخا لما جاز ان الاصل فيه ان الجواز لا في حال المكفول لا يمنع صحة الكفالة لعفلة ما غصبك فلان فعلة  
وهيالة المكفول عن يمينه حتى لو قال من غصبك من الناس او يبيع او يبيعك فانا كينل كرهنا او قال من غصبته انت  
او قتلته فانا كينل المكمل لا يجوز الا اذا كانت الجواز في المكفول عنه يسيرة فلا يتكفل كفلت كمال على اموالهم  
حينئذ يجوز فالتعقيب الى المكفول لانه صاهر الحق **قال رحمه الله** قال ولا يبيع بخوان حيث البيع فيصح الكفالة  
ويجب المال لا يبيع لا يبيع تعليق الكفالة لا يوجب البيع وكذا كقول المحر فان علق ببيع الكفالة وجب المال جالا  
هكذا ذكره في الهداية والظاهر وهذا سرفوفان الحكم فيه ان التعليق لا يبيع ولا يلزمه المال لانه الشرط غير ملائم  
فصار كما رعلقه برضول الدار وكذا كمال الكفالة بالنفس يجوز تعليق بشرط ملائم كالكفالة بالمالي في جميع ما ذكرنا  
ولا يجوز تعليق بشرط غير ملائم وجوز تاصيل الى اجل معلوم والجواز اليسيرة في مستحقة كالتصيل الى العطاء و  
قدوم الحاجر والجواز الى جوب بالشرع او نزول المحر فان اجله اليه بطل الاجل ولزم تسليم النفس حالا **قال رحمه الله**  
فان كفل باله عليه فبرهن على الخلو فبعض اذا تكفل رجل بماله على فلان فاقام الطالب المين على انه له عليه الزود ثم  
الكفيل لان الثابت بالبيعة كالثابت عيانا وان لم يقيم فلا يجب عليه شيء لان قول الطالب لا يكون حجة على المطلوب وهو  
المكفول عنه ولا على الكفيل لانه مدعي فلا يصح حجة الائمة **قال رحمه الله** والاصدق الكفيل فيما اقره فله ولا ينبغي فقول المطلوب  
على الكفيل يوجب هذا اقر الكفيل بشئ واغسله ماله وادعى الطالب كثر من ذلك كان الغفل قول الكفيل لانه منكو  
لواقر المكفول عنه كثر من ذلك لا ينبغي فقول على الكفيل لعدم ولادة علمه لان الاقرار على الغير لا ينبغي الا اذا كان عرق ولادة و  
هذا خلافا لما اذا قال ما ذابك على فلا فعل فاقول فلان علمه بالز مثالا فانك الكفيل ما اقر به حيث يقره ما اقر به المطلوب  
استحقاقا والقياس ان لا يلزمه شيء لما بينا وجه الاستحقاق ان تكفيل بما يقر له علمه المستعمل وقدر علمه باقراره  
وهذا لانه تكفل بما يجب عليه بشرط الوجوب عليه فيما ياتي في طريق لمان وفي مسألة الكتاب تكفل ما علمه في الحال فاذا

وان جعل اطلاق



اجز الطالب والمطلوب ما عليه كان منها فلا يصدق عالم بغير البينة ويصدق المطلوب في حق نفسه لا في حق غيره  
اذا اقر دين يرد اقواله في حق غيره الصحة ويقبل في حق نفسه اذا فضل شيء من غيرها الصحة كان المقول **قال رحمه الله**  
فان كلف بامره رجوعه بالاداء فله فقه دينه بامره معناه اذا اذن جازي وكان المكفول غير صريح بحجور علمه وغيره بحجور علمه  
اما اذا اذن خلافه بان كان الدين المكفول به جيدا فادى بوجوبه بالعكس يرجع المال المكفول به لا بالاداء بل بالنقل الذي  
بالاداء فيقول فقول من قوله الطالب كما اذا ملكه بالهبة او بالارث بان مات الطالب المكفول به وارثه او وجهه حال حياته  
وصحيته كالكفيل وان كانت الجوز غير علمه الذي لا ينفصل الذي اليه مقتضى الهبة هو موقوف وله نقله بالجواز اق  
بجمل كوينين للمزور او نفقوى بوجه علمه للمزور فلا يرجع له الا بالدين لان لم يمتز ولم يجر علمه في ذمته وانما  
حيث يرجع باادان اذ ادى من الدين وان ادى وجوده لا يرجع الا بالدين لان لم يمتز ولم يجر علمه في ذمته وانما  
ثبت له حق الرجوع بالاداء بامره ولهذا الوجه الذي لا يملكه فيرجع علمه ما اذن عالم بخالف امره بالزيادة او  
بادا جازي وخلافه اذا اصاب على اقل من الدين وهو من حيث لا يرجع الا بقوله اذ لان الصلح على الاقل ابر  
فيكون ابراعه تمليك الا اذا اصاب على ان بهمة الباقي ففعل فحينئذ يرجع علمه بحجبه لانه مكن الدين كله بعينه بالاداء  
وبعنه بالهبة وانما اذا كلف بامر الصبي والعبد الجوز عليها فلان الامر بالكفالة استقر في منتهى المأثور واستقر  
لا يرجع ولا يوجب ضمان وانما لزم الكفيل الحال بالتزامه لان صحة الكفالة يعقود التزامه باختياره لا امره بخلاف  
الصبي والعبد المأذون لهما لان امرهما بالكفالة بالمال والنفس صحيح وان لم قلما ان يتكفلا عن احد كونه تترعا فيرجع  
عليهما الكفيل **قال** وان كلف بغير امره لم يرجع لانه متبرع بادائه وفي خلاف ما كلفه الله **قال ولا يطالب بالاداء**  
صحيح بالمال قبل ان يؤد منه لانه التزام المطالبة وانما يتمكن الدين بالاداء فلا يرجع قبل التملك بخلاف الوكيل بالشر حيث  
يرجع قبل الاداء لان الوكيل من الموكل يتولى المصلحة البايح من المشرع فيما يرجع الى الحقوق كما ان انفق من ماله لخدمة  
حكيم حتى لو اختلفا في مقدار الثمن لم يالفا وكان للوكيل ولاية جسي المسبح عن الموكل الى ان يوفي الثمن كما كان ذلك للبائع  
اذا هو استعاد الملك من جهة فكذا ان يطالبه بالثمن قبل ان يؤدى كما كان للمشتري ان يطالب المشتري منه اذا باع المسبح  
قبل ان يوفي الثمن الى البايح **قال رحمه الله** فان لزم لزم الكفيل من جهة الطالب لزم هو الاصل صحة فعله  
وكذا اذا جعلي ان يجب لانه هو الذي ادخله في العهدة ولحقه ما لحقه من جهة فتعامله مثله حتى يعلمه من ذلك

او خليفه واجب عليه **قال رحمه الله** وبما اذا اصيل له براءة الكفيل باء الاصيل لان الاصيل يبرأ بالاداء وببراءة بوجوب  
براءة الكفيل لانه ليس عليه دين في الهبة وانما عليه المطالبة فقط ويستحيل ان يبرأ المطالبة بدون الدين **قال ولو ابرأ الا**  
صيل او غيره براءة الكفيل او غيره براءة المطالبة لا يبرأ الاصيل او جلي دينه براءة الكفيل وبما جلي الدين في صحة ايضا وكذا  
انه ليس عليه المطالبة وحيث لا يبرأ من الدين فقط بسقوطه ويتاخر بخلافه اذا تكفل ببراءة الاصيل ابتداء حيث براءة  
الاصيل ومن دون الكفيل لان الكفالة فيه صارت عبارة عن الحوالة بخلافه اذا ابرأ المطالبة لان سقطت الحقيقة فصارت  
الكفيل كالاصل وببراءة الجليل لا يوجب براءة الكفيل لانه لا يبرأ الجليل عن الدين في براءة ولا الهبة كما يشهد به الاصول اذ  
تؤدي يرجع علمه واذا مات الجليل كان المحتال اسوة العزما في الحال المحتال به كانه ما من وعلمه في له ويعبره تحقق ان الدين  
لم يسقط في بالاتفاق وانما تحول من ذمته لادته اما الدين او المطالبة على اختلاف الروايتين وذلك لا يوجب سقوط  
ولا سقوط تبع فلا يرد علينا اصلا **قال رحمه الله** ولا يتعكس براءة الكفيل الا بوجوب براءة الاصيل ولا يبرأ عنه بوجوب  
التاخر عن الاصيل لان الكفيل ليس عليه دين على ما بينا واستطاع المطالبة او تاخره لا يوجب سقوط الدين ولا تاخره الا ببراءة  
الدين ووجود براءة ابتداء فكذا بقا بخلافه اذا تكفل بالمال الحال مؤصلا ان شره خلا حيث يتاخر عن الاصيل ايضا لانه لا مطالبة  
على الكفيل حال وجود الكفالة فانصرف الاجل الى الدين **قال رحمه الله** ولو ابرأ احد من ابرأ المطالبة على الاصيل براءة الاصل  
الاصيل او الكفيل الطالب على ضمانه عن الاصل الذي علمه براءة الكفيل والاصيل اما اذا ابرأ الاصيل فظا لانه بالصلح براءة  
هو براءة بوجوب براءة الكفيل على ما بينا واما اذا ابرأ الاصل الكفيل فلان اضافة الصلح الى الاصل اضافة الى ما على الاصيل لان  
الكفيل ليس عليه دين وانما عليه المطالبة على ما بينا فببراءة الاصيل عن الدين حروف اضافة الصلح الى الاصل فبراءة براءة الكفيل  
على ما بينا فاذا ابرأ عن ضمانه بصلح احد من ابرأ المطالبة فان ادى الكفيل الضمان الباقية يرجع على الاصيل بان كان بامره  
والا فلا يرجع اعرف من المسئلة على اربعة اوجه اما ان يبرأ الاصل ببراءة الاصيل فكل الحكم او لم  
يشترط شي فكذا ايضا او شرط ان يبرأ الكفيل لا بغيره هو ومن ضمانه والاصل على الاصيل **قال رحمه الله** وان  
قال الطالب للكفيل براءة الاصل فله ان يرجع على المطلوب الكفيل يرجع على المكفول عنه لان هذا امر من مقتضى من الكفيل لان  
البراءة لا يكون ابتداء ولا في الكفيل وانما هو الى الطالب لا يكون الا بالاداء فانه فضاء كما قال دفعته الى او نفقته او فيضته  
مكفول عنه عليه ولا يرجع الطالب علمه واحدهما لا قرا بالامتنان **قال رحمه الله** وفي براءة او براءة ان في قوله



لكيف يراى ان يراى كلفيل على الاصيل لانه لم يبق الاستيفاء لانه قد برئت من غير ان يعقل الى احتمال ان يراى براءته  
 ويحتمل ان يراى بالاداء فلا يثبت الرجوع بالشك وهذا عند محمد وقال ابو يوسف مخرج عليه لانه لا يحتمل الا البراءة بالعقب لانه  
 اقرب من ادعاء المظنون لانه شبه البراءة اليه ولا يعقل المظنون ان البراءة الا بالاداء بان يوضح المال بين يديه ويحتمل بينه  
 وبين المال فيه بذلك وان لم يوجد من الطالب صريح وهذا لو كتب قاله بكيف من المال يكون اقرا منه بالعقب اجماعا  
 فكذلك اذا افرق بينهما فثبت للفظ وقرئ محمد بن عبد الله بينهما ان الصك لما يكتب عادة الا اذا كانت البراءة لانها وان  
 كانت بالبراءة لا يكتب قوله انك ابتداء استقاطا لاقراءته بالعقب الا ان كيف نسبة الفعل الى نفيه وكيف لا يمكن ان  
 بالبراءة فلا يرجع على الاصيل بخلاف ما اذا ادعى وجهه الطالب على ما هو بخلاف الوكيل بالشر اذا ابراهه البائع من الثمن  
 حيث يرجع به على الوكيل يملك ما قدّمه وهذا كله فيما اذا كان الطالب غائبا وان كان حاضرا يرجع اليه في بيانه في المال اذ اوفاه او  
 ابراهه لنزول الاضمان ويثبت حكمه **قال** رحمه الله وبطلت عقبة البراءة من الكفالة بالشرط لان في البراءة معنى التمسك كالبراءة عن  
 الدين وهذا هو على فعل من يعقل بشروط لا يورث على الكفيل ظاهر وكذا على قول من يعقل بشروط المطالبة لا يغفل عن كفايل المطالبة  
 وهي كادى لا راسيلة اليه والتكليف لتعلق الشرط وقيل يصح لان التمسك في رعا الكفيل المطالبة دون الدين في الصحيح فكذا  
 استقاطا محضا كما نطلق والعقود ولهذا لا يبرأ البراءة الكفيل بالرد لان الاستقاط يتم بالمسقط بخلاف التمسك عن الكفيل حيث  
 تريد بعد بالرد لا ليس استقاطا بل هو شرط من المطلوب فترى بالرد بخلاف البراءة عن الدين لان فيه معنى التمسك **قال**  
 والكفالة بحدود وجود ومبيع وموهون وامانة يعنى الكفالة بهذه الاستاء باطله اما الكفالة باستقاط المدا والعقاص  
 فلان الكفالة انما يصح بمضمون بخر النيابة في يافته ولا يجوز النيابة في العقوبات لان المقصود من شرعها اجراء المفسدين  
 عن الفساد فلا يمكن ان اقامت على غير الجاني لعدم الغايبه واما الكفالة بالمبيع والموهون والا حانات كلها فلان الكفالة من  
 شرط من ان يكون المكفول بمضمون على الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج عنه البراءة ودفع بوله لان الكفالة التزام المطالبة  
 على الاصيل فلا بد ان يكون واجبا على الاصيل ومضمونا عليه صحه يتحقق مع الفهم والمبيع قبل القبض ليس مضمونا بنفسه  
 وانه هو مضمون بالنقن الا ان لو هلك المبيع علمه شي بل يفسخ البيع وكذلك الرهن من غير مضمون عليه بنفسه فاما مسقط  
 دونه اذا هلك فلا يمكن اجماع الفهم على الكفيل وهو ليس بواجب على الاصيل وكذا الامانة ليست مضمونة على الاصيل لانه  
 ولا تسليم ما هو كالموداع والمضاربات والنكاح فلا يمكن جعل مضمونة على الكفيل فلا يصح الكفالة **قال** رحمه الله

وجه لو كانا مضمونا ومضمونا على سوم الرهن ومبيعا فاستدعى ان كان ثمن المبيع يجوز الازالة لان الثمن في صحيح  
 مضمون على المضمون والمضمون على المضمون على سوم الرهن والمبيع في البيع الفاسد مضمون عليه حتى اذا هلك عنه يجب  
 الفهم عليه اذا التزمه يقوم مقامه فمكن اجماعا على الكفيل بخلاف الاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع والرهن بخلاف الامانات  
 على ما تقدم ويجوز في الكل ان يتكفل بتسليم العين سواء كانت مضمونة او امانة لان تسليم العين واجب على الاصيل فامكن  
 التزامه فصار نظير التكفل بالنفس لا بدوام فاجاب عليه تسليم وان هلك بغيره لما تكفاله بالنفس وقيل ان كان تسليم واجبا على  
 الاصيل كالعارية والامانة تجازت الكفالة بتسليم وان كان غير واجب كالوديعة والامانة لا تجوز الكفالة بتسليم لان  
 التسليم غير واجب عليه فلا يمكن اجماعا على الكفيل **قال** رحمه الله وحمل دابة معينة مستأجرة ومضمونة بعد استوصى للمخدة بغير  
 لا يجوز الكفالة بالحي في ما اذا استأجر دابة معينة للمحمل عليها ولا بالمخدة فيما اذا استأجر عبد للمخدة لان من شرطها ان  
 قادر على التسليم وهذا لا يقدر لانه استحق على الحمل على دابة اخرى لا يستحق الاجرة فصار اجرة روثه وكذا العبد للمخدة  
 خلاف ما اذا كانت الدابة غير معينة لان المحسنى على المومر الجمل والكفيل بجور على ذلك بان جملته حادثة نفيه ولو تكفل  
 بتسليم الدابة فيما اذا كانت معينة جاز ما ذكرنا في المبيع **قال** وبطلت المطالبة بجلس العقود بغير لا يصح الكفالة بجلس  
 فتقول المكفول في مجلس العقود وقال ابو يوسف مخرج بالخلاف في الكفالة بالنفس والمال سواء وقيل عن بشرط القبض لكنه  
 لا يشترط في المجلس بل ذابغة بعد القيام من المجلس فاجاز ذكره في المبسوط وموصفين في شرط الاجازة وامرنا  
 دون الاخر وجه قوله الاول ان الكفالة التزام مطالبة من غير ان يجب مقابلة على غيره شي فصح كالاقرار وهذا لا يعرف  
 التزام في ذمة ولا على ولاية ولا عرونة على الطالب فيه يتم به ومن كالنذور وجه قوله الثاني انه تعرف للغير فتوقف على رضا  
 كسائر العقود وعادة الواو عن يقوم تمام عبارتي وان كان فصولا كما في المطام الفصول فان يعقد عن الاذن  
 بعبارات واحدة فكذا عن عدم الاذن وانما تاتى الاذن عند في اللزوم دون الانقضاء الا ان البيع لما كان يعقد  
 عن الاذن بعباراتين كان كذلك في الفصول ولما انه عقد تكليف فشرط لا يتوقف على ما ورا المجلس كسائر العقود ولا يترجى على  
 الطالب بالتزام وانما سبب الترجى لايتم بالمتبرع فام يقبل المتبرع عليه كالمهبة والعهد ولا يمكن جعل جارية قائما مقام  
 جارية يتبرع بها يكون كفيل الا لزم عدم ولاية عليه فتعفى الا لتمام ولانه قد يكون ضررا على ان يبرأه الاصيل الى من يبرأه  
 من العقابة بالكفالة لان العلماء يختلفون فيها فيجوز ومن علمه فلا يصح بوجه قبوله بخلاف الاقرار لانه ليس بعقد وانما هو

معية والكفيل لو عمل دابة من نفسه  
 يستحق الاجرة لان ان يغير العقود على الاصل  
 ان المومر لو عمل دابة اخرى لا يستحق الاجرة







لو استوفى احدنا نصيبه من الخبز او بعضه لا يشاركه الا في الفصل الاول يشاركه ولو تبرع بالاداء في حق الفصل  
من غير ضمان جاز لان التبرع لا يمتنع الا بالاداء وعند الاداء تبقى مسقطا حتى في المشاركة فيهم واستناع الكفالة لا يدل  
على استناع التبرع الا في ان الكفالة بسبب الكتابة لا يجوز التبرع **وقال** رحم الله والمعهون ان لا يجوز الكفالة  
بالعهن وصورتها ان يشرى عبدا من بعض مشايخه فيشرى بهن بالعهن وثالثا لا يجوز لان العهن اسم مشترك قد  
يتم على العنك القديم لانه وثيق بمنزلة كتاب العهن وهو ملك الباع ولا يلزمه التسليم فاذا اذن التسليم الى المشتري فقد ضمن  
ما لا يجوز عليه فلا يصح وتطلق على العدة لانه ما حوزة من العهن والعقد والعهد وهو على حقوق العدة لانه من  
غرات العقد وعلى الادراك على ضار الرضا في الجبره حق التوقيق لمدة ايام لاختيار الرضا فيه فتعذر العمل بها قبل  
البيان قبل فطيل الفمان الجبره خلا والادراك فان ضمانه صحيح لانه بيان عن ضمان التمنى عن استحفاق المبيع وهو معلوم  
مقدور التسليم ولا يقال ينبغي ان يعرف ما يجوز الفمان به وهو الادراك فيحيى الحق ولا نانا نفعل فربما نلزمه اصل فلا يشتر  
الشغل بالتمسك والاضمان **قال** والخلاص ان لا يجوز الكفالة بالخلاص وهذا عن ابي صفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز  
لان تغيره عند ما تخليص المبيع ان قدر عليه بعد التمنى ان لم يقدركم وهذا ان الادراك في الحنف وبوصية لا محالة وهو لا يجوز على ذلك لان المستحق  
تخليص المبيع ان قدر عليه بعد التمنى ان لم يقدركم وهذا ان الادراك في الحنف وبوصية لا محالة وهو لا يجوز على ذلك لان المستحق  
لا يمكنه ولو فرض تخليص المبيع اورد التمنى جاز لانه ضمن ما يمكن الوفاء به وهو تسليم المبيع ان اجاز المشتري المبيع اورد  
التمنى ان لم يجوز **قال** ومال الكفالة ان لا يجوز الكفالة بحال الكتابة لانه دين يثبت مع المتنازع في يهودين المولى على مملوك فلا  
يظهر من الكفالة ولا يجوز بين ان يجر نفسه بين ان يوف فلا يفيد اجابة على الكفيل على من المصنف لعدم التاثير وانما  
مطلقا في معنى الميم لان شرط الاتحاد ولان على الاصيل اداء ملك المولى من وجهه والكفيل لا يجوز هذا المال وهذا المال  
اذا اعتق براءه عن بول الكتابة لانه على اداء ماله هو ملك المولى من وجهه ولا يجوز ذلك بعد العتق ولا يمكن ايجال الزيادة  
عليه فيما **فصل** ولو اعطى المطلوب الكفيل قبل ان يعطى الكفيل الطالب لا يرد له ان يوقع الكفيل  
عنه الذي للكفيل قبل ان يعطى الكفيل الكفيل ليس له ان يرد منه لانه يتعلق به حق الفاضل على اتمال وقضائه  
الذي لا يسترجع منه ما دام هذا الاضمان باقيا كما في الزكاة ودفعها الى الساعي وكفى اشترى شرط الخيار ونفقته  
التمنى قبل مضي حق الخيار ثم اراد ان يرد قبل ان ينفذ البيع ليس له ذلك لان الوفاء كان تعرضا وهو ان يرد كاهة ونحوه

منه الحوزة ومنه من الخيار فادام هذا الاضمان قائما لا يرد ولا يملكه بالقبض لان المطلوب دفعه الى على وجه التقضاء  
واضح الكفيل على وجه الاضمان قال له وقت الدفع اني لا اذن ان ياخذ الطالب حقه منك وانا افعلك اتمال قبل ان  
يلزمه بخلاف ما اذا كان الوفاء على وجه الرسالة بان قال الاصيل للكفيل من هذا المال واودعه الى الطالب حيث لا يهوى  
المودع ملكا للكفيل بل هو حادثة في بين ولكن لا يكون للاصيل ان يرد منه في الكفيل لانه يتعلق بالمودع حتى الطالب  
وهو بالاسترداد يرد بطلان فلا يمكن منه ما لم تنقض دينه كالحسنة الاولى ولانه بالكفالة وجب للكفيل على المطلوب  
حتى كما وجب على الكفيل للمطالب وهذا الواجب الكفيل من الاصيل بهناه جاز ولو اوجر الكفيل الاصيل من هذا الدين او وجهه  
له قبل ان يوقع الى الطالب جاز في لادى عنه بعد ذلك لا يرجع عليه فثبت وهذا ان الكفيل دين على الاصيل الا انه ليس له  
ان يرجع عليه حتى يودى عنه فصار نظير الذي المودع فانه بالاستحالة يمكن فكذا هذا ان بالاسترداد يكون نقضا تاما من جهة  
فلا يمكن منه **قال** وحانه الكفيل له اذا اذبح الكفيل بالمال الذي قبضه من المطلوب قبل ان يعطى هو للطالب له التبرع لانه  
ملكه بالقبض فلان التبرع بدل مكره ولا يتصدق به سواء قضا او دين هو والاصيل لانه بالكفالة وجب له على الاصيل دين  
الا انه تاجر مطالبه حتى توفى فتر من منزلة الدين المودع فيملكه بالقبض على ما بينا الا ان يرفع فثبت ان اذبح الاصيل الدين  
عن ابي صفة لما ذكر فلا يعمل فيما لا يتعين على ما بينا في البيع وان قبض الكفيل فلا يثبت فيه بالاجماع هذا اذا قبضه على  
وجه الرسالة لا يطيب له الروح على قول ابن حنيفة ومحمد لعدم الملك على قول ابو يوسف بطيب لعدم التعيين واصل الخلاف  
في الروح بالوراثم المقتضية **قال** ونوب رده على المطلوب لو شرا يتبعي يعني يجب روح الروح على الكفيل كغيره اذا  
كان المقبوض شرا يتبعي كالحسنة والشعر وهذا اذا قبض الاصيل الذي هو موقوف الى صفة وعنه ان يتصدق به و  
قالا يطيب له الروح وهو رواية عنه لانه ملكه بالقبض على ما لو قبضه دينه المودع ومنه انه ان الخبز يكتفى مع الملك  
فيما يتبعي لان مقتضاه قاهر الا برب ان الكفيل فيه يسبيل من قضا دينه واسترداده العين المقبوضة فلا يخلو  
عن البشارة فاذا لم يطلب يتصدق فردا على الفقراء وفي رواية يرد على الاصيل لان الكراهية لحقته ان كان الاصيل  
فقير اصلا بطيب له وان كان غنيا ففيه روايتان والاشبه انه بطيب له هذا اذا اعطاه على وجه القضا لو بيه وان دفع  
اليه على وجه الرسالة لا يطيب له الروح بالاتفاق لانه لا يملكه ويتعلق العقول بعينه لتعيينه فيكون الحرمة فيه صفة كالمقتضى  
التعيني اذ اذبح فيه خلاف مما لا يتبعي عن ابي يوسف وقويناه من قبل **قال** ولو امر كفيل ان يتبعي عليه صبره افعول

منه الحوزة ومنه من الخيار فادام هذا الاضمان قائما لا يرد ولا يملكه بالقبض لان المطلوب دفعه الى على وجه التقضاء







عن بيضة الاسلام فكان بمنزلة الاجرة بخلاف الزكاة في الاموال لظاهرة لان الواجب فيها جزء من الثواب وهو  
عني غير ممنون بوجه بل ان لو هلك لا يؤخذ منه شيء والكفالة باعيان غير ممنونة لا يجوز ولان الواجب فيها فعل هو عبادي  
والحال كله ولهذا لا يؤخذ من تركه بعد موته الابدية فلا يجوز الكفالة باكساب العبادات ثم قيل المراء بالحيث الخراج  
الموقوف وهو الذي يجب في الذمة بان ينفذ الامام كل سنة على ما يراه لا الخراج المتقاسمة وهو الذي يقسمه الامام من  
خلفه الارضي لا غير واجبة في الذمة فلم يكن في معنى الدين والدين الكفالة لان كل واحد منهما للتوفيق يجوز في كل  
موضع يجوز الكفالة فيه ولما التوايب غير متفق في صحتها فقال بعضهم يريد بها ما يكون حق كاجرة الدارس وكسب الفهر  
المشترك والامال الموقوفة لخدمة الجيش وقوا الاسراء وقال بعضهم يريد بها ما ليس بحق كالجبايات التي في زماننا ياخذها  
الظلمة بغير حق فان كان من المصنف هو الاول جازت الكفالة به بالاتفاق لانه واجب ممنون وان كان من ماله الثاني  
ففيه اختلاف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز الكفالة به من ماله لان الكفالة هي ذمة في ذمة في المطالبة  
لوق الدين وهي لا دين ولا مطالبة على الاصيل فلا يحق مع العلم وقال بعضهم يجوز من ماله لان الاسلام على البرزخ  
رسمه لان في المطالبة مثل ما يرد الدين بل في قوله والعبرة في باب الكفالة للمطالبة لانها شرعت للتراث وهذا قلنا  
انما قام بتوزيعه من النوايب على المسلمين بالقطر بوجه وان كان الاصل بالاضطرار اقول ان من فقهه نايبة غيره  
بامره وجع عليه وان لم يشترط الوصي كمن فقهه دين غيره بامره واما العتمة فقد قيل هي ما صار الواحد من النوايب  
لان العتمة هي النصيب قال له تعالى ومنهم من انما اقمته بينهم والمواد بها النصيب وقيل هي النوايب يعني ان العتمة  
ما يكون راتباً والنوايب ما ليس راتباً لما يوظفه الامام عند الحاجة لولا ان لم يكن في بيت المال شيء وقويتا ما هو جاز بالاجل  
وما هو مختل في قوله قال ابو بكر بن ابي سعيد هذا النقط وقع غلط لان العتمة مصدر والمصدر فعل وهذا ممنون وقيل هي ان  
يشتد احد الثقلين من العتمة بينه وبين صاحبه فتمتمة انسان لانا واجبه وقال بعضهم معناها اذا اقتسمت منه اهل الشريكتين ثم  
صاحبه الرواية باووم لاحد المذكورين وفي الاباضة ثم وكذا في النقي **قال** ومن قال لا فممننت كمن عن فلان ما ان ستره  
فقال **قال** فالتقول للمضامن يعني اذا اقر انه كفيل بدين من فلان وادعى الاجل فقصده المخرجه وهو الطالب في الدين و  
كذبه في الاجل لان القول قول المقر لانه اقر له بشيئ من المطالبة بعد شرط المقر بدين عليه المطالبة في الحال وهو يتكبر فكان  
التقول قول خلاف ما اذا اقر بالدين المؤجل فقصده المقر في الدين وكذبه في الاجل حيث يكون القول فيه قول المقر لان المقر

اقر بالدين ثم ادعى حقه لنفسه وهو الاجل فلا يقبل قوله بل يمينه ولان الاجل الكفالة نوع من شيئ من غيره شرط بان  
كان الدين مؤجلاً على الاصيل وفي الدين عارض حتى لا يشترط ان يكون له القدر من ثبوت العوارض وفي النوع القول  
للمقر لانه صفة للدين وقال الشافعي رحمه الله القول للمقر لانه الاجل وهو من افعال الدين مؤجل وحال وفي الاول  
صواب القول للمقر وقال ابو يوسف القول للمقر في الفضلين لرواه عنه ابراهيم بن يوسف لان المقر قد اقر له بحق  
ثم ادعى نايبة فلا يصدق الا بجهة لانه ادعى ان له على صاحبه حق وهو النايبة لا يبرأ له لو اقر الكفالة على انه بالخيار  
جاز اقراره بالكفالة وبطل الخيار ما قلنا ونحن نبين الفرق بين الفضلين وبين هذا الخيار لانه الخيار مع بطل  
الكفالة فلا يصدق بطلها بعد اقراره بخلاف الاجل لانه ليس باطل وان هو نوع في الكفالة على ما بينا وما قاله  
الشافعي ان الاجل وصف للدين لا يستقيم لانه ليس نصفه للدين في الحقيقة وان كان وصفه لخطا لا يبرأ ان الدين حق  
الطالب في الاجل حق المطلوب ولو كان صفه كما اختلفت مسقطها كالجودة والروادة فهو الخيلة فيما اذا كان عليه دين  
مؤجل وادعى عليه وفاق كذب انكروا مواظب في الحال ان اقر ان يقول للمدعي هذا الذي يوعده من المال حال او مؤجل فان قال  
مؤجل فلا دعوى عليه في الحال وان قال حال فينكره وهو صدوق فلا يخرج عليه وقيل من علمه الدين مؤجلاً اذا انكر الدين وقال  
ليس قبل اليوم حق فلا باس به اذا لم يريد به **قوله** ومن اشتراته وكفله رجل بالدرل فمستحق له ما اخذ  
المشترى الكفيل حتى يقضيه له بالثمن على البايع لان الكفالة بالدرل هو ضمان الثمن عند فروع البيع على ملكه بالاستحقاق وهو  
لم يخرج عن ملكه عالم يفتح البيع ويحكم على البايع بدفع الثمن على المشتري فممنون الاستحقاق لا يفتح له وهذا الواجب  
الاستحقاق البيع قبل الفسخ جاز فلو كان مستحقاً لما جاز فاذا لم يتفق على البيع لم يفتح على البايع ولم يخرج عن ملكه لان بدل  
المستحق مملوك الا براءه لو كان ثمنه جواً فاعتقه البايع في هذه الحالة مستحق وكذا لو كان المشتري باع الجارية من انسان  
فمستحق من ثمنها في البيع لانه الاول ان يرجع على بايعه عالم يقضيه له بالثمن لثمن كمالا يفتح البذل في ملكه وادى  
فاذا حكم الحاكم بالثمن عليه استحق وسقط اتمام الاجازة ونزوم البايع رد الثمن فيلزم كفله مرون خلاف القضاء  
بالوجه لان البيع يبطل لعدم المحلية فيرجع على البايع والكفيل به وعناي صفة ان البيع يستحق بحد الاحتقا  
لان الخصومة من المستحق وطلب الحكم من القاهم دليل المنقضي فينتقض به البيع كما يستحق بالثمن حتى فلا تعمل اجازة  
المستحق بعد ذلك وعناي يوسف مثله فعلى هذا يرجع به علمه بحد القضاء به له وعناي يوسف انه ان اذ العيني بعد



**كفالة الرجلين والعبد**

لكم بفتح السين لان اخذ دليل النسخ والظاهر هو الاول **باب**  
**قال** دين عليها وكل كفيلا من صاحبها اياه احد ما لم يرجع به على شريكه فان زاد على النصف رجح بالزيادة معناه  
اذا كان لرجل دين على اثنين بان اشترى من عبدا وتكفل كل واحد منهما من صاحبه اياه احد ما لم يرجع به على شريكه حتى  
يزيد ما يؤدى به على النصف فيرجح بالزيادة لان كل واحد منهما في النصف اصيل وفي النصف كفيلا فبالزيادة ينصرف الى ما  
علمه اصاله اذ لا محالة بين ما علمه بطريق الامالة وبين ما علمه بطريق الكفالة لان الاول دين ومطالبة والثاني  
مطالبة فقط فلا يعارض الاول وكذا ايسر الاول وهو الشرا بكون من سيرة الشافعي وهو الكفالة ولهذه النسخة الاول في بعض  
من نسخ ما وان كان عليه دين والثاني لا ينفذ الا في الثلث بشرط ان لا يكون عليه دين وان كان عليه مستغرق لا ينفذ  
اصلا فكان كذا فلا يعارضه الفقيه وهو انظر حاله واشترى ثوبا وقضه بفضة فقبضها وقبض الاخر من  
الفضة الخالصة قدر فضته ثم افترقا فقبض الباقي فجعل المقتضى من المهر لان المهر فاقه واكره حتى اوجب  
المقتضى قبل الاخرى ولان الكفالة يوجب المطالبة وهي ترجح للدين فلا معارضة بين الاصل والنتج ولان لو وقع في  
النصف غصابه كان لصاحبه ايضا ان يرجع عليه بان يجعل المولى عنه لان المولى نايبه وادانايه كما وان يؤدى الى  
الدور فيسقط ولا معارضة فيما زاد على ما علمه بطريق الامالة ولا دور وفيه رجح عليه ولو كان ما علمه مؤصلا وما علمه صاهرا فلا  
صح فيقضية لانه معارضة اذا لا يجب ما علمه في الحال وليس لشريكه ان يرجع عليه لان الكفيل اذا جعل دينه مؤصلا ليس ان يرجع على  
الاصيل قبل اوصول الاجل وكذا لو كفل احد من غصابه من الاخر ولان الكفيل جعله غصابه بمصدق وهي واردة على مسألة  
الكتاب **قال** وان كذا رجل كفل كل صاحبهما اياه احد ما لم يرجع به نصفه على شريكه وبالطبع على الاصيل معناه اذا كان  
على رجل الدين رسم مثلا فكل منه رجلا من كل واحد منهما بجميعه على الاخر اذ لم تكفل كل واحد من الرجلين غصابه بل انزبه با  
الكفالة لان الكفالة على الكفيل جارية كما يجوز على الاصيل فما ادنى احد ما رجح بنصفه على صاحبه ثم يرجع على الاصيل  
ان شاء وان شاء رجح هو بالكل على الاصيل لان ما علمه مستويان فلا ترجح وجه للمحقق على البعض اذا لمالك الكفالة فيكون  
المؤدى شايعا عنهما فيرجح بنصفه على شريكه اذ لا يؤدى الى الدور لان قضية الاستواء قد حصلت بمرجع احدهما بنصفه و  
ليس صاحبه ان ينقص الاستواء بالرجوع عليه مراعاة لما اقتضاه الحق اذ الاستواء في السبب هو الاستواء في الحكم و  
هو الغرم بخلاف المسئلة الاولى لان الترجح فيها حاصل من الاستواء فلا تفرح الرجوع فيؤدى الى الدور ثم يرجع على الاصيل

لانها اذ اعطيه دينه بمرادها بنصفه والاخر نايبه وان شاء المولى رجح بالرجح على الاصيل لانه كفل الجميع اياه وهذا  
اذا كفل كل واحد منهما على الاصيل بجميع الدين على التعاقبة كفل كل واحد منهما غصابه بالجميع واما اذا تكفل كل واحد  
منهما بالنصف ثم تكفل كل واحد منهما غصابه فهو كالمسئلة الاولى في الصحيح لا يرجح على شريكه كما ان المولى يؤدى على النصف  
وكذا لو تكفل على الاصيل بجميع الدين معان كفل كل واحد منهما عن صاحبه لان الدين ينقسم عليها نصيبين فلا يكون كفيلا عن  
الاصيل بالجميع وكذا لو كفل واحد منهما على الاصيل بالجميع متعاقبا كفل كل واحد منهما غصابه بالنصف **قال** وان  
ابو الطالب صديقا اخذ الاخر كله لان ابوا الكفيل لا يوجب امانة الاصيل فيبقى المال كله على الاصيل والاخر كفيلا عنه الله  
بطل فباضه به **قال** ولو افترقا المأنا وضمان اخذ الغريم ايا شاك بطل الدين لان كل واحد منهما كفيلا عن الاخر على ما بينا في الشركة  
**قال** ولا يرجع في يؤدى اكثر من النصف غصابه من الوجهين في الكفالة الرجلين **قال** وان كان عبديه كتابه واصل وكفل كل واحد  
عن صاحبه وادى احد ما رجح بنصفه وهذا السحن والقباس ان لا يجوز لانه كفالة المالك تب والكفالة بيد الكتابة وكل  
واحد منهما بانقر او باطل عند الاجتماع اولى فصار كما اذا اختلفت كتابتهما وجه الاستسنان ان تعرف لانه ان يجب تصحيحه  
بقدر الامكان وقد امكن تصحيحه من الكفالة بان يجعل المال على كل واحد منهما في حق المولى وفي حق نفسه فحق الاخر معلق  
بادائه فيطالب المولى كل واحد منهما بالجميع المال بحكم الامالة لا بحكم الكفالة فاختارها ادى حق وعق الاخر بتلك كما في ولو المالك  
لكن كل واحد منهما كفيلا في حق صاحبه لان المال في الحصة تقابل بها في انقسم عليها فصارت كفالة بما علمه اصل وكفالة المالك  
ما علمه اصل جارية فلان كل واحد منهما اصيل في المال كفيلا عن صاحبه في حق صاحبه بالكل ولا يظهر الكفالة الا في حق صاحبه  
لان ضرورة فينتقد بقدر ما يكون مطالبة المولى كل واحد منهما بالجميع المال بحكم الامالة لا بحكم الكفالة فاذا ادى احد ما شاك  
وقع خيرا **قال** في دفع النصف ذلك عن صاحبه لا يستقر اياه فيرجح به عليه ولو رجح بالكل لا يتحقق المساواة بخلاف ما اذا  
اختلفت كتابتهما لان عن كل واحد منهما تعلق باداء المال على من وهو صحيح في نفسه فلا حاجة الى تصحيحه ما ذكرنا من  
الطريق في المسئلة على ثلثة اوجه اولى ان يكتا بترها كتابه واصل وكل واحد منهما كفيلا عن صاحبه فحكم ما ذكرنا والشافعي  
ان يكتا بترها كتابه واصل على الف ولم يؤدى هذا حكمه ان كل واحد منهما يلزم حصة ويعتق باداء حصة لان المقابلة  
المطلقة يقتضي ذلك والثاني ان يكتا بترها كتابه واصل على الف وان يجرى في الرق ولم يذكر كفاالة كل واحد  
منهما عن صاحبه فعقد زفره اذ هو ارجح مما مثل الفصل الثاني في تعتق احدهما باداء حصة لان كل واحد منهما لم يلزم



بالقبول الاحصنة وهو ليس هو ان يطالب اصدىما بجميع البدل ولو ادعى اصدىما بجميع لم يرجع على صاحبه بشئ  
بخلاف ما اذا شرط كفاية كل واحد منهما عن صاحبه لكن العقول لا يعتق ولا يقر بها ما لم يعمل جميع المال الى المولى لان شرط  
المولى في العقد يجب ان ياتى اذ كان صحيحا شرعا وقدر شرط العتق عند ادائها جميع المال فصلا فلو عتق اصدىما باو  
حصنة كان مخالفا لشرط وما استدلل به نفى مجموع فان هذا عندنا كالانفصال الاول في جميع ما ذكرنا فلهذا قلنا لم  
يصح جميع المال الى المولى لا يعتق واصر منها ذكره في المبسوط **قال** ولو حرر اصدىما اقلها شأنا حصنة من لم يعتق  
عنه ولو عتق اصدى العبد بين فيما اذا كانا من شرط كفاية كل واحد منهما عن صاحبه صح العتق لوجود المعنى للعتق  
وهو المك في الرقبة وبراى عن حصنة من بدل الكتابه لانه لم يرجع بالتزام المال الى ان يكون وسيلة الى العتق ولم يبق  
وسيلة فيسقط حصنة ويبقى على صاحبه حصنة لان المال في الحقيقة مقابل برقيتها وانما جعل على كل واحد منهما طه  
احتمالا لا للتمسك بها واذا حصل للعق استغنى عنه فاعبر بمقابل برقيتها فيكون على كل واحد منهما ضرورة فاذا تفرع سقط  
حصنة العتق كما ذكره وبما ذكره الذي لم يعتق ايتها شأنا فان شاء اصدىما عن صاحبه بالاموال **قال** فان اذ العتق  
رجع على صاحبه وان اذ الاخر لا لا يعتق اصيل فلا يرجع على اصدى اذى والعق يقتل عنه بامره فيرجع به عليه فان قيل  
كيف يكون العتق كفاية وكفاية بدل الكتابه لا يجوز قلنا هذا في حالة البقاء لانه لم يكن في الاثر كفاية فقط وانما  
كان بدل الكتابه واجبا عليه اصاله وقدرنا الكفاية فيه حتى صاحبه احتمالا لا للتمسك بالاداء عن صاحبه وبعد العتق لا يمكن الجواب  
البدل على الاستغناء فلا يمكن تقدير الاموال فيعقب كفاية **قال** ومن ضمن من عبدا لا يؤخذ به بعد عتقه فهو حال وان لم  
يسم المرد به دين لم يظهر حتى المولى كما اذا الرقة بالاقراء والاستقرار وبالوطع بشره او سكتا كودعة فان هن الرقبة  
لا يظهر حتى المولى فلا يؤخذ بها في الاصل او يؤخذ بها بحرية فلو ان انسان تكفل بمن الديون يلزمه ويطلب به في الحال  
لان المال حال على العبد لوجود السبب فيكون دفعه الا في المطالبة تضررت عنه لعرضه اذ هن الديون لا يتعلق برقبته لعدم  
ظهوره في حق المولى والكفيل غير معصوم فصار كما لو كفل عن غيبه ومثل خلاف ما اذا كفل بين مولى حيث لا يلزم الكفيل جالا  
لانه التزام المطالبة بدين وطالب ليس له ان يطالب بالدين الموصول في الحال ثم اذا ادعى بوجه بعد العتق ان كان بامره ان  
الكفيل بالاداء حكم الدين وقام مقام الطالب فلا يطالب قبل الحرية وقول بدين يؤخذ به بموعنة احترازا عما يؤخذ به  
في الحال مثل دين الاستهلاك عيانا او دين لزوم بالتجارة اذن المولى فانه يجوز كفاية به بلا شرط **قال** ولو ادعى رقبه العبد

تكفل به جعل فوات العبد فبرهن المدعى انه ضمن قيمته ولو ادعى على عبدا مالا وكفل بنفسه جعل فوات العبد برى الكفيل  
فالعرف ان الثانية تكفل عن العبد بتسليم نفسه فاذا مات العبد وجب الكفيل بدين هو وبراءة بوجوب عتقه الكفيل على  
ما بينا من قبل ولا يخلف ذلك بين ان يكون ككفول به حر او عبدا في الاول تكفل عن دين الديو بتسليم رقبه العبد لان المدعى  
يدعى غصب العبد على ذل اليد والكفاية بالاعيان المضمونة بنفسها جارية على ما تقوم فيجب على ذل اليد برون العين فان  
هلكت يجب عليه قيمتها فكذلك على الكفيل ان ابنت المدعى بالبينة ان العبد له لانه يقوم مقام الاصيل والبينة كما سرى  
مبينة فيظهر بها ان العبد ملكه بخلاف ما اذا ابنت الملك بالقرادى اليد او بتكوله لان لا قدر الاصيل ليس بجهة في  
حق الكفيل فلا يلزمه ما لم يقر به هو بنفسه **قال** ولو كفل عبدا عن يمينه بامره فعق فاداه او كفل يمين عنه واداه  
بعد عتقه لم يرجع واصرهما على الاقر ومعه الاول ان يكون على العبد دين لان امر المولى بالكفيل به ان لم يكن عليه دين  
الا بمران له ان يجعله بالدين ولو اقر عليه بالدين نفذ اقراره وله ان يرهضه وان كان عليه دين مستغرق ليس من  
ذلك لانه ينضم ابطال حتى العتق وانما الكفاية المولى عن العبد فصححة كين ما كانت وقال في رجع كل واحد  
منها على صاحبه اذ ادعى عنه بعد الحرية وكانت كفاية بامره لتحقق الموجب للرجوع وكذا لو زال مانع من الرجوع قلنا  
وقعت غير موجبة للرجوع لان اصدى ما لا يستحق على الاخر ديننا فلا يتقبل موجبة بعد ذلك كما اذا كفل بدين من رجل بغير  
امره فبلغه فاجاز قيارا لا تتقبل موجبة للرجوع فكذا هذا فان كفاية المولى عن عبده وجوب مطالبة بايقاف الدين  
من ميا براديه وفان كفاية العبد غمولا متعلقة برقبته **كتاب حجية الحوالة**  
وهي في اللغة التحويل والنقل ومنه حوالة الغرض بنقله **قال** هو نقل الدين من دمه الى دمه هذا في الشرع وفي اللغة هو  
النقل مطلقا على ما بينا **قال** رحمه الله ونفع في الدين لا في العيني برى المحتمل والحال عليه وهذا من شرائطها ومن شرائطها  
القبول وفي خلافه في يوسف كما في الكفاية وهي مشروعة باصباح الامة وقال على السلام من اجل على فليتبسح والامر بالا  
تباع دليل الجواز ولانه التزام ما يقر على تسليم موجب العقل بجهة دفعها للحاجة وانما اختصت بالديون لان تنسب  
عن العقل والتحويل وهو الدين لا في العيني لان الدين وصف شرعي وهذا النقل حكم شرعي يظهر اثره في المطالبة فجاز  
ان يؤثر النقل الشرعي في الغائب شرعا وانما العيني محسوس فلا يستقل بالنقل الحكمي بل بالنقل الحسي وانما اشترط رضا صاحبه  
لان الحوالة هو صاحب الحق ويختلف عليه اذ لم يرضه من رضاه لا فاعلا وان لا لا يرضه من ياطل مع العتق و  
منه



من يورث نافعها ومنهم من هو بالعكس فلا يلزم برون رضاه والحق عليه يلزمه المال ويختلف عليه الطلب والناس  
متفاوتون فيه فمنهم من يعنف فيه ويستعمل ومنهم يلزمه المال ويختلف من يسهل ويصعب ولم يذكر المصنف  
المجمل لان الحوالة تبع برون رضاه وانما يشترط رضاه للرجوع عليه وليست طائفة ونظيرها الكفالة فان يصح برون  
رضاه الكفول **قال** ويرى المجمل القبول من الدين وهذا حكمه وقال زفر لا يبرأ لان المقصود بالتوثيق و  
هو ازيد المطالبة كالكفالة لا يورث سقوط ما كان له من المطالبة وقال ابن ابي ليلى يبرأ في الكفالة ايضا اعتبارا  
بالحوالة ولو ان الاطعام الشرعي ثبت على وفق المضافي للعبودية فيجوز الحوالة بالنقل والتحويل وهو لا يتحقق الا  
بفرض ذمة الاصيل لان الدين في انتقال من ذمة راسي غير ذمة الكفالة سحبا لثمن فيقتضى ان يكون موصرا ضم الذمة  
الى الذمة ولا يتحقق ذلك مع براءة ذمة الاصيل والاستيفاء في الرضا والحوالة باختيار المأمو لا من المجمل واصل  
من المجمل في القضاء ولا يقال لو برى المأمو الحوالة على القبول اذ اقتضاها المجمل الدين كما لو قضاه الاجبة لانا نقل  
الاجبة من مجرى المجمل غير متبرع لان الحوالة لا تختل عود المطالبة اليه بالتقاضي فيمكن اجنبيا اذ قصص دفع الفرض من ذمة المأمو  
في براءة فقال ابو يوسف جبراً عن الدين والمطالبة وقال محمد يبرأ عن المطالبة فقط ولا يبرأ عن الدين ومثله الخلاف  
يظهر في موضعين احدهما اذا ابرأ المأمو المجمل من الدين قال ابو يوسف لا يصح وقال محمد يصح والثاني ان الواهن اذا  
احال المأمو على الدين على انسان كان للواهن ان يسترد الرهن عند ما يورس كما لو ابرأ من الدين وعند محمد ليس  
ذلك كما لو ابرأ الدين كذا ذكره المرغيناني وذكر في الزيادات ان البايع اذا احال غريمه له على المأمو بالثمن بطل حقه في  
جسم المبيع لان المطالبة سقطت وكذا الموقوف اذا احال غريمه على الواهن بطل حقه في جسم الرهن لانه لم يبق له مطالبة  
بالدين وان احال المأمو البايع على رجل لا يبطل حقه في جسم المبيع لان المطالبة باقية لان الحال عليه قائم مقام المجمل  
وكذا اذا احال الواهن المأمو على رجل لم يبطل حقه في جسم الرهن لان المطالبة باقية لان الحال عليه قائم مقام المجمل فصار  
مطالبة كطالبة المجمل والمأمو نائب على عكس ما ذكرناه اذا احال مولا على رجل يعنى كالمأمو الحوالة وان كان الحال  
عليه ما يباح للمأمو ان يبرأ من ذمة المولى عليه فلا يعنى حتى يورس بول الكفالة وان لم يكن للمولى حق مطالبة المأمو  
والفرق ان حرية المأمو تعلق ببراءة ذمة وقد برئت اذا احال المأمو على رجل واما اذا احال المولى  
عليه رجلا لا يبرأ واما الواهن فلو وثقة فيبقى ما بقيت المطالبة ويبطل اذا بطلت وكذا البايع اعلم ان احواله

مولا على رجل انما هو نداء كان له على الرجل دين او عين وقيل لا لان الحوالة كونها ما يباح من المطالبة في الغنم فيجوز  
وان لم يكن له واحد منها او كان له ولم يقيد به لا يجوز لان الحوالة نقل الدين الى ذمة الحال عليه فصار الواجب على الحال عليه  
غير الواجب على المجمل فذكر لا يجوز كالكفالة وان كان المولى هو الذي حال غريمه على المأمو نائب البايع الا اذا اقتضى بديل  
الكفالة لان مطلقا يرجع وليس للمأمو ان يبرأ من ذمة المولى عليه ولا يبرأ من ذمة المأمو عليه لان المأمو نائب البايع  
من قبل **قال** رحمه الله ولم يرجع الحوالة على المجمل لا بالتقاضي وقال الشافعي لا يرجع عليه من الدين لان ذمة المجمل قد  
برئت براءة مطلقة بالحوالة فلا يعود الدين الى ذمة المأمو لا بسحب يد فصار كالغائب وغائب الغائب اذا اختل المقصود  
منه فحينئذ ابرأ من ذمة المأمو لا من ذمة المأمو بالتقاضي منه لا يعود الحق على المأمو وكالمولى اذا اعتق عبيد عبيد فان العزامة  
مخرجون بين يميني المولى قيمته وبين ائبائ المعق فان ائبائا ابرأوا ابرأوا وتوكلوا لا يرجعون على المأمو ولو كان مولى  
مخرجان رضى الا عنه موقوفاً ومرفوعاً عن الحوالة فاما ما نقلنا يعود الدين الى ذمة المجمل وقال لا تولى على ما في امر  
مسلم ولان المقصود من رغبة الوصول الى حقه بالاستيفاء من الثاني لا مجرد الوضوب لان الذمة لا يختلف في نفس الوضوب  
ولما يختلف في الايقاع فهو اهو المعلوم بين الناس والمعلوم كالحرف ففقد فواته بحسب الرجوع الا يورس ان البيع كما كان في العرف  
ان يواد بسلامة المبيع المأمو ولا من العيب ففقد فواته بالاستحقاق او بالهلاك قبل القبض وعند فواته ففقد السلامة  
يرجع المأمو بالعرض كالمأمو وهذا لان ذمة الحال عليه خلق عن ذمة المجمل باحواله هو فاذا فوات الحلف يبيع بالاصل خلاف  
الغائب وغائب الغائب فان ابرأه ليس يخلو عن المأمو وانما يثبت للمالك الخيار ابرأه ملكا المقصود من ابرأه ما شأه فبما قد  
منه عود من غير ان يجمل على احواله يرجع على احواله وكذا المولى والمعتق ابرأه ليس يخلو عن المأمو لان ذمة المأمو ثابت على  
معناه سقطت الى المأمو فافترقا **قال** رحمه الله وهو ان يجرى الحوالة ويخلو ولا يبرأ من ذمة المأمو ففقد فواته ففقد السلامة  
بالحوالة من المأمو اما ان يجرى الحوالة ويخلو ولا يبرأ من ذمة المجمل ولا للمأمو ان يبرأ من ذمة المأمو بان لم يترك ما لا  
عينا ولا دين ولا كنفلا لان المأمو هو الذي يبرأ من ذمة المأمو ويحقق ذلك بها وهذا اذا ثبت موت مغل ففقد فواته  
فان اختلفا فيه فقال المأمو مات مغل وانكر المأمو ففقد فواته ففقد السلامة بالاصل وهو العرف  
كما ان كان موصيا وانكر البير ولو فله الحكم بعد ما يكون تولى عند ما يبرأ وقال اهوتون لا يجرى عن الاذن من يتفلس  
الحاكم وقطوع من ملامته عندها فصار كمن عن الاستيفاء بالمأمو وموت مغل ولا يبرأ من ذمة المأمو فان ثبت ذمة



وبعد الاستيفاء لا يوجب الرجوع الا بمرارة لو عجزت فبينة الحال علم بالرجوع على الجمل وهذا ان التوابع الذي لا  
يتصور حقيقة وانما يكون ذلك كما خرج محله من ان يكون محله صالحا للوجوب بكونه معدوما او بالحدود وان الافلاس لا يتحقق  
عقل لان الحال غايه ويخرج الى الانسان فقيرا او يصبح غنيا وبالعكس وحمل انه استغنى في الجمل بان مات له قريب يورثه وهذا  
نظير ما خرج الحكم الشهود واقام البينة عليه لا يقبل لانه لا يتحقق لا في الحال او في غيره في الجمل في هذه المسئلة سببية على تحقق  
الافلاس بغيره ولو مات وترك هبة فغيره بغيره او بغيره وسقط على البيع او لم يسقط بغيره الذي اذنت الجمل لان  
عقد الرهن لم يبق بغيره من الجمل عليه مغل اذا لم يبق الذي علمه الرهن بدين ولا دين على خلاف ما اذا ترك كفلا بامر  
او بغيره لان الكفيل خلق عنه **قال رحمه الله** فان طلب المحتال علمه الجمل بما اصابه فقال الجمل احلت بدين لي عليك  
ضمني خال الذي ان ضمن الجمل لان سبب الرجوع قد تحقق باقرار الجمل وهو قضاء دينه بامر فيرجع عليه لا يقبل قوله وقد  
الدين على المحتال عليه لانه يتكبر الحال والفعل على المتكبر ولا يكون الاقرار من الحال علمه بالحواله اقراره بالدين علمه ولا قوله  
الحاله يدل على ان علمه بان الحاله قد يكون مطلقة وقد يكون مقيدة بحال العلم بالحاله ان يكون مطلقة اذا  
المحقق توكيل بالاداء القرض فلم يوجد ما يدل على وجوب الدين علمه فيمنه **قال رحمه الله** وان قال الجمل للمحتال اهلك  
لمنفعة في فقال المحتال احلت بدين لي عليك فالقول للجمل لان المحتال يدعي علمه بالدين وهو تكبر والفعل المتكبر ولا يكون الاقرار من  
الجمل بالحواله واقوامه على اقراره بان علمه بان المحتال لان لفظ الحاله يستعمل بمعنى الوكالة قال محمد بن ابراهيم اذا صار مال  
المضاربة ديونا ومنع المضارب عن التقاضي وليس في الحال ربح ولا خسارة وكفى يقال له اصل ربحي مالي وكذا اذا احتل التوكيل  
لا يحكم له بالدين على الجمل بل يكون القول للجمل وهو متمسك بالاصل لان فروع الذمم هو الاصل ولولم يبق الدين  
على الجمل بان ادعى ان الدين على الجمل علمه عن حاله باع الجمل له بطريق الوكالة منه وادعى ان الدين له ووصل  
اليه عن صحة لا يقبل قوله ايضا اذا اكر الجمل ذلك لانه ما اقره بالبدو والتصرف في ذلك المال والانه ان يعرف  
ظاهر النسخ لا يسمح ان ذلك حاله كان له بلا بينة فيكون القول للجمل **قال** ولو حاله بالحدود وديعة صحت  
فان هلك بغيره اذا كان له وديعة وراهم عند شخص فاحالها بغيره صحت الحاله لانه اقر على التسليم فلما  
ادى الجواز فان هلك بغيره لان الحاله حقيقه با اذ لم يسلم التسليم الامرا بخلاف ما اذا كانت حقيقه بالخطوب  
حيث لا يبرأ لانه يخلو القيد والتواتر في خلف خلافات حتى لو ملك المخصوص لا يخلو بان يستحق بالبينة

صار على الوديعه وقد يكون مقين بالدين فحاصله ان الحاله على نوعين مقين ومطلقة فالمقيد ان يقتضها بدين  
له علم او بعين له فين وديعة او غصب وخوفه والمطلقة ان يبرر الحاله ارسالا ولا يقبل بشي مما سئل من وديعة  
او غصب ودين او جمل علمه ليس عليه شيء عا ذكره والكل جائز لما روينا ولما ذكرنا من المعنى ولان كلاهما يتحقق  
امورا جائزة عند الانفراد ووجوب نزاع المحتال علمه بالالتزام في ذمة والايفاء وتوكيل المحتال بغيره الذي والعين من  
الحال علمه واراحتال علمه بتسليم ما عند من العين او الدين الى المحتال فكلما اعتد الاجتماع وحكم المطلقة ان لا ينقطع  
حق الجمل من الدين والعين ولكن الحال علمه يرجع على الجمل بعد اداية اذا كانت الحاله برضاه وبسبب ان يرجع  
قبل الاداء ولكن لانه لا لزوم اذا جبر حتى يخلصه كافي الكفالة ولو كان الدين مؤجلا على الجمل  
كان مؤجلا في حق الحال علمه كافي الكفالة ثم لا يبقى الدين خالا بغير الجمل لانه خرج من العين وصار جنبيا ويحل بمرت  
الحال علمه لان الاجل كان حقه وقد استغنى عنه وحكم المقيد ان لا يملك الجمل مطالبة الحال علمه بالمال حاله بدين  
او عين لانه يتعلق بحق المحتال على حال الرهن ولو ملك المطالبة لبطل حق المحتال ولا يملك ذلك كالا يملك ابطال فواخر  
بخلاف المطلقة لانه لا تعلق لحقه بالعين او الدين بل يتعلق بذمة الحال علمه فلا يبطل الحاله باضنا عنه اولى به  
من العين والدين الا بمرارة لا يبطل بملكه فكلما باضنه المدين لانه لم يبرم الاداء الامرها فلو اضره بطل حقه  
ولو ابرأ المحتال علمه الذي اضر الجمل ما كان عند من الدين والعين كما مرتهن اذا ابرأ الرهن يرجع برهنه  
ولو وجبه له ليس له ان يرجع بدينه لان الحال علمه ملكه بالهبة وكذا اذا ورثه ولو مات الجمل كان الدين والعين المحتال  
بما ينشأ من اية بالمعصية وقيل رفر دمه الله يختص به المحتال وهو القياس بان حقه متعلق به حال حياته والجمل  
كالا بغيره عنه لا يكون له اذن فصار كالحاج عن ملكه فلا يقض به ديونه ويكفي كان ملكه ثابتا فنقل حق المحتال  
سابق فصار كالمحزون يختص به الرهن متعلق حقه به سابقا على حقههم ويكون الصحة تقوم على دين الرهن ما قلنا  
ولنا ان هذا حال الجمل لم يثبت بغيره علمه بالاستيفاء فيكون بينه وبينه وهذا لان ملكه المحتال لان فليس  
الدين من غير من علمه الدين باطل لكن بالحواله وجوب للمحتال في ذمة الحال علمه دين مع بقاء دين الجمل و  
لهذا لو تولى حال الحال علمه نفوذ الجمل ولم يثبت علمه ايضا بالاستيفاء لان بثوت اليد على ما في ذمة العين  
لا يقصور وانما يمكن للجمل ان ياخره لان الحال علمه لا يقبل الحاله الا للجمل يستكمل ما في ذمة او يوفى من ذلك



الحال فلو اذنه تقوت الرضا فبطل الحوالة بخلاف الرضا لانه ثبت عليه بالاستيفاء ولهذا لو حكم بملك على الزهني  
فلان هو اذن وكان ينبغي المحال ان لا يكون له حق المزاومة لانه دينه محال في دفعه الى حاله فلا يراهم غراما المحل كما اذا  
كانت الحوالة مطلقة وانما ثبت له حق المزاومة لان الحوالة كانت مقبولة بذلك الحال فاذا اذنه ذلك الحال فانت الرضا  
بالحوالة فبطل الحوالة فنقود الدين الى دين المحيل على ما كان قبل الحوالة واستوفى ولا مسئلة الوديعة والغصب  
وتحريمه خلاف ما اذا كانت مطلقة لان المحيل بالحوالة بر من دين المحتال وصار المحتال من غراما المحل على علم  
يتعلق له حق حاله فلا يراهم غراما المحيل واذا قسم الدين بين غراما المحيل لا يرجع على المحيل المحيل كحصة الغراما لان  
الدين الذي على المحل عليه صار مستحقا وليس ان يرجع عليه بما لو استحق الرضا ولا يباقي من دينه بعد الحوالة لانه  
صار ما ويا فلا يرجع به على امر **قال رحمه الله** ذكره السفايح وهو قرض استقاده القرض من حفظ الطريق وصورته ان  
يقرض مالا اذا افاق عليه الفوات لم يرد عليه في موضع الامن وهو قريب من غنة وسنة في الحكم وفي هذا القرض به الاحكام  
امره وانما كره ما روى عليه السلام من قرض جريفا وقيل اذا لم تكن المنفعة مشروطة فلا بأس والله اعلم

**كتاب القضاء** القضا في اللغة الاتقان والاحكام **قال**

قائمه وعليها امرودان قضا ما اودا وضع السوابق في اي حكم صنعها وهو في الشريعة فصل الخصومات  
وانه افضل العبادات **قال** الله تعالى انا انزلنا التوراة فيها احكام ونور حكم بالبينون وقال تعالى وان  
احكم بينهم عاين السور ولا تتبع احوالهم والحكام ما يب الله تعالى في رضى في نصاف المظالم والظلم والظالم الحق في  
المحسني ودفع الظلم عن العباد والامور المعروفة والمنعك لا كمن المنعك المحيل الى كل سبب ومجاسة لا يخفى  
على احد ولو لا ذلك لفسد البلاد والعباد **قال** **اهل الشريعة** لانه كل واحد منهما يشترط الولاية على الغير الشاهد  
بشر او تير لزم الحكم ان يحكم والحكم يلزم الخصم ومن شاهد اصل قاضيا فلا بد من بار او فستفاد احدا من  
**الآخر قال** **والفاسق** اهل القضا كما هو اهل الشريعة لانه لا ينبغي ان يقرر ولو كان القاضي عدلا ففسق لما يعزل  
ويستحق العزل واذا اذن القضا بالرشوة لا يفي قاضيا وكذا الوقف بالرشوة لا ينفذ قضاؤه فيما رثا وقال  
بعض مشايخنا اذا قلنا الفاسق ابتدأ به ولو قلنا هو عمل سيئ بالفسق لان المظلم اعترضه الله فليس رافيا  
دورا كالمعدوم ان لم في التجاة اذا ابق يعزل ولو اذن له وهو باق جاز وعلمنا اننا الثلاثة في النوادر

ان الفاسق لا يصلح قاضيا والظاهر هو الاول وان العدالة شرط الاولوية وكذا الاجتهاد في تولي الجاهل  
القضا **قال** وقال الشافعي لا يجوز الاصل ان يكون عالما عدلا مأمورا للعقل عليه السلام القضا لثمة قاضيا  
في النار وقاض في الجنة الحديث فخر القاضيين امر بما حاصل الحكم بالجهل والافعال حكم بالجور والثالث العالم العاد  
يحكم تعلمه ولا بد من امور بالقضا بالحق والجاهل عاجز عنه ولا يملك له انت الا وسعها والفاسق غير مأمون فلا يجوز  
ون ان المقصود ايقال الحق في المسحق ويحصل بالحق فيقتول غيره ولا يملك له انت الا وسعها والفاسق غير مأمون فلا يجوز  
ولو ان الولي يصح ما سماه قاضيا ولا ان الصحابة رضي الله عنهم اجازوا حكم من تغلب من الامراء وجار تغلبوا الاعمال  
من وطولوا خلفه ولو ان توليته صحيحة لا فطوا ذلك **قال** **والفاسق** يصلح قاضيا وقيل لا يصلح لانه من امور الدين  
وقرير مقبول في الوايات **قال** الاول ان جتهه خذ الرتبة في الخطا **قال** ولا ينبغي للقاضي ان يكون قضا خليفيا  
عينا وينبغي ان يكون موثوقا به في عفاه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والاثر وجوه الفقه ويكون شديدا  
من غير غش لينا من غير ضعف لان المقصود من القضا دفع الفساد وايصال الحقوق الى مستحقها واقام حقوق الله  
نكا وهو من اسم الامور المحسنة واقرى واجب عليهم فكل من كان اعرف وادبر واجب واجبه ما اصابه من  
الناس كذا في وينبغي للموكل ان يتخصص في ذلك وتولي من هو اولى بعقله عليه السلام من قضا انسانا عدلا وفي رعيته من هو  
اول منه فقد كان الله تعالى ورسله وجماعة المسلمين **قال** **والاجتهاد** شرط الاولوية لانه اقد على الحكم بالحق واقتلوا  
في هذا الاجتهاد قبل ان يعلم الكتاب عمانية والسنة بطريقها والمراد بعلمه ما يتعلق به الاحكام منها ومعرفة الاجماع  
والقياس ليتمكن استخراج الاحكام الشرعية ويستنبطها من ادلتها بطريقها ولا يشترط معرفة الفروع التي استخرجت منها  
ببرائهم وقال بعضهم يشترط مع هذا ان يكون عارفا بالفروع الميمنة على اجتهاد السلف كما في نسخة والشافعي وغيرهما من  
المجتهدين وقال بعضهم من حقق البسوط ومذهب المتقنين فهو في هذا الاجتهاد ولا يشترط ان يكون صاحب  
حديث لمعرفة البقية لتعرف معاني الآثار وما هو فيه لمعرفة الحديث كيلا يشغل بالقياس في المنصوص عليه وقيل  
لا بد مع هذا من ان يكون صاحب قناعة يعرف بها عادات الناس لان كثير من الاحكام يستنبط عليها **قال** **والخفي** ينبغي  
ان يكون عارفا في العلم والامانة لا اذ اقر على المقصود وبعرض الخطا واكثر اهتماما في دينه عند جرد الحوادث  
فيكون كلاما وثق في عهده **قال** **وكره** المتعلق من خاف الخفي في الظلم كمن لا يمكن دربه الى مباشرة الظلم **قال**



وان اعتد لا ان امن من الظلم لا بكونه التقدير لان كبر الصعوبة رضى الله عنهم والنابعين وعلما منهم تقدره و  
كيفية بقره **قال** ولا يسأل القضاء لعله على علمه ولم يطلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه فقل عليه مكي يرد  
ولان من طلبه يعتمد على نفسه فحرم ومن اجبر عليه يتوكل على ربه فيلهم وكوه بعض المشايخ ان يدخل في القضاء مختار القلم  
على السلام من اجل بالقضاء فلما نأخذ به غير سكين ولان القضاء بالحق لا يمكنه الا باعوان وقولا يعينه على ذلك وكان  
في بني اسرائيل من خرج نفسه للعبادة يسمى من ترمي له النبوة فاذا اشتغل بالقضاء ايسوا من نبوته فهذا دليل على ان سقطة  
وان يقين هو للقضاء بان لم يكن احد غيره يصح للقضاء وجب عليه الطلب صيانة لحقوق المسلمين ودفع الظلم الظالمين  
**قال** ويجوز تقدر القضاء من السلطان للعادل والحاير ومن اهل البع لانه الصعوبة رضى الله عنهم تقدره من ومعاوية  
في نوبة على وكان الحق بين علي بن ابي طالب وقرن على رضى الله عنه اخوانا بغوطينا وعلما السلف تقدره من الحاج الا اذا  
كان لا يمكنه من القضاء بالحق فيجزم عليه لانه حصل به من المسلمين **قال** فان تقدره سبيل ديون قاضي قبله وهو الخياط  
التي فبرا السجلات والحاير وغيرهما من العكوك ونصب الاوصيا والقيما في الاوقاف وتقدير النفقات المعروضات  
لان الديون وضع فيكون في عند الحاجة فيجعل في يد من له ولاية القضاء وهذا لان القاضي يكتب نسخا احوالها  
في بين راس المال الخاصة اليها والاضرة في بد الخضم وما في يد الخضم لا يضمن عليه التعيين زيادة او نقصان ثم ان كانت  
الاوراق من بيت المال فلا اشكال في وجوب تسليمها الى الجدي لانها كانت في يد الاول لعله قد اشغل العمل  
يجزه فلا يمنع تركها في بين بعد العزل وكذا اذا كان من حال الخصوم او من مال القاطن في الموضع لان الخصوم وصغارها  
في بين لعله وكذا القاضي تحمل على انه عمل ذلك توبنا لا يتولا فيجب تسليمه اليه ويبعث عدلين من اهل مناه اوعد لا  
واحد والاثنان ليعقبا ديون المعزول خضرتا وحضرة امينه ويسئلان المعزول شيئا فشيئا فما كان في  
من نسخ السجلات مجمعة في خريطة وما كان من ثقب الاوصيا في اموال التباين مجمعة في خريطة اخرى وما  
كان من تقدير النفقات مجمعة في خريطة اخرى وما كان من نسخ قيم الاوقاف مجمعة في خريطة اخرى وما كان من  
العكوك مجمعة في خريطة لان هذه النسخ كانت تحت تصرف المعزول فلا يشترط عليه في احتياجه الى نسخها فاما الجديد  
فيستبته علمه لوم يجمع كل نوع من خريطة والجميع يسهل وانما يسألان المعزول فان لم يكن قلمه بكتشف عنها  
ما اشكل عليها فاذا اقتضا ذلك فاما على تحزير عن التعيين **قال** ونظرة حال المجسدين الى القاضي للبد ينظر في

حاله لانه نصب باقر المسلمين **قال** فمن اقر الحق وانما من علمه البينة الزعم لان كل واحد منهما جهة طرقة و  
لا يقبل قول المعزول لانه بالحق الحق بواحد من الرعايا وشهادة الفرد غير مقبولة لا سيما على فعل غيره وان لم يقم عليه  
بينه وادعى الجور ان جرح ظاهرا لا يتجمل بخفية **قال** والا نادى عليه ان لم يقم عليه بينه وهو لم يقر نادى عليه لان  
المعزول جرح ظاهرا فلا يتجمل بخفية من ينكشف له حاله وينادي عليه اذا جلس للحكم اياها ويعقل المتنادي  
من كان يطالب فلان ابن فلان الغلامي المجسدين حق فليجزم بخرجه منه ويناديان حفر والافندي القاضي ان يطلقه  
ان حفر اذهم فيرا والا فخر من كفيلا واطلقه والفرق بين هذه المسئلة وبين قسمة التركة حيث  
لا يؤخذ من الورثة كفيلا اذا ارادوا القسمة عن ان الورثة ظهر حقهم في المال فلا يؤخذ من اهل التكفيل لاحتمال  
ان يكن له وارث غيرهم لان ذلك موهوم فلا يعارض الحق في هذه المسئلة ان القاضي لا يجب الا بالحق ظاهر  
احتمال جنة بغير حق موهوم فلا يعارض الظاهر وهذا لان فعل الحكم على الصلح ما يمكن فيجعل عليه حتى  
يظهر خلافه **قال** وعلى الوديع وغللات الوقف بينة او اقرار لان كل واحد منهما جهة والحداد بالاقرار  
اقرار من ابن لان اقرار الاب لا يوجب غير مقبول **قال** ولم يعمل بقول المعزول لان يقر ذو اليد سلمها اليه فيقبل  
قول فيها الى في الوديع وغللات الوقف لان المعزول الحق بالرعايا فلا يقبل قوله الا ان يعترف به في بين ان  
القاضي سلمها اليه فيقبل قوله فيها لانه يشهد باقراره مودع القاضي وبالمودع كيد فصار كانه في بين فيقبل  
اقراره الا اذا صاحبه اليد بالاقرار فيغيره ثم اقرب تسليم القاضي له واقاضي بغيره فيسلم الى المعزول الاول  
بعض المقرقيمة للقاضي باقرار الثاني والمسئلة على اربعة اوجه احدها ان يقر بان سلم اليه بعض ما اقر به لغيره او ينكره  
التسليم فحكمها ما ذكرناه او يقر بان المعزول سلم اليه ثم يقر بغيره فلا يقبل اقرار الثاني لانه ما اقر بان القاضي سلم  
اليه صار كانه في القاضي والادع ان يقر بان القاضي سلم اليه ثم يقر بغيره فلا يقبل اقرار الثاني لانه ما اقر بان القاضي سلم  
المسجد وكذلك السلطان مجلس الحكم في المسجد وقال الشافعي يكره ذلك لانه يحضر المشرك وهو ينجس لعله تعالى انما  
المشركون ينجس فلا يقربوا المسجد الحرام والحايض وهو معنى من دخوله ولا بد من تذكروا الله ولا قامت الصلوة  
للاخصوات والمنازعات ولنا قوله على السلام انما نبينه المساجد لذكر الله والحكم وكان على السلام يفضل الخصوما  
في معتكفة والخلفاء الراشدون كانوا يجلسون للحكم والمساجد ولان الحكم عبادة على ما بينا من قبل فيجوز انما



في المسجد كما صلوة ولانه بعد من الاشياء على القرباء وبعض المقيمين وابعود من التهمة في حق القاضي فكان  
اولي وليس ببدون لشرك بجاسة يلوث وانما ذلك في اعتقاده والحايض تخبر بحالها لانها مسلمة فيخرج بها القاضي  
كما اذا كانت المخصوصة على الدابة فالجامع اولى لانه اشهر واسهل على الناس اذا كان وسط البلد وان كان في الطرف  
اختيار مجرى اخر في وسط البلد **قال** اوداره لان الحكم عبادة للخصم لكان فجاز ان يحكم في منزله فاذا جلس للحكم في  
منزله ان الناس بالفضل على ولا يمنع احد من الفضل فيه ويجلس معه من كان يجلس معه في المسجد ثم لا بأس به اذا كان منزله في و  
سط البلد والا فليقل في وسط البلد ما ذكر في فاصله ان الجلوس للحكم ان يكون في اشرف الاماكن ومجامع الناس  
وليس فيه حرج ولا بواب فضل ولو حكم في اي مكان شاء جاز ولا يحكم وهو حاشي لان الذي لا يجتمع وهو مشغول بالمشي  
ولا بأس بان يفتقر في الطريق اذا كان لا يضيئ على الحارة ولا بأس بان يحكم وهو متكئ لانه يزيد في الرأى بزيادة راحة  
فيه ولكن القضاء مستوي الجلوس افضل تقظيا لانه القضاء ومنه ان يوسن لانه استغنى عن مسئلة وهو متكئ  
كلمته وان تولى وتعمم في تقظيا لانه العتيق ولا يجلس ومن لانه يورث التهمة وان جلس ومن فلا بأس به ان كان عالما  
بالقضاء وان كان جاهلا يستدل ان يفتقر معه اهل العلم لانه لا يؤمن من ان يزل عن الحق فينبهونه عليه قريبا من المشورة  
وكذا اهل العدل للمشادة على خلاف الاعوان حيث يكونون بعد اعنه لانه لاجل الهيبة وسواهيب **قال** ويرد هدية الا  
من قريبا ومن جرت عادته بذلك لان الاولي صلة الرم وردا قطعة وهي صرام والمواد القربى وهذا هو المرم والناثية  
ليست لاجل القضاء وانما هي من على العادة فلما يتوهم فيها الرشوة حتى لو كان لها قصود او زاد على العادة يرد لانه لا يجر  
للقضاء فيكون في الغلول كغيره مما في الهدايا لانه يشبه الرشوة فيجبت عنهما وعلى هذا كانت الصحابة رضي الله عنهم **قال**  
ودعوة خاصة ان لا يحضر دعوة خاصة لانه جعلت لاجل الخاصة في التي لا يتجدها صامرا لو حضر القاضي و  
قبل الدعوة في غير العرس والحنان في خاصة ولم يفصل في الخاصة بين ان يكون من القريب ومن غيرة ومن احوال جرت له  
عادة بالارم جرح وقال في الحاق وان كان بين القاضي وبين المضيف قرابة بجنبه في الدعوة الخاصة لان اجابة دعوة  
صلة الرم قال كذا ذكره النصارى بخلاف وذكر الطحاوي ان على قول المصنف وان يوسن لاجب الدعوة الخاصة  
للقريب في حق اهل محرمه الله يجب ان لا يجيب الدعوة الخاصة للاجانب اقام بخلاف الدعوة لاجل قبل القضاء وعلى هذا  
لا فرق بينهما وبين الهدية وهو القياس **قال** ويشترط الجنان ويعود المريض لعلة علم السلام للمسلم على السلام

سنة حقوق اذا دعاه ان يجيبه واذا مرض ان يعود وادامات ان يحضره واذا نقيه ان يسلم عليه واذا استنصره  
ان يصره واذا عطش ان يشربه وحق المسلم لا يقطع بالعقضاء لكن لا يطل من ملكه في ذلك المكان وان كان له يرضى  
حضوره مع احد لا يعود **قال** ويسوي بينهما جلوسا واقبا لا يسوي بين المضيئ في الجلوس لعلة علم السلام  
اذا ابتلى اهلهم بالعقضاء فليسويهم في الجلوس والاشارة والنظر ولانه اذا قدم اوصم بصره على خصمه وتكرهه صاحبه  
فيجوز ذلك في تركه وسنن في الخصم من اذا حضر بين يدي القاضي ان حيوا بين يديه ولا يترفعان ولا يتبعيان  
ولا يجتنبان وان فعلا ذلك منعنا تقظيا لانه الحكم كما يجلس المتعلم بين يدي المعلم تقظيا له ويكون بينهما وبين  
القاضي فترد رايين او نحو ذلك تحت سماع كلامهما من غير تكلف باصغاء او رفع صوت ولا يعقد احد سدا  
من جانب اليمن والآخر من اليسار لان جانب اليمن افضل فيكون تقظيا له صاحبه بفعل ذلك بين الكبر  
الصغيرة حتى جبت علمه ان يسوي قيم بين الاب والابن ومن الخليفة والوعية ومن الحق الذي والعشيق وهذا  
دليل على ان القاضي ان يفتقر على الملك الذي ولاه القضاء وهكذا فعل شرح رضي الله عنه على مع خصمه واصون الرحمة  
فيما خليفه رضي الله عنهما فاذا سوى بينهما بالفعل فلا حرج علمه فيما يجوده في قلبه من الميل الى احدهما بعوان حكم  
بينهما بالحق لان ذلك لا يقرن له علمه كما في القسم من نسائه **قال** وليتق من حسنة اصدما واشارة ويلقيني  
جنته وصيافته التي يجنب هذه الاشياء لان فيه تهمة ومكرة لقلب الامر ولو اضافها حلة فلا بأس بوجود  
المسوية بينهما **قال** روى المزمع ان لا يجنب الخراج مطلقا معها او مع احد ما ومع غيرهما في مجلس الحكم ولا يكره في  
غيره لانه يذهب بالبرائة فاصله انه لا يكلمها بغير ما يقوى اليه لاجل فان ذلك يذهب خشيته من العقضاء فاذا حضر فهو  
بالخيار ان شاء برأها بالخلاف فعال ما كلفا وان شاء تركها بغيره بالخطى وهو اصل كمالا يكون مهجا للمخصوصة لانه  
مقد لقطوعا واذا تكلم المرمي اسكت الامر واستمع صوته فيهم ما يقول فاذا فرغ الدعوى امره بالسكوت ويستنطق  
الامر اذا طلب المرمي ذلك وقيل من غير طلبه لانه اذا تكلم حلة لا يمكن من الفهم هذا اذا كانت دعواه صحيحة وان لم يكن  
صحيحة قاله في فتح دعواك لان الجواب لا يستحق الا بعد تصحيح الدعوى فاذا صحى او اكراد على عليه ماله البينة فان جرحه  
استخلف المرمي عليه ان طلب الدعوى عليه ويرتب الناس في الفصل على ترتيبهم فيبدأ بالسابق قال سابق ويجعل  
في ذلك امينا يجزى ولا يجمع بين الناس والرجال في حلة بل يجعل الرجال ناجية والنساء خاصة الا اذا كان لهما



على الامر دعوى فيجب ان يبيد وقت الدعوى **قال** وتلقين الشاهد ان يجتنب تلقين الشاهد ايضا لان  
فيه اعانة لاصول فقيهي يقوم الميل اليه فيكون فيه كبر قلب الامر فصلا لتلقين اصول الفقهين وليست في اليوسوسه وغيره  
من التهمة لا قولهم وقد يقول علم طمان قوله استدلوا به المجلس فكان في تلقينه حيا للحق ولا التهمة في قوله طمان من  
باب التعاون على البر كاشحاصي الغرم وتكليفه وصيولته بينه وبين اشغاله قبل ثبوت الحق عليه وهذا نوع رخصه عند  
رجح اليه بعد ما نزل العقلاء والعزيمه فيما قال لانه لا يخلو عن نوع التهمة **فصل في الجبس** كان  
بعض الناس يستحق العقوبه بسبب دعائيه والجبس يصلح للعقوبه ذكره كتاب العقلاء وجعله من جمله وهو شروع  
بالكتاب والسنة والاصح اما الكتاب ففعله في قطع الطريق ويقتولن الارض والمواد الجبس ماله فله  
علمه السلام عمن ولا التهمة وليس جلا ارض من جهينه اعتق شقصه في محكم واما الاصح فلان الصيانة رضى الله عنهم  
ومن بعدهم اجمعوا على ان لا يرضى الله عنهم ولم يرضى الله عنهم في محكم واما الاصح فلان الصيانة رضى الله عنهم  
في المسجد واليه والربط وكما لان في رضى الله عنهم بن السجني وكان هو اول من بناء في الاسلام وسمى السجني  
نافعا ولم يكن حصينا فاقبل الناس منه وبنى سجن اخر وسماه مجسما **وقال** في شعر الاتر ان كيتا حكيتا بنيت  
بعد نافع **جيبا قال** واذا ثبت الحق المدعى امره برفع ما عليه فان ابي حبه في الثمن والقرض والمهر المجل وما التزم  
بالكفالة معناه جيبه في كل دين لزمه بولا عن مال حصل في دين او التزم بيقول اطلب المدعى جيبه بعد اياه من الدفوع اليه لانه  
بالايات ظهور مطلقه وبالحال الذي حصل في دين او التزم بيقول باختيار ظهور قدرته لانه يتقن حصول المال له والظاهر  
بقاؤه بالثقل فيه وكذا لا يلزم الانسان باختياره ما لا يقدر على علوه فاذا ظهر مطلقه القدر وهو ظم لفقوله علمه السلام  
مطل الغلام السخي الحق في شرط المصنف رضى الله الاباء بعد امره ولم يفصل بين ما اذا ثبت الحق علمه بينه او اقرار  
وفرق بينهما في العداية فقال اذا ثبت بالبينة جيبه كما ثبت لظهور المطلب بالظان وان ثبت باقرار لم يجعل جيبه لانه لم يعرف  
كونه عاطلا في اول الوجود فله طم في الاموال فلم يستجبه المال فاذا اعتنع بعد ذلك جيبه لظهور مطلقه ومثله حكم عن الصدور  
الشريه والمخ عن شئ لا يرضى عكس ذلك لانه اذا ثبت بالبينة يعتبر ففقوله ما علمت ان له عداية الا الاستاعة  
فاذا علمت فقيته ولا يتا في ذلك في الاقرار والاصح ما ذكره سنا فانه يؤمر بالانفك الملقى لانه يجمل ان يوفى فلم يجعل الجيب  
قولا في شئ له حاله بالامر والمطالبة بذلك والصواب لا يجيبه اذ اطلب المدعى ذلك في سائر الاقران له حاله امره بالوقفه

فان ابي حبه لظهور مطلقه وان انكر المال والادعى بقوله له مال فالقاضي يقول للمدعي من اكل بينه ان له مالا فان رقام  
البينة ان له مالا امره بالدفع فابي حبه وان يخرج البينة لزمه بولا عن مال حصل في دين او التزم بيقول جيبه ذكرنا  
**قال** لا يجزى ان ادعى الفقه الا ان ثبت عليه غناه فيجب عليه ان لا يجيبه في غير ما ذكرنا من اليون وذلك مثل اروش الجنات  
ويكون التفات وضمان الاعتاق لان ذلك ما ليس به مال ولا ملزم بيقول ان ادعى الفقه الا ان ثبت المدعى المالى  
بالبينة فيجب عليه الجبس لان المال متمسك بالاصل والاصل ان الادعى يوفى فقول الامال للمدعى يرضى  
فلان العقل لاصح مع كونه مالم يكن الظاهر ان ثبت المدعى بالبينة ان له مالا خلافا الفصل المتعذر لان الظاهر  
يكونه لان المال فيه حصل في دين ولا يلزم لان عادة ما لا يقدر على فظهر غناه بذلك والحوادث بالمعجل الذي جيبه  
ما تعوز في تجديده والوايد على لا يجبس فيه لانه جرى فيه التمسك بمطالبة وان كان مالا فلا بد من دفعه في العقول على  
انه قادر على واقف الحفظ وان العقل للمدعى في جميع ذلك لانه متمسك بالاصل وهو العسر والحدى يرضى عدا فلما جيب  
بقوله وهو مروج من اصح باب واختار ابو عبد الله النجاشي ان كل دين اصله مال كثن المبيع وبديل القرض فالقول فيه قوله  
المدعى لانه دخل في ملكه مال وعرفت قوته بذلك والمتكلم يدعى خلافا لكل فلا يقبل قوله وكل من لم يكن اصله مالا كالمهر وبديل  
المطلح وما اشبه ذلك كان العقل فيه قوله المدعى عليه لانه لم يرض شي في ملكه ولم يعرف غناه فلان متمسك بالاصل وهو مروج  
في صيرته وان يوسوسه قال بعضهم ما كان سبيلا سبيلا البر والصله كان العقل قوله المدعى عليه كافي نفقة المحارم ونحوه وفيما  
سوى ذلك العقل قوله المدعى وقال بعضهم كل دين لزمه بولا عن مال حصل في دين او التزم بيقول جيبه لانه يتقن حصول المال له والظاهر  
للمتكلم في الصلح والاصل في كتاب النكاح ان المرأة اذا ادعت ان الزوج مور وطبت نفقة الحوسرات فادى هو الفقه كان  
العقل قوله وذكر في كتاب العقاق ان احواله يكتفي اذا اعتق العبد المشترك وزعم انه معسر كان العقل قوله وماتان  
المستلذان في حق الاقوال ولا يخالفان شأنا فيكون العقول فيها قوله المتكلم بانفاق الاقارب وقال ابو جعفر النجاشي  
حكم الذي فان كانت حكمة الفقه المدعى كان العقول قوله وان كانت هيئة الاغنيا كان العقل قوله المدعى الا اذا كان في  
الفقر والاشراف والعبيية فانهم يتكفون في اليس فلا يدعى غناهم وقوله جيبه لانه لم يرض في غناه فيما اذا  
كان العقل قوله المدعى وغيره ولكن المدعى اثبت المال بالبينة او شكل المدعى عليه وباقرار وهو يشي الى انه ليس بجيب  
من معوز وانما هو مخرج من المال القاضى جيبه يغلب على ظنه انه لو كان له مال لظهر ولم يصح على مقاساته وذلك بخلاف



بأضلا في الشئ وفي الزمان والعلل فلامع لتقديره وما جاء فيه من التقدير بشر من اقل واكثر انفاقي  
ويستقيروا **قال** الله تعالى في نيل من الجوس بعد ما جردوا من قدامه فان قامت منه على اسار  
اخر من الجوس لا يحتاج فيه الى الشراة والعدل الواو يكون في هذا والاثنان الوو وكيف ان يقول الشاهدان حاله  
حال المعسر في نعمة وكسوة وحال ضيقه وقوا حرة ناهية في امر والعلاية وقال شيخ الاسلام رحمه الله عن السؤال من  
القائم عن حال المدين بعد ما جرد احتياطا وليس جردا لان الشراة بالاعسار شراة بالثمن ليست بجنة  
فكان للفقير ان لا يسأل ويطلب بل ان لو سأل مع هذا كان الوو **قال** فان لم يظهر له مال فله ان يمسره في بيت عند  
فاسحق النظر الى الميسرة لتعلقه بها وان كان وعرة فنظر الى ميسرة فبعد يكون ظاهرا **قال** ولم يمسره ويسر مائة  
اه لا يخرج من طراز منه وهذا اعتدائي منه وقال ابو يوسف ومحمد ورفق به لا منظر بانتظار الله الى الميسرة فلو كان  
منتظا بانتظارهم بان ضربوا له الاجل لا يكون لهم حق الملائمة قبل الاجل فكذا بانتظار الله لا ولى ولكن يقول هو منتظر  
لما كان في ذمة الله الايفاء وذلك على كل ساعة فيلزم ان يكون له في كل ساعة حاجته الى ان فياخذون منه  
فضل كسرة الاجل لان الغريم ليس ان يطلب قبل حلول الاجل مع قدرته على ادائه لانه موفر وفيما نحن فيه نفس  
الدين حال ودفعة متعولة ولكن لا يطالب الميسرة وزوال العرة متوقع في كل لحظة فيلزم ان يكون **قال** ورد البيهقي  
على اقل اسم قبل حصة لا يبيته على النفي فلا يقبل ما لم يتايد بمدين وهو الجوس بعد ما جرد احتياطا لا على الوو  
على ما يساوي عن محمد ان لا يقبل وبه كان يفتي الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل وفتي بن يحيى وعامة المساجع على الاول **قال**  
ومينا بساوي يعني اذا اقام المدين البينة على السار واقام المدين على الاعسار كانت بينة السار والى ان السار عارض  
والبينة للاثنان **قال** وابو جبر الجوس لان الجوس اذا اقام البينة على السار واقام المدين على الاعسار كانت بينة السار والى ان السار عارض  
الصغير رجل اخر هذا القاض بدين فانه جسد لم يمسره فان كان مورا ابو جبر وان كان مورا ابي سبيل قال في اسلام معنى  
المسئلة اذا كان حاجوا فاقضوا القاض وظهر للقاض بدين فانه جسد لم يمسره فان كان مورا ابو جبر وان كان مورا ابي سبيل قال في اسلام معنى  
عام **قال** وكس الرطل بنفقة زوجة لانه ظالم بالاحتياج من الاتفاق بخلاف النفقة المأهولة لانها تسقط على الزمان فان  
لم تسقط بان حكم الحاكم باو اصل الزوجان على فانما ليست بيد من حال ولا الوو بمقتضى ما بينا **قال** لا في دين ولو كان  
لالجوس في دين ولو كان الوو لا يستحق العقوبة بسبب كون الارادة لا تجعله القضاء في فعله ولا يقبل مودته ولا

حبه عليه ببقوه ولا بقوه فانه المينة بطله **قال** الا اذا جرد من الاتفاق على بقاء الجوس بسبب لانه اذا امتنع  
من الاتفاق عليه فانه حينئذ جسد لان النفقة حاجته الوقت وهو الممنوع فصار هلاكه فيجب دفع الهلاك عنه الا ان كان له  
ان يوفيه بقتله اذا اشترط عليه السبق لم يكن دفعه الا بالقتل ولان النفقة تسقط على الزمان فلو لم يجس على بقوه خلاف  
سائر الديون لا يسقط على الزمان فلا يخاف فيها الموت وهكذا حكم الاجداد والجدات وان علوا وكون المولى الجوس  
بين جرد المادون وان لم يكن على العبد دين لان عالمه للمولى وان كان على دين الجوس هذا الجوس في الغزاة، وبم  
اجانب ولا يستحق ولا الجوس العبد بين المولى لانه لا يجب عليه دين والمولى الجوس في مكانه اذا لم يكن من جنس جرد  
الكتابة وان كان من جنس الجوس وقع الاتفاق به ولانه اذا كان من جنس فقد ظهر بدينه فلا خلاف ما اذا كان من  
خلاف جنس لا يلزم ان يجعله بالدين الا برفاهه والمولى بمنزلة الاجنب عنه فيجب عليه الارش بالجنائته عليه وبعض ما  
ما اثنى من ماله فكذا الجوس بدينه اذا ظهر ظلمه بالمطالبة ولا الجوس كما تبين لانه لا يبيع ظاهرا بالاحتياج  
عن بدل الكتابة لتكملة من فسخ الكتابة في غير ضمان مولاه والجوس بين اظهريه الكتابة لانه يبيع ظاهرا بالاحتياج  
على فسخه سيرة الدين وقال بعض مشايخنا لا الجوس ايضا لانه يمكن في اسقاط هذا الدين ايضا بان يفي نفسه  
فيورد فيضا فيسقط عنه دين المولى فصار كبدل الكتابة الا بان الكفالة به لا يجوز كما لا يجوز بدل الكتابة بحكم  
ما اذا كان الدين للاجنب والفرق بينهما على الظاهر ان بدل الكتابة ليس بين على الحقيقة لانه صلة من وجه خلاف غير ما يكون  
ثم صفة الجوس يكون في موضع ليس فيه فرائض ولا وطأ ولا يخلع اصيله على ريتا له ولا يخرج من طاعة ولا الجاهات ولا الج  
لرضي ولا الحضور صيانة ولو اعطى كفيلا ولا يخلع رخصان ولا الاعتداليه قلبه ويوفى ولا يخرج من طاعة الا اذا  
لم يوجد من تغلب وتكفنه فيخرج حمله لقراءة الولاد وفي رواية يخرج وان وجد من تجوز وان مرضى مرضا اضناه  
فان كان له من ماله لا يخرج ولا اخرج ولا يخرج للمعالجة لانه يمكنه المعالجة في السجن وان احتاج الى الجاه لا يخرج  
من ماله امراته او جارية عليه ان كان في السجن موضع سروره لان اقتضاها شدة الفرج كافتقار شدة البطن  
وقيل يمنع لان الوطأ من مفضول الحق بخلاف المالك والشرب فان منه يؤدي الى الهلاك وهو يرضى له تناول  
حال البقرة الحية موقفا من الهلاك وكون يجوز قتله لاجل الدين ولا يمنع من ذل فواته وصيرانه عليه لانه يحتاج  
اليهم المشاورة والتدبير في قضاء الدين وكذا لا يكون من المالك طويلا والمال الذي يجس فيه غير مقدور على جسد فدرهم



وما دونه لانه ما لم متعنت كما **سبب القاض الى القاض وعينه** اعلم ان  
هذا الباب ليس كتاب لقضاء لانه ما نقل شراة او نقل حكم ولا ذلك ليس من عمل القضاة  
فلان ذكره فيه **انساب قال** ويكتب القاض الى القاض في غير موثوق وهذا استبان والقياس ان لا يجوز  
لان كتابه لا يكون اقوى من عبارته فلم يحضر من القاض المكتوب اليه وبعبارة ما في الكتاب لم يجعل به  
فكتاب اول لان الكتاب قويم وروى الخط يشبه الخط وكذا الخاتم يشبه الخاتم فلان اكثر احتمال لامن البينة  
وجم الامتنان ما روي ان عليا كرم الله وجهه اجاز ذلك طاعة الناس اليه لانه قد يتعذر على الانسان بلع بين  
شهوده وفهمه هو على فرضي نقل حكم وهو ليس سجلا وسياتكل بانه ونقل شراة وهو كراوها ولا يقال  
يستغنى عنه بالشراة على الشراة فلا حاجة اليه لانا نقول يحتاج القاض في الشراة على الشراة الى تعديل  
الاصول وقد يتعذر ذلك لا سيما اذا كان في بلاد الغربة ويتعذر نقل الشراة على وجهها ايضا اذا اكره الناس  
لا يحسنون ذلك في كتاب القاض عنده لانه هو بعد الشهود ولا يحتاج فيه الى نقل الشراة وانما ينقل  
كتبه حسب الجواز ذلك في الحدود والنقصان ما فيه من البينة زيادة الاحتمال وقوله في غير موثوق قد يدخل  
تحت كل ما لا يقط بالشراة كالدين والصلح والطلاق والشفعة والوكالة والوصية والوفاء والورثة  
والنقل اذا كان حرجا المالك والنسب الى الوصية والنقصان الامانة المحوذة والمضاربة المحوذة والامانة  
المستفولة كالعبد والحجارة وغير المستفولة كالعقاري يروى ذلك عن محمد وعليه متفقون وهو الذي ينبغي به للمروءة  
وفي ظاهر الرواية لا يجوز في المستفولة الحاجة الى الاشارة اليه عند الدعوى والشراة خلاف العقار وغيره من  
الحقوق لانه يعرف بالوصف اذ لا يمكن الاشارة الى الدين واشتالة والعقار يعرف بالحدود ولا يحتاج الى  
اصفائه الى الجبل الحكم فصلا كالدين وفي دعوى النسخ المقصود نفس النسخ لا نفس الحرة او نقل رجل وانما  
سما كالدين والمويون والصلح كالدين وكذلك الطلاق فلا يحتاج فيه الى الاشارة وعنه ابو يوسف انه اجاز في  
العبدون الامة وغيرهم لامن المنقولات لغلبة الاباق فيه وتتوزع الامة الى رجل لم يحكم به بالكل ليتقلها  
في الكاتب عنه انه اجاز في الامة ايضا شريطة ان تكلف العلم انه كان له عيوان وهو اليوم في دي فلان و  
يعرف العبد غاية التعريف بمقتضى اسمه وسنة وقيمة ويكتب القاض ويذكر انه شهد عند فلان وفلان بان

العبد الهندي الذي يقال له فلان طيبته كذا وقامته كذا او سنة كذا وقيمة كذا امك فلان المولى هذا وقوابق  
الابن كذا وهو اليوم عند فلان بغير حق فاذا وصل الكتاب اليه وثبت عنده ان من عند الكاتب وقضيه بضرورة  
على ما يحكي سلم العبد الى المدعي عن غير ان يقض له بالكل لان الذي شهدوا لم يثبتوا خضعة العبد وماذا كغلا  
من المدعي بنقل العبد وجعل خاتما من رصاص في عنق العبد ولا يتغير من مقرر في الطريق انه مرقه ويكتب كتابا  
في الكتاب بذلك ويشهر شاهدين على كتابة وصحة وعلى ما في الكتاب فاذا وصل الكتاب الى القاض في الكتاب الاول  
وشهد الشهود ان الكتابة وصحة امر المدعي ان يحضر شهود الدين شهودا واعلن فيصدر والاشارة بالاشارة  
في العبد انه ملكه فاذا شهدوا حكمه وكتب في الكتاب اليه او لا يبرر كغيلة وقيل لا يحكم به لان الحكم على الغائب  
لا يجوز لان الشخص الذي كان عنده العبد هو الخصم وهو غائب ولكن يكتب ما جاز عنه ويشهر شاهدين على كتابه  
وصحة وما فيه ويبعث بالعبد والكتاب معه الى ذلك الحاكم حتى يقض له به فخره المدعي عليه فاذا وصل الكتاب اليه فليقبل  
مولا كذا وبرر الكفيل وانما فعل ذلك كذا كقطع وبم الزمة لانه ما يشترط فيه في الاسم والعفة والحليلة وفي الغنم  
لا علم وهو الذي يبين العبد ومن الجلالة بالاعضار والاشارة انه ترتفع فلهذا يجب احضار الجارية كالعبد فيما  
ذكره الا انه لا سلم المدعي بل يثبت امره امين معه **قال فان شهدوا على خصم بالشرادة لوجود المحبة** وحضور  
الخصم **قال** وكتب حكمه وهو المدعي سجلا او كتابا حكمه يسجلا وانما يكتب في الاثني الواقعة على طول الرضوان ويكون  
الكتاب ذكرها والا فلا يحتاج الى كتابة الحكم لانه قد تم حضور الخصم بنفسه او من يقوم مقامه الا اذا قدر انه غاب فعلى  
هذه فبوجه خبير يكتب ليسلم اليه صفة او لينفذ حكمه **قال** ولا يحكم به ان لم يكن الخصم حاضر الا يحكم لان الحكم على الغائب  
لا يجوز كما عرف في موضعه وبحكمه يبرر ذلك ثم نقل اليه نفع خلافا لكتاب الحكم حيث لا ينفذ خلافا لمذهب لان الاول محكوم  
به فلو لم ينفذ في ابتداء حكم فلا يجوز **قال** وكتب الشراة في حكم المكتوب اليه او هو الكتاب الحكم وهو نقل الشراة في الحقيقة  
لان الحكم الذي تبسم حكم بالشراة وانما نقل الحكم المكتوب اليه وهو الذي حكم المكتوب اليه مراد وان خالف في كتاب الكاتب  
خلافا لسجل فانه ليس ان في الغنم ويقض حكمه لان الاول قد استحكم بالقضاء وهو فصل محتمل فيه ان كان الخصم غائبا ولا  
فمنع عنه فلا يكون لاصد من القضاة نقضه فاذا لافرق بين كتاب القاض الى الكتاب والشراة على الشراة الامن حيث  
ان شهدوا بغيره يشهدون على شراة الاصل وان قلون كتاب القاض يشهدون على ان الكتاب القاض وان القاض



المكتوب اليه لا يحتاج الى تعديل الشهود والدين شهدوا في الواقعة وفي الشراة على الشراة لا بد من تعديلهم  
**قال** وقد اقبلهم وضع عندهم وسلم اليهم الى القاضي الكاتب فعل ذلك كله وهو من شرائط لانهم يشهدون بمثل الثاني  
فلا بد من ان يقرأ الكتاب عليهم لتعرفوا فيه اذ لا شراة بدون العلم او يعلمون بما فيه لان المعرفة تحصل به وهو المقصود  
والا بد من ختمه ختمهم ثم يسميهم كيلا يفتونهم القهر ولا بد للشهود من حفظ ما فيه لانهم يشهدون به كما سائر الشراة  
ومن شرائط ايضا ان يكون للمالك ثبوت عنوان وهو ان يكتب فيها اسم ابيه ووصي واهل القاطنة المكتوب اليه وايه ووصي له لو اخل  
بشي من الاقبال الكتاب يكتب العنوان من داخل الكتاب حتى لو كان على الظاهر لا يقبل وقيل هذا في عرفهم اما عرفنا فما  
لعنوان يكون على الظاهر فتعمل به ويكتب فيها اسم المالك على وجه يعينه التمييز وذكره جوبا ويذكر الحق فيه و  
يذكر الشهود وان شاء وان شاء التثنية وذكر شراة عنهم وعناي يوسف مع انه لا يشترط على الشهود الا نقل الكتاب في الشراة  
عانه كما لا بد ولا على القاضي سوى كتابة المطالبة التي لا بد من معرفتها واختار نقلها لئلا يسهل له كونه اسريرا **قال** فان  
وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولم يقبل بلا ختم وشهود لان الكتاب الحكم به فلا يقبله الا بحضور الخصم كاشراة بخلاف  
القاضي المالك حيث يسمع الشراة ويكتبر والخصم غايبه لانه للنقل بالحكم ونظر الشراة على الشراة حيث يشترط  
فرضا حضور الخصم عند الاداء لا عند العمل ويجوز ان يزور الكتابة فلا يقبله الا ببنية عند المالك والخصم ان كتاب القاضي وان  
فلا حاجة الى اقامة البينة ان كتابة ولا يلزم كتاب الاستيمان من اهل الحرب حيث يعمل به وان لم يتم ببنية بان كتابهم لانه  
ليس بمخوفين وهذا ملزم فلا بد من جهة ثالثة من شهادة رجلين او رجل وامرأتين او قرار الخصم ولا يلزم رسول القاضي  
المذكور ورسول المالك الى القاضي فانه يكون معتبرا بلا بينة لان الالتزام فيه بشراة الشهود لا بالتركية وقال ابو يوسف  
يعلم به باقر القاضي المكتوب بغير بينة ولكن لا يعمل به الا ببينة **قال** فان شهدوا ان كتابه لان القاضي سلمه اليه  
في مجلس حكمه وقراءه علينا وضعه في حقه القاضي وقراءه على الخصم والزعم عاينه يعني اذا ثبت عدالتهم عند الرثم عند الرثم بانهم يعرفهم  
بالعدالة او وجدوا في كتاب عدالتهم بان كان القاضي الكاتب قد كتب عدالتهم او سأل من يعرفهم عن التفات فركبوا واما  
بقوله هو عدالتهم فلا يحكم به ولا يلزم الخصم لانه لا يكون جهة الا بعد ظهور عدالتهم لانه قد لا يثبت عدالتهم فيحتاج  
الى ان يخرج من الشهود لاثبات ان القاضي من القاضي لانهم يشهدون بذلك قبل الفسخ كالشهود الاول خلاف مقبول الكتاب  
حيث يقبله اذا شهدوا ان كتابه قبل نبوت عدالتهم بحصة الخصم وقوله سلمه اليه الا انه شرط الحكم به حتى اذا قالوا لم

سلمه اليه او لم يقرأه علينا او لم ختمه ختمهم لم يعمل به وشرط في الاضمة حضور الخصم ليعتق البينة بان كتابه لان  
لا يقبل الكتاب حتى لو قبله بغيره الختم جائز ولا يشهد ان يكون هذا قول ابو يوسف فان عدله يقبله من غير بينة ومنه  
ايضا اذا جاءه وحده وكذا شهدوا عند الاثبات فقال اذا شهدوا ان كتابه ولم يشهدوا بالخصم وغيره قبله فسر له ذلك  
ما اقبله بالقضاء وليس الخبر كما عاينه ولو وجد في الكتاب مخالف شراة رده ثم لا بد من مسافة بين القاضي وبين  
كتاب القاضي واضطلفوا في تلك المسافة فمنهم من قال من معتبر بالشراة على الشراة في مسافة باه في ظاهر الرواية ومن  
ابو يوسف انه ان كان في مكان لو غدا لاداء الشراة لا يستطيع ان يثبت في اهل صرح الاشرار ومن يحد ان يجوز الشراة على  
الشراة وان كان الاصل صحيحا في المهر وذكر الكرض في خلاف الفرض ان كتاب القاضي الى القاضي مقبول وان كانا في  
معه او قدامنا اعتبرنا بالتفصيل وفي الظاهر العرف **قال** وبطل الكتاب موت المالك وعمله هذا اذا مات وعمله  
قبل وصول الكتاب الى القاضي او بعد وصوله قبل ان يقرأه عليهم لانه بمنزلة الشراة على الشراة فموت الاصل قبل اداء الفروع  
الشراة تبطل شراة الفروع فكذا هذا وكذا اذا جاز المالك وليا وقوف فكذا هذا وقال ابو يوسف لا يبطل بل المكتف  
اليه يقضي به ذكره في الامامي وهو قول الشافعي رحمه الله ان القاضي المالك يبرأ وقوف فكذا هذا وقال ابو يوسف لا يبطل بل المكتف  
الفروع الشراة لانه يشهدون بالشراة بالحق الى القاضي المكتوب اليه والنقل قديم بالكتابة فضاء بمنزلة شهود الفروع  
اذا ماتوا بعد اداء الشراة قبل القضاء برأفانه لا يمنع القضاء فكذا هذا وهذا الحكم في كل شاهديان عدل اداء الشراة  
قبل الحكم بالولاء ان القاضي المالك كان بنقل شراة الدين شهدوا عدله الا ان هذا النقل حكم القاضي الا بمران هذا  
النقل لا يبرأ الا من القاضي ولا يشترط فيه عدل ولا لفظ الشراة ووجب على القاضي المالك هذا النقل بسمع البينة وما يجب  
على القاضي بسمع البينة فثبت ان هذا النقل حكم القضاء ولم يتم عدل لان تمامه بوجود القضاء على المكتوب اليه ولا يجب  
القضاء على المكتوب اليه ولا يجب القضاء على المكتوب اليه قبل وصول الكتاب اليه وقبل قرائته لان العلم بالمعقبة به شرط وجوب القضاء  
فلم يكن النقل تاما فبطل موت القاضي كما في سائر الافضية اذا مات القاضي قبل تمام خلاف شهود الفروع اذا مات الاصل  
بعد ادائه الشراة لانهم اوصوا الحكم على القاضي بشراة ردهم فلا يسطعون عند الوجوب بموت الاصل او بموت الفروع  
كما في سائر الشراة اذا مات الشهود بعد الاداء قبل الحكم بشراة ردهم فانه لا يسطعون عند الوجوب بكذا هذا ولو قبله مع  
هذا وعلم به ثم رفع الى قاضي آخر واضاءه جاز لان قضاءه صادر في الاجرة فيه لان هذا القضاء يختلف فيه واذا



كان الاختلاف في نقل العتقا، فيغذ بالتفويض من قاضي اخر خلاف ما اذا كان الاختلاف قبل العتقا حيث ينبغي  
بفضل العتقا، ما عرفت موضع ولومات القاضي الذي يتبعه ما اقر الكتب لا يبطل في ظاهر الرواية وبحكم المكتوب اليه  
لانه وجب عليه العتقا، به بالقرينة فلا يبطل بالحوث كما لو مات الشاهد بعد اداء الشراة قبل الحكم، واذا اختلف في ذلك  
ويعقب به لا يفتق به اذا مات قبل قضاء **قال** وموت المكتوب اليه لا اذا كتب بعن اسمه والى كل من يصل اليه من  
قضاة المسلمين **سبطل** الكتاب بعون القاضي المكتوب اليه الا اذا كتب الى القاضي والى كل من يصل اليه من  
قضاة المسلمين فيستدل لا يبطل بوجوب القاضي المكتوب اليه والفتحية قوله بعن اسمه عايد على العتقا المكتوب اليه وقال  
الشافعي رحمه الله لا يبطل وان غل ذلك وحكم القاضي الذي جاء بعده به كما لو قال والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين  
ولما ان القاضي الذي تبعد على علم الاول وامانة والعقضاء يتفاوتون في الامانة فصار نظير الامانة في الاموال  
خلاف اذا قال والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان اعتماد الحكم فالحا نوا مكتوب اليهم خلاف ما اذا قال ابتداء  
الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لانه اعتماد الحكم فالحا نوا مكتوب اليهم خلاف ما اذا قال ابتداء الى كل من يصل اليه من قضاة  
المسلمين حيث لا يجوز ان يحكم به احوال ان اعلام ما في الكتاب المكتوب اليه شرط وتام ل اعلام لا يحصل بهذا القول واذا  
عين واصوا حصل التعويل له ومع كتب القاضي الى القاضي وصار غيره تبعا واجاز ابو يوسف رحمه الله من غير تعين  
احد من العقضاء حين ابتداء بالعقضاء واستحسنه كثير من المشايخ تسريدا للامور ولا يقبل القاضي رسالة قاضي اخر وان  
قامت على اسن لانه يغفل عبارة فيكون كانه القاضي هو ويحكم به وهو لو حضر وتكلم به لا يسمع كلامه لانه كوا هو من  
الرعية في غير موضع ولا يثبت خلاف الكتاب لانه كنه في مجلس حكم فكان الكتاب بمنزلة الخطاب للقاضي المكتوب اليه مشافهة  
لحدوث الكتاب من موضع العتقا، او نفعل ان الكتاب لا يقبل قياضا وانما قبل للضرورة ولا ضرورة الى الرسالة لان  
في الكتاب غنية عن غيره فبقى على اصل القياس وجوز للقاضي المكتوب اليه ان يكتب كتابا الى قاضي اخر اذا تفرص ضرورة عنده  
فكان المكتوب اليه ثانيا ان يكتب الى اخر الى ما لا يتناقض لان الشراة الواقعة عند الاول صارت منقولة الى المكتوب  
اليه حكمي فصاروا كانهما شهدوا على حقيقة فيا زلة ان ينقل الى غيره اذا حاص الى نقلها من طامسة وهي الجوزة  
للتقل **قال** لا يجوز الختم بغير لا يبطل الكتاب بموت الختم لانه وارثه يقوم مقامه فينفذ عليه وعلى هذا الوجه لا يخفى  
ان لا يبطل لان قريبه يقوم مقامه فينفذ له وكما يجوز كتاب القاضي الى القاضي يجوز كتاب القاضي الى الامير ولكن ان كان في

مصر اقتصر على قوله اصل الله الامير ولا يكتب اكثر من ذلك وان كان ومما اضر فلا بد من ذكر الاسم والنسب والختم و  
الشراة كما في كتاب القاضي الى القاضي والقياس ان لا يجوز في مصر الابد ولكن استحسنوا ذلك للعادة فان القاضي يكتب  
الى الوالي ويستعين به فيما يخفى من اقامته في كل وقت ولو شرط ذلك في جواز ان كل واحد لا يحضر مجلس الامير فيشهدوا ولا  
لا يكتفى بالتعريض احوال الشهود فقبل الكتاب للمصرون ولكن هذه المصرون والعادة فيها اذا كان الامير في مصر وان  
كان الامير في غير مصر غير المصر الذي فيه القاضي بقى على اصل القياس لعدم جريان العادة والعقود لقله وقوله **قال**  
وقضى المرأة في غير حدوده لان العتقا، تستثنى من الشراة على ما بينا وشراة ما جازة في غير الحدود وكذا يجوز ان توسيا  
المرأة العتقا لمقتضى عقلها قلنا من اهل الولاية وبه تقي اهل الشراة فكذا العتقا، كالميراث **قال** ولا يختلف  
قاضي الا ان يقوم اليه ذلك بخلاف الامور المحسوسة بالجمعة لانه فوض اليه العتقا، لا التقليد فلا يفرق في ما فوض اليه كالوكيل  
لا التوكيل بدون اذن الموكل وفي الجملة يجوز في الامور بالاداء ان يختلف لكونه على شرف الغوات ثم ان احدث قبل ان  
يشيخ في الجملة لم يجز لان يختلف الامن من شدة الخطبة لان شرطه فيها فلا ينعقد وزا وان كان شرع فيلما جاز ان يختلف  
من لم يدرك الخطبة لانه انعقدت بالاصل فكان الثاني باثباتها فلا يشترط البناء ما يشترط للافتتاح ولانه ما دخل معه  
في الصلوة وجازت صلوة معه حتى بمن شدة الخطبة حكما اذ في الجوزة بالخطبة ولهذا اوافقوا في اختلاف الجملة واما  
جواز ان لم يدرك الخطبة لما ذكرنا ولا يختلف مع ذلك حكم الخليفة فاجاز القاضي جاز اذا كان المستخلف اهل للعتقا  
وان كان قريبا او محمدا او في قوفى وكما في الميراث فكذا اذا قضى بجهة القاضي جاز لان المقصود الامام بتوليته مضمون  
وانه كالوكيل بالبيع او الشراء اذا وكل غيره طائفة وكيل بجهة او بغيره فاجاز ولو فوض اليه الامام ان يختلف فان  
قال له ولي من حيث لانه يولي من شاء فتعين ما بينا عن الامام والتولية هي لا يملك غيره كالتوكيل اذ اذن له الموكل بالتوكيل  
فوكيل صار وكيله عن الموكل لا يملك التوكيل غيره ولا ينعزل بموته وينعزل بموت الموكل خلافا لوصي حيث يملك لانتفاء  
لما غيره ويملك التوكيل والعزل في حياة لان اوان بنوت حكمها بعد موت الموت الموصي وقويح الوصي من الجرح على موجب البصيرة  
ولا يمكنه الرجوع الى الموصي فيكون الموصي باثباته يستغنى بغيره ولا يملك التفتت مصالحه بخلاف الامام والموكل لانها  
يتغير فلان انفسها فلا يغيرها المصالح ولو فوض اليه العزل بان قال استبدل من حيث كان له العزل لانه ما بين عن الامام  
فلا يملك الاما اطلاق لانه ان رضاه يتغير فلا يدل على رضاه بتوليته غيره لان الناس متفاوتون في الامانة والعرف



**ق**ل واذا رفع الحكم فاض احصاء ان لم يخالف الكتاب في السنة المستهولة والاجماع لانه لا مزية لاصول الاجراء بين  
على الاخر وقد ترجح الاول بانصاف العقلاء فلا يفتقر ما هو دون ولاه لولم ينفذ الاول ما نفذ الثاني ايضا وكذا الثالث  
والرابع الى ما يتبين لا سيما ان الحكم فاض بر خلاف ذلك فكان نافذا ضرورة وقد خرج من غير وجه ما اكثر اشغاله فلو انقضا  
اما بالورد واختمهم انه رجلان فحق لا حد ما لم يردوا عنه المقضي عليه فبما لم يخالفه فحق في فعال غير لو كانت  
طاعة لعقبت لكان فحق عليه ما يمنع من العقاب فقال ليس هنا نص في الركن مشرك وروي عن عمر بن الخطاب انه قضى في  
حادثة بقتضيه ثم قضى في خلاف ذلك فقال ليه ذلك كما قضينا ومن كما يقضي وفي الجاهل الصغير وما اختلف  
فيه الفقهاء فحق به القاضى ما لا يخرج ذلك احصاء كقول من يكون الثاني في خلاف ما حكم به الاول وليس فيما ذكره  
في الكتاب التقديري فيوم انه انما يقضي اذا كان موافقا لراية وقال لو ان شرط ان يكون عالما باضلاف العلماء لوقف  
في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا يجوز فقضاؤه عند اجترامه ولا يقضي الثاني ذكر في الراية معربا للمعيط وقال فيه شمس  
الاية هو اظهر للوجه بوقفه المجتهد فيه في الراية بطلان ما ذهبه نفوذ عند صفة وان كان عالما فحقه رواية  
في رواية لا ينفذ لانه ليس بحسب ما يتعين وفي اخره لا ينفذ لانه خطأ عند وقوله في اتباع هو غيره بقوله ولا يتبع احكام  
وعند ما لا ينفذ في الوجهين وعلية الفتوى وقيل الفتوى على النفاذ ذكره في الحاشية ثم شرط ان لا يكون مخالفا لما ذكره من  
الادلة ولو كان مخالفا لهما انقضا الثاني لانه الاجماع على خلاف من الادلة غير سابقه فينقضه وقبول السنة المستهولة  
احصاء اثار الغريب والحدود بالاجماع ما ليس فيه خلاف يستدل به دليل شرعي فاصل ان الذي قضى به الاول لا يخلو من اربعة  
او خمسة اما ان يكون موافقا للدليل الشرعي كالكتاب والسنة والاجماع فلا كلام فيه واما ان يكون مخالفا فيه اختلفا يستدل كل  
واحد الى دليل شرعي يمكن ان لا يتعارض به ينقض بعد ما حكم به حاكم مثالا فادفع الى ما حكم به اصحابنا في البيه بالطلاق  
المخالف فليطلب البيه نفوذ لا يتبع الطلاق بتزويج بعد ولا حسن ان يقول بطلان البيه ونقضه من الطلاق واما ان  
يكون الخلاف في نفس القضاة في رواية لا ينفذ ذكره المخالف وهو الصحيح لان محل الخلاف لا يوجد قبل القضاة فاذ  
قضى فخلو وجعل الاضلاف والاجزاء فلا بد من مقتضاها فخرج احصاء ما ذكره من مقتضاها على الغائب والغائب وقضاها  
المحذور في الفتوى وشراة بعد التوبة وقضاها الفاسق وشراة قبل التوبة في موضع الغائب وقضى الفاسق والواجب و  
لا ينفذ الا اذا رفع الى حاكم اخر فحق له حكمه فحسب ذلك ولو فرضه النسخ لان الخلاف في نفس القضاة فقبل القضاة لم يوجد

حله واما ان يكون مخالفا للدليل الشرعي وهو النوع الرابع فانه لا ينفذ قضاؤه ولا ينفذ تنقيده قاض اخر ولو رفع  
الى الحاكم ونفذ لان قضاؤه وقع باطلا في اللغة الكتاب والسنة والاجماع فلا يعود صحيحا بالتقيد وذكر مثل  
العقلاء بشاهد معين او بالعقلاء في تعيين الولي واحصاء اهل المحلة وبمينة بصفة الجاهل المتعة والموقف وبصفة بيع  
بعد عتق البعض وبزوم من متروك التسمية عند اوجوز الجاهل الجاهل او امرأة الجاهل وبسقوط الدين بغير سبب او  
مجانين جيني دخت امه وعان في بطن او حل المطلقة لثالث الاول قبل ان يوفى بالثاني او بابطال عقوبة المرأة عن  
العقد او بعدم وقوع الطلاق الثلاث جملة او لعدم وقوع الطلاق على صير او حايض او قبل الاضلاف لذكر لا ينفذ فيه  
حكم الحاكم لوقوعه باطلا ولا ينفذ بالتقيد وبيع ام الولد من هذه القبيل على عند محمد في لوقته بخوانه للجوز و  
عند ما يجوز اصل الخلاف فيما اذا وقع الخلاف في قضية فغير مجمع العلماء على احوال القولين في عدم خبر بعدم هل يرتفع  
الخلاف للمتقدم ام لا فعند يرتفع فلم يغير خلاف المتقدم وعند ما لا يرتفع فيكون خلافه باقيا على حاله وقيل شرعا لا يرفع  
يرتفع به بل خلافه وانما ينفذ حكم الحاكم فيه عند ما لان هذا الاجماع ضعيف فينفذ فقضاة التي في خلافه لضعفه **قال**  
وينفذ القضاة بشراة الزور في العقود والنسخ ظاهر او باطنا لا في الاملاك المرسلة الى الاملاك المطلقة وهل التي لم  
يتكسبها بعينها ومن عندنا في ضيقة وفي امره وهو قول ابو يوسف ولا ثم رجع عنه فقال لا ينفذ الا ظاهرا وهو قول  
محمود والشافعي لهما ان شراة الزور حجة ظاهر الا باطنا فصار كما لو كان الشهود عبيدا او كفارا او مجرورين  
في قد فكم اذا قضى بالخلاف للرجل على امرأة وهي منكوبة الغير ومعتقة وكما في الاملاك المرسلة **قلت** قول علي رضي الله عنه  
لسلك المرأة شاهد اكل زوجها لان القضاة لقطع المناقعة بينهما من كل وجه فلو لم ينفذ باطنا كان تعهيد المناقعة  
بينهما وقوعه نافذا مثل ذلك في الشرع الا بولي ان التقري باللعان ينفذ باطنا واصحابنا كما ذكر يمين وكذا اذا  
اختلف المتبايعان وخالفوا بفتح القاضى البيه بينهما فينفذ الفسخ باطنا في كل البايع وطى الجارية المبيعة فكذا  
في كل الفسخ والعقد ولا يرد علينا ما ذكره والانا جعل حكم الحاكم انشاء ومن شرط ان يكون المحل قابلا فاذا كانت  
تحت زوج او كاتب معتق لا يقبل الانشاء وانما لا يشترط الشهوة في النكاح لانه معتق في منى صحة القضاة وما  
بشئ القضاة ليراعى فيه شراطة وشراة العبيد وحرهم ليس حجة اصلاح الخلاف الفاسق على مله وفي موضوعه ولا  
يمكن الوقوف عليهم فلم يكن شراة منهم حجة وانما لا ينفذ باطنا في الاملاك المرسلة لانه في اسبابها وليس تعيين



البعض اولى من البعض واثبات الحكم مطلق بغير ريب في وسع البشر فتعني الالف بخلاف ما اذا ادعى سببا  
معين كالبيع والزواج والابانة والطلاق والاقالة والفرق بالطلاق وغيره وفي الهبة والصدقة وروايتان وكذا في البيع  
باقول من قيمة في رواية لا ينفذ باطنا لان القاضي لا يملك انشاء النزاعات في ملك الغير والبيع باقل من قيمة بقرع من وجه وسف  
رواية ينفذ لان النفوذ في حق صحة العقد فلا يشترط فيه شرط ولا تخصص بحل ولان البيع باقل من القيمة ليس  
بتبرع الا ترى ان الحكم تيسر بعد ما دون له ميله لانه اذا ادعت المرأة ان زوجها ابا زنا ثلاث او بواحدة فجد الزوج  
فخلعه القاضي خلف ان علمت ان الامر كما قالت لا يبرأ الاقامة معه ولان ياخذ من مرة شرا وهذا لا يتكلم فيما اذا  
كان الطلاق ثلثا لبطالان المحللة للانشاء قبل زوج اخر وفيما دون الثلث لا يقبل انشاء النكاح فثبت ان ثبت  
الانشاء على قياس قول من ادعى صفة وجوبه ان يقال ان الانشاء انما يثبت باقتضا القاضي بالنكاح وهناك من يقتضيه بالانكاح  
الزوجين بالنكاح لان المرأة ادعت الفرقه بينهما ونحوه عن ثبوت هذا الحكم فيسبق ما كان على ما كان فلم يمتحج القاضي  
بالعقضاء بالنكاح **قال** ولا يقضي على غايب الا ان يحضر من يقوم مقامه كالتوكيل والوصي ويكون ما يدعي على الغايب  
ما يدعي على الحاضر كمن ادعى عينا في يد غيره او اشترا من فلان الغايب قال مالك والشافعي يجوز القضاء على الغايب وان  
لم يحضر من يقوم مقامه لانه على السلام قضى امره ابى سفيان بالنفقة وابوسفيان غايب فقال له افاض من مال ابى سفيان  
ما تكفيك وولوك وقوله على السلام البينة على المدعي مطلق فمنه انما يصور خصم ولا بد من الحجة وجوبه على التمام وهي  
البينة وهي مبنية كاسمها فجاز القضاء بها كما اذا كان الخصم حاضرا وان قل على السلام على امره لا يقضي لاحد الخصمين  
مما يسمع كلام الاخر فاني اذا سمعت كلام الاخر علمت كين يتقنه رواه احمد وابوداود والترمذي ومعه ولان القضاء  
لقطع المنازعة ولا تنازعته هنا لعدم الانكار فلا يصح ولان وجه القضاء يشترط في هذه الحالة لانه لا يمكن ان يقر الخصم  
ان يتكلم واحكامه مختلفة فانه بالاقرار يتقنه وبالبينة يتقنه فلا يجوز حرج الاستباه الا بقرانه على السلام قال مالك  
اذا سمعت كلام الاخر علمت كين يتقنه فلو ادعى على ان العلم بوجه القضاء شرط لصحة القضاء وان الجهل به يبيح القضاء  
وانه لا يرفع الا بكلامها ولان البينة لا يكون حجة الا اذا عجز المتكلم عن الطعن في الشهود ومع غيبته لا يتحقق حجة فلا يكون  
حجة ولا حجة لما في حديثه من انه لا يمكن حضا وانما كان فتوى او اعانة لها على الضمالة الا بقرانه لم تنزع الزوجية ولم يتم  
البينة وكان على السلام عالما بان امره ولم يكن على وجه القضاء اصلا ولا كان اعتقده على السلام البينة على المدعي بسببها فيه

حجة بل هو حجة ثلث لان البينة اسم ما حصل به البيان وليس هو الادعاء في حق المدعي لاني في حق القاضي لان المدعي عالم بحقه و  
القاضي بان الحكم المطلق اذ لم يكن له منافع فتعني ان يكون في حق الخصم وكذا لو اقام المدعي البينة على خصم حلفه وركبت  
بينة ثم غاب المدعي على لا يقضي عليه من خصمه او من يقوم مقامه فيبقى على تلك البينة من غير عاودة وكذا اذا غاب رجل التوكية  
ولو ادعى الحاكم غايبا قبل ان يقضي عليه قضيه عليه وهو غايب لان لا يطق البينة فتعطل به دون الاقرار ومن ادعى ان يوسع في يقضي  
بالبينة ايضا ثم يقوم مقامه قد يكون بانائه بانائه الشرح كالوصي حقه القاضي وكلاهما قد يكون حكما وذلك بان يكون  
ما يدعي على الغايب سببا ما يدعيه على الحاضر وهو نوعان احدهما ان يكون ما يدعيه على الحاضر والغايب شيئا واحدا مثل ان يدعي  
دارا في يد سنان ونكره في يد وادي او ملكا او اقام الخاق البينة انه اشترا من فلان الغايب ادعى في داره يد سنان  
شعرا لان اذا لم يرد اشترا من فلان وقال دوايد الدار دار من اشترا من احد فاقام المدعي البينة انه اشترا من  
فلان الغايب عاود على شخصه ما يدعيه على الغايب بامره فامر الحاضر بالكفالة ونكره الدعي فاقام المدعي البينة  
ان على الغايب الف درهم يقبل بينة هذه العور وكذا ويشترط على الغايب والحاضر ان اذهر الغايب لزومه ولا يحتاج  
الى اعاده البينة والثاني ان يكون ما يدعيه شيئا مثل ان يدعي القاذفة عمو فلان فيجب عليه ان يعاون فاقام المدعي وف  
البينة ان مولاه الغايب قد اعنته فيجب عليه ثاؤون سقوطا او قال الحشود عدله الشاهد ان عمو فلان فاقام المدعي البينة ان  
طموها اعترف بها وهو يكلمها فان بينة يقبل ويثبت الحق على الغايب لان الحقيقين كثر واحدا ولا يتكلم احدهما عن  
الاخر لان ولاية الشريعة لا ينفك عن الحاضر ولا يتكلم عن الاخر وكذا لو اقام احد الوليتين البينة ان اشترا من الغايب  
عنى عن العود وقال انقبل بيمينه ما لا يقبل وان كان احد الحقيقين يتكلم عن الاخر لا يقبل في حق الغايب ويقبل في حق  
الحاضر فلان يدعي رجل انه وكيل الغايب ينطق امره او يعمل اليه فاقامت المرأة او العبد بينة انه اعتقدا وطلقه فانه  
يقبل في حق قهره يدعها فليس للوكيل ان ينقلها ولا يقبل في حق وقوع الطلاق والعنف فلا ينعان وكذا لو اشترى  
رجل جارية ثم ادعى مولاه زوجه من فلان الغايب فادردت بحبيب الزوج لا يقبل منه لانه لا يملك ان يطلقه وزال العيب  
ولان ما يدعيه على الغايب سببا ما يدعيه على الحاضر ينظر فان كان الغايب يتقرب بالشرط لم يقبل بينة على الحاضر والغايب  
مثلا ان يقول المرأة لزوجي اني كسلفت طلاقا بطلاق فلان الغايب فبينة مثلى واخامت بينة ان فلان طلق زوجتي  
مثلا لم يقبل بينة لانه يتقرب بذلك وان كان لا يتقرب يقبل بان قالت علفت طلاقا بوصول فلان الغايب لدار فاقامت



بينة  
ان قد قبل ان يقبل لانه من غير علم من المتأخرين من قال في الشرط ايضا يقبل مطلقا في السبب من غير ان يكون  
المحكم كما يتوقف على السبب فلو شرط ايضا **ق** ويقضي القاضي حال التيمم فيكتب العكس لا الوصي والاب لان القاضي  
يقدر على تحصيل المال من المستوفى والوجه الا لا يقدر ان على ذلك فبعضهم ان قرار مال الميراث وهذا لان الاقراض تبرع  
الاير لانه لا يجوز ان يصير فيه كسائر البرعات فلا يعلم انه ولا لا باقرها يكون على شرط التوفيق بان يجد المستوفى على  
الوفاء ويؤثر شروعه لان كل مستوفى غير مؤتمن ولا كل شاهد مقبول ولا كل قاض عادل فلو اقرض القاضي حيث يكون الا  
قراض احسن فرفعه فقل ان القاضي كثر الاشغال فلا يمكن ان يشارك في الخصام في اداء ما يدرجه الى امينه ودفعه الى بطريق  
القرض انظر لليتيم لانه يكون محفوا على والوديعة امانة ان هككت يمسك بغيره ويؤمن التوفيق المستوفى يكون  
معلوم القاضي لكونه لا يقدر ان يات بمعرفة ما هو الحال من امين يوثق ولا يخاف من الجور وانما يكتب في الهك  
يحفظ لانه لكثرة اشغاله خاف ان يشاء قال شمس الما بالبرهان ان يظهر ما ان ليس ان يقضى وجمع ما بيننا و  
ليس ان يافضل مال ولين الميراث من النصف ليعلم ان جميع وقيل ذلك ثم ينبغي للقاضي ان يتفقد احوال الدين  
اقرضهم حال الايمان حتى لو اضل احد منهم حال اذمنة المال لان القاضي وان كان قادرا على الاستيلاء لكان انما يقدر  
من الفخ لامن الفقيه الا ان لا يسبق ان يقضى من قبله فكذا ليس ان يتركه على انتراء والده اعلم بالصواب  
**باب الحكم** **ق** الحكم ما لا يملك من انواع الحكم ذكره في كتاب العقضاء وهو  
جائز بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب ففقهاء فاعثوا حكم من اهل وصكان من اهلنا نزلت في حكم  
الوصيين واما السنة فيمارون على سلام نزل على حكم سعد بن معاذ في بني قريظة وعلما بجماع الصحابة رضي الله عنهم  
**ق** حكماء جلا الحكم من حكم سبيته او قرار او كونه في غير حدود ودية على العاقلة جميعا وصلى الحكم قاضيا لما اتوا  
ورويها ولان لها ولاية على النفس فحق حكمها وينفذ حكمها لانه بمنزلة الحكم في صحتها وشرط ان يكون حكمه بالبينة  
والاقرار والتكول يكون موافق لحكم الشرع وشرط التوفيق حكمه ان يكون في غير حدود ودية على العاقلة لا حكمهم  
منزلة العلم بينهما وليس لها ولاية على ادمها ولهذا لا يمكن اباصة وكذا ولاية لها على العاقلة فلا ينفذ حكم من  
حكماء على عاقلة ولا على القائل لعدم التزام العاقلة حكمه ولو كونه مخالف لحكم الشرع لان الدية يجب على العاقلة لا على  
القائل ولو ثبت القتل باقرار او ثبت جرمه ببينة وارسل اقل مما يتحمل العاقلة خطا كانت الجرم او عمدا او

كان قد رجا يتحمل ولكن الجرمه كانت عمدا لا توجب القصاص فخذ حكمه عليه لان العاقلة لا يعقل واحدا من  
في الحيط التحكيم في القصاص لانه من حقوق العباد والاول ذكره الخصاف وشرط ان يكون صالحا للعقضاء لانه بمنزلة  
القاضي فيما بينهما فيشرط فيه ما بشرط القاضي من لو حكم كافر او عبدا او محروما في قذف او صينيا لا يجوز لانه لا  
يصلح قاضيا لانهم اهل الشراكة فكذا حكمهم وان حكمهم فاستثنى او امرأة جازكة العقضاء لانه اهل للشراكة وكذا  
الكافر في حق الكافر لانه اهل للشراكة فحقه وكذا يجوز لتقليد العقضاء التحكيم بين اهل الذمة **ق** والحل واحد من  
الحكمين ان يرجع قبل حكمه لانه موقوف من جرمها فلان بها حله قبل ان يحكم سبها كما ان الموقوف من جهة الامام له  
ان يعزله قبل ان يحكم بين الناس ولا يقال ان التحكيم ثبت بتراضيها فوجب ان لا يصح عزله الا بانها تقربها لانا نقول  
التحكيم في الامور الجارية من غير لزوم فيستبدا هو بما يتفقن في المضاربات والشركات والوكالات **ق** فان  
حكم لهما لان حكمه صريح وولاية شرعية عليهما كالقاضي اذ حكم لزم ثم بالعدل لا يسطل حكمه فكذا هذا ولان حكمه لا يكون  
دون صلح بينهما بتراضيها وفيه لا يكون لامرهما ان يرجع عنه بعد قماره فلهذا **ق** وامضى القاضي حكمه ان و  
يعني اذ ارضى حكمه او حكمه على نفعه ان وافق مذهبهم لانه لا يدين في نفسه ثم فابتن هذا الامضاء ان  
لا يكون القاضي اضرير بظلمة نفقته اذ ارفع اليه لان احصائه بمنزلة قضاء ابتداء ولو لم يصح لنقضه **ق** والابطال  
الام يوافق مذهب بطله لان حكمه لا يلزم لعدم التحكيم من جهة خلاف ما اذ ارفع اليه حكمه بطله وانما خلاف  
مذهبهم لان مخالف الكتاب والسنة والاجماع لان المحل من جهة الامام له ولاية على الناس كافة لان عقولهم وولاية على  
الناس كافة فلان نايبهم فيكون قضا في حجة في حق الكل فلا يتمكن احد من نقض حكم الامام فخلا الحكم لانه  
باصطلاح المحققين فلا يكون له ولاية على غيرها ولا يلزم القاضي حكمه بمنزلة اصطلاحهم في الجزاءات حتى كان له نقض  
اصطلاحها اذ ارضى خلاف ذلك فكذا هذا لانه اعطاه حكم القاضي في صحتها في الشرط اجماع العقضاء وفي حق غيرها  
كواحد من الرعايا وقال ابن ابي ليلى هو بمنزلة الموالي من جهة الامام حتى لا يكون لاحد ان ينقض حكمه ما لم يخالف  
الدليل الشرعي وجواب ما بيننا ولو اضر هذا الحكم باقرار احد المحققين او بعدالة الشهود وما على ما لا يقبل فعله  
لان العلم اية قايمة وان اضر بالحكم لا يقبل لانقضاء الولاية هكذا ذكر صاحب الهداية وقال في الزاية يعني لو قال الحكم  
بهما لاصح ما قد اقررت عندى بهذا وكذا او قامت عندى عليك بينة بكون او كذا فقولوا وقد اقررت بذلك وكنت



عليك بعد اوانك المصلحة علمه ان يكون قد اقر عند سبلي او قامت عليه مينة بشي فكذا حكم عليه لان الحكم عليك انت الحكم  
 عليه بكون فيك الاقرار كالتقاضي المولى اذا قال في حال قضاء الانسان قضيت عليك هذا باقرارك وبينة قامت  
 عندي بكونك فانه تصدق في ذلك ولا يلغى انك انما لم تقض عليه فكذا اقر وقال في المحيط حكما رجلا مادام في مجلس وقال  
 لم حكم بيننا وقال الحكم حكمت فالحكم مصدق مادام في مجلس لان حكمه عليك استنادا فيملك الاقرار به وجعل اقراره  
 لانت الحكم ولا يصدق بعد لانه لا يملك انت الحكم ولا يملك الاقرار به وقال في الحكم انما يخرج عن الحكومة باحد اسباب  
 ثلاثة اما الغزل وانزاع الحكومة زائرا بان كان موقفا في حق الوقت واخر وجه من ان يكون اهلا للشراكة بان اعمى  
 او ارتدوا اعيانا بالهوان لم يلحق بدار الحرب ولو غابوا عن علمه وبرئ منه او قدم من سفره او جسي كان على حكمه بان  
 هذه الاشياء لا يبطل الشفاعة فلا يبطل الحكومة وكذا العودى العفاء ثم غر عنده فهو على حكومته لان الغل لم يره بدي  
 جهة المحكمين وانما وجد من جهة الوالي وولادة الحكومة مستفادة من جهة المحكمين لان جهة الوالي وكذا الوصم  
 بينهما في بداره جاز لان الحكم حصل مطلقا فكان له الحكومة في الاماكن كلها ولو ملكا جليلين جاز ولا بد من اجتماعهما حتى  
 لو حكم احدهما دون الاخر لا يجوز لانما رتبنا برأيهما لا برأيهما **قال** وبطلان حكمه لا يورثه وجهه حكمه القاضي  
 خلاف حكمه عليهم لا يبطل الحكم لعدولهما كما يبطل حكم الحاكم لو لم خلاف حكمه عليهم لانه يترتب حكمه لهم فيبطل دون حكمه عليهم وهذا  
 كالشراكة حيث لا يجوز لهم ويجوز عليهم كما ذكرنا ويجوز ان ينفق الابن امراته وامراة وكذا الامراة ابنته او تزوج ابنته اذا كان  
 المقتضى له بالحياة لان شراوته جازية فهذا هو الحرف وان كان متينا لم يجز لان العفا الههم قضاء الزوجية ووليه اذا  
 كانوا يتوارثون وان كانوا لا يتوارثون جاز لعدم التهمة ويجوز العفا للاخوة والادوم والاعمام لان شراوته  
 لهم جازية **باب** **مسائل شتى قال** ولا يتزوجون

لهم جازية **باب** **مسائل شتى** **قال** ولا يتزوجون  
 فيهم ولا يتزوجون في بلادهم في العلل معناه اذا كان لرجل سفل ولا ظهر عليه صاحب السفل ان يتوفيه وتزاد  
 لا يتزوج فيه كونه وهذا اعتدالي صفة من الله عنه وقال لا يصح فيه ما لا يضر بالعلو وعلى هذا الخلاف اذا كان له صاحب  
 العلوان بين علم العلويتيا او يصح علمه صوة او يحدث كنيها قبل ما حكمه عنها تغبر لقول ابي صفة علمه ان  
 لا يمنع الاما فيه من مثل ما قاله او قيل فيه خلاف صفة وهو ان الاصل عندهما الا باصة لانه تعرف في مكانه وجه مطلق  
 له والحرمة لعارض وهو باهر بالغير في اشكال بين على اصل الا باصة وعنده الاصل هو الخط لانه تعرف في محل معلق حتى

الغير كالمروء والعين المستاجرة والاطلاق لعارض وهو عدم الفرز يعني فما اشكل بين على اصل الخط وعنه  
 الاشياء من الاشكال فظهر في اثر الخلاف ولا خلاف فيما لا اشكال فيه ولو اهدم السفل من غير صنع صاحبه لا يجزى على  
 البناء لعدم التعدي ولكن لصاحبه العلوان بين ان شاء وبني عليه علوه ثم يرجع عليه بقيمة البناء ويعتد من السكن  
 فيه حتى يدفع اليه قيمته يوم البناء لانه مضطرة ذلك فصار كغير الرهن اذا قضي الدين بغير اذن الرهن لا يكون متبرعا  
 خلا في الوارث المشتركة اذا اهدمت غنما اهدمت اهدمت بغير اذن صاحبه حيث لا يرجع لانه متى اذ هو ليس مضطرا لانه  
 يمكنه ان يقوم برصته وبني في نصيبه وصاحب العلوان ليس كذلك فلو كانت الوارث صغيرة لا يمكن الانتفاع بنصيبه  
 بعد الخسة كان له ان يرجع وعلى هذا ولو اهدم بعض الدار وبعض الحمام فاصلة احد السكنين لان يرجع لانه  
 مضطرا ولا يمكن قسمة بعضه ولو اهدم كله فله التفصيل الذي ذكرنا ولو اهدم صاحبه السفل بغيره على اعا  
 لتعدي محله تعلق به حتى الغير لا يره حتى يعتق العبد الحر من حون ومولى العبد الجاني يعرفه بغيره يعقوبه واخوه و  
 ذكر العلوان ان كل من اهدم ان يفعل مع شريكه فاذا اقبل احدهما بغيره من الاثر لا يرجع لانه متطوع اذا كان يمكنه ان  
 يجزى وذلك مثل كسر الزمر او اصلاح مسغبة متعينة وفداء العبد الجاني وان لم يجز لا يكون متطوعا كسيلة اهدم  
 العلو والسفل لانه لا يتوسل الى حقه اصلا ولم يمكنه الانتفاع بنصيبه الا باصطلاح فصار مضطرا وذكره الراية  
 معزيا الى القاضي فان لم ينفذ صاحب السفل في سائر السفل بان حفر بئر اعزى صنفه له ذلك وان يفر به صاحب  
 العلو وعندهما الحكم معلول لعلته **الفرق** **قال** **زايعة** مستطيلة ينشعب عن مثل غير فاقن لا ينفذ في اهل الاولى  
 فليجوز لاهل السكة الاولى ان يغتصبوا باطلا السكة الاخرى لان الباب يقصد المروء ولا حق لهم في الدفول فراكوزا غير  
 نافق وانما ذلك لاهلها على الخفوص لا لمرأته يعبث واما لان حق النفعة لهم لا اهل الاولى فلو مكثوا من فتح الباب  
 لم يجزوا من البراءة لا يمكنهم المنع في كل ساعة ويخاف ان يسوا به الاصل ويكتفي بالباب المفتوح ويجوز دار من تلك السكة  
 يمنع من بطلان ملكهم فلا يشاركون في غيرهم ولا يلحق بهم ضرر بان يضييق عليهم فتحه خلاف ما اذا كانت  
 نافقة لان الاستطراق حق العامة وهم في جملتهم وقيل لا يمنعون من فتح الباب لانه رفع جدران وهو له ان ينقض  
 كله فاولى يمكنه نقض البعض والبعض هو الاول المذكور ولا يتركب عليه بابا ويدعي حق المروء على طول الرهان فيستدل  
 بالباب على انه حق المروء فيحكم له به وقوله خلاف المستدين يعني خلاف ما كانت الزايعة الثانية مستدين حيث

من اشكال في السكك معناه سكة طويلة تشعب  
 من سكة اخرى طويلة وهي غريبة



يكون دليل واحد من اهل الاولي فخر الباب لانه لما كانت مستديرة وهي التي فيها اعوجاج حتى يبلغ عوجها من السكة صا  
كلها سكة واحدة وهي بينهم على الشكة هي اذا بيع دار فربما يجب حق النفعة وهذا اذا كانت السكة غير نافذة  
ايضا وان كانت نافذة فليبيع المسلمين فربما حق المروغ اعلم ان الانسان ان تصرف في ملكه ماشاء من التفرقات ما  
لم يضر غيره فربما ظاهر الفجور انه يجوز دار مما لا ان ذلك لا يضر بالخير ان وعاف من العداوة يمكن الترخيم بان  
يبيعه وبين جابه حايطة ولا يجوز ان تادوا من وضانه فلم تنفع الا ان يكون في خان الحمام مثل  
وخانه ولو اخذ دار حيطه غنم وليكن تبادون من شئ الرقي ليس لهم في الحكم منه ولو صرح دار بغيره  
حايط جاره لم يكن له منه وقيل ان كان يعلم ذلك يقبضه منه وهو خلاف قول اصحابنا صرحهم لا ولو ارادوا  
تقوى في دار الحيطه الدائم كما يكون في الكسبي ومما لا يخفى وموافق للعصا من ان ذلك بالخيرين ظاهر  
فاستل لا يمكن الترخيم والعياض يجوز لانه تصرف في ملكه وتلك استحقاق لاجل الحصله ولو سقط حايط  
بين دارين ولا صرحا عوارض فطلب من جاره ان يساعده في البناء قال اصحابنا لا يجوز وقال الفقهاء بالبيت  
رسمه ان يجرد في زمانه لانه لا يكون ستره بينه وقال قاضيه خان ان كان الحايط يحتمل القسمة ويبين كل واحد  
نصيبه للستره لا يجوز وقيل ان كان يقع بصر في دار جاره فله حصة في ستره وان كان يقع في ستره فلا  
يخذه **قال** ادعى دار على رجل انه جرد له في وقت فصل البيت فقال له حديثا فاشترى ويرهن على الشراء قبل الوقت  
الذي يبيع فيه البيت لا يقبل ويعمل بقبول التناقض في اليوم الاول لانه يدعى الشراء بعد الهبة وستره يشترطون لا يقبل  
وهذا تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما وفي اليوم الثاني يمكن اذا الشراء وجوب بعد الوقت الذي يدعى فيه الهبة فلا يكون تناقضا  
ولم يعمل جرد في الهبة والمختلن انما هما لا يقبل الا في الاول ويقبل في الثاني لما ذكرنا من الامكان وعدمه ولا فرق في ذلك بين ان  
يقبل جرد في الهبة او لا لا يقال في الثاني ايضا وهو التناقض لما يدعى في ملكه لانه اذا ملكه في وقت الهبة فلا يتصور ان يملكه  
بالشراء بعد ذلك لانه لا يفعل ما جرد الهبة ووافقه بالترك المنع من الهبة او جميع العقود ينقض بالحد اذا وافقه صاحبها  
بالترك غير التملك فانه لا يقبل المنع فلا يكون منقضا ولو لم يذكر ما تاريخا او ذكر لاصح ما ينبغي ان يقبل بينه لان التوفيق  
مكن ان جعل الشراء متاخر او مثله لو ادعى دار على رجل انه لا يشترى من ابيه في حياته وصحته وصاحب البيت يكره فغيره على قلته  
البيتة وحلفه واليد فاقام ادعى بيتا وشرى من ابيه يقبل لامكان التوفيق على ما بينا ولو ادعى الارث من ابيه ولو ادعى

الشراء منه لا يقبل لعدم امکان التوفيق وبهذا يتبين ان التناقض لا يمنع صحة الدعوى اذا لم يكن التوفيق وقيل لا بد  
من دعوى التوفيق من المدعي والافلا يوفى وقيل التوفيق من غيره عداه اه فليس دعوى التوفيق بدون دعواه استحقاقا  
**قال** رسم الدار ومن قال لا اضر الشريت من هن الامة فالتوكل بالبيع ان يطا امان ترك الحظومة لان المشتري بما هو الشراء  
لان ذلك من حيث انه اذا جرد كذا من الفسخ لان الفسخ رفع العقد من الاصل والجوهر والاعراض من الاصل فكان بينهما منسبة  
فجارت الاستعانة فكان منسبة في جهة فاذا سلعه البائع ترك الحظومة ثم الفسخ فخله وطرا ولا يرد على بايعه لطبيب  
ان وجده بايعا قديما بعد ذلك تمام الفسخ بالتزليم في اقام المشتري بعد ذلك بيعة ان اشترى منها لا يقبل بيعة (وقال ابن  
اذ اعزم على ترك الحظومة قبل تخليف المشتري ان يرد على بايعه لانه غير منقطع في البيع الثاني لان ان يتكل  
عند التخليف فاعتبر بما جرد في حق ثالث والاشبه ان يكون هذا التفصيل بعد القبض وما قبل القبض فينبغي  
ان يرد مطلقا لانه منسوخ من كل وجه في غير العقار فلا يمكن حله على البيع لان البيع لا يجوز بيعه قبل القبض وقدينا من قيل  
فان قيل الحكم لا يثبت بمجرد البيع فكيف يكون منسوخا قلنا نحن لا نثبت بمجرد البيع وما يثبت بالعرف واليمين والعزم  
والفعل وهو النقوض في الجارية بالتعلق من موضع الحظومة الى بيته او بالاستحلام او مسكه بين يديه لان التصرف فيها  
للجل لا بالالفسخ فلان منسوخا لانه اذا فعل قديما ودر لانه كمن قال لغيره اترك عن الدابة يوما لتركها فافترقا وا  
استعمل كان ذلك قبولا منه دلالة لان الاضداد استعمال لاجل بدون القبول **قال** ادعى له ومن اقر يقبض عشرة ثم ادعى ان  
لنوف صدق معناه او قال قبضت من عشرة دراهم ثم ادعى ان اريوف صدق سوا قال ذلك موصولا او مفصلا وكذا ادعى  
ان ابره من وادعى ان سقوة لا يصدق لان اسم الرواهم يقع على الجياد والزيوف والبنهره دون السقوة ولهذا  
لو جوز الزيوف والبنهره جاز في العرف والسلم دون السقوة والقبض لا يقتضي الجياد فيصدق في الجار قبض  
حق مع يمينه كما اذا اقراه قبض الجياد وحقه والشئ او سقوة حيث لا يصدق في دعواه الزيوف لانه مناقض لان  
لزيوف صدق الجياد وصدق في الجياد فلكان الاقرار يقبض صحة مطلقا اقراره بقبض الجياد واستيفاء عبان عن قبض  
الحق بوجه التماس على عبان عن قبض صحة ايضا وتخلوا ما اذا قبض المشتري المبيع ثم ادعى العيب حيث يكون الفسخ فقول البائع  
لان المبيع متعين فما بيع فاذا قبضه فقد اقر به استوفى قبضه عين صحة دلالة ثم يدعواه العيب بعد ذلك صار مناقضا فلا  
يقبل للملام خلاف ما نحن فيه فان الرواهم لا يتعين صحة ثابت في الوقت ولم يفر قبضه حقا وانما اقر قبض الرواهم وهي

ان اشترى امة



مستوعبه فيما لا قرار به من غير ان يكون مقتضى حق في فعله قبضت دياره جبارا لا يصرف في دعواه الزبوف مطلقا سواء  
لان موصولا او مفصولا وفيما اذا اقر به بعض الحق او صفة او استوفى في حق كان زبوفيا نظر فان قال مفصولا لا يصرف  
وهو امر باذنه وان موصولا لا يصرف وقال في الزبوف لو اقر بعض حق في قال انما استوفى او صفا يصرف موصولا  
لا مفصولا قال في شرح الاسلام ثم الزبوف ما ينعقد به بين المال والبزير ما يبرده التجار والسوق ما يغلب عليه الغش  
وقيل الزبوف هو المقتضى والبره من التي تعرف في دار السلطان والسوق صغر موه وعين الكرمي المستوفى على  
مالان على الصغر والناس هو الغالب **ومن قال لا حرك على الزبوف** ثم صفة فلا شيء عليه بغيره اذا اقر بغيره بالبر  
فدوره الموقر بان قال مالان في كل شيء او قال هو كذا ولان ثم صفة فقال بل كان في عليك في ملكه او بغيره فلا  
شيء على الموقر لان الاقرار هو الاول وقدرت برده الموقر والثاني في دعوى فلا بد من الحج او تصديق الخصم خلاف ما اذا قال  
استرثيت وانكر حيث يكون لان يصرفه لان اموال المتعاقدين لا ينفرد بالبيع كما لا ينفرد بالعقد لان العقد صفة فبق  
على حاله فعلى فيه التصديق اما الموقر فينفرد بورد الاقرار واخترقا وخلاف ما اذا اقر بغيره في بغيره فذكره الموقر  
حيث لا يرتد في بغيره في صفة في اذا ادعاه الموقر لغيره لا يصرف لان الاقرار بالنسبة لغيره لا يحل الا بطلان فلا يرتد  
بالودود وقبل الاقرار والبراهي الذي او جهته لم دعه لا يرتد لانه بالعقد قد تم وكذا لو قال لعين وجهت  
لك رقتك فرد لا يرتد بالبرهان جهة العبد من نفسه عناق وهو لا يرتد بالبرهان ولو اقر بشي لان كالمدين وغيره فصفه  
ثم رجع الموقر عن اقراره لا يقبل ولو اقر بغيره لم يحل في صفة ومحمد لان اقراره حجة عليه كالشهادة ولا  
دعواه متناقضة ففسدت فصار نظير ما لو قال ليس على فلان شيء ثم ادعى ان له عليه بنا ولا تخليفه لا يحل في دعوى في يوف  
اذا ادعى انه اقر بما ذابا وادخل في الموقر لغيره بالبرهان العاوة بالاشراك **وعليه هذا الاشراك قبل الحقيقة** فخر زعن احتجاج  
الاضر على التسليم **ومن ادعى على اقره ما لا فقال مالان** كل على شيء فقط بغيره من المدعي على الف وهو جاز على القضاء  
او الاقرار قبل ان ادعى رجل الف درهم فقال المدعي علمه مالان كل على شيء فقط فاقام المدعي السعة ان له عليه الزدريم واقام  
المدعي المدعي عليه السعة ان القضاء او ابراه المدعي بغيره بغيره المدعي علمه وقال في ذلك لا يقبل لان القضاء جازا لا يكون بعد  
الوجوب في قوله فيكون هنا قضاء ولست ان التوفيق ممكن لان غير الحق في بغيره في بغيره المدعي لا يبراه يقال فحق باطل و  
قوبصا على شيء في شيت ظاهرة في بغيره المدعي انقضاه من على شخص فافكر فاقام المدعي البيعة واقام المدعي علمه البيعة

تخفيف

على العفو او الصلح بغيره على حال يقبل بيعة وكذا الوصية مثل ذلك في دعوى الرق يقبل كذا هذا وكذا الوفا على كل شيء على  
شي لان التوفيق في الظاهر لانه **الحال** **ولو زاد ولا عفا** لا الى توافقه في الحال على ما ذكره بان قال مالان كل  
على شيء فقط ولا عفا كل لا يقبل بيعة المدعي علمه على القضاء او الاقرار التوفيق بين قوليه لانه لا يكون بين اثنين  
معاملة من دفع واصو واقتضا بلا معرفة اصلها صاير وذكره العقد ورا لا يقبل ايضا لان الحق من الرجال والمحدث  
قوي يورث بالشعوب على باب غير مبرم بعض وكلامه بارضائه بالرفع المدعي ولا يعرف فاعلى التوفيق بغيره المدعي وقال  
في النهاية فعلى هذا قالوا لو كان المدعي علمه من يتولى الاعمال بنفسه لا يقبل بيعة وفي الحال في قيل يقبل البيعة على الاقرار  
في هذا الفصل بانفاق الروايات وقالوا فمن قال لم ادفع ثم قال ففقت انه لا يقبل فعلى للتناقض **الاذا ادعى**  
**اقرار المدعي** في ذلك يقبل بيعة لان التناقض لا يمنع من الاقرار **ومن ادعى على اقره** باعته فاقام المدعي ما لم ابعها فكل  
فقط بغيره من على الشراء وجد راعيا فبغيره البايع ان يبره ان المدعي كل عيب لا يقبل في وجد المشتري راعيا فبغيره ما عليه  
فاقام البايع البيعة انه ابراه من كل عيب لا يقبل بيعة البايع وعنه ان يبره ان لا يقبل لان التوفيق ممكن بان له  
يبعها هو انما باعها منه وكذا وبراءة العيب فيكون صادقا بذلك ونظيره ما ذكره ابو يوسف انه لو ادعى الشراء من  
شخص هو يبره فاقام المدعي البيعة على الشراء منه واقام المكل البيعة انه قد رد البيع على يقبل بيعة ما ذكره من التناو  
او يقول اضره من بيعة كاذبة ثم استقلته منه فاقام المدعي البيعة انه قد رد البيع على يقبل بيعة ما ذكره من التناو  
السلالة الى غيره فيقتضي وجود العقد والصفة بدون الموصوف لا ينصرف في قوله فيكون هنا قضاء خلاف  
ما يفرم من مسئلة الدين لان الباطل قد يفيض على ما **ومن ادعى على اقره** بطلان الصك بان شاء الله ان يبطل صك الشراء والاقرار  
اذا كتب في اخره ان شاء الله بطل الشراء والاقرار بذلك ولا يلزمه شيء لان الاستثناء مبطل على ما عرفت في موضع  
ولو كتب في اخر الصك من اقام بهذا الحق فهو وكيل ان شاء الله او كتب في ادر فلان من ذلك فاعلى فلان خلاصه بطل الصك  
لا عند في صفة بطل الاقرار والشراء وقال لا ينصرف في ما يليه هو الاضرب بطل به فبان الاثر والتوكيل يسبق الدين  
على حاله في الاجل في الاجل الاستقلال والصك يكتب للاستيثاق فلو انصرف في المصارف بطلان فيكون ضوما قصود  
فينصرف في ما يليه ضرورة الاقرار ان لو كتب كتابا الى بعض اخوانه او وكلامه وقال فاضره بفعل كذا وكذا ان شاء  
الله ينصرف الاستثناء الى ما يليه حتى لا يبطل الكتاب بطله فكذا هذا في كل شيء واذا حكم المظوف فيصرف في كل







الورثة وما لا يحتاج فيه وما فيه خلاف وما لا خلاف فيه من ذلك بذكره كتاب القسمة ان شاء الله تعالى ان القاضى  
ناظر للغيبة فحتمل ان يكون وارث او غيرهم غائب بل هو الظاهر لان الموت بالغيبة فيحتاج الى كفاية كذا في اوضح النقطه  
او الباقي الى صاحبه واعطى امره الغائب النفقة من مال زوج او ولى وصفة رحمه الله ان حق الحاكم تارة قطعا او ظاهرا  
فلا يؤثر نابل الموهوم الى ان يعطى الكفيل كما اذا ثبت الشراء عن حزين او اثبت الدين على العبد حتى يبع في دينه  
وهذا لان القاضى مأمور بظاهره لا بظلمه لا يظهر فلا يجوز تأخير ما ثبت له ان لم يجد كفيلا الا ان يمنع صورة ولا يمكن له مجهول  
فصار كما اذا كمل المصالح والعقود لان حق الزوج ثابت وهو معلوم والابق والنقطه على الخلاف في اللاح ان كان  
الوضع اليه باقائه البينة لانه لما اثبت بينه وبين غيره حقه ولا كذا في الوضع بذكره العلامة لان الوضع الى غيره من المال يترتب عليه  
فلهذا جاز في منع فكذا في غيره لعدم الاحتياج لخلاف الاثبات بالبينة لان الوضع محقق في غير ولا يقال ان القاضى يتلوم فيه ان الموهوم  
فلا يوضع الله فيه يغلب على ظنه ان لا وارث له غيرهم ولا غيرهم بالاتفاق ولو كان ان لا يفرط في ما فعله ذلك لاننا نقول لا يجوز للقاضى  
منع حق المستحق الى حين حتى يظهر بطلان ما يثبت الا بالبرهان او الموهوم وجوده وان قال الشهود لا يعلم له  
وارثا آخر ولو كان لا جلال الوسم بكفى لوجب التكليف في خلاف العلم فانه في التلوم محتاج لمنعه بطلب علم ما يوجب انتفاء الشرع المستحق  
مع بعد الامكان ومنه جاز ان لا يثبت في التلوم وان يقولوا لا وارث له غيرهم وهو ليس شرادة لان الشراوة  
على النسخ لا يجوز ولكنه يراو بها بينة فكذا التلوم وقدره موقوف الى ما في القاضى وقدره الطاهر بالحق وقوله وهو ظلم  
الاجل من سواه السبل وفيه دليل على الاحتياط ويصير على ان باصية برون عن الاعتزال الى كفاية البعض بسبب ما نقل  
عنه انه قال ليوسى بن قالوا السبع كما يجب ان يصيب الحق هذا له واصولك معناه كل مجتهد مصيب بالاجزاء او هو المأثورة  
وهو محقق في حق علمه في حكمه منقصة ولا يجوز له العدول عنه وان اخطأ الحق الذي هو عقول الله تعالى فيكون كانه اصحاب الحق **قال**  
رحمهم الله ولو ادعى دارا من الغنم ولا في الغنم بوجه على اخذ نصف الموهوم فقط بغير اخذ النصف الذي هو نصيب الحاكم وترك  
نصيب الغائب في يد اليد ولا يستوفى من يد اليد كمثل هذا عند ابي صرة رحمه الله وقال ان كان الذي هو في يده من مباح  
منه وجعل في يده يمين وان لم يجد ترك فيه لان الحاكم ما يترك في يده او لا يترك في يده او لا يترك في يده او لا يترك في يده  
ناظر للغيبة ليس تركه من النكاح لان البينة لا يوجد في موهوم ولا في قاضى لعدم فتيين الا منعه ووضعه في يد  
محل ولا خلاف في ان يعرف فيه لان من يثبت ان الشيء له هو من لا يمتنع من الشر فيه فلهذا كان او غير عدل على ما اذا كان

الغلب

او شر

مقر ان النظر في تركه في يده محتاج ولا بد من صفة ان الحاكم ليس يفتي في استيفاء نصيبه ليس للقاضى ان يتعوض  
لودائع الناس ولا يفتي في اخذها من ايديهم من غير فصل نظير ما لو عرف القاضى على الانسان ثم رده في يده فانه لا يباذله  
منه ولا يتعوض له بل يحضر حقه فكذا هذا لان القضاء وقع اليه معقودا وهذا يقتضي على ايدي كل الراى كحضور  
البعض من الورثة ويقضي بايديهم وينفذ فيه وصاياهم وصاحب اليد مختار اليه ويختار ذلك فلا ينقض بين كما اذا كان  
مقرا وجوده قد انتفع بعقده القاضى فالظان لا يضره ولا يمكنه الجحود بعد ذلك كون الحادثة معلومة له والقاضى و  
مستجدا في طريقه القاضى ولا يقال فحتمل ان يموت القاضى فتعود الى الالفاظ لا نأخذ بوث القاضى والشهود والدين  
عائذوا القضاة والدين شهودا باصل الحق او سياتهم من انوارها يكون فلا يعبرون كانت الموهوم في المعقول فقد قيل  
لا يترك النصف الذي هو للغائب يتناقض بل يمنع منه ويوقع الى عدل يحفظ حاجته الى الحفظ خلافا للعقار لانه محققين  
بنفسه ولهذا يملك الموهوم بيع المعقول على الكيفية الغائب لانه ولاية الحفظ عليه كالباقى كونه احكم وصلى الام واللاح والعم على  
على الصغير فيما ورثه منهم لانهم يكونون حفظ على الصغير من التفرقة فيه وصيرهم قائم مقامهم فيمكن ما يكونه وقيل المستح  
ايضا على الخلاف وقوله اي صيغة فيه فظهر عن انه مضمون عليه ولو اذ ودفع الى امين القاضى كان امانة فكان الشر بعد  
من التلوم وانما لا يرفع الكفيل منه لان في انما خصومة والقاضى نصيبه بطور لا انشاها واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اقامة  
البينة ولا القضاء لان احوال الورثة تنصب خصما عن ائمة فيثبت الملك للميت ثم يكون لهم بطريق الميراث عنه وكذا يقوم  
الى احواله فيما عليه من المالك او عينه فيقوم مقام سائر الورثة في ذلك خلافا في نقل الاستيفاء لانه عامل فيه بنفسه لا عن  
الائمة فلا يصلح ان يبايعهم ايضا لعدم التوكيل منهم ولعدم قيامهم فيه مقام الميت خلافا لاثبات فانه ما يبايعه عن الميت  
فيما له وعليه فيكون ما يبايعهم ايضا في صفته وذكره في جامع الكيفية ان يكون قضاة على جميع الورثة اذ لان المواعى بيد  
الوارثين ولو كان البعض في يده ينفذ بقدره لان دعوى العين لا يتوجه الا على من اليد فلا يكون خصما عنهم الا  
في قدر ما في يده خلافا اذا كان المواعى على الميت في حاجته تنصب فيه بعض الورثة خصما عن الكل مطلقا **قال رحمه**  
**الله ومن قال لا** او ما امكن في المساكين صدقة فهو على حال الركة ولو اوصى بثلث ماله فهو على كل شيء والفقير ان يكون  
كالوصية فيلزمه التصديق بالمال وقيل زفر رحمه الله ان سمى المال شيئا والى المال قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم  
بالباطل وجه الاستدلال ان احباب العبد معتبر بالاحباب الله تعالى وطلق المال في باب الصدقات باحباب الله متصرف في البعض



كما في قوله تعالى في أموالهم حق معلوم وقوله فمن أموالهم فكذا ما بوجه العبد على نفسه بخلاف الوصية لأنها اذ  
الميراث والارث بجزء في جميع الاموال فكذلك لان العادة ان الانسان يلتمز الصدقة من فضول ماله وهو حال الزكاة  
حال حياة وجميع المال وفاته ويدخل فيه من حيث فيه الزكاة وهي السرايم والنقود وغيره من التجارة سواء بلغت نصفها  
او لم تبلغ قوت النصارى سواء كان عليه دين مستغرق او لم يكن عليه دين لان العبد حينما يجلس في الزكاة لا يفرق ولا يفرق  
ويدخل فيه الاراضي العشرية بغير ما يورث من سبب الصدقة الا ان من صرف مصادره الزكاة فكانت جهة الصدقة فيها راحة  
وعون مجرور له لا يدخل لان سبب الصدقة في الارض الصبي والمخالف في ارضي لا مال له الا لا وقاف فكانت جهة  
الموت راحة عنه وذكر في الزكاة قوله في حقه مع قول محمد في ذكره المتروك في حقه ولا يدخل الارض الخراجية لان تحقت  
موت ولا يدخل الرقيق المحذرة ولا العقار وانما في المنزلة والبناء بغيره وسلاخ الاستحقاق وخروج ماله من احوال الزكاة  
ما ذكرنا ومن حيث انما في قوله ما امكن او جميع ما امكن في المسكين صدقة بحيث يخلو ان يتصدق بجميع ما يملك قياسا و  
استحفا وانما القيمة المستحق في قوله ما اصدقه او جميع ما اصدقه لان المال لا يران المال الا بالبرهان المكي يطلق على المال  
وعليه غيره يقال مكي النكاح ومكي القصاص ومكي المتعة والمال لا يطلق على ما ليس له في مال من اهل المال انما يتصدق بجميع ما  
يتصدق به كما لو فرض علم بان قال كل مال ملكه ما يتصدق به فهو صدقة والعبد هو الاول لان له يستعملان استعمالا واحدا  
فيكون النقي الوارد في احوال وارثان الاخر فيكون في النكاح والاشياء انما في المال ولان الانسان عاقل يلتمز الصدقة  
بالفضل على الحاجه فيصرف فيها الى من يحتاج فيه الزكاة ثم اذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الايجاب يسكن من ذلك قدر قوته  
فاذا اصاب شيئا بعد ذلك يصدق مثل ما يسكن لان حاجته مقدم ولو لم يسكن فحاجته لتكف النصارى من ساعته وليس  
من النكاح ان يتصدق ببلعه ثم تكف من ساعته ولم يبين في المبسوط قدر ما يسكن لان ذلك يختلف باختلاف العيال  
وباختلاف مال تجدد ومن التحصيل في بعض اهل الحرف يحصل لهم كايوم وبعضهم كل ثلثه ايام وبعضهم اقل وكذا اهل التجارة  
واهل النزع يتجدد لهم كل سنة سواء اهل التجارة في كل شرعة ومن الدين له دور وروايت وفان يورثا فيسكن  
اهل كل صنف قدر ما تكفيه لان يتجدد له حاصله **قال** ومما لا بد من ان يعلم بالوصية فهو من اهل التكفل حتى  
لو باع الوصي شيئا من الثروة قبل العلم بالوصية بجاز البيع ولو باع الوكيل ما لم يملك قبل العلم بالوكالة ثم علم بجزء من بيع  
انه لا يجوز بالوصية ايضا في يعلم لان كل واحد منهما انما في احوال في حاله الحياة والاخر بعد المات ومما لا بد من الوصية

خلافا لما يتصرف بعد انقطاع ولاية الموصي فلا يتوقف على العلم كتحريف الوارث فيكتفون بالعلم والولاية الا ان ابا العفر  
لومات وبيع الجود ماله من غير علم بوجه جاز فكذا اذا اوصى الوكيل فاسا ولاية التحريف في حاله وليس يستحق في بيعا ولاية الموكل  
فلا يصح بل اعلم ان يثبت له الولاية كما ثبتت الولاية بانبات ملك البيع ولان الموكل عاقل فيصرف بنفسه فلا يثبت له النظر فلا  
حاجة الى اثباته بدون العلم خلافا لمحمد والاذن بالتحاق للعبد والمخير بغيره الوكالة فلا يثبت للاحول العلم ولا يجوز تحريف  
الاذن فيه لان الاذن مأخوذ من الاذن وهو لا اعلام فلا يتصور بدون العلم **قال** ومن ادعى ان العلم بالوكالة صح تعرفه اي  
اذا وكل رجلا وهو لا يعلم فاعلم واحد من الناس كان وكيل او جاز تعرفه سواه اجرة بكل بدل وغيره عدل صغيرا كبيرا من اعمال  
وليس فيه الزام وانما فيه الاطلاق فلا يشترط فيه العدالة كسائر المعاملات وكذا لا يشترط فيه الحرية ولا الاسلام ومما صله انه  
من المعاملات فلا يشترط فيه الاتمين **قال** ولا يثبت عزله الا بعدل ومستورين كالا جاز للبيوع بغيره بغيره والشفيع  
والبرهان المسلم الا ان لم يجرى لا يثبت عزله عن الوكالة الا بغير عدل واصحابه واثنى على عدل الرضا وهذا عندنا في صفة ربه الله وعا  
رهم ما لا يشترط ولا يجرى في الاشياء الاتمين لان من المعاملات مضافا لاجاز الوكيل على ما سواه ولا يثبت في هذه  
الاشياء الزام من وجه فيشرط فيه شرط الشرارة اما العود والعدالة ببيان الالتزام لان الوكيل يلزم بالعهدة على  
تقدير ان يتصرف ولا يلزم من غير تقدير عدم التقرف وكذا الشفع يلزم سقوط الشفعة على تقدير سكوت وعلى تقدير الطلب  
لا يلزم شي وكذا البكر على تقدير السكوت يلزم النكاح وعلى تقدير الوكيل لا يلزم وكذا السيد على تقدير التقرف فيه بالعنف و  
غيره يلزم ما لا يشترط وعلى تقدير عدم التقرف لا يلزم من وجه لا يشترط فيه العود ولا العدالة فاذا كان فيه الزام من وجه  
دون وجه يشترط فيه اصدقا وقديما في النكاح ولما المسلم الا ان سلم في دار الحرب ولم يجر النكاح لانه ان يقبل فيه الناس  
صحت عليه الاصلام بخبره لانه الحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلمه عليه السلام الا فليس في الحديث وفي الرسول لا  
يشترط فيه العدالة كما لا يكون الا بغيره رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الخلاف فيما اذا اخرج الموكل وبلغه واما اذا لم يبلغه فهو حيا  
ولا يثبت عليه سيلف الاجماع لانهم العبد معتبر بنواحي الشرع فكما لا يثبت له في الشرع بعد الاطلاق قبل البلوغ الى المكلف  
منه لا يحكم عليه فكذلك انزل العبد وهذا القول العقيدة واما اذا كان حكيما فيثبت ويعزل قبل العلم به وذلك مثل موت الموكل  
وصونه مطبقا **قال** ولو باع القاطع او امين عبد للفرار واذا حال فضاء واستحق العبد لم يضمن ان يباع من العبد  
في يابايع وهو القاطع او امين لم يضمن القاطع ولا امين الثمن بشرط ان لا يضمن القاطع قايما مقام القاطع والقاضي قايما مقام











موضوعه المذكور في المتن وقد انعقد الاجماع على ان شرط الاكوفية والادب في الشريعة وادب  
 هو العزلة عن الدنيا والاشغال في الدنيا والادب في الدنيا والادب في الدنيا والادب في الدنيا  
 وموفق الاربع على هذه الفاشية فلا يتحقق وجوبه على من سبيل هذه الفاشية الحدان كان اجنبيا واللعان ان  
 كان زوجا كذا فيكون مع الشر ويصح في الاقرار ولا يقال ليس في هذه النصوص البيان جواز العمل بهذا العود  
 وليس فيه بيان ما يمنع العمل باقل منه لانا نقول هو كذلك لان التخصيص المذكور لا يدل على انتفاء المذكور ولكن يوجب  
 ايضا في جواز ما دونه يحتاج الى دليل ان الثاني في الحكم عند انتفاء العود المذكور هنا وهي اجماع الصحابة ومن  
 لا يؤمن هذا ان الشرود على الزنا انما ينقض عودهم عن الاربع بحسب عليهم الحد كونهم قدوة لا يرون ان عمر رضي الله عنه  
 عد الثلاثة الذين شهدوا واعيا مغيرة بالزنا ولو كان الزنا يثبت بآدونه لما وجب عليهم الحد بل كان بحسب التمسك بالكتاب  
 الزنا ولا يمكن القياس على غيره من الحقوق لعدم التماثل ولو وجد النقص في الفرع وشرط القياس المساواة بين الا  
 صل والفرع ولا يكون في الفرع نفس يمكن العمل به وبقية الحدود والعقاصي وعلان لم يثبت الزهر من حيث السنن  
 كون رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفة عيسى بن ماري لا يقبل شهادة النساء في الحدود والعقاصي وقال فا  
 شتره واشهره من رجل كرم ولا ن شراوة النساء فبما شتره البدلية لان كل شئ من منبى قايمة مقام رجل فلا  
 يقبل فيما يندرج بالبشر كمالا يجوز في كتاب القامح الى القامح وانما كانت خبرا بنهم البدلية لاحقية ما لا البديل  
 للفتية لا يصار اليه مع العذر على الاصل غالبا وشريعة امرتين مع رجل يقبل مع وجود الشرود من الرجال ومعنى  
 قوله فان لم يكونا رجلين قالوا ان لم يشهدوا حال كونهما رجلين فليشهدوا رجل وامرأتان ولو لا هذا التاويل لما  
 اعتبر شراوتهم مع وجود الرجال وشراوتهم معترمة معهم عند الاضطرار بالرجال ايضا اذا شهدوا رجال ونسوة  
 بشي ايضا فالحكم الى الحكم بحسب القامح على المسمى بالزوج **قال في الولادة والبعارة** وعيوب البنية لا يطلع  
 علمه رجل امرأة يعني بشرط البشورة من الاشياء شراوة امرأة لعقله علمه السلام شراوة النساء جارية فيما يتطبع  
 الرجال النظم اليه والجمع الى بالالف واللام او لم يكن ثم معهود يروى في الجسني والاقول وقال صديقه رضي الله عنه اجاز  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم شراوة القابلة على الولادة وقال في شراوتهم ان يشهدوا ربيعة من النساء كان كل امرتين  
 يقامان رجل واحد في شراوة وقال ابن ابي ليلى بشرط ان يشهدوا في شتان من النساء لان المعبرة باب الشراوة

شيان العدد والذكور وتعد باعتبار عدلها فبقى الاثر وهو العدد على حاله والجمع عليها ما رويناه ولانه انما سقط  
 الشرط صفة الذكور ليختص النظم لان نظر الجسد في فكه لا يعطى الغنى والعدد لان نظر الواحد في الاصول والا  
 ثنتان او اكثر فافيه من معنى الالتزام وبشرط غير سائر بشرط الشراوة من الحرية والاسلام والعقد والبلوغ والعد  
 وفهم شراوتهم في الولادة والبعارة والعيوب قد ذكرنا في مواضع من الطلاق والبيع وما شذوذ  
 في استلال البنية لا يقبل في حق الارث بحسب ما في صفة لانه مما يطالع علمه الرجال ويقبل في حق الصلوة علمه لانه من امور  
 الدين كشراوته في حال رمضان وروايتنا الاصابه عند ما يقبل لانه الاستلال علامة حيوية ولا يعرف الا  
 من صفة ولا يحضرها الرجال عادة فصار كشرادتهم على نفس الولادة ويقبل في الولادة شراوة رجل واحد ايضا لانه  
 لما قبل فيه شراوة المرأة كان الرجل بطريق الاولي ثم اضلوه فيها اذا قال تعدت النظم قال بعضهم يقبل في الزنا  
**قال رحمه الله** ويعبر بعلان او رجل وامرأتان في غير الحدود والعقاصي وما لا يطالع علمه الرجال شراوة رجلين  
 او رجل وامرأتين سواء كانا الحقي مالا او غير مالا كالحكم والطلاق والعقاق والوكالة والوصاية ونحو ذلك مما ليس  
 بمال وقال الشافعي رحمه الله لا يقبل شهادة النساء مع الرجال الا في الاموال وتوابعها كالاصل بشرط الخيانة لان الاصل  
 عدم قبول شراوتهم لنقصان العقل واخلاص القلب وقصور الولاية فانما لا تصلح للخلافة ولهذا لا يقبل شراوتهم  
 ومعه وان كثر ولا مع الرجال في الحدود والعقاصي وانما قبلت في الاموال وتوابعها للفرقة والكثرة وقوعها  
 وقلة خطاها ولا تكون غير ماله ولت ما روي ان عمر وعلي رضي الله عنهما اجازا شراوة النساء مع الرجال في النكاح والوقت  
 ولا يراهما اصلية لضرورة والاصل في القبول لو جرد ما تبني علمه علمه الشراوة وهي الولاية وهي تبني على الحرية  
 والارث ولو جرد اجلة لعقله وهي تبني على النكاح والتمتع بالزنا والخلطة فلو كان يتن بالعدالة والخلطة يتن بانقان  
 المعايير والامسطة والاول لان الاول يحصل العلم الشاهد بالثان يحصل به اليقين والروام وبالثالث يحصل العلم  
 للقاضي ولهذا لا يقبل رواية الاضام في شراوتهم في شراوتهم مطلقا كالرجل ولكن جاء النفي بخلافه كيد لا كثيرة فهو  
 ونقصان الضميمة زيادة الشيان الخبر يقيم امرين فلم يبق بعد ذلك الا البشيرة ومن الحقوق يشترط مع البشيرة  
 كمالا بل لا يراون النكاح يثبت مع الهزل وكذا الطلاق والعقاق والمال لا يثبت به وبشيرة اقوى من الهزل بخلاف الحدود  
 والعقاصي لانه لا يثبت مع البشيرة **قال في الغلظة** الشراوة والعدالة ان يشترط الجميع من ثبوت الشراوة وهي اربع مراتب

بشرطه



على ما مضى من لفظ الشراكة والعقد كقوله تعالى ان الله هو اعلم او يتحقق لا يقبل شرادة لان النصوص ناطقة بالاشارة  
فلا يقوم غير ما مضى من زيادة تأكيد لان من الفاظ المعنى فيكون معنى الجعنى للاختلاف واحتواءه من الكذب بهن اللفظ  
اشد ولا يوضح هذا المعنى في غير من الالفاظ باختلاف غير من الالفاظ حيث لا يوافق فيه اللفظ الذي ورد به الامر بل يتاخر بكل لفظ  
يعطى ذلك المعنى كالنكاح والايان صح مع الوضوح في الصلوة بلفظ الكبيه وغيرهما في معناه وكذا في ايمان يجوز بان كان كماله  
المقصود به ولان في الشرادة الزام الحكم ويشبه ذلك على خلاف القياس فيكون صحيح ما ورد به النص والوقتون لا يشترطون  
لفظ الشرادة في شرادة النساء فيما لا يطلع على الرجال ويجعلونه من بالاضمار لان بالشرادة والصحح هو الاول لانه من  
بالشرادة وهذا يشترط فيه شرايط الشرادة من الحرية ومجلى الحكم وغيرهما والعقد في المعينة للصدق قال الله تعالى واشهدوا  
ذوي العدل انكم قال الله انكم من ترضون في الشرادة والعدل هو الرضى لان من يرضى عن الكذب من المعاني قد يرضى الكذب  
وهذا لان الجرح في العدل والكذب والعقد لا يترجم جهة الصدق وهو الاثر اجاز عاقبة صفة والحق هو الجرح الصدق  
ولا يلزم جهة دور كوصي شرط الدوم العمل بالشرادة لا بشرط اهلية الشرادة اذ الفاسق اهل لولاية القضاء والسلطنة فيكون  
اهل الشرادة الا ان فسده وجب التوقف في خبره لانه قال الله ان جاكم فاسقين فينبشوا امر باليمين والتبشيت لا  
بالدعة اذا غلب على ظنه انه صادق في الشرادة جاز ان يحكم به في يمينه من الدان الفاسق والمان وصيها في الناس ذاك  
يقبل شرادة لعدم تمكن تهمه الكذب في شرادة لانه لو جاز ان لا يتجرأ احد على الاستحسان لاداء الشرادة والروية يمنع من  
الكذب في غير منفعته لانه في الاول اصح مما ذكره ولان لا يقبل شرادة اكرامه قال عليه السلام الرما كشكود فان الله  
يحب الحق وهم وفحق الفاسق امر بخلافه قال عليه السلام والعيت الفاسق فانه يوم يكفره ومن يكون معلى للفسق  
فلامرودة لا شرعاً لا يلزم قبول شرادة صناعية ولا بدله من قال ويسأل عن الشرود وعلنا في سائر الحقوق هذا عند  
ابن يوسف ومحمد وقال ابو صيفه يقتصر على ظاهر عدالة المسلم ولا يسأل عن الشاهد في يعطى الخضم فيه فان طعن في سائر  
غيره او جهل الا في الحدود والعقاص فان يسأل عنه في الشر والعلانية وان لم يعطى الخضم لعقوله عليه السلام شكون  
عدول بعض على بعض الا في الحدود وقذف مثل ذلك من غير مظاهر فلو كان كذلك جعلناكم امه وسر التكونوا الشرادة  
على الناس يشهدون ولان الظاهر هو الاثر جاز لان عقلة ودينه ينعان عن مباشرة القبيح فاكفى بالظاهر لعدم التماس  
وان كان الموضع موضع استحقاق الشفع يستحق الشفعة بظاهره بل اذا لم يكن له منافع وهذا لانه لا يمكن الوصول الى

القطع لحقاً ولو لم يكن في المحركي بخبر عن العدالة متمسكاً بظاهره لانه اقبح ما يستدل على من انما انما من محظورات  
دينه واجزاد على الطاعات وعي دلالة ظاهره على وليست بقطعة فلا حاجة الى اشتراط السؤال الا اذا طعن الخضم  
فيه لانه لا يطلع على ما ظاهره فيقابل الظاهر ان فوجب الترجيح بالاستقصا خلاف الحدود والعقاص لانه لا بد ان يكون  
وتجاء الاستقامتها فيستفحق منها ابتداء في غير طعن خضمه جاز ان يسقط ولها ان القضاء يستحق على الجح ولا يفتح  
لجحة الا بشرادة العدول على جانبنا والعدالة قبل السؤال ثابتة بالظاهر وهو لا يصلح كجحة الاستحقاق فوجب التعرف  
عن امهياته لفقهاء عن البطلان واسناد الحكم الى البرهان وقيل هذا اختلاف محذور لان ابا صفة رضي الله عنه  
كان في القرن الثالث وثمان مائة منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخبر والصلح بعقوله عليه السلام خبر القرون قرفي  
الذي يافهم في الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم لغوا في خلق الرجل قبل ان يستحل ويظهر قبل ان يستشهد ولا لانه  
التي تكون والحديث الذي روي لا يدل على ذلك وما كان في القرن الرابع بعد ما تفسر اصول الناس فظهرت الحيات  
والكذب فافق على واحد ما شاهد في زمانه والفتوى اليوم على قولها لان الفاسق في هذا العهد كثر ثم التعديل  
في ان يبحث المستورة ومن الرقة الى المعدل في اسم الله هو وبنو حليته وسجل الذي يصاحبه وملحقه و  
سوقه ان كان سوقياً فيب الى عنه جبرته واصدقاً فاذ عرفهم في عرفه بالعدالة فكنت تحت اسم في كتاب القاص انه عدل  
جاء الشرادة ومن عرفه بالفسق سيكت ولا يكتب احراز عن العقل ويعقل الله اعلم الا اذ عدله غير موافق ان يحكم  
القاص بشرادة فحينئذ يفرق به ومن لم يعرف حاله يكتب تحت اسم انه مستور ويورد المعدل المستورة سر اكمل يظهر في  
ولا يوافق التعديل في العلانية من ان يحج بين المعدل والشاهد يستحق فيه تعديل غير عن القاص لانه لا يمكن ان يكون في  
قبيلة من نوافهم في الاسم وقوام كانت العلانية وهو في الصدر الاول لان السوكة كانت لا في الجرح ولم يقدر  
عليهم اهل الشر ويكتفى بالشرعة زماناً لا ذكره وقال محمد بن عبد الله تركية العلانية بلاء وفننه ولا يوان يقول المعدل  
هو عدل جاز الشرادة لان العبد والحدود في قوف اذا تاب يكون عدلاً ولا يصح ان يكتب يقول هو عدل لان من شاق  
دار الاسلام في زمانه كان الظاهر من حاله الحرية والاسلام ولهذا لا يسأل القاص عن صفة انما هو واسلامه مالم  
ينازعه الخضم وما ذكره في الجامع ان الناس احرار في الشرادة والحدود والعقاص والعقل فانه لا يكتب يظهر الحرية  
في هذه المواضع بل يسأل عن ما اذ طعن الخضم بالرفق فان ابا الحسين ذكر في مختصره ان الناس احرار الا في



اربع مواضع الشراكة والمحدود والعقاص والعقل فانه لا يكتفى بظاهر الحق في هذه المواضع اذا قال المدعى عليه  
ان انا هو عبدا وقال القاذف محذوف عبدا وقال الفاحش المشجج عبدا وقالت العاقلة القابل بعد لا يقبل  
شكوه ولا يجسد العقوف ولا العقاص فيبادون النفس ولا الولية على العاقلة حتى يقيم البيعة اذ هو من نظير العدا  
عنواي صفة فان القاضى حكم بظاهر العدالة يكون من المسلمين بالم بطعن الخصم فيهم فاذا طعن سأل على ما بينا  
**قال** وتعدى الخصم لا يصح هكذا قال ابو صنف يعني بتعديل المدعى عليه الشهود ولا يصح ومرواه على قول من يرمى السوال  
عن الشهود وانما على قوله فلا يتأتى ذلك لانه لا يرمى السوال عن الشهود ونظيره المزارعة فانه لا يرمى مع هذا  
في غيرهما فقول من يرمى وانما لا يصح بتعديله لان من زعم المدعى وشكوه ان المدعى عليه ظالم كاذب في الجور وتزكية الماوية  
لما سبق لا يصح وعنه يرمى ومحمد ان تزكيته يجوز اذا كان من اهله بان كان عدولا لكن عند محمد رجم الله لا يرمى من ضمن  
اخر اليه لانه لا يجوز بتعديل الواحد او يوجب تخويل على ما يجب من قريب ومرواه فيما اذا قال بم عدول لكنهم اخطوا  
او سواها اذا قال صدقوا اوم عدول صدقه فقد نزل الحق لاقرار به ولو قال بم عدول ولم يرد على ذلك لا يلزمه شئ  
لانهم محكومون بعدول لا يوجب منهم السب والشتم فلا يلزم من كونه عدولا ان يكون ملاعصا **قال** والواحد يوجب للتزكية  
والرسالة والقرعة لانه التزكية هي امور الدين فلا يشترط فيها العدالة حتى تحوز تزكية العبد والمرأة والاعمى والمجذوم في قوتها  
اذا تاب لان ظهورها مقبول في الامور الدينية الا ان روايتهم في الاضمار مقبولة وهو عندنا وقال محمد يشترط في التزكية  
ما يشترط في الشراكة من العدد وصف الذكورة حتى يشترط في تزكية شهود الزنا اربعة ذكور وفي غير هذا الحدود والعقاص  
رجلان وفي غيرهما من الحق كجوز رجلا نورا رجلا وامرأتان وفيما لا يطلع عليه الرجل امرأة واحدة ومن لم يعلم مرات الشراكة  
لان التزكية في معنى الشراكة لان ولاية القضاء تتبع على ظهور العدالة وهو بالتزكية ويشترط فيها ما يشترط في الشراكة و  
لما انه ليس بصفة الشراكة وانما هو في معنى الاضمار وهذا لا يشترط فيه لفظ الشراكة ولا يجل الحكم وجازية تزكية من لا  
يقبل شكاوه كالتزكية هو الزوجين للامراض وتزكية الوالد والعكس يشترط العدول في الشراكة امر فقوى ثبت خلاف  
القبول لان رجما العروق في حق العمل بقله بالعدالة ما بالعدول كما في رواية الاضمار حتى قالوا في الامور التي لا يجرى فيها رواية سالم  
يصلح التواتر فلا معنى لاشتراط العدول في الشراكة ولكن تزكية النفس فيق مورا على الاصل وفي الجحظ اجاز تزكيته بالصحة  
وقالوا يشترط الذكورة وعدة الشراكة في تزكية شهود الحدود والاجماع والمواد بالرسالة والرسالة رجم رسول القاضى الى انزكى والمترجم

عن الشهود كذا ذلك على الخلاف لان تزكية المدعى ما بين من الحائضين والاصول في الكل شاف ويشتق للقاضي ان يختار في  
المسألة عن الشهود ومن هو اجزأ بصلو الى ان يروا اكثرهم اضلاطا بالناس مع عدالة عارفا بما يكون جرحا وما لا يكون  
جرحا غلط ولا فيقر كيد لا يخفى بالمال فان لم يكن في جرحه ولا اهل سقوطه من يثق به سالا اهل محلة وان لم يجد فيهم ثمة اعتبر فيهم  
تواتر الاضمار وهذا الاثر ذكره كذا في تزكية السروا سائر ترقية العلانية فيشترط ان يجمع ما يشترط في الشراكة من الحجة والبره  
وغير ذلك من لفظ الشراكة بالاجماع على معنى الشراكة في الظاهر فانما يختص بجل القضاء **قال** ولا يثبت به ما سمع يورى في منزل  
السج والاقرار وحكم الحاكم والقضاة القتل وان لم يشهدوا عليه ان يكون ان يشهدوا في كل جانب بنو ذلما من السبب كالبسج الى اخر  
ما ذكره وان لم يشهدوا عليه بل يجب عليه اذ ادعى انه مملوك او روي او يثا وهذا لا يعلم ما هو الموجب نفسه وهو الشرط لعقوله لا  
ما شهد بالحق وهم يعلمون ولقوله عليه السلام اذا علمت مثل الشك في شهود الا فرج ويقول الشاهد باع واقولا نه عا  
السبب فيجب عليه الشراكة كما عاين وهذا اذا كان السج بالعقود فظاهر وان كان بالتعاضد فكذا لان حقيقة السج هو مباولة  
المال وقود وجوده وقيل لا يشهدون على السج بل يشهدون على الاضمار والاعطاء لانه يسج صحيحا وكذا ليس صحيحا ولا يقول  
اشدوا اذا اشهدوا كذا يكون كاذبا وكذا في الاقرار يقولون ان فلانا اقرب كذا فلان ولا يقولون ان فلانا كذا ولا يسج  
من والجماع بالبيعة ان يشهدوا ضاملا ان يكون غيرا اذا النعمة يشبه النعمة الا اذا كان في الرضا ومن وعلم الشاهد انه ليس  
فيه غير من جرح على السك ولا يرمى مسك غير فليس اقرار والاصل ولا يبراه لانه حصل العلم ويشترط للقاضي ان لا يقبله لان  
النعمة يشبه النعمة وليس من ضرور جواز الشراكة العقل عند التفسير لا يرمى ان الشراكة بالتسامح يجوز في اشياء لم عند  
التفسير لا يقبل وقالوا اذا سمع صوتا مرة من وراء الحجاب يجوز ان يشهدوا بها الا اذا كان من بر شخصه وقت الاقرار **قال**  
ولا يشهد على شراكة غيره ما لم يشهد عليه لان الشراكة لا يثبت حكمها بنو ولا يصح حجة الابان نقل المجلس القضاء وهذا يعتبر  
عدالة الاصول فلا يكون لغيره ان يجعل الملاحة حجة الابا به فلا يسمع ان يشهدوا شراكة الابا لتحصيل وكذا اذا سمع يشهد غيره  
على شراكة السامع ان يشهد على شراكة لانه لم يجد وانما حمل غيره فصار نظري ما لو سمع شخصا توكل حيث لا يجوز للسامع  
ان ينفرد بما توكل عليه الموكل لم يرض بمراته **قال** ولا يعمل شاهد وقاض ورا وبالحظ ان لم يتذكر والاصل للشاهد اذا  
ما خط ان يمسد حجة تزكية الشراكة ولا للقاضي اذا وجد في دونه مكتوب شراكة شهود ولا حفظ انهم شهدوا بذلك وقضيت  
قضاها ان يملك الشراكة ولا ان يملك بكل العقينة ولا للزوى اذا وجد مكتوب بخطه غيره وهو معروف انه قرأ على فلان و







لظاهر عند تعذر الوقوف على الحقيقة فتمت الشراة باليد يؤدي الى سد بابا اذا لا دليل للشاهد من اليد وبارك منقو  
وعى مشروعة في يوفى الى انتقاله فهو المشتق وعرضي في شراة بشرطه وكان يقع في قلبه انه لا يحصل له نوع علم او غلبة ظن  
لان الشراة بلا علم لا يجوز على التوهم وروينا وهذا قبل ان يورى في ثمنه في يوكنا باليد جاعلا وليس في اية من حوامل  
لذلك لا يبعد ان يشهد له قالوا لا يمكن ان يكون هذا التفسير الاطلاق مجردا عن الاعتقاد وسكان ان يشهد له وقال الشافعي  
ويقال ان الملك لا يدرج التفرقة وقال الحنفية لان اليد متبوعة الى ملك في بيعه وعارية واجارة ورضي فلا يمتاز الا  
بالتفرقة قلت التفرقة ايضا متبوعة الى ملك واصالة وشرط النسبة التفرقة اليد وان يقع في قلبه انه لا اصل  
في الشراة الا احاطة والتعقيل لما بينا واما بان العلم القطعي متعذر بشرطه في غير ملكي وهو اليد لان الملك لا يعرف  
بالدليل حقيقة وان راه يشترط لاقباله ان البائع لا يملكه فيكون بظاهر اليد يفسر اذا الاصل ان يكون الاملاك في يديها  
وكيفون في يد غير حاضر فزجنا بالاصل وهذا يقتضي انه لا يقع باليد ففما تركتم المسئلة على اربعة اقسام اصل ان  
يعاني الملك والمالك بان عرف المالك باسمه وبوجهه وعرف الملك بمجوده وراه في بين بلا منازعة اذ هو را في يد غيره  
بعد جازله ان يشهد للاول بالملك اذا عاه بناء على بين وان في ان يعانى الملك دون المالك بان عانى ملكا مجوده  
ينسب الى فلان ابن فلان الغلاني وهو لم يعرف بوجهه وبغيره جاء الذي شره به الملك وادى ان المجرود ملكه على شخص  
حاله ان يشهد سمي نا لان النسبة ثبتت بالتسليم فصار المالك معلوما بالتسليم والمالك بالمعاينة ولو لم يسمع  
مثل هذا الصانع حقوق الناس لان فيهم المحبوب ولا يبرأ من اطلاق ولا يتصور ان يراه متفرقا في يد غيره فثبت ان الملك  
بالتسليم وانما هو اثبات النسبة بالتسليم وفي ضمنه اثبات الملك به وهو لا يمتنع وانما يمتنع اثباته قطعا وانما ثبت  
ان لا يعانى الملك ولا المالك ولكن سمي عن الناس انهم قالوا الغلاني فلان صنعة في قرية كذا اصدود كذا وهو لا يعرف  
شكل الصنعة ولم يعانى من علم الا لجل ان يشهد له الملك والواجب ان يعانى المالك دون الملك بان سمي له الرجل معرفة  
تامة وسمع انه في قرية كذا صنعة وهو لا يعرف شكل الصنعة بعين لا يبعد ان يشهد له ان يسمع الى العلم بالحدود  
وهو شرط الشراة على ما يشاهد من الرقيق اشارة الى انه لا يجوز له ان يشهد في الرقيق اذ اراد ان يريه ان الرقيق  
يوا على نفسه اذا ادعى اصله كان القول قول فلان ثبت بغير علمه بغير الحقيقة في بيعه لاطلاق الشراة بالملك  
ولا يمكن ان يعترف فيه التفرقة هو الاستحرام لاطلاق الشراة لان الحرة ايضا يتكلم طابعا كما بعد فلا يصح دليل

على الملك وفي الكافي عن النبي صلى الله عليه وآله ان يشهد في الرقيق ابنا وفي الهداية جعل ذلك في صفة ووجه  
ان اليد ليس الملك مطلقا الا برأيه ان ادعى رقيقا في يده وذو اليد يدعيه لنفسه كان القول الذي اليد ان الظاهر  
شاهد له بالملك وهو قيام بين علمه هذا اذا كان الرقيق حرة اعبر عنه ولم يعرف بالرق وان كان لا يعبر عنه  
كان معروفا بالرق جازلة الشراة بالملك اذ اراد ان يشهد في الرقيق او الصغير الذي لا يعبر عنه في يده  
اذ لا بد له على نفسه فصار كسائر الاموال **قال رحمه الله** وان فسر القائل انه يشهد له بالتسليم او بعاينة اليد لا يقبل  
اي فسر القائل انه يشهد بالتسليم في موضع يجوز بالتسليم او فسر انه يشهد له بالملك برؤية في بين في موضع يجوز له ان  
برؤية في بين لان التسليم او الرؤية في اليد مجوز للشراة بالملك والقائل في لزوم القضاة بالملك بالشراة اذا  
كانت عن عيان ومشاهدة واطلاق لاقبال المشاهدة فيجوز له اعادة فالكاتب على تسليم او رؤية في بين فلا يبرأ  
علما فلا يجوز له ان يحكم بالايوراة لا يجوز له ان يحكم بسماع نفسه ولو تواتر عنه ولا برؤية نفسه فربما انسان قاول ان لا  
لا يجوز بسماع غيره او برؤية غيره وهذا لان القضاة يجب ان يثبت الشراة وفيما لا يجب ان يثبت ان لا يجوز الشراة  
ان لا يجوز وفيما لا يجوز القضاة الا انا استخينا في المواضع التي تقدم ذكرها للمرونة التي ذكرنا في سبق القضاة على اصل  
القياس **قال** وان يشهد له حصره فلان او صياحه اجازته فهو معاينة في قوله القائل قبل لانه يشهد الا بالعلم  
فذهب قبله لا فوله تحت قوله تعالى الا من شهد بالحق وهو يعلمون وقال بك وما شرونا الا بما علمنا والله اعلم  
**باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل قال رحمه الله**  
ولا يقبل شراة الا على ما قال في نفسه الله يقبل فيما جرح فيه للتسليم وهو رواية عن النبي صلى الله عليه وآله في  
السباع اذا خال في نفسه وقال ابو يونس والشافعي يجوز اذا كان بصيرة وقت الحمل لحصول المقصود بالمعاينة وهو  
العلم والا لا يخصص بالقول وساء صحيح فصحح والتعريف يحصل بالنسبة كما في الشراة على الميت وفيما بين ذلك ولا دخل  
في حفظه ولم يفت في صحة الا الاشارة وذكر الاسم يقوم مقامه عند تعذر كما في الشراة على الميت وقال مالك يقبل  
شراة من مطلق كالبكر وان الاداء يقتضي التميز بين الحفيين ولا يفرق بينهما الا بالبيعة فيجوز في علمه التلقين من  
الحكم اذا التزم تشبه النعمة وربما يشترك في الاسم والنسبة فلان في شراة وهذا الشبهة يمكن الجزع عن الشراة



والنسبة لتقريب الغايب دون الحاضر فصار الحذور والقصاص بخلافه على امرائه حيث يجوز له مع هذه النسبة لانه  
لا يمكن الترخيص فيه وهو ايضا لا يحتاج الى اقتضاء الشبهة وبقاء النسل ولانه يقبل فيه خبر الواص فمقتضى على  
المرأة وكذا اذا عصى الوالد قبل الحكم بالان قيام الاهلية شرط وقت القضاء لتبقى حجة فصلها كما اذا خسر او جن  
او فسق او ارتد والعياذ بالله بخلاف ما اذا ساق او غابوا لان الاهلية بشرط ما جرت بالغيبة باقية على حالها  
**قال رحمه الله والمملوك والبيع** لان الشراكة في باب الولاية لا يفي في الزام الغير وليس معنى الولاية سوى هذا والاصل ولاية  
المرء على نفسه ولا ولاية له على غيره فاقول ان لا يكون له الولاية على الغير **قال رحمه الله الا ان يتجلى في الرق والصف**  
**وادي بعد الحرة والبيع** لانها اهل للخل لان الفعل بالمشاهة والسجاء وبيد في وقت الاداء بالضبط والمالين قبان وكذا  
وعند الاداء ما اهل الشراكة **قال رحمه الله والحذور** في ذمة تار لعقوله في السلام كما ولا يقبلوا المهر شرادة ابد  
واو اليكهم الفاسقون وقال الشريك في قبول شرادة اذ باب لعقوله في السلام كما ولا يقبلوا المهر شرادة ابد  
محظوظة على بعض ينصرف الى اللك لعقوله في امرأة طالق وعبره وعلم في الا ان يدخل الدار فهو متصرف في جميع ما يقدم  
ولان هذا اختراعي على عبدي عباد الله لا يفرأ على الله تعالى وهو كماله لا يوجب شرادة على التابيد بل اذا سلم يقبل  
شرادة فهذا الاولي لانه لو باق قبل اقامه الحذور على قبول شرادة ولا جاز ان يكون اقامه الحذور على الوجه لرد الشراكة  
لانه فعل الغير وهو مظهر ايضا فلا يصلح من طار رد الشرادة فيقبض الرد لعقوله في وجهه ان الله تعالى  
رد شرادة على الذي يبد من قال هو موقوف الى وجود التوبة يكون رد المال اقتضاءه النفي فيكون مردودا والقياس على  
الكفر وغيره من الجرائم لا يجوز لان العيب على مخالف للنص لا يوجب رد الشرادة محظوظة على الجمل المتقدمة وهي مد  
فكذلك هذا مقصود تمام الحد اذا عطف لا اشتراك وتفاوتها بالامر والنهي لا يمنع من ذلك كقولهم اجل ولا يتكلم فكان  
الكل جزءا جرمية ولا نسلم ان الجمل الاخر محظوظة على ما قبلها لان ما قبلها صوره ولهذا امر الائمة به وتعلمه واد  
ليكم الفاسقون ليس بحد وانما هو اضافي وصفي قائم بالذات فلا يصلح مدالا لان الحديث يقتضي بعض الامم لا يوصف قائم  
بالذات فلا ينصرف الاستثناء الى الجمل ولو افرق بطلان المدعى بقوله في هذا ان الواد في قوله تعالى وليكم الفاسقون  
ستكون واد نعم لا واد عطف فيكون مقتضاها الاول فيمنع الاستثناء الى ما يليه من قوله تعالى والراسخون في العلم

الا يرون انه لا يصلح جرم الجرمية والجلد ورد الشراكة يصلحان جزا لان كل واحد منهما موم زاجر عن ارتكابهما من الجرمية  
فصار رد الشرادة قطعا لالة الخائنة سخر وفي اللسان كقطع اليد حقيقته في السرقة فصار الرد من تمام الحد والحذور لا يرد  
بالقوة فاذا لم يكن الواد للعطف لا ينصرف الاستثناء الى الجمل بخلاف ما ذكره الثاني لان الاول والعطف الا يرون ان كل جرم انشائه  
فيستوقف كل على اخر خاصة اذا اوصد الحذور في الاخر تغير الحال والقبول على المحر وغيره متمنع لمقتضى شرط وهو ان يكون في الفرع  
نص يمكن العمل به وهذا نص على ان يبد فكيف يمكن القبول على ما جاز ان يكون رد شرادة لعقوله في الثابت بالنص في  
خبر الفاسق هو التوقف بقوله تعالى ان حكم فاسق شيئا فيلحق بالرد ولا لانه لو كان الرد لاجل فسق لزم عطف العلة  
على حكم وهو لا يجوز فينبغي بهذا ان رد الشرادة لاجل انه مد للمفق ولهذا الواقام اربعة بعد ما صدر عنه انه لا يقبل شرادة  
بعد التوبة في الميراث بعد الاسلام لان قامة البيعة لا يجوز فكذلك لا يرد شرادة **قال رحمه الله** الحذور في ذمة ثم اسلم  
فانه يقبل شرادة بعد الاسلام لان من شرادة استعادة بعد الحذور بالاسلام فلم يجز رد شرادة التي ردت غير حق الا يرون ان امره ودية  
لا يقبل على الحكم ومن يقبل فيه الاولي لا يرد الثاني بخلاف العبد اذا اوصد اعنى حيث لم يقبل شرادة لانه لم يكن له شرادة  
على احوال وقت الجمل فلم يتم الرد الا بعد الاعاق في حقه فلا يتصور قبولها من غير قامة البيعة على المقدوف في رضى على ما  
مرو عنها لان الرد من يمين الحد في الحاضر طال كفى وفي العبد يتم الا بعد الحرة ولو صدر في ذمة المدعى فصولا فاسلم  
ثم حرر الباقي بعد الاسلام يقبل شرادة لانه رد الشرادة من تمام الحد والموصود بعد الاسلام ليس بحد بل هو عطف فلا يترتب  
عليه رد الشرادة وعما جاز في حق انه اذا اضر بالسوط الاخر بعد الاسلام لا يقبل شرادة لان الحكم اذا تعلق بعلة ذات  
اجزاء، تعلق الحكم بالجزء الاخر مما عرف في موضعه وعنده انه اذا ضرب الاكثر بعد الاسلام لا يقبل شرادة وان كان دونها  
ذلك يقبل لان الاكثر حكم الكل وفي البسوط لا يسقط شرادة القاذف ما لم يعزب تمام الحد لان قامة الحد مسقط للشرادة  
والحد لا يرد شرادة لانه لا يكون مدا بل يكون تقديرا وهو لا يسقط الشرادة وروى عنه انه لا يسقط اذا اقيم عليه الاكثر وروى  
عنه انه اذا ضرب سوطا سقطت شرادة وفي غير مسئلة الاسلام الذي في حالة الحد على ما ينساق **قال رحمه الله** والاولاد ابويه وجدية  
وعكبة والاصحاب والاسيد والعبد والمالك لا يقبل شرادة الاولاد والاولاد والاولاد والاولاد  
ولا المرأة الزوج ولا المرأة ولا العبد ليس ولا الولي لعنه ولا الاجير من استاجر ولا المنافع بين حوراء  
منعلة ولهذا الاجور اذا بعضهم الركوة الى بعض فيكون شرادة لعنه ومنه فلا يقبل ولا فرق بين ان يكون على العبد



دين او لم يكن لان الحق في مال كنفه كان والمراد بالاجرة في الحديث التلميذ الخاص الذي بعد صراسته نفسه  
ونفعه نفع نفسه وهو نفع قوله عليه السلام لا شركة في النافع باهل البيت اصل النفع السوأل والمراد من يكون بيعة  
للقوم كالحادم والاجر والتابع لانه السائل يطلب معاشهم وهو من النفع لامن النفع وقيل المراد بالاجر  
مشاهدة لانه اجر خاص فيستوجب الاجر على منافع فاذ شئد له من الاحاطة يكون كانه شئد له باجر وما كثر من الله  
خال النافع فانه الولادة هو غير بالشرادة عليهم والشافعي خالف في الزوجين فتقول لا قرابة بينهما والزوجية  
لا يكون سببا للتنازع والعداوة وقد يكون سببا للميل والائتلاف فصار في نظر الاضوة ولهذا الجرح القصاص بينهما  
والجرح الذي لا يعتبر بالنفع ان يسهل في الغريم اذا شئد له من النفع في مال ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من الحنفية وهو ان النافع بينهما متصل ولذا يعدا صومعا غيبا بغيره صا حرمه وقيل هو المراد بقوله تعالى ولا يملك  
فانما ان بالزوجية فاذا كان هذا في الزوجين في الولاد او في وديان الحسن بن علي رضي الله عنهما من هذا على ما قبل  
عند شرحه بدعي له فقال شرح له انك تسلم ان هذا مكان الحسن او مكان غيره فقال لا بل مكان الحسن قال ما سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحسن والحسين هما سيدا ولد الحسن قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
وقوله ان الحسن والحسين هما سيدا ولد الحسن قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الحسن والحسين هما سيدا ولد الحسن  
غير مقبول **قال** والشركة في النافع في مال كنفه كان والمراد بالاجرة في الحديث التلميذ الخاص الذي بعد صراسته نفسه  
ونفعه نفع نفسه وهو نفع قوله عليه السلام لا شركة في النافع باهل البيت اصل النفع السوأل والمراد من يكون بيعة  
للقوم كالحادم والاجر والتابع لانه السائل يطلب معاشهم وهو من النفع لامن النفع وقيل المراد بالاجر  
مشاهدة لانه اجر خاص فيستوجب الاجر على منافع فاذ شئد له من الاحاطة يكون كانه شئد له باجر وما كثر من الله  
خال النافع فانه الولادة هو غير بالشرادة عليهم والشافعي خالف في الزوجين فتقول لا قرابة بينهما والزوجية  
لا يكون سببا للتنازع والعداوة وقد يكون سببا للميل والائتلاف فصار في نظر الاضوة ولهذا الجرح القصاص بينهما  
والجرح الذي لا يعتبر بالنفع ان يسهل في الغريم اذا شئد له من النفع في مال ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من الحنفية وهو ان النافع بينهما متصل ولذا يعدا صومعا غيبا بغيره صا حرمه وقيل هو المراد بقوله تعالى ولا يملك  
فانما ان بالزوجية فاذا كان هذا في الزوجين في الولاد او في وديان الحسن بن علي رضي الله عنهما من هذا على ما قبل  
عند شرحه بدعي له فقال شرح له انك تسلم ان هذا مكان الحسن او مكان غيره فقال لا بل مكان الحسن قال ما سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحسن والحسين هما سيدا ولد الحسن قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
وقوله ان الحسن والحسين هما سيدا ولد الحسن قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الحسن والحسين هما سيدا ولد الحسن

المغنية والناجحة اطلقه في حق المرأة ولم يقيد بكونها نفع للناس وقيل به في حق الرجل لانه نفس دفع الصوت  
حرام في حقها خلافا لرجل على ما بين قالوا المراد بالاجرة في الحديث التلميذ الخاص الذي بعد صراسته نفسه  
ونفعه نفع نفسه وهو نفع قوله عليه السلام لا شركة في النافع باهل البيت اصل النفع السوأل والمراد من يكون بيعة  
للقوم كالحادم والاجر والتابع لانه السائل يطلب معاشهم وهو من النفع لامن النفع وقيل المراد بالاجر  
مشاهدة لانه اجر خاص فيستوجب الاجر على منافع فاذ شئد له من الاحاطة يكون كانه شئد له باجر وما كثر من الله  
خال النافع فانه الولادة هو غير بالشرادة عليهم والشافعي خالف في الزوجين فتقول لا قرابة بينهما والزوجية  
لا يكون سببا للتنازع والعداوة وقد يكون سببا للميل والائتلاف فصار في نظر الاضوة ولهذا الجرح القصاص بينهما  
والجرح الذي لا يعتبر بالنفع ان يسهل في الغريم اذا شئد له من النفع في مال ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من الحنفية وهو ان النافع بينهما متصل ولذا يعدا صومعا غيبا بغيره صا حرمه وقيل هو المراد بقوله تعالى ولا يملك  
فانما ان بالزوجية فاذا كان هذا في الزوجين في الولاد او في وديان الحسن بن علي رضي الله عنهما من هذا على ما قبل  
عند شرحه بدعي له فقال شرح له انك تسلم ان هذا مكان الحسن او مكان غيره فقال لا بل مكان الحسن قال ما سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحسن والحسين هما سيدا ولد الحسن قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
وقوله ان الحسن والحسين هما سيدا ولد الحسن قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الحسن والحسين هما سيدا ولد الحسن

**قال** والشركة في النافع في مال كنفه كان والمراد بالاجرة في الحديث التلميذ الخاص الذي بعد صراسته نفسه  
ونفعه نفع نفسه وهو نفع قوله عليه السلام لا شركة في النافع باهل البيت اصل النفع السوأل والمراد من يكون بيعة  
للقوم كالحادم والاجر والتابع لانه السائل يطلب معاشهم وهو من النفع لامن النفع وقيل المراد بالاجر  
مشاهدة لانه اجر خاص فيستوجب الاجر على منافع فاذ شئد له من الاحاطة يكون كانه شئد له باجر وما كثر من الله  
خال النافع فانه الولادة هو غير بالشرادة عليهم والشافعي خالف في الزوجين فتقول لا قرابة بينهما والزوجية  
لا يكون سببا للتنازع والعداوة وقد يكون سببا للميل والائتلاف فصار في نظر الاضوة ولهذا الجرح القصاص بينهما  
والجرح الذي لا يعتبر بالنفع ان يسهل في الغريم اذا شئد له من النفع في مال ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من الحنفية وهو ان النافع بينهما متصل ولذا يعدا صومعا غيبا بغيره صا حرمه وقيل هو المراد بقوله تعالى ولا يملك  
فانما ان بالزوجية فاذا كان هذا في الزوجين في الولاد او في وديان الحسن بن علي رضي الله عنهما من هذا على ما قبل  
عند شرحه بدعي له فقال شرح له انك تسلم ان هذا مكان الحسن او مكان غيره فقال لا بل مكان الحسن قال ما سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحسن والحسين هما سيدا ولد الحسن قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
وقوله ان الحسن والحسين هما سيدا ولد الحسن قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الحسن والحسين هما سيدا ولد الحسن



الشيخ يروي ان اكثر شئ ما كل حصل علم اخوه اسس بن مالك وحنيفة واكثر بن مالك كان من نادى بالصحة رضى الله عنهم  
وان اشترى خرافة وعطافه وحكمه فهو جابر بالاتفاق وان كان فيه ذكر امرأة معينة فان كانت معينة او كان فيه ذكر امرأة  
غير معينة فلا بأس به وان كانت معينة فممن يكره ومن الشيخ من اجاز العنا في العرس الا يورثه لا بأس به في اعلان  
النكاح وقول علم السلام اعلنوا النكاح ولو بالوق ومن شيخنا من قال ان كان يتخفى ليعتد به فممن يتوافق وتفسير  
فصح الشأن لا بأس به ومن الشيخ من كره مطلقا ومن الناس من باصحه مطلقا ومن بينا الشيخ من لا يوافق ويلجأ اليه  
**قال ابو تركيب** ما يوجب الحد لاهل الكبار ومن ترك الكبار لا يباي بالكلية وكل من ترك الكبار يورث شرادة و  
اختلوا في الكبرية قال اهل الحجاز واهل الحديث في المسألة المذكورة في الحديث المشهور في الاشراك بالله والفوارس  
الروح وعقوق الابوين وقتل النفس الغير حق ونهب الخدم والزنا ونزول الجوزا وبعضهم عليها اهل الربا واطل  
ماله اليتيم بغير حق وقال بعضهم ما يشترطه بديل مقطوع به فمن كثر قولا قال بعضهم ما فيه شر او قتل فهو كبيرة وقيل كل  
ما حرم على الكبرية وما استغفره فهو صغيرة لعلمه السلام لا يصح مع الاحرار ولا كبيرة مع الاستغفار و  
قال بعضهم كما كان عمدا فهو كبيرة والاوجه ما ذكره المتكلمون ان الكبيرة والصغيرة اسمان اختلفان لا يعرفان  
بذاتهما وانما يعرفان بالاضافة فكل ذنب اضافة الى مادونه فهو كبيرة واذا نسبت الى ما حرمه فهو صغيرة وقال  
كل معصية او عذبة في القرآن او في الحديث المستثناة من عقوبة الشرادة لان شرادة الزور وعوده عليه فمن ترك مثله  
من الزنوب بتركه فمما لا يلاحظ عليه الكذب لان تركه من المحرمات ترك غير عادة وقيل اذا تركه ما يكون متبعا  
عادة فليس يعدل وقيل ما كان حراما لعينه فكبرى ولا صغيرة وقيل ما سمى في الشريعة فأكبر **قال ابو يونس** الحام  
ان لا يشك العورة حرام وقال علم السلام لعن الله النافذ والمنظور والى ابو حنيفة رجل في الحام بخير اذا رآه الا ان الناس  
خافوا الهلك ولا يخطئ الحام من غير ضرورة وذكر الكرخي ان من عصى في الطريق بالربا يورث شرادة لا يقبل شرادة من ترك  
المروءة **قال ابو جابر** لا يورث شرادة من الكبار ومن ترك الكبار لا يورث شرادة لا يقبل شرادة من ترك  
العاسرة وهو باخل على اليتيم حرام لا يشترط فيه الادمان لان النكاح يملكه ولا يمكن النكاح من العقود  
فيشرط فيه الادمان **قال ابو يونس** بالسر والسطح او بقوة الصلح بغيرها لان كل ذك فسق وكذا اذا كان تكسر  
علمه الخلف كاذبا لان كل ذك من الكبار وقيل في الشرادة من مجرد اللعب من غير شرارة والقار ولا غيره لان نفس اللعب

فيه فسق وقيل علم السلام ملعون من يلعب بالسر ومن يكون ملعونا كيف يكون عدلا علاق السطح لان الاجزاء  
مسماها فلا يورث شرادة عالم يستعملها في الملاحة التي ذكرها **قال ابو يونس** او ياكل على الطريق او يظلم  
السلف حتى الصالحين منهم ومن الهوان والتابعون والعلماء كما في صفة واصحابه لان من الاشياء يدل على قصور  
عقله وقلة مروءة ومن لم يمتنع عن فعله لا يمتنع عن الكذب عادة خلاف ما اذا كان خفي السب وكذا لا يقبل شرادة من  
ياخذ في السوق بين يدي الناس كما ذكرنا وقال بعض المشايخ لا يقبل شرادة اهل الحرفة كمنه الايمان الناجزة منهم واكثرهم على  
انما يقبل شرادة من عرف منهم بالعدل ولا يقبل من كثر شتم اهله ولا من شتم الناس **قال ابو يونس** وبقيت اخوة وعي وابوية رضاء  
وامرأة وضرا وزوج بنت وامرأة ابنة لان الاملاك بينهم ممييزة والايدي ممييزة ولا بسوء لبعضهم في مال البعض  
فلا يتحقق الزمة بخلاف شرادة لقرابة ولاد او اهل الزوجين لا يورث شرادة **قال ابو يونس** الا على ما بينا وقال  
الشافعي لا يقبل شرادة اهل الاحوال لانهم قضاة العنق من حيث الاعتقاد اختلفا في العنق من حيث النكاح ولا شرادة  
للناسق ولان الناسق لا يورث شرادة لزمته الكون والعنق من حيث الاعتقاد لا يدل على ذلك بل ما وقع فيه الاتية  
الابرار ان منهم من كفر بالذمة ومنهم من جعل شرادة به بين الايمان والكفر فيكون هو قولنا اجتنابا عن الكذب ذراعي الخوض  
من الدين ولا يمسح على الايمان في الكذب فوجب شرادة قيا على غير صاحب العوا وهو معنى تاويل ويدين فلا يبطل علمه  
من يستمع الخلف او متروك واستدل محمد بن ابي عمير بقول شرادة فقال اريت ان اصحاب رسول الله عليه السلام سلم ساعدوا  
معاوية على مخالفة علي رضي الله عنه ولو شهدوا بين يدي علي كان شرادة وبنهم ومخالفة علي بعد عثمان بوعده وهو وكيف  
الحج عليه السلام بالسيف ولكن ما كان عذوة تاويل وتبين لم يمنع قبول شرادة وشرط في الذمة لقبول شرادة ان يكون هو لا  
يكون بصادره وفي الزانية ان اصول اهل العواصة الجبر والعذر والرفق والخروج والتشبه والتقصيل في كل واحد مهيئ  
عشر فتمت خطابة قوم من الروافض يسمون اهل الحفاب محمد بن زهير الاجوع يستحيون ان يشربوا والمردى اذا حلف  
عنهم انهم يسمون المسلم لا حلف كاذبا فباعثا قد سمعوا هذا يملك شرادة في شرادهم فلهذا اقدم على الشرادة  
هذا الطريق وقيل انهم يعتقدون ان من ادعى منهم شرادة غير جبر ان يشربوا بنية شعبة وذكر الاقطع انهم قوم يسمون اهل  
الحفاب جل كان بالكوفة قتله عيسى بن موسى واصله الكناس لانه كان يزعم ان علي ابن ابي طالب لاله الاكبر وجعفر الصادق  
الاله الاصغر **قال ابو يونس** عطل على مثل وقال الشافعي وما كل لا يقبل شرادة الذي علم في مثل ولا على الحرف لانهم فسقة



بين الله تعالى فمقتضى ما بينه من القرآن وهو غلط من الغشيق تعاطيا فكان اولى برؤسها وانه والله تعالى ممن  
تؤمنون من الشهاد والما في غير مرضى ولان شراوة الرقيق تروى لان الرق القتل فكيف يقبل شراوة من به حقيقة  
الكون ولان جعل شراوة يوجب الى الزام الحاكم المقتضا شراوة ولا يجوز ان يلزم المسلم شراوة الما في هذا لا يقبل شراوة على  
المسلم بالاجماع كي لا يلزمه شراوة الما في ولا يلزمه لا يجنبون الكذب فان الله اخبر عنهم انهم يشكون الايات عناد  
مع علمهم بان حق قال الله تعالى وحجوا يا اوستيقن انفسهم ظلموا فلان ذلك كونا منهم والكذب لا يقبل شراوة علمه بين  
اهلها كما تروى ولان ليس اهل الشراوة على المسلم فكل من اهل الما في ولا يقبل لان من كان اهلها لا يختلف في شخصي وشخصي وقال  
ابن ابي ليلى ان اتفقت عليهم يقبل شراوة بعضهم على البعض وان اختلف لا يقبل لعلة على السلام لا شراوة لاهل مكة على اهل مكة  
اخرى الا المسلمون فان شراوة معتولة على اهل مكة لم يولد ما دون اهل مكة السلام بهم يهودي شراوة يهودي على ما بالزنا  
وعلى ما لا شراوة على ما بين عبد الله ان علة السلام اجاز شراوة النصارى بعضهم على بعض وعلة اجماع السلف وقوله في الاخران  
عن غيرهم اني غير اهل دينكم وهو مني على قوله يا ايها النبي اموا فمقتضى على ان شراوة الما في معتولة في وصية المسلم وفي وصية الما في  
اولي ثم انت خرف فحق المسلم لا طان ولا يلزم على المسلم انتسخت لا بد على انتاص في حق الما في لاهل ولا يلزم بعضهم على بعض  
لعلة في والذين كفروا بعضهم وليا بعض والمراد به الولاية دون المولاة لانه معطوف على فعله ما حكم من ولايتهم من شيء في  
وبقيت ولاية بعضهم على بعض بقيت الشراوة ايضا لان نوع ولاية ما في معنى الزام الغير فذلك على ان الاية غير منسوخة في  
حقهم وكيف يقال في كل وقول على بعض الصحابة في حق المسلم ايضا فان ابا موسى الاشجري رضي الله عنه امضى شراوة الما في في  
وفي وصية المسلم فيما رواه ابو داود والوارق في وقال عايشة رضي الله عنها يحسب ابن نفعيل يقول سورة المائدة قال نعم  
قالت فبارا اخر سورة انزلت فما وجوبه في من علال فاحلوه وما وجوبه في من مرام فخرموا رواه احمد وفيه في كل على ان ليس  
بمنسوخ في حق المسلم ايضا والغشيق من حيث الاعتقاد لا يمنع القبول لانه منشع عن مخلوق وروى اشوا الاستماع في الكذب مخلوق  
في الايمان كما هو الرضي ثبت في حق الما في في المعاملات بصفة الامانة لان الله تعالى وصفهم بذلك في كتاب  
من ان امانة يظهروا يود ما ليك في حجة الامة يخرج الوصف لهم بالامانة موصية وان لم يكن الما في وصية الكفر وقد ائتمنا  
في المعاملات كان مؤتمنا في الزادة لانهم اؤا الامانة والغرف بينه وبين العبدان العبد ليس اهل الولاية على اهلها بل بين  
والشراوة من الولاية والما في الولاية على جهة فيكون اهل الشراوة ايضا على جهة والعاقبة الما في الغشاق بغيره

الما في الزمة بالتعديد عن قيام الحق والحقنا امانة تعقل فيجب عليها اذ كما يلزم النظر للغيب والفقار منهم ومن الحسين  
من غير ان ينظر في سبب وجوبهم الحق وامساعهم الكذب مشاهود والعناد والحدود والذين في الله من حق من كان في  
ذلك الزمان مع علمهم لا يوجب ان يكون من غيرهم ان يكون على الحق بل الظاهر يقتض الكفر حاكمه به وروى  
لاسلم وقد كان ذلك الزمان ايضا في لا يعلم الا بالحق في قوله تعالى ومنهم اميون لا يعلمون الكتاب الا ما اوحى وقال تعالى وان فريقا  
منهم ليكنون الحق وهو يعلمون وقوله من كان اهل الشراوة لا يختلف في شخصي وشخصي قلت انما اختلفت شراوة بيني وبين  
على عدوه لا يقبل على غيره يعقل كذا شراوة لقربته ولا لا يقبل لغيره يقبل فلا يعبرد الشراوة بالنسبة الى شخصي للتمت  
فكذا هذا والمراد بالولاية على اهلها لا يقبل شراوة على اهلها كالعبد واليهي وعمل الكفر له واصل فيقبل شراوة بعضهم  
على بعض وان اختلف عليهم لان بعضهم ليس في قهر بعض فلا يوجب في القول عليهم **قال** والحكمة على مثل لاهل الذي لاهل  
لا ولاية له على الذي ولا ولاية على الذي والذي اهلها لاهل لاهل وانما جازت شراوة تطله ولا يجوز شراوة الحق  
على الذي والحكمة مثل الحق فيجوز شراوة اهلها على الاخر الا ان كان من اهلها في مختلفين كالافرنج واليحيى في انقطاع الو  
بهما ولهذا لا يشترطان والوارق في اختلاف المتعة والكل لا انقطاع الفرقة بينهما واستبصار كل واحد منهما دم الاخر  
وعلا **قال** ومن المصغرة ان اجتناب الكبار لا يقبل شراوة ومن معصية صغيرة بشرط اجتناب الكبار والتم  
المصغرة والتم اذا ثبت ما دون الفوارض ويقبل شراوة اذا اجتناب الكبار كلها وكانت صيانة اغلب من سيادة وقد  
مضى ذكر الكبار والعصاير في حق الظلام في العدالة والاصل ان العدالة شرط لقبول الشراوة وهي الاستقامة يقال طريق  
عدل للعبادة والاستقامة بالاسلام واعتدال العقل ويعارض العقل حواضله ويصنع من الاستقامة وليس كما  
الاستقامة حديد من مصاديقه لقبول الشراوة بادناه كمالا يوجب ان يصيب الحق وادناه رجحان صفة الدين والعقل  
على الهوا والخلوة واضلوا في ذلك فقبل من ان كبر كبره او اصر على صغيرة سقطت عدالة وصار منها بالكذب  
لظهور رجحان الهوا على العقل واصل ما قبل فيه ما نقل عن ابي يوسف ان العدالة في الشراوة ان يكون مجتنباً عن الكبار  
ولا يكون مجتنباً عن الصغار ويكون هلام اكثر من فساد ووصاية اكثر من خطأ لان المصغرة يكون كثير بالاهل وعليها  
ولا يوثق بحكام كثيرة من الخطا وان فلم يوجد ما يدل على الاجتناب عن الكذب في الامام من غير احراز لا يتوقع في  
العدالة اذا لا يوجد من البشر من هو معصوم سوى الانبياء ما عليهم السلام فيؤدي شرط الصفة الى سد باب الشراوة











وجودها فانقوم الشرط وهو تقوم الدعوى فلا يحكم بها حكما وصقور الحكم لان الدعوى غير ليس شرط لان اقامة  
صقور الحكم واجبة على كل امر فان كان احد خصما في اثباته فصار كان الدعوى موجودة ولانه كما امر باقامتها كان  
طالب لها فلم يبق الا اقامتها وفي صقور العباد لا يوجب طلبها بالدعوى اذ لا يعرف القاصص صقورهم ولا يحرم على استيفائها  
**قال رحمه الله** ادعى دارا انا او شرا فشهد اهلك مطلقا لغيره لا يقبل بينة لانها تشهد بالكره مما ادعاه المدعي لانه  
ادعى ملاحا ذنا وبما شهد اهلك قديم وبما مختلفا فان الملك في المطلق ثبت من الاصل حتى يستحق المدعي بركا يده ولا  
كذلك في الملك الحادث وترجع الباعنة بعضهم على بعض فيه فصلا غير من والتوفيق يتخذ لان الحادث لا يتصور ان يصح  
قديم ولا القديم حالون فلا يقبل الشكوة **قال وبذلك** لا يملك ما في وهو ما اذا ادعى ملكا مطلقا فشهد اهلك بسبب  
معنى لا يكون لغيره بل يقبل الشكوة لانهم شهدوا باقل مما ادعى وذلك لا يمنع قبول الشكوة **قال رحمه الله** ويعتبر اتفاق  
الشاهدين في لفظا ومعنى لانه القضاء لا يجوز الا بحجة ومع شراة المشتبه فقامت شهادتها فيما استند به لا يثبت بالحجة مطلقا  
والموافقة المطلقة باللفظ والمعنى وهذا عندنا في صفة وقال الاتفاق في المعنى هو المعبر عنه والمراد بالاتفاق في اللفظ  
بطابق اللفظ في على اقامة المعنى بطريق الوضوح لا بطريق التفسير حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهدوا ثمانين درهم واخر  
بدرهمين واخر ثلثه واخر اربعة واخر خمسة لم يقبل عندنا في صفة لعدم الموافقة لفظا ومعنى ما يقضي باربعة وكذا  
ان شهدوا صوما بالقر والآخر بالعين لم يقبل عنده وعندنا يقبل على الا ان كان المدعي يدعي بالعين وعلى هذا الخلاف  
المائة والمائتان والاطلقتان والملاش والمائة اتفاقا على الاقل وتفردها بالزيادة فيثبت  
ما اتفاقا على وجود الحجة دون ما انفرد به اوصافا لغيرها وذلك ليس باختلاف الا بالقر ان المدعي لو ادعى الاكثر وشهدوا بالاقل  
يقبل ولو كان اختلافا ما قبلت لان من شرط القبول ان يوافق البيعة الدعوى فصار كما اذا شهدوا صوما بالقر والآخر بالف  
وصحمانه والمدعي يدعي بالف وحسن المائة بخلاف ما اذا ادعى الاقل حيث لا يثبت شيء لان المدعي كذب عن يمينه بالزيادة  
ومشراة الفرد لا يثبت الحق والى صفة ان اختلاف اللفظ يدل على اختلاف المعنى لان لفظ الواو غير لفظ الالفينى و  
لفظ الالف غير لفظ الالفينى وهذا لا يراو باوصافا الاخر ولم يثبت ما ضمن اللفظين فانهم ليسوا بلفظ واحد منهما  
الا واحد ولا يقال ان الالف موجود في الالفينى لاننا نقول نعم موجود فيه اذ ثبتت الالفان ثبتت الالفينى فاما  
لم يثبت المختص لا يستحق الا بالقر ان شهدوا صوما اذ قال لا امرأة انت حلبة وشهدوا الا امرأة قال بولية لا

يقع شيء واتفق اللفظان في المعنى لعدم ثبوت واحد منهما فعلم بذلك ان اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى شرط  
القبول بخلاف الدعوى والبيعة حتى لا يشترط اتفاقهما في اللفظ الا بالقر ان المدعي لو ادعى القتل فشهدوا باقراد ولد  
علم بذلك يقبل ويشهدوا صوما بالقبض والقتل والآخر بالاقرار لا يقبل بخلاف اللفظ وحسن المائة لان الشاهد  
اتفاقا على الاقل اعطاه ومع ويغرد اوصافا بالزيادة على سبيل العطف والمعطوف علم فيثبت ما اتفاقا على وتطيرة  
الطلة والطلقة ونقص والمائة والمائة المحسونة بخلاف العشرة وخمس عشرة حيث لا يقبل الا بالقر كالا لغيره اذ  
ليس بينهما حرف عطف ولوم بيع المدعي الاكثر فشرادة من شهدوا بالاكثر باطله لانه كذب المدعي بالزيادة الا ان يوفق  
فتقول اصله صحيح لان كما قال الا ان استوفيت الزايد وبرا اربعة خسين يقبل في الاقل لظهور التوفيق وفي الزايدة  
ان كانت الالف بينهما في اللفظ دون المعنى يقبل شرادة وذلك بخلاف ما شهدوا صوما على الهبة والآخر على العطية  
وهذا لان اللفظ ليس بمقصود في الشراة بل المقصود ما يفهمه اللفظ وما هو ما صار اللفظ علما عليه فاذا وجد  
الموافقة في ذلك لا يضر الى الفة فيما سواها هكذا ذكر موم بكل منه خلافا وكذا اذا شهدوا صوما بالمالح والآخر  
بالشروع يقبل شرادة كما ذكره في المحيط ولم يحيط ولم يحيط خلافا **قال رحمه الله** فان شهدوا صوما بالقر والآخر بالعين لم يقبل وهذا  
هو ارجح صفة وعندنا يقبل بناء على ان المعبر بالاتفاق في اللفظ والمعنى عن وعنهما في المعنى لا غير وقدينا الوجه من  
البايعين والذي سيطر من بهما ان الشاهدين لو شهدوا بمطابقة وشراة ان ثلثا تطليقات وفروق القاصص بينهما فطر  
الاضلع ثم يصح ان كان ثمان نصف الصداق على شاهدين الثلث دون شاهدين الواحد ولو كان كما قال الا ان الواو  
يوجد في الثلث كان الضمان عليهم جميعا ولا يلزم ما اذا قال لها طلق نفسك فطلقت واحدة حيث يقع واحدة  
لان ذلك لكون الثلث صلوا في ذلك فلهما ان يقع كلا او بعضا ولا يلزم ما اذا اطلقتا الزوج القاصص يقع الثلاث  
لا ينفرد في كل علم ان يوقع الى عدد شراة الا انه لا ينفذ الا بقول المحل **قال رحمه الله** وان شهدوا لآخر بالف و  
حس مائة والمدعي يدعي ذلك قبلت على الالف يعني اذا شهدوا صوما بالقر وشهدوا لآخر بالف وحسن مائة يقبل شرادة بها بالف  
بالقر اذا كان المدعي يدعي الالف وحسن مائة لاتفاقهما بالالف ويقرد اوصافا بحسن مائة بخلاف ما اذا كان يدعي الالف  
مقدرا حيث لا يقبل شرادة لان المدعي كذب عن يمينه بالزيادة على ما يمتنع قبل وهذا لما فيها اذا ادعى ديننا واما اذا  
ادعى العقد فلا يقبل الشراة على ما جرى من يقول **قال رحمه الله** وان شهدوا صوما فضاء من حصة مائة يقبل

بأنه لم يسمع منه قضاء الا ان شهدوا صوما



لانها اتفق على وجوب الاتق فقبل واغرد اوصي بقضا، المصنف فلا يقبل اعم كمال النصارى ولا يكون بقوله  
فقضاء من مائة مناقض للشهادة بالحق لان قضاء الدين طريقة المقاصة معناه ان الذي يجب عليه ما يقضى فلا يثبت  
بقاؤه فلا يكون كاذبا ولا يقبل ان المدعي كذب شاهده بالقضاء، فيستغنى ان لا يقبل كما اذا شهد بالف وخص مائة وانما  
يدعي ان لا تقبل لم يكن فيما شهد به وانما كونه فيما شهد به وذلك لا يقدح كما اذا شهد له اثنان حق ثم شهدوا عليه  
لحق لان اقراره شره وانه لا يبطل وان كونهما فكل هذا خلاف ما اذا استشهد به لان التكرار يقيم فيما شهد  
له فيكون قاضيا وعلمي يورثه ان يقضى بحسن مائة فعلا لان مفهوم شهادة شاهد القضاء ان لا يدعي الا الحق مائة في اللغي  
وهو الموجه على ما مر وينبغي ان يكون قول محمد كذا لان مذهبه في اعتبار المدعي كذب يوسف لكنه خالفه لان  
لم يشهد بحسن مائة ابتداء بل اتفق الشاهدان على وجوب الاتق عليه المدعي ثم انفرادا بقضاء، فلا يسمع **قال**  
ينبغي ان لا يشهد به يقر المدعي بما يقضى الا بحسن مائة ان لا يشهد بالالف كذا اذا علم انه قضاء بها حسن مائة في يقو  
المدعي انه قبضت حسن مائة كما لا يقي معنى على الظلم **قال** ولو شهدا بقرض الف وشهدوا بانه قضاء جازت  
الشهادة على العرض لتمام الحجة في القرض وعدمه في القضاء، وذكر الطحاوي عن بعض اصحابنا انه لا يقضي بالعاقب  
وهو قول زفر بن محمد الله لان في زعم اصحابنا هذين انه لا شيء له علم من المال ولو قضى له ان قضاء بشهادة الواحد وهو غير  
جائز ولان المدعي كذب شاهده القضاء، والاشهاد يكون هذا قول ابو يوسف على ما ذكر في المسئلة او لافرق بين  
المسئتين الا في حيث اذا شهدوا من شهد بقضاء كل الدين في حق وفي الاول بقضاء البعض والجواب  
ذكر في الاول واذا اختلف الشاهدان في الزمان او المكان في البيع والشراء والطلاق والعقود والوكالة والو  
صية والرهن والدين والقرض والبراق والكفالة والحالة والقذف وقبل واذا اختلف في الجناية والعصب  
والقتل والملك لا يقبل والاصل ان المشهود به ان كان قولا كالبيع وحسنه فاختلاف الشاهدين فيه في المكان  
او الزمان لا يمنع قبول الشهادة لانه القول ما يعاد ويكرر وان كان المشهود به فعلا كالعصب او قولا على الفعل  
في شرط صحة كالنكاح فانه قول وصور الشاهدين في فعل وهو شرط فاختلافهما في الزمان او المكان لا يمنع القبول لان  
الفعل في زمان او مكان غير الفعل في زمان او مكان اخر فاختلاف المشهود به ثم قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا  
اختلف شاهدان في الزمان او المكان لا يقبل وان كان قولهما لان كل واحد منهما ان كان انشاء فمما غير

وليس على كل قذف شاهدان فان كان اوصي انشاء والاخر اخبارا فيها لا يفتقن لان الانشاء ان يقول زينة  
هوانت زان والاخبار ان يقول مغذفتك بالزينة وابوصفة رحم الله يقول يستعمل ان يكون اوصي سماع الانشاء والا  
سمع الاقرار به ويستغنى عنه قذفه فيها شاهدان **قال** ولو شهدا ان قتل ابو ايوم الخريكة واقراره ان قتل  
بغيره كما يقع طابعين كل واحد منهما نصبا للشهادة اجتمع عند الحكم وشهدوا على حرمه ذكره في الطائفة  
لان اوصيها كاذبة يتبعين وليست اوصيها باولي بالفعل في الاخر وهذا لان الفصل من باب الفعل والفعل الواحد  
لا يكره لان الاول حرمان اقراض يكونه فالا يسي زنا يني وانما في حرمان اقراض الاول وحده الله في ذلك المحل ولا يمكن ان  
يجعل الثاني اخبارا في الاول من يقضي تكون الاول واعادة لان الاخبار في الفعل والفعل لا يقضون فاما غير من صحة وصحة  
خلاف الفعل في الفعل فيكون الثاني يعني الاول حكم وكذا لو اختلفا في الزمان او الالة التي وقع بها الفعل لا يقبل ما بينا  
**قال** فان قضيه باوصيها ولا بطلت الاخر يعني لو قضى القاضي بوجوب القضاء بشهادة الطائفة الاول ثم شهدت  
لاخر لا يقبل لان الاولى ترفع باقتضال القضاء او خلا يفتقن بالثانية وهذا لان الحكم بان قتل بكم صار ذلك حكما  
بانه لم يقبل في غير اذ قتل شخص واحد في ملابسي لا يتصور وصار نظيره لو كان مع رجل ثوبان اوصيها بحسن فتحرر وصلا  
في اوصيها ثم وقع تحريم على طهارة الاخر لا يجوز له الفصل فيه لان الاول يقبل حكم الزنا فلا يفتقن بوقوع الحر في الاخر  
**قال** ولو شهدا بقرعة بقرعة واختلفا في لونها قطع خلاف الزكوة والائوثة والعصب يعني لو شهدا شاهدان على قرعة  
بقرعة واختلفا في لون البقرعة بان قال اوصيها سرق بقرعة بيضا وقال الاخر بقرعة سودا يقبل شرادتهما ويقطع بين  
خلاف ما اذا قال اوصيها سرق ذكر او الاخر قال انش واختلفا في لون البقرعة في الغصب حيث لا يقبل شرادتهما خبرها  
وهذا عندنا في صفة رحم الله وقالوا رحمها الله لا يقبل شرادتهما في السرقة ايضا لان البقرعة البيضاء غير السوداء فكانا  
ترقيقين مختلفين ولم يتم على فعل واحد نصبا للشهادة فلم يثبت وصار كما اختلفا في الزكوة والائوثة وكاختلفا فيها  
في اللون في الغصب بل اولى لان الثابت بالغصب ضمان لا يعطى بالشهادة والثابت بالسرقة هو سخط لا وصار  
نظير اختلافهما في غيرهما وله انها اختلفا فيما لم يكلفا ثقله لان القطع لا يفتقن الى اثبات الوصف فصار كما اختلفا فيها  
في ثياب السارق الا بقرنها لو سكتا عن بيان اللون جازت شرادتهما بخلاف بيان القيمة لان ذلك من نفس الشهادة في يعلم  
انما يبلغ نصبا ولان التوقيف ممكن لان السرقة يكون في الليل غالبا ويكون النمل فيها من بعيد فثبت به عليهما اللونان



او يجتمعان في بقعة واحدة بان كان احدهما نيرا ابيض والحجاب الاخر اسود فثبت مد كل ما كان او با وقع عند خلاف  
وصف الذكور والانثى لانها لا يجتمعان في بقعة واحدة وكذا الوقوف على تلك الصفة تكون بالقرب فلا يشبه فيكونان  
سريتين مختلفتين فلم يتم كل واحد منهما نصيب الشراكة وحل في الغضب لان التخل في البقاء لان الغضب يقع بالنزاع وهو  
بقرع من غلبا فلا يشبه على الحال فيكون الشراكة من تحقيق وتاملك من ذلك فلا يشبه على فان فصل في التوفيق  
احتمال لا جبال الحدود وهو محال الدار لا اجابة قلنا القطع لا يضاف الى اثبات الوصف لانها لم يكن نقله على ما بينا  
وما يوجب ان يكون في نفس الزوج لا في غير فان قبل على هذا يكون البقرة المروقة بلقا والمشرود بقرع اما ايضا او  
سودا ولم يقبل واحد منهما ففي هذه على ذلك اللون فاما ايضا او سودا بناء على ما سجد من مواضع وهذا الخلاف في  
اذا كان المدعي يدعي بقعة مطلقا في غير بقعة سودا او بقعة مرقرة سودا او بقعة مرقرة سودا لا يقبل شرادتها بالاجماع  
لان المدعي كذب صوابا وقيل هو في لوني متشابهين كالسود والحمر واما في لوني غير متشابهين كالسود و  
البيضا في لا يقبل الشراكة والاصح ان الحكم على الخلاف ذكره في الجسود وعلى هذا الخلاف فيما اذا اختلف في قربان  
قال اوصيا هو وقال الاخر هو وان اختلفا في الزمان والحال لم يقبل الشراكة وقويته من قبل **قال**  
شدد لوصول ان شرع بعد فلان بالقرع شرادتها في خمسة بطلت الشراكة لان المقصود اثبات السبب وهو العقد  
فالبسج بالبيع بالقرع في خمسة فاضل المشرود به لا خلاف في حق فلم يتم الغضب على كل واحد منهما ولان المدعي  
يكون صوابا هو وكذا اذا كان المدعي هو البسج ولا فرق بين ان يكون المدعي اقل المالين او اكثرهما ما بينا ان المقصود  
اثبات البسج على انه الاصل والحكم ثبتت بالبينة وان كان الحكم هو المقصود في حق الانتفاع والسبب سببه اليه  
كن مقصوده وهو الحكم لا يحصل الا به فلان في اثباته اثبات الحكم اذا لا يمكن اثبات الحكم الا بسبب معين وذكره على الذي هو  
قنن ربه ان الشراكة تقبل لان التوفيق يمكن لان الشراكة الواضحة يكون بالقرع بقية خمسة بان يشترط  
بالقرع ومن علمه فمالة فقد اتفقا على شرع واحد ولو اختلفا في الجنس بان شرادتها ان الشراكة بينهم وشراد  
الاخر ان الشراكة بينه وبينها بطلت لعدم ايمان التوفيق لان الشراكة الواضحة لا يتصور ان يشر بالقرع ومن يقى  
عانة **وقيل قال** وكذا الكفاية والخلاف ان اذا اختلف في مقدار البدل فيها لا يقبل شرادتها لما ذكرنا ان المقصود  
اثبات السبب وهذا اذا كان المدعي هو العبد فظاهرا لانه لا بد من السبب ليحصل مقصوده وهو العتق بالاداء فصلا

نظير الشراكة وان المدعي هو المولى فكونك لان العتق لا يشترط قبل الاداء فلان المقصود اثبات السبب وهذا  
لانه البدل في ابتداء العقد مقابل بكل الجسود يتقبل هو اداء المال فمقتضى تطلبا بالعتق فقبل الاداء بمنزلة  
الاجابة فلما كانت مقصودة اثبات العقد وقيل ان كان المدعي هو المولى لا يفيد بيته لان العقد غير لازم في حق  
العبد لمصلحة من العتق بالبيع والحداد بالخلف اذا كانت المرأة هي المدعية للخلف لان مقصود اثبات السبب دون  
الحال دون السبب ثبتت قودما اتفقا عليه وان ما انفرد به احدهما وان كان المدعي هو الزوج يقع الطلاق باقرار  
فيكون بمنزلة دعوى الدين فيثبت اقرارها وهو الذي اتفقا عليه لتمام نصيب الشراكة منه وكذا الصالح عن دم العبد  
والعتق على حال فان كان المدعي هو العبد والقائل لا يقبل شرادتها لان مقصود العبد والقائل العقد دون  
المال فلا يشترط ما ذكرنا من الاختلاف فيه وان كان المدعي هو المولى والولي ثبتت العتق والعقود دون المال  
باقرارها فيكون دعوى الدين فيقبل شرادتها في اتفقا عليه على نحو ما ذكرنا في الخلف وفي الرهن ان كان المدعي هو  
المترهن فهو كدعوى الدين فيثبت اقرارها ما ذكرنا وان كان المدعي هو الواهب فلا يقبل الشراكة لانه ليس له ان  
يلزم الرهن اذا الرهن غير لازم في حق المترهن وله ان يفسخه او وقت شاء فلا ياتي في اقامة البينة ولانه حق  
عليه والاداء لا يقيم البينة على حق عليه وانما يقيم على حقه وهو دعوى الرهن ان يدعي انه رهنه بالف  
ومحالة وادعي انه قيمته ثم اخذ الرهن فيطلب الاسترداد منه فاقام بينة فشرادتها بالف والاخر بالف ومفس  
ما لم يثبت اقرارها في الاجابة ان كان قبل استيفاء الحق مقصوده وهو النافع ففي نظير البيع فلا يقبل شرادتها  
لما ذكرنا في البيع وان كان بعد مضي المدة ففي كذا لوني ثبتت اتفقا عليه ان كان المدعي يدعي الاكثر وان كان يدعي  
الاقل لا يقبل شرادتها من شرادتها لاكثر لانه كونه مدعيه هو كذا في جميع هذه الصور كما بينا في **قال** فاما النكاح  
فيصح بالف في حق المالكين وهو اعتدائي صفة ربه المهر والانت الوعدي من الزوج او من المرأة وسواء ادعي الاقل  
او الاكثر وقال ابو يوسف ومحمد ربه المهر لا يبطل الشراكة ولا يفسخ شيء لان المقصود من الجانبين اثبات السبب  
والنكاح بالقرع النكاح بالف ومفسداته فبطلت الشراكة كما في البيع سواء كان الزوج هو المدعي او المرأة هي المدعية  
لاعتناء ثبوت النكاح باقرار واحد منهما بخلاف العتق على حال والخلف والعقود من دم العبد حيث يكون دعوى الدين  
اذا كان المدعي هو الزوج والمولى والاول لا باقرار يسقط القصاص ويقع الطلاق والعتق فيسقط دعوى



المال الجوهري والاصلي صنفه ان التسمية في النكاح كما يقع عند العقد بعد وفاء فانه لو تزوجها ولم يسم لها مهرها  
 ثم سمي مهرها تحت التسمية ونحوه التسمية لا تختص الى النكاح والعقد والاختصاص الى قيامه وقيامه ثان يكون  
 حاله الا ابتداء وان يكون حاله البقاء فلم يلزم اطلاق التسمية اختلافاً للعقد لان التسمية وجوبه في حاله  
 البقاء ولا يتصور وجود العقد في حاله البقاء والبيعة على التسمية في حال استحصال العقد لا يكون بيعة على العقد  
 بل على التسمية لكونه فلان الثابت بشراؤها المال حال بقاء النكاح فيثبت حاقته على كونه في حاصل العقد  
 ان شرادتها لم يقع الا على المال حال بقاء النكاح فيثبت حاقته على كونه في حاصل العقد  
 تابع والاصل فيه الحلق والواجب والمكمل من البيع ان لا يغير الاصل ولهذا لا يبطل بغيره ولا يفسد بغيره فلو اختلف  
 تختلف باختلافه باختلافه فيبقى العقد سائماً عن الاختلاف فيلزم معاودة في الاختلاف وهو حال العقد بالاقبل  
 منها كما في البري وقيل الخلاف فيما اذا كانت المرأة في المدة جعل البوصية مقصوداً بالمال فيخرج على ما سماه جعلاً  
 مقصوداً بالعقد ما بينا له وما اذا كان المدعي هو الزوج فمقصوده العقد لا مال فلا يقبل بيعة بالاجماع لان العقد  
 بالزوج خمسة ما بينا والاول هو الاصح وقدرنا وجهه وهو مستحسن ويستوي في دعوى اقل المائتين واكثرهما في  
 الصحيح لا تقاوم في الاصل وهو العقد والاختلاف في البيع لا يوجب خلافاً لكونه لا يوجب وجوب المال فيجوز الاقل  
 لا تقاومها عليه ولا يكون بدعي الاقل كمن سألنا عن جواز ان الاقل هو المسمى ثم صار اكثر بالزيادة **قال** **وسكن**  
 المورث لم يقض لوارثه بل لا يجزيه الا ان يشهد بملكه او يدعيه وقت الموت بعد ان ثبت في ملك المورث بان  
 ائتم الوارث عينا في انسان انما يثبت بینه واقام شاهدين فشرط ان هن كانت لا يبره لا يقضي له في بحر الميراث فيقول  
 مات وتركها ميراثاً لا ويقول كانت لابيه يوم موته وكانت في بين ابي يرضى يقوم بخلافه من المستعير وغيره والاصل فيه ان  
 الجرح شرط وهو ان يقول الشاهد مات وتركها ميراثاً ولكن اذا ثبت ملكه او يدعيه الموت كان جواز الالبس كذا وان الا  
 ان كانت تنقل الى الوارث فيثبت الانتقال ضرورة فيكون اثباتاً بالانتقال وكذا اذا ثبت بين عذرتين لا يوجب فيثبت  
 بملكه فهو على ما بيناه وان كانت يمانية فكذلك الحكم لان الالبس في الامانات عند الموت يغلب على كونه بوجه الفهمان  
 اذا مات جرحاً لا تترك الحفظ والمضيق بملك الفاضل على ما عرف فيكون اثباتاً باليد في كل الوقت اثباتاً للملك واثبات  
 يعين يقوم مقامه كالموجود والمستعير والمساخر والموتى والقاصب وغيرهم اثباتاً بين فيجوز اثبات الملك وقت الموت

عن ذكر الجرح في كنفه بعينه وهذا عندنا في صفة ومجدرهما باليد وقال ابو يوسف رحمه الله ان الميراث من طبل اذا ثبت  
 الوارث ان العيني كانت المورث يكتفي لان ملك الميت قد ثبت بقول الشهود كانت له كانت له وملك الوارث  
 خلافاً عنه ولهذا يروى بالعيب ويؤيد عليه به ويهيء معزواً فيما اشتره المورث فيمكن ملك الوارث بين ملك  
 المورث مستمر الى هذا الوقت لا ملحقاً بغيره كما في النكاح اذا ثبت ان كانت له حكم له ولا يكلف اقامة البيعة  
 على ان ملكه ثابت في هذا الوقت وكما اذا ادرع عينا في يد ان اشترها من غني في اليد واقام البيعة  
 على الشراء منه وانكره في اليد ان ملك البائع واقام المشتري البيعة ان كانت له يكتفي بذلك ويقضي له بها ولا يكلف اقامة  
 البيعة ان كانت للبائع وقت البيع وهذا لان ما ثبت فهو باق الى ان يوجد ما يزيله لا يستفاد البقاء من دليل ولها  
 ان ملك الوارث مجرد وثبت له بعد ان لم يكن ثابتاً الا بالبراهين فيثبت في حقه اصلا لم يكن ثابتاً في حق المورث من استمر  
 الجارية وصل وطها لو كانت حوا على المورث وبالعكس وكذا يحل للوارث الفسخ الكلي عند وفاء ورثان من فقهوا ولو لا  
 جود للملك حاصله فاذا كان موجوداً فلا بد من اثبات الانتقال اليه وذلك مما ذكرنا من الجواز اثبات ملك الميت قبل الموت  
 لان بقاء ملكه في الموت يثبت بامتناع الحال وهو وجه لا بقاء ما كان على ما كان لا لا ثبات لم يكن وحاصراً اليه لان  
 ما ملكه الوارث لم يكن ثابتاً قبل موت المورث فلان موجوداً ضرورة فلا يثبت بامتناع الحال الا برون الشفع لا  
 يستحق الشفعة بظاهريه في الوارث كمن فتر وان كان يرفع دعوى غيره بما ذكرنا من خلاف ما اذا ثبت الحي ان كانت  
 له حيث حكم له بالانابة بغيره فيستحق الحال لبقاء ما كان على ما كان وهو وجه فيه على ما بيناه من خلاف ما اذا اقام  
 البيعة انه اشترى من فلان حيث لا يكلف اقامة البيعة انه كان مالها لها وقت البيع لان ملك المشتري مضاف  
 الى الشرائع الثابت بالبيعة لا الى استصحاب الحال مبقاً على البيع لان الشراء سبب موقوف للملك لا يتحقق  
 بدون ان يملك فيكون ثباتاً بالشرا وانما في الموت فثبوت الملك للوارث مضاف الى كون المال ملك المورث وقت  
 الموت لا الى الموت ليس سبب موقوف للملك بل موقوف لابطاله فكيف في موت ليس سبب ايجاباً للملك لا احد الا برون  
 ان الوارث يعلق الحق بموته بان قال ان مات سيدي فانت حر لا يفسخ ولو كان بينك وبينك لصح كما اذا قال  
 لعبد الفرس اشترى منك فانت حر **قال** **لو** **شتر** **ابو** **يوسف** **من** **شتر** **رود** **ان** **اذا** **اشترى** **شاهدا** **ان** **هذا** **العيني** **كانت**  
 في يده فلان من شتره وجوزى ردت الشراة وهذا عندنا في صفة ومجدرهما باليد وقال ابو يوسف رحمه الله ان الميراث من طبل اذا ثبت

ما كان موطوءاً ابن الميت  
 وموطوءة ابن الوارث فابدى

الملك فوجي ان قبل



كما اذا شهد ان كان ملكه من شراؤه وان الملك متى ثبت يبقى ان يوجد ما يثبت فكذا اليد وصار كما اذا  
شهد بالاصح من المدعي وبالقراءة باليد له ولها ان الشراة قامت بمجمل لان اليد متعينة وهي متعينة الى  
ملكه وامانه وضمان فلا يمكن القضاء بالجهل كذا في المثل لانه معلوم غير متعينة وكذا في الاصل لانه معلوم ايضا  
وصحبه معلوم وهو وجوب اليد لعلقه على السلام اليد ما اخذت حتى تزود وكذا الاقرار باليد معلوم على ما جرى  
لان يد صاحب اليد معين ويد المدعي مشهود به فلا يعارض الحق لان العيان يوجب العلم والشراة يوجب غلبة  
النظر فلان اكثر اثباتا **ق** ولو اقر المدعي علمه بكونه وشراؤه وان اقر ان كان في يد المدعي دفع المدعي  
ان اقر المدعي علمه باليد المدعي وشراؤه وان اقر المدعي علمه بكونه وشراؤه وان اقر ان كان في يد المدعي دفع المدعي  
فتصح الشراة به ووجهه لا ينعى صحة الاقرار الا بالاول لانه لو قال فلان على شيء صح وجب عليه البيان ولا يلزم الشراة  
**باب** **الشهادة على الشراة قال** يقبل فيها  
لا يقبل لستقطا بالشراة ان شهد رجلان على شراة شاهدين لا يجوز الشراة على الشراة بشرط شاهوان على شراة  
كل واحد من الاصلين وهذا المستثنى والتميز لان الشراة عبادة بدينية وصحة على شاهد الاصل و  
ليست بحق المشهود له بديل ان لا يجوز الخصومة في الاجابا عليها والبيانة لا تحرر في العبادة البدنية ولان  
في زيادة اصال لان الاصل في موضع في الاصول وفي التعريف وفيه شراة رجحان البدلية ولهذا لا يصار الى  
الفروع الا عند الجوع الاصل **ق** وجه الاستدلال ان لما صرنا اليه ان شاهد الاصل قد يجرى من اداء الشراة كونه  
او كونه او بعد مسافة معلوم على الشراة اداء في التوافق والحق وهذا يجوز في الشراة على الشراة الفروع  
وعلى ذلك تعرف الفروع الى غير نية قضائيا ككتاب القامع وقوله فيما لا يقطع بالشراة احراز عن المدعو  
والقصاص لا ينما يعطى بالشراة بوجوب شراة على ما ذكره فلا يثبتان بل لا يثبتان بشراة ذلك ما خبرنا  
من شراة البدلية بل اول لان الشراة على الشراة جميعية البدلية ويوجب صحة جميع الحقوق فيكون الناطق انها  
لا يجوز في الوقف والبيع انها يجوز في احيائها وصونها عن انواره وقوله ان شهد رجلان على شراة في هديني يعني  
ان شهد على كل واحد من الشاهدين رجلان لان كل واحد من الشراة يسمى مقبنة من القضاء فلا بد من تمام النص  
على كل واحد منهما ليشبث عندكم ولا يشترط ان يقر الفروع في شراة او صوما على شراة رجلين وشاهد اخر

ل

بعض ما جاز وقال الشافعي لا يجوز حتى يشهد على كل واحد منهما رجلان غير الدينين اشهدوا صاحبان كل شرا  
قايما مقام اصل واحد فلا يتم صحة القضاء بها كما حررته في مقامات مقام رجل لا يتم صحة بشرادها ولان الفروع  
لا يحمل الشراة حاشا هو ولي الشراة وان يشهد على تلك الشراة على غيره الا يرى ان اصد الاصلين كما كان شاهدا  
لا يجوز ان يشهد صاحب على شراة مع رجل اخر وقال مالك رحمه الله يجوز شراة الواحد على شراة الواحد لان  
الفروع قائم مقام الاصل مع غيره غير انه في افعال شراة في محل القامع فلا يجرى فيه شراة بغيره ولا يجرى  
الاخبار فان رواية الواحد على عن الواحد مقبولة ولما قول على رضي الله عنه لا يجوز على شراة رجل لا شراة  
رجلين مطلقا من غير تعيين بان يكون ابا كل اصل فرعان ولان شراة كل واحد من الاصلين من جملة الحقوق  
والحق عند القامع لا يثبت بالجمعة تامة لانه ملوثة للقامع القضاء فللمدعي النصيب فاذا تم وشراة على شراة  
احدهما جاز ان يشهد على الآخر ايضا لان الشاهدين يجوز لهما ان يشهدا على قضيتا كثيرة بخلاف مراتبي لان  
النصاب لم يتم بهما وشراة العلة لم يثبت شي لان المراتبين كرجل واحد وخلاف ما اذا شهدوا الاصلين على صاحب  
مع رجل اخر لان شاهد الاصل يعلم ان شراة لا يستفيد بشراة صاحب له شراة ولان معنى الاصلية يقتضي مشاهقة  
الحق ومعنى الوجعية يقتضي عدم المشاهقة فينتا فيان فلا يجوز ان الفروع يدل على الاصل فلا يتصور ان يكون الشخص  
الواحد بللا واصلان حالة واحدة ولان شاهد الاصل يثبت نفس الحق والفرعان بنفسه ولو جازت شراة على شراة  
صاحبه لثبتت لثمة اربع الحق ولا يظلم في الشراة ولا يقال لو كان الفروع بدلا لما جاز ان يشهد مع احد الاصلين  
او لا يجوز الجمع بين البدل والمكمل لانه لا يقول لم يجمع منها لان الفروع ليس بديل عن الذي شهد معها بل عن الذي لم يحضر  
**ق** قوله ان شهد رجلان وقع اتفاق لانه يجوز ان يشهد على شراة رجل وامرأتان تمام النصاب وكذا لا يشترط ان  
يكون الشاهد على شراة رجلان لان المرأة اثنتان يشهد على شراة رجلين او رجلا وامرأتين ويشترط ان يشهد على  
شراة كل امرأة نصيبا للشراة **ق** لا يقبل شراة واحدة الى لا يقبل شراة واحدة على شراة واحدة وهو قد  
يناه وبذلك الخلاف **ق** **والا شراة** ان يقول اشهد على شراة في اني شهد ان فلانا اقر عندك بكذا وهذا صفة الاشهاد  
ولا بد منه او ما يقوم مقامه لانه كالتأنيب عنه فلا بد من التحصيل والتوكيد ولا بد من ان يشهد عندك كما يشهد عند القامع  
ليست له في محل القضاء يحصل ذلك ما ذكره هنا ويقول له عند التحصيل اشهد ان فلانا اقر عندك بكذا وليس يلزم ان يبين

هذين



الحق لان يشهد بان لم يشهد على نفسه ولو قال استشهدت على فلان بكذا فاستشهدت على شراوتي  
بذلك او قال استشهدت على فلان بكذا فاستشهدت على شراوتي بذلك جان الحصول المقصود ولا يقول استشهدت على ذلك  
لانه لفظ محتمل ان يكون الاشارة على نفس الحق المستشهد به فيكون امرا بالكذب وكذا لا يقول استشهدت على شراوتي لانه محتمل ان  
يكون امرا بان يشهد على شراوتي فيكون امرا بان يشهد على اصل الحق وهو كونه **قال** واداء الفرج ان يقول استشهد  
ان فلانا استشهد على شراوتي ان فلانا اقر عن فلان بكذا وقال ان استشهد على شراوتي بذلك وهذا صفة اداء الفرج عند الحاكم  
لانه لا بد من شراوتي وذكر شراوتي الاصل وذكر التخييل والجملة تحصل بذلك وله لفظ اطول من واقفم للاطراف في الاور  
قديم واسطر صميم فالاطول منه ان يقول استشهدت على فلانا استشهدت على شراوتي ان فلانا ابن فلان  
اقر عنه واستشهد على فلان بن فلان على الفرج رسم وقال ان استشهد على شراوتي اني استشهدت على فلان بن فلان  
اقر عندي فلان بكذا فغيره ثمانية شينات ويقول استشهدت على فلانا استشهدت على شراوتي اني استشهدت على فلان بن فلان  
استشهد على شراوتي بذلك فيذكر فيه ست شينات وما ذكره في المتن في شينات والاقصر منه ان يقول امري فلان على  
فلان كذا وان استشهد على شراوتي بذلك فيذكر فيه اربع شينات ويقول استشهد على شراوتي فلان بكذا فيذكر فيه شينات لما  
غيره كونه محمدا في الكبير وهو اختيار الفقيه في البيت واي جزم وشي من لائمة السرخس رسمه له وهو استشهدوا يسر  
واقصره وان ابا جزمه كان مخالفا فيه على ما عرفت فخرج لهم الرواية من السرخس فانقادوا له **قال** ولا شراوة للفرج  
الاجتزاة صلة او مضمرة لان جوازها للحاج عند عدم الاصل والحي يتحقق بهن الاشياء والمواد بالمرض حال  
يستطيع الحصول معه الى محلي الحكم لان اداء الشراوة فرض فلا يعطى الا بالحي فاذا سقط جاز له ان يحل غيره  
كبلابن جقة وعذلان تكليفه لا يطاق فيزجوا به والقام بالحضور الى موضع المريض شنيح ولا يوقى الى الحج  
وبما لا يتوخى للعقد في محلي الحكم عند كثر الاعراض والحج مدفوع والسوء عذر ظاهر الا براه تعلقته احكام  
بما تقي قهر العلق والنفط في الصوم واعتاد من المسح وسقوط الجمعة والاصحبة وموتة خروج المرأة من الحرم او زوج  
وغير ذلك من الاحكام فكذا هذا الحكم ومنه ان يكون من ادائه ان كان في مكان لو عذلا اداء الشراوة لا يجوز ان يشترط منزله  
جاء الاشارة الى حقوق الناس والاول اصل لان العذر يتحقق بذلك في سائر الاحكام وان كان وهو ما روي عن ابي يوسف  
او فحق لان اجبا الحقوق واجبا يمكن والشاهد ايضا محاسب فلا يلحق ما عرفت وفي البيتوتة في غير هذه حرج عظيم مجوز

الاشارة على شراوتي دفعها للحج عنه واجبا لحقوق الناس واضحا من المشايخ بهن الرواية وروى عن محمد بن ابي  
ابا جزم كيف حاله من روى عنه اذا كان الاصل في طرقة زاوية المسجد فشر الفرج على شراوتي في رواية اخرى ان ذلك  
المسجد يقبل شراوتهم وقال في الزاوية ذكره في المائتين السرخس والحق في الامام على السرخس في شرح ادب القاضي للخصا  
ومعه له اداء شراوتي الفرج على شراوتي الاصل والاصول في المحرر حيث هو البناء ان المدعى عليه لا يمكن ان يثبت  
منازعة في الجواب لا بعذر فكذا لا يمكن الاصل ان يثبت مناب نفسه في الشراوة لا بعذر والجامع ان استحقاق الجواب  
على المدعى عليه كاستحقاق الخصومة وعلى الشهود وعند ما ملك المدعى عليه ان يثبت مناب نفسه في الجواب  
في غير عذر فكذا في الخصومة **قال** فان عدلهم الفرج صح لان الفرج في اهل التركة فصحة تعديلهم  
شهود ولاصل وكذا عدل اهل الشاهد من صاحبه ما ذكره ولا يثبت فيه شنيح شراوتي لان العدل لا يفعل ذلك  
ولو اثبتهم بنبطه لانه من شراوتي على نفس الحق ولان ينسب باب شراوتي وهو متفق وكيف يثبتهم وشراوتي لم توجد  
شراوة صاحبه بل يقبل بضم اخرجه وان اتفق الرور فهو انما يرد لعدم كمال النصاب ذلك لا يفرق وقيل لا يقبل بتعديل  
صاحبه لانه والاولي اصح لان العدل لا يثبتهم بنبطه **قال** ولا اعدوا ان لم تعدلهم الفرج عدلوا بسوا غير الفرج  
في الاصل لان الماخوذ على الفرج النقل دون التعديل ولا بد من تحقق عليهم فاذا نقلوا شراوتهم يتعرف القاضي عدل  
كما اذا حضروا بافسرهم وشهدوا عند هذا قتل لابي يوسف رحمه الله وقال محمد بن ابي الاصل لا يعقل لانه ينقلون الشراوة  
ولا شراوة بدون العدالة فيحاصل ان القاضي ان كان يعرف الفرج والاصول بالعدالة فثبت شراوتهم وان عرفت احد  
الفرقتين بالعدالة دون الاخر سأل عن الذي لم يعرفهم باقان عدل الاصول الفرج او بالعكس جاز في الزاوية في  
ظاهر الرواية عند محمد بن ابي شيبه عدالة الاصول بتعديل الفرج والصحح ظاهر الرواية ولا فرق في ذلك بين ان  
يقول الفرج للقاضي لا يعرف حالهم ولا جزم حالهم **قال** وبتطلة شراوتي الفرج بانكار الاصل الشراوة ان لا يشك  
ومعناه اذا قال شراوتي الاصل لم يشهد على شراوتي او بانوا ثم جاء الفرج وشهدوا عند الحاكم لم يقبل شراوتهم  
لان التخييل شرط ولم يثبت للشاهد من جهة الاصول وبين جهة الفرج لان الاصل محتمل ان يكون صادقا في ذلك فلا يثبت  
التخييل مع الاحتمال **قال** ولو شهد على شراوتي رجلين على فلان ثبت فلان الفلانية بالفرج وقال لا جزم انما يعرف  
فجاء بامرة فقال لا لا بد من اقراره لان التعريف بالنسبة قد تحقق بشراوتهم

ان جزم على قولها وعلى قولها  
بما ثبت من ان التوكيد في  
نظم الجوز عن وعن ما جزم



والله يدعي ان تلك النسبة المماثلة ومثل ان يكون لغيره فلا بد من اثبات تلك النسبة المماثلة ونظيره اذا استلزموا  
سبح محمدا وذكره في غير موضع عينة وشهدوا على الحقم فلا بد من اثبات ان المحمديون كذلك الحدود في  
بداية ما علمت من القضاة وكذا اذا اكراموا على ان الحدود المذكورة في الشريعة صرود ما في بين فلا بد من شأ  
هذين الآخرين يشهدان ان الحدود المذكورة في الشريعة صرود ما في بين **قال** **وكذا كتاب القاضي** الى القاضي معناه  
ان القاضي اذا كتب الى القاضي الاثر ان فلانا وفلانا شهدوا عندى بكذا على فلانة بنت فلان الفلانية و  
احضر المولى امرى عند القاضي المكتوب بكذا وانك تالمه ان تكون في النسبة بتلك النسبة فلا بد من شاهد بين  
الآخرين يشهدان انهما في النسبة بتلك النسبة كما في المسئلة الاولى كذا ذكرى ولا فوفهما الا انما حيث ان القاضي الى الترتيب  
لولاية يتفرق بقتل الشراة اليه وفي الشريعة على الشراة فلا بد من اثبات على كل اصل على ما بينا **قال** **ولو قالوا فيما**  
**التيمة** لم يخرج نيبا الى الفخذ الى الشراة في الشريعة على الشراة وكذا في القاضي الى القاضي فلا بد  
بنت فلان التيمة لم يخرج نيبا الى الفخذ وهو الجواز على ان التعريف شرطه ولا يحصل ذلك بالنسبة الى العامة  
وهي عامة وحصل بالنسبة الى الخاصة والنسبة الى الفخذ خاصة لان اول النسب الشعب ثم القبيلة ثم القبلية  
ثم العامة ثم البطن ثم الفخذ فكان احصى في الكل ذكره في الزاوية وعنه الى القاضي وجعل الزمخشري في ما حكاه صاحب  
الزاوية القليلة اقر الكل فالشعب جميع القبائل والقبيلة جميع العائلات والعمارة جميع البطون والبطن جميع الفخذ  
والفخذ جميع العائلات فزيرة شعب وكنانة قبيلة في شامة وقضى بطي واما ثم فخذ والعباس فصيلة وشعب  
شعبا لان القبائل تشعب من الشعب فحصل العلم بالنسب وذلك يحصل بالنسب الى الخاص دون  
العامة وينوهم علم فلا يحصل العلم بالنسبة الى العامة والنسبة الى شامة وكذا السمرقندية والجزائرية واعلمية  
والا ورجونية خاصة وكذا النسبة الى السكة الصخرة كذا في المحلة الكبرى ثم التعريف وان كان يتم بذكر الجواز  
عند ابي حنيفة ومحمد في الفخذ او الفصيلة على اختلاف القولين يقوم مقام الجواز **قال** **ومن اقر انه شذو**  
**يشهدوا** لا يعذر الا لا يعذر وهو عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو جعفر هو قول الشافعي انقل شرا  
دنه القضاء او لم تبطل لانه تركب كبيرة وفيها عذر على المسلمين وليس في احوالهم وجب التعويض الى الله للنفق  
وانما قلنا ان اكبر لقوله عليه السلام لا الناس عدلت شراة الزور الا شراكم بالله ثم نيل قوله كما جاستنوا

الرجس الا في ان واجتنبوا قول الزور وساء له من الكلباير فقال عليه السلام الا شراكم بالله وعموق  
الوالدين وقتل النفس بغير حق وقول الزور فاذا كانت كبيرة وجب عليه التعويض بالاجماع وانما اختلفوا في كيفية  
تعويضه ففقط لهم ما روي عن عمر رضي الله عنه انه ضرب شاهدا زورا ريعين شوطا وسحق وجهه ولاي صبعة رماله  
ان شراكم بالله عنة كان يشهد ولا يضرب وكان يبعثه الى سوقه ان كان سوقيا ولاي قوامه ان كان غير سوقيا  
بعد العصر اجمع ما يكونون ويقولون ان يشرى يقولكم السلام ويقولون انا وجوهنا شاهد زور فاحذروه وخذوا  
الناس وشرى رضي الله عنه وان كان تابعا ولكنه نابع الصماتة في الغنم وسوقوا له في الاجزاء ورجعوا الى  
قوله في المناظرة فمن كان يهون المثابة من امة التابيعين فحكم حكم الصحابة حتى روي عن حنيفة انه تغلواهم  
وعدهم فقال مثل سروق في الحسن وعلمته وشرى ومن كان في رتبهم من التابيعين فكل من في المعصية على هذا التقليد  
للصحابه رضي الله عنهم لم يجز لهم فعلهم وقولهم لا سيما شرى فانه كان قاضيا في زمانه من عمر رضي الله عنه ومن  
بعث من الخلفاء فيكف فعله من رتبهم فكيف لا يكون وهو محض منم فيكون تقليد تقليد الله عز وجل وهو  
عمر كان سياسة بدليل تبليغه اربعين وهو هو العبد في القذف وبديل تحية وهو عليه لم يخرج بالاجماع  
وكذا لم يقولوا له لئيمه عليه السلام من الخلفاء فيكف فعله من رتبهم فكيف لا يكون وهو محض منم فيكون تقليد تقليد الله عز وجل وهو  
الرجوع بعد الوقوع فلا يشرى ان وذكر شمس لاية السرخسي رحمه الله ان يشهد عنده ايضا وقال الامام الحاكم  
ابو محمد الكاتب رحمه الله وهذا المسئلة على ملأه اوجه احدها ان يوجه على سبيل التوبة والنوبة فانه لا يعرب  
بالاجماع والثاني ان يرجع من غير توبة وهو مصر على ما كان فانه يعزب بالاجماع والثالث ان لا يعلم رجوعه بان سبب  
فانه على الاضلاف الذي ذكرنا قوله ومن اقر انه شذو زورا يعزب بانه انما يجب التثريب والتعويض على الاضلاف  
الذي ذكرنا على من اقر انه شذو كذا في استعدا واما اذا قال غلطت او نيت او خطات او روت شراة  
لتمه او لم تلمه يبنى الشراة والاعوى او بين شراة وتبين فانه لا يعزب الا بالاثبات من هو الكاذب منهم المشهود له  
او الشاهدان او اوحدا وقد يكون على نسب الشاهدان الكذب ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي و  
البينة جهة الاثبات ولا تهم في اقاربه على نفسه فيقبل اقاربه ويجب عليه موصية من الشاهدان والتعويض وكذا اذا شهدوا  
بقبل شخص او مائة ثم جاء المشهود بقبلة او بوجه جبايتفنا بكذبهم والرجال والنساء واهل الذمة في شاهدوا ورسوا



وهل يقبل شراؤه بعد ذلك ذاتا ب قالوا ان كان فاسقا قبل ان يجل على الشراة الباطلة فسقط فاذا  
تأمر بظهر صلافة يقبل الرضا والفسق واختلفوا في مقدار من التوبة فقرر بعضهم بسنة اثنى عشر وبعضهم بسنة و  
الصحيح هو من ادى القاي وان كان عدلا او مستورا لا يقبل شراؤه ابدا لان علالة لا يعتد وروي الفقيه ابو  
جعفر عن ابي يوسف ان شراؤه يقبل وبه يقع فخلط في جميع ما ذكر في هذا الكتاب ان الشراة توجب التوبة  
سببها النوع اما في الشاهد وهو الفسق والعلم واما معنى في المشهود وهو وصله صاحب سيرة بين الشاهد  
كقراءة الولاد والروضة واما الويل شره وهو في حق المحرور في العتق بعد التوبة لان الله تعالى جعل محجزة عن  
الاتيان باربعة شراؤيل كذب بقله فكأن لم يأتوا بالشراة فاولئك عند الله هم الكاذبون **كتاب**  
**الرجوع عن الشهادة** اعلم ان الشراة فرض لعقبة تكا وقيام الشراة لله وقوله تك ومن يكتم  
فانه آثم قلبه قال عليه السلام كاتم الشراة كشاهد الزور من الكبايع على ما بينا وقال عليه السلام الشاهد الزور  
لا يرفع قومه من مكانه بل يلعنه ملائكة السموات والارض فيجعل على كل مسلم الاجتناب عنها واذا وقعت منه  
خطا او عذر عليه ان يتوب والتوبة عن لا يبعد الاعتد الحاكم ولا يمنع من الاستجابة من الناس وهو في الالباب لان  
الاستجابة من الخالق اولى من الاستجابة من المخلوق وفيه توكا ما التفت بالزور لان رجوعه مقبول في حق نفسه وان لم يقبل  
في حق الذي تم كتم الرجوع ان يقول رجعت مما عذرت به او شرتن بوزر فيما عذرت به بشرط ان يكون في مجلس القاي  
وهو بعد العقاب والتحريم والعتان وقبل التعزير فقط **قال رحمه الله** ولا يبعد الرجوع الا عند القاي لا في غيره  
لشراة فيختص بالخصاص به الشراة من مجلس الحكم ان حاكم كان كالقاضي في باب البيع حيث يشترط في البيع من قيام المبيع  
ورضا المتبايعين ولان الرجوع عن الشراة توبة عما ارتكب من قول الزور والتوبة بحسب الجناية على ما قال عليه  
السلام التوبة بالبر والعلا بنة فاذا كانت الجرمية محقرة للحاكم يجب ان يكون توبته اذ كان الرجوع عند غيره غير صحيح  
فلواقام المقتضى عليه شراؤها بسنة بانها رجعا عند غير القاي او طلبت بغيرها لا يقبل بسنة ولا يخلو فان لا ذاء رجوعا  
باطلا بخلاف ما اذا اقراها رجعا عند غير القاي حيث يصح اقرارها وان اقر برجوع باطل لان اقراره به بخلاف رجوعا  
متمما في الادل وخالفا لاقام الهيئة انما رجعا عند قاي اقر غير الذي كان قضا بالحق حيث يقبل هناك بسنة لا اذ في  
رجوعا صحيحا **قال فان رجعا قبل حكمه** يقضي بالان كلاما مستاقصا فالفق لا يحكم بالسلام المتناقض ولا

ولا فان عليه لاحد من الخصمين لانها لم يسلما شرا على احد بهن الشراة لان الشراة لم يثبت بالحق لا بالعقبا  
فلم يسلما على المعاملة شرا ولا على المدعي لان عدم ثبوت حقه لا ينافي في رجوعه بل هو باق على اصل العدم على ما كان غاية  
الامر ان يقال لو لا رجوع عن العقبا بشراؤها لم يثبت الحق لكن ذلك لا يوجب العتاق لما لو بان يشهدا ابتداء ولان  
القاي انما يقضي بشراؤها اذا ثبت عدلها عنده وغلب على ظنه انما صادقا ولا يعرف ذلك الا بعد الحكم بجواز  
مخرجها ولان المدعي على دعواه فلعلة شهادته غير ما في العدول فيثبت حقه ولا يتورع وبلن تورع وهو مضاف الى محجزة لا  
البراهين **قال ويعلم** لا ينفق اذا رجوعا بعد ما حكم الحاكم بشراؤها لم يفسخ الحكم لان كلاما مستاقصا فالفق لا ينفق  
فكما لا يحكم بالمتناقض لا ينفق الحكم بالمتناقض لانها مستوية في الادلالة على العتق وتبرج الاول باقتضال العقاب  
به فصار نظير ما لو شراها ان عتقها بكونها بالكوفة وشراها ان عتقها بغيرها قبل العقاب بمراد ان لا ينفق لشر  
باقتضال العقاب به ولا لو نفق اذ في النقص الى المال يتساقى رجوعا الرجوع ثم يوصى على هذا الوضوح الا ان  
غير زاية **قال وصاحبنا** ما انظرناه للمشهد وعلته اذ اقتضى المدعي المال ديننا كان او عيننا لان التسبب على وجه  
التقديس يوجب الضمان كحكم البني ووضعه الجرح على الطريق وهو موجود في كل من قال الشافي رحمه الله لا يضمنان لانه لا  
محجة للتسبب في وجود المباشرة قلت لا يمكن ان يبايضا على القاي عند رجوع الشراة وان كان مما شرا لانه  
ملجأ في جهتها فان العقاب واجب عليه بعد ظهور عدلها من التوبة او منع باثم وبعثى القول بعز وجل ووجهنا عليه  
الضمان لا يمنع الناس عن نقل العقاب مخافة الغرامة ولا يمكن استيفاءه من المدعي لان الحكم قد مضى فنعني صاحب  
السبب قد راضاه الحكم لاصحاب العلة كوضعه الجرح على الطريق ومن العجز ان الشافي يوجب العتاق على شهود العقاب  
اذا رجوعا بعد ما قبله الولي وهو يقطع بالشراة وامر اليوم اعظم ثم لا يوجب عليهم المال وهو يثبت مع الشراة ويقول ان  
القاضي ملجأ ولا يقضي ذلك في المال وهذا ناقض ظاهر ولا يقال انتم ايضا نقض قولكم فانكم اوجبتم على الشاهد المال  
اذا رجع ولم يوجبوا على العتاق به وكذا واحد من اجراء الجناية لا ينفق العتاق راية للعقوبة فلا يجب الاثر به  
لجناية والتسبب في حقهم وهو لا يعتد بالمباشرة الا اذا تعذر اعتبار المباشرة فقلت فيمنع منه والعقاص يقطع  
بالشراة ومن ضمان المال الا ان العتاق لا يوجب الخطا والخطا الجرح والخطا اقول من التسبب في وجود المباشرة فيه  
ولهذا يوجب ضمان الارش على التسبب فالولي ان يسطر به العتاق وقوله اذ اقتضى المدعي المال ديننا كان او عيننا



وهذا اختيار شمل الية الرخص وهو لان الاتفاق يتحقق بغير مال ولا فرق في ذلك بين العيني والديني  
وقال شيخ الاسلام ان كان المهرودب ديناً فكل واحد وان كان عيناً يجب عليه الشهود الفان وان لم يقبض المهرودب لان  
الفان عقيداً بالمانعة في العيني والكل المهرودب عليه عزماً بالفضاء الا يورث ان المقتضى عليه لا يجوز له ان يتصرف فيها  
وجاز للقبض له في ذلك وفي البولي ملكه عنه حتى تعقبته فلورج عليه قبله لم يتحقق الممانعة اذ لا مانعة بين اخذ  
العيني واجبا لدين وفي العيني يتحقق وكذلك في العقار بمنته قبل التعقب عند سم لان العقار يفيض بالاتلاف  
بشهادة الزور بخلاف الفصيص الذي يصعب وباريوس لعدم حقيقته في هذا الاتفاق يتحقق فيه لانه اتفاق الكلام  
فصار كالوديق فانه لو اودع العقار عند شخص فاقربه الموضع لغيره فانه يفيض الموضع ليحقق الاتفاق فيه بهذا الطريق  
وان لم يتحقق بطريق الفصيص ان شهد عليه بانه ابراه من الدين او ضلله او يصدق عليه او وجد اياه ثم رجعا عنهما  
لأن المهرودب لان الذي يفيض في العاقبة بالتعقب فيحقق الاتفاق فيه بخلاف ما اذا شهدا بالعقد عن العكس  
ثم رجعا حيث لا يضمنان لان العقار ليس في المال غير الاودي **فان رجعا** احداهما ضمن النصف والبرء لمن  
بقي لا يرجع وهذا هو الاصل في باب الرجوع عن الشكارة ولو لا ذلك وجب الفان مع بقاء من يقوم بل الحق بان بقى النصاب  
وفي هذا المسئلة يفي من يقوم بنصف الحق فيجب ضمان النصف ولا يقال للجوز ان ثبت الحكم ببعض العلة فوجب لا يفي به  
ايضاً لا نقول بجوز ان يفي الحكم ببعض العلة وان لم يثبت به ابتداء كما يحول المتعقد على النصاب يفي ببقائه بعض النصاب  
وان لم ينعقد به ابتداء **قال فان شهد ثلثة** ورجع واحد يضمن لانه يفي ببقائه من يفي بشكارة كما الحق لانه شكارة  
شاهدين يكن لثبوت الحق في غير الزنا والحلام فيه وقد بقيت فصار الحق مستحقاً لا والاستحقاق ينجح وجوب الحق  
كن اتفاقاً لسان ثم استحق المثلث بيمينته لا يفي للاول منها فكذا **قال وان رجعا** ارضنا النصف لانه  
بقي منهم واحد فيبقى بيمينته نصف الحق ولا يقال في شئ ان لا يفي الرجوع الاول لان التلف كان صفاتاً الا باقيني  
ولهذا لم يفي من شاهد رجوعه لان اتفاق التلف ضا في الجميع الا انه عند رجوع الاول لم يظهر اثره كالمخ وهو  
تأه الشاهدين فلما رجع آخر ظهر اثره اذ لم يبق الا من يقوم بنصف الحق فيجوز ان النصف ارضنا باول من الاخر  
وهذا كما يلزم جميعهم الفان اذ رجعا ومن ثلثة ويرى من ان يقول لا يلزم الفان لانه لو رجعت واحد كما وجب  
على فلا يجب على الفان برجع غير **قال وان شهد رجل وامرأتان** فوجعت امرؤ فضمنت الرجوع لثلاثة اربعة يثقا

هذا هو الاصل في باب الرجوع عن الشكارة ولو لا ذلك وجب الفان مع بقاء من يقوم بل الحق بان بقى النصاب وفي هذا المسئلة يفي من يقوم بنصف الحق فيجب ضمان النصف ولا يقال للجوز ان ثبت الحكم ببعض العلة فوجب لا يفي به ايضاً لا نقول بجوز ان يفي الحكم ببعض العلة وان لم يثبت به ابتداء كما يحول المتعقد على النصاب يفي ببقائه بعض النصاب وان لم ينعقد به ابتداء قال فان شهد ثلثة ورجع واحد يضمن لانه يفي ببقائه من يفي بشكارة كما الحق لانه شكارة شاهدين يكن لثبوت الحق في غير الزنا والحلام فيه وقد بقيت فصار الحق مستحقاً لا والاستحقاق ينجح وجوب الحق كن اتفاقاً لسان ثم استحق المثلث بيمينته لا يفي للاول منها فكذا قال وان رجعا ارضنا النصف لانه بقي منهم واحد فيبقى بيمينته نصف الحق ولا يقال في شئ ان لا يفي الرجوع الاول لان التلف كان صفاتاً الا باقيني ولهذا لم يفي من شاهد رجوعه لان اتفاق التلف ضا في الجميع الا انه عند رجوع الاول لم يظهر اثره كالمخ وهو تأه الشاهدين فلما رجع آخر ظهر اثره اذ لم يبق الا من يقوم بنصف الحق فيجوز ان النصف ارضنا باول من الاخر وهذا كما يلزم جميعهم الفان اذ رجعا ومن ثلثة ويرى من ان يقول لا يلزم الفان لانه لو رجعت واحد كما وجب على فلا يجب على الفان برجع غير قال وان شهد رجل وامرأتان فوجعت امرؤ فضمنت الرجوع لثلاثة اربعة يثقا

الرجل يفي بنصف الحق وعلى هذا لو شهد رجلان وامرأتان فوجعت رجل وامرأة فغلبها الرجوع املانا وان رجع رجلان  
فغلبها النصف وان رجعت امرأتان فغلبها الرجوع املانا وان رجعت امرأتان فغلبها الرجوع املانا وان رجعت امرأتان فغلبها الرجوع املانا  
لان يفي من يفي بشكارة كل الحق وهو الرجل وامرأتان **قال فان رجعت امرأتان** فغلبها الرجوع املانا وان رجعت امرأتان فغلبها الرجوع املانا  
ايضاً الحق النصف بالرجل والرجوع بالمرأة **قال وان رجعا** ارضنا النصف لانه يفي ببقائه من يفي بشكارة كما الحق لانه شكارة  
على الشكارة وهذا هو الاصل في باب الرجوع عن الشكارة ولو لا ذلك وجب الفان مع بقاء من يقوم بل الحق بان بقى النصاب  
وفي هذا المسئلة يفي من يقوم بنصف الحق فيجب ضمان النصف ولا يقال للجوز ان ثبت الحكم ببعض العلة فوجب لا يفي به  
ايضاً لا نقول بجوز ان يفي الحكم ببعض العلة وان لم يثبت به ابتداء كما يحول المتعقد على النصاب يفي ببقائه بعض النصاب  
وان لم ينعقد به ابتداء **قال فان شهد ثلثة** ورجع واحد يضمن لانه يفي ببقائه من يفي بشكارة كما الحق لانه شكارة  
شاهدين يكن لثبوت الحق في غير الزنا والحلام فيه وقد بقيت فصار الحق مستحقاً لا والاستحقاق ينجح وجوب الحق  
كن اتفاقاً لسان ثم استحق المثلث بيمينته لا يفي للاول منها فكذا **قال وان رجعا** ارضنا النصف لانه بقي منهم واحد فيبقى بيمينته نصف الحق ولا يقال في شئ ان لا يفي الرجوع الاول لان التلف كان صفاتاً الا باقيني ولهذا لم يفي من شاهد رجوعه لان اتفاق التلف ضا في الجميع الا انه عند رجوع الاول لم يظهر اثره كالمخ وهو تأه الشاهدين فلما رجع آخر ظهر اثره اذ لم يبق الا من يقوم بنصف الحق فيجوز ان النصف ارضنا باول من الاخر وهذا كما يلزم جميعهم الفان اذ رجعا ومن ثلثة ويرى من ان يقول لا يلزم الفان لانه لو رجعت واحد كما وجب على فلا يجب على الفان برجع غير قال وان شهد رجل وامرأتان فوجعت امرؤ فضمنت الرجوع لثلاثة اربعة يثقا

هذا هو الاصل في باب الرجوع عن الشكارة ولو لا ذلك وجب الفان مع بقاء من يقوم بل الحق بان بقى النصاب وفي هذا المسئلة يفي من يقوم بنصف الحق فيجب ضمان النصف ولا يقال للجوز ان ثبت الحكم ببعض العلة فوجب لا يفي به ايضاً لا نقول بجوز ان يفي الحكم ببعض العلة وان لم يثبت به ابتداء كما يحول المتعقد على النصاب يفي ببقائه بعض النصاب وان لم ينعقد به ابتداء قال فان شهد ثلثة ورجع واحد يضمن لانه يفي ببقائه من يفي بشكارة كما الحق لانه شكارة شاهدين يكن لثبوت الحق في غير الزنا والحلام فيه وقد بقيت فصار الحق مستحقاً لا والاستحقاق ينجح وجوب الحق كن اتفاقاً لسان ثم استحق المثلث بيمينته لا يفي للاول منها فكذا قال وان رجعا ارضنا النصف لانه بقي منهم واحد فيبقى بيمينته نصف الحق ولا يقال في شئ ان لا يفي الرجوع الاول لان التلف كان صفاتاً الا باقيني ولهذا لم يفي من شاهد رجوعه لان اتفاق التلف ضا في الجميع الا انه عند رجوع الاول لم يظهر اثره كالمخ وهو تأه الشاهدين فلما رجع آخر ظهر اثره اذ لم يبق الا من يقوم بنصف الحق فيجوز ان النصف ارضنا باول من الاخر وهذا كما يلزم جميعهم الفان اذ رجعا ومن ثلثة ويرى من ان يقول لا يلزم الفان لانه لو رجعت واحد كما وجب على فلا يجب على الفان برجع غير قال وان شهد رجل وامرأتان فوجعت امرؤ فضمنت الرجوع لثلاثة اربعة يثقا



سواء كانت في المذمة او هو مصادره او بقوله عليه وعلى غيرها لان المشهود عليه تلفا عليه ثوبا بعوض يقابلها والا فلا  
بعض خلاف الاتفاق فان قيل هو يستقيم في حقها لانها تلفا عليها البضغ بعوض متقوم واما في حق الزوج فيستقيم  
لان البضغ بعوض متقوم والتلفا عليه حال المتقوم بمقابلته فوجب ان يضمن له مطلقا قلت البضغ متقوم حال دفعه  
في الكس والكلام فيه **قال** وان زاد عليه ضمانا ان زاد على مهر المثل ومنها الزيادة هذا اذا كانت في المذمة  
للبيع وهو يكره لانها تلفا على الزوج فقد الزيادة بلا عوض ولم يذكر الحكم فيما اذا شربا عليها بالثمن في حق من مهر  
المثل فحكم اياها لا يضمنان لها شيئا لان منافع البضغ متقومة عند الاتفاق فلا يضمن بالمتقوم والضمين  
يستوي في المثل وانما يضمن ويتقوم بالتملك ضروري اذ بانة خطر الحمل فصار الاصل ان المشهود به اذا لم يكن مالا  
كالعقار والثلج لا يضمن المشهود عنه خلافا للثمن في الماله وان كان مالا فان كان الاتفاق بعوض متقاول  
فلا ضمان عليهم كما ذكرنا وان كان بعوض لا يضمن بقدر العوض ويضمن الزيادة مخلوفا عن العوض وضريح  
المساكن على هذا ولو شربا عليها بقبض مهر او بعضه فوجب بشرائها ثوبا الفاضل ثم رجعا ضمانا لانها تلفا عليها مالا او  
هو المهر قليلا كان او كثيرا دون البضغ ولو شربا عليها ان تزوجها على النكاح وهو مثلها خفائه وايا قبضت الالف  
وهو يكره فوجب شرادها ثم رجعا ضمانا لها مهر المثل لا المهر لان حق الاستيفاء لم يثبت لها فيه اذ لم يقض بوجوب لان العتقا  
بالنكاح مع قبض المهر فضا بالان لا ملكها عن المشهود عليه لا قضاء بالبيع لانها اذا كان مقبوضا للاحتياج الى القضاء فلم يمتنع  
الشرادة بالقبض خلافا لما لم يعزم وجوبه اصلا بل وقعت اتلاف البضغ فيضمنان قيمة هكذا ذكره في التزويج وهو وارد  
على ما ذكرنا في قبل من ذهب من حيث انه اوجب على المشهود قيمة البضغ مع عدم وجوبه بالعقار ومقتضى المذهب لا  
يجب شي على ما بينا وهو ان منافع البضغ بعوض متقوم عند الاتفاق وانما يتقوم على الزوج عند ملكه اياه ولو شربا باده  
للنكاح على النكاح ولم يشر بها بالقبض صح فحق به ثم شربا بالقبض ثم رجعا عن الشرادتين ضمانا للمرأة الف لانها شربا بالثمن  
بالوقت لا حق الاستيفاء لان الاتفاق قد تقرر عليه بالعقار بالثمن ثم شرادتها تلفا عليها ذلك فيضمنان جميعه ولو ادعى  
على امرأة انه تزوجها على مائة وقال تزوجني على الف وذلك مهر مثلها فاقام الزوج شاهدين بما ادعى وقضى له بذلك و  
قد دخل باثم رجعا ضمانا لها مائة في قولنا في صيغة ومحمد لم يضمننا شيئا في قولنا ان يوصى وهو بناء على مسئلة  
النكاح في خلاف الزوجين في المهر فعندنا العقل قولها المهر مثلها ولو لا شرادتها القف لها على الف فالتلفا عليها من

ذلك شح مائة فيضمنان وعنده العقل قوله لم يضمننا شيئا وهذا يشي ان المهر بقطعة الا ان باقى شئ مستكر  
مالا يضمن ان يكون مهر في الشرع وهو ما دون عشرة دراهم وان تلفا منقعة بان شربا الكس والتمت بانه واجر مثل  
ما يشان في كنهها لم رجعا لم يضمن ان كان المهر هو المستاجر والمكر صاحب الجارية لانها تلفا على صاحب الجارية بمجرى المنفعة  
من غير عقد ولا بشرية عقد وذلك لا يوجب ضمانا كما عرف وان كان المهر صاحب الجارية والافر يكر ضمانا له ما لا يدخل المهر المثل  
لانها تلفا عليه ذلك العقور بلا عوض وقدر المهر المثل بعوض فلم يضمن **قال** ولو يضمن في البيع الاما يضمن بعوض اذا شربا  
على البيع بانه باع ثم رجعا عن الشرادة لم يضمن له اذا كان البيع بمثل القيمة او اكثر لانها تلفا على المبيع بعوض بعد له ويقتضى  
ولا خلاف بعوض خلافا للاتفاق وان شربا عليه بانه باع باقل من القيمة ضمانا النقصان لان ذلك العقد تلفا على بلا عوض ولا  
فرق في ذلك بين ان يكون البيع بخيار النكاح للبايع او كان بائنا لان السبب في البيع السابق فيضاد الحكم المخذوع والخيار  
بعض الحق فيكون التلف مضادا لهما فان قيل البيع بشرط الخيار للبايع لا يزيل ملك البايع عن المبيع وقولنا ان يتمكن من دفع  
العرض عنه فيفسخ البيع في الحق فاذا لم يفعل فمقرضه البيع فوجب ان لا يضمن له شيئا قلت السبب في بيعه ان يملك هو  
البيع المشهود به وانما فخره في وجوده والملك ولهذا يفسخ المشتري المبيع بوزاين عند النكاح وان الاتفاق خاصا صلا  
بشرادتها فيضمنان وهذا لان البايع كان يملك المبيع فلا يضمن ان يتصرف بحكم الخيار لانه يقرى كالمقر بالبيع فيضمن كلامه  
عند الناس فيكون كاذبا عندهم فيتوقاه مورا من ذلك في اذاجان باختيار ليس ان يرجع على الشراد لانه تلفه مما شرع  
ولا يضاف الحكم اليه سبب مع وجوده الب شرادها اذا شربا بالبيع ولم يشربا ببقول الثمن وان شربا ببقول الثمن مع ان  
شربا بالبيع ينظر فان شربا بالبيع بالثمن مثلا فحق به الفاضل ثم شربا عليه بعد القضاء بقبض الثمن فحق به ثم رجعا عن  
الشرادتين ضمانا الثمن لان الثمن تقرر في ذمة المشتري بالقضاء ثم تلفا عليه بشرادتها بالقبض فيضمنان وان كان  
الثمن اقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة ايضا مع ذلك لانها تلفا عليه هذا العقور بشرادتها الاول وان شربا عليه  
بالبيع وقبض الثمن حله واحد فحق به ثم رجعا عن شرادتها بحبس عليها القيمة فقط لان الفاضل يقضى بالبيع لا بوجوب  
الثمن لان القضاء بالثمن يقاربه ما يوجب سقوطه الى الثمن وهو القضاء بالقبض والقضاء بالبيع اذا افترن  
بموجب بطلان لا يقضى به ولهذا اختلفوا شرادها بالبيع والاقالة دفعة واحدة ان القاض لا يستعمل  
بالقضاء بالبيع لا افتران ما يوجب انفساخا وهو القضاء بالاقالة فكنى انها ولو شربا على رجل بالشر فحق به



ثم رجعا فان كان بمنزلة قيمة او اقل لم يضمن للمشتري شيئا لان الاتفاق جوهري لا يكون اتفاقا في المعنى على ما بين  
وان كان اكثر من قيمة صمنا ما زاد على قيمة المشتري لانها اتفقا على الزيادة غير عوض فيضمنان له وكذا اذا استردا  
جدا بشرط الحيثية والمشتري وجب له البيع بغير الحق وان جاز باجازه لا يضمنان على ما بين في حق البيع  
**قال رحمه الله** في الطلاق قبل الوطى صمنا نصف المهر يعني اذا استردا بانه طلق امراته قبل الوطى بها ثم  
رجعا صمنا للزوج نصف المهر لانها اكره على ما كان على شرط السقوط لان احتمال ارتدادها وتقبل ابن زوجها  
ثابت فيجوز له ان يزوجها من غير ان يفيق المهر به ولا يملك الايجاب فمحلها انما هو اوجبا على الاول ان المحرم اذا  
اضميدا فقتله او فو في يزوج الاضحية ثم يرجع به على القاتل لانه قد رجع على ما كان على شرط الزوال بالتسبب  
وللتعدي حكم الايجاب لانه العرقه قبل الوطى في معنى الفسخ فلا يوجب شيئا اذا لم يكن من جهة وبما يضافه  
العرقه اليه الزمان نصف المهر فيضمنان له ذلك وينقص هذا على ما بين في النكاح وكذا في النكاح ما امره لها على  
جعل الفدية ربحا من قبله شاهدان ان حاله فاضرة منه ثم ارتدت والعياذ بالله ولحق بوجاد الحب وسببت ثم  
رجع الزوج ورجع في ربه ما يضمنون من هذا الدين كان على شرط السقوط لانه لو كان موطئا على حاله سقطت بارتهادها و  
الثانية لو ان رجلا قتل امرأة قبل ان يوطئها زوجها صمنا للمهر لا يرجع على القاتل وان وجد النكاح منه اذ  
لو لا قتله كان احتمال السقوط ثابتا ولكن بفعل القتل منه للنكاح والشئ بانترأه يتقرر والدين الموطئ ثابت  
في الحال وانما تأخر المطالبة وهذه الوصية من على الزوجي لم يزوجها زوجها شيئا اذ تحصيل الحال محال او  
بفعل لا نسلم بان دينها يستحق بل يكون لو تزوا ووقع به ديورا فلا يسقط فبطل السؤال عن الاصل والابن اذا اكره امرأة  
ابنه فزنا لا يلزم اياه نصف المهر ثم يرجع به على الابن لان الابن باكرها باه الزمان نصف المهر فصار نظير الشهود و  
لو رجع الشهود بعد موت الزوج عزموا للورثة لانهم قايمون مقامه ولم يرشوا وقوع العرقه بالقضاء قبل موته ولو  
شوا بعد موت الزوج انه طلق في حياته قبل الوطى ربحا صمنا للورثة لان الشراة وقعت لهم وصمنا  
للمرأة نصف الصداق والميراث لان المهر كان موطئا كذا ظاهر الموت حيث لا يسقط بسقوط وكذا الميراث كان  
واجبا لها بموته فيها بهن الشراة ابطلت على انصافا موكرا من المهر وانما ثابتا بالظاهر فيضمنان لها ترك  
فكره في الخلق **قال رحمه الله** ولم يضمنوا لزوج الوطى يعني لو تزوا انه طلق بعوضا وطلبا ففقد شراها ثم

رجعا عن الشراة لم يضمنان لان المهر تارك بالوطى لا يشترطها وقال الشافعي رحمه الله يضمنان للزوج مهر المثل وكذا  
اذا قتلها قاتل يضمن القاتل للزوج مهر المثل على ما كان اذا ارتدت امراته بغير المهر بغير المهر لان  
البيع متقوم الا بالوطى متقوم حال الوطى لا يتصور ان يتمكن البعض فلو اعترضوه من غير ملكه انما يخرج عن ملكه  
عنه وطل في ملكه في حرة تقوم فاصل الحالين التقوم في الحالة الاصل ملكا يضمن وليست ان ملك الزوج ضروري  
فلا يظهر الا في حق استيعاب منافع البيع الا بالوطى ليس ان يضمن المثل بالوطى شيئا من لو طبت بشرته كان العقربا  
ولو كان ملكه متوقفا كان له ولو كان له ان يزوجها في انسان ملكا يضمن ولان الضمان من شرط الممانعة ولا مانعة  
بين البعض والحال لا ضرورة ولا منع فلا يكون مضمونا واما عند دفعه في ملك الزوج فالتقوم هو الملوكة دون الملك  
الوارد على وتقوم لافها خطر ذلك المملوكة يكون مضمونا على لا يتبدل ولا يملك بجانا فاما يملك بجانا لا يعظم  
خطر عن اصابته وذلك محل خطر من النفوس لان النسل يحصل به وهذا المنع لا يحصل في طرف لانه فانها  
لا يملك على الزوج شيئا لكن بسقط عن ملك الزوج الا بالوطى انما هو موطئ لمنع الخطر عن النسل كالشهود والوطى لا يشترط  
شيئا عند الزنا لانه ولو كونه غير متقوم حاله الخروج دون الوطى ليس ان يخلع ابنته الصغيرة عليها لها من زوجها  
ولان تزويج ابنته الصغيرة على ماله خلاف ملكا يضمن فانه ملك ماله والحال مثل الماله فعند الاتفاق يضمن بالمال **قال**  
وفي الحق صمنا القيمة اذا استردا باعنا ق بعد حكم الحاكم يعتق ثم رجعا عن الشراة صمنا قيمة العبد ليس  
لانها اتفقا على ما يملك العبد من غير عوض والوطى الذي شرطه عليه بالعتق لان العتق لا يتحول اليها بهن الثمنان فلا  
يتحول الوطى ولا يعتق وجوب الثمنان عليها بشروط الوطى لان الوطى ليس بمثل متقوم بل هو كالنسيء لغفوه  
على السلام الوطى الحقة الحقة السبب فلا يضمن الضمان بولائه بل بما اتفقا عليه من ملكا حال وهذا الضمان لا يختلف  
بين ان يكون موطئا او غير موطئا لان الضمان المثل خلاصه ان الاعتاق لانه لم يملك الا ملكه ولكن مع ذلك  
لزم منه فساد ملكه ما وجب الشرع على الموصاة عليه والطلاق تحت علم الموصي والمهر الزكاة ونفقة الاقارب  
ولو شهدوا عليه بانه يبره ففقد الحق في ذلك ثم رجعا صمنا ما نفقه التبرير لانها اوجبا للعبد حق العتق  
بما كان متوقفا على يمينه فاذا مات المولى عتق ان خرج من الثلث ويضمنان له ثلثه بغيره قيمة ولو لم يكن  
له مال سواه عتق ثلثه وسب في ثلثيه ويضمنان للورثة ثلث قيمته وان كان العبد موطئا يضمنان جميع قيمته



قيمة مورو ويرجى ان يعلو اذ اسروا مورو ان كان عبد ففرض بالكتب ثم رجعا ففرضت لهما لانها صلاية  
وبين عبد فصلا لخاصة بخلاف العتبي ثم الشاهدان سحان الملك بكتبها بالكتب بغير جوار لانها صلا  
مقام المولى في ذلك حين منتهى قيمته وكان من فضيلة الشاهدان ان يملكاه كيلا يجمع البدلان في ملك شخص لكن الملك لا يقبل  
الشغل من ملك الى ملك ولا يعلق الملك بغيره يودي ما عليه كما كان قبل رجوعهما فاذا اولى عتق والولى للمولى لانه هو  
الملك تليه وان الشاهدان قام مقامه في حق بدل الكتاب منه لا غير فاذا وده اليهما كادارة الى المولى وتطبيق لهما ما  
اخذ من الملك ان كان بدل الكتاب مثل قيمة او اقل وان كان اكثر فيقتصر بالفضل وان عجز وروى الرق كان كماله  
لان رقبته لم يهر ملكا للشاهدين ما ذكره ويرى المولى ما اذن من الشاهدين لان المخلو له قوبطت بغير الملك  
فصار نظيره اذا عصب على برقايق عند فضيلة المولى فقيمة ثم جازى الا باق فانه يجب على المولى ان يرد على الغاصب  
ما اذن منه فكذا هذا ولو اذن للمولى ان يبيع قيمة الملك ولا يعنى الشهود كان لذلك ويؤخذ انه اقران  
امته ولدت منه والمولى مكر ففرض القاص بذلك ثم رجعا ففرض على وجهين اما ان يكون معها ولدا ولم يكن وكل وجه  
على وجهين اما ان يكون الرجوع هنا حال حياة المولى او بعد وفاته فان لم يكن معها ولدا وكان الرجوع حال حياة  
المولى فانها يضمن للمولى نقصان قيمته فاذا مات المولى عتق فيضمنان للورثة باق قيمته لانه لو اذنا وادنا لو  
دنا الورثة ففوق عليهم هذا القدر وان رجعا بعد موت المولى يضمنان جميع قيمته للورثة لا تلافيا من ذلك عليهم وان  
كان معها ولدا ورجعا حال حياة المولى يضمنان نقصان قيمته ما ذكره وضمنان جميع قيمة الولد لانه لا يشرك وادنا  
كان عبدا ففوقا عليه ذلك فاذا مات المولى بعد ذلك ان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لا يضمنان له شيئا ويرجى ان على  
الولد بما قبضه الابن لانه من زعم الولد ان رجوعهما باطل وبقبض الابن لانه كان بغير حق فكان مضمونا عليه فيؤدى  
من تركه ان كانت له تركه والا فلا شيء على الابن لان من اقر على موروته بولي وليس تركه لا يجب عليه شيء ان كان معه  
شريك فان الشاهدين يضمنان تركه بغيره من قيمة الولد ومن باق قيمة الام ويرجى ان على الولد بما قبضه الابن لانه ما  
ذكرنا ان تركه حال ولا يرجى ان با اذنه منها تركه لانه في زعمه ظلمها فلا نظلم هو وكذا في زعمها فلا يظلمها ولا  
يضمنان لتركه اذنه بالارث وان رجعا بعد وفاة المولى فان لم يكن للورثة شريك فلا ضمان عليهما لانه لو اذنا  
ومعه وهو يكرهها في الرجوع وان كان له تركه في الميراث يضمنان له حصته من قيمة الولد ومن جميع قيمة الام ولا

يضمنان له ما ورثه الولد ولا يرجى ان على الولد بما اذنه منها تركه لان هذا ظلم شريكه لا ظلم ابيه فلم يكن ذلك دينا  
على الميت حتى تقدم على الارث وانما يجب عليهما ان يضمنان جميع قيمته لانه لا يملكها لغيرهم ولم يضمنان شيئا للمولى  
خلاف المسئلة الاولى في هذه فيما اذا كانت الشراة حال حياة المولى وان شهدا بعد وفاته والمسئلة بخلافها ففرض  
بشراةهما الغاصب ثم رجعا فان لم يكن معها ولدا يضمنان جميع قيمته للورثة فاذا ذكرنا وان كان معها ولدا يضمنان وقبضه  
الولد كل وصا اذنه الولد بالارث خلاف ما اذا كانت الشراة في حال حياة المولى حيث لا يضمنان ما اذنه الولد من  
التركه والوقوف منها ان الشراة في حال الحياة لا يكون شراة بالمال والميراث لانه لو اذنا بموت الابن ولا يفرقة الاب  
فلا يكون شراة لهما اتفاق للمال فلا يضمنان وما بعد الموت فشرادتهما وقت على المال فيمكن اتفاقا ليعضمان ذلك  
لمصلحة الولد لونه لا يورثادتهما لان عبدا يبيع انا لهما **قانون العقاص** الوية ولم يقتصر ان فيما اذا شهدا بوجوب  
العقاص على شخص بان شهدا انه قتل فلانا بعد اقص القاص به فقتل ثم رجعا بغير عليهما الوية ولا يقتض منها وقال  
الشافعي يقتض منها لانها سبب القتل فصار كالملك بل اول لان الولي يمان والمكره جميع فلان الشراة افغى الى  
القتل واول بوجوب العقاص عليهما ولان سبب القتل وليا يبيع الولي بالخيار ان شاء قتل وان شاء عفى  
بل ما لبث العفو من رجوع والتسليم للعقاص كحق الوية ولان العقاص هي اية العقوبة فلا يجب الا بالنية الجارية وهو القتل  
بما فرقه بالمال صالحة له ولم يوجد ذلك هنا لان الشراة ليست بقتل حقيقة وانما بقى قتلها بواسطة ليست فيه  
الشاهد وهو حكم الحاكم واقتضى الولي قتل المسترود عليه والفعل الاضمار من البسائر بقطع النسبة الى المسبب كونه  
السارق وفتح باب العنصر وقل العبد فلم يوجد منه القتل حقيقة لعدم المباشرة ولا على لعدم الاجاء لان المجرم  
هو الابن بخلاف العقوبة الوية عليه لانه فيؤثر في باطل الطبع فيكون مكسوبا لا اختيارا ولم يوجد ذلك في حق المولى ولا في  
حق القاص لان القاص انما يخاف العقوبة في الاخرة ولا يبيع عليا لان لكل احد منهم يعقوب الطاعة فوق من العقوبة  
في الاخرة ولا يبيع بذلك معقودا والولى يباشر القتل باختيارا وليس عليه حرج في العفو بل هو مذور اليه فكيف يتاقي الا  
في حق خلاف المكره فان المكره لو اذنه حياة فيقوم على القتل فينسب الفعل الى المكره كالا لانه لو اذنه قتل  
بغيره يكون شراة والعقاص يقطع لادق الوية لان المال يجب مع البشرية وان رجح الول معها او جاء المسترود  
بسطا حيا فالولى بالخيار ان شاء ضمن الول الوية وان شاء ضمن الشاهدين لان الول قتل حقيقة والشاهدان

كراه



متلفان له حكم والاتلاف الحكم مثل الحقيقة في حكم الضمان وإليه يرجع على صاحبه عند في صفة وكذا عند سائر من  
الولي وان ضمن الشاهد من قبله ان يرجع على الولي لانها متعلقان له في الشراة فبرجوعان عنه على كل حال كما لو شرا له بقبيل  
للظلمة ففقه له لا واذ الولاية ثم رجوعا جميعا وهذا لانها متعلقان فاما مقام الولي وان لم يكن له القصاص فبرجوعان عليه  
كخاصة كدبر اذا غصب من غيره فكل عند الثاني واخبار المولى تعين في الغاصب الاول فصفة فلا غاصب ان يعين الغاصب  
منه لانه لما ضمن قام مقام المولى وان لم يكن كدبر وهذا لان القصاص مما يمكن في الجملة في ملكه المولى وورثته اذا مات من  
له القصاص ولم يزل متقوم بمحل الملك فيمكن السبب من ان يعمل في بدله عند بيعه راعماله في الاصل كالبين على من ساء  
يعقد في الجار الكفارة التي هو خلف عن البرهان الاصل هو المولى وهو متصور الوجود وعقلا وكذا شرا وكذا الكتابة اذا  
رجعوا ضمنوا للولي اليقنة كان لهم ان يرجعوا على المالك وان لم يكن له شيئا ولا يصح ان الشراة ضمنوا الاتلافهم  
المشترى وعليه حكم والاتلاف لا يرجع بما ضمن بسببه على غيره كالمولى وهذا لانهم لو لم يكونوا متلفين لما ضمنوا مع المباشرة  
اذا لا يعتبر مع السبب مع المباشرة الا ان المباشرة لا يعتبر مع الواقع فثبت بهذا انهم جناة ومن ضمن بجنايته لا يرجع  
على غيره واما في الخطا فانما يرجعان عليه لانها متعلقان على الولاية وفقا لتلفه القاص في يعرفه الى صاحبه فيرجعان  
عليه وانما يقع السبب موجب الحكم على ان يعمل من يولد ان لو كان السبب متصور وجود حكم ولا يتصور وجود الملك  
في القصاص بالضمان حال فلا ينعقد في حق خلفه كالبين الغور ولو كان القصاص ملما لاشان حقيقة لم  
يضمنه المتلف عليه بان قتله شخص او شرا عليه بالعموم رجوعا لا يعين القاتل ولا الشراة وذا الولي القليل وانقاذ السبب  
لا يكون متى من وجود الملك صحيح وبهذا فارق مسئلة منسوب المجرى والمالك بتفاته فيه لو كان مالها صبيحة المكان يعينه  
المتلف عليه فلو اذ جعل المالك حكما باعتبار انعقاد البرية فيكون له ان يرجع بالمجدل **قال** وان رجح شراة الفروع  
ضمنوا لان التلف متعلقان شراة لهم لصدورهم من مجلس الحكم **قال** لا شراة الاصل لم شراة الفروع على ما اتينا او شراة  
هم وغلطنا الى لا يعين يعني شراة الاصل بقولهم لم شراة الفروع او بقولهم شراة اسم وغلطنا اسم لان القصاص وقع  
شراة الفروع او القاص يعين بما يعين من الجثة وهي شراة الفروع وهذا لانهم بقولهم لم شراة الفروع انكروا السبب وهو  
الشراة وهو محتمل للصديق والكذب فلا يبطل القصاص ولا يلتفت الى كلامهم بعد القصاص بخلاف ما ذهبوا اليه  
قبل القصاص حيث لا يقع به لان الخارج من التحليل وهو شرط غير وقال محمد بن عبد الله يعني شراة الاصل فيما اذا قالوا لا

لهم وغلطنا لان الفروع قاموا مقام الاصل في نقل شراة لهم الى مجلس القاص فيحصل القصاص بشراة الاصل فلهذا  
يعبر عن انهم قضا لانهم صفوا بانفسهم مجلس القاص فشرى واثم رجوعا بخلاف ما اذا قالوا لم شراة لهم على شراة صاحب  
لم يعينوا لانهم لم يرجعوا وانما انكروا التحليل والى صيغة واي يوسرهم ان الله ان الموجود من الاصل شراة في غير مجلس القاص  
والشراة في مجلسه لا يكون سببا للاتلاف شي فلا يلزمها الضمان وهذا لان الشراة متعلقة بمجلس القاص وهذا ان ضمن  
الرجوع به بناء عليه للتناصب لا يعقل ان الفروع ما بشراة لهم في نقل شراة لهم الى مجلس القاص فانهم بعد الشراة لم يردوا  
عن اداء الشراة كان عليهم الاداء اذا ادعاهم المدعي اليه ولو كانوا ثانياين من الاصل لما كان لهم ذلك بعد البيع ولكنهم  
يشترى ورجع على ما حملوا او هو شراة الاصل اياهم على شراة لهم فصار كما لو شراوا على نفسه الحق وعلى هذا يرجع الاصل  
بان قالوا الشراة اسم على ذلك ولكن رجعا عن ذلك عند ما لا يعينون والوجه قوتنا في الجانيين **قال** رحمه الله  
ولو يرجع الاصل والفروع ضمن الفروع فقط لان الاتلاف حصل بالشراة الموجودة في مجلس القاص وهي من الفروع  
مباشرة من كل وجه والاصل مسببون للتلف من وجه وقدر فان المباشرة والسبب في اجتماعهما متقويان  
كان الضمان على المباشرة والسبب عندنا وقال محمد بن عبد الله الشراة على الخيار كالمباشرة وان شاء ضمن  
الفروع لان القصاص وقع بشراة الفروع من حيث ان القاص عين الشراة من الفروع وقع بشراة الاصل من حيث  
ان الفروع ما بشراة عنهم ونقلوا شراة لهم باوهم فيجوز فيقتضي ان الفروع ثا والجهتان متقويات لان شراة  
الاصل على اصل الحق وشراة الفروع على شراة الاصل ويقول اصحابنا ان شراة الاصل لا شراة في مجلس  
القاص فلا يرجع سزا في الرقعة بل على كل فريق كالمفرد فيمكن له الخيار كالمباشرة مع غاصب العاصب وهذا لان التلف  
ثبت بالظن بالنقل ولا شراة والنقل من الفروع ولا شراة من الاصل فلو لا شراة الاصل لما يكن الفروع ولو لا  
نقل الفروع لما يكن الاصل فلان فعل الفريقتين في حق المشراة علم بهما على سبيل المباشرة اما الفروع فقط  
لانهم نقلوا شراة الاصل عند القاص على وجه لو لم يعمل القاص بشراة لهم باثم وكذا الاصل ما شراة من حيث  
الحكم لان اداء الفروع منقول الى الاصل لان الفروع منطوق من جهة الاصل الى الاداء بعد الشراة حيث لو  
استوفى الاداء انما انما انما وانما القاص لما بان الشراة في القصاص نسبت اليهم ففمنهم الى فريقتين لا يرجع  
على صاحبهم لان ملا من جناية خلاف الغاصب في ضمن حيث يرجع على غاصب الغاصب كما عرف في موضعه **قال** رحمه الله



ولا يثبت في قول الفروع كذب لا يصلح او غلطوا يقع بهما الحكم بشرادتهم لانما من الغشاق لا يستغنى بقوله  
 كما لا يستغنى برجوعهم ولا يلزمهم على انهم لم يرجعوا وانما شرطوا انما يخرجهم بانهم كذبوا **قال** وصح ان يكون  
 بالرجوع وهذا عندنا في صفة رجوعه الا لا يصح ان لا يتم انما شرطوا ان لا يرجعوا فيكون كذا في الشرط انما شرطوا ان لا يرجعوا  
 بان شرطوا على احصان الزمان ثم رجعوا وهذا لانهم لم يثبتوا سبب التلف وهو انما شرطوا ان لا يرجعوا بالاصالة  
 وانما انما شرطوا ان لا يرجعوا في المعنى كشرط الاحصان ولا في صفة رجوعهم لانهم جعلوا لهما الشرط في رجوعهما فصاروا  
 بمنزلة من اثبت سبب التلف وبيان ذلك ان الشرط لا يوجب شيئا بل هو سبب التلف الشرطية وهو لا يعمل الا  
 بالتركية فلهذا ان التركيبة على العلة في منزلة العلة في اضافة الحكم اليها بخلاف شرط الاحصان فانهم لم يجعلوا غير المطلوب  
 موجبا لان الموجب هو الزمان وهم لم يثبتوه ولهذا ثبت الاحصان بشرادة السبب بخلاف التركيبة لشرط الحدوث  
 الشرطية لا يعمل الا بانها شرط التلف مضافا اليها كما يضاف في الشرطية ولهذا لا يجوز ان يكون الشرطية مع الوصل  
 في الحدوث كما لا يصلح الشرطية في اولها ولا اضافة الحكم اليها الصلح للتركية في اولها وهذا لان التاثير هو المعبر والعلة مؤثرة  
 في اثبات الحكم وكذلك العلة مؤثرة ايضا في اعمال العلة اذ الشرطية لا يوجب العمل الا بها بخلاف شرط الاحصان  
 فان ذلك ليس مؤثرا في اثبات الزمان فانهم انما شرطوا ان لا يرجعوا فيكون شرطه في رجوعهم امره نكاحا صحيحا وقوة حقنا  
 بالاصل عليها وهذا الحاصل في الزمان فلا يكون مؤثرا لان الزمان موقوف وهو انما شرطوا ان لا يرجعوا فيكون شرطه في رجوعهم امره نكاحا صحيحا وقوة حقنا  
 فيكون كغيره مما سبب التأخر فلما لم يوجب الزمان لا يوجب الرجوع ايضا بل هو موجب الزمان وهو شرط الاحصان **قال**  
 وشرط اليمين ان يضمن شرطا يميني بمعنى المسئلة ان يشرط بالتعلق العتق بشرط او بتخليق الطلاق بشرط قبل التعلق  
 امر رجحان غير انما يوجبها قيمة العتق ونصف الحكم لانهم شرطوا العتق بانها فاذ اوجد الشرط ان ينفذ التلف في تلك  
 الحادثة ومن العلة دون زوال المانع **قال** لا شرط الاحصان والشرط ان لا يضمن شرطا الاحصان ولا شرط الرجوع  
 فيها خلاف شرطه لانهم احصوا الاحصان فهو يعقل الجناية فيخلط عمل فصار كيفية العلة ولان شرط الرجوع  
 الرجوع والشرط اذا سلم عن معارضة العلة صلي على الايمان ان حالف التبر يضمن موعود من يلقى والحفر شرط الوقوع فيضاه  
 الحكم اليه قلنا ان الاحصان علة ولا يشرط صحة لان صحة الشرط ان يوجوه العلة بغيره او يتوقف على غيرها  
 علة على وجود الشرط كالتعلق العتق بشرط فان العلة قد وجدت لوجودها وهي قوله على حره ولو ذلك وتوقف على

صورتها على وجود الشرط وهذا لو ثبت ان احصى لا يرجع ولكن اذا ثبت وهو محض عرفيا ان حكم الرجوع وهذا معنى  
 العلامة فلم يتعلق به وجوب الرجوع ولا وجوده اذ الحكم لا يضاف الى العلامة المظهر شرطا فلا يلزم ان يرجعوا  
 وصريح اوج شرط العلة وهو التعلق فانما يصح مع شرط اليمين لا يضمنون وعندهم الله يضمنون لان التلف  
 حصل بشرادة الفريقين جميعا قلنا شرط اليمين انما شرطوا ان لا يرجعوا في المعنى كشرط الاحصان ولا في صفة رجوعهم لانهم جعلوا لهما الشرط في رجوعهما فصاروا  
 طائفة والآخر وانما شرطوا الشرط والشرط لا يعارض العلة في اضافة الحكم اليه لان الحكم يضاف الى علة حقيقة لانه هو المؤثر  
 فيه والشرط مجاز لانه موجود عند الشرط والحال لا يعارض الحقيقة وانما شرط الرجوع وهو شرطه بضمنون عند بعض  
 منكم لانهم لم يشرطوا ان لا يرجعوا في المعنى كشرط الاحصان ولا في صفة رجوعهم لانهم جعلوا لهما الشرط في رجوعهما فصاروا  
 مجازا في بطلان الشرط واليمين ان شرط الرجوع لا يضمنون في اضافة الحكم اليه وصار علة لان العلة لم تجعل علة لشرطها  
 الاول حال في الاسلام على البردوي واذا شرطوا شاهدان بالتقويض وشاهدان بالاتفاق ثم رجعوا المان الضمان على  
 شاهدان بالاتفاق لانه العلة والتقصير والتقويض **كتاب** **الموكلة**  
 والموكلة الحفظ ومنه الوكيل في اسماء الله تعالى ولقد قلنا فيمن قال وكلني مالي بكل الحفظ فقلت وقبل تركيبة  
 يدل على معنى التقويض والاعتماد على التوكيل يقال على الله وكلني ان فوضنا امرنا والتوكيل بتقويض التعريف الى الغير  
 وسمي الوكيل وكذا لان الموكل وكل اليه القيام بامره الى فوضه اليه واعتمده فسمي الوكيل القيام بما فوض اليه وهو موقوف باجماع  
 الامة وقد وكل رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيم بن حزام بامر الاصحبة وقال الله تعالى انما امرتكم بالحق فابعثوا الصالحين  
 بورعكم هذا في الموكلة الاية وكان البعث بطريق الوكالة وبشرطه مما من قبلنا بشرطه لنا عالم يظهر شئنا ولان الاشياء  
 قد تعجز عن مباشرة التعريفات في حفظ حاله فيحتاج الى الاستعانة بغيره انما شرطوا ان لا يرجعوا فيكون شرطه في رجوعهم امره نكاحا صحيحا وقوة حقنا  
 الفاظها كل اعطاء يدل على الاطلاق كقولك وكلني او حوت او اصبحت او رخصت او شئت او اردت ولو قال لا انا لغير  
 طلاق المرأة لا يكون توكيلا **قال** وصح الله صلى الله عليه وسلم التوكيل بما يبين من الادلة **قال** وهو قامة الغير مقام نفسه في التعريف  
 الجائز للعلوم هذا الشرطية ان التعريف اذا لم يكن معلوما يثبت به اذ في تعريفات الوكيل وهو الحفظ فقط وهو في اللغة ما يبين  
 من قبل **قال** وهو محتمل ان يكون التعريف لان شرط الوكالة ان يكون الموكل من غير ان التعريف لان الوكيل يستفيد ولا  
 التعريف من بعد ذلك التعريف من قبل فلا يتصور ان يستفيد الوكالة عن لا ولاية له ولا قدرة له على التعريف وقبل هذا







ولهذا يجوز فيه الشراة على الشراة ولا كتابا فانه الى الفاضل ولا شراة الشا ولا من الاخرى لان  
اشارة بدل عن العيان ولان المقصود من الاثبات الاستغناء فاذا لم يصح به لا يصح بلا ثبات ايضا ولما ان  
التوكيل تناول ما ليس بالحد ولا قصاص ولا يضاف وجوب الحد الى المصوم فيصح التوكيل فيما كان في سائر الحقوق وهذا  
لان وجوب الحد مضاف الى الجنائية وظهوره مضاف الى الشراة والمقصود شرط محض لا اثر له في الوجوب ولا  
في الظهور واذا حكم لا يضاف الى الشرط ويمكن التدارك اذا وقع فيه الغلط بخلاف الاستغناء وعلى هذا الخلاف  
التوكيل بالجواب من جانب من علم الحد والقصاص وكلامه الى صيغة اظهر لان التوكيل فيه وقع بدفع دعوى  
القصاص والحد ودفعه ثبتت مع البتة في ثبوت الدعوى القصاص بالشراة على الشراة وبشراة  
النسب من الرجال غير ان اقرار التوكيل لا يقبل على استحقاقه لان فيه شبهة بعدم الامور والتوكيل في اثنان هو الزنا  
الشرب لا يصح اتفاقا لانه لاحق لاحقية وانما يقام البينة على وجه الحجة فاذا كان اجنبيا عنه لا يجوز توكيله به  
**قال** الحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه كالبائع والاحسان والعتق من الاقرار فيخلق بالوكيل ان لم يكن محجورا  
كتسليم المبيع وقبضه وقبض الثمن والرجوع عند الاستحقاق والمقصود في العيب الملك يثبت للموكل ابتداء حتى لا يفتق  
قريب التوكيل شراة وقال الشافعي رحمه الله لا يتعلق بالوكيل لان الحقوق في الحكم وليست باصل والوكيل ليس باصل في حق الحكم فلا  
يكن اهلا في حق الحقوق التي هي من تواج الحكم فصار كالرسل والوكيل بالنكاح واثارة ولما ان الوكيل اصل في العقد  
لان العقد يقوم بالكلام ومحتة كلامه باعتبار كونه احييا عاقلا مقضية ان يكون الحاصل بالتصرف واقعا لا غيبو  
ان الموكل لما استناب في تحصيل الحكم جعلناه نايبا في حق الحكم للمفرون كيلا يبطل مقصوده وداعنا الاصل في حق الحقوق  
اذ لا ضرر في حقها والاديل على انه اصل في الحق استغناءه عن اضافته الى الموكل ولو كان سفيحا كان نعم ما استغنى  
عن اضافته اليه كالرسل وكالوكيل بالنكاح واثارة حتى اذا اضافه الى نفسه كان له دفع الموكل خلاف ما نحن فيه فانه  
لا يتعد اضافته العقد اليه وابقاع الحكم للموكل فاذا اضافه اليه كان اهلا فيه فيقع له فيما لا ضرر فيه وفي الحقوق  
من تسليم المبيع وقبضه وقبض الثمن وتسليم الرجوع عليه بالثمن عند استحقاق ما باع او رجوعه حرم بالثمن على بايعه عند  
استحقاق ما اشترى والمقصود في العيب غير ذلك من حقوق العقد ولا نسلم ان الحكم يقع له في رواية بل يقع للوكيل ثم ينتقل  
اليه فيكون بمنزلة جباله حكيمه فلما ان يبيع والبيع انه يقع للموكل ابتداء خلافا لما ذهب عنه بعض ان الوكيل اصل في حق الكل

لكن في حق الحكم خلفه للموكل فيصح له ان يخرجه من اهل بيته العبد بترتيب ويصطاد وله ان يعق على الوكيل اذا اشترى  
قريبه بالوكالة وهو الموكل او يعقله والملك يثبت للموكل ابتداء الى ارضه وكذا اذا اشترى زوجة بالوكالة لا يفسد النكاح  
لما ذكرنا في حق الحقوق بخلافه فاذا كان اهلا في حق الحقوق جاز توكيله فيها ولا يجوز توكيل الموكل فيها لانه اجنب عنها  
وفي قوله يتعلق بالوكيل ان لم يكن محجورا اشارة الى ان العبد والبيع المأذون له يتعلق به الحقوق ويلزمه العهد  
مطلقا وفي الذميرة ان كان وكيل في البيع بمن حال او مؤجل جاز بيعه ويلزمه العهد وان كان وكيل بالاشرا فان  
بشئ مؤجل لا يلزمه العهد قياسا وسحقا بل يكفي العهد على الامر حتى يطالب البائع الا انما يفتق دون المباشر  
لان ما يلزم من العهد ضمان كفاية وليس ضمان ثمن لان ضمان الثمن ما يفيد الملك للمضامن من الشراء وهذا لا يفيد  
فيه ولا يلزم ما في ذمته واستدراج مثل ذلك على موكل وهذا هو معنى الكفاية وهو لا يلزم ذلك وان كان ثمن حل فالعقدان  
ان لا يلزم العهد في استحقاقه بل يلزم لان ما يلزم ضمان ثمن لان ضمان الثمن ما يفيد الملك في المشتري وهذا يملك المشتري  
من حيث الحكم فانه بحسب المبيع بالثمن في يتوفيه من الموكل كما لو اشترى نفسه بعهده وهو من اهل التزام الثمن بخلاف  
ما اذا ائتمن مؤجلا لانه لا يملك المشتري حبيصة ولا حكمه لا يملك حبيصة فلما ان ضمان كفاية من حيث المفعول وفي الايضاح  
اذا امره ان يشتري له بالثمن فاشترى كما امره فاشترى جاز والعهد عليه وكان القياس ان لا يجوز له ان يلزمه العهد في تسليم  
الثمن فنفى عنه كفاية الكفاية وانما يجوز له استحقاقه لانه وان حقيقة العهد كان له ان يرجع على الذي امره به وبحسب المبيع عنه  
فتصور الحق كالحق بالمبيع فيخرج من ان يكون مستعرا ولو امره بالشراسة فاشترى كما امره كان ما اشتراه له وفي الامر  
لان الثمن اذا كان نسيان لم يملك بحسب المبيع فظهر معنى الرجوع بالتزام الوكيل فلا يبيع واذا لم يبيع الوكالة هار مشرا بنفسه  
وفيما اشارة ايضا الى ان المحجور علمه لا يتعلق به الحقوق لانه لا يبيع من التزام العهد لغشور اهلية البيع حتى يمول العبد  
فيخلق بالوكيل كما في الرسل والفاضل وامنه ثم العبد اذا اعتق يلزمه تملك العهد والبيع اذا بلغ لا يلزمه لان المانع من  
لزوم العهد في حق العبد حتى يمول اذ هو من اهل الالتزام وقدرنا في حقه فيلزمه والمانع في حق البيع حتى يمول ولا يؤول  
بالبيع ولو قبضه مع هذا يبيع قبضه لانه هو العاقل فلما كان اهلا فيه فاستغناء الزوم كما ذكرنا لا يدل على انتفاء الجواز  
ولو كان المأجور مستورا جاز ان يفره لانه من اهل العانة فيجوز عيانية ولكن يتوقف حكم العهد عند ابي صفة فان اسلم كانت  
علمه والا فالحكم للموكل وعنده ما علمه على كل حال وفي فرع اخلا فمهم في تصرفه نفسه **قال** ويجوز بصفية الموكل كالنكاح



والخلق والصالح من دم حيوانا وتعلق بالموكل فلا يباطل بطلانها وكيلها تسليمها ان كل عقد يصنف  
الى الموكل فحقه يتعلق بالموكل وذلك لان كل ما يتعلق بالموكل لا يستحق عن اضافة الى الموكل  
حتى لو اضاف الى نفسه وقع النكاح له فصار كالرسول فلا يتصور ان يكون السبب في ان يخصص على سبيل الاصلالة و  
الحكم واقع لغيره فحظنا به غير هذا لان الحكم هنا لا يقبل الفصل عن السبب لان قيل الاستقاطات مما غير النكاح  
فظاهره وكنى النكاح ان لا يسقط ما كثره بعقد النكاح ولان الاصل في الابضاع المهر فكل من اسقط المهر نظر  
على الاصل وانما ثبت ملكه من حيث لا يمكن في الوطى ولهذا لا يظلم في حق الفسخ والتملك من الغير فيما وراء الوطى  
فهو اسقاطا على الاصل اذ الحرة بنات الملك والساقط مثلا لا يجوز ان يسقط في حق الوكيل ثم يسقط ثانيا  
في حق الموكل بالاتصال لان الساقط لا يعود الا بسبب بدو فلان حكم النكاح ان يصادر السبب في شخص اصالته  
ويصح الحكم لغيره وهذا لان المحل فيه خلق مباح وقابل للتملك بطريق الاصلالة وذلك الحكم بما يقبل الانتقال من  
ملك الى ملك فجاز ان يملكه شخص غير الشخص جاز ان يصدر السبب في شخص ويصح الحكم لغيره فلا حاجة الى جعله غير اصل  
اذ يجوز الانتقال عنه شخص في ذلك وفي احوال هذا النوع العتق على مال والكتابة والهبة والصدوق والاعان  
والايحاء والاقراض والرهن والشركة والمضاربة لان الحكم فيها يثبت بالقبض فانه يلاقى محلا مملوكا للغير فلا يجعل  
اصلا فيه بل يغير او يغير او كذا اذا كان التوكيل من جانب الممنوع لما ذكره لكن التوكيل بالاسقف اذ لا يطل حتى لا يثبت  
فيه الملك للموكل ما ذكره من قبل لان المستقرض يلتزم بدفع الغرض في ذمة فقهي نظيره الوفاة مع ضمان مالك  
على ان يكون عوضه في نظيره التوكيل بالشئ فاما باطلا وما استقرضه فهو لنفسه لا ان يمنعه من الاخرى وهو ملك  
هكذا من ماله خلافا لغيره من من العود فانه ليس له بدل يلزمه فيكون بيع ماله بشرط ان يكون العوض لغيره وانما حكمه يثبت  
بالقبض والتوكيل اجنب عن المحل فلا يمكن ان يكون اصلا فيه فصار يغير عن المالك خلافا لبيع لانه يتعلق بالعبار  
حيث يتعلق حكمه وصوقه لا وصى فلم يكن اجنبيا بل اصيلا فيه **قال ولا يفسخ من الموكل عن النكاح** يعني اذا و  
كل رجل بجلال بيع في فباء ثم ان التوكيل طلب المشتري بالثمن لم يفسخ لان الموكل اجنب العقد وصوقه لا يتعلق بالعقد  
على ما بينا **ق** **واذا دفع الثمن الى الموكل** لا يباطل التوكيل ثانيا لان المعنوي في ذمة فلا يفسخ في ذمة من ثم رده عليه  
وبريت ذمة المشتري لو وصل الثمن الى مسجده بخلاف ما اذا باع ماله لغيره ودفع المشتري الثمن الى اليتيم حيث لا يبرأ ذمة

ثانيا لمن اضيف اليه ابتداء  
رمو الموكل بخلاف البيع فان  
حكمه يقبل الفصل عن السبب  
كما في بيع بشرط الجوارح

بل يجب عليه ان يدفع الثمن الى الوصي ثانيا لان اليتيم ليس بغير ماله اصلا فلا يكون له الاذن من المدين فيكون الدفع اليه  
تفصيلا فلا يعتد به واما الموكل في مسئلتنا فمصرفه في ماله لا يقدم احواله فيه فيكون فسخه محتمرا بخلاف الوكيل  
في المرفق اذا صار وقبض الموكل بدل المرفق حيث يبطل المرفق ولا يعتد بقبضه لانه جواز المرفق خلق بالقبض  
قبل الافتراق فطنا القبط فيه بمنزلة الاجاب والقبول وما يتعلقان بالمتعاقدين فكذا القبط في المرفق  
وقبض الثمن في مسئلتنا ليس كالاجاب والقبول وانما جاز لو وصل حقه اليه ولهذا لو كان للمشتري  
دين على الموكل يبيع المضافة بحد العقد لو وصل الحق اليه بطريق القباطين ولو كان له عليها دين يبيع  
المضافة بدين الموكل فمن دين الوكيل ولو كان له دين على الوكيل فقد وقعت المعاملة بدين الوكيل  
للموكل لانه قضاء دينه بالموكل بخلاف المرفق حيث لا يقع المعاملة بالدين لان القبط فيه كالايجار  
القبض فلا بد من وجوده وصحة او حكما باضافة العقد الى الدين وهذا عندنا ما قال ابو يوسف لا يبيع المعام  
بدين الوكيل وهو من على جواز ابراء الوكيل بالبيع من الثمن فعندنا ما وجدنا ابو اوه فكذا يبيع المعام  
بدينه وعلى الجوز فلا يبيع ووجه البناء ان المعام ابراء بعوض فيعتبر بالبراء بعوضه وهذا لو كان  
له عليها دين كانت المعاملة بدين الموكل او بعوضها كما لو ابراءه محاقا فانه يبرأ الموكل عنه لا يلزم الوكيل  
ضمانه وقوله الى يوسف استن او وجهه ان الثمن الذي في ذمة المشتري ملكا للموكل لانه يبرأ منه برفق  
فيه على خلاف ما امر به فلا ينفذ كما لو قبض الثمن ثم وجهه للمشتري ودليل الخلاف ظاهر وهو ان يضيض  
ووجه قولنا ان الابراء اسقاطا لحق القبط والقبض في حق الوكيل الا يبرأ الموكل ليس ان يمنعه من ذلك  
ولو ابرأه ان يقبض منه لا يمكن من ذلك فلان هو بالبراء محتاج عن القبط مسقطا عن نفسه فيصح منه الا انه  
بقبضه يتعين بملكه لا في المقتضى واذا اسقط على هذا الباب ابراءه صار ضامنا له بمنزلة الرهن  
اذا عتق الرهن ينفذ عتاقه مصادفة ملكه ويضمن للرهن لانسداد باب الاستيفاء على ماله العبد بال  
عتاق وهذا على خلاف ابراء الوصي فيما باعاه من ماله الصغير **باب**

يتعلق

**الوكالة بالبيع والشراء** الاصل ان الجار له ان يملك ولا يمكن دركها بغير حقه الوكالة ولا  
فلا والجار له سلطة انواع حكمة فاحسنه وللجار له في الجنب فيمنع حقه الوكالة سواء بين الثمن او لم يبي كذا



لو وكله بشر أو دابة أو خوذ كل وإن فيه جرم لا يسيء وهو ما كانت في النوع المحض كالوكل بشر أو  
وحمار أو ثور أو دابة أو خوذ كل فإنه يجوز الوكالة به وإن تبين الثمن وقال بشر لا يجوز والحجة عليه  
مادون أنه على السلام وكل حكيم من خدام بشر أو دابة لا يسيء ولا يجوز أن لا يحصل بالمقصود ويمكن  
بشر أو وكيل إلى ما يلتزم حاله الموكل به لو أن عايناً وكل دابة بشر أو دابة بشر أو دابة بشر أو دابة بشر  
والثالث جرم لا يسيء في النوع والجسم كالوكل بشر أو دابة بشر أو دابة بشر أو دابة بشر أو دابة بشر أو  
جسم لا يجوز ذلك جازت الوكالة وإن لم تبين وهو من تمام جرم لا يسيء الثمن يعلم من أي نوع يريد وبينان النوع  
يعلم منه فيبقى الجرم لا يسيء وهو لا يسيء صحة الوكالة بخلاف ما إذا كانت الجرم لا يسيء في الجنس حيث يخرج صحة الوكالة  
مطلقاً وإن يسيء الثمن لأنه لا بد من الثمن في وجوده كمن نوع فلا يغيب المعرفة **قال رحمه الله** امره بشر أو ثور  
عروى أو غيره ويخرج من أي نوع أو دابة بشر أو دابة بشر أو دابة بشر أو دابة بشر أو دابة بشر أو  
قادر على حصول المقصود الموكل به في حاله إذا اختلف في الصفه لا يوجب اختلفا في أصل المقصود ولا يشرط  
في مثله تسمية الثمن لصحة الوكالة لأنه لا يبين الجنس الثمن يقي معلوماته فصار كالوكل بشر أو دابة بشر أو دابة بشر أو  
في صفه كان ولا يؤثر لنا الاستقصاء في الصفه والبيان في نوعه ربما لا يتمكن الوكيل من القيام بذلك وضاق الأمر  
على الناس وصحوا بالحج مدفوع **قال رحمه الله** وبشر أو دابة بشر أو دابة بشر أو دابة بشر أو دابة بشر أو دابة بشر أو  
بين الجنس والنوع وليست بغاشة ولا يسيء فإذا يسيء ثمنه علم من أي نوع مقصوده لأن الثمن في كل نوع من العبد معلوم  
بين الناس والحق جرم لا يسيء في ذلك جازت الوكالة به وإن لم تبين ثمنه الحق جرم لا يسيء جرم الوكالة به وهذا لا  
باعتبار منفعة العمل جزئياً وباعتبار منفعة النفع والجمال اجناس مختلفة فإن الجمال منفعة مطلوبة من بني آدم  
ولهذا جعل دونه الوجه من بني آدم كروية الكل حصول العلم بالمقصود وهو الجمال لكونه مخرج الجمال من بني آدم  
للمنفعة يتخلل التزوي والهندس والسند والجسم والتكوير وكذا إذا يسيء نوعه يجوز الوكالة به بحصول العلم  
بمقصوده لأنه إنما جازت الوكالة بأدب يسيء ثمنه لكونه معلوم النوع فعند النفع بموعده أو أن يجوز **قال رحمه الله**  
وبشر أو ثور أو دابة لا وان سمي ثمنه لو وكله بشر أو دابة بشر أو دابة بشر أو دابة بشر أو دابة بشر أو دابة بشر أو  
فلا يتمكن الوكيل من الاقتناء لتفاحش الجرم لا يسيء لأن ما من نوع يشر به الوكيل من أنواع ذلك الجنس إلا و يتمكن الموكل أن

يقول في غيبته خلافاً والامر بالاجتناب لا يقتضي ما بطل فيلخص لنا من جميع ما ذكرناه أن الجرم لا يسيء إذا كانت في  
الجنس لا يجوز الوكالة به مطلقاً وإن كانت في النوع يجوز مطلقاً وإن كانت على غيرها بأن كانت نوعاً فإن ذكر الثمن  
أو النوع جازت والحق بالثاني وإن لم تبين الثمن بالاول فلم يجوز والجنس ما يدخل تحت أنواع متغايرة والنوع  
اسم لا صواب يدخل تحت اسم نوعه فيلخص لنا من جميع ما ذكرناه أن الجرم لا يسيء إذا كانت في الجنس لا يسيء  
بالشخصي وقيل كل اسم منتظم الأشياء نوع باعتبار ما فوجئ به من اعتبار ما دون هذا الذي ذكرناه كذا إذا لم يكن فيه  
دلالة على العموم وإن كان فيه دلالة على العموم بأن قال اتع إلى ما رأيت جازت الوكالة لأنه فوض الأمر إلى رأيه  
فإن شئاً اشتراه لم يكون متمثلاً وكذا الوكيل اشترى بالثمن ما باودوات وأشياء أو ما شئت أو ما رأيت  
أو أدنى من ذلك أو ما يوجب ما يتفق جاز لأن التعيم دلالة التفويض إلى رأي وكذا الوكيل اشترى بالف  
وجازت الوكالة ويهيئ منفعة لا لو منه ويهيئ البيع قابضاً للأمر ولا يحكم الفرض ثم يهيئ قابضاً لغيره وكذا إذا  
قال اجعله بضاعة في أن لفظ البضاعة يدل على العموم وكذا الوكيل اشترى به ولم يزد عليه فإنه يهيئ السمت لا أنه  
تفويض عام فكان قال اشترى ما باود الك أو قال سلط على الشراء وكذا الوكيل اشترى ما كان تشر به بما يناسب **قال**  
وبشر أو طعام يقع على البر ودقيقه أو ووكله بشر أو طعام يقع على الحنطة ودقيقه لا يكون له أن يشترى  
غيره من الطعام والقياس أن يتناول كل مطعم لأنه اسم كماله لا يوجب لا بكل طعام وجه الاستحسان أن الطعام  
معروف بالبيع أو الشراء أو به البر عادة ودقيقه ولا عرف فيما إذا كان معروفاً بالحق فينبغي على صفة فيجوز  
بالكل إلى طعام كان صفة لوصف لا يشترى ولا يبيع طعاماً لا تحت إلا بالبر ما ذكرناه وقيل إن كانت الدراهم  
كثرة فحق البر وإن كانت قليلة فحق الجز وإن كانت بين الأمرين فحق الدقيق والفارق في ذلك العرف و  
يعرف بالاجتراد إذا عرف أنه بالكثر من الدراهم يريد به الجز فإن كان من وليمه يتخذ ما هو جازل أن يشترى  
الجز فإن كان من له لأن له حاله يدل على أنه ما يشترى لا ما يبيع وهو المخرج بجانب الحنطة إذا جاز لا يقبل  
الأدخا وكذا الدقيق لا يقبل طوبى لا يبيع البر للدخا وهو في الكثرة وقال بعض مناج سارحي  
وبشر أو الطعام في عرفنا ينفرد في ما يمكن الخ لا يبيع المقتل لا لكل كمال المطبوع والمنشور وكذا وقال  
العمد الشريد رحمه الله وعلة الفتوى وإذا لم يرفع الدراهم وقال اشترى طعاماً لم يجز على الأمر لا



وكلا ان يشترطه ميكلا ولم تنس له عقود وجباله العذرة المكملات والموزونات كجباله الجنى صيغ  
ان الوكيل لا يقدر على تحصيل مقصود الامر بما سمع له **قال** والوكيل الرد بالعيب مادام المبيع في يده  
من غير ان الموكل لان الرد بالعيب من حقوق العقود وكلما يتعلق بالوكيل دون الموكل فيستبد به **قال**  
ولو سلمه الى امر لا يرد الا بامره لان حكم الوكالة قد انتزعت بالتسليم اليه ولا بد في رده غير انه ابطال حكمه ويحل الحقيقة  
ولا يمكن منه برفق رضاه ولانه اصل في حق الحقوق ثابته فحق الحكم على امره الا قول فكان له جانبان بجانب  
النيابة يمنع الرد وجانب الاصل لا يمنع فعله بجانب الاصل قبل الاوقع الى الموكل بجانب النيابة بعد  
وقد امكن العمل بها بهذا الطريق ولو رضى الوكيل بالعيب جاز وسقط حق الرد كما ذكرنا انه اصل في الحقوق  
وهذا على قولنا ظاهر لا يملك الا برضى الغنى فعلى العيب في واختلف المشايخ على قول ابي يوسف مما مرهم صحوا  
ابراه وفرقوا بين هذا وبين الابرار الغنى بان الابرار الغنى لا يمكن ان يكون معذرا لاصحالي ان يكون المختار  
اعطى الوكيل فاذا ابرأ من دينه في ذمة الوكيل وهو غافل فينتظر ربه بخلاف الابرار الغنى لان الموكل فيه على خيار  
ان ترضى بالعيب افذه وان شاء رده على الوكيل اذا لا يلزم الموكل بامره ولا يحفظ خياره به وهذا لان بينهما  
مبادلة حكيمه كان الوكيل باع من الموكل ولهذا الجبل الوكيل المبيع حتى يستوفى الثمن من الموكل وسفاد حق في العقد  
الاول لا يلزم منه سقوط حق من الشرائع **قال** وجب المبيع بشئ دفوع من حاله لا الوكيل بالشر اذا اشترى و  
دفع الثمن من حاله للبائع بحسب المبيع بالثمن الذي دفعه للبائع من حاله كما ذكرنا من ان المبادلة الحكيمه قد صرت  
بينهما وصار الوكيل كالبائع والموكل كالمشتري منه ولهذا وجب الموكل به عيبا يرد به عليه ولو اختلف في الثمن بخلاف  
وسلامه المبيع له من جهة الوكيل فخرج عليه ثمنه ولان توكيد اياه مع علمه بان الحقوق ترجع اليه اذن منه بوقع الثمن  
عنه من حاله فصار كالواذن متى فخرج به عليه وحسب المبيع من يدفع اليه لئلا يضره من البائع وثمنه ثمن  
دفعه حاله وقع اتفاقا لانه لو لم يدفع الثمن ايضا لانه ان جعته وهذا لانه كما ينزل منزلة المشتري منه افذه  
المشتري لا يمكن في افذه من يوفيه ثمنه كما لو كان بايعا حقيقة تحققة ان جعته المبيع عن الموكل ليس لاجل نقود الثمن عنه  
بل لاجل انه بايع له حكما وهذا المعنى لا يختلف بين حاله نقود الثمن او لم يتقد وقال في رد المبيع للوكيل بحسب المبيع عن  
الموكل لانه ثابت عنه فيقوم بين تمام بواو الموكل ويكون قبضه قبض الموكل ولا يحسب المبيع بعد القبض وهذا لان

المبيع لمانه في يده وليس للامني جباله مانه يدين له على امره **قلت** الموكل ملك المبيع بعقد بائنه الوكيل  
بدل استوصيه عليه وعوامع المبيع فيجوز له كالموابع اياه صيغة وقد ذكرنا ان بينهما مبادلة حكيمه ولهذا يرد  
الموكل عن الوكيل بعيب وجبر النكاح بينهما عند الاختلاف في الثمن وهذا من خصايص المبيع فكذا هذا الحكم  
ولا نسلم ان قبضه قبض الموكل بل قبضه جواز ان يكون لاجبا الحق فوجوز ان يكون للتميم مقصود الموكل فيبين  
في الاخرة بحسب القبض كما ان حق وجعته الجبل ان الموكل وقيل ذلك لا يرد موقوف فلا يحكم عليه بشئ ولان هذا  
القبض لا يمكن الترخيم اذ لا يقدر على القبض على وجه لا يبيع الموكل به قابضا وما لا يمكن الترخيم عنه يكون معذرا  
فلا يقطعه من غير رضاه اذ في سقوطه على **قال** ربه الله فلو ملك يدين قبل حركه من مال الموكل ولم يسقط  
لان الوكيل في القبض على الموكل فقبض قابضا بقبض الوكيل حكما فاما لم يمنع منه لا يكون مستردا لانه اذا ملك حكما  
من حاله الامر فلان لانه يرجع عليه بخلاف ما اذا جعته ثم هلك لانه صار مستردا بالحسب او يبين به انه قبضه لنفسه  
**قال** ربه الله وان هلك بعد جعته فهو كالمبيع يعني يملكه بالثمن وهذا عند ابي صبيح ومحمد وقال زفر هو كالعيب  
فيضمن جميع قيمته لانه ليس ان جعته فبا حسب من يتعدى بالمواعيد يبيع الوديعة عن صاحبها وقال  
ابو يوسف هو كالموكل فيكون معفوفا بالاقبل من قيمته ومن الذي لا صار معفوفا بحسب الاستيفاء بعد ان لم يكن معفوفا به  
وهذا هو معنى الرهن بخلاف المبيع فانه معفوفا بنقض العقد جعته البائع او لم جعته تحققة ان جعته للاستيفاء بعد ان لم يكن  
مجبورا به وان اصل العقد لا يفسخ به لانه وهذا حكم الرهن بخلاف المبيع فان المبيع فيه يكون مجبورا من اول ما يوجد  
لا يفسخ بل يفسخ بينهما وان لم يفسخ في حق البائع وكذا الرهن الوكيل بالعيب لم يرض به الموكل يفسخ العقد بينهما  
وان لم يفسخ في حق البائع والاولى على انه ليس بالرهن انه يثبت في النقص الشايع وحسب حكم الرهن لا يثبت فيه فان  
قبل لو اشترى الوكيل بئني من اجل ثمن لاجل في حق الموكل ولو كان بينهما مبادلة لما ثبت كما لا يثبت في حق الشفع  
**قلت** ان الوكيل والموكل على ان المبيع بعقد واحد فاشترط فيه ثمنه بخلاف الشفع فانه يملكه بعقد جريد فانه  
في العقد الاول لا يكون مشروطا في ثمن **قال** ربه الله ويعتبر فارقة الوكيل في الحرف والسلم دون الموكل  
لان المشتري فيها قبض العاقرة والعاقرة هو الوكيل فيشترط قبضه وان كان لا يتعلق به الحقوق كالبص  
او العبد المحرر لانه قبضه وتسليمه صحيح وان لم يتوجه على المطالبة في حكم صحة التقاضي هو كوكيل بعلق

هذا البيع وان سلم ان العقد صحيح  
وهذا البيع وان سلم ان العقد صحيح  
وهذا البيع وان سلم ان العقد صحيح







والوكيل في البيع والشراء بمنزلة المالك وهو لا يصل فيه فلا يتصرف به هذا لو فعل ذلك بغير من يوكيل منه  
فما جاز الوكيل جاز وفي الطلاق والعقاق والحج والتملك والكتابة كالبيع والشراء فيما ذكره **قال**  
وان كان بغير عينه فالشراء للوكيل الا ان يوثق بالمال او يشترط بآية او بغير عينه كالشراء عبدا  
فهو للوكيل الا اذا قل بوثق بالشراء للوكيل ويشترط بآية او بغير عينه او بغير عينه كالشراء عبدا  
المسئلة على وجه امان ان يصنف العقد الى ثني ومعنى او الى مطلق من الثني فان اضافة الى معنى كان المشتري  
لصاحب كل ثني لان الظاهر انه يصنف الشراء الى مال في شتره له وهذا لان الثني وان كان لا يتعين كني  
فيه بنية التعيين من حيث سلامة المبيع به وتعني قدرة وهو من هذا لا يطلب له البيع اذا اشترى بالبرم  
المقصودة ودينه بغيره من ان يشترط لنفسه بضافة العقد الى مال غيره لان ذلك مستكره عا وعا وعا فلا يتركه وقد صرح  
الحرف فيما اذا اشترى لثني ان يصنف العقد الى مال وهو ليس مستكره عا وعا وعا فليكن المشتري من يملك ذلك الثني  
وان تولى خلاف ذلك جري على مقتضى الحرف والشرع ثم اذا انقضى مال الموكل فيما اشترط لنفسه بغير علم الثمن وان  
اضافه الى ثني مطلق فلا يخلو اما ان يكون حالا او مؤجلا فان كان حالا فلا يخلو اما ان يتصا دقا على وجود النية  
لا صوما او على عدمه او يختلف فيه فان كان حالا والتفقا على وجود النية لا صوما كان يكون على ثني لان الثابت  
باتفاقه كما لثابت عيانا واتفاقا على علمها ولا يلتفت الى النقود ولا عبرة به فمن حاله لان ثني بغيره  
والموكل فاذا عينه بنية فقد تعين ويكون بالنقود من مال الموكل غاصبا فيما اذا نفاه بغيره وان اختلف في النية  
حكم النقود بالاجماع لا دلالة على التعيين من دلالة اضافة الشراء اليه لان الظاهر ان يفعل ما يجوز له شرعا او  
يجوز على عا وعا وان تفقا على عدم كضر النية فعند محمد رحمه الله هو للعاقلة لان ما يطلع الانسان من التفريق  
يكون لنفسه فصار كالموكل بالاجماع اذا اطلق ولم ينو له المخرج عند وعنه يوسف حكم النقود لان المطلق يحتمل التقية  
فبقى موقوفه في المالين فموقوف على المحتمل به فصار كماله الشك في خلاف المأمور بالاجماع فان الحج عبادة وهو  
لا يقادى الا بالنية فلان مأمورا بان ينو الحج عن الحج ومنه فاذ لم يفعل كان مخالفا واما المعاملات فالنية ليست  
بشرط فيها فلا يصر بتركها مخالفا فيبقى الحكم موقفا على النقود والوكيل بالاسلام في الطعام على هذا الوجه  
حكمه ولا اضافة فيكف الحكم فيمن اضيف عقدا الى مال ثم النية فيكون محتملا بالعقدان تقاضا

على النية وان تلاوبا فيحكم النقود وان تقاضا على انه لم يحضر النية فعلى الخلاف الذي ذكره ومن مشايخنا من  
قال لا خلاف بين ابي يوسف ومحمد في الشراء فيما اذا تقاضا على ان النية لم يحضر بل بالاجماع يكون للعاقلة واما  
الخلاف في السلم لان المقد فيه ان في تنفيذ العقد فيستدل به على وقوعه من ثني من مال الخلاف الشراء ففرق هذا  
القبيل لابي يوسف بهذا الفرق وان كان الثني مؤجلا فهو للوكيل لان النقود يتعين في الوكالة واذا اشترى بغير  
مؤجل لم يصنف العقد الى ما تعلق به الوكالة فيكون مخالفا **قال** وان قال اشترى لثني لثني فالثني  
للموكل وان كان دفع اليه الثني فللموكل معناه انه بان يشترط له عبدا بالثمن قال الامور اشترى لثني لثني  
قال الامور اشترى لثني لثني كان الثني مؤجلا لم يكن الثني مدفوعا الى الوكيل وان كان مدفوعا اليه كان الثني  
للموكل وهذا المسئلة على غاية اوجها اما ان يكون مأمورا بشراء عبدا بغيره وكل وجه على وجهين اما  
ان يكون الثني منقودا او غير منقود وكل وجه على وجهين اما ان يكون العبد حيا حتى اضر الوكيل بالشراء او ميتا  
فان كان المأمور بشراء عبدا بغيره فان اجره بغيره والعبد في قيام فالثني للموكل اما ان يكون الثني او غير منقود  
لانه اجبر على ان يملك استيفاؤه والحج في التحقيق والوثق يستغنى عن الاشياء فيصير كقول مطلقه راجع على وجهي  
الحق وكذا في ثني فان الثني له وهو واقع المقتضى في الولي او اقر على موليته بالنكاح حتى لا يثبت النكاح عند ابي  
جميعه رحمه الله لا يملك انشاءه شرعا لعدم الشهود او هو لا يثبت الا بشهود خلاف الشراء فانه يقدر على اثباته شرعا  
بدون الاشياء وان كان العبد ميتا حتى اضر فقال هلكت عندي بغير الشراء وانكر الموكل فان كان الثني بغير منقودا فالثني  
للموكل لانه اجره لا يملك استيفاؤه لان الميت ليس له انشاء العقد فيه وعرضه الرجوع بالثني والامر منكرو فان  
العقل قوله وان كان الثني منقودا فالعقل للموكل بغيره لان الثني كان امانا في بين وادعى الرجوع عن عهده  
الامانة في اليوم الذي امره فلان قوله وان كان العبد بغيره فان كان حيا فقال المأمور اشترى لثني لثني وقال لا  
لا بل اشترى لثني لثني فان كان الثني منقودا فالعقل للموكل لانه اجره لا يملك استيفاؤه وان لم يكن منقودا فالعقل  
للموكل عند ابي جميعه رحمه الله وعندنا العقل للموكل لانه اجره لا يملك استيفاؤه فصح كافي المعين وعندنا في صفة القول  
للموكل لانه موضع ثمة بان الشراء لنفسه فاذ اوان الصفقة خاشعة الزمرا الاخر خلاف ما اذا كان الثني منقودا لانه  
ابن في قبيل فيه قوله في الرجوع عن العهدة توفي عنه يكون العبد للموكل بغيره وان كان من شئ مثبت ضمننا وبنينا وان

وقال







لا يصير وكيلاً عنه بالقبض وهو معلوم فيصح لتعيينه فيبيع البائع أو لا قابضاً له ثم يتعين المبيع  
تعييني للبائع فكان به معلوماً وخلاف ما إذا أمر بالتصدق لأنه جعل ماله للفقير وهو معلوم ولأن الفقير  
يتعيب ما يباع عن الله وقبض حقه والله تعالى محيط بكل شيء علماً فيكلف الفقير الذي يقبضه معلوماً فيصح  
أما مسألة الحام وخوفاً فيقول هو قوامه وليس كان قول كل قايماً باعتباره الضرورة لأن المتاجر الجدا لا اجرة  
في كل وقت فاقم الحام مقام الموصوف في القبض وأما مسألة التضاد في أن لا يدين عليه بعد الشراء فلأن النقود  
لا يتعين في البيع ديناً كانت وعيناً فإذا لم يتعين لا يبطل البيع بطلان الدين إذا لم يتعبد به بخلاف الوكالة  
فإن النقود يتعين فيها وكلاً منها في ذكروا في الزاوية أن النقود لا يتعين في الوكالة قبل القبض بالاجماع  
كوابعد عن عاينهم لأن الوكالة وسيلة إلى التزاعيف بغير الشراء وغوايه إلى الزيادة والذخيرة فخلع هذا لا يلزمها  
صافاً لا برحمته والتعليل الصحيح لأن يقال إن تملك الدين من غير عينه لا يوجب للجور فكذا التوكيل به وإنما جاز  
في المعنى كونه موكلاً بالقبض ثم بالتفصيل لا توكيل للمدين بالتمليك وإن لم يكن معيناً لا يبيع الأمر للمجهول فكان  
توكيلاً للمدين بالتمليك في الإسلام والشراء والهدف للجور فلا ذكرنا فإذا لم يصب التوكيل عند نقود الشراء على  
الأمور حتى إذا هلك بعد القبض يمكن من ماله إلا إذا قبضه الأثر منه فحسب بصفه البيع بينهما بالتعاقد فيكون للأمر  
**قال وبشرنا أنه أن وكله بشراء** أنه قال دفع إليه فاشترى فقال اشتريت بحسنة وقال المأمور بالف فالتقول للأمر  
يصح إذا كانت الأمانة مساوية الف لا أمانة أي ادعى الجور عن حق الأمانة والأمر يدعى عليه حق الرجوع بحسنة و  
المأمور يترك مكان القول فقله وإن كانت مساوية بحسنة لا يلزم الأمر لأنه خالف أمره إذا الأمر متساوية متساوي  
القاصد على المأمور ولأن فيه عيناً فاش فلا يلزم الأمر لأن المأمور لا يملك أن يخالف الأمر ولأن يشترى بغير  
فأشترى ولا فرق في ذلك بين أن يشترى بالوعد وحسنة ما ذكرنا أنه مخالف **قال وإن دفع** فلا أمر وإن لم يدفع  
الأمر إلا الف لا المأمور والمسئلة كالحال لأن القول للأمر ويلزم الأمانة المأمور وهذا إذا كانت قيمة الأمانة عمالة  
فظاهر ما ذكرنا في الحالف والقبض الفاشح وإن كانت قيمتها الف فمعناه أنها يتخالفان لازماً اختلافاً في مقدارها  
حجب للوكيل على الموكل وقد جاز بينهما ما بآلة حكيم على ما ينبغي قبل أن يخطأ إذا اختلفا بغيره المحققين  
الجارية المأمور لا يتعاضد مكل الأمر بالبيع **قال وبشرنا أنه أن وكله بشراء** هذا العبد ولم يسم لنا فقال المأمور

اشترية بالف وصدقه البائع وقال الأمر بصفه وهو حسنة تخالف لازماً اختلافاً في مقدار الف ليس  
لها بينة فوجب المضي إلى الحال في المسئلة الأولى وقيل لا يتخالفان هنا لأن الخلاف يرتفع بتعديق البائع  
أدھر حاضراً فيجعل نقادتها بمنزلة إنشاء العقد في الحال وفي المسئلة الأولى هو غايب فاعتبر الاختلاف  
والهنا مال الفقيه بوجوه وقال قاضي خان وهو أصح وقال أبو منصور الأول عاين وقول البائع لا يعتبر  
لأنه استوفى الثمن فهو أجنب عنها وإن لم يستوف وهو يصح عن الأمر فلا محل له بينهما وقال في الهداية وهو ظاهر وقا  
في الحال هو الصحيح وقوله محمد في الجامع الصغير أن العقل المأمور مع يحسنه قالوا ومروءه الخالف لكنه اكتفى بذكر  
يعين الوكيل لأن الوكيل هو المدعي ولا يعين على المدعي إلا في صورة التخالف فكان المقصود بالتخالف مع المدعي  
دفع المنكر أو ذلك لا يؤمنه والموكل بمنزلة المشتري وهو موكول بالأمر لأنه كان العقل وقول الأمر لكونه  
منكراً فكان ما صدق المبيع بما ادعى في الثمن إذا خلف ولم يذكر معين المأمور هكذا ذكره المشايخ رحمه الله  
أن فيه اشكالاً لأنه وإن كان يدل على ما ذكرنا من حيث المعنى لكن لفظه لا يدل على ذلك ولا على الأول فإن قلنا  
أن العقل المأمور مع يحسنه يدل على أن المأمور يصدق فيما قال وفي التخالف لا تصدق وأدھر منها ولو كان مراده  
التخالف لما قال ذلك وهذا فيما إذا اتفقا على أنه أمره أن يشترى به بالف فإن اختلفا فيه فقال الأمر ترك أن  
تشرى بحسنة وقال المأمور أمرتني بالشراء بالف فالتقول قول الأمر مع يحسنه لأن الأمر يستعان من جهته فيكون  
العقل فقله ويلزم العبد المأمور بخالفه فإن أقام البينة فالبينة مبنية الوكيل لا أكثر أثباتنا **قال وبشرنا**  
**نفس الأمر من سيد** بالف ودفع فقال السيد اشترية لنفسه فباعه على هذا اعتق وولاه سيد وإن قال اشترية  
فالعبد للمشتري والآن سيد وعلى المشتري الف مثله الموكل العبد رجلاً بشراء نفسه من سيد بالف والأمر هو العبد  
ودفع الآن إلى الوكيل فقال الوكيل سيد وقت الشراء أنا اشترى عبدك لنفسه فباعه على هذا اعتق وولاه سيد  
وإن قال الوكيل اشترية ولم يبين يشترى لنفسه العبد كان العبد ملكاً للوكيل وهو المشتري والآن الذي اعتق من العبد  
دفعه إلى الموكل كان للموكل فيها حجة وأوجب على المشتري وعلى المعنى لا لزوماً أن يبيع العبد من نفسه اتفاق  
على أن يشترى العبد نفسه قبل الاتفاق سيد لأن اعتبار بيعاً حقيقة غير ممكن أما لأن العبد ليس بأهل للملك  
أولاً شئنا أن يمكن نفسه جعل مجازاً عن الاتفاق لوجوده في الملك فيه كالبائع فإذا اشترى الوكيل العبد صا



البايع معتقاً فيلزمه المولى كونه المالك الوكيل بالقبول سفي ومعرفة ذلك يرجح الحق في المولى والاصل  
الوكيل والمولى لا يشترط لنفسه البيع العقد للوكيل لان ظاهر هذا اللفظ البيع فلا يعدل عنه الى العتق  
بغير علم المولى ولعله لا يرضى بما فيه من لزوم ولاية وعقل جنابة فلا يكون الشراء للعبد بخلاف الوكيل من غير العبد  
حيث يرضى في ملك المولى بالشراء في غير ان يتبين للمولى انه يشترط ملكه لان حكم العقد فيه ان يكون له او لوكيله او لملك  
بيع والوكيل فيه في الحالين حقه يتعلق به الحق في المالىين فلا يحتاج في ذلك البيان وهذا احد ما اعتاق معقب  
للمولى ويتعلق به الحق بالوكيل والافراج والحكماء خلاف العتق فلا يدل بقاء باصماع الرضا بالافراج فلا  
من البيان فاذا لم يتبين ثبت الحكم للوكيل والاصل للمولى لانه كسب عبد وعلى المشتري وعلى العبد اذا اعتق الف  
مشتري انما وجد العتق لان الاداء قد بطل لا يحتاج المولى ما اداه بجهة اخرى وهو ان كسب عبد كان ملكاً له  
قبل الشراء وقبل العتق فلا يصح ملكه بل اعن ملكه بهنفي اذا لم يتبين يرجع المولى بالشيء على الوكيل لانه العاقد والمالك  
للعبد فيرجع الحق اليه وان بينه وبين العبد فقد ذكر محمد في باب الوكالة بالعتق من كتاب الوكالة ان العتق  
بيع والمال على العبد في الوكيل وذكره وكالة المادون والمكانت من كتاب الوكالة وفي وكالة الجامع الكبير  
ان العبد يعتق والمال على الوكيل لان توكيله بشراء العبد للعبد كتوكيله بشراية لغيره فمطلق السيد الوكيل و  
الصحيح الاول لان وكيل العبد في العتق سفي ومعرفة لفظ البيع يكون مجازاً عن العتق لتعود اعتبار معنى البيع حقيقة  
ولهذا لا يستغنى عن اضافته الى العبد لانه لا يتعلق بالوكيل حقيقة فمطالب الامر كما اذا كان الامر مع غيره  
العبد هو المولى حيث يكون الطالب بالبدل الى المولى دون الوكيل ما قلنا **قال** وان قال العبد اشترى نفسه من  
ملاك فقال المولى بيعه نفسه لفلان ففعل فهو لفلان وان لم يقل فلان عتق ان ادعى ان رجل العبد اشترى نفسه من  
ملاك فقال العبد لمولاه بيعه نفسه لفلان ففعل هو لفلان على هذا الشرط كان العبد مطلقاً للامر وان اطلق العبد بان قال  
بيعه ولم يقل فلان عتق واصل ان العبد يبيع ان يشترى نفسه لنفسه وبغير طريق الوكالة لان جواز الشراء باعتبار  
المال بغيره والعبد ابيع عن نفسه في حكم المالك الا ان البايع لا يملك جسد العبد حتى يستوفى البدل لان العبد في نفسه  
فيكون قابضاً لنفسه في العقد كالمودع اذا اشترى المودع ولا يملك البايع جسد المبيع لوجود العقبين مجرد عقده  
سواء اشتراه لنفسه او لغيره او اشترى هذا ففعل هذا وانما في العقد الى المولى لان ملكاً للمولى وهذا اضاف الشراء

لا يختلف بين

لنفسه بان قال بيعه نفسي لنفسه عتق بما ذكرنا ولا يقال ان العبد وكيل بشراية شيء معين فوجب ان يجوز له  
شراؤه لنفسه لانه نقول ان الشخص من التفرق لان بيع العبد من نفسه اعتاق على مال وشراؤه قبول العتق  
فيكون محالاً فينفذ عليه لان الوكيل بشراية شيء معين ينفذ عليه عند الحاجة على ما بينا من قبل وان اطلق بان قال  
بيعه نفسي ولم يقل ما ولا فلان عتق ايضا لان المطلق محل الوجهين فلا يفتح امتثالاً بالشكل فيبقى التفرق  
واقعا لولا ولا يقال ان البيع حقيقة فيه والعتق مجاز فيفسد ان محل على الحقيقة وهذا التردد اذ الحمل على الحقيقة  
هو الاصل باتفاق العلماء لا نقول الاصل ان الانسان ان يتصرف بنفسه في ارضي الاصلان فمسا فمسا فمسا فمسا  
لا اعرض المولى فانه كما اضل التفرق فان ظاهره ان المولى يريد الاعتاق اذ بيع العبد من نفسه مطلقاً اعتاق  
واقصان على اضافته الى العبد دليل ولا يرضى بخروجه عن ملكه الا الى الحرية ليثبت له المولى علمه الغنى هنا يكون  
في ذمة العبد في الوجهين وفي ذمة الامر اما اذا وقع الشراء فظاهره واما اذا وقع الامر فلانه هو المباشرة  
للعقد فيرجع الى الحق فمطالب بالشيء ويرجع به هو على الامر ولا يقال العبد هنا محجور وعلمه الوكيل اذا كان  
محجوراً عليه لا يرجع الحق اليه لانه لا نقول ان المحجور هنا بالعقد الذي بانته مقترناً بذن المولى ثم اذا كان الشراء لا امر  
فلا يرضى قبول العبد لانه بيع فلا ينعقد الا بالاجابة والقبول وان وقع للعبد يكتفى بقول المولى بعت ولا يحتاج  
فيه الى قبول العبد بعد فعله بيعه نفسي لانه اعتاق فيستند به المولى بناء على ان الواو يتولى طرف العقد في العتق كما  
للمالك ولا يتولى طرف العقد في البيع **قال** رخص الله الوكيل بالبيع والشراء لا  
يعتق من تزاد شرأته له وذلك مثل قرابة الولاد واصول الزوجين والمأخر وعبيد وهذا عن ابي بصير رحمه الله  
وقال الجوزي يبيعه من يملك القيمة الا من عيبه ومكانته لان التوكيل مطلق ولا تتم فيه لانه الاملاك متباينة والمنا  
فع منقطعة وقصارا المضارب بخلاف عيبه ومكانته لان ملكه له وله في مال مكانته حق وينقلب حقيقة  
بالبيع فيكون بيعاً عن نفسه ويكتف بشراية وخلاف العقب الغاشي ولا يبيعه رخصه انه ان موضح الرهن مستحباً  
عن الوكالات وهذه مواضعها لان ما دفع بينهم منفصلة فصار بيعاً عن نفسه وفيه فلا يجوز ولهذا لا يقبل شراؤه  
من يبيى الاملاك بالبيع الا انما في وجه اخر خلاف المضاربة لان المضارب كالمعتق ونفسه وفيه الا ان يرب  
لانه لا يملك زينة الترفيع بما صار المال عوضاً والله شريك في البيع فلا تلحقه الرهن في البيع فمحل القيمة لانه جنة له











الوكيل مرتين ببيع مطلقا ولم نقل شيئا من العقل فهو الموكل لان معنى الوكالة على التقيد لا يبيع بوف بيان  
 النوع بعد الجنس والتميز الا يبرر انه لو قال وكلتك ان اشتري لي دابة لا يبيع ولو قال وكلتك ان تبيع لي دابة لا يبيع  
 فاذا كانت مبنية على التقيد وهو يتقيد بوجه الامر كان القول كما اذا امكن الامر **اصلا قال** وفي المضارب  
 ان يبيع المضارب نفسه فقال ربنا مال امرئ ان يتبعه بنقد وقال المضارب بطلت كان العقل للمضارب ان لا يبيع  
 في المضاربة الاطلاق والعموم الا يبرر ان يملك التفرع للمضارب المعتمد من شرائه وبيع وابتاع وتوكل واستجار  
 وابتاع بذكر لفظ المضاربة فقامت الولاية على الاطلاق في ادعاءه في ان كان مدعيها من هو الاصل في المكان  
 العقل لان الظاهر يشهد له بخلافه اذا ادعى رب المال المضاربة في نوع والمضارب يفتنح ارضه حيث يكون  
 العقل رب المال المستوفى الاطلاق كما ثبتت الوكالة التي ليست في ارضه الشريك ثم مطلق الامر ببيع بقصدية  
 نفذ اوله الى اجل متعارف عندهما والى اجل كان عن كل واحد من المضاربة حيث يتقيد باجل متعارف بين المتجار  
 على ما جرى في موضوعه ان شاء الله **قال** ولو اخذ الوكيل بالتميز رهنه ففضاع او كفلا فتولى علمه لم يقض ان الوكيل  
 بالبيع فاعا ذلك لا يقض لانه اصل في الحقوق وقهر في التميز من اثاره وان كان الكفالة وثيقة بجانب الاستيفاء فيملكها  
 ولان بعض الرهن يقتضي التميز من حيث انه قائم مقامه في التميز كان امانته في يد من بعد القبض فكذلك الوكيل في خلاف  
 الوكيل بعض الرهن حيث لا يملك اذ الرهن ولا الكفيل لانه يقبض نيابة عن الامر وله الايكل البار او يملك الامر منه  
 ولا كذا في الوكيل بالبيع ولو لا انه اصيل فيه لما كان مثله في الزيادة المردا بالكفالة عن الحوالة لان العقل لا يتحقق في  
 الكفالة وقيل الكفالة على حقيقة فان التوكل يتحقق في ان مات الكفيل والمكفول عنه سلفي وهذا لا يبرر شيئا  
 لان المواد هنا تولى مضافا الى ارضه الكفيل حيث انه لو لم يارض كلفا لم يتوكل في الرهن والتوكل الذي ذكره هنا  
 غير مضاف الى ارضه الكفيل بل يبرر ان لو لم يارض كلفا ايضا التوكل موت من علمه الرهن وحله على الحوالة فاسد لان الدين  
 لا يتولى في الموت المحال عليه سلفا بل يرجع به على الجبل وانما يتولى موته ما غلبت في مضار كالكفالة والا وجه ان يقال  
 المواد بالتوكل يضاف الى اخذ الكفيل وذلك يحصل بالمرافعة الى حكم يبرر الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يبرر  
 الوجه على الاصيل بموته مغلط اخل ان يكون القاطع ما كلفه ويحكم به ثم يموت الكفيل **فلسا قال** ولا يضر في احد  
 الوكيلين وهذا لان الموكل يعني بوجهه لا يبرر اوصافه ولو كان البطل معزرا لان تقديس لا يبيع استعمال الرهن في

المضاربة

الزيادة والنقصان وفي اختيار البائع والمشتري ونحو ذلك وهذا في تفرع يحتاج فيه الى الرهن والتميز اجتماعا فيه  
 وكان توكلها لم يقض واجدا عاما لا يحتاج فيه الى الرهن كما لطلاق والعناق بغير رهن ولا يمكن الاجتماع فيه كالحضرة  
 جاز لا اوصافا ان يتصرف فيه من صاحبه وكذا اذا كان توكلها على التنازل جاز لا اوصافا ان يتصرف به بالتصرف لانه رضى  
 بول كل واحد منهما على الافراد وقت توكله فلا يتغير ذلك بخلاف الوصية اذا اوصى الى كل واحد منهما بملك على حق من  
 حيث لا يجوز لاصحابه ان يتصرف بالتصرف في الاصل لانه وصي بالوصية بالموت فعند الموت صار وصيين جملة واحدة و  
 الوكالة حكيم ثبتت بغير التوكل في هذا الفرد كل واحد منهما بالعقد استبدل كل واحد منهما بالتصرف اذا وكل بالكلام ولا  
 لا يتصرف اوصافا وان كان اوصافا حرا بالفا عاقلا والاربع اوصافا محجرا على ما ذكره ولو باع اوصافا كحق  
 صاحبه فان اجاز صاحبه جاز ولا فلا ولو كان غايبا ما جاز لم يخرج في قولنا الى صيغة وان مات اوصافا او ذهب  
 عقله لم يخرج الاخران يتصرف في عدم رضاه برأيه **قال** **الا** في خصوصية وطلاق يحتاج بل لا بد من ودودة  
 وقضائين لان في هذه الاشياء لا يحتاج فيه الى الرهن والخصوصية ان كان يحتاج فيه الى الرهن كمن اجتمع في التكلم في  
 مجلس القام فمقدرا لا تؤدي الى التلبس على التنازل والى الشفيع والى المحتاج اليه سابقا على الخصوصية ولا يشترط خصوصية  
 عند عازمهم لانهم يتعلق ببيع الخصوصية وهو سالك فائق وطلاق الزوجية والعقود بل لا بد من الاحتياج فيه الى الرهن  
 اذا قال طلقا ان شئنا او جعل امرنا بايديها فيكون تقويضا فيقصر على المجل للكونه غلبا او يكون تعليقا  
 فيشترط فعلها لوقوع الطلاق لان المعلق بسببي لا يتوكل عن وجود اوصافا وعلى هذا القول طلقا جميعا ليس  
 لاصحابه ان يطلقوا ومن ولا يبيع على طلاق اوصافا ولو قال طلقا جميعا لثنا فطلقا اوصافا طلقه ولا ضرر  
 طلقين لا يبيع ورد الودعة لا يحتاج فيه الى الرهن فرد اوصافا كردها بخلاف ما اذا وكلها بالبيع او اذ حيث لا  
 يكون لاصحابه ان يقبض من صاحبه لان اجتماعهما فيه ممكن والموكل فيه عرض صحيح لان حفظ الشيء خير من حفظ واحد  
 فاذا قبضه اوصافا ضمن كماله لا يقبض بغيره اذن المالك اذا موته تناولا ما يجتمع في الاحتقير فلم يكن مأمورا بحالة الا  
 يقبض شيء منه وقضا الدين من الودعة واقتضاؤه مثل استرداد الودعة **قال** **رحم الله** ولا يؤكل الا  
 باذن او باعمل برأيك لا يؤكل الوكيل فيما وكل فيه الا باذن له الموكل او يقول له اعمل برأيك لانه رضى برأيه ولم يرض  
 بولي غيره ولان الموقوف الى نفسه في التوكيل فلا يملكه بولي غيره في التوكيل في الحقوق حيث يملكه غيره

نفرد



اذن الموكل لانه اصل فيه ولا يملك الموكل ولا نهية عنه ويملكها فيما يخص فلا يملك التوكيل بوجوب رضاه فلا  
فوض الى وكيله كان الثاني وكيله الموكل حتى لا يكف الاول ان يعزله ولا ينحل بوجوب موته وينحل بان يموت الموكل وهو  
نظر استخلاص التوكيل حيث لا يملكه الا باذن الخليفة ثم لا ينحل التوكيل الاول ولا يموت وينحل بان جعل الخليفة  
لهما لكن لا ينحل بوجوب موته والوقت ان الخليفة تعامل للمسلمين فلا ينحل الثاني الذي هو موته ولاه القاطن باذنه  
والموكل عامل لنفسه فينفذ وكيله بوجوبه لبطان حقه **قال** فان وكل بلا اذن الموكل فعقد جفرت اوباع اجبت  
فاجاب نعم ان الموكل اذا اذن الموكل فعقد الوكيل الثاني في حصة الوكيل الاول وعقد اجبت فاجاب ان الوكيل الاول  
جاء فيها لان مقصود الموكل حضوره وقد حصل به وكذا الوعد الوكيل الثاني في حصة الوكيل الاول جائز من غير حاجة  
منه لان المقصود وهو حضوره لا ينفذ يحصل بنقل العقد باذنه ولو قدر الاول الثاني في جاز عقله في غيبته حصل  
المعقوب يستعمل لانه في تقديره في الشيء خلاف ما اذا وكل وكيلين وقد راسا بالمثل في حيث لا يجوز لاحد  
ان يتصرف في صاحبه لان تقديره لا يمنع استعماله في الشيء في نقصانه في الشيء وفي الزيادة في البيع وفي  
اختيار من تعلمه بل هو مقصود ظاهره لان تقديره في البيع مع تقديره في البيع في خلاف ما اذا كان المأمور  
واصوله ان غرضه استعماله في معظم الامور وهو تقديره في البيع وقد حصل وهذا لان المقصود في الوكالات الاستمرار عادة  
وهو زيادة البدل وقد حصل بتقديره في البدل في قماواه ان الحقوق تتعلق بالاول وكذا ذكر المحرمين  
ايضا لان الموكل في بلزوم العدة للاول في الثاني وذكر في اصله واليعود ان الحقوق ترجع الى الثاني  
وهو الصحيح لانه هو العاقبة والعقد هو السبب للزوم وقد صدر من المباشر في غيره وينبغي ان يكون هذا الخلاف فيما  
اذ اعتق والاول غايب فاجاب او عقد اجبت فاجاب الاول ولا منع لاشتمال حصة الوكيل بالطلاق او  
العتاق اذا وكل غيره فطلق الثاني حصة الوكيل الاول لا ينفذ لان الامعلقة بلغة الاول في الثاني وهو من يعلق  
بالشرط خلاف البيع ونحوه **قال** وان زوج عبد او مكاتب او مملوك فوفقه له الماسة او باع مالها واشترى لها ثيابا  
لانه لا ولاية له ولا الاذن ان العبد لا يملك النكاح نفسه فكيف يملك النكاح غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم طلق الله  
ولن يحل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولهذا لا يقبل شره على المسلم ولا شرادة للعبد اصلا والمكاتب عبدا باقى  
عليه رسم ولا من الولاية نظرية فلا بد من تفويض الى العاد يستحق في النكاح والرق من العدة والكفر يقطع الشقة

على المسلم فلا يملك في التفويض اليها ولا فرق في ذلك بين ان يكون الكافر غنيا او حريبا او امرا متدينا ولا يملك على  
اولاده واموالهم وموقوفه بالاجماع لانه لا يتفق على النكاح والنظر يحصل باتفاق الملة لان اتحاد النكاح الى النظر وهو  
مستودع في الحال فوجب التوقف فيه فاذا اسلم جعل كانه لم يزل مسلما فينفذ تصرفه فاذا مات وقبل على ردة تفرقت  
جهة انقطاع الولاية فيبطل أثره بخلاف تزويجه بنفسه حيث لم يزل اسلم بعد ذلك لانه جواز النكاح يعقل الملة و  
لاملة للمرتد فلا يتوقف اذا لا يجزئ له في الحال لان شرط التوقف ان يكون له حجة في انفسه نظرية اعتناق الملة وطلاق  
وبينة حيث لا يتوقف على البلوغ اذا لا يجزئ لها في الحال ولا في اولاده الصغار له حجة في الحال وهو الولي والى في  
فينتقد فان اسلم نفوت فصح النكاح والابطال بخلاف نفوته في ماله عند ما لا يثبت على الملك وماله قائم ثابت  
في امواله ملوكم حيا فينفذ بالتوقف **باب الوكالة بالخصومة والقبض**  
**قال** الوكيل بالخصومة والتقاضى لا يملك القبض وهذا قول زفر وقال العلماء ان الثلاث على القبض هي  
كان او دينا لان الوكيل بالقبض وكيل باتمام ما اتمها ما يكتسب بالقبض وسالم يقبض بالخصومة قايمة لانه يتوهم ان كان بعد  
ذلك والمطلوب ما يحتاج الى الموافقة ثانيا فيكون له القبض قطعا مادام وان المقصود من الخصومة الاستيفاء اذ هو  
غير مفصول لزم الوكيل بالشيء يملك ما هو المقصود منه ومعنى التقاضى الطلب في العرف فصار معنى الخصومة وهو في  
اصل اللغة القبض لانه بناء على من قضى يقال فقه دينه واقتضيت منه من ايا فذوت والعرف امكن فكان اول اذ  
الخصومة مجوزة فصار معنى الخصومة مجازا فيكفي التوكيل بالتوكيل بالقبض اذ المطالبة لا ينشأ بالقبض ونحوه  
لانه ان الخصومة غير القبض حقيقة وهي اظهر الحق وحتاج التوكيل بالقبض هو الدائن في خصومة واكثرهم كونا وخيانة  
واقام دينا وجيا وخيانة في القبض من هو وفي الناس امانة واكثرهم وعافى يصلح للخصومة عادة لم يرض بقبضه  
فالتوكيل بغيره لا يدين على الرضى بقبضه بل يدل على عكس فلا يكفى له القبض وكذا المطالبة بغير القبض فالتوكيل بها  
لا يملك المطالبة تعاذركم والغنى اليوم على قول زفر رحمه الله وهذا اختار الشيخ رحمه الله لغيره حوالى الناس وكثرة الخيانات  
في الاموال ولا فرق في ذلك بين العين والدين لان الحق لا يختلف فيها **قال** رحمه الله ويقبض الدين بكل الخصومة ان  
الوكيل يقبض الدين بكل الخصومة حتى لو اقيمت عليه البيعة على استيفاء الموكل وابوانه يقبل وكذا اذا جحد الغريم واقام  
الوكيل البيعة عليه يقبل وهذا عندنا في صيغة رحمه الله وقال لا يكفى خصما وهو رواية الحسن عنه لان القبض غير الخصومة



فلم يكن الرضى به رضا راء اذ ليس كل من يوافق على المال يستدرك **قال** رحمه الله وبعض العيني لا يقبل بوجوه واليد  
على الوكيل بالقبض ان الموكل باع حق في الموضع كذا الطلاق والعناق والوكيل يقبض العيني لا يملك  
الخصومة في الوفاق ذوالالبينة على الوكيل يقبض العيني ان الموكل باع العيني لم يقبل بينة الا في حق مقرر الوكيل  
عن العيني فيوقف حتى يثبت كذا الوفاق ذوالالبينة على الوكيل يقبل ان الزوج طلق ثلثا او اقام العبد  
المستعمل على الوكيل بقبضه ان الموكل قد اعتقه لا يقبل في حق وقوع الطلاق والعناق ويقبل في حق مقرر الوكيل عن ماله في حق  
الامر الى ان يثبت الغايب وهذا بالاملاء استثنى والاصل في حق من المسائل ان التوكيل اذا وقع بامتناع عيني  
حقه لم يكن وكيل بالخصومة لان التوكيل وقع بالقبض لا غير ويمكن حصوله بالخصومة بان لا يجد ذوالالبينة فلا حاجة  
الى جعله وكيل في غير ما وكل به لان الامر بالشئ انما يدخل فيه اذا كان لا يتوصل اليه الا به للضرورة وان وقع التوكيل  
بالتكليف كان وكيل بالخصومة لان التملك انشاء تصرف وحقوق العقد متعلق بالعاقلة لا لا يكتفى بالتوصل الى الموضع  
من جهل فكان وكيل بها فاذا ثبت هذا قال ابو يوسف ومحمد رحمه الله الوكيل يقبض الدين وكيل بيمينه عيني حقه حكمي و  
لهذا الوجه من الشرطين في الدين كان للآخر ان يشارك فيه وفيه التملك ما قطعه حكمي كان له ان يرضى بالقبض و  
لا رضائي في الودعة والغصب فلا ينصب خصما كما في الوكيل يقبض العيني وقال ابو صيفة الوكيل يقبض الدين  
وكيل بالتملك لان الدين يقبض بامثاله لا باعيانه وهذا لان المقبوض ليس على الموكل بل هو بدل حقه الا ان الشئ جعل  
ذلك طريقا للاستيفاء فان نصب خصما لوكيل بالشراء والعتمة والودع والبعب والرجوع في اليه والوكيل باخذ الشقة  
ومثلتان اشبه باخذ الشقة فانه قبض قبل القبض عند كما ان الوكيل بطلم الشقة ختم قبل الاضفا كما الوكيل  
بالشراء فانما يصير خصما بعد جازية الشراء اما الوكيل يقبض العيني فليس توكيل بالمبادلة فصار رسولا وامينا محضا فلا  
يتعلق الحقوق بالقبض ولا ينصب خصما ولا يقبل البينة عليه قياسا على ما لا يجب التوقف فيه لانه قامت على غير خصم وفي  
وفي الاستثناء يتوقف حتى يثبت الموكل فاذا حضر امر الخصم باعادة البينة على ما ادعى لان البينة قامت على نفس الحق وعلى  
قهر اليد والوكيل خصم في حق اليد فيجب قبضه في حقه فتعذر من عنه كما اذا اقام الخصم البينة ان الموكل عزله عن الوكالة  
فان يقبل في حق قهر اليد **قال** ولو اقر الوكيل بالخصومة بعد القاضيه والالا ان اقر عند غيره القاضيه لا يصح  
وعنه يصح وهو مستثنى من وكنت يخرج من الوكالة وهذا عندنا في صفة ومحمد وقال ابو يوسف يصح اقراره عند

غير الظاهر ايضا وقال في رد المحتار في اقراره من القاضيه ايضا وهو قول ابو يوسف ولا وهو القياس لان ما  
بالخصومة وهو منازعة والاقرار ايضا بفساد الاله مسالة والامر بالشئ لا يتناول هذه الامور لا يملك الا براء و  
الصالح ويصح اذا استثنى الاقرار ولو كانت حقيقة الخصومة لم يكن عام استثناء له وكذا لو ملكه بالجواب بطلان بتقيد  
الجواب وخصومة عندنا افضل الانكار ولهذا الجواب في الاصل فلا هذا في الخصومة وهذا هو العرف والوكالة  
يتقيد كما يتقيد بالتقيد من حيا ولا في غير اقرار الموكل فلا يملك له وهذا لا يملك الا براء الوصي في حال الصغر ان  
ولا يترتب اقراره التوكيل صح فيدخل تحت ما يملكه الموكل وهو الجواب بطلان من اصد ما عينا او لا يجوز له ان  
ينكر اذا كان خصمه محتا والخصومة يراد مطلق الجواب عرفا مجازا لا بامتناع فذكر السبب واداة المسبب  
شايخ ابو حنيفة بقا بل ان الجواب يكون في موضع يكون فيه الخصومة وهو مجلس الحكم والجواب سنا والى اقرار  
والانكار على العموم المجاز كما لو قال عبد حريوم تقدم فلانة يراد به مطلق الوقت مجازا فتناول الليل والنهار  
عملا في يوم المجاز والاولى انه يراد به الجواب بطلان ان القاضيه بامره بالجواب فيقول لا يجب خصم ولا بد منه  
بالخصومة فوجب حمله على الجواب بيمينه توكيله قطعا ولو لم يملك الانكار لا يصح الاعمال اصد التقديرين وهو ان  
يكون محضا بالانكار وان كان مطلقا لا يصح وهذا لان الوكيل قائم مقام الموكل والموكل لا يملك الانكار عينا و  
انما يملك مطلق الجواب وهو من ان كان خصمه محتا او بلا ان كان مطلقا فكنز الا يملك التوكيل بالانكار عينا فلا  
يجوز عليه لان في حقه فساد من وجه وفي حمله على مطلق الجواب صحته من كل وجه فكان او لم يصح معنى قطعا بل  
احتمال العناد ولو استثنى الاقرار في حق ابو يوسف انه لا يصح لانه يكون توكيله بالانكار موقفا وهو لا يملك ذلك عينا فكنز الا يصح  
التوكيل به فلا يلزم من وجوبه انه لا يصح لانه لا يكون محتا بالانكار حيا فملكه وتقيد به عليه بوجه تملك الجهة فيجوز  
توكيله به عن التفرع به وعندنا لا يطلق محل الجواب عن محذاته ففرق بين الطالب والمطلوب ففيه من الطالب دون المطلوب  
لان الطالب لا يجزى على الخصومة فله ان يوكل بشئ ومن شئ على ما يجزى والمطلوب يجزى على التوكيل بما فيه اقرار  
للتطالب لان الطالب ثبت حقه بالبينة او بنكول الموكل لان الوكيل لا يملك فلا يفيد استثناء الانكار في حقه وفي  
ظاهر الرواية يصح استثناء الانكار منها كما ذكرنا ولان الانكار صحته في الخصومة فلا يعارضه المجاز عند التفرع بالحقيقة  
ثم ابو يوسف رحمه الله يقول الوكيل قائم مقام الموكل باقامته واقرا ان لا يثبت في مجلس القاضيه فكنز الاقرار من قام مقامه وهذا



لان الشئ انما يفتقر الى القضاء اذا لم يكن موجبا الا بان تمام القضاء اليه كالهيئة والنكول فاما الاقرار فيجب  
فلا يفتقر الى القضاء بخلاف الالبس والوصية لان مقدرهما مقيد بشرط النظر لفعلة لا بالتقيد بما حال اليتيم لا بالتقيد  
في اصله وقا له في اصله لم خير وليس في اقراره خير له ولا يقول ان المواد بالخصوصية الجواب بان اعلما  
بينما فيمكن الاقرار من حيث انه جواب له من حيث انه اقرار والجواب يستحق فيمكن الحكم فيكون التوكيل مختصا به فيقوم  
مقام الموكل في جعل الحكم لا غير مكن وكذا في غيره فاذا اقرضه لا يعتبر اقرارا على نفسه بل على من يملكه من قبل  
فيستلزم ان يكون من الموكل كونه اجنبيا فلا يفتقر على الموكل لكن يخرج به عن الوكالة لان اقراره على الموكل يتضمن الاقرار  
على نفسه بل ليس ولاية المقتضوية فيقبل في حق موكله كالاراء والوصية اذا اقرضه بالخير لغيره فانه يخرج عن الولاية  
في ذلك الحال ولو استثنى الاقرار من اقراره وكذا الحال ولا يفتقر الموكل مقرا بالتوكيل بالاراء والوصية على الموكل بالخصوصية  
في حق المقتضى والقصاص لا يفتقر اقراره لان التوكيل بالخصوصية جعل توكيله بالاجراء بالاجزاء وقد كانت فيه شبهة  
العدم في اقراره فيكون في شبهة في ذرا حايروا بالشرايات **قال وبطل التوكيل للغير بالمال** معناه ان كان موكل دين  
على رجل وكفل به رجل فوكل الطالب الكفيل بقبض ذلك الدين من الذي عليه الاصل لم يفتقر التوكيل لان الموكل هو الذي يعمل لغيره  
ولو صح هذا الوكالة صار عاملا لنفسه ساعيا في براءة ذمته فانعم الوكيل فبطل وان قبول قوله ملازم للوكالة  
لكونه بعينه ولو صح هذا وجب ان لا يقبل قوله كونه منزها فبما ياتوا انفسه فصار نظير من يفتقر عند المدين حتى يقر  
فما كان قيمته للغير ما ولزم العبد جميع الدين ثم ان الموكل ضمن الدين للغير ما فانه لا يفتقر كما ذكرنا فكذا هذا فان قيل  
الدين اقره او كل المدين بما يقره على الدين يفتقر وان كان عاملا لنفسه ساعيا في براءة ذمته قلنا ذلك غير ممكن وليس  
بتوكيل كما في قوله لا سيما ان طلق نفسك فاذا بطلت الوكالة فلو قبضه من المدين وهكذا في من لم يملك على الطالب ولو  
ابراه من الكفالة لا يتقلب صحيح لو توعدا باطلا ابتداء كما لو كفل عن غيب فانه يقع باطلا ثم اذا بلغه فاجان لم  
يخرج ما ذكرنا ولا يقال ينبغي ان يبطل الكفالة ويصح الوكالة كعكس فانه لو وكلة بقبض الدين ثم ضمن الموكل الدين صح  
الضمان وبطلت الوكالة لان انفسه الكفالة فتقر من الوكالة كذا في لانه يفتقر ناسخا لها بخلاف العكس يجوز ان يوكل  
الكفيل بالنفس بالخصوصية لان الواو يقوم بها **قال ومن ادعى انه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم لو دفعه اليه**  
لان اقراره على نفسه لان ما يقبضه خالص من الدين يفتقر باظهارها فيكون مقرا بوجوب دفع ماله اليه حتى لو ادعى انه اؤتم

الدين الى الطالب لا يصدق لانه لم يرفع الى الوكيل باقراره ويثبت الوكالة به ولم يثبت الا باقراره ودعواه فلا يرفع  
حقه كما لو كان الموكل حائرا وادعى ذلك وله ان يبيع ربا مالا ويستلمه ولا يستلحق الوكيل به بل لا يعلم ان الطالب  
قد استوفى الدين لان البيانية لا يجرى في الايمان بخلاف العوارث حيث يفتقر على العلم لان الحق يثبت للعوارث فكان  
الحق بطريق الاصلالة دفع النية وفي المسئلة نوع اشكال وهو ان التوكيل بقبض الدين توكيل بالاستقراض معنى لان  
الدين يفتقر باظهارها فاقبضه بدين من المدين يفتقر على العلم ولا على الغريم مثل ذلك فالقبض قصاصا والتوكيل  
بالاستقراض لا يفتقر والجواب ان التوكيل بقبض الدين رسالة بالاستقراض من حيث الحق وليس توكيل بالاستقراض لانه  
لا يوكل بقبض الدين من اضافة القبض الى الموكل بان يقول ان فلانا وكلني بقبض ماله عليك من الدين كما لا بد  
للموكل في الاستقراض من الاضافة الى المرسلا بان يقول ارسلني اليك وقال لك اقرضني فصح ما ادعينا ان هذا رسالة الحق  
والرسالة بالاستقراض غاية عكس اذ كره في الزاوية وعناه الى الذميرة وهو اسول صني والجواب غير محقق في قبول  
صنيعة فانه لو كان رسولا لما كان له ان يحاصم **قال فان حضر الغائب فصدقه والادفع اليه الغريم البوني ثابت**  
لان اذ اصدق ظهر انه كان وكيله بقبض الوكيل بقبض الموكل فبما ياتوا انفسه وان كذبهم يفتقر مستوفيا بالقبض لانه لم  
يثبت وكالة والقول قوله في ذلك محتمل لانه منكر ولا يكون قوله ما حجة عليه فبما ضمه الدين ثانيا ان لم يجر استيفاء  
**قال رحمه الله ويرجع به على الوكيل لو باقيا ان يرجع الغريم بما قبضه الوكيل ان كان باقيا في دينه ملكه وانقطع حق**  
**الطالب عنه ولم يبق الا احتمال فيه حيث قبض دينه ثانيا قال وان ضاع الاي ان ضاع المقبوض في يد الوكيل**  
**لا يرجع عليه لان الغريم باقراره حيا في قبضه الدين وانما ظلم الطالب بالاضطرار ثانيا والمظالم لا يظلم غيره و**  
**يرجع هذا ما كان له لو كان له دين من غيره فمات ترك الدين واقسم الا ان العيني يفتقر**  
**فادعى الذي عليه الدين ان ائتمت استوفى منه الا ان حال حياته فصدقه اصدما وكذا لا فرق المكذب يرجع عنه**  
**يرجع لا الغريم على المصدق وهو ذمته ان المكذب ظلم في الرجوع عليه وظلم هو المصدق بالرجوع بما اؤتم المكذب و**  
**ذكر في الاصل انه لا يرجع لان الغريم نعم انه يرضى عن جميع الاقوال الا ان الجاحظ ظلم ومن ظلم ليس ان يظلم غيره**  
**وما اؤتم الجاحظ دين على الجاحظ ودين الوارث لا يفتقر من التركة وجه الظاهر ان المصدق اقرضه ابنه بالدين لان**  
**الاقرار بالاستيفاء اقرار بالدين لان الدين يفتقر باظهارها فاذا كونه الاخر واذنه منه ضمانه لم يسلم له البراءة**



الاعني ضمانه متعينة ضمن المانة دنيا على الميت فيرجع به على المصدق فبما هو ما اصابه بالارث حتى يستوفى له  
 الدين مقوم على الالفة **قال** الا اذا ضمنه عند الروح الى الان ان يضمن الغريم الوكيل تحصيل بوجه الغريم على الوكيل  
 لان الضمان موجب وجوب في قول ضمنه بالتشديد والتحقيق فحق التشديد ان يضمن الغريم الوكيل ومع التحقيق ان  
 يضمن الوكيل المال الذي اضمنه وهو صورة هذا الضمان ان يقول الغريم للوكيل نعم انت وكيله لكن ائمن ان تجد الوكيل  
 وبما هو من ثانيا وبقي ذلك دنيا عليه لانه اضمنه من ظلمة ان كنت كغريمه بما اضمنه من ثانيا فيضمن ذلك المأخوذ  
 فيكون صحيح على هذا الوجه لانه مضاف الى سبب العيوب وهو كقول ما غضبك فلان فعلى او ما ذابك كقول ما فعل  
 لان ما خلق الطالب ثانيا غضب ما اضمنه الوكيل فلا يجوز ان يضمنه لانه ائمنه في سبب تضاد قوله على انه وكيل  
 والامانات لا يجوز بل الكفالة على ما بينا في موضعه **قال** اوله يصدق على الوكيل ودفعه اليه على ادعائه الى  
 يضمن الغريم الوكيل فعلى الصورة ايضا لا يدفعه اليه على احتمال ان يكون وكيله ولم يرض بقبضه الا بقضاء دينه  
 تحصيل البراءة دمه فاذا لم يحصل وانقطع الرجاء به علمه ولا فرق في ذلك بين ان يكون له حق او يسكت لان  
 عدم التصديق يشمل الصورتين ورغم فيما اذا كونه ان يضمن اخبر حق وان قبضه يوجب الضمان وكذا ان لم يصدق و  
 لم يكن به لان الاصل عدم التصديق وليس ان يسرد المدفوع في الوجود كل قبل ان يحضر الطالب لان المدعي هو حقا  
 للطالب ما اذا صدق فظلموا لانها لا يتصادق ان ظاهرا الاعلى حق وما اذا لم يصدق فلا احتمال انه وكل وان لم يوكله  
 كتمل الاجازة منه فلا يكون له ان يصدق بقاء هذا الاحتمال ولان من باشر العقد لغرضه ليلحق ان ينعقد ما لم يقع  
 التاسيس الا يبرأ انه اذا دفعه الى فصوله على بقاء الاجازة لم يملك استرداده لاحتمال ان يجبره وكذا لواقام الغريم  
 اليه انه ليس يوكيل او على اقراره بذلك لا يقبل بيته ولا يكون له حق الاسترداد ولو اراد استخلافه على ذلك لا يختلف  
 لان كل ذلك بينه على حق صحيح ولم يوجب كونه ساعيا في نقض ما اوصيه للغير بل لواقام الغريم البيعة ان الطالب  
 حمد الوكالة وافق في المال قبل لانه ثبت له حق الرجوع على الوكيل بناء على ائتمان سبب انقطاع حق الطالب  
 عن المدفوع وهو بهذه الحال بضمنه فانه متصرف الحاضر خصما عن الغالب في اثبات السبب فيثبت قبضه الموكل  
 فيستقضي به الوكيل عزوة وجاز ان ثبت الشيء حتما وان لم يثبت بقصوده او لواقام الغريم على الطالب حين  
 يصح علمه انه وكل القابض ما قام على ذلك بيته يقبل بيته ويبرأ دمه ولو اراد ان يخلعه كان له ذلك فان نكل

برأت ذمته ولو طالب الغريم أن يسرد من الوكيل ما دفعه إليه بعد ما أدى إلى الطالب بنفسه فادعى الوكيل هلاكه أو دفعه  
إلى الوكيل حلقه على ذلك وإن مات الموكل ورثته غريمه أو وجهه له قيام في يد الوكيل ضمن منه في الوجه كلها لأنه ملكه وإن  
كان المال ضمنه لا في حوزة وأصله وهو ما إذا صدقه في الوكالة وإن أنكر الغريم الوكالة وأقر بالدين فلو كان يملكه  
بالله ما يعلم أن الطالب كله يقبض منه فإذا احتل لم يدفع إليه وإن أنكر فحق عليه بإبطال الوكيل وعرض حقيقته أنه لا  
يحل له لا حتى التحليف بناء على أنه ظم ولم يثبت بلاجه وبه ظاهر الرواية أنه لو أقر به لزمه فإذا أنكر **قال أبو قحافة**  
أن الوكيل يقبض الوديعة قصد صدقة أو مودع لم يضمنه بالوجه إليه لأنه أقر يقبض مال الغير فلا يصح بما فيه من إبطال حقته  
في العيني بخلاف ما إذا ادعى أنه وكيل يقبض الدين قصد قرض حيث يؤتمن بالوجه إليه لأنه أقر بما له من الدينون يقبض بما  
لأبائنا لا على ما بينا ولو هلك الوديعة عندنا بعد ما منع قبل لا يعنى وكان ينبغي أن يعنى لأن المنع من وكيل المودع  
في زعمه بمنزلة المنع من المودع وهو وجوب ضمان فكذا هذا ولو سلم الوديعة إليه فهلك في يده وأنكر المودع الو  
يعنى المودع لأنه صدق بالتسليم إليه ولو أن يخلق المودع أنه ما وكله فإذا أنكر برأت ذمته وإذا حلف ضمن وليس له أن  
يرجع على الوكيل لأن في زعمه أن المودع ظالم في تصفيناه وهو مظلوم والمظلوم ليس أن يطالب غيره إلا إذا ضمنه وقت الدفع له  
على الصفة التي ذكر في الدين فيستدبر حججه عليه ولو دفع إليه من غير تصديق له على الوكالة يرجع عليه مطلقا ولو كانت العين  
بأقنعة أخرى في الصوكل لا نملكها بأداء الضمان ولو أراد أن يسرد ما منه بعد ما دفعها إليه لا يملك ذلك لأنه ساء في  
نقص ما في جهة **قال أبو الوادعي** في شراء وصدقة يعطى الوادعي رجل ثرا الوديعة وصدقة المودع لم يؤتمن بالدفع إليه  
لأن أقران على الوجه غير مقبول **قال أبو الوادعي** أن المودع ما تركها ميوثا له وصدقة دفع إليه لأن ملكه قد زال بموته  
واتفق أنه مال الوارث في دفعه إليه ولو ادعى رجل أن صاحب المال مات ولم يدفع وارثا وأنه أوصى به في رجل من عيني  
لويحيى وصحة الوارث في عين الحال يؤتمن بالتسليم إليه بعد التسليم لأنه لما ادعى أنه لم يترك وارثا بمنزلة الوارث فيد  
إليه بعد التسليم كما يدفع إلى الوارث بعد التسليم لاحتمال أن يكون له وارث آخر ولو لم يؤتمن في عين الحال بل أنكر موته وقال  
لا أدري لا يؤتمن بالتسليم إليه ما لم يتم اليقين ولو لم يخل لم يترك وارثا لم يكن صاحب اليد خصا وعامة في التحريم ولو ادعى أن  
صاحب المال مات وأوصى له صدقة فواليد لا يلتفت إلى صدقة ولا يؤتمن بالتسليم إليه إذا كان المال عينا في يد المقر له  
لأنه أقر أنه وكيل صاحب المال يقبض الوديعة أو الغصب بموته فلا يصح كما لو أقر أنه وكله حال حياته يقبض العيني وإن



كان الحال دينا على المخرج على وجه الاول يصدق ويؤمى بالدفع اليه لانه اقر على نفسه ان يخلص ماله كالمواضع  
انه وكله في حال حياته بقبض الدين وصدقته الخ على النكاح بخلاف ما لو صدقته انه وكيل بقبض الدين وصدقته على محمد لا يجر  
وهو قول ابو يوسف لا يصدق ولا يؤمى بالنكاح وان كان اقر على نفسه والوجه الذي ذكره اقر على الغايين ومنهم من دعوا  
بسرقة دفع المال اليه فانه لو دفع الدين اليه ويحقق من صاحبه الحال برن بالدفع اليه لانه اقر على نفسه ان يخلص ماله كالمواضع  
واكر وصاية لا يلتفت اليه ولا ولاية ابتاع الغريم فيؤدى الى ان يبره من الدين بقوله في غير محله خلاف ما لو اقر بوجوب كالم  
حال حياته لانه لو اقر بدين او اكر كان له ان يبيع بدينه لان اقر على نفسه ان يخلص ماله كالمواضع لم يجر في حياته ذكوه في البيع **قال فان**  
وكله بقبض ماله فادى الغريم ان ربح مال اخر دفع المال الى وكيله بكل بطل بقبض دين له على غيره فقال الغريم للوكيل ان  
ربح مال اخر مني بغير دفعي دفع المال الى الوكيل لان وكاله شئت بقبضه اخذ ربح مال اذ لم ينكر الوكالة وانما ادعى الايفاء  
وفي ضمن دعواه اقر بالدين وبالوكالة بوجهه لانه لو لم يكن هو محققا عنده في طلب الدين لما اشتغل بطلبه فكيف اذا  
طلبه الدين او فتنك فانه يكون اقر بالدين فاذا كان اقر واشتت الوكالة في نفسه ولم ينبت الايفاء لم يجر دعواه فيكون  
بالوجه اليه كالمواضع بالوكالة على ما ينسب له ولو طلب الغريم بقبض الوكيل انه لم يعلم ان الموكل استوفى منه بغيره لان  
البيع لا يجر في النيابة على ما ينسب من قبل وفي خلافه في قوله **قال رحمه الله** وانما يجر في حاله في دفعه الى الغريم  
يجر ربح مال فيستحل لان قبضه يوجب له ذمته والطالب في اقر بدينه فيستحل عن العجز عن اقامه البيعة وقدر بينه  
من قبل **قال وان** وكله بغيره مما امتد على البايح رضى المشتري بوجهه حتى يخلق المشتري وكله بوجهه بغيره بسبب عيب  
في افعال البايح للمشتري في البايح لا يجر على البايح حتى يخلق المشتري خلاف مسألة الذي لا يجر على كل حال كالمواضع  
ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عن كونه ولا يمكن ذلك في العجز عن القضاء بالقبض فظاهره او باطنا عند صيرته اليه  
في حق القضاء ويلزم ولا يستحق المشتري بعد ذلك لانه لا يفيء اذ لا يجوز دفع القضاء وفي مسألة الذي ليس في قضاء وانما فيه  
الامر بالسليم فاذا ظهر الخطا فيه امكن بغيره ودفعه الى الغريم من غير قبض القضاء ولان حق الطالب في الدين ثابت  
ببقيته لتحقيق الحوجب فلا يمتنع على الوكيل استيفاء ماله بغيره ولا يكره العجز عنه لم يتيقن بقبض المشتري  
في الرد لا صلا لانه في العجز يعني به وقت التسليم فيستحق ثبوت حقه في الرد اصلا وقالوا عزاني يوسف ومحمد رضي الله  
تعالى عنهما لا يفرق بين المستلتي بل يرد فيها الحال لان القضاء بالخطا لا ينفذ الا ظاهره اعني ما يمكن التمسك فيها

وقيل انهم عجزوا ان يردوا في حق الفاعل لان من وجبه ان الفاعل لا يرد بالعجز على البايح مالم يستحق المشتري  
بالمه ما نصبت بهذا العيب ان لم يجر البايح الرضى فلا بد من قبض المشتري **قال رحمه الله** ومن ادعى ان ربحه من قبض  
على اهله فانفق عليهم من من عن فاعلمت بالعبارة وهذا مستحسن والقياس ان يكون مبرعا لانه حال امره فيرد المشتري  
على الموكل وهو المستحسن ان الوكيل بالاتفاق وكيل بالشراء لان الاتفاق لا يكون بغير الشراء فيكون التوكيل به توكيلا  
بالشراء والوكيل بالشراء يملك النقود من مال نفسه يرجع به على الامر وهذا لانه لا يستحق ربحه الا في كل حال وان ينفق  
له امره من غير قصد فيستحق له ويحتاج الى النقود من حاله فلم يجعل مبرعا تحقيقا لغرض الامر ونفي المخرج من  
المأمور وقيل القياس وانما يستحق في قضاء الدين لانه ليس في قبض الشراء في القياس يكون مبرعا لان امره كان  
معتقدا بالمال المذموم الذي في دفع حال امره هو كالاخر فيكون مبرعا في القضاء من مال نفسه ويرد على المطلوب اذا  
عنه لانه حكمه وقد كان عينه جهة وقواستحق عنه وهو المستحسن ان مقصود الامر حصل الهبة وقد حصلت ولا فرق في  
ذلك بين المالى فلم يكن التقييد مقيدا فلا يعتبر ولان الوكيل قد سئل بوجود الطلب فوضع ليس بمحال الموكل فيحتاج  
لان يوضع من ماله في دفعه ليدفعه الى الامر فالحال هذا توكيلا بالبايحه من وجه وهذا القول من المباداة يكون بصحة  
الرجوع **باب عزل الوكيل** اعلم ان الموكل عز الوكيل  
عنى الوكالة متى شاء لانه حقه فيمكن بطلانها اذا انقضى باحق الغيران وكله بالخصوصه بالناس من الطالب عن غيبة  
المطلوب فان الموكل لا يمكن له من حاله لانه اذا سئل اعتمدا على انه يمكن من اطمئنان حقه متى شاء فلو كان  
محررا لقرره الطالب عند احتفاء المطلوب بما فيه من ابطال حقه فصار كالوكالة المستوطنة ببيع الرهن خلاف ما اذا كان  
المطلوب حرة او كانت الوكالة من غير الناس الطالب وكان من جهة تمكنه من الخصومة المطلوب في الوجه الاول و  
لعدم انقضاء الوكالة في الوجه الثاني اذ هو يطلب في الوجه الثالث العزل الى الطالب وهو ما لا يخفى عليه ان يعزله  
وبناء الخصومة بنفسه لانه يترك الخصومة بالكلية ويحذفها قال بعض المشايخ اذا وكل الزوج وكبلا بطلاق زوجته  
بالتام ثم غاب لا يمكن عزله وليس بشئ بل عزله في الاصل لان المرأة لا حق لها في الطلاق وعلى هذا قالوا وقال الموكل  
للوكيل كل ما غرتك فانت وكيل لا يملك عزله لانه لا يملك له حدود الوكالة له وقيل فيقول بطلانها فانت عزول وقال  
صاحب الزاينة عند ان يملك عزله بان يقول عزلتك عن جميع الوكالات فيستحق في ذلك الى المعلق والمنفذ لانه لو لم يجوز ذلك



ادرك الى بعثكم الشرح جعل الوكالة من العقود الدائمة وكلها كمالا ليس بشئ لان في الاول عزله وتوكيله من غير  
فصل بين ما ديا لا الزاية وليس فيه وكالة ينفع ولا غير منيع وليس في الثاني ما يبطل الوكالة المتعلقة لان عزله لا يتناول  
الا الموجودة اذ لا يتصور عزله الوكيل قبل الوكالة كما لا يتصور عزله الفاعل او المطلق قبل التولية ولكن الصحيح اذا  
اراد عزله وان لا ينفذ الوكالة بعد العزل ان يقول بجحت من المعلقة وغير ذلك عن المجتره لان ما لا يكون لازما  
يصح الرجوع عنه ولو كانت منه قال وبطلت الوكالة بالعلم اذا علم الوكيل وقال انت في شعول بعزله وان يحمله يتلغه  
العزل لانه بالعلم يستطاع فوجواز الوكالة لحقه والى ما ينبغي استقام حتى نفيه كالطلاق والعتاق والاعزل  
الحكم مثل الموت والجنون ومن ان العزل خطاب ملزم مقصود وحكم الخطاب لا يثبت في حق المخاطب ما يتلغه  
كخطاب الشرح من اذ ابدل بالشرح لا يثبت حكم الشرح في مبلغ المكلف ولان في العزل اضرابه لانه قد ينفرد بعزله  
قبل ان يبلغه فيلزمه الغمان بذكر العزل فيكون شرطه في الاعناق والطلاق والعزل الحكم لان العزل فيه كمال لغزو  
عدم المحل فلا يتوقف على العلم ويصور في ذلك الوكيل بالنيك وبغيره والرسول شعول قبل العلم به حتى اذا ارسله في السبع  
او غيره فعزله قبل التبليغ انقول انه مبلغ عيان المرسل وناقلا لها فيكون غلبه جو عاني الاجاب له ذلك قبل القبول  
كما اذا كان المستر او غيره متبعا للوكيل فانه تعفو بعيان من عنده وان كانت الحقوق لا يرجع اليه بان كان سفيها او  
محررا كما في النكاح والعتاق وليس في سفل عبارة المرسل فلا يعبر التوكيل فيه الجاها واما الاجاب عن الوكيل فلا يتناول  
يبطله لانه صار اهيبلا في حق العيان وان لم يكن اهيبلا في حق الحقوق والرسول ليس اهيبلا في شيء مما فاقترق وقد ذكرنا  
اشراط العبد والعدالة في المبلغ غير مبررة فلا يقرب وكذا العزل الوكيل نفع عن الوكالة لا يهيم من غير علم الموكل ولا  
يخرج به عن الوكالة ولو وجد الموكل الوكالة فقال لم او كليم يكن ذلك عزلا قال وموت احداهما وجنونه مطبقا لحقه  
موتوا ينعى يبطل بهن الاشياء ايضا لان الوكالة عقد جائز غير لازم فلان بقاء حكمه لا ابتداء فيشرط القيام الامر في  
كل ساعة ما يشرط للابتداء وشرطه في الجنون ان يكون مطبقا الى مستوعبا من قولهم طبق الغيم السماء الاستوعاب لان كثره  
كالهون وقيل كالاغما وهذا المطبق شره عند الذي يوسن لانه يسقط به الصوم وعنه اكثر من يوم وليله لانه يسقط به الطلوة  
وعند محمد رحمه الله من كل عمل وهو الصحيح لانه يسقط به جميع العبادات حتى الزكوة لان استمرار حواله اضلاق فضوله  
اية استحكامه اما ما دفل الحول فلا يمنع وجوب الزكاة خلا يكون في معنى الموت والحول بالحق اذ لا يوجب بقاء ان

حكم الحاكم بلحاظ ان حاقه لا يثبت الحكم الحاكم فاذا حكم به بطلت الوكالة بالاجماع وما قبل ذلك  
موقوفه عنواي جسمه رحمه الله لان تصرفاته موقوفه عن فعله فكذا وكالة فان اسلم نفوت وان قفل او حتى يوار  
بطلت واما عنوما فتصرفاته نافذة فلا يبطل وكالة هذا اذا كانت الوكالة غير لازمة وان كانت لازمة  
لا يبطل يبطل بهن العوارض كما اذا كانت الوكالة مشروطة بعقد الزوجي وكذا اذا جعل امر امراته بيدك ثم جنى الزوج  
لا يبطل امره لانه قد ملكها فصارت تملكه العيني وان كانت الوكالة بالنكاح يبطل بالردة لانه بالردة خرج عن ان يكون  
مالا للنكاح بنفخ تبطل الوكالة به ايضا ثم لا يعود بالاسلام ذكره في الزاية وعزله الى المبسوط ولا يبطل وكالة  
المرأة بارتداد ما لم يلحق به الرجوع حكم الحاكم بلحاظ اقراره وكذا يجوز توكيلها بعد ارتدادها ايضا لانه لا يتق بعد الردة حكم  
للقرف بنفسه وورثه لا تؤثر عقوده الا اذا وكلته بالتزوج ثم ارتوت والعياد بالله فان ذلك باطل لا يمكن ان  
يتزوج بنفسه فكن الا يزوجه ويكيلها ولو وكلت وكيل في حال رد زافرو جرحا بعد ما اسلمت صح كالمعتقة اذ لو  
كنت بان يزوجه او يزوجه بعد انقضاء عدتها خلقت ما اذا وكلته قبل الارتداد ثم ارتوت واسلمت حيث لا يجوز ان  
يزوجه لان ارتدادها اضرار لغير الوكالة فصارت محروما من جهتها ولا يعود الوكالة بعد العزل وان عاد المرتد مسلما بعد  
الحاق به الحرب فان كان ذلكا فهو عدو ولا يعود وكيله عنواي بوسن لانه قضاء الفاض بلحاظ قد  
بغيره من مودة ولهذا لا يعود ملكه في مبرته وامرات اولاده ويعتق بما يعتق بالموت وهذا لان التوكيل اثبات ولاية  
التفويض ولانه اصل التقرب بملكه باهليته وولاية التنفيذ بالملك والحق بالاموات غلامك ولا اهليته وجه  
قول محمد رحمه الله ان الوكيل يتصرف بجان قائمه به والعجز بعرض الحق لتبائن الوادين والتوكيل اطلاق فاذا زال  
العجز والاطلاق باق عار وكيل لا يتق تلك المعاني وهي العقل والقصد من ذلك التصرف والذمة الصالحة وهذا صحة الو  
حق الموكل وصحة باق بعد حاقه بالحرب وانما عجز عن التصرف بعرض على شرط الزوال فلا ينعزل به عن الوكالة فاذا  
ذا صار كان لم يكن منق الوكيل على وكالة غير حاله او غي عليه زمانا ثم افاق وان كان العاير مسلما هو الموكل لا يعود  
الوكالة في الظاهر وعين محمد زنا تعود كما قال في الوكيل لانه اذا عاد عاد ملكه علمه مثل ما كان وقد تعلقت الوكالة  
بقديم ملكه فيعود على وكالة والعزق له على الظاهر ان الوكالة تعلقت بملك الموكل وقبزال ملكه برونه وحاقه  
فبطلت الوكالة على البتات بخلاف ردة الوكيل فان ملك الموكل باق على حاله وقد تعلقت الوكالة به وانما انقطع



تصرفه لغيره وقدره في عقود الوكالة كما كانت **قال** رحمه الله واقتضى الشرع ان يبطل الوكالة بانفراق الشريكين  
وان لم يعلم الوكيل بالانفراق حكمه والعقل الحكيم لا يشترط فيه العلم ثم هو الكلام يحتمل وجهين احدهما ان ينقض لكل  
واحد منهما عن الوكالة التي تضمن عقد الشركة لان كل واحد منهما وكيل عن صاحبه بالتصرف فيعزل بالانفراق عن  
هذه الوكالة التي تضمن عقد الشركة لان كانت ثابتة في ضمن الشركة فببطلانها اذا لم يكن مهر حايها و  
فيه اشكال من حيث انه لا ينعقد الا بغيره وان ينقض احدهما ينقض الشركة بدفع علم صلحهم بل يتوقف على علم الانفراق فبطلان  
بمقدور ان ينقض بدفع علمه ويمكن ان يحل على ما اذا هلك المالان او احدهما قبل الشراء فان الشركة يبطل به ويبطل  
الوكالة التي كانت في ضمن علمه بذلك ولم يعلم لان علمه حكمي اذا لم يكن الوكالة مهر حايها عند عقد الشركة على ما يات  
في كتاب الوكالة والثاني ان احدهما الشريكين او كلاهما لو وكل من يتصرف في المال جاز على عرفه ولو افترقا انفراق هذا  
الوكيل في حق غيره الموكل منهما اذا لم يعرف بالاذن في التوكيل **قال** رحمه الله ويجوز موكلا لو كان تابا وجوه لو ما دونها  
معاه لو كان الموكل كاتب او عبدا او ذميا في التجار ينفع الوكيل بعجز المالك بوجه العبد علم بذلك ولم يعلم  
لان بقاء الوكالة معتبرا ببقاء الموكل لا بكونه غيبا لان العقد الذي لا يلزم لبقا الحكم الابتدائي فيشترط في حاله  
البقاء قيام الامور كما في الابتداء وقبيل بالاجر والمحل فببطل الوكالة ويستوي فيه علم الوكيل وجهته لان البطلان  
حكم كما اذا انفرد الموكل في الشيء الذي وكل به هذا اذا كان وكيله في العقود والخصومات واما الوكيل في قضاء الدين  
واقضائه فلا ينفع بعجز المالك في الاجرة المادقة لان الاجرة لا يوجب الجح على من انشاء التصرف فيخرج  
وكيله عن الوكالة ولا يوجب الجح على من قضاه الدين واقضائه فكله الا يوجب عزله وكيله عن ذلك فان كونه  
بعد ذلك او اذن للمحجور بعد الوكالة التي بطلت لان صحته كانت باعتبار ملك الموكل التصرف عن التوكيل و  
مقتضى ذلك بالاجر والجر بعد الوكالة فلم يعد بالكتابة الثابتة والاذن الثاني ولو عزل المولى وكيله بعد المادقة له لا  
ينفع لان ذلك جرح خاص والاذن في التجار لا يكون الاعمال فكان باطلا الا ان المولى لا يملك نهجه عن ذلك مع بقاء  
الاذن فكذا لا ينفذ فعله الحكم فيه **قال** ويصرف بنصفه ان يبطل الوكالة تصرف الموكل بنصفه فيما وكل به لغوات المحل  
والمراد بتصرفه ما يبيع الوكيل عن الاستئصال به مثل ان يوكله ببيع عبده ثم يبيعه الموكل بنصفه او يبيعه وان لم  
يقع عن الاستئصال فلو وكالة باقية على حاله وهذا اصل صحيح ولو وكل بطلاق امراته مطلقا هو لئلا او واصلح

في انقضت عتدا بطلت الوكالة لغيره عن الاستئصال ولو تزوج بها بعد ذلك ليس للوكيل ان يطلقها لتحقيق عجز الموكل  
عن الايقاع بانقضائه الحق فكذا الوكيل وانما يمكن من الايقاع بعين مبيعه بدوم يحصل ذلك للوكيل ولو طلقها  
واصلح ولم ينقض عتدا فالوكيل ان يطلقها لغيره المحل ولو وكله بتزويج امراته فمروجا بنصفه مطلقا ليس  
للكيل ان تزوجه ايما لان الحاقه عقد انقضت بخلاف ما اذا تزوج الموكل بنصفه ابازا حيث يجوز له ان تزوجه  
من الموكل لغيره المأهولة ولو وكل بطلاق امراته ثم ارتد الزوج فطلاق الوكيل يقع عليها ما اذا كانت في العن لغيره يمكن  
الزوج من الايقاع وان لم يتزوج بالزوج فذلك بمنزلة توطئه ولو وكله بالخلع ثم طلق الزوج بنصفه خرج الوكيل  
عن الوكالة لان الخلع بعد الخلع لا ينعقد فتعذر التصرف على الوكيل بخلاف ما اذا وكله ان يطلقها ثم خالفها الزوج  
حيث يقع عليها طلاق الوكيل ما دامت في العن لان طلاق الزوج يقع عليها في حاله فيسقط الوكيل على وكالة  
والاصل في ان كان الموكل فيه قادرا على الايقاع فيسقط الوكالة على حاله وما لا فلا ولو وكل ببيع شيء فباعه الموكل  
ثم رد عليه ما يكون مني كنيان روية او خيار شرط او عيب بقبضه او القاد ببيع ما لو كسل باقية وكالة لان ملكه  
القديم قد عاد اليه بالبيع فيعود الوكالة وان رد عليه ما يكون مني كالرد بعيب بغير قبضه او اقاله لا يعود الوكالة  
لان بيعه في حق ثالث والوكيل بالثالث والوكالة تعلقت بالملك الاول وهذا حكم جديد بخلاف ما اذا رد عليه ما يكون  
منه ولو باع الوكيل ثم رد عليه ما يكون مني فله ان يبيعه ثانيا كما اذا كان البائع هو الموكل فرد عليه ذلك ولو  
كله به شيء فوجهه المالك ثم وجب بالهبة فليس للوكيل ان يبيعه لان الواجب بخلافه في البيع فله ان يبيعه بغيره  
الواجب الى الهبة وهو بغيره فخرج الموكل في هبته ثم يبيع الموكل ان يبيعه ثانيا لما ذكرنا قال عمر بن الخطاب لا يشبه الهبة البيع  
لان الوكالة بالبيع لا ينقض بمباشرة البيع لان الوكيل بالبيع بعد ما يبيع يقول حقوق العقد ويتصرف في حكم الوكالة  
فاذا افسح البيع والوكالة قائمة جاز له ان يبيع ثانيا بحكمها اما الوكالة بالهبة فينقض بمباشرة الهبة صح لا يملك الوكيل  
الواجب الرجوع ولا يبيع تسليمه فاذا رجع في هبته فقد عاد اليه العبد والهبة ولا وكالة فلا يمكن للوكيل من الهبة ثانيا  
ولو وكله ببيع عمن فاشترى العبد وادخله في دارهم ثم رجع الى الموكل بملك جديد بان اشترى منهم لم يعد الوكالة  
ولو اذن من المشترين من المالك او بالهبة عن وقع في سهم من الغائبين فهو على وكالة لان الاذن بهذا الطريق عاد  
ما قدم ملكه وقد كانت الوكالة متعلقة به فاذا عاد عادت الوكالة باعتاق امته فاعتق الموكل ثم ارتدت والعياذ  
بالله







ان تعد احضار المنقولات بان كانت بالكلية وغاية ذكر قيمتها لان غير المقدور لا يمكن ضبطه بالوصف يمكن بالقيمة  
فوجب ان يسمي اليها لانها في المعاد في هذه الحالة ليس ورتها ديناً في الوجود وقال ابو الليث في شرط مع ذكر الحيوان  
ذكر الوجود واللا وجود وان لم يسم القيمة فقال غضب من عينا كذا ولا ادري انه ناك او قيام ولا ادرككم كانت  
قيمة قال في الثاني ذكر في معاد الكتب يسمي دعاه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كان بيان القيمة لتقرر  
وعنه الى الثاني في الدين والى صاحب الزخيرة فاذا سقط بيان القيمة عن المعاد سقط الشرود ايضا بل والى انتم  
ابعد عن معادته **قال رحمه الله** وان ادعى عقاراً في حوزة لانه تعزير في بيعه بالاشارة لتعزير نقله الى المجلس الحكم فحين  
التحيز اذا العقار يعرفه **قال** وكفى ثلثة الى كفاية ثلثة في الحوزة وقال في قوله لا يملك ولا يورث ذكر  
الحود والاربع لان التعريف لم يتم بذكر الثلثة كما لا يتم بذكر الاشياء ولو ان لا كثر حكم الحول خلافاً لما اذا غلب  
في الاربع لانه يختلف به المعاد والاذن تركها ونظره اذا ادعى شراء بشئ مفقود فان الشراة تقبل وان سكوا  
عن بيان جزئها ولو ذكر واحد من ذلك وحلفوا فيه يقبل وكما بشرط ذكر الحول في الدعوى في الشراة ايضا لانه يقيى  
معلوم القاضي **قال** واسماء اصحابها اي ذكر اسماء اصحاب الحود لان التعريف يحصل بذكر وذكر انسابهم ليمتد  
عن غيرهم **قال** ولا بد من ذكر الجدران لم يكن مشهوراً في الابد من ذكر جدران واحد من اصحاب الجدران لم يكن الرجل  
مشهوراً بين الناس وهذا عندنا في حصة ربه الا لان تمام التعريف يحصل في البيع من غيره فذكر ما به غير مودة وان  
كان الرجل مشهوراً يكتفي بذكره لحصول المقصود به **قال** وان في بين او ذكر ان العقار في بين لان المعاد عليه لا  
يكون خصاً الا اذا كان العقار في بين فلا بد من اثباته **قال رحمه الله** ولا يثبت اليوم في العقار بتصادفها بل ببيئته او  
علم القاضي بخلاف المنقول لا يثبت اليوم في تصادق المعاد والموعا عليه ان العقار في المعاد عليه لان اليوم غير مشاهد  
ولعله في غيرهما فواضعاً فيه ليكون له اذ رتبة الى اذن حكم الحاكم فلا بد من اقامة البيئته فيه وعلم القاضي فيسفي رتبة الموعا  
بخلاف المنقول لان اليوم غير مشاهد فاجابه الى شرط الزيادة **قال** والله بطلان به اي ذكر القاضي انه يطالبه بالشئ المعاد  
لان القاضي لا يعلم ما اذا ذكر حقه من قبله انه يطالبه ببيئته فلا بد من التبيين عليه لانه لو لم يسم على الطلب بحسب  
القاضي انه اذا ذكر على سبيل الحلية فيقول ذلك اليوم بالنقص على الطلب لان القاضي لا يجب ان يثبت ما ذكره الا  
اذا اطلبه لانه نصب لقطع الخصومات بالاشارة فاذا بين طلبه جابه والا فلا لاحتمال ان يكون عن برهني او ودعية

او اجابة ونحو ذلك فلا ينفذ الاحتمال بدون طلبه وهذا قالوا يجب في المنقول ان يقول مولى بغير حق **قال**  
وان كان ديناً في وصفه والله بطلان به بما ذكره ولا بد من بيان ما وجب لا يفي حفاً وكذا في الشراة وقوسية من  
**قال** فان صححت الدعوى سال الموعا عليه عنها اي الدعوى ليكشف له وجه القضاء ان ثبت حقه لان القضاء  
بالبيئته بخلاف القضاء بالاقراء وهذا لان الاقرار حجة ملزمة بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضاء وطلاق اسم القضاء  
فيه مجاز وانما هو اسم للخروج عما رزقه بالاقرار خلافاً لبيئته فان البيئته حجة الا اذا اتصل بها القضاء فيسقط  
احتمال الكذب بالقضاء في حق العمل فحين حجة العمل به كسائر الحجج الشرعية **قال** فان ادعى مولى بغير حق المدعي فحلف  
لوجود الحجج الملائمة للقضاء **قال** ولا حلف بطلبه وان لم يكن للمدعي بينة على المدعى عليه فاطلب المدعي  
لمينه لانه عليه السلام قال للمدعي انك بينة فقال لا فقال عليه السلام لا بينة فقال حلف ولا يباي فقال عليه السلام ليس لك  
الا هذا شاهدك او بينة فصار العيني خالياً لاضافة اليه بلام التعليل وانما صار خالياً لان المنكر قصوراً واحداً على  
زعمه بالانظار فكله الشارع من اتوانفة العيني المأذونة وهو العيني فكان كاذباً كما نزع وهو اعظم من اتوانفائه  
ولا يحصل الخالف الثواب بذكر اسم الله وهو صادق على وجه التقطيم **قال** ولا تردعي على مدعي لقوله عليه السلام  
لو اعطى الناس مدعيهم لادعى ناساً رجل واموالهم كل العيني على المدعي عليه رواه مسلم واحمد جعل جسد العيني على المنكر  
لان الالف واللام للاستغراق وليس في شيء اخصر يكون على المدعي ونظيره قوله عليه السلام الاية من قرئش وقوله  
عليه السلام البيئته على المدعي والبيئته على من انكر قسم بينهما والقيمة ينافي الشركة وفيه الالف واللام ايضا على ما تقدم  
استغراق البيئته والبيئته وهذا لا يقبل بيئته في اليد ولا يقال انما يبيع الاستدلال بهذا الحديث على ما ذكرتم ان لو كان  
المنكر هو الموعا عليه والخارج هو المدعي وليس كذلك بل لا واحد منهما مدعي ومنكر لانه يقول هو ويقول لصاحبه ليس لك  
لانا نقول المحبة في المقصود ومقصود الخارج اثبات الملكية لنفسه يدخل ضمناً ويتبع ومقصود في اليد وهذا هو  
الخارج اول ما ينطق هو ويقول ذواليد ليس لك فالاول هو المدعي نفسه كل واحد منهما باول ما يصدر من اعتبار المقصود  
دفعي الضمن وقال الشافعي رحمه الله اذ لم يكن للمدعي منه حلق الموعا عليه فان كل من ادعى العيني على المدعي فان حلفه له  
وان لم يلقه لا يفي لان الظاهر ما شاهد المدعي بنكوة في غير حجة الموعا عليه كما كان الظاهر شاهد له اعتبره لمينه وقال  
ايضا اذا اقام المدعي شاهداً واحداً ونحوه في الحز حلق المدعي ويقضي له ما روى انه عليه السلام قضى شاهد عيني



ويروى انه عليه السلام قضي باليمين مع الشاهد وولدت ما رويها وما رواه ضعيف مدعي بن معين فلا  
يعارض ما رويها ولا يرويه عنه عن سرييل بن ابي صالح وانكره سرييل فلا يبقى جهة بعد ما انكره الرازي فضلا  
ان يكون معارضاً للشاهد ولا يرويه عنه عن سرييل بن ابي صالح وانكره سرييل فلا يبقى جهة بعد ما انكره الرازي فضلا  
انه على الصحيح بينهما وهذا كما يقال في كبريى المور والبعول والمرا على التعاقب وليس سلم انه يقتضيه الجمع  
فليس فيه دلالة على انه يمين الحوي بل يجوز ان يكون المراد به يمين المدعى عليه وهو قول به لان الشاهد الواحد  
لا يعبر وجوده كعدمه فيخرج الى معنى المنكر كما لا يثبت **قال ولا يثبت** لولا يمين الملك المطلق وبينة  
الخارج احق من لا يقبل بينة ذى اليد في الملك المطلق وان اقام بينة فيبينة الخارج اولى وقال الشافعي بينة ذى  
اليدين اولى من بينة الخارج لتأكيد اليد فصار كما اذا اقامها البينة على النتائج او على نفي امارة او امانة في بواحيها  
فانه يكون اولى ولو ادعى امانة وادعى كل واحد منهما ان امانة بؤنه او اعتق او استولى او اقام بينة كان بينة  
صاحب اليد اولى **ولن** ان البينة شرعية للائتمان وان كانت في الحقيقة مبينة مظهرتها لكنها اخذت حكم  
الاثبات كما اننا علمنا انما اذا الاحكام تثبت باسباب انفصلت كالعلل الشرعية فانها امارات في حق الشارع  
وفي حقنا لها حكم الاثبات ولهذا وجب الثبوت على الشهود عن الرجوع لان الحكم خالي الى كل شرادتم ايجابا فاذا  
كان كذلك كان بينة اكثر اثباتا لانه مبينة حتى يحل ذى اليد الملك الثابت بظهوره وذو اليد لا يستحق على الخارج  
بينة شيئا لانه لا يمكن الخارج قبل القضاء بوجه ما انبثت بينة صاحب اليد كان ثابتا بظهوره الا ان من  
راى شيئا يوانسان حاز له ان يشهد بانه له واذا نازع احد ذى الملك بغير بينة دفع الفاع عنه ولم يثبت بينة شيئا لم يكن  
واما بينة الخارج فانها اثبتت شيئا لم يكن ثابتا له فكانت اولى اذا البينات للائتمان بخلاف مسألة النتائج فان  
بينة صاحب اليد فيه متضمنة لدفع بينة الخارج لانه يقوم على اولية الملك واوله الملك لا يثبت الا الاضامه فاذا قد  
ثبوتها لصاحب اليد كانت بينة متضمنة لدفع بينة الخارج فوجرت التعارض بين البينتين فيخرج بينة صاحب اليد باليد  
وفي الملك المطلق لم يوجد التعارض لان الخارج لم يثبت الملك قبل القضاء في تعارض بينة ذى اليد بالوضع والرجوع  
انما يمكن عن التعارض ويتصور فيه ايضا ان يثبت الملك بهما على التعارض فلم يكن في بينة ما يرفع بينة الخارج فلا  
يقبل وحلوا في التعارض والاستبلا لان اليد لا يدل على من الاشياء فلان كل واحد من البينتين مثبتا

فتعارضتا فخرج سنة ما بين اليد واليد وحلوا في التعارض لانها دعوى سبب الملك ايضا فصار كما استخرج في  
جميع ما ذكره ولا يثبت في دعوى الملك المطلق لان الملك سبب لان فيه ذى اليد اولى بالاتفاق اذا كان سببا لا يتكرر في  
الملك على ما يجي بيان في موضعه ولا يقال انها لو لم يترك سبب الملك بان ادعى كل واحد منهما انها امارة او امانة يترك  
الموجب الحكم كذا في بطلان ما لم يترك لان نقول السبب متعين او لا طريق لهذا الملك الا انه فيكون دعوى الملك  
فيه دعوى السبب الا انهما لو اختلفا في ولا يثبت **قال** اما البينة كانت بينة ذى اليد اولى لمقتضى  
سببه وهو الحق في ملكه ولا كذا في ما نحن فيه لان الخارج هو المدعى والبينة بينة المدعى باليد على ما بينا وجهه  
من الاستقراء فلا يقبل سنة ذى اليد ما لم يكن موعيا بدعوى السبب **قال رحمه الله** وقضى له ان بكل مرة  
بلا احلف وسكت اي قضى المدعى ان لكل المدعى عليه من حري بقوله لا احلف ودلالة بسكوته وجوز ان  
يكون اللام في قوله وقضى له بمعنى عليه قضى على المدعى عليه واللام تاني بمعنى على قال الله تعالى ان احسنتم  
لانفكم وان اساءتم فلها اي فعلها وقال الشافعي رحمه الله لا يقضى بشكوله بل يرد اليمين على المدعي وانكلى  
المدعى عليه فان حلف يقضى له بالمال وان كلف انقطعت المناقعة بينهما لما روي عن علي بن السعة انه حلف المدعي بعد  
بكول المدعى عليه لان اليمين انما وجبت في الابتداء على المنكر كون الظاهر يشهد له فاذا انكلى هو كان الظاهر  
شاهدا للمدعي فيحلف ولان النكول محتمل ان يكون لاجل اشتراك الحال ولا جيل اليمين الكاذبة او لاجل  
الترفع عن الصادقة فعل عثمان رضي الله عنه فان نكاح عن اليمين وقال اخاف ان يوافقه قضيا فيقال ان عثمان  
حلف كاذبا فلا يكون حجته الاحتمال فلا يقضى به **ولن** اجماع الصحابة رضي الله عنهم وروى عن علي ايضا انه وافق  
اجماعهم فانه روي عن شرح ان المنكر طلب منه رد اليمين على المدعي فقال ليس لي سبيل وقضى بالنكول من بين علي رضي  
الله عنه فقال له على قالون ومعضا بالرومية اصبحت روي عن عمر رضي الله عنه ان امرأة ادعت عن زوجها  
انه قال لها جعلي على غار بك فحلف عمر الزوي بالله ما اردت طلاقا فنكح ففقه عليه بالفرقة وكذا روي لا قدم عليه  
اليمين او لا لواجب دفعا للمدعي في نفسه فترجحت هذه الجهة على غيرهما من الترفع والتورع والاشتبا لان  
الظاهر انه تاتي بالواجب فلا يترفع عن الصادقة والظاهر في حال المسلم انه لا يكون فلا يكون كونه تورعا عن  
الحاجة طاهر باعتبار حاله ولو كان لاشتباه الحال لاستهل حتى ينكشف له الحال فتعني ان يكون لاجل البطلان



ولا وجه لرد اليمين على المدعي بما روينا من ان اليمين على المنكوق قال رحمه الله وعرض اليمين لمن توبأ ان عرض  
القاضي اليمين على المدعى عليه ملت حوايت وهو مستحب فعمله في كل مرة اني عرض عليك اليمين فان حلفت ولا  
قصيت عليك بما ادعاه اعلامه لك الحكم لانه موضح خفا لا خلافا للعلماء فيه فان الشافعي لا يراه فلو اكرهه لا  
نواز والعرض لم يحلف حكمه اذا علم انه لا آفة به من طرثي وخرش وعنى ابي يوسف ومحمد ان المنكوق صحت لو  
ففي القاضي بالنكول من لا ينفذ الصلح لا ينفذ والعرض لمن سجد وهو تطهير ليرال المدعى عليه انما فانه سجد  
فكنا هذا ما بلغه من الاتقان ولا يوان يكون النكول في مجلس القاضي لان المعجزة بين قاطع الخصومة ولا معجزة باليمين  
غيره في حق الخصومة فلا يعجزه عن شرط القضاء على فور النكول فيه اختلاف اذ اخلق المدعى عليه فالحلف على  
دعواه ولا يتطل حجة يمينه الا انه ليس ان يخامع ما لم يقع السعة وفوق دعواه فان وجد سنة اقامها عليه وقضى  
له بها وبعض العقلاء من السلف كانوا لا يسمعون البيعة بعد الحلف ويقولون يتبرج جانب صدقة باليمين  
فلا يقبل ما ادعى بعد ذلك كما تبرج جانب صدقة المدعي بالبيعة لا يعجزه عن المنكر حها وهذا العقل للبحر  
غير ما حذبه وليس شي أصلا لان من رضى الله قبل البيعة من المدعي بعد عيني المنكر وكان شرح رحمه الله يقول اليمين  
القاهرة احق ان تودى البيعة العلوية وحلي يظهر كذب المنكوب باقامة البيعة والصواب انه لا يظهر كذبه لا يعاقب  
عقوبة شاهد زور ولا تحت في يمينه ان كان اطلاق على فلان الوفاة عليه فانكر خلافه اقام المدعي البيعة  
انه علمه القاضي وقيل غدا في صحة يمينه يظهر كذبه وعذم محمول لا يظهر وفي الزانية لو اصر على ان المدعي لو حلف  
فالمدعى عليه ضمان المال وحلف فالصلح باطل ولا شيء على المدعى عليه قال رحمه الله ولا يستحق في ذلك  
ورجعة وفي الاستلاد ورق وشبهه ولا وجود لعان قال القاضي في الاسام في الدين رحمه الله الفتن على  
انه يستحق المنكر في الاشياء الستة يعني في هذه الاشياء التي عدت رسول الحود واللعان وهو قولها والاول  
قولها في حقيقة لهما ان هذه حقوق يثبت مع الشرائع فحقها الاستلاف كالمال خلاف الحود واللعان  
وهذا لان فائق الحلف ظهور الحق بالنكول اقراران اليمين واجب فتكره دليل على انه باطل ومقر ولا يمكن  
ان يجعل باذلا لانه يجوز ان لا يجوز البذل منه كالحائض والعبء الماد في له في التجان وكذا يجوز في الدين ولا  
يجوز بطله وجب على القاضي ان يقضي بالنكول ويصح الجواب في الدنة ابتداء ولو كان بخلافه ولا وجه له

وكذا يجب ان يصدق به فيما دعي من النفس ويصح في الشايح فيما يقيم ولو كان بخلافه لا يصح وواجب  
فتعين ان يكون مقرا والاقراء يخرج من هذه الاشياء لكنه اقراء فيمنه بشرا بالبذل فلا يثبت به ما يقطع  
بالشهادات كالحود واللعان الا يوان لا يثبت بالشهادة على الشراة ولا يثبت بالقاضي الى القاضي و  
لا شهادة القاضي مع الرجال كما في من الشرائع وهو لان نكوله يدل على انه كاذب في اللعان ولو لا ذلك ما نكل  
لان اليمين الصادرة من الثواب بذكر الله تعالى على وجه التعظيم وحيث انه ماله وعرضه يدفع لانه الكذب عن  
نفسه والعاقلة ميل الى الميل عن اليمين المأذنة فيمرا هذا كل النفس فالظواهر اعرض عنها مخافة الهلاك  
ومخالفة لهواه وشيخ نفسه واثبات الرجوع الى الحق اذ هو اول من التماس على الباطل قال الله ومن يوق  
شيخ نفسه فاولئك هم المفلحون فيكون اقراره من وبيان صيغة دية الله بدل واباه وعن الحقوق لا يجوز  
فيما البذل والاباه فلا يقضي بها بالنكول كالمقتضي في النفس كالحود واللعان وفي عمله على البذل صيانة  
عن غيره الكذب فكان اولى ولهذا الاجز لان مجلس القاضي وقضائه ولو كان اقرارا جاز مطلقا بوفى القضاء و  
كذلك كفى رجل لرجل بما يقوله به فلان قاضي المكفول له على فلان دينه فاستلخه فلما لا يجب على الكفيل شي  
ولو كان اقرار الوصية عليه وكذا الواسر نصف بدو اشترى نصفه الباقي فوجده عيبا في احد في النصف الاول  
فاستلخه فمضى ففقه علمه بالردم اذ وان يرد النصف الاخر فحتاج الى خصومة واستلخه فوجده اذا انكر  
ولو كان اقرارا استلخه ثانيا بلى كان يلزم كله بالنكول الاول ولا نسلم ان اليمين واجبة مع البذل فلا  
يكون تاركها للواجب به وهو لان اليمين يجب علمه اذا طلب تخليفه ليمتنع به الخصومة ومع البذل لا حقوة  
ولا طلب فلا يجب انا جاز من المماثلة والعبء واليمين الماد في لها لان فيه ضرورة فيدخل تحت الاذن في  
التجان كما يدخل الصياغة البيعة والهوية البيعة للضرورة اذ لا بد للتجان من ذلك وانما جاز في الدين  
بناء على دعوى المدعي ومفعلة البذل ترك المنع وترك المنع جاز في المال لان امر المال حين خلاف الاشياء الستة  
وانما وجب على القاضي ان يقضي بالنكول حكم الشرع لما ان المدعي كان له شيء المدعى عليه او باطله المنكر بالشرع  
والشرع ابطال تراعه الى اليمين فاذا امتنع اليمين عاود الاصل حكم الشرع وانما صح الجواب في الدنة  
ابتداء بناء على ان المدعي انه محق وان مفعلة البذل ترك المنع ولان كان بذلا حقيقا فاما الجواب فيه



الدفعة ابتداء كالكفالة والحوالة وانما وجب القصاص فيما دون النفس لان ما دون النفس يسلك به مسلك  
 الاموال فيجوز بذل اذ كان مفيدا لا يورثه بخلافه قطع بين المتماثلة للتأمين فكذا يجوز بذل لرفع  
 العيني عن نفسه وانما يقين اعظم منه وهذا لكل عثمان رضي الله عنه عن الصادقة عليها السلام فهذا هو الجواب  
 عن قولهم في العيني صيانة ماله وعرضه لاضرره وانما يجوز في منافع كتمل القصة لانه ليس بدل حرجي وانما  
 صار بدلا في المنع على معنى انه ترك منع وان المدعي يافق بحقا فلا يمنع بالشيوع ثم الوعوى في هذه المسائل  
 يتصور من اهل الخصمين ايها المالك الحد واللعان والاستيلاء فانه لا يتصور ان يكون المدعي فيها الا  
 المغذوف والمولى واجاز في الاسلام على المزدوي قولها للعقوى على ما ذكره في المختار واختيار المتأخرين  
 من شايخنا على ان القاطن يظفر حال الموعى عليه فان رآه متعنتا كخلفه اذا بقولها وان رآه مظلوما لا  
 خلفه اذا بقول ان صيده هو نظيره ما اختار شمل الية في التوكيل بالخصومة بغير رضا الخصم لان في الخصم  
 التعت وقصد الاضرار بالآخر قبل بغوضا والافلا وذكر القدر الشريف رحمه الله ان الحدود ولا يختلف  
 فيما بالاجماع الا اذا يفتنى حقا بان على من جرم بالزنا وقال ان زينيت فانت حر فادع العبدانة قد زنى  
 ولا يثبت له علم يستلزم المولى في اذ التكل بثبت العتق في الزنا ثم اذ لم يكتف في النسب عنه هل يقبل  
 بينة المدعي فيظفر فان كان نسا يثبت بالاقرار قبل بينة وذلك الولو والوالوان كالم يثبت باقرار  
 لا يقبل منه مثل الجد وولوا الولو والاعمام والافوة ولولا دم لان فيه حمل النسب على الغيرة خلاف  
 دعوى مولى الاعلى او الاسفل حيث يقبل وان ادعى انه معتق صحره وخوذا في الفرق بينهما ان النسب لا يثبت  
 فيهم الا بواسطة فيكون فيه تحميلا على الواسطة اما الولو فلا يثبت بواسطة بل بحمل في الحكم كانه هو  
 المعتق ولهذا لا يرث النساء الولاء ولو كان بواسطة لثبت لهن وكذا يكون الولاء للذكر ولو كان  
 بطريق الارث لما كان له كما في المال وكذا الواعق بعد اثم مات المولى من ابنتين ثم مات الابان اهو ما عن  
 ابن واو والاضطر عشر ثم مات المعتق فان ماله يقيم بينهم على احدى عشر فما جعل كانهم اعتقوه ولو كان  
 بطريق الارث لما كان الابن الواسع المعتق والعشرة النصف نصيب بينهم وعندهما يثبت بالنكول اذا  
 كان نسا يثبت باقرار والافلا **قال رحمه الله** ويستحق السارق فان تكل فمضى ولم يقطع لان

موجب فله شيان العنان وهو حجب الشبهة فيجب النكول والقطع وهو لا يجب مع الشبهة فلا  
 يجب بالنكول فصار نظيره اذ اثبت السرقة بشهادة رجل وامرأتين او بالشهادة على الشراة او بالكتاب  
 القاطن الى القاطن فان كان المال حجب في دفع القطع ويقول في الاستحلاف بالله ماله عليك هو المال ومن  
 يحذر ان القاطن يقول للمدعي ما زلت بربو فان قال اريدوا القطع قال له ان الحدود ولا يستلزم فيما فليس كالمدينة  
 فان قال اريدوا المال قال له دعوى السرقة ودفع المال **قال رحمه الله** والزواج اذا اوعت المرأة فلا تقبل  
 البولي فان تكل ضمن المهر لا يستلزم الزوج اذا اوعت المرأة ذلك وهذا بالاجماع لان الاستحلاف حرجي  
 في المال بالاتفاق لا سيما اذا كان المقصود هو المال وكذا في النكاح اذا اوعت الصداق او النفقة لانه  
 دعوى المال ثم ثبت المال بنكوله ولاست النكاح وكذا يستلزم في الشبهة اذ ادعى حقا كالارث والحج والنفقة  
 والعق بغير التكل واستماع الزوج في البينة فان تكل بثبت الحق ولاست النسب ان كان نسب لا يبرح الاقرار  
 به وان كان يبرح الاقرار به فعلى الخلاف الذي ذكرناه **قال رحمه الله** وصاحب العود فان تكل في النفس بغير  
 او يخط وفيما دعوى يقتضى ان يستلزم جاحد القصاص فان تكل في النفس بغير حلف او يقر ولا يقتض  
 منه وفيما دعوى النفس يقتضى منه وهذا عند اهل صيغة وقالوا لا يجب عليه الارش فيها لان النكول اقرار فيه بشبهة عدا  
 لان في امتناع العيني احتمالا لا يحمل لاجل الترفع على ما ساطل حيث العقوبة بالحدود وفاد امتنع وجوب  
 القصاص بحسب علمه الارش بخلاف ما اذا اقام عاذا ذلك رجل وامرأتين حيث لا يقع منه شيء وكذا بالشراة على  
 الشراة فيه ما يقتضيه شيء لان القصاص موقوف لمعنى من جهة من له ملا يجب شيء وفي النكول المعنى من جهة من  
 علمه فنصارا الارش ونظيره اذ اقر بالقتل خطا والولى يدعى العمل بحسب الدية والعكس لا يجب شيء  
 بخلاف العتق في السرقة حيث يشترط رجل وامرأتين واختار الكا حجة بالنكول لان المال فيه اصل  
 ثم يقتضى في الحد فاذا قصر سقى الاصل حاله وهذا الاصل القصاص ثم يتعدى الى المال اذ هو شرط ولا ي  
 حصة ان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال حتى يبيع قطعا الى اربعة ولا يجب على القاطن ان اذا  
 قطعها بامر بخلاف النفس فانه لو قتل بامر حجب عليه القصاص في رواية والوجه في اخرى فلا يسلك بها  
 مسلك الاموال بحرف في البدل كالا مال الا انه لا يجوز قطعها بلا فايق وهذا البطل مفيد لرفع الحدود







ومن الخيرة ولو غلط علمه فخلق من غير تعظيم وبكل من التعظيم لا يقع علمه بالتكول لان المقصود الحلف  
بالله تعالى وقوله **قال** لا يمان وكان لا يمان على العيني زمان ولا المكان وقال الشافعي رحمه الله ان  
كانت العيني في فضاء او مكان او في مال عظيم يبلغ ما شئ فقال يغلفه بالمكان فيحلف من الكون والمقام ان كان  
ملكه وعند قبي النبي صلى الله عليه وسلم ان كان في المدينه عند المذبح ان كان في بيت المقدس وفي الجوامع وفي غيرها  
فان لم يكن في المساجد ويكون ذلك يوم الجمعة بعد العصر ولما اطلق قوله علم السلام والعيني على كل مكان  
والخصيص بالمكان والزمان زيادة على النص وهو نسخ لان المقصود تعظيم المقسم به وهو يحصل بوقوع ذلك  
ولان فيه حرجا على القائل حيث يكون حضوره وهو موقوف وان فيه تاخير حتى المدي في الميكن فلا يخرجه ولا يمان  
اضحا يقطع به المصنوع فلا يخفى كما لا يبينه **قال** رحم الله ويستحق اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى  
علمه السلام والنص ان الله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام والمجوس بالله الذي خلق النار والاشني بالله  
لعله علمه السلام لان صور الاعداء اليهودي استدل بالله الذي انزل التوراة على موسى ان حكم الزمان في كتابكم  
هذا ولان اهل الكتاب يعتقدون نبوة بنو اسرائيلهم بذكر المنزل على سبيلهم والمجوس يعتقدون بعظيم النار فيكون  
علمه بذكر خلقها والاشني وهو الذي يعبده الله تعالى يعتقد ان الله تعالى فانه وانما يشرك مع الله تعالى غيره قال الله تعالى  
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض لئن ان الله تعالى ليقولن الله وعني ابي صوره رحمه الله انه لا خلق احد الا بالله  
تعالى خالصا احتوا من اشراك غيره في التعظيم مع الله تعالى وذكر الحضاف في الحلف غير اليهودي والفرسي الا  
بالله تعالى وهو اختيار بعض مشايخنا لان في ذكر النار في العيني تعظيم لها لان المعنى تشهيد بذكر ولا ينبغي ان تعظم  
انما خلاف التوراة والانجيل لان كتب الله تعالى واجب التعظيم وما ذكره هذا هو المذكور من الاصل فانه وقع عند  
محمد رحمه الله انهم يعظمون تعظيم المسلم الشجار ولا يعترفونها حقيقة **قال** رحم الله ولا يجلون في بيوت عباد الله  
لان فيه تعظيم والقاضي منع عن حضوره مع علمه في الحج وهو موقوف عنه ايضا **قال** رحم الله وحلف على  
الحاصل ان بالله ما يشاء كما قال قايوم وجامع على كل ربه وما يبين من ان في دعوى التلاح والبيع  
والغصب والطلاق لا يقال بالله ما نكح ولا بالله ما بيعت ولا بالله ما غصبت ولا بالله ما طلق لان من  
الاشياء ما يقع ثم ترتفع برافع كالطلاق والاقالة والهبه والتلاح الجذب فلا يمكن تخليفه على السبب

في حلفه على الحاصل كيلا يتصرف المعامله لانه لو اقر بالسبب ادعى طرق الواقع لا يقبل منه فيحتمل بهذا  
الطريق اذا اقر رفته على المدعي لان المقصود من الاسباب احكاما فيحلف على نفي الاعيان في السبب وهذا  
عنوان حقيقه ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف يحلف على السبب لان العيني حق المدعي فيحلف على وفاء دعواه و  
المعا هو السبب الا اذا عرض المدعي عليه ان قال قايوم البيع ثم يتعايدان ونحو ذلك فانه حينئذ يحلف على  
على الحاصل نظرا الى لا يفتقر حقه وعنه انه ينظر الى انكار المدعي عليه فان انكر السبب يحلف على علمه وان انكر الحكم  
حلف على الحاصل وقال في الاسلام يجوز ان يرضى الى ان يرضى هذا الخلاف فيما اذا كان السبب يرتفع برافع وليس  
في تخليفه على الحاصل حرج بالمدي فان كان سببا لا يرتفع برافع فانه يحلف على السبب الاجماع كالعبد المسلم اذا  
ادعى العتق على مولاه لخلاف الامة والعبد الكافر لان الرقي يتكفر علمه بالا او نداد ونفقني العهد ثم  
الاختلاف برافع الحرج ولا يتكفر على العبد المسلم اذا قبل منه الا الاسلام او السيف عند ارتداده وكذا  
اذا كان في التخليف على الحاصل حرج بالمدي مثل ان يدعي شفعة بالجواز والمدعي علمه بالايام ومثل ان يدعي المنيق  
الشفعة والزواج لا يمان فانه لا خلاف حسن على السبب الاجماع لان في تخليفه على الحاصل ترك النظر في جانب  
المدعي اذ هو حلف بآية اعتقاده فينبطل حق المدعي **قال** وان ادعى شفعة بالجواز ونفقة المنيق والمشرقة  
او الزوج لا يمانا يحلف على السبب كما ذكرنا في اصله ان التخليف على الحاصل هو الاصل عندنا الا اذا ادعى الى  
الاحرار بالمجوس او كان سببا لا يتكفر حينئذ يحلف على السبب وعنوان يوسف التخليف على السبب هو الاصل الا اذا  
عقر حينئذ يحلف على الحاصل لما ساق **قال** رحم الله وعلى العلم لو وردت بعد افعاده اخر الحلف على العلم  
اذا وردت بعد افعاده او ادعى اهوانه ولا يحلف على البتات لان الوارث لا يعلم بافعال المورث فيمتنع عن العيني  
فيلحقه بذلك وهو محقق ظاهر فلا تقارن له دفعا للفرقة **قال** وعلم البتات لو وجب له او اشتراه  
يعني يحلف على البتات ان كان ملكه بالهبة له او بزمانه اياه لان الهبة والشراء سبب موضوع لذلك باختياره كما  
بما مره ولو لم يعلم انه ملك للملك له لما باشر السبب اذ يحلف على العلم وهو لان الملك باختياره لا يكون الا  
بعد التخصيص ظاهر فيطلق له الحلف على البتات فاذا امتنع عن ما اطلق له يكون باذلا اما الوارث فانه لا  
اختيار له في الملك ولا يورث ما فعل المورث فلم يوجد ما يطلق له العيني على البتات ولان الوارث حلف عن



الميت واليهي بالبحر فيك النياحة فلا خلق على النبات والموتى والاصل بنفسي فخلق عليه والاصل  
فيه ان اليميني متى وقعت على فعل الغي فاليمين على العلم متى وقعت على فعل نفسه يكون على النبات الا يبرهن عليه  
السلام خلق اليهودي بالدم ما قلم ولا علم له قاتلا فخلق على النبات في الاول لانه فعلهم وفي الثاني على العلم لانه  
فعل غيرهم قال الخواني هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الود والعيب فانه اذا ادعى المشتري ان العبد  
ابق ونحو ذلك فارد المشتري تخليف البايع فانه خلقه على النبات مع انه فعل غيره وانما كان كذلك لان البايع ضمن  
تسليم المبيع سامعا في العيوب فالتخلف يرجع الى ما ضمن بنفسه فخلق على النبات ولانه انما يكون الخلف على ما فعل  
الغير على العلم اذا قال المتكلم لا علم لي بذلك واما اذا ادعى العلم فيخلق على النبات الا يبرهن ان المودع اذا قال ان الو  
ديعة قبر فاصبر خلق على النبات وكذا الوكيل بالبيع اذا ادعى قبض الموكل الفضي فانه خلقه على النبات لا ادعى  
العلم بذلك في كل موضع وجب اليمين على النبات فخلق على العلم لا يكون معتبرا في لا يقضي عليه بالتكول ولا يسقط اليمين  
عنه وفي كل موضع وجب اليمين فيه على العلم فخلق على النبات يعتبر اليمين في سقط اليمين عنه ويقضي عليه في كل مكان  
الخلق على النبات كوفية مطلقا بخلاف العكس **قال** ولو افترض المتكلم في اوصافه من كل شيء هو ولم يخلق  
بعين ما روي ان عثمان رضي الله عنه ادعى عليه اربعون درهما فاعطى منها اذ افترق يمينه ولم يخلق قتيلا لا خلق وانت  
صادق فقال لخاف ان يوافق قوتي فتعال هذا بسبب يمينه المأذون وقيل كان له على قتل اربعة الاف درهم وقصدا  
ايه فقضاه من اربعة الاف فتوقفا الى غير علم خلق ولان بالافتراء صيانة عرضه وهو مستحسن عقلا وشرعا  
وقد قال عليه السلام في نواصي اعراسكم بامواكم وقال على كرم الله وجهه اياك وما يقع عن الناس الخاف وان كان  
عندك اعتذار ولان المتكلم يدفع به الخصومة وتتم الكون عن نفسه والادعي باجن على انه حقه او عوضا عنه فيجوز  
وان لم يكن الحق مالا كالنقصامي وجاز ان يكون لعقود اوصافه من كل شيء او اقرب منه جودا في المشتري في يعطى من الثمن  
بدل ملك الرقبة في نزع البايع وهو فداء في حق المشتري في يفتق العبد وكما في الصلح عن الانكار فانه يدل حقه في حق  
المدعي ولا فدا اليمين وقطع الخصومة في حق المتكلم لما بطل حقه في اليمين في اللفظ الصريح والنوابة لا يكون له ان  
يستخلف بعد ذلك ابراءا خلاف ما اذا اشترى يمينه بال حيث لا يجوز ان الشراعتك بالمال واليمين ليست بال  
فبطل وبقي حقه في اليمين على حاله **باب** **الحال** **اختلغا**

في قدر الثمن في البيع فحقه لمن يبرهن ان الحق اقام اليمين له فورد عوايه باليمين اذ اليمين مثبتة لاسم فبقى في  
الجانب المظهر مجرد الدعوى واليمين اقوى منها ادعى مستعدة في يوجب القضاء على القاض فلا يعارضه مجرد الدعوى  
**قال** وان برهننا فثبتت الزيادة ان اذا اقام كل واحد منهما يمينه كانت اليمين المثبتة للزيادة اولى لان  
البيانات شرعت للاثبات ولا معارضة في قورما اتفاقا عليه ولا في الزيادة فيجب عليه ولو اختلفا في الثمن والبيع جميعا  
فيمنه البايع اولى في الثمن وسنة المشتري اولى في المبيع كما ذكرنا وفي الزيادة اذا قال البايع بقتل من الجارية  
بعيدك هذا وقال المشتري اشترى منك بمانه دينار واقاما اليمين فيمنه البايع اولى لان ثبت الحق له فيه والاصل  
بنفيه واليمين للاثبات وفي النفي **قال** وان برهننا بيمينه ادعى اوصافا ان ان يبرهن اقامة اليمين  
ولم يبرهن اوصافا بما قاله صاحبه بعد ما قيل للحل واوصافا اما ان تواضعا بما قاله صاحبه ولا فسخنا البيع عليك  
بخالفنا وانما يقول ذلك لان المقصود قطع المنازعة وهو طريق فيه فاعلم با برهان في البيع دون الفسخ  
فتواصيان به اذا علم ذلك **قال** وروي عن يمين المشتري وهو قول محمد وزفر وابن يوسف ورواية عن ابي  
حنيفة وهو الصحيح لان المشتري استولى المثار اذ هو المطالب به الثمن اولا فينكر عيب المطالبة فيكون باديا بالانكار و  
عند تكوله يطالب بالثمن في كل من غير ما ذكره فيجب عليه فابن اليمين وهو الاقرار والبدل عند التناول فيكون البايع  
نتاهر القابض لان تسليم المبيع يتأخر الى زمان تسليم الثمن لانه يسلك المبيع في يستوفي الثمن فكان ما يستجلبه فائدة  
اولى وغنى روي عن يمين البايع لقوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان فالقول ما قاله البايع خصمه  
بالزكر فكان ينبغي ان يكتفى بيمينه فان تناهض عن افادة فلا يتناهض عن افادة التقديم وقيل يقع بينهما في البوايه  
هذا اذا باع سلعته بدين وان باع ثوبا بدين او سلعته بسلعة بدين القاض بايها شاء لا استواءهما في فاين التناول  
**قال** رحمه الله وفسخ القاض بطلب اوصافا لقوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان خالفوا وتواوا ولا يما  
ما اختلفا لم يثبت عاوداه كل واحد منهما فيسقط بيع بيمين مجهول او بدلا بدل فيفسخ لان البيع بلا ثمن او ثمن  
مجهول فاسودا بيمين الفسخ فم وقيل يفسخ بيمين الخالف والصحيح الاول بدليل ما ذكره المفسر ان  
وطئ الجارية المبيعة كل بعد الخالف قبل فسخ القاض البيع بينهما ولو كان يفسخ فاحل وصقة اليمين ان  
خلق البايع بالدم ما باعه بالادعاء المشتري وخلق المشتري بالدم ما اشتراه بالادعاء البايع وذكر في الزيادة



انه خلف باله ما باعه بالف وقوباعه بالبيع وحلق المشتري بالله ما اشترى بالبيع ولقوا اشتراه بالف بضم  
الاشبات الى النقي تاكيدوا والاصح لاقتصار على النقي لان الايمان على ذلك وضعت الايمان اذ اقتصر عليه في القسامة  
بقولهم ما قلنا ولا علمنا له قابلا والمعنى انه يعني بحب على المكروه هو ان في مختلف على هذه النقي اشعارا بان  
الحلف وجب عليه لانما وانما وجب على البائع والمشتري لان كلامهما متكرر لان البائع يدعي زيادة النقي والمشتري  
ينكر ويدعي النقي زيادة المبيع والبيع ينكر ان كان الخلاف فيها وان كان الخلاف في احدى ما فاحدهما يدعي زيادة  
البدل والاخر ينكر وانما ينكر ما يدعي وجوب تسليم البدل على ما وجب تسليم البدل والاخر ينكره فصارا معنيين و  
متكررين فيقبل بيته كل واحد منهما لكونه مدعيا وحلف كل واحد منهما لكونه منكر او هذا اذا كان قبل قبض احدى البعدين  
فظاهر وهو قياسي وان كان بعد في النقي لقياسه الى القابض منهما لا يدعي شيئا على صاحبه وانما ينكر ما ادعاه الاخر  
وكنى عن فناء بالنقي هو قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان في السلعة قايمة بعينها تخالفا وتوادقا قال ومن نكح لورمه  
دعوى الاخر لانه صار مقرا بما ادعى ولا يلزمه اذا انقضى العقد وهو المراءى بقوله لورمه دعوى الاخر لانه دعوى انقضى العقد  
به لا يوجد شيئا وما على اعتبار البدل فظاهر وما على اعتبار ان اقرا فظاهر اقرا فيه ثمرة الدال فلا يكون موجبا باعتزاد  
وهذا الوجه كونه في التخالف اذا كان اختلافهما في البدل معقودا او اما اذا كان في ضمن شيء اخر نحو ان يشتري الرجل  
من اخر سمن في رزق ووزنه مائة رطل ثم جاء بالرق ليرويه على صاحبه ووزنه عشرين فخالف البائع ليس هذا نقي و  
قال المشتري هو رزقك ما تقول قول المشتري سواء سمى الرطل ثمان او لم يسم فجعل هذا اختلاف في المقبوض وهو قوله القول  
قول القابض في نفس القبض والمقبوض فكذا في مقود المقبوض وان كان في ضمنه اختلاف في النقي لان النقي زيادة  
بنقصان الرزق وينقص زيادة البائع يدعي زيادة النقي والمشتري ينكره بعينه هذا اختلاف في ايجاب التخالف  
لان الاختلاف فيه وقع مقتضيا اختلافهما في الرزق قال وان اختلفا في الاجل او شرط الخيار او في قبض  
بعض النقي او بعد حلال المبيع وبعضه وفي بدل الكتابة او في راس المال بعد اقاله السلم يتخالف والعقل للمشتري  
في هذه اما الاختلاف في الاجل او في شرط الخيار او في قبض النقي فلا يوجب اختلاف في غير المعقود بل كونه اختلاف  
في الخط والايرون وهذا لا يخلل العقد بغيره خلاف في الاختلاف في وهو النقي وجبه حيث يكون بمنزلة  
الاختلاف في القرض حتى في النقي لا يوجب النقي لان يعرف بالوصف لا بغيره لكونه دينيا في الدقة

ولا كذلك الاجل لانه ليس بوصف الا يرون النقي وجودا بدونه وكذا مستحقها مختلف فان النقي حتى البائع  
والاجل حتى المشتري ولو كان وصفا للنقي لكان حق البائع وقال زفر والشافعي يتخالفان في الاجل اذا اختلفا  
في اهل او قدر لان هذا في معنى الاختلاف في مقدار مالية النقي فان الموجب انقص من الحال في المالية ولان  
النقي وجبه على التخييل عند اختلاف المتبايعين ولم يفصل قلت وجوب التخالف على اختلاف المتبايعين  
وهو ان مشتق من البيع فيتعلق وجوبه باختلافها فيما يشترط في البيع وهو شئ بالمبيع والنقي لا بالاجل فها  
كانه قال اذا اختلف المتبايعان في المبيع او النقي يتخالفان وقوبنا ان الاجل ليس بوصف للنقي لانه لو كان وصفا له  
لوجب عند ذمنا به اذا اشترى الا يبيع بوزن وصفه ووزن بين الاجل في السلم وبين ما نحن فيه عند ابي حنيفة فانه جعل هناك  
العقل قول من يدعي الاجل وجعل العقل هنا متكررا والفرق انه شرط في السلم وتركه فيه مفسد للعقد واقداما  
عليه يدل على الصحة فكان العقل لمن يدعيه لان الظاهر يشترط خلاف ما نحن فيه لانه لا يتعلق به الصحة والف وفيه  
فكان القول ان فيه لان الاجل اجنب عن العقد ولهذا هو شرط احوالنا هذين بانه باعه بالف الى شرطه والآخر  
بانه باعه بالف لم يذكر الاجل بغير شرط ذمها كما لو شرط احوالنا هذين بانه باعه بالف الى شرطه والآخر  
الخيار ولو كان وصفا للنقي لما قبل وكذا اذا اختلفا في اصل المبيع او كان ايضا المسلم فيه لا يتخالفان لان  
احدهما الغرض في النكاح اصل المبيع والاختلاف في مكانه لا ينافي وهو من ان في المبيع واما اختلافهما بعد مالا  
المبيع فالنكاح هو هنا قول ابي حنيفة وابي يوسف وجههما انه وقال زفر والشافعي رخصهما التخييل فان وينسخ  
المبيع على قيمة الهالك وعلى تخالفا هذا الخلاف فخرج المبيع عن ملكه او صار حال لا يمكن رده بها قوله عليه  
السلام اذا اختلف المتبايعان تخالفا وتوادا مطلقا من غير اشتراط قيام السلعة ولو اشتراط في الحويث  
الاخر البيهقي مع سقوطه في حاله اذ من كان يقول والله اعلم تخالفا وان كانت السلعة قايمة لانه يمكن  
بعض الصادق من الحاذق اذا كانت السلعة قايمة بتحكم قبيح في الحال ولا يمكن ذلك بعد الهلاك فاذا كان خيرا  
التخالف بينهما مع العلمان المعروفة فاذا كان خيرا مع عدم العلمان ولا يمكن ذلك بعد الهلاك فاذا كان خيرا  
صاحرا اذا البيع بالقياس غير المبيع بالقياس الا يرون الشافعي في البيع اذا اختلفا في قدر النقي لا بغير شرط ذمها  
لعدم كمال النصاب في كل واحد من التبعين فصار كما لو ادعى احدهما المبيع والاخر الهبة او كان البيع معاينة



فهذا كل واحد منهما في جنس الثمن وفي التوافق فيه وهو تسليم مبدئية البايع له على تقدير نكول المشتري  
او سقوط الثمن كله على المشتري على تقدير عدم نكوله ولا في صيغة ولا في يوسف فكل علم السلام اذا اختلف المتبايعان  
والسلعة قائمة بالخلاف وتوالت شرط ان يكون السلعة قائمة وما رويها من المطلق محمول على لفظ التراضي يدل  
علمه لان التراضي نكول في القام وفي الهالك ولانه محل المطلق على المقيّد اذا كان الراوي لها عن النبي صلى الله عليه وسلم  
واحد بالاجماع وبما لا يترك الراوي النبي صلى الله عليه وسلم القيد الى غلظه وقلة ضبطه بخلاف ما اذا اختلف الراوي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم كما جرت في كل واحد منهما على حاله فيعلم انهما سالم بكنى الاطلاق والقييد في حكم واحد  
محل واحد وهذا ان لم يشان هذا يروى بها ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله المقيّد كما ذكرنا والخالف بعد  
القبض على خلاف القياس كما ينشأ فلا يلحق به غيره فلا يقدر في الحال هلاك السلعة لانه ليس في معناه اذا لا  
يعود كل واحد منهما الى ما لا يرد في المشتري فيه شئ خلاف ما قبل القبض على ما ينشأ ولانه بالتخالف في  
العقد والقبض يرد على ما ورد على العقد فيشترط قيامه بالعقد ولهذا لا يجوز الاقالة ولا الرد بالعيب  
هناك ولا معنى لقولهم ان كل واحد منهما يرد على ما يرد على غيره لا في طرفان العقد لا يخلف باختلاف قدر الثمن  
جنس واحد لا يرد ان الوكيل بالبيع بالقبض الفيني وان البيع بالقبض الفيني بالزيادة في الثمن ونحوه  
بالخط وانما لا يقبل تركها اذا اختلف في قورح الى الجنس لان المعاد صوما لا اختلاف العقد بخلاف ما لو  
اختلف في جنس الثمن لان البايع يدعي علمه لونه ونحوه المشتري نكول المشتري يعني الشراء بالثمن والبايع نكول المشتري  
يبيع وكذا دعواه لان المبيع لم يتفقا على ثمن وهذا انعقاد على التخييل وهو كافي للتمتع ولهذا لو كان المبيع جارية  
وطرفا قبل الفسخ بعد التوافق ولو كان مختلفا كما هو كالاو ادعى صوما جهة والآخر بيعا لاختلافهما حقيقة و  
خلاف بيع المقايضة لان كل واحد منهما جميع فكان البيع قائما ببقاء المعقود علمه ولهذا لا يجوز الاقالة فيه ويرد  
بالعيب فاذا كان باقية اودعه في الاثر مثل الهالك ان كان من ذوات النشأ والافقمة ولا يسلم ان في التوافق  
هنا فابن لان المقصود في الفسخ ان لا يسلم الا واحد منهما العرض ويروج اليه عن ماله الذي ورد على المعقود وهذا  
يسلم المبيع للمشتري بقيمة كما يسلم له بالثمن اذا لم يفسخ فلا يعتد باختلاف سبب السلامة بعد حصول المقصود  
كن اقرب الى ثمن شئ متاع فقال المقلوبه من غضب فانه يؤمر بالرفع اليه لاتحاد الحكم خلاف ما اذا قال بعته عن الجارية

الاثنان فلان  
دعواه الثمن دعواه المبيع

فانكروا قال ما بعته وانما رد وجهك فانه لا يجوز له ان يطالب بالاختلاف الحكم فان حكم ملك المبيع خلاف حكم الزوجية  
وكذا لا يرجع الى البايع بالفسخ عن ماله الذي ورد على المعقود فلا يكون في الفسخ فابن لانه ما بعته من الفايق  
هو عودها ورد على المعقود الى صاحبه الى فابن لانه كانت واما اختلافهما بعد هلاك بعض المبيع فانه كونهما قول  
الى صيغة رضى الدخنة وصورة البايع عيني صفقة وصدق ثم هلك احدى عن المشتري فاختلاف في الثمن قال القوي  
فيما لا يتخالفان لان يرضى البايع ان يترك حصة الهالك وجعل هذا في الزاية لفظ المبسوط وفي الجامع الصغير  
القول قول المشتري مع عينه عن صفقة رضى الله الا ان يشاء البايع ان ياقض الحظ ولا شئ له وقال قاضي خان و  
ذكر في الاصل الا ان يشاء البايع ان ياقض الحظ ولا ياقض من ثمن الميت شئ وقال ابو يوسف في الفسخ  
العقوبة ولا يتخالفان في الهالك ويكون القول في ثمنه قول المشتري وقال محمد بن النعمان عليه ما يفسخ العقد  
فيها ويرد الحظ وقيمة الهالك لان هلاك كل السلعة لا يمنع التخييل من هلاك البعض او ان لا يمنع ولا يرد  
رضى الله ان اقتضى التوافق للهالك فيستقر بغيره ولا في صفقة رضى الله ان التوافق بعد القبض ثبت بالقبض على خلاف  
القبض ودد الشئ به في حال قيام السلعة والسلعة اسم مجعها فلا يثبت السلعة بعوض جزاءها ولا يثبت التوافق  
في القيام الا على اعتبار حصة من الثمن ولا يرد من القيمة على قيمتها والقيمة يعرف بالحزب والظن فيودى الى التخييل مع الجهل  
وذلك لا يجوز الا ان يرضى البايع ان يترك حصة الهالك فيستقر بغيره ولا ياقض من ثمن الهالك ولا من قيمته شئ وايضا  
كان العقد وقع على هذا فثبت ان كان حلقا ففسخ العقد واطن ولا ياقض من ثمن الهالك ولا من قيمته شئ وايضا  
الحل في دعواه الاثر ولفظ المبسوط يدل على هذا لان المستثنى منه عدم التوافق لان المذكور فيه قبل الاستثناء قوله لم  
يتخالف ولفظ الجامع الصغير يدل على ان لا يتخالفان وان تخلى المشتري وصدق لان المستثنى منه عن المشتري لانه المذكور  
قبله وقال في نظرية ويكلمون ان هذا الاستثناء الى ما اذا ينصرف وقال مشايخ بل في رضى الله ان ينصرف الى عيني المشتري و  
معناه ان البايع ياقض الحظ منها صلى الله عليه وسلم قبل المشتري الزيادة ويجعل صحتها على هذا العبد كصحتها على  
عبد اخر وصار تقدير ما قال في الكتاب على قول هو لا يتخالفان عن صفقة رضى الله عنه ويكون القول قول المشتري  
مع يمينه الا ان ياقض البايع الحظ ولا ياقض شئ اخر ففسخ لا يخلو المشتري قال شيخ الاسلام المعروف وخواجه زاد هذا  
لا يقول لان الاثر معلق بمشية البايع ولو كان اقرب الى طريق الصلح معلقا بمشيتها قال ابو حنيفة رضى الله عنه ليس هذا الا

قد



فأين لا ينفك ولا ينفك فلا ينفك لان ترك حصة الهاك من الثمن من غير بدل يتقابل ليس من الحكمة ثم قال وعامة  
المشترى على الاستثناء منصرف الى التماثل وصار تغذير ما قال في الكتاب على قول هو لا لا يتماثل في معنى حصة الا ان  
يشاء البائع ان يافضل المولى ولا يافضل من غير الميث فما فحشد في الثاني لان المذكور قبل الاستثناء التماثل دون يمين  
المشتري فلان من صرف الاستثناء الى المذكور او الى بعضهم قالوا لا بل يصر الى معنى المشتري على معنى البائع اذ ارضى  
ان يافضل المولى ولا يافضل من غير الميث فما فحشد لا يخلو المشتري لان البائع اذا ارضى عن دعواه لا معنى لتخلف المشتري  
وهذا في الاول فعدم الثابت ثم قال وقال الامام الكيا في دهم انه يافضل البائع في حق الهاك من المشتري ما يجزبه  
المشتري فحشد لا يخلو لان الاستثناء في ما شرع في حق المشتري اذا كان يكره ما يبيع البائع من الزيادة فاذا ترك البائع  
دعوى الزيادة واخذ المولى في المشتري فلا يصح الاستثناء في المشتري ويصح حذرك دعوى الزيادة في الثمن لا يكره من الهاك  
لان البائع لا يترك من غير الهاك ولا يترك له ان يبيع ما يكون الاستثناء منصرفا الى معنى المشتري ومن الهاك  
من قال يصر الى الاستثناء الى التماثل وهو اظهر لان التماثل هو الهاك قولنا لا يجوز من ان يكون ميسرا  
فصار كان البيع هو المولى وصار ايرضا عما اقرب المشتري من غير الهاك فلم يبق الا صلا في بينهما لا في غير الميث فالتماثل  
فأما على الزيادة دعوى الاخر ثم نفى التماثل على قول مجرد انه ظاهر لان الهاك عند لا يورث فصار كانا حيانا وتختلف  
في تفسيره على قولنا لا يورث فقال بعضهم تماثلان على القيام بحصة من الثمن وفي الهاك لان التماثل للفتح والفتح لا يورث  
على الهاك وهذا لا يعقل لان المشتري لو حلف بالله ما اشترى القيام بان يكون صادقا لان من اشترى شيئين بالثمن  
ثم صلا انه ما اشترى احدهما بالثمن كان صادقا فلم يمنع عن الخلف فلم يفر التماثل فأي دية والبيع ان يخلو المشتري بالله ما  
اشترى اما بالتماثل ما يقضي فان لم يفر دعوى الاخر وان حلف بخلق البائع بالله ما يبيعها بالثمن فان لم يفر دعوى المشتري  
وان صلي فسخ العقد بينهما في القيام وسقط حصة من الثمن ويضمن المشتري حصة الهاك من الثمن الذي يقربه المشتري فانه  
يقسم على قيمته بما يوم القبض فما اصاب المولى سقط وما اصاب الهاك لزم المشتري وان اختلفا في قيمة الهاك فان اقام ادلها  
بينه تعقل بينه وان اقام السنة فبينه البائع او لا لا يشب الزيادة وان لم يكن لها سنة كان القول قول البائع لانه  
هو المتكول لان الثمن كله كان واجبا على المشتري ثم المشتري يدعي زيادة السقوط بدعوى فلم قيمة الهاك والبائع يكره ذلك  
فلان القول قوله هو قياس ما ذكر في الاصل في جعل المشتري عبدا ومن يقضها ثم رد ادلها بعيب وهكذا الاخر عند المشتري

يسقط حصة من ثمن ما رد ويحب عليه من ما هلك من ثمنه وينقسم الثمن على قدر قيمته وان اختلفا في قيمة الهاك واقام ادلها  
بينه تعقل بينه وان اقام السنة فبينه البائع او لا لا يشب الزيادة وان لم يكن لها سنة كان القول قول البائع مع  
عينه لانها اتفقا على وجوب كل الثمن ثم المشتري يدعي زيادة السقوط بدعوى فلم قيمة الهاك والبائع يكره ذلك  
القول له ايضا وهذا العفة وهو ان اليان يعني في الحقيقة لا لا يتوجه على احوال الخصم وبما يعرف ان حقيقة الحال  
فيسعى الاخر والبائع بكل حقيقة فكان القول في البيعة بعينه الظاهر لان الشهود لا يعلمون حقيقة الاخر فافتر  
الظاهر في حقه والبائع مع ظاهر اقله من يقبل بينه ايضا ويثبت الزيادة الظاهرة وعذابي صفة رسم  
ان البائع اذا ارضى ان يترك حصة الهاك من الثمن يتماثلان عند بعضهم على الوجه الذي ذكره لان يورث هذا اذا هلك  
بعضه بعد القبض وان هلك قبله يتماثلان بالاتفاق وكذا لو رد احدهما ببيعان الهاك يعود الى ملكه فلا يؤدي الى تفرق  
الصفحة على البائع فعلم بهذا ان التعليل بان السنة اسم لجميع ما غير سيور وما اختلفا في بدل الكتابة فالحذو  
عنا قولنا في صيغة وقالوا يتماثلان ويصح الكتابة وهو قول الشافعي لان الكتابة عقد ومما وضعت لقبول الفسخ وكل  
واحد منهما حرج على الاخر لان المولى يدعي بلان ابرو والعبد يكره العبودية استحقاق العتق على المولى عذوا ما  
يقويه او مولى يكره فتحقان كما اذا اختلفا في الثمن وهو قبل القبض موافق للقياس فتعذر المولى ولا يبيعه ان  
البدل في الكتابة مقابل بكل الجوهو وكل التعرف والبدل للحال وقد سلم ذلك للعبد ولا يدعي على مولا شيئا وقد بينا ان  
التماثل بعد القبض على خلاف القياس فلا يتماثلان فيكون القول قول العبد لكونه متكررا وانما يقضي مقابلا بالعتق  
عند الاول وقبل لا يتقابل اصلا في يقال فانه اختلفا قبل القبض وهذا نظير الاجرة فانها مقابلة بالعين  
المستأجرة عند العقد ثم يتعلل في المنفعة عند الاستسقاء وكذا الكتابة ليست بمعنى البيع صورة ومعنى  
لان صورة البيع للاستسقاء وهو يمين على التقبيين والكتابة خلافه والبيع يقبل بفسخ بعد تمامه والكتابة لا يقبل  
بالفسخ بعد التمام فلا يكون في معنى خلافه الثاني فان يورث ان البيع لازم من الجانبين فالمصر الى التماثل فانه مقيد  
في اذا لم يفر دعوى الاخر ولا يحقق في ذلك في الكتابة لان الكتابة لا يخلو المولى من ثمنه من الفسخ  
بالسج والديني فانه غير لازم في لاجور الكتابة به ولا نسلم انه سوا وضه مطلقا لان الحال مال المولى من وجه فلا  
يكون في معنى البيع فاذا انعدم التماثل وجب اعتبار الدعوى والا لكان فيكون القول للمتكر وهو العبد وان اقام ادلها



بينة بعمل بينة لانه لو دعواه وان اقام البينة كانت بينة المولى لا يثبت الزيادة الا انه اذا ادعى ثورا  
اقام البينة عليه يعنى لانه اثبت الحرية لنفسه عدا هذا القول فوجب قبول بينة على ذلك فصار نظير مالوكا بته  
على الفرح ربح على انه ان لم يثبت ينعقد والبيع ان يكون عليه بدل الكتابة بعد الحرة كما ذكرنا وكما لو استحق بدل  
الكتابة فان الحرة لا يتبع بعد الوزل وجب البذل ولما اذا اختلف في راس المال بعد اقالته السلام فلان الاقالة في  
باب السلام ليس بحل هو بطلان كل وجه فان راس السلام لا يملك المسلم فيه الاقالة بل يسقط فلم يكن فيه معنى البيع حتى يتحقق  
فانجزته جميعه الدعوى والمسلم اليه هو المملوك صفة فلان القول ولا يعود السلام ولان المقصود من التحالف فتح العقد  
حتى يعود كل واحد منهما الى راس ماله واليه الاشارة النبوية بقوله عليه السلام خالف وتوادوا التحالف في الاقالة في  
السلام لا يفيد هذا المقصود وهو فتح الاقالة لانه الاقالة في السلام بعد نكاح لا يخلو من سبب الفسخ  
الا بغيرها لو قال لا نعتق الاقالة لا تنتقض وكذا لو كان راس المال عرضا فبينة المسلم المرد عليه يعيب  
بعضا قاضي هلك قبل التسليم لرب السلام لا يعود السلام فلو بالتحالف لا ينتقض الاقالة ولا يعود السلام خلا والاقالة  
في البيع حيث ينتقض بهن النواقض والفقه في سقط الاقالة فلو انقضت الاقالة لكان حكم النكاح عودا للمسلم فيه  
والساقط لا يحتمل العود بخلاف الاالة في البيع لان بينة فامكن عوده الى حكم المشتري **قال رحمه الله** وان اختلفا في  
عود النكاح بعد الاقالة بخلاف معناه اذا اختلفا بعد ثبوتها قبل قبض المبيع بحكم الاقالة فانها سحالة فان اذا  
لم يكن لها سنة ويعود البيع الاول لان التحالف قبل القبض موافق للقياس ما ان كانا من ماله مبيع ونكاحا يتعدى  
الى الاقالة كما يتعدى الى الاجارة والى الوارث والقيمة المبيع فيما اذا استلزم المبيع غير المشتري ولو قبض البائع  
المبيع بعد الاقالة فلا سحالة فان عندنا حجة وان يوسن وعند محمد سحالة لان لا يبرر النفي معلولا بعد القبض  
**ايضا قال** وان اختلفا في المهر فمضى لمن يبرهن ان اقام السنة لانه نورة عواها ووجها كما سمر بينة **قال وان**  
برهنا فلا حجة الى اذا اقام السنة كانت بينة المرأة اولى لانها يثبت الزيادة وايضا لا يثبت فماتت اولى هذا اذا  
كان مهر المثل يشترط للزوج بان كان مثل ما يدعى الزوج او اقل لان الظاهر يشترط للزوج وبينة المرأة يثبت خلاف الظاهر  
فكانت اولى وان كان مهر المثل يشترط بان كان مثل ما يدعى او اكثر كانت بينة الزوج اولى لانها يثبت الخطا وهو خلاف  
الظاهر والبيانات لا يثبت على ما بينا وان كان مهر مثلها لا يشترطها ولا لانه بان كان اقل مما ادعت المرأة واكثر مما

ادعاه الزوج فما المبيع انما يترتب لانها استوتوا في الاثبات لان بينة الزيادة وبينة شئت الحفاظا  
يكون احولا اولى من الاخر **قال رحمه الله** وان اقام السنة تحت الفلوس لم يفسخ النكاح لان بين كل واحد  
منها ينبغي به ما يدعيه صاحبه عن التهمة فيسقط العقد بلا تسمية وذلك غير مقصور للنكاح فلا حاجة الى الفسخ بخلاف  
البيع **قال رحمه الله** بل حكم هو المثل فحق بقوله لو كان كما قال او اقل وبقوله لو كان كما قالت او اكثر وبه لو بينهما  
اي بين ما قاله من ومنى ما قاله هو لانه لما استقر بينهما التهمة احتج الى حكم هو المثل فيقول من يشترط هو المثل  
وان لم يشترطوا صومهما بان كان اقل مما ادعت واكثر مما اقر به حوق في ذلك وهو يخرج الكفر من ردها له ونخرج  
الزانية خلا في ذلك فانه يرد باليمين اولا فجعل القول كمن يشترط له الظاهر وهو مهر المثل مع بينة وان لم يشترط  
لو اوصى بها بان كان يبرها خالفا ويبرها يميني الزوج لتجمل القايين وقد ساء مفهولا في النكاح وعندنا في نكاح  
لا يتحالفان ويكون القول قول الزوج مع بينة الا ان يأتي بشئ مستنكر وقديناه في النكاح **قال ولو اختلفا**  
في الاجارة قبل الاستيفاء تحالفنا في استيفاء المخرج لان الاجارة قبل قبض الممنفعة نظير البيع قبل قبض  
المبيع حيث ان كل واحد منهما مع على صاحبه ومكروا يدعيه صاحبه ومن حيث انهما محتملان الفسخ وبما عقد  
معاوضة فان قبض قيام المقصود عليه شرط التحالف والممنفعة معدومة فوجب ان لا يكون غير التحالف قلنا  
في المردوم بجر التحالف كما في السلم ولان العيني المتبادر اقمتم الممنفعة في حق ايراد العقود عليها فصارت  
كأنا قابضة ثم ان كان الاختلاف في الاجارة بدون يميني المتبادر وان وقع في الممنفعة بدون يميني الموجه وايضا نكل  
لزوم دعوى الاخر وادعياها اقام السنة قبل سنة وان اقام في بينة الموجه اولى وان كان الاختلاف في الاجارة  
وان كان الاختلاف في الممنفعة فبينة المتبادر اولى وان كان الاختلاف في بينة الموجه اولى في الاجارة و  
بينة المتبادر اولى في الممنفعة لان البينة للاثبات فما كان اكثر اثباتا كان اولى **قال** ويعود الى القول قول المتبادر  
انما اذا اختلفا بعد استيفاء التحالف لا يتحالفان وكان القول قول المتبادر مع بينة لان قايين التحالف والمنافع  
المستوفاة لا يمكن فسخ العقد منها فامتنع التحالف وهو عندنا ظاهر لان هلاك المقصود عليه يفسخ التحالف عندنا  
وكذا عند محمد لان الهلاك انما لا يفسخ عن في المبيع ما ان لم يمتد بغيره فمضى التحالف على ايراد ولو جرح التحالف  
منا وفسخ العقد فلا قيمة لان المنافع لا يتقوم بغيره بل بالعقد وبالفسخ يرتفع العقد فيثبتني انه لا عقد



فإذا اشنع الخالف كان القول قول المتكلم **قالوا** وبعضهم يفتقر إلى معناه إذا استوفى  
بعض المنافع وبقي البعض لم يتكلموا بغيرها بالكلية حتى يمتنع الخالف في المستوفى ويكون القول قول المتكلم  
كما لو استوفى الكل وجوز الخالف في الباقي ويغني العقد عنه كما إذا لم يستوفى شيئا وهذا بالإجماع فابويوسف مر على  
أصله في هلاك بعض المبيع من الخالف فتمنع من يثبته بغيره الباقي فكذا هنا وإنما خالف أصلهما في المبيع والفرق  
لحجوب ما بينهما في استيفاء الكل من أن المنافع لا تقوم إلا بالعقد فلو خالف لا تنفع العقول فلم يكن الجواب شيئا و  
الفرق لما بين صيغة أن العقد في الأجاة ينقضي ساعة فاستعاضا بحسب دوات المنافع فتصير كل جزء من المنافع  
كالمعقود عليه عقد ابتداء على من فلا يلزم من عقد الخالف في المافي العقد فيما بقي أنهما في حكم عقدين مختلفين  
فيتحالف في خلافهما إذا هلك بعض المبيع حيث يمتنع الخالف فيه من في الكل لا يعقود وهو إذا اشنع في البعض  
استنع في الكل ضرورة كمالا يؤدى إلى تعويض الصفة على المبيع على ما بينا في **قالوا** وإذا اختلف الزوجان  
في منافع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له لأن الظاهر يبرأ له ولا فرق في ذلك بين أن يكون النكاح قائما  
بينهما أو لم يكن قائما وما يصلح للرجل العامة والفتاة والغلبة والطيلان والسلاح والقطعة والكتب  
والعقود والأربع الحديد فيكون القول قولهما مع ميمنه ما بينا وما يصلح للمرأة الحرة والزوج والأساورة وولاتهم  
النساء والحي والحمل والاشغال ذلك فإن القول قولهما مع ميمنه كما ذكرنا إلا إذا كان الزوج يسبق من الأشياء  
فلا يكون القول قولها لتعارض الظاهرين وكذا إذا كانت المرأة مع ما يصلح للرجل لا يكون القول قولها في ذلك **قالوا**  
فيما يصلح لها إذا اختلف فيما يصلح لها كان القول قولها لأن المرأة في الزوج والقول لصاحب اليد في الوعاوى  
خلافاً لما يخص المرأة لأن ظاهرها أنها في جرتا فيتعارضان فيخرج بالاستعمال من جهتها والذي يصلح لها الزوج  
والامتنعة والأواني والرفيق والعقار والموالي والعقود **قالوا** فإن مات أحد ما صلح لهما فلهما ما كانا أو الزوجين ويختلف  
الحج بينهما ورثة الآخر كان المتاع الذي مراده من المتاع ما يصلح لهما وهو المشكل وما لا اشكال فيه وهو ما يصلح لأحد ما  
ولا يصلح للآخر فهو على ما كان قبل الموت يقوم ورثته مقامه فيه وهذا عند أبي حنيفة وخالفه أبو يوسف في المشكل فقال يدفع  
إلى المرأة من المشكل ما يجزه به مثلها والباقي للزوج مع ميمنه وبورثته بعد موته وقال محمد بن عيسى قال أبو حنيفة إن ما يصلح  
لأحد ما فهو له وما يصلح لهما فهو للزوج إلا أن قوله هذا لا يختلف من أن يكون في حياته أو بعد موت أحد ما فحاصله أنهم

اتفقوا أن ما يصلح لأحد ما فهو له في الحياة والموت حتى يقوم ورثته مقامه واختلفوا فيما يصلح لهما فابو  
حنيفة جعل للزوج في حال حياته والباقي من ماله بعد موت أحد ما ومحمد بن أبي حنيفة جعل للزوج في حال حياته وأبو يوسف  
جعل للمرأة قوماً يجزه به مثلها في حال حياتها لا ياتي بالجزء عادة فكان الظاهر شاهدوا بها وهو اقوى من ظاهر  
يد الزوج فينبطل به ظاهره لا معارضه في الباقي فيعتبر ولما في الاستواء بين الحاليتين أن الورثة تقومون مقام الميت  
لأنهم خلفاؤه فلا يتغير الحكم في المشكل فالحكم كما لا يتغير في غير المشكل ولا في صفة دم الدم إن يد الباقي منها سبق  
إلى المتاع لأن الوارث ثبت من بعد موت المورث فيخرج به الترتيب كما يقع بالصلاصة للاستعمال على ما بينا بل  
أولى لأن اليد وحدها مطلقا يترجح به في غير هذا الباب بخلاف الصلاصة ولأن يد الباقي منها يد نفع يد الوارث  
خلف عن يد المورث فلا يعارض من الأصل وقال زفر رحمه الله المشكل بينهما نصفان والباقي مثل ما قال أبو حنيفة و  
عنه أن المتاع كله بينهما نصفان وبه قال مالك والشافعي لأنهما سبقا في سبيل الاستحقاق أحدهما ساكنان في بيت واحد  
والبيت مع ما فيه في أيديهما ولا يعتبر بالشبهة في الخصومات لا يبرأ أن أسلاف وعطال أو اختلف في أنه إلا ساكنة  
أو أنه العطالين وفي أيديهما قضى بينهما نصفان ولا ينظر إلى ما يصلح لأحد ما لأنه قد يتخذ لغة والبيع فلا  
يصلح رجحا وقال الحسن البصري المتاع كله للمرأة وليس للرجل إلا ما عليه من ثياب بدنه لأن المرأة هي الساكنة فيه ولهذا  
تسبغ فقيده ويصاحب البيت على ما في البيت فوق وظهر من يد غيره وفي الوعاوى تقوم صاحب اليد وقال ابن أبي ليلى  
المتاع كله للزوج كيف ما كان لأن المرأة في يد الزوج فما في البيت أيضا يكون في يمين وإن كان البيت لهما لا يبرأ  
صاحب البيت وإن البيت يضاق له فصار بمنزلة المورث مع المتاع إذا اختلفا في منافع المنزل فإن القول للمتاع  
لكونه مضافا إليه بالسكنة وليس للمورث يتقوى ما عليه من ثياب بدنه فكذا هذا ومنه في السبعة وقود كونه الأقاويل  
السبعة لله تعالى **قالوا** ولو اختلفا على ما صلح لهما في الحياة والموت لميت أو كان أحد الزوجين مملوكا واختلفا  
في منافع البيت كان المتاع للرجل في حال حياته وللحرة من بعد موت أحد ما إذا كان يد الحقن لا يبرأ من ذلك  
يد المملوك وأما إذا مات أحد ما فلا بد لميت فقلت يد المورث من المعارض فكان للحرة منها هكذا ذكر الحكم في الهداية و  
الإجماع الصغير للصبر الشريف وصور الاسلام وشمس الأئمة للخوان وفيه الاسلام وقاض خان وقال شمس الأئمة السرخسي  
رحم الله في نزع الإجماع الصغير وكذلك إن مات أحد ما كان المتاع للحرة منها ثم قال وقع في بعض النسخ للحرة منها وهو



وهو هو وهذا على إطلاقه فقولنا صفة وقالوا العبد لما ذم له في التجارة والمكاتب كذا لان لما معتبره  
في الخصومات ولهذا الواجب له والمكاتب في شيء وهو في أيديهم يقضي بينهم لا استوائها في اليد ولو كان في  
يدنا لثنا وإقاما البينة استويا فيه حتى يقضي بينهم فكذا في متاع البيت في صفة يقول ان يد المملوك لا يكون  
مساوية ليد المالكين يد نفسه من كل وجه ويد المملوك بيد غيره وهو المولى من وجه ولان يد المملوك صفة ويد  
المملوك ليست بيد مملوك فكانت يد المالك في وجه من في متاع البيت لا يبرهن بها في حجة بالصلاحيه فهذا اول ان  
يتخرج به خلاف سائر الخصومات فانها لا يتخرج بالصلاحيه فكذا لا يتخرج بالحره لان الظاهر هنا يشهد بالاستعمال  
فكانت الصلاحيه والمكاتب فيه اقوى دلالة عليه في حجة بهذا الجواب عن قولهم في قولنا في استدلالهم على التصفيف  
باحتلاف العطار والاسكاف في الله اوصيهم فيما تقدم والاعلم بالصواب **فصل في حجة الله عليه السلام**  
المعصية في الشيء او دعوى عليه او عارية فلان الغائب ورثته او عصبة منه وبرهن على دفع خصومة  
المدعي لانه اثبت ببينة ان العيني وصلت اليه من جهة الغائب وان لم يستبرح خصومة فصار كما اذا اقر المدعي  
بذلك واثبت في اليد اقراره به والشرط اثبات حمل الاشياء في المالك للغائب في هذه الاشياء  
لم تنفع الخصومة وبالحكم لا يدفع وقال ابن شبرمة لا يدفع الخصومة ولو اقام السنة به لانه بظاهره صار  
خصما ولا يخرج عنه باقامة البينة لان المالك لا يثبت بها للغائب لعدم الحقم عنه ولا ولاية له في دفع الاشياء في ملك  
غيره بغير رضاه وفروجه من ان يكون خصما في ضمن ثبوت المالك لغيره فلا يثبت المقتضى بوجوه اصله كالوصية الثابتة  
في ضمن البيع بالمجاعة بطلان بطلان البيع فصار نظيره ما اوعاها بعد ملكها وادعى عليه الفعل كالغصب  
نحوه وقال ابن ابي ابي يدفع الخصومة باقرار الغائب غير قامة البينة لان كلامه اقراره بالملك للغائب لا اقرار  
موجب للحق بنوعه بخلافه عن الزمة فالحق بالبينة فيثبت بما اقر به الاقرار لا يبرهن عن اقراره في الغائب  
ثم اقر بها كالحرف في حجة الغائب وصورة يورث التسليم له وكذا الصحيح لو اقر لغيره بشيء ففرض فصدقة المقر له في مرضه  
كان اقراره اقرارا صحيحا وكذا الواقع في شخص غائب يقضي عليه ويؤخذ من حاله ولو لم يكن اقراره موجبا بنفسه لما كان  
كذلك لانه لا يخلو اسان يكون صادقا او كاذبا فان كان صادقا فلا خصومة بينهما وان كان كاذبا فاقرا به على  
نفسه صحيح فيثبت به ان يد يحفظ لا بد خصومة قلنا ان بينة اثبتت امرين المالك للغائب هو ليس خصم فيه فلا يثبت

ودفع الخصومة عن نفسه وهو خصم فيه فيثبت في حقه بالوكيل بنقل المرأة او لامة اذا اقامت بينة على الطلاق والاعتق  
يقول في حقه قهر بالوكيل من ثبوت الطلاق والعناق على ما بينا من قبل خصما كان المدعي اقراره بذلك واثبت اقراره  
به وهذا ان مقصود في اليد اثبات يد حافظة لنفسه لا اثبات المالك للغائب وهو خصم في اثبات يد فيثبت وفي الملك  
للغائب لا يمكن دفعه في اقراره لان الخصومة توجهت عليه بطا هريم. ولهذا الجرح بالخصومة ويؤخذ منه الكيفيل  
فلا يقرر على دفعها الا بالحق كما اذا ادعى حالة غريمه على غيره ولان دفعها بلا بينة يؤدى الى التوا الحق لان احد  
الابحار عنه وقوله وفروجه من ان يكون خصما في ضمن ثبوت المالك لغيره الى اخره قلنا ثبوت المالك متوقف على قبوله  
فيستوفى بمواجبه وان دفع الخصومة منها فيستوفى عليه حتى اذا صدقه تبين ان ملكه كان ثابتا من وقت لا اقرار  
وان لم يكن كانت حافظة لا بد خصومة ولهذا يورث التسليم الى المقر له اذا حفر ويعتبر حاله في المحرم في تلك  
الحالة ويسلم القاضى المقر له الى المقر له اذا غاب المقر بعد اقراره عن مله خلاف ما اذا ادعى العيني بعد ملكها عند حيث  
لا يدفع الخصومة عنه وان اقام بينة على انها كانت قد دفعه عن مله بالاتفاق لان المدعي بعد ملك العيني يرضى عليه  
القيمة وهي في ذمة المالك ان القاضى يقضي بها على مدعى الغائب فلا يثبت في الذمة كانت لغيره في العيني يثبت  
وخللاف ما اذا ادعى الفعل عليه كالغصب وغيره لان ذا اليد صار خصما للمدعي باعتباره دعوى الفعل عليه فلا يدفع الخصومة  
باقامة البينة ان العيني لغيره الا يورث دعوى الفعل يجوز على غيره في اليد فلا يدفع بالتحويل مدعى المالك لا يجوز  
في دفع بالتحويل لانه صار خصما له باعتباره فان ثبت بالبينة ان يد حافظة وليست بدفع الخصومة ان دفع الخصومة  
عنه وقال ابو يوسف ان كان المدعى عليه صالحا فالجواب كما ذكرنا وان كان معروفا بالجبل والافتعال لا يدفع عنه  
الخصومة وان اقام بينة ان العيني للغائب لان المحتمل في الناس ما يؤخذ من غير منصف ويدفعه الى غير يد يد ان  
يغيب من البلوغ ويولد من ان يولد له اهل روى لا شراد يمكنه الا ان ادعى ان هذا الشيء او دعه غيره عنوما يدعيه صاحب  
فيضيق بذلك ما لم ينجح على القاضى ان ينظر في احوال الناس ويعمل يقتضى حالهم رجح الى هذا القول بعوماء والى القضاء  
وابتلى بامور الناس وليس الخبر كالعيان وهذا الله فيما اذا قال الشهود ونعرف صاحب المال وهو المدعى او المعترض باسم  
ونسبه ووجهه لان المدعي يمكنه ان يسعه وان قالوا لا نعرفه بشيء من ذلك لا يقبل القاضى تركه ولم ولا يدفع الخصومة  
عن ذي اليد بالاجماع لانهم ما حالوا المدعي على رجل معروف يمكن خصامته ولعل المدعي هو ذلك الرجل ولو ادفع بطل



حقه ولاه لو كان المدعي هو المودع لا يبطل وان كان غيره يبطل فلا يبطل بالشك والاحتمال دفعاً للفرقة ولو قالوا  
نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه لا يندفع الخصومة عند مجملاتها بوصف علمه باليد ولا يندفع عنه الا اذا حاله  
على معرفته على الوصول اليه كيلا يتضرر المدعي والعرفه بوجهه فقط لا يكون معرفة الا باليد الى قوله صلى الله عليه وسلم  
لوصل التعرف فلانا فقال نعم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال اذا لا تعرفه وكذا الوصل لا يعرف فلانا وهو  
لا يعرفه الا بوجهه لا يثبت فاذا لم يكن معروفاً الا بوجهه عند الشهود لا يمكن للمدعي من ابتاعه فيتعذر ما نفعها عنه  
وعندنا في حصة يندفع الخصومة عنه لان في اليد اثبتت بينته ان العيني اقرب من غيره المدعي وان لم يرد حفظه اذا الشهود  
يعرفون المودع بوجهه ويقولون انه غير هذا المدعي مقصود في اليد اثباته بحفاظه وان العيني ليست بهذا الحام  
وهذا البينة كافية لهذا المقصود وحصول الضرر للمدعي بعدم التمكن من ابتاعه مضاف الى نفسه حيث نسى حقه او الى  
شهوده حيث لم يعينوا له حقه فامروا به ونحن نسلم انه غلبه لاثبت التعريفه لكن ليس تعريف حقه على يد الوفا  
علمه ان ثبت انه ليس خصم وان لم يرد حفظه وذلك تحصل بمثله ولا يحتاج فيه الى معرفة من كل وجه وسنرى ان يكون على قول  
المدعي من هذا التفصيل الذي ذكرناه وتسمى هذه المسئلة بمسئلة الدعوى لان دعوى المدعي دعوى الوديعة والعارضة  
وغيرها او في اختلاف من الائمة وقد ساه محمداً **قال** وان قال استعنته من الغائب وقال المدعي عصبته  
او سرق مني وقال ذواليد او عينة فلان وبرهن علمه لا لا يندفع الخصومة في هذه الصور وان كان اقام الدعاء عليه  
بينة انه اودعه فلان لان ذواليد في المسئلة الاولى يوجب الشراء من الغائب صريحاً فان كان يدملك فكون معترفاً  
بانه خصم وفي المسئلة الثانية ان المدعي لما قال لصاحب اليد عصبته من حمار ذواليد خصماً باعتبار دعوى الفعل علمه وفنه  
لا يمكن الخروج عنها بالا حاله على غيره لان اليد في الخصومة فيها ليس شرطاً في دفع دعواه على غيره في اليد ولا يندفع الخصومة  
باستثناء بين حصة خلاف دعوى الملك المطلق وقد ذكرناه من قبل ولو اقام الخارج البينة فحق له ان جاء المقر الغائب  
واقام البينة على ذلك قبل سنة لان الغائب لم يبرهن عصبته علمه وانما يقع على ذواليد خاصة وفي الثالثة قول المدعي  
سرق مني يكون دعوى للفعل علمه في المعنى استحقاقاً وانما جعله بالبينة للمفعول لا لطل الاستدلال على كماله يقطع بين  
فصار كانه قال له سرقته مني وقال محمداً لا يندفع الخصومة عنه وهو القياس لانه لم يبرهن علمه الفعل فصار كانه لو قال  
عصبته مني على البناء للمفعول وهو الاستحقاق ما يبينه وهذا خلاف مسئلة العصب لانه لم يبرهن علمه الفعل وليس فيه

ما يوجب الدعوى عند اخذ الحق لا يجب على فاعله فلا يحترز عن كسفه ولو ادعى انه اشترا من ذواليد وقبضها ونقد البينة  
واقام ذواليد البينة ان فلانا اودعها اياه ان دفعه الخصومة وان ادعى على ذواليد فلا لان المدعي اعترف واستقر في  
احكامه فصار كالمعوم فلان كدعوى ملك مطلق حتى لو لم يشهدوا على قبضه لم يندفع **قال** وان قال المدعي استعنته من فلان  
وقال ذواليد او عينة فلان ذلك سقطت الخصومة لانها قد تم على اصل الملك لغير المدعي فكون وصوله الى يد من جهة  
غير المدعي ضرر فلم يكن ذواليد خصماً ولا المدعي اخذ من يد الا ان يعيم السنة ان فلانا وكله يقبضه فياخذ ككونه حق  
بالحفظ ولو صدقه ذواليد في شراعه لا يبره القاطن بالسليم اليه لا يكون قضاء على الغائب قران وهو محبته  
ولو قال ذواليد او عينة وكل فلان ذلك لا يندفع الخصومة الا ببينة لان وصول الدار الى يد المدعي ثبت من  
جهة من شراعه لا يبره في اليد ولا من جهة وكيله لان المدعي وكذا الواثبة بالبينة ان دفعها الى الوكيل ولم يشهد  
ان الوكيل دفعها الى ذواليد بخلاف المسئلة الاولى وهو مسئلة الكتاب لان وصول العيني اليه من جهة الغائب ثبت  
بتصاويرها باقرار ذواليد فيها وباقرار المدعي فزور لان الشراعه لا يبره علمه بكن المبيع في يد والظاهر انه وصل  
اليه من جهة ولو قال ذواليد ان فلانا اودعني العيني فقال المدعي كان اودعك اياه ثم ذهبها منك او اهلك اياه و  
انكروا اليد استخلف اليه ما وجب له ولا يبره منه فان نكل على العيني جعله خصماً لان كونه كاقوان بذكر وقوسينا  
ان اقوان بالشراعه اعتراف منه بان خصم وان حلف لم يكن خصماً ولا يحتاج الى اقامة البينة بالوديعة لا اقوان  
المدعي **باب ما يوجب الرجلان** **قال** برهننا على ما  
يؤخر فحقه لهما يعني اذا ادعا اثنان عينا في يد غيره بما وزعم كل واحد منهما ان ملكه ولم يذكروا سبب الملك ولا تاريخه  
فحقه بالمدعي بين العوم الاولوية وعني الشافعي انهما يتهاقرا ان وعنه انه يقع منها لان اصل الطائفتين كما  
يتبعين لاسم لاله ان يملك شخصان عينا واحدة كل واحد منهما كلاً فتعني ان لا يرد العوم الاولوية كما في دعوى  
التكليف او المقي الى القرعة لما روي انه علمه السلام اقرع بين رجلين تزارعا في امة واقام كل واحد منهما سنة انها  
له فقال اللهم انت يقضي بين عبادك بالحق ثم فقنا بالحق فزوت له قرعة ولان القرعة لتعيب المستحق اصل  
في الشرع كما في القسمة وقال مالك رحمه الله يقضي للعدولها سنة لان الشراة تبقى حجة بالعدالة فالاعول اقوى  
في الحق فلان ارام الضعيف وقال لا ولا يبره لمن كان شهوده اكثر عدولاً ان طائفة القلب الحاصلة به



ارجع ولسا ما روي في موسى ان رجلا من ادعياء بني اسرائيل اعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد منها  
بشاهدين فحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني نضيقين رواء ابوداود وعيا بن موسى ان رجلا من ادعياء بني اسرائيل اعطاه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في دابة ليس اصد منها سنة فجعلها سنة نضيقين رواء ابوداود والناسي والهد وغيرهم ولا انها  
استوي في سبيل الاستحقاق وهو قابل للاشتراك فيستويان في الاستحقاق كما هو فيهما بان اوصى لكل واحد منها  
بالثلث فانه يقيم الثلث منها نضيقين وكذا الغريبان في التركة بخلاف النكاح لانه لا يقبل للاشتراك فنفقني  
الزنا وتولان البنات ستنين حج الشجر فوجب العمل بهما ما امكن وقد امكن هنا لان الايور قد سوا في عين واحدة  
في اوقات مختلفة فتعمل كل فريق ما كان هو من البراءة المطلق للشرادة وهو الذي يفكر بالتشريف منها ولا يجوز  
الترجيح بكون الشرود اعدل للحصول المقصود بالكل وهو الامتناع عن الكذب وكذا الاجوز الترجيح بكثرة العود  
لان الترجيح يكون بقوة الدليل لا بكثرته وما روي انه عليه السلام اقرع منها ان صح فهو محمول على انه كان في و  
قت كان القاري باقا ثم انشع نابتش في القار الايران في القوة الشغبية الاستحقاق بالاجوز لكونها  
قمارا كان الشغبية المستحق وانما اقرع في القيمة لتطبيب القلوب وبقى التهمة لا للاستحقاق الايران للاجرام  
يقوم بلا فريضة فلا يكون ذلك في باب القار **قال رحمه الله** وعلى نكاح امرأة سقطا وهي من صدقة وسبقت  
ببينة يعني لو اقام ثمان سنة على ان هذه المرأة زوجة تارست ببينات لتعذر العقاب بها اذا النكاح لا يقبل  
الاشتراك في زوجة تلي صدقة منها لان النكاح مما يملك به يتصارع الزوجين فيرجع الى تصديق فيجب اعتبار  
قولها ان اوصيا زوجها او ابوها نكاحا الا اذا كانت في بيت اوصيا او دخل بها اوصيا فيكون هو اولى  
ولا يعبر قولها لان يملكه من يقرأ او من الاقول لا دليل على سبق عقده الا ان يقيم الامر ببينة انه تزوجها قبله  
فيكون هو اولى لان الزوج يعوق الولاية فلا يعبر معه فصار نظيره ما لو اوجع رجل نكاح امرأة فاقام نيته بحكم له  
به حتى لا يقبل دعوى اوصيا النكاح في رابعه لكونه اقوى بالقبض والعقار به وهو المواد بقوله وسبقت سنة اوصيا  
لانها ما سبقت وحكم ناكوت فلا يتحقق بغير الماكودة الا اذا اثبتت الثانية ان نكاحه اسبق فحينئذ يكون اولى  
لان الثانية اثبت بالبينة كاثبت عيانا في اصله ايها اذا انشاعا في امرأة واقام السنة فان ارضا وكان تاريخ اوصيا  
اقدم كان هو اولى وان لم يورثا او استورا تاريخهما فان كان مع اوصيا قبض كالذبول او يقرأ الى منزله

كان هو اولى وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة **قال رحمه الله** وعلى الشراء منه لكل نصفه بيد ان شاء  
اللو اقام كل واحد من الخادجين سنة على الشراء من ذي اليد بل تاريخ كان لكل واحد منها نصفه بنصف الخمن وان شاء  
وان شاء ترك لانها لا استويان في السبب وجب على القاض ان يقضي منها لتعذر القطع لكل واحد منها على ما سنا  
فيتميز كل واحد منها لتعذر طعن عليه فصار نظيره لعوضه ليس اذا باع كل واحد منها عبدا ووصيا من رجل واما  
المولى البيعي وهذا لانه لما جعل التاريخ جعل كانه باع كله من واحد منها في وقت واحد كما وان لم يكن ذلك حقيقة  
او يحتمل على ان البيع لكل واحد منها مودعا وكيله وذلك ممكن في وقت واحد **قال رحمه الله** واما اوصيا بعد العقاب  
لم يافوا الاخر كله ان كوفقه القاض منها واما اوصيا ان يافوا المبيع بل خيار الفسخ فليس للاخر ان يافوا كله لانه  
صار في النصف مقصوبا عليه فانفخ البيع فيه وانما قلت ذلك لانه ببينة استحق جيبه وكان يسلم له لولا بينة  
صاحبه وما وقع القاض به منها صار مستحقا عليه وانفخ البيع في النصف فلا يكون له ان يافوا بقوله هو الا نفي  
بخلاف ما لو ترك اوصيا قبل العقاب به منها حيث يكون للاخر ان يافوا جيبه لانه اثبت ببينة انه اشترى الكل و  
انما يرجع الى النصف بالخارج ضرورة العقاب به منها ولم يوجد فصار نظيره تسليم اوصيا الشغبية فانه ان كان  
قبل العقاب فلاخر ان يافوا كل المبيع وان كان بعد فليس له ان يافوا الا النصف لانه يستحق بالسبب والانتقام  
للمرأة ضرورة العقاب به منها **قال رحمه الله** وان ارضا فللسابق لانها ما ادعيها الشراء من ذي اليد اتفاقا انه مالك  
للمبيع ثم اثبت اوصيا الشراء في وقت لا ينافي فيه اوصيا فرفع به الاخر خلا وما اذا ادعى كل واحد منها  
الشراء من رجل اخر غير الذي يدعي الشراء منه الاخر حيث لا يرجح فيه صاحبه التاريخ الا سبق لان كل واحد منها فيه  
خضم عن بايعه في اثبات المكله ومك بايعها لا تاريخ فيه فصار كان الباي يعين حضرا واثبت المكله لانفسه مطلقا  
بغير تاريخ وكذا لو ارضت اوصيا ويورث الاخر كان صاحب التاريخ اولى لانها اتفاقا على ان المكل للبايع ولم يثبت  
المكل لها الا بالتالي منه وان شراها حادث والحادث يضاف الى اقرب الاوقات الا اذا اثبت التاريخ فثبتت  
يقوم به فلهذا كان المورث اولى بخلاف ما اذا اختلف بايعها على ما سنا وخلاف ما اذا ادعيها المكل ولم يورثها  
الشراء من ذي اليد حيث لا يكون صاحب التاريخ اولى بخلاف ما بينت في فروع من قريبين شأنا **قال رحمه الله**  
ولا خلاف في الغنم ان لم يكن لها تاريخ ومع اوصيا قبض كان صاحب الغنم اولى لان ملكه من قبضة دليل على سبق



فراولها استويا في ثبات الشراء من ذي اليد ويرجح اوصافا بالقبض ولا ينقص قبضة المعايير المتحقق بالا  
واشك في لا تقضي بتاريخ الاخر ايضا لبقاء الاصل الا اذا ثبتت شراؤه قبل شراؤه صاحب اليد فحينئذ يكون هو  
اولي لا يقطع الاصل وهو خلاف ما اذا اختلف بايعهما ولا اوصافا قبض حيث يكون غير القابلين اولي لانها  
حتاجان الى اثبات الملك لبايعهما او لا فاذ اجمع غير حق الباييعي سنة الخارج وسنة ذي اليد فكانت سنة الخارج  
اولي وفيما نحن فيه لا يحتاجان الى اثبات ملك الباييع لثبوت تصادقهما فكان المنطوق اليه مستحقا بما فاقا  
والسبب في القابض اقوى لثباته بالقبض **رسم الله والشراء** الحق في الهبة معناه اذا ادعى اوصافا شراؤه من  
شخص واحد في الاخرية وقبضنا من ذلك الشخص بعينه واقام السنة وتاريخ معهما كان الشراء اولي لانه اقوى  
لكونه معاوضة من الجانيين وثبتا للملك بنصفه خلاف ما اذا اختلفا على ملكهما او كان معهما تاريخ حيث لا يكون  
الشراء فاولي لانها عند اختلاف الملك يقي كل واحد منهما خصما غير مملوكة الحاجة الى اثبات الملك وبها في ذلك سواء  
وفيما اذا اختلفا على ملك لا يحتاجان الى اثبات الملك لثبوتها باتفاقهما وانما حاجتهما الى اثبات الملك لانفسهما  
وفيقديم الاقوى وفيما اذا كان معهما تاريخ والملك لهما واحدا كان لا قدمها تاريخا لثبوت ملكه في وقت لا ينافيه  
في اوصافا ما اذا كان الملك لهما مختلفا حيث لا يعتبر فيه سبق التاريخ على ما بينت من قريب ان شاء الله تعالى وكذا  
التاريخ المصدق في جميع ما ذكرنا من الاحكام ما بيننا في المعنى ودعوى الهبة والصدقة بالقبض فيها يتويان لا  
ستويهما وفيه الترخيص والتاريخ للصوق بالزوم لان اثر الزوم يظهر في الحال وعدم التمكن من الرجوع في  
المستقبل والتاريخ يكون محققا في الحال ولان الرجوع انما امتنع لحصول المقصود بها وهو الاضرار بالقوة في  
السبب لو حصل المقصود بالهبة لا يرجع ايضا كما اذا كانت لغير الزوم المحرم او عوفى به يوجب له عزاء والصدقة  
قد لا يكون لازما بان كانت لغته وهذا فيما لا يحتمل القسمة من غير خلاف لان الشيوع لا يفرق واختلافه فيما يحتمل  
القسمة والاصح انه لا يصح لانه تنقيد الهبة في التاريخ فصار كاقامة السماسي على الارزاق وقيل هو اقوى ارجحية  
وعندنا يجوز بناء على ان هبة الواص من اثنين جائز عودها خلافا له وهذا لان الملك يستفاد بقضاء القاض و  
فقد اؤم كهبة الواص من اثنين وقيل يجوز بالايجاع لان الشيوع طار في اكل واحد منهما اثبت قبض المثل حصل الشيوع  
بعون كل لا يمنع من الهبة والصدقة والاصح انه لا يجوز بالايجاع لاننا لو قضينا لكل واحد منهما بالنصف وانما يقف

له بالعقد الذي يثبته ثبوته وعند اختلاف العقدين لا يجوز الهبة من رجلين بالاجماع وهذا فيما اذا لم يوقت  
البستان ولم يكن مع واحد منهما قبض واما اذا وقتنا فصار الوقت الاقدم اول وان لم يوفنا ومع احدهما  
قبض كان هو اول وكذا ان وقتنا معا على ما بينا في الشراء من ذي اليد **رسم الله والشراء** المعنى اذا  
ادعى اوصافا شراؤه من رجل واحد ادعت امرأة ان ذلك الرجل تزوجها على ذلك العين فيها سواء لا ستقام البيهين  
في القوة لان كل واحد منهما عقد معاوضة وثبت للملك بنصفه خلاف الهبة والبيع على ما بينا في المرأة نصف العين  
ونصف قيمة العين على الزوج كاستحقاق نصف المسح والمشر بنصف العين ويرجع بنصف الثمن ان شاء وان شاء  
فسخ البيع لتفرق الصفقة عليه وهو عندنا يوسف **رسم الله** وقال محمد **رسم الله** الشراء اولي وله على الزوج قيمة  
العين لان العمل بالسماسي يمكن فصار المراد البتة من حج التاريخ والعمل بالمرها امكن واجوب وقد امكن العمل بها  
بتقديم الشراء اذ التمس على عيني مملوكة للغير جائز ويجب قيمته عند تفرق تسليمه بخلاف العكس لان تقديم التمس  
يسقط للبيع اذ لا يجوز مع ملك العين من غير اجازة المالك قلت المقتضى من السبب حكم التمس ملك المسمى فيه ومتى  
قد مضى لم يوجب حكم فلا يصح ان يمسك بالمرها في حال الشراء فيجعل كانهما واقعا وبها سواء في افادة ملك العين  
خلافا لقدم اوصافا على الاخر كعور الشراء من بل القياس ان يكون التمس اولي من الشراء لانه اقوى لا يبرهن بيقيد ملك  
العين والتمس بنصف العقد ولا يبطل بالهلاك قبل التسليم الا اناسونيا منها لما ذكرنا ولان فيما قلنا عند رد هبة اثبات  
تاريخ له يبرهن به اوصافا للملك اثباته **رسم الله** والرهن الحق في الهبة يعني لو ادعى اوصافا رهنا و  
قبضا والاخرية وقبضنا من صاحب اليد واقاما السنة ولم يكن مع واحد منهما تاريخ ولا قبض كان الرهن اول وهذا  
استحسانا والقياس ان يكون الهبة اول لان ثبوت الملك والرهن لا يشترط كانت البينة المبينة للزمانة اولى وهذا رواية  
كتاب الشراوات وجه الاستحسان ان الرهن مضمون والهبة امانة والمضمون اقوى فكان اول خلاف الهبة بشرط القبول  
لاننا بيع الشراء والبيع اول لكونه عقدا ثبوت الملك للحاصل صوتة ومعنى والرهن لا يشترط الا عند الهلاك معناه لا صوتة  
**ق** ولو برحن الخارج جان على الملك والتاريخ او على الشراء من واحد فالسابق الحق ان لو اقام الخارجان السنة على الملك  
المطلق والتاريخ او على الشراء من واحد غير ذي اليد على التاريخ كان اسبقهما تاريخا اولي منهما اما الاول فالمراد به ما ذكره  
فما قول الباب عاينا اعاده هنا لاجل ذكر التاريخ وانما كان اسبقها تاريخا فاولي لانه اثبت ملكه من وقت لا ينافيه







وعند محمد هو سبب لانه لا يعبر الوقت في الملك المطلق ولو ارضت احداهما من الاخرين والمسلط حالها كان سببا من  
 اوصافه ومحمد لان ابا صفة لا يعبر التاريخ من احد الجانبين في الملك المطلق للاصالة على ما شاع ومحمد لا يعبره  
 بالحكمة فيكون سببا وعند ابي يوسف هو الذي يبرزها لان تاريخ الواحد معتبر عند المتقين ملكه في ذلك الوقت واقبال الا  
 على ما سافر في جليله واما الثانية وهي ما اذا اقاما السنة على التاريخ او على سبب لا يتكرر فلان سببها اقامتا على  
 ما لا يدل عليه اليد كاستوائها في اثبات ويرتفع سببها اليد باليد فيقفق له ولا عبرة للتاريخ لان اولية الملك  
 يستوعب كل تاريخ فلا يقيد ذكره من احداهما ومنها الخلق في التاريخ او اختلفا ما لم يتكرر تاريخا مستحيلا بان  
 لم يوافق بين الدعوى والقبول بان يكون الخارج اولي لانها السوابق في اثبات ووليه الملك ويرجع للخارج بانبات ما لا  
 يدل عليه اليد وهو الملك لنفسه كان وليه وقال ابن ابي ليلى وقال عيسى بن ابان رأت رست اليمينتان ويترك في يده اليد  
 لا على وجه القضاء لان احداهما كاذب معنى لاستحالة التاريخ واثبت من دأبت في قضاء نظر الشراة بالقتل في ملكين وجه  
 الاستحقاق ما روي انه عليه السلام قضى في اليد ساقية بعد ما اقام سنة الخارج ما قننه بخرم واقام دعوى اليد البينة  
 اثباتا قننه بخرم ولان اليد لا يدل على اولية الملك فلان مساويا للخارج فيكون في دعوى التاريخ فبان ان يدفع الخلق  
 وسببها اليد مقبولة للدفع الا يبرأ بها لو ارضت في دعوى الشراء وسنة ذي اليد اقدم بقبل بالاجماع وكذا في  
 الملك المطلق عند ابي حنيفة وابي يوسف لا يفر من يقين معنى الوقع فكذا عندنا ولا يلزم ما اذا ادعى الخارج الفعل على  
 اليد كالفصل في الاصلان والعار حيث يكون سنة الخارج اولي وان ادعى في اليد التاريخ لان سنة التاريخ في هذه  
 الصورا كثر اثبات لا رايشت الغول على ذي اليد وهو الغصب وانما هو ثابت اصلا واولية الملك ان لم تكن اثباتا  
 باليد فاصول الملك ثابت وكما ظهر فلان ثابا باليوسن وجه دون وجه فلان ثبات غير الثابت من كل وجه اولي اذا  
 البينة للاثبات معاقلة غير صحيح لان محمد اذكر في خارجي اقام كل واحد منهما البينة على التاريخ انه يقضي به سببا ولو كان  
 الطريق ما قاله هو لتاثر او كذا لو كانت السنة المذبذبة في يواحد منها والسواقط في الاخر واقام كل واحد منهما البينة  
 على التاريخ يقضي باو بالسواقط لمن فيه اصل السنة ولو كان الطريق ما ذكره لترك في يواحد منها ما في يده وحيث  
 ما قاله يظهر في التحليل لانه اذا التفترا انه الشراء من فلان ارضوا به ولا غنى كان ذو اليد اولي لان كل واحد منهما  
 ختم في اثبات نتائج بايعه كما اذ ختم في اثبات الملك له ولو حضر البايعان واقاما السنة على التاريخ كان صاحب اليد

اولي فكذا من اقام مقامها ولو اقام احدهما على الملك والا فاعل التاريخ كان صاحب التاريخ اولي انما كان لا يثبت  
 اولية الملك ويعبر لا يمكنه الا بالتلفيق في جهة وكذا لو كان الدعوى من الخارجين كما ذكره ولو وقع بالتاريخ لصاحب  
 اليد اقام اليد ثابته السنة على التاريخ يقضي له الا ان يعتقد ذو اليد ان الشتم يبر مقتضا على فلان له ان يدعيه وكذا  
 المقضي على الملك لو اقام السنة على التاريخ يقبل سنة وينقض القضاء لان الخارج لم يستحق على ذي اليد مثالا لان ملك ذي  
 اليد ثبت بالثبوت في حيا وبعو ما ثبت الملك له لا يتصور ان يكون للخارج بذلك السبب التاريخ لا يتكرر فلا يمكن  
 ان يجعل ما استحقه الخارج من الملك الثابت لاني اليد بظاهر اليد مستحق على ذي اليد بخلاف دعوى الملك المطلق لانه كما  
 يحتمل ان يكون له من الاصل يحتمل ان يكون له من جهة صاحب اليد فامكن ان يجعل ما استحقه الخارج من الملك الثابت لذي  
 اليد بظاهر اليد مستحقا على ذي اليد فاحتمل كذلك في حق ترجيح سنة الخارج على سنة ذي اليد فاذا لم يبر مقتضا عليه  
 في حق التاريخ يقبل بيئته كما يقبل سنة الاجنبى لانه غير لزم في كل خلاف وما اذا ادعى ذو اليد الملك المطلق حيث  
 لا يحكم له به للاصالة الذي ذكرنا اننا فضاء الاصل ان من صار مقتضا عليه في حادثة لا يقضي له في الاصل في فرا  
 قوله ويرى ملك لا يتكرر معناه كل سبب لا يتكرر في الملك اذا ادعى صاحب اليد كان حكم التاريخ في جميع ما ذكرنا من الا  
 وذلك مثل جلب اللبن والحداد الجبين واللبد وجر الصوف والحر من آ وعرل القطن والكتان ونسج الثوب من غير  
 وان كان متكررا فحقه به التاريخ وهو مثل الحد والبنا والغرس والزراعة للمنطقة والحجوب لان ثوب الحر والصف  
 والشعر اذا لم ينعقن ويعبر من حصة ارضه في نسج فيحتمل ان ذا اليد نسج غصبة الخارج ونقصه نسجة فكل من ملك  
 له بهذا الطريق فلم يكن في معنى التاريخ بل بمنزلة الملك المطلق وكذا غيره لان البناء والغرس والزراعة يتاثر في فرا  
 الفكر وان اشكل عليهم يال عدول اهل الخبرة بذلك لقوله تعالى فليقلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون الواحد  
 منهم كين والاصول الاثنان وان اشكل عليهم قضى به بالخارج لانه الاصل والعدول عنه بخبر التاريخ فلا يلحق  
 به الا ما هو في معناه من كل وجه بشرط ان تبين في الدعوى مضان ذلك السبب في ملكه حتى اذا قال كل واحد منهما  
 او ذو اليد هو ومن نسج هذا الثوب ونسجت هن الدابة عندنا كان الخارج اولي لان الانسان نسج لغيره  
 وتلو دابة الغير عندنا فلم يكن فيه دلالة على ان الثوب نسجه في ملكه وان الدابة ولو ت في ملكه فبق دعوى مطلق  
 اليد وفيه الخارج اولي ولا يقبل سنة ذي اليد فيه حتى يفيض عليه ويقول نسجه في ملكه او نسج في ملكه ولو ت الدابة في

المطلق

حكم

لها



ملكه وعلى هذا لو قال هذا اجنبة اخذته انا او قال اللبن الذي اخذته في ملكي او حلبته في ملكي كان ذوا اليد اولى  
وعلى هذا لو اقام الخارج البيعة لفلان القاضى فقبله بالبيعة واقام ذوا اليد البيعة انما تحت في ملكه كان ذوا  
اليد اولى عند محمدا كذا وعندهما الخارج اولى لان العضاة قومه ظاهر او محتمل انما اشتراه في ذوا اليد على ان يقضى  
قضاؤه عام يظهر خطاه بغيره واما الثالثة وهو اذا اقام الخارج البيعة على المثل وقام ذوا اليد البيعة على الشراء  
من فلان الخارج اثبت المثل لنفسه بيعة واثبت ذوا اليد التلقى منه فكان له حكم التلقى منه واقرانه بانه لم يمتحن بحوى  
الشراء من لا يمنع حتى يدعو وقبول البيعة كما اذا اقر له بالملك ثم ادعى بعد ذلك ان اشتراه منه في زمان يمكن الشراء  
منه لانه لا ينافي اذا التوفيق **قال** رحمه الله ولو جرح من كل على الشراء من الاخر فلا تاتى بسقوط وترك الذوا اليد  
ذوا اليد لو اقام كل واحد من الخارج وذوا اليد والخارجين او ذوا اليد البيعة على الشراء من صاحبه ولا تاتى  
لما تاتت البيعتان وينكر احداهما في ذوا اليد على وجه العضاة وهذا عندنا في البيعة وارى يمين وقاله محمد  
ان كانت في يدهما ما يقضى بالبيعتين فيكون الخارج لا مكان العمل بها فيحصل ذوا اليد شرا من الخارج وقبضه  
ثم باعه منه ولم يقضه في ذوا اليد اذ لا يمكن من القبض دالة البيعة على ما في ولا يعكس لان البيع قبل القبض لا يجوز  
وان كان في العتار عن ولما ان الاقرار بالشراء من صاحبه اقرانه بالملك له فصار بيعة كل واحد منهما كانا قامت  
على اقرار الاخر وفيه التوافق بالاجماع لتعذر الجمع فكذلك هو ولا يلزم من العضاة بها العضاة كذا الذي يجرد السبب  
من غير ان يترتب عليه حكم وهو المثل وذلك باطل لانه يؤول الى بطلان السبب السبب لا يخرج الا كما فاذا لم ينفذ  
حكمه لم يكن مخرجا كطلاق اليمين وعقابه فاذا لم يكن مخرجا في معنى ان يكون سببا لان بسبب البيعة بالخروج وانما قلنا  
ذلك لانه لا يمكن الحكم لذي اليد بالملك مستحق فيلزم من العضاة له الجرد والسبب لا يجوز ثم لو شردت البيعتان ان يقضى  
الثنى نفعهما ان كان الثمنان من جنس واحد وسواء وان كان اوصافا اكثر رجح بالزيادة وان اختلفا جبا رد  
كل واحد منهما ما يقضى لانه مضمون علمه وان لم يشهدوا يقضى الثمن لا يتا في العضاة من عدم الوجود وعند محمد  
يتا في الوجود عند ولو شردت الثمنان بالبيع وقبض المبيع كانت البيعتان بالاتفاق لتعذر التوفيق اما عندنا  
فظاهر علمنا واما عند محمد فلان البيعتين وان كانتا جانيبتين لوجودهما بعد القبض لكن ليس في ذوا اليد و  
لادلاية حتى يحصل اوصافا سابقا والاخر لاحقا خلاف ما اذا لم يذكر قبض المبيع لانه يمكن هناك ان يجعل شرا ذوا

اليد متوقفا لدلالة اليد على ما فيها وهكذا ذكر صاحب الهداية قوله محمد بن هبة في الصورة وذكر في المحيط انه يقضى لهما  
عنده فيجعل القبض المعاني اخر القبض في وجعل ذوا اليد المخر من كان الخارج اشترى قبض ثم باعه من ذوا اليد  
وقبض ثم باعه من ذوا اليد وقبض فيقبض بالذوا وله في الجاه وشرح الكفر والمبسوط والمختلف فان وقعت  
البيعتان في العتار ولم يثبتا قبضا فان كان وقت الخارج البيعة يقضى بها لصاحب اليد عندهما فيحصل كان  
الخارج اشترى اولا ثم باع قبل القبض من صاحبه اليد وهو جانيب في العتار عندهما وعند محمد يقضى بالخارج لانه لا يبيع  
بيعه قبل القبض فيبقى على ملكه وكان ينبغي ان يقضى بها لذي اليد عنده ايضا فيحصل الخارج كانه قبض ثم باعه من باعه  
وهو ذوا اليد فيحصل للعقد وان اثبتا قبضا يقضى بها لصاحب اليد بالاجماع لان البيعتين جازان على القولين لان الخارج  
باعه من باعه بعد قبضه وذلك صحيح وان كان وقت صاحبه اليد سبق قبضه بالخارج سواء شردوا بالقبض او لم  
يشردوا لان صاحبه اليد قبضه وقد اثبت شراهما سابقا فيحصل كذا الشراء او لا كما شرد به شردوه ثم باعه من باعه وهو  
الخارج فيحصل على انه لم يسم اليه ان لم يشردوا بالقبض او سلم اليه ثم عاد اليه بسبب الشراء والقبض **قال** ولا يبيع جزي في  
عود الشراء ومعه ان احد الخصمين اذا اقام شاهدين والآخر اكثر من اثنين بكملة شروا وان الترخيص يكون بقوة في  
العلة لا بكملة العلة لان ما يبيع دليل مستقلا لا يبيع الترخيص ولا يبيع بالوصف ولهذا لا يبيع جزي في الاخر ولا الجرح  
بالجرح ولا يبيع بقوة فيما كان احداهما متوقفا والآخر من الاحاد او كان احدهما مخرجا والآخر متوقفا فيخرج الترخيص  
على المحتمل والمتوقفا على الاحاد بقوة وصف فيه وكذا لا يبيع احد القياسين بالقياس **قال** دار في يداها كذا  
رجل نصف واحد كل واحد منهما فلان اربع ارباع لان مدى الكل لا ينافي اربعة اصف في النصف فسلم لمن غير خازمه  
ثم التوت منازعتها في النصف لانه فيكون بينهما فسلم المدى الكل ثلثة الارباع وكم في النصف سلم له ربع وهذا بطريق  
الخازمة وهو قول في البيعة وقال لا يقيم الدار بينهما اقلان فالثلثان لمدى الكل والثلث لمدى النصف لان مدى الكل  
يدعى النصفين والآخر النصف الواحد وليس بشئ واصولنا انضا فيقسم بينهما اثلثان على قدر حوتها وهذا بطريق  
العول ولها نظائر واصولنا في شراهما فنقول ان من القيمة على اربعة انواع نوع منها يقيم بطريق العول اجماعا  
وهي ثمان سائل الميراث والديون والوصية بدار من الثلث اذا اجتمعت وزادت على الثلث والحاق باقوا والربع  
الموسلة والسواة والعبد اذا قلع عن رجل وقفل اخر خطاه فوقع بها واكبر اذا جرح على هذا الوجه فرفعت















اقام اوصها البيت انها في بيت قضي له بالبدونها ويكون الاخر خارجا وكذا ان لبنى اوصها ابني وعرض وفعل شئ اخر مما  
يؤمل على انها في بيت وان اقام البيت على اليد قضي بها لما فان طلبا القصة منها ما لم يبقا البيت على الملك قبل هذا قول ابني ضيقة  
وعنوها يقسم بناتها الورثة اذا كانت دار في يد ابيهم قسم بقولهم انما ميراث عندهما وعندي خمسة لا يقسم حتى تقوم البيت  
انه مات وتركها لبياتها منهم **باب دعوى النسب قال رحمه الله**

ولون مبيعة لا قبل من سنة اشر من ذبيحت فادعاء البائع فهو انه من ام ولد ويخرج البيع ويرد الثمن وان ادعا  
المشتري من اربعين وقال زفرواني في البيع دعوة لان يصود المشتري هو القياس لان اقراره على البيع دليل على ان  
الحمل ليس له ولا غيره منه بخلافه لان المسلم لا يباشر الباطل ظاهره فادعاء البائع او ادعاء المشتري هو اعتقادها وتوحيدها قبل  
جهته وهو البيع فلا يقبل اذا تناقض بطل الدعوى فادعاء البائع او ادعاء المشتري هو اعتقادها وتوحيدها قبل  
البيع وبه لا يخفى ان بين النسب على الحفاقة في تناقض فيقبل دعوة اذا ثبتت بالعلق في ملكه بالولادة لا قبل من  
سنة اشر من سنة اقامة البيت بل فوقها وهذا لان الانسان قد لا يعلم العلق بالحكمة ثم يظهر له وقد ينظرون العلق  
من غيرهم ثم يعلم انه من دعوى تناقض في كذا كذب نفسه بعد قضاء القاضى بنسب اللعان والحلفا بغير البيت  
ان الزوج مطلقا قلنا قبل الخلع وكما لما يقسم السنة ان مولاه اعتقه قبل الكتابة فان بينهما يقبل مع التناقض في  
الدعوى الحفاقة عليها لان الزوج والول ينفرد كل واحد منهما بالطلاق والاعتاق فتعوزان فيه بخلاف دعوى الاعتاق و  
التدبير بعد البيع لانه فعل نفي فلا يخفى عليه فلا يعزوز لانه لم يثبت بكونه في الكلام الاول لا سيما كذب في الثاني فلا  
تنقض البيع بالاعتاق لان اقام السنة بالاعتاق والتدبير قبل بيته يثبتنا بكونه بشيئة الحرة والتدبير قبل البيع  
وخلاف دعوى البائع لان من طامحه دعواه بثبوت ولانه الدعوة من وقت العلق الى وقت الولادة على ما بيناه من  
قبل ولم يوجد واذا صح الدعوى من البائع استندت الى وقت العلق ككونه دعوى استيلاء وفيظهر انه باع ام ولد فيكون  
باطلا ويرد الثمن لبطان البيع ولان المشتري لم يدفع الثمن الى المبيع لم يبيع فادعاء المبيع رجعه به ولا بعبارة دعوة  
المشتري مع دعوة البائع او بعبارة وهو الميراث بعبارة ادعاء المشتري مع ادعاء لان دعوة البائع ابقى لانها  
يستند الى حالة العلق ككونه دعوى استيلاء لوجود العلق في ملكه ودعوة المشتري دعوة تدبر اذا العلق لم يكن  
في ملكه فيقتصر فكانت الاول اقوى فلا يعتبر الثاني معها ولانه ما ثبت النسب مع البائع بتبين ان البيع كان باطلا

فلم يظفر في ملك المشتري فصل المشتري كغيره من الاعيان فلا يصح دعواه ولان الولد استغنى عن النسب بشيئة من البائع  
فلا حاجة الى اثباته من غيره وحسن بقوله فان ادعاء المشتري مع ادعاء البائع معناه ان ادعاء المشتري او  
لا يثبت به من لوجود الحمل في الجوز لدعوة وهو الملك الا ان يجوز اعتاقه وانما دعواه البائع دعوة ايضا لحاجته  
الى النسب في الحرة وثبتت لها امومة الولد باقراره لم لا يصح دعوة البائع بعن لانه قد استغنى عن النسب بشيئة من المشتري  
ولان النسب لا يحتمل الا بطلان فبطل بحق استحقاق النسب للبائع **قوله رحمه الله** وكذا ان ماتت الام بخلاف موت  
الولد يعني اذا ماتت الام فادعى البائع الولد وقولها ان لا قبل من سنة اشر من ذبيحت فادعاء البائع او ادعاء المشتري هو اعتقادها وتوحيدها قبل  
الولد ثم ادعاء البائع حيث لا يثبت به من المشتري والفرق ان الولد هو الاصل في البائع والام مبيحة لغيره الا ان لها يوافق اليه  
فيثبت به ولا فيعتق فتتبعه فثبتت لها حق الحرة بسبق قوله على السلام اعتقها ولولده وقال عليه السلام من و  
طلى امه فولدت له فمعتقه عن ديونته رواها ابن ماجة ولان المقصود من الدعوة الولد دون الام وهي توفى بتبع  
فكان ثابت لا اقوى والادنى سحر الاقوى فاذا كان الولد هو الاصل كان المعبرة بها في الحاجة الى ثبوت النسب لا بغيره  
فوات البيع بخلاف العكس وهو ما اذا مات الولد دون الام حيث لا يصح دعوته في الام لان الحكم لا يثبت في البيع ابتداء  
بدون متبوعه والولد قد استغنى عن النسب بالموت فتعوز اثباته بدعوته ولم يتعوز دعوتها فيثبت به ويرد الثمن  
كله عند ان يصنف لانه يتبين انه باع ام ولد ويبيع باطلا ولا يضمن المشتري لان ما ليس له من دعوى عن كذا ولولده لا يضمن  
بالفعل بعين وعقل ما يرد حصته الولد ولا يرد حصته الام لان ما ليس له من دعوى عن كذا فثبتت بالعلق والغصب فيكون  
معتقته على المشتري فاذا رد الولد وزايجت البائع رد حصته ما سلم له وهو الولد ليل يجمع البدل والبدل في ملكه  
ولا يرجع عليه رد حصته ما سلم له وفي الام هكذا ذكرنا الحكم على قولها وكان ينبغي ان يرد البائع جميع الثمن عند ما ريفها  
ثم يرجع بقيمة الام لانه ما ثبت نسب الولد منه بتبين انه باع ام ولد ويبيع ام الولد فيصح بالاصح فلا يجب فيه الثمن ولا  
يكون الاخر المبيع منه حصته بل يجب على كل واحد من المتعاقدين دعواه فبذلك ان كان باقيا والافضل **قوله رحمه الله**  
وعتقها كونهما الى اعتاق المشتري الام والولد كونهما في لواعق المشتري الام دون الولد فادعى البائع الولد انتم  
صحت دعوته وثبتت به من ولواعق الولد وفي الام لا يصح دعوته لما ذكرنا ان الولد هو الاصل فيعتبر قيام المنافع  
بصحة بيع الوعده وفي الام كما قلنا في الموت وانما كان الاعتاق مانعا لانه لا يحتمل النقص بعد ثبوت النسب



فصار اعتاقه كدعوة انه ابنه لان الاعتاق ثبت للولد وهو كالنسيب فلا يمكن ابطاله بغير ما ادعاه  
المشتري ولان للبائع حق وهو حق دعوة النسيب والاستيلاء وما ثبت المشتري حقيقة والحق لا يعارض الحقيقة والتدبير  
كالاعتاق لانه لا يحتمل النقص لما ظهر فيه بعض آثار الحرية وهو اختراع الفيل فصار كالاستيلاء ثم ان قام هذا المانع بالولد  
استغنى عن دعوة البائع لما بينا وان قام بالام لا يستغنى فثبت بغيره البائع ولا يضره ام ولوله لان العتق فيرا لا يمكن  
نقصه ولا يتعلل بشيء ان يبطل اعتاق المشتري لان نسب الولد ثبت مستقدا الى وقت العتق فيتبين انه باع ام ولوله  
فلم يملكه المشتري فبطل البائع كماله ولو ثبت لبيعة ولين في بطن واصفا عتق المشتري صما ثم ادعى البائع الاثر  
انه ابنه ثبت بغيره بطل عتق المشتري لانه لم يملكه ضرورة انه خلفا من مائة واصو وهذا تبطل ما يترفع عنه مثل البائع  
والجدة فكنز العتق وتوابعه لانا نقول بثبوت امومة الولد ليس في الحكم بثبوت النسب لانه من ضرورة الايور ان  
النسب ثبت في ولد المغرور وفي ولد الامة المنكوسة ولا يضره ام ولوله خلاف التوثيق لانه خلق من مائة واصو فما  
ثبت لاحد من الحكم ثبت للاخر ضرورة ثم اذا لم يبطل عتق المشتري في الام قبل البائع يرد من الثمن ما حصل للولد  
خاصة ولا يرد ما حصل للجارية بالاجماع هنا وذكر الفرق لابي صفة في المبسوط بين هذا وبين ما اذا ماتت الام فان البائع  
فيها يرد جميع الثمن عندها وهذا يرد ما حصل للولد فقط والفرق ان في الاعتاق القدر كونه بالبائع فيما ينعزم ان ام ولولته  
جعل باعقة المشتري لم ينفخ البائع بينهما ففي البائع صحيح فيجب عليه من خلاف فصل الموت فان زعم البائع فيه لم يبطل  
شيء ففي معتق له فحقه ان لا يمكن كذا شرعا فرد جميع الثمن وفي الاعتاق يرد حصة الولد جعل هنا للولد وبعد العتق  
حصة من الثمن كما لو ولد قبله لكون البائع بسبيل من فسخ هذا البيع بالدعوة فصار كالحادث قبل العتق في المعنى وفي الحادث  
قبل العتق له حصته من الثمن اذا استرد البائع وقد استردك هنا بالدعوة او كونه مستردا من العقد ومن الثمن من  
قال يرد البائع جميع الثمن ببناء عن ابي بصير في فصل الموت لان ام الولد لا قيمة لها عن ولا يضمن بالعقد فتواقد  
بزعمه واليه مال صاحب الهدية وصحة وهو مخالف الرواية وكيف يقال يسترد جميع الثمن في البيع لم يبطل الجارية حيث  
لم يبطل اعتاقه بل يرد حصة الولد فقط بان يقيم الثمن على قيمتها بعشرة قيم الام يوم القبض لانها دخلت في ضمانه  
بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لانه مال البعثة بالولادة فتعبر قيمته عند ذلك **قال** وان ولدت اكثر من سنة او  
دوت دعوة البائع الا ان يصدق المشتري في هذا الكلام يشمل وجهين احدهما ان يولد اكثر من سنتين من وقت

البيع فكله انه لا يبيع دعواه لعدم العتق في ملكه يضمن بغيره وهو المصحح الا اذا صدق المشتري فثبت النسب بحمل  
على الاستيلاء بالنسب لا يثبت ان العتق لم يكن في ملكه ولا يبطل البيع ولا يفتق الولد ولا يفتق الامة ام ولوله  
لان العتق حادث بعد البيع ولا يستند الى ما قبل البيع حتى يبطل فحالت من الدعوة دعوة تحريف ولا ينفذ الا  
في ملكه اذا لا ينفذ في المالك على التحريف والثاني ان يولد اكثر من سنة اشترى وقت البيع ولا قبل من سنتين من جهة دعوة  
البائع لا يقبل فيه ايضا لا ضمال العتق بعد البيع فلم يوجد المصحح فيه يفتق في البيع الا ان يصدق المشتري فثبت  
نسبه لتمامه فيه وفي الامة ام ولوله تبعا للولد وبطل البيع لاستناد العتق الى ما قبل البيع لا مكانه  
فيتبين انه باع ام ولوله فبطل وهذا لان هذه الدعوة دعوة الاستيلاء فيستند في علم ان الدعوة هنا على ثلاثة  
او دعوة الاستيلاء ودعوة تحريف ودعوة براءة كالباب يورى جارية ابنه وصم كل قسم وسنة طرذ كور في موضع وصورة  
كل قسم من هذه الاقسام يتقدم ثلاثة اما ان تلد لاقبل من سنة اشترى من وقت البيع او اكثر من سنتين او ما بينهما و  
وقد ذكرنا حكم كل واحد **قال** رحمه الله ومن ادعى نسب هو التوثيق ثبت بغيره ما بينا وانما يعرف  
انما تومنان اذا كان يبنى ولادتهما اقل من سنة اشترى وانما كان بينهما سنة اشترى فصار عتقا فثبت بغيره لان اقل من الحمل  
سنة اشترى فاذا انت بولود مجأت بولوا اقل من سنة اشترى يعلم بالفوت ايها من مائة واصو اذا لا يمكن عتق الثاني  
بعد الولادة لما ذكرنا ولا يمكن عتقه في صلب بالاول لان في الوهم مسدود لا ينفخ وفي صلب الاخر في الولد **قال** رحمه الله  
وان باع احدنا واعتقه المشتري بطل عتق المشتري معناه اذا باع احد التومنين فاعتق المشتري ثم ادعى اليه البائع الذي لم يبعده  
انه ابنه ثبت بغيره بطل عتق المشتري فيه لان دعوة البائع صحيحة في الاول لم يبعدها دقة العتق والزوج من ملكه فيه  
فثبت بغيره ومن ضرر زعم ثبوت نسب الاخر لانه من مائة واصو فيلزم منه بطلان عتق المشتري لكونه مالا اصل او تسجيل ان  
يكون احدهما جلالا والاخر رقيقا وبما من مائة واصو فيكون نفع العتق باهو فوقه في الحرية الثانية باصل الخلفة  
حكما وما اذا كان الولد واصوا حيث لا تبطل فاعتاق المشتري يدعى البائع نسبه لان العتق فيه يوجب بطل بطل محقودا  
لاجل حق الدعوة للبائع وانه لا يجوز على ما بينا وجهه وهنا ثبتت الحرية في الذي لم يبعدهم يتعدى الى الاثر فصار كما يتبعها  
فكم من شيء ثبت ضمننا وان لم يثبت معقودا هذا اذا كان اصل العتق في ملكه واما اذا لم يكن العتق في ملكه  
بان اشترى ما بعد الولادة او اشترى ما هو في صلب بها او باعها في ابنتها لاكثر من سنتين فثبت نسبهما ايضا لانها



لا يعترفان فيه كما ذكرنا لكن لا يعترفون الذي ليس في ملكه وان كان المشتري قد اعتقد لا تبطل عقده لان حق الدعوة  
دعوة تحريم لعدم العلوق في الملك فلا يملكه الا من يملك الاشياء فلهذا شرط لتحويل العتق علمه ان يكون في ملكه بخلاف مسألة  
الاولى وهو ما اذا كان العلوق في ملكه حيث يعترفان جميعا لانها دعوة استيلاء ويستند ومنه وتنفقها بطريق  
انما حرا الاصل فتيقن ان باع حرا قال **رحم الله** عن رجل قال حواين فلان ثم قال حواين لم يكن ابنه وان حواين  
يكون ابنه معناه اذا كان صبي عن رجل فقال الوصل الذي عن الصبي هذا الصبي ابن فلان العايب ثم قال حواين لم يكن ابنه ابدا  
وان حواين فلان العايب ان يكون الصبي ابنه ولا يشترط لهذا الحكم ان يكون الصبي في يده واشترط في الكتاب وقوع اتفاق  
وانما لا يبيع دعوة بعد ذلك لانه اقرب بثبوت خبر من الغير وذلك يمنع ثبوت خبره بدعوته لان اقراره حجة في حق نفسه وهذا  
قول الجيفة وقال يبيع دعوة المقر بعد جحد المقر لان يكون ابنه لان اقراره بطل بخلاف المقر فصار كان لم يقر وهذا  
يعتق عليه بدعوته لو كان عبدا له وهذا لان الاقرار بالنسب مما يثبت بالوفاة اذا اقر بالاحتمال النقص يلحق بالا  
قرارة باحتمال النقص ولهذا يؤثرفيه الهزل والاكراه منه لا يبيع منهما وان كان لا يؤثران فيما لا يحتمل النقص فصار  
كما اذا اقر المشتري على البايع باعتاق العبد المبيع قبل البيع وكذا البايع ثم قال المشتري انما اعتقدت ان الولد يتحول  
اليه فكذا هذا وان اقر له بالنسب نفعا للنسب نفعا وانما لو جوب الحقوق علمه وذلك لا يمنع الاقرار به بعد بان  
قال ليس حواين ثم قال حواين فكذا هذا ولو كان كذا باعنا علمه من نفسه بعد نفق النسب خلاف ما اذا صدق لانه يدعي شيئا ثابتا  
من غيره وكذا ما اذا لم تصدق ولم يكره لانه تعلق به حق المقر على اعتبار نقل يقه كولو الملاءمة لا يثبت خبره من غيره  
الملاءمة لتعلق حقه بتكذيب نفسه ولا يصدق ان النسب لا يحتمل النقص بعد بثبوت والاقرار علمه لا يثبت بالوفاة فيبقى في  
حق نفسه كمن اقر بغيره بغيره فكذا في المول فانه يبق في حق المقر حواين ولا يثبت اقراره من لملكه يوافق على الاقرار بذلك و  
كمن شهد على رجل بنسب بغيره فثبت شرادة لثبته ثم ادعاه الشاهد لنفسه فان دعواه لا يقبل الاقرار به للغير وهذا لا تعلق  
به حق المقر بغيره لو صدق بعد التكذيب ثبت خبره وكذا لو تعلق به حق الولد فلا يثبت المقر فصار كدعواه قبل الوفاة  
ولان موصيا فلان ثبوت النسب من الغير باطل من نفسه الدعوة واذا اقر بالاولى لقدم ورايته علمه فلا يثبت  
الثاني لان اقراره حجة علمه فلا يلزم مسألة الولاء لاننا على الخلاف في كونه كتاب الولاء وليس سلم فالنسب الذم من الولاء  
فانه يقبل التحول من جانب الام الى جانب الاب عن استنطاق الاب وكذا الوارثون معتقة العياذ بالله ولحق بوار الحوب

وبسبب واعتقوا المول الثاني كان الولاء له والنسب لا يقبل كما هو في الملاءمة فلا يبيع الفيا حله وانما يعترف عليه  
اذا ادعاه لا اقرار به كما اذا قال العبد الثابت بنسبه غيره حواين وهذا يصح حيلة فيمن يبيع عبدا اهل علوقه عند  
وخاصة علمه الدعوة ليعود ذلك في البايع فبطل دعواه بنسبه لغيره مطلقا عبدا وعندنا بمنزلة ان لا يرد المقر له النسب لا يثبت  
او يقر به لم يثبت ولغايب لا يعرف **قال رحمه الله** ولو كان في يوم لم ونظر في فقال النضر اني وقال المسلم عبدي فهو حواين  
النضر اني لو كان البقي في ايديها فادعي النضر اني ابنه والمسلم النجدة وادعيه ما كان حواين النضر اني لانه يقال بذلك في  
الحرة في الحال والاسلام في الماء اذ لا يلبس الوارد ابنه ظاهر فكانت فيه الجمع بين المصلحتين وفي عكس فوات شرف الحرية  
اذا اقرت على التبراف فلان الجمع بينهما وهو المستحق ولولا يقال ينبغي ان يكون عبدا للمسلم لان الاسلام مخرج لان  
نقول الترجيح يكون عند التعارض وهو الاستواء ولا يحار من هذا لان النظر في ما قلنا او فرقا نفق الاستواء خلاف  
ما اذا ادعى على واحد منهما انه ابنه حيث يكون المسلم فيه ولي الاستواء في دعوة البينة فيرجح المسلم بالاسلام وهو اقر  
للصبي لمصلحة الاسلام له في الحال تبعا لابنه **قال** وان كان صبي في يده وجين فزعم انه ابنه من غيره وزعمت انه ابنه من غيرها  
وثبتت له ابنه فهو ابنها لان كل واحد منهما اقر بالولد بالنسب واحتمل ان يطل حتى صاحب فصح اقراره بما لا يبطل حتى صاحب  
بحر قوله ولا يترجح احد على الاخر لا استواء ايديهما في قيام ايديهما علمه قيام الفرائض منها دليل على علمه انهما كنوا  
في يده جليين يقول كل واحد منهما لصاحبه هذا الوكيل ولفلان اخر غيرك وليس كل من فيه شيء كان الشوب منها ولا  
يعود كل واحد منهما في ابطال حق صاحبه فيه الا ان المقر له شيئا كما المقر له في نصيبه لان المحل المحتمل التركة وفي النسب لا يشارك  
لانه لا يحتمل هذا اذا كان الصبي لا يعبر عن نفسه وان كان يعبر فالقول له ايها صديق ثبتت خبره منه **قال رحمه الله** ولو  
مشتراة فاستحققت عزم الاب قيمة الولد وهو جريح لو اشترته فموت منه ثم استحققت من المشتري قيمة المشتري قيمة الولد  
والولد وكذا اذا ملكك اسير غيرك فاشترته ان سبيك كان وكذا اذا تزوج رجل اخره فموتت لم تستحق روي  
ذلك عن عمر في الله عنه في النكاح وعن علي رضي الله عنه في الشراء بحضرة الصحابة رضي الله عنهم من غير كراهية فكان اجماعا وان  
النظر من الجانبين واجبا في المعزور ومزور لانه في الامور على جميع مخرجها والامة ملك المستحق والولد جوازا  
فاستوجب الاخذ بالنظر فوجب الجمع بينهما ما يمكن من اعادة الحقما وذلك بان يحمل الولد على الاصل في حق الاب وفيها  
في حق المستحق لان استحقاق الاصل سبب الاستحقاق الجزئية في حق الاب قيمة يوم المحرمه لانه يوم المنع او التحول



ويجوز ان القيمة على الاب دون الولد حتى اذا كان الاب ميتا يؤخذ من تركته لان المانع من الوفاة ثبوت النسب وهو من  
الاب دون ولده ولا ولا للميتي علمه لانه خلق من الابل والما فوقه من الرق وهو من العقب بالقيمة فلا بعد ووضعهما  
ثم هذا العزو وان كان في ملك الميتي فظاهر وان كان في النكاح فان القدر يقي بها وبولده للميتي عند اقامة الميتي  
البينة انها له لانه يظن انها للميتي وفعلا بتبعها الا اذا ثبت الزوج انه عز وريان يقيم السنة انه تزوجها على انها  
حرة فيثبت له حرية الابل والاولاد **قال فان مات الولد لم يمت الاب فقيمة يعي لومات الولد قبل الخصومة لا الجب**  
على الاب شي لان الولد لو كان مملوكا للميتي جتتوم على مضمونا عليه فان ولد المضمون امانة عندنا على ما عرف  
ونوضعه فاولي ان لا يكون مضمونا على عدم حصة وكذا لو ترك مالا لان الارث ليس بدل عن ولد فلا يقوم مقام  
فلم يجعل له الارث كسلامة نفسه ولا في اقله قاتل وقبض الاب من دينه قورقيمة حيث يجب عليه ضمان قيمته  
لان سلامة بولده كسلامة ومنع بولده كمنعه وان لم يقبض شيلا لا يجب عليه لان النسخ لا يتحقق فيما لم يعمل اليه وان قبض اقل  
من قيمته وجب عليه بقدره اعتبار البعض بالكل وخلافه اذا قتل الاب لان النسخ تحقق بقتله كما في ولد المضمون اذا  
اتلف الغاصب **قال رحمه الله** ويرجع بالثمن وقيمة على ابيه لابل العز لا يرجع المشتري بثمن الجارية وقيمة الولد  
على ابيه ولا يرجع بالثمن من العز بوطا لان البائع صار كغيبا لما شرط عليه من البدل لان البيع من غير مساواة البدلين  
في حكم الضمان فلما كان الثمن من جانب المشتري سالا البائع وجب ان يكون المبيع سالا للمشتري وذلك ان جعل البائع كغيبا  
بشئ ملك البدل فصار كانه قال للمشتري ان الحكم قد ثبت لك فان ضمنك اصبحت بطلا فاما ضمان من كبا ضمنك ولان البائع  
الترحم سلامة من العيب اذا ما وضعت يقتضي ذلك ولا يجب فوق الاستحقاق فيرجع عليه وكذا ان هلك عند المشتري  
فضمنه الميتي قيمة او قيمة الاولاد يرجع المشتري على البائع بالثمن وضمن من قيمة الاولاد ما يشاء ولا يرجع عليه بغيره الجارة  
لان اقل قيمته منه كاضرعه وفيه يرجع الاب بالثمن فكل هذا وكذا اذا وجب له على ابيه حرة ثم استحق يرجع الاب  
على الموقوف بقيمة الولد اذا استلاد منه على التزوج بشرط الحرة ما وجب عليه في النكاح من المهر منزلة الوص  
الان لم يهر التزوج فيكون الاستلاد دينا على التزوج بشرط الحرة فلما ان الشارط ما وجب عليه فينزل كالفالي  
انما قيل بالحق بسبب هذا العقد او يقال ما الرمي من الضمان انما الرمي بالاستلام والاستلاد حكم التزوج لانه موضوع  
له فلان المزوج ما وجب عليه فيضاق الحكم له بخلافه اذا اضره بغيره او اضرته وتزوج بها من غير شرط

الحرة حيث يكون الولد رقيقا ولا يرجع على المخرش لان الاخبار بسبب محض لان العقد حصل باختيار الرجل و  
الحرة وانما باق حكم العلة بالعزو وذلك يا قوم بين **الشفا** او بالمحاوفة ولا يرجع بالثمن من العقب البائع وعند  
الشفا فيرجع لانه ضمان لثمنه بقوت السلامة قلنا العقد عوض عن ما استوفى من منافع البضع فلو رجع به  
يسلم له المستوفى بجانا والكل الوطى ملك الخراج لانه يسلم له بجانا ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموصى بشئ  
من قيمة الاولاد وعز الشافي يرجع لان العزو قد تحقق لثمنه بالجارية المملو له فيرا وخباها انها مملوكة قلنا  
بحر العزو ولا يكفي للزوج فان من اضره انسان ان هذا الطريق امن فسلكتها فاضا للصوصي الم يرجع على المخر  
بشيء بخلاف البيع فان عقد معاوضة يوجب سلامة والامان على ما يشاء وهذا يرجع وهو محض وليس على المحسن من  
سبيل وخلاف التزوج لانه موضوع للاستلاد وطلب النسل قال العلماء للام تناكحوا ولو كانت الحرة والحرة  
فاذا لم يسلم له ماله المضمون به يرجع بذلك على من عزمه والمضمون بوضع الهبة اقلها الجود والسماحة وثبوت  
الملك وهذا المقصود يتحقق بدفن الاستلاد ولو باعها المشتري من اخر كاستلادها ان لم استحق رجح المشتري  
الثاني على البائع الثاني بالثمن وقيمة الولد ويرجع المشتري الاول على البائع الاول بالثمن ولا يرجع عليه بغيره الولد  
عندنا حصة رصم الله وقالا يرجع عليه بغيره الولد ايضا لان البائع الاول ضمن للثاني سلامة الولد فضمن البيع و  
لم يسلم له حيث اضمنه قيمة الولد فيرجع به عليه كما في الثمن والرد بالعيب لا في حصة رصم الله ان البائع الاول ضمن  
للمشتري سلامة اولاده وفي سلامة الاولاد المشتري منه لان ضمان السلامة انما يثبت بالبيع والبيع الثاني لا يضاف  
اليه وانما يضاف الى البائع الثاني كباشرته باختياره فينقطع به سبيل الاول بخلاف الثمن لان البائع الاول ضمن للبائع  
سلامة المبيع فلم يسلم له فلا يسلم له ما يبعه الثمن وخلاف الرد بالعيب لان المشتري الاول استحق سلبا فلم يوجد والله اعلم  
**كتاب الاقرار وهو في اللغة الاثبات يقال قرأ الشئ اذا ثبت**

واقتر غير اذ ثبتته وفي الشرع ضمان عن الاخبار بما عليه من الحقوق وهو ضد الجود بشرط صحته ان يكون المقر لها عقلا  
طايحا وكونه حرا ليس بشرط طه بغير اقرار العبد وينفذ في الحال فيما لا تمة فيه كالحودد والعقاص وفيما فيه ثمة لا ينفذ  
به في الحال لانه اقرار على الغير وهو المولى ويؤخر به عن العتق الزوال المانع وهو نظيره اذا اقر المولى لثان بعين مملوكة  
ليخره لا ينفذ في الحال واذا ملكا بوعا يؤمن بتسليم الما المقر له الزوال المانع وهذا لان الاقرار اخبار وليس بانشاء واخبار







و يحمل على انه وجب عليه بسبب بيعه مع الجاهل كالعقد بغيره وان بين السبب بغيره فان كان سببا لا يفرق الجاهل  
فكذلك وان كان سببا يفرق الجاهل كالبيع والاقان لا يفرق ولا يفرق الا بالبرهان القاطع لوراي انما يبيع شيئا بغيره  
او يشرى شيئا بغيره فغيره من الجاهل لا يفرق عن الجاهل فكذلك اذا اقرب ولو عاينه يغصب شيئا لا يعرف قدره او يودعه  
بله به التسليم الا صاحبه فكذلك اذا اقرب **قال رحمه الله** وتبين حاله قيمة لانه اجبر الواجب في ذمته وما لا قيمة له لا  
يجب فيها فاذا بينه فيه يكون رجوعا فلا يقبل وذلك مثل حبة حسنة او قطعة ماء وما اشبه ذلك لان حبة الحبة لا يفرق في الزنة  
عادة ولا يفرق فيها التام ولو بين في البصر والروية لا يفرق وقيل يفرق والاول اصح وعلى هذا الخلاف لو بينه بخلاف  
الحبة وكذا لو اقرب بغيره لا يبيع منه الا اذا بين حاله قيمة لان لفظ الغصب يعم على ان يجر فيه التام وهو التقدم  
ولو قال في قوله على حق اردت بحق الاسلام لا يصدق لانه لا يرد به ذلك غير فاعلم التحويل **قال والقول للمخرج**  
**يعني ان ادعى المقر اكثر منه لانه المنكوق** وفي مال لم يصدق في اقل من درهم يعني اذا قال فلان على مال لم يصدق في اقل  
من درهم لان ما دونه من الكسور لا يطلق عليه اسم المال عادة وهو المعبر **قال وما اعظم نصيب** لانه اقرب الى موصوف  
بالعظم فيجبر هذا الوصف والنصيب العظيم في الشئ حتى اجبر صاحب غنينا واوجب عليه مائة الف مرة وكذا عرفنا  
حتى يعرف الاغنيا عادة وعن ابى بصيرة انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم لانه نصيب المرفقة والمهر وهو عظيم  
حيث يقطع به اليد المحترمة ويستجاب به البضع المحترم وعنه مثل جواب الكتاب وهو قولهم انما يعتبر ان يبلغ نصيبا يؤخذ  
من حصة الزكاة في المال الذي بينه فيه حتى اذا بينه في الابل لا يصدق في اقل من خمس وعشرين لان ما دون ذلك قليل حيث  
لا يجب فيه الزكاة من حصة والاصح ان يقول تبيين على حاله المعرف الفقر والغنى فان القليل عند الفقير عظيم و  
اضحا في ذلك عند الغني ليس عظيم وهو الثمن المتعارفين فان المائتين في الزكاة عظيم وفي المائة العشرة عظيم  
فينسجح الى حاله ذكره في الزكاة وهو ان يوصي في الهبة معزاة الى الميسر **قال وما اموال عظام** ثلثة نصيب يكتفي من ان حاله فقرة  
لان اقل الحج ثلثة فلا يصدق في اقل منه لليقين به وان يمينه في حال الزكاة يعتبر ان يبلغ قيمة قدر ثلثة نصيب ويعتبر الادنى  
في ذلك لليقين به وبينه على قياس ما روي عن ابى بصيرة ان يعتبر فيه حال المتكافؤ **قال رحمه الله** ودراهم كثيرة عشرة و  
هذا عند ابى بصيرة رحمه الله وقال لا يصدق في اقل من مائتين لان صاحب النصيب مكثر ولهذا وجب عليه مائة الف مرة  
وله ان عشرة اقص ما يذكر بلغة الحج فلان هو الاكثر من حيث اللفظ فيعرف اليه وعلى هذا الخلاف اذا قال على دنانيره

كثيرة عند ما يعرف في النصيب عندنا الى عشرة وعلى هذا اذا قال على مائة كثيرة او مائتين كثيرة فعند عشرة  
عند ما يلزمه مائة او مائتين درهم وان قال غصيب ابل كثيرة او بقر كثيرة او غنما كثيرة او حنطة كثيرة يعرف  
على اقل نصيب يؤخذ من ماله من حبه عندنا وهو خمسة وعشرون من الابل والثلثون من البقر والاربعون من الغنم  
وخمسة اوسق من الحنطة وعلى ما يرجع الى بيان الحق ولو قال على مال بغنم وكريم او خطي او جليل قال الناطق لم اجن  
منصو ما عليه وكان هو الجاني **قال رحمه الله** يقول يلزمه مائتان **قال رحمه الله** ودراهم ثلثة يعني اذا قال على دراهم  
يلزمه ثلثة دراهم لانه اقل الحج البهي فصار يشقنا به والزايد على ذلك منسكوك فيه وروى ابن سماعة عن ابى يوسف  
انه اذا قال له على دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم لان ادنى الحج ثلثة وضعا ستة ولو قال دراهم مضاعفا  
مضاعفة يلزمه ثمانية عشر دراهم لان مضاعفا لضعف واحد واثلاثة ثلثة فثلاثة مضاعفة ثمانية عشر  
وكذا اذا عكس بان قال على دراهم مضاعفة مضاعفا لانه مضاعفة بقي الثلثة ستة ثم بالاضاعاف وجمع ثمانية عشر  
عشرة **قال رحمه الله** ولو قال كذا مضاعفا دراهم لانه يغير للمبرم وذكر في التهمة والوفيرة وغيرهما يلزمه دراهم لان  
كذا كناية عن العدد وقل العدد اثنيان اذا الواو لا يعرفه يكون معه شي اخر فيخرج الحجة قبل يلزمه عشرون وهو  
القياس لان كذا العدد عشرة وقل عدد غير مذكر مذكر بعينه الدراهم بالنصيب عشرون ولو ذكر ما لم يفتقر به وعن محمد  
انه يلزمه مائة لان اقل عدد يذكر بعد الواو بم الجعق وهو لو قال على درهم عظيم يلزمه درهم واحد لان الدرهم معلوم  
القدر في نفسه فلا يزداد او يقل بقوله عظيم لانه وصفه ولو قال على درهم فعليه درهم تام لان التصغير فيكون على طريق الا  
استقلال فلا يفتقر الى الوزن والمعتبر هو الوزن المتساوي لكل زمان ومكان وكذا في الزكاة لان النفا حل يجرى على المعنوي  
علوة فلا يعرف منه الاجتهاد **قال رحمه الله** كذلك احد عشر كذا وكذا احد وعشرون ولو قلت بالواو يزداد مائة ولو ربح  
زيد الف لان هذه الكلمات مبرمة فيجب جعلها على نظير ما في النفس فاقول عددي يذكرون من غير حرف عطف منها احد عشر و  
وبلغة اعداد اخرى عطف مائة واحد وعشرون واربعة اعداد بثلث حروف الف ومائة واحد وعشرون ولو قلت  
بلا واوجب احد عشر لانه لا نظير له فلا يزداد او يقل ولو قلت بالواو يزداد عشرة الآف ولو سدس يزداد مائة  
الف ولو سبغ يزداد الف وعلى هذا كلما زاد عدد اضطررنا بالواو ونحوه حجت العادة به الى ما لا يتناهى و  
لو قال كذلك زاد دنانير او دنانير او عشرة منها بالسوة لانه ذكر عدد ابرها واشرك فيه جنس فيلزمه النصف











المجاز متعارض لانها يستعمل الجمع الواو والاضمار سراً من حيث ان كل واحد منهما له الجمع ويجمع مع على ما بيننا  
ويجمع على قال الله سبحانه عن فريخون لا اصلبكم في جذوع النخل الى على جذوع النخل واذا كانت بمعنى على يقتضي  
وجوب الثاني على ما بيننا من قبل وليس حملها على البعض اولى من البعض فقلت لماذا ذكرنا ان الظرفية اذا تعذرت  
بغير فصار كما اذا قال على درهم في درهم اذا فرق بينه وبين قوله على فستدراهم في فحة دراهم لان الموصوب بالفاء  
فيه هو تعذر الظرفية وما فيه سواء وما ذكر الحسن لا يستقيم في المورق وانما ذكر في الجمع على ان الارتفاع الذي  
ذكره يلازمه بتكثير الاجزاء لا بتكثير الاعداد صحيحة وتكثير الاجزاء لا يوجب تكثير العدد وهو المتعارف عند الحاشا  
**قال رحمه الله** وعشرة ان يجمع الى كبره عشرة ان اراد به معنى مع لان اللفظ هو حرف في محله مجاز على ما بيننا فاذا  
نوى محله الملامح صحته لا سيما اذا كان فيه تشديد على نفسه على ما في موضع **قال رحمه الله** على من درهم الى عشرة  
او عاين درهم الى عشرة اربعة وهو اعتدالى صفة وقال ابو البرزخ العشرة كلها وقال زكريا بن ثمانية وهو القياس لانه  
جعل الدرهم الاول والافضل والاحد لا يدخل في الحد ودفع لا يدخل الغائبان فصارت كما اذا قال لفلان من هذا الحائط  
لما هذا الحائط او عاين هذين الحائطين فان الحائطين لا يدخل في الاقرار فكان هذا ولا يوسع مجاز الغاية لا يوان  
يكون موجودا في المعدوم لا يصح ان يكون صلا للموجود ووجوده بوجوبه فيدخل الغائبان خلاف ما ذكر في المحسوس  
لانه موجود في صلا حوافلا يخلو ولان الغاية لا يدخل في المحتى المغيب لان المدعي الحد ولا فهذا هو الاصل كما  
قال زكريا لكن هنا لا بد من ادخال الغاية الاولى لان الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاول اذا لم يعقل الثاني  
بدون الاول فدخلت الغاية الاولى في فروع ولا فروع في ادخال الثانية فافقوا في القياس فلا يوصل ولان العدد  
يقضى ابتداء فاذا اخرجنا الاول ان يكون ابتداء ما رتب ان هو لا ابتداء فيخرج هو ايضا من ان يكون ابتداء كما لا ولا  
الثالث والرابع الى اخره فيؤدي الى الخروج الخالي من ان يكون واجبا فلان باطلا ولو قال على لفلان كرسطة الكوشعية  
فعليه عندي كرسطة وكوشعية لا يغير لان الكوشعية الاخرى من الشيع هو الغاية الثانية وعندهما يلزمه ان يكون له قوله  
له على عشرة دراهم الى عشرة دنانير فعندهما يسعة يلزمه الدرهم وتسعة دنانير وعندهما يلزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير  
ذكر المسليتي في التنا **قال رحمه الله** من داري هذا الحائط الى هذا الحائط ما بينهما فقط فاذا ذكرنا ان الغاية لا يدخل  
في المعنى **قال رحمه الله** ومع الاقرار بالتحليل والتحليل ان بين سببا صالحا والافلا وقوله ان بين سببا يتعلق بالاقرار

للمحل لان الاقرار بالمحل هو الذي يشترط فيه بيان السبب المصالح المآل ان يبين فيه سببا صالحا بان قال مات ابوه فورا ثم اوصى له فلان بخوز الاطلا وعذا غدا بى يوسف وعند محمد رحمه الله بخوز الوصية له وان لم يبين السبب صالحا الاقرار بالمحل  
فجائز بالاجماع وان لم يبين السبب لمحمد رحمه الله في الخلافة ان الاقرار بجته توصية فنجح العمل ما امكن وقد امكن حمل على  
السبب المصالح لانه يمكن انه ورثه او وصى له به فلا يعارض المبدأ الا بطلان محال المكان فصار كاقرار العبد الماذون له والبيع  
الماذون له في التجان فانه بخوز لا مكان الجواز وان اقبل المصادق بان اقر بما ليس في التجان ولفوا جازا اقرار بالمحل مح  
احتمال الفساد ولا يوسون بخوان طريقين الارث والوصية وليس احدهما باولى من الاخر فقبطل كمن الرز بعد بالف  
ثم باع وعبر اخر معنى البيع بالف وخسامة فانه يتطل في العبد المشتري وان امكن جواز بان يحمل الالف واكثر مح  
الاخر بخلاف اقرار الماذون له في التجان لان المعنى جهة واحدة وهي التجان وخلاف الاقرار بالمحل لان المعنى جهة  
واحدة وهي الوصية على ما قالوا لان المحل ومن لا يمكن الا بالوصية فتجنت سببا ولان مطلق الاقرار ينصرف الى  
قرار سبب التجان ولهذا جاز اقرار العبد الماذون له وينفذ اقراره المختلفين على تركه ولو لا ذلك لما جاز ولا نفذ  
فصار كما اذا خرج به لا يتصور البيع مع الجنين ولا يملكه هو قبطل ومما صله ان المسئلة لمنه صول ما ان ينتم لا اقرار  
فهو على الخلاف ولما ان يبين سببا صالحا فيجوز بالاجماع وانما ان يبين سببا غير صالح فلا يجوز بالاجماع ولا يقال لظاهر  
اقراره يقتضي الوجوب فكيف نقول على ابطاله سببا سبب غير صالح والابطال يرجع الى الاقرار وهو لا يمكن الرجوع  
لانه نقول ليس يرجع وانما هو بيان سبب محتمل المآل كعمل ان اوصى له ابوه بايعه فمجب ان ذلك صحيح فيقوله و  
يضيفه الى الجنين ايضا مجاز كما يقال بى فلان دار وان كان الباني غيره ومن الاجراء ثم اوضح الاقرار للمحل انما يصح اذا جاز  
به فممن يعلم انه كان موجودا وقت الاقرار او محتمل وذلك بان يصح لاقول من ستم اشتر اذا كانت ذات زوج او اقل  
من ستمين من وقت الفرق اذا كانت معتق ثم ان ولو به حيا كان له عاقر به وان ولو به ميتا يورثه ولو به الموصى  
او ورثه ابوه وان ولو به وليس فان كانا ذكرين او شيئين فهو بينهما نصفان وان كان اوصى له ذكر او اثنى  
فكذلك في الوصية وفي الارث للذكر مثل حظ الانثيين وقد ذكرنا ان الاقرار للمحل جائز بالاجماع وان ابهم وليس السبب  
وذكرنا الفرق بين يوسف وبينه وبين الاقرار له ثم ان كان المقر به حيا جارية فاما يستحقه المقر له اذا علم وجوده وقت الاقرار  
او احتمل ذلك على الوجه الذي بينا وان كان حيا لم يعلم بقدره ان من يتصوره كل عن اهل الجنة على ما جرت به عادتهم قال



وان اقر شرط الجواز لزمه المال وبطل الشرط معناه انه اذا قال لفلان الف درهم قرض او فصب وودعة او عارية  
قائمة او مستهلكة على انه بالجواز ثلثة ايام وانما لزم لان الاقرار حجة على من قبله وهو اجاب عن الماين وليس  
بالشك والاجاب لا يقبل الخيار لان الجواز لا يتغير بصفة العقد ويتغير في الجواز بين فسخه وامضائه والجواز لا يتصور  
فيه كماله ان كان صادقا فهو صدق واختار او لم يختار وان كان كاذبا لم يتغير باختياره ولا بعدم اختياره فمعنى الالف  
ولان الخيار في معنى التعليق بالشرط لا محتمل التعليق بالشرط لعدم حكمه وهو الاعداد وما اذا قال على الف درهم  
من ثمن مبيع بعته على اني املك الخيار صح وثبت الخيار اذا صدق المقر له واقام على ذلك بطل لان المقر له عقد يقبل الخيار  
فيصح اذا ثبت صحة وان كونه المقر له لم يثبت الخيار وكان القول قول المقر له لانه من العوارض كالاصل والقول في العوارض  
قول المقر وان اقر بالدين بسبب كفاية على انه بالخيار في من معلقة طويلة او قصيرة جاز ان صدق المقر له ان الكفاية  
عقد يصح فيها شرط الخيار بخلاف الصور المتقدمة لانها افعال لا يقبل الخيار فكل الاقارب **باب**  
**الاستثناء** وما معناه الاستثناء تليق بالباقي بعد الشيا عنده واضمح بعد الوضوء عند الشافعي بطريق المعارضة  
وهو اشكل في الاستثناء جازي والطلاق والعاق ولو كان اضرارا لما صح لانها لا تعلقان بالرجوع والرجوع بعد الوقوع و  
يظهر من الخلاف فيما اذا قال لفلان الف درهم الالف او حبي فغدا يلزمه شراعه لانه لما كان تكالما بالباقي وكان  
مانعا من الوضوء شك في الاحتكام به والاصل فراغ الزعم فلا يلزمه الزيادة بل يكفينا نصا لفظيا لوقال على ما ذكرنا وفتح ما  
وغشون فانه يلزمه الاقل معناه ما دخل الالف كله صار الشك في الخرج فيخرج الاقل وهو غشون والباقي على حاله **قال رحمه الله**  
**صحة استثناء** بعض ما اقر به متصلا ولزمه الباقي لما ذكرنا انه تكلم بالباقي بعد الشئ وصار اسما فيلزمه كانه تكلم بالباقي ابتداء ثم  
اطلاق لفظه البعض في الكتاب من غير تعقيب بشئ دليل على ان الاكثر جازي وهو الذهب وقال القراء لا يجوز لان العرب  
لم يتكلموا بلفظ البعض في الكتاب من غير تعقيب بشئ دليل على ان الاكثر جازي وهو الذهب وقال القراء لا يجوز لان العرب  
قال ان عباد ليس كلهم سلطان لاسيما يتكلم من الفايين كل شئ من المعنيين ثارة والفاييين اخرها كما كان اكثر  
لزمه **وقال** الشارح والى نقصت تعيني من مائة ابعثوا حكما بالعدل حكاهم استثنى تعيني من مائة وان  
لم يكن باداة في معناه وقال صاحب النهاية ولا فرق بين استثناء الاقل والاكثر وان لم يتكلم بالعرب ولا يصح صحة اذا  
كان موافقا لمعنيهم كما استثنى الكسور لم يتكلم بالعرب وهو لا فرق بين ان يكون الاستثناء عاما لا يقتصر على تعميم

صحة اذا قل هذا بعد لفلان الالف او قال لا تلتصق **قال رحمه الله** الاستثناء الكلام لا يصح استثناء الكل  
لان الاستثناء يكلم بالماضي بعد مبيع بشئ لفظي حكميا فيكون رجوعا فلا يصح وهذا اذا كان الاستثناء بلفظ المستثنى  
منه مثل ان يقول على عشرة الا عشرة او يقول مولا احرارا لا حولا واما اذا كان خلافا لفظيا بحسب ان على الكل وذلك  
مثل ان يقول عبيدي احرارا لا حولا او يقول نسائي طواقي لا حولا او يقول عبيدي احرارا لا مبارك وسالم وينزع او  
يقول نسائي طواقي الا نيب وعمره وفاطمة وليس لعبيدي ولا نسائي المستثنى من الاستثناء فلا يعتق احد منهم ولا  
يطلق واحد منهن لانه اذا استثنى لفظا لفظا يتوهم بقاء شئ من المستثنى منه اذا لفظ صالح له وذلك كلفظ نسائي  
ولا بشرط جسيمة البقاء لان الاستثناء يبيح حكم الكلام لفظا لا بحق ما دخل تحت الاولي انه لو قال لامرأة انت طالق  
الف الالف مائة وتسعة وتسعين يبيح حية لا يبيح على الاواص ولو كان يبيح حكمه لوقع الثلاث كما اذا قال  
انت طالق لثلاث الالف وعلى هذا لو قال وصيت ثلث مائة الالف مائة لا يصح الاستثناء وباقه للمواريث لثلاث مائة  
ولو قال وصيت له ثلث مائة الالف مائة لم يبيح حية لانه لا يصح الاستثناء ولا يصح المواريث لثلاث مائة لانه  
يبيح حكمه لفظا لانه يفرق لفظا فيبيح حية لفظا لا حكمه خلاف ما اذا وقع الاستثناء تعيني ذلك لفظا لانه لا  
يصح لاضح بعض ما يتا ولا لفظا ولا التكلم بالماضي بعد الشئ قل يبيح اللفظ والاستثناء **قال رحمه الله** وصحة استثناء  
كلمة والوزن من الدرهم لا يغير ما صح اذا قال على الف درهم الا قشرة حنطة او الادينار صح وكذا لو قال على مائة دينار  
الا قشرة شعير او الا عشرة دراهم صح وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما وقال محمد بن زيد لا يصح ولو قال على  
مائة درهم الا ثوبا لا يصح باتفاق اصحابنا وقال الشافعي يبيح فيهما بعض في المثل وغيره لان حكم الاستثناء اختراع بنو الحكم  
في المستثنى لقيام الدليل المعارض عنه بغيره دليل المصروف من العموم فاذا قال على عشرة الا خمسة يعني كانه قال الا خمسة  
فانما ليست عاذا كان بطريق المعارضة يجب العمل بالدليل المعارض بقوله لا يمكن فاذا كان المعارض من جنس اخر  
قدرا وان كان خلافا حجة يجب اخرج قيمته عملا بالدليل المعارض بقوله لا يمكن ولمحمد بن زيد ان الاستثناء اخرج بعض  
ما شاء وله صدر الكلام على معنى ان لولا الاستثناء لكان داخل تحت اللفظ وهذا لا يتصور من إطلاق الجنس لعدم دخوله  
تحت اللفظ ولا يصحفة ولا ييوسفون القيلى ما قاله محمد بن زيد وما بيننا الا ان الاستثناء في المقولات وهي الكيل  
والوزن لانها جنس في المعنى من حيث انها ثبت في الامنة حالا وموجلا ويجوز استقراضها وان اختلفت



صورها فاذا كانت في المعنى جنسا واحدا جاز استثنائها باعتبار المعنى لان الاستثناء يستخرج بطريق المعنى على  
ان تهيئ الكلام بعبارة عما وراء الاستثناء وما ذكره الشافعي لا معنى له لان المعارضه لا يثبت عنها خلافا لمحل لان  
استثناء اصورها لا يثبت في ثبوت الآخر فلا يتعارضان لان العبد لا يقدر ان ينفق ما عليه من الواجب بطريق المعارضة فانه  
اذا اقر به لزمه ولا يتصور ان ينفق بعد ذلك بالجار ولو كان بطريق المعارضة كما ذكره لا يستوي فيه البعق والكل الشئ  
وكذا كان يستوي فيه الاتصال والانفصال لان المعارض لا يشترط ان يكون معارضا وانما ذلك في المعبر لان الاقرار خبر ولو  
كان بطريق المعارضة لكان اصدقا كذا وذلك لا يجوز لانه موجود في القرآن قال الله تعالى فليتب فيهم الف سنة الا تخشع  
عاما ولو كان هذا اخبارا عن اربعة فربم الف سنة ثم اخبرته لم يثبت خمسين عاما منها لكان كونا بقا الله عن ذلك علوا  
كثيرا وانما هو اسم للباقي بعد الشئ كما قال فليتب فيهم سبع مائة فيني عاما لانك اذا قلت على عشرة الائمة فالعشرة  
الائمة اسم للجنة كما قلت على خمسة لانك اقررت بعشرة ثم اسقطت خمسة بعد ذلك بسلام معارض والمعدود والله لا  
يتفاوت احاده كالفلوس في الكيل والموزن حتى يجوز استثنائه من الدوام والادانير **قال رحمه الله** **اولو**  
**وصل باقراره بان شاء الله بطل اقراره لانه باطل** او تعليق على ما يثبت في الطلاق فان كان الاول فموجب بطل وهو ظاهر  
وان كان الثاني فكذلك لان الاقرار لا يحتمل التعليق بالشروط حتى اذا قال لفلان على الف درهم ان شاء فلان كان الاقرار  
باطلا وان شاء فلان لانه علقه بشرط في وجوده خط ولا اقرار لا يحتمل لان التعليق يمتنع والاقرار لا يمتنع به ولانه اجبا  
متردد بين الصدق والكذب فان كان صدقا لا يفي كذا بعقوبات الشرط وان كان كذبا لا يفي صدق بوجود الشرط فلا يلتزم  
به اصلا وانما التعليق فيما هو اجبا ليعين بالتعليق انه ليس باقاع ما لم يوجد الشرط وكذلك كل اقرار علق بالشروط هو قوله  
ان ادخلت الدار ومطرت السماء او جئت الروح او ان قضى الله تعالى او اراده او رضيه واجبه وقدره او سيرة وان  
بشرت بذكر فهو الحله وما شا كل بطل الاقرار اذا كان موصولا للمعنى الذي ذكره ولو قال اشهد وان اخطى الف درهم  
ان مت فهو علقه ان مات وانما عاش فان هذا ليس بتعليق فان موته كائن لا محالة ومراده ان يشهد به على المال المقر به  
حتى لا يبق دمه موته ليشهد وبعده موته اذا جئت الروح فيكون راجعا الى تأكيد الاقرار فيلزمه المال عاش ومات  
وكذا لو قال على الف فاجا راس الشرا واطر النسي والى الفطرا والى الاضي لان هذا ليس بتعليق وانما هو دعوى الاجل الى الوقت  
المذكور فيكون اقراره مقبولا ودعواه الاجل لا يعمل الا بحسب حكمه اذ ذكره في الزاوية وذكره في المحيط في باب تعليق الاقرار بالشرط

هذه المسئلة فقال اصله ان تعليق الاقرار بالشرط باطل والمال لازم لان الاقرار اجبا عن كائن سابق والمالين لا  
يعلق بالشرط وانما يعلق بالشرط غير الجاني لتغير كائنه عند وجود الشرط ولانه اجبا متردد بين الصدق والكذب فان  
كان صدقا لا يفي كذا بعقوبات الشرط وان كان كذبا لا يفي صدق بوجود الشرط فلا يثبت في تعليقه بالشرط فليعلق  
الاقرار بالشرط الا اذا كان الشرط سببا لحل الامل واموت جميع الغرض في تعليق بذكر الشرط لانه يراه الاجبار  
عن محل الاجل حكمه اذ ذكره في مسائل المبسوط وذكره في الزاوية في اوائل من المسئلة معزيا الى المبسوط فقال لو قال عسيت  
مثل هذا الجواب من شاء الله لم يلزم شيء مستثنى والقياسي استثنائه باطل لان ذكر الاستثناء بمنزلة ذكر الشرط وذكر  
انما يصح في الاشياء تدفع الاضرار وتكون استثنى فقال الاستثناء يخرج الكلام عن ان يكون حرية لان يكون في معنى الشرط  
الا يري ان موسى عليه السلام لم يعاتب على ترك العبر ولو لم يخرج لعوتب لان الوعد من الانبياء بملهم السلام كالعهد من غيرهم  
والاقرار لا يكون الا بسلام هو حرية وهذا يشترط لما قال في المحيط بشرط في المختص ان يكون موصولا لانه لو كان مفصلا لايؤثر  
خلافا لابن عباس هو استدلاله بآراء من علقه السلام انه قال والله لاخر من قر شيئا ثم قال بعد سنة ان شاء الله قلنت هو غير  
والمعبر لا يبع الا متصلا بالشرط واستثنى النبي عليه السلام كان لا يمتنع امر الله تعالى بقوله لا مكان لا يمنع لا انعقاد وقد  
ذكرنا في كتاب الطلاق حل هذا الاستثناء بتعليق بشرط لا يعلم وجوده او بطلان وذكره الخلاق في غير ابن ابي يونس ومحمد  
فلا ينعق **قال رحمه الله** **ولو استثنى البناء من الوارثه الموقوفة لان البناء يدخل في الاقرار تبعها لا معقودا فصار وصفا**  
**والاستثناء** تصرفا فغفل فلا يبع الا من الموقوف ولكن البناء وصفا لا يصفى بالحق قبل القبض شي من الثمن وانما يثبت  
للمنعة الجارية لغوات سائر الاوصاف بخلاف ما اذا قال لا اشرك او لا يبيتا من لان اجزله الوارثه اخلت تحت لفظ الوار  
فصح استثنائه وهذا هو المستحق في الجزة او فان قبل القبض يصفى خمسة من الثمن والطوق في الحارة والعقود في الختام  
والخلة في البستان نظير البناء في الوار **قال رحمه الله** **وان قال بناؤي في العرصه لفلان فهو كما قال لان العرصه عتبة**  
**من البعق** ومن البناء فصار كانه قال يماض هذا الما من دفع البناء لفلان بخلاف ما اذا قال لفلان العرصه الارض بان قال  
بناء من الوارثه وارضها لفلان حيث يكون له البناء ايضا لان الارض كالدار فيبيعها البناء بخلاف ما اذا قال بناء  
هذه الوارثه والارض لغيري حيث يكون للملك واحد منهما ما اقر به لانه كما اقر بالبناء لزيد صار للمالك فلا يخرج عن ملكه  
باقراره لغيره والارض لا يصدق قوله حتى يخرج خلافا للمسئلة الاولى لان البناء مملوك له فاذا اقر بالارض لغيره يبيعها



لأن اقترانه مقبول حتى نفي لوقا الأرض من الدار لفلان وبناء وإلا كان الحكم الأول لأنه كما اقترانه الأرض له  
ممكن البناء بتجافلا يقبل قوله بعد ذلك لغيره ولو قال بناء من الدار لفلان وأرضها لفلان فالحكم وأصوبها ما اقترانه بها  
لتقيام ملكه لاقترانها فينفذ ويخرج جنس من المسائل بنسب على أن دعواه لنفس المبيع هي الاقتران بغيره وان اقتران لا  
يقبل في حق غيره **قال** رحمه الله ولو قال على الف من عن عبد لم يقبضه فان عين العبد وسلم اليه لزمه الف والاف خلا الى  
أن عين المقر العبد وسلم المقر له المقر لزم المقر الثاني بهذا القيد لأنه اقترانه على صفة فيلزم على الصفة التي اقترانها وعن  
المسألة على وجه واحد ما ذكرناه وهو ما إذا صدق وسلم اليه وحكم ما ذكرناه لأن ما ثبت يتصلو قهرها يكون كالنائب عيانا  
والثاني أن يقول المقر العبد عبدك ما يعتك وما يعتك عبدك من الخوسلم اليك والحكم فيه كالاول لأنهما اتفقا على ما اقترن به من أن  
كل وأصوبها يستحق ما اقترن به غيرهما اختلفا في سبب الاستحقاق ولا يبالى باختلاف السبب وحصول المقصود وبما حكم  
فصار كما إذا اقترن بغيره فلهم فقال المقر له في قولنا يور بالرفع اليه ما تنافيا فيها على الاستحقاق والثالث أن يقول  
العبد عبدك ما يعتك وحكمه أن لا يلزم المقر شيء لما ذكرناه أنه اقترانه على صفة وعن سلامة العبد له فلا يلزمه بونها والرابع أن يقول  
المقر له لم يعتك هذا العبد وما يعتك عبدك اخر حكمه ان يتخالف لانها اختلفا في المبيع وهو يوجب التحالف **قال** وان لم  
يعين لزمه الف كقولنا من عن فخر أو غيره يراد أن لم يعين المقر العبد لزمه الف كما إذا اقترن بغيره من عن فخر فانه لزمه الف  
ولم يقبل قوله أنه لم يقبض المبيع ولا تفسيره بشئ من الخوسلم ام فضل وهذا عندنا في حقيقته رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد  
رحمهما الله ان وصل صدق في المسئلي فلا يلزمه شيء وان فصل لم يصدق إذا انكر المقر له أن يكون ذلك من عن فخر لانه  
اقر له بالمال وبشيء غيره صالحا لا من عن فخر مجهول لا يجب سواء كانت الجراثة عند العقد او بعد بالاختلاف ما مثاله  
لأنه يندبه العقد ويهلك به المبيع قبل القبض فلا يجب الثاني وكذا في الخوسلم لا يجب وصدر كلامه بقبض الوجوب فصار بيان  
مغيره كالاستثناء والشروط والمخير بجمع موصولا لا مفصولا ولا بالصفة رحمه الله ان صدر كلامه كما كان للوجوب فانيانه  
في اخيه بما ينافي الوجوب بجمع عنه فلا يلزم موصولا كان او مفصولا ولان المقر لو ادعى تأخير الثاني الى شهر لا يقبل اقترانه في  
التأجيل ويجب عليه حالا في اضافة المبيع الى الجاهل وان يؤدي الى التأخير اذ كان اول بيانه ان الثاني لا يجب تسليمه الا  
بعد احضار البايح المبيع فلو احضر البايح عينه ليس له اليه فالمشترى ان يقول المبيع غير هذا وكذا في الثاني والثالث  
الحال لا يثنى في فلا يصل البايح الى قبض الثاني اذ كان باطلا لاختلاف ما إذا كان المبيع مبيعنا لانه لا يتالي فيه ذلك فلا

يؤدي الى البطلان فيلزم على الوجه الذي اقترن على ما بينا هنا إذا كذب المقر له وان صدق في السبب بان قال يعتك  
فكذلك عندنا في حقيقته لانه لزمه الثاني بالاقتران فلا يسطع له الا إذا اقترن المقر له ان المقر لم يقبض المبيع وعندنا في القول  
قوله المقر له لم يقبض المبيع فصل اوصل لان المبيع لما ثبت بتصادقهما بقى امر القبض محملا لانه لم يقبض المبيع نها  
ولا اقتضاء لان الاقتران يوجب الثاني لا يكون الاقتران يقبض المبيع اذ هو واجب بالعقد فصالحا اذا عيني المبيع  
اختلاف ما إذا لم يصدق في السبب حيث لا يلزم مفصولا لانه يجزى على ما بينا فلا يلزم مفصولا وهذا لا يغيره فيه لتصادقهما  
في السبب فصالحا من بابا المجملات فيجوز بيان مفصولا وموصولا ولو قال اني اشتريت منه مبيعا الا اني لم اقبضه كان  
القول قوله بالاجماع لانه لم يقرب بوجوب الثاني عليه وانما اقترن بوجوب الشر والوجود العقد لا يجب الثاني لانه اذا اشترى  
بشرط الخيار لا يجب عليه الثاني وانما يجب القبض فلا يكون الاقتران بالعقد اقرارا بالقبض فلا يجب خلاف ما يقوم عندنا في حقيقته  
مطلقا وعندنا اذا فصل البيان لانه قد اقترن هناك بالوجوب فلا يسطع باخر كلامه على اختلافهم على ما بينا ولو قال  
لفلان على الف درهم حيا لم يحد باقضى لانه لا احتمال ان يكون هذا حالا عن غيره ولو قال لفلان على الف  
درهم ذورا وباطلا ان صدقة المقر له فلا شيء عليه وان كذبه لزمه ولو اقترانه باع عن فخر فلان فادعاه انه  
لم يقبض الثاني وصبر كان له ذلك لان العبد في من قال ظاهره ملكه فاذا اقترن بغيره ففعل على الوجه الذي اقترن به وكان  
القول له اذا انكر المقر له **قال** ولو قال من عن فخر أو غيره يراد أن لم يعين المقر العبد لزمه الف كما إذا اقترن بغيره من عن فخر فانه لزمه الف  
والوديعه وهذا عندنا في حقيقته رحمه الله وقالوا ان وصل صدق وان فصل لا يصدق وقال في الهداية وعلى هذا الخلاف  
إذا قال من عن فخر أو غيره يراد أن لم يعين المقر العبد لزمه الف كما إذا اقترن بغيره من عن فخر فانه لزمه الف  
تفسيره في غير هذا الموضع وهذا لان اسم الدارم تينا والحياد والريوف جمع صفة لوجود بالريوف في اللفظ  
والسلم جازو المسوقة تعجان الا ان مطلقه ينفرد الى الحياد لانه التفاعل يقع بها والاذا كان تسبق اليها فكان مغيرا  
للاصل من هذا الوجه فيجوز الوصل كما إذا قال لا انها وزن خمسة ونقود البلور وزن سبعة ولا في صفة رحمه الله ان  
عن كذا شيئا يجب والعقد يقبض السلامة عنه ودعواه لما ذكرناه والسوقة والرمال ليس من الاتمان والمبيع  
يرد على الثاني فلان بهو على خلاف قوله الا انها وزن خمسة لانه استثناء المقر فصار مغيرا فيجوز بغير الوصل  
مخلاف ما إذا قال على كذا خط من عن فخر أو غيره يراد أن لم يعين المقر العبد لزمه الف كما إذا اقترن بغيره من عن فخر فانه لزمه الف



نوع لا يجب مطلق العقل لا يقتض السامية عنها بخلاف الجودة لان العقول يقتضها ولا يجب استثناء ما ليس  
في استثناء البناء بخلاف اذا اقرب غيب الف درهم او بالوديعة حيث يقبل قوله فمن الاشياء لان الغيب لا يقتض  
السلامة لان الانسان يغيب ما يصادق ويودع مما عنده فلا يقتض السلامة فيقبل قوله الا انه في الزيف والبرهنة  
يقبل قوله مطلقا مفصولا وموصولا لانها نوع من الودع وفيه يقبل مفصولا لان الاتصال في ذوقه المقصود  
كان القول قول القابض حينئذ كان او عينه او في السوقة لا يصدق الا موصولا لانها ليست من جنس الودع وانما يتنا  
ولها الاسم جاز فلان من باب التغير فلا يجب مفصولا لا عن الحقيقة في رواية الاصول في الوضوء ان يصدق في الزيف  
ان وصل لان الوضوء يتم بالقبض فكثير الغيب الوديعة والظاهر هو الاول لان يجب بالتعامل فكثير ما يجب بالبيع و  
عن ابن سريج رحمه الله انه اذا قال غيب الغائب قال هو زيف لم يصدق اذا فصل كما في القرض لان كلامها معقود عليه  
بالقبض ولو قال فلان على الف درهم زيف ولم يذكر السبيل قبل يصدق اجماعا اذا وصل لانه لم يصرح بالعقد واستحقاق  
الجودة به وقبل هو على الخلاف ولان مطلق الوجوب يحمل على انه وجب عليه بسبب موضوعه وهو التجان فيكون  
على الخلاف **قال رحمه الله** ولو قال الا ان يقتض كذا مصلدا صدق والالا لانه استثناء العقول فيكون يعتبر اقتض  
موصولا لا موصولا على ما بينا في مرنه ولو كان الانفصال بسبب انقطاع النفس وسبب دفع السعال فحق ابن يوسف  
انه يصرح اذا وصل به وعلمه الفتوى لان الانسان يحتاج الى ان يتكلم بكلام كثير ويذكر الاستثناء في اخره ولا يمكنه ان يتكلم  
بجميع ذلك بنفس واحد فلم يجعل عذرا يكون عليه حرج وعلمه الفتوى **قال رحمه الله** ومن اقرب غيب ثوب وجب  
صدق لان الغيب لا يختص بالسليم كالوديعة على ما بينا **قال رحمه الله** وان قال اذنت منك الف وديعة و  
هلكت وقال اذنتا غصبا فهو ضامن لانه اقرب سبب الضمان وهو الاذن لان اذنا حال الغيب لوجوب الضمان لقوله  
علمه السلام مع اليد ما اذنت حتى يردم ادعاهما يوجب البراءة وهو الاذن الا اذنا والاذن فيكونه فلما قال القول قوله مع  
يمينه ووجب الضمان على المقر بان سبب الضمان الا ان يتكلم الخلف عن اليمين وهذا محقق ما اذا قال بل اذنتا فرضا  
حيث يكون القول قول المقر لانه لقادقا على ان الاذن محقق باذنه والا اذنا باذن المالك لا يكون سببا لوجوب الضمان  
على الاذن الا باعتبار عقول الضمان فاما المالك يرضى عنه لعقد وذاك فيكون القول قول المنكر وعندها اذا اقر باذنه  
الثوب وديعة وقال المقر بل اذنتا سيما كان القول قول المقر كما ذكرنا **قال رحمه الله** ولو قال اعطيتنيها و

وديعة وقال غصبتنيها لا الملو قال المقر اعطيتني الودع وديعة فهلكت وقال المالك لا بل غصبتنيها  
من لا يضمن المقر لانه لم يرض سبب الضمان بل اقرب اعطاء وهو فعل المقر فلا يكون مزا على نفسه بسبب الضمان والمقر لا يرضى  
بمن عليه سبب الضمان وهو كذا فلان القول قول المنكر والا اقر بالقبض كالا اقر بالاذن فيوجب الضمان والا اقر بالودع  
كالا اقر بالاعطاء فلا يوجب الضمان فان قيل اعطاه وهو الودع لا يكون الا بقبضه فوجبه ان يكون اقرارا بالقبض  
قلنا قد يكون على التخييل والوضوح بين يديه ولو اقتضى ذلك فالمقتضى لا يحكم لانه ثابت مرفوع فيستدرك بقوله  
فلا يظهر في حق انعاده سببا للضمان لانه عدم في حق غيره **قال رحمه الله** وان قال هذا كانت وديعة لعلك فافوته  
فقال من اخذ لان المقر اقر باليد لم يلا اذنته وهو سبب الضمان على ما بينا وادعاه استحقاقه على غلبه فلا يقبل دعواه فوجب  
علمه رد العين ان كان قايما والا ففوت وكذا الوفاق اقرضك الف درهم ثم اذنتا منك جيب على المقر دفعها اليه كما ذكرنا  
**قال رحمه الله** وان قال اخرجت بغير اذن وتولى هذا فلانا فوكده ولبسه فرده قال القول للمقر وهو اعتداني صنف وقال  
ابن يوسف في حجة القول قول من اذنته البعير والثوب وهو القياس وعلى هذا الخلاف الا اقرار بالاعانة او الكسحان  
ثم اذنته ثم وجه القياس انه اقر باليد لم يادعاه على الاستحقاق فيقبل اقراره من دعواه عليه فيجب عليه الرد كما في  
الوديعة والوضوح على ما روي الاستحسان ان اليد لا اجان ثبت مرفوع استيفاء المعقود عليه وهو المنافع فلا  
يكون اقرارا باليد لهما معقودا فلا يظهر في حق الاستحسان على خلاف الوديعة والقرض لان اليد فيها معقود فيكون  
الاقرار بها اقرارا لهما باليد ولان المقر في الاجارة والاعانة اقر بربطه من جهة فيكون القول قوله في بيعتها و  
لم يقر بذكر في مسألة الوديعة والقرض فانه قال كان وديعة وقويكون من غير صنفه بان يربط فيه الهوا ويلقي في واد  
حتى لو قال واذنتا كان على هذا الخلاف وليس من الفرق على ذلك كالا اذنت في الوديعة والحرج وعدم خلاف لما يوجه  
على القى فانه جعل موافق ذلك وهذا لا يستقيم لانه ذكر الاذن في الطرف الاخر ايضا في الاقرار وذكر في الزيادة انما  
الاختلاف بينهم اذ لم يكن الواجب معروفة للمقر ولو كانت معروفة كان القول قوله بالاجماع وعندها الى الاسرار ولو قال  
هذا الثوب خاطب بنصف درهم فلان لم قبضته منه وقال فلان الثوب ثوب فلان هذا الخلاف في البيع والودع ما بين  
خلافهما يوجه بعضهم فانه قالوا القول قول المقر بالاجماع وليس بشئ ولو قال اذنتني من فلان الف درهم كانت  
ساعده وانكر المقر كان القول قوله فلان باذنتا منه وهذا اظهر لان القابض قد اقر بان ملكه وانه اذن اقتضا



لحقة وهو مضمون علمه اذ الذين يقض باثباتها فاذا اقر بالامتناع فقد اقر بسبب الضمان ثم ادعى عليه  
 ما يبرره من الضمان وهو يملك علمه بايديع من الدين متقاضية والآخر يتكبر فلان القول قوله خلاف دعوى  
 الاجابة واشباهها لانه لم يقره في المثل ولا بالبدل مفقودا وما وصونه ما يد له على الاقرار بوجوه  
 ضمان المقبوض فوضع الفرق ولانا لو اقرنا الناس في الامانة والايمان باقرارهم لا متعوا منها وكان عليهم حرج  
 بين والخامسة انهما ظاهرا يوافقون به حتى لا يدفع الحرج ولو قال ان فلانا ربيع هذا المارضي او بين  
 هذا المارضي من هذا الكرم وذلك كانه في المثل وقال المثل على وفعلت ذلك لئلا يستغنى وقال المثل لا بل استغنت  
 بك ففعلت وفعلت بجر كان القول للمثل لانه لم يقره بالبدل ربحا ولا اقتضا وانما اقر بجر فعل منه وذلك ممكن من  
 غير ثبوت بين فيه بان يفعل وهو في صاحبه بل جرت العادة بذلك فلا تقبل دعواه فصار كما اذا قال خاطي هذا القيمي فلان  
 يدريه ولم يقل قبضته منه فانه لم يكتي اقراره بالبدل لتصور فعله في المثل في بيته خلاف ما اذا اقره بالسكن في داره لان السكن  
 لا يكون الا بالبدل فيكون الاقرار له بالبدل ولو اقرنا هذا اللبن او هذا السم او هذا الجبن من بقره فلان  
 او هذا الصوف من غنمه وهذا الثمن من خيلته وادعى فلان انه لا امر بالبيع اليه لان الاقرار يملك الشئ اقرارا يتولد منه لانه  
 يملك المثل **قال رحمه الله** ولو قال هذا المثل ودعيه فلان لابل ودعيه فلان فالاول وعلى المثل الثاني لانه  
 ما اقر به للاول صح اقراره وصالة ملكه وقوله بعد ذلك لابل ودعيه فلان اقراره عنه وبيع فلا يقبل عقل في حق الاول  
 ويجب على ضمان ضلها فلان لانه اقر به بها وقد اترف علمه باقراره بها للاول فيفني لانه متعوا باقراره للاول في صفة خلاف  
 ما اذا قال في فلان لابل فلان حيث لا يجب علمه الثاني في رجوعه لا يبيع ويتركه لا يقبل وفي مسألة الكتب اقر بالبيع عن  
 الثاني وقوله عن رد الوديعة بفعل فصار مستلما لها فيفني وعلى هذا لو كان الاول غير معين بان قال فلان على الف  
 لابل فلان يلزمه الحق والصوم من الخ لا رجوع عن الاول لا يبيع واقراره الثاني صحيح فيلزمها ولو كان المثل واحدا بان  
 قال فلان على الف ربيع لابل فلان يلزمه اكثرهما استغنى وهو الايمان واليقين ان يجب عليه ما لان وهو ثلثه آلاف  
 هو قول زفران كلمة لابل يجمع من الاول واستدراك غلط الثاني والرجوع عن الاول لا يبيع واقراره بالباقيين صحيح فلزمنا  
 خصا كما اذا اختلفت اقرارها على ما بينا واختلفت جبرها لاني بان قال فلان على درهم لابل الذي راعاه يلزمه ما لان  
 بالاجماع ما قلنا فكذا اذا وجب استغنى انما اقراران لانه لا يملك الرجوع عن الاول لكنه عندنا في الجنس والمثله

في حق من يدينه في حقه بوجوه  
 في حق من يدينه في حقه بوجوه

احكى جعله تكميلا كما اذا اقر له مرتين بان قال فلان على الف درهم ثم قال على الفان لذلك الرجل بعينه فانه يجب على الفان  
 فكذا هنا ولا يمكن ذلك عند اختلاف الجنس واختلاف المثل لانه عند اختلاف الجنس يستحيل جعله تكميلا وعند اختلاف المثل  
 يكون رجوعا عن الاول والاقرار به الثاني في رجوعه لا يبيع واقراره صحيح ولو كان ذلك في الوصف بان قال على الف درهم خيار  
 لابل فيوفى والف فيوفى لابل جيا ولزمه الجنا كاستغنى لانه استدراك الغلط في الصفة فيلزمه افضل الصفتين كما  
 يلزمه في الاستدراك في الغلط في العقار اكثر المالين في الجنس نحو لانا لادى داخل في الاجود كما ان العقل داخل في  
 اكثر ولو قال في غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكو حنطة لابل فلان لزمه الحق واصومها كله لانه اقر بالغصب  
 منها وهو فعل منه ولو كانت بعينها في الاول وعلمه الثاني مثلها ولو قال غصبت من فلان الف درهم وفلانا مائة دينار  
 وفلانا كوحنطة لابل فلانا فانه يعرف الرابع ما اقر به الثالث لانه استدراك وبيع عن الاضحية اقراره لا رجوع وانما

**باب اقرار المريض ديني الهبة وما لزمه في مرضه بسبب معرفته**  
 ما اقر به في مرضه وقيل الشافعي في الدين الهبة والمريض يستويان لانه استويا في سبب الوجوب هو  
 الاقرار في محله وهو الزمة اذ في محل الوجوب في حال الهبة والمريض فيستويان في الرجوع الوجوب وصحة بصوره عن  
 عقل ودين لانه لا يخلو على الصدق ورجوعه عن الكذب وهذا المحل لا يختلف في الهبة والمريض في حالة المرض يزداد  
 بحاجته الصدق لمان المرض سبب التوقع والانا به فاذا استويا في سبب الوجوب والمحل استويا في الاستيفاء ولهذا  
 استويا في اذ كان وجوبه بسبب معرفته كالنذر بثل القيمة كالنذر بثل القيمة واما ان الاقرار غير معتبر اذا كان فيه ابطال  
 حق الغير الايرانه اذ اقره عن غيره او اقره بغيره ان يتصرف فيه بابطال الحق الغير وهذا ايضا في اقراره ذلك لان حق الصحاب  
 الذين يعلق بالاستيفاء ولهذا منع من التبرع والحيات مطلقا في حقهم غير مقدرا بالملك خلاف ما اذا كان سيرا معروفا  
 كالنقل والمنه هو غير مما ليس التبرعات كالبيع المنه هو والاتفاق المنه لانه لا تهم فيه وانما التهمة في الاقرار  
 البيع لا يطل حقه ايضا لان حقه في المالية وهي باقية وفي النكاح ان كان يتطل كحقه فيه من الحجج الاصلية كما ولله  
 ومسكنه وثمن الادوية واجرة الطبيب وخود ذلك فيعقد على حق العرقا بخلاف حاله الهبة حيث ينفذ في حق العرقا اقرار  
 لان حقه في مرضه ولم يتعلق به ولهذا لم يمنع من التبرعات مطلقا العقود تعدي الاكساب وحالة المرض حاله يخرج من حق لو  
 اقره عن غيره في مرضه لا يبيع في حق غيره الهبة والمريض باسباب معلومة ولا يجوز للمريض ان يقضي دين بعض العرقا دفن



بعض لان فيه بطلان حق الباقي الا اذا فقه المستوفى في موضعه ونقوش ما اشرى فيه وقد علم ذلك باليسيرة لانه لم  
يسطلح من المحاول من محل اخر ملكه الى محل حصله كالورثين ما استوفى الى المقروض وورد المبيع بعيب وهو ان  
اخره من ملكه بايعه في الوض لا يبعد اخر احواله ما اذا ابرج اسراة واعطاه المهر حريف يكون لهم ان يشاركو  
المراة فيما قبضت وكذا اذا استاجر عينا واوفى اجرتا فانهم يشاركونه لانه اخرج عن ملكه ما يتعلق بحقه من غير عوض  
يعوم مقامه في تعلق حقه ببلان المنفعة لا بتعلق حقه بها فصار كانه فقير حتى يصفى الغنى وله فدية ان يشاركونه فكذا  
هذا في قسمل بيع اقران بوارث اخر وفيه بطلان حق غيره من الورثة لا سيما اذا كان المقول بحج غير زوجين يجوز  
اقران بالدين وان كان فيه بطلان حق غيره من الورثة لا سيما اذا كان المقول بحج غير زوجين يجوز  
الحال بالسبب المحرم جميعا ولا يحتاج الى اقرار اخر بما وجوهه ففقدنا في الموت ولهذا الوتر بالبيع قبل الموت ثم  
عان المشهود عليه وورث المشهود له منه الحال ثم رجعا لم يبقنا شيئا لانه ورث بالموت فاما الدين فلا يجب بالموت بل  
بالاقرار فيمنع ذلك فمقتضى دين الرضا اذا كان سبعة غير معروف ولا يمنع صحة الاقرار بان احوال المرض كالمشهود له حاله واطقة  
في حق المحققين في السابق واللاحق كما ان احوال الصحة كالمشهود له حاله واطقة في حق الاطلاق بخلاف حالة الصحة  
حالة المرض لانها مختلفة من الصحة من الاطلاق والمقدم دين الاطلاق على ما اقرب في حاله بل لا بعد المادون في اذبح عليه  
ثم اقربا في دين يقبل اقراره ويقدم فيه في حالة الاذن كما ذكرنا فكذا هذا فافهم اقران نغز من جميع المال والقبض  
ان لا ينفذ الا في الثلث لان الشئ قد تم فعلى الثلث وعلى الورثة بالتشيش فكذا اقران لكن ترك بالان وهو ما روي  
عن ابي عبد الله انه قال اذا اقر اقران بدين جاز ذلك عليه جميع تركته والاثر في مثل كالمجلة لانه من المقررات فلا يورث  
بالقبض فيحل على انه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ولان فقنا الدين من الحجج الاصلية لان فيه تفرغ دفعة ورفع للمال بل  
بين وبين الجنة فيقدم على حق الغنى كسائر حوائج على ما ينش لان شرط تعلق حقه الفروع حقه ولهذا يقدم كمنه عليهم  
قال رحمه الله واخر الارث عند ابي عبد الله في حاله المرض لا يباين انما قال وان اقر المريض بوارثه بطل  
الا ان يصوق بغير الورثة وقال الشافعي في عدم الاجور اقران له بنا على اصله لانه لا يحل عليه ما فيه فالحال رقبته ما فيه من اظهار  
حق ثابت عليه وحائث الصدوق باج فيه فصار كاقراء لا جنبه وبوارث اخر وبوديعه مستهلكه للوارث وهو في معرفة  
بان اودعها رؤس الاشهاد وان قوله عليه السلام لا وصية لوارث ولا اقرار له بالدين وقول ابن عمر رضي الله عنهما اذا

اقر الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث فانه جائز وان احواله اذ كان بالدين وان اقر لوارث فغير جائز الا ان يصوق الورثة  
ولان فيه اثبات بعض الورثة باله بعد ما تعلق حق جميعهم به فلا يجوز انما من ابطال حق البقية كالوصية له فانما تعلق  
حقهم به لاستحقاقه بعد الموت فلا يمكن من ابطال حقهم بالاقرار ولو ثبت كماله يمكن بالوصية لهم وهو القياس والاقرار لا  
الا انما تكون له لانه لم يبق الاقرار لا يمنع الناس من احواله في نوا اموالهم فليس عليه طريق التجان والمواينة  
فيخرج حوائجها فلا يحل عليه في حقه حاجته الى المعاملة كما لا يحل عليه في حقه من التبرع الى الثلث طاعة الى التقرب الى  
الله تعالى في خلاف الوارث لان المعاملة معه تاذن او يمكن الترخيه عنه في غير حرج فلا يلزم في اقراره بالدين  
من حوائج الاصلية لانه يحتاج الى بقائه مدة وجيزة في حقه حتى الورثة ولان الاقرار بالنسب ليس فيه ابطال حقهم فضلا  
فانما يبطل حقهم بالموت بشرط ان يتجدد دينهما وفي الاقرار يبطل في الحال باقراره فصارا فافهم ولا تهم في الاقرار بالودية  
المستملكة على المصنف التي ذكرنا فيقبل اقراره لان رده كان للثمة فاستبقى الحكم باستحقاقها الا ان يكون بناء على مات و  
جب الضمان من ماله لانه مات بحسب ماله وعلية سنة فلا غايين في توكيد صحة لو كانت الوديعه غير معروفه فلا يقبل اقراره با  
الا ان يصوق بغير الورثة لان المحرك كان بحقهم فاذا صدقوه فقد اقروا بصدقهم عليهم فلو كان له دين  
على وارثه فافهم بغيره لا يصح الا ان يصوق بغيره قال وان اقر لا جنبه صح وان احواله باله واعتبار ان لا يصح الا  
كما في حق الوارث او بما زاد على الثلث كبرعائه وقد ذكرنا جوابه وهو وجه الاستحسان قال وان اقر لا جنبه اقر  
ببينة ثبت بغيره وبطل اقراره وان اقر لا جنبه ثم نكح صح بخلاف الهبة والوصية حيث لا يصح ان لها ايضا كما لا  
يصح للوارث وقال زفر بن محمد البطل الاقرار بها ايضا لانها وارثة عند الموت فحصلت الرتبة وهي المعبرة في البنا  
فصار كما اذا وجرها او اوجها وهي اجنبية ثم تزوج فانها لا يجوز وهو المأذون له في الحنفية بخلاف الهبة والوصية  
ولنا ان النسبة مستند الى حال العلوق فيثبت ان البينة كانت حالة الاقرار فلا يجوز ولا كذلك الزوجية فانها  
حادثه فيكون مقتضى على زمان التزوج فلا يثبت ان اقراره كان باطلا لعدم الزوجية في تلك الحالة بخلاف ما اذا وجرها  
او اوجها بشئ ثم تزوج حيث تبطل الهبة والوصية لهما لان الوصية قليل بعد الموت وهي وارثة حينئذ فلا يصح و  
الهبة في المرض وصية حتى لا ينفذ الا في الثلث على ما ياتي بناء في الوصية ان شاء الله تعالى فصارت كالوصية في صلبه ان  
الوصية لا يعبر الا عن الموت على كل حال واما الاقرار فلا يخلو اما ان يكون المقول وارثا وقت الاقرار او لا الموت

جنبه

ستلها







فمنع التصديق في هذه الحالة فيثبت النكاح بتعدد مراتها اذا ثبت بتعدد مراتها كما ثبت عيانا  
ولهذا لو اقام البيعة بعد موت راعي النكاح وقبل ولولان النكاح قائم في حق الارث كما قبلت فكذا يصادقها بعمل فيه  
ايضا كالبينة والى حينة ان النكاح قد انقطع بالموت ولم يبق له اثر واما الارث فيثبت بعد الموت والنكاح انما  
يثبت في حق حكمه لان قبل الموت واما المستقبل فالنكاح معدوم فيه فلو صححنا الاقرار والنكاح معدوم صححناه لا  
ثبتت الارث ابتداء فيكون التصديق واقعا في شيء هو معدوم في الحال من كل وجه فلا يجوز خلافه لانه لا يمكن جعل  
النكاح باقيا بقاء غيره وهو العدة على ما مر فان قيل اذا اقر رجل لرجل بعبد فثبت العبد في كسب الكسبة بعد  
الاقرار صدقة المولى استحق الكسب لانه في مسئلتنا بمنزلة الكسب فوجب ان يصح تقديمه في حق قلنا الكسب  
يصح ملكا لما كان الوقت من الابتداء لانه في حكم المنفعة ومن ملك دية ملك منافعها حكمها بقا لها فحق الاقرار بالعبد  
اقرار له بان الكسب للمولى فحق قيام بمنزلة قيام العبد واما الارث فانما يثبت بعد موتها على سبيل الخلاف عن البر  
الرؤية لا يحكم الاقرار ان المستحق عليه بالنكاح بخلاف موتها فحق تقديمه بعد ذلك دعوى ارث مبتدأ فلا يصح  
هذا لان ما اقرت به على نكاح وما ادعاه هو بعد موتها ارث فلا يكون تقديما لها فيما اقرت به بل هو دعوى مبتدأة فلا  
يقبل دعواه بلا حجة بخلاف ما اذا اقام البيعة فانها بمنزلة تزوية فيثبت بها دعاه **قال** وان اقر بنسب خوالا ولم  
يثبت يمينه اذا اقر بنسب غيره لم يثبت من ذلك غير عدم ولا يثبت عليه وذلك مثل الاخ والعلم فانه اقرار على الاب و  
الجدة ابنة ابنة وكذا اذا اقر بالجدة ابنة الابن فالان لا يصح فان ثبت على النسب على الغير فلا يجوز بوجوه اقامة البيعة  
الا في حق من يلوئيه الا من النعمة والحضارة والارث اذا انصافا على ذلك لان اقراره بما حجة يعلمها **قال** فان  
لم يكن له وارث فهو قريب او بعيد ورثة وان كان لا ايا كان للموت وارث للموت لان النسب يثبت باقراره فلا  
يستحق الميراث من وارث معروف قربا كذا ذلك الوارث كذا في الاحكام او بعيدا كالمولود والام كن له وارث  
غيره ورثة لان اقراره حجة في حق نفسه فيقبل عند عدم الاثر بغيره وهذا لانه اقراره بالنسب يستحق ما له بعد  
وحيث النسب مخرج غير وفير وفي استحقاقه ما له موقوف فيقبل عند عدم الميراث لانه ولاية التقوف في ما له عند  
عدم الوارث بضمه حيث شاءت لان يومئذ يوجب ماله فكذا لا يجعل لهذا المقلد لان وصية من وجهه في كان  
للموت ان يرجع الاقرار لان نسبهم يثبت فلا يلوئيه كالموت من وجهه حجة لو اقره بغيره بكثر من الثلث

لا ينفذ الا باجازه المولى ملوأم المخرج من اقراره كانه وارث حقيقة **قال** وهو الله ومن مات ابوه فاقربا شركته  
في الارث لم يثبت له ميراثا كذا في اقراره يقول في حصة نعمة غير مقبولة في حق غيره نظيره ميراث العبد اذا اقر على البا  
انه اعتقه قبل البيع لم يقبل قوله في حق البايع حجة لا يرجع عليه بالثمن ويقبل في حق نفسه يعتق العبد فاذا قيل  
اقراره في حق نفسه يستحق المولى بقوله مطلقا عندنا وعند مالك وابن ابي ليلى جعل اقراره شياحا في الشركة فيجعل المولى  
نصيبه ما يخصه من ذلك حجة لو كان لشخص ما ابوه او مورو فاقربا اخر فكذا ابوه المعروف فيما عطي المولى بنفسه ما في  
عنده ما ملك ما في يده لان المولى قوله ثبتت شياحا في النصفين فنقد اقراره في حصة وبطل ما كان في حصة اخيه فيكون  
له ثلث ما في يده وهو سدس جميع المال والسدس لآخره نصيب اخيه بطل اقراره فيه كذا في حق نفعه ان في نعيم  
الموت شياويا في الاستحقاق والمنكح ظالم بان كان فيجعل ما في يده كالهالك فيكون الباقي منها ما يبيعه واولا في اثبت  
ياخذت ما في يده وعنده ما اخذ حصة ولو اقر ابن وثبت ما له وكذا ابنا وثبت بغير نصيب المقرين اخا و  
عنده ما ادعاه والتجيز ظاهر ولو اقر بامانة انها روضة ابية اخذت عن ما في يده ولو اقر بجزء من الميراث اخذت  
سدس ما في يده فاعمل فيما في يده كما يعمل لو ثبت وثبت ما اقر به وقال في الايهات لو اقر احوال اثنين  
المعروفين بوجوه الميراث يسعي ما في يده لان في نعيم المقران الشركة سهم على ستة عشر سهما للوجوه سهران و  
الحال ابن سبعة اسهم فلما اخذ اخوه اكثر من حصة في نعيمها صار ذلك كالهالك فتعرف من يقدر حقه وهو سهران ويضرب  
الابن بقدر حصة وهو سبعة فيحصل لها سهران من ثمانية وعطى قوله مالك وابن ابي ليلى لها ثمن ما في يده لان  
اقراره انما يصح برسم واحد يعني ستة عشر له سبعة اسهم **قال** وان ترك ابني وله على اخيه مائة فاقربا بقبض  
ابيه خيس من اخيه فلا شيء للموت وللأخ حصون لان الاقرار باستيفاء الدين اقرار بالدين على الميت لان المقبوض غير الدين  
فيكون حصة على القابض دين في ذمته ثم يتخاض فان اذ كذب اخوه لا يصدق عليه فينفذ في حصة خاصة فوجب على الميت  
حصون درهمي على زعمه والدين بمقوم على الميراث كاستخراق نصيبه فلا يباذ منه شيئا كما اذا اقر عليه دين اخر وكذا اخوه  
وليس ان يشاك اخاه في الخيس وان تصادقا على انه شريك بينهما لانه لو اقر على اخيه اخرج اخوه على الغريم بما  
بقى من الدين على زعمهم رجح الغريم على المورث اذ على الخيس بما اخذ من اخيه كذا لان الوارث لا يباذ منه الا بعد  
قضاء الدين فيؤدى الى الدور وعلى مذهب ابن ابي ليلى ان المقر يحصل له نصيب الخيس لانه تعرف الاقرار الى الكل



شايخا لانه اقر على نفسه وعلى اخيه فاقراء في حقه مقبولة فيهم وفي حق اخيه لا يقبل فلا يصح ولو اقر ان اباه مقص  
كل الدين والسنة بحالها كان لا ولي الا انه هنا خلق المنكر حتى الميدين بالله ما يعلم انه قبض الدين فالتكليفات  
ذمة وان حلف دفع اليه بفسيد لا في المسئلة الاولى حيث لا يخلق بحق الغريم لان حقه كله حصل له من جهة الحق فلا  
الخليفة وهذا لم يحصل له الا النصف فخلق ولو ترك الميت في هذه الصورة مائة اخرى غير الدين والمسئلة بحالها  
فاقتسم ما بيع المكون على الغريم بنصيبه من المائتين ما قلنا والغريم ان تخلط ما بيننا فانك لا تواتر ذمة وان  
حلف اخذ بنصيبه وهو موقوفون درهما في الغريم ثم يرجع الغريم بذلك على الموقوفين منه من نصيبه في الزكاة لانه لما اقر  
بقبض ابيه المائة فقد اقر عليه بالدين والدين موقوف على الميراث في اليوم الذي بينا  
**الصالح** قال هو عقد يرفع البيع هنا في الشريعة وفي اللغة هو اسم يعنى المصلحة وهو المسئلة خلافا لمخالصة  
واصله في المصالح وهو من الفساد ومعناه الى حصة الذاتي وكثير من فساد انقلب به الى المصالح كسوء هذا امر  
لكنهم عند حصول الفساد والفتن يقولون وان طاعتان في المؤمنين اقتتلوا فاصحوا بينهما وقال تعالى وان  
امرنا خافتم من بطركم سنوزلوا واعوانا فلا جناح عليهما ان يصالحا ايضا صليحا والصالح خير قالوا نعم جازل للصالح  
خير ولا يصح الى الصالح المذكور لا يخرج من جهة التعليق والعلل لا يتغير محل الحكم فيعلم بهذا ان جميع انواع حسن لان فيه  
اطفاء النار بين الناس ورفع الحار عن المحبقات عنهم وفي هذا المصلحة وهي من جهة بقوله تعالى ولا تقاتلوا في دينكم ولا  
الصالح لان طلب جميع مصلحة لا يولد الى الانكار لا سيما عند الاعتبار وفيه فساد عظيم بعد الانكار فان المصلحة اذا  
اقتربت تكثر العداوة وتتهيج الغنى بين الموعا عليه والموعى والشهود والتعاضد والاشارة النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
رد والخسومة ثم كي يصطلي او قال ابو منصور الماتريدى رحمه الله لا يعمل الشيطان في انقلب العداوة والبغضاء في  
بن آدم من ما يعمل من ابطال الصلح على الانكار وهذا صحيح لان في منع هذا الصلح فتح باب الحزازات وانا في النابرات  
واقامة الغنى والمحابات لا بد ان يماح ان فتنه وقعت في قبيلة بسبب غلام فهاجرت بينهم حتى قتل منهم اربعون  
الفاقتلوا الحرب بينهم لان وقع الصلح فانطفت النابرة ولان العقود دائمة شرعت للحاجة والحاجة الدائمة لا ترفع  
الشرف فان اوكل به **قال** وهو جائز باقرار وسكون والمار لا يطلق ما تلو وما رويتنا وما بيننا من المعنى ولقول عليه السلام  
كل صلح جائز فيما بين المسلمين الا صلحا اصل حراما او حرم حلالا او قال الشافعي في الجوزج لان النار والسكون لما ورينا وهذا بين

**كتاب**

المصلحة لان العدل كان حلالا للواقع حراما على الاخرين فبالصلح ما يتعكلى الميراث فيكون حراما على الواقع حلالا على الاخرين  
ونقول ان الميراث كان حقا اذ هو حاصل لانه قبل الصلح حرم عليه الميراث وان كان مطلقا فقد كان اضا الحاصل على الميراث  
الباطل حراما عليه قبل الصلح وحل له بالصلح صليحا اصل حراما ولان الموعا عليه يدفع المال لقطع الخسومة عن نفسه  
وعند رشوة فاذا كان القليل رشوة كان التكال قبول الرشوة اذ لا يملك الا في الجهة التي يملك فيكون الموعا عليه دافعا  
لوضع الظلم والميراث اخذ الزكاة الظلم قلت ليس هذا هو الذي عم لان ذلك موجود في الصلح مع الاقرار ايضا لان الصلح  
يقع عادة على خلاف حقه فان ادعى الموقوف خود الى تمام حقه كاحلال الميراث اخذ قبل الصلح وحرم عليه وكان حراما  
على الموعا عليه معونة قبل الصلح وحل له بعين ولو كان للواد هذا المصالح مطلقا بل البيع ايضا يكون حراما بهذا الا  
اعتبار لان كل واحد من المتبايعين ملا كان حلالا قبل البيع ويحرم عليه البيع وكذا سائر العقود المشروعة فتدري هذا  
ان الخيم اسبابها كالباء وانما هو اداة على السلام ان يستعمل بالصلح ما ليس بمشروع او حرم بالشرع وامر ذلك مثل ان  
يصلح على الخمر او الخمر يراو ويصلح احد الفريقين ذوقها على ان لا يبطا الاخر او امانة فيحرم عليه على ذمهم بالصلح وهذا  
ظلم لا خلاف له السلام ذكر الحرام والحلال مطلق والمطلق من ما ينصرف الى الحلال وذلك بان يكون حراما او حلالا لعينه  
وقوله رشوة وعيكه قبول الرشوة الى اخره لا يسلم بل هو في نعم الموعا عليه عين حقه او بدله فهو حلال اخذ او كله ومنه  
حق الموعا عليه لا قتدا المعنى ودفع الشئ من نفسه وهو ايضا حلال لان المال حلق الا لا ذلك ولهذا قال ابو حنيفة رحمه  
ان لعقبة ما يكون من الصلح الصلح على الانكار لان معنى الصلح فيه تحقق على التمام وهو قطع المنازعة والخسومة و  
الفساد الذي يتولد من ذلك وامام مع الاقرار فلا يؤخذ فيه معنى الصلح على التمام اذ ليس فيه منازعة فحقه خراج فيه الى الصلح  
بل هو استيفاء لبعض حقه واستيفاء للباقى ان اخذ بعض حقه من حقه وان اخذ من خلافه فهو بيع عن طوع عنه وا  
ويؤقت رشوة ففي جائزة للواقع لدفع الظلم عن نفسه وما جاء فيه من الوم من قوله عليه السلام لعن الله الواش  
والمرتضى للواد به اذا كان هو المظالم في دفعها الى بعض الظلمين من ولاية المور يستعين به على الظلم بالرشوة و  
اما دفع الرشوة فلا يبرئ فيه رشوة الى يوسف رحمه الله انه اجاز ذلك للمور من مال اليتيم ايضا لدفع الرشوة عن اليتيم  
الا يبرئ ان الخسر عليه السلام حرق العينة كيلا يافوخ الظالم وسكان مراده بذلك الا الاصلح هو الذي يعلم المصلح من  
المفسر وقوله اذ لا يملك الا في الجهة التي يملك قلت لا نسلم الجاذبة التملك والتملك بل قد يختلف الجهة منها كما اقر

ختيار



بعتي بعد غير ثم اشتراه فانه بيع في حق البايع حتى تجسد المشتري على الثمن فذلك هو المشتري اذ لا بيع بينهما على زعمه  
وقبله كل واحد من الجماعة في الحق ما ادلى اليه اجزاده والخلق عمن في حقهما وصحة في حقهما وكذا الفسخ بالاقالة  
فان ابيع في حق ثالث ففسخ في حق المتعاقدين **قال رحمه الله** فان وقع من مال باق في ركنه ركنه لان بيعه قد  
وصد فيه وهو مبادله المال بالمال عن تراض فيجوز فيه ابطال البيع وهو لان الاصل في البيع ان يحمل على النية العتق وله في  
علمه احكامه لان العتق للمعان في الصور وله اجزالت المهمة بشرط العوض بها والكفالة بشرط ازالة الاصل حاله و  
الموت بشرط ان لا يبرأ الاصل كماله ثم اذا وقع من مال باق في ركنه ركنه ففسخ في حق البايع وهو بيع وزعمه كما ذكرنا  
فان وقع على جرحه فان كان باق في المدا وهو صوابه وان كان جرحه فهو حق واستيفاء وان كان باكره فهو فضل  
وربما **قال فيثبت له الشفعة** والرد بالعيب وخيار الركن والشرط لان من الاشياء ما احكام البيع فيثبت فيه  
**قال رحمه الله** ويثبت له الشفعة في المدا لان البيع في حق المصالح لا يبرأ من البيع في حق المصالح لان البيع في حق المصالح  
والتمتع في حق المصالح لا يحتاج فيه الى تسليم فلا يبرأ من البيع لان البيع في حق المصالح لا يحتاج الى تسليم في حق المصالح  
اذا كان البدل غير مقرر والتسليم في حق المصالح لا يحتاج الى تسليم فلا يبرأ من البيع لان البيع في حق المصالح لا يحتاج الى تسليم  
يعتد بطلان الاجل اذا جعل البدل مؤجلا **قال وان استحق بعض المصالح عنه او لم يرجع للمدعي عليه خصته** ذلك  
العوض او لم يرجع للمدعي عليه او بعضه يرجع لكل المصالح عنه وبعضه لان كل واحد منهما عوض عن الآخر  
فانهما استحق عليه ما دفعه من كل واحد منهما وان كانا معا فلهما ما دفعه من كل واحد منهما وان كانا معا فلهما ما دفعه من كل واحد منهما  
وقع عن مال بشفعة اجماعا يعني البيع باق وان وقع عن مال بشفعة يكون اجماعا لما ذكرنا انه يحمل على ان يفتقد له  
اذا جرت للمعان فيوجب حملها لوجود معناها فيه وهو ليس للنافع بعوض **قال في شرط التوقيت** وبطل  
موت ادمه لانه اجماعا وهذا حكم على ما عرف في موضعه وانما يشترط التوقيت في الاجل والحق ان ادعاه شفا  
فوقع البيع على ذمة العبد وسكنه وفيما عداه لا يشترط التوقيت كما اذا اصابه على صنع الثوب وركوب الدابة  
او حمل الطعام الى موضع ولو مات اصابه او حصل المنفعة قبل الاستيفاء بطل البيع فيرجع بالمدا ولو كان ذلك بعد  
استيفاء بعض المنفعة بطل فيما بقي ويرجع بالمدا بقوله وهذا الحكم مقرر رحمه الله وهو القياس لانه اجماعا وهو بطل  
بذلك وقل ابو يوسف لا يبطل البيع بموت المدعي عليه بل المدعي يستوفى المنفعة على حاله وان مات المدعي فلكون في ذمة

العبد وسكنه الاراد الوارث بعقوب مقامه فيها وبطل في الركوب الدابة وليس الثوب لان البيع لقطع الخازنة وفي  
ابطال الموت اجماعا اعاده المنفعة فيبقى فيها لا يتفاوت الناس في مطلقا لانه يمكن الاستيفاء فيه اما بستره العاقد  
او باقائه وارثه مقامه وفيما يتفاوتون فيه كلبس الثياب وركوب الدابة ان مات المدعي عليه بيع لان المكان الاستيفاء  
بالمستمر وان مات المدعي بطل المقتدر اقله الوارث مقامه فيه لانه يتفرز المالك بذكر فان قتل العبد بطل البيع  
عنه مطلقا لان اجماعا لانه اجماعا على ما يشاء وعنه ان يوصى بغيره فان قتل المدعي او الاجنبي يضمن قيمته ويشتري  
بقيته عن يمينه فيجوز تمليك اذا قتل العبد الموصى بخدمته ولكن يثبت له الخيار لاحتمال الاختلاف بينهما في الذمة فالمراد  
بالاول لا يكون نصا بالثاني وان قتل المدعي عليه بطله بالاجماع لان المولى لا يضمن بغيره نصا كما اذا مات جتف  
انته او استعق المولى خلاف المهر من حيث يجب للمولى الثمن بالاتفاق والحق لانه فون الاستيفاء الى اصل يعقد  
بالرهن والقبض **قال رحمه الله** والمدين سكونا والكار قدا في حق المالك ومعاذته في حق المدين لما بينا وجوز  
ان يكون لشئ واحد مكان مختلفان باعتبار شخصي كالتمليك وجوبه على المشتري في المدة في اهلها وفيها  
كل واحد منهما يبرغم وهذا في النكاح ظاهر لانه يبين بالانكاح ان ما يعطيه لقطع الخصومة وفداء النفس  
وكذا في السكوت لانه يحتمل الاقرار والاكراه فيهما الا انكار راجحة اذ الاصل فراغ الذم فلما يجب عليك لئلا  
ولا يثبت به كون ما في من عوضا عما دفع بالشك **قال رحمه الله** فلا شفعة ان صالحا عن دار بها وجب لوصالحا  
على دار بها ان الشك والسكوت اذا ادعى على كل واحد منهما وارضاها عن دار بها وجب لوصالحا  
لان يدعى ان دارا وان يستيق على حاله لانه وان المدفع الى المدعي ليس عوضا وانما هو لا فداء المدين  
وقطع الخصومة ولو ادعى على كل واحد منهما شئ فصالح عنه على دار فدفعوا الى المدعي وجبت في الشفعة لان  
المدعي يدعي ان يافذ ما عوضا عما ادعى فلان معاوضة على ركنه فيجب فيها الشفعة لان كل انسان يوافق  
برغمه لو ادعى عليه دار فافذ ما عوضا عما ادعى دارا وجبت الشفعة في التي صالح على دار في الاخرى ما ذكرنا  
والنكاح الاخر المعاوضة لا يمنع وجوب الشفعة فمن الايركان رجلا لوقال انا اشتريت هذه الدار من فلان  
وفلان فيلزم اذ الشفعة بالشفعة وكذا الوادي ان يباع دار من فلان وهو يكر بافذا الشفعة منه بالشفعة  
لان ذمهما في حق نفسه **قال ولو استحق المانع فيدفع المدعي بالخصومة ورد البدل ولو بعضه فبقدر**



يعني لو ادعى رجل على شخص شافا فأنكر ثم صالح على شيء ثم استحق المدعى كله وبعضه مد المدعى العوض الذي  
أخذ كله وبعضه قد ما استحق على المدعى عليه ورجح هو بالجحومة مع المستحق لأنه أخذ على زعمه عوضا  
عما ادعى فإذا استحق ذلك يرجع عليه المدعى عليه بأكمله على زعمه كأنه اشتراه منه ولأن المدعى عليه لم يرفع  
العوض إلا برفع خصومة نفسه ليس في المدعى في غير خصومة أحد فإذا استحق لم يحصل له مقصود وتبين  
أيضا أن المدعى لم يكن له خصومة فيرجع عليه فصار نظيره ما إذا ادعى المكفول عنه المال إلى الكفيل بتفويض الدين من  
عنه ويكون ذلك ثم قف المكفول عنه الدين يرجع على الكفيل بما أعطاه لأن خصمه لم يحصل له وإنما يرجع المدعى  
بالخصومة لأن المستحق قام مقام المدعى عليه حين أخذ المدعى عنه فيكون له أن يجاوزه **قال رحمه الله ولو**  
**استحق المصلح عليه وبعضه رجح إلى الدعوى في كله وبعضه إلى استحق الذي وقع عليه الصلح في يد المدعى رجح**  
المدعى إلى الدعوى في كله لأن استحق كل العوض وبعضه أن استحق البعض لأن المدعى ما ترك الدعوى إلا  
ليسلم له البديل فإذا لم يسلم له رجح بالمبدل وهو المدعى بخلاف ما إذا وقع الصلح بلفظ البيع بأن قال  
أدعى بعتك هذا الشيء بهذا وقال الآخر اشتريت حيث يرجع المدعى عن الاستحقاق على المدعى عليه بالمدعى  
نحوه بالبدل دعوى لأن أقدم المدعى عليه على المبايعة أقرار منه بأن المدعى عليه فلا يعتد بالتكليف بخلاف  
الصلح لأنه لا يوجد منه ما يدل على أنه أقرب إلى المصلحة فترجع لأفع الخصومة **قال رحمه الله وهل لا بد**  
الصلح قبل التسليم كما استحق في العقبين أن في فصل الأقرار وفي فصل الانكار والسكوت فإذا كان كما استحق  
بتبطل به الصلح لأن هلاك البديل في البيع تبطل البيع فكذا هذا وهذا في فصل الأقرار ظاهر لأنه يرجع جميعه على  
خامره وكذا في فصل الانكار والسكوت لأنه يرجع في حق المدعى فتبطل بهلاكه فلو هلك بعضه يكون كاستحقاقه  
بعضه حتى تبطل الصلح فيقرر ويبقى في الباقي كما في الاستحقاق وهذا إذا كان البديل مما يتعين بالتعيين  
أن كان مما لا يتعين بالتعيين كالدين والودي ما ينزل بهلاكه لأنه لا يتعين أن في العقود والفسوق  
للا يتعلق العقد بما عند الأمانة وإنما يتعلق بمتلها في الدفعة فلا يتصور فيه الهلاك **فصل**  
الصلح جازي ودعوى المال لأنه في معنى البيع في حقها أن وقع عنه بالقرار أو في حق المدعى ومن أن وقع عن  
الانكار وسكوت وفي حق الآخر لا فائدة إلا بين وقطع الخصومة أو بمعنى الاجابة أن وقع عنه برفع وكل ذلك

جائز على ما بينا **قال والمنفعة** يعني الصلح الذي هو المنفعة أيضا جائز ويكون بمعنى الاجابة أن وقع عنه  
بالمال أو برفع لان المنافع يجوز اضرار العوض عنها بعد الاجابة فلو أبعث الصلح إلا برأى أن الودعة لو صارت  
الموصى له بالجحومة على ما في الخصومة جاز فهذا أولى لكونه معلوما لأن لها من متناهية لكن لما جاز الصلح عن المنافع  
على المنفعة إذا كانا مختلفين في الجنس بأن يصالح عن السكة على حصة العبد وراعه الأرض فلا يجوز استيجار  
المنفعة بخسرا في المنافع فلو الصلح ونحو اختلاف الجنس جاز استيجار المنفعة فلو الصلح **قال**  
والجناية يعني الصلح جازي ودعوى الجناية وهذا اللغز يتناول الجناية على النفس وما دونها كما كان  
أو خطا سواء كان من أقرار أو انكار أو سكوت أما العبد في النفس فلقوله تعالى فمن غنى له من أخيه شيء فاتباع  
بالمعروف وقال ابن جابر والفقهاء والخسائر لا في الصلح عدم العدم ومعناها من بول له بول أخيه المقبول على  
وذلك لا يكون إلا بالصلح ولا بد من ثبوت في المحل في حق الفعل جازا هذا العوض عنه مملوك النكاح وما جاز أن  
يكون مهر جاز أن يكون بول الصلح وذلك مثل الأموال المعلومة والمنافع المعلومة وما لا يصلح مهر لا يصلح  
بدلاء القود مثل المحرور والخسائر في النكاح يجب مهر المثل لأن النكاح لم يشرع إلا ما له والعوض مرفوع بدونه  
منه وبأبيه ولهذا لم يسم شيئا في النكاح مهر المثل لأنه البضع مقوم حاله الذخيرة وهو المثل قيمة له لأنه  
هو الموجب لها في العوض عن العقد ولا يجب شي لأنه لا يتقوم إلا بالتقويم ثم لم يوجد وهذا لأن التقويم يكون  
بقيام غيره مقامه والقصاص لا يقوم غيره مقامه إذا لا يماثل غيره إلا أن الشرع أجاز أفع عوضه عن أفعها فجاز أفعه  
خلاف الصلح حتى الشفعة على ما لا جرح لا يجوز أفعه لأنه لا يماثل في المحل بل هو ملك المشتري وإنما لا يمكن أن شاء  
وذلك بجرح خيار فلا يجوز أفعه عوضه بخسار المحرور وخيار الزنط والروية وخيار العيب كالكفالة بالنفس  
ثم إذا فسدت التسمية في الصلح كما إذا صلح على دابة أو ثوب غير معين بحسب الآية لأن الولي لم يرض بسقوط حقه  
بجائز فصار له لموجبه الأصل بخلاف ما إذا لم يسم شيئا أو سم المحرور وخساره حيث لا يجب شيئا ما ذكرنا ويقتضى القصاص  
لأن أقدم على الصلح يضمن الإضرار عنه وكذا الميزات التي ذكرنا والشفعة يعطى ما ذكرنا وأصلها في  
سقوط الكفالة به قبل سقط ما ذكرنا وقيل لا يسقط لأن الكفالة بالنفس وسيلة إلى المال غالبا فأنزلت حكمه فلا  
يسقط ما لم يحصل غرضه بخلاف ما ذكرنا من الخيار والقصاص وأما الخطأ في النفس فلا يجوز ما لم يوجب المال والصلح







بل لو رتبته حتى يؤديها كانتا بنته ويحكم بحريته في آخر حياته ويكون الفضل لهم فصار كما في فجز صلح غنم  
ولا كذلك العبد المادون فلا يجوز صلح غنم **قال ولو صلح عن المصنوب المتعلق بما زاد على القيمة او**  
**عن من صلح ولو اعتق مورثا من غير ما فصاح الشريك على اكثر من نصف قيمته لا وهو عند ان يصقة رحمه الله**  
**وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الصلح في المصنوب ايضا على اكثر من قيمة ما لا يتخاض الناس في مثله لان القيمة**  
**هي الواجبة في ضمان العدو وان لا ياتي بها في الوفاء او لا يمكن وهو براء في الوفاء دون العيني اذ العيني ليست من ذوات الامثال**  
**فيكون ما وقع عليه الصلح بمقابلته ما وجب في الوفاء وهي القيمة لا بمقابلته العيني فتعني ما زاد او عيلا ربا**  
**وهذا لان العيني قد هلك ولم يبق لها اثر فلا يمكن ان يثبت بها شيء ولو لم يكن الجار يبيعها فصار بمقابلته**  
**القيمة هزونة وهي معقولة فلا يجوز الزيادة عليها كما قلنا في الصلح عن قتل الخطأ وضمن العتق لا يجوز**  
**الزيادة على مقدار البرية وعلى نصف القيمة وصار كما اذا حكم الحاكم بالقيمة ولهذا الوصلح على شيء موهو**  
**في الوفاء غير الوراثي والوفاة ان لا يجل لا يجوز ولو كان بولاع العيني بجان ولا يصح رحمه الله ان الضمان**  
**بول عن العيني المستملكة فمجزا بالغا ما بلغ كما اذا كانت قايمة حقيقة وهذا لان الواجب في ذمته المثل**  
**من المروءة وذلك هو المثل صورة ومعنى ولهذا يجب عليه ذلك في المقدرات فكذا في العيني لان وجوبها في الوفاء**  
**يمكن الا يبرأ من الحيوان والنبات وغيره في غير المقدرات بحسب الوفاء في النكاح والكتابة والمخلع والدية**  
**وفي كل ما هو محال بغيره حال بغيره حال فكذا في المصنوب فلا تعذر في نفس الوجوب الا ان عند الاضطرار الى القيمة**  
**ضرورة ان احد المثل صورة ومعنى غير ممكن لان الاخذ والاداء لا يعرفان حقيقة ذلك كما فيه من النفا وت**  
**الفاصل ولا ضرر في حق الوجوب بل ان الموهوب هو ذاته وهو عالم به فكلما كان الواجب مثله فاذا اخذ عوضه**  
**اكثر من قيمته لا يكون ربا لانه ليس من اموال الرابح كما في حال قيام العيني ونقول ان العيني بعد الهلاك بما فيه**  
**على حكم المصنوب منه ما لم يضمنه او يتقرر صدقة في القيمة يحكم الحاكم الا يبرأ منه لو اشتهر ترك التقنين بقي العيني**  
**في ملكه حتى يبيع بغيره علمه ولو كان ابقا فمعه ما باقه كان مملوكا له فاذا كان كذلك فالضمان يكون عوضا**  
**عن العيني ولا ربا فير كما في حال قيام العيني ونقول ان الواجب في الاصل بدل العيني لقوله عليه السلام على**  
**اليدهما اخذت حتى يردوا ما بعار الى القيمة عند الضرورة وهي في حق الاخذ والاداء ضرورة في حق المأخوذ**

بدل العيني القيمة لا لما ان جعله بدلا عن العيني والدية معقولة شرعا على ما بينا وكذا ضمان العتق منصوص  
عليه فيكون معقولا فلا يجوز الزيادة عليه لان تقديس الشئ فوق تقديس المال في وجهه بغيره فكذا بما هو فوقه وانما  
لا يجوز الصلح على موصوف في الدية غير التقدين الى اجل لان المستهلك لا يوقف على الوفاء وما لا يوقف على  
الشرع يكون في حكم الدين والافتراق عشرين بين لا يجوز فكيف اذا كان موهوبا حتى لو لم يكن موهوبا وقبضه  
الجلس جاز ولو كان ذلك بولاع القيمة ما جاز الا اذا كان معين لانه يكون مبيعا حيث يوجب ما ليس بمثل الانسان  
لا يجوز في غير السلم ولو وقع الصلح على عوض جاز في جميع ما ذكرنا في المقدرات لانه ليس عن الواجب وانما هو بدل عنه  
بالاجماع **قال رحمه الله ومن وكل جلا بالصلح عنه فصالح لم يلزم الوكيل ما صالح عليه عالم بيمينه بل يلزم الموكل هذا**  
**اذا صلح عنه عن النكاح وسكوت او عن اقرار فمردم عدوا وفيما لا يحمل على المعاوضة كالصلح على بعض الدين لان الوكيل**  
**في هذه الاشياء يفي ومعه وهذا لان الصلح على النكاح ومعاوضة باسقاط الحق وكذا الصلح على القود واما الصلح**  
**عن بعض الدين فاسقاطا محض مضاررت من الاشياء بمنزلة الطلاق على ما لا وهو جاز هذا الصلح من الاجنب**  
**كما يجوز الخلع منه فلا يلزم الوكيل شيء الا بالالتزام كل الوكيل في النكاح غير انه اذا ضمن هنا وادى عنه يرجع على الموكل و**  
**في النكاح لا يرجع لان الامور الصلح عنها امرا لا اداء عنه ليعيد الامر فايده اذا الصلح عنه جاز بغير امره فكلما كان فاقب امر**  
**الرجوع عنه اذا ضمن عنه خلافا للنكاح لانه لا ينفذ عنه من الاجنب فكلما كان فاقب الامر فيه الجواز ثم ان ضمن بعد ذلك**  
**وادى يكون مستتبعا والامر بالخلع مثل الامر بالصلح يرجع على الامران ضمن وادى عنه واما اذا صلح عنه فيما يحمل على**  
**المعاوضة بان كان على مال عال الا في ان الوكيل يلزمه ما صالح عليه لم يرجع به على الموكل لان الوكيل اصيل في المعاوضة**  
**المالية فخرج الحقوق اليه من الموكل فمطالب هو بالعوض دون الموكل **قال وان صلح عنه بلامر صحت ضمن المال و****  
**اضاف الى المال او قال على الف وسلم ولا يوقف فان اجاز الموهوب علمه جاز ولا يبطل وهذا المسئلة على اربعة اوجه**  
**لانه لا يخلو اما ان ضمن المال او فانه لم يضمن فمطلوبه او ان اضاع الذي وضع عليه الصلح ان يذله او لا وان لم يصف**  
**فلا يخلو اما ان سلم العرض ولا في الصلح جاز في الوجه كمال الا الوجه الاخر وهو ما اذا لم يضمن بدل ولم يصفه الى**  
**نفسه ولم يملكه الا مال الوجه الاول وهو ما اذا صلح عنه بغير امره وضمن المال فالصلح فيه جاز لان الحاصل للمدعى**  
**علمه ليس له البتة وفي مثله يستوفى المدعى علمه والاجنب لانه لا يملك المدعى علمه شيء كما لا يملك للاجنب ومع ذلك جاز**



اشترط بدل الصلح على نفسه كذا اللاجئ والمعصود من هذا الصلح رضا صاحب الحق لا رضا المواعيل فلا  
حفاظه لان الوضوح موقوف فيما لم يحمل على المعاوضة كدعوى القصاص واخوانه ما بيناه انفا والموت ينفرد  
بهن الامور غير انه لم يرض بسقوط حقه بما نافذ اسلم له العوض من جهة المتبذع صحيح ولو لم تمام رضاه والا يوقف  
على اجان المواعيل وسلامته يكون بالفان لانه ان لم يلزمه بالعقد لكونه سفيها فيلزمه بالفان لولا يتبر على نفسه  
فتم رضاه به وكذا بالاضافة الى نفسه بان يقول صاحب الحق على الذي هو على عبدى هذا لان الاضافة الى نفسه التزام منه  
للتسليم للموت وهو قادر على ذلك فيجب عليه تسليمه فتم رضاه به والموت في الحاشية رايه بان قال  
صاحب الحق على هذا العبد او على هذا الالف كالمضاف الى نفسه لانه يعني للتسليم له بشرط فتم به الصلح وكذا بتسليم العوض  
اليه بان عقد المتبذع عقد الصلح بان قال صاحب الحق على الفهم يفهم ولم يفهم الى نفسه لكنه سلم له العوض الممنوط  
لانه بالتسليم حقيقة ثم رضاه فصار فوق الفان والاضافة الى نفسه فاذا حصل له العوض من هذه المواضع الثلاثة  
لم رضاه به وبورن للمصلح عنه ولم يحصل للمصلح شيء لانه سفيها وجوز خلاف ما اذا صلح المصالح على في المواعيل عليه و  
هو قوله انه الذي حيث ملك المتبذع العيني لانه معاوضة من كل وجه فيكون مشرا لنفسه من ماله فيملكه اذا التزمه لا يتوقف  
اذا وجد نفاذ بل ينفذ عليه ولو سخط العوض فهو الوجه الذي تقدمت ووجه يوافقا واستوقا ما يرجع على المصلح  
لانه متبذع التزم تسليم شيء معين ولم يلزم الا ايفا من غيره فلا يلزمه شيء اخر لم يلزمه اذ ليس على الحسين من سبيل و  
لكن يرجع بالدعوى لانه لم يرض بشيء حقه بما نافذ اسلم له العوض من جهة المتبذع صحيح ولو لم تمام رضاه والا يوقف  
دينا في دونه ولهذا الواضع من التسليم عليه فليبرج على المصلح لانه التزمه بالفان فصار  
على الفهم يفهم ولم يفهم العوض الى نفسه بان قال صاحب الحق على الف فالحكم فيه انه يكون موقفا لانه تسليم للموت على  
عوض فلم ينفذ حقه بما لعدم رضاه به فان اجان المواعيل جاز ولو لم ينفذ حقه بالالتزام باختيار وان رده  
بطل لانه المصلح لا ولاية له على المطلوب فلا ينفذ عليه بقره والخالف في جميع ما ذكرنا في الاصل كالمصلح وجعل في  
منه الجاح في باب الخلع الالف المثار اليها والعبد المثار اليه مثل الالف المنكحة جعل القبول في المرأة والله اعلم  
**باب** **الصلح في الدين المصلح على استحق**  
بعقد المداينة او لبعض حقه واستقلا الباقي للمعاوضة هكذا ذكر في نسخة هذا الحق بقوله على استحق وهذا هو

لانه

لانه اذا صلح على الدين لا يكون جميع صوره الصلح استيفاء لبعض حقه واستقلا الباقي وانما يكون كذا ان لو  
قح الصلح على بعض الدين على بعض الدين لا يبر لانه لو وقع غير الدين بجنس اخر حمل على المعاوضة وهو الصواب فيقال  
الصلح على استحق بعقد المداينة الى ارض فانه يكون اصلا جيدا لا يرد عليه نقض وهكذا ذكر العقود في الدين في حق  
بقوله وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقد المداينة لم يحمل على المعاوضة وانما على انه استوفى بعض حقه واستقلا  
فيه وذكر بعضهم ان الاحسان من وجوب المداينة يكون تبرعا وان وجوب الجانبين يكون معاوضة وانما حمل  
على المعاوضة اذا وقع على بعض الدين لانه في حله عليه فساد العقد للربا وفي حله على انه استوفى بعض حقه واستقلا  
الباقي جوان فلما ناول حلا لامور المسلمين على الصلح ما يمكن وطا حله يدل على ذلك لانه يطلب الحق ومن  
العقد او عقلا ودينه يمنحانه عن ارتكاب محظورة **قال رحمه الله** فلو صلح المصالح على نفسه او على الف موجب  
لانه يجعل مستوفيا لنصف حقه ومسقطا للنصف من الاول وفي الثانية جعل لانه اجل نفس الحق تحتيا للجزء ولو  
حمل على المعاوضة لفسد لان بيع الدائم بالوراثيم لا يجوز الا فملا بخل يد بيد فلا يصار اليه كذا الوصل على الف  
على حله لانه موجب لانه ابراه النصف من النصف وعلى هذا الوصل على الف الجيد على حله لانه يوفى حاله او  
موجب لانه يجعل مسقطا للعقد والصفة ومستوفيا لبعض حقه او موقفا لانه من استحق الجيد يستحق الزيف  
ولهذا يجوز في الفرق والصلح جاز ولم يستحقه بالعقد جاز لان الجواز له براسا الى السلم وبدل الفرق بالجزء  
خلاف عكسه وهو ما اذا كان لا الف يوفى وصالحه على حله لانه لا يمكن حله على انه استوفى بعض  
حقه واستقلا بال و لانه لا يستحق الجيد فيكون معاوضة فزونه فلا يجوز ان تفاضل فيه لان جيدا ورياسا على  
ما عوفى بوضعه وكذا لو كان له الف موجب لا فملا بخل على حله لانه لا يمكن حله على انه  
اخذ عيني حقه فيكون مبادلة بالفزونه فلا يجوز الا فملا بخل كما ذكرنا **قال رحمه الله** وعلى دناية موجبة او عن الف  
موجب او سود على نفس حال او يفيض لا يفيض لوصاله على الف درهم على دناية موجبة او عن الف موجب على حله لانه  
او عن الف سود على حله لانه يفيض الجوز لان على الوراثة لا يستحق الوان في المعاوضة وهو موقوف فلا يجوز  
تأجيله ومنه دين موجب لا يستحق الحال وكذا فملا بخل درهم سود لا يستحق البيض لانه اجد على ما بينا فيكون حقه  
بطريق الاستيفاء وبشرط صحة المعاوضة في الجنس الحق المفقور المساواة ولم يرد فلهذا بطل الصلح في الوصل



على ان الحالة التي لا انفصال بين الماهية والصفة في الجوهر لا يكون في الجوهر المساواة  
في القدر وهو المعنى في الماهية في المساواة في الصفة ولو كان على ان الصفة على طعام موصوف في الوجود  
لم يكن لا يكون افتراق عن غيره فلا يجوز ولو كان على ان الماهية في الماهية على ما درج جاز سوا كانت  
حالة او موصولة لان جعل استقاما للذات في كل واحد والبراهين الاصلية التي ثبتت فلا عمل على المعاصرة لان  
فيه مساواة لان جهة الاستقامات التي لان الصانع عن الاعمال وهو جاز في الماهية والاصل في بعض هذه  
المساكن التي كان التي وقع على الصانع او في صفة قدر او وصف او وقت او في صفة الاشياء فهو استقاما لبعض  
ومستقاما للباقى لانه استوفى في جهة وان كان ان يكون في جهة في وصف او ماهية في وصف  
كتمثيل الماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
كان تمثيل الماهية في وصف لان الماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
لها فلا يجوز الا اذا اصحح الماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
اظهر في معنى المعاصرة فلا يكون هذا معاملة لاجل بعض الماهية في وصف او ماهية في وصف  
منه وبما في الوجود ومما في الوجود في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
في الوجود **قال** ومن علم ان الماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
وهو في الماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
ايها لان الشرط الاول في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
وصاروا مطلقا ومن الماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
واجب على قبل الماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
كعدم فصل البراهين مطلقا كما ان البراهين في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
ما ان قال حاد في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
في الماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
ما ذكر في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف

فصل

فان لا اصل يبرهن بقيد على صفة وهو سلامة العرض في الماهية فصار كما اذا انما معنى البعض بمرطبان يعطيه  
كذلك ما بالماضي او هنا فاذا امكن ذلك وجب حمله على الماهية لان الناس في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
منه خلافا مما اذا قدم البراهين في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
فلا يفتقر الدين بالشك وهذا لان كل على محتملة فمع تقدير ان يكون للبراهين مطلقا وانما بمرطبان بالاداء و  
على تقدير ان يكون للعرض بمرطبان مطلقا فلا يبرهن بالشك والافتقار في هذه المسئلة بوجه واحد كما ذكره والثاني ان يبرهن  
بالتقدير ان يقول صاحب كل من الالف على ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
ببراهين الباقى فيكون الامر كما قال لانه مرجع عن الحكم ان يبرهن مطلقا او في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
بالاطلاق او لا فلا يتغير بما يوجب الشك في الماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
على ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
على ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
العرض اسم كما استفيد بالعدد والاداء واجب قبل خلق خلافا للمسئلة الاولى لان الاداء في مقيده بعدم الاداء و  
هو عرض صحيح على ما بينا في تقديره والماضي اذ قال ان ادوية الى ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
لانه تعليل بالبراهين في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
خلافا لاطلاق والعقائد لانه استقاما في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
تخرج الشرط الثاني بالتقدير فصار كما لمضاف الى وقت بل هو مضاف الى الوقت فلا ينافي كونه سببا في الحال فلا يكون مطلقا  
بالحتمية في كل وقت **قال** ومن علم ان الماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
مع ماله لانه ليس في الماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
والاختيار في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
**قال** ومن علم ان الماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف او ماهية في وصف  
شركة لان معنى ربح الدين يعني الان في معنى المصالح لشركة ربح الدين لان احد الشركيين لا يفتقر بالقبول من الدين اذ  
لا يجوز قسمه قبل القبض المقبول من الدين في حقيقة ان يفتقر ربح الدين ولا يكون له سبيل على التوب كما في فضل الشراء







يعني الذين عند الاضافة اليه فيملكه بعينه ثم يقطع عن غير الكعبة بخلاف اذا لم يصف العقول بالان يسمى دراهم  
 مطلقة فوقع التقاض بنصيبه حيث يرجع عليه شريكه بالاجماع لان اياهم يملكه وانما ملكته غيره فالتقاضي وقضاها والصلح  
 علمه عن جنباية العدا ليس بغير لان لم يملك شيئا قابلا للشركة بتقابلته ولو اخرجوا ما نصيبهم لم يخرجوا من حصة وعند  
 ابي يوسف يجوز ويحرمه في رواية مع ابي حنيفة في اخرها لا يورث في الامانة ما لم يورث في موقوف فيعتبر الابراء الموقوف  
 ولانه يقر في حاله حق فلا يمنع منه ولا يكون ذلك قسمه الذين بل سبى كل واحد من النصيبين على الشركة وذلك بان  
 يكون الموقوف بينهما اذا حل للاجل ويرجع المخرج على الباقي عن حصول الاجل ولا يورث في قسمه الذين قبل القبض  
 ويجوز فيه لان القسم يورث في غير الحقوق والافراز وفيما بين المالك في المبادلة والذين لا يتصور فيه القيمة ولا يجوز  
 عليه من غير علمه الذين لانه وصفي في الذمة بطل وانما قلت ان يورث في القسم الذين لان الحال والموقف مختلفان و  
 صفى وصفا لا يطالب الساكن بنصيبه من المال فكيف يتصور هذا الاختلاف بينهما في غير قسمه وهو حل في عدم القسم فيه  
 يعود في الادعاء الى حاله لان فيه عرا على شريكه بان جعل مؤنة الطالب فقط بانه ان الساكن يطالب بنصيبه في الحال فاذا  
 ظهر منه رجوع عليه بنصفه عن حصول الاجل لم يرجع على الغير فيؤثر بنصيبه ايضا مثل ما ذكر في الاول فتطالب الساكن بنصيبه  
 فاذا اخلص منه رجوع عليه عن حصول الاجل ولم يزل يعمل هكذا الى ان يستوفى المال وفيه تقويت بغيره من وصول حقه له  
 للمال وهو ظاهر ظاهر لا يخفى على احد فلا يمكن منه كما لا يمكن احد الشريكين ان يطالب بنصيبه بغير رضا الآخر بخلاف الابراء لانه لا  
 حزم عليه وهو ايضا لا يورث في القسم الذين لان القسم انما يكون مع بقاء النصيبين طالما للشريكين ولم يبق للبكر فيه  
 ملك فلا يكون قسمه وانما هو اتفاق بنصيبه فقط وذلك جائز قبل القسمه الابراء لانه لو اقر بنصيبه من الذين لانساق في حق وان  
 صار على المقتدر لكونه اتفقا بنصيبه لو كان قسمه مما جاز ذلك **و** بطل اصل العود بنصيبه على ما دفعه العمل  
 عاود من راس المال وهو عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يجوز هذا الصلح وانما شرط ان يكون هذا الصلح على راس المال  
 لانه لو كان على غير ذلك لاجزاء لما فيه من الاستبدال بالمسلم فيه لا يورث في الامانة يقر في حاله حق فيخرج  
 في سائر الوجوه وهذا لان الصلح فيه على راس المال الصلح في غير على ما ارد في المال الا يورث ان يجوز اذا اجماع شريكه و  
 يشترك في المقتضى ويرجع على الغير فاذا كان كذلك وجب ان يغفر في حقه ثم يكون لشريكه الخيار ان شاء شاركه فيما  
 قبض ويكون الذين بينهما وان شاء رجع على المسلم اليه سائر الوجوه وكما قاله نصيب في الجميع المعقوق هما ان هذا

العقد حقه فلا ينفرد احد بها بفسخه وهذا لان المسلم فيه لم يكن موجودا قبل العقد وجواز التفريق فيه باعتبار  
 وجوب العقد والعقد ثم بها فصار كل واحد منهما بالتقيد كشرط العلة وشروط العلة لا يثبت به شيء من الحكم ما لم يتم  
 ذلك باجماع الاخرين لوزوج احد المتعقبات المتعقبتين المتعقبة بخلاف اثر العين فان العين اصل وجود العقد  
 فلهذا يجوز العقد الا بوجودها فلو كان اصل الحق الرفع لان العين موجودة صا ومعاينة قبل العقد و  
 كان الحال واحدا منها ولاية التفريق في الاستيفاد بالعقد فكذا رفعه لتام العلة فيكون في المسلم فيه لا يثبت ملك  
 الا بالعقد ولا ولاية التفريق فيه لانه كان فعلا عليه بنوب الشركة والولاية ولانه لو جاز في نصيبه خاصة بغير  
 اذنا شريكه لكان قسمه للدين وحقوق الذمة ولو جاز في نصيبه في غير اذنه فلا بد من اجازته دفعا للفرقة ولانه  
 يلزم من رجوع شريكه على عود الدين وهو المسلم فيه في ذمته والمسلم فيه لا يعود بعد سقوطه ولهذا الوقتي كلام  
 فسخي الا قاله لا يفسخ بخلاف بيع العين ويلزم منه ايضا ان يجوز صلته ثانيا حتى يسقط عنه ما عدا الى ذمته وكذا  
 ثالثا واربعا الى ان يبقى منه شيء لان موضعه براءة ذمته وان تحصل ذلك لا يسقط الكل هذا اذا كان راس المال مخلوطا  
 فلا اشكال فيه وان لم يخلطه ونفذ كل واحد منهما على حدة اختلفوا فيه فقال بعضهم يجوز عنده ايضا لان المخلوط  
 المانع كونه يورث في العود بعد سقوطه ولم يوجب هذا المعنى هنا لان الواقع يرض عنه ما دفعه اليه وليس للاخر ان يتركه  
 فيه لانه لم يدفع اليه شيئا اخر فلا يؤدي الى عوده بعد السقوط وقال بعضهم من الصور ايضا لخلط لان عدم الجواز  
 عندها كونه يورث في القسم الذين قبل لان العقد صرحا الى اخرها ذكرنا وقد وجد هذا المعنى هنا فلا يجوز وهو الصحيح  
 لان العلة التي ذكرنا لكل واحد منهما مبطله لكن عند عدم الخلط تبطل بطله واصل وعنده وجود الخلط بطله ولان  
 من اجازته لم يجره الا لعدم العلة المعينة وكل لا يرضى حجة لعدم الحكم بجواز يراعى العلة على حكمه وادفع عدم  
 بعض الابدال على عدم الحكم بجواز ان خلفه غيره على ان لا يسلم ان صاحبه لا يشترك في المقتضى اذا لم يخلط المال بل  
 له ان يشترك فيه لانه لا يشترك فيه انما يثبت لكونهما اشتركا في دين السلم والشركة في دين السلم ثابت بسبب العقد  
 ولهذا لا يثبت اصحابا في السلم فيه الا شراكه فيه صاحبه ولا تاتر خلاصا المال فيه ولا لعدمه فكل في راس المال عند  
 الفسخ فلان الاجتناب باطلا **و** ان اخرجت الورثة احد من غرض او عقار او عتق بعتة او با  
اخر فمضى بغير حق ولا يورث في عتقه وكذا لانه محقق على المبادلة لانه صلح فمضى ولا يمكن طلبة الابراء

نكس



اذلادين لهم عليهم ولا يقور الا برأى العين وبسن العقار والعروض بالقليل والكثير جاز وكذا بيع الذهب  
بالفضة لعدم الرابا لاختلاف الجنس وفيه الاثر ان تاجر امانة عبد الرحمن بن عوف صالحا ورثة عن ربيع بن عمار :  
ثمانين الف دينار وقيل على ثلثة وثمانين الف بمحض من الهبة رضي الله عنهم وروى ان ذلك كان بفض صفراء وروى  
عن ابن عباس قال لما عرفت انه قال يتخرج اهل الميراث الى خارج بعضهم بعضا بطريق الصلح ولا يشترط ان يكون ايمان  
التركة معلومة لانه لا يخرج من غير الى التسليم ببيع ما لم يعلم قدر فيه جازي كن اقر بقبض شيء فباء الموقلة من المقر جاز وان  
لم يعرف قدره لما ذكره في الزاوية مغنيا الى الاخير والى القيمة وقال لا يشترط معرفة لاتفق وقال ذكره  
في التمه وقال صاحب الهداية فيما اذا وقع الصلح على ذهب بفضة او وقع بفضة بذهب يعتبر التقابض في الجنس  
لان شرطه ان يكون بين بقية التركة ان كان جازا يكتفي بذلك القبض لانه قبض ضمان فقبض الصلح وان  
كان موقلة لا يكتفي بقبض التركة بل بقبض المانة فلا يتوجب قبض الصلح وهذا يشير الى ان العلم بشرط  
لانه قبض الجهول لا يمكن ثم ذكر بعض روايتين فيما اذا وقع الصلح عن المكيل والموزون وانما لا يوجب هذا القبض  
قبض الصلح لان قبض الامانة لا يوجب القبض فلا بد من جديس بان يشترط ان يكون قبضه بالتحلية  
والقبض بغيره عن الامانة وعن احوال القبضين بوجوبهما على الاكاملين عن المضمون او الامانة عن الامانة  
**قال** وعن نعيم وغيرهما باحوال التقديس لاما لم تكن المعطاة اكثر من حصة الموصى الى الوصاء من الفضة والذهب وغيرهما من  
العروض والعقار والذهب والفضة لا يجوز الصلح فيه تكون ما عطاوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون قدر نصيبه  
والا يوجب من بقية التركة لانه لما حصل على المعطاة لست قد جردت الا بالبراء الى الايمان وجب اعتبار شرط المعطاة  
فيه وذلك لما ذكرنا لانه لو عطاوه قدر حصة او اقل يكون العروض وبعض الذهب والفضة صا صلا لم يلا  
عوض فيكون ربا وكذا اذا لم يعلم قدر نصيبه لاحتمال الرابا لان الفسك على تقدير ان يكون مساويا او اقل فكان  
ايضا واولي الاعتناء وقال الحكم الشريد انما يبطل على اقل من نصيبه فما مال الزاوية في حالة التقادق وان حاله التناكر  
بان انكره او راسه فيجوز ووجه ذلك ان في حالة التناكر ما يضمن لا يكون بالالا في حق الاخذ ولا في حق الواضع  
هكذا ذكره المرغيناني فلا يرضى التقابض فيما يعادل الذهب والفضة منه كونه فاق قدره ولو كان بل الصلح عرضا  
في الصلح كذا جاز مطلقا قليلا كان او كثيرا قبض في المجلس ولم يقبض لعدم الرابا واذا كان بل الصلح دراهم ودراما  
غير

صح الصلح كيف ما كان لانا نقف الجنس الى خلاف الجنس فيجوز للفقير في البيع بل اولى به لانه المفقود ومن الصلح  
قطع المنازعة ولكن بشرط التقابض فيه قبل الاخر اق لا تصرف **قال ولو في التركة دين على الناس فاصح ما يكون**  
الدين لهم بطل لان فيه غلب على الدين وهو نصيبه من غير علم الدين وهم الورثة فبطل فيه ثم نقول الى الله لان الفضة واحدة  
سواء بين حصة الدين لوم بين هذا في صفة ربح الله وينبغي ان يجوز هذا في دين الدين اذ ليس حصة واصل الخلاف  
فيما اذا جاز بين حصة او شاة ذكية وميتة وابعاد صفة واحدة وبين حصة كل واحد منهما من الثمن بطل في الله  
عن وعنهما صح في العبد والذكية وفي الزاوية يرد على من المسئلة يعني مسألة الصلح على قول الربيع ومحمد بن ابي  
اسلم حصة في شعر وزيت فانما قال لا يصح في حصة الزيت ويغني حصة الشعر وهذا قاله الا فسد في الله قال  
هذا ما حفظه ثم قال هذا في بسوط شيخ الاسلام ويمكن ان يقال مراد ما في مسألة الصلح فيما اذا لم يبين ما يقا  
كل واحد منهما وفي مسألة السلم اذ يبين تويفا بينهما وتقيحها لقا عدتها **قال** وان شرطوا ان يبرء الغرما  
ان الدين صلح لانه استقام او يملك الدين عن علمه وكل ذلك جازي وقال صاحب الهداية وهو جازي لاجاز  
اخرى في حيلة اخر ان تجلوا فضا نصيبه متبرعين ثم قال وفي الوصية الورثة والا وانه ان يقر صوا  
المصلح لم يقدار نصيبه ونفاحوا اعمارا والدين ويحليم على استيفاء نصيبه من الغرما وهذا في الوصية  
ظاهر لانهم اذا عطاوا المصلح شيء بمائة الدين او قدر الدين ولم يحصل لهم الذين فقد حصل لهم مرد دينونه  
ليس في الامور الثلاثة حنفي ذلك من الغرما وان خرج منهم قدر الدين لكن حصل لهم الدين بمائة فاما  
سقي الغرما لانه لا يرد التقدريم فان العيني خرج من الدين والا وانه ان يسبحه كفا في ثمره وخو يقدار الدين ثم يحلهم  
على الغرما او يحلهم ابتداء في سبيح شي ليقبضوه لم ياتوه لانفسهم ولو كانت ايمان التركة غير معلومة و  
فيها تملك ولا موزون ففسوخ عن مكيل او موزون قال ظهير الدين المرغيناني لا يجوز هذا الصلح لما فيه من اضرار  
الربا بان يكون في التركة مكيل او موزون في جنس فيكون في حقه بيع المقدور بخرافا وقال الفقيه ابو جعفر  
جوز لانه محتمل ان لا يكون في التركة شيء محتمل ان يكون فربا واذا كان محتمل ان يكون الذي وقع عليه الصلح اكثر  
وان احتماله ان يكون مثلا او وانه هو احتمال الاحتمال فنزل الى شبهة البشرية فالشبهة في المعقولة دونها هذا  
هو الصلح وهذا يدل على ان الصلح محرم لانه التركة يجوز وقيل لا يجوز لانه بيع وبيع الجهول لا يجوز والا واصل



لان الجلالة هنا لا يقتضي المنازعة لانا في يد بنية الورثة فلا يحتاج في التسليم حتى لو كانت في يد المصالح او غيرها  
 لا يجوز حتى يقي جميع ما في يده معلومة للجائبة الى التسليم **قال رحمه الله** ولو على الميت حتى يحيط بصل الصلح والعتمة  
 لانا الورثة لا يملكون التركة في حق الحالة لان الابن المستغرق يمنع من دخول التركة في ملك الوارث لان حاجته مقدمة  
 على الارث ولو لم يكن رجل بشرط ان لا يخرج في التركة جاز الصلح لان هذا كماله بشرط براءة الاصيل وهو الميت فنفى حواله  
 فيخلو مال الميت في الوارث فيجوز تصرفهم فيه وان لم يكن مستغرق بالدين لا ينبغي لهم ان يقيموا او يصالحوا عنه وان  
 فعلوا ذلك جاز استيصاله والعيال ان لا يجوز لان كل جزء من اجزاء التركة مستغرق بالدين لعدم الاولوية بالعرف  
 الى جزء دون جزء فصارت كالمستغرق فيمنع من تصرفه في كل الورثة وجه الاستحسان ان الانسان لا يخلو عن  
 دين قليل فلا يمنع غير المستغرق منه يملك الوارث اذ في الحج او الى ان يملكوا الصلح فقلت بانهم يملكونه دفعا للفرع منهم  
 الا انهم يرفعون من التركة قدر الدين ويترك حقه يقتضيه الدين كيلا يخلوا الى يفتن العتمة **كتاب**  
**المضاربة** **قال رحمه الله** مضاربة بالمال من جانب وعمل من جانب بعينه المضاربة عقد شركة بين اثنين في مال  
 وعمل في المارضة في النزع والمواد بالثمة الشركة في النزع في النزع لا يكون مضاربة على ما يتبين وقيل  
 هي عبارة عن دفع المال الى غيره ليتصرف فيه ويكون النزع بينهما على ما شرطوا فيكون النزع بالمال بسببه لانه غاى ملكه والمضاربة  
 باعتبار ان يتسبب لوجود النزع وفي اللغة مفاعلة في الضرب الملامح هو الذي قاله الله تعالى وهو من يعزبون في  
 الارض يعني الذين ينافون للجان ويسمي هذا العقد لان المضارب يسمى في الارض غالي المطلب النزع ولهذا قال الله تعالى  
 يعزبون في الارض يتعوزون من فضل الله وهو النزع واهل الجواز يسمون هذا العقد مضاربة وهو مشتق من العز في الارض لانه  
 صاحب المال يقطع قدر ما له ويسلم للمعامل واصحابه اضرار والقطعة المضاربة تكون في مائة مائة من نظم  
 الامة وهي مائة من النسخ الخاصة بالراعي الجاني فان من الناس من هو صاحب مال ولا يريد ان يتصرف به في نفسه ومنهم من هو با  
 لعكس فترعى ليعتظم مصالحهم فانه علم السلام بعث والراعي يتعاضدوا في قوتهم على اوقاف ملأ الهبة رضي الله عنهم  
 يرون الى ما يوجبون عبادته المطلب ان اذا دفع ما للمضاربة شرط عليه ان لا يشرك في امواله او لا يبيع ولا يقرض ولا  
 يشتري ذات كبره كما تطالب فان فعل ذلك ضمن فبلغه سوا العتمة الله عليه وسلم فان حصة المضارب مائة من مائة  
 الاجزاء بشرط ان يكون راس المال من الاثمان وهو معلوم والنزع بينهما شايئا ونصيب كل منهما معلوما وان يكون

لا

معنا

معنا مسلما انه فان فقد شيء من الاشياء فسدت وركبها ان يقول دفع هذا المال اليك مضاربة او مفاعلة او  
 خذ هذا المال واعمل به على ما رزق الله بيننا نفعان او خذ مني المال الذي شئت بالمضاربة وحكمك انواع ايداع و  
 وكالة وشركة ولجان وغصب وانواع اعادة وخاصة على ما في كل من مفعلا **قال رحمه الله** والمضاربة بين من يملك  
 كماله وبالبيع وتركه وبالعقد اذ هو بالخلاف غاصب وبشرط ان كل النزع له مستغرق بشرط ان لا يكون له مال مستبضع  
 يعني يرفع المال الى غيره المضاربة يكون امينا لانه يقضي باذن مالكه لا على وجه البدل والوثيقة واذا اراد ان يجعله  
 عليه مضمونا فوضعه راس المال له وبشرط ان لا يملك له مال يرضى به مضاربة ثم يوفعه الى المستغرق يستعين به في  
 العمل فاذا عمل ونجح كان النزع بينهما على الشرط واذا خسر راس المال على ان يرضى بالوضع وان لم يرضى اخذ راس المال بالوضع وان  
 هلك على المستغرق وهو المعامل او اقرض له الادراج منه وسلم له وعقدوا شركة الغنم ثم يوفعه الى المستغرق ويعمل فيها  
 المستغرق فان نجح كان بينهما على ما شرطوا وان هلك هلك على غنم وانما صار وكيلها بالتصرف لانه متصرف في ملكه يرضى به  
 هذا معنى الوكالة وانما صار وكيله اذ كان له هو المقصود من عقد المضاربة فصار شريكه في التركة من ضرر ونفع  
 مضاربه وصحة الاشتراك وانما صار له اذ فسد لان الواجب في اجر المضارب ان لا يفسد حقه من عمله لانه  
 لا يستحق المسمى لعدم الفسخ وكذا عمله غير اخل تحت المضاربة ولم يرض بالعمل بمجانا فيجب له المثل لخلاف الترتيب حيث  
 لا يستحق اجرة اذ فسد لان استحقاقه النزع بالمال لا بالعمل ثم لا يزداد على المسمى الذي يوفى خلافا لما في رد المال على  
 النحل الذي ذكرنا في التركة وانما صار غاصبا بالخلاف لوجود النقص على مال الاخر كالفصل في هذا لان صاحب المسمى يرضى ان يكون  
 في يده الا على الوجه الذي امر به فاذا خالف فقد تعدى فصار غاصبا فيفني وانما صار المضارب مستقرا بشرط ان كل  
 النزع له لانه لا يستحق النزع كله الا اذا صار راس المال له لانه لان النزع في المال كالتسليم وكالاول للمضارب فان شرط  
 ان يكون جميع النزع له فقد ملكه جميع راس المال مقتضى مقتضى ان لا يرد راس المال لان التملك لا يقتضي الرد والجهة  
 غير كذا لقطعة المضاربة يقتضيه رد راس المال فمجلسنا فرضا لاشتماله على المغيبي عمل الاباء ولان العرض اذن  
 التزعي لان يقطع الحق عن العيني من البدل والجهة يقطع عنها فكان لولي كونه اقل ضررا وانما صار مستقرا  
 بشرط ان جميع النزع لولي المال لان المضارب لم يطلب له عمله ولا عمله لا يقوم الا بالتسمية فكان وكيله اجره فان هذا  
 هو معنى البضاعة فكان نفعه على **قال رحمه الله** وانما نفعه بما نفع به التركة ومعناه ما يبيع الا بما يبيع به التركة وهي



الرام والذات لا يغيرونها والفلان لا يغيرها وقومنا في الشركة وقال ابن ابي ابيح المضاربة في  
 التكيل والمخزون لا يملكه من ذوات الاضمان فيمكن تقويم راس المال بعن المقبوض وقال مالك يجوز بالعوض لانها تخرجه  
 من غير اكل بالقران عادة فكانت بالنقود فيها هو المقصود بالمضاربة ولكن تقويم راس المال بالقيمة لا من مقومة  
 ولهذا سبق المضاربة عليها فكذا يجوز الاستدراك ولو ان ما دون ان علمه اللام في غير ربح ما لم يضمن والمضاربة بغير النقص  
 تؤدي الى امانته في المضاربة بربحان ذوات قيمتها بعد الشراء فاذا ابعدها من ربح في الربح فحصل ربح عالم يضمن اذ  
 المضاربة حتى نصيبها غير ان يدخل شيء في ضمانه بخلاف النقص فانه عند الشراء بها يجب الثمن في ذمته لانها لا يتعين  
 بالتعيين فيما يحصل له بذلك فهو ربح عالم يضمن والمكيل والمخزون عوض الا يربح بها يتبين بالتعيين قائل يعرف  
 يكون فيها ربح وقد حصل بهذا البيع ربح بان يبيع ثم يرضى من بعد ذلك فيظهر ربحه في الشراء فيكون هذا استيعابا لربح البيع  
 باجرة مجهولة فيكون باطلا كما في العوض ولو دفع العوضا وقال به وعمل بغيره مضاربة جاز وقال الشافعي لا يجوز لان  
 فيها فاقه عقد المضاربة الى ما بعد البيع وفيه الثمن ولو ان كان وكلمه بيع العرض ولا هو كسبه بغيره عقد المضاربة  
 على الثمن المقبوض وهو كالمقبوض في بين فوجب القول بجواز ما اذا قال المبيع هذا العبد واشترى بثلثه هذا العبد وهذا لان  
 المضاربة ليس فيها الاتكيل واصان وكل ذلك قابل للمضافة على الافراد فكل عند الاجتماع وهذا ما عرفت من الاضافة  
 الى الرمان المستقبل غير التعلق بالشروط الا ان الاضافة مبرم الى الوجود والتعلق ولو دفع الى العوض على ان قيمة الف  
 درهم مثلا ويكون ذلك راس المال وهو باطل لان القيمة يختلف باختلاف المعقنين فلا يمكن ضبطها فلا يبيع راس المال  
 ولو قلنا لا يقض ديني في فلان واعمل مضاربة جاز لان هذا توكيل بالقبض وادافه المضاربة الى ما بعد قبض الدين  
 وذلك جائز على ما بينا بخلاف ما اذا قال اعمل بالدين الذي عليك حيث لا يجوز المضاربة لان المضاربة توكيل بالشراء  
 والتوكيل بالشراء ديني في ذمته التوكيل لا يبيع حتى يضمن الباقي ربح او المبيع عند ذمته فبطل التوكيل بالكلية حتى  
 لو اشترى كان كالمأمور وكذا لا يبيع التوكيل بقبض ما في ذمته نفسه فلا يقصور المضاربة فيه عند ما يبيع التوكيل بالشراء  
 في ذمته التوكيل من غير تعيين ما ذكرنا فيكون مشتركا لا يملك المشترع عرض فلا يبيع المضاربة بها على ما ساقا **قال**  
 ويكون الربح بينهما متساويا لا يبيع المضاربة الا اذا كان الربح بينهما متساويا لان الشركة يتحقق به شرط الاوصاف  
 دعام مسماة بتطل المضاربة لانه يؤدي الى قطع الشركة على تقديرات لا يزيد الربح على المسح **قال** فان شرط لاحد ما زيادة

عشر فله اجره على الجاهل على المشروط وقد ذكرناه وذكرنا الخلاف فيه وهو ان الحكم في كل موضع لم يبيع المضاربة فيه  
 والربح كله لرب المال لانه غايه ملكه وجب الاجر للمضارب ان لم يربح في رواية الاصل لان الاجر يجب بتسليم المنافع و  
 العمل كما في الجير الوحد وقد وجد وغيره ان يضمن له لا يجب في الصيغة منها ما اذا فرقها في امضاء حكمها واستحقاق  
 المسمى فيها والمال في المضاربة الفاسق امانته غير معصونة بالهلاك كما في الصيغة منها لان الفاسق من العقود ياقض الحكم  
 من الصيغة منها ولا يضمن في يراجره ولو تلف بعد العمل فله اجر المثل وقيل هو اذن في صفة وعن ما يضمن ما تلف في  
 يلا عما يمكن التخرجه وهو بناء على اختلافهم في الاجرة المشتركة اذا تلف الحال في يده من صفة لان هذا العقد احبات  
 وهو مشتركة الاجرة المشتركة لان لا يرضى بهذا المطبق ما شاء من المال والوقت لها على الظاهر ان هذه مضاربة  
 لعقلا واجان مع من حيث ان طلب العمل اجره فعملنا بالعقود في انتقاء الضمان والمصلحة في حق وجوب جرمه ربح او  
 لم يربح او فعمله كاجر الوجه في حيث انه لا يمكن ان يربح في ذلك الوقت وكل شرط يوجب جهالة الربح يفسد  
 والا لا وبطل الشرط كشرط الوضعية على المضارب ان كان كل مودى لجهالة الربح لا يفسد بل يبطل الشرط والذي  
 يلزم في جهالة الربح من الشرط ان يشترط ربح المال على المضارب ان يربح اليه من ربحها سنة او دان ليسكنها  
 سنة وذلك مفسد لانه جعل بعض الربح عوضا عن عمله والبعض اجرة دان وانه لا يعلم حصة العمل في حصة  
 ويسقط ما هاهنا بصفة الدار ولو شرط ذلك على ربح المال للمضارب صح العقد وبطل الشرط لانه لا ينفذ الى اجماله حصة  
 العمل او نصيب من الربح مقابل عمله لا يجر جهالة فيه لان اللام فيما اذا شرط له حصة معلومة من الربح شايعا ثم هو شرط لا  
 يقتضيه العقد فبطل هو وانه لان المضاربة لا يفسد بالشرط الفاسق كالموكالة والجهة لان حصة متوقف على  
 القبض للجهة وشرط الوضعية شرط لا يوجب قطع الشركة في الربح ولا الجاهل فيه فلا يكون مفسدا او يكون الوضعية  
 وهو الحسن فلو ربح المال لان حافات جاز من المال بالهلاك يلزم صاحب المال دفع غير والمضارب يضمن فيه فلا يلزم بالشرط فها  
 الاصل فيه ان كل شرط يوجب جهالة في الربح او قطع الشركة فيه مفسد وما لا فلا **قال** **ارحم الله** ويوقع المال الى المضارب  
 يبيع ربحا لم يسلم المال اليه ولا يولد من ذلك لان المضاربة فراض الا جان لان ما يضمن مقابل عمله والمال على العمل  
 فيجب تسليمه كالا جات الحقيقة ولان المال امانته في يده فلا يتم الا بالتسليم كالوديعة وهذا خلاف الشركة حيث لا يشترط فيها  
 تسليم المال الا لآخر لان الشركة انعقدت على العمل منها فشرط انتفاء ربح المال في خروج العقد من ان يكون شركة ولا كذلك

الصيغة



المضاربة لان المال فيها من اصدابي بنيني والعمل من الاخر فلا بد من تسليم المال الى العامل وتخصمه له بتمكين من العمل و  
التصرف فيه بشرط العمل على رب المال ينافي ذلك فلا يجوز سواء كان المالك عاقدا او غير عاقدا كالصغير والمعتوق لان يربما عا  
مالا ما تجبه المالك كالكبير فيقضي بوجه ما يفتح كونه مسليا الى المضارب وكذا احد الشريكتين اذا دفع المال مضاربة فشرط ان يعمل تركه  
مع المضارب لان الشريك فيه للمال فيمنع يده من تسليمه الى المضارب وان لم يكن العاقد مالكا وشروط ان يتصرف في المال مع  
المضارب فان كان العاقد ليس باهل للمضاربة في ذلك المال يفسد كما اذا دفع في حال مضاربة ويشترط على المضارب ان  
التصرف فيه اليد والعناية به في هذا المال وينبذ ففساد كما لا بد في المولى اذا دفع مال الصغار مضاربة وشروط ان  
وان كان العاقد محجورا ان ياتر حاله مضاربة لم يقبل المضاربة كالأب والوصي اذا دفع مال الصغار مضاربة وشروط ان  
يعمل بانفسه كما مع المضارب بخبر من النسخ فهو جائز لان المال اذا مضاربة ليعمل بانفسه بالنصف فكل اذا شرط  
عمل كما مع المضارب بخبر من النسخ لان كل مال يجوز ان يكون المرابي مضاربا واصل جاز ان يكون فيه مضارب باع غيره وهذا  
لان تعرف الاب الوصي وقص للصغير كما بطريق النيابة فصار دفعه كدفع الصغير بشرط كنه في شرط التحلية من قبل  
الصغير لانه عورب بالمال وقد تحقق وان دفع العبد المادون ماله مضاربة وشروط على مولاه مع المضارب بنظر فان لم يكن  
عليه من فساد المضاربة لان المولى مالكا لما في يده فلم يكن من اهل المضاربة فيه وان كان عليه دين فالمضاربة جائزة عند  
الحيثية وفيه اذ لا لاحق للمولى في فساد كما لا يجنبه المالك اذا دفع ماله مضاربة وشروط على مولاه مالا يفسد مطلقا  
لانه لا يمكن ما في يده فسادا لا يجنبه سواء كان عليه دين او لم يكن **قال رحمه الله** ويبيع بغيره وتوكل ويسافر و  
بعض ويودع بعض للمضارب ان يفعل من الاشياء كما اذا كانت المضاربة صحيحة مطلقا بان دفع اليه مضاربة لانه بالنصف  
مثلا ولم يزد عليه لان المطلق يتناول الانواع كلها ان يفعل ما هو متعاقد به من التجار لان قوين في جهة من الترفه دون  
جهة او في نوع من الاعمال دون نوع فيطلق له المالك ان يحصل بغيره وهو يحصل الربح والتوكيل والايضاع والايذاء بالسافر  
من صميمه وعن ابن ابي عمير ان يسافر ببلد لا يعرف على الهالك من غرضه وعن ابن ابي عمير عن ابن حنيفة انه  
ان يدفع اليه المال في بلد ليس له ان يسافر بما ذكره وان دفع اليه في غرضه كان له ان يسافر به الى بلد لان الظاهر  
ان صاحبه يرضى به اذا الانسان لا يقيم بدار العرب دايما في الغالب واعطاء المال للمضاربة في كل حال المسمع عليه حاله  
بدل على رضاه به وفي الظاهر ان المضاربة مشتقة من الرب في الارض على جاسيا من قبل فيملكه مطلق العقد اذا لفظ

وال

والعلم ولا تسليمه تعريض على الهالك لان الظاهر فيه السلامة ولا اعتبار بالمعصوم الا بان كان للمودع ان يسافر بالود  
مع انه ليس له ان يودع والمضارب به ذلك فحاز اذن من اولى الجواز وقال ابن ابي عمير ان يسبح بالنسبة لان ذلك  
تصرف يوجب قهرين على مال المضاربة ويجوز من الترفه منه فكل من يودع المضارب مالا ففساد كما لا خلاف  
لان فوزه لان الترفه يمكن الوصول اليه في الحال بواسطة الطلب وهذا لا يمكن فيكون في افعى اهلاك او ترفع ولهذا لو  
باع المدين بالنسيئة يعثر في السلف ونحن نقول بالبيع بالنسيئة من صبيح التجار وهو يتعارف عندهم فيدخل عند الا  
طلاق لان المتعارف كالمقصود عليه وهو اقرب الى تحصيل الربح عادة فكل من اوفى لمقصود رب المال وله ان ياذن  
للعبد من حال المضاربة في التجار لانه بمنزلة الابيضاع وغيره من ذلك كالمضاربة قلنا المضارب يقرب  
والعبد لا يكون شريكا فاقربهما **قال رحمه الله** ولا يزوج عبيدا ولا امة وعنه ابن ابي عمير انه لا يزوج الامه الا من  
الاكتساب لانه يصل الى الميراث في سقوط نفقة علف تزوج العبد فان قيد بشغل باليدين والاحتياق بغيره  
والامه ان ليس بالتجان فلا يدخل تحت الاطلاق لان لفظ المضاربة يدل على تحصيل المال بطريق التجار لا باي  
طريق كان الا ان يراى ان ليس ان يكاتب ولا يعتق على ماله وان كان ما مضى فيقته خلا والمكاتب حيث يجوز له ان  
يزوج الامه من العبد لان الكتابة يقتضي الاكتساب دون التجار ولهذا كان له ان يكاتب فيمكن تزوج الامه ايضا  
ونظير الاب الوصي حيث تملك ان تزوج الامه والمكاتب الكتابة دون تزوج العبد لان تفرقه مقيد باللفظ للصغير  
فهما كان فيه نظر للصغير فعلاء مالا فلا ونظير المضارب الشريك في شركة عنان او معاوضة حتى كان تزوج الامه  
على الخلاف **قال رحمه الله** ولا يضارب بالاذن او باعل برأى كل يعنه لا يجوز له ان يعطى المال مضاربة الا ان ياذن له رب المال  
او يقول له اعمل برأى لان الشيء لا يتضمن مثله الا بالتفصيل علمه والتفويض المطلق الى المولى ان الوكيل ليس له ان يوكيل  
غيره الا بما قلنا خلاف المكاتب والعبد المادون له والمستعير حيث يعثرت عن العقود اذ مالها لانهم يتصرفون  
بحكم المالك لا بحكم النيابة لان المكاتب صله حره اذ ان مكاتبه لان الكتابة كالبيع في نقل العبد فيملكه والمادون  
بكل الجحش متصرفا لنفسه لانه ياذن لعبد والمستعير يمكن ايضا ان يملك المنفعة وخلاف الايذاء والايضاع لانها دون  
نفسه وما وخلاف الاقراض والاستئجار حيث لا يمكنها بالتفويض لان المراد من قوله اعمل برأى كل الصحة التعميم فيها هو عا  
التجان وليست منه فسادا كالعبد والصوق ونظير المضاربة الشركة والخلاف باللفظ لانه من صبيح التجار فيدخل تحت







[illegible][illegible]

والعمل في ممر لا يتقيد به حتى لا يفيض في العمل في غيره لان الواو للعطف والنون لا يعطف على حرف وانما يعطف  
عليه وقد يكون الالف ابتداء اذا كان بعد واجملة فيكون مشبوه لا شرط في الاول وفي الثاني ما يفيد التقيد من  
الانفاضة دفعت اليك المال مضاربة على ان يعمل بالكوفة او لتعمل بالكوفة تجزعا او مرفوعا او  
فاعمل بالكوفة او قال دفعت اليك مضاربة **المضاربة بالكوفة** وما لا يفيد التقيد لعطفان دفعت اليك مضاربة  
واعمل بالكوفة لوقال اعمل بالكوفة والاضابط ان رب المال متى ذكر عقيب المضاربة ما لا يمكن التلفظ به ابتداء ويمكن  
جعله مضاربة ما قبله جعل مضاربة على كمال الانفاضة المستوفى ان استقام الالف على ما لا يبي على ما قبله وجعل مبتدأ  
**كان المقتضى للاخيرين** **وحيلولة كون الزيادة في الغلام** وان شاء استعاه لان ماله التي احتسبت عنده على ما مر في  
الاتفاق فاذا اخبر الاستعاه استعاه في الزيادة في حصيل لان الاول مستحق له براس المال وما يتبقى وحصيل  
نصيبه من الزرع فاذا قبض منه الزرع صار مستوفيا لراس ماله وظاهر ان الام كل الزرع لقوله عن راس المال فكانت  
بينهما نصفين ونقد فمادحوة المضارب وصارت كلها ام ولولا لان الاستعلاء اذا صاحق بمثل النقل لا يتجزى  
بالاجزاء ويجب نصف قيمته لرب المال حوسر كان او ممر **الام** ضمان التملك وهو لا يختلف باليار والاعمار ولا يتوقف  
على التعديل لان ضمان ملك وهذا الوتر تام ولو لم يجر تملكها ويجب عليه ان يضمن حصة غيره من قيمتها موصرا كان  
او ممر خلاف ضمان الاتفاق فانه ضمان افساد لا يملك وهو متولي في نفسه في ملكه فلا يجب بغيره ولا عامر او شرط  
اليار ليعلم انه لا يجب على احد وانما شرط بغيره لرب المال لان الغلام في يده لا يملكه الا بالمال لا يشغله براس  
المال فاذا قبضه من الغلام فوجب عن راس المال وصارت كلها في يده فصار ام للمضارب فصار تام ولولا ما ذكرنا فان قبل  
لم يجعل المقتضى من الاول في الزرع وهو ممكن بان يجعل الولول كما يجاوه مشغولة براس المال علوها قلت المقتضى من  
جنس ماله فان هو اول جعل من راس المال ولان راس المال مقدم على الزرع اذا سلم الماشي من الزرع الا بعد سلفة راس المال  
لرب المال فكان جعله بولي بعد وصوله اليه ولو لم تزد قيمة الولول على الزرع زادت قيمة الام حصة صارت النافوس مائة  
صارت النافوس مائة صارت النافوس مائة **المضاربة** مضاربة براس المال الزرع وحصيله وانها لما زادت قيمتها  
ظهر في الزرع وملك المضارب بعض الزرع فتعذر عوته في وجب عليه براس المال راس ماله وهو الزرع وجب عليه ايضا نصيبه من الزرع  
وهو ما يتبين وضوحه فاذا وصل اليه المقتضى من راس المال وصار الولول كما في ملك المضارب من نصفه فيبقى عليه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in red ink. The text is arranged in several lines, with some words underlined. The script is dense and cursive, characteristic of historical Arabic manuscripts.



وعلم يصل الى رب المال الا ان يورثه فيقول على نحو ما ذكرنا فالام ثم ياخذ منه ما يشي ويحبس على انه نصيبه من الزرع و  
لو زادت قيمته حتى ولو وصارت الجارية لم يولد لان الزرع ظهر في كل واحد منهما وياخذ من المال من المفسد بل ما يجب  
عليه ان يملكه الى ما يجلي وهو موقوف والسعاية موكلة بالبعد عنه وياخذ منه ايضا ما بقي من نصيبه من الزرع ويضيق ايضا فخر  
عنه لاننا استوفينا من المال ظهوره من الزرع لاننا عوالم المفسدة تكون للمضاربة ويسبى الغلام في نصيب رب المال ويقتطع

**عن نصيب المضارب باب**

**المضارب يضارب قال**  
فان مضارب المضارب بلا اذن لم يضمن ما لم يعمل اي اذا دفع المضارب مال مضاربة بغنى اذن رب المال لم يضمن بالوضع  
ما لم يتصرف الثاني وهذا ظاهر الرواية وروي الشيخ الحسين انه لا يضمن حينئذ وقال في رد المحتار انه لا يضمن بالوضع تصرفا و  
لم يتصرف وهو رواية اخرى لا يضمن الا في اذن دفع المال على وجه المضاربة لان العقد لا يقتضي مثله على ما يشاء فيضمن الاول  
بالوضع والثاني بالاذن لان الامانة متعوكا كودع اذا واعر الوديعه بغنى اذن صاحبه ووجه الظاهر ان الوديعه ايوان حقيقة  
وانما يتصور كونه المضاربة بالتفريق وجه الموقوف في صحيحهم انه ان العقد الحلي ولا يجب الضمان ولهذا لا يضمن الفضولي  
بمجرد بيع مال الغير ولا بالتكليف بل الفرق في الوديعه وهو ملك ذكرا ولا بالتفريق في البيع فيعني ما يشي قبل وهو له ان يوط  
وهذا لاننا لا يضمن صاحبه بالحق الفدية ولهن الاشياء لا يضمن الا في اذن ان لا يفعل كما وصار من على الاغراض فلا يكون  
صانعها لكن لو اذن ان ثبت النكاح فيه وان ثبت النكاح في مال الغير يضمن كما اذا خلط بالغير ثم ربح المال بالخيار ان شاء  
ضم الاول ربحه لانه صار خاصا بالوضع لغيره لغيره وان شاء ضم الثاني لانه قبض مال الغير بغنى اذن صاحبه وهذا  
ظاهر على اصلها لانها يوجب الضمان على مودع المودع واما عند من صنعه فقد قيل سفي ان لا يضمن الثاني كودع المودع  
وقيل يضمن الثاني عنونه ايضا لانه قبضه لنفسه كودع المودع فانه يقبضه بالمنفعة صاحب المال فان ضم الاول صح المضاربة  
بين الاول والثاني في الزرع بينهما على ما شرط لانه باء الضمان مكره وقت خلط المودع فصار كما اذا دفع مال في مضاربة الى  
الثاني وان ضم الثاني يرجح ما في الاول لانه اقرم له سلامة الموقوف عن الضمان فاذا لم يملك له رجح عليه بالحق اذ هو  
مغزو من جهة كودع الغاصب وصحت المضاربة بينهما لانه مالان من ارضان على مكل المودع مستند الى وقت التعدي  
فتبين ان دفع مضاربة مكره ولو كان الزرع بينهما على ما شرط المصلحة المضاربة وتطبيع الثاني خارج لانه يستحق بالعمل و  
ما ثبت في عمله ولا تطيب للاول لانه يستحق برب المال ومكره منه ثبت مستندا فلا تخلو من شرطه فيكون سبيلا التصديق هذا

اذا كانت المضاربة بين صحيحين واما اذا كانت اصدافا فليس او كمالا فلا ضمان على اصدافهما لانه ان  
كانت الثانية هي الفاسق صار اجره على ما يشاء وللأول ان يتاجر في المال وان كانت هي الاولى فكذلك لان  
فسادها يوجب فساد الثانية لانه لا يملك الا في ما فسدت صارت جارة وصار الزرع كله لرب المال ولو صح الثانية في هذه  
الحالة لصار الثاني شريكا وليس للاجير ان يترك غير بل المضارب لا يملك ذلك فكانت فاسقة بالفرون وكان الاجير من و  
كذا اذا كانتا كلودتين فان كانا اجيرين لا يضمن واما منهما ولا يقال للاجير لانه ان يتاجر للعمل فكيف جاز  
هنا للمضارب الاول ان يتاجر بعد ما فسد الاول وهو اجير في الاول لا يقول الفاسق من العقود معتبرا بصحة غيرها  
فلما كان له ان يتاجر في المضاربة الصحيحة كان له ان يتاجر في الفاسقة ايضا **قال** رحمه الله فان دفع باذن باء ثلث  
وقيل ما رزق الدين بن صفان فلما ملك النصف وللأول السدس والثاني الثلث اذا دفع المضارب الاول الى الثاني  
المضارب الثاني بالثلث وكما لان رب المال قال للاول على ان ما رزق الدين بن صفان ورجع الثاني فله مال النصف  
وللمضارب الاول السدس والمضارب الثاني الثلث لان الدفع الى الثاني صحيح لانه باء مال كمال ورب المال شرط نفسه  
نصف جمع ما رزق الله له وقد جعل الاول للثاني ثلثه فيمنه في كل السبب لانه لا يقدر ان يقبض من نصيب  
رب المال ثلثا في السدس وتطبيب ذلك الحكم لان رب المال يستحقه بالمال لانه ثلثه ملكه والمضارب الاول والثاني  
يستحقان العمل لان عمل الثاني وقع من ثمره فصار نظيره استاجر خياطا لخط له ثوبا بدرهم واستاجر غيره لخط  
له ذلك الثوب بنصف درهم وزاد قيمة الثوب لهما جميعا كما قلنا فلهن لا يشترط في وجب جارة حصة حيث  
يستحق الاول سدس الزرع وهو قاعد **قال** ولو قيل ما رزق الدين بن صفان الى قال رب مال الاول ذلك والمسئلة  
على انها ثلثان ثلثه والباقي بين الاول والملك بنصفان لان رب المال هنا شرط ان يكون ما رزق الله له للمضارب  
الاول منهما نصيبين والمرزوق للاول هو الثلثان لانه الثلث اسحقه الثاني بشرط الاول وهو ما دون له فيه فلم يكن من  
رزق الاول الا الثلثين فيكون ذلك منهما نصيبان وتطبيب لهم بلا يشترط ايضا كما ذكرنا وهو حتى يوفق الاول  
**قال** ولو قال له ما رزقت بيننا نصفان ودفع بالنصف فللثاني النصف واستولى ما بقي ان قال رب مال للمضارب  
الاول ان يشي رزقت فهو بيننا نصفان ثم دفع الاول للثاني بالنصف فللثاني نصف الزرع لان الاول شرط له ذلك بشرط  
صحيح لانه باء مال كمال والباقي وهو النصف استوفيه رب المال والمضارب الاول فيكون منهما نصيبين لان رب المال لم يشرط







ولا ينكر من ذلك ان له حقا في البيع ولا يظهر الا بالنقض فثبت له حق البيع ليظهر ذلك **قال رحمه الله** ثم لا يتفرق في  
منه لان البيع بعد العزل كان للزوجان حتى يظهر البيع ان كان فيه ولا حاجة اليه بعد ان مضى كما اذا عزم بعد ما مضى  
وهما من جنس راس المال ولغيره والمال نفوذ في كل من خلاف جنس راس المال ليس ان يبيعه جنس راس المال قياسا لان  
النقد من جنس واحد من جنس الثمن وفي الاحتجاج ان يبيعه جنس راس المال لان الواجب على المضارب ان يرد مثل راس  
المال وانما يتحقق ذلك بوجوه فكل من له بيعه موقوف وموتة وارثا مع الحقوق وجوزة مطبق والمال عروض كغيره والمال  
عروض لا يمنع مونه بالمال من بيعه كما لا يمنع غيره لان جوار بيعه له بعد العزل لاجل حق المضارب لاحتقال  
ان يكون فيه ربح فظهر وذلك للختلف بين ان يكون العزل حكما او قصدا لانه ثابت فيه على كل طر حال خلاف  
ما اذا لم يكن له ربح حتى بان يضر له او كان وكيل لا مضارب باحت مختلف فيه في العزل القصد والكم في لا يتفرق في العقد  
الا اذا علم وفي الحكم ينزل علم او يعلم على ما ينشأ من الفرق بينهما في الوكالة وهنا لا فرق بينهما لان المانع هو ثبوت حقه و  
موتة بغيره على كل حال والادليل على انهما يستويان في ان العلم بالعزل لا ينافي له هنا فلو اكونه حكما لان القصد في  
العلم يساوي الحكم مطلقا **قال ولو افرق وفي المال ديون وبيع اجرة على اقتضاء الديون لانه كالاخر والى كالاخر**  
له وقسم له ذلك فيجوز انما علمه في الاجارة المختصة **قال والا لا يلزم الاقتصار على ان كان لم يمس في المالا ربح لا يلزم الا**  
قتضاء لانه وكيل محض وهو متبرع فلا جرة على المتبرع على ان ما تبرع به وله الاخر الواجب على التسليم لا يتقارن الرواجب  
علمه وذلك انما يكون بالتسليم كما اخبرنا نقول الواجب علمه في المانع وذلك بالخيار لا بالتسليم حقيقة **قال ويؤكد**  
المالك علمه لا يوجب المضارب المالك وهو راس المال على الاقتصار لان حقوق العتق يتعلق بالعاقدة وراس المال ليس بعاقدة فلا  
يمكن في المطالبة الا بتوكيد فيه من راس المال كذا يوضح حقه وعاقدة المالك وكيل بالبيع وكل مستبضع فذا امتنع في التقاضي  
لا جرة على التقاضي ولكن جرة على ان يحل صاحب المال كيدا يوضح حقه **قال والسمسار كغيره على التقاضي لا يبيع ويشترى**  
للسادة باجرة فجعل ذلك من الاجارة المبيحة بحكم العاقدة فيجوز عليه التقاضي والاستيفاء لانه وصل اليه بدل عمله  
فصار كالمضارب في المالا في البيع والسمسار كغيره في المتوسط بين البائع والمشتري فارسية معربة والمجمع السمسرة  
بيع ويشترى للناس باجر من غير ان يتاجر ولو استوجرا باجر معلوم على ان يشترى ان يبيع شيئا معلوما لا يجوز الاجارة لا  
استوجرا على عمل لا يقدر على اقامة بنفسه فان الشراء والبيع الا يتم الا بمساعن غيره وهو البائع وغيره فلا يقدر على تسليم

م

والجيلة

والجيلة في جوان ان يتاجر يوما للمخزومة فيستعمل في البيع والشراء الاخر المنة لان العقد يتناول المنفعة وهي معلومة  
بينان قدر المنة وهو قدر على تسليمه بتسليم نفسه في المنة ولو عمل في غير شرا واعطاه شيئا لا بأس به لانه عمل معجزة في  
خير وبذلك جرت العادة وعاراه المسلمون حقا فهو عند الله حسن **قال وما حكم من حال المضاربة من الربح لانه يبيع**  
وراس المال اصل بقصور وجوده بوفر الربح لا العكس فوجزى هو في الهالك الى البيع لانه لا يبقا بوفر الاصل كما تصرف  
الهالك الى العتق في الزكوة **قال فان زاد الهالك على الربح لم يضمن المضارب لانه اصيل فلا يكون ضمينا للبيضا في**  
بينهما في شيء واحد **قال وان قسم الربح وبيعت المضاربة ثم هلك المال** بعضه زاد الربح ليا هذا المالك راس ماله  
على اذا اقتسم الربح والمضاربة في حالها ولم يضمن لانه ان اقتسم بعض المال وترك بعضه في يد المضارب على  
انه راس المال والمقتسم ربح ثم هلك المتروك في يده وهو امانة تزداد الربح الذي اقتسمه حتى يتوفر ربح مال راس ماله  
لان الربح يبيع ورأس المال اصل فلا يبيع الربح بوفر سلامة الاصل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المؤمن كمثل  
التاجر لا يبيع له ربحه حتى يسلم له راس ماله فكذا كل المؤمن لا يبيع له ربحه حتى يسلم له رايته او قال فرائضه فاذا هلك  
ما في يده يبيع له راس ماله ليس راس ماله وان ما اقتسمه ليس يبيع اذ لا يتصور بقاء البيع بوفر الاصل فيضمن المضارب ما افترق  
عنه ربح لانه اخذ المنفعة حتى يتم راس المال خلاف ما سبق في من حيث لا يضمن لانه لم يافذه لنفسه وما افترق راس ماله  
محموس بعله من راس المال ونظيره من الزكوة بعض التركة لقتضا ديني ايمت به ثم اقتسمها بغيره بغيره التركة ثم هلك المخر  
فان قسمته ثم بطلت وجب عليه المخر او لقتضا الدين فان كان فيهم غيرهم فهو محسوب عليه من الزكوة لان الزكوة لا  
يسلم لهم شيء لا بعد قضا الدين **قال وما فضل فهو بينهما اي ما فضل من راس المال بعو التمر ويكون بينهما لانه يبيع**  
لان ربح مال لم يبق له حق بعد استقراض راس ماله الا في الربح **قال وان نقص لم يضمن المضارب لانه اصيل فيه**  
ان قسم الربح وطهرت ثم عقدا فله المالك لم يزد الربح الاول الى اوقاتما الربح وضى المضاربة ثم عقدا فتابنا فهلك  
المال بعد ذلك لم يزد الربح الاول لان المضاربة الاولى قد انقضت بالبيع وثبوت الثانية بعقد جديد فهلك المال في الثانية  
لا يوجب استقراض الاول فصار كما اذا دفع المأخوذ من الجيلة فيما اذا خاف المضارب ان يترد منه الربح بعد القسمة  
بسبب ذلك ما سبق من راس المال وصورة هذه الجيلة ان يسلم المضارب راس المال الى راس المال ثم يقتسمان الربح  
ثم يرد راس المال الى المضارب ويقول له اعمل على المضاربة فيكون ذلك مضاربة مستقبله فهلك المال في ربحه بعد ذلك



لا يوجب البيع الذي كان في الاول وحكمه اذا فعل ذلك من كل ما اقتضاها لاجب عليها التزاد عند الهلاك **فصل**  
اعلم ان ما يفعله المضارب ثلثة انواع يمكنه مطلق عقد المضاربة وهو ما هو معتاد بين التجار كالرجوع والالتزام  
والاجارة والبيع والتجارة للوكيل بالرجوع والالتزام ولو سئله اذا احتاج اليها وتاجر الخبز الى اجل متعارف ولو بعد البيع  
لانه يمكن الاقالة بخلاف الوكيل بالبيع عند ان يوصف بكونه جليله الذي بعد البيع لانه لا يمكن الاقالة لم يبيع شيئا  
وعليه يمكن ونوع لا يمكنه مطلق العقد ويمكنه اذا قيل له اعمل برأيك وهو ما يحتمل ان يلحق به فيلحق به عند وجود الدولة  
وذلك مثل دفع المال مضاربة او تركه وخلطه مع المضاربة بالمال او بالغيره لان ربح المال ربح المضاربة لا بغيره  
وهو اعراضه لا يتوقف على ان علمه فلا يدخل تحت مطلق العقد ولكنه هو طريق في التمييز في هذا الوجه موافق لما في  
فيه عند وجود الدولة وقوله اعمل برأيك لا يعلم ونوع لا يمكنه مطلق العقد ويقول اعمل برأيك الا ان ينص عليه وهو  
الاستدانة لان فيه شغل ذمته بالدين فلا يدل على اللفظ وصورة هو ان يشتري بالدين بعد ما يشتري برأس المال كله  
نوعا في التبان فاذا فعل ذلك باوجه كان المشتري منهما على حارطا ونوعه ينتج اصله في صحة بقدر استحقاقه لا  
صلى وبطل شرطها فيه خلافا في كل اذ هو تركه ووجهه وليس بمضاربة لانه اذا اشترى برأس المال عروضا ثم اشترى شيئا اخر  
بالدين يكون لا يدل على راس المال فلم يقع عليه المضاربة واشترى بغير راس المال ابتداء كان حصته دفع الزيادة وتركه  
لانه لو لم ينص عليه كان يقع على المضارب فاذا اذن له بفعله ما وافق السفايح مثلا لانه استدانة وتكون اعطاه ولا  
اقرضه والعقد على مال غير مال والكتبة والهبة والهبة وكل ذلك ليس باب التبان فلا يمكنه الا بالدين ولو كان  
مع داهم فليشترى بغيره او يوزع او يوزع على المضارب لانه استدانة ولو اشترى بغيره كان للمضارب استحقاق  
لانما جنس واحد من وجه **فصل** **ادعاه** ولا يفسد المضاربة ببيع مال المالك بضاعته وقيل بغيره ولا يفسد ولا يفسد  
المضاربة بغيره لان ربح المال يتم في مال غيره ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد  
فكيف يصح ولا يفسد في مال يكون مستردا الى المالك على غيره واستردا حاله في وقت شأه اذا لم يتعلق حقه فصار كما  
اذا لم يملكه الا بغيره في مال يكون مستردا الى المالك على غيره واستردا حاله في وقت شأه اذا لم يتعلق حقه فصار كما  
ان كل واحد منهما يمنع التحلل من شرط ان يكون المال مسلما الى المضارب ولان المضاربة اجارة والاجارة اذا استعان بها  
لمجرد وضعه الموجب لا يستحق الاجر كالجيا فاذا استعان بها في الشرب فحاطه لا يستحق الاجر عليه فكذا هذا ولان ان

التملك

التسليم قد وجد وصار القرض بعد ذلك حقا للمضارب فيصير ان يكون ربح المال وكيل لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد  
فما معنى التركة ان حقه جاز من غير توقيت يتحقق ما يخرج من العمل ولو عمل ولم يربح شيئا لم يستحق شيئا ولو كان اجارة لا  
يستحق الاجارة بالعمل وانما يستحقه في عمله كما يستحقه ربح المال فربما كان لا يستحق ربحه بالطريق  
صير ربح المال عين المضارب لانه عمل من فحان عمل ثابتا تقديرا وكذا ان يكون باذن لا على وجه الفسخ مبطلا  
لها كالرهن اذا استعان بغيره في مال يكون فسخا للرجوع خلاف ما اذا اذن بغيره من غير ان يوقع له المضارب لانه لا يمكن  
ان يجعل مجبنا هذا لعدم الاستعانة به فيقع العمل لغيره فربما كان لا يستحق ربحه اذا كان المال باضا فلو  
كان عروضا واذن من غيره دفع المضارب لا يكون مستردا لانه لا يمكنه غيره فربما كان لا يستحق ربحه اذا كان مال يملكه  
ابتداء واخذه بعد التسليم له والمضاربة او شرط عليه العمل ابتداء حيث يكون ربحه لانه مبطل للمضاربة لانها  
يمنع التحلل ويكون المال والعمل مستحقا في شخص واحد فيجب ان يكون مضاربة وخلافه مسئلة الجياط لانها  
اجارة ولا كذلك المضاربة لان فربما معنى التركة على ما بينا **فصل** فان سافر وطعامه وشرا به كسوته وكوبه في مال  
المضاربة وان عمل في المهر فنفقته في مال كولو وان سافر المضارب للتجارة في مال المضاربة فما كلفه ومشر به ومبلى  
يكون في مال المضاربة وان عمل في مصر في مال كولو وان سافر المضارب للتجارة في مال المضاربة فما كلفه ومشر به ومبلى  
القاضي والزوج وهو اذا سافر مضارب سافرا فيجب مؤننه الراتبه بخلاف المودع لانه في العوارض بخلاف الاجارة  
يستحق البدل يتبين فلا يتفرق بالتفاق من مال المضارب لا يستحق الا الربح فيمكن ان لا يحصل فيه ربح فلو لم يتفق  
منه لتفرق بخلاف الوكيل والمستبضع لانها جرتان فيه وخلاف ما اذا كان يعمل في مصر لانه لم يجتهد في المضاربة فلما  
بجمله النفقة فيه وهذا لانه ساكن بالسكنى الا انها وجوب النفقة على الزوج بسبب الاحتباس فلم يوجد فيكون نفقته  
في مال وهو انما هو المضارب لانه سافر لانه غير التركة والوكيل والاجارة والتزكيل وكل واحد منهم لا يستحق النفقة فيما يعمل  
به فكذا هذا الا انما تركناه كما ذكرنا في المعنى لان العادة قد جرت ان المضارب بالكل من مال المضاربة اذا عمل في غيره  
مصر وفي مصر بالكل من مال المالك القرضي مصر غير مصر فافضل ان كان في مكان حيث يمكنه ان يذهب  
وتزوج في منزله فهو كغيره لان اهل السوق يتزوجون في منازلهم وان لم يمكنه ان يثبت في منزله  
فمؤننه في مال المضاربة لانه صار مجبوسا به ومن مؤننه الواجب فيه غسل ثيابه واجراء من يخدمه وعلق دوابه التي يركبها



والرهن في موضع يحتاج اليه كالحام واجرة الحام والملاق وقص الشارب كل ذلك من مال المضاربة لان  
 العادة جرت بان نطافه البدن والنياب يوجب اتمه من يعامله لان صاحب العوض بعد الناس من المفا ليس  
 فيجبون معاملته فيطلق له من ذلك كله بالعرف حتى اذا زاد يضمن ولو رجع الى الجلي وفي من شيء من النفقة ووجه  
 لان مال المضاربة كالحام عن غير العوض اي شيء يرد على الجرح عنه او الورثة وكالفان اذا خرج في الحرب يرد  
 لا يخسر معاملة في النفقة وكالاته اذا بواها المولى من لاجل المخرج ثم اخرجها للخدمة وقضى شيء من النفقة في  
 يده استود المولى عن الحام في صفة ان الدوا ايضا يكون في مال المضاربة لانه لا صلاح بدنه ويمكنه من  
 العمل فصار كالنفقة ووجه الظاهر ان النفقة معلوم وفور الحاجة الى الدوا من العوارض فلان موهوبا فلا يجب  
 كما في حق الزاوية في الشراك اذا سافر على الشركة فنفقة في ذلك الحال روي عن محمد بن ابي ذر في المال في بعد  
 ما وجوب النفقة للمضارب في المال فقال خلاف الشراك لانه لم يتعارف ان الشراك للمعاملة ينبغي على نفسه مالي  
 الشراك الا **قال** فان لم يدرى مال ما انفق من مال المضارب فذلك المال قد رما له ان انفق المصارف  
 من مال المضارب حتى يتم به مال المضارب فلا استوفى من مال المضارب لان مال المضارب والرجوع عليه فلا يلزم له  
 الرجوع في مال المضارب الاصل وهو لان الذي ذهب النفقة تملكه في الرجوع على امسائه **قال** فان باع المتاع من ارض  
 حسب انفق على المتاع للرجوع يبيع اذا باع المضارب المتاع الذي انفق عليه ضم جميع ما انفق على المتاع في اجرة العمل  
 والطراز واجر السبا والصبيغ والعصار وتوذلك مما ذكر في باب المراجعة الى راس المال بان يقول قام على يدي  
 لان هذه الاشياء يربو في القيمة وتعارف النجاة الحاقها بولس المال في بيع المراجعة في ذلك ولا يضمن ما انفق على نفسه  
 في سفره وتقليباته في مال المضارب لانهم لم يتعارفوا بضمنه الى راس المال ولا يربو ايضا في قيمة المتاع خلافا لاتفق  
 على المتاع لان الزيادة على الثمن صارت في معنى الثمن **قال** ولو قصر او حمله على العمل بربك فهو متطوع يبيع ان  
 قال ربح مال المضارب اعمل بربك فان شرب مال المضاربة كمتاع لم ينفذ او قصر ثيابه على من عنى يكون متطوعا لان  
 راس المال لم يربح شيء فيكون يتقيد على ربح مال المضاربة استثناء من غير اذنه وهو لا يجوز على ما بينا وكذا لو زاد على الثمن  
 بان اشترى بكثر من مال المضارب يكون متطوعا في الزيادة وفي المال لو اشترى بكثر من مال المضارب وهو الف ثيابا واستعرض مائة  
 للجل بالبالن ومائة عندي صنفه لان قامت عليه بذلك وان باعها بالثمن كانت عشرة من ذلك حصة المضاربة اشترى اسهم

ذكر

ع

على شرطها وسهم المضارب حصة لانه استقرض لنفقه واكثر في مال خاص وعندهما يبيع الثياب على الجدي على الالف لا  
 يربو الثمن لانه على المضاربة وهو متطوع في الكرم لانه فعل بغير اذنه فصارت كاستكرامه لا يبيع وقال في المحيط في تعليق قوله اي  
 حينئذ ان المضارب في الثياب يبيعها في الملك الا يربو لونهما ربح مال غريب الثياب لم يربو فيه فكان بمنزلة المالك  
 فقام الثياب على الف ومائة فيبيعها من اجرة على المال فاذا باعها من اجرة بغير علم مالها في اصاب مال المضارب  
 وهو عشرة اسهم بقيت المضاربة في حالها وما اصاب مائة المستقرضة كان له حصة **قال** وان صبغ اقمعه فهو  
 تركب باذن الصبيغ فيه ولا يضمن لان الصبيغ عيني مال قائم وقوا اختلط بمال المضاربة وهو متقوم فيكون له كاهل فروع  
 خلاف القمان والحلان لانه ليس من مال قائم فلا يكون خلطه بمال المضاربة الا يربو ان يبيع على الغاصب من الصبيغ  
 ثم اذا بيع المتاع قسم الثمن على قيمة الثياب بنفس وعلى ما زاد من الصبيغ في اصاب قيمة الثوب كان على المضاربة وما اصاب  
 الزيادة كان له لان الثمن مال مشترك فيقسم على قدر الانصاف وانما لا يضمن المضارب بهذا الخلط لانه ما دون فقه لان  
 قوله على بربك سطية فلا يكون به متقويا بكونه بربك كما اذا جئت الى رجل في ثوب انسان فالقيمة في صبيغ غيره او اختلط المال  
 المودع بمال المودع بغير صنعه خلاف ما اذا لم يبق له اعمل بربك فانه لا يكون ثوبا بل يضمن كالفان **قال** مع الف بالصف  
 كاشترى به بر او باع بالثمن واشترى به بعد فضاء عزم الف والمالك الف اي عزم المضارب ورب مال الف ثم عزم ربح مال و  
 من الف اخر فيقوم المضارب عزمه والمالك الف وحسب له وبيع العبد للمضارب وباقي على المضاربة وولس المال الفان  
 وحسب له لان المال لما صار الفيني ظهر الرجوع في المال وهو الف فان بينهما نصيب فخصيب المضارب به فخصب فاذ اشترى  
 بالالفين عدا اصل العبد مشتركا بينهما فربح المضارب وثلاثة ارباعه لرب مال ثم اذا ضاع الالفان قبل النفق كان  
 عليها ضمان من العبد على قدر ملكها في العبد فربح على المضارب وهو عزمه وثلاثة ارباعه على ربح مال وهو الف وحسب  
 فنصيب المضارب خرج من المضاربة لانه صار متقويا على مال المضاربة امانة وبينها ينافي ونصيب ربح مال على المضارب  
 لعدم ما ينافي وهو معنى قوله وباقي على المضاربة يبيع ثلثة ارباع العبد وراس المال هو جميع ما دفع ربح مال الى المضارب  
 وهو الفان وحسب له لانه دفع اليه الفان ثم الف وحسب له ولا يبيع العبد من اجرة الاعلى الفيني لانه اشترى بالالفين و  
 هو مع قوله وبيع على الفيني ولو باع العبد ذلك باربعة الاف كان للمضارب ربحه وهو الف والباقي للمضاربة و  
 هو ثلثة الاف والفان وحسب له من مال المضارب وحسب له ربع بينهما ففان **قال** وان اشترى من المالك بالف عدا ثم اشترى

مارة

ع



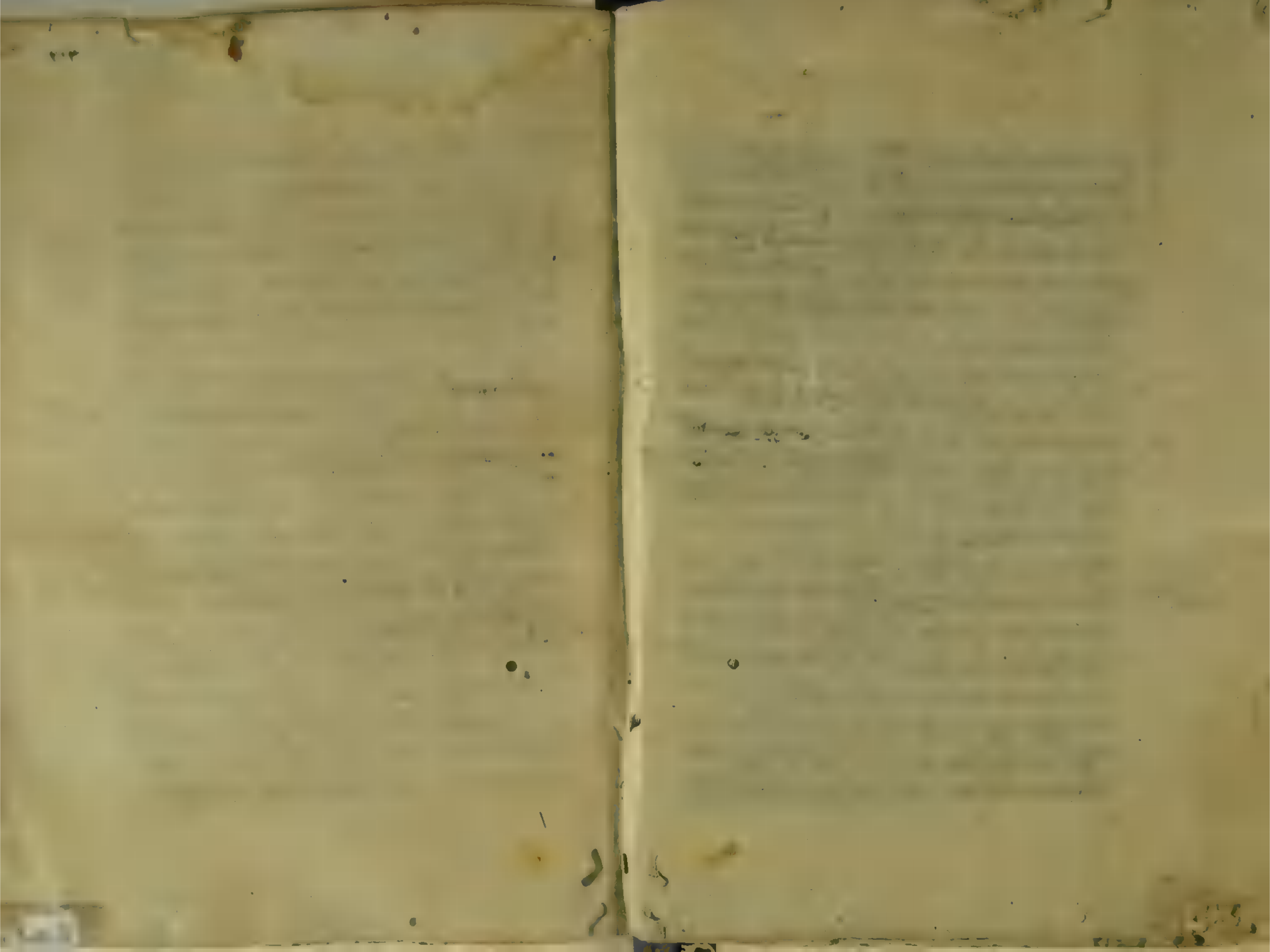
الايوان الغاصب في التوكيل سيع المصوب جاز وهو موقوف عليه فلا حاجة الى جعلها بقصد البيع امانة حتى لو لم  
يقع استيفاء بان دفع اليه الثمن قبل الشراء ثم اشترى به ثم هلك قبل التقديس يرجع على الموكيل لوقوع الاول امانة لانه لا يمكن  
جعله مستوفيا بقصدته قبل الشراء لانه لم يجز عليه شيء حتى يقضى مستوفيا بالثمن فيكون امانة فاذا هلك الرجوع عليه فيكون مضمونا  
علمه اذا هلك لا يرجع لما ذكرنا بخلافه اذا لم يدفع اليه الثمن الا بعد الشراء حيث لا يرجع اصلا والمغنى ما يشاء ولان ما  
قبضه الموكيل لو لم يحل على الاستيفاء لو لم يبيع المالك على الموكيل لان الموقوف منه ثابتا بقصدته في المضاربة لا يبيع  
لانه لم يخلو من مال ويستوفيه من البيع ولو لم يرجع عليه لتقرر المضاربة فيرجع عليه دفعا للقرض ولان الموكيل انزلت  
وكالته بالشراء من الغرض فلا يرجع بعد الانعزال بخلاف المضاربة فانه لم يغيره بالقرض بل لا ينعزل في بعض  
المورد فيرجع عليه ما دام موقوف **قال رحمه الله** فقال دفعته الى المالك وقال المالك دفعته اليه فالتقول  
للمضاربة ومخاطبة ان يكون مع المضارب الغان فقال لرب مال دفعته الي وثلث الفا وقال رب  
المال لا دفعته اليك العيني فالتقول للمضارب وكان ابو حنيفة يقول ولا القول لرب مال وهو قول نافع لان المضارب  
يدعي البيع والشركة فيه ورب مال ينكر فالتقول قول المنكر ثم يرجع فقال القول للمضارب وهو قول ابو يوسف  
محمد لان حاشا اختلافهما في المعنوية فالتقول قول القابض في مقدار المعنوية امينا كان او ضمنيا الا بانه لو  
انكر القابض بالجلية كان القول له واذا اختلفا في مال والى بجان قال الرب مال لا مال الغان وشرطت كل ثلث  
البيع وقال المضارب ليس مال الف وشرطت نصف البيع كان القول للمضارب في مقدار مال لانه القابض والقول  
لرب مال في مقدار البيع لانه المنكر للزيادة وهو لو انكر استحقاق البيع عليه بالجلية بان قال كان المال في يدي بضاعة فقلت  
في الظاهر الزيادة واما اقام البيعة يعقل بيعة لانه بيعة كاسرا وان اقام البيعة في هذه الصورة كانت بيعة رب مال  
اول في مقدار مال البيعة المضارب اول في مقدار البيع لان الكثر انما **قال رحمه الله** فقال هو مضارب  
بالنصف وقدر الف وقال المالك هو بضاعة فالتقول للمالك لان المضارب يبيع عليه تقوم عمله والشركة في مال او  
شرطت من جهة ورب مال منكر فالتقول قول له ولو قال المضارب قرضت وقال رب مال هو وديعة او بضاعة  
او مضاربة فالتقول لرب مال والبيعة بيعة المضارب لان المضارب يبيع عليه المنكر وهو ينكر ولو كان بالعلم ان ادعى  
رب مال الوضو والمضارب بمخاطبة كان القول للمضارب لانها اتفقا على ان الاضمان باذن رب مال ثم رب  
المال

الا

الايوان المضارب من رب المال بالف درهم عبدا كان اشتراه رب المال بنصف المالك سعة المضارب من ارجح على نصف  
الالف وهو خمس مائة ولا يجوز ان يبيعه راجحة على الف لان يبيعه من المضارب كبيعه من نفسه لانه وكيله فيكون بيع حاله بماله  
فيكون كالمعذور وان حكم جواز لتعلق حق المضاربة فلا يجوز بنا المراجعة عليه لانه مبيعة على الامانة وعلى الاحتراز  
عن غشمة الخيانة فيبيع على ما اشتراه رب المال فيكون المضارب كالموكيل في بيعه ولو كان بالعلم ان اشترى المضارب  
عبدا بخرامة فباعه من غير مال بالف درهم فله في بيعه لان البيع الجاز بينهما كالمعذور وما ذكرنا فيبي المراجعة على ما  
اشتراه بالمضارب كانه اشتراه ونما ودية يباع من غيره **قال رحمه الله** بالتلف بالمضارب كالمضارب عبد ابي حنيفة الغان فقلت جلا  
خطا غلطة ربا الف الف على المالك ودفع على المضارب والعبد خذ المالك ثلثة ايام والمضارب يبيع لان المضاربة اذا  
كانت عينا وامن قيمتها اكثر من مال المالك يظهر فيه البيع وهو ان يباع بينهما نصان والى لرب مال واني حاله لان قيمته الغان  
فصار الغان منها على هذا الوجه اربا فقلت اربا على رب مال والبيع على المضارب لان الغان مؤثر المالك فيقدر بقرض  
فاذا فويده خرج العبد كالمضاربة امانة المضارب فلا يصار مضمونا عليه على ما بينا ولما نصيب رب المضارب فيقضي  
القاضي بان تمام الغان على المالك لان قضاء بالغان يضمنه العبد منها لان الخطاب بالتمام يوجب سلامة المفضل وسلامة الاية  
مخلاف ما مضى لان كل شيء ثم على المضارب لانه العاقرون كان له يرجع على رب مال باصفي فلا حاجة الى العتمة ولان العبد  
بالخيار يصار كالمالك من مكرها اذا لم يوافق الاصل هو الوقوع وبالفاء صار كانهما اشترى فاذا خرج من المضاربة خذ المالك  
ملكها بحكم الشراكة بينهما وعزم في قوله خذ المالك ثلثة ايام لرب مال والمضارب يبيع **قال رحمه الله** فاشترى عبدا و  
هك الشيء قبل التقديس فالتقول للمالك الف درهم ثم ورأس المال جميع ما دفع يبيع اذا كان مع المضارب بالودع ثم كالمضارب عبدا و  
ضاع الشيء قبل التقديس فالتقول للمضارب المالك فاذا دفع اليه ثانيا ثم هلك قبل التقديس يرجع عليه ايضا فلو كان يرجع عليه هلك  
لما لا يتناهي ويكون رأس المال جميع ما دفع اليه رب مال بخلاف الموكيل حيث لا يرجع عند هلاك الشيء بعد الشراء الامرة  
واصن والوقوف ان المال في يد المضارب مائة ولا يمكن حمله على الاستيفاء لان الاستيفاء لا يكون الا بقبض بعض مضمون و  
المضاربة ينفذ على ما يشاء فكل ما قبض يكون امانة فاذا هلك كان الهالك على رب مال وقبض الموكيل بعد الشراء استيفاء لانه وجب  
لعمل الموكيل مثل ما وجب عليه للبايع فاذا قبضه صار مستوفيا لذلك مضار مضمونا عليه فاذا هلك لم يرجع على الموكيل لان  
المستوفى لم يبق له حتى يعود استيفاء لم يوجد ما يرجع من جعله مستوفيا لخدمة مضمونا عليه لان الوكالة لا ينافي في الغمان

كان القول له











بالمنع بعد الطلب مع القدرة على تسليمها اذ لا يرضى صاحبها باسكانها بعين فيكون محروفاً فصار يرضى عليها كيد القاب  
فيضمنه وكذا بالخطا صار محالاً مستعداً لاداء العتمة الوصل الى عين حقة بسبب فعله في عين القمان ويحكم بالخطا و  
لا يسيل للمودع في الخطا عند اي حصة وقال اذا اخطأ بها بحسبها فتركه ان شاء الله لا يمكن الوصل الى عين حقة  
صورة وامكنة مع بالقسمة فلان استرسلها في وجه فمخيل الى ايمانها وهذا لان القسمة فيها لا يتفاوت اثنان او  
وتعيين حقة كل واحد من الشكيني ان ياتر حصة عيناً في غير قضاء ولا رضا فلان امكن الوصل الى عين حقة قايماً  
مع في غير ذلك ان استرسل من كل وجه لانه فعل يتغير مع الوصل الى عين حقة ولا يكون الاسترسل من العباد اكثر من فكل لان  
اعدام الحيل لا يوصل تحت قدره ثم فيقيض ضامناً ولا معتر بالقسمة لانها يوجبها الشك في كل واحد من الاصل حقة فلا يصح ان  
يكون موجباً لتركه لان حكم العتمة لا يكون على العتمة ثم ما لم يلبس الا بياض الحياطة التناول قبل اداء الضمان ولو ابرأ المودع  
الحال لا يسيل للمودع على الخطا عند اي حصة وصره ان لا يحق في الدين لا يغير وقد سقط يابراً وعنده ما يعطى  
الحياطة ويتبين الشك في الخطا وفيه يظهر غرض الخلاف ولو اخطأ المايح كلاً في حصة كالتزيت بالشحير يوجب انقطاع  
حق المالك بالضمان لانه استرسل محروفاً ومع القدرة القسمة باعتبار اختلاف الجنس وتبين المبادلة من هذا القتيال  
خطا الحصة بالشحير في البيع لان اصدى بالخلو خبات الاخر فتعذر القيمة وقيل لا ينقطع بالاجبي لا يمكن التميز في  
الحيلة وقيل العكس لا يكون الخطا ملماً للخطا عند اي حصة وفي الاحتيا لا تقوى ولو اخطأ المايح بحصة ينقطع  
حق المالك عند اي حصة من المايح وعنده ان يرضى بحل الاقل تابعاً للكثر اعتباراً للتعالي اجزاء وعنده مجرد تركه  
بكل حال لان الجنب لا يقبل الجنب عن وعن وعن في الرضا ولو اخطأ العتمة بالعتمة بعد الاذابة صار من  
المايعات لانه ملحق بحقيقة عنوان الخطا فيكون على الخلاف المذكور **قال** وان اخطأ طرقت في فاعله تركه لان  
الضمان لا يجزى على الاستعداد لم يوجد في وجوده فعل في شدة كان محروفاً وعنده تركه املاك وقد ساء حكمه في تركه  
**قال** ولو اتفق بعض فرد منه فخطا بالماقي فمن المالك لان البعض صار ضماناً له بالاتفاق لانه متفق فيه  
صار للبعض الاخر ضماناً ايضاً لكونه خطا ملماً به لان الضمان لا يصح الا بالتسليم لم يجره وقبله باق على ملكه  
فاذا اخطأ بالوديعة صار استرسلها للوديعة فيضمن على حاشا **قال** وان تقدر فيما تم ازال التقدير بل الضمان  
خلاف المستعير والمستاجر واقر ان يغير حقه وقال الشافعي لا يبرأ من الضمان لان عقد الوديعة يقع حين صار

للضمان

للضمان بين الضمان والامانة فلا يبرأ الا بالوديعة على صاحبها ولا يعود الامانة للبعث جديد في ضمان كما  
والمتاجر وكما يجوز ولما انه ما يور بالخطا وقد وجد وهذا لان الامر بالخطا مطلق فيقتضي اول الاوقات كلها  
فاذا اختلف في البعض ارتفع حكم العقد في ذلك البعض فاذا رجع الى الوفاق في غير اوقات الاوقات كلها  
ضرورية فيعود الامانة كما اذا استاجر اجيراً بالخطا في من فترك الخطا في بعض ثم عارفاً يستحق الاجر بعد  
حلاله في المستعير والمتاجر للعيني اذا تقدر في العيني المستعارة والمتاجرة ثم ازال التقدير حيث لا يبرأ من  
الضمان انما يكون باعادة يد المالك حقيقة او حكمي ولم يوجد ذلك لان فيهما العيني كان للنفس بالسيطرة  
للمنافع فاذا ترك الخطا لم يوجد الرد الى صاحبها لا حقيقة ولا حكمي خلاف المودع فان يد المالك حكمي لانه عا  
له في الخطا فاذا ترك الخطا في غير ذلك لم يبرأ من الضمان ولا يبرأ من الضمان لان الجحود رفع للعقد  
فيضمن به العقد فلا يعود الا بعقد جديد كالحكام الشرعية فانه لا يجوز يستغنى ايمان فلا يعود مسامحة الاجود  
بعقد جديد وبالحال فله فعل لا يستغنى حتى اذا عاد الى الوفاق صح وبهذا جرد الوكيل الوكالة تكون فسخي وكذا جرد  
احد المتبايعين البيع ولا ينافي جرد حصة غل غلته وحوي يمكن كل حصة وينفرد به ولا ينافي ما طالبه المودع فقد غل  
فيكون هو بعده في الماسك غامباً ولو عاد الى الاقرار وهذا مع قوله في الحصة خلاف المستعير والمتاجر واقر  
بعده جرد وقال ابو يوسف لعقد عند صاحبها او غل حتى ساء حاله في غير ان يطلب منه الرد وطالب منه الرد  
مطلوب من حاشا من غير ان يطلب منه الرد في من المورس بالخطا وهو ما يوربه فلا يعود الحار والاراد خلاف  
ولما هو اتيان الخطا ولان لا يمكن غل في حال غيبته ولم يبرأ من الضمان فيكون باقياً على حاله وقال ابو يوسف لان  
الجحود بسبب الضمان لكونه اتلاف حكمي فلا يخلو بالاصوال كالاتلاف حقيقة قلت في هذا الاصول ليس بالاتلاف  
وانما يكون اتلاف اذا اراد تملكها وموادها حفظها يقطع طرح المايح فيكون كون اتلاف **قال** ولان ياف  
بها عند عدم الزنى والخوف في المودع ان يسافر بالوديعة اذا لم يرض المودع ولم يخف على المايح وهذا على الطلاق قوله  
ان يصعد زعماء قال ابو يوسف الخروج الى المسافة فقيرة وان طالب بالخروج بماله حمل وموتة لان العتمة لا ينافي  
فيما عاده ولهذا ساء المراء السفرة فيخرجهم ولا زوج وقال محمد لا يخرج بماله حمل وموتة لانه يلزمه موتة الرد  
فيما له حمل وموتة والظاهر من حاله لا يبرأ من ورياب يخرق الموتة الوديعة وفيه اهلاكها فلا يجوز الوكيل بالبيع



حيث لا يكون له اخرج المسيح فان معنى وقال ان في ليل ان يخرج بها سواء كان له حمل وموتة او لم يكن لان المطلق  
يخرج الى المعتاد وهو الحفظ في الامور عادة ومصار كالاستغناء عما لا يجر ولا في حصة رعاياه ان الامر مطلقا  
فلما يتقيد بالمكان كما لا يتقيد بالزمان والمكان محل الحفظ اذا كان الطريق اتمنا والحكام فيه فصار كالحكم و  
ولهذا يملكه الاب والوصي في حال الصريح ان ولايتها نظره لتعقله تعا ولا تقربوا الى اليتيم الا بالتي هي احسن  
ولولا انه في الاحسن لما جاز ذلك كما لا يراد ان الجوده في الامور الربوبية يتقوم في تصرفها حتى يتقيد منها بغيرها وزناهم  
النظر والوكيل بالبيع وبها ما مودع بالبيع لا بالحفظ وانما جرح الحفظ بحقيق الامور بالبيع اذ لا يمكنه بيعا لا بعد  
حفظه ولا حتى اذا جرح عقودها ومنه فيقضي التسليم في المكان العقد وما يلزم الامور في الرذوف من جهة اخرى فلا  
بعد ذلك اقراره بالاعتقاد كونهم في الممل لا حفظه فيه ومن كون في الحفان يحفظ حاله في كامل الاجنية ولو كان  
الطريق خفي ليس ان ياف بها ان كان له منه يدوان لم يكن له منه يدوان سافر احده لا يضمن ولو زناه ان يخرج بها من  
الحرف في بها معنى ان كان له منه يدوان لان الحرف في الحفظ فلما كان التقييد بعد اذن لم يكن له منه يدوان لا يضمن **قال**  
ولو اودعنا لم يوف المودع الى امواله ما حفظ حتى يحضره الاخرى لو اودع رجلا ان يراعيه رجل اخر اودعنا تطلب نصيبه  
لم يدفع اليه حتى يحضره الاخر وهذا عند جميع رعاياه وهو يروي على معنى الله عنه وقال له ذلك والحلاف في ذوات الاشياء  
وفي غيره ليس ذلك بالاجماع لما ان الحرف طلب نصيبه فيؤمر بالودع اليه كما في الدين المشترك وهذا لا نه تطلبه تسليم ما سلم اليه  
وهو الحق وهو له ولهذا كان له ان يافن اذا ظهره فكل يوم المودع بالتسليم له ولا في حصة رعاياه ما وروى عن علي  
رعى الله عنه ولان المودع لا يملك العتمة منها ولهذا اودع الله نفسه لا يكون قسمة بالاجماع حتى اذا ملك الباقي رجع صاحبه  
على الاذ خصته بالاجماع فاذا لم يقع قسمة لا يجوز له ان يوف نصيبه للمعايب له لعدم اذنه بذلك فيكون مقبولا بالرفع  
في معنى نصيبه خلاف الدين المشترك لانه بطا ليه تسليم حقه لان الدين يكون يوفى باغاليها واخذ الركن عند الظرف به لا  
يدل على ان المودع يؤمر بالرفع الا ان كان رجلا اذا كان له على انسان الودع دين والدين الودع وديعه عند اخر  
فلو كان ياخذ الوديعة اذا ظهر بها وليس المودع ان يدفع اليه ولا يؤمر بذلك وروى ان رجلا دخل الحمام واودعها  
عند حمامي الفاني اودعها فطلبه من فاعطاه ثم خرج الاخر وطالبه في الحمام ودفع اليه حصة فقال له قد  
اعطيتك حتى تحضر صاحبك فانقطع **قال** وان اودع رجلا عند رجلين ما يقسم قسما وحفظ كل نصيبه لو دفع الى  
الاخر

صنن خلاف ما لا يقسم وهذا عند جميع رعاياه وكذا الجواب في التوفيق والوكيلين بالشرا اذا سلم احدهما الى الاخر  
وقال لا يصح ان يحفظ باذن الاخر في الوجهين لان المودع رضا بما امرها فكان لكل واحد منهما ان يسلم الى  
الاخر ولا يضمن كما فيما لا يقسم وبلى حصة رعاياه وهو قبل ان يملك ارضي يحفظها احدهما ورضا بما امره الا  
لا يكون رضا بما امره الواحد وهذا لان الاصل ان فعل الاثنين اذا اضيف الى ما قبل الوصف بالتي هي احسن  
لا الكل فاذا سلم الكل الى الاخر ولم يرضى للمالك معنى ولا يضمن القابض لان مودع المودع لا يضمن عن واما فيما لا يقسم  
فالمالك يضمن بشئ يملك واحد منهما على الاقراد في الحال لانه اودع راعه علمه بانها لا يجتمعان على حفظ ان الليل  
والنار وكلهما المراهبة صار راعيا يحفظ كل واحد منهما بجمعة على الاقراد **قال** ولو قال لا يدفع الى عيالك واحفظ  
في هذا الا ليست قد دفعها الى من لا يملكه منه وحفظه بيت حرى اذ لم يضمن ان المودع قال ذلك المودع في اللغة ذلك  
لا يضمن لانه لا يمكن الحفظ مع ضمان شرط فلم يكن مفيدا فيلحقه هذا اذا كانت الوديعة مما يحفظ في يوم من مودع المودع  
من الودع الى من لا يكون الوديعة فربما يفعله من التسليم الى غلامه او يكون عقود في يوم من مودع المودع او كانت  
بيوت الدار من واما اذا كانت الوديعة مما لا يحفظ في يوم من اذنه وفي الودع اليه اذا كانت الوديعة تحت فراه  
عن الودع الى امراته او كانت عقود فراه عن التسليم الى امراته او كانت بيوت الدار تحلف بان كان في جعفر غور  
ظاهر فيمنع بالجماعة لان التقييد مفيد في مثل **قال** وان كان له منه يدوان وحفظ في دار اخر معنى ان كان له يد  
من دفع الوديعة الى من له يد فمعه اليه بانه قال له احفظ في هذا البيت وفي هذا الدار فحفظ في دار اخر معنى لان  
الدين يختلف في الامانة والكياسة ومعرفة طرق الهياة والاحترار عما يوجب شيئا في الدين اذ في الحاملة على  
الحفظ كما ينبغي وكذا الدور تحلف في الحرف فكان هذا الرضا مفيدا في غير اذنه لا يخرج بالوقت بالرجوع وذلك عند  
وجود من ذكره والاملا **قال** رعى الله عنه مودع الغاصب المودع المودع وهذا عند جميع رعاياه معنى مودع  
المودع ايضا فيلحق الهاجر الخنا وان شأ معنى الاول وان شأ معنى الثاني فان من الاول لا يرجع به على احد  
وان من الثاني يرجع به على الاول لكونه عاملا لان الاول خائن بالتسليم الثاني يغفلون المالك وان في متعدد  
بعضه يغفلون فمعه لا منزلة الغاصب مودع الغاصب والغاصب والغاصب والغاصب والغاصب والغاصب والغاصب والغاصب  
مغفور من جهة الاول ولعل له في حقه عليه بالحققة من العهدين ولانه قبض المال من يامين لانه بالودع لا يضمن







يوجد بعد فيكون امتناعا عن التملك ولهذا لا يجوز اجارة لاننا لم نؤخذ في ملكه قبل المحدث **قال رحمه الله**  
ويجوز ان يملكه اعزك لانه صريح **قال** **واطمعك ارضي لان الاطعام اذا اصفى الى مال لا يملكه عينه**  
يؤاخره ما يستعمل منه مجازا لانه محله ومحتك قوي معناه اذا لم يرد به الهبة لان الحق لتلك العين عرفا وعند عدم  
ارادة محل على تلك المانع واصلة ان يعطى الرجل ناقة او شاة يشرب لبنها ثم يرد ما اذا ذهب دما لم يرد ذلك  
حتى قبله وكل من اعطى ثوبا او اذا اراد به الهبة افاد ملك العين والابقى على العزل وصفه **قال** **واطمعك على اذاتي** اي اذا لم  
يرد به الهبة لان هذا اللفظ استعمال من افعال فلان فلانا على اذاتي يراد به الهبة ثارة والعارية اذ في اذاتي اذ هو  
حتى ينفذ وان لم يكن له نية على الاذن كمالا بل هو لا على بالشك **قال** **واطمعك على اذاتي** لانه العارية لانه اذن له  
في الاستعمال **قال** **وداراك** سكتة قد ادى كل عزم سكتي لان قوله ادى الى الاحتمال ان يكون له رقبته واحتمال ان يكون له  
منقرا وقوله سكتي محكم في هذا لانه المنفعة فيجوز الاحتمال على ان قوله سكتي خرج من التعيين كالحتم **قال رحمه الله**  
وبرج عاجل حتى شاء لقوله عليه السلام المحنة مردودة والعارية موداة ولان المنفعة يجوز ان تفسد وتشتت  
الملك فربما يجب رد في فرصه امتناع غير ممكن مالم يكون فله ذلك **قال** **وبوعلت** بلا تعد لا يقضي وقال الشافعي رحمه الله  
يقضي اذا هلك في غير حال الاستعمال لانه يقضي ما لا يغير لغيره اعني استحقاق ثلثه الغصب وقال عليه السلام على اليد ما  
اخذت والمراة بغير من ياقولنفسه وقال عليه السلام العارية موداة وقوله استعار رسول الله صلى الله عليه وسلم در  
علمي صفوان يوم اخذ فقال اغصب يا محمد فقال لا بل عارية مضمونة قال فضاء بعضكم فعود علمي لهما فقال انا  
اليوم في الاسلام ارجو واما حود و ابو داود والاذن بالقبض ثبت ضرورة والانتفاع فلا يظهر فيما وراء حالة الا  
استعمال خلاف المستأجر لان القبض مفر عن استحقاق ولاية المنفعة صاحبه بخلاف الوديعة لانه قبضه المنفعة صاحبه  
جرا لانفسه ولهذا لا يكون علمه مؤنة الرد ولهذا اذا هلك عتق وصحة المستحق قيمته يرجع على المودع وفي العارية لا يرجع  
وخلاف العبد الموصى بخونه لان قبضه المستحق فان الواجب ان يكون تسليم العين الموصى قوله عليه السلام يرجع على المستعير  
غير المخل ضمان وهو قول علي بن مسعود رضي الله عنهم ولانه قبضه اذن صاحبه لا على وجه الاستيفاء ولا على سبيل الجبالة فلا يقضي  
كالاجان والوديعة وهذا لان ضمان العودان لا يملك الا على التحدث ومع الاذن بالقبض لا يوصف بالتقوى فاسبق الضمان في وقت  
انتفاء القبض على وجه التعدي وانتفاء الجبالة لان وجوبه بغيره اما بعضه بموجب للضمان وبشرته ان كافا سدا او بالقبض

لزم

فالقبض الدال على وجوب الضمان يومه ولا سببه لانه عقد تبرع والقبض التقديري لا يتصور مع الاذن الا بالبر لا بالاذن  
له بالاذن فالتلف لا يقضي بهذا الا بالبر ولا بد من وصية صفوان كما لا يغير اذنه الحاجة المسكين ولهذا قال اغصبنا يا محمد  
وعند الحاجة يرجع حتى تنال حال الغيرة اذنه بربط الضمان بحالة الحاجة ولانه شرط الضمان والعارية اذا شرطها في الضمان  
يقضي هذا في رويته وحمل ان يكون المراد بالضمان المذكور في الحديث ضمان رد العين فيجوز علمه لان صفوان كان  
حريا في ذلك الوقت وجوز من الزواجر بين المولى والمسلم مالا يجوز من المسكين وقوله عليه السلام على اليد ما اقضيت به العين  
واجري الامانات مالا يرجع المستعير من الاستحقاق لان الرجوع به سبب الغرر وهو لم يخرجه اصله لان المعوض من كمال الواعظ  
وليس على الحين من سبيل وانما وجب علمه مؤنة الرد لانه قبضه بنفسه **قال** **ولا يرجع** لان الاجان لانه فيلزم المعوضة  
العدالة لو جازت الاجان من المستعير لم يجز الرجوع على من اقترض حتى يتركه فيفسد فلا يلزمه بغيره لانه يلزم من  
جواز المودع مالا يلزم وهو العارية او عدم لزم ما يلزم وهو الاجان فلا يجوز **قال** **ولا يرجع** لان الوديعة لا ترجع الا على  
ليس ان يودع في يده بالغير بغير اذنه ولان فيه ضرر لان الوديعة لا ترجع بغير قبضه من جهة الواهب فصار الاجان **قال**  
اجر فطلب صمى لانه مستعير بالتسليم فصار عاهيا وان شاء ضمن المستأجر لانه قبضه مالا يغيره فصار كالمستأجر من الغاصب  
فان ضمن المعير لا يرجع على المستأجر لانه ملكه بالقبض وتبين انه ارجع ملكه فانه ضمن المستأجر يرجع على المودع وهو المعير اذ لم يعلم  
كان عارية في يده فصار له العود بغير اذنه وان علم ان العين عارية في يده فليس له ان يرجع لانه لم يغيره فصار كالمستأجر من الغاصب  
عالم بالقبض **قال** **ويجوز** مالا يخلو بالقبض على وجه المستعير العارية ان كانت مما لا يخلو بالقبض المستعمل وقال  
الشافعي ان يبيع لانه العارية امانة للمنافع عند البيع ليس ان يبيع بغيره وعندها كان تملك المنفعة جاز ان يبيع لان الملك  
يمكن ان يملك كالمستأجر يمكن ان يبيع كالموصى بالخدمة يمكن ان يبيع وهذا اذا صدرت مطلقا وان كانت مقبوضة شيء يتغير  
به وفي المسئلة التي تلي هذا المسئلة على ما يجيء مفصلة **قال** **فلو قيد بوقت** او منفعة او بما لا يتجاوز ما ساء وان اطلق  
لانه ينتفع الى نوع شاء في وقت شاء لانه يبيع في كل الغرض يملك الا على الوجه الاذن له فيه في قبضه او اطلاقه لا يخلو ما  
يكون مطلقا او يكون مقبوضا بالزمان وبالانتفاع او بما فان كانت مطلقة كمن استأجر اية الكروية او ثوب البري لم يملكه  
لانه ليس بركب نفسه ولا يبيع ما لم يبيع بركب فاذا ابيعته او اركبه فليس ان يركب بغيره وذلك في البيع لا في قبضه بالقبض فيكون  
خللا في قبضه ذكره في الثاني وقال سوا كان المستأجر شائنا يتفاوت ان من الانتفاع به كالبري في الكروية والركوبية العارية فخلله







فلان منقعة العقبين حاصل لانه لحظ العين ومنقعة حفظها عايد اليه فكانت مؤنة رد ما علم واما العقبين المنقعة فلان  
 الغاصب عليه بركة دمنة فيكون علم مؤنة رد ما دفع للفرع عن المالك واما الرهن فلان قبضة فحق استيفاء فلان قابض لنفسه  
**قال** وان رد المستعير الواجب الى المصطلب ما لكها او العبد الى دار المالك بئى خلاف المنقوبة والوديعة وهذا استحقاق والقبض  
 الاول لانه لم يرد بها الى صاحبها وانما صيرها تضييعا فصار كالمنقوبة والوديعة وفيه استحقاق انما في التسليم المتعارف وهو  
 المتعارف على هذا لان المصطلب او الوارثي بدار المالك ولو رد بها على المالك كان رد بها الى المصطلب او الوارثي فلان رد اليها  
 على المالك خلاف الوديعة لانه الحق لا يرضى بغيره ولا يرضى بما اودع عنده وخلاف العقبين صارت مقبولة بانبات  
 بين العين وبكذلك يصح جرحا فلا يرد من ثلثه بين واثبات يصح جرحا فيها وذلك بالتسليم حقيقة وقيل هو في عادتهم وفي زماننا  
 لا يبرأ الا بالتسليم الى صاحبها ومن سئل ان كان له امر به خارج الوارث لا يبرأ لان الظاهر ان الواجب ان يكون خيرا بل حافظا  
**قال** وان رد المستعير الواجب على صاحبه من غير منافع او اجرة بداره او اجرة بدار غيره خلاف الاجبة والقبض لان لا يبرأ الا بالتسليم  
 الى المصطلب او صاحبها وفيه ما بينه وبينه استحقاق ان كل واحد من المصطلب والمعيير حفظه حواجا لداره والوجه ان لو وقع رد الى صاحبها  
 عادة وهو لو دفع الى المالك او دفع الى السائل او الى السائل الى المالك خلاف الوديعة حيث يرضى بالوضع الى سائر المالك لعدم  
 العرف بالتسليم والولاية انما اودع كونه يرضى بغيره ولو رضى بما اودع عنده على خلاف غلام فحينئذ يكون ان يرضى الوديعة الله علما  
 يستغفر له لانه لا يرد منه وهذا ان الاشياء التي يكون في يدها العلمان عادة ولما اذ لم يكن في ايديهم عادة كعقود الوارثي وخود ذلك فردا المستعير الى يد  
 غلام صاحبها وهو من دار المصطلب فيعرف لان العادة لم يرضى بغيره ولهذا الوديعة المودع في غلام يرضى ثم قيل هذا اذا رد الى يده  
 الذي يرضى على الوارثي واللام الى غيره لانه ان لم يكن في يده اذ يرضى اليه بغيره الاوقات فيكون رضا المالك موجودا ولا لالة وقوله  
 خلاف الاجبة يعني خلاف ما اذا دفع الاجبة فانه يرضى لانه متعدي في يد الاجبة وهذا يشهد على ان من الشك ان المستعير له  
 ان يرضى وعما يخاف ان حق المسئلة محله على ما اذا كانت العادة موقوفة ففقت مؤنة ثم بعثت مع الاجبة لانه لا يرضى بها بعد من  
 الحق يقوى بتعديها الى المالك فحينئذ فكذلك اذا تركها في يد الاجبة وهذا لان الوديعة اذ في حالها في العادة فاذا كان بكل الاعانة  
 فيها لا يرضى فحاول ان يرضى على ما بينا في قولنا لا يرضى في دار المالك لا يرضى في داره وانما يختلف في حق الاشياء  
**قال** ويكتب للمعاد طعنه ارضي اذا استعار ارضا يرضى للزينة يكتب المستعير انك اطلعته ارضي وهو اعطاه في ضيقه واما وقال  
 يكتب انك امرتني لان الاعانة هي الموصوفة لهذا العقود والكتابة باللفظ للوضوح لا بالكتابة في اعانة العود والورق فانه يكتب

هذا هو المستعير الذي يرضى به المالك  
 المستعير الذي يرضى به المالك  
 المستعير الذي يرضى به المالك

فيه اخرتي ولا يكتب البتة ولا السكنى وله ان لفظ الطعام اذ لا يرضى الزينة لان الطعام اذا اضيف  
 الى ما لا يرضى به من المواد الاستغلال بالتمكين من الزينة خلافا لفظ الاعانة فانما ينظر الزينة والبناء والمراج  
 نصيب الخبز خلافا لدار الثوب لان منقعة غير متوفرة حصل المقصود بئى العارة فلا حاجة الى بيان المنقعة وهذا سفي ان  
 يكتب في الفصل ما هو اذ لا على المقصود حتى يكتب في اسقانة الارض انك اطلعته ارضي كذا لانه امرتني بالاعانة فانه لا يرضى به  
 المصطلب لانه اذ لا على المقصود والبعث لا خلاف **كتاب الهبة قال رحمه الله**  
 هي تلك العين بلعوض هذه الاصل اصطلاح في اللغة التبرع والعقبين ما ينفع الموهوب له مطلق قال الله تعالى فذهب  
 ما في يدي وانا وقلنا انك يهب لمن يشاء انا ويهب لمن يشاء الذكور واللاته وهي من صفات المالك لكان فان الله سبحانه وصف  
 بهاته بقوله عز وجل انك انت العزيز الوهاب البزاذ باثره فقد اكتب من اثره الصفات لا يرضى استعمال الكرم والاشياء  
 النفس اذ دخل السرور في قلب الموهوب له وايران الوحدة والمجته من ازالة الفخينة والحدود ولهذا في اثره ما كان من الغلبة  
 قال الله تعالى وفي يدي حق شئ من ذلك فاما الموهوب له وفي موهبة موهبة بالاجماع ونظرها ان يكون الواجب عاقلا بالغارا  
 والموهوب غير اذ الموهوب مقبوضا وركن الاجابة العقول ومكان ثبوتها على الموهوب له من غير ان يكون لازما **قال رحمه الله**  
 ويهب بالاجابة كقولهم هبت وثلث واطعك هذا الطعام وجعلتك واعينك هذا الشئ ومثل ذلك على هذا الواجب تاويا الهبة  
 وكسوتك هذا الثوب وداري لك هبة سكنى لاهبة سكنى او سكنى هبة وقبول وقبض بلا اذن في المجلس ولو كان في محرم مقوم  
 ومشاع لا يقيم لا فيما يقسم لا يبيع الهبة بالاجابة كقولهم هبت الى اخره وقبول وقبض في المجلس وفيما بعد المجلس يمكنه بالاذن من حيا  
 لا يرضى لانه في محرم ومشاع فيما لا يرضى اما الاجابة والعقبين فلانه عقود فينقل بها كسائر العقود واما القبض فانه لا يرضى به  
 المثل وقال ما كل رمة الله ثبت المثل في قبض القبض كسب وعما هو الخلاق الصدوق ولنا قوله عليه السلام لا يجوز الهبة الا  
 مقبوضة والمودع في المثل وقال ابو بكر الصديق لعائشة في موهبة كنت خلعتك جواذ عشرين وسقما من المثل الى بالعبادة وانك  
 لم تكوني قبضتها ولا خلتك وانما هو على الورثة ولو كانت تمكك قبل القبض لكان لها ذلك ولان فيه الزام المتبرع ما تبرع به فلا يجوز  
 خلاف الوصية لانه لا يرضى به واما الوارثة ليسوا بمعتبيني ولو قال وهبتك هذا الشئ فقبضته الموهوب له من غير قبوله ومملكه لو  
 القبض وقوله وقبض في المجلس بلا اذن ان بلا اذن الواجب وهذا استحقاق والقبض لانه لا يرضى به فلا يجوز الهبة  
 فلا يجوز الا باذنه واما استحقاق ان التمسك القبض كالعقبين في الهبة ولهذا لا يمكن بهما متلا وتنفى عن القبول كما بنا والمقصود

على







الحل وسلبه بعد الولادة حيث لا يجوز ان في وجوده احتمالا فصار كالمعوم والدار التي فيها المتاع والجوالق  
الذي فيه الايقن كالمشاع لان الموهوب مشغول بمتاع الواجب حتى لو فرغ وسلم مع ويعتبر الاذن بالقبض بعد فرغ  
ولا يعيد بالاذن فله كما لا يعيد بالتسليم قبله ولو وجب المتاع الذي في الدار وسلم مع والايقن في الجوالق  
وسلم الايقن مع الجوالق جاز لان الموهوب ليس مشغول وانما هو مشغول ملك الواجب وذلك لا يوجب رد الواهب  
على الموهوب غاية ما فيه ان يرد الواهب قايمة في الظرف وهو آلة الحفظ فيكون يباع فثبت اليد في البيع لا يوجب  
قيامة الاصل فيظنوه ما لو وجب الجارية وعلى احد زوجة وبالعكس لا يصح الا اذا تفرغ وسلم له مشغول لان  
الجارية في المستولة له فكان يتبع الجوالق **قال رحمه الله** وعكس بلا قبض جديد لو في يد الموهوب له يعني لو كانت  
العين الموهوبة في يد الموهوب لم يملكها الموهوب لم يجد العقد وان لم يجد فدا قضا لان القبض ثابت فيها  
وهو شرط سواء كانت في يد امانة او مضمونة لانه قبض الامانة يتوعدن مثله لا عن المضمون والمضمون يتوعدن  
والاصل فيه انه متى تجانس القبضان تبارك بعد ما في الاخر لا تخاها جازا واذا اختلفا تبارك الاقوال لا ما صنعت من  
العكس لان الاقوال مثل الذي في يد امانة ولا يرد الاقوال فلا يثبت فيه وهذا اذا كان الموهوب في يد مضمون كالمخمس  
والموهوب في المضمون خط سوم التزاولا اشكال في لانا المضمون في حقيقة وكما في يد المان بجرم قبض المنة وكذا اذا كان  
في يد عارة او اجار لانه قبض المنة في ثابته فيه واما اذا كانت في يد بطريق الوديعة فتشكل لان يد المالك لانه  
ثابت عنه في الحفظ وقبضه لاجل المالك فكيف يثبت قبض هذا القبض في قبض الهبة لا ينبغي ان يكون قد اكمل الوهبه وهو في يد  
الواجب لكن المودع يد حقيقة فبا اعتبار **قال رحمه الله** قبض لانا اقمنا يد مقام يد المالك حكم اداها على لاله وبعد الهبة ليس  
بمكمل فبغير الحقيقة **قال رحمه الله** الارب طرفة تم بالعقد لانه في قبض الارب فيقبض الموهوب لانه وليه فيقبضه طرفة  
ولا فرق في ذلك بين ما اذا كان في يد اوفى يودعه لان يد المودع كيد المالك بخلاف ما اذا كان في يد الخاضع في يد المزنه  
او في يد المستاجر حيث لا يجوز الهبة لعدم قبضه لان كل واحد منهم قابض لنفسه على نفسه ولو وجب من ابنة الصغير ارا  
والارب ساكنها ومتاعها جازت الهبة وملكها الابن بعد قوله وهبتها لانه في يد المالك ومتاعها في يد الابن في يد  
بغيره فيكون في قبضه هو المراه ولو لم يكن ساكنها غير المراه لا يجوز ملكها وان كان بغير جازت الهبة وملكها الابن  
بعد العقد ذكره في المفتي وكذا الوهبه امة وهو من يد والارب بيت لم يرد وهي وكل من يحول لاله العقد

منع محقق في يد من غلبه لانه كان له ناسبه وتسلمه في صناعة فيملك العقد النافع فينفذ بتسليمه ويملك  
الصغير جازا الهبة اذا كان في يد الواجب كما في الارب والصدقة في هذا كالهبة **قال رحمه الله** وان وهب له اجني يتم قبضه له  
لان للولاء ولاية العقد فغالبه قبض الهبة من العقد في الارب ولا يشترط ان يكون الهبة في جوفه لثبوت ولا ينعطه مطلق  
لان المراد بالول هو الارب وصيته والحد وصيته خلافا لغيره من القارب والاجان حيث لا يكون لهم ولاية القبض  
الا اذا كان في حجره وليس له ان يملك ما يتبع **قال رحمه الله** وان وهب له اجني لو في حجره اتم قبضه له وانما جازا في حجره ما  
ذكر ان من هو في يد ولاية العقد النافع له وحصيل المال في اوق النافع فكان لهم ذلك لثبوت يد علمه حتى لا يكون  
لغيرهم ان ينزع ما يديهم فكانوا حتى يحفظه وحصيل المال له من موهوبه لا يحفظ لانه لا يبق عارة الا بقوت وميل  
فقاموا في هذا مقام الول من عدم الولي لكونه نفعنا **قال رحمه الله** ويقبضه ان عقل ان يتم قبض الهبة نفعه ان كان عمارا  
يعقل الخصم لانه في العقد النافع الذي لا يحتل غير الحق بالبالغ العاقل المستحق والقبض لمن لا يجوز لانه لا  
يعتبر بعقله قبل البلوغ ولهذا لا يجوز قبض غيره له حتى لا يصبغ اذا كان في عياله ولو اعتبر بعقله وجعله ولاية العقد  
لما نفعله العقد في غير ولا كان له حابة اليه ويجوز **قال رحمه الله** انما لا يعبر بعقله لوضع العقد لانه الظاهر ان لا يتم به  
نظره في عواقب امور لعدم اعتدال عقله فاذا كان له عقد نفعنا فحقا يقين النظر في نفوذه فينفذ نظر لان الرد  
في القهار لاجله والتوقيف في المرددين النفع والفرار لاجله حتى يجره الولي ان راي فيه مصلحة تمكن او يجب ان ينفذ فده  
النافع نظر الارب يقرق الولي والارب علمه من هذه الحالة نظرا لانه ايضا في نفعه له بحصول النفع بقا يقين و  
ليس الحكمة ان يثبت علمه لولاية لغيره نظر لانه ترد منه هذا النفع المحقق ولا من الفقه حاشا من اهله بالتميز والاختيار  
**قال رحمه الله** ويجوز قبض روج الصغيرة ما وجب بعد الزفاف لان الارب قائم مقام نفسه فيحفظه وبقبض روج الصغيرة  
الهبة تنفذ لانه الارب ايضا صانع لان الولاية له وانما حكمه الزوج من جهة تسليكه ولهذا ملكه والارب عاقر خلاف الام والاجين  
حيث لا يملك الارب بعد موته او غيبته غيبة منقطعة في المصالح لان نفقه فمكنت للزوج لا بتفويض الارب فلا فرق مع حضوره  
وملكه في ايها ان كانت عموه لما ينشأ بشرط الوفاق لثبوت ولاية الزوج لانه انما يملك باعتباره ان يجعلها وذلك بعد الزفاف  
ولا يشترط ان يكون من خارج مثلها في المصالح **قال رحمه الله** ولو وجب نكاح وان الوامد صلاها سلمات له جله وهو قبض منها لذلك  
فكشيت **قال رحمه الله** للعكس في الاجوز عكسه وهو هبة احد من اثني وهو عند ان صنعت ربه الله وقال الاجوز ذلك لان عن هبة



لجلالة منها اذا تمليك واحد فلا يتحقق في الشيوخ فصارت اذا خرج من جيلين بل اول لان تاثير الشيوخ في الرهن افرق منه في  
الهبة في احتياج من الشيوخ فيما لا يتقدم ايضا خلاف الهبة ولان الشيوخ لم يوجد الا في احد الطرفين فلا يقدرا في الزام  
المتبرع فوجه القصة فصار كالمسئلة الاولى وله زهبة النصف من كل واحد منهما ولهذا لو كانت فيما لا يتقدم فقبل احدهما جاز  
ولو لا ان عليا كان واحدا منها على وجه ما جاز فينصف من كل واحد منهما الى النصفين فقط وهو شايخ فيكون النصفين ناقصا عما  
ذكر في زهبة نصيبه لتركها ومعدوما او بقصص الشايخ لا يتصور فلا يجوز ولا يعتبر جانب التسليم لان النصفين الناقصين هو المانع على  
ما يشاهد في التمسك بالرهن لان حكم الجس العايم وقوبست الحواصص منها كمالا فلا يشيخ فيه الا بالبرائة لوقفه من اصداء باقي كله  
في الاخر ولا كذلك الهبة لانها لم يحصل له المثل لاني النصف فكان شايخا فوجه وقولها ليس في الزام المتبرع فوجه القصة  
قلنا نقصان النصف ايضا مانع فلا يكون العلة محضه به فلا بد من عدم الحكم على ما عرف في موضعنا الاول ان  
يجلبن لو وجبا لجلبن على ان نصيب صدم لا صدم بغيره ونصيب الاخر لا يجوز بالاجماع وليس على الواهبين فوجه القصة  
ولا يلزم جواز ايجاز الوارث لجلبن لان المانع غير عدم الحكم من الانتفاع بالرد الى صاحبها فحق الاجازة حكم الهبة ولم يوج  
هذا المانع اذا اخرج من جيلين الا بالبرائة يجوز ان يوجر في تركها لعدم هذا المانع ولا يجوز الهبة من تركها كما ذكرنا **قال رحمه الله** ووجه  
ان صدق عشرة وعشرين الفدين لا الغنيين الى ان صدق عشرة وعشرين الفدين او وجبا لهما جاز ولا يجوز الصدوق بها على  
عشرين ولا هبة لهما وهذا رعاية للجامع الصغير جعل كل واحد منهما مجازا في اخرج حيث جعل الهبة للفقير صدقة والصدقة  
على الغنيين هبة والاتصال بينهما ان كل واحد منهما تملك بلا عوض في اخرج الاستعانة بفرق بين الهبة والصدقة في الحكم حتى  
اجاز الصدقة على الشئ ولم يجر الهبة لهما والفرق ان الصدقة يتعبد به لله وهو الصدقة والفقير يتعبد به لله ولا كذلك  
الهبة فيكون عليا في اثنين فلا يجوز وهذا الواو في ثلثه الفدين صرح وان كانوا مجهولين لانها وقعت لله تعالى وهو معلوم  
ولو اودع بالغايبا غير معينين لما يجوز في الاصل سوى سوما فاعلى عقبة ذكره الهبة وكذلك الصدقة لان كل واحد منهما  
يتوقف على الغنن والشيوخ يمنع النقص فوجبان يمنع في الباين اولا ففرق بينهما فكان في المسئلة رويان وقال الحكم جعل  
ان يكون مراده من قوله وكذلك الصدقة على الغنيين فيكون مجازا في الهبة عما يشاهد في هذا الرهن المسئلة باختلاف الروايات  
يتبين وقول في الزهبة والظاهر ان في المسئلة روايتين في هذا الموضع واحدا عندهما فالهبة من شخصين جازية  
على ما يشاهد في الصدقة اول فلا يتأتى الفرق منها وقد ذكرنا الوجه من الجانبين فلا يتقدم ولو وجب لجلبن وان

لا

لا احد كما تليها ولا اخر المثل لانه يخرج عن جميعه واي يوسف وان فيمنه وقال عمل جواز اذا قبضه فابوجه من كل واحد  
منها على امله لان من اجتهت من جلبي فلا فرق بين ان ينصف على نصيب كل واحد منهما او ينصف واي يوسف فيهما فقال النصف على  
البعض الثاني يدل على ان النصف شوي **قال** في البعض الثاني فلا يجوز الا بالبرائة لوقفه من اصداء باقي كله  
على البعض لا يجوز الرهن في الهبة ولو قال الا صدم لا صدم بغيره ولا يقدرا في الزام المتبرع فوجه القصة فصار كالمسئلة الاولى وله زهبة النصف من كل واحد منهما ولهذا لو كانت فيما لا يتقدم فقبل احدهما جاز  
ولو لا ان عليا كان واحدا منها على وجه ما جاز فينصف من كل واحد منهما الى النصفين فقط وهو شايخ فيكون النصفين ناقصا عما  
ذكر في زهبة نصيبه لتركها ومعدوما او بقصص الشايخ لا يتصور فلا يجوز ولا يعتبر جانب التسليم لان النصفين الناقصين هو المانع على  
ما يشاهد في التمسك بالرهن لان حكم الجس العايم وقوبست الحواصص منها كمالا فلا يشيخ فيه الا بالبرائة لوقفه من اصداء باقي كله  
في الاخر ولا كذلك الهبة لانها لم يحصل له المثل لاني النصف فكان شايخا فوجه وقولها ليس في الزام المتبرع فوجه القصة  
قلنا نقصان النصف ايضا مانع فلا يكون العلة محضه به فلا بد من عدم الحكم على ما عرف في موضعنا الاول ان  
يجلبن لو وجبا لجلبن على ان نصيب صدم لا صدم بغيره ونصيب الاخر لا يجوز بالاجماع وليس على الواهبين فوجه القصة  
ولا يلزم جواز ايجاز الوارث لجلبن لان المانع غير عدم الحكم من الانتفاع بالرد الى صاحبها فحق الاجازة حكم الهبة ولم يوج  
هذا المانع اذا اخرج من جيلين الا بالبرائة يجوز ان يوجر في تركها لعدم هذا المانع ولا يجوز الهبة من تركها كما ذكرنا **قال رحمه الله** ووجه  
ان صدق عشرة وعشرين الفدين لا الغنيين الى ان صدق عشرة وعشرين الفدين او وجبا لهما جاز ولا يجوز الصدوق بها على  
عشرين ولا هبة لهما وهذا رعاية للجامع الصغير جعل كل واحد منهما مجازا في اخرج حيث جعل الهبة للفقير صدقة والصدقة  
على الغنيين هبة والاتصال بينهما ان كل واحد منهما تملك بلا عوض في اخرج الاستعانة بفرق بين الهبة والصدقة في الحكم حتى  
اجاز الصدقة على الشئ ولم يجر الهبة لهما والفرق ان الصدقة يتعبد به لله وهو الصدقة والفقير يتعبد به لله ولا كذلك  
الهبة فيكون عليا في اثنين فلا يجوز وهذا الواو في ثلثه الفدين صرح وان كانوا مجهولين لانها وقعت لله تعالى وهو معلوم  
ولو اودع بالغايبا غير معينين لما يجوز في الاصل سوى سوما فاعلى عقبة ذكره الهبة وكذلك الصدقة لان كل واحد منهما  
يتوقف على الغنن والشيوخ يمنع النقص فوجبان يمنع في الباين اولا ففرق بينهما فكان في المسئلة رويان وقال الحكم جعل  
ان يكون مراده من قوله وكذلك الصدقة على الغنيين فيكون مجازا في الهبة عما يشاهد في هذا الرهن المسئلة باختلاف الروايات  
يتبين وقول في الزهبة والظاهر ان في المسئلة روايتين في هذا الموضع واحدا عندهما فالهبة من شخصين جازية  
على ما يشاهد في الصدقة اول فلا يتأتى الفرق منها وقد ذكرنا الوجه من الجانبين فلا يتقدم ولو وجب لجلبن وان

اذا

يو

2

لا



فيه الا ان الالهي في الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
او ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
لما ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
منه الرجوع في ذاته لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
ومنه الرجوع في ذاته لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
بطلان الرجوع في ذاته لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
اجاب ان الالهي في الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
وان كان لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
في تلك القطعة وفي غيره وقوله المتصلة بغيره المتصلة بالاول والآخر والاول والآخر والاول والآخر  
الفصل خلاف الوجود بالعبادة في ذاته لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
جاءت ورد الوجود بالعبادة في ذاته لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
اذا اولت حتى يتغير الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
في نفس الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
السورة في الرجوع في ذاته لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
غير ان يزيد في القيمة كما اذا طال العظام المحرقة في القيمة فلا يمنع الرجوع ولو نقل من مكان الى مكان حتى  
زادت قيمته واختار فيه في التقليل كونه المنفعة انما عنوا في صفة ومقدار ينقطع الرجوع وعنوا في يوسف لا ينقطع لان  
الزيادة لم تحصل في العين فصار كزيادة السور ولها ان الرجوع يفتن ابطال حق المحرقة في الكرامة وموتة النقل قبل  
خلاف نفقة العبد لا تبدل وهو المنفعة والموتة بل تبدل وهو عبد كافر فسلم في المحرقة او عبد اهل الوم  
فغزو الجانية في المحرقة لا يرجع ولو كانت الجانية خطافا فغدا المحرقة لا يمنع الرجوع ولا يسترد منه الغدا ولو علم  
المحرقة العبد المحرقة بالقرآن والكتابة والصناعة لم يمنع الرجوع لان من لم يسترد زيادة في العين كانت الزيادة

كما الحبل يعود

في السور وفي خلاف في غيره لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
قيمة وقت الالهي في الرجوع في ذاته لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
اختلاف في الزيادة كان القول الواجب لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
يستقل الملك في ذاته لا يكون له السلام الواسع لا ينفك عن الوجود في ذاته لا يكون له السلام الواسع  
كبتل العيني فصار كعيني اخرى فلا يكون له فيها سبيل وبموت الواجب سبيل اختيار الاله وصف له وهو لا ركن الجارية والشرط  
على ما ينشأ في الشروع او هو مجرد حق وهو ايضا لا يورث على خيار العبد وخيار العبد على ما هو في موضعه ولان  
الناس اوجب الواجب والوارث ليس الواجب **قال** والعين العوض فان قال من عوض بمثل او بغيره او بمثلها  
فقبضه الواجب سقط الرجوع لما روي ان ثبوت الرجوع في الالهة لخلل في مقصوده وقد نال الخلل فصار كما اذا وجده  
المشترع عيبا في البيع ثم زال ولا بد من ذكر الواجب لبيان الموضع عوض عن الالهة بان يقول اخذوا الاخر او بمثلها او غيرها  
او ثوبا او غيره ذلك ما ينبغي ان عوض عن الالهة في الرجوع ثابت له ولا ينفك الا بعوض يرضى به وهو لا يتم ذلك بدون رضا وبشرط  
في العوض ان يرضى الالهة في القبض والقرار لانه ليس بعوض حقيقة وانما هو ملك مبتدأ ولهذا يجوز باق من الواجب من جنسه في  
المعدلات بشرط العوض ان لا يكون بعض الواجب حتى لو عوضه بعض الواجب عن بعض الباقي لم يجر لان حقه كان ثابتا في الكل  
فاذا حصل اليه بعضه لا يسقط في الباقي وفيه خلاف في غيره الله هو يقول ان المحرقة له على القبض في الحق سائر ملاك وجواب ما  
قلنا ولو وجب الواجب شيئا ولم يذكره عوض عن الالهة مبتدأ فكل واحد من ان يرجع في جنسه **قال** رحمه الله وهو من  
اجبة الى يجوز العوض من الاجبة لان الواجب له لا يحصل به هذا العوض شيئا لم يكن سالما له من قبل فيعجز الاجبة كما يعجز من الخلع  
الصالح عدم العود بخلاف ما اذا كان غيره فقول كل جنة لا يجوز من الاجبة على ما ينشأ في الصالح الاجبة هنا لا يرجع على المحرقة وان  
كان باعوه لم يرد عنه شيئا او اجاب عليه لان العوض ليس الواجب على المحرقة بخلاف قضاء الاثر حيث يرجع الاجبة على المحرقة  
اذا قضا باعوه لان الدين ثابت في ذمته وقد مر ان يسقط ما لم ينفك فيكون امر بان يملكه ما كان للطالب وهو الدين فصار  
كما لو امر بان يملكه عينا **قال** وان استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض لانه يرفع اليه الا السليم المحرقة كله  
فاذا قار نصفه رجع عليه بقدر كغيره في المعاد **قال** رحمه الله وبذلك لا حتى يرد ما بقي الا اذا استحق بعهده وهو  
اذا استحق نصف العوض لا يرجع بشيء يرد ما بقي من العوض **قال** رحمه الله لا يرجع بنصف الهبة لان كل واحد منهما عوض عن



الارواح فكل رجع الموحوب له بنفسه العوض عند استحقاق نصف الهبة فكذلك يرجع الواجب ايضا بنصف الهبة عند استحقاق  
نصف العوض لان حكم المعاوضة هو في نفسه المساواة وان العوض ليس سديلا عنه حقيقة بل دليل ان يجوز ان يعوضه اقل من  
جزءه العذر ولو كان معاوضة لما جاز للرجع تحقيقه ان الموحوب له مال اللهبة فلا ان لا يعطى بول ملكه لغيره وانما  
اعطاه ليعطى حقه في الرجوع وما يتبعه لا استقام الرجوع ولهذا العوض من العذر في الابتداء يستطاع حقه في الرجوع  
الا انه لم يرض بقطعة حقة لاسلامه لئلا يعطى له فاذ لم يسلم له كماله كان له الخيار ان شاء رضى بما بقي من العوض وان شاء رد  
الباقى عليه ورجع في الهبة كان اعطاه هذا في العذر وفي الحالة ولان العوض شريطين يشبه ابتداء الهبة فحيث ان  
المحسوب له متبع فيه باختياره ويشبه المبادلة من حيث انه ملكه بمقابلته الهبة فوقها عليه خط من فاعلنا كالمعاوضا  
عنوا استحقاق كالحق في رجوع الهبة او بعضه حتى يثبت له الخيار وجعلنا كالهبة حقة لا يرجع ببعض من غير الباقي عند  
استحقاق بعضه **قال ولو عوض النصف رجع بالمعوض** يعني اذا عوضه من نصف الموحوب كان له ان يرجع في النصف  
الا ان حقه في الرجوع كان في المال فلا عوضه من بعضه امتنع الرجوع في حقه وبقية حقه في الباقي على ما كان **قال وانما يخرج**  
الهبة من كل الموحوب له لان الاخر ارجح من كل غيرك لغيره حصل بسلب الواجب فلا يمكن من تخلف ما من جهة ولا ان تبدل  
الملك كبند العيني فصار كعيني اخر فلا يرجع في اوله وجب كالمكتبة غيرة هبة ثم خرج المكتاب لم يرجع الواجب في عند محمد لان  
هذه هبة للمكتاب حقيقة ولهذا كان القبول للهبة وثبت له الملك فيرا فنتفد ففرا نفق الملك وبالجو اشقت الى مولاه فصار  
كاشغالها الى اجنبه فبطل حق الرجوع وعند ابو يوسف ان يرجع في لان الهبة وقعت للمكتاب عند مولاه فوجب فيها  
العتق في حاله من كل وجه وبالعقوبة في حاله من كل وجه ثم اذا عتق كان له ان يرجع في فذلك اذا جاز وكان اعتبار  
هذا الجانب من في السلطين من اعتبار الجانب الاخر كماله يلزم بالشكل **قال رده الله ويبع منه هارج في النصف كعدم**  
رجع يعني اذا بيع نصف الهبة رجع في النصف الباقي كان لم يبع من شيء فانه اذا لم يبع من شيء كان له ان يرجع في النصف ويترك النصف  
لان له حق الرجوع في المال فله ان يستوفيه ان شاء وان شاء استوفى نصفه وكذا ان يترك المال ان شاء وان شاء ترك النصف فكذلك  
اذا بيع نصفه ان يافد نصف الباقي لان المانع لم يوجد الا في النصف فينتقد الاستماع بقدر الاول لانه ما جاز الرجوع  
في النصف مع الحكم ان الرجوع في المال فاول ان يجوز من الجواب **قال والنزاع الزوجية فلو وجب ثم رجع وبالعكس لا الرجوع**  
لاجنبية ثم ترجعها بجوز له الرجوع في الهبة وبالعكس وهو ما اذا وجب الزوجية ثم ابانها ليس الرجوع في الهبة لاهل فيه ان

الزوج

الزوجية نظيرة القرابة حتى لا تتوارث بينهما بلما جاز به بدنه في كل واحد منهما للاخر فيكون المقصود من قبل واحد منهما  
للاخر الصلة والتوادد من العوض كما في القرابة المحرمية وقد حصل فلا يرجع بعد حصول المقصود بخلاف الهبة لما جاز لان  
المقصود في العوض ما بينا فكان له الرجوع عند فواته ثم المعية فذلك حاله الهبة فلا كانت اجنبية كما وعقوده العوض  
فثبت له الرجوع في فاعطاه بالتزوج وان كانت حليلة له كان مقصود الصلة من العوض وقد حصل فسقط الرجوع  
فلا يعود بالابانة **قال والقول القرابة فلو وجب له ثم رجع في النصف** يعني ان الهبة كانت لاهل فلو كانت الهبة لاهل لم يرجع في  
لم يرجع في ولا ان المقصود من الصلة الزوجية وقد حصل وفي الرجوع قطعة الرجوع فلا يرجع في سواها كان مسلما او كافرا كان  
اعتق بالكل ولو وجب لغيره لاجنبية وهو عبد لاجنبية رجع في عند ابي حنيفة وقال لا يرجع في الاول وفي الثاني يتردد  
لان الملك يقع للمولى فكان الميعر والمولا ولي لان الهبة يقع للمولى فهو ملك الرقبة وللغير من وجه وهو ملك البدن  
اذا جاز به ما لم يعقل خاتمة فيما عدا راد الجانبين يلزم منها وباعتبار الجانب الاخر لا يلزم فيها فلا يلزم بالملك لان  
الصلة قاهرة في حق كل واحد منهما لما ذكر في النصف والصلية الكاملة في المانعة في الرجوع فلا يتعدى الى المانعة ولو كانت  
جميعا اذ لم يحرم من الواجب كذا الكرخي رده الا عند محمد ان يفسر قول ابي حنيفة في الرجوع لانه لم يكن له واحد منهما صلة كاملة  
وقال العذر وان ليس ان يرجع في قولهم جميعا لان الهبة لاهلها وقعت بمنع الرجوع ولو وجب للمكتاب وعوضه رده  
منه فان عتق لا يرجع لان المكتاب لم يملك ان يملك عند ابو حنيفة في الجانب الاخر واشتغال المكتاب بمنع الرجوع و  
عند ابو يوسف رجع لانه بالجو يظهر ان حقيقة المكتاب وقعت للمولى وقت الهبة ولو كان المكتاب اجنبيا ومولاه قريب  
الواجب فان عتق المكتاب رجع لان المكتاب وقع للاجنب وان عتق فذلك عند ابي حنيفة رده الى الهبة فبطلت فبطلت فبطلت  
لغيره **قال وانما الهلاك يعني هلاك العيني الموهوبة فانه مانع من الرجوع** لتعذر بطل الهلاك اذ هو غير مضمون عليه  
**قال فلو ادعاه رده الى الواجب الموحوب له هلاك الهبة** تصديق لانه فلو رجع بالرد عليه فكله الموحوب **قال وانما يبيع**  
بشره اذ هو ملك لان المكتاب الموهوب له ثابت في العيني فلا يخرج من ملكه الا بالرضا او بالقضاء ولاه تخلف فيه بين العلماء  
وفي اصله وفي عدم حصول مقصوده وجوده خفا لا تخلف ان يكون غرض العوض الديني فثبت له حق الرجوع ويحتمل ان  
يكون غرضه الثواب الاخرة او اظهار الجود والسمامة فلا يكون الرجوع على هذا التقدير فلا بد من الفصل بالقضاء او الرضا فما  
لم يقض القاضى او ينفى اهابا لله في ملك الموحوب ثابت في العيني حتى ينفذ تقربه فيه من عتق ويبع وغير ذلك ولو كان بعد العتق

فيها

رجع

محرم

فعله



الى الحكم وكذا الوعد وهكذا لا يضمن اقيام ملكه فيه وكذا الوعد بعد العناء قبل المنع لانه وان القبض كان غير مضمون  
 عليه فلا يتقبل مضمون بالاستمرارية وان منع بعد القبض ضمن فوجود التعدي منه ثم اذا حصل الرجوع بالعناء او بان  
 لتزايي يكون مضمون في الاصل وقال زفر في الرجوع بالشرع عقد جديد فيجعل بمنزلة الهبة مبتدأة لان الملك عاد اليه بغير  
 فائده الرد بالعيب وهذا المورد في موهن بوجهه يعبر عن الثالث وان عقد الهبة العقد موجب حق الفسخ للواجب  
 بالفسخ يكون مستوفيا حقا بابتدائه بالعقد لان العقد وقع غير لازم فاذ رجع اليه عيني ملكه كالعارية فيكون مضمون  
 في حق الملك فلا يمكن ان يجعل هبة مبتدأة وهذا الاثر فيه قبض الواجب ويصح في الشايع خلاف الرد بالعيب بعد القبض  
 لان حقه فيه في وصف السلامة لا في الفسخ ولهذا القول العيب يمنع الرد ولو وصل حقه اليه لكن اذا لم يكن سلمًا فان رضاه  
 فيرجع بالعرض طرد ويلزم منفس العقد فرت في غير ان يثبت حقه في الفسخ فاذا لم يكن في حق الفسخ لم يبر مستوفيا حقه فيكون  
 ملكا مبتدأ بغيره غير انه اذا حكم القاضي بالرد عن عهده عن تسليم حقه جعلناه فسخا لعموم ولايته ولا كذلك المتعاقدان  
 لانه لا ولاية له الا على نفسه وانما اعتبره في الموضع الثالث لان حق الورثة معلق بحجج ماله فلا يبعد ان يبطل بمخيار  
 وان بطله عليه كيف كان استثنى وفي الامكان لا يرد ذكره ابن سامة **قال فان تلفت الموهوبة واستحققت مستحق**  
**الموهوب لم يرجع على الواهب** مضمون لان الهبة عقد تبرع وهو غير عاقل فلا يستحق السلامة ولا يثبت به الغرر بخلاف الوديعة  
 لان المودع عاقل له وخلاف الماعا وضمان لان عقول الماعا وضمان يقتضي السلامة فيكون كل واحد منهما ملتزم الوصف السلامة بالا  
 قوام على العقد فاذا لم يسلم ما عذر وامن بهته فيرجع عليه بالحقة **قال والهبة بشرط العوض** بشرط التقابل بين العوضين  
 وبطل بالبيع بيع التزكيز بالعيب وخيار الوتيرة ونوقض بالشفقة وقال زفر في الله والشا في حرج ابتداء وانما ايتنا  
 على البيع وهو التملك بعوض والبر في العقود للمعاينة من الالفاظ الا يبرأ الكفاية بشرط براءة الاصيل مودة والحالة  
 عدم البراءة كماله وجهه الذي لم يخلو له براءه وبيع العبد من نفسه نعمنا اعتناق وجهه المنفعة بالعوض اجازة والاعان بعوض اجازة  
 وان اذ اشتمل على جهتين فيخرج منها ما امكن عملا بالشريعتي فيكون ابتداء وجهه باللفظ فيخرج فيه حكم الهبة وانزاعه  
 معتبر بعينه فخرج فيه احكام البيع كالهبة في الموضع فان ظاهره تملك في الحال بغير عوضه في الوصية ما يمتنع بطل ما يتعلق  
 به حق الورثة فيعتبر ابتداءه بلفظ وجهه بشرط فيه القبض وبطل بالبيع فيما يحتمل القصة ويوجب القبض عن القبض في الحال و  
 يعتبر انما في بعينه حتى ينفذ من الثلث بعد الدين لان الالفاظ لا يجوز ان يوافق العمل باقوا مكن فيما نحن فيه

هبة ابتداء

ولاننا في بين حكمها لان حكم البيع قد يكون متراجعا بالشرع لا بالاجازة كما في البيع الفاسد فيكون مضمونا لحكم الهبة  
 من حيث تاخيرها الى القبض والهبة قد يكون لانه بانقطاع الرجوع بما ذكرنا من الموانع للرجوع خلا والمثل المستشهد بها  
 فان العمل فيها بالمعنيين غير مكن للتفاد بين الحكيمتين تعين الفاظ اللفظ والعمل بالخص ولو وجب الباطل ابن الصغير بشرط  
 الحق في غير عند اجتهاد والى يوسن لانه ترجع ابتداء وهو لا يملك التزكيز ماله وقال زفر في الرجوع بالشرع انما ايتنا في فصل  
 وفي وجوب اية الاجلها او على ان يرد ما علمه او يعتقها او يستولى او اودار على ان يرد عليه شيئا منها ويعوض عن شئها  
 الهبة وبطل الاستثناء والخبر لان الهبة لا تبطل بالشرط الذي سن الا يبرأ الله علمه السلام اجازة العبر وبطل الشرط و  
 هذا كله بشرط كونه ايا في غير استثناء المحل فظاهر وانما في استثناء المحل فلا يستثناء بقوله لفظي لا يعمل الا فيما يملك لفظ  
 والمحل لم يدخل تحت اللفظ وانما وهو الجارية فكان تبعا لها فلا يبيع بغيره شيئا وعي مينا في الاقرار ما قبل شرطه فاسو وهو لا يرد  
 في الهبة فيخرج ويخرج المحل تبعا لها وهذا هو الحكم في كل معاوضة مالي بغيره مال كالتجارة والخلع والصالح غير المدخل خلاف  
 المعاوضة وان الماينة لانه علم السلام ان من رجع وشرط ولا يملك في الهبة معلق بفعل صريح والقبض والشرط فيفسد الحكم لا في  
 بل الشرط نفسه بطل ولو اعتق ما في بطلان وجهه اجازة الهبة في الام لان الجبسين غير مملوك له واستغال بطلان لا يوجب  
 الفاد كما اذا وجب الرضوخ في اية خلافه اذا اذ بر المحل ثم وجهه حيث لا يجوز الهبة لان ملكه فيه باق ولا يمكن ادخاله في الهبة  
 لان المدبر لا يقبل النقل من ملك الى ملك ولا يمكن بيع الهبة في الام بدونه لانها مغنولة به فصار نظيره في النحل بدون التمر او  
 الجوز بدون الدقيق من حيث ان كل واحد منهما يبيع القبض بخلاف البيع حيث لا يجوز في الغنول كلها فصل الاستثناء و  
 العتق والتذرية بخلاف الوصية حيث يجوز في الام ومن المحل في المحل دون الام لان بابها اوسع على ما ينشأ في البيع وقوله  
 على ان يعوضه عن شئ اخر فيله شكافا ان ارد به الهبة بشرط العرض فهو الرضا جائز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان  
 ارد به ان يعوضه عن شئ اخر في العيني الموهوب فهو مكررا محض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا **قال ومن قال لا يرد**  
**اذا جاء غدا فقول وان من يرد ان يرد** او ان ادت الى نصفه مكن نصفه وان يرد من النصف الباقي فهو باطل لان يملك  
 الدين فيه مع الاستاء والابراء منه استقاء فيه حتم التملك لان الدين حال من وجهه بالنظر الى المال حتى يجر فيه الزكاة ويخرج  
 شراره من الدين وصف من وجهه بالنظر الى الحال حتى لو حلقه للاحال له وله دين على الدين لا يرد في وجهه مال كان تملكها غيره  
 بالودون وجهه وصف كان استقاء فلا يتوقف على العتق والتعلق بالشرط بخلاف الاستقاءات المحقة التي تخلف بها كالمطلق

وهذا هو الحكم في البيع الفاسد فيكون مضمونا لحكم الهبة من حيث تاخيرها الى القبض والهبة قد يكون لانه بانقطاع الرجوع بما ذكرنا من الموانع للرجوع خلا والمثل المستشهد بها فان العمل فيها بالمعنيين غير مكن للتفاد بين الحكيمتين تعين الفاظ اللفظ والعمل بالخص ولو وجب الباطل ابن الصغير بشرط الحق في غير عند اجتهاد والى يوسن لانه ترجع ابتداء وهو لا يملك التزكيز ماله وقال زفر في الرجوع بالشرع انما ايتنا في فصل وفي وجوب اية الاجلها او على ان يرد ما علمه او يعتقها او يستولى او اودار على ان يرد عليه شيئا منها ويعوض عن شئها الهبة وبطل الاستثناء والخبر لان الهبة لا تبطل بالشرط الذي سن الا يبرأ الله علمه السلام اجازة العبر وبطل الشرط وهذا كله بشرط كونه ايا في غير استثناء المحل فظاهر وانما في استثناء المحل فلا يستثناء بقوله لفظي لا يعمل الا فيما يملك لفظ والمحل لم يدخل تحت اللفظ وانما وهو الجارية فكان تبعا لها فلا يبيع بغيره شيئا وعي مينا في الاقرار ما قبل شرطه فاسو وهو لا يرد في الهبة فيخرج ويخرج المحل تبعا لها وهذا هو الحكم في كل معاوضة مالي بغيره مال كالتجارة والخلع والصالح غير المدخل خلاف المعاوضة وان الماينة لانه علم السلام ان من رجع وشرط ولا يملك في الهبة معلق بفعل صريح والقبض والشرط فيفسد الحكم لا في بل الشرط نفسه بطل ولو اعتق ما في بطلان وجهه اجازة الهبة في الام لان الجبسين غير مملوك له واستغال بطلان لا يوجب الفاد كما اذا وجب الرضوخ في اية خلافه اذا اذ بر المحل ثم وجهه حيث لا يجوز الهبة لان ملكه فيه باق ولا يمكن ادخاله في الهبة لان المدبر لا يقبل النقل من ملك الى ملك ولا يمكن بيع الهبة في الام بدونه لانها مغنولة به فصار نظيره في النحل بدون التمر او الجوز بدون الدقيق من حيث ان كل واحد منهما يبيع القبض بخلاف البيع حيث لا يجوز في الغنول كلها فصل الاستثناء و العتق والتذرية بخلاف الوصية حيث يجوز في الام ومن المحل في المحل دون الام لان بابها اوسع على ما ينشأ في البيع وقوله على ان يعوضه عن شئ اخر فيله شكافا ان ارد به الهبة بشرط العرض فهو الرضا جائز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان ارد به ان يعوضه عن شئ اخر في العيني الموهوب فهو مكررا محض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا قال ومن قال لا يرد اذا جاء غدا فقول وان من يرد ان يرد او ان ادت الى نصفه مكن نصفه وان يرد من النصف الباقي فهو باطل لان يملك الدين فيه مع الاستاء والابراء منه استقاء فيه حتم التملك لان الدين حال من وجهه بالنظر الى المال حتى يجر فيه الزكاة ويخرج شراره من الدين وصف من وجهه بالنظر الى الحال حتى لو حلقه للاحال له وله دين على الدين لا يرد في وجهه مال كان تملكها غيره بالودون وجهه وصف كان استقاء فلا يتوقف على العتق والتعلق بالشرط بخلاف الاستقاءات المحقة التي تخلف بها كالمطلق

ولا



والعناق وهذا تمليك من وجه فلا يجوز تعليقه بالشرط فبطل خلاف قوله انت بر من التصديق على ان يكون التصديق لا يقتضي  
ليس تعليق على ما يضاف في الصلح **قال رحمه الله** وصح العرف بالشرط حال حياته ولو رتبته بعد موته وجب ان يجعله ان له عمره فاذا مات  
ترد عليه الرقبي كان متفككاً فيكون وهذا الخبر الوقي في القول ذلك كما روي عن زيد بن ثابت انه عليه السلام قال في عمر عمرى  
فهي عمرى حياه وعامة لا ترقبوا من ارقب شئاً فهو سبيل الميراث رواه احمد وابودود والسائي وفيه لفظ جعل الرقبي للذي  
ارقبها رواه احمد والسائي ولا نرى من العمر هو تمليك في الحال ويجعلها له عمره ثم اقامت مرجع اليه فصح التمسك وبطل  
الشرط لما بينا ان الهبة لا تبطل بالشرط الذي سبق وبطل الشرط وصحة الرقبي ان يملكها له بعد موته فيكون تعليقاً مطلقاً في  
زمان ووجه الارتباب وهو الانتظار كما ينظر موته فلا يبرح لعدم التمسك في الحال وقال ابو يوسف يبرح الرقبي ايضاً بناء على  
انها تمليك في الحال واشترط الاستد او بعد موته عن كالعمر كان الواجب سيقطع وجوبه وفور في من يباين عليه السلام قال  
العمر جائز لمن اعرفه والرقبي جائز لمن ارقب رواه احمد والسائي فانه من وجوب التمسك في الحال واشترط الرد في الحال  
يجوز بالاجماع كما بينا ان الهبة لا تبطل بالشرط بل لا تبطل في الحال ان كان في المستقبل لا يجوز بالاجماع فكان  
الخلاف بينهم مبني على تفسير الرقبي في قوله انه تمليك في الحال اجاز ومن قال انه مضاف في وجه وليس بخلاف حقيقة ومن هذا تقدم في  
نحو القاييات وفي فساد العموم بالافطار في الاحليل وفي وجوب عدم اذ غسل الحرم باسمه بالخطي وبسبب النوب بالمصنوع جعفر  
فاذا لم يكن بينهم خلاف في الحقيقة واللفظ صريحاً للمعنيين فيمكن التوفيق بين الاخبار مما روي عن الرقبي محض في ان المارة  
ابطال شرط الجاهلية وهو الاستد او بعد موت الموهوب وما جاء في هذا الاطلاق محمول على اجازة الشرط باطل وفيه اجازة  
عن عمر ايضاً وهو روي عن ابن عمر انه عليه السلام قال لا تقربوا ولا تقربوا من امرئ شئاً او رقبته فهو له حياه وعامة رواه احمد  
والسائي وقال عليه السلام عمر جائز لاهله والرقبي جائز لاهله رواه ابو داود والترمذي والسائي وفيه اخبار كثر بعضها  
يعتبرها وبعض لا يعتبرها بالحل على ما قلنا حصل التوفيق فلا معارضة **قال والصدقة** كالهبة لا يبرح الا بالقبض ولا يبرح  
مشاع يحتمل الغبة لانه ترج كالهبة ويلزم فيما يلزم من الهبة فامتنعت بوجوب القبض كالهبة **قال ولا يرجع** جازان  
الصدقة لان المقصود فيها هو الثواب من العوض قال في الزاوية لا يرجع في الصدقة على الغنى كما لا يرجع في الصدقة على  
الفقر كما في اصحابنا من قال الصدقة على الغنى والهبة سواء لانه يقصد به العوض من الثواب لا يبرح ان حتى العفو جعلت  
الصدقة والهبة سواء فيما هو المقصود ثم لان يرجع في الهبة فكذا في الصدقة ثم قال ولكن نقول في ذكر لفظ الصدقة بما يدل

على انه لم يقصد العوض من اعادة لفظ او من اعادة حال التمسك ثم التصديق على الغنى يكون مقرباً يستحق بالثوب وقد يكون حالها  
للتصديق له عيال كيزه والناس يتصدقون على مثل هذا النبل الثواب لا يبرح ان عند اشتباه الحال يتبادر الى الوجدان ان خلية ولا رجوع  
له فيه بالاتفاق فكذا عند العلم على الاستبصار في الرجوع عليه كذا ذكره الزاوية مغايراً الى المسبوط وما ذكره ومن عدم جواز  
التصدق على غنيين ينافي في هذا لانهم هناك لم يعتبروا فيه في الهبة الاصل المستلزم في اجازة وبما لغرين ومنعوا الغنيين على  
الصحة وهو لا يكون في الجاهل للمصنوع على ما بينا في قبل فقبض على ان يملك الرجوع في الصدقة على الغنى ولا يملك الرجوع في الهبة على  
الفقر **كتاب** **الارتباب** **قال رحمه الله** في جميع منفعة معلومة باجر  
معلوم وقيل من يملك المنافع بعض خلاف في النكاح فانه يستلزم وانما هو بسبب المنافع بعض خلاف في هذا في الشرع وفي  
اللفظ الاجازة فعالة من اجازة من باب طلب مغز في فواجر وذلك ما جوزه في الاجازة اسم للاجازه جرح وفي اعطى من كذا الا  
وقد اجاز اذا اعطاه اجرة والاجرة ما يستحق على الجبر وهذا يربط بالاجازة واغنى الله العبد الغني اجرت  
مكونا اجرة الجار فهو موقوف في الاساس اجرة دارن واستاجر وهو موهوب ولا يقل موجه فانه خطأ وقبح قال وليس اجراً  
فاعمل بل مواضع وهي جازية باجماع الامة وقال الله تعالى حكاية عن شعيب عليه السلام اني اريد ان اتكلم احد انبياء بين  
على ان توجز في ثمان حج وشريعة من قبلنا شريعة لنا ما لم يظهر النسخ لا سيما اذا قلنا لا على وجه الانكار وقال عليه  
من التاجر اجرة اخليه اجرة شرطها ان يكون الاجرة والمنفعة معلومة بيني وبينك كما يقضي الى المنازعة وركن الاجازة و  
القبول وحكمه او وقع الحكم في البدلين ساعة فساعة لان المعقود عليه هو المنافع معدومة والقبول لا يجوز  
فيما في اضافة العقد الى مكسب ولا انها اجرة للفرون لشدة الحاجة البراوي في عقد ساعة فساعة على حسب جودت  
المنافع والعيني المستأجرة اقيمت مقام منفعة في حق اضافة العقد البراوي شرط ربط الاجازة بالقبول فعمله يظهر في  
المنفعة معلومة مستحقا في حال وجوده وهذا كما لم فيه فان الدفعة التي يحل للمسلم فيها اقيمت مقام المعقود عليه في  
حق جواز السلم وقال الشافعي في جعل المنافع المعقود عليه موجودة حكم فزوت في بيع العقد لان العقد يستدعي محلاً فيعقد  
في هذا النوع حكم بالانقضاء وهو وصف العقد للمعقود بوجود المحل فيعقد العقد فيه وهذا لان العقد موقوف للزوم  
وصف ثبت بالعقد فحكمنا بوجود المحل فيعقد العقد فيه فانزل المعقود موجوداً كذلك قلنا ارتباط الاجازة  
بالقبول صفة الكلامين والحل يحتاج اليه للحكم فانما الشرط وجود المحل عند الارتباط لان الانقضاء لا لاجل الحكم فلا بد











الحال كونها اذا عمل في بيت المستاجر ولم يفرغ في العمل لا يستحق شيئا من الاجرة على ما ذكره صاحب الهداية وصاحب التحرير وذكر  
في المبسوط والفتاوى الظهيرة والذخيرة وسبوط شيخ الاسلام ونسخ الجامع الصغير للزوايا في خان والميراث في انه  
اذا طرد البعض في بيت المستاجر يجب الاجرة بحسابه حتى اذا طرد النور بعد ما خلا بعضه يستحق الاجرة بحسابه ويستحق في الأصل  
عند ذلك بما لو استاجر انسانا ليس له حياطة في بعضه ثم انهدم فله اجرة جارية فهذا يدل على انه يستحق الاجرة ببعض العمل في الكل  
الا انه يشترط فيه التسليم للمستاجر في سكن الدار وقطع المسافة مسلكا الى المخرج وتسلم الدار وقطع المسافة في الحياطة وتكون  
لا يكون نسلا ابدا لا اذا سلم الى صاحبه حقيقة في حياطة في منزل المستاجر تحصل التسليم بمجرد الفعل اذ هو في منزله والمتمثل في  
من فلا يحتاج فيه الى التسليم الحقيقي فيجب العمل ولهذا اذا فرغ من منزله في الاجرة في غير تسليم له وعما ذكره صاحب الهداية  
وصاحب التحرير لا يستحق الاجرة على البعض الا في سكن الدار وقطع المسافة وهو قريب المخرج الى حياطة الدار في الفرق بينهما  
عنى القول المرجح اليه على ما ذكره وعلى ما ذكره ملاحق في الكل **قال** وللشبان بعد خروجهم من التنوير في الجبال ان  
يطالبوا بالاجرة اذا خرجوا من التنوير لانه قد فرغ فيمكن المطالبة بالحياطة اذا فرغ من العمل هذا اذا كان في حياطة في بيت المستاجر لا  
صار مسلما اليه **والاخراج** فيستحق الاجرة وان كان في منزله الشبان لم يكن مسلما اليه **والاجرة** في التنوير **قال** فان اخذ فاحترق  
فله الاجر ولا ضمان عليه **قال** اذا اخذ من التنوير احترق هذا اذا كان في حياطة في بيت المستاجر لانه بعد الاجرة صار مسلما اليه  
اذا التزم في بيت المستاجر فيستحق الاجر بوضعه فيه لا بحجره على الضمان اذا عكس بعد ذلك بالاجماع لانه عكس بعد التسليم ولو احترق قبل ان يخرج  
او سقط من قبل الاجرة فاحترق لا يستحق الاجر له لانه قبل التسليم لانه قبل الاجرة لا قيمة له لولا ان كان في حياطة  
النوب في منزل صاحب النوب حيث يستحق الاجر بحياطة بعضه وهكذا قبل التسليم على ما ذكره الجماعة لان ذلك الغرض قيمة  
ويستغنى فيستحق الاجر بحسابه وانما لم يضمن لانه عكس بعد التسليم لانه عكس بعد الاجرة لا قيمة له لولا ان كان في حياطة  
احترق في التنوير قبل الاجرة قال في النهاية يضمن لانه حياطة وان كان في حياطة في بيت المستاجر فيستحق بالاجرة من التنوير  
الا المطالبة به لانه لم يضر في حياطة الاجرة مسلما اليه الى صاحبه لان الحياطة ليس في بيت المستاجر بل في حياطة المستاجر اذا اخبر  
في منزل المستاجر على ما ذكره ولو عكس في قبل التسليم الى صاحبه لا يستحق الاجر لعدم التسليم الحقيقي ولا بحجره على الضمان من حياطة  
وعندما يجب الضمان لان المتاع عند صاحبه لا يضره ان يضره او يفسد او يهلك او يهلك بالاجرة ان شاء صنفه  
دقيقا خالصا لا يضره ان يضره او يفسد او يهلك او يهلك بالاجرة ان شاء صنفه

ووجب الضمان عليه وحسن ما وجد الضمان كان رعا **قال** وللطباخ بعد الغفر الى الطباخ ان يطلب الاجرة بعد ما غفر  
الطباخ لان الغفر عليه هذا اذا كان يطبخ للوحي لا لغيره وان كان يطبخ قوت خاصة لاهل البيت فليس عليه الغفر لان له  
لم تجز به والمعتبر هو العادة في موضع لا في غيره **قال** وللبيان بعد الاقامة اذا استاجر بيتا في ارضه استحق الاجرة  
اذا اقامه وهو عند ارضه لا في حياطة المستاجر لانه لا يستحق الاجرة في حياطة المستاجر لان التسليم على المستاجر لا يكون من حياطة المستاجر  
قبله فصار الترخيص كافي في حياطة المستاجر لانه هو الذي يتولى حياطة المستاجر والمعتاد كالحياطة وقوله استحق لانه لا يستحق في حياطة  
وهو العمل في العمل قوت بالاقامة والانتفاع به يمكن والترخيص على ما ينسب اليه كالتنقل الى موضع المعانة وكذا في ما قبل الاقامة  
لانه طين مستقره وحلف الجيرة لانه غير مستغنى به قبل الاجرة وثمره الخلق يظهر فيما اذا فسد بالحط ونحوه بعد ما اقامه  
فقدن في الاجرة عند هذا الجيرة اهل كل قبل الترخيص هذا اذا لم يكن في حياطة المستاجر لانه يرضى له بالاقامة او بالتسليم  
على اختلاف الاصحاب ولان بيت الاجرة في حياطة المستاجر لا يستحق حتى يسلمه ذلك بالعبارة لانه عند هذا بعد الترخيص  
وقد ذكرنا بطين في الجيرة **قال** ومن لم يعمل في حياطة المستاجر لا يستحق الاجرة **قال** ومن لم يعمل في حياطة المستاجر لا يستحق الاجرة  
المعقود عليه وضمانه الى الجيرة لانه حق الجيرة يستحق بالبدل كما في البيع وذكره الزاوية ان الضمان اذا ظهر على الجيرة الى الشا  
كان له حق الجيرة وان لم يكن له العمل الا ان له الورث اخذوا فيه الاصل انه حق الجيرة على كل حال لان البياض كان مستورا وقوله  
بفعله بعوان كان ثانيا بالاشتراك فصار كانه اذن فيه بالاطهار ونحوه الى الجامع الصغير في خان وقال زعفران في الجيرة ان  
العين في ما عمل الاثر لان المعقود عليه صار مسلما الى صاحبه العين بانقضاء ملكه فسقط حق الجيرة لان الاتصال بملكه باذن فصار كانه  
المعقود عليه الاثر ان له الورث ان يرضى له لانه حياطة من عمل حياطة المستاجر في حياطة المستاجر بالاقامة بملكه وصار كانه اذا  
صنع في بيت المستاجر قلنا اتصال العمل بالحق في حياطة المستاجر لانه حياطة المستاجر لانه حياطة المستاجر بالاقامة بملكه وصار كانه اذا  
في تحقيق عمل الترخيص ونحوه في الاثر في الحياطة لانه لا وجود للعمل الا به فكان مضطرا الى الوفاء لا بشت مع الاضطرار كصاحب  
العلو ذاني السفلى لا يكون متبرعا بضيائه لانه مضطرا اليه وليس هذا كالبصيرة في بيت المستاجر لان العين في حياطة المستاجر لانه حياطة المستاجر بالاقامة بملكه وصار كانه اذا  
على الترخيص يمكن العامل ان يتبرع عنه بان يعمل في حياطة المستاجر فلم يكن مضطرا اليه فيكون له حياطة المستاجر بالاقامة بملكه وصار كانه اذا  
حقه في الجيرة نظيره اذا سلم الجميع بوضعه ليعلم ان يرضى له ونظيره الاول اذا قبضه المستاجر بغير فائه كان للبايع ان يرضى له ونظيره  
هذا الاختلاف الوكيل بالشر اذا اتفقا في حياطة المستاجر لانه حياطة المستاجر بالاقامة بملكه وصار كانه اذا



وعند فوديه الدليل ان جلاله الوكيل بالموكل فلو كان في بن يقين الوكيل قلت انه مضطرب في هذا البعض فلا يمكن التميز  
عنه ولا نقول ان يقين المبيع على وجه لا يتبع فيه الموكل فلا يسطر حقه في الجسك **قال** وان جبر فمتاع مكافئان ولا اجم  
لان العين امانة في يد عاينين وله ان يحبسها بالاجرة ثم عاقلها يكون من متقربا فلا يجزئ علمه الفمان به ولا يجزئ الاجر لان  
المعقود عليه هل قبل التسليم وذلك بوجوب سقوط البدل كالمبيع لانه هل قبل القبض وهو عندنا في حصة ربه الله وعندهما  
يعني العين لانها كانت مضمونة علمه قبل الجسك فمتاعا فلا يسطر ذلك بالجسك ثم لها ج العين الجان ان شاء الله قيمة  
العين بمنزلة مولى فلا ابر عليه لان العلم به مرسى اليه وان شاء الله قيمة فمتاعا معموله وعلمه الاجر لان المبيع هو العمل صار مرسى  
الله تسليمه بوجه اليه **قال** ومن لا اثر له في الملاح لا يجزئ لان المعقود عليه نفس العمل وهو عرضي في غير ولا يتصور  
بقاؤه ولا له ان يقوم مقامه فلا يتصور جبره في ذلك الا في حق الجاهل على الجاهل وان لم يكن العمل الزلزاله كان على طرف العدا  
فاجله بالرد فانه باع من ولاه فلو كان الحق الجسك واختلفوا في غسل النور جبره في اخلافهم في القصاص بطلائعها وقوديتها  
فمن قبل **قال** ولا يستعمل غيره ان شرط علمه بغيره ان يستعمل غيره اذا شرط علمه ان يعمل بغيره لان المعقود عليه العمل من محله  
يعني فلا يقوم غيره مقامه كما اذا كان المعقود عليه المنفعة بان استاجر رجلا لشره المنفعة لا يقوم غيره مقامه في الخدمة ولا يستحق  
به الاجر لانه مستيفه المنفعة بلا عقد لم يجز المعقود عليه ذلك **قال** وان اطلق المالك ان يستاجر غيره لان الواجب عليه عمل في  
دفعة ويمكنه الا بغيره وبغيره لا يغيره كالمأموه بفضاء الدين **قال** وان استاجر له لحي بعياله مات بعضهم فما باقى  
فله اجرة حساب لانه اوفى بعض المعقود عليه فيسحق الاجر حساب قال الفقيه ابو جعفر الهندواني هو اذا كان عياله محلو من  
حتى يكون الاجرة بما لا يجزئهم وان كانوا لغير محلو من جبر الاجر كله وفي الزاوية عن الفقيه انه اذا استاجر في المهر لم يجز الحنطة في  
القرية فذهب فلم يجد الحنطة فعدا ان كان قال استاجرت منكم في المهر حتى اعمل الحنطة في القرية يجب نصف الاجر بالوزن  
وان قال استاجرت منكم حتى اعمل في القرية لا يجزئ لان الاجان كان شتره المهر لا غير وفي الاول كان المعقود عليه شتره على  
الوزن ان ذلك الموضع خالجه الى منزله وقود ذهب الله فكله في بعض المعقود عليه في الاجر خصه وغيره الى الذخيرة  
ودون هشام ثم لم يزل في السقينة ذكره في المحيط **قال** ولا ابر حامل الكتاب للجواب وحمل الطعام ان دونه الموت معناه  
انما استاجر ليدفع الطعام الى ان يملكه مثلا او لغيره بكتابة اليه ويجب الجواب فذهب فوجد فلما مات فودى فلا ابر الا لانه  
نقض تسليم المعقود عليه بالود فصار كأنه لم يفعل فلا يستحق الاجر **قال** بغير ربه الله الاجر في الطعام لان الاجر بمقابلته

حمل الطعام الى حله وقد وفي بالشرع والحق الاجرة علمه ثم جبره جبران فلا يسطر حقه في الاجر كحلال في نقل الكتاب  
لان الاجر فيه لا يتبع بل الحيل لانه لا مؤنة له وقال محمد رحمه الله لا اجر للذي يرب في نقل الكتاب لانه اوفى في بعض المعقود عليه  
وهو قطع المسافة لان الاجر يتبع بالما فيه من المشقة وفي نقل الكتاب بمقابلة حقه مؤنة بخلاف حمل الطعام لان الاجر فيه يتبع  
بالحمل من قطع المسافة لان في حمل الطعام مؤنة قلت الاجر يتبع بالنقل فربما لانه وسيلة الى المعقود وهو وضع  
الطعام هناك وفي نقل ما في الكتاب فادارة فقد نفق المعقود عليه فلا يستحق الاجر كما اذا نفق الحيوان والحياطة بعد الزرع  
ولو وجب غايها فهو كما لو وجب من التعداد الوصول اليه ولو لم يكن الكتاب هناك ليوصل اليه ولو لم يكن فله الاجر في الزرع لان  
ان باقى ما في وسعة وقال في المحيط بعد ما ذكر من المسئلة وكان الاستاجر رسول السيلخ رسالة الى فلان فيخاد فليجود فلا  
يعاد فله الاجر لان الاجر يقطع المسافة لانه في وسعة ولما الاسماع فليس في وسعة فلا يتبع بالاجر والله اعلم بالصواب  
**باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها قال**  
رسم الاجارة اجارة الدور والحدائث بالبيان ما يعمل فيه والقبول انما يجوز حتى يتبين ما يعمل فيه لان الدور يصلح للسكن  
ولغيره وكذا الحدائث يصلح للاستنساخ مختلفة فيملق ان لا يجوز ما لم يتبين ما يعمل فيه كما يستجير الارض للزراعة والنياح للبلد  
وجه الاستسقاء ان العمل المتعارف فيه السكن ولهذا يسمى سكن فينفرد بها لان المتعارف كالحرفة باخلافا للحرف وسر  
والا بغيره من البيان **قال** ولا يعمل فيه كل شئ مما ذكرنا لان كل شئ يختلف باختلاف العامل والعمل في زمانه يعمل فيه ما شاء  
عند الاطلاق ولان السكن غير مخصص ومنه والان كثرة السكن لا يفرها بل يفرها من غيرها لان كل سكن يترك السكن  
وله ان يفتح فيه ما يولد الحيوان لانه من تمام السكن ولان يعمل فيه ما يولد من العمل كالوضوء والغسل وغسل الثياب  
وكسر الخطب لانه ذلك كله من نواحي السكن ويتم السكن وقد ذكرنا الزاوية انه لا يدخل الوارب في حقه فلو كان النازل يتخارج فيبقى  
عن سكني ان كيف يتبع لادخال الوارب انما هو الجواب بما عاينهم في الكوفة **قال** الا انه لا يسكن صرنا وقصارا  
وطي نالان في نصب الرمح واستعمالها وفي حن الاشياء فمظاهر لانها تخرج البناء فيستفيد العقار بما وادى لانه  
المواد بالرحا حاد الماء او رحا الثور وادى رحا اليد فلا يمنع من النصب لان هذا لا يفر بالبناء وهو من نواحي السكن عادية  
فلا يمنع وعلى هذا الوجه الخطب المحفد والطح وجره لانه لا يولد من البناء وان كان على العادة بحيث يودع البناء فليس ذلك الا  
بعض ما جاز الوارب على هذا ينبغي ان يكون الوق على هذا التفصيل فان القليل منه لا يستغنى عنه وفوجرت العادة بان يرق











مع كان المعلم معينا للاب لا منفعته للمعلم فيه ولا ضمان على المعين وانما ضمان على الاب ايضا فيما ضرب المعلم لان ضمان من  
التاخير لم يضر منقول اليد لان يصح بقوله ما لا يملك والناظر في العلم وهو نظير ما يرجع شهود الزور بعد ما جرت السيطر لا يضمن  
الاعمال لانه معين ولا يضمن الشهود لان الحق لم يثبت خذاتهم **قال ونزع السراج والاكاف والاسراج** بالاسراج بمثل معناه كونه  
الكنز حارسا بسراج فخرج السراج كلوصه بالاسراج بمثل المعنى واوكفه فمضى جميع قيمته لانه لا يضمن السراج بمثل المعنى لان الاذن  
والاختلاف في جنس السراج فيكون متعديا بالاسراج والاكاف فمضى جميع قيمته وان السراج لم يضمن بمثل المعنى لان الاذن  
قوتنا ولا خلاف في التقييد بالمعنى الا اذا كان زايلا في الوزن فحينئذ يضمن الزيادة بحسب وقال الاكاف والسراج في السراج لا يضمن  
اذا كان بمثل المعنى لان الاذن كان زايلا على السراج الذي كان عليه فيضمن الزيادة بحسب كما في السراج لانه هو السراج سواء كان رضى  
بالسراج يكون راضيا بمثل المعنى لان الاكاف وهو ابيه بل ان كان الجنس مختلفا لان الاكاف للسراج والكنز كذا ينسب احدهما على  
ظهر الرواية لا ينسب الاخر فصار نظير اختلاف الخطه والحديد وقال في الزكاة ذكر عن المسئلة في الاجابات فقال يضمن  
بعده وان زاد وهو حق ان يضمن في كل من شأنا في قال ليس المسئلة اخلاقا والروايتين مما يضمن رحمه الله لانه لم يذكر  
في الجامع الصغير انه ضامن جميع القيمة ولكنه قال هو ضامن وم يضمن قدر ما يضمن فكان المطلق جمع العدة ومنهم من قال في حصة  
روايتان في رواية الاجابات يضمن بقدر ما زاد وفي رواية هذا الكتاب يضمن جميع القيمة قال الشيخ الاسلام وهو الاصح وكلما  
على معنى قولهما انه يضمن بحسبه وهو احد الروايتين في الحديث فمنهم من قال انه مقدور بالحسب اذا كان السراج ياخذ في ظهور الرواية  
قوله شرين والاكاف قولا رتبة اشبار فيضمن بحسبه وقبل يعتبر بالوزن **قال** وسلوك طريق غير عيونه ونفا وتا الى الثمان اذا  
عنى للملار طريقا وسلكه في غير مكان بينهما تفاوتان كان المسلكا او عا وبعدها او فوف حيث لا يسلك لان التقييد صحيح كونه  
مفيدا فاذا خالف فمؤثر فيضمن قيمته ان عكس وان لم يهلك وبلغ فله الاجر سحيا باارتفاع الخلاف ولا يلزم اجتماع الاجرة و  
الثمان لانهما في حالتين لانه على تقدير السلافة في الاجرة وعلى تقدير التلف بحسب الثمان والخطور اجتماعهما في حالة واحدة ونظيره  
الجدد المحرر عليه اذا جرت فيه فتن في العمل على المستاجر الثمان وان سلم وجعل له الاجر وان كان يسلكه الناس في كل المتاع فلا  
ضمان عليه لان الظاهر فيما يسلكه الناس عدم التفاوت وقال في المان والهداية هذا اذا كان كمن سلك الطريقين تفاوت لانه عند  
عدم التفاوت لا يبيع التبعين لعدم الفارق اما اذا كان بينهما تفاوت يضمن لصحة التقييد فمجالا لكل طريق ان لا يسلكه الناس  
**قال** وحمله في الخلل وان بلغ فله الاجر يضمن جميع قيمته بحسب الخلل ان عكس القاش وان سلم فله الاجر وقوله الخلل على يد المالك

لا يسلك

التي تقوت كل من منعه وقوله وبالعوض الكسح الى اهل الالة الواجب في جميعها حج القيمة وانما ضمن فيما اذا حمله البطلان التناقض  
فيه فاحسن ولهذا السبب ان يسافر بالوديعة في البحر ولو سلم بحسب سحيا في الحمول المقتضى وارتفاع الخلاف **قال**  
ويوزع رطله واذن بالبر منقص لما اذا اذن له ان يوزع الارض خطه بحسب ضمان نقصان الارض بربع الرطله لان الرطله  
المنزلة رابا لارض من الخطه لانه شاذ في فراها وكثرة الحاجة الى سيرا فكان خلافا الى نزع خلافا في جنس جميع النقصان  
خلافا في اذن المستاجر دانه للكونر او للمحلل فانه في بعضه يوزع الارض خطه للمحلل فانه في بعضه يوزع الارض خطه للمحلل فانه في بعضه يوزع الارض خطه للمحلل  
بما هو ماذون فيه وغير ماذون فيه فيخرج عليه بقدر ما تقوى وهذا لانه استوفى المزدور وولد فيجب عليه سبب زيادة الثمان وهذا لا يمكن  
ان يحصل مستوفي المنفعة الارض بقدر زيادة الخطه ثم زاد على الجنس فمضى وانما يعبر عن ذلك عند اتحاد الجنس الا ان كان له  
استاجر دانه للمحلل على حصة في كل عكس احوال او على مثل وزنه يضمن كل القيمة لما قلنا وهو نظيره **قال** والاجر الى الاجر  
الاجر لانه لا يخالف ما غاصها واستوفى المنفعة بالغصب والاجر لانه لا يستوفى المنفعة بالغصب والاجر لانه لا يستوفى المنفعة بالغصب  
لما لم يكن ان يكون التي الواض ما ذونا فيه غير ماذون فيه ولهذا لا يضمن الثمان والاجر وان زرع فراها هو اقل من رطله من الخطه  
لاجر على الثمان وبسبب حمله الاجر لانه خلاف الى خير فلا يبرر به غاصبا **قال** ونحيط قبا وان يقيم قيمته ثوبه ولا يضمن الثمان  
ودفعه جرحه فعكاه اذا المران في خطه ثوبه يقيسها بحسب ضمان قيمته اذا خاط قبا وان ضا اخذ الثمان ودفع له جرحه مثله قبل  
اذا بقيا العرق وهو الذي يتركه كان القيمس وهو ذوقا واصد وقال ظهير الدين القيمي اذا قدم قبل كان قبا طاق  
وقبا طاق اذا خط جابنا كان قميها وهو المزدور والوطن لانه يستعمل استعمال القيمي والقيس في الثمان فيثبت الجاني ويزيد ثوب  
للخيار بل يضمن القيمة مما وقيل الجور مجر على اطلاقه في المان واطلاقه يدل على ذلك وجهان القبا والقيس متفاوتان في  
المنفعة واخرهما واحد وهو الكمال والدين والاخر نص في الحديث انه لا يبرر بالغصب في المان بل يضمنه قيمته الثوب ورواه الحسن  
عن ان القبا حسن اخرج من القيمي فصار مختلفا في كل وجه فمضى غاصبا محضا وهذا الظاهر انه يقيسها بوجه لانه يمكنه سلا ولا  
القيس فصار موافقا من هذا الوجه وهو مخالف في حين التقطيع والقالب فيقال ان بها ضا فان حاله في الخلا في ضمنه قيمة وصا  
الثوب للخيال وان حاله في الوفاق باخذ القبا ويعطيه جرحه لا يجاوز به المسح لان صاحب الثوب لم يرض بالمسح الا قبا بل يخطا  
القيس فلا خلاف في ان رضاء فلا يجزى على المسمى والخيال لم يخطا بما فوج على جرحه لا يجاوز به المسح لان المنافع لا تقوم الا بالاعتد  
او ثوبه ولو لم يرض زاد على المسمى والاعتد ولا يبرر فلا يتقوم ولا يجزى وهذا المانع قلت لو خاطه قيمتها مخالفا لهما وصفه جرحه على المثل

نفع

الاعتد



ولا يجاوز بالسبع ولو خاطر اربابا وقادرا بالقيا ضمن غير خيار المتفاوت في المنفعة والهيئة وقيل خير هو الاصل لوجود  
 الالتحاق في اصل المنفعة فحيث استوفى دفع الحرج والبرد ولو وجدوا الموافقة في نفس الجنيطة فصار كما اذا دفع الى رجل  
 نحو ما قالوا ان يفرل بشر من الاول في قهره خلافه فانه خير فكذا هذا **باب** **الاجابة**  
**الفاسلة قال** رحمه الله يقول الاجابة الشروط لا تهاجم في البيع الا ان يهاجم بها في بيع فيض فيض الشروط التي لا  
 يفتقرها العقد كالمسح وهذا لان المنافع بالعقد يكون لها قيمة وتبقى بالاجابة بالاعادة والمعاوضة المالية دون  
 ما سواها من النكاح والخلع والصلح وعدم العود وشبهها **قال** ولا جرم في الاجابة في المسمى اذا لم يكن الفاسد لجراته  
 المسمى لعدم التسمية وان كان لجهالة المسمى وعدم التسمية يجب ارجاء المثل بالغا ما بلغ وكذا اذا كان بعضه معلوم وبعضه  
 غير معلوم مثل ان يسمى دابة او ثوبا او سراجا او اداة الحمام الى غير ذلك من هذه الاشياء اذا استأجر دارا على سكر  
 المتأجر ففسد الاجابة ويجعل ان يسكن ارجاء المثل بالغا ما بلغ وقال في المسمى في جبر المثل بالغا ما بلغ في المثل لان المنافع  
 متقومة بما في القيمة بالغة ما بلغت عند تقدر الجاني المسمى كما في بيع الامانة وكذا اذا كان الفاسد لجهالة الاجرة او لعدم  
 التسمية وان كان المنافع غير متقومة بنفسها لان المتقوم يستلزم ما يباع الا ان لا يمكن ارجاء فلا يتقوم وانما يتقوم  
 بالعقد ثم لا يكون له من الحاجة اليها واذا فسد الاجابة وجب الاجرة لعدم العقد والعقود لان المسمى كاف ولا حاجة  
 الى الفاسد منها الا ان الفاسد من كل عقد ملحق بقيمته بغيره وكانت العقود باقية في وجوب كل واحد لا يفتقر الى العقد فثبت في  
 المالحاق بها فيكون لها قيمة في قدر ما جود فيه بشرط العقد وهو في المسمى بالغا ما بلغ وفيما زاد على المسمى يوجد فيه عودا وشبهة  
 فلا يتقوم ويبقى على الاصل خلاف المسمى لا يتقوم بنفسه فثبت قيمة بالغة ما بلغت ولا نهاية للمجهول ولا لغيره فثبت بالغا ما بلغ  
**قال** وان ارجاء كل شرط يوجب في شرط فقط الا ان يمس المثل لان كل واحد دخل في جبره بغيره وافراده معلومة انفرادا  
 لكونه معلوما وفرد في الباقي لجهالة المسمى اذا باع جرة من طعام كل جرة بغيره فانه يجوز في غيره واذا فسد هذا وهذا غرض في  
 ظاهره لانه سوي الياسين وهذا وافق في الشرط ولجاء العقد في كل جرة البقرة والوقوف كما ان الشرط لا يراه لها فلا يمكن دفع  
 الجارة في الجارة حتى ياتي في الجارة بالكل فلهذا اجازته في المثل ولا يمنع العقد من ان المسمى ان العقد صحيح في الشرط  
 والثالث لتمام النكاح لان النكاح اذا كان مخالفا للدليل لا يبرأ منه اذ لم يشر الى المسمى فثبت الاجابة لانها العقد الصحيح  
 بشرط التمسك بالشرط وان كان غايها لا يجوز بالاجابة وقيل لا يجوز عندها الاجابة الا في غير ما يجوز كانه على الفسخ

تجب

بشرط الخيار وقوله في المسمى وبقيت جلة الشرط وتبقى المثل معلومة فيض **قال** وكل شرط سكن اوله ساعة في فيه لانه صار معلوما  
 فيم العقد فيه بغيره فلا يكون له الا منافع من المسمى وهذا قول بعض المشايخ وهو القياس في ظاهر الرواية المثل من الخيار  
 في الليلة الاولى من الشرط ويوم واحد في غيره لان في اعتبار الساعة جبراً عظيماً والمقصود هو الفسخ في راس الشرط وهو بان في الليلة الاولى  
 ويوم واحد الى ان ياتى المسمى فيكون في المسمى في حلف ليقضي في راس الشرط ففسد في الليلة التي يهل فيها الهلاك  
 وفي يوم واحد لم يثبت استحقاقه ولو فسخ فيه كان يقول محمد بن ابو نصر بن حمرين سلام ولو قال في ان الشرط فسخ راس الشرط ففسد في راس الشرط  
 بلا شرط فيكون فسخي اضاف الى راس الشرط وعقد الاجابة به مضافا فكذا فسخه ولو قدم ارجاء في راس الشرط ففسد في راس الشرط فلا يكون  
 لواء منها الفسخ في راس الشرط لانه بالتقديم ذلت الجارة في ذلك العود فيكون كالمسح في العقد **قال** وان استأجر حانة فمضى وان  
 يسم ارجاء كل شرط يوجب في يوم واحد ففسد الاجابة لانه لا يملك في بيان المنفعة معلومة في يوم واحد وان لم يمسح في شرط كل شرط كما اذا  
 استأجر دارا في يوم واحد ففسد الاجابة لانه لا يملك في بيان المنفعة معلومة في يوم واحد وان لم يمسح في شرط كل شرط كما اذا  
**قال** ابتداء المنفعة وقت العقد يعني ابتداء من الاجابة في وقت العقد لان الاوقات لا تكون في حكم الاجابة وفي ذلك يعني ان زمان  
 الذي يملك العقد كالاجل واليمنى ان لا يملك فلا يشترط ولا لانه لو لم يتعين عقبيه لم يكن له المسمى ولا يملك الاجابة والظاهر  
 من ان يفسد البيع في غير العقد خلاصا وهو حرج لا يتعين ابتداء في عقبة المسمى ولا عقبة المسمى لان الاوقات في حقه ليست  
 سواء فانه لا يجوز في التل ولا يتغير شارعاً في المسمى بالاعادة فلا يتعين عقبة المسمى عند اذا كان العقد مطلقاً في غير عقبة المسمى وان  
 المسمى يتعين ذلك وهو ظاهر **قال** فان كان حين يهل التبعة الاهلة والافلام يام بعد اذا وقع عقد الاجابة في راس الشرط وكان اولها  
 ماله لتعيين كونه كغيره شرطاً بالاهل وان كان اولها بعد ما مضى من الشرط بغير الشرط بالعود وهو ان يفسد شرطه لثبوت يوم  
 وهو غرض في صفة وهو رواية عن ابن ابي عمير وقال محمد بن ابي اذ كان ابتداء في ان الشرط بغير الاول بالايام ويكمن من الاخرة ويعبر اليها  
 بالاهلة وهو رواية عن ابن ابي عمير لان الاهلة من الاصل في الشرط قال الله تعالى انك من الاهلة في يوم اقيمت للناس والايام يولد  
 عن الاهلة الا ان في قوله على السلام هو موافق لرواية فان غنم عليك الهلاك فاكلوا من ثمنها ثلثين يوماً ولا يباع  
 الى البدل الا عند تعذر الاهل ولا تعذر الا في الشرط الواحد وهو الاول وقوله انك تملك من الاخرة فكل من يبيع غيره على الاهل وله ان  
 تعذر ابتداء الشرط الاول بالاهل لا تعذر الباقي ايضا بالاهل لان الشرط الاول حيث تملكه محابلية ولا يلزم ان يكون الثاني والثالث صحيح  
 الشرط الذي بعده قبل الاول وهو ان اذا اكل من الثاني انفق الاخر في تملكه الاول عليه فكذا كل شرط من الاخر المسمى فوجب اعتبار بالايام

بشرط











بما يشاء

لأنهم يأتون بالعلل الواجب عليها وهو الارضاء وهذا الجان وليس بارضاء وهو غير ما وقع عليه عقد الاجارة في المحيط لوانه  
شكة ليس صحيحا او صيبا لا يجوز لان البنيان لا يقع فوقه الاجارة عليه وهو محمول فلا يجوز وليس للمرة قيمة فلا يقع  
الاجارة على ما يقع على الارضاء والتزينة والحضارة **قال** وهما الله ولو وقع في المصلحة منعه واستاجر ليجعل طعامه  
بغيره منه وليجعله كذا اليوم بوجه لا يخرجه في الاول والثاني فيجعل الاجرة بعض ما يخرج من عمله فبقي في موضع فقي الطمان وقد  
توفي عنه السلام وهو ان يستاجر ثوبا ليطبخ له حنطة بغيره في حنطة فبقي عنه فبقي هذا هو الذي يعرفه فساد حنطة والمغني في هذا المستاجر عاجز  
عن تسليم الاجرة لانه بعض ما يخرج من عمل الاجرة والفرد على التسليم ثوبا ليطبخ له حنطة بغيره فلا يجوز ولا يجوز ولا يجوز  
ولانه جعل الاجرة ثوبا لا يمكن تسليمه الا بعمل الاجرة الذي يحل حكم العقد فكذا العقد الذي هو شرط العقوبة في حكم العقد فبقي  
بغيره حكم العقد والشرط لا يصح حكمه فكذا لا يصح قيامه به فاذا استاجر ثوبا ليطبخ له حنطة بغيره فلا يجوز ولا يجوز ولا يجوز  
له نصف هذا الطعام بنصفه الاخر فيجب له شيء من الاجرة لانه الاجرة في كل النصف في كل النصف في كل النصف في كل النصف في كل النصف  
الحال ومن عمل طعام اشتريه كاشريه من غير ما يشاء الاجرة لانه لا يعمل ثوبا ليطبخ له حنطة بغيره فلا يجوز ولا يجوز ولا يجوز  
اشترى لانه اشترى لانه اشترى فاستقر بالاجرة لا يمكن بالاجرة بغيره فلا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز  
مكة ما في غير تسليمه في غير شرط التجديد الثاني انه حال ملكه في الحال او قوله لا يستحق الاجرة في الحال لانه لا يمكن له ان يملك بطريق الاجارة  
فاذا لم يستحق ثوبا فكيف يمكنه ان يملك ثوبا ليطبخ له حنطة بغيره فلا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز  
المنع لتعامل اهل البلاد بذكر وقالوا اليوم لم يجوزنا ان نملك ثوبا ليطبخ له حنطة بغيره فلا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز  
ان انتهى بنا ولا لانه فالنهي شخصي لا عام الا ان الاستقناع ترك القياس وحقق القواعد الزعينة بالتعامل وشاينا  
وغيره لم يجوزنا وهذا التخصيص لان ذلك تعامل اهل بلد واحد ولا يخص الا بالبلاد المستقنعة فان التعامل بهما جرى  
في كل البلاد وبنسبة ترك القياس في كل البلاد ولا يجوز ان يشترط مطلقا في بلدان كثيرة من الجاهل والظن فيجب  
في هذه المسألة ان يعطيه من الاصل فيلزم من ما جعل المستاجر الجهل كله لانه شرط الاجرة من الجهل فلو عمل الاجرة  
جبر استحق اجر المنق كسنة الكتاب المكونة ومن ما جعل الجهل في بعضه والبعض الباقي اجرة بطلت الاجارة وان حمل الاستحقاق  
لانه ملكه بالعقد في الاول لم يملكه على ما بناه في الثاني وهو ان استاجر ثوبا ليطبخ له حنطة بغيره فلا يجوز ولا يجوز ولا يجوز  
يوجب كون المعقود عليه المنفعة وذكر العمل مع تقدير الوقت بوجه ان العمل هو المعقود عليه ولا يرجع لاحواله الاخر فضع

المستاجر في وقت عمله العمل لانه لا يستحق الاجرة الا بالعمل لانه لا يكون اجرة لانه لا يستحق الاجرة الا بالعمل لانه لا يكون اجرة لانه لا يستحق الاجرة  
بغيره المنع على او لم يعمل ففقد العقد وهو غرض في حقيقته وقال ان الاجارة جائز ذكر قولنا في كذا الاجارة في الجاهل في الجاهل في كذا  
في الجاهل الصغير ويكون المعقود على العمل من اليوم حتى اذا فرغ منه نصف الزمان فله الاجرة كاملة وان لم يفرغ في اليوم فعليه ان يعمل  
في الغد لان المعقود عليه هو العمل لانه المعقود عليه هو معلوم وذكر اليوم للتجديد فله ان يستاجر العمل على ان يفرغ منه في اول اوقات  
الامكان فيعمل عليه فيبقى للعقد من تقدير الميعاد ويرجع يكون العمل معقودا في الوقت فتقدير العمل على ان يفرغ منه في اول اوقات  
وقوت على المنفعة لا تقدر بالعمل وانما تقدر الوقت وغرض حقيقته ان اذا فرغ من العمل في اليوم جازت الاجارة لان كلته في الطرف لا  
لتقدير الميعاد فليقتضى الاستحقاق فكان المعقود على العمل وهو معلوم خلاف ما اذا ضوفت فانه يقتضي الاستحقاق وقد نظير في الطلاق  
في قوله انت طالق في الغد ولو استاجر ثوبا ليطبخ له حنطة بغيره فلا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز  
يكون الا لاثبات منفعة في العمل والمنفعة تابعة للمعقود غير معقود بالعقد الا بالبرهان لو شتر ثوبا ليطبخ له حنطة بغيره فلا يجوز ولا يجوز ولا يجوز  
والجانب معقودا على ما معقودا على ما لا يتقابل في الشيء والشيء في مسألة الكثرة كذا اليوم معقودا على العمل وقد اضيف العقد اليها على  
السواء وليس اصرها في جعل معقودا على البول من الاخر لا خلاف في غرض المستاجر من ثوبا ليطبخ له حنطة بغيره فلا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز  
في زيادة العمل ومنهم من يحمل العمل خوف ان يطله الماعل العامل في بعض الوقت لا عمل وقد جعل غرض المستاجر ثوبا ليطبخ له حنطة بغيره فلا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز ولا يجوز  
العمل كغيره من العمل ويشترط العمل اخرا فيخرج ومنهم من يحمل العمل في الوقت كيجوز الاجارة وان لم يعمل فلا يخرج احد على الاخر  
فيقيد **قال** وان استاجر ارضاء على ان يكونها ويوزعها او يبيعها ويوزعها على لانه شرط مقتضية العقد لان الزمان مستحقة  
بالعقد ولا يتأتى الزمان الا باستيفاء الكرامة فكان العقد مقتضيا له فلا يقد **قال** وان شرط ان يثبنا او يكون انرا او يثبنا  
او يوزعها او يوزعها ارضاء على ان يكونها بالكنة بالكنة لان الزمان التثنية وكون الزمان والسرقة يستحق بعد انقضاء حق الاجارة فيكون  
فيه نفع صاحب الارض وهو شرط لا يقتضيه العقد فيقيد بالبيع ولان موزع الارض يبيعها واذا فرغ الاجرة لم يبق بعد الحق  
فيبقى منفعة في منفعة وهو معقود ايضا لكونه من الماعل منها ما عني لو كان تحت لا يبيع لخطئه ثم بعد الحق بان كانت الحق  
طويلة او كان البيع لا يحصل الا به لا يفد شرط لانه يحاقتضيه العقد لان في الارض ما لا يخرج البيع الا بالكلية بعد الزمان والسرقة  
وقد خرجت الى الجداول ولا ياتي اثره الى القابل عادة مطلقا في الارض لان اثره ياتي الى القابل عادة وفي لغة الكتاب ان اثره ياتي الى حيزه  
فالكنة الزمان لان مطلقه يتناول الزمان والطعام دون الجداول واستيجار اللدني يزرعها بارض اخر ليزرعها الاخر يكون بيع







فيه كما كان ديناً في ذمة لا يتعدى له سببه قبل السلم في غير البيع كما كان يلاقى العين لا يمكن بيعه من غير ماله و  
لهذا كان مشتركا والاول اجرة حرة واجرة حرة وقد اختلفت عبارات المتأخرين في بعضها فقال بعضهم الاجرة المشتركة من يتقبل  
العمل من واحد والاجرة الخاصة من يتقبل العمل من واحد والعقد المشترك من لا يستحق الاجرة في العمل والاجرة الخاصة التي يستحق  
الاجرة بتسلم نفعه للثمن وان لم يعمل وعزاؤه والاول لان هذا حكم لا يعرف الا بعرف الاجرة المشتركة والخاصة وهكذا ان  
المشتركة لا يتقبل العمل من اثنين لان العقد مخصص له العمل وان كان ان يتقبل من العامة لان مضافه لم يبرهن حقيقة  
لواحد من هذه الوجوه من غيرها والاجرة الخاصة لا يمكن ان يعمل فيها لان مضافه في المنع صارت مستحقة للمشارك والاجرة الخاصة بالمتنا  
ولهذا استحق الاجرة مستحق وان نقض العمل ولا يستحق الاجرة حتى يعمل كالتصاريق والصانع يبيع الاجرة المشتركة لا يستحق الاجرة الا اذا  
عمل لانه الاجرة عقد مضافه في حقيقة المساواة بينهما فاما لم يسلّم العقد على المشترك لانه لا يسلّم العوض والموقوف عليه هو العمل  
اوانه على ما ينشأ فلا بد من العمل **ق** او المتنازع في دينه مخصص له العمل كسواءه على سبب يمكن الترخيص كالمرقة او بالمالين كما  
لحقوا الغالب الغاية المتأخر وهو ان عندنا في حقيقة وزفر الحسن بن زياد وهو القياس وقال لا يفسد الا اذا اهلك بامر لا يمكن الترخيص  
لان عمره على ما كانا يضمنان الاجرة المشتركة لان العقد مخصص له العمل ومقتضى سلامة العقد مخصص له العمل فيكون  
المستحق بالعقد حفظا سليما من العيب الذي هو سبب الهلاك لانه لا يمكن العمل الا بالحفظ فيكون داخل تحت العقد فيضمن بالهلاك  
كما في الوديعة اذا كانت اجرة وكذا اذا اهلك بغيره ولا يبرهن ان القرض حصل باذنه فلا يكون مضمونا على الوديعة وهو  
العادية ولهذا لا يفسد فيما لا يمكن الترخيص كالمرقة مضافه وكما ذهب عن العود المتأخر ولو كان مضمونا على ما اختلف في الحال  
بل كان مضمونا على مطلقا كالقصب والقصب على سبيل الترخيص والبيع القاسد وعكس الوديعة فانه لا يفسد مطلقا ولا نسلم ان  
الموقوف عليه هو الخط بل العمل وانما وجب عليه الحفظ تبعاً لا مقصود لان العمل البتة في وجوبه العيني وما يمكن العمل الا بحسن  
العين كان له جزؤه وهذا لا ينافي في شيء من الاجرة ولو كان الموقوف عليه هو الخط لانه حصته في الاجرة فصار كاجرة الوكيل في الوضو  
باجرة لان الخط واجبه عليه مقصودا ببدل وخلاف ما اذا تلف به لان العقد يقتضي سلامة الموقوف عليه وهو العمل فان لم يكن سليما  
ضمير وقوة في غير ذلك من الاجرة انما كانا لا يضمنان الاجرة المشتركة وهو قول ابراهيم النخعي مضافه واما ما فعله فلا  
يلزم حجة وقيل هذا اختلاف حرم زمان وليس من شأنه لان الاختلاف بوجوده بين الصحابة فكيف تصور ان يحمل على اختلاف  
الزمان بل الخلاف مجيء ان الخط موقوف عليه مضافه لانه لا يمكن من ايها المستحق وهو العمل لا يحفظ العيني وما لا يتوصل

الى العاجل المالك يكون واجبا كوجوبه فكان العقد واردا عليه ومنه لا يكون واردا عليه بقوله ما يفتي اليوم  
لتغيره احوال وبه يحصل صيانة امواله وان شرط الضمان على الاجرة المشتركة في العقد فان شرط عليه فيما لا يمكن الترخيص بالاجرة  
بالاجرة لانه شرط لا يقتضي العقد وفيه منفعة لاحد ففسدت وان شرط عليه فيما يمكن الاحتراز عنه فعلى الخلاف في بقائه  
لانه يقتضي العقد عوضا ومنه يفسد لان العقد لا يقتضيه فيكون استثناء فيه مفسدا **ق** او ما تلف به كمن يبيع  
الثوب مناديه من لون الحلال وانقطع الجمل الذي يشترط بالجل وغرق الغيبة من مائة مضمون في مال مفرور والثمن في الثوب  
عليه لانه ما دون فيه فلا يحاط به الضمان كما معنى للدق واجرة الوضوء والاداء على ما يأمور والامر المطلق ينظم العمل  
بنوعه المعيب التسليم والتحق لضعف في الثوب البني كان في فطره والاحتراز من زعمه غير ممكن اذا دق المصالح ليس  
وسعة فلا يمكن الترخيص من الاجرة عظيم فيكون ملحقا باليس وسعة فصار كالبنوع والفصل والحجامة والحنان و  
لهذا كالدق الثوب بغيره وهذا لان الداخل تحت الدق هو الداخل تحت العقد وهو العمل المصالح لان الدق ثبت في  
ضمير العقد على التسليم لان مطلق عقد الموقوف يقتضي سلامة الموقوف عليه من العيوب على ما مر في البيع فلو كان  
المتلقي حاصله باليس كان له فيه فصار كما اذا وصف في الوقف فاني بنوع اخر خلاف معنى القصار لانه مبيع وعمل  
المبيع لا يقتضي سلامة الموقوف على الاعانة في فقه الغرامة ومطابق البنوع والقصار ونحوها لان العقد فيه  
لم يتناول العمل المصالح لان نفس العمل افساد وانما السلامة المطلوبة من العمل لا يوجب والمعتاد وبعد ذلك السرية  
والاقتصار من بين على قوت العمل في احتمال اللوم وسلطان الموم ومقتضى ذلك وليس وسعة معرفة والحجامة عن الوضوء  
يستحق بعقد المعاوضة بحال والتخلف في الحق على لانه في وجه القصار بغيره بالتلف في الثوب بالجملة من الوقف لانه كما  
يلحقه الحج فيه وهو ساقط العبرة فيما يلزم العبد بالتزام وانما يعتبر ذلك في حقوق الله تعالى دفع الحج حتى اذا اجتهد  
خطا يكون مضمونا لاجرة الوضوء ما يبينه وخلاف تلخيص الله اجرة الوضوء ساقطه واجرة الوضوء لا يجزى صان  
ويجب على الاتساق ما افسده التلخيص بعبارة لان الاتساق اجرة المشتركة من التلخيص صاحب الثوب غير ان شاء صفته قيمته  
غير معمول ولم يعط الاجرة وان شاء صفته محولا واعطاء الاجرة وقدر نظيره **ق** او لا يضمن بين آدم يبيع من خرق في الغيبة  
او سقطن الوبة وان يسوقه وقوده لان ضمان اللدعي لا يجب بالعقد وانما يجب بالحياة ولهذا لا تجوز العاقلة الا اذا كان  
بالحيانة وقيل هذا ان كان كبيرا عن يمسك على الوبة ويتركه وصن والا فهو كالمتنازع والبيع لا فرق **ق** ما ان انكسر

في البيع من ثوبين كان كل واحد من ثوبين انكسر



اما الغنم فانه تلف بفعله لان الواخل يحب العقد على تسليم والعقود داخل فيه فمضى على ما بيننا اما الجزار فقلناه  
اذا انكر في الطريق والمثل شيء واحد بين ان وقع تقديرا من الابتداء من هذا الوجه وله وجه آخر وهو ان ابتداء المثل يحصل  
بامره فلم يكن تقديرا وانما هو تقديرا عند الكسر فمضى الى ان الجهتين شاك فان حال الى كونه متعديا فمضى فيه في الابتداء ولا بد  
الاجر لانه يتبين انه كان متعديا من الابتداء وان حال الى كونه مازوا في الابتداء وانما هو متعديا عند الكسر فمضى فيه في موضع  
الكسر واعطاه اجره بحسبه حتى اذا كان الكسر يصنع بان زلق او غيره وان كان في غير صنعه بان رحل الناس فانه لا يصنع عند  
الي حصة لان المتاع اما عند وعنده ما يصنع قيمته فوضع انكر لانه تسليم العمل بانقاله ليملكه فتعطيه اجره ولا يخبر في هذه  
العهود عندهما لان العين مضمونة على الاجرة المتشرك عندهما على ما بيننا **قوله** لا يصنع حجام او بنائا او قصا ولم يعد الموضع  
المعتاد لانه الترفه بالعقد فصار واجبا عليه والفعل الواجب لاجتماع الغنم كما اذا حال القاض او غيره ومثل المفرد وبذلك  
الاذا كان يملكه الترخيم لوق والتخرج نحوه مما ذكرنا في قبل لان حق الترخيم ودقته يعرفه ما حمله من الزوق بالاجر كما هو  
فما كان يقين بالتسليم منه بخلاف الفقد ونحوه فانه يتبين على قوت الطبع وضعفه ولا يعرف في كل بضعه ولا ما يتحمل من الخرج فلما  
يمكن يقين بالتسليم منه وهو غير السار في مسقط القبان الا اذا جاز والمعتاد فيهم في الذل ولا اذا لم يملك وان حكم يقين به  
نصفه في النفس لانه تلفت علون فيه وغير مازون فيه فيصنع بحسبه وهو المثل حتى ان الختان لو قطع الخشفه مبرر المقطوع  
حجب عليه في كماله لان الزايد والخشفه وهو عضو كامل فيجب عليه في كماله وان كان وجب عليه نفس الميت كما ذكرنا وهو من انوار  
المسائل واعزها حيث يجب الكفر بالبر وبالهلاك **قوله** والخامس يتحقق الاجر بتسليم نفعه متى وان لم يعمل شيئا استخرجت  
للمنفعة او لرب الغنم لان الاجر الحاق يستحق الاجرة بتسليم نفعه للعمل او لم يعمل من اجرة اظاما واجر وصولا ونقص الوص وهو  
المشهور وليس ان يعمل غيره لان منافعة في المثل هي مستحقة له والاجر مقابل بها فيستحقه عالم بنفعه من العمل مانع حتى كالموظف و  
المطوخر وكل مما يمنع النكس من العمل قالوا هو الهواية والاجر مقابل بالنافع وهذا ينطبق الاجر مستحق وان نقل العمل قال صاحب  
الترغيب في نفع البناء للمفعول بخلاف الاجر المتشرك فانه ربح غير محدد له الا ان يضيأ طائفة من نفعه بل باجر فقطه رجل قبل ان  
يعقب من النوب فلما اجر الجزار لانه لم يسلم العمل لرب النوب ولا لغيره الجزار اعطاه ان يعتد العمل لانه لو اجر عليه كان جبره حكم العقد الذي  
جاء بهما وذلك العقد قد انقضى بتمام العمل وان كان الجزار هو الذي فسخ فمضى له نفعه لانه اعتد العمل لانه لو اجر عليه كان جبره حكم العقد الذي  
سلك في المثل حتى اذا زاد المثل في النسيئة او نقص الاسكاف الجزار اعطاه اجره على علونا وانما يكون اجرة وصادا استاجر لرب الغنم

اول  
ادارة علمه ان لا يربح الاخر او ذكرا المت اول او اخوان يتاجر بغيره شره ليس على غنى مسماة باجر معلوم فانه جعله اجيره لوجود  
الكلام لانه وقع الكلام على الحق في اوله وقوله بعد ذلك ليس الغنى يحتمل ان يكون للمنافع العقد على العمل فتصير اجيره مشتركا  
لان الاجيره المشترك هو الذي يقع حقن على العمل ويحتمل ان يكون لبيان نوع العمل الذي يستحق على الاجيره الخاصة في الحق فالاجان على  
على الحق لا يصح في الاجيره الخاصة بل تبين نوع العمل فيقول المتاجر انك شرد الخدمة او للملك او للمصدا فلا يتغير حكم الكلام الاول  
بالاستعمال فيبقى اجيره وجوده عالم يبين على خلافه ولو شردنا حكم الاجيره المشتركة فاعلى ان ترحى غنم غيري مع غني واخر الحق بان استاجر  
ليس على غنى مسماة باجر معلوم شردا كان اجيره مشتركا لانه جعله اجيره مشتركا باول الكلام بايتاع العقد على العمل فغوله وقوله  
كذلك في اخر الكلام يحتمل ان يكون للمنافع العقد على العمل فتصير اجيره مشتركا يحتمل ان يكون التقدير العمل الذي وقع العقد على خلافه فلا يتغير  
كلامه بالاضمان عالم يبرح خلافا **ق اول** لا يضمن ما تلف في عين او بعلة اما الاول فلان العين امانة في يده لانه قبضها  
بأذنه وهو اعتد على صفة ظاهره وكونه عند مالك لا يقضي الاجيره المشتركة كان نوع يستحق عنده ما صيانته لا لامل الناس بل لتقبل  
الاعمال في خلق كغيره فبغته في كسره الاجره وقد جرح في القيام بها فتعقد عند طوبى لا فيجب عليه الضمان انه هلك بما يمكن التجرع عنه  
حتى يتوانا في حفظها واخره لوجود العمل في بيت المتاجر ولا يتقبل الاعمال في غيره فاختار عليه بالقيام بها الثاني فلان المنافع هاترت بموكة  
للمتاجر فاذا اضره بالهوان في ملكه صرح وهان تايامنا به فصلا ففعله منفولا الله كانه فعله بنفله لان البديل يستحق له العمل بدليل انه  
يستحق الاجر وان لم يعمل وهذا لانه البيع منفعة وهي سليمة وانما الخسار في العمل الذي هو تسليم المنفعة وذلك غير المتعقد صحتة فكيف يمكن  
مضوناعله فلا يشترط فيه سلامة فلا يضمن ما تلف في الا اذا تعدى الفساد فيضمن للتعدى كالبيع **ق** وصرح بتدويل الاجر بتر  
العمل في الذوب نوعا وزمانا في الاول وفي الدكان والبيت والاداة مسافة ومجلا الى جردان جعل متردوا بين تسميتين بجعل العمل  
متردوا في الذوب بين نوعي العمل بان جعل الحيا غيرا مثل ان يقول ان خطته فاربا فبدرهم وان خطته روميا فبدرهمي او جعل  
العمل في متردوا بين نوعين مثل ان يقول ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فبدرهم فانه يجوز في اليوم الاول وفي الثاني وهو متغير  
قوله وزمانا في الاول في المتردوين زمانا في جردان الوقت الاول ويجعل المنفعة متردوا في دكان بان قال ان سكنته حواري  
فبدرهمي وان سكنته عطار فبدرهم او قال في بيت او بجعل متردوا بين مسافتين في الاداة او بين حليين بان قال اخرجك من الدابة  
الى بغداد بكذا والى الكوفة بكذا او بان قال اخرجك على اكلان حملت عليا فقطار من خطه فبدرهم وان حملت عليا فقطار من  
صدين فبدرهم وكذا الوضوء بين ثلثة اشياء جاز ولا يجوز اكثر من ذلك على ما بينا في البيوع والمعتبر فيه البيع والجامع ورفع الحاجة







ان يساويه الا ان يشترط ذلك ويكون وقت الاجارة متنها للزوجين بل ان الشترط لازم والمحرر والمحررة ولو سافر  
به ضمن لانه صار غاصبا ولا اجر عليه وان سلم لان الصمان والاجرة لا يجتمعان **قال رحمه الله** ولا يباين المستاجر من عبد  
يجوز ارجاء دفعه لعله معناه لو استاجر شخص بغير رطله من نفسه ففعل واعطاه الاجر ليس للمستاجر ان يرضه منه والقياس ان  
ياضه لان عقد الجور على الاجور فيبقى على ملك المستاجر لانه بالاستعمال صار غاصبا له ولهذا يجب عليه ضمان قيمته اذا هلك  
ومنافع المصروف لا يضمن عنده فيبقى المرفوع على ملكه فلان ان يسترده وبه الاستحسان ان المقر نافع على اعتبار  
الخراج سالا صار على اعتبار هلاك العبد والمنافع مادون فيه فيجوز فيخرج الاجرة عن ملكه فليس ان يسترده وهذا  
لان العبد مجرور عن فرض المولى لا عن تصرف المولى لا لبرئانه يجوز قبوله الهبة بغير اذن المولى لكونه نفعاً في حق المولى  
وجواز الاجارة بعد ما سلم في العمل يحل نفعاً في حق المولى لانها اذا جازت يحصل للمولى الاجر بغيره وروم بخضاع  
منافع العبد عليه جازاً فحينئذ العقل بالجران فاذا جازت الاجارة صح ضم العبد الاجارة لانه العقد وقض الجبل الى العاقرو  
في صحه فيه لانه يكون للمستاجر ان يسترده منه بخلاف ما اذا ملك العبد في حالة الاستعمال فانه يجب على المستاجر قيمته واذا ضمن بصر  
ما حاله في وقت الاستعمال فيبقى مستوفياً من نفعه بعد نفعه فلا يجب عليه الاجرة وكذا الهبة المجرة على الاجرة وسلم من العمل كان  
الاجر له لا يغير عن نفعه عما ينفعه من القربات ولهذا يملك قبول الهبة وجواز الاجارة بعد الفراغ في العمل نفع محض وفي النهاية  
الاجر الذي يجب في عتيق المورثين اجر المثل فان اعتقه المولى في نصف الحق نعتز الاجارة ولا خيار للعبد فاجر ما مضى  
للمولى واجر ما يستقبل للعبد واجر المولى ثم اعتقه في نصف الحق فلا عبد الحيا فان فتح الاجارة فاجر ما مضى للمولى  
ان اجاز فاجر ما يستقبل للعبد والعقبى للمولى لانه هو العاقرو **قال رحمه الله** ولا يضمن غاصب العبد ما اكل من اجرة معناه اذا  
غصب رجل عبد فاجر العبد نفعه فاقترع المالك الغاصب من عبد العبد الاجرة فاكله فلا ضمان عليه وهذا عندنا في صفة ربه الله  
وقال اعلم ضمنا لانه ان تلف مالي الغير فاذن ولا نافي له لان المال للمولى لان اجارته نفعه جازية على تقدير السلامة على  
ما بيناه وكسب العبد للمولى لانه يتبع لوقته فيكون الغاصب مستوفياً بالاضمة والاتلاف فيضمنه ولا يضمنه ان الصمان  
يجب بالتلاف مال مجرور متقوم وهذا ليس بخبر بل ان الاجارة يكون بين او يردنا به وهذا المال ليس في يده ولا في يدينا به  
لان الغاصب ليس ببايع عنه والعبد ليس في يده بل هو في يد الغاصب وما في يده يكون في يد الغاصب ايضاً بنفع النفس  
فلا يتصور ان يكون مجروراً محرزاً اذ هو لا يحزر نفعه الغاصب فكيف يحزر ما في يده عنه وما لم يقع في يد المولى حقيقة

او حكمه بالاستئجار لانه لا يكون معصوماً فيفسد نظري الى المهر وق في يد السارق بعد القطع ولان الاجرة بدل المنفعة  
والبدل حكم المبدل ولولا تلف الغاصب المنفعة لا يضمن فكذا يؤولها ولان الغاصب لو اجر العبد بغيره واخذ الاجرة  
واكله فلا ضمان عليه فكذا اذا اجر العبد نفسه لان العبد في يده فيكون فعله كفعله من وجه لانه في ضمانه ومن وجه كفعله المالك  
لان هو المالك لوقته وما يرد بين اصيلتيه يورثه خطره فوجبتا جانب المالك عند بقاء الاجرة في يده فقلت المالك احق  
به وجبتا جانب الغاصب فحق الصمان وقلت لا ضمان فيه على الغاصب في المال لان الاصل وهو العبد في ضمانه كالمبيع  
اذا اكتسب يده البائع واستردك البائع كسبه لا يجب عليه ضمان من داني حبيته لان الاصل وضمانه وهو البيع بخلاف ولو المصنوع  
حيث يجب على الغاصب ضمانه بالاتلاف معقوباً لانه ليس له المنفعة بل هو جرح اللدم فيضمنه عند التقول كالام ولهذا لو استولى  
الغاصب لا يكون الولولة ولو اجر العبد كان الاجرة **قال رحمه الله** ولو وجد له اخن او وجد مول العبد ما في يد العبد من الاجرة  
اخذ لانه وجد عن ماله ولا يلزم من بطلان التقوم بطلان المالك في المهر وق بعد القطع فانه لم يبق متقوماً حتى لا يضمن على الا  
ويبقى المالك فيه حتى يافذه المالك **قال رحمه الله** وصح ضم العبد اجرة المورثين العبد اجرة من المستاجر بغيره بالاجماع  
لان المباشرة للعقد وصحقوق العقد اليه وتقره تقع محض على حالي في عبد غير معصوم بغيره لكونه مادوناً في المقر والنفع **قال**  
ولو اجر عبد عتيق من الشريكين ثم ابا بربعة وشهد المحض صحيح والاول بربعة لانه ما قال اولاً شهد بربعة انفرد الى ما يلي العقد  
خبراً بالصحته كما لو ملكه لان الاوقات في حق الاجارة بمنزلة الاوقات في حق البيع لانه لا يكمل الا بالانكسار فيكسر بمضد  
فتبين عتيقاً واذ انصرف الاول الى ايلة العقد انصرف الثاني الى ايلة الشراء الاول خيراً للجواز ايضاً لانه اقرب الاوقات الدهر كما  
صح **قال** ولو اختلف في اياق العبد ومروءه حكم الحال معناه لو استاجر عبداً ثم اختلف في اياق الشراء في اوقات الشراء او مرض  
في الحق وانكر المولى ذلك وانكر استاذة الى اول الحق فقال اصابه قبل ان ياتيني بساعة يحكم الحال فيكون القبول من غير شك في الحال  
مع يمينه لان القول في الدعوى قول من يشهد له الظاهر ووجوده في الحال يدل على وجوده في الماضى فيصير الظاهر مرجحاً وان  
لم يصحح كما اذا اختلف في جريان ماء الطائفة وهذا اذا كان الظاهر يشهد للمستاجر فظاهر الاشكال فيه لانه ليس الا دافع  
سحقاً عليه والظاهر يصحح ان كان يشهد للموجر ففيه اشكال من حيث انه يستحق الاجرة والظاهر وهو لا يصحح الاستحقاق وجوابه  
انه يستحقه بالسبب وهو العقد وانما الظاهر يشهد في ايقاعه واستمراره الى ذلك الوقت فلم يكن مستحقاً بمجرد الظاهر وهذا لاننا  
لما اتفقا على وجود سبب العبد في الوجوب علمهم بالانكار بعد ذلك يكون متعرضاً لنفيه فلا يقبل منه الاجحة وعلى هذا لو اختلف

تلاف







وقال الشافعي لا يصح اشتراط الخيار فيه لان المتعارف لا يمكنه ان كان الخيار لا بد من تلف شيء  
من الصفقة فمن الخيار وان كان الموهوم فلا يمكن التسليم ايضا على الكمال لان ما يفسد من الصفقة في من الخيار لا يمكن تسليمه وليس يترقب  
الصفقة قبل التمام لانها لا تتم مع خيار الموهوم خلاف البيع لا يمكن رد جميع المعقود عليه في البيع حتى ينفذ وانما هو موهوم  
والجواب في المجلس وتحتل الصفقة بالاقالة فيجوز شرط الخيار فيه كالبسبب وهذا لان الخيار شرط في البيع للزوم حتى اذا كان فيه عيب  
وخسار يفسد لان الاجابة يقع بغيره سابقة لتمامه فيمكن ان تصادق بغيره موافق فيحتاج الى ان لا يفسد شرطه كالبسبب خلاف  
الملك لان لا يقع بغيره بل يتقدم السوم والتعامل في المواقف فلا يحتاج فيه الى الزوم بعد فلا يحتاج اليه لان الملك لا يقبل الصفقة  
بالاقالة فلا يؤثر فيه خيار الموهوم ولا يفيد الا بطلان الصفقة بغيره كالبسبب ولا كذلك في الملك وخلاف الفروع والسم  
لان شرط الخيار فيها يمنع تمام القبض المستحق بالعقد في العقد فيها موجب للقبض في المجلس وفوق بعض المعقود عليه لا يمنع الرد الجواب  
فكان الخيار شرط للمفوض خلاف البيع لا يمكن فسخ البيع في جميع المبيع فلا ضرورة الا بطلان الصفقة بغيره كالبسبب  
لكن في غير شرط الخيار للمفوض وفي البيع لا يفسد بغيره بل يفسد بغيره لعدم الفرض فلو كان هناك بعض المعقود لا يؤثر فيه  
الصفقة ولا يفسد في العقد في المنافع يقع متفرقا لانه يتقدم ساعة فساعة على ما بينا فصار كل جزء من اجزاء الصفقة مستقلا  
بعضه على حق فلا يتصور فيه تفرق الصفقة اذ هو لا يكون الا في ملك بعضه واجد **قوله** والرؤية ان يفسد خيار الرؤية وايضا  
قال الشافعي لا يجوز استيفاء ما لم يره الجاهل فلو الجاهل انما تمنع الجواز اذا كانت ينفذ في المناقضة وهو الجاهل لا ينفذ اليها  
لانه ان لم يره فغيره يره فلا يمنع الجواز ثم اذا رآه فبطل خيار الصفقة لان العقد لا يتم الا بالتراضى ولا يرضى بدون العلم وقد قال عليه  
السلام من اشترى شيئا لم يره فلا خيار اذا رآه والاجابة في المني في فتننا وله ظاهر الحديث فلو اذلاله **قوله** ويصح بالخبر  
ان بالعقد وهو العاقبة فيفسد في الرجوع المفسد فوجبه لوجوب العقد الا ان يتحلل حرزا بدم يستحق بان بالعقد كمن اشترى  
رجلا لقطع من فسد في الرجوع او يقطع له طعام الوليمة فاختلعت منه او حانوا لبيته فيه فافلس واجره ويزعمه دين بعيان  
او ببيان او باقرار او اقرارا لغيره لو استجد دابة للسفر فبطلت له الدابة لان الشافعي لا يبيع الاجارة بالانذار الا بالعيب  
لان المنافع عند بمنزلة الاعيان ومنه جازع في ان الاجارة غير لازمة ولكل واحد منهما فسخ لانها اجرت للمفوض كالعارة  
ولا حاجة الى انها تفسد للزوم فيكون كل واحد منهما بالفسخ فيفسد كالعارة قلنا في عقد معاوضة قلنا من الجانيين  
كالبسبب وكونه اجرة للمعاوضة لا يول عدم لزومه الا بطلان السلم اجرة للمعاوضة ويلزم اذ وقع خلاف العارة فانها عقد ترجع

فلا

فلا يلزم على ما بينا من المنافع غير مقبوضة في الاجارة فصار العذر فيه كالعيب قبل القبض في البيع فيفسد به اذ المفسد مجزأ  
وهو عجز العاقبة المفسد في الرجوع لا يتحلل حرزا بدم يستحق بالعقد وهذا هو معنى العذر في كل واحد من الامثلة التي  
ذكرها في ظاهر وفي الحقيقة في حرز من فوق فخر الجواب في قوله الفسخ وهو لان جواز هذا العقد للمعاوضة ولو لم يتوفى في الصفقة  
على المتعاقدين فاذا ادى الامر الى العذر فانه فيه القياس فقلت العقد في حكم المضاف في حق المعقود عليه والاضافة في عقد  
التملكات تمنع اللزوم في الحال كالمصينة ثم قال في الجاهل الصغير وكل ما ذكرنا انه عذر فان الاجارة فيه تستغنى وهذا يستعمل  
انه لا يحتاج فيه الى قضاء القاضي لانه بمنزلة العيب في البيع قبل القبض فيفسد العاقبة بالفسخ وفي النيات ان الامر يفسد ايا  
الحاكم لبيعها الاجارة لانه فصل مجتهد فيه فيستوفى على قضاء القاضي في الرجوع في الهبة قال شمس الائمة الرخيم هو الاصح ومنهم من  
يقول فقال اذا كان العقد ظاهر الفسخ والافسخ الحكم وقال قاض خان الجوزي هو الاصح ما العذر الظاهر من استيفاء الجوز  
لقطع الفسخ ثم يمكن او الطبع لا يطبخ للوليمة ثم في بيع الموهوم وقوله واجره ولو لم يره الجاهل او كان ثم لم يره من ولا يقدر عليه  
ايضا لان من اجروا ففسدوا في كيفية فسخه فقال بعضهم يبيع الدابة ولا يفسد بغيره ويفسد الاجارة منها لبيده وقال  
بعضهم يفسد الاجارة او لا ثم يبيع فقله ولزمه دين بعيان او ببيان او باقرار او اقرارا ذكره تبين انه لا فرق في ثبوت الزوم بين ان  
يكون بشاهدين او باقامة بيته او باقراره بالكلية بحجة حرز لانه يجزئ بغيره وقوله لو استجد دابة للسفر فبطلت له الدابة لان  
اللو استجد دابة ليس فسخا فبطلت له الدابة لانها لا يفسد بغيره ولو يرد للمعاوضة لا يفسد لان المكثر في الصفقة بغيره وحرز دابة  
بثبوت ما يفسد لاجل المانع وطلب الغرم والمعاوضة لا يفسد في كل الفرض لا يمكنه ان يفسد بغيره على ما بينا في الاجرة وكذا لو رضى ما ذكرنا  
وروي اكثر من انه عذر لانه لا يفسد بغيره لان غير لا يفسد على دابة مثله وهو لا يمكنه الخروج خلاف ما اذالم يرضى وعلى رواية الاصل  
ليس بغيره كما ذكرنا **قوله** ولو اخرج حصيا من ارضي متاجرة او سحابة فاحرق شيء في ارضي غيره لم يفسد لان هذا ليس بشرط الفمان  
فيه لتعدن لم يوجب فسادا او حرقا في كل ارض فلف في انسان خلاف ما اذالم يرضى في ملكه فاصاب انسانا جرح يفسد لانه مباخر  
فلا يشترط فيه التقدير لان المباخر علة فلا يفسد حكمه بعذر والتبديل يفسد فلا بد من التقدير ليلحق بالعله واحدة والحصيا يفسد مثله  
بما في فلابد ايضا التلقا اليه قال شمس الائمة الرخيم هو الاصح انما كان الرابح مائة جني او قوت الف درهم فركبته لانه لا يفسد في تركها  
واما اذا كانت الرابح مائة جني او مائة درهم فركبته لانه يعلم انها لا تستقر فلا تعذر فيفسد وكذا في الهبة مائة درهم او مائة درهم جرح  
في الطريق فاحرق شيئا مني لانه متعذر بالوضع ولو دفعته الزبح الى شي فاحرقه لا يفسد لان الرابح مائة درهم فركبته ولو اخرج الحدود







كاتب مملوك وصغير يعتقل بالحل او موهل او مبيع وقبل مع لعله يباع والذين يتبعون الكتاب مما ملكت ايمانكم فلما  
تزوج ان علمهم فيهم خير الالة معلقة فتيما على جميع ما ذكرنا في الحال والموهل والصغير والكبير وكل من يتا من الطلب قال  
الثاني في الجوز كتابه الصغير والكتابة في الحال اما الاول فلان الصغير ليس بهل المتزوج وهذا بناء على مسألة لا اذن للصبي في  
التحان فانه لا يجوز عنده وغدا يجوز لانه تعرف نافع وقاهر الالة يشهد لنا لان الالبقاء المذكورة الالة يتحقق منه او الكلام  
في صبي يفعل واما الثاني فلانه عاجز عن تسليم المعقود لانه مملوك لا يتعد على شيء وفي زمان قليل لا يمكنه التصديق فلا يجوز  
الاجتناب واقله يجان لينتقل من التصديق الى العقد على التسليم شرط لصحة العقد الا ترى ان العجز الطارك في المتحان اول خلاف  
بالعلم في الحال حيث يجوز على اصله لانه العاقبة اصل للكلمة في العقد فالظاهر انه قادر على انفا ما اترم واقضاه على العقد بول  
على ذلك فيجوز وان اطلاق مملوكا فانه يتنازل في الحال والموهل فلا يجوز منس لان منحه على ما عرفت في موضع ولان البدل  
في الكتابة معقوده كالشئ في البيع حتى لا يستبدل به قبل القبول والعقد على تسليم الشئ لبيت بشرط لصحة العقد فان  
من ليس عنده شيء اجاز ان يشترى ماشاء بخلاف السلم على الصلح فان السلم فيه معقود صلي ولا يجوز العقد على المحروم فجعلنا  
الاصل عوضا عما فات من العقدة لتمكنه من تصديق في الحق ولان الكتابة عقد ارفاقا فالظاهر انه يباح له ولا يباطل الى  
بخله في السلم فانه منى على الماكه والمضاربة فالظاهر انه لا يجوز الطلب في بوجده المطالبة بخبره في الحال ولان اعتبار في الحال لا يول  
على استمرار بل يجوز ان يملك في المجلس اضفا في بدل الكتابة لان المال غايه وراعي خلاصته بالجواز ولان عقود المداينة يعقود صحرا  
الاصلية وهي العقدة على قضاء حتى جاز لمن لا يملك شئ ان يشترى له بخلاف البيع لان العقدة على تسليم شرط وهذا شرط ان يكون  
موجودا فعينا الا في السلم بآراء انه حله اسلام غير صحيح ما ليس عند الانسان ودرخص في السلم وانما شرط قبول العبد لانه يلزمه  
اعمال فلا بد من التزامه والامر في الالة للندب عند العنق حتى لا يجزى على المولى ان يكتب عين وقال داود والظاهر يجب عليه اذا  
طلب العبد ذلك فعلم المولى فيه الجيز لان الامر به والامر للجور فقال بعض من شائنا هو لا ياباه واشترط علم الجيز فيهم حتى على  
وفاق العادة فان العادة جرت على انه لا يلبس الا اذا علم فيه الجيز وقد يكون الامر لا ياباه كقولهم نعم واذا حلف فاصطادوا  
فلما الامر قد يكون للندب في الظاهر هذا يدل ما بعن من قوله نعم واتوهم من مال البه الوز انكم فانه للندب فكذا  
الكتابة قال شمس الالة وحمله على الاباه ليس يعقود عندى لانه يؤدي الى انه لا يافى في ذكره لشرط لان الكتابة جريزة وان لم يعلم  
في الجيز وكلام الله في منعه من غله ولا يكون لغو فابق اصله فيكون التطبيق بشرط للندب حتى يستلج ان يلبسه اذا اطلب

بطله

ماشاء

العبد

العبد وعلم المولى فيه الجيز وهو نظير قوله نعم ولم يستطع منكم طول ان ينكح المحصنات المؤمنات في ملكك ايمانكم الالة فان  
تطبق لعدم القدرة على الحرة للندب حتى لو تزوج احد مع القدرة على الحرة كان ما عرفت في موضع والمولى بالجيز المذ  
في الالة هو ان لا يضر للمسلمين بعد العنق وان كان يضر بهم فالفضل ان لا يلبسه ولو فعل جاز وقيل الوفاق واداء  
الامانة والصلح وقيل المال والجيز يرايه المال قلنا نعم ان ترك خيره الالة مالا ولا ما تنفق افي خيره مال  
وهو ان يكون كسويا بعدت على اداء البدل ولا يفتق الاباء اكل البدل لقوله علمه السلام المكاتب عبد سابق  
علمه درهم رواه ابو داود وقال عليه السلام ايا عبدك كتب على ما له اوقية فاداء الاعتراف وقيل فهور  
رواه ابو داود والترجيح واحد وغيرهم ولان المولى لم يسله العنق فلا يسلم للعبد المحض لان العقد  
يقضي المساواة واختلق الصحابة رضي الله عنهم فيه فذهب على رضي الله عنه انه يعتق بقدر ما ادعى اعتبارا  
بالجيز بالمال وبه يستويان فيما يملكه من البدل ومذهب ابن سعود انه يعتق اذا ادعى قدر قيمته لانه يقوم مقامه  
ويندفع به المهر المولى والباقي دين في ذمته ومذهب ابن عباس انه يعتق بنفس العقد ويكون البدل دينيا في ذمته  
كان جعل الكتابة واردة على الذمة كالعنق ومذهب زيد بن ثابت انه لا يعتق منه شيء حتى يؤدى المولى به اخذ علماء  
الامصار مارونيا وقد ثبت له بعض احكام الحرية على ملبسها ولا حاجة الى اثبات الحرية ويعتق العبد اداء  
البدل وان لم يقل المولى اذا ادته الى خانة حرو وقال الشافعي لا يعتق الا اذا قال له ذلك لان الكتابة ليس فيها  
الالزب المال على عبده فيها وذلك لا يوجب العنق عند الدا فلما لم يعلق بالاداء لم يقع العنق عنى قلت  
موجب لكتابة هو العنق عند الدا لانها تنس على الحج وهو الحج لحرية اليد المرفوعة عند الدا وما قاله الشافعي  
انها عبان عظم نجم الحج لا يستقيم لانه لو ضرب على عبد مالا على نجوم لايستقيم كاتبا ولا يثبت له شيء من احكام  
الكتابة حتى يجوز بيعه ونهيه التفرق ويملك اخذ كسبه بلا اذنه ولا تاتى لتخليق العنق في ثبوت احكام الكتابة الا برك  
انه اذا علق بشرط اخر لا يثبت له شيء من احكامها وكذا اذا علق باداء المال بان قال ان ادته الى الفاقانة حر فعلم  
بذلك ان هذا الاحكام يثبت بعقد الكتابة فكذا العنق يثبت بعقد الدا لان حكم العنق يثبت من غير نصه على كانه  
سائر العنق وكان القياس ان يعتق بمجرد العقد لان حكم العقد شئت عقبيه لكن تركنا ذلك مارونيا ولانه لو عتق كان  
المولى يتفرغ من مخرجه عينا عن ملكه بوجوه في ذمته المفسر فلا مضار اليه ونظيره ما قلنا في الاجان عالم يملك ملكه المحقة في

كور

قيق

ففي



الحال يخرج من البدل ايضا اعتبار المساواة بينهما ولا يجب عليه حتى من بدل الكتابة وقال الشافعي رحمه الله يجب عليه  
حط ربح البدل وهو قول عثمان لقوله تعالى واتوهم من مال الله الذي باكم امرو وهو للوجوب وليس ان العقد يجب  
البدل فلا يجوز ان يكون موجبا استقاطا للعقد لا يقتضي شيئا ومن كسب بالعقد المعاوضة ولو كان واجبا لكان  
في البدل الاخر كذلك لان العقد يقتضي للمساواة بينهما والوارد بالامر في الالة النوب دون الختم بدليل ما تقدم من الامر بما  
كتبته فانه للندب فكذا هذا وليس في باب الاستدلال بالقرآن في النظم مثل قوله تعالى افقوا الصلواة واتوا الزكوة  
لان تلك الالة شاملة بكلمتين مستقبليتين ارتباطا الاصل في الاخر فلا يجوز ان يستدل بحكم احدها على حكم الاخر  
اعلمنا قال ابنه من حفظه بالاول اذا البدل المأمور به في الالة هو البدل المأمور به في الثانية وفي الجملتين المأمور بالالة  
يتأخر الصفة اليهم بوجه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم واخطوا في الالة بدليل علمه لانه لا يملك الا للسلطان هذا  
بحوزان يكون المواد به هو دفع الزكوة اليهم بل هو الظاهر لانهم لم يردوا بدفعه تعالى وفي الزكاة الصدفان وجوز  
ان يرد بدفع الصدقة بعد الالة لانهم من جملة من حضر المسألة في كل ذلك على ان الواو في الالة لا يقتضي الترتيب  
والقرآن **قال رحمه الله** وكذا اذا قال جعلت عليك الفايضة بوجه خذوا اول البعثة او اخر كذا فاذا اديته فانت  
والافق يعني يكون مكاتبا بهذا القول مثل ما يكون مكاتبا بالقول الاول وهذا المستند من القياس ان لا يكون  
مكاتبه لان الخوم فصول الالاء وان يفر على غيره عايشا في المال فاشا في المني وقوله بعد ذلك ان اديته فانت حر  
هو تعليق العتق باداء المال وهو لا يجب لكتابتك المستند من الالة العتق المعاني دون الالفاظ فانت كانت  
المضاربة بشرط ان يكون الربح للمضارب فمضاربها ان يكون له مال يضاعف وقد انفع الكتابة هنا مفر فينتقل  
بما اذا اطلق الكتابة بلا والي ان المخرق وقوله اذا اديته فانت حر لا بد منه لان ما قبله محتمل كتمل الكتابة وكتمل  
الضرب به وخرج جهة الكتابة وقوله والافق ان لم يؤد كل شئ منه في مكاتبته في رواية ابى سليمان من التخييم بدول  
على الوجوب لا يجب على العبد لسيده الا بالكتابة فيعلم بذلك ان مهور المولى الكتابة ولان التقييد بالتخييم  
التخييم لا يكون الا بعد الوجوب وذلك بالكتابة وفي رواية ابى حنيفة ليست مكاتبته يكون اذا اعتبار بالتخييل بالاداء  
بدفعه وحيث والتخييم ليس من خصائص الكتابة فيجعل تغييرها لانه يدخل في ما يرد الايون وقد حلو الكتابة عنه فلم  
يوجد ما يخص بالكتابة فلا يكون مكاتبه وهو الاصل **قال رحمه الله** لا يخرج من بين اذا هت الكتابة يخرج المكاتب

من يرد المولى لان موجب الكتابة حاله البدن في حق المكاتب وهذا لا يكون للمولى منع من الخروج والسفر ولو شرط في  
الكتابة ان لا يخرج من البلاد لا يصح الشرط لان المقصود من الكتابة ان يتمكن من اداء المال بالتكليف فلا يمكن من ذلك  
الا بالخروج فيطلق في الخروج **قال رحمه الله** لا يخرج من ملك المولى ما رويناه ولا نهى عن معاوضة فيقتضي المساواة  
بين المكاتبين واصل البدل يجب للمولى في ماله من غير ان يفسد العقد لكنه ضعيف لا يثبت ملكه فيه الا بالعقد لان ثبوته في ذمة  
مع المتأذى المولى لا يستوجب على عبده دينه ولهذا لا يصح الكفالة به فيثبت للعبد بها بطلان ما كلفه ضعيفا  
ايضا فاذا لم يملك المولى المكاتب بالعقد من المالكية للعبد ايضا وانما المالكية لا يكون الا بالعقد فيعتق المروعة المالكية  
فيحقق المساواة بذلك ابتداء وانزاعا ولو اعتقه المولى عتق بعقده لبقاء ملكه فيه وسقط عنه بدل الكتابة لانه لم يكتسبه  
**فجاءوا** وانما التزمه مقابل ما اعتق وقد جعل بدونه **قال رحمه الله** وعلم ان وطى مكاتبته او جعلا او على ولاها  
او تلف مالها لانها لا يعتد بالكتابة خرجت من يرد المولى وصار المولى كاجنبة فصار حق بنفسها وكسبها يتوصل  
للمقصود بالكتابة وهي حصول الحرية لها والبدل للمولى بناء على كونها احدى مالها ونفسها ولو لا ذلك لان تلف المولى  
ما فيه ما لم يحصل لها العرض المتبعا بالكتابة ومنافع البضع ملحق بالاجرة فيجب عليه عوضه وهو العتق عند التلف بالوطى  
وابقى الحد البشري **قال رحمه الله** وان كان له على حرة او حرة او قيمة او عيني لغيره او ماله لم يرد دينه ولو فاسد اما  
الكتابة على الحرة او الحرة فلا بد لئلا يعمل في حق المالك فلا يصح عوضا فيفسد العقد وهذا لان تسمية ما ليس بمقوم في  
عقد يحتاج فيه الى تسمية البدل الصحة بوجوب فساد العقد لا يصح بخلاف النكاح حيث لا يفد تسمية الحرة والخمر من  
لانه لا يحتاج للصحة الى تسمية حرة في النكاح بل تسمية المهر ومع نفيه فكذا اذا سمى بالاصح لم يرد لان وجوده كعدمه  
واما اذا كان على قيمة نفيه فلا نهى جهوله العقد في مختلف باختلاف المعنويين فكذا اجنسها مجهول لان القيمة  
يعبر عن الثمن وهو النقدان ولم يتعين واحد منهما ففسد لتفاضل الجاهل كما اذا كانت على ثوب او دابة لان الثوب  
والدابة اجناس مختلفة وما هو مجهول الجنس لا يثبت في الدمنة اصلاحه في النكاح ولان موجب الكتابة الفاسدة البقرة  
فالتصميم عليها تنضم على موجب العقد الفاسد فيكون فاسدا ولا يقال لو كانت على عقد جواز وجب عليه عتق وسقط  
او قيمة حتى لو ان قيمته تحجر المولى على قبولها ولو كانت الكتابة على القيمة فاسق كما هو ذلك لاننا نقول القيمة في مسئلة  
الكتابة لو وجبت لوجبت ففسد او مجهولة فلا يمكن ايجابها ففسد وفيما اذا كانت على عتق يجب حكما لا عقدا



وكم من شيء ثبت حكما لغيره وان كان لا يثبت فلهذا لا يثبت بالاجل لا يجوز ويجوز تبعا لانه وكذا يبيع لطيفين  
لا يجوز ويجوز تبعا لانه وانما اذا كانت على معنى غيره فلا تارة لا تارة على تسليمه والرد به شيء يقيمن بالتعيين كالشرب  
العبد وغيرهما من الكيل والوزن غير التعيين حتى لو كانت على وادعاه او دنا من بعضه وعلى غيره يجوز الكتابة لان النقص  
لا يتعين بالتعيين في العقد المتعلق بمواضعة ولا في فسخها وانما يجب عليها في الذمة وروي الحسن عن ابي حنيفة  
ان الكتابة على معنى الخرج جازية حتى لو ملكها العبد وسلم الى المولى لم يمتنع وان جرحه روى في الرق لان المسمى بالمستوفى والعقد  
على التسليم موهوم وفهار كالموهوم ظاهر الرواية ان العيني في المعاوضات معقود عليها والعقد على تسليم المعقود  
على شرط الصحة في العقد الذي يحل الفسخ وتسلم تلك العيني ليس في قدرة العبد فلا يبيع تسمية خلافا لما اذا كان البذل  
غير عين لانه مقصود به فلا يشترط العترة عليه ولهذا يجوزنا الكتابة في الحالة ويحلف في الحال لان العترة على ما هو المقصود  
بالحال وهو تسليم منافع البضع ليس شرطه تزويج صخرة رخصا جازيا ما هو تابع فيه وهو الصداق وولان لا  
يشترط فيه العترة ولهذا جاز في الصداق ايضا ولان الكتابة شرعت على وجه يختص المكاتب عما ثبتت له حرية العبد  
في الحال وشرط حرته الرقبة الى وقت الاداء فلا جاز هذا الميثاق حرية اليد والرقبة في حالة واحد ولا على وجه التقاب  
فيكون اعتبارا قايما بغيره ولا يكون كتابة لان الكتابة شرعت لاثبات الحرته على التعاقب فاذا لم يحصل لم ينفذ اصلا  
لان كل عقد لا يحصل فيه مقفودة لا ينفذ ولا ينفذ لانها لا جازية من الكتابة لان الاداء يعمى على المولى اذا الاجازت ثم  
ما العقد فيه العيني في اساء وقت العقد وكسبه وقت العقد ملكا فلا تارة الكتابة على مال المولى لاني كسبه العبد بعد العقد  
فلا يجوز وانما قلنا ذلك لان العبد يقيم مستقرا للعيني في وقت العقد فيدخل في ملك المولى ضرورا ولو اجاز صاحب العيني  
ذلك في غير محرم الاداء ويجوز لانه لو اشترى بدينار اجازت له ان يبيعه بدينار فكذا الكتابة او في ان يجوز لكونها  
مبنية على السباحة والمسألة في الحقيقة ان لا يجوز لانه لا يقيم للمكاتب على كسبه وهو المقصود بالكتابة لانهما ثبتت  
الحاجة الى الاداء في المكاتب ولا حاجة اذا كان البذل عين لانه يقوم به مقفودا الكتابة على ما بينا ونحوه لانه  
يجوزنا جاز ذلك او لم يخرج من اجازت بغير تسليم العيني وعند عدم الاجازت يجب على تسليم قيمة العيني كما في النكاح و  
روي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه ان ملك ذلك العيني فادى لم يمتنع لان يكون المولى قال اذا اريت اني ملك العيني فانت حر  
فحينئذ يفتق حكم التعليق وذكر في خلافه فروي يعقوب بن قول زكريا في ذلك روى رواية الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف

وروي صاحب الاملا عن ابي يوسف انه يفتق بالاداء قال في المولى فكل ولم يقل لانه العقد يفتق مع الفساد لكون  
المعنى لا مستقوما وقد وجد الاداء يفتق كما اذا كانت على غير فاداء روى قول ابي حنيفة ان ملك العيني لم يبره في هذا  
العقد بسمية لانه لا يفتق على تسليمه فلا ينفذ العقد اصلا فيفتق ان ادنى لم يمتنع بخرج التعليق وان لم يبرح لا يفتق كما  
لو كانت على ثوب ومبنة وان كانت على معنى في بطلانها فيكون كسبه ان كان مادونا له في القارة فغيره وان كان في ردة بغير  
لان كانت على بدل معلوم يفتق على تسليمه وفي رواية لا يجوز لان المولى كانت على مال نفسه اذا اللطام في عيني كسبه من قبل ولو  
كانت على اداءهم في يد العبد يجوز باتفاق الروايات لانها لا يتعين في العقد المعاوضه وانما اذا كانت على ما له دينار  
عنا ان يرد عليه دين وصفا فالحذوكر هنا فوالا في حصة فاما ما يوصف ليقتطعه ويكون مكاتبيا ياتي لان كل ما جاز اير  
العقد على جاز استئناف من العقد ويجوز الكتابة على وصيف فكل اجوز استئناف من عقود الكتابة لان جوازها المستثنى منه بقوله  
في الحالة المستثنى وجوازها المستثنى في حاله وصيف ان بدل الكتابة بجهل القدر فلا يبرح كما اذا كانت على قيمة الوصف وهذا  
لان الوصف لا يمكن استئناف من الوان اير الاعتبار القيمة وتسمية القيمة يفتق العقد كما بينا فكل استئنافا وما عرفت لان  
الاستئناف معتبر بالتسمية على معنى ان كل ما يبيع تسمية به المثلث وما لا فلا فانت عن الجزاء مقفورة ولان هذا عقد  
يشتمل على بيع وكتابة لان ما كان من الوان اير الوصف الذي يرد المولى بوجوه ما كان من اير بازا ردة المكاتب هو مكاتبه فبطل  
بطالة الثمن والمنحى وكذا الكتابة ولانها لو جازت على هذا الوجه جازت بالحقبة ابتداء ولانه صفقة في صفقة وهي بيع في  
كتابة فلا يجوز للزمن عنها **قال فان ادنى الخمر** لان العقد معقود وان كان فاسدا فتيقن بالاداء وقال زكريا رحمه الله لا يفتق  
الا باداء قيمة نفسه لان البذل في الكتابة الفاسدة هو القيمة فتقن باداؤه ولا يفتق باءا ما ليس بدينار كذا ذكره في الكافي وعنه  
في المبسوط والذخيرة وكذا ذكره في الهداية وفي بعض نسخ الهداية وقال زكريا لا يفتق الا باداء قيمة الخمر وهو غلط من الكتابة  
وعنه ابو يوسف لا يفتق باءا الخمر لانه بدل صورة ويعقوب باءا القيمة ايضا لانه هو البذل معنى وعنه ابي حنيفة لا يفتق باءا  
عين الخمر اذا قال ان ادبر فانت حر واعتبارا لانه شرطه وجود الشرط فصار نظيره ما كان عليه على مائة اودم فانه لا يفتق الا في صورة  
التعليق نصا وفي ظاهر الرواية يفتق باءا الخمر وكذا الخمر والفرق بينهما وبين المبيته والدم ان الخمر والفرق بينهما وان  
لم يكن له قيمة في حق الماسين فانعقد به العقد وجب الانفاذ والعقد عند اداء البذل الخمر وطواحا للمبيته والدم فليكن  
على اصلا عند ادائه لم ينفذ العقد باءا فاعتبر فيه ما معنى الشرط لا غير ذلك بالتعليق **قوله وسعي في قيمة لانه**



على يد رتبة لعناد العقوق وقد عذر الرد بالعقوق فيجوز له قيمة كافي البيع الفاسد اذا اعتق المشتري المبيع او  
 تلف في يده **قال رحمه الله** لم يفتق من المبيع ولو علم انه عقوق فاسد فيجب له قيمة القيمة بالغة ما بلغت كما في البيع  
 الفاسد بخلاف المولى برضى ان يعتق باقل مما ساء فلا يفتق منه ان نقصت قيمة المبيع والعبد برضى بالزيادة حتى ينال شرف  
 المحررة فيرد عليه اذا زادت قيمته على المبيع وفيما اذا كانت على فقه يعتق باءا القيمة لا هو البذل في الفاسد سواء كان او لم يكن  
 فامكن اعتبار معنى العقد فيه والرجل الى في العناد لا في ابطال العقد خلافا اذا كانت على رتبة لا يعتق باءا الموثب  
 لانه يخلق خلافا فاحشا لا يوقف على مواد المولى فالكاتب باطلا فلا يعبر اصلاحه لو ادعى قيمة ايضا لا يعتق الا  
 اذا علم به قصدا بان قلنا اذ ديت الى ثوبا فان حرر فحينئذ يعتق باءا كقوله لا يعتق من حرر فانه باءا لا يمان وحسب  
 يعتق مع الجلالة فيمنع من ان يعتق على اسم الثوب والحالة معاوضة فيمنع بالجرالة الفاحشة وما فيه من معنى العيني  
 تابع لانه ثبت في معنى المعاوضة فبطل بطلان المعاوضة فلا يعبر اصلاحه ولا العمل فيه عن علمنا ان الثلاثة ان المسمى  
 كان نسا لا يصح عوضها لجرالة العذر والجرالة الجسدية فان العبد لا يعتق باءا المسمى ولا باءا القيمة اذا لا يفتق عن  
 العقد اصلاحا لا على وجه المسمى والقيمة وهذا لان عتق الكاتب عتق باءا العوض وليس عتق الاداء فاذا كان المسمى  
 لا يصح عوضا كقوله لا يعتق به وان كان يصح عوضا يتعلق به كالبقرة فانها معلومة في وجهه ويده معلومة في كل وجه عند  
 الاداء حتى تبقى معلومة العذر والجسد والصفة ولهذا جازم الرافعي في ضمان العود وان ضمان العقود اذا فسد التسمية  
**قال رحمه الله** وهو على حيوان غير معروف ان يعتق الكتاب على حيوان اذا سبي جسد لا نوع وصفته كالعبد والوصيف  
 وينصرف الى الوسيط وجز المولى على قول القيمة كما يجزى قبل العيني لان كل واحد اصل فالعيني اصل التسمية والى القيمة ايضا اصل  
 لان الوسيط لا يعلم الا بها فاستمر باءا وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز هذا العقد لان المسمى في جهول ففصل كما لو لم يسم جرسا كان  
 كاعتق ادب او دار او ثوب وكما بيع ولجام ملونه معاوضة لا يصح بالابتسامة البذل وان كان ماري في العذر رضى عنها  
 اذا اجاز الكتاب على الوصف لانها ليست على الساحة والمسألة فلا يفتق التسمية بالجهالة البسيطة في البذل كالتكالي  
 وصار بالجرالة حتى لا اجل فانه اذا كانت على التالى العطا وخو كالحصاد مع ما ذكره بخلاف البيع لانه معنى على المضايقة والمماكة  
 وهو معاوضة مال بالمال من كل وجه والكتابة معاوضة بغير مال في الابتداء اذا البذل مقابل بقل الجحرا ابتداء وهو ليس حال ونة  
 الانزاع وان كان معاوضة مال بالمال لكونه يقابل الرقبة كمن على وجه يفتق الكتاب عن كونه العبد لا يمكن مائة نفع فشا به

الغلاف

الكتاب وخلاف ما اذا كانت على دابة او نحو لان الجلالة فاحشة فيه فلا يفتق اصلاحا على ما بينا وخلافا لما افادته على قيمة  
 حيث يفتق ويحب فيه القيمة والفرق ان الجلالة في العذر والجسد والوصف في الحال والجرالة في العذر جلاله في الوصف  
 دون العذر والجسد فثبت الجلالة ولهذا الوكالة على قيمة عبد لا يجوز ما ذكرنا وعلى عبد يجوز ما بينا فعلم بما ذكرنا ان  
 جلاله الوصف لا يمنع الله في معاوضة مال بغير مال وجرالة جسد منعت لا يمنع في الكل **قال رحمه الله** كاتب كافر عبد المالك  
 على غير نفع صح هذا الاخر لان الجلالة مستوفى في حرهم كالعبيد حتى المسمى فيه على ما بينا فيما تسميته اذا كان المسمى معلوما  
 واحترز بقوله عبد المالك من عبد المالك فان نفع فاسد او جسد فاسد لقيمة على ما بينا فيما اذا كان المولى مسلما  
**قال رحمه الله** في قيمة الجلالة ان المسلم ممنوع من تملك الجسد وتملكها او في تسليم من الجسد وتملكها وتملكها قبل التسليم  
 لكونها موصوفة في الذمة والعقبى في عامعين فيكون غير ما ورد على العقد فيكون تملكها من العبد وتملكها من  
 المولى في الحال عوضا عما في الذمة فلا يجوز من حق المسلم فممنوع من تسليم الجسد فوجب المسمى الى الجارية لغيرها مقام  
 المسمى ويكون الكتاب باقية على حالها خلافا لما اذا باع ذي من ذى غيرهم اسلم احدها قبل القبض حيث يفتق البيع عند بعضهم  
 لان العقد يقع على ما يصح بولا في الجملة ففي الكتابة يصح ان يكون القيمة بولا في الجملة الا ان كان الكتاب على وصيف او غيره  
 يجوز الكتابة وجب القيمة فانه كالبقرة على قول القيمة فاذ اجاز ان يفتق على القيمة فاولى ان يفتق  
 خلافا لبيع لانه لا يفتق على القيمة صحيحا اصلاحا فكل الا يفتق عليها **قال رحمه الله** وعققت بعض الكا يفتق قيمة الجلالة  
 الكتابة عقدا معاوضة وسلامة اصل الوصفي لاحداها بوجوب سلامة العرضي الاخر لا واذا ادى الجرد عتق ايضا  
 ليعتق الكتابة لتعلق العتق باءا الجلالة في الذمة فيكون في العقد فصار كما لو كاتب المسلم على نحو فانه يعتق باءا الجلالة او قيمة  
 نفع على ما قال في الحاشية هكذا ذكر بعض المشايخ كالمقاضي ظهير الدين الشيرازي وختم الدين الاقطر والرجبي والتابوردي  
 في شرح الجامع الصغير وفي شرح الطحاوي والترمذي لو ادى الجرد لا يعتق ولو ادى القيمة يعتق لان الكتابة انشئت على القيمة  
 ولم يبق الجرد بولا في هذا العقد صحيحا على الجرد ابتداء وبقي بعد الاسلام على قيمة صحيحا على حاله ولا يتصور بقاء صحيحا  
 على الجرد بعد الاسلام فثبت الجرد فيكون بولا في ذمة من واداء الجرد لان العقد فيه العقد فاسد فاعتق باءا البذل  
 المروط فيه كما فيه من معنى التعلق فتعني باختياره وبغيره بولا في قيمة لانها ليست على الله اعلم بالصواب  
**باب ما يجوز للمالك ان يفعل قال رحمه الله** الكتاب

غير البذل لا يعتق خلافا لما اذا كانت المسلم عبدا او  
 كاتب الكافر عبد المسلم فافتق حيث يعتق باءا







في الحال وفي النفس وبين ان يكون بالامر وبغير الامر لان الكاثر **قال** واعنا قبحه ولو بالبيع لانه ليس  
باهل الاختلاف لان العتق لا يتصور الا من المالك والمالك لا يملك الرقبة فلا ينفذ عتقه ولو على حال لان فيه اسقاط المالك عن  
العبد بغير اذن من ذمة المفسد لكونه من باب الكسب وقبضه ببيع العبد من ذمة اعتقاق على ما بينا في الوكالة فلا يملك  
**قال** رحمه الله ونزوح عمن ان لا يملك تزوج بغيره وكذا لا يملك به لانه يقبض له ونفقته بالدية لكونه ذمة غلام الرقبة بالهرم  
وكسبه بالنفقة وليس هو من باب الكسب في ذمة غيره ولا يزوج الا على ما بينا **قال** ولاب والوصي ودين الصغير والمالك  
ولا يملك مضارب وتزويج ثمة لان الاب والوصي مطلقان لا كسب المالك فخطاب المالك من تزويج الامه وكتابة  
ملاك الصغير والمضارب وتزويج الثمن والمضاربة لا يكون الا بالاتفاق والكتابة ليس بها وهذا لان التبان مبادلة  
للال بالمال والبيع ليس كذلك الكتابة لان المال مقابل بكل الجز في الحال وهو ليس مال فلا يملكونه بخلاف الاجارة فانها مبادلة  
للمال بمال ولهذا لا يثبت فيها الحيوان دين في الذمة بل لا ينعى المنافع وتولوا ان مال الثمن وكذا المنافع يصلح مهر ولو لا  
انها مال لاصح لان الله تعالى انما شرع ابتداء النكاح بالمال بغيره لان المال اصل فدان من كان نفسه  
عالم في النكاح وغيرها يمكن تزويج الامه والكتابة كمال اب والوصي والمضارب والقاضي وامينه وكل من كان يقره خاصا  
في النكاح كالمضارب والتزويج والمادون لا يملك تزويج الامه ولا الكتابة عند ابن حنيفة وعندهما ابو يوسف ومالك يكون تزويج  
الامه لان فيه منفعة على ما بينا وجوابه انه ليس من باب النكاح على ما بينا فلا يملكونه وجعل في النكاح من لا يملك تزويج  
وجعل في المادون في النكاح والليل وجعل كالمادون **قال** رحمه الله ولو اشترى اباه وابنته لم يملك  
عليه لان المالك من اهل النكاح وان لم يكن اهلا للعتق فمحل المالك من اهل النكاح بغير الامه لان المالك يملك  
ذمة العتق لمحق من يملك الرقبة لعله عليه السلام لا يعتق في مال يملك ابن آدم فاذا اعتوز لاعتاق صار ملكا على المعتوز  
بخلاف الحر فانه يملك الرقبة ولا اعتوز به فمحق على سواه لان اهلا للاعتاق بان كان بالغ عاقل او كسبي او مختونا  
لان عن الصلة ومع العتق يجب حقا للعبد فلا يخلو من ان يكون مملوكا او لم يكن كنفصان الزوجات والافارب ثم ذكر الاب  
الابن من وقع اتفاقا ولا يخلو من ان يكون مملوكا او لم يكن كنفصان الزوجات والافارب ثم ذكر الاب  
لودي في الكتابة ثم الولد المشرى ثم الوالدان مع هذا اتفاقا وتون في الاحكام فان الولد المولود في الكتابة حاله والاراد في الرق  
والوالدان يردان في الرق كما مات ولا يرد بان حاله ولا يرد بان حاله لان الولد المولود في الكتابة بتبعيته ثابتة

بالمالك والبعثية الثابتة حقيقة وقت العقد والولد المشرى بتبعيته ثابتة بالمالك والبعثية منها حكم في حق العتق لا  
حقيقة في حق الامه لا ببعثية بينهما حقيقة بعد الانفصال والولدان بتبعيتهما باعتبار المالك لا باعتبار البعثية فان لم يثبت  
بعضه فاختلصت الاحكام لذلك **قال** ولو اشترى اباه وابنته لم يملك تزويج الامه ولا الكتابة عند ابن حنيفة وعندهما ابو يوسف ومالك يكون تزويج  
عند ابن حنيفة وقاله لانه يملك به لانه يقبض له ونفقته بالدية لكونه ذمة غلام الرقبة بالهرم وكسبه بالنفقة وليس هو من باب الكسب في ذمة غيره ولا يزوج الا على ما بينا  
تجب بمقتضى علمه ولا يزوج في ما وجد له ولا يقطع بين اذ ارق منهم الى غير ذلك من الاحكام المختصة بهم فكل هذا الحكم ولا  
يصح حنيفة رحمه الله ان المالك يملك كسبه وليس له مك حقيقته لوجود ما بينا في حقه والرق وهذا هو المشرى امراته بغير طاهر و  
وجوز دفع الزكوة اليه ولو وجب كسبه اقران الكسب كمن لاصلة في الولد لا يرد ان القادر على الكسب يطلب نفقة الوالد  
والولد ولا يملك في غيره حتى لا يخاطب الا بنفقة اخيرا لا اذا كان مورا او ذميا في الكسبة بطريق الفعل فمقتضى الوجوب  
للملح لان من قرابة يشرى في الاعمال في حق بعض الاحكام كالحليلة وجريان القصاص من المجانين وقبول الزنا  
ودفع الزكوة اليه ويشبه الولد في حرمة النكاح وجوب النفقة وحرمة الجمع من يتيسر منه في النكاح فالحقناها  
بالولاد في العتق وبين الاعمال في الكتابة توفي على الشبهة في خطها والعمل على هذا الوجه او من العمل على كسبه لان العتق  
انزع نفوذ ان الكتابة فان اوصى الشريك اذ العتق نصيبه ليس للغير ان يبطل ولو كان له ان يبطل **قال** رحمه الله  
ولو اشترى ام ولد من غير بيعها او اشترى المالك ام ولد من غير بيعها لان الولد لا يخلو من كسبه امتنع  
بيعه ما ذكره فتبعه امره فمقتضى بيعها لا يفتاح لقال عليه السلام اعتقوا ولدا ولا يرد في كسبه حتى لا يعق بعتقه  
وم ينفخ النكاح لانه يملكها في ان يملك النكاح وكون المالك ان اشترى ذميا او غير ذميا فان بيعها كيف  
ما كان لان الحرمة ثبتت من حيثها على ما بينا من قبل ولو ملكها بدم الولد جاز له بيعها عند ابن حنيفة وقاله ليس ان يبيعها  
ولا يفسد المالك اذا اشترى ام ولد من غير بيعها بدم الله ان يبيعها بدم الله وان كان معها الولد لان كسبه  
المالك موقوف بان يكون ذميا بغيره وبين ان يبيع فيقول الولد لا يتعلق به الا بحمل الفسخ وهو امره الولد لا يتعلق  
به لان كسبه المالك غير محتمل للفسخ لو كان الاستيلاء وحتمل للفسخ فيفسخ بفسخ المالك بتبعيته يلزم ان يحمل الشيء  
الذي هو غير قابل للفسخ من جهة ما يقبل الفسخ بطريق التبعية وذلك لا يجوز لان الذي لا يقبل الفسخ اقوى فلا يكون بغيره  
دونه وما للمالك موقوف فلا يجوز ان يتعلق به الا بحتم الفسخ الا انه يملك بيعها بغيره ولو كان ذميا واما ثبت بغيره











الحرة متصلة **قال** رحم الله وان يخرجني من الوجود الباطن جيله **قال** والاسم في ثلثي قيمة او ثلثي البطل بوجهه فهو  
الخيار من ان يسمي ثلثي قيمته من ان يسمي ثلثي بطل المكتوبة وهذا عند جميعه رحم الله **وقال** الاسم في الاقل منها فالخلاف  
في الخيار من على ثلثي الاعتقاد وعدم تجزئته على ما بيناه اما المقارنات فتعق عليه لان بدل الكتاب بمقابل بطل الوقفة اذ لم يستحق  
شأنه من الحرية قبل ذلك فاذا اعتقد بعض الوقفة بما بعد ذلك سقطت حصته من بدل الكتاب بخلاف ما اذا تقدم التوزيع لانه سلم  
بالمزيد العتق فيكون بدل الكتاب بمقابل ما لم يسلم له وهو ثلثان على ما بينا **قال** وان اعتقد كما بينا عتق لان كفاية قيمه فيه وهو  
الرضا المقنود العتق **قال** وسقط بدل الكتاب لانه الترخيص يحصل العتق وقد حصل بدونه وكذا المولى كان يستحقه مقابل  
بالخير وقفات ذلك بالعتق عينا والكتابة وان كانت لانه في جانب المولى لكن ينبغي بالتراضي بالاجماع وقد وجد  
من المولى بالاقسام على الاعتقاد ومن العبد يحصل غرضه بلا عتق وبسلالة الكتابة لان الكتاب يتبع في حق سقوط البطل  
خاصة ويتبع في حق غير على ما بيناه نفعاً **قال** وان كان يملك المولى فصله على نفسه حاله والعتق بالاجور  
لان له اعتباراً بالاجل وهو ليس على والدين ما في الفكر باول هذا الاجور مثله المولى كاتب الغير **قال** لان الاجل في حق  
المالك **قال** بما في وجهه لانه لا يقد على الاداء الا به فاعطى الحكم المال وبطل الكتاب ما لم يرد به فاعتق لا فلا راد  
لان عقود الكتابة معتد من وجهه ومنه لانه تعليق العتق بغير الاداء اوله شرح مع المناقاة اذ الاصل ان لا يخرج من العتق من  
المولى وعبد اذ العبد وما في وجهه كمولاه والاجل انما يرد به فيكون بشرة البشارة فلا يتبع خلاف العتق من الحرية لانه عتق في  
كل وجه فلان بالاجل في بشارته ولان المالك المكنى جعله في الكتابة السابقة وتجدد العتق على خمس **قال** ما من مريض  
كاتب عن علي الغيني الى سنة وقيمة الدين **قال** رحم الله وان يخرجني من الوجود الباطن جيله **قال** وان يخرجني من الوجود الباطن جيله  
عن علي الغيني الى سنة وقيمة الدين **قال** رحم الله وان يخرجني من الوجود الباطن جيله **قال** وان يخرجني من الوجود الباطن جيله  
هذا عند جميعه رحم الله **وقال** رحم الله وان يخرجني من الوجود الباطن جيله **قال** وان يخرجني من الوجود الباطن جيله  
الزيادة بان يكاتبه على قيمة فلان ان يؤخر الزيادة وهي الف درهم بالعراق الاوى فصلا كما لو خالف الميراث امره على الف الى  
سنة وان لم يكن له حال اخر وصار كله مؤجلاً لان له ان يطلعه او يورث المال وهذا لان ما زاد على ثلثي قيمة كان الميراث مكنى  
لا يملكه اصلاً فاذا امكنه مؤجلاً لا يشب للورثة من الاعتراض ولما ان جميع المسح بطل الوقفة حتى اجبر على احكام الابو الى حق  
الاخذ بالشفعة وجريان بيع الميراث حتى ليس المسح كله فيما اذا باع ما بينا وانما الغني حتى الورثة متعلق بالبطل فكذا

بالبدل

بالبدل عتق البطل والتاجيل استقامت فبعض من ثلث المسح خلاف الخلع لان البدل فيه لا يقابل المال ولم يتعلق حق الورثة  
بالبدل عتق الا يتعلق بالبدل واصله الميراث اذ باع دار قيمته الف ثلثة الف الى سنة ثم مات ولا مال له غيره ولم يخرج الورثة فعتقها  
بقا للميراث اما ان يعجل ثلثي جميع الثمن والثلث عليك الاجل والافاقض البيع وعنده **قال** اما ان يعجل ثلثي الثمن والباقي عليك  
الاجل والافاقض البيع وحاصل ان الجاهة بالاجل ايجز في جميع الثمن وضمنه في الثلث عنده لان الناجل ترجع في الميراث من حيث  
ان الوارث يقو عنوعا في المال بغير الجاهة كما بقي عنوعا بنفس الميراث ورجع الميراث بغير ثلث المال وجميع الثمن هذا بدل الوقفة بديل  
ان يشترط الحكم بالاول وعنده بالاجل فيما زاد على القيمة يصح من راس المال ويعتبر في ثلث الثلث **قال** وان كان يملك الف  
سنة وقيمة الف درهم **قال** وان يخرجني من الوجود الباطن جيله **قال** وان يخرجني من الوجود الباطن جيله  
فيها والفرق فيكون من المسألة وبين الاول ان الزيادة على القيمة كانت حتى الميراث في الاول كما ان يملك استقامت بالكتابة بان يسجد  
بقيمة فخره اول الاله المون في الاستقامت وقتا لكتبة على اقل من قيمة فلا يملك استقامت على ثلث قيمة ولا ياجله لا  
حق الورثة يتعلق بجميعه خلاف الاول **قال** رحم الله وان يخرجني من الوجود الباطن جيله **قال** وان يخرجني من الوجود الباطن جيله  
حصول العبد كاتب عبدك فلا يملك من درهم على ان ادب اليك انما فهو في ثلثة المولى هذا الميراث وقبل الوصل ثم ادب اليك فانه  
يعتق لان عتقه فعلق باذنه فيعتق بوجوده الميراث في غير قبول العبد واجازة كما اذا عتقه بغيره في الزروط وان بلغ العبد قبل اصدار  
مكاتبته لان الكتبة كانت موقوفة على اجازته وقبله فصار اجازته في الانتها كقبول في البداية والقبول في الانتها او ككتابة كان  
ينفذ فكره اذا اجاز له ولو قال العبد لا اقبل فادب على الرجل الذي كاتبه لانه لا يجوز لان العقود ترتبده ولو وصي الرجل لم يبره شي  
لان الكتابة يبدل الكتابة لا يجوز ولزم بطل على ان ادب اليك فهو قاضي لا يعتق فيها لان العتق موقوف والموقوف لما حكم له  
لم يوجد المتعلق وفي الاستحقاق يعتق لان الكتابة صحيحة فافترق فيما بين العبد وهو ان يعتق عند ادب الميراث موقوفة فيما بين  
ما وجوب بطل عليه نظراً للعبد وتصحى للعقد بقدر الاحكام وفصل عن عتق من مسألة الكتابة ولو ادب الميراث عند الاجماع  
على العبد لانه من بيعه وحصل له مقبولة وهو عتق العبد فصار نظرياً ما لو تبيع باء الثمن غير المشتري وقبل بوجه على الاول وسواء  
اداه بضم ان ضمانه كان باطلا لانه ضمن غير الواجب الا لانه لو ضمن المالك الكتابة الصحيحة بغير ادب بوجه باء ففهم اولي  
وان اداه بغير ضمان لا يرجع لانه يرجع به لتحصيل العتق لانه غم اذا ادب عن بدل الكتابة كما وان ادب عنه بغيره فلا يبر  
موا ادى بضم ان او بغير ضمان لانه لم يحصل عرض وهو العتق فكان حكم الاداء موقوف فافترق كما اذا تبيع بعبادة الثمن في بيع موقوف

ح







مربيا وادى من كبر بعد الاذن صحيح المالك وانه لو لم يكن كذا لم يشرع بغيره يعني مال وفي الاول بالمنافع اذ لم يكن  
المالك موجودا حال الاذن فالشرع بالمنافع لا يغير من الملك بل ينفذ في جميع المال بخلاف العيني وعندها الكفاية لا يتجزأ فيكون الاذن  
بما به نصيبه اذ لا يملكه فاذ كان له صار ملكا لها كات نصيبه بالاحالة ونصيب غيره بالوكالة فيكون ملكا لها اما يكون بول الكفاية  
بما به نصيبه من قبل العجز والعجز هو ولو كان بغير اذن غيره صار نصيبه ملكا لها عندها وعنهما صار ملكا لها بالاذن وكان للمالك  
اذ ينفذ بالاجماع قبل ان يولد بول الكفاية دفعه للشرع في خلافه وانما باع نصيبه في البيع لا ينفذ البيع لانه لا يملكه الاخر في خلافه فيخرج نصيبه من  
يد ولا يولد الى ذلك بخلاف العتق وتعلق عتقه بالشرع لا ينفذ لانه لا يقبل النسخ ولو اذن بول الكفاية عتق نصيبه خاصة عند  
الاجماع لان العتق يتجزأ عند السكوت وانما يضاف في الذي كاتب بنفسه ما اذن بول الكفاية لانه كبر عبد من غيره من غير ان ينظر ان  
كاتبه بالعلم يرجع على المالك شيئا اخر منه فتركه لانه سلم بول نصيبه وان كاتب نصيبه فقط بالشرع على المالك شيئا اخر فتركه لان  
المالك كان بول نصيبه فلم يسلم له الا نفسه فخرج به عليه وعندها بالاحالة عتق له ويرجع السكوت على تركه ان كان موردا ولا ينفذ العبد  
كما لو عتقه ولم يان يضاف بنفسه في الكفاية لانه كبر عبد من غيره ولو كانت السكوت ما يان بول الاذن صار ملكا لها اما عند  
ظهور ان نصيبه بول كاتب من قبل دفعه كتابه بول الاذن لان الكفاية يتجزأ عن نفسه كتابه على واحد منها واما عندها فلان السكوت  
كان لان ينفذ فاذ كان ملكا من نصيبه اياها بقضى شرعا في بول نصيبه لا يشاركها فيه وذلك ويعتق عتق نصيب كل واحد منهما  
يخرج بول الكفاية المصحح كفاية نصيبه فان اذن المالك ما قالوا له انهم عتقوا وان قدم احد ما صار ملكا لهما فاحد ما يعتق نصيبه عند  
الاجماع وسبق نصيب صاحبه ملكا ولا ضمان ولا سعيه الا ان يجرى المالك بغيره السكوت من نصيب العتق والاعتناق واستسقاء  
المعبدان كان العتق موردا من الاستسقاء والاعتناق ان كان موردا من نصيب العتق ان كان موردا من نصيب العبد ونفس  
قيمة ان كان موردا من نصيب العتق الا في قيمة نصيبه في بول الكفاية في السكوت في الاعراض في ذلك وان كانت كفاية واحدة لا  
يعتق بول نصيبه اياها ويعتق باعتناق واحد وجبته نصيبه لانه لم يملك حق قبله فيكون حكمه كالمسألة الاولى في العتق في  
السعي والعتق والاخلا في غيرها واستسقاء نصيبه في الاذن المعصومين حقا وهذا يرجع على تركه فلا يعتق حتى يولد على  
وحكم ظاهرا **قال** امة بول كاتبا فوطا اصدما قولوا فدعاه ثم وطأ الاخر فوطا فدعاه فخرجت على ام ولولا اول وصفه  
لتركه نصف قيمته ونصف عمره وصفه تركه عتقا وقمة الولد وعوانه وان دفع المهر الى المالك بغيره وهو عنواني حسنة ماله و  
عندها في ام ولولا اول وصفه كان ملكا له وعلم نصفها قيمته لتركه عند ابويوسف عند محمد الاقل نصف البقية ومن نصف ما بقى

من بدل الكفاية ولا يثبت نسب العبد الاخر من الاخر ولا يكون الولد بالقيمة ويعزم العتق لها وهذا الاطلاق يعني على الاطلاق  
في بول استيلاء المالك بغيره بغيره وعندها لا يتجزأ واستيلاء القيمة لا يتجزأ بالاجماع واستيلاء المدة بغيره بالاجماع فاذ  
عرفنا هذا فقلنا ان المالك اذن بول الاول وصحت عتقه لانه استولوا وله في نفسه ملك وهو يكون العتق الاستيلاء وصار  
نصيبه ام ولولا ولم يملك نصيب صاحبه وبقي نصيب الاخر ملكا لها حاله وقال لا يملك نصيب صاحبه وصارت كلها ام ولولا لان  
الاستيلاء يجب تكيله ما يمكن الا ان استولوا امة مشتركة فبقي كل ام ولولا المستولوا لكان التكليف بالتكليف للولاء فالبقية  
للتكليف وقولنا هذا لان الكفاية تحتل العتق والاستيلاء لا ينفذ فخرجنا الاستيلاء فكلنا ومنه الكفاية في حق التكليف  
وفيما يقرر به والكفاية تنفذ فيما لا يتفرق المالك بيني فيها واه وهذا يجوز عتقه الكفاية بخلاف ما لو استولوا من غير شركة  
فانه لا يمكن ويقتصر على نصيبه لانه لا يمكن تكيله اذ لا يتفرق العتق من كل ام ولا يتفرق لانه لا ينفذ الكفاية ففنا نصيبه الاستيلاء  
لان تصرفه في انفسها فربط بالان حقا في الكفاية لا ينفذ فيما يتفرق المالك ولا يصنع رده لانه ان الاستيلاء يقبل التجزأ اذا  
وقع في محل لا يقبل العتق للمدة بين اثنين اذ استولوا اصدما فانه يتجزأ ويقتصر الاستيلاء على نصيبه والكفاية لانه كذا يبر  
فلا يقبل العتق من كل ام ولا يقبل الاستيلاء على نصيبه كافي للذين الشركة ثم اذا جاز بول اخر وادعاه الاخر ففدا في نسب  
لا امة نصفها على فيصير دعوه وشبهت بغيره فاذا جازت بعد ذلك جعل كان الكفاية لم تكن وتبين ان لا تملك ام ولولا اول  
لان الحق في التكليف قائم واما مانع من التكليف الكفاية وقولنا في فعل المقتضى على عمله وقت وجوده كالبيع شرط الجاني للبايع اذ  
سقط الجناز ثبت الحكم الكفاية في وقت وجوده فبقيت الاخر نصف قيمته لانه يملك نصيبه لكان الاستيلاء ونصف عتقا وفيه  
الولد والولد حقا بالقيمة لان الاخر غير المأخوذ لانه وطأ على اهلها على حكمه فظهر العجز وبطلان الكفاية لانه لا يمكن ردها  
وولوا المخرور بول بالنسبة من حقا بالقيمة كذا وطأ ام ولولا المخرور بول كمال العتق والى المالك بول كفاية جاز لانه حقا على  
قيام الكفاية لا على المصداق بغيره فاذا جازت يرد على المولى لانه ظهر اختصا بغيره وهذا طر عند ابويوسف وعندها في ام ولولا اول  
تكميل الاستيلاء ولان الكفاية ينفذ فيما لا يتفرق المالك على ما مر واذا صار ملكا ام ولولا فوطا الثاني صادقا ام ولولا المخرور فلا يثبت  
نسب الولد ولا يكون حقا بالقيمة ولزوم كل المهر لان الوطأ في الاسلام لا يخلو عن الضمان الجا بول الحد الاخر فيقول الجاني بالحد  
للشبهة فيجب العتق قال ابو منصور لا يتردد رده الله اذ انقبت الكفاية عندها وصارت كلها ملكا للمستولوا بنصف بدل الكفاية  
انفسه فيما لا يتفرق المالك ولا يتفرق بسفوف نصف بدل الكفاية وبغيره وطأ انها كفاية بول الكفاية لان الانفساء ضروري















على القاع **قالوا** ان جنى ما تب لم يقض به فنجى حكمه الاول لان ما جنى صار فناء وجناية القنى خيرة المولى  
بين الدفع والقدح على ما عرفه موضعه وقبل ان يجرى علمه الاقل من قيمته ومن الارش لان دفعه مستور بسبب الكفاية وهو حق  
بكسبه المولى وجنى الجناية عند نقض الدفع جنى على ما يكون له الكسب الا ان جناية المولى وام المولى يوجب على المولى الاقل من  
قيمه ومن الارش ما اياه احق بكسبه **قال فان** حق به علمه في كفايته وهو فخر فهو دين بيع فيه ان قطع بوجوب الجناية  
على المالك في حال كفايته وهو الاقل من قيمته ومن الارش فهو دين علمه ببيع في حال الحق انتقل من الرقبة الى القيمة بالعقضاء و  
هذا عند علمائنا الثلاثة وقال فرزدق الم حكمة ولا يبل وهو قول ابو سنان ولا لان المانع من الدفع موجود وقت  
الجناية وهو الكفاية فوجب ان يكون موجه القيمة ولا يتخير جناية المولى وام المولى وان الاصل جناية العبد الدفع وانما تقار  
الى القيمة عند نقض الدفع والمانع مما امره ولا احتمال انفس الكفاية فلا يثبت الانتقال على الوجه السابق الا بالعقضاء او بالصلح  
من الرضا او بالموت من الوفاة وهو غير المخصوص اذا سبق له علم القيمة الا بالعقضاء حتى اذا جرح قبل العقضاء يكون مولاه وان  
يجع بالعقضاء يكون للغائب وكذا المبيع البني على القرض لا ينقل البيع الا بالعقضاء وكذا اذا قبل ان القيمة تقوم مقامه و  
لهذا سبق البيع اذا رضى الشراء بقيمة خلاف المولى وام المولى لا يقبل من الفسخ **قال وان** مات السيد بغير الكفاية لانها حق  
العبد فلا ينقل بحوث السيد كالتدبير وامومة المولى والدين ولا اجل فيه اذا مات الطالب **قال ابو حنيفة** المال الذي ورثه على غيره لان  
الجحيم حقه لانه اجل وهو حق المطور فلا يملكه المولى الطالب لا اجل في الدين خلاف ما اذا مات المطور حيث ينقل الاجل لان من مخررت  
وانتقل الدين الى الزكوة وهي عين هذا المأبذة وهو صحيح ولو كانت وهو يرضى لا يبيع ما جله الا اني التفت وقد ذكرناه والاختلاف  
فيه في قول **قال وان** حرره عنق الى الوعقة جميع الورثة عنق والقياس ان لا يعتق لانهم لم يكونوا لان المالك لا يقبل العقل بغير  
الاسباب فكذلك بالارث وهذا لا يكون لان من المولى لا يملكه المالك ان لم يملكه المالك ان لم يملكه المالك ان لم يملكه المالك  
فانه حرره وقدره من الارش فيكون الاعتاق منهم ابراء اقضاء او قران بالعتق في غيرهم منهم لم يبق عليه دين فيعتق بغيره و  
كما اذا ابراه المولى عن بدل الكفاية ولا يشترط ان يعتقه في مجلس واحد ولو اعتقه بعضهم في مجلس واعتقه الاخر في مجلس اخر لم يعتق  
وقيل يعتق اذا اعتقه الباقره مسلم برح الاول **قال وان** حرره بعض لم يعتقه في الوعقة بعض الورثة لا يعتق منه شيء لانه لم يملكه  
ولا يعتق في مال المالك ابن آدم ولا يملك ان يجعل ابراء ولا قران بالعتق لان ابراء البعض كاستيفاءه لا يوجب عتقه لتعذر ثبوت  
العتق من جهة فبطل العتق وهو الاعتاق والابراء في الوين ايضاً لان البراءة لا يثبت الا قضاء فان ابطال العتق للابراء ابطال

علمه

مجاناه

المعتق ايضا لانه لم يثبت الابد وبطلان المعتق يوجب بطلان العتق بخلاف اعتاق المبيع لانه يمكن ان يجعل مبان مما حصل  
به العتق وهو لا يبرأ من جميع البدل والاقران بالعتق للملك لا يبرأ من ابراءه جميعاً او قران بالعتق ولو ابراه  
بعضهم او اقر بالعتق نصيبه لا يعتق وكذا لو قبض نصيب المالك في عتق الا اذا ابراه واقبضه بغيره لانه اذا قبضه  
بغيره لم يبرأ من نصيب عتقه القاضى وهذا لان لهم ان يطالبوا المالك ببيع ولو كان للمولى وصى وعلمه من عتق او لم يكن  
مستحقاً لا يعتق بقبض الورثة لانهم لم يملكون القبض ويعتق بقبض الولى سواء كان علمه من او لم يكن ويعتق بقبض الغرض ولو ابراه  
على الكفاية لرجل فسلمه المالك الى عتق لانه اوصل الحق الى المستحق **كتاب الولاء**  
**قال** هو المولى بعينه العرب فهو قوام حكمه حاصل من العتق او من المولاة وفي اللغة يقال ولى الشيء اذا حصل ثباته بعد الاول من  
غيره ومنه قوله عليه السلام ليلس منكم او الاحكام والنهي وقال في الزاوية سي ولا العتاق ولا المولاة بل ان حكمها وهو الارث  
يقرب ويحصل عند وجود شرط من غير فصل ومن المولاة وهو مفعول على الولاية بالغن وهو الفرع والحجة الا انه اخفى في المخرج بو  
العتاق وولا المولاة ومن اثار التناحر الارش والعقل وبرهنا الولاء الاعتاق عند الجهور لقوله عليه السلام الولاء لمن اعنق  
ولا يصح ان يسل العتق على ماله لانه يضاف اليه حال ولا يقال ولا الاعتاق ولا الاضافة دليل الاختصاص وهو بالسبي  
لان من ورث فوريه يعتق علمه كان مولاه ولا اعتاق من جهة والموت لا ينافي ان يكون العتق على الملك هو المولى العتق يوجب عند  
الاعتاق للمولى وتخصيصه بخرج مخرج الغالب **قال ابو حنيفة** العتق وهو تدين بكتابته وسبيته وملك قريب بالدين  
وهو بعموم تيناول المولى لان الوفاق على حكم الايى لانه لا يثبت في حقه كثير من الاحكام التي تخص بالايجاب نحو القضاء والشرارة  
والملك في الاموال وكثير من العبادات فمان الاعتاق اجماله لثبوت احكام الايجاب بما لا يلاذ فيه من بركات الارث ولهذا سى  
لانهم لانه انهم علمه حيث اجماله كما قال الله تعالى واذا نقلت من الغنم لاهم علمه وانعت عليهم لانهم لاهم علمه بالهدى وانعت بالاعتاق ولانه  
يعقل عنه فوجب ان يرثه لانه الغنم بالغنم والحياة في هذا المارجل المطلق ما روينا ولعله علمه السلام بلسان الولاء شيء الاما اعتق  
الحديث وروينا انه جازى عنعت عبد الله ومان غنيت فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتن له بنته ونفقة الارث لبت تحت ولانها  
اجتبه حكمه في كماله ولواعق في الحرب وخلا لاولاه علمه اذا خرج اليها سلمى ليرثه وعندي يوسف ثبت له الولاء و  
يرثه ذكره في الحاق ولولاه المالك بعد موت المولى فعقل مولاه للمولى فيكون نصيبه الزكوة كما ذكرناه انه لا يملك بالارث وكذا العبد  
المومن بعتقه او براه واعتقه الوصي بعد موته لا يتفادى فعل الوصي الذي يكون يعتق بغيره وامرات اولاده بعد موته ويكون ولأولاه















بين فرض وضطره وادبته وخصته وياثم مان وبوجز احكامه وفعال المكلفين في حاله الاختيار بحرم علمه قبل النفي  
وقطع طرف الغزو والربا ونحوه من حيث يتبع من ذلك ويثبت على ان المتبع وبما لا يملكه اكل الميتة ونحوه ونحوه  
اجزاء كلمة الكفر في تلك الحالة وتلاف من الحيوان وفساد الصوم والحجاي على الاصرام وهذا دليل على ان **قوله** **فان**  
وضطره فانه لا يملكه على تحقيق ما هو به سلطانا كان او لمسا وضطره فانه لا يملكه على تحقيق ما هو به سلطانا كان او لمسا  
بغيره فينتج به رضا او ينفذ به اختيار مع بقا اهل بيته وذلك لا يتحقق الا من القادر على خوف المكر وتحقيق ذلك لا يملكه بالتهديد  
من القادر على الخوف من غير ان ينفذ به اختيار مع بقا اهل بيته وذلك لا يتحقق الا من القادر على خوف المكر وتحقيق ذلك لا يملكه بالتهديد  
السلطان فان ذلك محمول على ما هو في زمانه من ان القدرة والمنفعة لم تكن في ذلك العصر الا للسلطان فاجاب على ما شاهدوه في زمانه  
انما كان لكل مفيد من مصلحته قدر على ذلك انفساد الى زمانه فاقبيل ما شاهدوه به يعني اذ ليس فيه اختلاف يظهر في حق الحجة  
**قوله** **قلوا** **اكره** على بيع او ثرا او قرا او اجابة يقبل احزاب شديدا وصبيح يد ضربين ان يبيع البيعة او يبيع لان الاكره المباحي وغيره  
المباحي يعومان الرضا والرضى من هذا الوجه هو العقود قال الله تعالى ان تكونه بجان قنن تراض فيفسد عند فوان الرضا خلاف  
ما اذا اكره جسد يوم او قديم يوم او ضرب سوطا لانه لا يبيد بغيره عادة فلا يعدم الرضا وهو شرط لثبوت حكم الاكره الا اذا كان  
الرضا صا حاصلا فيصيب يعلم انه يتضرر بذلك فيكون مكرها بخلافه لان ضرره من ضرر العزب الشديد فيفوت به الرضا وكذا الاقرار  
جعل حجة محالة الاختيار ليرجع جانب الكذب عند الاكره يترجح جانب الصدق لوفع الرضا فترجح وقد ما يكون  
من الجسد كرا ما حجة بالاعتماد البيني وفي الرضا بلجونه اللام الشديد وليس في ذلك صورا لا يزداد عليه ولا ينقص منه لان  
المقادير بالولى من حيث يكون ذلك فوضا الى ان الامام لا يملكه في خلاف احوال الناس فمنهم من لا يتضرر اذ لا يملكه الا بضر  
شديد وجسد يوم ومنهم من يتضرر بان شئ كالزنا والراسا يتضررون بضره سوطا ويكره اذ لا يملكه الا بضر في الناس و  
محضه السلطان فيثبت في حق الاكره على ان فيه هوانا ولا اعظم من اللام والاكره على الجسد والاولاد لا يعوا كرا  
لانه ليس على ولا يعدم الرضا خلاف جسد **قوله** **ويثبت** **بالمك** عند القبض للفساد في ثبوت البيعة وبالله المكنى للفساد  
لكونه فسادا في الساعات الفاسدة وقال في رد المحتار لا يثبت به المك لانه بيع موقوف وليس في فساد الا يولى له لو اجاز يجوز وال  
الاكره اجاز ولو كان فسادا ما اجاز لان الفاسد لا يجوز بالاجاز ولا يرفع الفاسد به ولو فوف قبل الاجاز لا ينفذ المك  
بالقبض كما لو باع من الرضا الجواز وسلك الى المشتري فانه لا يملكه بالقبض **قوله** **ان** **البيع** **هو** **الاجاز** **والقبض** **صوري** **اهله** **مضا** **في**

الى محله والفساد لعدم شرطه وهو التراضي وفوات الرضا في فساد العقد المساواة في الاموال الروية فانها شرطها في الجواز  
البيع وفواتها يوجب الفساد لا التوقف خلاف البيع بضره الجواز فان شرطه جعل العقد فحق حكمه كالمعلق بالشرط والمعلق  
بالشرط معدوم قبل وجود الشرط او يتوكل على وجوده اصل البيع في محله لم ينعقد في كل الكره فلان ينبغي ان ينعقد كالمطلق الا ان الشرع  
شرطه للحل شرطا فانه لا يزداد وهو التراضي ونها ناعني التجان بدونه فلان الرضا بعد المعنى في غير ما يتم به المعنى فلا يبيد به البيع غير مرفوع  
كما انها ناعني بيع الحظنة بالحظنة الا بشرط المماثلة وانما لا يزداد على ما يتم به البيع فلان الرضا بعد المعنى في غير ما يتم به المعنى فلا يبيد به البيع غير مرفوع  
المشترى غير مرفوع بل مرفوع فساد لعدم شرطه الجواز لا يزداد شرعا فكذا هنا فلم يسق الفرق بين هذا الرضا وبين الرضا عن بيع الربا الا  
ان ما يتعلق به الحرة هناك انقل بالبيع وصفا وفي مسئلتنا انقل بالبيع والفاقد وهكذا في البيع الفاسد كلها يتعلق الرضا بالو  
فيكون مرفوعا باهله غير مرفوع بوصفه فيعقد المك بالقبض فكذا اعدا حجة لثبوتها وتعرف فيه بقره لا يملكه لا اعتناق والتدبير حجة  
تقر فيه وانما نفذ بالاجاز لان المكفوس ينفع بها وجوده الرضا فيفسد كسائر الساعات الفاسدة الا اذا لا يقطع به معنى الرضا  
البيع وان تراوله الايدي بخلاف سائر الساعات الفاسدة لان الفاسد فيها في الله سبحانه وقد يتعلق البيع الثاني في العبد  
وحده مقدم لحاجة بانه اما هنا الرضا في العبد وحده سواء فلا يقطع في الاول في الثاني ومن شايح بخلافه من جعل بيع  
الوفاء كبيع المكروه ثم الامام ظهر الدين والصور الشريف حاسم الدين والصور الشريف تاج الاسلام وصورة ان يقول المايح  
للمشترى بيعت منك هذا العيني بين كل على على ان في قضيت الدين فهو في محله فاسدا باعتبار شرطه الفاسد عند العقد على  
ايضا الدين بقيد المك عند انقال القبض به وينفق بيع المشتري كبيع المكروه لان الفاسد باعتبار عدم الرضا فلان حكمه  
حكم البيع المكروه في جميع ما ذكرنا ومنهم من جعله رخصا من السيد الامام ابو نجلى وعلى السعد والامام القاسم المايح  
قلوا لانه شرطه على ارضه عند فضا الدين ان يبيع الرضا لانه هو الذي يوجد عند فضا الدين والعرض في العقود للمعاينة والى الفاظ  
في جعلت الكفالة بضره اذ الاصيل هو الرضا بالعكس كقوله **والاستقصا** **عن** **مرفوع** **للجل** **سلفا** **فاذا** **كان** **رحنا** **لا** **يملك** **ولا** **يستفيع** **به** **و**  
شئ المايح في قوله **يفضي** **ويسترد** **عند** **فضا** **الدين** **ولو** **استاجر** **البائع** **لا** **يلزمه** **اجرة** **كالراعي** **اذا** **استاجر** **المروء** **واستفيع** **به**  
ويسترد الدين به لانه قضيت فجميع احكام الرضا ومن شايح مرفوع من جعله رخصا جاز فيعقد بعض احكامه من الاستفعا  
به دون البعض وهو البيع لحاجة الناس اليه ولما علم فيه والقواعد في تركه بالتعامل وجوز الاستفعا لانه فاصحاب  
الزنا وعلمه الفنون ومن شايح من جعله باطلا اعتبره بالهائل وقلنا في الثاني والصحاح ان العقد الذي جاز من زمانه ان كان بلفظ البيع







الحرم والحرة لا يعامل معاملة الجراح لان يكون مباحا حقيقة ولهذا قيل ان الجنائية في الرخصة موجودة وانما  
استغنى العقوبة عنها كما العفو بعد الجنائية فانه لا يقدر الجنائية وانما يستغنى المواقفة عنها وعلى هذا الخلاف لو صرح بها  
للحصة **قال** وعلى الكفر والتلافى ما لم يقتل وقطع لا بعينه بل يحضر الكفر على كلمة الكفر والتلافى على انسان شئ في  
عاقبته وعلى العفو كالتلافى وقطع لا طراف يحضر لا جزاء كلمة الكفر على ان وقطع مطهر بالايان لقوله تعالى لا تقوله مع الاقرباء  
وقوله مطهر بالايان والحديث عماد بن ياسر حين استلزمه انعله السلام قال له كيف وجدت قلبك قال مطهرا بالايان قال  
فان عادوا فعادوا على الطائفة وفيه ثلث الالة ولان هذا الاطلاق لا يتوقف حقيقة بالايان لانا المتلف في هذه الحالة  
لا يدل على تبدل الاعتقاد لقيام التصديق به حقيقة فلا يكون موقفا في الله تعالى في المعنى فيحصل احيا لثمة ولو لم يكن حرمة  
العفو كحرمة النفس لايرون ان المصطفى لا يحضر له قتل النفس لايامه ولا قطع معنوه وكذا كل ما يثبت حرمة يحضر عند الاكراه  
الحاكم وهو المصلحة وذلك تلافى ما لا يخفى فساد المصوم والصلح والجنابة على الاحرام لان حرمة الكفر لا تحمل السقوط فلا  
يقصور الا باحد فيه اصلا وبغيره وان احالة عقلا لكن لم يوجد سمعا فالحق بالاحتمال السقوط فيثبت بالاكراه المصلحة رخصته  
الا باحد مطلقة ولا يثبت بخلاف المصلحة لا يثبت على هذا لا يكون الاكراه في غير الجرح فكيف يكون الاكراه في الكفر  
وهو انظر **قال** وثابت بالبرهان يكون باجور ان صبر ولم يظهر الكفر حتى قتل لان خيب صبر على ذلك حتى صلب وسماه النبي  
صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء وقال في مثله حور في الجنة ولا فالحرة قائمة والامتناع عن رذيلة فاذا بول غلظ اعزاز  
الدين وقامة حتى لا يتركها حتى يخرج من العباد كان شريدا لا يراى له لوقا قتل دون حال غير فقتل كان شريدا ولا يقال  
الكفر مستغنى في حالة الاكراه عقلا مع الايمان كونه وقلبه مطمئن بالايان كما السخنة الميتة في حالة الاضطرار فكيف يكون  
حرما في تلك الحالة لانا نقول استثناء عن ادراج الى العذاب لانه المذكور في نفس العذاب ومن الحرمة خلاف الجرح وانما  
فان المذكور هناك في الحرمة فيسبغ في تلك الحالة وهذا لا سفي فتبقى على حالها ولكن لو فرض جاز ان حق الله تعالى لا ينفوت  
به ولا حق العبد لقيام التصديق بالقلب وجوب الصمان على الكفر **قال** وبما كان يعنى الكفر لانه هو المتلف لما والكفر  
اللة فيما يصلح **قال** رحمه الله وعلى قتل غير مقتل لا يرضى لو اكره على قتل غير مقتل لا يرضى مقتل لا يحيا بغيره  
لان ذلك الرخصة خوف التلق والكفر عليه فذلك سواء فسقط الكفر **قال** وان قتله لم لان الحرمة باقية  
ما ذكرنا فيما مضى من ان لا يرضى بدينه والكفر لا يصلح اللة في حق فيقتل على كذا لو اكره على ان لا يرضى لان

فيه قتل النفس بالضمان لانه من ولوليل يبري فيه فساد الغرائز خلاف جانب المرأة حيث يرضى لها بالاكراه  
المصلحة لان ضرب اوله لا يقطع عنها فلم يكن في معنى القتل من جانبها خلاف الرجل ولهذا وجب الاكراه القاضى دراه  
الحديث حقا دون الرجل **قال** ويتضمن الكفر فقط وهذا قول الحنفية ومحمد وقال زفر بن عبد الله الجبلي لفصاحي  
على المكروه من المكروه لان العصا صحت على القاتل والقاتل هو المكروه حقيقة لانه هو الجاني وكذا احكام لانه باثم به وهذا  
لان القتل فعل حسي وقد تحقق في المكروه والاصل في الافعال ان يواظبها فاعلمها الا اذا سقط حكم فعله نزعوا  
الى غيره كفي الاكراه على التلافى مال الغير فانه سقط حكمه وهو اللثم على الفاعل واصنف الى غيره وهذا لم يسقط حكم فعله  
بل قرر حكم فعله بدليل ان باثم اثم القتل واثم القتل يكون على القاتل وقال الشافعي رحمه الله يجب العصا على غيرها اما المكروه  
فلما قال زفر رحمه الله واسا للكن فلهصول السبب منه الى القتل حيث اذن فيه معنى صاملا على القتل والسبب ان  
يتر من رذيلة المباشرة في حق وجوب العصا عنده ولهذا حكم بوجوب العصا على شهود العصا ما اذا رجعوا و  
هذا لان العصا صرخ حكم الوجوه والردم والقتل بالاكراه من المستغنى غالب فلو لم يجب العصا لاي الى الفاديو  
على الحل صما لمادة وقال ابو يوسف راجب العصا على واثم منها لان القتل في مقتول على الكفر من وجه حتى اثم اثم القتل  
واصنف الى الكفر من وجه من حيث انه عمل المكروه عليه فصار مدفوعا الى القتل لوجوب طبعه ولان الكفر قاتل حقيقة  
لاحكاما والكفر بالعكس فيمكن فيه السيرة في الجانبين فلا يجب فيه العصا ما دام انه محمدا على القتل بطبعه انما راجحا  
فيصلي اللة المكروه فيما يصلح ان يكون اللة له وهو التلافى في اللة وهذا لان اللة هي التي يعمل بطبعها كالسيف فان  
طبعه القتل عند الاستعمال في فعله وكالتكوه فان طبعها الاضراق وكالماء فان طبعه الاغراق ولا يستعمل اللة بحرب  
العصا على المستعمل فكذا هنا والويل على ان اللة هو المستعمل والامور جاز على وجوب طبعه ضمان المال المتلف يجب  
على الامر ولول هو المتلف يستعمل بما وجب عليه فمعلم بهذا ان التلافى منسوب الى الامر وان الامور اللة الا لوجه السبب  
اللة لا بهذا الطريق قلنا الامر بانه التلافى لا سببا لانه لو كان سببا لما وجب عليه الضمان وانما كان يجب على الامور لان  
المباشرة السبب اجمعي في التلافى كان الضمان على المباشرة في السبب وهذا لانه يمكن ان يجعل اللة في التلافى كالحال بالاجماع  
بان يافوه ويلقيه في حال انسان فكذا في النفس في التلافى يصلح ان يكون اللة لهذا الطريق خلاف اللة فانه لا يصلح ان يكون  
اللة في حق لان اللة بالجنابة على ذنبه لا بقدر اذن جنى على من ينجى الفعل معقورا في حق كما قلنا في الاكراه على الاعتاق

كراه

صنيف

جب

الاجما



فانه ينقل العقل الى الاثر في يقع على المأمور من حيث التعلق ولا يجعل له كفه لانه لا يمكن ان يتكلم بلسان غيره  
فانهم على المأمور حتى يعتق العبد وكان الولاء لا يكون نقل الى الاثر لما عني لانه لا يعتق بدون الله ولا كان الولاء لان الولاء  
للمعتق وكذا قلنا في الاكراه على الطلاق حتى يكون معتق عليه فحق التعلق دون الاتلاف فيخرج عليه بنصف المهر ان كان  
قبل الاصول وكذا الوكلاء على ما عني على ذلك فانه ينقل العقل الى المأمور حتى لا يتلاف فيخرج عليه ضمان ولا  
ينقل حتى لا يلبس ان يكون له الحق لان الحق في الدين وبالعكس **قال رحمه الله** وعلى عتاق وطلاق  
مفعول وقع في الوكلاء على عتاق وطلاق فاعتق او طلق وقع العتق والطلاق لان الاكراه في الاصل على ما بيناه و  
عدم صحة بعض الاحكام كالبيع والاجان والاقاير يقع في العتق وهو كونه شرطاً في الرضا و لا يكون يلبس الرضا  
واما العتق والطلاق فلا يشترط فيه الرضا فيقع الاثر في العتق والطلاق ويقع مع المهر لعدم شرط الرضا فيها بخلاف  
البيع **واضاحه قال رحمه الله** ورجع بعتقة ونصف المهر ثم يطايع على الكفر لان الاتلاف منسوب اليه والكفر ما لم يفرج بعتقة  
العبد على موته ان او عمر الا ضمان اتلاف فلا يخلو بالسار والاعسار اذ ضمان العود ان لا يخلو في ضمان الاتلاف  
لانه ضمان افساد يتصرف في ملكه في غير تقوى ولا سعاية على العبد لان السعاية انما يجب للمخرج من الحرية كما في معتق البعض او  
لنقل حتى لا يخرج بعتق الرافعي المهر ونحوه معتق الربيع بن عبد وعلمه ديون او لم يخرج من التملك لم يوجد شيء من ذلك هنا  
ولا يرجع الكفر على العبد ما مضى لان الضمان وجب عليه بفعله فلا يرجع به على غيره وكذا يرجع بنصف المهر ان كان قبل الاصول وكان المهر  
مسوقاً للعتق وان لم يكن مسوقاً يرجع عليه بما لو لم يمتعه لان ما عليه كان على شرط السقوط بوقوع الفرقة من جهة ما بعينه كالا  
ليعود وتقبيل ابن الزوج وقول كوفل بالطلاق فكان تقوير المال من هذا الوجه فيضا ويقسره الى الكفر والعتق كالا  
فكان متلفاً فيخرج عليه خلاف ما اذا دخل بها لان المهر تقرر عن الاصول بالطلاق ولو قال المخرج من ملكه المعتق خطيباً الى  
الاخبار بالجملة فيما مضى كاذبا وقوارف ذلك لا انت الحرة في الحال يعتق العبد في العتق ولا يصدق الاطلاق للظاهر و  
لا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يفتى الكفر بغير الزعمه لم يقع العتق ولو قال خطيباً الى ذلك ولم ارد ذلك وانما اودت  
الانت في الحال ولم ارد بغيره او لم يخرج خطيباً الى شيء اعتق قضاود يانه ويرجع بعتقة على الكفر وعلى هذا التفصيل الطلاق  
ولو اكرهه على ان يعتق مبدئاً ويطلق امره ففعل رجعا لا اقل من عتقة العبد ونصف المهر لان الضرر كان ينفع بالاقبل  
ولو كان ذلك بعد الاصول لا يجب الكفر في لانه ان اوقع الطلاق لا يرجع شيء على ما ذكرنا وان اوقع العتق فهو بغير شرط

لا ايعاه اذ كان يمكن ان يقع الطلاق ويحتاج الى الوكلاء على التوكيل بالطلاق والعتاق فوقع الوكيل  
وقع استخفاف والقياس لا يصح الوكلاء لان الوكلاء تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالبيع وامثاله وهذا الاستخفاف  
ان الاكراه لا يمنع العتق والبيع ولكن يوجب فساداً فكذا التوكيل بعتق مع الاكراه والشرط الفاسد لا يؤثر في  
الوكالة لكونها من الاستطاعات فاذ لم يبطل بفساد الوكيل ويرجع الموكل على الكفر بما اتفق عليه استخفاف والعتاق  
انه لا يرجع لان الاكراه وقع على الوكيل وبه لا يشب التعلق وانما يتلف بفعل الوكيل بعد ذلك باختياره وقد لا يفعل  
ذلك اصلاً فلا يضاف لتلف الوكيل كما في انما هو من انما هو ان فلان قد وكل بعتق عبد فاعتق الوكيل ثم  
رجع لم يضمن وبه الاستخفاف ان عتق الكفر في ملكه اذا باشر الوكيل فكان الرضا مقصوداً وجعل ما فعل طريقاً  
لما الاثر له فيضمن ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد منه الاكراه ولو اكرهه على التوكيل ولم يزل لانه لا يخلو العتق فلا  
يعمل فيه الاكراه وهو من الاتي من جهة جبر ولا يرجع على الكفر بما لو لم يمتعه لانه لا مطالب في الدين فلا يطالب به فيه اذ  
لو كان له الطلب فيرجع فكون الكفر ما اوجب وكذلك العتق والظهار ولا يعمل منهما الاكراه لانه لا يخلو العتق  
فيستوفى منها الجدة والحق او سواها ان يعتق على الطاعة او على المحبة والاصل فيه جبره صدقة رضي الله عنه  
ان المستعين بما افعله وسخطه على ان لا يفر من الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فخلق مكرهات ثم اخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم  
علمه ولم يفعل او فيهم بعد دم ونحوه يستعني بالله عليهم ولان الظاهر ان طلاقاً في الجاهلية فوجب المخرج من حرمة موته  
بالكفارة فلا يؤثر فيه الاكراه كالطلاق وكذا الرجعة والابلاء والنفي فيه بالان لان الرجعة استقامة النكاح فلو كانت  
مصلحة به والابلاء يمين في الحال وطلاق في الحال والاكراه لا يمنع كل واحد منهما والنفي فيه كالرجعة في السدانة ولو بان  
بعض اربعة اشهر ولم يكن دخل بها لزمه نصف المهر وليس ان يرجع به على الكفر لانه كان متمكناً من النفي في المدة وكذا الخلع لانه  
طلاق او عيس من جانب الزوج وكل ذلك لا يؤثر فيه الاكراه ثم ان كانت المرأة غير مكروهة لزمها البذل لانهما التزمت وهي طابعة وان كان  
مكروهة لا يلزمها لان المال لا يلزم بدون الرضا ولو اكرهه على ان يجعل كل مملوك يملكه في المستقبل جراً ففعل ثم مكن مملوكاً عتق و  
لا ضمان على الكفر لان العتق حصل باعتباره من جهة وان اكرهه على ان يعلقه بفعله الذي لا بد له من ان يقول انما صليت  
فيعتق حر او كانت او شربت ثم فعل الكفر من الاشياء اعتق العبد وعزم الكفر قيمة لانه لا بد من هذا الاصل فكان مملوكاً ولو اكرهه  
على ان يكره ففعل لم يرجع بذلك على الاكراه لانه امر خارج عن عتق ولو اكرهه على عتق عبد بعينه الكفر ففعل عتق وعلى الكفر



فثبت ان لا بد من محبة الله ان يعقوب عبد الله عن كفاية فصار بالكره عليه متعديا بخلاف الاول لما لم يامر بالاخبار وح  
عالمه ولم يكرهه على ان لا يعقوب عن الكفاية لانه في معنى العتق بعوض ولو قال يا ابراهيم ان القيمة هي تجزئة  
عن الكفاية لم يخذل لان العتق بعد غير غير الكفاية والموجود بعد ذلك ابو ابراهيم عن اليمين وهو لا يتبادر به الكفاية ولو قال  
اعتقه حتى اكرهني وانما اريد به الكفاية ولم اعتقه لاكماله اجزاء الكفاية وليس ان يرجع بقيمة العبد على الكفاية ولو كرهه  
عنه ان يعقوب نفسه عن فاعتق كرهه فاعتق على الكفاية على الكفاية في صيغة من الله لان الاعتاق تجزئة عن الكفاية وما في غير ما كره  
عليه فلا يبرأ الاطلاق به منسوب الى الكفر الا ان لا يوافق ان يعقوب نفسه عن فاعتق كرهه لان ما لا يوافق عنده ولا يعقوب الكفر  
فثبت ان الاعتاق لا يخرج عن كرهه فالكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق كرهه على الاعتاق كرهه فاعتق نفسه بنفسه  
نفسه عنده وعنده ما يعقوب الكفاية لان الاعتاق النفس على الاعتاق الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق  
فيجب على الكفاية حساب ولو كرهه على الكفاية فثبت ان الاعتاق الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق  
ان كرهه السلطان وان كرهه غيره يجب قال لا بد من كرهه في الوجهين وهذا اختلاف عظيم وعلم على ما بيناه من قبل وهو الاول ان الزمان  
الاول لا يتصور الا بالاشتراك والاشارة دليل الطواغيت لانه لا يمكن نسبة الزمان الى الكفر لانه لا يصح ان يكون له في الزمان  
لان الاول بالاشارة غير ممكن فكان مقتضى الاعتاق الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق  
محلى الفعل ويتحقق من الزمان الا بالاشارة لا يتحقق من الزمان او من غير ذلك ولا يتصور خلاف الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق  
فيه فينسب الى الكفر حتى يجب على الاعتاق الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق  
فيستحق الحد اذا وجد الا كراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق  
من الاجرة وهو من اجرة غيره حال الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق الكراهية على الاعتاق  
وعلى الوردية لم يثبت امره الى كراهية على الوردية واجز كلمة الكفر على سانه وقلبه مطيع بالايان لم يثبت امره لانه لا يتصور من غير  
بذل الاعتقاد حتى لو ادعت امرأة ذلك وانكره مو كان القول قد استسما والقياس ان يكون القول بها حتى يعرف بينهما لان كلمة  
الكفر بطل السبوت بها فيسويها الطابع والكفر كلف الطابع ووجه الاستحسان ان هذه اللفظة غير موصوفة للفرقة  
وانما يقع الفرقة باعتبارها بغير الاعتقاد والكره دليل على عدم تغيره فلا يقع الفرقة ولهذا لا يحكم عليه بالكفر خلاف ما في الاسلام  
محكوم بغير كرهه على الاسلام لانه وجود الكفر في الركن احتمال ونحن جازبه الوجود احتياطاً لان الاسلام يعلم ولا

يعلم ونظيره السكران فان اسلامه صحيح وكفره لا يصح ولا يحكم ببدنه لعدم المقصد من البيان الحكم اما فيما بينه وبين الله  
فاذا لم يعتقد فليس عليه ولو كرهه على الاسلام حتى اسلم ثم رجع عن الاسلام لا يقتل لانه لما كانت الشهادة لاحتمال عدم الاسلام من  
الابتداء فيكون كفرة اصلها لعدم صحة اسلامه ولو قال الكفر نوبت الاخبار باطلا ولم يكن فعلت لانت امره في الحكم لانه اقرب  
الحكم وجوابه مطابق المسائل فيكون مخالفاً لما في اعتبار الظاهر فلا يقدح في نوبته لان كلامه وقع جواباً عما طلب من ظاهر  
فالظاهر ان اجابته في ما قصد الكفر من اقراره على نوبته بوجود المخالف فلا يصدق في حق الله انه عدل عن ما طلب منه بالنية فيحصل  
جيباً لهم طابعاً ولو قال اردت ما طلب منه وقدرت بما في الخيرة الباطل لانه ديانته وقفاً لانه كره حقيقة حيث اجابته في ما طلب  
مع وجود المخالف على اهل الكفر على الصلوات على الصلوات وعلى سب النبي عزم فقال خطوباً الى ان يحد الله او سب محمداً او فرب  
السجود لله او سب غير النبي صلى الله عليه وسلم بانتهاءه وقفاً لانه فيما بينه وبين الله ولو قال نوبت السجود والصلوات  
او سب النبي صلى الله عليه وسلم كره ديانته وقفاً لما قلنا ولو قال لم يخطو نوبت ما طلب منه وقلبه مطيع بالايان لا يتبين  
امرته ديانته ولا قضاة وهو لا بد ان يكون في الكتاب لانه لم يقر على نفيه وجود المخالف واجاب ما طلب منه في حاله الا كراهية محض لم  
دون غير ما في الاول حتى لو خطب بالاشارة لو كرهه العدو وعلى كلمة الكفر لاجراء على اننا وقلبه مطيع بالايان كره من سانه لانه  
رضي يا حرا كلمة الكفر على شانه في كراهية فصار ما لو نوبت ان يكفر في وقت المستقبل **فصل** في حرمه طرق الانسان  
حرمة نفسه حتى لو كرهه على قطع يمينه لا يرضى له قتل نفسه بخلاف خلاف ماله ولو قطعها بانه القاطع وجب  
العصا على الكفر كما قلنا في النفس لو كرهه على قطع طرف نفسه حل فقطع خلاف ما اذا كرهه على قتل نفسه حيث لا يحل له قتلها  
لان الاطراف ليس بها مسكن الاموال في حق صاحب الطرف حتى يحل له قطعها اذا استألف ولو قال له لتلقي نفسك في النار  
او من الجبل او قتل نفسك وكان الاشارة بحسب الاجرة ولكن في نوع حقه فلا يجزى ان شاء فعل ذلك وان شاء لم يفعل وصبر  
حتى يقتل عنواي حقه لانه ابتلى بليتين فيجوز ما هو الا هو ان يرضى عنه وما يصبر ولا يفعل ذلك لان مباشرة الفعل سبي  
في اهل الكفر في نفسه في جماعة واهل ان الحرق اذا وقع في سفينته وعلم انه لو صبر فيها صرق ولو وقع في النار فحرق فقتل  
خياراً ايها الشاهد وعندهما يصبر اذا التفت في النار فحرق فقتل الكفر العصا وان كرهه على ان يقطع يمينه يرضى له قطع رجليه  
بغير كراهية فان المقتضى من ذلك يجب العصا على القاطع والكفر لانه مات بغير علة انتقل الى الكفر والآخر اقتصر على القاطع  
فصار قاتل يمينه وعندهما يصبر على الكفر الذي في النار لان في قطع البدن على الكفر الذي يتخذ فصار نصيب لآخره والآخر



ولو قال ان المتعلق بنفسه من اجل الجبل او لا يقتل بالسيوف فافق نفسه ففقدوا حجة حجة الولاية على قلة الملك  
لانه لو باخر لا يجب عليه المقام لانه قتل بالقتل بل فيه الولاية على القلة فلو انكر عليه وعذرا في يوسف بحجة الولاية  
على الملك في ماله وعند محمد بحجة المقام على الملك لانه لا يقتل بالسيوف عنده وعلى الملك المقام عنده ولو قال لا يقتل  
فمن حجة الولاية في ماله في الصحيح وهو رواية الاصل لانه لا يباح له الا بالبر في النفس فكان ينبغي ان يجب المقام كما في قوله لا  
والا سقوا البشرية باعتبار الاذن فيجب الولاية في حال القتال لانه عود العاقلة لا يتجوز في رواية لا يجب شيء لان نوعه حجة مقصود  
كاذبة بانها في ماله ومن لا يمكن فلو انها واذا اكره والولاية في الترتيب فيهم ففقدوا حجة في ماله في حجة الولاية  
واما برص الولي فلولي العواقب منها عذرا في حجة الولاية لان التبليغ الى الميراث من حق الاولاد لا ينافي لانهم يتعبرون بالنقصان وقالوا  
ليس لهم ذلك لان الميراث من حقهم على سبيل استعانة وحجة كتاب

رحم الله يوسف من الغرق قول لا اخل لا بصغر وق وجوزون هذا في النزاع وفي اللغة هو المنع مطلقا الى منع كان ومنه في العظيم  
حج لانه منع في الكعبة ومنه العقل حج الى منع في القبايل ومنه قوله في ذلك قسم لو ان حجرا في عظم ان الله تبارك  
وتعالى خلق البشر من خلق وجعلهم بكمال حكمته متفاضلين فيما بينهم من غير ان ينافي فيهم وهو العقل وببريد من بعد ذلك  
ان الله تبارك ركب البشر العقل والبدن وركب الملكة العقل دون البدن وركب البراءة البدن دون العقل فمن غلبت  
عقله على حواسه كان افضل خلقه لما بقي من خالقه البدن وملكه العقل ومن غلبت حواسه على عقله كان اذنى في البراءة قال الله تبارك  
ثم اما لانهم لم يمتلئوا بفعل بعضهم ذوي النقص وجعل منهم اعلام الدين وانه البدن وصاحب الجوارح ابتلى بعضهم بايمان  
اسباب البدن كما يجوزون الموجب لعدم العقل والصبر والعبادة لوجوب انهم فيهم غير نافذ في الجحيم عليها ولو لا ذلك لكان  
معاملتهم في الدنيا على ما بان يستحقون ما كانا كما اجاب الله الملك وجعل من ينظر في ما عاينوا وواعاوا ووجوب عليه النظر بها و  
جعل الله للبشر والمجنون سببا في العلم كما لا ذلك منتهى لطفه والوقا ليس بسبب الجحيم الحقيقة لانه ملك من ملك كماله الذي كاد  
غير انه وساق من ملك المولى فلا يجوز ان ينصرف لاجل حق المولى والاشياء اذا منع من التفرغ في ملك الغير لا يكون مجزوا عليه كما يقال  
انه مجزوع على ان منع من التفرغ في ملك غيره وله في احوال العبد باقرار بعد العتق لولا ان المسامحة وهو حق المولى ولعدم نفوذ  
في الحال وانما في ما بعد الحر جعله من الجحيم عليهم ثم في الاشياء توجب الجحيم في الاقوال دون الافعال لان الجحيم في الحكميات  
وفي الحيات ونفوذ القول على الايمان انه يرد ويقبل والفعل حجة لا يمكن رده اذا وقع فلا ينصرف الجحيم وهو المولى وبقوله

ولو قال ان المتعلق بنفسه من اجل الجبل او لا يقتل بالسيوف فافق نفسه ففقدوا حجة حجة الولاية على قلة الملك

هو منع من التفرغ قول لا اخل لا بغيره **قال** رحمه الله فلا يفهم بغيره مني وبغيره بل اذن والى وسيدلان البصير عليم العقل  
ان كان بمنزلة مني وان كان بمنزلة مني فافق لعدم الاعتدال وهو الباطل ففقدوا حجة الولاية لانه لا يكون الا اذن له المولى فيصير  
صنيفا لرجح جانب المصلحة فيه ومنع العبد حق المولى فاذا اذن له ففقدوا حجة الولاية ان كان بالغ عاقلا وان  
صغيرا ففقدوا حجة الولاية **قال** ولا يصح للمجنون المخلوع بحال بغير الاذن بغيره اصلا ولو اجاز له الولي لان صحة العبارات  
بالقيمة وهو لا يميزه وفقدوا حجة الطول وان كان مجنونا وبغيره خرفه في حال افاقته كالعقل والمعهود كما  
العاقلة ببقائه وفي رفع التكليف عنه وهو النقص العقل وقيل هو المدهوش من غير مجنون واختلفوا في تفسيره  
اختلاف كبير اوحى ما قبل فيه هو ان كان قليل الزعم مغلط الكلام فاسود التدبير الا انه لا يبرح ولا يثبت كما يفعل  
المجنون **قال** ومن عتق منهم وهو يعطيه تجزئة الولي او بعضه في عتق البيع او الشراء في حوله المجنون وهو يعقل  
البيع والشراء بان يعرف ان البيع سالب للملك والشراء جالب له ويعلم الغنى الفاضل اليه ويقصده بقبول الزم والزم  
فالولي بالخيار ان شاء اجاز وان شاء رده لانه اذا كان بهذه الصحة ففقدوا حجة الولاية في حجة الولاية والمولى  
ان رده في ذلك كحق الاجبة وهو الفرض في توقيف على اجازته فان قبل هذا في البيع مستقيم واما في الشراء فلا يستقيم لانه لا يتوقف

بل يتوقف على الشراء قلت انما يتوقف على الشراء اذا وجدنا في الشراء العتق او هناك مجتهدا لعدم الاهلية او نظر  
المولى متوقف على الحق **قال** وان ابلغوا في الشراء ما ذكرنا انهم غير مجنون في علمهم في حق الافعال لا يمكن ان يجعل العقل  
غير العقل والقطع غير القطع فاعتبر في حجة الولاية بوجوبه ليعتق السبب ووجوب اهلية الوجوب وفي الزعم لان الاول  
لولو له في صالحة لوجوب الحق عليه ولا اله الا لا مخاطب بالاداء الا عند القدرة كالمعسر لا يطالب بالدين الا اذا البسر وكما  
لا يؤمر بالاداء الا اذا استيقظ من النوم **قال** ولا ينبغي اقراء البصير والمجنون لان اعتبار الاقوال بالشرع لا يمكن ان يجعل  
الصدق والكذب وقبل الشائع ثم ردة البعض دون البعض فلم يكن رده غير ونظرهما كخلق الافعال على ما بينا انه  
فجوز حجة الولاية لوجوبه ليعتق بغيره ففقدوا حجة الولاية ايضا لان حجة الولاية تعلق في حجة الولاية **قال** وينبغي  
اقراء العبد في حجة الولاية في ماله فلا يقر على مال له في حجة الولاية لانه اقر على غيره وهو المولى الماله وما في من ملك المولى واقرار المير  
على غيره لا يقبل فاذا عتق زال المسامحة فيستحب له لوجوده سببه اهلية **قال** ولو اقر عتق وقوله في حجة الولاية لان العبد مبيع  
على اصل الحر في حجة الولاية لانها في خواص الانسانية وليس يمكن من حجة الولاية ادم وان كان مملوكا من حجة الولاية ماله وهذا لا يصح

ولو قال ان المتعلق بنفسه من اجل الجبل او لا يقتل بالسيوف فافق نفسه ففقدوا حجة حجة الولاية على قلة الملك



اقرار المولى بها علمه فاذا ثبت على الاصل الحرية فيها بنقل اقرارها بها لانه لا يوجب بطلان حق المولى حتى كان قبل قوله  
 علمه لانه لا يمكن الجحد والمحاباة من الاطلاق يقتضي ان لا يملك الاقرار بالجحد وهو القصد ما قلنا لما ثبت على اصل الحرية  
 في صحتها يكون اقرار الحرية لا اقرار الجحد لان قوله تعالى لا تسكن على نية بعض يقتضي ان يصح اقراره فينقل ولا يقال انه يخص  
 منه الاقرار بالمال لان نقل الاقرار بالمال ليس اقرارا على نفسه وانما هو اقرار على غيره فلم يتناول نفسه على ان لا يسلم انه مخصوص  
 لانه مقبول الصفا حتى نفي نفسه عن الجحد ولا يقال ان الذي يحمل على انوار على الجحد فعلا للفتاوى بينه وبين ملوكه وبنينا  
 قلنا يحمل المرد على غير من الصورة دفعه للتعاقد **قال ولا يستدل** لا بالحج عليه سبب خفي وهذا عندنا في حقه يعلم  
 انه لا يبرى الجحد على البالغ العاقل بسبب السعة والبر والوفاء والعقل والعنف وان كان مبدرا معصيا يتلف في الجحد لا عرض له فيه  
 ولا يصح في سببها بحج عليه بسبب السعة والبر والوفاء والعقل والعنف وان كان مبدرا معصيا يتلف في الجحد لا عرض له فيه  
 كالطلاق ونحوه وقال الشافعي بحج عليه بالكلية والسد هو العمل بخلاف موجب الشريعة واتباع الهوى وذكر ما يدل على الحج والسعة  
 في ملوكه والتبذير والاسراف في النفقة وان ينصرف في الغرض او لغرض لا يعقود العقل على اهل الوفاة عرضا مثل دفع  
 المال في الخبز واللقاح في غير النكاح الطمان بمنع المال والغنى في التجارات من غير محنة واصل المسامحة في الترفهات والبر  
 ولا احسان من وراء الامانة كالاسراف في الطعام والزنا في الله تعالى والوفاء اذا انفقوا في فوائدهم ويعبروا وكان  
 بين ذلك قولنا وقوله تعالى ولا تاتوا النساء الا كما هم فيكم فاما ما ذكره من قولهم في كسوفهم فافقوا على انبات الحج  
 علم بطريق النظر فان الولي هو الذي يباشر التفرق وماله على وجه النظر وقوله تعالى فان كان الزوج على الحق مغبيا او ضعيفا  
 او لا يستطيع ان يملك ماله بالعدل وهذا نص في انبات الولاية على السفيه وانه مولى علمه فلا يكون ذلك الا بعد الحج  
 علمه وروى ان عبد الله بن جعفر كان ينفق ماله في الجهاد والفتيا فان حتى اشترى دارا للفتيا فبما ان الغنى لم يملك على ابن  
 ابن طالب فقال لا تيسر عثمان ولا يسلمه ان يحج علمه فاهتم بذلك عبد الله وجاء اليه الزبير فاحضره وذكر فقال انك فاعلم  
 فمجاها الى عثمان رضي الله عنهما فساكنه ان يحج علمه فقال كيف احج على رجل شريك الزبير وانما قال ذلك لان الزبير كان معروفا  
 بالعباس في الجاهلية فاستدل برغبته ان الغنى في تفرقه وهذا اتفاق منهم على جواز الحج هذا السبب وان عاينه رضي الله عنهما  
 كانت تصدق بما لها حتى روي انها كان لها ربايع فهدمت سبيع ربايع للتصدق بالشرى فبلغ ذلك عبد الله بن الزبير فقال لا ينفق  
 عاينه سبيع ربايعها ولا يحج ن حليها ولان النظر له واجب حتى لا يسلمه وليس من النظر ان يمكن من التفرق لما على وجه التفتيش

لا يجوز ان يحج على غيره من غير موافقة المولى

العقل والحكمة فيحج علمه نظرا له وهو من جملة التعاون على البقصار كالصبي بل اولى لان الصبي انما يحج علمه  
 لتوهم التبذير وهذا قد حقق منه ولهذا يمنع ماله في الابتداء اجماعا بطريق النظر له وضع المال من غير حج عليه  
 لا ينفذ لان ما منع من حج عليه بل سانه فيحج علمه نظرا له ولا يوجب حنفية ما روي بن عمر انه علمه لانه لم يزل يحج في  
 البيع فقال من بايعت فعلى الاخلال به رواه البخاري ومسلم وفي رواية اخرى ما قيل له حج علمه ولا ينفق على كامل العقل  
 الا برأيه ملكا وحج علمه كالشيد خلاف المعتوه والصبي فانما ناقصا العقل ولهذا لم يكلفه فلا يمكن القياس على غيره  
 ولو كان يحج علمه نظرا له لما منع التكليف انظر له في حيث كانه الشارع تعلم انه لا ينفق له فكيف ينظر له وهو كامل العقل  
 والتعريف من جهة سوا اختيار وقلة تدبيره وكبار العقل ومتابعا له ولو ان في حج الحاقه بالبرام واهوارا دمية  
 وهو اشهر من التبذير ولا ينحل الا على الوضوح الذي كان في الحج دفع حرز عام يحج علمه عند ذلك لا يحج على  
 المطيب الجاهل بان يسفرهم فواتها لالا او اذ اقر عليهم الوفاء لا ينفق على ناله حرز وكالحج على المغيث الماجن وهو  
 الذي يعلم العوام الجليل الباطلة كتعليمه لا توادى بيتي المودة في زوجه او ليستطاع الزكوة ولا يبالي بما يفعل من  
 خليل الحوام واخرى الخلال كالحج على الكار المفسد وهو الذي يتقبل الكرم ويومر الجبال ولا يبرى له مجال ولا ظهر محل عليه  
 لانه حال يشترى بالادوية الناس يعتمدون علمه ويوفون الكرم والوفاء وهو ما اخذ منهم فحاجته فاذ جاء او  
 ان الخروج محقق فيذهب علمه الناس وتنفذ حاجاتهم من الغزو والحج لان دفع الضر العام واجب وان كان فيه الحاق  
 الضر بالخاص ولا يصح القياس على منع المال لعدم الاستواء لان الحج المنيح في العقوبة من منع المال متقيد لان  
 اكثر ما يتلف بتفرقة بان لا ينفق في السلامة قبله فيعيني في البياعات فحشره او بالهبات والصدقات او بان  
 يحج اصحابه من اهل العنق والشر ويقطعهم ويسفرهم ويسرف في الانفاق عليهم فاذ لم يسلمه ماله لا يمكن من ذلك  
 والمذكور في قوله تعالى ولا تاتوا النساء الا كما هم فيكم موالا لان موالا السرا والموال بالالة ان يعلمهم ويكسبهم من موالا  
 ولا يسلمه لهم والموال بالسرا والموال من موالا لان موالا السرا والصبيان اذا سلم اليهم مال يصنعوه هكذا قال  
 ابن عباس في ظاهر الالة يشهد بذلك حيث اضعف مال الينا لا الالسرا وليس كان المواد او الموم فحجز ان يكون المواد  
 بالسرا الصغار والجاين في الموم جميع مع الاحتمال وقوله تعالى ولا ياكلوها سراخا ودارا ان يكبروا ويدل على ان  
 المواد الالة الصغار لان معنى الالة والاد علم لا ياكلها او الموم تباذروا من كبرهم مخافة ان يكبر فلا يكون للمواليا

لا يحج على غيره من غير موافقة المولى  
 باب طلب ما ينفق







التأديب فاذ بلغ هذا السن فغدا انقطع رجاء التأديب فلا يمنع من المبالغة في الايات الاولى منح  
اموال الاموال على ما يشاء من قبل والادب الثانية من تأديب بالشر والاعتقالات بالشر لا يوجب لعدم عدم الشر  
على الصلح كما عرف في موضع من الايات السابعة على قول في حصة الله وانما يتاخر على قول في غير الحق فغدا لا يباع لا ينفذ  
بيعه لان فائق الحق عدم النفوذ وان كان فيه مصلحة بجان الحاكم لان نفذه موقوف لاحتمال ان يكون فيه مصلحة فاذا كان الحاكم  
فيه مصلحة بجان والادب كتحقيق المصلحة المعتق لاول لا يملك عاقلي ينفذ نفذه فيما يراه كالاغنياء والطلاق ولو  
باع قبل جرح القاضي على جاز عن ابي يوسف رحمه الله لان السفه ليس محسوسا وانما يستدل عليه بالغبون في ثمر فانه وذلك محتمل  
لان يجوز ان يكون للغة وجوز ان يكون حيلة منه لاستلاب قلوب المجاهدين فاذا تردد لا يثبت حكمه الا بقضاء القاضي  
خلاف المحسوس والصغير والعتة ولان الحق بالسفاهة يختلف فيمنه من العلماء فلا يثبت حكمه الا باقتضاء القاضي بسبب الدين  
لان حق الفسخ لا يتوقف على العتة او العوز او العول او الالة على ما في حصة المصنف ولا يثبت على قضاء الوقت على ظاهريهم  
الا انهم يوم يطلبوا ذلك او ابرأوه او اوفاهم حرم الحق على هذا الخلاف اذ ابلغ رشيدكم صار سفيها وان اعتق  
بعد اعتق عندهما وقال الشافعي لا يعتق وعنه ابا علي في كيفية جرحه وعندهما هو كما كان في حاله اذ اخرج  
كلامه على غير ذلك العقل بقضاء المصنف من موضح الكلام لا بالنقصان في عقله فكذا السفيه يخرج كلامه في العقرات  
على غير نهج كلام العقلاء لا يباع الهوى وكما بين العقل بالنقصان في عقله فكل كلام لا يؤثر فيه العقل لا يؤثر فيه السفيه  
وكل نفوذ يؤثر فيه العقل وهو محتمل الفسخ يؤثر فيه السفيه والعقل لا يؤثر فيه العقل فينفذ من السفيه وعنه الشافعي في الحق بسبب  
السفاهة من الحق بالرقصة لا ينفذ بعد الحق في نفذه من سوان الطلاق كالعبد وان نفذه من فعله العبدان يسعي في قيمته  
عنه محمد وهو قول ابي يوسف الاول لان الحق على السفيه كالحق على الرقيق فانه لا يملك النظر لغرضه وورثته فكل اذا اعتق عبيدا  
وجب على السعاة لغرضه او لورثته في ثلثي قيمته ان لم يكن عليه دين ولا مال له غيره لان الرد واجب بعينه النظر وتجزر رد عينه  
ففي نفقه من الجار السعاة فكذا هنا وفي قول ابي يوسف الاخيرة وهو وانه من محمد ليس عليه سعاة لانه لو سعى لسعي  
لمعتقة والمعتق لا يلزمه السعاة حتى حقيقة حال وانما يلزمه السعاة لاجل غيره ولو دبر عين جاز تبديره لان  
التبدير يوجب حق العتق للمدبر فبغير حقيقة العتق الا انه في التبدير لا يجب عليه السعاة عا دام المولى حيا لانه بعد صحة  
التبدير حال ملك المولى فيستحرم ولا يمكن الجار نقصان التبدير عليه لانه باق على ملكه والمولى لا يحكم بحبس على عبيده دينا

فينفذ

فينفذ

فينفذ الجار نقصان على الايراد لود بغيره بالان وقيل العبد صرح بالتبدير ولم يجب عليه المالك فان مات المولى ولم يورث  
منه الرشيد سعى في قيمته مذهب الامامية المولى حق ولانه اعتقه في حياته فعليه السعاة في قيمته مذهب الامامية لان العتق لما كان مذهب  
كما لو اعتقه بعد التبدير وجاز تبديره ولو قد اذاعه ثبت تبديره وكان المولى حيا والامة ام ولوله لان في الحال فانه بالمصلحة في  
حق الاستدلال بوجه النظر لا احتياجه الى ذكر كل ما يقا، نسله وصيانته وعلته في هذا الحكم بالمريض المديون اذا ادعى سب  
ولم اتمه كان هو في ذلك كالمصالح حتى انها تعتق كل صحيح ماله بوجه ولا شيء مما لا ولا ولا في شيء لان صاحبه مقدم على حق غيره  
خلاف ما لو اعتقه من غيره ان يورث المولى لم يكن معها ولو قد اذاعه من ام ولوله كان تام ولوله وهذا لانه اذا كان معها ولو فثوت  
نسب المولى بمنزلة النكاح لها في ابطال حق الغير وكذا في دفع حكم الحق في نفذه خلاف ما اذا لم يكن معها ولو لا لانه لا شأنا هو لها  
فاقران لها حق العتق بمنزلة الاقرار بها بحقيقة العتق ولا ينفذ على بيعها بعد ذلك وشي في قيمتها بعد موتها لو اعتقها  
في حال حيائه وان تزوج امواته جاز له لانه لا تؤثر فيه العقل فلا تؤثر فيه السفاهة فان سعى لها مهر ايجاز منه مقول مهر مثلها  
وبطل العتق لان التزوج من الحيوان الاصلية ومن ضرورية صحة النكاح وجوب الكفو فيلزم منه مؤثر مثل النكاح لانه من ضرورات  
صحة وما زاد علم يلزمه اهل بالتسمية وهو ليس من التزام المالك وان طلقها قبل الاصل وجب لها نصف المهر لان التسمية صحيحة  
في مقول مهر المثل وكذا التزوج اربع شوية او تزوج كل واحدة فطلعت او خرج الزكوة من مال السفيه فينفذ عليه عليه  
وعلى ولد وزوجه ومن جرح حله نفقة من ذوي ارحامه من ماله لان احيا، ولد وزوجه من حوائج الاصلية والافتقار  
على ذوي الرحم المحرم واجب علمه حق التبدير والسفاهة لا تبطل حقوق الزوج ولا حقوق الله ان القاضي يدفع اليه قوت الزكوة  
ليصرفه بنفسه على العتق لان الواجب على الايتاء وهو عيان على فعله فوجب ان لا يحصل ذلك لانه لا يثبت ويدفع القاضي معه  
امينا كيلا يفرقها الى غير المعروف ويسلم القاضي المنفقة الى امينة لتصرفها الى مستحق لانه لا يحتاج من اهل البيت فالتنفيذ في فعل  
الامينة ولو جلت وصحت او تزاد من هذا وصورة او ظاهر من امواته لا يلزمه المالك ويكون تبديره غير باق الصوم لانه ما يجب  
بفعله ولو شغل هذا البار بذكر امواله بهذا الطريق خلاف ما يجب تبديرا غيره وان اراد حجة الاسلام لم يمنع من انائها  
واجبة بالاجاب الله ابتداء وليس فراصن وفي الغرض هو لمحق بالمصلحة لانه لا يمتعه ولا يسلم القاضي المنفقة الله بل  
يسلم الى بقية من الجاه بنفقته في الطريق بالمحروفي كيلا يبدروا ولا يرفقوا واراد دعت واحد لم يمنع من استحقاقه  
العالم ان يمنع لانها تنطوي مضار كالحق تطوعا وبه استحسن انها واجبة عند بعض العلماء ويمكن منها احتياطا خلاف



ما اذا اتى على حجة واضحة والبيع من القرآن الا انه اذا لم يبيح من الشراء لم يبيح من البيع  
من البيع بهما في سفر واداء المونة تغل فاولا واصلح من البيع ان يوقف بذكره حتى ياتي موضع الخلاف فان كان يجوز  
الا بدنة وان جاز في حرمه نظر ان كان حياية يجوز من الصوم كقول الحنفى والشافعى في تركه في السفر  
بل كغير الصوم وان كان حياية لا يجوز من الصوم كالحق في غير ضرورة والتقليد وترك الواجبات فانه يلزم الصوم وكفى لا يمكن  
من التكليف في الحال بل يوجب ان يقيم مصلح الغيرة الذي لا يجد مالا والعباد المادون في الاحرام وكذا الواجب امراته  
بعد الوقوف بعرفة بل يوجب ان يقيم مصلحها وان اوصى بغيرها في القربى او بالغير جاز ذلك من حيث ان كان  
له وارث وهذا استثنى والفقهاء لا يجوز وصيته كما في تبرعات حال حياته وفيه استثنى ان البيع عليه لعنه كمالا تليف  
ماله ويبقى مالا على غيره وذلك في حياته فيما ينفق جميع ماله الا ما ينفق من المثلت بوجوه فانه حال استغناء عن ماله وبقا ما ينفق  
من التواضع والحياء والكرامة بعد وفاته بالجميل هذا اذا كانت الوصية منه موافقة لوصايا اهل الخير والصلاح نحو الوصية بالحق او  
للمساكين او في شئ من انواع البر الذي يتقرب به الى الله تعالى وتحتج المسلمون كالوصية ببناء المسجد والوقف والنفقات و  
والجسور وما اذا اوصى بوصايا يستحق المسلمون فلا ينفذ قال محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان اربعة اصناف من الوقف  
في حال البيع وفي حال الحجوع على اطلاقه وان في ذلك لعل في الحجوع تبرير وطلاوة وشكاه جاز ومن البيع باطلا والثالث الحجوع على اطلاقه  
بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن البيع لا يجوز والواجب جاز به الحجوع على اطلاقه جازت بوجوه قاعدية ثبتت منه ومن البيع لا  
يثبت **قال رحمه الله** وفسق ان لا يحج عليه ميسر فسق وهو موقوف على فقه لا يفسد وقال الشافعي رحمه الله يحج عليه ميسر فسق حتى  
وعقوبة بمل كالفية عن فانه يحج عليه في جبال وعقوبة على اطلاقه في اسق اول انك لا تجعله اهلا للولاية والشرادة و  
عندما يحج السفيه لغيره ماله ماله والفاستق ماله لا يفسد بل تحت فوله فان اسم منهم رشدا فادفعوا اليهم ماله لان رشدا  
لكن في سياق النزاع فبيننا واللاه لان الرشدا المذكور في الآلة الاصلاح في حال وفي الاصلاح في الدين والاعتناء عقاد الا  
يوان الما في الحجوع على ان فسق يكون اعظم منه ولو كان الفسق موجبا للحج النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعن على العاقل اذ هو  
اعظم وجوه الفسق ولا يخفى على من ساد هذا القول **قال رحمه الله** وغلبة الحجوع على الفسق في غلبة وهو ليس ولا  
يقصد لكن لا يستدل بالنقصان في راجحة فيجب في ابيات السلام قبله وهو عند ان صفة رشدا وهو ان يوقف ماله  
والشافعي يحج عليه كالفية ميانة لما فيه ونظره لا يبرهن ان اهل منقذ طلبوا من النبي صلى الله عليه وسلم ان يحج عليه فاقدم على

ذلك

ذلك ولم ينكح عليهم ولو لم يكن الحج مبرورا لانكس عليهم قلت الحديث دليل ان الله عليه السلام لم يجزهم ذلك وانما  
قلت للاذلة الحديث ولو كان الحج مبرورا لاجابهم اليه وقولهم لم ينكح عليهم قلت النبي لا يجازي بالعلم ولعله انكس عليهم الا انه  
لم ينكح النبي وعدم النقل لا يدل على عدم الوقوع فكم من واقعات لم ينقل اليها بل الظاهر انكس عليهم وما نقل اليها من غيرهم اجابته  
ومخالفة لهم بالفعول دليل عليه **قال رحمه الله** وان طلبت ما في الحج عليه سبب من ولو طلبت ما في الحج عليه وهو عند ان  
حصة ربه الا لان في الحج احدا راجله والحاقه بالبرام فذلك من عظيم فلا يجوز الحاقه به الوقوع من غير علم ولا يفرق الحاكم في ماله  
لان حج عليه ولان البيع لا يجوز الا بالبراءة في البيع فيكون باطلا **قال رحمه الله** ويبسج ماله فدينه لان قضاء الدين وجب عليه  
والحاطة ظلم فحجب الحاكم دفع الظلم وايضا لا الحق الى مسخرة ولا يكون ذلك كرا على البيع لان المقصود من الجس الجس على  
قضاء الدين باي طريق شاء ان شاء ماله وان شاء سبب فلا يكون ذلك كرا على البيع فبينا وقال اذا طلبت من الفس  
الحج عليه حج عليه القافي وبيع ماله ان امتنع من بيعه وقسم ثمنه بين غنائه بالخصص من ثمنه في بقره بغير الغنم  
كما لا يريعه باقل من قيمته مما روى ان معاذا ركبته من غنم فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله وقسم ثمنه بين  
غرمائه بالخصص ولان في الحج عليه نظر الغنم كذا لا يحج بهم الغنم بالاقرار والتبليغ وعوان سعة من اثنان  
عظيم لا يمكن الا ان يبيع منه او يقر له ثم يستف من جهته على ما كان ولان البيع واجب عليه لا ينافي دينه حج عليه  
فاذا امتنع نال الغنم في ماله في الحب والعنه والا باي الى الاسلام قلنا النتيجة موعومة والواجب عليه قضاء الدين  
والبيع ليس بطريق معني لكونه خلاف الحب والعنه والا باي لان الواجب عليه المساكين المعروف والشرع بالاحسان  
فاذا امتنع المساكين المعروف يقين الاخر والبيع غير متعين لقضاء الدين فلا يوجب في ماله ما يكون ان كان  
معرفا فان القافي لا يوجب له يقين من اجرة الدين وكانت امراة لا تزوجا ليفقه دينها من مهرها والجس يقضى الدين من  
المطرق في معنى استغراض واتزاد سؤال صدقة او بيع ماله لغيره لا يبيع فقط ولان بيع ماله لوجاز للقاضي لما جاز له  
جس لان فيه اضار له كما يقتضيه الدين وناظر حتى الطالب بلا فائقة فيكون ظاهرا وبيع النبي صلى الله عليه وسلم ماله معاذا  
كان تاذن استثنى بالنسبة على السلام والليل عليه ان بيع ماله لا يجوز حتى ياتوه وياتي ولا تظن معاذا انه خالف النبي صلى الله عليه وسلم  
جائسه ولان من شرط جواز البيع التراضي لقوله ولا تأكلوا أموالكم سيئكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض  
منكم ولم يوجد الرضا فكان فعل الحاكم باطلا وعنه على السلام لا يجل مال امر مسلم الا بطيبة نفس منه ونفسه لا يطيب











لانه مخالف للمعنى وقوله عقد معلومة فيقتضى المساواة قلنا يقتضى التسوية بينهما وهو حاصل المراسمة بينهما وبين  
 سلمانه يقتضى التسوية في القبض فقولنا بالتأجيل الى الميسر فلا يبق له حتى الفسخ وقوله كالم الى اخره قلنا السلم فيه مبيع  
 فيه والعجز عن المبيع يوجب خيار الفسخ لانه عجز عن تسليم المستحق بالقبض فقبض ما اوجبه العقد والدليل على انه مبيع عدم جواز الاستد  
 لاله بفصل العجز عن تسليمه كالمعجز عن تسليم المبيع المعين خلاف الذي قلنا العجز عن تسليمه يوجب خيار الفسخ لانه عجز عن تسليمه  
 العقد وصفه في الزمة والمقبض عن غير الاير ان عدم العزم على ايفاء الفسخ لا يمنع صحة العقد ابتداء فكذا ان كان قبل  
 اذا اشترى بالفلوس النافعة من كان الفلوس قد مضى وفي غير ذلك اذا عجز عن تسليمه بالفسخ والمبيع فوجب ان يكون هذا كذلك  
 قلنا ان الفلوس اذا كانت غير مبيعة فان العقد واجب لكل فلوس في الزمة ثم وبعد ذلك لا يبق بها الصفة فبطل او  
 نفق لما كانت صارت عرضا والعرض لا يجزى في الزمة الا سلمه فبطل خلاف الذي بعد الا فلا سلم الكاتب اذا عجز عن تسليمه  
 المولى وجب العقد لان موجب كل البذل للمولى عند حلول الاجل بالقبض وقبل القبض للعقل لانه ان الكاتب عند الكاتب  
 المولى لا يستوجب بقاء في ذمة غيره ولهذا لو قبل بدل الكتابة استأن لا يبيع وينفذ العبد بغيره فاذا عجز عن تسليمه وجب العقد فثبت  
 للمولى خيار الفسخ بخلاف الذي قد مضى **فصل** في العقد فيه وجب لكل الثمن للبايع وبالفلاس لا ينعقد ذلك فصار كما لو كان مليا  
**فصل** في بيع الغلام بالاختلام والاحبال والالتزام والافق يتم له في ثمان عشرة سنة والجارية بالحيض والاختلام  
 والافق يتم لها في سبع عشرة سنة وبقى بالبلوغ فيها خمس عشرة سنة وهذا عند من يوجبون من عقد وهو قول الشافعي وموافقه  
 في حقيقته والاول قولنا في ثمانية عشرة سنة في الغلام سبع عشرة سنة وقبل المراه بان يطعن في التاسع عشر فلا اختلاف بين الروايتين  
 لانه لا يتم له ثمان عشرة سنة الا او يطعن في التاسع عشر وقبل فيها اختلاف الرواية حقيقة لانه ذكره بعض النسخ حتى يستكمل تسع  
 عشر سنة اما الاختلام فكل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم الا وهو ان قال حدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يتم بعد  
 الاختلام ولا احبال يوم الى الليل رواه ابو داود والجليل والاحبال لا يكون الا مع الالتزام وكذا الحيض يكون في اوان الجبل  
 حلوه فجل كل واحد من ذلك علامه البلوغ واما السن فلم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم اصاب  
 واما ان اربع عشرة سنة فلم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يتم بعد  
 بالبحر ولم يروه الا لانه لم يبلغه لان ما روي عن ابي حنيفة في الجارية في ثمان عشرة سنة فاما في الفلوس فانه لا يتم فيه ولا في غيره فثبت  
 مال البيتيم الا باليحيى حسن حتى يبلغ اشده واشد البصير ثمان عشرة سنة هكذا قال ابن عباس والقبض وقيل اثنتان وعشرون

سنة فممن قولهم وعشرون سنة وقلنا ما قبل ثمانية عشر سنة فوجب تعليق الحكم للاحتياط غير ان الاثنتان شوهن وادركهن  
 اربع فربما ناسه في حق الغلام لانه ما على الفصل الرابع الذي وجد منها يوافق المراجع للاختلاف فيقول فيه **فصل** في بيع الغلام  
 وادركهن في ثمانية عشر سنة وفي ثمان عشرة سنة في حق الغلام اساعرة منه وفي  
 حق الجارية سبع سنين كذا ذكره صاحب الهداية وغيره ولا يعرف ذلك الاسماء او بالبيع **فصل** في بيع الغلام والجارية  
 وقالا قبلنا صدقوا احكامها احكام البنايين لانه لو لا يوقف على الامم جوهرا فيقبل فخره كما يقبل قول المرتبة فيما  
 لا يطلع عليه غير ما لا يحصى وغيره **كتاب** **المأذون** **فصل** في بيع الغلام  
 فكل يجر واستاء الحق فلا يتوقف ولا يتخصص هذا في البيع لان العبد اهل للمنفعة بعد الرق لان ركن التفرق كلام معتبر في  
 لصدور من يميزه وحمل التفرق منه حاله لا التمام الحق وقوله لا يتوقف بالرق ولا في كتمان البشر وهو بالرق يخرج من  
 ان يكون ثمة الا انه يخلو عن التفرق في المولى لا يطل حقه بتعلق الذي يورثه ليعتق ثمة بالرق حتى لا يجزى المال في ذمة الراعي  
 شاعل لورثته فاذا اذن المولى فقد سقط حقه فكلان العبد مفرقا باهلية الاعلى وله ان يزوج على المولى بالحق في العهدة ولا  
 يتوقف بزمان ولا مكان ولا نوع من الجنان كالمكاتب وعنده من النافي هو عيان عن توكيل واثابة لانه يتصرف للمولى باذنه و  
 المانع في التفرق هو الرق وهو باق بعد لادن وثمة الاختلاف يظهر في صحة التقيد عند ما حله لا يجوز للعبد ان يجاوز ذلك عند ما  
 كالوكيل لانه يتصرف للمولى فلا يمكن الا ما اطلق له ومنه يتصرف باهلية نفسه لانه كالمالك فله ان يتصرف بثمنه وفيما عدا ذلك  
 هو كالمالك لان المانع من المولى وقد اسقط الاستعانة لا يقبل التقيد بالطلاق والعناق وكما اذا روي المستاجر سبع عدا مستاجر حتى ينفق  
 بعينه دون غيره او اسلم البايع المبيع الى المشتري قبل نفوذه على ان يتصرف منه نوعا من التفرق من نوع فانه لا يعتبر فيه بتقديره بل ان ذلك  
 منه اسقاط طعة فلا يقبل التقيد بخلافه اذن القاضي فانه بمنزلة الوكيل وكذا في قضاؤه ولا يقال له ان يبيع الحكم التفرق وهو  
 الملك فكيف يكون هلا سجيته وهو التفرق والسبب في نزوع لانه لم يترتب عليه حكم لا يكون مرفوعا كطلاق الصبي ومقتضى انما  
 نفق حكمه ملكا البدر وهو اهل له كالمالك ولهذا يزوج فيه حاجته من قضاء دينه ونفقة وليرى ان يافوا الاما فضل منه خلاف المستشهد  
 فانه لا يشبه فيه حكمه في حق الصبي فلا يكون مرفوعا ولا يقال لو كان استعانة المالك بغيره لانه لا يقبل ان يبيع من يزوج فيكون  
 الرهن احتياجا على الاستعانة فاما في اللغة الاعلام ومنه اللذان وهو الاعلام بوضوئ الوقت بشرط ان يكون العبد ممن  
 يعقل التفرق ويقصد والاذن ممن يملك التفرق تبعا واجازة وهذا ويجوز ذلك ولا يشترط ان يكون حاله للورثة حتى جاز الاذن



















بالبيع ونحوه او كان عليه دين مستغرق بما في يده قبل البيع فاقبضه المبيع من احواله كان في يده من المال حصله بعد البيع بالا  
حفظا لوجه ولله الايه في قوله في حق رقبته بعد البيع لا يباع رقبته بالاجماع ولا يلزم على من ادعى ان المولى ما  
اودعه على الغاصب المبيع رقبته لان من المولى من اذنه هناك فيما اذا لم يعلم انه كسبه العبد حتى اذا علم ان كسبه كان باطلا ووجهه لا  
يستحق ان المولى لا يقر قبل البيع على حوائجه ولا يبيع في حق المولى عليه فيما اذا لم يعلم انه كسبه العبد حتى اذا علم ان كسبه كان باطلا ووجهه لا  
ففي ما في يده من المالك حتى حاشاها وان دبر على تخيير المولى في بيعه او اقراره لان من قد اذنت عنه وبه المولى  
ثابتة في حقيقته ومكانه فلا يملك اقراره وحلف اقراره بعد ما باعه المولى من غيره لانه بالادعاء في ملكه غير مما ركبته اقرارا عرفا  
بمنه المالك كبذل العبد فان اقراره كاقراءه او اقراره فلا يقبل فيما في يده لا يقبل فيما في يده من غيره وعلافا اذا كان عليه دين  
مستغرق بما في يده وقت البيع لان حق المالك الذي يورثه لا يورثه الا بغير اقراره في ابطال حرمه فيقولون على المولى كما لم يرض  
يقرب من ماله في حق حقه فان اقراره لا يقبل في حق غيره فيقولون عليه وحلف اقراره لا يقبل لان حرمه لم يورثه به ان حق  
المعزاة لم يتعلق بكسبه المبيع عليه وحلف اقراره لا يقبل لان حرمه لم يورثه به ان حق  
عنا العبد فيه ثابتة حقيقة ولو ارتفعت لا يرتفع حكم البيع ونزاعه بالحق ان يكون عليه دين الا بان المولى يمنع عن ابطال يد  
العبد ما دام عليه دين حتى توفيه وما كان نكاحا ولا ابطال يد العبد عدم الدين لعدم البيع في حق نكاح العبد عاقبة من ما  
لم يثبت عدم الدين بغيره ولا يكتفي بنسب عدم الدين لعدم دليل وجوده كمن قال العبد ان لم ادخل الوراثة اليوم فانه محقق اليوم  
لم يمتنع اذا ادعى المولى الوصل وان كان الاصل عدم الدخول وجوابه ان عدم دليل الدخول لان عدمه لما جعل شرطاً لثبوت العتق  
لم ينفذ العتق بعدم الثابت لعدم دليل الوجود فكل اخذ وهو الذي يقول الفقهاء الظاهر لا يصلح الاستحقاق ويصح النفع وهو  
الاستحقاق الحال واذا لم يثبت الميراث لعدم الحق بما في يده لان على حله في حقه لانه لم يمسح عليه **قال** ولا يمكن سبل ما في  
يد الواحد دينه بالورقة فبطلت حرمه عمداً كسبه وهذا اعوان جنة ربه المولى لا يمكن ما في يده من كسبه وينفذ عتقه في حقه  
ولغيره قيمة العتق لانه لا يمكن المادون في ملكه كسبه بالهون لان ملك الرقبة سبيل كسبه الرقبة لان الرقبة اصل وكسبه فرع ويستحقها  
بالدين لا يوجب حرج المادون عن ملكه حتى لو اعتقه نفقة عتقه فيه ملكه وعلى المادون لها فكذا كسبه الذي في يده لانه ينتج اصله  
فكسبه فرع وتعلق حق العتق به مستحقا لا يوجب خلاً في ملكه ولو اوجب اصله وعلى المادون لها اذا لوطى لاجل بوجوب كمال  
الملك خلاف الوارث اذا عتق مبدواً في التركة وهو كمال مستغفلة بالدين حتى لا ينفذ العتق لان انتقال الملك الى الوارث

عند مستغفلة عند نظر المولى هذا يقوم في الارث الا قرب فالأقرب لان العرف في الأقرب منع لانه كان عليه دين كان  
العرف في العرف الى قضاء الدين ومن النقل الى الورثة فلا يملكونه ولا ينجته ان ملك المولى انما يثبت في كسبه العبد انما هو خلافه  
عنه فزاعه عن حرج المالك الوارث على ما ساءه المخطأه الذي منقول في حقه فلا خلفه فيه ولا يدخل في ملكه فلا يمتنع باعتباره لانه  
لا يمتنع فيما لا يمكن ان يادم خلاف رقبته لان المولى لا خلفه في ملك رقبته بل كان مالاً له من قبل اللان في ملكه بعد الدين على ما كان  
قبله وهو نظيره المالك فان المولى يملك رقبته حتى يمتنع باعتباره ولا يمكن ما في يده من كسبه حتى لا ينفذ عتقه فيه فلا ينفذ عتقه في رقبته  
المادون عن وعنه في يده في كسبه المولى للعنف في رقبته لانه لا خلفه في ملكه وانما خلفه في ملكه حتى في رقبته في ملكه من قبله  
للعبيد يمتنع ما لا يمكن ان يمتنع في رقبته المولى لان ملكه وانما خلفه في ملكه حتى في رقبته في ملكه من قبله  
لعدم ملكه ولو اشرع به مع حرم المولى لم يمتنع عن عدم ملكه وعنه كما يمتنع ولو استولوا جارية عبداً للمادون في حقه دين  
مستغرق صارت له ولو لم يمتنع في يده ولا يمتنع عتقه ولا يمتنع في ملكه لان خلفه في ملكه ما في حقيقته وعنه صافي  
حق الملك ولهذا لا يجوز للمولى ان يزوجها ولو اخرج المولى عن العبد في مستغرق ثم وطأها فولدت عتقت بالاستيلاء وعليه  
العتق **قال** ويثبت شرب العبد من عند أبي جيفة لان العتق بوقوعه على ان ينفذ عن ملكه الجارية الا بان له لوقوعه في العتق او  
بإسراء العتق العبد من يدهم حتى ملك الجارية نفقة عتقه فان اذ ملك الجارية بالسيلا واذكره في المحيط **قال** وان لم يخط صريح  
ان ان لم يخط الدين برقبته وبما في يده من حقه وعتقه وهذا بالاجماع لا غنى عما فظا له وكذا عتقه في قوله الآخر وفي قوله الاول لا يمكن  
فلا يبيع اعتاقه لان الدين يتعلق بكسبه في حق العتق لا فرق بين القليل والكثير كما في الرهن وفي قوله الآخر ان شرطه هو الفرج وجعله  
فان يغرب بعضه مشغول فلا يجوز ان يبيع الملك في الكل لان شرط عدم الملك لم يوجد في الكل ولا يجوز ان يبيع بقدره لان البعض ليس بها  
من البعض فيثبت الملك في الكل ولا لانه لا يخلو من قليله ومن ولو جعل القليل مانعاً للاستيفان بكسبه عين فصل ما هو  
المقصود من الاذن واصله ان استغرق التركة بالدين يمتنع ملك الوارث في التركة وان كان غيره مستغرق من قول ابي حنيفة الاول  
وكذلك وفي قوله الآخر ملك الوارث جميع التركة على ما يمتنع من يدين من ثلثه **قال** رحمه الله ولم يمتنع من سبل  
الاعتل الحقيقة لانه لا تهمه في البيع لثبوت القيمة في حقه وبما قبل منه فيه تهمه فلا يجوز وهذا لان حق العتق يتعلق بالمالية فليس  
ان يمتنع عنهم خلاف ما اذا اصاب الاجنة عتق لانه لا تهمه فيه وحلف اقراره في الميراث عتقاً في وارثه مثل قيمته حيث لا يجوز  
عتقاً لانه لا يرضى عن بيع ابنه بعض الورثة بالعين لان الناس يهملون في العين فلا يمكن ان يرضى الورثة بها











رجلانه يعني عبدا وانما ان الوعدون يضمنون فسخ العقد وهو قلم بالبيع والشراء فيكون الفسخ فضا على الغائب  
ولا يضمن خضم عنه ولا له وجعلناه خصا لا يفيد لانه يؤول الى ان لا جعل خصا في الامتياز اذا اشتهوا الذين لا يمكن بيعه بغيرهم  
لانه يعود الى ملك البيع وهو غائب وفي بيعه قضاء على الخاصية وهو لا يجوز خلاف اذا ادعى الملك ان صاحب العبد يظهر في الامتياز  
انه كان خاصا منهم والخاصية يكون خصا للخص من وجهه وحلفا دعوى الوهي لان فيه فائز اذا رجع الى البيع ولو صدقهم المشتري  
في الدين كان للفرقة ان يردوا البيع بالاجماع لان اقرار جنة عليه في بيعه اذ لم ينشئ بغيرهم ولو كان البيع حاضرا والمشتري  
عليها فلا خصومة بينهم وبين البيع بالاجماع حتى يخطر المشتري ان الملك واليد للمشتري لا يمكن ابطالها وهو غائب فلم يسلط ملكه  
لا يكون الرقبة محللا لهم كمن لم ان يضمنوا البيع فمجاز البيع فيه وكان الفسخ للبايع وان اختار واجاز البيع اذ هو الفسخ  
لان الاجازة لا تصح بغيره الا ان السابق لم يبيع عن الماذور المليون بعد العلم بالدين لم يحصل اختيار للعداء بالبيعة وبيع  
العبد لجان بعد العلم بالجنابة جعل اختيار للعداء بالارث لان الذين هنا على العبد بحيث لا يبيع بالعتق ولا يجعل المولى شي ولو  
اختار المولى العداء صرح بان قال انا اقفى دينه كان عن من يترفع فلا يلزمه خلاف الجنابة لان موثر على المولى خاصة دون العبد فاذا  
تقرر على الوهي يضمن الارث على وبي واجبا على حاله **قال ومن قد علم** وقالنا بعد دينه كاشترى مائة من كل شيء من التجار  
ان يبيع في الاذن في حق كسبه بغيره من كسبه المسئلة على وجهين احدهما ان نجية ان مولاه اذن له فيفقده يستحق عدلا  
كان لو غدر في الوكيل لا يصدق الاجبة لقوله عليه السلام البيعة على المادي وكذا القليل ان يشرط للعداء في الجيرة لان بجانب الصوق  
بما يخرج وبغيره يستحق ان الناس يعلموه من غير اشتراط في ذلك واجبا على المسلمين حتى يفتقروا لانه وبشر به القيس لان في ذلك خرو  
ويكون بان الاذن لا يوفى لصحة تفرق واقامة الجيرة فتكون عقوبة على موثاق على الناس من موثاق حكيما وما عتق لبيته سقطت  
قهيته وكذا اعطاه القيس والاسير في دعوى الوكالة والمضاربة والشركة والبضاعة وشبهها والثاني ان يبيع ويشترى ولا يخبر  
بشي منه فالقيس فيه ان لا يثبت الاذن لان السكون محتمل وفي الاستسكان ثبت لان الظاهر انه ما ذوق له لان عتاقه ودينه ينعانه  
عن ارتكاب الجرم فوجب حمله على وجهه من اموال المسلمين على الصلح ما احسن في العمل بالويل الظاهر هو الاصل في المعاملات فضا  
للزمن العبد دخل في شرفه لاخباره ما ذوق له بل يجوز ان يكتفى بظاهر حاله فان ثبت انه ما ذوق له بظاهر حاله حتى يفرقه حتى يظهر  
خلاف ذلك ولو كان الذين يضمنون من كسبه ان لم ينشئ كسبه بالدين لبيع رقبته لان ملك المولى في الرقبة ثابت فلا يصدق واقرار على  
ملاذ ولا يلزم وجوب الدين على ان يبيع به الا ان المدينين والمدينين بالدين بخلاف كسبه المولى لا يكتفى ما دام مشغولا جنة

العبد

العبد وانما خلقه بالفاضل عن حاجته **قال فان حفر** واقر باذنيه والالا الى لو حفر لولي فاحرق الاذن بيع بالدين لظهور الدين في  
حقه بلقران وان قال هو مجبور على ما كان القول قوله لملكه بظاهر فلا يباع الا اذا ثبت العتق الا ان يضمنه بالبيعة فحينئذ يباع لان  
الثابت عيان اذ يضمنه كاسما **قال ومن** الاوان اذن للبيعة والمعقود الذي يعقل البيع والشراء وليه فهو في العتق والبيع كالعبد الا  
معه في جميع ما ذكرنا من الاحكام من انه لا يتقيد ببيع من التجار ومن نوعه ويكون ما ذوق له بسكون لولي حين يبيع به ويشترى  
ويصح اقراره بما في يده من كسبه ويجوز بيعه بالغير الفاضل عن خلافه اما الى غير ذلك من الاحكام التي ذكرنا في العبد والولد يكون يعقل البيع  
ان يعلم ان البيع سابل للملك والشراجه اليه وان يقصود بالبيع ويعرف الغني البيعة الفاضل وقال الشافعي رحمه الله لا ينفذ تصرفاته و  
اهل الخلاف بيننا وبينه في ان عبارة حلفه للمعقود الرعية عندنا فيما هو ممره ومن النفع والفرار والنفع الحضي وعنه غير صالح  
حتى لو تولى بالتصرف جاز وعنه لا يجوز له قولك ولا توتو السرا او لكم قولك حتى اذا باعوا النكاح فان اشتم منهم بشوا فاحرقوا  
اليهم اموالهم شرط البيع والرشد للوفاء اليهم من الالة ونه عن الوض في السر في الاول سيران وليس بالغير ولا بها مجوز  
عليها لابل انفسها شرعا وعلية الجارية بها فلا يوزل بالادن خلا في العبد لان الجارية حتى يفره وهو المولى وقول بالادن ولا زما  
مولى عليها في هذا السر في حقه ملكه المولى ويملك جرحا فلا يملك ان يكونا وليين للشان لان كونهما مولى على كسبه كونهما و  
ليان بغيره والعدو والعقود لا يجمعان فصار كالعقود والطلاق بخلاف الصوم والصلوة والوجبة واختار الصبي ابو بوب  
في امله لان الولي لا يتول عن الاشياء فلا يكون مولى على فرا فلا يبا في قيص منه ولا في غيره من العوم امكن حصيلته من جهة الول  
فقلنا بعضنا منكم لا ينفذ عن المصالح البيع والشراء ولو قولك وابتلو اليتامى او بالابتلاء وهو الامتحان والافضال رعل  
هو رشام لا فذلك بان ياذن له في التجار وهو ايدي ان الصغير اهل للشفقة وان تفرق جارية لان البيعة جفت اسم الصغير الا ان يبيع  
لقوله عليه السلام لا يبيع بعد الاصلام وقوله وكذا واثو اليتامى اموالهم وهذا هو مرفوع من اموالهم فلو ان تفرق معترضا على امر برفعه  
اليهم لان الوض اليهم يمكن اتم من التفرق فيه ولان التفرق والامانة المشروعة في اهلها فاما على ولاية شرعية فوجب القبول منها  
كالعبد ما ذوق له ولا خفا في شرعية التفرق والحجبة وكذا في الامانة لان الامانة للتفرق بالانكاح عن تفرق وبيان لان من ينفذ من غير تفرق  
والكلام في من ثبتت الولاية بحسب الظاهر عن الالة والحجبة لعدم هو اية التفرق والاذن ما ياذن الولي يستدل على ثبوت حوايته  
على التفرق فلا ياذن له بظاهر الا ابو معرفة حوايته وبها ولاية الولي لاجل النظر في بيعه لغيره فحصل بغيره بغيره وبغيره  
المولى ويملك المولى من جرح الاصل ان يذوق حاله ومن جعلناه وليا باعتبار الالة لم يجعله مولى على وجه جعلناه مولى على باعتباره مقصور



















بذلك الحق من كان ظاهرا والظاهر لا يظلم بل ينصف من الضابط في الذي تغيرت العين المعنوية بفعل الغاصب حتى ذلك  
اسما وعظم منافعها واختلطت بكل الغاصب بحيث لا يمكن تميزه عما لا وان لا يخرج زال ملك المخصوص من غير ملكها  
للاصغر وضربا ولا يخل الى الانتفاع بها حتى يرد بها وما ذكره من ثمن المثل وطبقه وطبقه الخطه او طرزا ووزن او خاد  
طوبى سينا وانما والخاد غيره من المثل الصغر انما والبناء على الساجه بهن الثايب فيملكها الغاصب الا الذهب والفضة فانه لا  
يملكها بالخاذه وانما ويغيره دنائره او راحه من ان صفة وما لا يرد بغيره غير الجوز وقال الشافعي لا ينقطع حق المالك عن العين  
وجوزها من غير يوسن غير ان اذا اختار من العين لا يضمنه الغصان عن في الاموال الربوية لانه ينفق الى الربا ويحول الشافعي رحمه  
بضمه وقوبله من قبل ان يبيع بغيره يكون ملكه بغيره من العين ويملكه الغاصب لكنه يباع فيوفى به دين المخصوص به بغيره ما وجب عليه  
بالغصب من المثل والقيمة وان مات الغاصب فالمقصود به الحق من يبيع الغرض على مثال الرهن والبيع قبل القبض وجعل الا بقر  
لعدم بقاء بطلان حصة فصار كالمشتري اذا قبض البيع بغيره من البيع قبل ان يملكه المالك لان المالك اقول في اليد فاذا لم يبطل  
حق اليد فاولا ان لا يبطل حق المالك الشافعي ان العين ملكه فحين ملكه ما بقيت العين ويشبهها وصفها اذ هو قائم بها فيخرج  
هو كونه صاحب اصل ولان الوقي حطاط فترقت اجزا او يرد ذلك لا يوجب خروج ملكه من القطع في التورخ والبيع والبيع  
والناريس في الشاة ولان فعله محذور فلا يكون سببا للملك اذ المحذور لا ينافي نعم للملك على اهل البيت فصار  
كما اذا وقت المحظور في الطاهونة وانظرت بفعل الماء والهواء في غير صنع احد وان استرسل العين من جهة الا بران المتنا  
فوقان بعضه وكان الزان قواما من وجه بالاستحالة صفة صالحة اسم اخر وقواما من جهة الصنعة وهي من المصنوع وهي قائمة من  
كل وجه فخرجت بذلك وان كانت وصفا على الاصل ان عوفا من غير وجعلت اولى بالاعتبار وهذا لان الزيادة حصلت في العين  
بفعل الغاصب فلان كسبا والمطابق بكمه من غير وان كان في محل ملك الغير لان يوافق العلم لئلا المحل ودار حجة قائم فلان  
الرجح به ترجيح بالزان فلان اول ترجيح بالاصل لانه يرجح الى الرجح الجاهل وهو البقاء وهو ترجيح بالزان وهو الجوهر من  
كل وجه فلان ترجيح به اول لان الحال قايمة بالزان والمحذور بغيره لا يمنع ان يكون سببا حكم من الا بران المعلق في الارض المعنوية  
جوز ويكون سببا لطلب الغائب الجوز بل فاطن الملك خلاف ما استمر به لان النسخ لا ينفوت اسم الشاة يقال شاة مذبوبة وشاة حية  
والسلي والناير لا ينفوت به المعقود بالزان فلا يحصل بغيره من العين فحينئذ علم ملكه حلالا ما نحن فيه لان العين بدلت وجوز  
اسم اخر فصار كعين اخر حصلها بكمه فيملكها بغيره لا يجوز له الانتفاع به لان يوجب الضمان كماله من دفع باب المعقود في صنعة

علمه

حتم مادة وبذل علم السلام في الشاة المذبوبة بغيره ان ما كلفها بعد الطبخ الطهي الاساس ولو كان الانتفاع به او  
لم يملكه لما قل ذلك والقياس ان يجوز الانتفاع به وهو قول زفر والحسن ودوايه عن حبيبه لوجود الكل المطلق للغير  
ولقد ايفتقر فيه فيما التمسك لغيره ووجه الاستحسان ما بيناه ونفاة نفقه فيه لوجود الكل وذلك لا يدل على الحل الا  
ان المشتري شرافا سدا يفتقر فيه مع انه لا يخل الى الانتفاع به ثم اذا دفع القيمة الواضحة او حكم الحاكم بالقيمة  
او تراعى على مقدار حل الانتفاع به لوجود الرضا من المعقود به لان الحاكم لا يحكم الا بطلبه فحصلت المبادلة بالثمن  
وقال ابو يوسف في الخطه المزبونة والنواة المزبونة يجوز له الانتفاع قبل ادائها الضمان لوجود الاستدلال من كل وجه  
ولا يصدق بالفصل عند وقوبله من قبل واما الذهب والفضة فالمذكور هنا قولنا في حبيبه وعونها يملكها الغاصب بغيرها  
ذما يرد او راحه وانما ذكره في غيرهما والجامع انه اذن فيه الصنعة المتقومة ونحو بعض معاصر ولا في حبيبه ان العين  
باقية في كل وجه ولم يهلك من وجهها الا بران الاسم لم يتغير ومعناه الثمنية وهو ايضا باق وكذا الكون موزونا باق ايضا في  
جزءه الرابا باعتبار وكذا الصنعة بغيرها غير متقومة ايضا مطلقا لا برانها لا تقع لها عند المبادلة بالجس على غيرهما وقال  
الكرخي والغنيابا وجعلنا انما ينقطع حق المالك من الساجه اذا تحولها واما اذا خلقت قبل فلا ينقطع حق المالك لانه متعذر في البناء  
على الساجه من وجهه كالاصل لهذا البناء فمردم للود كما اذا بنى في الارض المعنوية وعنده الشافعي لا ينقطع حق المالك كمن  
ما كان فهدم البناء وياض ساجته لانه وجعين ماله فلما كان اقول به بالنسب وعونها انقطع حقه مطلقا في العين لان في قلعه  
ضرر بالغاصب في حال علم السلام لانه لا يضره الا حذر او لا سلام وضرر المالك بحجور بهمان العنة فلا يعدم رافض كما اذا  
اخاف بالخطه المعقود بطن لودج او دخل لودج معقودا في الشينة وكان في الحج هذا اذا كانت حقة البناء اكثر من قيمته  
الساجه واما اذا كانت حقة الساجه اكثر من حقة البناء فلم ينقطع حق المالك عن ذكره في الزايرة مغربا الى الزخيرة **قال**  
ولو دفع شاة او ظرفا فاحتضن القيمة وسلم المعقود او ضمن النقصان وكذا الوذيع وقطع اليد والرجل كالذبح لان  
عن الانشاء اتلاف من وجهه بغيره فوفى بعض الاغراض من المحل والودع والنسل وفوات بعض المنفعة في الغوب فيجزيه بين تعين  
جميع حقه وتركه وبين تعين نقصانه ونقص وروي الحسن عن حبيبه انه ليس ان يضمنه النقصان اذا اذله لان الذبح و  
السلي زيادة في الاقطار احتمال الموت حتمنا ونها وامن الانتفاع بالبحر يتعين والاول هو الظاهر لانه نقصان باعتبار  
فوات بعض الاغراض على ما بينا اتفقا ولو كانت نية الربا بغيره مأكولة اللحم يعين قاطع الطرف جميعه فغيره لانه استدل كل من كل

في الحق ليس من نقصانه



وجه خلاف قطع طرف الجبل حيث يفتني نصف قيمته مع افذه لا تستفح به بعد قطع الطرف لما بعد القطع صالح لجميع ما كان  
 صالحا قبل من الاستفح ولا لذلك الزيادة فانها لا يصلح للحمل ولا للركوب بعد القطع **قال** وفي الحق ليس من نقصانه  
 بعض مع اخذ عينه وليس غير ذلك لان العين فائده من كل وجه وانما دخل غير فقهه بذلك فكان لان يفتنه النقصان واختلفوا في الحق  
 اليسير والغير قبل ما يوجب نقصان ربع القيمة فاش وما وانه يسمى قبل النقصان ما ينتقص به نصف القيمة لا سواء الهالك والقيام فيجوز الهالك  
 بين الهالك والقيام والقيمة في النقصان ما يفتني بعض العين وبعض النفع وبعين العين وبعض النفع واليسير ما لا يفتني  
 به في النفع وانما يدخل فيه نقصان في النفع لان الاسر تلك المطلق من كل وجه وانما عتاق جميع النفع ولا يستلزم ذلك من  
 وجه عيان غير تفتني بعض النفع والنقصان عيان غير تفتني النفع مع بقاها وهو تفتني الجوده لا يفتني بقيام اكثر النفع لان  
 الاحتياجا لما يطلب اذا تقدر العمل باجوده وفيه امكن العمل بها لا يعارض الى الترجيح ولا يستعمل به وهذا امكن اعتباره لا اسر تلك  
 والنقصان بانها لا خيار له فلا يفتني النفع وذكر في الزاوية ان الفاضل هو المتماثل للثوب وهو ان يحمل الثوب لا يصلح الا للخرق ولا  
 يرتفع شره او غيره الى الخلو او قال شمس لا يفتني الحكم الذي ذكره في الحق في الثوبين حينئذ المالك اذا كان الحق فاضل هو  
 الحكم في كل عين من الاعيان الا في الاحوال الربويه فان التعيين حيث كان فاضل كان او يسيى كان له ما جازا الخيارات بين ان يملك العين ولا  
 يرجع على الغائب شي وبني ان يملك العين ويضمنه مثله او يضمنه لان يضمن النقصان معذوره في الزاوية هذا اذا قطع الثوب لم  
 تجدد فيه صفة وما اذا جدد فيه صفة ما خلا فقهنا فقلنا ان يقطع به حق المالك من غير ان يفتني في الزاوية معذوره في الزاوية **قال**  
 ولو غرس في ارضه الغرس قلنا وردت في قطع البناء والغرس ودون الارض الى صاحبها لعله على السلام ليس يخرق ظالم ان يخرق  
 ظالم وهو العرق بصفه صاحبه وهو الظالم وهو الجار كما يقال سلام زمان وقام ليله قال الامام جازا يخرق كل اوجكيم ولان الارض باقية  
 على حكمه اذا لم يفسد ملكه ولا يفسد حقيقة ولا وجود فرائض يوجب المالك للغائب فخره في نفعه ورواها الى مالك كما اذا سخل طرف  
 غيره بالطعام هذا اذا كانت قيمه الساجه اكثر من قيمه البناء وان كانت قيمه البناء اكثر فللغائب ان يضمن له قيمه الساجه وياقود  
 ذكره في الزاوية وعلى هذا الواسع وجازا لؤلؤه نظر اليها اكثر قيمه لها جازا ياخذ بضمين قيمه الاخر وعلى هذا التفصيل لو ادخل  
 تفصيل غيره فان ذكره فرائض لم يكن الخواجه الا بهدم الجدار وعلى هذا التفصيل لو ادخل التقراسة فخر من الخناس فتعذر اضراره  
**قال** وان نقصت الارض بالقطع ضمن له البناء والغرس مخلوقا ويكون له اذا كانت الارض ينتقص بالقطع كان لها من الارض ان يضمن  
 للغائب قيمه البناء والغرس مخلوقا ويكون له لان فيه دفع الغرس عنها فتمنع فيه النظر اليها وانما يضمن له قيمته مخلوقا لانه مستحق للقطع

وليس ان يستديم فيه اربعه قيمه في ذلك الوقت مخلوقا وكيفية معرفتها ان يقوم الارض وبها بناء او شجر استحق قطعها او يقطعها ويوم  
 وهو ليس فرائضا ولا غرس ضمن ففضل ما بيننا كذا قالوا وهذا ليس بضمن لقيمة مخلوقا بل هو ضمان لقيمة قائما مستحق للقطع وانما يكون  
 ضمان لقيمة مخلوقا ان يقوم البناء والغرس مخلوقا في الارض ان يقدر الغرس حطبا والبناء اجرا او انشاء او حجابا تكون  
 على الارض فيقوم ومن غير ان يضمن الارض فيضمن له قيمة الحطب والحجر المكونه من المنيه **قال** فان صبغ اولت  
 السويق بيمينه فتمت قيمته ثوبين يعين ومثل الثوبين او اذ تم ما زاد او غرس ما زاد او الصنيع واليمين يعين اذا غصب ثوبا فصبغه او صبغ  
 قلته بيمينه فاما اكل بالخيار ان شاء منه قيمته ثوبين يعين ومثل السويق وان شاء اذ المصبوغ والمملوك وغرس ما زاد او الصنيع و  
 السمي وقال الشافعي في الثوبين يوم الغاصب يقطع الصنيع بالفضل بقدر الامكان ويسلم لصاحبه وان انتقص قيمه الثوب بذلك  
 فعليه ضمان النقصان لان الغاصب معذوره في كفي الفعله عبره واليمين يمكن فصار نظير الغرس والبناء في الارض خلا في السمي في السويق  
 لتعذر التميز ولان الصنيع حال متقوم كالثوب وخياره لا يقطع يقوم حاله فيجب صيانته حقها كما يمكن وكان صاحب الثوب  
 اولى بالخيار في اصل الاخرها وجوه وهو قائم بالاصل وكذا السويق اصله والسمي تبع الاتراهم يقولون سويق مملوك  
 فيخبر صاحبه لتعذر التميز لخلقا للبناء والغرس لان التميز يمكن فيه وله وجود بعد اخص النقصان فكيف يمكن ايهما حتى كل واحد منهما اليه و  
 الصنيع سلاشي بالفضل فلا يمكن ايهما الا صاحبه وحلا في ان الصنيع من غير فعل اهل الكفاية التي حيث لا يثبت فيه ثوب الثوب  
 الخياطه بل يورث صاحب ثوب يدفع قيمه الصنيع الى صاحبه لانه لا جازا من صاحب الصنيع حتى يضمن الثوب بل يملك صاحب الثوب الصنيع  
 بقيمته وقال ابو عبيد في مسئلة الغصب ان شاء بثلث ثوب باع الثوب فيضمن كل واحد منهما بقيمته حاله وهذا طريق حسن ايضا لا  
 وهو اصف كل واحد منهما به الا صاحبه ويتاخر هذا فيما اذا انصاع الثوب بغيره ايضا والجواب في اللات الجواب في الصنيع جزمه ان يضمن  
 فيه مثل السويق وفي الصنيع قيمته لان السويق والسمي من ذوات الاختلاف في الصنيع والثوب في الكافي قال في البسوط يضمن قيمه  
 لان السويق والسمي سويقي لانه يتفاوت بتفاوت القام فلهما في ثوبا كالجزمه وما وى من صبيحة من ان الغاصب اذا صبغ الثوب  
 اسود فهو نقصان وعندهما زيادة كالحجره والصفرة لاجل الاختلاف فيهم زمان فان بني امية في زمانه كانوا يستعقون عن ليس  
 السواد في زمانه كانوا يلبسون السواد فاجاب كل على ما شاء من عادة اهل عصره ولا خلاف فيه بينهم في الحقيقة  
 ولهذا لم يتعرض في الحق لذكر هذا الاختلاف في اللون الصنيع لان من الثياب ما يزداد بالسواد ومنها ما ينقص كقوام الثياب  
 ما يزداد او بالبحر والصفرة ومنها ما ينقص فلا معنى للتفصيل بل هو دون لون بل لا يعنى فيه الزيادة والنقصان حقيقة

مكان











لا ينعوم المسلم وفي الغضب السلاطة شرط الصحة لردعها لم يدخل ما اذ لا يعتد به فافترقا على انه منج فوجب على الابن بعد الفتن  
كالاستحقاق وفصل الحق المكتوب حصل بزوال الغيرة وانه يزول بتدافع الالام فلم يكن الموت حاصل بسببه وقد بينا الغائب فوجب عليه ضمان  
قوله كان غدا وهو الزيادة **قال ومنافع الغضب** هو المسلم وضربوه بالانلاقى لا يفتن منافع الخوب وهو المسلم وضربوه وهو  
عطوف على الحق في قوله ولا يفتن الحق اما منافع الغضب فمذكور وجبنا وقال الشافعي يفتن لان المنفعة حال متقوم مفقودة بالعقود  
كالايمان لان المال لا يفتن النفس بخلاف ما في المنافع بغيره الصفة الاولى انه يصح صفا فاقول منافع ابتغاء التكاليف الابمال  
بالنقص لان المال لا يفتن صفا فاقول وجبنا لانها حال لا يمكن له الا يمكن للعقود بغير المال ووضح منه  
ان الايمان انما يفتن بالاعتقاد والاستماع وما لا يفتن به فليس بان فاذ لم يضر الايمان مالا الا باعتباره فكيف ينعوم المالبة  
فما هو متقوم بغيره لان التقوم حبان من الغيرة ومن غيرة منفس كذا في الناس وهذا يدون الايمان فلا جعله بل ينعوم الايمان  
باعتباره فيستحيل ان يكون في متقوم ولف ان عمره على حكمه بوجوب قيمة ولو المعقود وهو بوجوبه ودل الجارية مع عمره على المال كالم  
يحكم بوجوبه منافع الجارية والا ولد مع علم ان المصحفي يطلب صحيح حقه وان المعقود كان مستحقا كالمعقود ولو كان ذلك وجب  
له ما سكتنا في بانه بوجوبه عليه ولان المنافع صديقه بغيره وكسبه لا يند المالك بانبات اليد العادية ولا يتصور ذلك في الاثنا اغراض  
لا يبقى ربا فيفسد فيفسد كونه انلاقا لانه لا يخلو اما ان يوطى لالا فقبل وجوده او حال وجوده او بعد وجوده وكل ذلك  
محال اما قبل وجوده فلا نلاقا لمعقود لا يمكن واحال وجوده فلا نلاقا وجوده وكل ذلك محال اما بعد وجوده فلا  
فان كان منفعة ما بعد وجوده فلا ينعوم كما وصفت فلا يتصور نلاقا المعقود ولانها لو كانت احوالا مفقودة لفقدت  
بالمشايخ ككونها لها وهو محال فلا يمكن ان يفتن بالاماني لان الاعراض ليست تشمل الايمان لان ما لا يفتن لا يكون  
مثلا لما بقي وضمان العداوة من مزوطا بالمانلة بالنفس والافعال والواجبات اجبرت للضرورة او لكونها بوجوب المتعاقدين ومن ذلك شرط  
النسب والايرون في بيع الشيء باضعا في قيمة مجوز ولا يجوز ذلك في ضمان العداوة فمطلب القايصة فاذا لم يكن للمنفعة من المالك الغنى  
بتدليها فيكون شرط الجارية في حكم الله غلب لان عدم الغنى للملح لا لعدم الحق والحق على كل شيء قديم وكل شيء عليم فعليه غيرة لا  
ارش لها في الدنيا او ايتها اهل الجنة وقوله حال متقوم لا سلم لان المال حبان على امره في الشيء واذ حاره لو فت الحاجة في نوايب  
العدم وذلك لا يتحقق في المنافع كذا ذكرنا والويل عليه ان يقال فلان معمول اذ كان له موجود محرز ومنه ولا يقال فلان معمول ولا له مال  
بالمأكول والمشروب كالمال يستعمل ولهذا لا يعتد بالمنافع من العلف في حق الربيع في جازالة امان جميع ماله ولو كان المنافع مالا حاجا

الامن للثالث وجوز ما هو باق فاقول لانها تقوى بالانفاق في هذه الايام ولها في جازات الاجازة من العبد النابذ واحد الشريكين والمقارب  
والاب والوصي وقوله لال مخلوق لمصالح الى افرة قلنا هو كذلك بعض الامراض في مالا ومنافع لا يتصور فذلك لا يستل  
بقا لال على ما بينا واسم المصالح وختم من غلوم تقومها في حقها للثالث الوارد فيها **قال** وصف لوكا بالذي ان يفتن منافع الخوب والخزير  
ان كانا لوكا وقال الشافعي لا يفتن لوكا ايضا وعلى هذا الخلاف اذا التزمها في المصالح فمستقوى من حق المسلم فيجب ان يكون في حقه  
كذلك لانهم ابتاعوا في الاصل قال عليه السلام فاذا قبلوا عقد الزمة فاعلم ان المصالح لوكا لا يفتن منافع الخوب والخزير  
يست في حق المسلمين ثبت في حقه لان حقه هو يرد على حق المسلمين لان عقد الزمة مطلق على الاسلام فثبتت بما شئت بالاسلام  
اذ الخلق لا يخلو لال لاهل فيستقوى تقومها في حقه ولا يفتن منافع الخوب والخزير انما هو ان يتركهم وما يربون لا يربون لوكا  
محرور في الاعيان سالا لاهل اذ انفسون بما تروا لاهل الزمة من الخوب فقالوا انفسون لا يفعلوا وولهم يوم بيعا وخذوا  
الحسن من انما فلانها متقوم بغيره جازيلهم ما اوعم بذلك ولان الامر بالاغتصاب في قوله تعالى جسدوا بتناول المسلم  
فانسخ في حقه من حق المالك فلو كان حله من قبل او ما يعتد به لان السيوف والحدود موصوفة من حقهم فمستقوى لان الزام خلاف  
الجنة والدم لان احد لا يعتد بغيره وحلاف الربالة مستثنى من عقود معقولة علم السلام لان اربى فليس سينا وسينه  
عمره ولا يحرم عليهم غيرهم قال الله تعالى واخذ من الربا وقدره وحلاف العبد المريد يكون للذي فاما انفسون لانا ما عمننا لم  
نزل التمر في ما في من الاستحقاق بالدين وحلاف موقوف التسمية على ان كان لمن يبيع من المسلمين لان ولاية المالك والسيوف  
ثابتة فيمكن الزامه فلا يجب عليه سلفه العمان ولا على من اشترى الثمن ولا يعتد بصحة المصالح اذا التفت من الذي يوجب عليه غيرها  
وان كانت من ذوات الاصل لان المصالح من غير ثمن فكلها اياها ما في من اعراض حلاف الذي اذا استكمل غير الذي حيث يجب  
عليه من حله ولا يضر ان القيمة الاعنوا الجوز هو قاذر على عكسها وتلكا فلا يضر ان القيمة لان المصالح على ولو  
اسلم الطالب بعد ما وقع له ابتلا فلا شيء على المطلوب لان الحق في حقه ليس بمستقوى فلان ما سلامه بغيره لاهل المالك في ذمة من الخوب  
وكذا الواسل لان في اسلام الطالب ولو اسلم المطلوب من واسم المطلوب اسلم الطالب بعد قال ابو يوسف  
لا يجب عليه شيء وهو رواية عن ابن سبعة وقال عمر بن حنبل في حقه قيمة الخوب وجوده واية عن ابن سبعة لان الاسلام الطار بعد تقرر  
السبب كالاسلام المقارن للسبب وهو لا يمنع وجوب قيمة الخوب على المسلم على ما بينا فكذا الطار ولا يوجب ان يفتن الخوب المستحق  
في الزمة متقوم مستقوى وبسبب السلام ولا يمكن الجاز في ان يفتن لاهل لو وجبت لاهل لاهل ان يجب باعتباره اصل



السبب وكذلك لا يمكن ان ذلك السبب وجب عين الجود من القدره وكن القدره واجب في ذلك الوقت او عت باعتبار انما بدل عن  
الحق القدره والقيمة لا يمكن ذلك ايضا لان من شرط البوليّة تحليل ما في القدره والقيمة لا يكونان في ذلك الوقت او عت باعتبار انما بدل عن  
فلا يصح ان القدره مستغنى بالقيمة وهو نظير ما ذكره في غير ذلك من المسوور في صايد ليس لصاحبه ان يبيع الحماره لان شرط  
تفصيله في عينه تحليل المسوور وذلك قد فارق خلاف الاسلام المقادير في وجوب القيمة هناك باعتبار اصل السبب وهو الغصب واستهلاك  
فانه موجب للضمان باعتبار الجناية من غير ان يبيح وجبا للملك في محل كذا في غصبه وان غصبه من غير ان يبيح او صلو ميتة  
فدينه فلما كان اذ ما زاد الوباغ الى باقى الخلل في غير شيء والجلد المربوع باضن ويرد عليه ما زاد الوباغ فيه والمرد بالاداء  
اذا خلطه بالنقل من الشريك الظل ومن الظل الى الشريك بالثاني اذا دبره بالقيمة كالغصن والقوس وهو ذلك والفرق ان  
التحليل يظهر لها بمنزلة غسل الثوب الجس فيبقى على ملك المصنوع منه لان المالك لم يثبت بفعله وبهذا الوباغ انقل بالجلد  
منقوم كالصنع في الثوب فلهذا يابى الخلل في غير شيء وبهذا الجلود يعطى حازد الوباغ فيه وطريق معرفته ان ينظر الى قيمة الجلود في  
غير مربوع والى قيمته مذبوغا فيضمنه ففعل باسمها والغاصب ان يحبس حتى يستوفى حقه كحق الجس في البيع باليمن والرهن بالدين  
والبعد الابن بالجلد وان اطلعها ضمن الظل فقط ان انك الغاصب للخل والجلد المربوع في بين قبل ان يرد الى صاحبها  
ضمن للخل ولا يضمن للجلد المربوع وهذا عندنا في صنعة وقال لا يضمن قيمة الجلود ايضا مذبوغا ويعطى حازد الوباغ فيها لان ملكه  
باق فيه ولهذا يابى ان يكون مضمونا فيضمنه له مذبوغا بالستر ملكا في مسئلة الخلل ثم يعطيه حازد الوباغ فيه كما اذا غصب ثوبا  
فصنعه ثم استهلكه فان الغاصب يضمن قيمة الثوب مذبوغا ويعطيه المالك ما زاد الصنيع فيه وهذا لا وجوب له وعلمه  
فاذا فوته علمه وجعل له قيمة خلقه عندك في الوديعه ما زاد الصنيع فيه وهو المستعار خلاف لملكه لان لم يوجد منه التقويت  
وكو يخرم صحتون علمه لا ينافي وجوب ضمان الجناية والاستهلاك جناية فيضمنه بكما في الوديعه والعاره والمستأجر وكذا الوديعه  
بشي لا قيمة له يضمنه بالستر ملكا من الهلاك فحينئذ ان الهلاك تنافى الاستهلاك وقولها يعطى حازد الوباغ فيه محمول  
على اختلاف الجس ان فقه لا يحد بالوراء ولا يخرى بالزانية وما عندنا في الجس فخط عن الغاصب في زمان الوباغ  
فيه ويؤخذ من الباقى لعدم الفائق في الاخذ من ذلك القدر ثم الوديعه والى صنعة ان ماليتها وتقومه حصل بفعل الغاصب  
وفعله منقوم للاستعمال حال استقامته ولهذا كان ان يحبس حتى يستوفى ما زاد الوباغ فيه فكان ختاله والجلد في صنعة  
الغاصب في حق النقوم ثم الاصل وهو الصنعة لا يجب علمه ضمانه بالانلاق فكذلك السبع فصار كما اذا اهلك من غير صنعة خلاف

وجوب

وجوب الوديعه حال قيامه لانه شيع الملك والجلد غير تابع للصنعة في حق الملك لثبوت قبليها وان كان غير منقوم خلافا لما اذا  
دبره بشي لا قيمة له لان الصنعة فيه لم يبق حقا للغاصب بعد الانقضاء بالجلد ولهذا لا يكون له جرح ولا ربح ببدلها وخلاف  
الاداء والنوب لان النقوم فيها كان ثابتا قبل الوديع والصنيع فلم يكن تابعا للصنيع وخلاف المستأجر وحوله لانه لم يفسد له بد  
حق الملكية فضلا ان يكون المالكية حصلت بفعله وغير المضمون انما يضمن بالجناية اذا لم يكن مستغنى وامر جهه الجاني بعوض من صنعة  
علمه وما اذا كان مستغنى من جهته به فلا ضمان علمه الا ان المشتري كان مالكا للصنيع من جهة البائع بغير علمه لا يجب على  
البائع الضمان بالستر ملك المبيع وهذا ما لا يوجب المصنوع وتقومه حصل بفعل الغاصب بعوض من حقه المالك فلا يجب ضمانه بالاداء  
حتى لو صودت المالكية بغيره من يستحقها علمه بضمنه بالستر ملكا في مسئلة تحليل الجس والوديع بشي غير منقوم ولو كان قائما  
فان المالك ان يتركه على الغاصب ويضمنه قيمة فيما اذا دبره بشي منقوم ليس ذلك بالاتفاق الجلود لا قيمة له على ما يصنع الثوب  
فيتموه قبل ان يودع منوم ومحملة ذلك فيضمنه لان الغاصب صار خارجا عن الرد بتركه علمه فصار كالاستهلاك وفيه يضمن الغاصب  
عنونته ثم قبل يضمنه قيمة مذبوغا ويعطيه حازد الوباغ فيه كما في الاستهلاك وقبل قيمة مذبوغا في غير مذبوع ولو دبره بالاداء  
قيمة لا كالسراج الشمس فهو ملكه عجا لا لا بمنزلة غسل الثوب ولو استهلكه الغاصب يضمنه مذبوغا وقبل طاهر غير مذبوع لان  
وصف الوديعه هو اني حصل فلا يضمنه والاكثر على الاول ووجه ان صنعة الوديعه تابعة للجلد وهي غير معتبرة بمنزلة صنعة  
الجلد ولهذا لا يرجع بها على المالك عند دفع الجلود الى حازد الجلود مضمونا عليه بالستر ملكا فيكون اتمه خلافا لما اذا دبره بشي منقوم ولو  
جعل الغاصب الجلود مضمونا او جربا او قام ملك للمصنوع من علمه بسجل لانه يتبدل الاسم والمخ ينفصل للغاصب وبذلك علمه ان كان  
الجلود في وجب علمه قيمة يوم الغصب وان كان جلود ميتة فلا شيء علمه على تركه في الكابة في غير تفصيل ولا طلاق مخرا الى اليفاض والاد  
ويشترط ان يكون على الخلاف والتفاهل الذي يقوم في سائر ملك لا لا سائر ملك من ولو خلط الجس في صنعة حازد الجلود للغاصب  
والاشي علمه لانه بالخلو عليه استهلاكه لان الخلط استهلاك علمه عرفه في صنعة فصار كالجلود اذا استهلكه بعد الوباغ باخذ اذ الغزو  
او بغيره وعندنا ان المالك واعطاه حازد المخرج فيمنزله دين الجلود وصنع الثوب ومعه ان يعطيه ثوبا من المخرج من الخلل على ذكره  
كانه انجز والمال مابعا لا يرد فيكون اصله للمالك بالمخرج فيمنزله كان عنده ولو ان المالك تركه علمه بضمنه فهو على ما ذكرنا في دين  
الجلود لانه ليس كذلك بالاتفاق او عن ابي صنعة وصنعه علمه ذلك وقبينا وجهه وهو ان ملكه بغيره عن ابي صنعة خلافا لما هو من  
على ما بينا في دين الجلود وقد ذكرنا الوجه فيمنزله الجاني في ولو خلطها بغير الخل فما قيل لكون الغاصب غننا واستهلاك الجس لا يوجب الضمان

استهلاك

جس







قدم عليه غير مفعول فاذ ترك كان له ان يافذ وهو نظير من الصحيح من البرهان وقال الشافعي رحمه الله لا شفعة بالجار ولا شفعة بالجار انما هي على اللام  
ففي الشفعة في كل ما لم يتيم فاذ وقعت الحدود وورثت الطرق فلا شفعة رواه البخاري وقال عليه السلام اذ وقعت الحدود وورثت  
الطرق فلا شفعة رواه الترمذي وصححه وقال عليه السلام اذ قسمت الارض وورثت فلا شفعة رواه ابو داود وابن ماجه  
ولان الشفعة ثبتت على خلاف القياس كماله من مائة الف سهم وهذا الحق لا يتحقق في الجار لانه لا يقاس به وهذا لا يجب من في  
المشرك اذا كان لا يحمل القسم كالبير والجار والبيت الصغير لوقوع الامم في لزوم الحوزة ولو لم يمارسوا والجار والجارين والله  
اعلم انما لا يجب للجار بقسم الشراكة لانهم اجمعوا على صحة ما خرج عن حقه من ذلك حصل التوفيق بين الاحاديث ولا تسليم ان الشفعة  
وجبت لوجه اخص القسم وكيف يكون ذلك واجزاء القسم مشروعة وكيف يجوز الحاق الغير بالمشرك بافئدة ما لا يغيره لوجه حكم  
مفروق وانما العلة الموجبة دفعه من حيث هو العشرة على الاولاد ولو كان لوجه القسم لوجب في الشفعة وقاله ان كان خاضعا الى الترتيب  
او الطريق ان كان خاصا يستحق به ان لم يكن خاصا لا يستحق به الشفعة والطريق الخاص ان يكون غير فاضول ان كان فاضلا فليس خاصا  
وان كانت مسكة غير نافذة يشعب منها مسكة غير نافذة فيسقط ما في السفل فلا حيلة للشفعة دون اهل العليا وان بيعت في العليا  
فلا اهل السكتي الشفعة لا في العليا فاحل السكتي في كل ما لم يكن نافذ فيهما وليس في السفل اهل العليا حتى  
لا يكون لهما ان يبرروا في الاول فحق البير على ما بين في كتاب القضاء والترتيب خاص عندنا في صفة ومحمول يكون هذا صغير الاجز  
فيه السقف وان كان كبير بحيث يجرى فيه السقف فليس من خاص فاذ بيع من الارض التي لا يستحق بها الشفعة بغيره  
والجار اخص من غيره فلا شفعة في الشفعة في كل ما لا يخصص فهو صغير وعلة عامة الشفعة في كل ما لا يخصص  
في جوهره ولا يخصص فبعضهم قد مال الى ان يخصص ما به بعضهم ياربعين وهو ان يخصص ما به الشفعة ان يكون هو ايسر منه  
تو احيانا اولئك وما زاد على ذلك فهو عام وقيل هو موقوف الى ان يخصص من كل عمر وان لا وهم كثيرا كما ان يكون وان راوهم  
قليل او حوائج الا قال **قال الله** والشركة في خيرة الجاهل او اخص الجذوق على الجاهل جاز ولا يكون فيها لان الشفعة  
المعترضة هي الشفعة في العقار لا في السقف والخشبة منقولة وبوضع الجذوق على الجاهل لا يخصص في الجاهل ولا في الشفعة في الجذوق  
لا يكون فيها لان الجاهل لا يخصص لوجود انتقال بغيره اوصافه الشفعة على الجاهل لا يخصص في الجاهل ولا في الشفعة في الجذوق  
غير من الجيران وكذا ان كان بعض الجيران في الجاهل لا يخصص على غيره من الجيران لان الشفعة في البناء الجرمي من الارض لا يستحق  
بها الشفعة ولو كان البناء والمكان الذي عليه البناء مشركا بينهما كان حواشي من غير من الجيران ومات في ذلك ان يبنى الشريكان

في المشرك ثم يقتسم الارض غير موضع البناء فبقية البناء وموضع على الشفعة وانما كان سواء في لانه شرك في بعض المبيع والشريك  
اولا في موضع البناء فكلما هو لكونه شريكا فيه وما في الباقي فكل ذلك عند محمد واحد الوائتين على ان يخصص لان الفرض اخص  
به حيث كان شريكا في بعضه فيقدم على الجار وفي رواية اخرى عنه هو والجار سواء في موضع الجاهل لان الشفعة في  
غير موضع الجاهل بالجار وغير من الجيران يساوي وانه غير وعي هذا لو كان بعض الجيران شريكا في منزل من الدار او بيت من البيت  
الدار كان هو اخص في المنزل لما ذكرنا واستوى في الشفعة في رواية لان كلهم جيران في حق البقية وكذا لو كانت دارين رجلين ولا حصة  
فيهما مشركة بينهما وبين اخر غير شريك في الدار فباعها كان الشريك في الدار او في شفعة الدار لانه شريك في الدار والغير في البير  
لانه شريك في الدار جاز وعي هذا لو كان سفل من رجلين على علو لاصد بها مشرك بينهما وبين اخر فباع هو السفل والعلو كان العلو شريكه  
في العلو والسفل شريكه في السفل لان كل واحد منهما شريك في نفس المبيع في حقه وجاز فحق الاخر او شريك في الحق اذ كان طريقهما واحدا  
**قال عليه** عدد الروي بالبيع الى حجب الشفعة بالبيع ويقسم على عدد الروي ان كانا كئوين وقال الشافعي رحمه الله لا حصة لانه نصيبا  
لان الشفعة من مرفق الملك لا من التملك المنفعة فكل من الغلة والربح والولود والتمتع ولو انهم استقروا في شريك فحق  
بوجود حصة استحقاق الملك فحق كل واحد منهم ولهذا الوافد واما حصة الكل والاستواء في الحكم ولا ترجيح بكثره العلى بل بقوة فزنا  
الابرار الحففي اذا اقام شاهدين والاخر اربعة فها سواء وكذا ما جاز الجرحات مع صاحب جرحه وامن خلاف الجرح مع الجرح  
فان الجرح اقوى لانه لا يتخلف عنه الموت فكان اولى باضافة للوالب وما استشهد به من الولد وغيره متولد من الملك فيستحق بقدر الملك ملك  
الغير لا يتولد من ملكه فكيف يجعل من ملكه في العلة اصل الملك لا قور والحكم لا يراو زيادة العلة ولو استضاف بعضهم حصة قبل القضاء لهم كان لمن  
بقا ان يافذ الكل لان السبل استحقاق الكل فوجد وتقدر في كل منهم والتفصيل للمزاهمة وقور ان وتقدر الوهم فانه يحس كل الربن  
ويكمل جزاء من اجزاء ولهذا الوافد في بعض اركان دعنا عند رجلين ففقه دين او ما ليس ان يافذ من الرعي فخلق ما اذا استقام  
بعد القضاء جرحا لا يكون انما يافذ نصيب الشريك لانه بالقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب الاخر ولو كان بعضهم غايبا يقطع بالشفعة  
بين الخاضعين في المبيع لان الغائب كمثل ان لا يطلع فلا يضر بالشريك وكذا لو كان الشريك غايبا فطلب الجاهل بغيره بالكل او اسقطا لما ذكرنا  
ثم اذا حصر وطلب الشفعة ففقه لانه لا يتحقق طلبه غير ان الغايبة ان كان يتاسم الجاهل لا يقطع بالكل اذا اسقطا الجاهل حصة لتحقيق انقطاع حصة  
عن الباقي بالقضاء وهو نظير ما وقع في الشريك من ان ليس له بافئدة لانه بالقضاء الشريك انقطع حصة وبطل لانه قضاء عليه بذلك لتقدم ولواو اد  
الشفيع ان يافذ البعض من مركز البعض فليس ذلك الا برضا المشرك لانه لا يلحقه من يترقب الشفعة عليه ولو جعل بعض الشفعة نصيبه

ويكفي



Handwritten Persian text, likely a continuation of the previous page's content.

نقص

قرب







سقوط الشفعة وحسب ما يجب بعد البيع فيجعل العقد مضافا الى الشفعة قائما مقام المشرى كان باعيا له وخاطبة الاجاب  
يجعل العقد لا محالة الى الشفعة فلم ينفذ اصله وانما الشفعة اضافة الى المشرى وتظهر في الحسبان من ثمنها الى المحقق فيقدم غيره فاصابه  
قالوا ينفذ من ثمنه في التوبة الى الاول عند انقضاء اجل الثاني وتوجه اليه فكذا هنا تحل الشفعة الى الشفعة كان العقد من المبتدأ  
وقع **معقلا** والوكيل بالشراء خصم الشفعة فلم يملك المالك لان المضمون غيرا وحقوق العقد وحسب العاقد اصله كان ووكيلا  
ولهذا لو كان البائع وكيلا كان الشفعة ان يخاطم ويأخذ من خصم المشرى كما اذا كان البائع هو المالك على ما بينا الا ان اسلم الى  
المشرى فاذا اسلم لم يبق له بد ولا يمكن خيجه من ان يكون خصما وهذا غير له لا يشرط القضاء حضور المالك لان الوكيل نائب عنه لانه اقام  
باختياره مقامه فان حضوره حضور المالك والوكيل البائع لانه ليس ثابت من المشرى فلا يبيع حضور المشرى للشفعة بل حضوره غير مطلق ولا ي  
وهو صفة المالك **قال** والشفعة خيار التوبة والعيبة فان شرط المشرى اليه ان لا يبيع الاخذ بالشفعة من المشرى ان كان الاخذ  
بعد العقد وان كان قبله فشر المشرى البائع لتحل الشفعة اليه فثبت له الخياران فيهما اذا اشترى منها باختياره ولا يسقط خيار التوبة  
المشرى ولا يشرط البراءة منها لان المشرى ليس ثابت من الشفعة فلا يعمل بغيره ولو يشر في **حقه قال** وان اختلف الشفعة والمشرى في الثمن  
فالقول للمشرى لان الشفعة يبيع على شرطه استحقاق الاخذ من غير الاقل والمشرى يكره ذلك والقول للمالك مع مبيدة ولا يبيح الفان للشافعي  
طرف بالنفي فيما اذا وجد المالك من المالكين والدور من المالكين والمشرى لا يبيع على الشفعة من ثمنها فلا يكون الشفعة مكره فلا يكون في وجه  
ما ورد من النفي فاستنعى **القبيل قال** وان برهننا فلا شفعة له وان اقاما البيعة والبيعة مبيدة الشفعة وهذا قول ابن سنان ومحمد وقال  
ابو يوسف والشافعي البيعة مبيدة المشرى لانها ثبت الزيادة والبيعة المبيدة للزيادة او لم يكن لها اختلف المشرى والبائع والوكيل  
بالمشرى المالك فيقول الثمن والمشرى من العدة او الماخر من ثمن الزيادة ولما ان بين الشفعة اكثر انبائها لانها ملوثة للمشرى ومبيدة  
المشرى ليست ملوثة للشفعة كغيره من الاضواء والترك والزيادة لا ينافي بين البيعتين في حق الشفعة لانه يمكن ان يعمل بهما بان يثبت العقد  
ان قبض المشرى بهما شافعيان في الترخيص لانه لا اشتغال بالترجيح عند تعدد العمل بهما وهو ظاهر ما اذا اختلف المالك وعمل فقل  
للمولى قلت كل اذا ثبت الى الفين فان حرق قال المبرق قلت لما اذا اديت الى الف فان حرقا ما البيعة فان البيعة مبيدة العبد  
اما لانها ملوثة ولا لانه لا ينافي في شطب العقليتين ويعتق العبد ادا الى الماخرى شافعيان خلافا لمالك المشرى بهما اما البائع  
والمشرى فلان كل واحد من البيعتين ملوثة في جميعها ولا يمكن الجمع بينهما في قبضها بهما شافعيان لان العقد الثاني يكون منفي  
للاول فصرها فلا يباذ المشرى لالبائع فاذا تعدد الجميع حكم الى الترجيح بالزيادة وفيما نحن فيه لا يبعد الجمع لانه لا ينفذ الاو  
المعقلا

بالمعقلا في حق الشفعة فيما هو باق المعقدين شافعيان ولهذا اولى المشرى من غيره كان له باذ به البائع الثاني وان شاء الاول  
واما الوكيل والمولى فتعدون في جميعهما غير محذور البيعة مبيدة المولى فلا يرد الفرق على الظاهر ان الوكيل مع المولى كالبائع مع المشرى  
لوقوع المباداة الحكيمة بينهما ولهذا جاز التماثل بينهما فلما كانت بينهما ملوثة ولا يمكن العمل بها فصر الى الترجيح بالزيادة  
ولا كذلك الشفعة مع المشرى ولهذا جاز التماثل بينهما فلما كانت بينهما ملوثة ولا يمكن العمل بها فصر الى الترجيح بالزيادة  
البيعة مبيدة المالك القديم والمعقدين في بيعة ملوثة وبيعة المشرى من العدة وغير ملوثة للشيخ المالك القديم من الاخذ والترك فصار  
كالشفعة ولين سلفنا في هذا العمل البيعتين غير يمكن في حق المالك القديم لان البيع الاول ينفذ بالثاني فوجود الثاني يرضى فصر الى  
الترجيح بالزيادة وفي حق الشفعة لا ينفذ فلم يوجد الثاني فصر **قال** وان ادعى المشرى ثمنه وادعى باء اقل من ثمنه فبعض الثمن اذ في الشفعة  
بما قال البائع لان الاثر ان كان قال البائع فالشفعة باضن به وان كان قال المشرى يكون حقا للمشرى بعبارة الاقل حصة بعض  
يظهر في حق الشفعة على ما بينا في البيع فباضن به ولان مكر المشرى باجبا البائع فلان العقل قوله في معقلا والتمن حاد امت  
مطالبة باقية في حق الشفعة بعقوله ولو كان ما ادعاه البائع اكثر مما ادعاه المشرى تحا والى ما يجل ظن الثمن ما بقوله الاخر فباضن  
الشفعة بذلك لان القول لا اقرا بما يدعيه خصمه وان ضحى القاضي العقد بينهما على ما عرفت في كتاب الدعوى ياخذ الشفعة بما يقوله البائع  
لان ضحى البائع لا يوجب طلاق حق الشفعة لانه قد ثبت البيع فلا تقدر ان يملكه البائع الا ان الدار اذ ردت على البائع  
بعيت لا بطل حقه وان اردت نقضا **قال** وان قبض اذنا قال المشرى ان كان البائع قبض الثمن اذ في الشفعة بما قال المشرى  
اذ امنت فكل البيعة او مبيدة على ما بينا لان البائع يملكه بصفته او الثمن يخرج من البيعة والحق بالاجانب لانهما حكم العقوبة فلا يلتفت  
الى قوله في الاختلاف بين الشفعة والمشرى على حاله وقديما ان العقل في حق المشرى ولو كان قبض الثمن بغير ظاهر فقال البائع بعت الدار  
بالن وقبضت الثمن ياخذ الشفعة بالثمن لا بما ادعاه البائع ببيع بعلقت الشفعة به لان اقرا من عقود الثمن صحيح قبل قبض الثمن  
وبعد الاصح على ما بينا والتمن بغير مقتضى ظاهر لان الاصل عدم القبض فيبقى حقه بوجه ما بطله وبطله بعد ذلك قبضت الثمن يريد  
ابطاله حق الشفعة لانه اذا قبض الثمن يخرج من البيعة فيكون اجنبيا فلا يقبل اقرا من عقود الثمن على ما بينا فلا يقبل قوله قبضت في حق  
الشفعة لانه يريد بذلك ان يجعل نفسه اجنبيا حتى لا يقبل اقرا من عقود غير دله في اخذ المشرى بالثمن بعبارة بعض الثمن قبل ان يرد  
بان قال بعت الدار وقبضت الثمن وهو الذي درهم لم يلتفت الى قوله في عقود الثمن لانه لما اقر قبضت الثمن ولا يخرج به من البيعة فصار  
اجنبيا فلا يعتبر قوله في عقود الثمن على ما بينا وقال في الزيادة نظيره ما اذا قال الوصي ستوفيت جميع المملكت على غيري فلان وهو  
دوم











لان الشفعة انما خرجت لرفع ضرر سواها على الدوام وما ينقل من لاي يوم فلا يوم والعقد لان المنفعة  
يشتري للشيء عاوة وللمصلحة العاشر ثم يخرج من ملكه اذا فاقا وطرفه لا كذا العقار **قال** وبما لا يرضى لانه منقولان فلا  
يجب فيها اذا بيعا بل ارضى وان بيعا مع الارض يجب فيها الشفعة تبعاً للارض بخلاف الفلأوجب بشفعة ويستحق به السفل على انه  
مجانون وذلك اذا لم يكن طريقه طريق الشفعة وان كان طريقها واحد يستحق بالطريق الشفعة لانه خليط في الحقوق وهو الطريق لان حتى النخل  
يستحق الدوام وهو غير منقول فيستحق به الشفعة كالعقار ولا كذلك البناء والنخل فلا يستحق به الشفعة **قال** ودان جعلت حصة او اجرة  
او بدل خلع او بدل صلح من قيم عديد او عوض عتيق او وجبت له عوض من شرط لان الشفعة لم يشرع التملك بالشفعة الا بما تملك به المشرع صورة و  
صحة لو يمنه بلا صون ولا يمكن ذلك الا اذا تملك العقار من الارض لانه لا يست بطلان الشفعة لانه يرضى بالشفعة فلا يمكن مراعاة  
شرط الشفعة فيه وهو التملك بما يملكه المشرع لم يكن شرطاً وعنده الشفعة لان من الاعراض متقوية عند فوضه بغيره عند  
تعذر الاخذ بغيرها كما في البيع بوجوه الارض منها مضمونة بها شرعا والصفان يكون بالقيمة فخذ ايدل على انه جعله قيمة لها بخلاف القيمة بلا  
عوض فتعذر الاخذ بالعوض فيكون شرطاً فيما اذا وقع من الاشياء من خارج شائع في العقار من احوال التمسك لانه لا شفعة  
عنى الاشياء كما لو ان المستحق يهون العقار بغيره كاللاي من المال لا صون ولا معنى فلم يرض المال قيمة لها لان قيمة الشيء ما يقوم مقامه  
لا اتحادهما في المقصود ولا اتحادهما في العقود بين المال وبين الاشياء فلا يكون قيمة لها لغير ان الشائع جعلها مضمونة بالمال كالحطام او  
للغرض فلا يستدعي صوناً لان ما ثبت للغرض بغيره على ولا ضرر في معنى ثبوت الشفعة فلا يكون متقوية في حقه فيكون المأخوذ  
بغيره بلا عجز له الموجب بل لا عوض لان الشفعة تملك بالملك المشرع ليس سبباً آخر وهذا الواضح بسبب خبر الاول لان الاول نالها واجان  
او غير ذلك وليس سبباً لصلها ولو اذن كان بيعاً وقيمة الاشياء غير الاول والمأخوذ بالشفعة لم يشرع الا بالبرهان والى وهذا يتصل بالشفعة اليه  
قبل القبض وفي حق العقود لا يمكن ذلك فلا يكون الشفعة في امر لونه لانه ليس بوجه من وجهه فمقتضى الشفعة لا يوافق ولو تزوجها  
بغيره لم يرض لها عقاراً وهو لم يكن فيها الشفعة لانه تعين في هذه النسخة وهو مقابل بالصفحة خلاف الوابعد العقار وهو خلع او بالصفحة  
العقد او بعين حيث ثبتت فيه الشفعة لانه مبادله مال بما لا يعطى من العقار بل مما في ذمته من المهر ولو تزوجها عاذاً على ان  
تجعلها في ذمته فلا شفعة في جميع الاحوال وانما هي حصة الا لانه مبادله مال به في حقه وهو يعطى بغيره البيع منه تابع  
ولهذا لا ينفذ بلفظ النسخة ولا ينفذ شرط النسخة فيه ولا شفعة في الاصل فكذا في الشفعة ولان الشفعة شرطت في المبادلة المأينة المعقودة  
دون البيع الا ان المصارف اذا باع دار او غيرها لا يستحق جيل مال الشفعة في حصة التي تكون تابعة فيها **قال** او بيعت نصيباً بالبيع

لان خيار البيع خروج البيع عن ملكه وبقائه ملكه لغيره وجوب الشفعة لان شرطاً وجوبه ان يخرج عن ملكه فان استقر الخيار وجبت الشفعة  
فيه لوجود السبب والمانع ثم في الاصل بشرط الاثر اذ عند سقوط الخيار لان البيع المأمر سبباً لا فائدة لكم فذلك الوقت وجوب  
الشفعة يستحق على النسخة حتى المالك بالبيع وهو منقطع عن ان الشرط بالخيار وجبت الشفعة اما عند سقوط الخيار لان المشرع تملكها  
واما عند فسخه وبغيره فلكل البائع وجوب الشفعة يستحق على الاثر ان البائع اذا اقر بالبيع والشرط في الشفعة ثم ان افوز الشفعة  
في الثلث يوم البيع لم يشرع في الدوام والخيار للشفعة لان خيار الشرط لا يثبت الا بالشرط واسمها بشرط وان الشرط كان للمشرع دون  
الشفيع واذا بيعت دار بغيره والخيار لا هو كما كان لان الاخذ بالشفعة لان البائع لم يخرج البيع عن ملكه ان كان الخيار له فلان ما فوزه  
بالشفعة ويسقط خياره ويلزم البيع لان الاخذ بالشفعة بغيره البيع لانه لا بد من الاستيلاء اذ لا يجب الشفعة الا لرفع ضرر  
على الدوام وكذلك المشرع عنده ان كان الخيار لان البيع دخل في ملكه عنده لانه يرضى بالبيع فليس له ان يغيره ويملك به  
البيع ولا له ان يرضى بالبيع عن غيره وذلك لان الاستحقاق للشفعة كالمأخوذ من المالكات اذا بيعت دار بغيره واما ان كان  
المشرع داراً ولم يرضى بغيره فحينئذ لا خيار له لان الاخذ بالشفعة لان ملكه في الشيء بهاناً يستحق به الشفعة كما  
يستحق فيها اذا اشترى من خيار الشرط او باع كذا هذا اذا افوز المضمونة لا يسقط خياره لان خيار الرؤية لا يبطل بغيره الا بطلان قبل  
لاية الاولى ثم اذا حضر شفيع الدار الاولى وفي التي اشترى المشرع كان ان بافوز بالشفعة لانه حاول بهان المشرع بغيره فان الشفعة او  
من المشرع وليس له ان يرضى به وفي التي افوز المشرع بالشفعة اذا لم يكن مقبلة بملكه لانواع بغيره الشفعة في حقها وانما لها بالشفعة  
لا ينعين لعدم ملكه بغيره وقت بيع الاثر وان كانت مقبلة بملكه كان لان بغيره بالشفعة لوجود السبب لا تخفى في الخيار الشرط  
او روية بل كل من اشترى داراً وبيعت دار بغيره كان له حصة بافوز بالشفعة ثم اذا جاء شفيع الاول بعد اذن المشرع الثانية بالشفعة كما  
لهذا الذي جاء ان بافوز الاول بالشفعة وليس ان يرضى بالشفعة الا ان كانت مقبلة بملكه على ما بينا **قال** او بيعت داراً  
مالم يسقط حق الشفعة بالبناء ان لا شفعة في دار بيعت بغيره فاسوا يصح يسقط حق الشفعة بغيره يسقط كالبناء لان البيع الفاسد قبل القبض  
لا ينعقد للمالك المشرع فيكون ملك البائع باقياً على حاله فلا يثبت للشفيع في حقه بغيره ملكه وبعد القبض وان كان يرضى بغيره لكن حتى البائع باق  
في الارض وانما واجب الدفع لرفع الفساد ولهذا طرح على المشرع الشرط فخرج في ان يرضى بغيره فلا يجوز لانه لو ارجع الحق في ذلك الفساد  
بغيره لالشفيع خلاف الدار المشرعة بخيار الشرط المشرع حيث يرضى بالشفعة بغيره حتى ملك البائع ولم يتعلق له بغيره حق ولهذا جاز  
المشرع الشرط بخلاف المشرع في البيع الفاسد ثم اذا سقط حق الشفعة في المانع من وجوب الشفعة فيجب وهو المأخوذ بغيره مالم يسقط



حق العتق بالبيضاء البنية المستزرعة لان حق البايع ينقطع بعقدان صنفين ومنه لا ينقطع به فلابد ان ينقطع بغيره  
بالبيضاء والما بين فيه لان شرطه وجوب الشفعة ان ينقطع حق البايع ولا يخفى بالبيضاء ان ينقطع حق البايع اجزاء المستزرعة ليس بغيره على ما عرفت  
في البيع القاسد فاما المستزرعة على البيع كان الشفعة ان يافوا بالبيعي شيئا لانقطاع حق البايع فافهم ان البيع الثاني اذن بالحق لان  
البيع الثاني صحيح والاول صحيح فافهم ان اذ اذ بالبيع الاول اذ يفتقر لان الواجب فيه العتق ولا يعود حتى ينفق البيع الثاني  
لما فوذا الشفعة لان البيع الثاني صحيح فبقيد الملك فان من حق الشفعة ولو عاد حتى يبيع بطلان حق الشفعة لان البيع الثاني صحيح  
ومن حيث ان بطلان حق الشفعة لا يملك ان يملك من مقتضيات حق شخص لا يثبت على وجهه بطلان حق وكذا ان احرار من عتقك بغير البيع كالمعتق او  
جعله محررا او غيره فكل مقتضى تصرفه اذن بعتك لما ذكرنا وان بيعت وان جبرنا قبل القبض فطلبنا البيع الشفعة في البيعة لبيها ملكه فلو ان سلمنا  
للمستزرع فهو شفعة لان الملك له ولا يعود في اخذها الى تفرز المالك لان العتق ممكن بعد الاذن بالشفعة والافساد في المأخوذ بخلاف  
المستزرع فافساد المأخوذ بالشفعة يؤدي الى تفرز المالك على ما بينا ثم ان سلم البايع المبيع الى المستزرع قبل الاذن بالشفعة بطلت شفعته  
كما اذا اذن قبل الاذن بالشفعة وان سلم بعد الحكم له لا يملك لان ملكه في المستزرع قد يورثه بالحكم فلا يملك باخره الا ان يملكه وانما يستحق  
المستزرع الدار البيعة بغير الشفعة اذا كان يبيع بعد قبضه لا قبله لان الشفعة انما يستحق بالملك لا بالملك قبله وان بيعت بعد القبض كالمعتق  
البايع من قبل ان يقبله بالشفعة بطلت شفعته لخروجها عن ملكه قبل الاذن فصار كما اذا باع قبله وان سلمه بعد الحكم له ببقية على ملكه  
لما ذكرناه **قال** وان قسمت بين الزكاه ان قسمت الدارين الى الزكاه لاجب الشفعة بمحارم بالعتمة بغيره لان العتق بغيره مع الاقرار ولهذا اجر  
فيما لا يرد الشفعة ثم شرع الا في المبادلة المطلقة من المبادلة في كل وجه **قال** او سلمت شفعة ثم ردت بخيار روية او شرطت او عيب بقضاء ان اذا  
الشفعة الشفعة ثم ردت الى البايع بخيار روية او شرطت او عيب بقضاء ان اذا كان البايع يبيع بغيره فافهم ان لا يملك من وجهه فلا يمكن ان يحول عقدا  
جديد افعالا الى قديم ملك البايع ولا شفعة يجب في الانشاء لان الشفعة لا يملكها الا بالشرط والبيضاء على ما كان ولا فرق في ذلك من ان يكون العتق قبل القبض او بعده  
وفي الختام الصغر والشفعة في قيمته ولا يضاف روية باخره معناه فلا شفعة بغيره بخيار روية ولا يبيع الرواية بالنصب على الشفعة  
لان معناه يبيع على هذا القدر بخيار روية لا يثبت في العتق فيفسد على لان المذكور في كتاب العتق بان خيار الرواية وخيار الشفعة اشبهت ان في  
العتمة لانها لا تخلو في الرضا في العقول التي لا يفتقر لارادة الباري والعتمة من المأخر من معنى المبادلة والمبادلة اغلب في المكيل و  
المودون في غير خيار الرواية ولا يجوز في المكيل والمودون لان معنى الاقرار في المكيل والمودون هو الركنين ان يافوا بغيره فافهم ان  
صاحبه ولان ما بين فيه لان باعاده العتق بغيره فافهم ان خلاف غيرهما في العقار والعور من لانه اذا اصابه غيرهما في الاول قد

محل

تفضل فخره لان المساواة في احوال العتق يثبت بغيره على الاجزاء ففهم ان يقع في ذلك ان يبيع بغيره احوال ففهم ان يقع في ذلك ان يبيع بغيره احوال ففهم ان يقع في ذلك ان يبيع بغيره احوال  
تفضل لانه الرضا في الرواية بالشفعة قال لا يثبت خيار الرواية في الشفعة سواء كانت العتمة بغيره او شرطت او عيب بقضاء ان اذا كان البايع يبيع بغيره فافهم ان لا يملك من وجهه فلا يمكن ان يحول عقدا  
**قال** وجب لودت بما ففهم ان اذ اذ بالبيع الاول اذ يفتقر لان الواجب فيه العتق ولا يعود حتى ينفق البيع الثاني  
فان بطلت البيعة والود بالبيع بغيره ففهم ان اذ اذ بالبيع الاول اذ يفتقر لان الواجب فيه العتق ولا يعود حتى ينفق البيع الثاني  
كالبيع بغيره ففهم ان اذ اذ بالبيع الاول اذ يفتقر لان الواجب فيه العتق ولا يعود حتى ينفق البيع الثاني  
جدي وان حق الشفعة لوجوده من البيع فافهم ان اذ اذ بالبيع الاول اذ يفتقر لان الواجب فيه العتق ولا يعود حتى ينفق البيع الثاني  
بعد القبض لان قبله ففهم ان اذ اذ بالبيع الاول اذ يفتقر لان الواجب فيه العتق ولا يعود حتى ينفق البيع الثاني  
على البيع وانما عند ما يخرج من قبل القبض فافهم ان اذ اذ بالبيع الاول اذ يفتقر لان الواجب فيه العتق ولا يعود حتى ينفق البيع الثاني  
لم يتخذ حمله بغيره ففهم ان اذ اذ بالبيع الاول اذ يفتقر لان الواجب فيه العتق ولا يعود حتى ينفق البيع الثاني  
بعد القبض او قبله **باب ما يبطل الشفعة** **قال** روي الا وهو بطلان الشفعة  
او التفرز في بطلان الشفعة بتركها في المبادلة او بطلان الشفعة بتركها في المبادلة او بطلان الشفعة بتركها في المبادلة  
وتركها في المبادلة او بطلان الشفعة بتركها في المبادلة او بطلان الشفعة بتركها في المبادلة  
صالح المستزرع في حق الشفعة بتركها في المبادلة او بطلان الشفعة بتركها في المبادلة  
استقاط المالك من الزكاه ان اذ اذ بالبيع الاول اذ يفتقر لان الواجب فيه العتق ولا يعود حتى ينفق البيع الثاني  
حتى لو توافقت استقامت في المبادلة او بطلان الشفعة بتركها في المبادلة او بطلان الشفعة بتركها في المبادلة  
سقطت بشرط القاسد وهو شرط الاعتياد من حق ليس ان يرد روية او شرطت او عيب بقضاء ان اذا كان البايع يبيع بغيره فافهم ان لا يملك من وجهه فلا يمكن ان يحول عقدا  
لان البيع يملك حاله في حق الشفعة لا يحتمل التملك ففهم ان اذ اذ بالبيع الاول اذ يفتقر لان الواجب فيه العتق ولا يعود حتى ينفق البيع الثاني  
العقار وملك المالك واستقاط الرق لان ملكه في حق الشفعة لا يحتمل التملك ففهم ان اذ اذ بالبيع الاول اذ يفتقر لان الواجب فيه العتق ولا يعود حتى ينفق البيع الثاني  
ففهم ان اذ اذ بالبيع الاول اذ يفتقر لان الواجب فيه العتق ولا يعود حتى ينفق البيع الثاني  
اقتضاه في الرواية العتق لانه لا يملك من وجهه فلا يمكن ان يحول عقدا  
الشفعة في رواية او بطلان الشفعة بتركها في المبادلة او بطلان الشفعة بتركها في المبادلة



والكفالة خاصة ووجه الفرق بينهما ان الرواية ان الشفعة تبطل بالاعراض دون الكفالة والاصح ان الكفالة والشفعة تبطلان  
ولاجل الحال هذا اذا كان بعد البيع واما قبل البيع فلا يبطل لان استصحاب الحق قبل وجوب البيع وبعين بطلان الاستصحاب علم بقوتها  
او لم يعلم لان لا يعرف الجاهل بالاحكام في دار الاسلام ولا يتدبر بالرد لا مجرد حق ولو صرح بالاعراض فحق الشفعة في الجوز ولو صرح بالاعراض  
افترقت بخصته من الشيء لا يجوز الصلح ولا يبطل الشفعة لان لم يوجد له الاعراض غير ان الشيء مجهول لان خصته من الشيء غير معلوم عند الاخذ  
ومثل من الجاهل لا يمنع صحة البيع ابتداء والافضل بالشفعة مع من الشفعة **قال** وبوت الشفعة لان المشتري لا يجوز الشفعة قبل الاخذ بعد الطلب  
او قبل تبطل الشفعة ولا يورث عنه ولا تبطل بموت المشتري وقال الشافعي لا تبطل بموت الشفعة ايضا لان هذا حق معتبر في البيع كالعقدان  
وصح الورد بالحبس وان مجرد حق التملك وان مجرد راي هو صفة فلا يورث عنه خلافا للعقاص لان من علمه العقاص صار  
كالمملوك لمن له العقاص ولهذا جاز اخذ العوض عنه وكل العبيد يبيع بعوض المولود فمكن ان يخلو الشفعة لانها مجرد حق اذ في مجرد الراد و  
المخيرة ولهذا لا يجوز الاعتراض عنها وكذا لا يمكن ان يرد لان الشفعة بطلان ملكا بالموت عن دار التي يبيع بها وبثبت الملك قبل  
للوارث بعد البيع وفي تمام الشفعة في الشيء بهما وقت البيع الى الاخذ بالشفعة ثم لم يوجد في حق الميت وقت الاخذ ولا في  
حق الوارث وقت البيع فبطلت لانها لا تسحق بالملك الحادث بعد البيع ولا بالملك الزايل وقت الاخذ وانما لا تبطل بموت المشتري لان  
المشتري في علم تغييره بطلب حصة وانما حصل الانتقال الى الورثة في الوارث المستوفى وذلك كما اذا انتقل الى غيره بغير قبضته وبأخذ  
بالشفعة كما يتفق ما يروى في حصة المسجد والمجزة والوقف وكذا لو باعها الفاضل بغيره او باعها وصية كان له نصيبه **قال** رحمه الله  
وبيع ما يبيع به قبل الفناء بالشفعة ان يبطل الشفعة ببيع الوارث للشيء بها قبل الفناء بالشفعة لان بسبب استحالة قدره قبل  
ملكه ولا فرق بين ان يكون عالما وقت بيع داره في المشقة او لم يكن عالما لانه لا يتكلم في الحالى من فضاء التسليم العلم فانه لا يختلف  
بين ان يعلم بغيره او لم يعلم وكذا ايراد الغريم لان كذا استقام فلا يتوقف على العلم كالتعلق والاعتاق لا يرد بغير المشتري  
ولا يرد بغيره على قوله ولا يختلف بين حصة وغيبية ولو باع التي يبيع بها بغيره فلا يبطل الشفعة لبقاء البراءة في البيع حتى يزوج  
البيع عن فلكه ولو اشترى الشفعة بغير المشتري بطلت الشفعة لانه لا يرد بالاقدم على الشرائع المشتري عن الطالب ويبطل الشفعة ولم يوجد  
بعين من الشفعة او مثله ان ياذن من الشفعة بالعقد الاول وان شاء بالعقد الثاني اما اعراض عن الاول فظاهر وكذا في الثاني و  
اما اعراض عن الاول في الزمان بغيره فلا يثبت له مع العلم ان حق من الشفعة جعل حصة من الاخذ بغيره ثبت له حتى لا يرد اعراض  
ما اذا اشترى ما ابتداء من غير ان يثبت فورا حتى الاخذ لان شراءه منكم يتفق اعراضا لانه مقبل على التملك وهو معنى الاخذ بالشفعة وانما

اشترى

اشترى لعدم التمكن من اذنه بطريق اخر ولا كذلك وكذا ان اشترى من الشفعة الوارث للشفقة او سواهما او طالب المشتري ان يولد  
بطلت الشفعة لانه دليل الاعراض **قال** ولا شفعة لمن يبيع او يبيع له بالوكالة والاصل فيه ان يبيع او يبيع له بالشفقة لا ومن اشترى  
او اشترى له كان الشفعة لان الاخذ بالشفقة في الاول يلزم من نفيها في غيره وهو البيع لان البيع يملك والافضل بالشفقة يملك و  
بينهما منافاة وكذا البيع يوجب التسليم والافضل فيه لا يثبت به التسليم وفي الثاني لا يلزم ذلك بل قد تعذر لان الاخذ بالشفقة مثل الشراء  
ولا فرق بين يبيع او اشترى بين ان يكون وكيل او املاص لا يكون الشفعة في الاول والملاص ان كان وكيل او في الثاني له الشفعة ان  
كان املاصا ولو كان كان وكيل لا يملك المصاريح والاعراض المأذون له العقار ليس له ولا الوارث حال حق الاخذ بالشفقة ولو اشترى به  
كان له ولو لم يكن كان الشفعة كما ذكرنا وكذا لو لم يكن كان على العبد وبنه ان يملك فلا يبيع بالافضل لانه ملكه ولم يتعلق به حتى يخرجه والخبر  
للعقد الذي يذره الفاضل المملوك ما عرفنا الاجابة للاحدة كالوكالة السابقة ثم فليس قولنا ان المشتري لا يبطل شفعته ان يشارك  
غيره في الشفعة ان لم يتفق مواعيله وان يتقدم على من يبيع من الشفعة وان يسلم له عند ذلك من الشفعة او البائع ليس ان يطلب  
المبيعة بالشفقة بدار اخر غير مملوكه لانه ما باعها بغيره ولا يبيع عن الاخذ بغيره فاما فيها خلافا للمشتري **قال** ولو شرط البائع الخيار  
لثالث فاجاب فهو البائع وان كان المشتري هو الذي فعل ذلك فاجاب ان كان المشتري والبيع جائز **قال** او ضمن الدرك غير البائع بغير  
اذنه الدرك من البائع وهو شحيح فلا شفعة له لان علم البيع انما كان من جهة ان المشتري لم يبيع بالبيع الا بغيره فلا معنى  
يكون له في حق ما لم يبيعه على ما يبيعه في البائع **قال** ومن اشترى او يبيع له الشفعة لان شراءه لا يرد الا اعراض على ما في المعنى  
بغيره **قال** وان قيل الشفعة انها بيعت بالوهم ثم علم انها بيعت باقيل او بغيره وشي من قيمة التي او اكثر فله الشفعة لان تسليمه كان استلزاما  
الشيء او لتعذر الجس طوا فاذ اتيته لا خلاف في ذلك كان الاخذ للتيسير وعدم الرضا على فقير ان يكون الشيء غير له ان الرغبة في الاخذ  
مخلوق باضلاف الشيء قد اوجبت اذ اسلم على بعض وجوه لا يلزم من التسليم في الوهم كذا وكذا المودون او وكيل او عدة متفاوتة خلافا  
ما اذا علم انها بيعت بغيره قيمة التي او اكثر لان الواجب فيه وهي دأهم او دائره فلا يظهر في التسليم لا يكون الاخذ وكذا الوارث الممنون  
عروض كالتيار والعبد مظهره مكيل او مودون واجربان الشيء يملك او مودون فظهر من خلاص حصة المكيل والمودون فهو على شفقتة  
للمذكور وان ظهر ان جسد من العروض قيمة مثل قيمة التي او اكثر او فله ذهب وقضه قول من قيمه ذلك فلا شفعة له لعدم القابض لان في  
غير المكيل والمودون الواجب القيمة فلا يظهر التفاوت **قال** ولو بان انها بيعت بغيره من التي فلا شفعة له وهو قول ابو يوسف وهو  
لمستحق والقباض ان يثبت له حق الشفعة وهو قول ابو حنيفة وروى ان الجسد فخلق حقيقة وصلا وهو اجاب النفاصل منها في البيع



















مردود في الصغر او شي من ذلك يكون قضا على الغالب على الصغير من غير حصر لان الامس والصغير ليس خضع والفقير في  
هذا الفصل من اقامة البينة ومراعاة الفقه في بعض روايات البسوط وغيره في اقام الحلف واليمين على المودع عند الوتيرة لانها قاي  
لاشك ولاية القاضي في تركه البينة فيقبل لان الورثة يمتنعون حضا عن البينة وينتفع بعض خصما عن بعض وقيل ما يكون الورثة كلهم حضورا  
فلو لم يقبل القاضي البينة لم يفتقر واودع وجوابه ما بينا واما اذا حضر وارث واحد فلان لا يصح ان يكون خصما لو كان الاصل حقا سبي  
ومعاشي اطلاقه من حضور شخصي على ما سئل لانه اذا كان خصما في غير خلع او غيره من غير البينة والاعيان لا ياتون الا في الحلف واليمين  
فقد يعين البينة على فقير الحكم خلافه اذا كان الحلف اشبه وعنه ما يوسن ان القاضي يثبت في الغالب حضا لو سبغ البينة على يمينه والوجه القاهر  
ان الله قبل البينة وان كان متعاضدا حكم كل البينة صلح لولا الورثة في هذه الحلف واليمين حضا ولو سبغ البينة على يمينه والوجه القاهر  
فلان كل ما هو من طالب اللاتفاق في نفسه فيكون البينة على هذا التقدير فبما على الغالب من غير حصر حلفه ودينه في الحلف واليمين حضا  
ان دعوى على البينة لا يجوز له نفسه من غير ان يدعو على غيره في الحلف واليمين حضا ولو سبغ البينة على يمينه والوجه القاهر  
فقد دعوى على البينة لا يجوز له نفسه من غير ان يدعو على غيره في الحلف واليمين حضا ولو سبغ البينة على يمينه والوجه القاهر  
عن البينة وعنه ما يوسن ان القاضي يثبت في الغالب حضا لو سبغ البينة على يمينه والوجه القاهر  
الصغير وقتها وقدم اقامت البينة لان الدعوى على البينة حقا لا يجوز له نفسه من غير ان يدعو على غيره في الحلف واليمين حضا  
كان الصغير غلبا لان الولا لا دعوى عليه في حلفه كالبكر الغالب وكذا الحرف وان كان له بالثقل والوارث طلب البينة واما ما بينه على  
الميراث والوجه فيه ان الدعوى لا تكون في الورثة من حيث هو حضا عن غيره والوارث عن البينة وعنه ما يوسن ان القاضي يثبت في الغالب حضا  
حضر وان كان ولو حضر المولى ومن لا يصح بینه ولا يقيم لعدم الحلف عن البينة وكذا في الورثة وعنه ما يوسن ان القاضي يثبت في الغالب حضا  
للمنفعة اذا كان المودع منهم ينتفع بنفسه بعد البينة وكانت البينة حقا لم يوجب القاضي لجانبهم **قال** وان نظر الى ما يرضاهم وذلك  
خل البين والحوال والحوال والحكم لان البينة حقا لم يوجب القاضي لجانبهم **قال** وان نظر الى ما يرضاهم وذلك  
وهو يوجب ادخال الميراث على غير مذكور فلا يجبه الحكم اليه لانه لا يتعدى بل يجوز بالترافق لان الحق لهم وهم لغرض حاجتهم ولكن الذي  
لا يباشر ذلك وان طلبوا البينة لان القاضي لا يشغل بالافس في هذا لانه اذا كان في اضرار وافشاء للمال لا ذلك حرام ولا يمتنع من ذلك لان القاضي  
لا يمتنع من اقرارهم على التلاوة والحكم وهو اني جلت **قال** وان انتفع البعض وغير البعض لقله حظه فطلب في البينة فطلب في البينة فطلب في البينة  
دعه الله ووجه ما بينا لكثير طبع من القاضي ان خصمه بالانتفاع بملكه ويمنع غيره عن الانتفاع بملكه وهو ان طلب الحق والانتفاع فلا يمتنع من غيره

عن الانتفاع بملكه فوجه ما بينا لكثير طبع من القاضي ان خصمه بالانتفاع بملكه ويمنع غيره عن الانتفاع بملكه وهو ان طلب الحق والانتفاع فلا يمتنع من غيره  
بملكه غيره فلا يمكن من ذلك وان حلفه بالبيع حزر ولو طلب صاحب القليل على ذلك لا ينتفع به لا يجبه له انتفعت في طلب الضرر على ذلك لان القاضي  
لا يشغل بالانتفاع بملكه فوجه ما بينا لكثير طبع من القاضي ان خصمه بالانتفاع بملكه ويمنع غيره عن الانتفاع بملكه وهو ان طلب الحق والانتفاع فلا يمتنع من غيره  
القاضي لانه ان طلب صاحب القليل البينة فوجه ما بينا لكثير طبع من القاضي ان خصمه بالانتفاع بملكه ويمنع غيره عن الانتفاع بملكه وهو ان طلب الحق والانتفاع فلا يمتنع من غيره  
ذكره الخفاء لان القاضي يجب عليه ايمان الحق في سعة وفي طلب صاحب الكثير ذلك ولا يلزم ان يجبرهم الضرر انفسهم وفي طلب صاحب القليل  
ذلك فلا يباي يملك البينة بطلب البعض الا اذا كان واحد من الزمكا ينتفع بنفسه من البينة تكمل المنفعة وحصلها لا يتغير  
والمعجز في المعادلة بينهم في المنفعة واذا ادت البينة الى الاضرار البعض لم يكن مشروعه لانها تضر ضرارا كان اذا كان كلهم لا ينتفعون  
وكما اذا طلب صاحب القليل قلت ان طالب البينة يطلب حقه وان ينتفع بملكه ويمنع غيره عن الانتفاع بملكه فيجب على القاضي ايمان حظه ما بينا  
الضرر الذي يلحقه بمنع بملك البينة لا يضره فلا يلزم له ولا يمتنع الحكم بالعدول في سائر المواضع لان الحكم علمه لا يرد من الضرر وان كان ذلك  
حافضا على الحكم بالعدول لما وصل الى حقه **قال** ويعتبر العوض من جنس واحد لان اعتبار المعادلة في المنفعة والمالية يمكن هذا الخلف والاختلاف  
المعقول فيمنع قيمة ايمان القاضي الاجبار على **قال** ولا يمتنع من جنس واحد لان اعتبار المعادلة في المنفعة والمالية يمكن هذا الخلف والاختلاف  
الاختلاف بينهما فلا يمتنع القيمة ايمان القاضي معاودة فيعمل الترافق دون جبر القاضي لان اجبان على اعتبار الجبر وما الجبر فلا يجزى  
مختلفة الا بالبرهان لا يصح غير المعنى منه عوضا عما ليس له كالنكاح والخلع وقبل لا يقيم الكبار من الفسخ التنازل ويعتبر الضمان لقلته  
التفاوت وقيل ان الاختلاف جسيم لا يقيم وان الخلف كسائر الاجبار واما الرقيق فالنكاح كونه قول في صفة وعنه ما يوسن ان القاضي يثبت في الغالب حضا  
تسمة الرقيق للمعاد الجسد والتفاوت في الجسد لا يمتنع البينة كما في الارل والغنم ولهذا يقيم رقيق في العينة من القاضي وصرح  
تسمة في النكاح وهو ما وجد ولا يمتنع ان التفاوت في الرقيق فاحصل لتفاضل المعاني الباطنة كالذهن والكتابة لان من العبد من  
يصلح للامانة ويعتمد على الامانة وحسن النجاة وغيره من الفناج كالكتابة ومنهم من لا يصلح لشي من ذلك يمكن جمع نفسياتهم في واحد  
فتعذر الافراز والتميز فلا يكون تسمة وانما مبادلة ولا جبر على الخلاف في الجواز لان الانتفاع بها لا يخلو الا بشا بغير او ذلك  
محقق فمتعذر في التسمة الا بالبرهان الذكر والانثى من بن آدم صنفين مختلفين ومن الجوان جنس واحد فلا يجوز القياس عليه وكذا الواسعة  
المصارف عيون وقيمة كل واحد منها قد راس المال بتميز الروح ولو كان الرقيق للمجنس الواحد لبيتس كالنوقس والفوسيات وقيمة الغنم  
لا يجوز في الاجناس لا يلزم لان حق القاضي يعلق بالمالية دون العيني حية كان للامان ان ينتفع الغنم ويعتبر الثمن بينهم وفي غير



بقره

پیامی



بطريقه اخرى لان القصة تكمل المنفعة وبها لا اذا لم يوزع في نصيب بعضهم تعلق بنصيب الاخر فلم يحصل الانفصال من كل وجه وهذا  
 الافضل فاما يجوز ان يكون **قال ويلقب** بالانصاف بالاول والثاني والثالث فيكون ساهم ويخرج من ساهم ولا يملك السهم الاول  
 ويخرج ثانيا فله السهم الثاني فالعزة يطيب قلوبهم ويوحد السهم لما هو جاز لا في معنى القضاة فيمكن الالتزام ولقب الانصاف فيمكن  
 من الالتزام من خروج قوت كل واحد منهم وكيفية ان ينظر الى اقل الانصاف فيعزب اجزاء السهم حتى اذا كان العتار سكر كاسب لم يفرق الا حرم  
 العتق والافضل ان لا يفرق السهم الا اقل فيكون لصاحب النصف ثلثه للاسديين ولصاحب الثلث سوسان وثلثه الثالث السدس  
 يلحق بالنصيب من اجانب ثلث الاول ثم الذي يليه الثاني ثم الذي يليه الثالث ثم يكتب سائر الزكاه بطاقتان فيطوى كل مطاوعة ويجعل شبيه  
 البندوق ويؤخذها في طين ثم يخرجها من تحت البندوق ويتركها في جعلها في معاد او كنه ثم يخرجها من معاد فيخرج اسم  
 لولا ان السهم الاول من خرج ثانيا فله السهم الثاني لان شراكي الاخران خرج اولوا في المثال الذي ذكرنا اسم صاحب النصف كان له ثلثه اسراري  
 من الجاني ثلثه بالاول وان خرج ثانيا كان له من الذي بين الاول وان خرج ثالثا كان له من الذي بين الثاني وفيما هذا كل واحد منهم  
 لا يقال تعلق استحقاق العتق قار و هو صرام لا يقول لا يحصل الاستحقاق بالعززة لان الاستحقاق كان ثابتا قبله وكان للفاخر  
 ولاية الالتزام كل واحد منهم النصيب ثانيا فله النصيب قلوبهم وهذا الميثاق على عهدهم اسم لا يستحقون به من لم يكن لهم قبل الا مثال هذا  
 فان هن من شدة كما اظهر الله تعالى على كذا بين يوسف وذكرا بغيرها السلام والقيام غير مشروع **قال ولا يدخل في القصة** الدوام الا  
 بواحد من لانه لا يشترط في القصة ان يكون نصيبهم يحصل في غير المال المشترك في الحال ودوام الاخر في الزمة فيخشى  
 حيلها القوي لان الجنيح المشترك لا ينقسم مما تملك عندهم الا انشركا وان كان ارض وبنوا فحقا في يوسف ان ينقسم باعتبار القصة لانه لا  
 يمكن اعتبار التعديل فيه الا بالتقويم لان تعديل البناء لا يمكن بالمساحة والمساحة هي الاصل في المساحة فيرد من وقع في نصيبه البناء او من  
 كان نصيبه اصود دواجم على الاخر حتى يساويه فيدخل الدواجم في القصة فيردون كالا والولاية له في المال فيملك تسمية العتاق ضرور  
 صحة الشروع وعي محمود في الدواجم يرد على شريكه بمقابلته البناء مما يسهل واية فاذ بق فضل يمكن تحقيق التسوية بان لم يبق العتق ببقية  
 البناء فحينئذ يرد دواجم لان الفروق في هذا القدر فلا يترك الاصل وهو القصة بالمساحة الا بالفروق وهو يوافق دواجم الاصل  
**قال وان قسم** وادوم سبل او طريق في ملك الاخر لم يشترط في القصة صرف منه ان يمكن والاصح في القصة لانه لا ينفصل عن القصة تكميل  
 المنفعة باقتضاء كل واحد منهم بنصيبه وقطع اسباب تعلق كل واحد منهم بنصيبه غير فان امكنه حرمه حصل ذلك والام حصل فكانت القصة  
 مجزئة فيحقق الشئ والاستيناف في شئ من الاصل لا خلاف في البيع حيث لا يشترط ولا يبعد البيع فيما اذا لم يتمكن المشتري من الاستطراق او

وفي ارضه ان ينقسم الارض  
 بالسهام عز

من سبل الماء لان المقصود من البيع تملك العين ولا يشترط فيه الانتفاع في الحال ولا ذلك القصة لانها تكمل المنفعة ولا ينفرد بها  
 بها ولو ذكر الحقوق في الوجه الاول وهو ما اذا اشرك من الاخران قال هذا في الحقوق كان الجواب فيه من ان ما اذا لم ينفصل عن غيره  
 عنه لان القصة تتمتع على ما يشاء وذلك لا يتعلق حتى بعضهم بنصيب غيرهم وقوا يمكن حقيقة تفرقة من غير ضرورة وعنه الا اذا قال له  
 هذه بطريقه اخرى ومثله في شئ لا يعرف عنه لانه ان ثبت له بالبيع وجوه الاثبات بخلاف البيع اذا ذكر فيه الحقوق حيث يفضل فيه  
 ما كان من الطريق والمجمل لانه يمكن تجنيس معنى البيع فيه وهو التملك مع بقا هذا التعليق على كل غيره وفي الوجه الثاني وهو ما اذا  
 لم يكن صرف الطريق والمجمل عنه يدخل الطريق والمجمل لان القصة تكمل المنفعة وذلك الطريق والمجمل فيدخل عند التعديل بان  
 انه يكمل وفيه معنى الاخران وذلك بانقطاع التعليق فباعنا ان لا يدخل من غير نصيبه بخلاف الاصلان حيث يفضل من ذكره لان  
 كل المقصود في الانتفاع وهو يحصل الا بدخول الحقوق فيدخل من غير ذكر ولو اختلفوا في طرق ادخال الطريق في القصة بان قال بعضهم  
 لا يقسم الطريق بل يبقى مشتركا فخل ما كان قبل القصة نظر فيه الحكم فان كان يستقيم ان يقع كل واحد منهم في نفسه قسم الحكم من غير طريق ترفع مجامعهم  
 تكملا بالمنفعة وتحتجنا للافواز من لا وهو ان كان لا يستقيم لكل في طريق سبل جملتهم ليقسم تكميل المنفعة فيما رواه الطريق ولو اختلفوا  
 في مقدار حصة كل واحد على قدر حصة في الجاهل بطلوا له ان ترفع حصة خرج كل واحد منهم حصة في حصة في نصيبه كان فوق الباقي فادونه لان باب الدار طريق  
 متفق على الخلاف فيه يرد الى المتفق عليه ولان في ذلك القدر كفاية في الدواجم فكذلك السلوك فيسقط ملكهم في الطريق على قدر ساهم منهم في الدواجم  
 لان القصة وقعت فيما رواه ولم يقع فيه معنى هذا الشريك كان ولو شرط ان يكون الطريق في الدواجم والتفاوت جاز وان كانت ساهم في الدواجم  
 متساوية لان القصة على التفاوت بالتراضي في غير الاموال الربوية جازة وان كان ذلك الباعين رفع قدر ما يورق في الكفاية به في المردود **قال**  
 سفل العلو وسفل الجرد وعلو جرد قوم كل واحد على من وقسم القصة وهذا هو الحق في العلو وسفل الجرد وسفل الجرد وسفل الجرد  
 القصة بالوزن هي الاصل في الدواجم والكلام فيه والمعنى التسوية في اصل السكن لا في المرافق والمجمل ان السفل يصلح كالميل والسر دابة والا  
 في غيره وهو كالجنيح فلا يمكن التعديل الا بالقيمة ثم اختلف ابو يوسف وابو يوسف في كيفية القصة بالوزن فقال ابو يوسف وزاد من سفل باصعة ارجا  
 بناء ما شاء من عادة اهل الكوفة في اختيار السفل على العلو وابو يوسف اجاب بما شاء هو من عاداة اهل بغداد في التسوية بين العلو والسفل في  
 منفعة السكن ومخا جاب بما شاء هو من اختلاف العادة في البلدان وقيل هو اختلاف جهة بينهم فانما باصعة بقول صاحب السفل منافع كثيرة  
 وهي بين ايضا بعد ان يرد العلو لا يرد السفل فاما من منفعة ضيق العلو وصاحب العلو منفعة واصل وفي منفعة السكن وابو يوسف  
 يقولها مسترانا في الانتفاع فان لم يرد من صاحب العلو والسفل ما لا يفرق الا في حصة كان لصاحب العلو ان يبيع بصلاب السفل ولصاحب

صطلح











وعندها يجوز اعتبار بقية الاعيان ان الاستعمال يتفاوت تفاوت الكيفيات فانهم من حادق واحد والزان في  
الركوب في اوقات مختلفة من الحلال والحلالين لا يخدم باختياره فلا يحمل الزيادة على طاقته والزيادة يتحملها  
واما الزان في الغلة فنذكره من قريش شاء الله تعالى **قال ابو عبد الله** وعبدوا عبدوا وبغلي او ركوب على وبغلي او غمره شجرة  
او لبن شاة لا ان لا يجوز من الاشياء الزان في غلة عبدوا وبغلي او ركوب على وبغلي او غمره شجرة  
فالظاهر التغير في الحيوان منقول المعادله بخلاف الزان في الاستغلال وادواص حيث يجوز في ظاهر الرواية لان الظاهر عدم التغير  
في العقار فافترقا ولو لا دخله الوار لو امن في نوبة اصددها على الغلة في نوبة الاخرين لما كان في الزيادة تحقيق للتحويل بخلاف  
ما اذا كان الزان في المنافع كما يستغل اصددها في نوبة زيادة لان الزان وقع في المنافع هناك فوجب اعاده للمعاولة بها وبالتفاوت  
في الغلة لا يتبين موت المعكولة في المنافع فان الشئيين قد يتساويان في غلتان في البول من العقار بخلاف مال الزان في استعماله  
في الدارين ومضلت غلة اصددها حيث لا يشترط فيه لان معنى الافراز طامح في الدارين لا محذور زمان الاستيفاء فان كل واحد منهما يحصل  
على الغلة في الوقت الذي يصل اليها صاحبه في الوار الواحد يتعاقب الوصول فاعبره فمما كانه اقضى نصيبه من غلة هذا الشئ في وقت  
من نصيبه في الشئ الثاني ويحصل اصددها وكلا على صاحبه ايجابا ويطلب صاحبه فاذا استوفى قوته العرفي كان الباقي مشركا بينهما واحدا  
الزان في استعمال عبدوا وبغلي فلو كان حيا فمما حصل له في سنة وعندها يجوز للدارين بخلاف الزان في غلة عبدوا وبغلي لا يجوز لانه  
لا يشترط الا في زمانين فمما حصل له في سنة وعندها يجوز للدارين بخلاف الزان في غلة عبدوا وبغلي لا يجوز لانه  
عبدوا وبغلي لا يجوز لانه لا يشترط الا في زمانين فمما حصل له في سنة وعندها يجوز للدارين بخلاف الزان في غلة عبدوا وبغلي لا يجوز لانه  
ان الزان في الحلال من جنس المذخور لعدم اطلاق قسمتها ولا ضرر في الغلة لانه يمكن قسمتها لان الغلة مبنية على مال ولا يتغير بالاستغلال  
كما ذكر في العبد الواحد فيحصل التفاوت بخلاف الدارين لان الظاهر عدم التغير في العقار ولان الزان في الاستغلال لا يمنع من اقل  
الزمان بان وقع متعاقبا في عبدوا وبغلي فمما حصل له في سنة وعندها يجوز للدارين بخلاف الزان في غلة عبدوا وبغلي لا يجوز لانه  
واحد جازيا بالاتفاق وكذا في الخدم العبد على الاصح وكذا الزان في استعمال عبدوا وبغلي لا يجوز بالاتفاق وفي العبد على الخلاف  
الزان في سكن دار واحدة يجوز بالاتفاق وكذا في غلتها وكذا في سكن دارين وفي غلتها حلالا ولا يظهر له يجوز بالاتفاق وركوب بغلي  
او بغلي على الحلال ولا يجوز في استعمال بغلي وهو بالاتفاق وفي البغلي على الحلال واما الزان في المنافع في المنافع فهو ان لا  
يقتضي فيمنع قسمتها بخلاف لبن ابن آدم حيث يجوز له اية فمما حصل له في سنة وعندها يجوز للدارين بخلاف الزان في غلة عبدوا وبغلي لا يجوز لانه

ولو اصدها والارض ولو الاضطرار لاني بنى بن آدم لا قيمة له فحسب جبر المنافع والحيطة في الثمار وغناه ان يفرق نصيبه من كبره  
ثم يسبح كل واحد من نوبته او يتبع بالبين المقدور بطريق القرض في نصيب صاحبه او قرض المانع جائز **كتاب**  
**المزارعة** وهي تعامله من الزاوية في اللغة **قال** علق على الزرع بعض الخراج وهذا في الشريعة **قال** ويصح شرطه صلاحية  
الارض للزراعة واهلية التعاقد بين وبين البور وحسب حفظ الارض والتحلية بين الارض والعامل والشركة في الخراج وان يكون  
الارض لو اصد العمل البور لاخر او يكون الارض لو اصد والباق لاخر او يكون العمل من واحد والباق لاخر وهذا على قول ابي يوسف  
ومحمد وقال ابو حنيفة لا يجوز المزارعة لما مره ما نعله السلام عامل اهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمره او زرع ولا نكاح عقد شركة بالان  
من اموال الشركة وعمل من اخر فهو زرع اعتبارا بالمضاربة والى مع دفع الخراج فان صار المال فلا يراى من اهل العمل والمهمل اليه فلا  
يجوز للمال فستطامه ان العقد هو العقد بينهما خلا وفي الغنم والرجاج ودود القرم معامل بنصف الوارد لا لان العمل في  
في حصول الزيادة فلم يتحقق الشركة مع البور في الزاوية على الصداقة والتابعين والصالحين من اموالهم الى اموالهم بالانكسار  
لابي حنيفة بما رواه اعله السلام من ان المزارعة فضيل ما جاز قال بالثلث والربع ولان استيجار بعض ما يخرج من عمله يكون في بعض تقنين  
الطمان ولان الاجر مجهول ومعلوم ولكن ذلك مفرد ومعاملة البور على امله كما في خبره ان خرج من قاسية بطريق المثل يعلم والصالح  
هو ما يرون ان الخراج لو كان خراجا وظيفه وحران يوظف الامام عليهم السلام ويضع عليهم ما تعلق ارضهم والخراج قاسية وهو ان  
يشترط عليهم بعض ما يخرج كالنصف والثلث وغو ذلك جزئيا يعا والوبيل على ذلك ان عليه السلام بين لهم المثل ولو كانت مزارعة  
ليس لهم لان المزارعة لا يجوز من غيرهم اياها لان المثل على ما بينت والوبيل على ما مره من ان المثل على السلام كما ظهر على  
خبره سائله ان يزوجهم باعانا يكون عملها وام نصف المزرعة فقال لهم نعم كما في ذلك ما شئنا رواه البخاري ومسلم واصل وعنه اخرج بازا  
الحاكم عن ابي حنيفة قال انهم كانوا ذرية المسلمين والفقراء اقول على ارض يقيت على ملكه وما يوفون من ارضه خرج ولفظ البخاري على خبر  
البرودان معلوم ولا يزعمونه وام شرط ما يخرج من الارض اعتبارا بالمضاربة لا يجوز ان معنى الشركة فيها اعتبار في محبة يد من مزارعين ولا  
يتحقق لازمه اصلا فيكون الزرع متولوا من العمل والمال جميعا وهو الشركة متويعق على العمل خاصة كما في شركة الاعمال فالحكم اذا انعم  
اليه المال ولا كذلك المزارعة لانها امانة في شتر والها مزارعين ويتقولا لازمه وان كان لها العذر ان يفسخ للعذر والاجاب من  
بالاعذار الا ان البور ان يفسخ بعد ما يزرع في الارض فانتفع القيا من طرا والحيطة للمجوز عن ان يستاجر العامل باجر معلوم  
سائرا معلومة فاذا انتفعت من يعطيه بعض الخراج مما ورنه من الارض في غير مزارعة في ذلك مزارعة كما في ما يروى



اذا اعطاه خلاف جسمه اذا امتدت المزارعة عنه يجب على صاحب البذر ان يترك البذر في الارض ولا يملكه وقالوا  
 الفضل اليوم على ما كان عليه الناس البراءة من ملكه القياس قد يتبدل بالنفع والضرر كما في الارضين في المظهر  
 لجواز البذر من غير ان يكون الارض مملوكة للزراعة لان المقصود هو الحصول ووزن ان يكون ربا الارض والضرر من اهل العقد  
 لان العقد لا يصح الا من اهل وان يتبع الحق لانه عقد على نفع الارض والعامل هو من يزرعها ان يكون الحق قد مر  
 يتكفي في الزرع او اكثر وان لا يكون موقرا لا يعيش فيه مملوك او مثل اموال غائب وعن محمد بن مسلم لا يشترط بيان الحق ويقع  
 عا سرة واهن وان يبين من علم البذر لان المعقود عليه وعوضه ونفعه الارض لا يعرف الا ببيان من علم البذر لانه المستأجر فيه بيان  
 يعرف ما وقع عليه من نفع الارض وان نفع العامل وان يبين جسي البذر لان الاجرة منه فلا بد من بيان جسي البذر وان  
 وان يبين نصيبه لا بد من جهة وهو لو ادعى بطلان البذر لانه اجرة عمله وادعى بطلان البذر لانه اجرة عمله وان يبين نفع الارض والعامل  
 لانه يترك في العمل مضار ينظر المضار لا يصح جسيه لانه لا بد من اذ شرط في العقد ما تعوض به الخلية وهو عمل بطلان البذر مع العامل  
 لا يصح وان يكون الحق في ملكه لانه هو المقصود بالبيع فلو كان في اليد او تم تركه في اليد او تم تركه في اليد او تم تركه في اليد  
 فتد لانه يولد في القطع الشريك في البذر في كل ارض كثر في ذلك وكذا اذا شرط ان يزرع بذر ما ذكره في خلافه اذا شرط  
 ان يزرع في غير ذلك او يزرع في غير ذلك او يزرع في غير ذلك او يزرع في غير ذلك او يزرع في غير ذلك او يزرع في غير ذلك  
 لو ادعى العمل والبذر لانه يكون الارض لواءه والباقي لآخر ويكون العمل لواءه والباقي لآخر ومن اجل ذلك شرطوا ان يكون كذلك  
 لان من يزرع في الارض في الصور الاولى يكون صاحب البذر في الارض مستأجر للعامل ويعتبر به لانه لا يملكه لان البذر لانه  
 فصار كمن استأجر خيلا ليعمل بالبركة او صباغا ليعمل به في بيعه من ماله والاجرة تقابل عمله وان لا تكون في حوزة الاصل فربما صاحب  
 البذر هو المستأجر فيخرج المالك على هذا كما ريت وفي الصورة الثانية يكون صاحب البذر مستأجر للارض بغير علمه ان يزرعها اذا شرط  
 بعد في الصورة الثالثة يكون صاحب البذر مستأجر للعامل ومن بلا بقره بقره معلوم في الخارج فيجوز ان اذا استأجر  
 خيلا ليعمل به في بيعه بالبركة او صباغا ليعمل به في بيعه من ماله والاجرة تقابل عمله وان لا تكون في حوزة الاصل فربما صاحب  
 والبذر لانه يكون البذر لواءه والباقي لآخر ويكون العمل لواءه والباقي لآخر ومن اجل ذلك شرطوا ان يكون كذلك  
 والسواق وان يزرع بذر ما ذكره في خلافه اذا شرط ان يزرع بذر ما ذكره في خلافه اذا شرط ان يزرع بذر ما ذكره في خلافه  
 ولم يزرع ما شرطه والشيخ رحمه الله لا يبين شرطه جواز المزارعة بين ايضا الشرع المفسر لها ويبين ان المزارع في السنة مرة

الخارج

لصاحب

لصاحب البذر لانه ملكه وان لا يزرع في الارض ولا يملكه وقالوا  
 في الاجارة فان كان البذر لواءه والباقي لآخر ويكون العمل لواءه والباقي لآخر ومن اجل ذلك شرطوا ان يكون كذلك  
 له بانقضاءه بانه من الاول اصح قبل ان كان البذر لصاحب الارض طالب الفضل وان لم يكن له لا يطالب به فيصدق بما زاد على البذر واجر الارض  
 وعن الجوزي في مفسر الاجارة اما الاول وهو ان كانت الارض للبذر لواءه والباقي لآخر ويكون العمل لواءه والباقي لآخر  
 والشرط البذر لصاحب الارض فمفسر البذر لانه لا يمكن ان يجعل للارض ان منفعة البذر ليست من منفعة الارض لان منفعة  
 الابناء ومنفعة البذر الشئ وبهنا اختلاف في شرط البذر لانه لا يملكه الارض لان منفعة البذر ليست من منفعة الارض لان منفعة  
 لان البذر ملك لصاحب الارض فمفسر البذر لانه لا يمكن ان يجعل للارض ان منفعة البذر ليست من منفعة الارض لان منفعة  
 يتركه والظاهر الاول والباقي لآخر ويكون العمل لواءه والباقي لآخر ومن اجل ذلك شرطوا ان يكون كذلك  
 الارض تبطل لاختلاف منفعتها فصار ينظر البذر والارض من اموالها وان كان البذر لواءه والباقي لآخر ويكون العمل لواءه والباقي لآخر  
 واما الثالث وهو ان كانت البذر والبذر لواءه والباقي لآخر ويكون العمل لواءه والباقي لآخر ومن اجل ذلك شرطوا ان يكون كذلك  
 المنافع فمفسر البذر لانه لا يمكن ان يجعل للارض ان منفعة البذر ليست من منفعة الارض لان منفعة البذر ليست من منفعة الارض لان منفعة  
 على العامل ومن على الارض وهو ما كان في حوزة البذر كما يجوز ان يستأجر العمل والارض ويجوز ان يستأجر العمل والارض ويجوز ان يستأجر العمل والارض  
 لما في الاستيجار ببعض الخارج وهو لا يجوز ان يزرع في الارض ويجوز ان يزرع في الارض ويجوز ان يزرع في الارض ويجوز ان يزرع في الارض  
 استيجار في بقره غير خارج الارض لان المزارعة لا يجوز وقوله ذلك في استيجار الارض والعامل في المزارعة فيقتصر عليه وماذا ان شرط لا  
 ففقدنا صاهه وعلى المالك ان يزرع في الارض ويجوز ان يزرع في الارض ويجوز ان يزرع في الارض ويجوز ان يزرع في الارض  
 اهل المزارعة فيكون ان يكون الخارج كله مزارعة لهما والمالك بالخارج حاضرا والموظف ان كان الموضع على الارض وراعى مساهمة ففقدنا  
 صاهه او مزارعة او اذا كان الخارج حاضرا فمساومة بان كان الموضع على الارض وراعى مساهمة ففقدنا  
 دفعه لانه لا يولد في القطع الشريك وقوله ذلك في حوزة البذر لانه لا يملكه الارض لان منفعة البذر ليست من منفعة الارض لان منفعة  
 حتم ان يبيعها فمفسر البذر لانه لا يمكن ان يجعل للارض ان منفعة البذر ليست من منفعة الارض لان منفعة البذر ليست من منفعة الارض لان منفعة  
 وهو يجب نصيبه ولم يزرع في الارض لان المزارعة لا يجوز وقوله ذلك في حوزة البذر لانه لا يملكه الارض لان منفعة البذر ليست من منفعة الارض لان منفعة  
 ككتيب ربا في المضاربة وقال شيخنا في حوزة البذر لانه لا يملكه الارض لان منفعة البذر ليست من منفعة الارض لان منفعة



ولو شرط الحب نصيب من البذر صحته لانه شرط لا يخرج من عقد لانه باق على حكم ملكه ولو شرط البذر للعامل فسد  
 لانه شرط لا يخرج من عقد فلو شرط البذر لانه باق على حكم ملكه ولو شرط البذر للعامل فسد  
 على شرطه لانه شرط لا يخرج من عقد فلو شرط البذر لانه باق على حكم ملكه ولو شرط البذر للعامل فسد  
 المحمي وهو مودوم فلا يستحق غيره وان كان شرطه في الخارج وهو غير فلا يستحق غيره فلا يفسد ولا يفسد المزارعة ولو شرط البذر في الارض  
 حيث يستحق اجر المثل في الذمة وعدم الخرج ولا يفسد وهو في الذمة **قال** ومن اباى المانع اجر الدب البذر لانه انفق اجابة و  
 الاجابة عقد لازم غير انما يفسد بالبذر فانما يفسد بالبذر فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر  
 على الارض ولا يورث عمل غيره كانه لا يفسد بالبذر فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر  
 ثم اذا انقضى بر البذر والارض في قبلي بعد ما كثر في الخارج فلا يفسد في العمل الكليات انما يفسد بالبذر فيكون كانه محذور  
 من الخارج فلا يفسد في البذر فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض  
 ضالة بان يوفيه اجر مثله **قال** وتطلب اجابة اذا كان اجابة وفي تطلب اجابة اذا كان اجابة وفي تطلب اجابة اذا كان اجابة  
 وهذا على المصلحة في البذر في الاجابة اذا كان اجابة وفي تطلب اجابة اذا كان اجابة وفي تطلب اجابة اذا كان اجابة  
 لان في البذر والعقد يستحق من البذر في الاجابة اذا كان اجابة وفي تطلب اجابة اذا كان اجابة وفي تطلب اجابة اذا كان اجابة  
 ولو كان بر البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض  
 العمل لانه يفسد بالبذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض  
 يوجد ذلك عند لانه لو كان بر البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض  
 ويصح بالبذر لانه يفسد بالبذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض  
 تفوتها ووقع الخارج فاذا انقضى العمل في البذر فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض  
 حق المزارع والتاخير هو من البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض  
 الظالم بالاطالة ولا كذلك لانه لو كان بر البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض  
 اقتنع صاحب البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض  
 في البذر كما يتبع قبل الزرع في الحال وقبل لا يتبع في البذر فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض

استناب الا يورث الاب والوصي على ما كان له من البذر فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض  
 بعد البذر **قال** فان شرط المزارع البذر فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض  
 الى ان يستحق المزارع لانه العقد فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض  
 من الاجرة لانه العقد فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض  
 بقينا على الاجابة عن ان يستحق البذر من الاجرة فاما ان يستحق البذر من الاجرة فاما ان يستحق البذر من الاجرة  
 فتعين اجابة البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض  
 فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام  
 العامل البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام  
 يمكن ان يفسد بالبذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام  
 المزارع ان يفسد بالبذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام  
 اجابة البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام  
 البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام  
 البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام  
 البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام  
 البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام فلو شرط البذر في الارض فيكون كانه محذور لانه لا يمكن للمنفعة الا بالتمام























ونوع بولك المصطفى فانه يوكل ونوع مخلط بينهما واما الذي يصنع هو المعقوق لانه كالوجاج واما الذي يصنع  
 بكرة لانه غالب على الجوع والاول اصح قال في الزاوية ذكره بعض المصنفين ان الخنافس يوكل وذكروا بعض اراء الايوكل لان ثابا  
 واما الصنع فلاروين وبنينا ولانه ياكل الخبيث فيكون له ثابا من فيكون خبيثا واما الصنع الزبور والسخن والخسرات  
 فلانها من الخبائث لان العرب تشبهها ووقال الله تعالى وخرم عليهم الخبائث فعادوا من جعله السلام اياها اكله محرم على ما قبل  
 الخرم ثم حرم الخبائث لانه لم يكن في الابتداء اكله الا لانه انما كان طعمه لانه ان يكون ميتة او  
 دما كجميع السباع والخسرات استولا لا باطنون وروينا في الجوع ياكل ما بينا ولما الخمر الاكلية فلما روي في تعلية الخسرات ان قال حرم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم الخمر الاكلية واه البخاري وسلم والهدوم والبغل فلان من نسل الحمار فصار كاهله حتى لو كانت امه فخرشا  
 كانها لالا والعروف في لحم الخيل لا الملقحة والحرمة الام فيما يولد من كونه غير ما كونه **قال** رحمه الله وصل الى الله السلام  
 اوصي به اذا بأكوه حتى اهدى اليه مثواه واه الله والنسك ولانه ليس من السباع ولا من الكلبة الخبيث فاشبهه الطير **قال** وفيه حال  
 يوكل في بطون ووجوه الا لادمي والخسرات وقال الله تعالى في سورة النور في جميع ذلك لان الزواكاة في اياهه العلم اهلا وسنة  
 طارته وطارته الجلود متجاولا في بعض الاصل مضار كقبح الجوع وان ان الكاه موثرة في زالة الرطوبة البنية فاذا زالت ظهرت  
 كما في الوباغ وهذا الحكم متعود في الجلود كالتساول في اللحم وفعل الجوع في قتل فلما روي في الوباغ وكما يظهر في بطون غيرة ايضا في توضع في الماء  
 القليل لا يفسد من جود الانتفاع به لغير الاكل قبل الاخذ واعتبار بالاكل وقيل حوز كازيت فاذا خالطه شيء الخبيث والزيوت غالبه  
 ما يشبه في غير اللحم والخسرات لا يورثه الوباغ شيئا سعيده والادمي كونه وفي رواية لا يظهر بالذكاة الا ليوكل في الجلود يظهر هو  
 الصحيح وقد ذكرناه في كتاب الطهارة **قال** ولا يوكل ما في الاكل غير طافي وقيل ما كان يوكل جميع حيوانه واستثنوا بعضهم الخسرات  
 السباع والكلاب لانسان وعن الشافعي رضي الله عنه ان اياها ذلك فلا يصح العبادة للاق في الاكل والسبع واهو وينبغي ان يجوز بيعه  
 بالابحار لمطارة لم قوله كما قالكم صيدا البحر غير فصل وقوله على السلام في البحر هو الطهور ما في والحي ميتة ولانه لادم في حق الاشياء  
 اذا ادمى لا يسكن الماء والحرم هو الدم فانه يسكن وروى جابر رضي الله عنه انه اصابه جوع شديد في الغزو وقال في البحر حوتا ميتا يقال له الخبيث  
 فاكله ثمانية يصفه ثم قال فماذا من الدين ذكرا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كلوا زقا اخرجه الله عز وجل اطعموا ان كان  
 معكم الخدين وان اقله وخرم عليهم الخبائث مساوي يسكن خبيث ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تناولها واما الخسرات الصنف و  
 التي في السبع والرياح والصيد المذكور فبما تاكل في حال الاصل طار ووجوبها في حال الاكل والحي ميتة المذكور فيما روي في تناولها يسكن

هو

هو حلال مستثنى عن ذلك لقوله على السلام احلت لنا ميتتان ودمان اما البهيان فاسمك والجرا واما الوعان فالكبد و  
 الطحال وحبون جوار لا يدرى على ادمي لانه قال في حنا جوعا شديد وقال في البحر حوتا ميتا لم يفسد فيقال له غير الخدين هكذا  
 رواه البخاري وسلم والحدود هذا يدل على انه كان سمكا وان لم يكن سمكا فهو في حال الخسرة وفيها تحمل الميتة والخن  
 فاكلت بصيد البحر وفي ظاهر الابحار والنصوص على تحريم الخسرات والسباع مطلقا فبيننا الى البري والبحري واما الطائر  
 فيكره اكله لقوله جابر رضي الله عنه انه علمه السلام قال ما نقتضيه الماء فكلوه وما طعمه فلا ياكلوه وفي جملة من الصنف  
 وفي الله عنهم فله في حله ما كان في الشافعي ابا جهم الطاووس ولا دليل له بالادوية لان المراد ميتة البحر ما حفظه البحر حتى يكون مودة مضافا  
 الى البحر لا يشاؤل امات فيه هو بحر في او غيره ثم الاصل فيه انه متى عرف سمكة طعمت البحر او سمكة في مكان لا تحفظه الصغيرة  
 الضئيفة للتلعة بحيث يمكن ان في غير حيلة او ابتلاع سمكة او بقايا طير الماء او با او الجراد الماء على ما كانت حل الكل لان سبب  
 موتها معلوم ولو ماتت من شئ حرها او برده فكل يوكل لان موتها سببا معلوما وقيل لا يوكل لان الماء لا يقتل السمك حارا  
 كان او باردا وان الخسرات ما هي جفنة وماتت من هشام من جفنة ان كان راسه في الماء لا يوكل وان كان ذنبه في الماء ورأسه  
 للخسرة الماء الكلى لان خروج راسه في الماء يبرئ من جفنة فكلان يبرئ من جفنة فكلان يبرئ من جفنة فكلان يبرئ من جفنة فكلان يبرئ من جفنة  
 حتى لو بان عضوه بغيره فانه يوكل ولو كمل العضو ايضا **قال** وحل بلذكاة الجراد اكل السمك بلذكاة كالجراد وما روي  
**قال** ولو ذبح شاة فتحركت او فزع الدم حل والا لان لم يور حيا وان علم حل وان لم يتحرك ولم يذبحه الا يوم لان الحركة جزء من  
 الدم لا يكونان الا في الحيوان الميت لا يتحرك ولا يخرج من الدم فيكون وجودها وجودا او وجودا معاملة الحياة فيحل وعدمها  
 علامة الموت فلا يحل الا اذا علم موتها عن الذبح فيحل لان الاصل بقاء ما كان على ما كان فلا حكم بربو الحياة بالمثل وكذا  
 محمد بن قيس قال ان خرج الدم ولم يتحرك لا يحل لان الدم لا يخرج من الموتة فيخرج من خروج الدم بعد الموتة وفي ابيان في الخسرة والموتة و  
 السبطية التي تفر الزبيب طائر لان ذكاة عن الاشياء تحلل وان كانت حيا في خبيثة في طاهر الوابة لولا ان كانا ذكيتهم  
 وعن جسيم اننا تحلل اذا كانت حال القيش يوكل ولا الذكاة وهذا يوسق ان كان حال القيش ميتة لا حل وعنه محمد بن  
 ان كان حال القيش فوق ما يبعث للذبح تحلل والا فلا وسبق ان شاء الله تعالى في كتاب الصيد ولو ذبح شاة وميتة ولم يتحرك  
 من الاقوى قال محمد بن سفيان ان فخت فاما لا يوكل وان فخت فاما الكلب وان فخت فغيره لا يوكل وان فخت فغيره الكلب وان فخت  
 فغيره لا يوكل وان فخت فغيره الكلب وان فخت فغيره الكلب وان فخت فغيره الكلب وان فخت فغيره الكلب وان فخت فغيره الكلب

غير

وان نام في الماء لا يوكل

الرجل







ان يفتي بها من نفسه اشترى سنة واحدة اجزاء استحقاقا والقياس ان يجوز وهو قول زواله بعد القصة فيمنع من جراحه ولا يترك  
فلا يجوز له استحقاقه فذبح بقرة سميت وقولنا نظر بالثبوت وقت الشرا فبشرط ان يملك الثمر كما قلنا من ذلك وجوز وهو  
موقوف من زمانه والاحسن ان يفعل ذلك قبل الشرا ولا يشترط ان يجمعوا وقتا يريد ان يملك الثمر كما قلنا من الخلاف على صورة الوجوه وعن  
الاصح من قولنا **قال لا يذبح محرر قبل الصلوة** ومن غيره ان لا يجوز له ان يملك الثمر ان يذبح الا يصح قبل ان يصلي الصلوة العيد  
يوم الاضحية وغيره ان يملك الثمر من ذبحه بعد طلوع الفجر قبل ان يصلي الامام صلوة العيد الاصل في قوله عليه السلام من ذبح قبل  
الصلوة فله ذبيحة ومن ذبح بعد الصلوة ثم شكوا لصاحب سنة المسلمين وقال عليه السلام ان اول سكن في هذا اليوم الصلوة ثم الاضحية قال  
ذلك من من علم صلوة العيد كليا لا يشغل عنك بها فلا معنى للتأخير عن الفجر او لا صلوة عليه وهو حجة على ما ذكرنا في غير هذا الجواز  
بعد الصلوة قبل الامام والمخبر في ذلك مكان الاضحية لو كانت في السواد والمخبر في ذلك مكان الاضحية لو كانت في السواد والمخبر في ذلك مكان الاضحية لو كانت في السواد  
الصلوة وصلته المهر اذا اراد التخييل ان يبيع بها الى خارج المهر في موضع يجوز له ان يبيع فيه فيصير في مكان طالع الفجر لان وقتها من  
طلوع الفجر وانما اشترى ما بعد الصلوة في المهر المذكور وهذا لا ينافي الزكوة من حيث لا يصدق على المال قبل مضي ايام النحر المذكورة  
يسقط بهلاك النصارى في غير اداء ايمان الحلال لا طاعن الفاعل اعتبارا بها خلافا لصدقة الفطر حيث يعتبر من كان الفاعل  
لانا يتعلق في الذمة والمال ليس لها ولهذا لا يصدق بهلاك المال بعد ما طلع الفجر من يوم النحر بعد ما صلح اهل المسجد قبل ان يصلي  
اهل الجنازة اجزاء استحقاقا لانها صلوة معتبرة حتى لو كانت اجزاء انهم فيكون الفسخ عقيب صلوة معتبرة وان كان على العكس فيقول  
والاستحسان وقيل يجوز قياما واستحسانا لان السنون في صلوة العيد الحرة الى الجنازة فكان الامام العيد في اليوم الاول حرة  
الضحية الى الزوال ثم ذبح ولا يجزى من الضحية عالم يصلي الامام في اليوم الاول لا بعد الزوال فحينئذ يجوز ذبحه وفرا وكذا في اليوم  
الثاني لا يجزى من قبل الزوال الا اذا كان لا يبرح ان يصلي الامام فحينئذ يجوز ذبحه قبل الزوال هكذا ذكر في الحديث وذكره ايضا ان  
الضحية في الغدا وبعد الفجر قبل الصلوة لانه فان وقت الصلوة بزوال الشمس في اليوم الاول والصلوة في الغدا قضاء  
لا اذا كان لا يبرح من الضحية وقال هكذا ذكره في الغدا ولو صلح الامام ثم نسي ان يصلي غيرها فان صلح الصلوة  
دون الاضحية لان من العلماء من قال لا يصلي الصلوة الا الامام ومن قال لا يجزى الاضحية في غير مكانها فحينئذ يجوز ذبحها في غير مكانها  
محررا لغيره وصانها لغيره من الضلوع ولو وقع في البلوغ ثم لم يبق غيرها والاصح انهم العيد فحينئذ يجوز ذبحها في غير مكانها  
لان البلوغ صار من هذا الحكم كالسود ولو ولدوا عند الامام في يوم العيد فحينئذ انكشف ان يوم ذبحه اجزائهم الصلوة

والضحية لانه لا يمكن التحريم من هذا الخطا فيحكم بالحرمان منه بجمع المسلمين خلافا لما ذهب اليه من اعادة لانه لا يتصور التحريم  
عن غيره ووقن سنة ايام اولها افضل لا يروى ذلك عن عمر وعنه ابن عباس معوقا عليهم وهو كما لم يرفع في مثله من المقادير لان الا  
لا يهتد الى فعله وان كان اولها افضل لان فيه مسارعة الى الخير وجوز الذبح في اي ايام الا ان كان الاحتمال الغلط في الظاهر والاطم  
الحقيقة واما التبريق ايضا طه والمال في بعض ايام اولها لا يبرح واخرها تبريق لا يبرح والمتوسطان خروا وتبريق والضحية طه  
افضل من الصدوق بنجي الاضحية لانها يبيع واجبة ان كان غنيا وسنة ان كان فقيرا او في واجبة عند البعض ومنه عند البعض و  
الصدوق بنجي تطوع على طاعت من افضل ولا يبرح بغيره وقولنا والصدوق لما يبرح فكانت افضل ونظيره الطواف للافاقي  
افضل من الصلوة لانه بالرجوع يبرح بخلاف المكي فان الصلوة افضل في حصة لانها حرة ما وضع ولو لم يبرح في حصة في ايام الفجر كان  
غنيا وجب عليه ان يصدق بالقيمة سواء كان اشترى او لم يشتر لان واجبة في ذمة طالع من المعونة الا بالاداء كما لم يبرح بغيره  
او الصوم بعد الفجر فدية وان كان فقيرا فان كان اشترى الاضحية او اجب على غيره ان يبرح بغيره لان يصدق بذلك الذي واجبه و  
الحرمان لا ينعين بالثبوت اليه الاضحية او بالزوال لا يبرح بغيره الا اذا امان في ذمة طالع لان الاضحية واجبة في ذمة فخره  
الصدوق بالثبوت عنه او بغيره ولا يجزى من ذلك الا اذا التزم الضحية بالنذر وفي غير الواجبة في ذمة فحينئذ يبرح بغيره ان يصدق  
بالغدا وكما بينا في حق الضحية الواجبة في ذمة وفي النذر والصدوق بالثبوت اليه او بالزوال لا يبرح بغيره لان الواجب في ذمة فحينئذ يبرح بغيره  
بغيره وان اذناه بالواجب سبب الغنى لا يبرح بغيره لان النذر واجبا ولا يجزى من النذر ولو كان يبرح بغيره لان الواجب في ذمة فحينئذ يبرح بغيره  
ونظيره النذر بالجموع وعلم حجة الاسلام فانه لم يبرح بغيره الا ان الغنى به ما هو الواجب عليه **قال رسول الله** ويقر بالجموع وهي التي لا ترون لها  
لان الغنى لا يتعلق به موقوفه ولو كان الغنى به ما هو الواجب عليه **قال** والخصة وعن علي بن ابي طالب في ذمة طالع لان الجموع اطيب من موقوفه  
على السلام من يكتسب بالجموع من الاموال في ذمة طالع وهو البهاق في ثوبه ثمرات سود وهو من اموال الميراث والوجود في الميراث والجموع هو  
ان يبرح بغيره في الضحية بغيره **قال** والنقل وهو الميراث لانه لا يبرح بغيره لان الغنى به ما هو الواجب عليه **قال** بالجموع اطيب من موقوفه  
والذي وان كان يبرح بغيره في الجنازة ان كانت سميت ولم يبرح بغيره لان الغنى به ما هو الواجب عليه **قال** بالجموع اطيب من موقوفه  
والعرجاء التي لا يبرح بغيره في الجنازة ان كانت سميت ولم يبرح بغيره لان الغنى به ما هو الواجب عليه **قال** بالجموع اطيب من موقوفه  
البين من العرجاء البين من العرجاء التي لا يبرح بغيره لان الغنى به ما هو الواجب عليه **قال** بالجموع اطيب من موقوفه  
او الزينة والبين او البنية لقوله في العرجاء التي لا يبرح بغيره لان الغنى به ما هو الواجب عليه **قال** بالجموع اطيب من موقوفه



ولا شرف ولا خرافة واه ابو داود والنسائي وغيرهما صحيح الترمذي المتأمله قطع من مقدم ذرا والمدا بين قطع من مؤخر ذرا و  
الشرقا ان يكون الحق في ذرا طولا والحق في الا يكون عرضا وان بقي اكثر الاذن جاز كذا اكثر الوضوح لان اكثر الحكم الحكام  
وذا يابو هذلان العبد السير لا يمكن التحيز عنه فحفظوا من ان يصفوا ان للثلاث اذا ذهب مع بقى الثلث يجوز وان ذهب اكثر  
من الثلث ينفذ الوصية من غير اجارة الورثة فاعبر قليلا وفيما ذرا لا ينفذ الا بمرضاهم فاعبر كثيرا ويريون من الراجح لانه حكم حكايته  
الحاوي يروى ان ذرا بالثلاث مانع لفعلة على اللام في حوت الوصية الثلث والثلث كثر وقال ابو يوسف ومحمد اذا بقي اكثر من النصف  
اجزاه اعتبار الحقيقة وهو اختيار ابى الليث وقال ابو يوسف اخرت بقطي اباصه قال قولك قولك قبل هو مجموع الى قولك الميراث  
وقيل اعتبار قول قريش قولك فيكون النصف مانعا وروايت عنهما وتاويل ما روي ان ذرا لان بعض الاذن مطلقا على اختلاف  
الروايات لا يجوز الشئ من غير ذرا في ذرا من الاذن لا يمنع ثم معرفة مقدار ذرا في الباقي من غير العين وفي العين قالوا اشهد  
بغير المعينة بعد ان جاءت ثم بغير العلق البرا قليلا فاذا ردت في موضع علم على ذلك الموضع ثم يشترط العينة ويقر بالعلق البرا  
شأن فتنشأ اذا ردت من مكان علم علم ثم ينظر الى ما بينهما من التفاوت فان كان نصف او ثلث او غير ذلك قالوا ذهب هو ذلك العذر  
والفعل لا يجوز وفي التي لا اسنان لها ومن ابو يوسف ان يعبه الكسب والفقلة كما لا ذرا والذرا عذرا ان يبق ما يمكن الاعتلاف به  
اجزاه طهرا المقتضى والسماوي التي لا اذن لها صلة لا يجوز وان كان صغيرا يجوز ولا يجوز للجلالة وفي التي تملك العزرة  
ولا بالكلية ولا بالحد وفي المخطوطات عذرا ولا للمرة وفي التي لا تستطيع ان ترضع فصيلها ولا الجواوهر التي يمسح عذرا ولو  
اشترى سبعة ثم تعيب سبعة من التفتية كان علمه ان يقيم غيرهما وان كان غنيا وان كان فقيرا فخره فكل لان الوصية على الفسخ  
بالرفع ابتداء لا بالانزال ثم يتعين بالشرأ والفقر ليس عليه واجب ثم عاقبت بمرأية بينة الاصححة ولا يجب عليه ضمان نقصانها لانها  
غير مضمونة علمه بمرأية ضمان الفزوة وعن ابى سعيد انه قال اشترى كسبا احمي فهدى الوهب فافاد الالبه قال صالت البني صلعمهم  
فقال صحبه رواء لمجد وعمل انه كان فقيرا لان الفسخ لا يجوز بوجوب ما في ذمته ولا اكثر من العفة لانها لا يجب عليه وانما تعينت بالشرأ  
في ذمته حتى لو وجب الفسخ عليه كما له بالية من غير تعين كالمرور وكذا لو كانت معينة وقت الزنا جاز ذرا كما ذكره ابى يوسف عليه وعلى  
هذا الاصل اذا مات المشرع للفتية على المورث كما ان المخرج لا شئ على العفة والوصلة ومرت فاشترى اخر ثم ظهرت الاولى في يوم  
المخرج المورث في احد ما وجد العشرة جاز ما ذكره الخوفان في جعل الشرأ في ذمته للاصححة وادعوا الاصححة ففعلت منه ثم اشترى مخرها  
واوجير الاصححة ثم وصفت الاولى فان اوجب الثانية الجباب مستانفا فعليه ان يفي بها وان اوجب بالذرا في الاولى فان لم يفي

الحا

ايها ثلث لان الاجابة تتوقف على الواجب وهذا بناء على اهل ان العفة اذا اشترى ثلثة للاصححة لا يتعين لها عذر حتى يجعلها  
بعد ذلك للاصححة بالاجابة لان الشرأ لم يوضع للاجابه ولا لاختل الجازمة لعدم الموافقة بينهما في المعنى الخاص لان الشرأ موقوف لا يستجلا  
المكسب والذرا بالاصححة موضع الملائمة فكان بينهما مفاد وفي ظاهر الرواية يتعين للاصححة بالشرأ لان الشرأ في العفة بينة الاصححة  
بمقتضى التوراة فاعادة لان لاخذ في الحرف ففتى الشرأ من للاصححة بملا الا ويصحح بالاجابة فكان بالعلمة ولو اوجير البه  
في يوم النحر فاضطربت فانكسر جعلها فذمها اجزاء سبعة اطلاقا في الوفر والشافعي لان حاله الزوج ومقدار ما تلحق بالزوج  
فصار كانه يعير بالزوج كما لو كان الوصية في من كان فانكسرت ثم اخذ من ماله وكان ابو حنيفة ومحمد بن عبد الله اطلاقا لا يروى  
لان حصل بمقدار الزوج **قالوا للاصححة من الابل والبقر والغنم** لان جواز التفتية بهن الانشاء معروف ثم على النصف على خلاف  
القيس فيعظم علوا وجوز الجاوي لان نوع من البقر خلاف نوع الوضوح حيث لا يجوز التفتية به لان جوازها عرف بالرفع في البقر الاحياء  
وقد اوضح القياس منسوخ وفي المتولون ما يعتد به الامم وكذا في حق الخيل يعتد به الامم **قالوا** وحاشا لشيء من الكل والجف من الغنم  
لعمدة علم السلام لا يجوز الا لاسنة الا ان تعز عليكم فتدخروا جزء من الغنم رواه النجار ومسلم والعمدة ومحمد وقال علم السلام نعمة  
الاصححة الجف من الغنم رواه محمد وقال علم السلام يجوز الجف من الغنم من حية رطلها نحو وان عابته وقالوا هذا ان كان الجوز  
عظيما بحيث لو ضلوا بالشتات يشبهه على النافذ من بعيد والجف من الغنم ما عنت لاسنة انهم عند الفسخ وذكره عن ابى ابن  
سعد اشهر والشيء من الغنم ابى سعة ومن البقر ابى سبعتين ومن الابل ابى خمس سبعتين وفي المذهب الجف من الابل قبل الفسخ الا ان يبق قبل  
السنة الخامسة ومن البقر والثلثة في السنة الثانية ومن الخيل في الرابعة وعن الزهر الجف من المعز سنة من الغنم لثمانية اشهر **قالوا**  
وان ما تاه السبعة وقال الورثة اذ جملته وعلمكم مع وان كان تركب السنة فخر ابى او مريد العلم جزموا منهم ووجه الفرق  
ان البقر جزم في سبعة بنه فاقصد على التوبة واختلاف الجران من الابل كما لو ان والتمعة والاصححة ملاخذا لعمدة وهو التوبة وقد  
وجوده في يوم الاول لان التفتية على غير عفة لا ينعلم لاسم من عفا عنه يوم يوم التوبة في الوصية الثاني لان الفسخ  
ليس من اهل ولا عقد اللهم في المسلم ما يفي واذا لم يفع الحق غير يفي في المان ان يكون قربة لان الارادة لا يتجزأ وعذرا  
سليما والقيس لا يجوز وهو رواية عن ابى يوسف لا يترجى بالاتلاف فلا يجوز في غيره كما لا اعتناق على الميت قلت القربة يقع على  
الميت كالصدق لمكرونا بخلاف الاعتاق لان فيه الهم والاليت ولو كان بعض التزكا بصغير اوام ولربان من الصغير او  
وعلى ام الولد ولا يوافى وان لم يعلما جاز لان كل ما وصفت قربة ولو ذبح في غير ذن الورثة فيما لا امان هو صدم باخر بهم

الحا







وبعض من يوم في البقر وبعض في ايام من المشاة ولبنة ايام في الدجاجة اما الى الخطبان بينا والنجاسة والنجس ويتناول  
غيره على وجه لا يظهر ان ذلك في حكمه فلا بأس به ولما دخل الكل جدي بلبي الحنيفة لان لا يتغير وما عني به يصير من هذا لا يتغير  
وهذا قالوا لا بأس بالكل الوجع لانه خلط ولا يتغير طه وروى انه عليه السلام كان يأكل الوجع وما روى ان الوجع في ثلث  
ايام ثم يذبح فذلك على سبيل التنزه لانه شرط ولو سجدوا على وجهه في موضع من سائر جهات مكة ويكره **قال** والاكل والنزول الا في مكان  
والطبيب انما ذهب وفضة للرجل والمرأة لما روى حذيفة انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الذهب  
ولا ينزوا في آنية الذهب والفضة ولا ياكلوا في صحاها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة رواه البخاري ومسلم والجمهور ومن سئل ان  
النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذي يشرب في آنية الفضة ينجس جنة نار جهنم رواه البخاري ومسلم والجمهور وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
ان الذي ياكل ويشرب في آنية الذهب والفضة ينجس كائنا بجر جنة نار جهنم رواه الجمهور ومن سئل عن البراء بن عازب  
انه قال انما رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب في الآخرة رواه مسلم فاذنبت ذلك في الشرب  
والاكل فكذا في التطيب وغيره مما لا بد منه في الاستعمال فيكون الواجب فيها واردا فيها ومعها سداد لان ما عرفت في موضع ولا يتبع  
العرفي والشرعي وتزويجهم وقول الله تعالى انهم اذهبتم طيباتهم في العالم الدنيا وقال الله تعالى انهم اذهبتم طيباتهم في العالم  
بقولهم كرم التحريم ويسمونه الرجال والنساء لا يطلق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم والاكل على الفضة والاكل على الجمل وما روي ذلك  
من الاستعمال ومع جرحه تردد في جرحه العمل اذا روي في جرحه وقال في الزكاة فيلحقه الادمان الحرام وانما يفتقر آنية الذهب  
والفضة وبقيت الذهب على الراي اما اذا دل على فراغ الوعاء من نصيبه على الراي من اليد لا يكره قال كذا في الاخير **قال** لا بأس براحه  
وهو راحه وبلور وعقيق لا يكره استعماله لانه من هذه الاشياء وقال الشافعي رحمه الله لا يكره طلاء في موضع الذهب والفضة في الثياب خروبه  
قلت لا بأس ولا كان عادتهم جارية بالتعارف في غير الذهب والفضة فلم تكن هذه الاشياء في موضعها فافضله الا في حقها وجوز  
استعمالها لانه من هذه الاشياء ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وابوداد وغيرهما ويكره ان يستعمل به على اباحة غير الذهب والفضة لانه في معناه بل عينه **قال** رحمه الله واصل الشرب من آنية فضة  
والكوب على وجهه ينجس ولو لم يكن ينجس في موضع الفضة ان ينجس في موضعها بالتم وقيل بالتم واليد في الاخرة والشرب في السرير  
والسج والكرسي موضع الجلوس وكذا الآنية المصنوعة بالذهب والفضة والكرسي المصنوع بالذهب والفضة والكرسي المصنوع بالذهب والفضة  
ولم ينجس في موضع الذهب والفضة وكذا اذا جعل في المسجد وصلة المني او جعل المني في حياها وفضتها وكذا المصنوع من

الاجام والركاب في الشرب لا يكره وكذا الشرب في المكان فيه كتابه بذهب وفضة وهذا كله من ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف  
يكره ذلك كله وقول محمد بن يونس في صفة من يبيع في الاطعمة وهذا الاحتياط في بيعها فاحسنها ومما احاطه التوبة الذي لا يخلو  
فلما بارى بالاجام لا يكره ذلك فلا يكره بيعها بذهب ولا بفضة ولا بغيرهما من الشرب في آنية ذهب وفضة او آنية  
ضيقة من ذلك فاما جرحه بطنه نار جهنم رواه الواقداني في صحيحه ايضا وروى في الاخبار لانه مطلقه بغير مقيد بشيء في ذلك لانه من  
استعمل انما كان مستعملا للكل جنة نار جهنم كذا في الاستعمال في موضع الذهب والفضة والى صفة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
فاخذ طمان الشعب سلسلة في فضة رواه البخاري ولا يكره في العلم الاصل قال لا بأس من فدية النبي صلى الله عليه وسلم في فضة فضة  
ولان الاستعمال عقوبة الجنة الذي يلقاه العضو وما سواه يقع في الاستعمال فلا يكره فضا كالحبة للفضة بالحرير والعلم في الشرب  
وسائر الذهب في فضة الحاتم وكالعادة المعتادة بالذهب وروى ان من السلسلة وقعت في جوف الواقص وهو بوضعه وانته  
عصر حاتم ون فقلت لا يكره وبوصيفة ساكنة فقلت لا يكره فقال ان وضعه فانه في موضع الفضة يكره والا فلا يفتقر له من  
اين ان فقلت لا يكره لو كان في اصبه خاتم فضة فشر من كذا يكره ذلك فوق الحلال وتجب بوجه من جوابه **قال** وبقي قول المالك والحل  
والحرمة وهذا سهل لان الحل والحرم من الويانات لا يقبل قول المالك في الويانات ولا يقبل قوله في المعاملات خاصة للفوز لان  
خبره صحيح ليدور على عقله ودينه بعد فيه حرمة الكذب والى اجابة ما سأل في قول قوله كذا وقول المعاملات ولا يقبل في الويانات لعدم  
الحاجة الا اذا كان قبوله في المعاملات يتحقق قبوله في الويانات فحينئذ يرضى الويانات في المعاملات فيقبل قوله في كذا وكذا من  
شيء يرضى عنها وانما يرضى عنها الا ان يبيع الشرب من لا يجوز ويبقى للارض يجوز فكذا يرضى عنها اذا كان له خادم او جارية في حارسه  
لشربها لما قال الشريفة من يهودي او نصراني او مسلم وسعد الله وان قال الشريفة من يجوز لاي يبيع الله لما قبل في حق الشراء من لزوم  
قبوله في حق الحل والعزم ضرورة ما ذكرنا وان كان لا يقبل قطعه فيه فقوله بان قال هذا طلال او قال هذا حرام **قال** والمملوك والصبي  
في الهبة والاذن والغاسق في المعاملات لا يجره ولا يقبل فيها ذكره لانه من المعاملات وهو اصلان المعاملات يعمل فيها جرح كل منهما  
حرامان او عبدا مسلما او كافرا صغيرا وكثير العوم المفروضة الواجبة الى سقوط اشتراط العدالة فان الامانة في المعاملات المستحقة لشرائط  
العدالة للماملة او يستخدم ويحتمل الى وكل ذلك ولا دليل مع السماع يعمل به من الخبر فلو لم يقبل خبره لاشتبك بآراء المعاملات  
ووضوح جرحه عظيم وما يفتقر ولان المعاملات ليس في الزام واشتراط العدالة للالزام فلا يصح الاشهاد فيها لان الحال في حال سلامة  
لاحل فانه يرضى عنه في الشرب ولا يشغل بالابطال لان المعاملات اكثر وقوعها واشتراط العدالة في الشرب في الحرج فيشرط فيه القيمة











من غير جابهة الوتر من الوترية وحط التذكر بعدد الاصابع وكذلك الوترية قال الشاعر اذا لم تكن حاجبا ناسي في نغمك فليس عنك  
 عقد الزمان هو قول الهم من السحر واليدين السكت هل يشعرك اليوم ان عمت هم كنزة ماتومي ونقعد الوم وقال معناه ان  
 الرجل كان اذا خرج الى السفر على هذا النسخ من بعض اعضاءه ببعض فاذا خرج واصاب على تلك الحالة قال غني امرئ ولذا اصاب قد اخل  
 قال خاتمة هكذا المروي في النسخ لان اليد في الوم بغير الزينة كذا في المعبر عن الوترية قد تشبه باليمنية على بعض النسخ وهو خط كان  
 تربط في العنق او في اليد في الجاهلية النوع المخرج عن النسخ من بعض اصحابه او يعلق به كوض في كل من خلق الله من خلقه من اجله اللام  
 للتذكير عند النسيان وليست كما يعتد به قد روي به علمه السلام من بعض اصحابه او يعلق به كوض في كل من خلق الله من خلقه من اجله اللام  
 قالوا ان الرفا والقيام والعودة من كل حال في البناء واما في الرفا في اخر هذا الكتاب عند ذكر التدوير بالحق ان شاء الله تعالى  
**فصل في النظر والنظر** **قال** **السلام** لا ينظر الا بوجه الخبز وكثيرا وهو الكلام فيه خلل لانه يوجب الى انه لا ينظر الى شيء من  
 الاشياء الا بوجه الخبز وكثيرا فيكون خريضا على النظر في العنق واليدين وكثيرا في النظر الى كل شيء سواء كان بوجه الخبز في هذه المسئلة  
 وانما المقصود في ان يكون في النظر في العنق واليدين كذا ما فيكم وانما جاز النظر الى العنق واليدين في هذه المسئلة  
 منها قال علي بن عباس رضي الله عنهما ظاهر من الكل والحام والرد في موضعها وهو الوجه ولكن كان المراد بالصلق في قوله لا تقربوا  
 الصلوة وانتم مسلمانين واصلوا لان في بواقيهم من حاجز الى المعامل مع الرجال بالاعطاء وغير ذلك من الخلق فيهم من كان في  
 في الطريق وطرد ذلك الاصل ان لا يجوز النظر الى المرأة لا في موضع الفتنة ولهذا قال الله السلام المرأة معونة مستورة الا ما استباحه الفرج  
 وهو وما العوضان وهذا يعني ان القدم لا يجوز النظر اليها ولا في موضع الفتنة ان يجوز ان في تقطيعه بعض الوجه واليدين في موضع الفتنة  
 لانه لما ايضا لانه من عداوة ما يستثنى في الاعضاء لا يجوز ان ينظر اليه مستحله على السلام من نظر الى عاين مودة اجنبية من شدة  
 حيث في عينه الا ان يكون القامة قالوا لا بأس بالتأمل في جسدك وعلى ان يثبت من غير يميني حجره فلا ينظر اليه جسدك في النظر على السلام  
 من تأمل خلق الله ولا في باحسبتيه في جم عظامه لم يوج له الجنة ولا في عينه ثيابا ما تحزن من جسدك يكون ناظر الى ثيابا ما تحزن  
 دون اعضاءه فخصا كما اذا نظر الى عظمة من امرأة ومن كان يصون كونا ناظرا الى انفسه **قال** **السلام** لا ينظر من اشرف الى وجهها الا السلام و  
 الشاهد ينظر الطبيب بالوضع من مرضه والاصل فيه ان لا يجوز ان ينظر الى وجه امرأة اجنبية مع الشهوة لما روي في الاصل من ان لا يتقرب  
 بالشهوة او نكح من في نظر العاين اذا اراد ان يحكم عليها او الشك هو اذا اراد الشدة وفي نظر الطبيب في موضع علمه لمرضه وروى  
 فيه حتى لهم احيى حقوق النارب دفع خارجهم فصا كغير الختان في الخلق وكذا ينظر الى موضع الاحقان للمرض لانه من اواة

وكذا للفرق الفاضل لانه امانة المرض وجب على الشاهد والقاضي ان يقصداوا الشريعة والحكم لا يقضا الشريعة  
محذرا من الغيبيات بقدر الامكان هذا وقت الاداء واما وقت التحمل فلا يجوز ان ينظر الباح الشريعة لانه يوجد من لا يشترى فلا حاجة  
اليه وسبق للطبيب ان يعلم المرأة انه الحامل لان الجنس اخص وان لم يكن متى كل عضو من اعضاء المرض لم ينظر ويعفى بصره عن  
غير ذلك الموضع مما استطاع لان ما ثبت للمؤمن بقدر يقدره ولو اراد ان يتزوج اواه فلا بأس ان ينظر اليه وان خاف ان  
يشبهها لعله على السلام لا يغيره بشيء حتى خطب صلاة انظر الزانية احرى ان يودم بينكم رواه الترمذي والسائي وغيرهما  
وان عتقها اقامت السنة لا يقضى الشريعة ولا يجوز له ان يمس وجهها ولا كفها وان اشى الشريعة لوجود الحرم وانعدام الغرض  
والبلوغ قال حلة السلام من ترك من ايسرل وضعه على كفها جرم يوم القيامة وكذا اذا كانت شابة تتزوج واما اذا كانت عجوزا  
لا يشترى فلا بأس بها فخرنا ومن يد يد لا غدام خوف الفسنة وقدره ان يابا يكره في الدعة كان يدخل على بعض القبايل التي كان  
مصرها منهم وكان تفاسخ العجى ويوجدوا الابن الذي يكره في الدعة السابعة يجوز المرض وكان تكسر رجله وتعلل داهه وكذا  
اذا كان يشى يا ينخل لونه وعلوان كان لا بأس بخل او علوانه لا دخل لها فخرنا فخرنا من التعريض للفسنة في صلواته في شرط  
لجواز الخس لا يكون اكبر من ما هو في رواية وفي رواية يكتفى بان يكون احدها كبريا او ما ثلثان احداهما اذا كان لا يشترى لا  
يكون المسببا للوضع الفسنة كالصغيرة ووجه الاول ان الشاب اذا كان لا يشترى من العجوز فالعجوز يشترى من الشاب لانها علمت  
بخلاد الجاه فتزوج في الاثراء اما اهل الجاه بنسب وهو حرام بخلاف ما اذا كانا احدهما صغيرا لانه لا يولد في الاثراء من الجاه بنسب  
لان الكبريا لا يشترى من الصغيرة لا يشترى الصغيرة ايضا به لعدم العلم ولهذا اذا كان صغيرا وصغيرة فعلى الرجل والحوالة ان  
يبلغ في الشريعة فان ينظر الرجل الى الرجل الا العورة واما بين السر والركبة والسر ليست من العورة والركبة عورة  
وانما بين الشيخ العورة هنا لانه يراى في كتاب الصلوة والتمسك بركبته وقدميه الا يلبس هناك ثم حكم العورة في الركبة اخف منه  
في الخنزير والخذ اخف منه في السوء حتى ينكح علة كشف الركبة برفق وفي الخنزير بعنف وفي السوء يفران فان المرأة  
للزينة والرجل كالرجل للرجل ومعناه المرأة والرجل للرجل كالرجل للرجل انظر المرأة الى المرأة والرجل الى الرجل حتى يجوز للمرأة ان  
ينظر منها الى ما يجوز للرجل ان ينظر منه من الرجل اذا حنت الشريعة والفن لان ما ليس بعورة لا يختلف فذلك النساء والرجال  
فلان لانه ينظر منه ما ليس بعورة وان كان في قلبه شهوة او في كبره لانه لا يشترى او شك في ذلك سبب لها ان يعفى بها  
ولو كان الرجل هو انظر الى ما يجوز له ان ينظر من كماله ولو كان لا ينظر منه شيئا من الخوف لانه حرم عليه ووجه الفرق من نظر

وَنظَرُ إِلَى الشَّيْءِ عَلَيْهِمْ  
غَالِبٌ فِيهِ







اي جازله ان يمس كل موضع يجوز له ان ينظر اليه كالصور والساق والوزن والراس وتقلب شعره وان خاف الشهوة  
لان هذه الحواشي ليس يمسها فيجوز منه من غير شهوة كما يجوز النظر اليه اذا امت الشهوة وان لم يمسها لا يجوز كالنظر الا اذا د  
الشرفا فانه يباح لا النظر والمسلمون وكل الخلوة والمسافرة كما في ذوات المحارم وعند بعض مشايخنا ليس ان يعالجها  
في الاركار والافان لان معنى لعون وان عدم بالستر ومع الشهوة باق والاصح ان لا يمس بذلك اذا امت الشهوة على نفسه  
وعلم ان الحول قد يعجز في حاجته من بلد الى بلد ولا يجد حرجا في مسه وهو يحتاج الى تركه ويتركها الا ان اتم الشهوة  
تلكس جل نوره وخلوه ولم يمنع من ذلك احواله والولد والموت والمقامة كالامة لقيام الرق فيمن ووجود الحاجة و  
المستعانة بالحاجة عند الحاجة لا يعرف **قال** ولا يعرض الامة اذا بلغت في دارها وادوارها بالادار ما يستر  
ما بين السرة الى الركبة لان ظهره ويطرفا حوت فلا يجوز كشفهما والتي بلغت حد الشهوة فهي كالباينة لا يعرض في اثار  
واحد في ذلك غير محرم الله لوجود الشهوة **قال** والخصي والجوهر المختل كالخل لعملة قل للمؤمنين بعضوا  
من ابعادهم وهم ذكر رومون فبدخلون تحت هذا الخطاب وغيره من النصوص العامة وقالت عائشة رضي الله عن الخصاص  
فلم يلبس ما كان خرا ما قبله وهذا الاله الحفي ذكره في مجمع وقيل هو انما لما لان الله انتم صار كالخل وكذا الجوب  
لان يشترى ويشتري وينزل هو حكمة كالحكام الرجال في كل شئ قطع لكل الاله كقطع عضو من غير شئ كان حرما وان كان الجوب  
قد جفت ما في فقد رخصه بعض المشايخ رحمهم الله الاضلاع من النسي لوقوع الامني من الغنمة لقوله تعالى وان بعض  
غيره في الاربعين الرجال فقبل هو الجوب لان جن ما في والاصح ان لا يحل له عموم النصوص وكذا المختل في الود من الافعال  
لا يحل له الاتفاق لانه لا يغير من الرجال بل هو من النساء وان كان مختلا للنساء وليس في اعضائه لسانه ولا شئ  
النس فخر رخصه بعض مشايخنا في الاضلاع بالنساء وهو اذا ما قبل فقله تعالى والتا جبين غير في الاربع وقيل الابله الذي لا يور  
ما بين النساء وانما حمة بطنه وحوشه كبري والاصح ان الامة من المشابة وقوله بعضنا من ابعادهم محكم فافترى ويقول كل  
من كان من الرجال لا يحل له ان يمس يديه بالاطنة من يديه ولا يحل له ان ينظر اليه الا ان يكون صغيرا فحسبنا لابس بذلك  
لقوله تعالى والاطفل الذي لم يظفر واعلى عورات النساء **قال** وعبد ما كالا جنه ان عبد المرأة كالا جنه من الرجال في الجوز  
لها ان يمس ما في دس الاما يجوز ان يتديه للاجنه ولا يحل له ان ينظر من سيرة الاما يجوز ان ينظر اليه من الاجنية وقال مالك و  
الشافعي رحمهما الله انظر الرجل الى محاربه لقوله تعالى او ما ملكك يا مريم ولا يجوز حمل على الاناث لانهن دخلن في قوله

الاشارة

تكا او سائرهن ولانه لا يشك لان الامة لها ان ينظر من سيرة الاما يجوز ان ينظر اليه من الاجنية ولو حمل عليه ما يفيد زيادة الجوار  
في حقها وفي حق العبد يفيد فوجب حملها عليه ولان الجوار في المحارم حاشا الدخول من غير اذن وحاشا هذا المعنى متحقق بينهما  
فوجب ان يكون له هو المحرم لها دفعه للمخرج بل هو محرم الا ان لا يجوز له ان يتزوجها ولو لم يمسها الا في غير محرم ولا زوج والشهوة  
متحققة والحاجة قاهرة لانه يعمل خارج البيت والمواد بالحق الاما دون العبيد قال سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب والحسين  
لا يغزى من سيرة النور فان في الاناث دون الذكور ولا تسلم ان موضع لا يشك بل هو منسك لان المواد موقوفة لها اوستا نهي  
المحايرو لم يدخل الاما غير ما بيني حكمهن كما بيني حكم الحايرو لاني لا اعرف الحكم الا من الشارح ومن لم يذكر في هذا المعنى الا في  
حق الامة فلان بيان الحكم من كون الاما تسلم له محرم لها لان حرمة النكاح بينهما موقوفة فقارنت المحرمات بالغير واخذت ز  
ولهذا الجوز لها ان يسافر معه ولو كان محرم الجاز **قال** ويجوز لمن اتمته بلا اذن او زوجه باذنا لانه عليه السلام نهى عن  
الغزو من الحرمة الا باذنا وقال المولى انه اعزل عزرا ان شئت ولان الحرمة لها في الوطى فيكون لها المطالبة بقضا الشهوة  
وخصيلا للولد ولهذا تحريم الحب والعذرة والحق للامة في الوطى والعزل على ما ذكرناه وهو المقتضى من النكاح فلا يملك تقيص  
حق الحرمة بغير اذنا ويغزى في حق الامة ولو كانت حية اتمت غيره فبذلك عنونها حية لا يكون له العزل الا باذنا لانه تكمل الحق  
والوطى في الرخصة ولهذا كان لها المطالبة به وعندنا صفة الاذن الى مولاهم وقد ذكر في النكاح **فصل**  
**في الاستبراء وغيره** **قال** الذي مكنته حرم على وطئا وسرا والنظر في حجاب الشهوة حتى يستوي لقوله عليه  
السلام يا ايها الناس لا توطأ الحبا الى حتى يعقن حملهن ولا الحبا الى حتى يستويان بحبته وهذا ينبغي وجوب الاستبراء  
بسبب احتياطات الملك والعدالة هو الموجود في من الصورة وهذا لان الحكم فيه عن براءة الوحم عباد الله ليهام المحترمة  
عن الاضلاع والاسباب عن الاشياء والولدين المهلك وذلك عن تحقق الشغل او توجع بما يحرم لانه عند الاشياء  
لا يمس الولد فيها ملك معناه اذن الاستبراء كمنعته او لعدم من يربيه ويتقنه وحجب الشغل عن الباطن لان العلة في  
الحقيقة حوازة الوطى والمشرع هو الذي بين دون الباطن فوجب حمله غير ان الامة او مبطن فبذلك الحكم في دليلها  
وهو التمكن من الوطى والتمكن انما ينبت بالملك واليد فانصب سببا وادرك الحكم سواها فان السبب سبب ملك الرقعة  
الموكر باليد ويعيد الحكم الى سائر اسباب الملك كالنساء والهبة والوصية والميوان والخلع والكتابة وغير ذلك في خبر  
شما المشرع من مال الصبي ومن المنة والملك ومن لا يحل له وطئا الاستبراء وكذا اذا كانت المشرع بكونه لم توطأ لتخفق

مسرى

السبب







واجازوا وتبينوا لاجل الاخر لان فخرنا لا يحرم بهن الاسباب فكل من خرج من الاخر يمكن ان يملك بان يملك  
رقبتن من انسان باي سبب كان من سبب الملك كالبيع والهبة والصدقة وكالحلق والصلح والمهر واد بقره او نخل النخل  
البحر اما ان زوج احدنا ما كان فاسدا لاجل الاخر لا فخرنا بل فخرنا على هذا العقود بحده الا اذا دخل الزوج فحسب  
كل الاخر لان الحق يجب على المولى فخرنا فلم يجرى ما كان عليه من احواله دون الاخر لانه يصير جامعا  
بومل الاخر باوطني الموطوءة وكل امرئ من الامم لا يجوز له ان يملك ما كان عليه من احواله دون الاخر لانه يصير جامعا  
الرجل ومعاينة في انزل واحد ولو كان عليه فقيص جان كالمصاحفة وفي الحام الصغير وكبر ان يقبل الرجل ومعاينة فم  
الرجل او من او شامة او معاينة ذكر الطحاوي ان هذا قول ابن حنبل ومحمد بن عيسى قال ابو يوسف لا بأس بالقبول والمعاينة  
روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قبل من الجنة وقبل من عينية وذلك من فخرنا وقال لا ادرك ما اذا سرفنا  
جنى امجدوم جعفر وعائق زيد بن جارية وكان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعلون ذلك في الحام كان الاخر  
يقبلونه اطراف النبي ومعه مطارد من الاسل ابن عباس من المعانة فقال اول ما عانق ابراهيم خليل الرحمن عليه السلام  
كان بكة فاقبله اذ ذوق النبي فقال ما كان بالابطح قبل في عن النبي ابراهيم خليل الرحمن فقال ذوق النبي ما ينبغي ل  
اكرت بطن فم ابراهيم خليل الرحمن فقول ذوق النبي ومشي الى ابراهيم عليه السلام فسلم عليه ابراهيم واعنته فكان هو  
من عانق ولما ماري من النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ايتمني بعضنا لبعض قال لا قلت ايها النقي  
بعضنا بعضا قال لا قلت ايضا فبعضنا بعضا قال نعم وروى الطحاوي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقبلوا من المعانة وروى  
ابن عبد السلام في المعانة وهو النقييل ومارواه منسوخا وقالوا الخلاق فماذا لم يكن عليها غير الاثارة اذا كان عليها  
فيصير اوجبه فلا بأس بالابح وهو الذي اخبره الشيخ الامام ابو منصور المايبرودي في الاوقاف من الاحاديث فقال المكي  
من المعانة ما كان على وجه الشبهة واما على وجه البين والمكروه فبابي ورضي الشيخ الامام غفر له في الرخية وبعض المتأخرين  
تقبلوا العالم والمنوع على سبيل التبرك وقبل ابو بكر بن عيسى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما قضى وقال سفيان الثوري تقبل  
العالم ابو السلطان المعادل سنة فقام عبد الله بن المبارك فقبل راسه وما يفعله الجبال من تقبل يد نعمة التي غيره فهو مكروه  
فلا رخص فيه وما يفعلون من تقبل الارض من يدى العلماء فخرام والفاحل والواشي به ان لا يشبه عبادة الوثن وذكر  
الصور الشريفة لانه لا يفكر بهذا السجى ولا يبرؤ به الحجة وقال غفر له الشيخ السجى في غير تعام وجه التقليم كقولهم

ابو اليث ان التقبل على نية او وجه قبله الرحمة كقبلة المولد لولن وقبل النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي رضي  
الله عنهما وقبله النخبة كقبلة المؤمنين بعضهم بعضا وقبله الشفقة كقبلة الولد والاية وقبله المودة كقبلة الرجل  
اخاه على البرية وقبله الشهادة كقبلة الرجل امرأته او امته واد بعضهم قبله الويانة وفي قبله الجح لا السود واما القيام  
للغير فقد جاء في الحديث انه عليه السلام حج متوكبا على عظمه ففقد له فقال عليه السلام لا يفوتوا كما يقوم الامام بعضهم  
بعضا ومن انشأ عليه السلام كان يكره القيام غير الشيوخ ان القيام كان اذا دخل على احد من الاعيان يقوم ولا يقوم للفقير وطلبه  
العلم فقبل في ذلك فقال لا لاغبيا متوقفون من التقلم فلو تركت تقلمهم يفرقوا والفقراء وطلب العلم ان يطعن في ذلك  
واما يطعنون في جواب السلام والتكلم بهم في العلم ووجه ولا يفرقون بين القيام ولا باس بالمصاحفة طاردين ولا ناسنة  
قيد متوارث في البيعة وغير ذلك وقال عليه السلام من صاح في خا الخلم وحرك في بين تناثر ذنوبه وقال عليه السلام ما مني  
مسلمين يلتقيان فيتمصا في ان الاخر لما قيل ان يتفرقا **فصل في البيع** قال رحمه الله في بيع العذر  
لا السرقي وقال الشافعي لا يجوز بيع السرقي ولا يتقبله فلا يكون حالا فلا يجوز بيعه كالعذر وطلب المينة قبل الذبح ولما  
ان الحليمي يقولوا السرقي واشتروا به في سائر البلدان والاعمار من غير نكح فانهم يلقونه في الارض لا يستكره البيع خلاف  
العذر لان العادة لم يخرجوا لا تنفع بها وانما يتفقد المخلوط من حاد وتوارى غالب على بالانفاق في الارض فحسبوا جوز بيعها  
والشيخ رحمه الله في بيع ان الاشياء بالعذر المأثرة جاز **قال رحمه الله** انه قال يكره بيع ما كان عليه من احواله لانه لا بأس  
اخر بيعه فقال الباج وكله تولا حاله ان يشترى راويطا لانه اخر بخره شتر بانه وحين لا يصدق باعنا ما ذكرنا ولا فرق بين  
ما اذا كان يعلم ناله او لم يعلم لان جرمه هو العمل على ان لا يخرجه من الارض ان يهرق فيمحو عظمه وهو الفرج بان ذقت الازمارة  
وقال الشافعي ان من اشترى حلة او طبا ولو كان الجرم غير نفع فيها اذ ادعى الملك او غيره فان كان كبره ان له صلاحا وبيعه لان ماله الجرم  
في المعاملة لا يشترط الحاجة على ما مر من قبل وان كان كبره ان له كاذبا لا يتعوض بشيء من ذلك لان الكبره لا يقوم مقام المقتني  
وان لم يخرجه صاحب اليد بشيء من الوكالة او انتقال المال اليها فان كان عرفا ان لا يخرجه لا يشترط ان يعلم ان الملك اشترى اليد وكله لان  
بوالاول لا يملك وان لا يعرفه الا لاول وبيعه ان يشترى وان كان ذواليد فاستقالا لا يولد للملك ولا يخرجه بكمه الرل من جود  
دليل ظاهر ان يكون من قبله الملك مثل ذلك فحسبوا سيج ان يمتوه ولو اشترى مع ذلك مع العتمة للولد الشراء وان كان الزمانا  
باجوا او اتم لم يقبل ولم يشترى في مال لان الملك لا يملكه فجميع ان الملك في غيره وان خيره ان مولاه اذن له وهو نفع

ايضا لا بأس بالبيع



مطابق  
روزنامه اخبار و اطلاعات  
روزنامه اخبار و اطلاعات

قبل قوله وان لم يكن نفقة يصبر فيه أكبر الزنى وان لم يكن له رزق يشترى للقيام المنافع فلا بد من دليل ولو ان امرأة اجترمت رجل  
ان زوجها الغائب كان عنها اطلاقا ملكا او كان غير نفقة وانما ملكها من غير نفقة ولا بد من كتابه لا الا انه  
في أكبر دليلها انه حق بعد ما حوت فلا باس بان تعتدتم تزوج لان الفاطم طارظا منافع لان صحة النكاح لا يمنع طارظا او كذا  
قالت لرجل طلقه زوجي وانقضت عدتي فلا باس بان يتزوجا وكذا المطلقة الثلاث اذا قالت انقضت عدتي وتزوجت  
تزوج اخي ودخل بي ثم طلقه وانقضت عدتي وتزوجت يتزوج اخي ودخل بي ثم طلقه وانقضت عدتي فلا باس بان يتزوجا  
الزوج الاول لو قالت الحادية كنت امه لفلان فاعتقه حل له ان يتزوجا لان الفاطم طارظا على ما بينا ولو اضره ما يحل ان اهل  
النكاح كان فاسدا او كان الزوج حيا يتزوجا او اضره ما يحل ان يتزوجا لم يقبل قوله في يثرب يوثق رجلان او رجل و  
امرأتان وكذا اذا اضره محبة انك تزوجا وهو منكم او اضره من الرضا لم يقبل قوله في يثرب يوثق رجلان او رجل و  
عدلان لان اضره بغير مقدار والاقدم على العقوبيل على صحة وانما رفساده فيثبت المنافع بالظاهر خلاف ما اذا كانت  
المكسوة صغيرة فاجرة الزوج ازا ارتفعت من امره واضره بعد النكاح حيث يقبل قوله او اضره لان الفاطم طارظا والاقدم الاول  
لا يدل على انفادامه فلم يثبت المنافع فافترقا وعلى هذا الاصل يدور الفرق ولو كانت جارية صغيرة لا تعتبر من نفسها في رجل  
يدعي انها لفلان كبرت بغيره رجل في بلوا اخر فقالت ان امره الاصل لا يبيعه ان يثرب يوثق رجلان يتحقق المنافع بخلاف ما تقدم وهو ما اذا  
كان المنافع طارظا **قوله** لو بائني اذن غنني خير باعها مسلم الا كافر فغناه اذا كان الشخص مسلم دين على مسلم فباعه الرين  
علمه الدين خيرا واذا غننا وقضيه الدين لا حل للدين ان ياخذ غنني الحمي يوثقه وان كان البائع كافرا اجاز له الفقه والعزق  
ان البيع في الوجه الاول باطل لان الحمي ليس مال متقوم في حق المسلم ففي النسخ على كل المنزلة لا حل له اخذ غنني البائع وفي الوجه الثاني  
صح البيع لانه مال متقوم وفي الحامه ملكه البائع فيحل الاضمة على المسلم لا ذكره وفي الزانية عن محمد بن ابي انما كان القضاء والا  
قضاء بالتراضي فان كان بقضاء القاضي بان قضيه على هذا المعنى ولم يعلم القاضي بكونه غنني الحمي يبيح ذلك بقضائه وهذا محل  
فانه مال الغير فكيف تطيب له ومحمد ايضا الا يرضى بقضاء القاضي باطنا وانما ينفذ ظاهره فقط عن وعلى هذا اذا ما مسلم  
وترك غنني خيرا حيا لا حل لودته ان ياخذ وذلك لانه كالمختصوب وقال في الزانية قال بعض مننا نحنا كسب المغنينة كما  
المختصوب حل اخذه وعلى هذا قالوا لو مات رجل وكسبه من بيع الباق او الظلم او اضره الرثوة يتزوج الورثة  
ولا ياخذوا منه وهو في المم وورد في عا اربا ان يعرفهم ولا يصدقوا لان بسبيل الكسب الحثيث التصرف

[illegible]











قال في جواب السؤال عن معنى الله وسوله رواء ما كل واحد من غيرهما فقال ابو يوسف كره ان يجلس احدهما على الآخر لانهما  
واحقا للفرق بينهما في رتبة حصوله لهما بان جليته لم يكن ان يكون بينهما في رتبة حصوله لهما بان جليته لم يكن ان يكون بينهما في رتبة حصوله لهما بان جليته لم يكن  
والجواب فصار كما اذا جلس احدهما على الآخر في رتبة حصوله لهما بان جليته لم يكن ان يكون بينهما في رتبة حصوله لهما بان جليته لم يكن ان يكون بينهما في رتبة حصوله لهما بان جليته لم يكن  
لما لم يكن في العباد كبره لان حق العباد تعلق به لانه بمنزلة فناء الطير لا يراى انه كان ينقل لولم ياتوه حولا في ان نقله من موضع الى موضع  
لم يكن العادة بالحمل في الطير لانه لم يتعلق به حرم الا يراى انه لم ياتوه حولا في ان نقله من موضع الى موضع  
فكره ما يبعث والبعث في الغالب في التحريم الا يراى انه لم ياتوه حولا في ان نقله من موضع الى موضع  
بالشرع في بعض الفضائل الجارية من حيثها فقلنا في ما جرت اعادته الشيطان على الاسلام ثم ان كان يتجاوز به سقطت  
عدالة وان لم يتجاوز كان متولا ولم يضر ذلك عن الصلوة لم يستطع عدالة ولم يراى بوجوهه بالسلام عليهم باب السلام عام  
فيه وكونه ابو يوسف ومحمد بن حنبل لم يروا ان عليا رضي الله عنه من يقوم بليحون بالشرع ولم يعلم عليهم فضل الله فذلك قال  
اسلم على قوم يعكفون على الهنات وروى انه ضرب على رؤسهم ولا بأس بالمسابقة في الرمي والغزو والابل ان شرط المال من حجاب  
واحد بان يقول اصرها صاحبان سبعة فكل من كان من سبعة فليس في قوله عليه السلام السابق الا في حق اوله فصل او صافه  
رواه احمد وابوداود ومحمد بن ابي حنبل في قوله عليه السلام السابق الا في حق اوله فصل او صافه  
او ضلنا اناسهم وقالوا لاننا سبعة فكل من كان من سبعة فليس في قوله عليه السلام السابق الا في حق اوله فصل او صافه  
المنفعة اذا فرط الاحياء الذي هو الصواب وان شرطه للمواضع منها على صاحبها الجوز في المسابقة **قال** وجعل الرب في عمق  
الهدى الجوز وهو موقوف على الارض وصورته ان يجعل في عمق طوق ستر سمار عظيم من حديد في راسه وهو مقادير الظلمة وان حرم لمانه  
عقوبة الكفار فيحرم كل حراف بالشر وقال عليه السلام لا تغربوا بعذاب الله في الزمان علامته بان ابن وقال لا بأس به في زمانه  
لعله الا باق خصوصها في الهند وكان في زمانهم ملوكا لعله **قال** والابق **قال** وصل عقولنا جاز في العبد استرازا عن ارجاء والتمرد  
وعقوبة السامية في الفساق خطا والراية لا تكون في الامور محددا بان قال عليه السلام كل محب لله وكل بومة ضلالة وكل  
ضلالة في النار **قال** والحكمة ان جاز الحكمة للتدبير وجاز ان ينظر الى ذلك الموضع للمؤمن لتفقه على السلام الحلال **ادوا** و  
اذ اصبر **ادوا** ابو بكر بن النضر رواء مسلم واحمد وروى ان الاعراب قالت يا رسول الله انت الذي قال نعم عباد الله تدواوا  
فان الله لم يضر داء الا اوصى به شفاء اودوه واحدا فقال يا رسول الله وما هو قال اللهم رواء التوراة وصح رواء جماعة وفي

الناس من كره التدوير لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يدخل الجنة من امن سبعون الفا بغير صبارهم الذين  
لا يشترطون ولا يتبطون ولا يكفون ولا يبرهنون يكون رواء البخاري ومسلم والحدود في ابن عباس ان احواله سودا انت النبي  
عليه السلام فقالت في يومه وان لا تكسفن فادع الله قال ان شئت صبرت وكل الجنة وان شئت دعوت الله ان تعافك فقالت صبر  
فان لا تكسفن فادع الله ان لا تكسفن فدعا لها ورواه ابي بكر النخعي وروى ابن النخعي وروى احمد بن محمد بن النخعي وروى احمد بن محمد بن النخعي  
الا ان لا شفاء يورده عليه السلام تدوير واجم **قال** جازي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون سعد بن عاذل في احله من رواء ابن عباس و  
مسلم بن عباد ولا جازي من تدوير اذا كان في رواء ابن النخعي ورواه ابو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي في الصحيحين  
الله عن ذلك ورواه بعض من الاخبار ما يدل على كونه التدوير فذلك ان كان يرضى الشفاء من الدواء وتعتقد انه لولم يعالج  
لما سلم ونحن نقول لا يجوز حمل هذا التدوير ولا فرق في الحقيقة بين الرجل والحمار وانما يجوز ذلك بالاشياء الظاهرة ولا يجوز بالنفس  
كما يجوز كون الحمار ولا يجوز الا بالاشياء الظاهرة لما روى ابن سعد رواء عليه السلام قال ان الله جعل شفاءكم فيما حرم عليكم ذكره البخاري  
وهو ان يرضى الدواء ان لا يرضى الدواء والاول جعل للطب **ادوا** فدواوا ولا تدواوا واجم رواء  
ابوداود ومحمد بن النضر والاعظام كل ما سواه كانت من الذبكية او من الحية غيرة اذا كانت من الحية لا يجوز الا اذا كانت بالشيء  
فما فراد سور ومن الذبكية يجوز كيف ما كان الا اعظم الحصى والادوية الحصى من الحية غيرة اذا كانت من الحية لا يجوز الا اذا كانت بالشيء  
ولا بأس بالرق لان الله السلام كان يعطى ذلك وما جاز فيه من الرقية عنه عليه السلام محمول على رقا الجاهلية اذ كانوا يرقون بكلمات  
كفر الا يراى ما يروى عن عروة بن مالا قال قال كنانة الجاهلية نرق فعلم رسول الله كيف نرق في ذلك فقال اعرضوا على رقاكم  
لا بأس بالرقا عالم كنى فيه ترك رواء مسلم وابوداود وروى ابن سعد رواء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الرق والتيام والتودة  
شرك ورواه احمد وابوداود وابن ماجه والتودة خرب من السحر **قال** الاصمعي هو يوجب الحواة الى ان يجرها ويحبسها في رداءه عليه السلام  
عن الواقعية ان عمران بن حرم فقالوا يا رسول الله ان كانت رقة نرق بها من العقرب فاك فميت من الرق قال فخره عليه  
فقال ما روى يا شامي استطاع منكم ان ينفع اخاه فليفعل رواء مسلم وعنه غيره رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرض احد  
من اهله فنفث على المعوذات ففعل من رداءه التي مات فيه جعلت نفث عليه وامسح به برفه لان اعظم بركة من يروى رواء البخاري  
ومسلم والحدود والتدوير لا يمنع التوكيد ولو اجزى طبيب باليد او فلم تدوا حتى مات لم يأنم بخلاف ما اذا اجاع ولم يالج مع العقدة  
عليه من حيث يأنم لان زوال الحجج بالاكل متيقن باعتبار العادة فان الله اجزى العادة باذنه للحجج وحقق الشئ عند الاكل



لا يختلف عنه اصلا خلاف المحرم عند التدوي فانه في حيي التردد وقال في الزنا يجوز التدوي بالحرم المحرم والبول اذا اجزى طيب  
مسلم ان فيه شفا حيث لم يجد غير من المباح ما يقوم مقام المحرم يرفع المحرم فلم يكن متدوا بالبحر فلم يتنا ولا حديث  
انما هو وحتم ان قال في دأه وولدوا بغير المحرم **قال ورزق الناقص** ان كل زرق الناقص من بيت المال لان بيت المال اعد لمصالح  
المسلمين والناقص نجوى مصالحهم الجسد اسباب النفع فكان زرقه فيه زرق المغارة والزوجه يعطى منه ما يكفيها والملك  
على هذا كانت الهبة رضى الله عنهم والتابعون وبعتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمان مائة مائة وبعثت عليها ومعاذا  
سأله من وفرض لها وكان ابو بكر والخلفاء بعده يأخذون كفايتهم فلما اجماعا وهذا ان كان بيت المال حلالا لا يجزى وان كان  
حراما بان جمح باطلا لغيره لاض لان مال الغير فبيده على صاحبهم ان كان الناقص محتاجا فلا فضل له ان اقبل الجبل لا يتو  
على اقامه ما عدا الا به اذا اشتغاله بالكتب من غير ما عدا وان كان غنيا فلو كان يرضى كفايته عن بعضهم وهو الاصح لان ما له  
يرضى في النفع الواجب وفيه صيانة للحكم على ان يهون من المولى ونظا المني بحسنه في المحتاجين لانه اذا انقطع رعايته تضر  
رده عن المحتاج هذا اذا اعطوه من غير شرط ومما قد كعدوا لاجان وان كان بغير شرط ومما قد كعدوا لاجان لان القضاء طاعة  
فلا يجوز اذوا على كسب الطاعات وتسمية مذكور ان ما يرضى مذكور وان لم يرضى من الرجم باعطائه في اول السنة  
لان الرجم كان يرضى في اول السنة وهو يعطى من رعايته يرضى في اخر السنة والمأخوذ من الخراج في اخر السنة الماضية في ربح  
وعلمه الغنى ولو اذ الرزق في اول السنة ثم غل قبل منه السنة قبل حجب عليه ربحه ما بقي من السنة وقيل هو على الاطلاق في الزوجه  
على ما بيناه **قال وسر الامه** وام لو لم يرضى المحرم الى جوارها المستغنى بحرم لان الامه بمنزلة المحرم العامة الرجل فيما يرجع الى النكاح  
المس على ما بيناه قبل فلي يجوز للمعتق ان يسافر مع المحرم فكل ما في مع الاجنه ولم الولامة لقيام الوقف في المأبأة لانه ملكه في ربه  
وكذا مضاعفة البعض من ذى صوته لان المأبأة عند وفي الحاقه قالوا في زمانهم لغلة اهل المصالح واسا في زماننا فلا لغلة  
اهل العسافه ومنذ ان بنى بنى الى بنى الاسلام **قال وشرا** اما لا بد للصغيره وبيعه للام والمسلمة في غير محرم  
لهؤلاء الثلاثة ان يشروا للصغيره ويسعوا ما لا بد له ان كان الصغيره في حرمه وذلك مثل النفعه والكسوة لانه لو لم يكن له ذلك  
لنقض الصغير وهو مرفوع واصلة ان النقص على الصغير على طاعة النوع هو محض فيملكه من هو في يده وليا كان او لم يكن ولا يملكه  
الهبة والعقد هو ملك الهبة من اهل النكاح هو من رخص كالعقار والطلاق فلا يملكه على نوعه هو موقوف وحتم ان يكون  
نفعه وحتم ان يكون ضرره كذلك مثل البيع والاجان للاستيلاء فلا يملكه الا بالبر والجد وصيهما ويكونه سواء كان الصغير

في ايديهم او لم يكن لانهم يتصرفون على حكم الولايه فلا ينبغي ان يكون في ايديهم وهكذا ذكره في الحاقه وفي نوع رابع وهو الاطلاق  
يجوز من كل عصبه ومن ذى الارحام عند عدمهم عند ان صنعت ولا يجوز من غيرهم وقد عرف في موضع **قال ونوعه** انه فخط  
معناه ان الصغير لا يجوز احد من هؤلاء الا الام فانما يجوز ان كان في حجره ولا يجوز من الاخر ولا العم ولا المسلمة والغرق ان الام  
يملك ان لا ينفق منها فغيره ينفق فان تميزه ولا يملكه حولا وطن رعاية الجامع الصغير في ذواته المذون يجوز ان يوجه المسلمة  
وسيله من صناعة فخلد من التبع الاول وهذا اقرب لان فيه ضرر ونفعه محض للصغير ولو جرح الصغير نفسه لا يضره لا يضره بالضرر  
الا اذا وقع في العمل لانه محض نفعه بعد الفسخ فيجب المسح وهو يلزم بعد المحرم على اذ الجوف وقد ذكرناه في قبل وان كان  
الصغير في يد الم فاجرة امه لان من الحفظ وهذا عندنا في يوسف قال يجوز ولا اهل العلم **كتاب احياء**  
**الموات قال** روى الله في ارضي تغريذ عرا لا تقطع الماء عن او الغلينة على غير ملكه كنعين من الماء من تغير الموات  
من الارض انما سميت مواتا اذا كانت بدون الصفة لمطلق الانتفاع باسبيلها بالحيوان اذا مات وبطل الانتفاع به واما  
غير الحية فظاهر والمراد من الحياة هنا الحيوة القاسية قال الله تعالى فاجيبنا له الارض بعد موتها وقوله غير موقوف في الاسلام  
لان الميت على الاطلاق ينصرف الى المأمل وكما بان لا تكون مملوكة لاهلها اذا كانت مملوكة لمسلم او في ملكه باقيا فيها  
لعموم ما يربطه فلا يكون مواتا ان عرف المالك مملوكة وان لم يعرف كانت لغلة تنصرف الى الامام كما يعرف في جميع اللغات  
والاموال الضاربة ولو ظهر لها المالك بعد ذلك اذنا وصلى له من ارضه ان نفقت بالزكاة والا فلا شيء علم وقال القدر  
فما كان من عاديا او كانت مملوكة في الاسلام لا يعرف لها مالك بعينه فزاده بالعادة ما قدم حيا كما منسوب الى ما ذكره من عهد  
وجعل المملوك في الاسلام اذا لم يعرف ملكه من الموات لان حكمه كالموات حيث يتفرق الامام كما يعرف في الموات لانه موات حقيقة على  
ما بيناه وقوله بعين من العام هو قولنا في يوسف وهو البعدان يكون في زمان بحيث يوقف من افعى العاير فصاح بانها صوت  
لم يسمع من موات وان كان يسمع فليس موات لانه في العام فيستعونه به لانهم ضاحكون له يرضى مواتهم وطرح حصايرهم  
فلم يكن انتفاعهم منقطع عن ظلمه فلا يكون مواتا وعندنا في الموات حقيقة الانتفاع من الجوز احياء ما ينتفع به اهل القرية  
وان كان بعيدا وجوز احياء ما لا ينتفعون به وان كان موقفا من العام وشمل الامة اعتمد قولنا في يوسف **قال ومن احياء** اذن الامام  
ملكه وعندنا في صنعته وقال يملكه من احياء ولا يشترط فيه اذن الامام لقوله علمه الامام من علمه رضى الله عنه لا يرضى بغيره اذوا به البخاري  
ولعمرو قال علمه الامام من احياء رضى الله عنه في رواه احمد والترمذي وصححه ولا يملكه بغيره اذوا به البخاري والحطاب و











طاهر الحفصی

كان لان يقال بالسلاح لا غير رضى الامم ولا مقتدا فلا يفتح الشفعة وهو حق لان الماء في البئر والنهر وهو ما جاعل غيره  
مملوك وان التالى محذور فى الاولانى فليس الذى خاف الهلاك من العطش ان يقاتله بالسلاح ولان يقاتله بغير سلاح اذا كان فيه فضل  
من صاحبه لانه ملكه بالاحراز فصار نظير الطعام حالة الخشمة وفي الحاقه قيل في البئر ونحوه الاولانى يقاتله بغير سلاح لانه اتركب  
معصية فصار كمن يقاتل المتحور وهذا يستلزم ان يجوز ان يقاتله بسلاح حتى جعل الاولانى ان لا يقاتله به فيكون موافقا لما ذكره  
والشفعة اذا كانت بائى على الماء بان كان جود ولا صغير وفيما بود عليه من الكواشي نزع ينقطع الماء خلفه اذ قال بعضهم لا يمنع  
منه لاطلاق مرو وبنا وقال اكثرهم انه لا يمنع لانه يلحقه من ذلك كسقي الدواحي ولهم ان يارضوا الماء من الموضوع وفصل الشهاب  
في الاصح وقال بعضهم يتوصل الى النهر ويغسل الشيا فيه قلنا في ذلك حرج من يتوقف ولو ارد ان يسقي شجرة او نخلا في دار يحمل  
الماء اليها بجرة كان له ذلك وقال بعضهم لا يمنع لانه لا يابون صاحب النهر والاولى الصح لان الناس توسعون فيه ولعدون لمنع من من  
الدعاة قال عليه السلام ان الله يحب تعالى الامور ويبغض سفها فيها وليس ان يسقي خيله وارضه وشجره من بئر يبيده وقتلته  
الابادنه فقالوا لا يمنع من ذلك لان الماء داخل في القاسمته تنقطع شجرة الرزق بالحياة اذ لو بقيت لا تنقطع شر صاحبها  
ولانه لما جاز ذلك لخصه الى ارضه فيمنعه الى كسر صفة والى الحفر في حريم من سبيل الماء ويملكه بذلك من عظيم فيمنع من اهل  
فصار في الاصل الحياة ثلثة انواع الاول انوار العظام التي لم يدخل في ملك احد والاراضى من مملوكه وما صار في الاولانى وقد ذكرنا حكم  
كل واحد منها يتوقف الامساك وكونه بغيره مملوك من بيت المال لان ذلك لمصلحة العامة وما لم يمت المال بعد لها فكل مؤنة الكور منه  
**قال فان لم يكن فيه شيء خير الناس على كره لان الامام يغتبط بظروا وفي تركه من عظيم على الناس وقل ما يتفق العوام على المصالح باختيارهم**  
فيجبرهم عليه وفي نظيره قال عمر بن الخطاب لو تركهم لبعثتم اولادكم الا ان يخرج لمن كان بظلمة وجعل مؤنة على المباسي الذين لا  
يطبقون به بلغهم كما في جهنم الحيوش **قال ولا يكون لهم مملوك على اهل ولا يجر الا من ملكه به لان منفعة لهم على الخصوص فيكون**  
مؤنة عليهم لان العزم بالغنم ومن ابيهم خيرة مملوكه، وقيل ان كان خاصا لا يخرج والفصل بين الخاص والعامة ان ما يستحق به  
الشفعة خاص وما لا يستحق به عام ووجه الفرق بينهما ان في العام دفع الضرر العام وهو من رعية الزكاة، ومثل هذا ما يترتب  
الضرر الخاص بل واجب اذا تعين بدفعه فبعض الضرر والابن لا يملكه بذلك من حصل له نفع بتأثيره فاعلى اجبار عليه  
علافا وما اذا كان خاصا لا يملكه دفعه من عام وانما دفعه من خاص وهو تركه فلا يؤنه الضرر الخاص لدفع الضرر الخاص  
لانها استويا ويمكن دفعه من تركه بان يرجع على من خصه من المؤنة اذا كان ذلك بغير خلاف ما اذا كان عاما











غير انما محل الحديث او على بيان الحكم ان ثبت لانه على السلام بحث الما لبيان المتعاقب ولا السلام انما سميت حرم الحرام من العقل  
 بل المتعاقب وليس سلمنا انها سميت بالحرمة لانها سميت غير ما بالحرمة فبما عليها لان القياس لا يثبت للمساكن اللغوية  
 باطلا وان هو يتعد الحكم الذي على ما عرف في موضع الا ان الراجح في سمي بربا لثبوتها وهو الظاهر وكذا الراجح في الظاهر ثم  
 يسه كل ظاهر بربا والظاهر ان يقال للمفسر ان يلق لاجل لون مخصوص في لاسي التوب وان كان في ذلك اللون وما ذكرناه  
 في الحنفية من حد الحرام هو قولنا ان حنفية معتزلة اذا اشتد صار حراما ولا يشترط فيه العقوف بالزبد لان اللذة والمطربة والقوة  
 المكسرة تحصل به وهو مؤثر في ايقاع العدو والفتنة عن الصانع واما العقوف بالزبد وصفه ولا يثبته من احوال صفة  
 الكسرة لان الغليان بزيادة الشدة وكما لا يعقوف الزبد لانه يتميز به الصافي عن الكدر والاصح ان يثبت في قطعته كالحق  
 والكفر مستحلبا وخوفه فيناط بالزيادة فيكون في حرمة الشرع مجرد الاستعداد وفي وجوب الحرمة على النار يعقوف الزبد احتياطا  
 والكلام في موضع اخر اصداء في بيان ما هي من الثاني في وقت ثبوت هذا الاسم لها وتبينها بها والثالث ان يحرم حرام  
 غير معلوم بالسكر ولا متوقف عليه خلاف غير ما من الازمنة فان حرمته متوقفة على السكر وان من يقول غير السكر ليس حرام  
 لغيره من الازمنة لان العناد لا يحصل به وهذا كغيره من الازمنة لان الكنتاج السنة والاجماع ولان قليله يدعي ان كثيره وهو من  
 خواص الحنفية ان يزداد اللذة باستكناها بخلاف سائر المذاهب واما ان يحرم لاجل لونه ايضا بل هو الظاهر لما في التلويح  
 الاستغفال عن الحيرة والشفقة بالمسكين في الايراد على السلام قال من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يمت حراما في الاخرة وانه  
 الحرام في الدنيا ومن لم يمت حراما في الاخرة كما قال في الدنيا اذ هي من طيباتكم في حياتكم الدنيا وتظهر لكم في الدنيا  
 ما في الدنيا هو الذي يوجب حراما في الاخرة كما قال في الدنيا اذ هي من طيباتكم في حياتكم الدنيا وتظهر لكم في الدنيا  
 لا يلبس الاخرة لاجل التمتع بالجنة والشاقي بقول الحاكم والاسم المبرح وهو بعيد لان النفس مردود بتجريمها لانه لا يعمله  
 صلحهم حرم الحرام لغيره والسكر من كل شراب لاجل التعليل مع النفس على عدم التعليل وكذا لاجل العقوبة التوقية  
 الاسم على ما بينا والراجح ان حصة تجاسة تليظ كالبول لثبوت حرمته بديل مقطوع به والخامس من مستحلبها كغيره لان  
 الدليل القطعي السادس هو ما يقوم في المسلم حصة لا يفتن غاصر او متلف او لاجل سيرة العقلة على السلام ان الذي حرم  
 شرابا حرم بهما وانه مسلم ولعل لان الله ما يحرم فعوا انازا والتمتع يستمر بغيره واختلفوا في سقوط ما ليس بها  
 وقال صاحب الهداية والاصح ان مال لانا الطبايع عييل الزنا وتفتن بها والسابع حرمه الانتفاع بها لان الانتفاع

بالنجس حرام ولان الله تعالى باحتسابها وفي الانتفاع بها اقتربها والثاني ان يجد شاربها وان لم يسكر منه  
 شيئا لما بينا من قبل والتاسع ان الطبع لا يؤثر في لانه يمنع من ثبوت الحرمة لا لوقوعه بغير ثبوتها لانه لا يجد فيه ما لم  
 يسكر منه عما قالوا لان الحد في الخاصة لما ذكرنا فلا يستعمل في المطبوخ والعامة جواز تحليلها على ما بين من جواز  
 شربها لانه **قالوا** والطلاء وهو العقيق ان طبع حصة ذهب اقل من بلسه وهو النوع الثاني من الازمنة الحنفية وقال في المحيط  
 الطلاء اسم للمثلث وهو ما اذا طبع من ماء العنب حصة ذهب ثلثاه وبقية ثلثه وصار سكر او هو الصواب لما روينا ان كبار  
 الصحابة كانوا يشربون من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقية ثلثه على ما بين من قريب وانما سمي طلاء لعظم عمره رضي الله عنه ما اشتهر هذا  
 بطلا البعير وهو القطران الذي يطبخ به البعير اذا كان به جرح وهو يشربه وفي الهداية حرمه ما ذكره في الحنفية وهو ان طبع  
 حصة ذهب اقل من بلسه يسمى الباذق ايضا سواء كان الزايف قليلا او كثيرا ابعوان له من الزايف ثلثين والمنتصف منه وهو  
 ما ذهب نصفه وبقية النصف وكل ذلك حرام عندنا اذا غلب الشر وقوف بالزبد وان الشر له يقوف بالزبد فهو على الا  
 خلاف وقال الاوزاعي انه حرام وهو قول بعض المعتزلة لانه منسوب طبعه ليس حراما لانه لا يوجب حراما لانه لا يوجب حراما  
 قليلا او كثيرا ولهذا اجمع على ان الساق في حرمه ثم يذهب بعض المعتزلة الى ان حراما لانه لا يوجب حراما لانه لا يوجب حراما  
 عوفيل الى كثير **قالوا** السكر وهو الذي يسمي بالزبد وهو النوع الثالث من الازمنة الحنفية مشق من سكر الخمر اذا سكنت  
 وانما يحرم اذا اشتد وقوف بالزبد وقيل لانه قال في حرمه من عباده حراما وان وقوف الزبد لعظمه مع ما يتخذ من سكر او قاز  
 حراما من عياله والاشنان لا يتحقق بالحرم ولما روينا من قبل واجماع الصحابة رضي الله عنهم والامة على الا بقاء  
 حتى كانت الازمنة حراما وقيل ان يربوها النوعين معا والله اعلم يتخذون من سكر ابو عوفه في حصة **قالوا** ويصح الزبيب  
 وهو الذي من ماء الزبيب هو النوع الرابع من الازمنة الحنفية اذا اشتد كما روينا عن عيسى بن عمار على السلام ان ينفذ الزبيب في شهر اليوم  
 والغد ويصح الغزال مس الثالث ثم يامره فيسقي الحزم وانه مسلم وفي رواية فان بقي من اهر او وامره فاهريق ونزاه حرمه  
 ان يعقوف بالزبد بعد الغليان وبيان فيه خلاف الازمنة كما في الباذق والوجه قوساه في حرمه عن الاشياء دون حرمه الحرام  
 حصة لا يكره مستحلبا ولا يجب الحرام بها حصة حراما وخاسرا خفيفة في رواية وهو زبيبا ويصنع من ثمره عذوان حنفية على ما  
 بينا في الخطيب وعمر بن يوسف ان يصر لاجل الزايف الزايف الطبع اكثر من النصف بخلاف الحرام لان حرمته قطعية فيكفر مستحلبا  
 ويجوز شاربها وان لم يسكر ولو قطره وخاسرا غليظة رواية واضحة ولا يجوز سكره ويصنع من ثمره عذوان حنفية على ما

الزبيب حرام  
 الزبيب حرام  
 الزبيب حرام







ثلاث الخلال الماء يذهب ولا يطافه ويذهب منها ولا يورى بها ذهب كثر فيحتمل ان يكون الذهب من العصا قبل  
من ثلثه ولو طبع الغيب قبل العصر كثر في باطن طبعه في رواية عن ابى صنفه وفي رواية لا حل له يذهب ثلثه بالطحين لان العصير  
موجود فيه من غير قشر فصار كما لو طبع بعد العصر ولو جمع بين العرب والتمز او بينه وبين الزبيب وطبع لا يحل حتى يذهب ثلثه  
لان الزبيب والزبيب كان يكتفى فيه بالطحين فحصى العرب لا يورى يذهب ثلثه فيجوز جانب العرب احتياطا للحرمه  
كذا اخرج من يذهب الغيب وينفع الخلال قبله ولو طبع منفع التمز او الزبيب في طبعه منفع فيه تمز او زبيب كان ما  
منع فيه تمز او لا يتخذ البين من مثله فلا بأس وان كان يتخذ البين من مثله لا حل كما اذا جرت في الطبع من منع من منع  
والطحين تغليب جهة الحرمه وللصوفى خبر بان التحريم للاحتياط والاحتياط في الحرمه ولو طبع الحرام او غيره بعد التزاد  
مذهب ثلثه لا حل لان الحرمه قد تفرقت فلا يرفع الطبع **قال رحمه الله** وصل الاسباب في الوبا والحنه والمرفق  
والنحو لما روي عن النبي انه قال لعل الله انتم تهتمكم من الاثمة في الحرمه والدم فانه يورى في كل واحد من الاثمة لا يورى  
مسكروا ولم يورى وغيرهما وفي رواية تهتمكم من الظرف وانظر في الاصل من ولا يحرم وكل مسكروا واه مسلم وابو  
داود ومجاهد اخر وكان الاسباب في من الاويعه حرما قال ابو عمر بن رسول الله صلعم من الحننه وهو الحنن ونهى عن  
الوبا وهو العرقه ونهى عن النقي وهو اصل النخل ينقر او ينسج سجا ونهى عن المرفق وهو العرقه الحديث ثم سيج غاروين  
وقال ابو حريز الحنن الجرار الحظوفه النبي صلى الله عليه وسلم النقي بالذوق ينقر وسطه وقيل الحنن الجرار الحنن ان انتبه  
في من الاويعه قبل استعمالها في الحرمه لا يشك في حله وطهارة وان استعمل في الحرمه انتبه في ينظر فان كان الوعا عتيقا  
يطهر بسله لثاوان كان جوبا لا اعتد محو لشرب الحرمه خلاف الصحيح وعنه ابو يوسف يغسل يدا ويحرق في كل مرة  
وفي من سائل يغسل ما لا ينقص بالعصر وقبل اغتذاء يوسف على حماره جوارحه اذا خرج الماء فيها غير متغير لونا او طعنا  
او رايه حكم بطهارة **قال رحمه الله** وصل الحرمه خللت وخللت لخل خل الحرمه ولا فرق في ذلك بين ان تخللها او خلل قال  
الثقفي ان خللها بالثاني في الحرمه لا حل ولا يورى وان كان غير القاشي في الحرمه لا تخلل من خلل الشمس او ايتا  
النار القرب من خلل ذلك الفعل وان صار بذلك خلا فله فيه قولان له حار في الشرب على الله السلام من الحرمه خلا فقل لا رواه  
خطا مسلم وابوداود والترمذي وهو الشيخ اباطه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن قيامه ودنوا حتى اقاله عرقوه قال  
افلا يخلها خلا قال لا رواه ابو داود ولا تانا من باجتناب في التحليل اقرب من عاومه الثور فلا يجوز لانه يضاد النهي

ميتا

ولان ما يلقى في الحرمه يخلل ولا ملاقة وما يكون تحت لا يفسد الطهارة خلاف اذا تخللت بنفسه لانه لم  
يوجد فيه نجس من الملاقة والافترق اجسام وهو نظير قبل المورث فانه يحرم لارث بجائز الحرام وان مات بنفسه  
ورثه وكذا هيد الحرام لا يحل اذا افرج بل يجب عليه ردده وان خرج بنفسه حل لانه فله على الله نعم الامام الحلال مطلقا  
فيتناول جميع صوره ولان التحليل ازالة الوصف المفسد وانبات صفة الصلاح فيه من حيث تكسب الصفه او كسر الشرية  
والتعوير والاصلاح بجاء كما لا باع وكذا الصالح لمصالح الجاه والافترق اجسام الفاد فله لارثه والتحليل  
اول ما فيه من احراز مال حال يصح حلالا في المال فيختار من يملكه والمهر عنه يورى ان يستعمل الحرمه استعمال الحلال في ينفع بها  
انفعاء كالاقدام وغيره وهو نظير ما روي انه علمه السلام نهى عن تحليل الحرام وتحريم الحلال وان تحلوا واكره في الحرمه والاراد الا  
استعمال وفي السويل اتخذا اجرامهم وذهب انهم اربابا من دون الله قال علي بن حاتم ما بعدناهم فقال علمه السلام ليس  
كلوا يورون وينزلون ويطيعونهم قال نعم فقال هو ذلك فخر الاخذ بالاستعمال او يقولون في روى ذلك لعل ان  
الحرمه لا يطهر بالتحليل ولا يعرض لذلك املا وانما يورى حرمه الفعل وهو التحليل لا غير ذلك لا يمنع حصول الطهارة  
اذا وجد الا يورى ما يضمنه التوضي بما يملك للغير من رضا وعن الاستحباب بانها كثيرة ثم اذا فعل ذلك تحصل به الطهارة  
مكذ الصلوة في الارض المقصود به البيع من عند الله اذا فعل بفيد حكمه حرمة وتنجس في الملقى في الجوارح فاذا صارت هي  
خلا طهرت بالاستحباب ولم يورى الجوارح للنجاسة الا يورى ان طهرها طاهرا لا ينجس بها فاذا طهرها بالتحليل جميع اجزائها لم يوجد  
النجس وليس في ذلك من يورى في الحرمه هو ان يورى في الحرمه ولا كذا اخرج هيد الحرمه وقيل المورث فافترق قائم  
اذا صارت الحرمه خلا يطهر ما يورى من الاثمة اما العلماء وهو الذي استقصى الحرمه فقد قيل يطهر بها وقبل لا يطهر لانه نجس  
باصابة الحرمه يوجد ما يورى طهارة فينبغي تحتها ما كان ولو غسل بالخل فيخلل من ساعته طهر للاستحابة وكذا اذا صارت الحرمه  
الحرمه من خلا يطهر في الحال كما قلنا **قال رحمه الله** وكذا يورى في الحرمه ولا يورى في الحرمه حراما نجسا والاستحباب  
بمنه حرام وهذا الجوزان يورى به جرحا ولا ان يورى بها ولا صبيها والوبال من حننه وكذا لا يستمر الروا وقيل لا تحلل  
الحرمه امانا اذا قدمت في الحرمه فلا بأس كأي الكلب الميت ولو القى في الدرع في الحلال فلا بأس لانه يورى في الحلال  
اليه دون عك **قال رحمه الله** ولا يورى في الحرمه الا اذا سكره وقال الشافعي حننه لان الحرمه شرية بقطرة من الحرمه في الدرع  
قطران من اوان وجوب الحد للزجر والواجب في بيعه فيما قبل الطباخ اليه ولا قبل الطباخ الى شرب الدرع بل تعارفه وينفقه

بلا سكره



فكان ناقصا فاشبهه بالجزء من الاثر ولا يصدق في الاباء كحلاف الخبز لان النسخ قبل البواقليلها يدور الكثرة ولا يكون  
الدور ولان الغالب على النسخ فاشبهه بالماكل ولو جعلت الجزء مرة فطبخ لا يوزن في الميزان ولو اكل  
منه لا يجد الا اذا سكر اعلم ان غير ما علمنا او يكون مطبوخة وكذا اذا جلى الدقيق ما يوزن الا حقا بالجزء وقطان في الاصل  
لانه اشغال بالجزء المحرم ولا يجوز المحرم في الزيادة ان الاستثناء بالحرام جائز اذا علم ان فيه شفاء و  
ليس دواء اخر غير عذراء الا الاخير **فصل في طهي العصير** الاصل فيه ان ما ذهب يغلي في النار وقوته  
بالزبد لا يمتد به حتى يذهب ثلثه فيبقى ثلث الباقي ومن فصل الثلث الباقي ومن وصف فيه ان قبل الطبخ يخلط بانه ينظر ان كان الماء سريحا  
ذو بالاطاقة وقوته تغيب في ثلثي العصير بعد ذكاب الماء من صفة كماله وبعد ذكاب الزبد في ثلث الباقي من العصير لان الزهر  
الاول بعد الماء والزبد والثاني هو العصير فلا يزداد في ثلثه وان كانا يذهبان معا فيطبخ حتى يذهب ثلث الجميع بعد ذكاب الزبد فيجلى  
الثلث الباقي في ذكاب الثلثي ويضاف الثلث ما يحضر او يطبخ العصير فيذهب اقل من الثلثي ثم اهرق بعضه ليل الباقي حتى يذهب  
ثلثه بالطبخ وطريق معرفته ان ياقطه من الجميع فيقرب في الباقي بعد ان انصباب في قمع الخارج في الزبد على ما سبق بعد ذكاب ما ذهب  
منه بالطبخ قبل ان يذهب شي فيما اصاب الوارد بالقيمة فذلك القدر هو الحلال فيطبخ الباقي ان يبقى قدر فيجلى مثله اثناعشر طلاء  
من العصير طهي حتى يذهب منه اربعة ارطال ثم اهرق رطلان ياقطه من العصير كله وهو اربع فيقرب في قمع ياقطه بعد الانصباب وهو ستة  
عصير اربع وعشرين فيقرب على ما سبق بعد ذكاب ما ذهب منه بالطبخ قبل ان يهرق منه وذلك ثمانية فيصير طلاء اصد منها ثلثة ارطال  
فيكون ذلك القدر هو الحلال فيطبخ الباقي ان يبقى قدر فيجلى من ثلثه قسرت ما ذهب بالطبخ على المنقوع على ما سبق بعد الانصباب فما  
اصاب المنقوع على ما سبق كان له من ثلثه فلان جميع العصير هو الباقي وما اصاب من الوصل بالطبخ وقوته من ذلك القدر فيطبخ حتى يذهب  
ثلثه اثناعشر طلاء وان شئت قلت ان الباقي بعد الطبخ قبل الانصباب بعضه حلال وهو قدر ثلث الجميع فانه اهرق بعضه اهرق من الحلال  
بحسب فيطبخ الباقي حتى يبقى قدر ما فيه من الحلال وانه اعلم **كتاب الصيد** قال رحمه الله هو الاصطفا  
ان الصيد هو الاصطفا في الشئ يقال صايد صيد او سمى بالصيد شئ من المفعول بالصيد وهو ما ياكل من حيوان متوحش  
ممنوع عن الاكل ما كان او غير ما كان والاصطفا دميان في غير اللحم وغير اللحم وكان المصيد ان كان ما كولا العقل كذا واذا حلت له  
فاصطاد او اوقعه بها وحرم عليكم صيد الجمل ما دمتم حرما او اوقعه على اللام الصيد من افق واوقعه على اللام لعن من حاتم  
اذا ارسلت جملكم فاذا كواهم فان اسكن عليكم فاذا كره حيا فاذا كره وان ادر كره فاقول لم ياكل منه فكل ما كان من هذا الكتاب ذكاه

رواه مسلم والخار ولعله ولا يبيع كسبا واشتق بانه مخلوق لذكره كان جايها كما لا احتساب ليشتمك المالك من اقامة الخلفين  
**قال رحمه الله** وحمل بالكتاب المعلم واليه والبارز وسائر الجوارح المحال ان يحل الاصطفا بهن الاشياء وغيره في الجوارح كانت  
والباشق والعتاق والصق في الجوارح الصغيرة وكل شئ علمته من ذناب السباع وذو عتب من الطير فلا بأس بهن ولا خير فيما سوي ذلك  
الا ان يورث ذكوة فيذكيه والاصل فيه قوله تعالى احل لكم الطيبات ما علمت من الجوارح مكليين يقولون من حلالكم الله ان صيد ما علمت  
من الجوارح وهو معطوف على الطيبات من الجوارح الكواكب والحيوانات والكسب والاشياء ويعلم ما جرحتم بالزنا ان كسبتم وقيل هي ان  
تكون خارجة بنار او غلبا حبيطة ويمكن حمل الآية على المعنى فيمنع الجوارح حبيطة على ما ظاهروا به لان في شرائط الجوارح  
من الكسب على ما يتبين من المكلف المعلم في المكلف مؤثر في كل ما ذكره من الجوارح كانت او طار او سمى فكله مكليين  
مكليين الاصطفا يدعونهم تودبونهم فيقتلوا الحلال فاعلم من الجوارح دل على ما روي في حديث عدي بن ابي اذ كان اسم الكتاب يبيع  
على سبب الاسود وعن ابي يوسف في الله ان استثنى من ذلك الاسود والذئب لانها لا يعلمان غيرها الاسود لونه ولبت حسانه  
كذا ذكر في الهداية والحاف وفي ذكره ان الذئب يلد الوب وكذا في المحيط ولا يملكها لا يعلمان عادة ولان التعليم يعرف بوزن الا  
وهما لا يملكان المصيد في الحلال فلا يمكن الاستدلال بشرك الاكل على التعليم حتى لو تصور التعليم في ذكوة كذا ذكره في الزاوية والحق  
بعضهم الحدة في بعضهم كحاشا ستر والخمر مستثنى من ذلك لانه ليس هو الجوارح الا اشغال به **قال رحمه الله** ولا يورث من التعليم العقلة  
تعا وما علمت من الجوارح مكليين تعلمونهم ولولا اصل الدوم لتعلمنا ما صحت الجمل المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل  
وما صحت بكليتها غير المعلم فذكرت ذكوة فكل رواء الخار ومسلم ولعله وكذا لا بد من ان يكون المرسل معللا للذكوة بان يكون  
مسما او كتابا وهو يقتل السميمة ويهبط على ذكوة في الزاوية **قال رحمه الله** ولا يورث من التعليم العقلة  
البان ان التعليم في الكتاب يكون بشرك الاكل من ذكوة في الزاوية بالرجوع اذ ادعى ذكوة عن ابن عباس رضي الله عنهما ولان  
بوزن الكتاب على الزاوية فيمكن مره حتى يترك الاكل بدون الباز لا يحتمل الضرب فلا يمكن تحقيق هذا الشرط فاكنت بغيره  
ما يدل على التعليم ولا يورث من التعليم ترك ما هو مألوف عادة وعادة الباز في الرجوع والاستفاد وعادة الكتاب الاثر ولا  
مستلزم القبول **قال رحمه الله** فاذا ترك كل واحد منها ما هو مألوفه دل على تعليمه وانما على هذا الفرق لا يبان الا في الكتاب  
خاصة لانها لا يورث من غير ذوات الانبياء فانما لبست بالوف والوف الاول يتلوه في الحلال ان يكون كل  
في كتاب كحل **قال رحمه الله** يمكن تعليمه الضرب بان يترك الاكل وانما شرطا ترك الاكل لنت **قال رحمه الله** ورواية عن



ان صنفه لان على تعرفه كثر التجارب والامتحان ومن ضرب لذلك ما في فقهه وجميع معاملة عليهما السلام ومكنه الخيارات  
 لاحتياجه حال البيع وكذا فاعلمه السلام اذا استاذن احدكم ملتا فلم يؤذن له فليبيع و قال عمر رضي الله عنه اذا لم يبيع لحدوثكم في  
 التجارة ملت موت فليتحول الى غير ما وهذا لان الكثير هو الذي يبيع دلالة على التعليم دون القليل والبيع كثر ولهذا قال عليه السلام  
 السلف بك فقدور به عند ان صنفه لانه ثبت التعليم عالم يغلب على ظنه انه قد تعلم ولا يقول بشي لان المقادير تعرف بالنهي بالاجازة  
 ولا انصر عن مقتضى الابل بالبيعة كما هو دابة في غلبة كسب العزم والنجاسة الخفيفة المانعة من الصلوة والاعمال المفصلة للصلوة  
 وغزو ذلك في قوله لا اهل وئيل الاكل فيكون الخوف من الغزو فلا يبيع دلالة على التعليم ولان من التعليم يختلف بالاجازة  
 والبلادة فلا يمكن معرفته اذ انك ملتا لا اهل الاولي والثانية تعلما قول من قال بالملتا وهو ظاهر وكذا الثالث عنهما  
 لانه لا يبيع على الا بعد تمام الملتا وقبله غير معلم فلان الثالث صيد كلب جاهل فصار كسب العبد المحجور معلم حال المولى بعلم  
 المولى وحواكف فانه يبيع ما دون له في التجارة ولا يلزم ذلك البيع حتى لان للمولى ان يفتنه ان شاء وعند ان صنفه على  
 الرواية الاولي حل لان تركه عند الثالثة تعلمه فعلم هذا صيد كلب عالم لاننا ان حكما يكون عالما بطريق ان اسأله على  
 صاحبه فتعيسى وفتق وكيف حرم وموافق له بعد ارساله خلاف ما استشهدوا به لان بيع العبد حال المولى لا يجوز وان كان  
 ما دون له في التجارة حتى لو اشترى المولى بدها ساكن صار ما دون له ولا يجوز شراؤه ولو لم يزلوا البازن بكلم اجابة تعيسى معلما  
 فبين ان يكون على الاصل في الزكاة في الكلب لو قيل يبيع معلم اجابة واصح كان له وجه لان الخوف من الغزو خلاف المطلب  
 قال رحمه الله ومن التسمية عند ارسال ومن الحج في ان موضع كان لا بد من التسمية عند ارسال ومن الحج في ان موضع  
 كان من اعشاء اما التسمية فلم تلونا وروينا في صوبت فغلة والمواذيع التذكروا اما اذا نسي التسمية عند ارسال  
 فلا بأس بالاداء وقديناه في الزكاة وما الحج في المذكور هنا ظاهر الرواية وغلة صبيته وابي يوسف انه لا يشترط اداءه الحسن  
 هنا وهو قول الشيعي لغلة بيع فكلوا اما اسكن عليكم مطلقا في غير فند بالحج في شرطه فقد ادعى النص وهو صحيح على ما مر  
 في موضعه وكذا لما روينا في صوبت مولى وغلة بل على ذلك لانه مطلق فتحمل اطلاقه والا لو لم ينسئ بالان وهو لا يجوز وجهه  
 الظاهر قوله تعالى وما علمتم من الجوارح على ما بينا ولان المقصود اخراج الدم المصفوح وهو يخرج بالحج خاصة ولا يختلف  
 عند طهارة الاناء فاقم الحج مقامه كالحق الزكاة الاختيارية والرمي بالسهم ولانه اذا لم يخرج صار موقوفة ومن عمدة بالنص  
 وما ناسطوق وكذا ما روينا في غلنا على الميت لا يحاد الواقف وانما لا يحل المطلق على الميت فيها اذا انقضت خلفت الحوادث

او كان التعبد والاطلاق من جهة السبب كان من جهة الحكم والحادثه وان فيجعل علمه **قال** وان الكل من الباز والكل  
من الباز وان الكل من الكلب او الفهد لا وقال مكي وانش في العديم يوكا وان الكل من الكلب كما لباز ما روى عن عبد الله بن عمرو وان  
ابا شبله قال يا رسول الله اني اكل بالكلية فافتنه في صباه فقال ان كانت كل كلاب كلبية فكل مما اسكنت عليك الحديث  
لان قال حولي صلى الله عليه وسلم وان الكرمه قال علمه اللام وان الكرمه وان فعل الكلب انما صار ذكوة لعلمه وبالكل لا يعود  
جاءه افضار كالباز وانش ما روى عن عيسى بن عمار عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
سئل كلابك المعاليه وذكرت اسم الله فكل ما اسكنت عليك لان لكل الكلب فكل ما في افاقه ان يكون انما اسكنت على نفسه رواه  
البخاري وسلم والحدود عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
اول على ما عرف في موضع الفرق بين الباز والكل في سنة ولولا الكلب صيودا ولهم بالكل من شام الكرم من حين بعد ذلك لا يوكا  
من ان الكرم لان الكرمه جله جهله ولا ما يصيد به من يصيد على الاطلاق والكل من سنة في الابتداء واما الصيود التي  
اخذ من قبل هذا الكرمه لا يظفر الحوت فيلعدم الحلمه وبالحسن في زمان كان في المكان بعد شئت الحوت فيه بالاتفاق وما هو خزان  
البيت حرم عندنا صفة وعنه ما لا حرم لان الاكل لا ياول على جهله لان الحرفه قوتش وقوتش على الجميع فيما لمع علمه وان ما  
قوام في الحكم بالاجزاء فلا ينقص اجزاء ومثله لان المقصود قد حصل بالاول بخلاف غير الحوز لان المقصود لم يحصل منه من كل وجه  
لبقاء الصيودية غير من وجه لعدم الاجزاء فحرم احتياطا ولا يصيغه ان الكرمه جهله من الابتداء لان الحرفه لا ينشئ اصلها عنها  
بشئ ان تركه الاكل لان سبب الشج لا للتعليم وقبول الاجزاء وقبل حصول المقصود لان المقصود حصل بالاول فصار كقبول اجزاء  
القاص قبل القلتنا وان علمه لا يشب الا ظاهرا في جرمه وهو ما هو محوم في باب الصيود لمحق بالتحقق احتياطا ما يمكن والا  
مكان في حق القيام جميعا دون الغاية وقال بعض المشايخ انما حرم تكل الصيود عندنا صيغة اذا كان الصيود قريبا اذا تناول  
العهود بان ان علمه شر او كثر وصاحبه قوتش تكل الصيود لا يحرم تكل الصيود في قولهم جميعا لان في الحق الطويلة بتحقيق النسيان  
فلا يعلم انه لم يكن معلما في الماضي من الزمان وفي الحق العقيدة لا تحقق النسيان فيظهر انه لم يكن معلما حين اصطاد تلك الصيود  
وقال شمس الايم الرضائي الصيغ ان الخلافة في العقيلين ولو ان صفة اخرى من هاجبه فكل حينما رجع الى صاحبه فارسله فصار لا يوكا  
صيود لانه ترك ما صار به عالما بحكمه كالكلب اذا اكل من الصيود فكون حكمه حكم الكلب فيما ذكرنا ولو ضرب الكلب من دم الصيود ولم



ياكل من لحمه شرا الا انه محسب عليه وهذا من غايته عليه حيث شرب لا يصح له صاحبه وامسك عليه ما يصح له ولو اذن الصايد  
الصيد من الكلب قطع له من قطعة والاعمال اليه فاكلها يوكل ما بين لانه امسك عليه صاحبه وسلم اليه والكل بعد ذلك مما انزل اليه صاحبه  
لا يضر لانه لم ياكل من الصيد وهو عادة الصيادين فصار كما اذا انزل اليه طعاما اخر وكذا اذا حفظ الكلب من الكلب لانه لم ياكل  
من الصيد اذ لم يبق صيدا في حاله والشرط ان لا ياكل من الصيد وقوة وجوده فصار كما اذا افترس شاة بخلافه اذا فعل ذلك قبل  
ان يخرج المالك لبقائه الصيد فيه ولو نفض الصيد فقطع من بضعه فاكلها لم يضر الكلب لانه لم ياكل من الصيد  
كلب صلي حيث اكل من الصيد ولو ان كان منه وبيع الصيد ففعله لم ياكل منه حتى افترس صاحبه ذبحه ان كان البضعة فاكلها يوكل  
الصيد لانه لو اكل من نصف الصيد في حاله لا يضره فاذا اكل من المالك من وجهه او اكل من الوجه الاول المالك في حاله  
الاصطياد فبين ان جاهل مسك عليه لانه لم ياكل من نصف البضعة فويكون لياكلها او فويكون حيلة في الاصطياد ليضعفه بالقطع من فتيته  
منه فان اكل اكل الاذيل على الوجه الاول ويحس على الوجه الثاني **قوله** وان ادركه حياد كما لو نزل عليه السلام لعن اذا رسل  
كلبك فخذك اسم الله عليه فان اسكن عليك فادركه حياد كحياد كما لو نزل عليه السلام لعن اذا رسل  
بالبدل اذ لم يلقه حياد ولا يشترط موتة فكل حكم البدل والبارز والسرهم كالكلب لان المني يشتمل الكل **قوله** وان لم يترك او  
خضع الكلب لم يجره او شاركه كلب غير معلم او كلب مجوس او كلب لم يترك اسم الله عليه محرم اما اذا لم يترك فلان ما ادركه حياد فذكو  
ذكاة الاختيار ماروبنا وبنا من المني فخره يرضى بغيره اذا لم يكن من ذبحه ما اذا وقع في بين ولم يتمكن من ذبحه وفير من الحياة  
قدرا ما يكون في المني بان يرتبطه ويؤذنه ولا يبيح الا مضطرا بالذبح فخلال لان عن القدر من الحياة لا يضره فكلان  
ميتا كما لا بد ان لو وقع في الماء وهو بهن الحاله لا يحرر كما اذا وقع بعد موته لان موته لا يضايق الله والميت لا يضر للكلوة وذكر الصو  
الشريدان ههنا بالاجماع وقيل هذا قولهما وعندنا صفة لاكل الا اذا ذكاه ميتا عان الحياة الخيفة معبرة عن وعنهما معترضة  
عن حلت الموتية والنظيمة والوقود ومثله بالذكاة اذا كان من احياء وان كانت حصة عن وعنهما لاكل الا اذا كانت حيواتا معترضة  
وذكر ان من فوق المني عنده محمد وعندي يوسف ان يكونا على يقين مثلها يكونا مضافا الى الذكاة والسرهم من ان كان فيه من  
الحياة فوق ما يكون في المني فكل ذكاه عنده في حصة ويوسف وهو قول الشافعي لانه لم يضر ولا يضر فصار كالميت اذا راي الماء  
ولم يفر على استعماله ولا يوكل في ظاهر الرواية لانه قادر على الموت به عليه وهو قائم فكله التمكن من الذبح اذا لم يكن اعتبار الذبح نفسه  
حقيقة لان الناس يحتلون فيه على حسب قوتهم في الكمية والهواية في الذبح فلا يملك صنيعة ويدرك على ثبوت اليد لانه هو المالك

المعاني فلا ياكل الا بالذكاة سواء كانت حياته خفية وميتة يخرج الله المعلم او غيره في السباع وعلى الفنون ففعله كما تقتضيه  
وما اكل السبع الا ما ذكاهم سلفنا من مطلقا في غير تفصيل فبين ان كل من مطلقا وكذا قوله عليه السلام لعن فان اسكن عليك فادركه  
حياد فادركه مطلقا فبين ان كل من مطلقا والحديث صحيح رواية البخاري وسلم ولحقه وفصل الشافعي تفصيلا اخر غير ما ذكره فقال ان  
يتمكن من الذبح لفعله لانه لم يوكل لان التقصير من جهته وان كان يصيق الوقت لا لعدم التقصير بل لغيره ما لو ماروبنا وما  
اذا خضع الكلب لم يجره فلما ساعد قوله لا بد من التعليم والسمية والخرج وذكره اختلاف الرواية فيه واكثره كالحق في تقدره  
لانه لا ينفق في خروج الدم واما اذا اكله كلب غير معلم او كلب مجوس او كلب لم يترك اسم الله عليه محرم فكلان المالك فاكلها اسكن على نفسه  
اقله قل قلت يا رسول الله اني رسل كلبا واسم فقال اذا رسلت كلبك سميت فادركه حياد فكلان المالك فاكلها اسكن على نفسه  
قلت يا رسول الله فادركه كلبا اخر لا ادري بها اضع فقال لا ياكل ما سميت على كلبك عليه شاة غير ذكاه في رواية ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال اذا رسلت كلبك فادركه اسم الله عليه فان وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل بالكل فاكل ما تروى بها فاكله روى  
البخاري وسلم ولحقه رضي الله عنهم وهذا صحيح فيكون حجة على مالك والشافعي في قوله القديم ان يحرر بالكل الكلب الصيد وعلى الشافعي  
في موقوف التسمية عند ايضا ولانه اجمع فيه المني والحرم فتقبل فيه جملة الحرية لفعله عليه السلام ما يصح اطلاق الحرام الا وقد  
غلب الحلال الحرام ولان الحرام واجب الشر والحلال جايئ الشر فكان الاحتياط في الشر كملووده عليه الكلب الثاني ولم يجره  
معه وما ذكره الاول يكون الكلب موجودا معاونة في الاذ وفقد في الجرح ثم قبل الكراهية كراهية تنزيه لان الاول ما تروى بالجرح  
والا فدخل جانب الحلال فصار حلالا واوجب اعانة غير المعلم الكراهية دون الحرية وقيل كراهية تحريم وهو اختيار الحلواني لوجود  
المشركة في يوم خلافه اذا رده على المجوس بغيره حيث لا يحرر ولا يكره ان فعل المجوس ليس من جنس فعل الكلب فلا يحقق المشركة  
او لو فعل الكلب من جنس فعل الكلب فضعفت المشاركة من وجه ولولم يرد الكلب الثاني عليه لكن اشهد على الاول فاشهد الاول  
على الصيد بسببه فاضن فعلة فلا يابس بالكل لان فعل الثاني ارفع الكلب الاول فادركه طلبا ولم يؤثر في الصيد فكلان بقا  
لفعله لانه بنا عليه فلا يضايق الحكم في التبع خلاف ما اذا رده عليه لانه لم يضر بغيره فضايق اليها ولورده عليه سبي وذو حبل  
من الطير ما يجوز ان يعلم فيه ما به فهو كالورده على الكلب فيما ذكره لوجود الحاشية في الفعل خلاف ما اذا رده عليه ما لا يجوز لانه  
لا يجل والبقر والبارز في ذلك كالمطبخ في جميع ما ذكرنا من الاحكام **قوله** وان رسل مسلم كلبه فخرج مجوسي فادركه حياد فكلان المالك فاكلها  
فخرج مسلم فادركه مجوس والمجوس بالزجر التسميع له عليه فان صاح عليه فادركه في العود وهو انما اكل في الاول ويحرر

كيفية

صطياد به



في الثاني ان الزجرون الارسل يكون بنا علمه فلا يستخرج به الارسل ان الشئ لا يرتفع الا بخله وبما هو فوقه ولا يرتفع  
بما هو دونه كسبح الاك فلا يرتفع ارسله المسلم في الزجر في الوجه الاول ولا ارسل في الوجهين من وجه المسلم في الوجه الثاني من غير كل  
واحد منها على ما كان علمه ولا يتغير الزجر وكل من لا يجوز ذلك كالمجوس واليهود والنصارى والسمية عامدا في هذا بمنزلة  
المجوس غير ان الحرم حيث علمه الجوز بالزجر لا يفرض من التعرض للصيد الا بانه يجب علمه الجوز بالاولاد وهو دونه واليهود والنصارى وهو فوقه  
فلا يلزم من اعتباره بالاله في حق لزوم الجوز اعتباره في حق انتفاع الفعل **قال** وان لم يرسل احد فزجر سلم فان زجر حصل  
وهذا المستثنى والقبائل لا يخل ان الارسل يجعل كونه عند الاصل او للصوة فاذ لم يوجد الارسل انعم الذكوة  
حققة وحكى فلا يخل والزجر بنا علمه فلا يعبر على ما بنا ووجه الاستثنى ان الزجر عند عدم الارسل يجعل ارسله لان الزجر جاز  
عقبه جرم دليل طاعة فيجب اعتباره فيجعل اذ لم يسمع اعتباره بطلان السبب في الفصل الاول ولا يقال الزجرون لا انفلات فخصه  
لكونه بنا علمه فلا يرتفع الانفلات فمما مثل الفصل الاول هنا والجامع ان الزجر فيها بنا على الاول لا انما تقول الزجر ان كان ذو  
الانفلات من هذا الوجه فهو فوقه من وجه من حيث انه فعل المكلف فمما في الانفلات لان اخر المتكلمين يصلح انما سماه الاول  
كما في نسخة الاحكام بخلاف الفصل الاول لان الزجر لا يسلو الارسل بوجه من الوجوه لان كل واحد منهما فعل المكلف والزجر ينسب الى الارسل  
فلان دور من الزجر فلا يرتفع به والبارز كالحالب فيا ذكرنا ولو ارسل بكلمة المعلم على صيد معين فاخذ غيره وهو عليه من حل وقال  
ما لك لا يخل لانه اذن بغير ارسل اذ الارسل مختص بالثبوت والسمية وقعت علمه فلا يتحمل الا غيره فصار كما اذا اضيق ثابة  
وسما على ارضاء ففزع غيره بهنك التسمية وقال ابن ابي ليلى يتعين الصيد بالتعيين مثل قول ما لك لا يخل غير بذكر الارسل  
رسال ولو ارسل من غير تعيين يخل ما اصابه فلا ما لك وهذا بنا على ان التعيين شرط عند ما لك فمما ليس شرط وكن اذا عين  
بتعيين وغدا التعيين ليس شرط ولا يتعين بالتعيين لان الشرط ما يقرر علمه المكلف ولا يكتفى باليقدر علمه والوزن وسعة  
اجاد الارسل دون التعيين لانه لا يكتفى ان يعلم البان والكلب على وجه لا يوافق الا ما يتقبله ولان التعيين غير مفيد في حق  
لان حق الطلب فان الصيد وكل ما يبرج الى المنقوصة سواء وكذا في حق الطلب ان قصد الى اخذ كل صيد يتكفى في اذن بخلاف  
ما استشهد به ما لك لان التعيين في الشاة يمكن وكذا غرضه متعلق بعين فيستلحق التسمية هناك بالمضغ للذبح وفيما خفي  
فيه بالآلة ولو ارسل على صيد بتسمية واحدة حالة الارسل فقتل المكلف كل الجيع لان الفزع يقع بالارسل ولهذا يشترط  
التسمية عند الفعل وهو الارسل وهو فيمكن بتسمية واحدة فنصار كما اذا اضيق شاتين احدهما فوق الاخرى

قد جرد فقه واصف بتسمية واحدة خلاف ما اذا كان على التعاقب لان الفعل متعدي فلا بد من تعدد التسمية ومن ارسل  
فهو افكن في يستكن من الصيد اذ الصيد يقتله بولك لان ذلك عادة له احتمال لا فقه لا استراضة فلا ينقطع به فور الارسل  
وكيف ينقطع وقصد صاحبه تحقيق بترك وعود في من الحاصل الحيث وقال الخواص للعهد خصال حمين فينبغي للمعاقل ان ياقط  
ذلك منه فما ان يكن للصيد في يستكن من وهكذا ينبغي للمعاقل ان لا ياجو وعوده بالخلو فيمكن تطلب العزيمة في يستكن منه فيحصل  
مقصود في غير انما ينفذ في لا يعر وخلق صاحبه حتى يركب خلفه وهو يفعل في محتاج الى ملا اذله وهكذا ينبغي للمعاقل ان  
لا يبدل نفسه فيما يفعل اخره ومنه انه لا يعلم بالفرز ولكن يميز في الطلب في يديه اذا كان من الصيد فيتعلم بذلك وهكذا ينبغي للمعاقل  
ان يتقوا بغيره كما قبل الصيد من التقط بغيره ومنه انه لا يتناول الجنب من اللحم وانما تطلب من صاحبه اللحم الطيب وهكذا  
ينبغي للمعاقل ان لا يتناول الا الطيب ومنه انه يشب ثلث او ثلثا الممكن فيمكن من اذن تركه بفعله لا قبل نفسه فيما عمل بغيره وهكذا  
ينبغي للمعاقل وكذا الطلب اذا اعتاد الاحتيا لا ينقطع فور الارسل عما ياتي في العهد ولو ارسل عليه فاض صيدا فقتله لم اذ  
اخر فقتله الحلال جميعا لان الارسل قائم لم ينقطع وهو بمنزلة ما لو رمى بها الصيد فاصابه بغيره ولو جثم على الاول لم يبلأه من صيده  
اخر فقتله لا يولكل الثاني لا ينقطع الارسل بكنة طويل اذ لم تكن ذلك جيلة من الملاقاة وانما هو استراضة بخلاف ما يقدم ولو ارسل با  
المعلم على صيد فوقع على شيء من الصيد فاضه وقتله بولك اذ لم يكن دعا ناطولا للاستراضة وانما مكنت ساعة للكمين ولو ان  
بازنا على اذ صيد فقتله فلا يورث ارسله انسان ولا لا يورث وقوع الشك في الارسل طالما ثبت الاباء بدونه وان كان مرسل  
فهو مال الغني فلا يجوز تناوله لا باذن صاحبه ولو ارسل عليه صيدا فقتله الطلب الصيد فهو من جرمه اخر فقتله اطل وكذا لو ارسل  
كلمين بغيره اذ صيدهم قتله الاخر اطل لان الاستمتاع عن الحج بعواجر ولا يدخل تحت التعليم فيحصل عقوباته لمن ارسل اذ صيدها  
بعدها اخذت الاول ولو ارسل رجلان كل واحد منهما كلبا بغيره اذ صيدهم قتله الاخر اطل اذ كان ارسل الثاني يقول ان اخذت الاول  
فقتله اطل لهما الاول ان كان اخذت قبل ان يجزى الثاني لانه اجزى عن صيد العسدية فلكه ولا حرج يخرج الثاني بعد اخذت  
الاول لان ارسل الثاني حصرا للصيد لكونه قبل ان يخذه لان المعبر في اطل والحرم صالة الارسل القدرة على الاستمتاع ولا يعبر  
بعدهم قدره عليه فادوان رمى رمي وحج الى ان ياتي الى الصيد فاصابه بولك اذ اخرج لفعله على اللام بعد ان حال اذا رمت  
سلكي فاذا كرم الله على غن وجوده فوق اطل الا ان تجن قد وقع في غايه فاذا كان في الما فقتله ام سلك ولا يجوز ان سلك ولهد  
وشرط الحج بما روى عن ابيهم عن غوثي من قال حال رسول الله صلعم اذا رمت خمسين فخرق فخرق وان لم يخرق فخرق فخرق











في الباقي حقيقة وحكمها على ما ينبغي ذكاة عند موتة وفي ذلك الوقت لا يظهر في الميان لعدم الحياة فيه ولا تتجبه  
لنواله بالانفصال فصار الاصل فيه ان الميان من الحي حية وحكمها لا يحل والميان من الحي صورة لا يحل وكل ذلك بان يبق في الميان  
حياة بقدر ما يكون في الميزج فانه حي صورة لا يحل بل ما ذكرنا من الاحكام من انه لا يوت فيه وقوة في البرية من الحيالة وكذا  
كل من في الحيالة وان كان يكر ما في من زيادة الايلام بقطع لحم ولا ذكر في الميان من الاصطيد لانه حي حقيقة وحكمه لا  
يقتل من في الحي الاحكام **قال** وان قطع ثلثا ولا اكثر مما ياله العجز كل ذلك لان الميان من حي صورة لا يحل اذا يوتى سلامته  
وبقاء حيا بعد ذلك الحيوة فوقع ذكاة في الحال فكل ما اذا ايسر راسه في ذكاة الاختيارية وكذا اذا قوت في منى ما ذكرنا  
خلاف ما اذا قطع بها او جلا او فخذ او ثلثه مما ياله القيام او قل من نصف العنق حيث حرم الميان منه لانه يوتى بها الحياة  
في الباقي وان من عتق شاة فابان راسه في القطع لا وديان ويكر ما فيه من زيادة الالام بالذابة النخاع وان من راسه من قبل  
العنق ان عات قبل قطع الا وديان لا يحل وان لم يمت قطعه لا وديان حلت ولو لم يمت قطعه من او جلا ولم يمت فصل ثم  
ما ن كان يوتى النمام وانما له حل لانه بمنزلة سائر اجزائه وان كان لا يوتى بان في مغلقة بجلون حل ما سواه وفي  
لوجود الابانة معن والعن العن **قال** وحرم صيد الجوز والوشن والوشن لانه يساوي من اهل الذكاة في حاله للاختيار فكذلك  
في حاله للاضطرار وكذا الحريم لانه ليس اهل ذكاة للاختيار في حق الصيد فكل ما يكون في اهل ذكاة للاضطرار فيه ويوكل صيد الكتبان  
لان من اهل ذكاة اختيارا فكل الاضطرار **قال** وان رمى صيدا فلم يتخذه فربما اثنان فقتله فهو للثاني وحل لانه هو الاضطرار  
وقال عليه السلام الصديق اذن وانما حل لانه مما لم يخرج بالاول من جمل الاضطرار كان ذكاة الاضطرار وهو الخ في الموضع كما  
وقد وجد **قال** وان اخذه فللاول وحرم لانه ما اخذه الاول ففقد من من جمل الاضطرار وصار قادرا على ذكاة الاختيارية  
فوجب عليه ذكاة ما بينا ولم يكره صيد الثاني فانما له في حرم هو لو ترك ذكاة مع العن على حرم فيما يقتل اول من حرم خلق الوهم  
الاول وهذا لان حال يسلم من الاول لان موتة يضاف الى الثاني ما اذا كان الرمي الاول بحال يسلم منه الصيد بان لا يمتد في  
الحياة لا بقدر ما يبق في الميزج كما اذا ابان راسه على الموت لا يضاف الى الرمي الثاني فلا اعتبار بوجوده مكنونه ميتا حيا  
لهذا الواقع في الثاني من الحيالة لا يحرم كوقوعه بموتة ولو كان الرمي الاول بحال لا يعي من الصيد كل حيالة فوق حياة الميزج  
بان كان يبق وما اودى من فخذ في يوتى الحريم بالرمية الثانية لان هذا العن من الحياة لا يعبر عنه ومنه ما لم يحرم لان هذا  
العن من الحياة معبر عنه فصار حكمه حكم ما اذا كان الاول يسلم منه ولا يحل **قال** وضئى الثاني للاول قيمة من انقصية جراحة الحي

جميع قيمة الصيد غير ما نقصية جراحة الاول لانه اختلف صيد كل واحد للغير لانه ملكه بالاختار فيلزمه قيمة ما اختلفت فيه وقت اطلاقه  
كان ناقصا بجراحه الاول فيلزمه ذلك لان قيمة المثلث بعينه وقت الاطلاق فصار كما لو اختلف بعد اربعة اوتى من جرحه فانه  
يلزمه قيمة منقصا بالموت والجرح وقال صاحب الهداية وغيره ما قبله اذ علم ان القتل حصل بالثاني بان كان الاول بحال منة والثاني  
حال لا يسلم منه ليكون القتل له معافا الى الثاني وقد قتل حيوانا معافا كالاول منقصا بالجراح فلا يفرضه كذا اذا قتل بعد اربعة  
وان علم ان الموت حصل من الجرح اجتنى او لا يدرى قال صاحب الهداية قال في الزيادة في بعض الثاني ما نقصية جراحة ثم بعض نصف  
فيمنه جرحا جرحا اجتنى ثم بعض نصف قيمة على الاول وهو من ما نقصية جراحة فلا ينجى جرحا معافا كالغير وقد نفقه فيمنه  
اولا وما الثاني وهو من نصف قيمة جرحا فلان الموت حصل من الجرح اجتنى فيكون هو متلفا منه وهو ملك لغيره فيمنه نصف قيمة  
جرحا بالجرح اجتنى لان الاول كان نصفه يعنى الجراح الاول ما كانت يصنع الثاني ولا يفرض الثانية من امره فلا يفرض  
ثانيا الجراحة الثانية ومرة ما نقصية جراحة من امره وهو من من النقصان بجراحة اوله او ما الثاني وهو من نصف  
القيم فلان الرمية الاولى حلال حال ذكاة الاختيار لو لاسي الثاني فهذا بالرمي الثاني افسد عليه نصف القيمة ولا يفرض  
النصف الاخر لانه من من جرحا اجتنى نصف قيمة جرحا فدخل ضمان اللحم فيه وهذا يوجب ان يمسك المستلتي في جرحا اجتنى ما اذا  
حصل القتل بالثاني ومن اوجهها وليس كذلك بالافرق بينهما لان في الموضوعي بعض الثاني جميع قيمة من ما نقصية جراحة الاول لانه  
يتم في المستلتي الاول جميع الحاصل في الثانية من طريق الضمان فلو ذك غرقا في خان العموم لفرق بين المستلتي بيانه ان  
الرمي الاول اثار صيدا سائر فقتله در جرحا ثم رماه في منقصة در جرحا ثم ما فعل الطريقة الاولى فيمنه الثاني غايته  
ويستطاع من قيمة در جرحا ولان ذلك لم يخرج الاول وهو المواد بقتله غير ما نقصية جراحة وعلى الطريقة الثانية بعض  
در جرحا ولا لان ذلك العن من النقصان النقصان حصل بقتله وهو المواد بقتله في الزيادة في بعض الثاني ما نقصية جراحة  
بقيمة من قيمة فيمنه نصفه وهو ثلثه داليم وهو المواد بقتله فيمنه نصف قيمة جرحا اجتنى يعنى نصف قيمة جرحا اذا  
ما في بعض النصف الاخر وهو ثلثه ايضا لانه قوت على اللحم ولا يفرض النصف الاخر بعد الموت وان كان تقويت اللحم فيه وجودا بقتله  
لانه من ذك النصف جرحا فلو من بعد الموت كان يكره الضمان بان بعض قيمة جرحا يعنى قيمة جرحا بعد الموت وهو لا يجوز  
وهذا لان كانت حياة بينة عند الرمي الثاني وكان الرمي الثاني بجرحا الاول اما اذا كانت حية خفية بقدر الميزج و  
لا يفرض الثاني ويوكل لان موتة لا يضاف الى الثاني لهذا الواقع في الثاني من الحيالة لا يحرم وقد ذكرناه في قبل وعنه وقع الاخر







المدين في ماله حيث لم يبق منه شيء او هي صفة غير من الغنى لان قيمته تنفع له كما في الحوالة والكفالة فيشرع **قَالَ**  
ولزم بالبيع وقبوله ويتم بقبضه بخلافه غير او هذا اسدو كما فان الرهن بالبيع بالقبول لا يترفع كالهبة والهدية  
ولكنه يعقد بهما ويتم بالقبض فيلزم به وقال ما كل يلزم بقبض العقد كما يبيع والا جازة والجامع ان كلاهما من اختصاص المال من  
الجامعين ولا يعقد وثيقة فالبينة الكفالة فيلزم بالقبول والمخالفة بناء على الخلاف في الهدية والهبة ولنا قولنا وان  
كنتم على سنة ولم تجزوا كما بالافواه من بوضه والمصدر المرفوع من خوف الغنى في جواب الشرط يرد به الاموال والافواه بالقبض الموصوف  
يقتضي ان يكون ذلك الوصف مخالفا للشرع بصفة لا يوجد في تلك الصفة نظيرة قوله تعالى وتكون مثل من اخطأ فخريرة  
مؤنة ان يخلو رقبته مؤنة ولان الرهن يعقد شرعا ان الواهب لا يستوجب عقبا ببلته على المتهنى مثله وهذا لا يجزى فلا يوجب  
الامانة بعدم الرجوع كما في الوصية والهدية والامانة يكون بالقبض وقوله يجوز ان يبيع **قَالَ** احترز بالاول من المشايخ  
وبالنسبة للمشغول الثالث عن المتصل فاذا قبضه كذا في وجود القبض على الكمال **قَالَ** رحم الله والتخلفه وفي البيع  
قبض والهدايا والتخلف تسليم للمدة عبارة عن رفع الموضع في القبض وهو فعل السلم دون التسليم والقبض فعل المتسلم وانما يكتفي  
بالقبض لا بوجوه ما يقدر عليه والقبض فعل غير فلا يكتفي به وهذا هو ظاهر الرواية وعرفي بوجوه الرهن في النقول لا  
يثبت الا بالنقل لا بقبضه بوجوب الضمان ابتداء اذا لم يكن الرهن مضمونا على اقل ذلك فلا يثبت الا بالقبض حقيقة كالغصب  
خلاف البيع فان القبض فيه ناقص للضمان من البائع الى المشتري فانه التسليم قبل التسليم مضمونا على البائع بالقبض ثم ينتقل ذلك الى المشتري  
بالقبض والاول صحيح لما ذكره والتعويض على الغصب باطل لان قبض الرهن مرفوع على كونه البيع والغصب ليس مرفوع فلا حاجة الى  
بثوته بدون قبضه حقيقة وهو النقل **قَالَ** ولان يرجع عن الرهن مالم يقبضه الى الموهب ان يرجع عن الرهن مالم يقبضه الموهب  
لما ذكرناه من ترجع والزوج على المبيع مالم يسلم له الهبة والهدية وقوله ماله ماله وقوله **قَالَ** وهو مضمون بالاقل من قيمة  
ومن الدين فلو عكس وقيمة مثل دينه صار مستوفيا دينه وان كانت كثر من دينه فالفضل امانة ويقدر الدين بغيره **قَالَ** مستوفيا  
كانت اقل صار مستوفيا بقوله ورجع الموهب بالفضل وقال الشافعي لو عكس ماله امانة في الدين لم يبق في الدين بطلان  
القول على اللام لا يعلق الرهن من صاحبه الى ربه عليه غنمه ورواه لادقطنه قاله لا يصح مضمونا بالدين و  
مع قوله على السلم له غنمه الى الراعي والراعي يعلمه غنمه الى ماله كان الهلاك على الراعي ولان الرهن مبيع فلا يخطئ الدين  
بهلاكه اعتبارا بهلاك الفحل والشهود وبهلاك الوثبة وجانب الوجوب هو الحوالة والكفالة وهذا لان الوثبة يرد

بها مع الصيانة وسقوط الدين بهلاك الرهن يضاف الصيانة اذ الحق به بقية صفة الهلاك وهو مضمون الصيانة  
فصار امانة مرفوعة الا بوجوب ان ما زاد على قدر الدين امانة في يده الموهب والقبض في الكل والافواه يثبت الضمان في  
القبض دون البعض ولنا قوله على اللام للمتهنى بعد ما نفق الرهن عن غنمه ذهب حقه ولا يجوز ان يرد به  
ذات الحق في الجسد لا لا بقصور جسمه فلا يحتاج فيه الى البيان لا يحل اللام بعث لبيان الاصطلاح بالبيان الحق  
ولان الحق ذكره عرفا بالاضافة فيعود الى المذكور ولا قوله على اللام اذ في الرهن فهو باه معنى على ما قالوا  
اذا ثبتت قيمة الرهن بعد ما هلك بان قال المالك احد منكم لا ادركه كان غنمه فيكون مضمونا ما قبله من الدين واجماع  
العلماء والتابعين رضي الله عنهم على ان الرهن مضمون مع اخلافهم في كيفية الضمان فذهب عمر رضي الله عنه انه مضمون بالاقل  
من الدين ومن قيمة الرهن وبه اذا هلك ما يراههم الله وعن علي رضي الله عنه انه قال يترادف الرهن والقبض وقال الحسن هذا  
محمول على حالة بقاء الدين اذا استوفى الموهب يرد على الفضل وقدره على محمد بن الحنفية عن علي بن ابي طالب وعنده  
شرح الرهن مضمون بما فيه قلت قيمة او كثرته حتى لا يرجع واحد منها على الاخر بعد ذلك شيء مطلقا وهذا اختلاف  
السلف على مله اقاومل واحداث قول رابع طعنوا به فخرج من الاجماع فلا يجوز ولان الثابت للمتهنى بالاستيفاء  
هو ملك اليد والجسد لفظا بنى على الجسد مائنا والاصطلاح الشرعية يثبت على وفق معان اللغة ولان الرهن  
وثيقة الجانب الاستيفاء وهو ان يكون موصلا له اليه يثبت ذلك ملك اليد والجسد ليسع الا من من الجود مخافة وجود المتهنى  
الرهن وليكون عاجزا عن الانتفاع به فيشاع الى القضاء الذي الحاجة او لغيره فاذا ثبت هذا المعنى ثبت الاستيفاء  
من وجه وقدره بالهلاك فلو استوفى الدين يوجب الى الرابطة يكون استيفاء امانا ولا يلزم ذلك حال قيام الرهن لان  
استيفاء الاول ينعقد بالرد على الراعي فلا يترك ولا يبالى اغا صار مستوفيا على اليد لا على الرقبه وقد بينا حقه في ملك  
الرجعة فكان لا يكتفي بقبضه كمالا او صار مستوفيا بالمالية من العين فيكون له الاستيفاء امانا لا يباخذ حقه في العين  
كلاما لا نقول لا وجه الاستيفاء الباقي وهو ملك الرقبه بدو من ملك العين بدو من ملك الماله اذ لا ينعقد ذلك فبسقوط للرهن كما  
اذا استوفى رنو فاما ان الجهاد فان حقه في الجودة منبطل لعدم بقور استيفاء الجودة وحدها بدو من العين فاذا لم يملك العين  
بلى ملك الصبي الراعي فيه امانة في دينه فيكون نفقته حيا وكفنه ميتا على لان امانته المثل ولو اشترى المتهنى لابنوب قبض الرهن  
عن قبض النهر لان عينه امانة فلا يتوب بقبضه من قبض المضمون وقوله على اللام لصاحبه غنمه وعلى غنمه قلت المحتمل ان يكون











المستحق فلان الرهن كما يعان من الاستدانة وتبين ان الرهن كان باطلا ولا لذلك وجوب العترة لان وجوبه لا ينافي  
ملك الرهن لانه لا ينافي غير ذلك اخرج من العترة حتى ذلك المخرج في ذلك الوقت فلم يوجب شيوعا في الباقي لا  
طارا ولا مقارنا وما اياه لصدها مما يجب على الاخر بغيره القاطن فهو متعلق كما اذا قف في غيره بغيره وان كان باق  
الفاضة وجعله ديناً على الاخر جرح عليه فخرج من القاطن من غير بقره جعله ديناً عليه لا يرجع عليه كما في المسقط وغيره  
صحة انه لا يرجع عليه اذا كان مما جرحه حاضر او كان ما هو القاطن لانه يمكن ان يرجع الا على القاطن في حاضر صاحبه بذلك  
قال ابو يوسف يوجب الرهن حتى يرفع مسئلة المحل لان القاطن لا يملك على الحاكم ولا ينفذ امره عليه لانه لو نفذ امره عليه  
مخوفا عليه وهو لا يمكن جرحه عند وعند ابو يوسف يمكن فينفذ امره عليه **باب ما يجوز ارتكابه والاركان**  
**بوما لا يجوز قال** رحمه الله لا يجوز من المشاع وقال الشافعي يجوز لان وجوبه عن استحقاق بعد تعيينه والمشاع لا يقبل  
ذلك لان كان كاستيفاء كاستيفاء الحقيقة لا يتبع بالشروع فكل الحكمي ونحوه في الاستيفاء كاستحقاق الجبس  
العام لتحصيل مقصوده وهو استيفاء من الوعد الذي سنا وذلك لا يحصل الا بشئ من اليد عليه ولهذا في النقصان  
يكون هو مقبوضا بخلاف حقيقة الاستيفاء لان وجوبه على ملك العيني المستوفاه فقط لا لا الجبس والملك يتصور في المشاع ولا يتصور  
الجبس العام فبذلك لا يتصل بالبرايه فيصير كاد رهنه يوما ويوما لا ولهذا يستوفى من ملحق القيمة موما لا احتمل بخلاف الهبة حيث  
يجوز فيما لا احتمل القيمة لان وجوبه على الملك وذلك لا يتبع بالشروع وانما ينفذ الزوم غرامة القيمة وذلك فيما يفسد لاخر ولا يجوز من تركه  
ايضاً لان ثبوت اليد في المشاع لا يتصور لانه لو جاز لا مسكه بوجاهكم الرهن بوجوه ما حكم فيه كاد رهنه يوما ويوما لا اختلاف  
الا جان حيث يجوز في المشاع من تركه لان حكم التملك من الاستيفاء لا الجبس من تركه في كل مخوفا بخلاف غير التملك والشروع  
الطاريح بقاء الرهن في رواية الاصل من الرهن لانه لا يمنع لان حكم البقاء اسهل من الاستدانة فكل الهبة ومما الاول ان لا  
شيء لعدم المحل وفيه ثمة استوى الابتداء والبقاء كالحكمة في باب النكاح خلاف الهبة لان المشاع لا يمنع حكمه وهو ملكي والتمتع  
في الابتداء ينفي الرهن على ما عرفت ولا حاجة الى اعتبار في حاله البقاء ولهذا يصح الرجوع في بعض الموقوف ولا يصح الفسخ في  
بعض الموقوف **قال** ولا ترفع على التخلد وزاد الارز في الارض دونها ولا يخلد الارض دونها لان القبض شرط في الرهن  
على ما بينا ولا يمكن قبض المتصل بغيره حصن فصار في بعض المشاع من حيث ان الرهن من الارض دونها لا يجوز لان النكاح لا يثبت  
فيكون استثناء لا يجوز وهو خلاف لما عرفت في الارض فيكون الارض جبراً رهنه وفي مشغولة

على الرهن ولو رهن الخيل على صفة جارية لانه رهن الارض بما فيها من الخيل وذلك جابر ومما روى ما ليس به من البيع الهبة  
ويؤخذ في رهن الارض الخيل والتمتع بالخيل والرفع والوطية والبناء والغرس لا يتابع لانها لم يندخل بها القبض  
للعقد بخلاف البيع جرح لا يدخل من الاشياء في رهن الارض سوى الخيل لان بيع الارض في الخيل بدون رهن الاشياء جابر فلا  
حاجة الى ادخالها في البيع من غير ذكر وخلاف المتاع الموقوف فراجحت لا يدخل في الرهن من غير ذكر لانه ليس يتابع من وجهه  
ولهذا لو باعها على قليل وكثير هو من الرهن لا يدخل المتاع ومن الاشياء يدخل من الاشياء في رهن الارض والارز العترة  
لما ذكره ولو لم يمتدح بعضه ان كان الباقي يجوز ابتداء الرهن عليه من جاز وذلك ان يكون المستحق موضعاً معيناً لان رهنه ابتداء  
جوز فكذا بقاء وان كان الباقي لا يجوز ابتداء الرهن عليه بان المستحق جبراً شائياً او ما هو من المشاع كما في رهنه بطل  
لانه يتبين بالاستحقاق ان الرهن وقع باطلاً ويصح التسليم كون الرهن اوصافه في الوارز هو رهنه في داره وهو رهنه  
قال سلفنا البطل لا يتم الرهن حتى يقول بعد ما خرج من الوارز سلفنا البطل ان التسليم الاول وهو رهنه بطل بالاطلاق لاشغاله فلا بد  
من تجديد التسليم بعد الخروج من داره اذا سلمه او تاعه فمما ويصح تسليم الدابة المرونة المحل الذي ملأه فلا يتم حتى يلقى المحل خلاف  
ما اذا رهن المحل ونهايت يكون رهنه تاماً اذا دفعه اليه لان الدابة مشغولة فصار كاد رهنه متاعاً في داره ووعاء من  
الوارز والوعاء بخلاف ما اذا رهنه رهنه على الدابة او جازاً في داره او دفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رهنه في رهنه  
منه يسأل اليه لانه في اوج الدابة غنمة الرهنه في الخيل حتى قالوا يدخل في رهنه الدابة من غير ذكر **قال** والحى والماء والمالك  
وام الولد لان وجوب الرهن ثبوت يد الاستيفاء والاستيفاء من هو لا مستوفى لا استحقاقه من الحرية فصار كالحرف **قال** ولا  
بالامانات وبالدرر والبيع الى الجوز الرهن بهن الاشياء وما بالامانات كالدويعة والحارث والمضاربة وما لا يملكه ولا  
قبض الرهن بمضمون ما روى به كونه مستيفاً لا بغيره فلا بد من ضمان المرحون به لبيع الرهن مضمون به ومحقق استيفاء في  
من الرهن بالامانات ليست بمضمونة ولا يمكن استيفاءه وليس الرهن لتعذر حال تعاراه وعدم وجوب ضمان بعد ذلك  
فصار كالعبد الجاني والعبد المأذون في التجارة والشفعة فان الرهن بالاجور لعدم ضمان فان العبد غير مضمون على  
المولى والشفعة غير مضمونة على المشتري بخلاف الامانة المضمونة كالمضمون ببيع الملح والمهر وبيع العبد عن عدم العهد  
حيث يصح الرهن بالان الوجوب من متفرقة الواجب من القيمة والعين مخلص على ما عليه الجمهور والشفعة بشرط الوجوب  
على ما قاله البعض فيكون رهنه باقير وجوبه وبسببه وام لذكر فلان الرهن استيفاء والاستيفاء قبل الوجوب لان



مع الورك فان المثل يستحق المبيع فلم يستحق البائع رد الثمن وكذا بعد الاستحقاق حتى يحكم برد الثمن و  
يغيب المبيع لاحتمال ان يجبر المستحق بخلاف الكفالة بحيث يجوز له ان يخلو بغيره بغيره ما عرفه في موضع  
وهو ان لا يزعم المطالبة والتزام لا فعل حلف او مضاف الى المال جازي في الصوم والصلوة ولبس في من معك  
ولا كذلك الرهن فانه استيفاء فيكون عليه التملك بالمال لا يجوز تغليفه ولا اضافته فاخره ولو قبض الرهن  
بالدرك قبل الوجوب بالاستحقاق فيهلك عند المشرى بهلك امانه لانه لا يصدق فيه بطلان اخلاق الرهن بالدين الموعود  
وهو ان يعلق رهنك هذا بالقرض فيهلك بغيره فيكون يملك ما من المال لان الموعود جعل كالوجود باعتبار  
الحال بل جعل وجوده اقتضا لان الرهن استيفاء والاستيفاء لا يسبق الوجوب بل هو فلا بد من سبق الوجوب ليكون الاستيفاء  
مستطاعا ولا يقبض من جهة الرهن الذي يصح على اعتبار وجوده فنعطيه حكمه كالمقبوض على الصوم المشرى فيكون مضموما عليه  
بالاقل مما يملك من قيمته الرهن اذ لم يرد الموعود وان لم يرد بان رهنه على ان يعطيه ثمن فذلك الرهن في قبض المورثين  
لما من ماله بالهالك صار مستوفيا فيكون ثمنه الذي كان المورثين ذلك خلاف المقبوض على صوم المشرى حيث على القابض  
جميع قيمته لانه مضموما بغيره كالمقبوض على صوم المشرى فيكون ذلك خلاف المقبوض على صوم المشرى حيث على القابض  
موروثي للمعالي عن ان يورث ان يورث قيمته الرهن في الدين الموعود بالغنم فلهذا كالمقبوض على صوم المشرى واما بالمبيع فلا  
مضموما بغيره فانه مضموما بالثمن في اذ هلك ذهب الثمن فلا يجب على البائع في والدين لا يجوز الا بالاعيان المضموما بغيره ولا يجوز  
بالاعيان المضموما بغيره كالرهن وان هلك الرهن بالمبيع ذهب بغيره لانه لا اعتبار بالباطل فلا يجب على المشرى **قالوا** وانما  
يبيع بين ولو موعود الى الرهن بغير دين وان كان الدين موعودا ولا يبيع بغيره وقد عرفت ان الرهن استيفاء  
والاستيفاء يتحقق في الواجب وهو الدين ثم وجوب الدين ظاهر اذ لا يكتفى لصحة الرهن ولا بشرط وجوبه حتى لو  
لدى على رجل دين درهم فأنكر الموعود فصار على ثمنه فذلك الرهن عند المورثين ثم تضارفا ان الدين يبيع  
قال المورثين يضمن خمس ماله للرهن باعتبار الظاهر ذكره محمد في الجامع وكذا الواشر عبد او رهن بالثمن فذلك الرهن ثم  
ظهور ان العبد هو المستحق على البائع ان يضمن الا ان قيمته الرهن من ثمن العبد والدين كانا بتاظهار اذ يتب  
على اجماله لان الاحكام الشرعية تنبئ على الظاهر والله تعالى هو الذي يتولى الرهن وكذا الشراء وذكروا خلاف  
دعوى بغيره فان ظهر ان العبد هو المستحق على البائع ان يضمن الا ان قيمته الرهن من ثمن العبد والدين كانا بتاظهار اذ يتب

السلم وعن الصرف السلم فيه ان يجوز الرهن بهن الاشياء وقالوا لا يجوز لان حكم الاستيفاء وذلك بالاستبدال بالمثل  
للمجلس والاستبدال احكام في بدل الصرف والسلم وان استيفاء من الوجه الذي يتاوه هو المقصود بالرهن وانما يصح في  
المالية لا بالعين ولهذا يكون رهنه امانة في يد حجة بغيره حتى ينفقه حيا وكيفية ثمنه الرهن ولو كان مستوفيا به لوجب للمورثين  
ومما من حيث المالية جنس واحد فحوز استيفاء له اجماله **قال** فان هلك صار مستوفيا لوجود العقبين وانما الجنس  
من حيث المالية وهو المضمون فيه هذا اذ هلك الرهن قبل الافتراق وان افتراق قبل الهلاك بطل الصرف والسلم لغوات القبض  
حيثه موكلما هذا ان كان رهنه بدل الصرف او براس مال السلم وان كان رهنه بالسلم فيه لا يبطال الافتراق لان قبضه لا  
يجب في المجلس ان هلك بعد الافتراق صار مستوفيا للسلم فيه السلم في اذا كان رهنه براس المال او بدل الصرف هلك قبل الا  
يقبض مستوفيا للدين حكمه فيتم الصرف والسلم ولو تفاقم السلم والسلم فيه رهن يكون ذلك رهنه براس المال مستوفيا في  
والمقاس ان لا يفسد لانه من احوال سبب رهنه وهو القبض والسلم فيه وجب بالقبض فلا يكون الرهن باعدهما رهن  
رهنه بالآخر كما لو كان عليه دين درهم ودينار ودينار رهنه ففقدناه الرهن او ابراه منه ليس رهنه بالدين الاخر وهو  
الاستينان ان الرهن من جهة الواجب بسبب العقد الذي هو رهنه وهو الرهن في غير رهنه وراس المال عند الفسخ فيكون  
محموسا به لانه بدل فقام مقامه الرهن بالثمن يكون رهنه بدل كما اذا رهنه بالمقبوض فذلك المقصود بدار رهنه بغيره  
ولو هلك الرهن بعد التفاقم هلك بالسلم فيه لان رهنه به وان كان جنسا بغيره كمن باع عبدا وسلم المبيع واخذ بالثمن رهنه  
ثم يقابل المبيع لان حصة المبيع لانه بدل الثمن ولو هلك المورثون بلكل الثمن لانه موعود به وكذا الواشر عبد او رهنه ففقدناه  
واذن ثمنه كان المشرى ان يبيع المبيع عند الفسخ ليستوفي الثمن ثم اذا هلك المبيع يهلك بغيره فكذا هذا ثم اذا ملك الرهن  
السلم فيه في مسئلتنا يجب على رب السلم ان يوفيه حقل السلم في السلم اليه وايضا راس المال لان الرهن مضموما به وقد بقي حكم  
الرهن الى ان يهلك فصار بالسلم هلك الرهن مستوفيا للسلم فيه ولو استوفاه حقيقته ثم تناقضا او استوفاه بعد الافتراق  
لزمه والمضموما واسترد راس المال فكذا هذا وهذا لان الاقالة في باب السلم لا تخفى الفسخ بعوضه فذلك الرهن لا يطل  
**قال** رحمه الله ولا يرب رهنه بدين عليه عبد الطفلة او الولد الصغير لانه يملك ابداءه وهذا انظر منه في حق البيع لان قيام المورثين  
تخلف المبلغ مخافة الغرامة ولو هلك يهلك مضموما والوديعة امانة والوصي في هذا كالابن بابنا وراس الميراث ورفر  
انما لا يعلقان ذلك وهو القياس لان الرهن ايضا حكما فلا يعلقان كالايا حقيقته وجه الاستينان وهو الظاهر ان في

فترق



حقيقة الايمان ان الله تعالى جعل الصغرة في حاله من الرهن نصب حافظا للمال الصغرة في الحال مع بقائه ملكه  
فمنه خافه واذا جاز الرهن يعني المرتبة مستوفيا دينه عند حاكم حكما وليس له الا بالوصف في حاله وبه ضمان ذلك  
العقد للصغرة وذكره الزاوية عزنا في الترتيب وهو ان لا ياتي قيمة الرهن اذا كانت اكثر من الدين يعني الاب يتقرب الدين  
والوصف يتقرب القيمة لان الاب لا يشتغل بالبيع والكون الوصف في قوله في الرهن في المصلحة في السور في الحكم وقال  
لا ضمان للعقد لانه اما زوجه ودفع من الرهن بولها ولاية الابح وكذا الوصف على البيع لانه موكل على بيعه  
يلتزم ان اذا اذن المرتبة بدينه وجعلها مثله لانها او فسادها بالمال واصل من البيع فان للاب الوصف اذ باع على  
الصغير من غير منفع المقامه وبه قيمة المبيع عندها وعند الاب يوصف لا يبيع المقامه فاذا باع المبيع من المشتري للصغير  
وياخذ المشتري دينه من البايع وعاش هذا الحلاف الوكيل بالبيع اذا باعه من غير منفع المقامه بنفس البيع عندها و  
يعني الوكيل المشتري للموكل وعنه لا يبيع واذا كان من اصله لا يملك مقادير منفعه في البيع بطريق البيع فلو كان لا يملك  
بطريق الرهن وعنه ما يملك بطريق البيع على بطريق الرهن نظير البيع من منفعه وجود المبادلة بوجوب ضمان على المرتبة  
كوجوب الضمان على المشتري واذا كان للاب ولاية الصغير والعقد المادون في التجارة والدين عليه دين على ان لا يصغر  
فمن الاب يتقرب الصغرة من ثمنه او من ابنه الصغير او من عبد التاجر جاز لان الاب لو فوض شفعة من ثمنه شخصين و  
قيمت عبارة مقام جاري من كافي بيعه مال الصغرة من ثمنه ولو فعل البيع في ذلك المسئلة حالها لا يجوز لانه وكيل محض والاصل  
ان الوكيل لا يتولى طرف العقد في الرهن كما في البيع كالتاكد في ذلك في الاب لا يذكره وليس الوصف كالأب فان شفعة فاعرة فلا  
يعد من الحقيقة والرهن من ابنه الصغير من عبد التاجر غير له الرهن من ثمنه فلا يجوز خلاف ابنه الكلي وابنه وعبد الوصي  
عليه دين جاز رهنه منهم لانه اجنب عنهم اذ لا ولاية لهم خلاف الوكيل بالبيع حيث لا يجوز بيعهم لانه من غيرهم والتمتع  
في الرهن لان له حكما واحدا وهو ان يكون معصوما بالاقبل من قيمته ومن الدين وذلك لا يختلف بين الاجنب والعريب ولو  
رهن الوصي مال اليتيم عند الاجنب يتجان بائنه وارده عن اليتيم بين ثمنه بالتجان مع لان الاصل في التجارة تنمية المال فلا  
يجوز بيع الرهن لانه ايمان واستيفاء ولور عن الاب يتقرب الصغرة فادرك الاب وما من الاب فليس للاب ان يترده حتى يقضي  
الدين لان تصرف الاب عليه لا يملك له ثمنه في مقفه بعد البلوغ ولو كان على الاب من ثمنه في رهنه مال الصغرة ففقد الاب  
بعد البلوغ رهنه في مال الاب لانه معصوم بالحاجة الى الاشغال بماله فكله بغير الرهن وكذا في ذلك اذ هلك قبل ان يفك لان الاب

تقرب فأيضا دينه ولو رهنه الاب مال الصغرة بين علته وبين على الصغرة جاز لا سيما ان علته ابن جازين من ثمنه  
حكمه في حصة دين الاب حكمه فيما لو كان له رهنه بين الاب وكذا الوصف والجد والاب لو رهن الوصف من مال اليتيم  
في دين اليتيم اذ عليه وقبضه المرتبة من استعان الوصف الحاجة اليتيم فضاء في الوصف ملك من مال اليتيم لان فعل الوصف  
كفعله بنفسه بعد البلوغ لانه استعان بالحاجة للصغير ولا يكون مستوفيا بذكره وهو على الرهن في الوصف لا يسقط من الدين  
شيء لخرجه عن ضمان المرتبة بالاسناد والوصف هو الذي يطالب به علما لان ولو استعان بالحاجة منفعه للصغير لانه  
مستوفى لعدم ولاية الاستعانة في حاجة منفعه ولو غصبه الوصف بعد ما رهنه فاستعمل في حاجة منفعه حكمه عند  
صنعي قيمة لانه مستوفى حتى المرتبة بالعصب الاستعانة وفي صهي البيع بالاستعانة في حاجة منفعه فيقفض بال ضمان  
الدين ان كان فوض فان فضل شيء كان لليتيم لانه بول ملكه وان لم ينفذ بالدين يقضي من مال اليتيم لان الوصف عليه وانما يقضي  
الوصف يتقرب ما يقدر فيه وان كان الوصف حولا فالقيمة رهن فاذا اقل ما كان على ما ذكره ولو اذ غصبه واستعمل بالحاجة  
الصغير منفعه حتى المرتبة لا يحق للصغير لان مستوفاه في حاجة الصغير ليس بعد منفعه وكذا الاضطرار له ولاية اخذ  
مال اليتيم ولهذا الوفاق الاب والوصف بعصب مال الصغير لا يلزمه شيء لانه لا يتصور غصبه مال اليتيم لانه له ولاية الا  
فاذا هلك في دين منفعه المرتبة في فاضل بدينه ان كان فوض ويرجع الوصف على الصغير لانه ليس مستوفى منفعه بل هو عامل  
له وان كان لم يحل يكون رهنه عند المرتبة ثم اذا اقل الوصف باضطرار ويرجع الوصف على الصغرة ما ذكره **قال رحمه الله**  
**وصح رهن الحرجي والمكيل والوزن والمزاد بالرجح والذهب والفضة وانما جاز رهنه في الاشياء لا في الاستيفاء**  
**منها فلان خلا للرهن قال فان رهنه حبسها وهلك هلك قبل من الدين ولا يجره الجوده لان الجوده لا قيمة لها**  
عند المقابلة بالجنس في الاموال الربوية وهذا على اطلاقه قوله في حصة فانه يصح مستوفيا عند اذا هلك باعتبار الوزن  
من قيمته هو كثر ما ذكره او عند ما لم يكن في اعتبار الوزن اضرار باضطرار بان كانت قيمة الرهن من وزن فلو كان  
وان كان فيه الحاقه رهنه باضطرار بان كانت قيمة اكثر من وزنه او اقل من المرتبة من ثمنه في ضلوعه ليعتقد يقضي الرهن  
في تحمل الضمان رهنه ما لم يملك المرتبة اليها كالبهائم لانها لو لم يجره الوزن ومن غير اعتباره صفة من جوده او رده  
واسقطنا القيمة من اضرار باضطرار ولو اعتبر القيمة وجعلناه مستوفيا باعتبار ما اولى الراجح في ما ذكره ابو حنيفة  
يقول ان الجوده ساقط عند المقابلة بالجنس في الاموال الربوية واستيفاء الرهن بالجوده وبالعكس جاز رهنه التراضي



وهذا يحتاج الى نقضه ولا يمكن نقضه بايجاب الفهم لعدم المطالبة ولان الانسان لا يقضي كل نقعة فيتعذر التقضي  
بتعذر النقض وقيل من خريجه ما اذا استوفى ذوقا طمان الجياذم علم بالزيادة وهو معروفة وقبل الايجاب ان كان محذورا  
مع الى حبيفة في المشهور عنه وفيه مع الى يوسف وقال قاضي خان ان البناء صحيح لان عيسى بن ابيان قال قول محذورا ولا نقول الى  
صنعة وافق القول ان يوسف لان كان مع الى حبيفة فالفرق بين الزين في تلك المسئلة بقصته استغناء المحنة وقوم بهلاكه والرحمن  
بقصته ليستولى من غيره فلا بد من نقض القبط وقوا على التقنين ثم الاصل في هذا ان صنعة ان العبرة للوزن دون الجودة  
والصياغة لان الوزن اصل والجودة واقع فلا يعبر الوصف الا عند الضرورة كما في الوصايا والعقود في اموال الصغار  
وعند الانكسار فيما اذا كان الرحمن معوضا يعني المرتبة في القيمة المضمونة منه بالغا ما يلج ولا يضيح حصص الامانة ان كان يعظم  
امانة ويملك المرتبة المنكسر بقدر ما في وضع ذلك من ان يكون دينا وجعل الفهم دينا طمانه وان شاء الرحمن ان يفتك المنكسر  
بشيء الدين وليس ان يجعله بالدين لانه حكم جاهل والاصل عند يوسف ان الجودة والصياغة معبرة بنفسها غير تابع للوزن  
في حق منها الضمان لانه متفوقه حق الجودة لا يجعل تبعها اذا لم يودي الى الربا كما يعبر الوصية في حال الصحة حيث يعبر خروج الجودة  
من السلف ولا يجوز لولي الصغير ان يبيع بثلث من حيزه فتمت انقص منه فاذا اعجزت الجودة صارت كالمراعى في قبضته الى الوزن  
فيقود الدين من الجوع صار معنويا والباقي امانة ثم عند الهلاك تقضى مستوفيا عالم يودي الى الاضرار باجودها او الربا فان ادى  
الدين حتى المرتبة المضمونة من خلاف حيزه جعل دينا طمانه وممكن الرحمن على ما ساء وعند الانكسار هو الجاهل ان شاء افتمك  
يخرج الدين وان صنعة شاة قيمة الرحمن كلما ان كان كله معنويا وان كان بعضه امانة فيضمن قدر المضمون منه ويملك المرتبة من  
الرحمن حسابا ويكون الامانة دينا على حاله مع الضمان وتفضل الامانة منه كمالا يلزم من الشئ وليس ان يجعل المنكسر بالدين  
لما ذكره والاصل عند محذوران الجودة والصياغة تابع للاصل وهو الوزن ولا يعبر في العاقلات او لاقت حيزها ويعبر  
في المعنويات ثم ينظر ان كان في الوزن وقيمة وفاء بالدين وزيادة تعرف الدين الى الوزن والامانة الى الجودة والصياغة  
ان لم يكن في الوزن وفاء وفي قيمة وفاء بهم من قيمة الى الوزن الى تمام الدين فيجعل معنويا والباقي امانة ثم عند الهلاك  
يقصر المرتبة مستوفيا دينة عالم يودي الى الاضرار باجودها ولا الى الربا فان ادى ادها حتى المرتبة فيقدر المضمون من خلاف  
حيزه ويكون دينا بالدين ويملك المعنوي كقولنا الى يوسف عند الانكسار ان كان يحسن ان شاء افتمك جميع الدين وان شاء جعل الدين  
عالم يودي الى الاضرار باجودها او الى الربا فيعبر حال الانكسار وحاله الهلاك ثم يحسن من المسائل على اقسام قسم فيما اذا كان

الرحمن مثل وزن الدين وقسم فيما اذا كان وزنه اقل من الدين وقسم فيما اذا كان وزنه اكثر من الدين وكل قسم ينقسم الى قسمين  
لما حاله مطلق الرحمن والى حاله انكسار القسم الاول ينقسم الى ثلثة اقسام اما ان يكون القيمة مثل الوزن او اقل او اكثر وينقسم  
كل قسم من الاخرين على ثلثة اقسام على ما تبين في اقسام الخصال الستة وعشرين فيما القسم الاول دهن قلبه فتمت وزنه عشرة وقيمة  
عشرة بعشرة فهلك كل بالدين اتفاقا اعتبارا للوزن او لعدم القدر باجود وان اكثر معنويا ان شاء افتمك جميع الدين وان شاء  
فتمت قيمة من حيزه ومن خلاف حيزه وجعله دينا طمانه وبكل المرتبة المنكسر عند محذوران شاء الرحمن افتمك جميع الدين وان شاء  
جعل بالدين وان كان قيمة اقل من وزنه فهلك معنويا فيضمن تقضى مستوفيا لقيمة اعتبارا للوزن ومعنويا بغير قيمة من خلاف  
حيزه ويكون دينا لان في استغناء مرتبة المرتبة وان اكثر فتمت قيمة من خلاف حيزه وممكن المعنوي وجعل الفهم دينا بالاتفاق  
وان شاء افتمك جميع الدين وليس ان يجعله بالدين بالاتفاق اما معنويا فطمانه وكذا عند محذوران المرتبة بغير ربح كما في حالة  
الهلاك وان كانت قيمة اكثر من وزنه فهلك صار مستوفيا بالدين بالاتفاق اعتبارا للوزن من حيزه والامانة الى الجودة والمضمون  
الى الوزن عند محذوران يوسف وان كان تعرف الفهم والامانة الى الوزن والجودة كن صار مستوفيا بقدر المعنوي منها و  
الباقي منها امانة وان اكثر فتمت جميع قيمته من خلاف حيزه عند يوسف لان وزنه لا معنوي وهو المعبر عنه وجعل الفهم دينا  
وممكن المرتبة المنكسر وان شاء افتمك جميع الدين عند يوسف يعني المرتبة بقدر المعنوي منها والباقي امانة في اذا كان ساء حيزه  
عشرة والمسئلة حالها ضمن ثلثة وهو عشرة فيمكن المرتبة على الدين فقلت العين امانة يكون دينا مع الضمان ويقتل كمالا يكون  
الرحمن مشاعا وان شاء افتمك جميع الدين وليس ان يجعله بالدين عند محذوران شاء جعل بالدين كما في حالة الهلاك وان شاء  
افتمك جميع الدين والقسم الثاني وهو ما اذا كان وزنه اقل من الدين بان دهن بعشرة قبلت وزنه ثمانية مثلا فهو على خمسة او  
امان يكون قيمة مثل وزنه ثمانية او اقل او اكثر من وزنه او اقل من الدين تسعة او ثلث الدين عشرة او اكثر من الدين خمسة عشرة  
منها الهالك يبقى مستوفيا لقيمة بقدر وزنه في الوجوه كما عند يوسف فيذهب ثمانية من دينة ويرجع بربح من على الرحمن لان  
العبرة عند الموزن من الجودة والصياغة وعند الانكسار يعني المرتبة جميع قيمة على وجه لا يكون دينا فيكون الضمان دينا  
ويمكن المرتبة المنكسر لان العبرة للوزن من على ما يباين ووزنه جميع معنوي فيضمن بقيمة بالغة ما بلغت ولو بلغت الوفاة  
وان شاء افتمك بالدين لانه لا في العلم لانه لا اعتبار للجودة عنه ومعنويا ان كان قيمة مثل وزنه فهلك جميع الدين بقدر  
وزنه او لا ضرر عليها فيد ويرجع المرتبة الفضل على الرحمن وان اكثر حتى الرحمن حتى القيمة فيسبى ولا افتك كل عند يوسف







**قال** وان قال الربيع اسكن هذا القوم حتى اعطيتك الثمن فهو رهن وقال دفر لا يكون رهنًا ومثله على يوسف لان قوله  
اسكن حتى الرهن ويحمل الربيع والثاني اقلها فيبقى بثبوت خلاف ما اذا قال اسكنه بوسك او باكل على لانه لما قبله بالدين فقد  
عين جرة الرهن قلت انه ان شئ من رهن وهو ليس بالثمن والعبرة في العقود بالمعاني حتى كانت الكفالة بشرط ابراء  
الاصيل صالحة والحالة من طوعهم براءة للثمن الكفالة الا برأه لو قال ملكيل هذا بكذا يكون بيعا للمقصود وجوب البيع كما قال له  
بعثك بكذا ولا فرق بين ان يكون ذلك القوم حرة او لم تكن بعوان كان بعد القبض لان البيع بعد القبض يصح ان يكون رهنًا  
بثمن حتى ثبت فيه حكم الرهن خلاف ما اذا كان قبل القبض لانه يجوز بالثمن وضمانه خالف ضمان الرهن فلا يكون رهنا بضماني  
مختلطين لاسيما انما جماعهما في لو قال لا اسكنك المبيع حتى اعطيتك الثمن قبل القبض فهلك المبيع ولو كان المبيع شاة يفسد  
بالثمن كالمذبح والجد فباطل المشتري وخلاف الربيع على التلخيص ان يبيعه ويبيع المشتري ان يشره ويتصدق الربيع بالزيادة  
ان باعه بزيادة من الثمن الاول لان فيه براءة **قال** ولو رهن عديدين بالف لا يواضعها بعضها حصصا كالمبيع لان المجموع  
محموس بكل الدين فيكون المبيع محموسا بكل جزء من اجزاء الدين فخصيصا للمقصود وهو المصلحة في المصلحة لا يباع فصار كالمبيع  
في الربيع وهو المراد بقوله كالمبيع في الربيع فان لم يواضعها شيئا من الدين الذي رهنه به فكل ذلك الجواب في رواية الاصل  
لان العقد متحد ولا يفرق بالتسمية بالبيع في الزيادة لان يفتن اوصيا اذا رهن ما يملكه لان التفرق يثبت في الرهن تسمية  
حصصا لى واحد منها لان قبول العقد في اوصيا لا يكون شرط الصحة العقد في الاخر حتى اذا جرد اوصيا في فيه خلاف البيع لان العقد  
فيه لا يتعد بتفصيل الثمن ولهذا لو قبل البيع في اوصيا دون الاصل بطل البيع في المال لان الربيع يفرق بترقيق الصفقة عليه  
لما ان العادة قد جرت بضم الدين الى الجيد في البيع فيلحقه الفرز بالتفرق ولا كذلك الرهن لان الواهي لا يفرق بالتفرق ولهذا  
لا يطلو وهذا رواية في الاصل **قال** ولو رهن عينا عند رجلين فمردوا كما شركي في الدين او لم يكونا شركيين فيه فيكون جميع الدين  
رهنًا عند كل واحد منهما لان الرهن اضيف اسملا العيني في صفقة واحدة ولا يكون شايعا باعتبار تعدد المشتري لان مودة  
جعله محموسا بالدين وهو لا يقبل الوصف بالتجزئة فصار له محموسا بدين كل واحد منهما او لا يتباين في استحقاق الجبس ولهذا الرهن  
لا ينقسم على اجزاء الدين بل يكون كله محموسا بكل الدين وبكل جزء من اجزائه فكل واحد منهما محموسا بدينه وبدين كل واحد منهما  
على الافراد والجاردين بينهما فلا يشوب خلاف القيمة من رجلين لا يجوز عنوان صفقة لان العيني ينقسم على ما لا يتجزأ لانه ينقسم  
على اوصيائه في المثل فثبت الشئ صرون فاما يبا على اوصيائه في توجبه كل احد في حق الاصل هذا اذا كان مما لا يتجزأ فظاهر

وان كان مما يتجزأ جسد الجبس او من الرهن فان دفع اوصيا على الاثر وجب ان يضمن الواعض عنده خلافا لما  
واصل المسئلة الودية فيها اذ اودع عند رجلين شاة يقبل القصة فوضع اوصيا على الاثر فان الرفع يضمن عن خلافا لما  
**قال** والمفتون على كل حصصه دينة لان كل واحد منهما يضمن موصيا بالهلاك اذ ليس اوصيا باولى من الاخر فيقتسم علمه لان الاستيفاء  
على يقين الجزئي **قال** رهنه فان فقهنا اوصيا فالرهن من الاثر لان كل محموس على جزء من اجزاء الدين فلا يكون له استرداد  
شيء من اقسام شيء من الدين باقيا كما اذا كان المرتهن اوصيا وكالمبيع اذا ادى احد المشتريين حصصا او مشتروا اوصيا وحصة بعض  
المبيع واذا رهن رجلان دين عليهما رجلا رهنًا واوصيائه رهنًا رهنين من بطون الدين والمرتبه ان يسكن في يسوق جميع  
الدين لان يفتن الرهن يفتن في المال من غير تفرق فصار هو نظير الربيع وعما نظير المشتريين **قال** وبطل براءة اوصيائه على  
رجل اذ رهنه على وجهه ومعناه ان رجلين يجرى وقام رجلان بئنه اذ رهنه العبد الذي يفرقه فهو باطل لان كلا واحد منهما  
اشتبهت بزيادة رهنه على العبد ولا يتصور ذلك لان العبد الواو مستحيل ان يكون له رهن لهذا وكذا رهنه في حالة موافق  
فيمنع الغضابه ولا اوصيا لعدم الاولوية ولا وجه الى الغضابه بالنصف لانه يودى الى الشئ فيفتن العبد بالبيعي فخر ان  
ولا يمكن ان يقدركا رهنهما رهنًا رهنًا معًا استحقا لجهالة الشارع لان ذلك يودى الى العمل بخلاف ما اقتضته الجدية لان  
للازمة ان ثبت بئنه جسدًا يكون وسيلة الى بطلان العبد بالاستيفاء وبالقضاء ثبت جسد في وسيلة الى انكسار شرط الاستيفاء  
فلا يكون عملا على وفق الجدية فكان العمل بالقبض واللقوق الفوه المستر وهو ان كل واحد منهما ثبت الحق بئنه عاصي ولم  
يرضى بزيادة الاخر خلاف ما اذا رهننا جملة لان العقد من جانب الواهي واوصيائه ثبت كل واحد منهما معقدا في رهن  
بعقدين مختلفين لا يجوز وخلاف ما لو كان ذلك بعد موت الواهي على ما بينى من الفرق الا انهم فاذا وقع باطلا فاذ اهلك بهكل  
امانة لان الباقي لا حكم له اذا لم يورث فان ارخا كان صاحب الشئ في الاقدم اول لانه اشبه في وقت لا يارعه من اصد  
وكذا اذا كان الرهن في اوصيا كان صاحب اليد اول لانه يمكن من القبض دليل على سبعة كدوى فظاهر اذ اوصيائه من واحد  
**قال** رهنه الله ولو مان رهنه والجدة في ايديهما فتورن علما وصفتا كان في يكل واحد منهما بقصة رهنًا حكمة وهذا استحقا  
وعوقلا ان صيغة وعقد رهنهما الموقى القياس هذا باطل وعوقلا ان يوسف حرام لان المقصود من الرهن الجبس للاستيفاء وهو  
الحكم الاصل العقد الرهن فيكون الحكم به حكم بعقد الرهن اذ لا يثبت الحكم بدون علمه وان باطل الشئ في حالة الحياة وهو الا  
ان العقد باطل فانه وانما يرا حكمه وحكمه في حالة الحياة الجبس الشئ لا يقبله وبعد الموت الاستيفاء بالبيع من ثمنه والشئ



لا يقبل ويعد الموت الاستيفاء بالسبع من سنة والشايع بقوله فصار كما اذا ادعى بطلان نكاح امرأة او ادعت اختان او  
 خمس نسوة النكاح على رجل فان البينتين تارتان في حالة الجحالة وقبلت كما بعد الحيات لان حكمها في حالة الجحالة بثبوت ملك النكاح  
 وهو لا يقبل الا بغيره ولا الزكوة وبعد الحيات بثبوت ملك المال بالارث وهو يقبل الزكوة والانتقام وقوله والعبد في  
 ايديها وقع اتفاقا كقولهم كمن العبد في ايديها وان ثبت له العبد في الرهن والعقبان لان الحكم كذلك وبهذا لم يذكر اليد في المصلحة  
 الاولى والله اعلم **باب الرهن يوضح على يد العدل قال**  
 رحمه الله وضاع الرهن على يد عدل صح وقال زفر وابي ابي ليلا لا يصح لان يد العدل يد المالك ولهذا يرجع عليه اذا استحق الرهن  
 بعد اهلاكه وبعد ما حق العدل قيمته بما ضمن المستحق فان عدم القبض ولما ان بين المالك في الحفظ لكون العيني امانة وفي حق  
 المالك به الرهن لان من يرضاه والمضون هو المالك فممن منزله شخصين لم يتحقق ما قصده لان المالك اياه فصار  
 يده كيدوم ولهذا لا يكون لاصحها ان يرضاه على الخصوص ولو كانت بين اصحابه على الخصوص كان له ان يسرده منه ويخونه  
 ان يجعل اليد العاصية في حكم يرضاه لان الساعي جعلت به كيد الفقيه وكيد صاحب المال حتى اذا هلكت الزكوة في بين اجزائه ولو  
 قدم الزكوة قبل الحول فاستحق المالك ولم يحول على الناقض يتم الرهن في مال في كانه في مال المالك فيجب عليه لو كونه ولا يملك  
 السردا ولو لم يجعل كانه في مال المالك لم يتم الرهن بكونه كيد الفقيه لكن السردا وانه يرجع العدل على المالك بما ضمن  
 المستحق لان هذا الضمان ضمان الغصب وذلك يتحقق بالنقل والتحويل وجوه ذلك من العدل والرهن ولم يوجد من الرهن  
 فلا يجب عليه خلاف ما اذا انفق البايع والمشتري على وضع المبيع في يد عدل حيث يكون بين البايع وبين عدل حيث لا يوجب عليه  
 المشتري تعهدا بوجوب العقد فان وجوب العقد البايع ان يكون بين البايع على المبيع يدونه في حق العيني والمالية جميعا لانه ليس بين  
 المشتري وبينه ما وجب فيه المشتري كانت بين يدونه ولا يكون بين البايع وبينه ما يوجب له المشتري في حق العيني والمالية فان كان  
 في جعله نايبا عنها فيعني حكم المبيع باعتباره نايبا عن البايع لان اليد كانت له في الاصل ولا كذلك الرهن لان عينة امانة في يد عدل  
 في يد الرهن ايضا والمالية فيه المضمونة وحسب الرهن فاعلم ان يقوم شخص واحد معارفا لاختلاف حقوقه فيه وعدم تعدي  
 حوجه **قال** ولا يرضى احد ما من ان يد العدل لانه يتعلق بحقه لان حق الراهن يتعلق بالحفظ بدين وامانة وحق  
 الرهن في الاستيفاء فلا يملك كل واحد منهما ابطال حق الآخر **قال** ويحكم في ضمان الرهن لان بينه وبين المالك في حالة الجحالة وبهذا  
 المالية في المضمونة ولو دفع العدل الرهن الى احد ما ضمن لانه مودع الراهن في حق العيني وموقع الرهن في حق المالية وكل منهما

اجزا

احصى الاخر والمودع يضمن بالدفع الى الاجنبى واذا ضمن العدل قيمة الرهن بالمعقود فيه ما بانما فيه او يدفع الى احدى والتلف  
 الموقوف اليد لا يتعد العدل ان جعل القيمة دعوى في لان القيمة واجبة فلو جعلها رهنا في يد يقيم قاضيا وتقتضيا وبينهما تنا  
 ولكن باخرا من وجعلها رهنا عنده او غيره وان تعذر اجتماعهما يرفع احدى الامور الى القاضي ليحكم في ذلك فاذا جعلت  
 القيمة بينهما بربها او بران القاضي عند العدل الاول او غيره ثم فقه الراهن الذي فان كان العدل ضمن القيمة بالدفع الى  
 الراهن فالقيمة سالمة للعدل باخرا عن من ان كانت عند غيره او عن موصو له الرهن الى الراهن بالتسليم الاول اليه وهو  
 الدين الى الرهن يرفع الراهن اليه ولا يلزم منه اجتماع البدل والمبدل في ملك واحد ولو اقر الراهن لاجتماع وان كانا العدل ضمن  
 الرهن بالدفع الى الرهن فالرهن باخرا القيمة من العدل فان كانت عنده او غيره ان كانت عند غيره لان العيني لو كانت قائمة  
 اخرا عن من ان اذا ادعى الدين فلو كان باخرا ما قام مقامها ولا يجب فيه بين البدل والمبدل في ملك واحد من العدل ان يرجع  
 على الرهن بذلك ينظر ان كان دفعه اليه على وجه العارية او على وجه الوديعة وعلى وجه الرهن لا يرجع وان استلم الرهن  
 يرجع عليه لان العدل باء الضمان على العيني المضمونة وتبين ان اعار او ودع على غيره فلا يضمن المستعير ولا المودع الا بالتعذر  
 وكذا اذا دفعه اليه بغيره بان قال له من جئتك او اجبتك لانه دفعه اليه على وجه الضمان **قال** فان وكل الرهن او العدل  
 العدل او غيره سبيعه عن حصول الدين صح لان الراهن مالك فلا يملك من شأني الا اهل بيع ماله معلقا ونحوه لان الوكالة تجوز  
 تغليقا بالشرط لكونها في الاستطاعة لان المانع مما تقره حتى الكس والتسليم على اعيانها استقامة والاستطاعة يجوز تغليقها  
 بالشرط ولو اودع سبيعه صغيرا لا يعقل فباعه بعد ما باع نايبا عنه عندا لانه وقالا لا يرضى عنه وعلمه وقت الامتنان هو قبول اثاره  
 وقع باطلا لعدم القبول وقت الامر فلا ينعقد جاز **قال** فان مرطن في عقد الرهن لم يقول بوجه الرهن بل يقول الراهن والموت  
 لان الوكالة لا تترتب في عقد الرهن بغيره في اوصافه وضمانه من حقه الا بالزيادة الوضعية فليزيم بلزوم اصله لانه  
 يشترط في الرهن في الغرض ابطال حقه وصار كالوكالة بالخصومة بطلب المودع ولو كان المبيع مطلقا في ملك المبيع البايع بالعدول  
 والشيء ثم ناهى المبيع بالشيء لا يعمل به لانه لازم باصله فكذا ابو حنيفة وكذا لا يغير المبيع الحكم بالبيع ولو كان وارثا او بغير  
 وطوقه بان الحرب لان الرهن لا يبيط بقوة ولو بطل ان كان بطل الحق الورثة وحق الرهن معدوم علمه كما يتقدم على حق الراهن  
 خلافا للوكالة المفردة حيث يبطل بالموت ويغير المبيع المودع في حقه وصحة الوكالة بخلاف المفردة من وجوه منها  
 فيما ذكره ومنها ان الوكالة اذا انتقضت من البيع بغيره الوكالة المفردة ومنها ان هذا بيع الولد والارث بخلاف المفردة ومنها



انه اذا باع حلفا جنس الوهن كان له ان يفر منه لان جنس الوهن خلاف الوهن ومن كان الرهن اذا كان عبدا او قنصله خطا  
مؤخره القائل بالجنسية كان هذا الوكيل ان يبيعه خلاف المعززة وانما لم ينعزل عن الرهن لانه لم يملكه فكان اجنبيا عنه  
بالنسبة الى الوكالة وهو اذا سئل الموكل لا ينعزل عن الرهن او لا ينعزل قال هو انه لا ينعزل وورثه الرهن  
كما كان له حال حياته ان يبيعه بغيره قال وينظر الموكل في يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكالة لا تجزى  
الارث ولان الموكل يبيع بغيره وان يبيع بغيره ان وصي الموكل يملك بعه لان الوكالة لانه من هنا جعل الوصي  
كالمضارب في امانه والمال هو من يملك في المضارب بعه كما ان لا يبيع بماله من الوكالة حتى على الوكيل فلا يورث  
عنه لان الارث جزء من حق الرهن على وجه القول بطلان خلاف المضاربة لان حق المضارب ينورث عنه فيقوم الورثة  
مقامه ولان المضارب له ولاية التوكيل في حياته بخلاف ان يقوم وصيه مقامه بعد وفاته كالاب في مال المصغر الصغير  
الوكيل ليس له حق التوكيل في حياته فلا يقوم عنه مقامه بعد وفاته ولو اوصى له ببيع لم يبيع الا اذا كان موقوفه في الوكالة  
فيصير لانه لازم بوصفه قال ولا يبيع الموكل الا بوصفا اخر لان كل ما هو من ماله حتى هذا ما هو الرهن فملكه فلا يبيع منه  
واما المرتهن فلا يبيع الا بالثمن من الرهن فلا يبيع الرهن على تسليمه قال فان حل الاصل وغاب الرهن اجبر الوكيل  
على بيعه كالوكيل بالخصومة في جهة المطلوبه اغاب مولا اجبر على ان الوكالة لا شرط في عقد الرهن صار في اوصاف  
الرهن فلو من ماله ولا حتى المرتهن يعلق بالبيع وفي الامتناع ابطال حقه فيجبر على ما في الوكيل بالخصومة اذا غاب مولا  
والجامع بينهما ان في الامتناع من ابطال حقه في بيعها خلاف الوكيل بالبيع لان الموكل يبيع بغيره فلا ينعزل حقه اما المودع فلا ينعزل على  
الدفع على الغايب المرتهن فلا يملك البيع بغيره وكيفية الاجبار ان يجبره القاضي فكذا في بعض جهة لقضاء الدين  
ثم انما يبيع بالبيع عليه هنا ولان بيع الرهن صار حقا للرهن بخلاف ما لو اوصى ببيع الرهن فله ان يبيع القاضي فكذا في مال المودع  
عن لقضاء الدين ثم اجبر على البيع وبيع لا يفسد هذا البيع بهذا الاجبار لان الاجبار وقع على قضاء الدين بالثمن فكذا في  
بغيره وانما البيع طرأ من طرفه ولا اجبار حتى يملكه لا يكون مكره فلا يفسد اختياره ولو لم يكن التوكيل موقوف على عقد  
الرهن وانما شرطه ببيع وقيل لا يجزى لان التوكيل لم يبيع وصفا من اوصاف الرهن فكانت معززة كسائر الوكالات وقيل  
يجزى كسائر الوكالات وهذا هو الحق وانما يبيع الرهن في الفعليين وصفا من اوصاف الرهن فكذا في بيعه بغيره الذي هو الجامع  
الصغير والاصل الاجبار مطلق في غير تفصيل متى يكون الوكالة موقوفه في عقد الرهن او لم يكن شرطه في بيعه بل على ذلك

ولو باع العدل خرج من ان يكون رهنا والثنى قائم مقامه فيكون رهنا ملكا وان لم يقبضه بعقد لقيامه مقام ما كان  
معه وصفا بجهة الرهن واذا بقود كل من مال المرتهن بقا ينعزل الرهن في الثمن لقيامه مقام الجميع الموهون وكذلك اذا  
قيل العبد الرهن وعظم القاتل قيمته لان المالك يستحقه من حيث الماله وان كان بطل اليوم فاخذ حقه ضمان المال في حق  
المسحق فبقا ينعزل الرهن فيه وكذلك لو قبضه عبدا فوقع به لانه قائم مقام الاول لما ودعا فيكون رهنا ملكا قال  
دعاه وان باع العدل واوصى مرتبه فله ان يبيع الرهن ويضمن فالحال يضمن الرهن قيمته او المرتهن ثمنه وكشف هذا ان  
الموهون الجميع اذا استحق امانا يكون للمال وقايما في الوجه الاول المسحق بالجنس ان شاء ضمن الرهن لانه غاصب في حقه  
بالاخذ والتسليم وان شاء ضمن العدل لانه منعذ منه بالبيع والتسليم فصار غاصبا بذلك فان ضمن الرهن نفذ البيع صح  
الاقتضا لان الرهن ملكه باء الضمان مستند الى وقت العصبية في بيعه امره ببيع ماله فله ان يضمن المسحق العدل وهو الجامع  
نفذ البيع ايضا لان العدل ملكه باء الضمان هو الجنس ان شاء رجع على الرهن بالقيمة لانه وكيل من جهة علمه في بيع  
عليه بالحق من العهد والغرض من جهة ونفذ البيع لان الرهن ما كان قرار الضمان عليه وصنعه ملك باء الضمان فقبض  
انه امره ببيع ملكه فنفذ اقتضا المرتهن فلا يرجع الرهن بدينه وان شاء العدل رجع على المرتهن بالثمن لانه يضمن الرهن اضر  
بغيره حتى لان العدل العبد باء الضمان واستمر ملكه فله ان يبيع الرهن على تقدير ان يرجع على الرهن بما ضل ونفذ  
بيعه عليه لانه المباشر فله ان يبيع الرهن على ما ضل ملكه وانما امله الى المرتهن على ما ان يبيع ملك الرهن فاذا تبين انه ملكه  
لا ضما به فلا يرجع به عليه وفي الوجه الثاني وهو اذا كان قائما في بدو المشرى فلا ينعزل حتى ان يضمن من بطل لا وجد  
عنى ماله لا المشرى ان يرجع على العدل بالثمن لانه العاقد فيتعلق به حقوق العقد وحقوقه حيث وجب البيع  
وانما دفعه المشرى الى تسليم البيع ولم يسلم اذا ضمن العدل الثمن للمشرى كان بالجنس ان شاء رجع على الرهن بالقيمة  
لانه هو الذي خلفه هذه العهد فيجب عليه تخليصه واذا رجع عليه فقبض المرتهن ويسلم المقبوض بدين الرهن من  
الدين وان شاء العدل يبيع على المرتهن لان البيع انتقض بالاستحقاق فيبطل الثمن وقد قبضه ثمنه فيجب عليه بعه ونقض  
مروء فاذا دفعه الى العدل عاد حقه في الدين على الرهن كما كان في حقه به عليه ولو ان المشرى سلم الثمن بغيره الى المرتهن لم  
يجز على العدل لان العدل في البيع عامل للرهن وانما يرجع عليه اذا قبض ولم يقبض منه ثمنه فيبقى ضمان الثمن على  
المرتهن والدين على الرهن على حاله ولو كان التوكيل بعد عقد الرهن غير موقوف على العقد فالحق العدل من العهد يرجع به على



الراهن بخص المرفق الثمن او لم يضمن لانه لم يتعلق بهذا التوكيل حتى المرفق فلا يرجع عليه كفاي الوكالة المفردة عن  
الراهن اذا باع الوكيل ودفع الثمن الى من هو الموكل ثم خصه من لا يرجع على المقتضى بخلاف الوكالة المفردة في العقد لانها  
تعلق بالحق المرفق فيكون البيع محققا كذا ذكره الكرخي رحمه الله وعذا يوجب قولنا لا يرجع على الوكيل على البيع وقال شمس  
الاية الرضى هو ظاهر الرواية لان رضا المرفق هو الرضى ببيع التوكيل فان التوكيل متعلق بالحق المرفق فيكون الرضى  
مستقلا عنه فزاد الا ان في الاسلام وشيخ الاسلام قالوا قولنا لا يرجع على الوكيل اصح لا يطلق بمجرد دفعه للمالك في الجامع الصغير  
والا هل علم ما يتكونه الوكالة في المرفق في العقد كالمرفق في غيره في حق جميع ما ذكرنا من الاطلام هناك **قال رحمه الله**  
وان مات المرفق عند المرفق فالحق في الرهن من ثمنه ما بالدين وان ضاع المرفق رجع على الراهن بالقيمة وبدينه و  
الا هل فيه ان العبد المرحوم اذا هلكت في يد المرفق ثم استحق رجل ان يستحق بالخيار ان يرضى بالدين وان شاء  
ضمن المرفق لان له ما هو مرفقها مستوفى في حصة الراهن بالاخذ والتسليم والمرفق بالقبض والتسليم وان ضاع المرفق عند المرفق  
مستوفيا لدينه بهلاك الراهن لان الراهن ملكه ليدفع الضمان مستوفيا لا ما قبل التسليم فيبقى انه رضى ملكه ثم صار المرفق  
مستوفيا بهلاكه وان ضاع المرفق رجع بما ضاع من القيمة وبدينه على الراهن اما بالقيمة فلا يرد مرفق وجهه الراهن واما  
بالدين فلا يرد انتصافا في مرفق وجهه كما كان فان قيل لما كان قرار الضمان على الراهن بوجوب المرفق عليه والمالك  
في المضمون ثبت على قرار الضمان فيبقى انه رضى ملكه ثم فصل كما اذا ضاع المرفق بالدين ابتداء قلنا هذا طعن  
الى حرام القاضي رحمه الله والجواب عنه ان المرفق رجع على الراهن بسبب العجز والعجز حصل بالتسليم الى المرفق فيملك  
الراهن العيني في ذلك الوقت وعقد الراهن كان سابقا على علمه فيبقى انه رضى ملكه ثم فصل كما اذا ضاع المرفق بالدين  
بملك الغير لان الراهن يملك المرفق من المرفق ولا يملكه باذنه الضمان ثم ينفذ الراهن كما في الوكيل بالراهن المرفق  
اشترائه المستحق ببيع الراهن وانما كان كذلك لان المرفق غاصب في حق المستحق فاذا ضاع يملك المضمون مرفق يملك  
جميع المرفق لان في ملكه واما في المرفق بالدين فانه يملك المرفق على الراهن فيبقى المرفق مستوفيا لانه صار خاصا  
فيستوفى له المرفق من الراهن بملكه بكونه مستوفيا بغيره المرفق مستوفيا لانه صار خاصا  
بالحاكم بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا ضاع المرفق بالدين مستوفيا بغيره المرفق مستوفيا بغيره المرفق مستوفيا  
فيبقى انه رضى ملكه ثم فصل كما اذا ضاع المرفق بالدين مستوفيا بغيره المرفق مستوفيا بغيره المرفق مستوفيا

**باب التفرق في الرهن والجناية عليه وجنابته**

**على عنيوه قال رحمه الله** ويؤقت بيع الراهن على اجان من ثمنه او مضاهيه ومن ان يوسن انه ينفذ لانه يقر  
في ملكه فصار كالاخاق والعلم بظاهر الرواية لان الراهن يعلق به حق المرفق وفي البيع ابطال الحق فلا ينفذ الا باجازة  
لرضا او مضاهيه الراهن وفيه قول المانع وهو يتعلق بحق المرفق به وعدم القدرة على تسليمه وكونه مستوفيا في ملكه لا يبيع  
التوقف لحق غيره كمن باع ماله لوارثه او وصي له او لغيره اكثر من المثل والقياس على الاخاق غير لازم لانه لا يبيع الراهن  
ولا الفسخ فكذا التوقف فاذا نفذ البيع باجازة المرفق انتقل حصة المرفق فيكون محجوزا بالدين ومن ان يوسن ان  
المرفق ان شرط ان يكون الثمن رهنه عند الاجان كان رهنه والا فلا لانه لا اجان نفذ البيع وملك الراهن الثمن وان  
ملكه اخر ملكه بسبب جديده فلا يبيع رهنه الا بالشرط ان اذا جرح الراهن فاجان المرفق الاجان لا يفي الاجرة المرفق الا  
بالشرط ووجه ظاهر الرواية وهو البيع ان الثمن قائم مقام ما يتعلق به وهو يرد ما يتعلق به وحل الحصة لان حصة متعلق بالمال  
ولابد الحكم للمدول فوجب انتقال حصة المالك الى العبد للمدبون اذا بيع بوجه الغرماء ينتقل حقهم الى المدول من غير شرط ما ذكرنا ولا  
مستوفاهم بالقيمة لعدم رضاهم بذلك ظاهر والرضاء بالبيع لا يدل على الرضا بسقوط الحق راسا فيبقى الحق على حاله  
بخلاف ما ذكرنا فان الاجرة ليست يرد حصة لان حصة العيني وهي يرد بالمنفعة فلا ينتقل حصة الراهن بخلاف ما اذا باع  
المالك العيني المتاجر فاجان المستأجر البيع جرت لا ينتقل حصة الراهن لان العيني وحصة في المنفعة فافترقا وان لم  
يجر المرفق في البيع وفيه انفسه في رواية ابن سماعه عن محمد بن جعفر اذا فسخ الراهن لا يسيل للمشتري لان الحق ثابت للمرفق  
بجزء المالك فله ان يجزئه ولا يبيع وفيه الرواية التي لا يبيع بغيره وفي المحققه اشارة او حيث قال توقف  
على اجان من ثمنه او مضاهيه اجازة المرفق وجعل مستوفيا على قضاء الدين وهذا دليل على ان مستوفيا  
لا ينفذ ووجه ان الامتناع لحقه كذا ينفذ والتوقف لا يضر لانه حصة في الجنس لا يبطل بمجرد الامتناع من غير نفوذ  
فيكون مستوفيا للمشتري بالخيار ان شاء جرت ينفذ الراهن اذا جرح على شرط الزوال وان شاء رفع الامر الى القاضي ان يبيع  
لغرض العدة على التسليم لانه ولاية الفسخ لا الى المشتري والبيع وهو الراهن صار كالعبد المبيع اذا سبق قبل القبض فان  
المشتري بالخيار ان شاء جرت يبيع وان شاء رفع الامر الى القاضي والاجان مثل الراهن حتى لا ينفذ بيع المرفق ولو باع  
الراهن من رجل ثم باعه من اخر قبل ان يجزئ المرفق فالثاني يوقوف ايضا على اجرة لانه الاول لم ينفذ والموقوف  
لا يبيع توقف الثاني فاجازة لزم فكل وبطل الاخر ولو باع الراهن ثم جرح او رهنه او وجهه بغيره عاجل المرفق



الاجان او الرهن او الهبة جاز البيع الاول دون من العقود والفرق ان المرتبة لا تنفع في البيع لاحد حصة  
يحول الى النقي على ما سبق وقد يكون اخذ البيعي انفع من الاخر فيعبر بعينه لتعلق الفايدين به اما من العقود فلا  
منفعة له من الاخر لا يشغل الا الاخر لما سئل ولا بد له في الرهن والهبة فلان اجازة استأطاط الحق في قول المانع  
فقد البيع كما لو باع المورع العيني المتنازع من اشبه على التعاقب فاجاز المتنازع البيع الثاني نفذ للاول لا لا  
نفع له في البيع الا بشفقة الى الاول على ما سئل فلان اجازة استأطاط الحق فينفذ الاول والثاني **قال رحمه**  
**الله** ونفذ حصة في تنفيذ اتفاق الراهن في حصة واحد اقول الشافعي في قوله لا ينفذ اذا كان المصدق معصرا وفي قول اخر  
له لا ينفذ اعتاقه سواء كان المصدق ومرا او معرا لان في ينفذين ابطال حق المرتبة فلان مودودا الى البيع بل والى لان  
البيع ارجح نفاذا من العتق حتى ينفذ من الماربع في الاعتاق فلان اول المانع خلافا لاعتاق المتنازع لان الاجازة تبقى  
حزنا اذا لم يضرها ولا يعقل الى من خلافا لما اذا كان المصدق مودودا لانه لا يبطل حصة في الرهن ولو ان  
العتق ضرر من اهله مضافا الى محله وهو ملكه فوجب القول بفساده ولا يخو تفرد لعدم اذن المرتبة كما اذا اعتق المبيع قبل القبض  
او السابق او المصوب لم اذا لم يكن الى من في الرتبة ببقائه يرد على اليد للرتبة ببقاء كاعتاق المورع المشترك بل اول  
لان ملك الرتبة اقوى من ملك المورع اذا لم يمتنع الاعا فالادنى او لم لا يمتنع ولا يبيع القيل على البيع لان امتناع لعدم القوة  
على التسليم وهو ليس شرط العتق ولان القياس تقوية حكم الاصل الى الفرع دون تغييره وحكم الاصل هنا وفوق ما حمل الرد قبل  
تامة وحكم الفرع بعد تامة وهو في الفرع بطل اصلا لم يحمل المنع لا والرد فيفسد القياس ولا يلزمنا اعتاق الوارث  
المورع الموصى برفقة اذا لم يكن له مالا اخرج انه اعتق ملكه لاننا نقول بعتق عتق الوارث وهو في الحال وعقد ان صفة يوصى الى  
اداء السعاية على ما عرف في اعتاق المورع المشترك فلم يكن اعتاقه لغوا وهو هنا جعل لغوا ولا يقال للمورع كالخارج عن  
ملك الراهن بوليل ان المولى اذا التفت عليه فانه عتق لا ينفذ حصة كانه خرج عن ملكه لاننا نقول وجوب الضمان عليه لا باعتبار  
انه الخارج عن ملكه بل باعتبار انه التفت عليه المشغول بحق المورع المولى ينفذ من المادون له المدين فانه يضمن قيمة للغير  
ح بقاء ملكه فمن كل وجه ولهم ينفذ بقرقانه فيه ونفاذ البيع في الجانب باعتبار انه مودود الى التجارة كالمورع المادون له لا  
لانه مالك وعدم نفاذ حصة لعدم الملك **قال رحمه الله** وطول الرهن في المصلحة بغيره لو حال اذا كان الدين حال الطول **قال رحمه**  
بعد العتق بالدين مضافا لان مودودا له لو طول الرهن كان له ان يرضى بغيره اذا كان من جنس حصة ويكون ابنا واستغناء

فلا فاقين فيه **قال رحمه الله** ولو حال الرهن مضافا الى المورع ان الدين مودودا لا يوفى من المصدق  
قيمة العتق ومجمل مضافا الى العتق يعني اذا كان مودودا لان الرهن الضمان فيحقق منه وفي التقنين فاقين وفي حصول  
الاستيفاء من المورع الذي يملكه فيجبر الحول الاجل فلا محل اقتضاه حصة اذا كان من جنس لان الرهن لم ان يرضى  
حصة من مال غيره اذا ظهر بجنس حصة وان كان فيه فضل رده لاننا احكم الرهن بالاستيفاء وان كان اقل من حصة رجع عليه  
بالزيادة لعدم ما يسقطه **قال رحمه الله** ولو حصل سقي في الاقل من قيمة ومن الدين لان حق المرتبة كان متعلق به و  
سلمت له رتبة فاذا نفذ الرجوع على المصدق لمرتبة رجع عليه لانه هو المستفيع بهذا العتق كما في عتق احد الميراثين العتق  
المشترك اذا التفتان بالخارج والغرم بالغرم ثم يقضى بالسعاية التي ان كان من جنس حصة وكان الدين حال وان لم يكن من  
جنس حصة لم يرضى بغيره فيقضى به الدين وان كان الدين مودودا كانت السعاية مضافا الى الدين فحق به الدين على  
خوفا ذكره في الحال وكيفية ذلك ان ينظر الى قيمة العتق يوم العتق والى قيمة يوم الرهن والى الدين فيستقي في الاقل منها  
**قال رحمه الله** ويرجع به على سبيل يرجع العتق بالسعاية على ماله اذا استلزمه قفوه وهو مفضل فيه حكم الشيخ فلم يكن  
متمم عا فرج حصة عليه بما حمل منه فصار كعبرة الرهن بخلاف المستقي في الاعتاق لانه يرضى بغيره وانما وجبا عليه لانه يسقى  
لخصم العتق عتق في صفة وتكيد لغوها وهنا يسقى ضمان على غيره بعد تمام اعتاقه فافترقا ولان حق المرتبة  
في استيفاء الدين من الرتبة كان ثابتا فاذا حصلت الرتبة للعبود لم يقر على اخذ بولها في الرهن من العتق كما لم يرض  
اذا اعتق عبد في مرضه وعله دين ولا مال له فيه يسقى العتق في قيمة كذا هذا في اوصيفة او بصفة او بصفة السعاية في المستقي المشترك  
في خاتمي البسار والاعا وفي العتق المورع من الاعا لان العتق بحق الملك والتميز حقيقة الملك و  
حق الملك اذن من حقيقة الملك فوجب السعاية فيه في حالة الضرورة وفي الاعا في الخاتمي اظهار اللغاوت  
بمنه خلافا لبيع اذا اعتق المشترك قبل القبض حيث لا يسقى للبائع في الرواية الظاهرة وفي المورع يسقى لان حق البائع في  
الجنس ضعيف لان البائع لا يملك في الاجرة ولا يرضى من عتقه وكذا يبطل حصة في الجنس بالاعادة في المشترك والمورع ينقلب حصة ملكا  
ولا تبطل حصة بالاعا من الراهن حتى يملك من الاسترداد فلو وجبنا السعاية من السويديا بن الحقيق مع وجود الفارق  
وذلك لا يجوز ولو اقر المولى بغيره يرضى بان قال له دفعني عتق فلان وكذا العتق حصة السعاية عتق خلافا لغيره  
يعبره باقراره بعد العتق وفي قول اخر يتعلق الحق في حالة ملك التعليق فيه اداء السعاية لقيام ملكه فيه خلافا لما



لا يحال انقطاع الولاية ولود بده الواهن صح بالانفاق اما عندنا فظاهر وكذا عند لان التدبير لا يمنع ما هو حكم الرهن عند  
والمبيع وكذا الواسطون على الاستيلاء والانفاق لان الاستيلاء مثبت بشئ حق الملك في جارية الابن وحقيقته  
الملك اولى ثم اذا صح اخراج الرهن لبطان الحيلة لا يصح استيفاء الذي منها ثم ان كان الرهن موصرا من قيمتها على التفصيل  
الذي ذكره في الاعناق وان كان معسر استعاهما للرهن في جميع البون لان كسرها مال المولى بخلاف الحق حيث سعى في الا  
من الدين ومضى القم لان كسبه حق فخره وتجس من الاقوال القم فلا يتراد عليه وحى المورثين بقدر الدين فلا يلزم الزيادة و  
لا يرجحان على المولى بما ادياه بعد سائر ادياه من على المولى والمعتق بوجه لانه ادى من ملكه وهو مضمون على ما هو  
وقيل ان كان مؤجلا بسعنان في قيمتهما قنالا لا عوض الرهن من تجس طانه فيقتور بقدر المعوض الا بر ان الرهن  
بنفسه اذا كان موصرا لا يضمن فيما كان مؤجلا اكثر من قيمته بخلاف ما اذا كان حالا لانه يقتضيه الذي لان كسرها ملك المولى  
وقد غور على اداء الدين لكسرها ولو كان قادرا على اداها بال احوال بقضاء لادنه فكذا اذا قدر كسرها ولو اعتقها  
الواهن لم يسبحا الا بقدر القم سواء اعتقها بعد العتق او قبله لان كسرها بعد العتق ملكها وما ادياه  
قبل العتق لا يرجحان على المولى لانه مال المولى ولو اقر على دين الاستيلاء وحسنه في قيمته من عتق لانه لا ولاية له على  
ماله فيصير بقدر المالية ولو قدر بعد قمته مائة درهم وقع به ثم اعتقه من مائة لقيامه مقام الاول **قال رحمه الله** وانفاق  
الواهن كاعتاقه اذا انفق الواهن الرهن فهو كالمعتق من حيث قيمته لانه حق محترم مضمون عليه بالانفاق ثم ان كان  
يكون رهنا في الرهن لقيام مقام العتق **قال رحمه الله** وان انفق اجنبى فالرهن بضمنه قمته ويكون رهنا عتق ان الرهن هو  
الحق في تضيئه قمته ثم يكون القم رهنا عتق لانه احق بعين الرهن الموصو حال قيامه فكذا في السر والاداء مقام الواجب  
على هذا المسن تلك قمته يوم هلك بطلان خلاف ضمانه على الرهن فانه يعتبره قمته يوم القبض حتى لو كانت قمته يوم الاستيلاء  
خس له ويوم الارزاق الفاعل من خس مائة وكانت رهنا وسقط من الدين خمس مائة لان المعبر في ضمان الرهن يوم في يده لانه مضمون  
استيفاء الا انه يقر عند الهلاك ولو استهلك الرهن والدين موصول ضمن قمته لانه انفق مال الغير وكانت رهنا في يوم حمله الا ان  
لان الضمان على العين فاخذ حكمه ولو حل الدين والضمون من جنس حصة السوفى الرهن منه ويترد الفضل على الواهن ان كان  
فيه فضل وان كان دية اكثر من قمته وجب الفضل وان نقصت القم بتراجع السوفى الى خمس مائة وقد كانت قمته يوم القبض الف  
وجسه بالاستيلاء خمس مائة وسقط من الدين خمس مائة لان ما انقص مالها كسرها وسقط الدين بقون ويعتبره قمته يوم القبض فهو

مضمون بالقبض السابق لا بتراجع السوفى وجب على الباقي بالانفاق وهو قمته يوم انفق كذا ذكر صاحب الهداية  
وغيره وهو متعلق فان النقصان بتراجع السوفى لم يكن مضمونا عليه ولا معتبرا فكيف يسقط من الدين خمس مائة سوا ما  
ضمن بالانفاق وكيف يكون ما انقص به كالهالك حتى سقط الدين بقون وهو لم ينقص الا بتراجع السوفى وهو لا يعتبر فوجب  
ان لا يسقط بقاءه من من الدين **قال رحمه الله** وخرج من ضمانه باعتارة من رهنه ان ما عان المورثين الرهن من الواهن  
خرج من ضمان المورثين لان الضمان كان باعتباره وقدره وقدره انما هو الذي اصابه فان رغب الضمان لا ارتفاع القم له ولا  
يكون مضمونا على صاحبه لان الاسترداد باذنه **قال رحمه الله** ولو عاكس في الرهن هلك بانه لا ارتفاع القم من الموصي للضمان  
على ما سنا **قال رحمه الله** ويروى عنه عاذه ان يزوج الرهن الى المورثين عاذه الضمان حتى يذهب الدين بهلك العود القم الموصي  
للضمان والمورثين ان يسرده الى من لان عقد الرهن باق الا يحكم الضمان في تلك الحالة ولهذا لو مات الواهن قبل ان يسرده  
كان المورثين احق به من سائر غيره مائة لان يده العاذه ليست بالزمت والضمان ليس لازم الرهن لانه قد يشكك عنه الا بول  
ان ولو الرهن رهن وليس مضمون **قال رحمه الله** ولو اعارة اصبها باذن الاخر سقط الضمان لما سنا **قال رحمه الله** والحران  
يروه رهنا لان المولى واصونها فيه حقا محترما اذ هو باق على الرهينة لبقاء عقد الرهن على ما سنا بخلاف الاجارة والبيع والهبة  
من المورثين او من اجنبى اذا باعها بعد ما باذن الاخر حيث خرج الرهن من الايعود والابعود مبتدأ ولو مات الواهن قبل ان يرضه  
ثابتا لان المورثين ائسوة الغرماء لان الرهن يتعلق بحق محترم لازم بهن الرهن فان غلب على حكم الرهن ولا كذلك العاذه  
لانها لم يتعلق باحق لازم والايوع في اصبها باذن الاخر كالا عارة لانه غير لازم كالعارية والرهن كالاجارة لانه لازم  
وبيع المورثين الرهن واجارة وهبة من الرهن كالا عارة لان الرهن العقول لا يلزم في حقه لان ملكه باق فيه فينبط به رهن  
العقود ولو اذن الرهن للرهن بالاستعمال او اعارة للعقل فكل قبل ان ياخذ في العمل هلك بالدين لبقاء عقد الرهن  
في اليد والامان وكذا اذا هلك بعد الغنغ في العمل لا ارتفاع يدا الامانة بالغنغ ولو هلك في حالة العمل هلك امانة بشئ  
يو العارية بالاستعمال او في حالة اليد الوهن فانس الضمان ولو اختلف في وقت الهلاك فادى المورثين انه هلك حال العمل  
وادى الواهن انه هلك في غير حالة العمل لان العقول فعل المورثين لانه منكر والبينة بينه الواهن لانه موصى **قال رحمه الله** وان  
استعار ثوبا ليرهنه صلته بترجى ثبات ملك اليد فبعتة بالترجى ثبات ملك الغر واليد وهو قضاء الدين بما له يجوز ان  
ينفصل ملك اليد عن ملك العين بثوب المورثين كما ينفصل في حق الباج زوالا لان البيع يزول الملك دون اليد ثم يكون رهنا











اذا كانت قيمة كل واحد منهما الف وقيل كل واحد منهما بعد قسمة مائة فان لكل واحد منهما المئتين والمقصود منه بالخيار ان  
شأه اقل القاتل حلاشي له غيره وان شاء فمئتين المئتين البيع ورجع المصوب منه بقية واما ان التغير لم يظهر في نفس العبد  
لقيام الثاني مقام الاول لما واما كذا فمع رغبته في الرهن اما بعدنا فلا يجوز عليك من المئتين بغير ضله ولان جعل  
الرهن بالدين يحكم صاحبه وانه منسوخ بقوله عليه السلام لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه الحديث بخلاف ما ذكر من البيع و  
المصوب لان حكم الخيار في العيب في الضمير ملكه باء الصمان وما حذر وعان وعلى هذا الخلاف لو رجع من صرح صار  
يساوي الوفاء لم قبله عديساوي ما دفعه به واذا قيل العبد المرحون قتيلا حفظا ففان الجناية على الموتى ولا يملك  
الوفاء لانه لا يملك التمسك ولو قدر ظهر الحل بين الرهن على حاله ولا يرجع المئتين على الراعي بشئ من الفداء لان الجناية حصلت  
في فداءه ولو ان المئتين ان يقدى قبل الرهن دفع العبد واقر لان الملك له وايضا فكل سقطا دين المئتين بل لان العبد قد هلك  
بالوفاء بربك في ذمة المئتين وكذا بالفداء لا كالحاصل لبعض خلاف هذا الوعد اذا قبل انسا او استهلك الا حيث خاطب  
الراعي ابتداء بالوفاء او الفداء لانه بغيره فهو على المئتين فاذا دفع خرج من الرهن ولم يسقط شئ من الدين كما لو ملك ابتداء فهو  
رجوع به الى حاله ولو استهلك العبد المرحون ما لا يستغرق معتقوا ان ذمة المئتين قد بينت ففداه كذا في الفداء وان ابي قيل  
للمؤمن بعد في الدين الا بخياره ان يولد عنه فان ادى بطلان المئتين كما ذكر في الفداء وان لم يؤدى ورجع العبد فيه باخذ ضا  
الدين العبد دينه لان دين العبد مقدم على دين المئتين وعلى حق المولى لان حقه مقدم على حق المولى وكذا على حق المئتين لانه قائم  
مقام المولى في المال وله هذا المعنى قلت يقوم دين العبد على دين المئتين لان الجناية على الجناية قلم مقام المولى فيمكن العيني  
فان فضل شئ من دين العبد ودين المئتين او اكثره فالفضل للراعي وبطلان دين المئتين لان الرقبة  
مستحقه مع حق ضمان فكيفه الهلاك وان كان دين العبد اقل منه سقط من دين المئتين بعدن وما فضل من دين العبد يبقى رهنا  
كما ان ثم ان كان دين المئتين موقعا ضمنه لانه من جنس حقه وان كان لم يحل مسك حقه لم يحل باخذ اذ اصل ان كان من جنس حقه وان  
كان من العبد لا يبقى بين العبد والمئتين الا على وجه ما بين على احد وجهين يعني العبد لان الحق في دين الاستهلاك يتعلق برقبته  
وقد استوفيت فبما خسر الى ما بعد العتق ثم اذا ادى العبد بعد العتق للراعي على اصله وجب عليه بفعله هذا اذا كان  
كله مضمونا وان كان بعضه امانة بان كانت قيمة اكثر من الدين وفوجئ العبد بجناية قبل الما فدياه او دفعاه لان البعض مضمون  
والبعض امانة والفداء في المضمون على المئتين وفي الامانة على الراعي فان اجمعا على الوعد دفعاه وبطلان دين المئتين والوفاء لا يجوز

في الحقيقة من المئتين وفي الامانة على الراعي فان اجمعا على الوعد دفعاه وبطلان دين المئتين والوفاء لا يجوز في الحقيقة  
من المئتين ما سوا الامانة المضمون بالفداء ولهذا يبطل رهنا في الوعد لا ضمان لان الجناية على الجناية وان شأه اقل القاتل حلاشي له غيره وان شأه  
ايها لاما اذا كان هو المئتين فلهذا ليس بالفداء الذي يختار ابطاله على الراعي وفي الوعد الذي يختار ابطاله على المئتين  
ويكون المئتين في الفداء متطوعا في حصة الامانة على الراعي على الراعي بذلك لانه كان يمكن ان لا يختار فيخاطب الراعي فلهذا  
والحال من كان مبرعا على ماله من ابي حنيفة بخلاف ما اذا ابايلامه بقدر خطابه والمئتين تحتاج الى اصلاح المضمون ولا يمكن ذلك  
الا باصلاح الامانة فلا يكون مبرعا وعندها يوسى ومحمد وزيد والحسن المئتين ليس ولا في الوعد فكيف يختار ولان في الوعد  
عنده المئتين تقويت حق الراعي في العيني من غير ما ينحصر له لان حقه يسقط بالوفاء كما يسقط بفداء الراعي ثم اذا فداء الراعي  
تخسرت لم تبق حصة المضمون في الفداء في ذمة لان سقوط الدين هو لا يرد دفعه او فداءه لا بد من الاحتياط في حاله فاذا صار  
كاه حقه بالفداء علم بحول الراعي في الفداء متطوعا ثم ينظر ان كان حصة المضمون في الفداء من المولى او اكثره بطل الدين وان كان  
اقل سقط من الدين بحسابه وكان العبد مبرعا باقى لان الفداء في حصة الامانة كان عليه وفي حصة للمضمون كان على المئتين فاذا اداء  
الراعي وهو ليس متطوعا فيه كان الرجوع عليه في حصة المضمون كما اذا دفعه في حصة المضمون في حصة المئتين فانما اداءه  
حيث يكون متطوعا في حاله حقه الراعي لانه حاله عينيه ما بينا وعرفنا ان حقه على عكس ما بان الراعي كان مبرعا فانه لم يكن  
متطوعا في الفداء وان كان غايها كان متطوعا فيه ووجهه ان الحق لا يخاطب المئتين على غيبة الراعي لانه ليس مالك ولا يتقرر على الوعد  
ولا يمكن من اداء العبد من ماله حقه الراعي فلا حاجة الى الفداء فاذا اداءه من غير حاجة اليه كان متطوعا واما في حاله حقه فالحق عليه  
خاطبها بالوفاء والفداء لا يتوصل المئتين الى استيفاء من الا بالفداء فلان مضطرا اليه فلا يكون مبرعا كغير الراعي وصاحب العلو  
اذ ابنى السفلى ثم بنى عليه علوه وكان في جناية بكون الراعي اذا قال المئتين انا اقدى كان ذلك وان كان لا اكل خيار الوعد لانه لم يكن  
مضمونا عليه فهو محجوس بدينه وله الفداء من صحيح من زيادة الاستيفاء ولا يلزم على الراعي فلهذا قال رحمه الله وان مات الراعي  
رجع وصية الراعي وقبضه الدين لان الوصي قائم مقام المولى ولو كان الوصي حيا لكان له ان يسع الرهن فكذا الوصي قال رحمه الله فان  
لم يكن له وصي نصيب الغنائه له وصيها وامر ببيع وفعل ذلك الى الغنائه لان الغنائه نصيب ناطر الحقوق المسلمة اذ يجوز ما من النظر  
لأنفسهم وقد يقبض النظر نصيب الوصي يؤد ماله لغيره ويستوفى حقوقه من غيره ولو كان على الميت دين فممن الوصي بعض الزكاة  
عنهم عظيم من غير ما لم يخز ولا يخرين ان يودوه لانه اثار لبعض الغنائه بالايقا الحكم فلهذا لا يثار بالايقا الحقيقة والجراح











وموالا استثناء الاول بعين الرهن ويستثنى الاستثناء الثاني الذي هو الحقة وكذا اذا اشترى بالدين عينا او صالح من الدين  
عينا عيني وكذا اذا اصاب الرهن الرهن بالدين على غيره ثم ملك الرهن بطالب الحوالة وكل بالدين لانه في معنى البراءة بطريق الاداء لانه  
خرج بالحوالة عن ملك الجبل مثل ما كان له على المحتال على من لا يرجع عليه ان لم يكن للجبل على المحتال على من لا يرجع عليه ان لم يكن وكذا اذا  
تصادق على ان لا دين ثم ملك بمكس بالدين لتوهم وجب الدين بالتصادق على قيامه فيكون الجهة ماقية بخلاف الاول وقال في المطا  
ذكره على الية الرهن في البسوط اذا تصادق على ان لا دين في ضمان الدين اذا كان تصادقها بعد ملك الرهن لان الدين كان واجبا  
ظاهر احيى على الرهن وجوب الرهن ظاهر انك لنفان الرهن مستوفيا واما اذا تصادق على ان لا دين والرهن قائم ثم ملك فيه ملك  
امانة لانه تصادقها بين الدين من الاله وضمان الرهن لا يثبت بدون الدين وذكره الاستيعاب انهما اذا تصادقا قبل الهلاك ثم  
ملك الرهن احل من خافه والحوالة ان لا يملك مضمونا رجل دفعه لغيره تطوعا قطعت المرأة قبل الوطى رجوع المطلق  
بمنطقه اذ وكذا لو اشترى عبدا وتطوع رجل اياه فتم ثم رد العبد بعيب رجوع المتزوج باذن وقال في رجوع الرهن والشرن  
بملك على الغايض لان المطلق اذن من فصار كاد انما باذنها قلت انما اذا فقهه بامر رجوع عليها باذن فالحال باليمان وبنام  
يلحقه منق على ملك المطلق والله اعلم بالعباد **كتاب الجنايات**  
وفي في اللغة اسم لما يجنيه المومن من تركه تسمية المصنوع من جنس على نرا وهو عام لانه يحق ما يحرم من الفعل واصلا من جنس التزويج  
اصد من الشئ وفي الشئ اسم لفعل محرم سواء كان في مال او نفس لكن في عرف الفقهاء يراد بالطلاق اسم الجناية الفعل في النفس  
والا طراف الفعل على من اوجبه وهو من غير عمد وخطا واما جرم الخطا والفعل سبب المراد به بيان من يتبع في الاحكام والعقوبات  
والدية واللعن وحرمان الارث والامه على ما بينه نساء العدة هذا يقتسم الشيخ ابي بكر البرزنجي رحمه الله وذكره محمد رحمه الله في  
الاصول انه سبب او به عمد وبغير عمد وخطا **قال رحمه الله** موجب القتل عمد او غير عمد بسلح او نحوه في تعريف الاجرم كالمحذور  
من الجرح والخطب واللبط والالام والقود عينات الفعل الموصوفة بهذه الصفة بوجوب اللام والعقوبات متعينات اما اشتراط  
العمد فلا يلزمه لانه لا يخفى دونهما ولا يوجب الترتيب على العقوبة لعقوبة على السلام ورفع من الخطا والسيان الحديث  
واما اشتراط السلح فلا يلزم العمد والقصد ومثل القتل لا يوجب عليه ذم او مبطن فاقسم استعمال الالة القاتلة غالبا  
مقامه تسمية الالة السبب في التزم من الخطا مقام الخارج من السبيل والبلوغ مقام لغو العقل تسمية الالة القاتلة  
غالبا في المحذور لانها في المعن للقتل والمال ليس هو فليس بعد للفعل في الوهم بجر كبير او خفيف او بهيمة صديق او خلدس

لا يجب العقاص من ان جنيفه وجه الاعلاما في في شبه العمد وذكره قاضي خان ان الجرح لا يشترط في الجدي واما شبه  
الجدي كالجناح وغيره في ظاهر الرواية واما وجوب اللام فمطلوبه من من يقتل مؤمنا متعمدا فخر او جرحه الالة وقال  
على السلام سبب المؤن فخر وقته كغيره وقال على السلام لروا الوينا اهن على الدعاء في في سلم وعيلة اجماع الالة واما  
وجوب العقاص فمطلوبه من كتب عليكم العقاص في القتال وقوله تعالى وتبينوا عليهم من ان النفس بالنفس والمراودة القتل العمد  
لان الله اوجبا لدية في القتل خطا بقوله ومن قتل مؤمنا خطا فخره رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى اهله وقال على السلام  
العمد فودولان القتل قصاصا ناية العقوبة فلا يبرح الا اذا تهاوت الجناية فلا يتناها الا بالعدولان الخطا فيه شبهة  
يعرف فلا يلزم ان كان العمود يعزى وان كان بدل الجرح المشروط بالصلح لا بالقتل وقلنا في الواجب اصدع بالبيعة و  
ويتعين باختيار الولي وفي قوله عنه ان الواجب هو القود عينات كل المولى حق العدول الى المال من غير من القاتل لعقوبة على السلام  
من قتل مؤمنا فهو خير النفران اما ان يقتل ما ان يؤذي وقال على السلام في خطبة يوم من مكة في قتل بعد قتاله قتل  
فاله من خير من من ان ياضو العقل ومن ان يقتل او يؤذي او يفسد على النية ولان حق العمد شرع جاز او في واحد منها نوع  
جرح فخره يعقبي الواجب كالكفارات او في العدول الى المال بعد الوجوب كالحق المقتطع والاحتياج في الدماء بتعبيه مرفوعا  
للهاك وهو باعفاء متعنت وملت في التهلكة فيجوز عليه كالمضطر اذا وجد حال الجرح معه فانه يقتضيه في ذم والادب قد  
يفض بالمال في الخطا وان مات لونا وما روي في المراد به القتل العمد على ما بينه والالام في قوله على السلام العمد فود  
للجنس لعدم العهد فيقتضيان جرم العمد وجوب القود لالام ومن جعله موجب القاتل فمؤداه على وهو لا يجوز في هذا المعنى انما  
ان يعارض في العمد بقوله العمد فود لالام فانه لان المال لا يصلح وجبا لعدم المماثلة بينه وبين الالام صورة ومعنى الالام في خلق  
ملك ما يتحمل التل في وينتقل بالطلاعة ويكون خليفة الله في الارض والمال خلق الله لا اقامة معاليه ومقتول الالام في جواحه  
فلا يلزم جاز او قايما مقامه والعقاص يصلح للتنازل صورة لانه قتل يقتل وكذا معنى لان المقصود بالقتل الانقام وان فيه كالا  
ولهذه اسمي قصاصا وبه تحصل منفعة الاجزاء كونه ناسرا لا باطلا في حق من جازي الالام ولهذا يضاف ملو جرم المال  
في القتل العمد الى الصلح الا ان قوله على السلام لا يقتل العاقلة عمدا ولا عذرا ولا اصلها ولو كان القتل عمدا وجبا للمال لما اصنافا  
لله الصلح ولا تعارض بقوله لا يقتل العاقلة عمدا لان المراد به ما لا يمكن العقاص فيه من الجرح اذ في ما دون النفس والصلح ما يمكن















عوم التعرض ولا تسلّم ان الكفر مع نفسه بل بواسطة الحرب الى ان لا يقتل منهم الا بالحق فلهذا الشيخ الغزالي والزاد وقد  
انفع الحرب بقوله فكل من معصوم لا يشره ولهذا يقتل الذي بالذي ولو كان في عصمة من حاكم لما فعل الذي بالذي كما لا يقتل  
المستامن بالمتامن وقوله على رضى العتمة انما يذول الجيرة لتكون دماهم كدماينا واما لهم كما قالوا وذاك بان يكون  
معصومة بالمتامة ولهذا يقتل المسلم بغيره مال الذي ولو كانت في عصمة بشره كما لا يقطع في مرقعة حال المستامن لان  
المال ينجى النفس والى المال اهلون من النفس فاما قطع بغيره كان اولي ان يقتل بغيره لان امر النفس اعظم من المال الا ان العبد  
لا يقطع بغيره مال مولاه ويقتل مولاه كما ذكره ما والذى يولى على ما سنا قلنا ان الذي او قتل ذنبها لم اسم القاتل قبل ان يقتل  
قتله بالاجماع وعزاه قتل مسلم بغيره لان المسلم يجب عليه القتل بغيره الذي ابتداء مادام الوجوب لان حاله الوجوب في مثل  
هذا المعصية بالابتداء انقطاع الامم الا ان المسلم لا يخرج مسلما فادى الجرح والعيان بالدم ما من الجرح سقط العظام  
وبعكس الجرح من ثام اسم الجرح لا يجب العظام كما ذكره ما ومعنى قوله على اللام لا يقتل مسلم بغيره ولا ذنبه وهو في غير  
جرح وهذا سقط وهو العهد وهو الذي على المسلم تقوية لا يقتل مسلم ولا ذنبه وهو بغيره لان الذي اذا قتل ذنبها قتل بغيره  
ان المراد به الجرح الذي لا يقتل مسلم ولا ذنبه ولا يقاتل صفاء لا يقتل ذنبه وهو مطلق الى المخل فلهذا يكون ابتداء الكلام لانا  
نقول هذا لا يستقيم لوجهين احدهما انه عهد وفوق عطف على الجرح فياخذ الحكم من لان المعطوف ان قص ياخذ  
الحكم من المعطوف على التام كما يقال قام زيد وعمر او يقال قتل زيد وعمر واذ لا كما قام او قتل ولا يجوز ان يقول له خبرا  
اخر والثاني ان المعنى يابى ذلك لان الله اوسوق الكلام الاول من القتل قصاصا لان مطلق القتل فكذلك الثاني في حقيقة المعطوف  
اذ لا يجوز ذلك البتة في المفرد ولا في المعناه لا يقتل مسلم بغيره جرح ولا ذنبه وهذا لا يقتل بغيره جرح ولا ذنبه لانا نقول لو اردت  
ذلك المعنى لكان اذ لا يجوز عطف المرفوع على المجرور فلا يجوز نسبة الى رسول الله صلعم ما افعى العورج لا يقال روى في عهد  
بالحج في بعض طرفه فيكون معطوفا على الماخر فلا يول على ما قلنا لانا نقول ان من ذلك هو جرح الجوارح لا المعطوف على نفسه فيكون  
في الحكم ومنه جاز قال الله تعالى وسبحوا ربكم واركبكم بالجبر الى و ان لم يشارك في الحكم فكل من علمه توفيقا من الوترين  
على الوجه الجاني وكذا الحديث الاول والاولى الحاضر الجرح والاولى على ان عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق قال حين قتل عمار  
على الرأوة ومعه العزنان فلما بعثهم ثاروا فسمط من بينهم خنجره واسان مسكة في وسطه فانطلق عبيد الله من عمر حين  
سمع ذلك من عبد الرحمن ومعه السيف حتى دعى الهرمزان فلما خرج اليه قال انطلق حتى تنظر الى امر سام ثم اخرجته حتى اذا مضى

بين يديه علاه بالسيف فلما وجد من السيف قال لا اله الا الله وقال عبيد الله لم دعوت جنيته ولما نفيها فلا يخرج  
الى العلوية بالسيف فقتل بها عيسى ثم انطلق عبيد الله فقتل ابنه الرأوة صغيرة فلما استحل عثمان دعا المهاجرين والانصار  
فقال اشرعوا الى قتل هذا الرجل فقتل الذين باعوه فاجتمع المهاجرون ففعلوا ما وصى به من بالشرع على وشؤون  
عنه فقتل وقال عمرو بن العاص لعثمان قد عفاك الله ان يكون بعد ما بيعت فلما كان ذلك قبل ان يكون على الناس سلطان فاحض  
عنه وتفرق الناس في خطبة عمر والعام والهرمزان وجيفته لانا لما فرس واشاد المهاجرون على قتل عبيد الله بها فاحض الى ان يرد النبي  
صلعم بالعام الذي في يثرب المهاجرون على قتل عبيد الله بالذي وعدهم وعملوا في هذا الحديث فثبت بذلك ان المراد به الجرح  
ولا يقال لعل عثمان اراد قتل بنت ابى الرأوة لا بعينه والهرمزان لا تاتى قول لو اذ ذلك لبيته ان يقتله لان الناس  
كانوا يقولون من يديه بعد ما الله تعالى ان لا يبين ذلك مع هذا القول من الناس من يديه فثبت بهذا ان المساواة من كل وجه  
لا بعينه وجوب القصاص في العتمة وقوله لا يستول اصحاب النار واصحاب الجنة الى في الفوز وبديل على  
قوله لا اصحاب الجنة هم الغايرون فلا يلزم من عدم الاستواء في العتمة لان مثل هذا الكلام لا عموم له الا ان قوله تعالى  
لا يستول الا على واليه من المنى هو الاستواء في البصر والعلم لا في كل وصف ولهذا جرح العتمة منها لا استواءها في العتمة وكذا  
نفسان حال الماخر بغيره لا يدين عصمة فلا عبرة به كساب ولا وصافى النافضة كما جرح في النفس والارادة ولا تسلّم ان كفرة ينج  
للقتل بل جوابه هو البيع وقوله كذا في غير خلاف ما ذكره من الكثرة في الاختلاف في الوضاع فانه يجب لوطي وانما استمع لاختلاف المذ  
بعض فاورث بشره **قال رحمه الله** ولا يقتلان بمن من لا يقتل المسلم ولا الذي يحرب دخل دارنا بامان لانه لم يغير  
مخوف على التابيد فان قدمت المساواة وكذا كفرة باع على الحرب بغيره الرجوع الى ما جرح يقتل المستامن بالمتامن  
قباشا لوجود المساواة بينهما ولا يقتل المستامن لوجود البيع **قال رحمه الله** والرجل بالكمة والكبي الصغير والبيع لا  
يؤجر من فاقص الاطراف بالبحون يعني يقتل الرجل البيهجه هؤلاء وهو معطوف على ما تقدم في قوله ويقتل الجرح الى  
اخره لا على ما يلزم قوله ولا يقتلان بمن من انما جرح العتمة منهم في العتمة والمساواة في العتمة  
عقد الباري ولو اعترفت المساواة فيما وراءها لا يوجب العتمة ونظر العتمة والعتان **قال رحمه الله** والولاء بالولاء  
تكونا وروينا في العمومات وما ذكره من المعاني **قال رحمه الله** ولا يقتل الرجل بالولاء لقوله عليه السلام لا نقاد والولاء بولاء  
ولا ليس بعين لان الولاء لا يقتل ولرب غالب الوفاء في شقة فيكون ذلك بشره في سقوط العتمة ولان الاب لا يباحق

عنه

ع







فلا يثبت الحل بدون يقين السبب ما الثاني وهو ما اذا لم يترك وارت غير المولى فلا يثبت رقيقا لانها كانت  
موتة لاسيما وفاء عطلها ان قبل عدل فيكون القصاص للمولى بخلاف معنى البعض اذا قيل لم يترك وفاء حيث لا يجب القصاص  
لان العتق في البعض لا يفسخ بكونه عاجزا او لان الاختلاف في انه يعنى كما او بمعنى ظاهر فكلية المستحق فاورد ذلك بشبهة  
كما لم يثبت اذ قيل من وفاء وقوله او لم يترك وفاء ولو اوردت ان شرط الوارث وقع اتفاق فانه اذا لم يترك وارت ايضا الحكم  
كذلك لموت رقيقا او ذكر ذلك لبيد على انه لا فرق من ان يكون له وارث او لم يكن بخلاف المسئلة الاولى **قال** رحمه الله وان ترك  
وفاء ووارثا لا يملكه لا يقتضي حرا بالاجماع وان اصبحت المولى والوارث لا يشبهان في الحق لانه ان مات حر كما قال علي وابن  
مسعود رضي الله عنهما فالقصاص للوارث وان مات عبدا كما قال زبير بن ثابت رضي الله عنهما فالقصاص للمولى **قال** رحمه الله  
وان قيل عبدا المولى لا يقتضي حرا حتى يجمع المهر تهن لانه لم تهن لانه لم يملكه المولى وكذا في المهر لانه لم يملكه المولى  
المهر تهن في الوثن لانه لو قيل القاتل بطل حتى المهر تهن في الوثن لانه لم يملكه المولى بل بدل وليس له ان يترفع بغيره فاورد ان بطلان  
حق العتق وذكر في العيون والجامع الصغير لغير الاسلام انه لا يثبت له القصاص وان اجمعا فجملا كما لم يثبت الوثن ترك وفاء  
ووارثا ولكن الفرق بينهما ظاهر فان المهر تهن لا يسخى القصاص لانه لا ماله ولا ولا فلم يشبه من الحق بخلاف المهر تهن  
ما هنا وان قيل العبد المبيع قبل القبض فالقصاص للمشتري ان اجاز البيع لانه المالك وان نفى قبل البيع لانه لا يبيع ارتفع وظهر  
انه لا يملك وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف هو كذلك ان اجاز البيع لما هنا وان نفى فلا قصاص للبايع لعدم ملكه  
عند الجناية فلم ينفذ مولا ووجبت له القيمة وعند محمد حبيب القيمة في الوجهين لا يشبه المستحق **قال** رحمه الله ولا يراد المعتوه  
العتق والصلى لا العتق بغير اذله ان اذ اقل والمعتوه فلا يميز ان يقتل قاصدا وله ان يباع لغيره حال وليس له ان يعقوبنا العتق  
خلال القصاص في الشئ ودركنا ذلك بلع الى النفس والايه ولاية على نفسه فبذلك لا يملكه بخلاف الاية وانما له  
حيث لا يكون لهم ولاه السيفاء عفاها وجب للمعتوه لان الابرار لو فوض شئته جلى الشئ لما حصل له كالمعتوه لا ياتي و  
لهذا اعدم زولوم زاعل في خلاف الاية والم وما الصلي فلا ينفذ من العتق فلا يملك العتق كان يملك الصلي بالطريق الاولى  
هذا اذا صلي على عتق الية او اكثر منه وان صلي على من لا يبيع وجب الية كاملة واما العتق فلا يابطال لانه لا يفسخ ولا  
مصلحة فلا يجوز وكذلك ان قطع يد المعتوه عفاها المولى كالأبرار في جميع ما ذكره الا في العتق فانه لا يقتل لانه العتق من ابر  
الولاية على النفس حجة لا يملك تزوجه وبطلان من الاطلاق الصلي عن النفس استثناء القصاص في الطرف اذ لم يستثنى

الا العتق في النفس وذكر في كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلي عن النفس لان الصلح فراه من الاستثناء وهو لا يملك الاستثناء  
وهو المذكور هنا وهو المذكور في الجامع الصغير ان المقصود من الصلح المال والمولى يتولى العتق فيه كما يتولى الابرار بخلاف القصاص  
لان المقصود الشئ وهو مختص بالابرار لا يملك العتق لان الابرار لا يملكه كما في من الابطال بل اولى وقا في القيا من ان لا يملك الوصي  
العتق في الطرف كما لا يملك في النفس لان المقصود متحد وهو الشئ وفي الاستثنى ان يملكه لان الاطراف يمكن ان يملك الاموال لانها  
خلقت وقاية للنفس كما في المال فلان السبق في غنم في العتق وفي القاية غنم في الابرار فيه في الصلح لا يبرأ من قبل ولا يبرأ من  
السلطان والقاية غنم في غنم وهذا الاول له واليه كالمعتوه فيه ما عرفت في نوصفه **قال** رحمه الله والقاية كالابرار الوصي  
بصلح فقط واليه كالمعتوه وقوله في ذلك ملخصا في اللطام **قال** وللكبير العتق قبل كبره الصغار يعني اذا كان القصاص  
مشترا كما بين الكبار والصغار بان قيل لهم وان اجاز للكبير ان يقتل القاتل قبل ان يبلغ الصغار وهو اعتد في حقه رحمه الله وقا  
ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار لانه مشتري منهم لان الكبار لا ولاية لهم على الصغار حتى يستوفى حقهم ولا يملك استثناء البعض  
لعدم التجزؤ لا الالحاق لعدم الولاية عليهم وفي ابطال حقهم بغير عوض يحصل لهم فعيبي ان يترادهم كما اذا كان معهم كغير  
غايبة وكان من المولى في احوالها صغيرا بخلاف ما ذكره الكبي حريصهم وان بطل بذلك حق في القصاص لان بطلانه بحوض فبطل  
كما بطلان وطلب صيغة رحمه الله عارون ان عبد الرحمن بن عليم حتى قيل عليم من العتق قبل بوجوه في اوله رضي الله عنه صغار  
ولم يشترط بلوغهم وكان ذلك بغيره من الصغار في غير كبره فحل محل الاجماع ولاه حق لا يجوز لان سببه وهو العتق لا يجوز فثبت لكل  
واحد منها كمالا في ولاية الانحلال وهذا الواسع في بعض الاوليا لا يفي بشئ للقائل ولولم يكن له قتله الصلي كما لا يجنب وكذا  
للباقين وكذا الصغار في مسئلتنا بخلاف ما اذا كان معهم كغير غايبة ان لا يستوفيه بعضهم فيه حينئذ في كبره الصغار  
العتق منقطع في الحال فافترقا وخلاف ما اذا كان من المولى في احوالها صغيرا لان السبق للملك او المولا وهو غير متاثر من  
مسئلتنا في العتق ومن متاخره ولهذا النوع احوال المولى في الامة المستخرجة منها او المصنفة لها وفي القرابة تنفرد  
بمجالها واصل من كانه ليس بغيره فيمنزله ولو كان الكبير وليا للصغير عند العتق في مال الابرار الجد يستوفيه الكبير قبل  
ان يبيع الصغير باجماع اصحابنا سواء كانت الولاية له بالملك او بالقرابة وان كان وليا للصغير لا يقدر على العتق في المال  
كالاية والم فعله للالا فان كان الكبير اجنبيا عن الصغير لا يملك الكبير الاستثناء بالاجماع حتى يبلغ الصغير وعوض الشئ في لا يملك  
الكبير الاستثناء في المال **قال** وان قيل من يعتق ان احببه الخدي والالا لا يسخى والعتق في هذا اذا اصابه بخدين من







كان كذلك لان ما يلحقه من الشيء اكثر لان الشجرة المستقيمة ما بين قريته اكثر شيا من الشجرة التي لا تنحرف من قريته خلا  
قطع الحصى فان الشيء منه لا يختلف وكذا المنفعة لا تختلف فلم يكن له الا القصاص لوجود المساواة منه من كل وجه **قال رحمه الله**  
ولا يقاس في عظمه لعله لا يقاس في العظم وقال عمر بن الخطاب لا يقاس في عظم الا في السن وهو المراد بالحدث وهو  
صاحب الكتاب لان القصاص بين المساواة وقوتها باعتبار ما في غير السن واختلف الاطباء في السن هل عظم وطرف عصب يابسي  
منهم من ينكره عظم لانه حدث ومنه يوجب تمام الخلقة وليس بالحل فيه هذا لا يحتاج الى الفرق بينه وبين سائر العظام لانه ليس  
صحيحا فعمل صاحب الكتاب في السن كذلك لانه لم يوجب في السن عظمه ولا في غيره من عظمه ولان عظمه فالفرق بينه وبين  
سائر العظام ان المساواة فيه يمكن بان يبرد بالمبرد ويقور ما كثر منه وكذا ان قطع من فخذ لا يقطع من عظامه لتعذر اعتبار المماثلة  
فيه في يفسد لهما وان يبرد بالمبرد في موضع اصل السن كذا ذكر في الزاوية معقولا في الذخيرة **والجواب** **قال رحمه الله** وطرف  
رجل وامرأة ورجل وعبد وعبد بين القصاص في الطرف من رجل وامرأة ولا بين عبد ولا بين عبد في الطرف فيجب  
القصاص في جميع ذلك الا في الحيط وطرف العبد لان الطرف تابع للانس في القصاص في الاخرى في كل موضع مجرى  
القصاص في النفس في الطرف وما لا فلا ولان الاطراف يمكنها سلك الاموال بالازا وقاية الانفس كالاموال والاعمال  
من طرف الذكرا والانس للنفوس بينهما في القيمة يتقوى الشارع ولا بين الحر والعبد ولا بين العبد والعبد في القيمة وان  
تساوا في غير ذلك الجزاء والظن ليس يقين فصار شره ما منعت القصاص خلاف طرف الجزاء لانه استواءهما في القيمة يتقوى  
الشرع بخلاف الانفس لان القصاص في الطرف لا يعلق بالرفق والروح ولا يتفاوت فيه **قال رحمه الله** وطرف الحمار والمسلم سبيل الى  
مئلان فيجر القصاص بينهما للتساوي في الارض وقال الشافعي لا يجر ما ذكرنا من اصله **قال رحمه الله** وقطع يمين يمينك عدد  
وجانبة يمينك ولسانك وكرالان يقطع الخشعة في القصاص في هذا الاشياء لعدم إمكان المماثلة في الارض لان في القطع من نصف  
الساعد كالعظم ويتعذر التساوي فيه اذا ضابط له في الجايعة البراءة فلا يمكن ان يجر الثاني جابته على وجهه لانه فيكون  
اهلا كما فلا يجوز الزكرو واللسان يتقبضان وينبسطان فلا يمكن اعتبار المماثلة فيهما الا ان يقطع من الخشعة لان موضع القطع  
معلوم فصار كالمفصل من اليد يرسف لانه اذا قطع من اصله جرح القصاص لاعتبار المماثلة في الجرح عليه لانه لو قطع  
بعض الخشعة او بعض الزكرو او بعض اللسان لا يجر القصاص في حاله معذرة بخلاف ما اذا قطع كل الماد او بعضه لانه يتقبض  
ولا ينسبطا وله حد معلوم فيمكن اعتبار المماثلة فيه والشفة ان استقصاها بالقطع جرح القصاص لا يمكن اعتبار المماثلة

فرا

فرا بخلاف ما اذا قطع بعض النعور واعتبار المماثلة فيه **قال رحمه الله** ورجل من الارض والقودان كان القاطع اشل او  
ناقص الاصابع او كان راس الشاة اكبر مما الاول وهو ما اذا كانت يد القاطع مثلا وناقصة الاصابع وبدا المقطوع صحيحة  
كاملة الاصابع فلان استيفاء جرحه كما استعوز فيجوز ان يجوز بدو جرحه في القطع وبين ان ياخذ الارض كما لا يمكن الخف  
مئلان لانه اذا قطع عن يمين الناصر لم يبق منه الا يمينه فانه يجزى من ان ياخذ الموجود ناقصا وبين ان يعدل في القيمة ثم  
اذا استعوز في القصاص سقط في الزيادة وقال الشافعي يضمنه النقصان لانه قد راعى استيفاء البعض فيستوفي ما قدر عليه  
وهذا تقدير استيفاءه بضمه ولان الباقي وصفه فلا يضمن بانفراوه فصار كما اذا جرح باليد الحمار الجرح ولو سقطت  
يد المعيبة قبل اختيار الجرح عليه بطل حقه ولا شيء له عليه لان حقه متعين في القصاص عندنا كما هو ان موجب العود وحدها  
وحقة ثابت فيه قبل اختيار المال كما اذا كانت صحيحة فاذا مات الحل بطل الحق بخلاف ما اذا قطعت يمينه او بركة حيث  
يجب على الارض اليد وقال الشافعي في جرح الارض في اللصوصيين لان وجوب المال عند اصله كالعود فاذا تعذر استيفاء العود  
تعين المال ولان العود هو المتعين على ما بينا فينبغي ان يوفى المثل كما اذا مات من هذه القصاص في النفس عزاءه اذا قطعت  
يد بمقصا او بركة قد اوفى بها حقا مستحقا عليه مسلمات له مع ما يعرفه للاول بخلاف النفس اذا جرح على القاتل القصاص بعينه  
فيقتل له حيث لا يضمن لما ليست من معنى المال فلم يسلم له وما الثاني وهو ما اذا كان راس الشاة اكبر بان كانت الشاة السبعية  
بين قريته المجنونة وعمل لا يستوعب من قريته الشاة فلان الشاة انما كانت لوجهه تكون حاشية فيقود او الشاة بزيادة  
وفي استيفاء ما بين قريته الشاة زيادة على ما فعله بكليتها وقود حقه لا يلحق الشاة من الشاة مثل يلحق المجنونة فيجرح  
كما في الشاة والمجذبة لم لو اختار العود جرحا من الجانيين شاة لان حقه في كل في الحل فكان لانه يفعل ومن عكسه وهو  
ما اذا كان راس المجنونة اكبر من الشاة ايضا لتعذر الاستيفاء كمالا فيه من زيادة الشاة وكذا اذا كانت الشاة في طهر راس  
وهي ياخذ من جهة اصدها الى قفاها ولا ياخذ الى قفاها الاخر فهو الجرح لما ذكره وذكر الطحاوي عن ابن الكلبين ان الاقصا  
والاصار لانه في القصاص في جرح النقص غير المساواة في الحل ولا ينظر الى الصغر والكبر وجوابه ان القصاص في الشاة لا اجل  
الشيء وهو يتفاوت في الصغر والكبر وفي قطع اليد لغوا من شعبة البطش وفي ما يتفاوت في الصغر انفع من الكلبين  
فاقره **قال رحمه الله** ان هو على مال وجب حلالا وسقط العود ان اذا أصحح القاتل على مال عن القصاص  
سقط القصاص وجب المال للمالك عليه حلالا طالما كان او كثر العود لانه في كل من اخبره في الآلة قال ابن عباس رضي الله عنهما نزلت

الاية



في الصلح وقوله عليه السلام من قتل القاتل فاعلمه من خيرتين ان اجزوا المال وبين ان يقتلوا والمرد والله اعلم اخذ المال  
بوضي القاتل على ما بينا ولا حق ثابت له بجره في العفو كما ان مقتله لا يشترط له الاوصاف المجملية من احسان  
الوالي واجبا القاتل بخلاف حد القوف لان القاتل فيه حق الله لا حق للقاتل فلهذا لا يجره في العفو ولا يجره في القتل خطا حيث  
لا له ليس فيه شيء معذور فيعوض الى اصطلاحها كالخلع والكتابة والاعتناق واما ما اذا كان القاتل خطا حيث  
لا يجوز بكثر من الدية لانه دين ثابت في الذمة فيكون اخذ اكثر منه ربا واما وجوب الدية لانه دين وجب بالعقد والاصل  
في قتله الحول كالمثني والمهر علق الدية لان المهر علق بالعقد فاسقط العود لانه موجب للعقد ولا يلزم من بدل المال  
مقابله فهو من عليه مقصودة **قال** ويتصرف ان اول القاتل وسيد القاتل جلا الصلح من دمهما على الوفاء ففعل  
معناه لو كان القاتل حرا وعبد فامر القاتل ومولى العبد القاتل بجلا بان يصلح بينهما على الفدية مع فعل المأمور  
فاللن على الحول والمولى بنفسان لانه مقابل بالعقد وهو على السواء فيقسم بوجه على السواء ولان اللان في  
جسم بالعقد وهو مضاف اليها فيستصفى وجبه وهو اللان **قال** رحمه الله فان هذا الحد الاول في خطه على عود وعفى قلن  
بقي خطه من الدية لان كل واحد منهما تمكن من التفرق في نصيبه مستيقنا واستطاعا بالعفو والصلح لانه يتفرق في خالص حقه  
فينفذ عفو وصلى فيسقط حقه في العقاص ومن ضرورة سقوط حق الباقي ايضا فلهذا لا يجوز الا بالبرائة لا يجوز نبوتنا  
وكذا سقوط خلاف الوصل وجلبين فحق الاول باجدها حيث يكون الاول والآخر قتله لان الواجب فيه مضافان  
لا خلاف القتل والمقتول فيسقط اوجه لا بسقط الاخر الا انهما يفرقان نبوتنا فكذا ابتداء خلاف ما نحن فيه فاذا  
سقط انقلب نصيب من لم يعف مال الاله تعذر اسنفا في الحق والقاتل وجوب نبوت عصمة القاتل بعفو البعض عن العقاص  
ففي المال كما في الخطا فان سقط العقاص في حق القاتل وهو كونه محظنا والواجب للعاقب نبوت الاله اسقط حقه المستعين  
بفعله ورضاه بلا عوض بخلاف تركه لعدم ذلك منهم فينقلب نصيبهم مالا والوردية لهم في ذلك سواء وقال ما كل وانما في  
دمهما الملاحق للوردية في العقاص لان الوردية حلافة ومن السبب في السبب لا ينقطع بالمولد وقال ابن  
ابن ابي الاشبث حرم في العقاص لان سبب استحقاقها العفو والعقاص لا يستحق بالعفو الا بالبرائة الوصي لا يثبت بحق العقاص  
لان العقاص هو العقاص المشق والافتقار وذلك حتى يجرى الاقارب الذين ينضم بعضهم بعضا ولهذا لا يكون احداهما عاقلة الاخر  
لعدم التماثل ونسب قوله عليه السلام من ترك ما لا اوجها لمورثته ومن ترك ما لا مفعول في العقاص حقه فيكون جميعهم كمالا واما

عنه السلام بتوريث امه اشيم الضبابي من ذرية وفجر اشيم ولان العقاص حرم من قتل الارث حتى ان من قتل ولدا بان ثمان  
احد على ان كان العقاص من الصلح وبين ابن ابي عيشة كسائر الورثة والوردية بين بعد المولود حقا في حق الارث  
او ثبت الارث مستند الى سببه وهو الحج وكان عليا رضي الله عنه يقيم الدية على اخو المولى والوردية حكم ما بين الاموال و  
لهذا الوصي ثبت ما لم يدخل الدية فيه والعقاص بدل النفس كسائر الورثة فيوزن كسائر الورثة والوردية لا يقضى به دونه و  
ينفذ فيه وصاياه واستحقاق الارث بالوردية كاستحقاقه بالقرابة لا بالعقد الا ان يثبت بالوردية خلاف الوصية ولهذا  
يثبت ان الاستحقاق ليس بالعقد بل حكم العقد ولا يلزم من عدم التماثل والعقل عدم الارث للعقاص الا بالبرائة الصغيرة والنساء  
من الاقارب لا يعقل ويرث العقاص والوردية واقررت ان المورثة لا يعقل عن ابناؤها الكبار ويرث برأوا قال الشافعي لاصط  
للسنن في الاقارب في استحقاق العقاص وليس حق العقر لان المورثة ليست من اهل العنق للصغر ولهذا لا يقبل المأثرة الاعليه  
ولا يوضح على الجزية العاجبة لمكان العنق في حق الاستسقاء كالصغيرة والحج على ما بينه وقوله انما ليست من اهل العنق قلت  
ان ان لم يقدر يوكفان من اهل التوكيل **قال** رحمه الله ويقبل الحج بالبرء والقياس لا يعقل لعدم المساواة ولكن تركناه باجماع  
الصحابه رضي الله عنهم ودون ان يسمع من اهل صنعاء فقلوا واحد فقتلهم عمر رضي الله عنه وقال لو قتلا لعله اهل صنعاء لقتلهم و  
لان العنق بطريق التماثل والعقاص من حكمه الاخر فيجعل له واحد منهم كالمفرد به فجر العقاص عليهم جميعا تحقيقا لمخ الاجزاء  
ولو لا ذلك لزم سد باب العقاص وفتح باب القاتل اذ لا يوجد العنق من واحد غالبا لانه ينفرد الواحد فلم يقدر على فعله فحصل الاناذا  
والاخر فيخرج فيما يعقل لا بما سدر ولان حقوق الوصي لا تجوز واشترط الجماعة بينهما لا تجوز بوجوب التماثل في حق كل واحد منهم  
فيصنف الالم واحد منهم كمال الاله ليس بغيره كولاية الاناذا في باب السطاح **قال** رحمه الله والوردية بالحج كقتل العنق واذا قتل  
جماعة فليكن بذكر وقال الشافعي يقتل بالاول منهم ان قتلهم على التماثل فيقتل بالوردية لمن يعين في تركه لان العاقلة لا يعقل  
العدوان فقتله جميعا معا اوم يعرف بالاول منهم بقرع بينهم ويقضى بالعقود على زوجة العنق والوردية للباقيين وقيل لهم جميعا و  
يقتل بديات بينهم لان الموجود من قتلان وما يخفى فوجه مقتله واحد ولا يماثل وهو القاتل في العنق الاول الا ان كانا بذكر  
عاجلا ومن ان كل واحد منهم قاتل بوصف المكان فحصل التماثل الا ان الواجب في الفصل الاول وهو ما اذا قتل جماعة واحدا  
العقاص ولو لان التماثل ثابت لما وجب العقاص وهذا لان المقتل اسم مشترك فيهم فموزون كون احد الشقي مثلا الاخر ان يكون الاخر  
مثلا كالم لا والوردية فوجوب العقاص في اهل الاله مثل الاله فوجب في كل موضع يتعدر المماثلة منه كالم العظم او يتوهم عدم



الحالة منه كالجانبه فان الثاني لما يجرى من اعتبار الغالبية في القصاص **قال رحمه الله** فان حرم واحد قبله وسقط حق البقية  
كوت القاتل ان اذ حرم اوليا واحدا من المقتولين لم يبق له حق القصاص في القاتل حقت انفة لغوا  
محل الاستنفاء فصار كوت العبد الماني وفيه خلاف الثاني في حرمه لان الواجب عند احواله ما يثبت فاذ كانت احواله تعين الاخر كن  
قال لا مراعاة احواله طالق او قال العبد به احواله فثبت احواله تعين الاخر لغوات المحل **قال رحمه الله** ولا يقطع برجلين سيد معناه  
اذا قطع رجلا من رجلين فلا قصاص على واحد منهما وقال الثاني في قطع يديهما وللغرض اذا اخذ سكين واحد من جانب واحد  
على وجه ان يقطع يدهما معا بالانفصال لا بالاطراف يبعدها ويحدها باخذت حكمها بخلاف ما اذا اموأهما السكين من  
جانب واحد ولا من جانب آخر في الشئ السكينان في الوسط وبانت اليد حيث لا يجب القصاص في كل واحد منهما لانه لم يوجد في كل واحد  
منهما امر السكين الا على بعض العضوين ان لا واحد منهما قاطع للبعض لان في قطع يدهما لم يقطع يدهما الا في كل واحد منهما  
ان يقطع المحل ببعضه والاشنين بالواحدة لا بفعل المسواة فصارت اذا امسك كل واحد من جانب آخر خلاف النفس في النقط  
فما المسواة في العصمة لا في غيرها في الطرف بعينه المسواة في النفع والقيمة ولهذا لا يقطع اليد باليد واليد بالسنة عن العود  
بالمفروق والنظر وكذا الانسان بالواحد فلا يقطع اليد عن النفس لان ذوق الروح لا يتجزأ فاصيب كل واحد منهما بقطع العضو  
بجزء الا يرون ان يقطع البعض ويترك الباقي وفي القتل لا يمكن ذلك وهذا هو امر احواله السكين على قنانه الا في كل حلقه  
حتى التقط في الوسط ومات منها بجزء القصاص في اليد واليد لان القتل بطريق الاجتماع غالب مخافة الغوث لاق القطع  
لان حياجه الى مقتول بطله فيلحقه الغوث بسبب الاستدانة وتولى ثبت وجوب القصاص في النفس لانه لا يقطع الا في القاتل  
والطرف ليس له ان يقطع الا في القاتل **قال رحمه الله** وصننا دينا ان من القاطع ان دية المقتول لان التلف حصل بفعله فيجب  
عليه نصف الدية على كل واحد منهما الربح من حمله لان العاقلة لا يتحمل العمد **قال رحمه الله** وان قطع واحد من رجلين فلهما  
قطع عينه ونصف الدية يعني اذا حرم احواله كان القطع حله واصل او على التعاقب وقال الثاني ان قطع يدهما على التعاقب  
يقطع للاول منهما ويعزم ريش اليد للثاني لان به صارت مستغفلة فصارها فتح السكين فيها الثاني بالقطع فصار كما ان ريش  
منها في انسان ثم ريش من اخر بعد التسليم الى الاول وان قطع يدهما معا يعني يدهما ويكون القصاص من حوزة ريشه والارش  
للاخر لان اليد الواحدة لا تنفي بالحقين وليس احواله اولى بهما من الاخر فوجب الحيز في العرقه ولما ان المسواة في سبب استحقاق  
توجب المساواة في الاستحقاق ولا معتبر بالعدم والاشراك الغريمين في الزكوة وهذا لان حق كل واحد منهما ثابت في كل اليد

تقدر

لتقدر السبب في حق كل واحد منهما وهو القطع وكونه مشغولا بحق الاول لا يمنع من السبب في حق الثاني ولهذا لو كان القاطع  
له اليد السبب في سبب فاقبته ولو كان يمنع بالاول كما اشار الى الثاني بخلاف الرعي لانه مستغفلة حكما فلا يثبت للثاني بعد  
ما ثبت للاول كما لا يستغفلة حقيقة وان المرفق يثبت في المحل حتى يجر عتقه ويكون حضا فيه اذا استنكف ويقضي بدله  
فيكون ريشه كانه ولا كذا في المعطى عن يده فانه لم يثبت حقه في المحل وانما ثبت له حق المرفق منه تعزفا بفضه الى قطع اليد  
والحل حال عتقه في القصاص في النفس وهذا اذا قطعت يده لا بطل الشئ من يده ولو كان حقه ثابتا في ريشه لكان يقطع  
اليدية لطالب كالمرفق فان لم يمنع الاول بوثق الثاني من السبب في ريشه لكان القصاص في النفس حيث يكتفي فيه بالقتل لما ولا  
يقضي له نصف الدية يقتسمانه نصفين لا سواهما بخلاف اذا كان القصاص في النفس حيث يكتفي فيه بالقتل لما ولا  
لما بالدية لما يثبت في العرق فيما تقدم **قال رحمه الله** وان حرم واحد فمقتول يده ولا يقطع عليه الدية لان الحاضر ان  
يسوف حقه ولا يجب عليه التاجر حقه خفف الاخر لثبوت حقه يعني حقه الاخر متردد ولا احتمال ان يطلب او يعفو جانا او صلحا  
فصلح كاحد الشيعيين اذا حرم والاخر غايب حيث يقتله بالنفقة في اليد لما قلنا ان اذا حرم الاخر بعد ما قطعت للاخر  
وطلب يقتله بالدية لان يده اولى باحتياقه مستحقا عليه فيصير مسلما له ولو قضي بالقصاص منها لم ينعى احد ما قبل السبب الدية  
فلما لم ينعى القود ينعى صيغة يدي يونس وعز محمد لا الارش لان القصاص بالعقوبة ثبت الزكوة منها فصار حقه ولو احواله الى  
البعض فاذ اعني احواله لم يتمكن الا من في السبب بالواحدة ان الاصل في القصاص في العتبات فالعقوبات كالعقوبات قبل القضاء  
ولو قطع احواله يقطع من المرفق مسقط القصاص في اليد الى سبب القصاص في القطع علما ولا ينقلب ما لا كما اذا قطع  
اجنبه او سقطت باقة مساوية وكما نصف الدية على مال لا زواجة قبل قطوعه ولا يسقط بالقطع علما القاطع الاول  
بالحيار ان شئ قطع ذراع القاطع وان شئ قصه دية اليد وحكومته عدل في قطع الذراع الى المرفق لان يد القاطع كانت مقطوعة  
من الكف حتى يقطع القاطع الاول من المرفق فثبت كاشدا وعلى هذا لو كان المعطى يده واخذ قطع القاطع من المرفق  
حق في القصاص وجوب على القصاص والمقطوع من المرفق الحيار ان شئ قطع من المرفق وان شئ اخذ الارش لما ذكره **قال رحمه الله**  
وان اخر يقطع عن يده وقال في ريشه لا يقطع احواله لانه يودي الى ابطال حق المولى فطرا كما لا يقطع احواله خطا او بالمال  
ولما ان العبد يحررهم في مثله لكونه يقطع العزب منهم ولان العبد يبيع على اصل الحر حتى يقطع الدم عملا بالدية الا يرون ان  
اقرار المولى على الحدود والعصا لا يجوز فاذا حرم من ابطال حق المولى فهو من ذلك لا يضر حكم من شئ يبيع منها وان كان

للحاضر











الحال من جوارحه الوصية كمن اوحيى ميت فان الوصية كلها يكون للميت ولا يورثه من بعده لان ذلك المذبح هو الواجب بالقتل  
فيتمتع العاقلة عنه فيقتسم علمهم فاما اصاب العاقلة يستحق المذبح وما اصاب القاتل يكون هو الواجب بالقتل فيقتسم ايضا فلو لم يمت  
ذلك من نصيبه ما يقيم هكذا وهكذا وان لا يمت من شيء فلو ابطنا الوصية في حصصه ابتداء من نصيبه انما هو في ابتداء  
فقر المسافة وقال ابو يوسف ومحمد كذا الجواب فيما اذا تزوج ابي اليد ايضا لان العفو عن اليد عفو عما حدث من عندها  
فصار الجواب في العفو عن اليد عفو عما حدث من عندها **قال رحمه الله** ولو قطع من فاقص له في الاول قبل ان يوان رجله لقطع يده رجل فاقص  
له فان المقتول في الاول قبل المقتول الثاني وهو القاطع الاول فصار له لا يمتن ان الجناية كانت قبل او بعد احوال مقتله  
في العاصم والنفس المستغلة القطع لا يوجب سوطا في العتق لان من له العاصم في النفس اذا قطع طرف من علمه العاصم ثم قتله  
لا يجب عليه الا ان يورثه لو احرقت بالنار لا يجب عليه شيء الا ان يورثه في العاصم فصار له يقوم مقامه وعن  
ابي يوسف انه يستحق العتق لان اعدامه على القطع دليل على انه ابرأ من غيره قلت انما اقدم على ظن انه حقه لاحتماله  
بغيره وبعد السراية يتبين ان حقه في العتق فلم يكن مبررا عنه بدون علمه ولو لمات المقتول منه وهو المقتول فصار من القطع فدية  
على عاقلة المقتول عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله لا شيء عليه لانه استوفى حقه وهو القطع فيسقط حكم  
السراية اذا احتمل من السراية خارج من وسعته فلا يتقيد بشرط السلامة كقوله لا يفسد باب العاصم فصار كالا امام اذا قطع  
يو السارق من راسه النفس ومات وكما لم يمت والقتل والحجام والخنان وكما لو قال المجرم اقطع يدي ففقطر او مات وهذا لا  
السراية يتبع لا ابتداء الجناية فلا يتصور ان يكون ابتداء الفعل غير مضمون ومراية مضمونة ولا يمتن ان حقه في القطع  
والوجود قتل حتى لو قطع ظملا كان فلا علم من مقتول فاحقه فيقتل وكان العتق لا يجب العاصم الا ان سقط الشبهة فو  
جست الية خلاف ما ذكره وامي المسائل لان اقامة الحد واجب على الا علم فكنز الفعل واجب على غيره في الزنا والعصا و  
الحجام والخنان بالعقد واقامة الواجب لا يتقيد بشرط السلامة وفي مسائل الولي بحجر العتق من ذوابه فيقولون يعطى  
الاطلاق كالمروءة والطريق وكهزب الوصية فيقتيد بشرط السلامة **قال رحمه الله** وان قطع يد القاتل وعن منى القاطع  
دية اليد وهو اخذ اربعة حنيفة وقال الاشعري عليه السلام لا يقطع يده من نفس لو اخطأ لا يمتن كما لو قطع يده من غير ان يمتن ثم سرق وهذا  
لان المقتول لا يمتن في جزاءه اذا اخطأ في النفس فيسقط حقه بالعفو فيا يمتن لا في النفس استوفى ولهذا الموضع لا يجب على يد  
وكنه ادعى ثم سرق لا يمتن في النفس السارق الغش من المقتول ووقع وعافى ما سرق ثم جزر رقبته قبل السراية وبعده فصار

في العاصم

كما لو كان له فقام في اليد فقطع اصابعه من يده البوفا لا يمتن ان يمتن الا اصابع والا اصابع من الكف كما لا يمتن من النفس  
وبان حنيفة انه استوفى حقه فيقتل وهذا لان حقه في العتق لا في القطع وكان القياس ان يجب العاصم الا ان سقط الشبهة  
اذا كان له ان يمتن الطرف يتبع النفس اذا سقط العتق وجبت الدية وانما لم يمتن في الحال الا ان يمتن في الدية فيظهر  
انه استوفى حقه وحقه في الطرف يستحق الموت حق العتق وهذا الضرر عند الاستغناء لا عند الاخطا ووجد الاستغناء في حقه  
في الاطراف يتبعه واذا لم يستوفى لم يظهر حقه في الطرف لا اصلا ولا ابتداء فحينئذ ان استوفى حقه فاما اذا لم يستوفى فاما لم  
يقتل لان مقتله هو مقتل الحق في النفس لا يستحق ان يمتن قبله ويكون باطلا فمقتله فاذن لا مانع بالعفو فظهر حكم السراية  
فهو استغناء المقتل حينئذ ان العتق كان بعد الاستغناء لم يقطع عافى وبواقي المقتول في الصحيح ولو قطع ثم جزر  
رقبته قبل السراية فهو استغناء لان القطع استغناء ووجه مقتله السراية فكان جزا رقبته تخيرا لما استغنى له القطع فلا يمتن لو  
جزر رقبته بعد السراية فهو خلاف في الصحيح على ان لا يمتن ظهور حقه عند الاستغناء في القاتل وانما دخلت  
في العتق لعدم امکان الجزر عن اعدامه الا اصابع تاربعه فيما واكتف تاربع لها عفا لان منفعة البطن تقوم بالا  
صابع بخلاف الطرف فانه تابع للنفس كما هو **باب الشبهة في**  
**القتل قال رحمه الله** ولا يقيد حاكم المحنة ان اخوه غاب عن حضرة فانه يعود فلا يورث من عادته ليقبلا  
ولو خطا او دينا لا ان يمتن شخص ولو كان حاضر وغاب فاقام الحاكم البينة على القتل لا يقتل القاتل فصار  
فان عاد الغائب فليس له ان يقتله بثلث البينة بل لا بد من اعادة البينة ليقبلا وهذا عند اربعة حنيفة وقال ابو حنيفة  
ولو كان القتل خطا او دينا لا يبعد بالاجماع واجمعوا على ان القاتل يجب ان ياقام الحاكم البينة لانه صار مترا بالقتل  
والهزم بحكم واجمعوا على انه لا يقطع بالعصا ما لم يحضر الغائب لان المقصود من العاصم الاستغناء والحاضر لا يمكن  
من الاستغناء بالاجماع خلاف ما اذا كان خطا او دينا لانه يمكن من الاستغناء لهما في الخلاف ان الله من اقام  
من له الحضرة يكون معتبرا فلو لم يمت حاكم محنة بعد ذلك واصل الورد في تنصيب خصما عن نفسه من كراهة فيما يرد الميت  
وعلى الميت كما في دعوى الخطا ودعوى اموال والعصا مودون عن الميت حجة بخبره سرام الورد ويصح عفو قبل الموت  
ويصح دية من اذا اخطأ مالا وكذا يغزو وصاياه منه كما في الورد فاذا لم يحضر البينة في احد يورث الدم وهو الورد  
نحو اني البدل الاخر هو العاصم ولا يمتن حنيفة ان العاصم غير مودود لانه بعد الموت لا يمتن ودرك الشا والميت



ليس من اهل ولا يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة بسبب العقول الميتة التي تقومون مقام ميتة ابتداء من  
غير ان يثبت الميت كالجسد يقبل الهبة يتبع الملك في الموت ابتداء بطريق الخلافة عنه وانما كان كذلك لان القصاص مكن الفعل  
في الحلي بعد موت المروج ولا يتصور العقل من الميت ولهذا صرح عقول الورثة قبل موت المروج وانما صرح عقول المروج لان  
السبب معتدلة في قوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا نفى عن ان القصاص يثبت للورثة ابتداء بخلاف  
الدية والورث لان الميت اهل الملك المال ولهذا الوصف بكم متعقل به صير بعد موته ملكا واصل الاصل في الرجوع الى ان  
السياسة القصاص حق الورثة معتدلة بحق الميت عنه فان كان القصاص يثبت حق الورثة معتدلة ابتداء لا يثبت  
احد خصم في الاخرين في اثبات حقهم بغيره وكالاته وباقاة الحاضر البينة لا يثبت القصاص في حق الغائب  
فيعيد ما بعد حضوره ليمكن من الاستيفاء ولا يلزم ان القصاص اذا انقلب على اعقاب الميت لانه اذا انقلب  
مالا صار ملكا لغيره فحاجه فقار فمبادىء القصاص ولا يبع الاستدلال بحجة عقول المورثين لانه لا يبع في جواب  
الاستدلال بوجود السبب لان الحق يثبت له ابتداء بخاصة عقول **قال رحمه الله** فان استدل القائل عقول الغائب لم يعقد  
معناه ان القائل لو اقام بغيره ان الغائب قد عني لكان الحاضر خصما وسط القصاص لانه ادعى حقا على الحاضر وهو مستحق باحقه  
في القصاص واشتراط نصيبه مالا ولا يمكن من اثباته الا باثبات العقول من الغائب فانتصب الحاضر خصما عن الغائب في الاثبات  
علمه بالبينة فان اقره علمه صلا الغائب معتقنا علمه تعالى **قال رحمه الله** وكذا لو قيل بعد موته او بعد غايبه لو كان ميتا  
رجلين فقتل هذا او اصابه لوليتي غايبة فكم مثل ما ذكرنا في الولي حتى لا يقبل بنية اقامه الى اخر من غير إعادة عقود حتى  
الغائب ولو اقام القائل البينة ان الغائب قد عني فالتا هو خصم ويستحق القصاص ما بينا فاحصل ان هذه المسئلة مثل الاول  
في جميع ما ذكرنا الا ان كان القتل عمدا او خطا لا يكون الحاضر خصما عن الغائب بالاجماع والفرق لهما في البينة ولا في حصة  
في الخطا ان احد الورثة خصم عن الباقي على ما بينا ولا كذلك المولى على ما عرفت في موضعه **قال رحمه الله** وان شهدوا بان جرحوا  
تألمها لغت ان اذا كان اوليا لمقتول ثلثة فشهدوا ان منهم على الغائب عني فشهدوا انها باطلة لانها جرحوا الى انفسهم متعاقبا  
وهو انقلاب العقود مالا وهو حضورها لانها ربحان ان القصاص قد سقط ونظرها معتبرة في حق انفسهم **قال رحمه الله** فان صدقها القائل  
فلا يلهيهم انفسهم القائل دون الولي المشهود عليه لانه يتصور بغيرها ايها القائل ثلثة الدية فيلزمه لكن يزعمون كلام ان  
نصيب الولي المشهود عليه قد سقط بعقود وهو ينكر فلا يقبل قوله علمه وتحويل نصيبه ايضا مالا فوجب علمه كل الدية **قال رحمه الله**

وان كذبها فلا شيء لها ولا خلاف في الدية ان كذبها القائل ايضا بعد ان كذبها الولي المشهود عليه بالعقود فلا شيء للورثة  
الشاهدين لانها بشرادتها علمه بالعقود بطلان حقا في القصاص فصح ان قراها في حق انفسهم واذا عدا انفسهم مالا فلا  
يصدق دعواهما الا ببينة وللورث المشهود عليه ثلثة الدية لان دعواهما بالعقود علمه وهو ينكر غير ثلثة ابتداء العقود بها في حق  
المشهود عليه فينقلب نصيبه مالا لان سقوط القصاص معناه انهما وان صدقهما الولي المشهود عليه وحده دون القائل ضمن  
القائل ثلثة الدية للورث المشهود عليه لانه اقره بذلك فان قيل كيف يكون الثالث وهو قرا في حق القائل ثلثة الدية  
العقود التي اقرها ان يكون ثلثة الدية لانه في ثلثة الدية علمه في الجميع الصغير كان هذا الثلث لثلاثه من لان المشهود  
علمه وهو الاصل لان المشهود عليه يزعمه قرا في حق ولا شيء له ولثلاثه من على القائل ثلثة الدية في ذمة والورث في ذمة وهو ثلث  
الدية مال القائل وهو من حسن حقا في غيرهما لانه لا يقر ان كذبها بطلان هو الولي في حق القائل المشهود له وانما هو لثلاثه  
فانه تصرف اليه فكذلك هذا وهذا المستحق والقبيل في الاثر من القائل في لان ما ادعاه ان شهدا على القائل لم يثبت لانكار وما  
اقره القائل المشهود عليه بطلان باقراره بالعقود كونه بطلان وجوابه ان القائل يكون بغيره الشاهدين قرا في المشهود عليه  
ثلثة الدية لانه ان القصاص قد سقط بشرادتها كما اذا اعتفقا واعلم له ما كذب القائل حقيقة بل اضاف الوجوب الى غير جعل الواجب  
لثلاثه من في ثلثة الدية لا اقره ان كذبها بطلان على كذا فعل المقتول ليس له ولكنه لثلاثه من على ما بينا **قال رحمه الله** وان شهدوا ان  
هم به فلم يزل صاحب خبره من مات يقتل لان الثابت بالبينة كان ثابت معاينة وفي ذلك القصاص على ما عرفت والشرادة على قتل العدد  
محقق على هذا الوجه لانه اذا كان خطئا لا يلزم له ان يطلقوه بل يقولون قد عزم فاصابها لان الموت سبب العزم بما يعرف  
اذا هلك العزم صاير في ان ودام هذا كل حجة مات وتاويله في المشهود والانه هزم بشي جانح **قال رحمه الله** وان اختلف شاهدان  
القتل في الزمان او المكان او في ما وقع به القتل او في احوال احوال قتل بعض وقال الاخر ثم ادعى ان قتل بطلان لان الفعل لا يتكرر  
فلا يمكن ان يكونا في غير القتل في مكان اخر او في وقت اخر وكذا القتل بالغير القتل باله اخر ويختلف الاحكام باختلاف  
الالة فلما علم على قتل شرادة فرد فلم تقبل ولان اتفاق الشاهدين شرط للقبول فلم يوجد ولان القائل يفتن بكذب اصددها  
لاستحالة اجتماع ما ذكره فلا يقبل عند وكذا لو كمل القصاص في الحيا وادعوا من القاصدين في عدم المارض وانما اذا بين احوالها لانه وقاها الا  
بالقبول بخلافه اذا كمل احوال الفريقين دون الاخر حيث يقبل الحيا منهما لعدم المعارض وانما اذا بين احوالها لانه وقاها الا  
لا اقره ما اذا قتل فلان المطلق بخاير المقتيد لانه معدوم والمقتيد موجود فاختلفا وكذا ايضا حكمه في مختلف فان من قال



قلت بعضا بوجوب ادب على القاتل ومن قال لا اعلم على القاتل فاصحفت المشهود به فبطلت وهو المراد بقوله او قال :  
احدهما قتله بها وقال الآخر لم ادر ماذا قتله فلان وكذا لو شهدوا احدهما بالقتل معاينة والاخر فعل اقرار القاتل بذلك كان  
باطلا للاختلاف المشهود به فان احدهما فعل الآخر قوله **قال رحمه الله** وان شهدوا انه قتله وقال الاخر لا ادب باني قتلته و  
جب فيه الدية في ماله سبختي والقباس لا لا يقبل عن الشراة اصلا لانها شذو بايقبل بجهل لان الالة اذا جهلت  
فتدبر الفل يحتل حكم باختلاف الالة فيكون مؤثرا غفلة عن الشهود ووجه الاستحسان انها شذو بايقبل مطلق والمطلق  
ليس يعمل لما كان العمل به فحاجب له وجوبه وهو الدية ولا يعمل قولها الاخرى على الفعلة بل يحل عملها سبعا للوراء المنسوب  
اليه في العقوبات احسانا للقتل بها ومن ذلك ما سابع من قال ان الشيخ اطلق الكذب في اصلاح ذات البين على ما قال عليه السلام  
ليس يكون من يصرح من ابني وقال غيره اخذوا عنه او اصرح منه فحمل عليه فلا يثبت حرمانها واختلافهما بالنكاح وانما وجب الدية في  
حالة دون العاقلة لان المطلق يحمل على التام فلا يثبت الخطأ بالنكاح **قال رحمه الله** وان اقر كل واحد منهما انه قتله وقال الولي  
قتلناه جميعا قتله ولو كان طمان لاقرار شراة لغت ان اذا اقر رجلان كل واحد منهما انه قتل فلانا فقال الولي قتلناه :  
جميعا قلنا لا يعتد بها وان شهدوا ثمان على رجل انه قتل فلانا وشهد اخران على اخر انه قتل وقال الولي قتلناه جميعا بطل الشراة  
وليس ان يعتد واحدا منهما وهو المراد بقوله ولو كان طمان لاقرار شراة لغت والوقت بينهما ان كل واحد منهما لاقرار وشراة بنيت  
ان كل القتل وجوب المهر والمشهود عليه ومقتضاه ان يجب التعاقب على وجه ان مانع قوله انما قتله ان يفرد بقتله وكذا قوله  
الشهود قتل فلانا يوجب مغراده بالقتل وقول الولي قتلناه كذب لبعضه حيث ادعى اقرارهما في القتل فلانة قال لم يفرد  
بقتله بل شاركه في الفرقة وهذا العذر من الكذب يمنع قبول الشراة لاعادة تفسيرهم بدون الاقرار لان فسق المهر لا يمنع صحة الاقرار  
بالقتل فتعديقه يوجب ذلك فصار كانه قال للولي واحد منهما قتله وحدك ولم يشاركه احد كما يقولون فيكون من ثباتي فيسقط  
القتل على الاول وهو ما اذا قال قتلناه لانه لا يعتد المهر بدون الشهود على ان فيه كذبيا لبعض موجب على ما مر وعلى هذا الو  
قال لا احوال المهر من صدقت انت قتله وهو كانه ان يقتل لانه تعاقبا على وجوب القتل على وجهه وكذا اذا قال لا احوال المشهود :  
عليها انت قتله كانه ان يقتله لعدم كذب به بوجهه عليه ولما كذب الاخرين وكذا في الحكم في الخطأ في جميع ما ذكرنا :  
في

باب في اعتبار حالة العقل قال رحمه الله المعترحة

الرمي لان الرمي فعل الرامي لا فعل البعوض فوجب اعتبار حاله في حق الحمل والضان عند ذلك **قال رحمه الله** فيجب الدية  
بوجهة الرمي له قبل الوصول الى اذنه يعجل رجلا مسلحا فارتد المرمى والعياذ بالله قبل وصول السهم اليه ثم وقع به السهم  
يجب على الرامي الدية وهذا عندنا في صنعة وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه لان العلق حصل في محل لا مضممة له وانلاف بمنزلة  
المعصوم عذر وهذا لا يارتد اذا استطاع ان يقوم بنفسه فكون بمنزلة الرامي من وجوبه فصار كما اذا ارتد في هذه الحالة وهذا  
لان اخراج نفسه عن القوم كالإزالة الا لا يبرأ من المصوب منه اذا اعتق العبد المصوب برمي الخاص من الضمان ولا  
في صنعة ان الضمان يجب بغيره وهو الرمي اذ هو الذي يدخل تحت قدرته دون الاصابة ولا فعل له اصلا ببعوضه فاقابل  
بالرمي والى الية تقوم في تلك الحالة الا لا يردى الى الصيد وهو مسلم ثم ارتد العياذ بالله فاصاب السهم الصيد وهو  
موت فخرج الصيد وان حل كله وكان الكرم بعد الرمي قبل الاصابة حان تكفيره فلان العيص في حالة الرمي وكان القيا  
ان يجب النقصان بما ذكرناه ولكن فيه شبهة لسقوط العصمة في حالة التلف فيجب الدية **قال رحمه الله** لا بأس بسلامه الى صاحب  
شيء بسلام الرمي له بان رمي الى حربى وموت فاسلم قبل الاصابة ثم اصابه بعد ما اسلم وهذا بالاجماع لان الرمي يعتقد موت  
للضمان لعدم تقوم الحمل فلا يتقبله وجبا العيرة وموت متقويا بعد ذلك وهذا كله يشترط لابي صفة **قال رحمه الله** و  
القيمة بعنقه الى حب القيمة بعنقه معناه ان رجلا الورى الى عبد فاعتقه المولى بعد الرمي قبل الاصابة فمات منه ثم مته  
القيمة وهذا عندنا في صنعة وقال محمد عليه فضل ما بين قيمة مرميا الى غير مرمى لان العتق قاطع للسرية واذا انقطع  
بقى مجرد الرمي وهو جناية تنقضى باقتمه المرمى له بالاضافة الى ما قبل الرمي فيجب عليه ذلك حتى لو كانت قيمة الف درهم  
قبل الرمي وثمان مائة بعد الرمي ما شئت لان العتق قاطع للسرية الا لا يبرأ من قطع يده بعد ثم اعتقه مولاه ثم مات منه  
لا يجب عليه الا ان يبيع النقصان الذي ينقصه القطع الى العتق وهو ينقص الرمي صار جانيا عليه لانه يوجب النقصان كالقطع  
ولان صنعة ان الرمي يهيى قاتلا له وقت الرمي وهو مملوك في تلك الحالة فيجب قيمته عاموان المعتبر حاله الرمي فلم يختلف  
المستحق في تلك الحالة بخلاف القطع والجم لان لكل واحد منهما اتلاف لبعض المحل والاتلاف يوجب الضمان للمولى لانه  
ورد على محل مملوك ثم اذا سرق لا يوجب شيئا لانه لو اوجب شيئا لوجب للعبد لا لقطع حق المولى عنه وظهور وجهه منه فنصير  
النزاهة في القيمة للبندابة فصار ذلك كبندل المحل وعند عبد المحل لا تبدل السرية فكذا هذا اما الرمي فقبل الاصابة ليس بالاتلاف



شي منه لانه لا اثر له في المحل وانما قلت فيه الوطيات فلا يجب فيه الضمان قبل الاتصال بالمحل ولكن انعقد الركن على تامة  
للاجاب الضمان عند الاتصال بالمحل وعند الاتصال بالمحل يستند الوجوب الى وقت الانعقاد فلا خلاف ان الزاوية البداية  
فجيت منه للمولى وقال في قوله الدية لان الركن انما صار على عند الاصابة اذا التلاف لا يصح على على من غير تلف يتصل  
به وقت التلف المتلف من غير وجوبه واما ابو يوسف مع ابى صفة فيه الفرق له بين هذا وبين ما تقدم من مسئلة الارث  
انه اعترض على الركن ما بطلت منه المحل فما تقدم فمحل ذلك بمنزلة الاباء اما عننا اعترض على الركن ما يؤكده عهدة المحل  
وهو الاتفاق فلا يطل به الجنابة **قال رحمه الله** ولا يفتن الركن بوجوبه في هذا الوجه بعد الركن معناه اذا وقع الفاضل  
برحم رجل فراه رجل ثم رجع احد الشهود بعد الركن قبل الاصابة ثم وقع عليه الحجر لانه الركن على الركن في حاله الركن  
وهو ما في الروم فربما **قال رحمه الله** وحل الصيد بركة الركن لا باسلا معناه ان الركن صيد فارتفع قبل وقوع  
السهم على الكلد ورواه وهو محرم في السلم قبل الوقوع لاجل لان المعجزة حاله الركن وهو الحل والحكمة اذ الركن هو النكاح  
لانه فعله ويدخل تحت قوته لا الاصابة فتعقبه الاصله وعمره عند **قال رحمه الله** ووجب الحجر لاجل لا باسلا  
الودى الحزم صيدا في حاله الركن الاصابة ثم اصابه وجب عليه الحجر وان لم يعل وهو حل فاحرم قبل الاصابة فوقع على الصيد وهو  
محرم لاجل عليه الحجر لان الحجر واجب بالتقوى وهو الركن في حاله الاحرام وجد ذلك في الاول دون الثاني والاصل في مسائل هذا  
البيان بعد وقت الركن بالاتفاق وانما عدل ابو يوسف ومحمد في ذلك ان الركن لم يفسد فارتفع والعيادة باله تعالى قبل الاصابة  
باعتبار ان صار به تعالى على ما بنا في اول الفصل **كتاب الدييات الدية**  
اسم للمال الذي يبدل النفس وهو مصدر يقال ودى القاتل المقتول اذا اعطى وليه ذلك سمي ذلك المال بالدية سمية للمنفق المصد  
**قال رحمه الله** دية شبه العمد من الابل اربعة من بنت مخاض او جديفة او خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون  
بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وهذا عند ابى صفة وابي يوسف وقال محمد والثاني يملنون ختقة  
وثلثون جذعة واربعون شينة في بطون او اولا في الفحل على السلام لان قتل حنظلة العمد بالشوط والعصا والحجر وفيه  
دين مغلط ما من الابل اربعون مزا من شينة الى نازل تمام كلهن خلفه ولانه لا خلاف ان التخليط فيه واجب لشبهه  
العمد ومعنى التخليط يتحقق بالجانب من الخبيث في الخطا واما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الدية بمائة من الابل ارباعا و  
معلوم انه يرد به الخطا لانه لا يجب فيه اثنان فعلم ان المراد شبه العمد ولانه لا خلاف بين الامم ان الدية مقنونة بمائة من الابل

قال عليه السلام في نفس المؤمن مائة من الابل ولو اوجبت على المارة من وجهه لان ما يحل حيوان من  
وجهه وله عينة لا انفصال فصار ذلك الجواب لزيادة على تنوير النسخ فلا يجوز وعملوا به في ثبات لان الصابة رضى الامم  
اختلفوا في صفة التخليط فذهب ابن مسعود رضي الله عنه ارباعا مثل مذبحنا ومذبح علي رضي الله عنه املان ملته وثلثون  
حقة وثلثون جذعة واربعة وثلثون ختقة ومذهب عثمان رضي الله عنه ثلثان من كل جنس ملته وثلثون و  
ملته ومذهب عمر بن الخطاب والمغيرة وابي موسى املان كذبحنا ومذبح الحياض به بينهم ولو كان صحيحا لم يرد  
الاتفاق بينهم ولا يعارضون بمثله لانا نقول ان اقرارنا بالاختلاف في الابل كان الاخذ بالميتقن به وهو الاول ولان الدية  
عوض النفس والحامل للجوز ان يستحق شي من المعاد مثل لوجهين اده صدها ما ذكر في الزيادة والثاني ان صفة  
الحل لا يمكن الوقوف على حقيقة او كذلك لاجل المعان بنفي الحل ولان الدية على القاطلة بطريق الصلة منهم للقابل  
بمنزلة الصقات والبرج وزاننا عن اخذ الحامل في الصقات لكونها من كوايم الاحوال فكذلك الويات **قال رحمه الله**  
ولا يتخلط الا في الابل لان النسخ ورد به فعلة الاجماع والمقنونات للبرع والاسماء اذ لا مدخل للبرع في علم يتخلط  
بغيره من الوقف في القام لا ينفذ قضاؤه لعدم التوقيت في التقدير بغير الابل **قال رحمه الله** والخطا مائة من الابل اثنا عشر  
ابن مخاض وبنت لبون وبنت لبون وصحة وجذعة اربعة الخطا مائة من الابل اثنا عشر ابن مخاض الى اخره اي حصة ابن مخاض  
وحصة بنت لبون وحصة حقة وحصة جذعة فما كان اثنا عشر يكون من كل نوع من هذه الانواع عشرة من عمار بن مسعود  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في دية الخطا عشرة حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون و  
عشرون ابن مخاض ذكره ابو داود والترمذي والبيهقي وغيرهم والشافعي اخذ بمذهبنا غير انه قال في عشرة من ابن لبون  
ملان ابن مخاض والحجة على ما روينا ولان ما قلنا اخذ لا عام ابن مخاض مقام ابن لبون فلان سبق حال الخطا ولان النسخ  
جعل ابن لبون بمنزلة بنت المخاض في الزكوة حيث اخذ ملان فاجاب عشر من مخاض والعشرين من بنت المخاض بلجاب  
اربعة بنت مخاض وذلك لا يلحق بل لا يجوز لعدم التقارب وذلك لانه على السلام لم يتغير انسان الابل الا التحقيق ولا يتحقق  
فيه التحقيق فلا يجوز **قال رحمه الله** الا والوزن دينار وعشرة الاف درهم الى الدية من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة الاف  
درهم وقال مالك والشافعي الدية عشرة الاف درهم لارون عن ابي عيسى بن رجل اقل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم حبره اثني عشر ايقافا  
رواه ابو داود والترمذي ولان لا خلاف ان النواية الف دينار وكانت قيمة الدينار على عهد رسول الله صلى الله



اشي عشر درهم ولنا مارون عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدنة في قبيل بعشرة الاق درهم وما قلنا  
اولي للفقير به لانه اقل ويحمل مارواه على وزن خمسة ومارويينا على وزن ستة وهكذا كانت دراهمهم في زمان  
النبي صلى الله عليه وسلم الزمان على ما حكاه الجعاني في كتاب الزكوة فانه قال كانت الدراهم على عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ثلاثة العاصم منها وزن عشر الى العشر منه ووزن عشرة دنانير فهو قدر الدينار والثاني وزن ستة الى العشر  
منه ووزن ستة دنانير والثالث وزن خمسة الى العشر منه ووزن خمسة دنانير فجمع عمر رضي الله عنه بين الثلاثة فخلط فجعله  
ثلثة دراهم فصار ثلث الجوز درهم فكتشف هذا ان الدينار موزن ثلثة دراهم فوزن العشرة يكون مثله عشرون مثله اربعة و  
السوايقها ووزن الستة يكون نصف الدينار وعشرة فتكون اثني عشر مثله اربعة ووزن خمسة يكون نصف الدينار فتكون  
عشرة مثله اربعة فتكون الجوز اثني واربعين مثله اربعة اذ جعلنا المائتان صارت كل ثلثة اربعة عشر مثله اربعة وهو الذي  
كان عليه درهمهم فاذا حمل مارواه الشا على وزن خمسة ومارويينا على وزن ستة والدين يفرج مذهبنا ما  
دور ان الواجب في الجنين حتى مائة درهم وهو عشرة دية الام عند سوا كان ذكر او انس وعذوبة عشرة دية فانه كان اثني  
ونصف العشرة ان كان ذكرا فاعلم بذلك ان دية الام خمسة الاق ودية الرجل نصف ذكرا وهو عشرة الاق ولانا جمعنا  
انما من الذهب الفود دينار والدينار تقوم في العشر بعشرة دراهم الا برن ان نهار العشرة في الزكوة مقدر بان درهم و  
نهار الذهب من بعشرين دينارا فيكون غنيا بهذا العود من كل واحد منها اذا الزكوة لا يجب الا على الغني فاعلم بذلك  
علمنا وديان الدينار موزن بعشرة دراهم الجعاني في حق الاق الثلاثة الى العاقل لانه هو الذي يجب عليه فكون الجنار اليه  
كما في الكفان اليمن ولا يثبت الدية الا من حق الاق الثلاثة غنوا في صنعة وقالوا لا يجب من ومن البوم ثلثة بعشرة  
ومن الغنم الفاشاة ومن الخيل مائتا حلة وكلاهما ثوبان ماروي عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الدية  
على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل البقرة مائتي بقرة وعلى اهل الناقة مائة من الناقة وعلى اهل الخيل مائة من الخيل ورواه ابو  
داود وكان عمر رضي الله عنه يقضي بذلك على اهل المال مما ذكره وكلاهما ثوبان اذ روي عن جابر رضي الله عنه في الزكاة  
قبل في زماننا قبض سواي ولان التقدير انما يستقيم بنى معلوم المالية وحق الاشياء مجهول المالية ولهذا لا يبعد  
بالاضمان المتلفان والتقدير بالاعرف بالانار المستثورة ولم يوجد ذلك في غير ما فلا يبعد عن القياس والاثار التي  
وردت من حمل النصف بالبطريق الصلح فلا يلزم حجة وذكر في المعامل ان لو صلح على الزيادة على ما حل او على

ما تبقية للجوزونا وبلغانه قولها **قال رحمه الله** وكفارة ما ذكر في النفس ككفارة القتل خطأ وشبهه عدس الذي ذكر في  
القرآن وموالاته والهوم متتابع كما ذكر في النفس قال الله تعالى من بوء بدينه ثوبته وشبهه العود خطأ في القتل وان كان عمدا  
في حق النفس فبيناهما الا انه ولا يختلفان فيه لعدم النقل بالاختلاف الدية حيث يجب في شبه العود مغلظة الوجه القويين  
في التعليل في شبه العود دون الخطأ والمقادير لا يجب الا سماعا **قال رحمه الله** ولا يجوز الاطعام والجنين لان الاطعام  
لا يرد به نفس والعقابة لا يعرف الا سماعا ولان المذكور كل الواجب للنفاء في الجواب وكذا في الذكوة والجنين لم يرد به حياة  
وسلامته فلم يجز ولا لعقوبته وبه فلا يدخل في مطلق النفس **قال رحمه الله** ويجوز الوضوء لو اصاب يديه مسلما لانه مسلم  
بتعاله الظاهر سلامة اطرافه على ما علمه الجيلة ولا يقال كيف اكتبه هنا بالظاهر في سلامة اطرافه حتى اجاز التكفير به ولم يكتف  
بذلك في حق وجوب الفهم بان لا يوافق اطرافه لا نقول الحاص في التكفير في دفع الواجب والظاهر بهل حجة لا دفع والحاجة في  
الاتلاف الى الزام الفهم وهو لا يصلح حجة فيه ولا يظهر حال الاطراف فيما بعد التكفير اذا عاش ولا كذلك في الاتلاف فان  
**قال رحمه الله** ودية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس فيمادون اقول ذلك عن علي رضي الله عنه موقوف وموقوف  
وقال الشافعي المثلث ومادون الثلث لا ينصف لما روي عن سعيد بن المسيب انه السنة قال ان في درهم السنة اذا  
اطلقت يرا دية السنة النبي صلى الله عليه وسلم ولنا مارون ان كبار الهباته افترقوا خلافة ولو كان سنة النبي صلى الله عليه وسلم  
لما خلا الفوق وقوله سنة محمد صلى الله عليه وسلم لانه لم يرد له يرا والاعنة موقوف ولان هو ابو ذر الى الحال وهو ما اذا كان اليها  
اشترى ومما راا اكثر ان يقل ارش بيانه ان لو قطع اصبع من كسب غنم من الابل ولو قطع اصبعان كسب عشرون ولو اقطع  
ثلث ثلث مائون لانا سوا من الرجل فانه لو لم يرد له مائة من الابل ولو قطع اربعة كسب عشرون للشفقة فيما هو اكثر  
من الثلث ففقط الاربعة لا يوجب ثلثا بل سقط ما وجب بقطع الثلثة وحكمة الشارع في ذلك فلا يجوز نسبة الدية لان الحال  
ان يكون الجنينة لا يوجب ثلثا وعما وافق من ان سقط ما وجب به وهو انما خيلة العقلاء بالديهة ولان الشافعي  
يعتبر الاطراف بالانفس في تركها حجة في نفس دية النفس ولم يصب في الاطراف الا اذا زاد على الثلث **قال رحمه الله** ودية  
الدمي والمسلم سوا وقال الشافعي ما كدية اليهود والنصارى سنة الا في درهم قوله على السلام عقل الحام نصف دية المسلم  
والخيل عند اثني عشر الفا وقال الشافعي دية النفران اربعة الا في درهم ودية الجوس ثمان مائة درهم مارون انه  
على السلام جبل دية اليهود والنفران اربعة الا في درهم ودية الجوس ثمان مائة درهم ولنا مارون ان نعباس رضي الله عنه



ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان له ما عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل كما عهد من امية الضمير بمائة  
من الابل وقال عليه السلام دية كل من قتل في عهد في عهد الفدية بغيره من النفس ان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يجعلان دية النومي  
مثل دية المسلم وقال صلى الله عليه وسلم انما يذبحوا الجنية لتكون دماؤهم كدمائنا واولادهم كاولادنا وفي ظاهر قوله تعالى وانه  
كان ممن قوم بينكم وبينهم ميثاق وفدية مسلمة الى اهله لانه لا يعلم لان المراد من ظاهر ما هو المراد من قوله تعالى في قتل المؤمن  
ودية المسلم الى اهله ولانهم معصومون يتقون لا حرازم انفسهم بالدار فوجب ان يكونوا على قس باليسين فوجب  
ان يجب بقتلهم ما يجب بقتلهم ان لو كانوا مسلمين على ان موالم ما كانت معصومة متقومة بحجة بقتلهم ما يجب بقتلهم  
مال المسلم فاذا كان هذا في اموالهم فالتفكر في انفسهم ولا يتأهل ان نفس الكفر فوق نفس الانوبة والوف فوجب ان يتنقص  
ديته به كما يتنقص بالانوبة والوف لان الوفاء ان الكفر فاذا انتقص بانه فان يتنقص لاننا نقول نقصان دية المرأة  
والعبد لا باعتبار نقصان الانوبة والوف بل باعتبار نقصان صفة المالكية فالمرأة لا يملك بالطلاق والعبد لا يملك بالمال والحر  
الذكي يملكها فلهذا زادت قيمته ونقصت قيمته والظاهر بان المسلم في هذا المعنى فوجب ان يكون بذكره والمسلم من دية  
مثل دية النومي في العبيد لاروينيا **فصل في دية النفس والارن واللسان والذكر والخشفة**  
والعقل والسمع والبصر والتم والنزوق والحيمة انما تنبت وشعر الرأس والعينين واليدن والشفتين والحاجبتين و  
الرجلين والاذنين والاشيى ونحو المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي اشغار العينين  
وفي اشغرها ربعها وفي كل اصبع وفي كل اصبع اليدن والرجلين عشرة ما فيها من اصابع فحق اشغرها ثلث دية الا  
صبر ونقصها لو فارقا فصلان وفي كل سخص من الابل وحسن ما درج واصل من حديث سعيد بن المسيب عليه السلام قال  
في النفس الدية وفي اللسان الدية وفي المارن الدية ومثله ذكره عليه السلام في الكتاب الذي كتبه لعمرو بن حرم فان النفس الوارد  
في الباقي دلالة ومعناه الاصل في الاعضاء انه اذا قوت جرح منقطع على الكمال او زال جرحا لا معقودا في الادمي على الكمال  
جب كل الوجة لان فيه تلافى النفس من وجهاذا النفس لا تبقى مستغنى بام ذك الوجه وتلافى النفس من وجه ملحق بالطاق  
من كل واحد في الادمي تقطعا له دية لاروينيا من الحديث والاعضاء على خمسة انواع فمنها ما هو افراد ومنها زوج ومنها  
حواريج ومنها ما هو اشياء ومنها ما يربط على ذلك في كل واحد من الافراد جيب الدية في كل نوع من المزدوج والاربع  
والاعشار كذلك فاذا ثبت هذا فنقول في الانف الدية لانه انزال الجاني على الكمال وهو معقود وكذا اذا قطع المارن وهو

مادون قصبة الانف وهو ما لان منه او قطع الارنبه وحوطوف الانف وقطع المارن مع القصبة كما ذكرنا من انزاله  
الجاني ولا يربط على دية واصل لان المارن معقود واحد ولان فيه تقويت المنفعة على الكمال فان منفعة الانف ان يجمع الوفا  
في قصبة الانف ليعمل في المدايع وذلك يكون بقطع المارن وكذا اذا قطع اللسان في لغوات منفعة معقودة وهو  
الطق فان الادمي يحتاج به عن سائر الحيوان وبه من الله تبارك وتعالى علينا بقوله خلق الانسان على البيان وهذا لانه  
لا يقدر على اقامة معاملة الا بافهام غير اعراضه وذلك يكون بقطعه وكذا الجيب الدية بقطع بعضه ان امتنع من الكلام  
لان الدية يجب لتقويت المنفعة لا بتقويت هوية الاكبر وقد حصل بالاتفاق من الكلام ولو قدر على التكلم ببعض  
الحروف دون البعض ينقسم الدية على عدد الحروف وقبل على عدد حروف تتعلق باللسان وفي الشا والنا والجيم و  
الذال والزال والواو والي والبي والشي والصاد والصاد والظا واللام والنون والياء والها والهمزة والهمزة  
الغابت يربطه ولا يدخل الحروف الحلقية فيه وهي الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والحاء ولا الشفوية وهي  
الباء واليم والواو وقيل ان فروع الكفر لا يجب حكمة عدل لخصوا الافهام مع الاختلاف وان عجز عن ادراكه فبحر  
كل الوجة لان الظاهر انه لا يحصل من الافهام والاصل فيه ما روي عن علي رضي الله عنه ان من قطع الدية على الحروف فاقدر عليه من  
الحروف استقطب حجاب من الدية وما لم يقدر عليه الزم بحسب ما رواه وكذا الذكر لان فيه تقويت منفعة جبهة من الوفا  
والابلاد والاستسكاك البول والي وبودق الماء والابلح الذي هو طين الاعلاق عادة وكذا في الخشفة  
الدية كاملة لان اصل من منفعة الايلح والوفى والقصبة كالنجاح له وكذا في العقل الدية اذا ذهب بالهرق لغوات  
منفعة الادراك لان الانسان به يمتاز عن غيره من الحيوان وبه يستفح منوعة من معاشه ومعه وفي كل واحد من السمع  
والبصر والذوق والشم كمال الدية لان الكلام اصل من منفعة معقودة وقدر ان عمر رضي الله عنه فقهر رجل على رجل  
باربع ديارهم فماتوا من وقع على راسه فجب ما عقله وسمع وصرع وكلامه قال ابو يوسف لا يعرف الزنار والعقل  
قول الجاني لانه المنكر ولا يربط في الا اذا صفة او نكل عن البي وقيل ذهاب البصر يعرفه الاطباء فيكون قول بجلبين مناهم  
عوليين حجة فيه وقيل يستقبل به الشمس مفتوح العين فان دمعت عينه علم ان باقية الاضلا وقيل بل يربط بوجهه فان عجز  
من علم اناهم يذهب وان يهرب عن وجهه وطريق معرفة ذهاب السمع ان يغافل عن سبيل فان اجاب علم انه لم يذهب والا فلهو  
ذاهب روي اسامعيل بن حماد ان امرأة دعت ان لا تسمع ونظارت في رجل حكة فاستغل بالفضاء عن النظر اليها ثم



قال لها فحانة غطت عودك فاصطربت وتناحرت الى صبح نبارا فظفر كذا وكذا في اللحية وشعر الراس الدية اذا  
حلفت ولم تبنت لانه انما على الكمال وقال ملكي والى من لا يجب فيه الدية وجب حكومتها عدل لان ذلك زيادة  
في الادنى ولهذا يجوز كمال الخلقة ولهذا خلق الراس واللحية وبعض البلاد فلا يتعلق به الدية كشمع الصدر والساق  
اذ لا يتعلق به منفعة ولهذا يجب في شعر العبد نقصان القيمة ولت قول على رضى الله عنه في الراس اذا حلق ولم تبنت  
الدية كالمسلة والموقوف في هذا ما رفح لانه من المفادير فلا يمتد الى الراس ولا فوت عليه على الكمال لان اللحية  
في اوازها على كذا شعر الراس على الابواب الاصلي يتكلم في سوره فيكون كمال الدية كما لو قطع الاذن في الشاخصين و  
الايل على ان جمال قوله على السلام ان الله ملكة تسمى هم سجان من بين الرجال بالحوال بالعمون والدوايب  
عكاف شعر الصدر والساق لانه لا يتعلق به الجمال والماجية العبد فقد روى الحسن الامام ابي حنيفة انه يجب فيه كمال القيمة  
فلا يلزمنا والجواب عن الظاهر ان المقصود من العبد الاستخدام دون الجمال وهو لا يغوث بالخلق كالأول والآخر لان المقصود  
منه في حقه الجمال فيجوز ان كمال الدية وفي النار بجملة عدل في العبد لانه تابع للحية وليس خلقه في لانه وجوده في شتم  
ولا يزينه وان كان ذلك على الخوف والوقن جميعا ولكنه غير متقل فبغيره حكومتها عدل وان كان متفلا فبغيره كمال الدية لانه ليس  
بكم في حقه الجمال كماله اذا قصد المبت فان بنت حتى استوى كما كان لا يجب في لانه لم يبق فعل الجان في فلو فبغيره  
القيمة الى الاستي انما في البدن ولكنه يؤد على ذلك لانه طاب الحسم فان بنت ايضى فقد ذكر في النوادر انه لا يلزم في عند  
ابى حنيفة في الحلال الجمال يزداد في شعر اللحية وعندها يجب حكومتها عدل لانه البياض في شتمه في فبغيره  
العدل بل يقتبان وفي العبد يجب حكومتها عدل عندم لانه ينتقص به قيمة ويستوى العبد والخطا في خلق الشعر لان العقاص  
لا يجب فيه لانه عقوبة فلا تبنت فيا تاتى تبنت ايضا او دلالة على ان في النقص والجر احاز وهو الراس في معناه لانه  
لم يتا لم به ولا يتوهم فيه الراس بخلاف النقص والجر احاز ويؤجل فيه سنة فان لم تبنت فيا وجبت الدية ويستعمل فيه الصغير  
الكبير والوكري والاني فان مات قبل تمام السنة لم تبنت فلا تاتي على ما يكون موزوجا في الاعضاء كالعينين واليدين  
الدية وفي اصدى بها نصف الدية وفي الرجلين الدية وفي اصدى بها نصف الدية لان في تقويت اشئ من تقويت جنس المنفعة  
او تقويت الجمال على الكمال فيجب كل الدية وفي التقويت احداها نصف تقويت نصف المنفعة فيجب النقص وهذا لان في  
تقويت العينين واليدين والشفتين تقويت منفعة الابصار والبطن وامساك الطعام عند الاكل ومنفعة الجمال

على الكمال وفي تقويت الرجلين تقويت منفعة المشي وفي الاذن تقويت الجمال على الكمال في حق رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في الاذن الدية وفي الاذن تقويت منفعة الامساك والفسل وفي ثوبي المرأة تقويت منفعة الارضاع عند  
ثمن الرجل لانه فيه تقويت المنفعة والجمال على الكمال فيجب فيه حكمة كومة عدل وفي حمله المرأة كمال الدية وفي اصدى بها  
نصف الدية لغوات منفعة الارضاع وامساك اللبن لانه اذا لم يكن له ثوب راحلة يتعوز على البصر الا التقام عند الا  
وقال مالك والناس في حجب في الحاجتين حكومتها عدل بناء على اصلها انما لا يربان وجوب الدية في الشعر وعندها يجب  
في الدية التقويت الجمال على الكمال وان ما يكون من الاعضاء ارباعا في اشعار العينين ففي الدية اذا قلوا ولهم  
يبنت وفي احد الاربع الدية لانه لا يتعلق بالجمال على الكمال ويتعلق بالاداء والغذاء من العين وتغويت ذلك  
ينتقص البرم ويورث العمى فاذا وجبت في الحال الدية وهي اربعة وجب في الواحدة من ربع الدية وفي الاثنى نصف الدية  
وفي ثلثه اربع الدية ثم يجوز ان يكون مراده بالاشعار جزء من العينين في الاشغال عنه لانه حقيقة فيه وجوز ان  
يكون مراده بالاعذار سماء اشعار تسمى الى باسم الحبل وطوله سابع لغة كما يقال سال الميزاب سالا الوادي وهو لا يسيل  
وانما الماء هو الذي يسيل فيه وقال محمود بن الداء اشعار العينين الدية كاملة اذا لم تبنت فادبه الشعر لان الشعر هو  
الذي تبنته والجفون والابواب كان مستقيما لان في كل واحد من الشعر ومنه دية كاملة ولا يغتزل المعنى ولو قطع  
الجفون با هذا لا يجب دية واصل لان الاشعار مع الجفون كشي واحد كما مارن مع العقبة والموصلة مع الشعر واما ما  
يكون من الاعضاء اشعارا فالاصابع في قطع اصابع اليدين والرجلين كمال الدية وفي قطع واحدة من اخر الدية لقوله  
عليه السلام وفي كل اصبع عشرين لابل ولان في قطع الحلق تقويت منفعة المشي والبطن وفيه دية كاملة وهي عشرة فيقيم الدية  
عليها والاصابع كمالا سواء لا إطلاق عاروبنا ولان الحلق سواء في اصل المنفعة فلا يعبر الزيادة في كمال الانسان والدية  
اليمنى مع اليسرى في كل اصبع فمئة فاصل في اصدى بها ثلثة في الاصابع لانها ثلثة او ما في اصدى بها كالأبرام في اصدى  
بها ثلثة في الاصابع لانه ثلثة وهو نظير انما دية اليد على الاصابع وهو المزداد بقوله في المنفعة وما في اصدى بها  
ثلثة في الاصابع ونقصا لوفرا مفضلان واما ما يربى عدل في الانسان في كل من نصف من الدية وهو خمس من الابل وخمس  
مازدرع لقوله عليه السلام وفي كل اصبع عشرين لابل وفي كل اصبع كمالا سواء لا إطلاق عاروبنا لاروى في بعض طرفة والاسنان كلها  
سواء ولان الحلق في اصل المنفعة سواء فلا يعبر التفاوت منه كالايدى والاصابع وليس كان في بعض زيادة منفعة

ويضاع







وهي ان يكون في الرأس والبطن خلاف الشجاع حيث لا يكون الا في الرأس والوجه وقبل لا يتحقق الجابفة  
 فيما فوق الحلق **قال رحمه الله** والحارصة والدائمة والدايمة والبالغة والملاحة والسيما في حكمه  
 عدل لان من ليس في الارض مقدور من جهة الشرع ولا يمكن اعداءه فيجب في حكمه عدل وهو ما تروى عن ابي بصير النخعي وغيره  
 بن عبد العزيز واختلفوا في تفسير من الحكومة قال الطحاوي في تفسيره ان يقوم مملوكا برؤس هذا الاثر ثم يقوم به هذا  
 الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان مثل عشرة الفمة مثلا يجب لث عشرة الدية وان كان ربع عشرة الفمة  
 ربع الدية وقال الكرخي رحمه الله ينظر كم مقدار من الشجة من الموصضة فيجب بقدر ذلك من نصف الدية لان ما لا ينض  
 فيه يرد الى الموصضة من عدله وكان الكرخي رحمه الله يقول ما ذكره الطحاوي ليس بصحيح لانه اعتبر ذلك الطارق فيكون  
 نصف الفمة اكثر من نصف عشرة الدية فيجوز ان يكون في هذه الشجاع وهو دون الموصضة اكثر مما وجبه  
 الشرع في الموصضة وانما محال بل الصحيح الاعتبار بالمقدار وعلى العذر الشريفي ينظر النصف في هذا ان امكنه الفتوى  
 بالن في بان كانت الجناية في الرأس والوجه بقى بالن في وان لم يتيسر عليه ذلك بقى بالقول الاول لانه ايسر وقال وكان  
 المخرجين يعني به وقال الجبلا والاصح انه ينظر كم مقدار من الشجة من اقل شجة لها ارش مقدور قال كان مقدور مثل  
 نصف شجة لها ارش او ثلثها وجب نصف او ثلث ارش تلك الشجة وان كان دجا فيجوز ذكره بعد ذكر القولين فلما  
 جعله قولانا في الاشبه ان يكون هذا تفسير القول الكرخي اصح وقال الشيخ الاسلام قول الكرخي اصح لان عليا  
 اعتبر به هذا الطريق فيمن قطع طرف لسانه على ما بيناه من قبل **قال رحمه الله** ولا تقصص في غير الموصضة لانه لا  
 يمكن اعتبار المساواة فيه لان ما دون الموصضة ليس له حد ينزل اليه السكين وما فوقه ذكر العظم والعصا في قوله  
 علم السلام لا تقصص في العظم وعذابه الحسنى في صحيحه رحمه الله وفي ظاهر الرواية يجب التقصص فيما دون الموصضة  
 ذكره محمد رحمه الله في الاصل وهو الاصح لانه يمكن اعتبار المساواة فيه اذ ليس كرم العظم ولا فوقه الا في الجابفة  
 فيستغنى عن مساوئهم فيحد حديثه بقدر ذلك فيقطع ما قطع فيحقق السيف والعصا بذلك وفي  
 الموصضة التقصص ان كانت عمدا لا روى انه علم السلام فيقتصر بالعصا في الموصضة ولان المساواة من الممكنة  
 بانز السكين الى العظم فيحقق السيف والعصا **قال رحمه الله** وفي اصابع اليد نصف الدية الى اصابع  
 اليد الواحدة لان في كل اصبع عشرة اصبغ الحادوي بن فيكون في الجنة تسعون ذرة وهو النصف

ولان في قطع الاصابع تفويت منفعة البطش وهو موجب على ما مر **قال رحمه الله** ولو وقع الكف  
 هذا فمقتضى ما قبله ان في اصابع اليد نصف الدية وان قطع اصبع الكف ولا يزيد الارش بسبب الكف  
 لان الكف تبع للاصابع في حق البطش لا وقال علم السلام في اليد اليسرى الدية وفي احدى يمين نصف الدية  
 واليد اليمنى جارية تبع بالبطش لان اسم اليد على العذر والقوة والبطش تبع بالاصابع والكف  
 نجيب فبرأه واحد لان منفعتها جنس واحد فيكون الكف تبع للاصابع **قال رحمه الله** ولو وقع نصف  
 ساعد نصف الدية وحكومة عدل ان اذا قطع الكف مع نصف الساعد لوجب نصف الدية وحكومة عدل لكون  
 الدية في الكف والاصابع والحكومة في نصف الساعد وهو قول ابي حنيفة ومحمد ورواه عن ابي يوسف  
 وعنه ان حازا على الاصابع والحكومة في نصف الساعد وهو قول ابي حنيفة ومحمد ورواه عن ابي يوسف  
 من اليد والرجل الى المكب واصل الخد حتى يتبع فلا يزيد به الدية لان الشارع اوجب في الواحدة مناهما  
 نصف الدية واليد اسم لهذه الجارية الى المكب والرجل الى اهل الخد فلا يزداد على تقديري الشرع ولان الساعد  
 ليس له ارش مقدور شرعا فيكون بها لانه ارش مقدور منه كالكف ووجه الظاهر ان اليد اسم لانه باطنه ووجهه  
 الارش باعتبار منفعة البطش وقوة البطش تتعلق بالاصابع والكف تبع لها في البطش فكذلك في الارش ولا  
 يقع الاثر البطش بالاعداء ولا يتبع فلا يدخل في ارشه ولا له لوجعل تبعه لاخلوا ما ان جعل تبعه  
 للاصابع او الكف ولا وجه الى الاول لوقوع الفصل منهما بالكف ولا الى الثاني فان الكف تبع للاصابع ولا  
 ولا تبع للبعيد ولا سلم ان اليد اسم لهذه الجارية الى المكب بل هي اسم الى الرنوا اذ ذكرت في موضع القطع  
 بدلالة الرقة **قال رحمه الله** وفي قطع الكف وفي اصبع او اصبعان عشرة اصبغ او لاشي في الكف  
 ان اذ كان في الكف اصبع او اصبعان فقطع احب عشر الدية في الاصبع الواحد وخمس في اصبعين  
 ولا حرج في الكف في هذا عندنا في حصة ولا ينظر الى ارش الكف في الارش ما في في الاصابع فيجب اكثره ويؤخذ  
 القليل في الكثير لان الجرح في الدخلى متعذرا جماعا لان الجرح في واحد وضمان الاصبع هو ضمان الكف  
 وضمان الكف هو ضمان الاصبع وكذا اعداء واحد متعذرا ايضا لان كل واحد منهما اصل في وجهه اما الكف  
 فلان الاصابع قائمة به واما الاصابع فلان في الاصل في منفعة البطش فاذا كان كل واحد منهما اصلا



من وجهه محنا بالكنه كما قلنا فيمنع شج راسه ان وتنا في بعض شعره يدخل القليل في الكثرة ولا في صنية  
ان الاصابع اصل حقيقة لان منفعة اليد في البطش والقبض والبسط فاية تروا وكذا احكامه لا بد له السلام  
جعل الوجة بمقابل الاصابع حيث وجب في اليد نصف الوجة فجعل في الاصبع عزم من الابل ومن ضرورية  
ان يكون كل بمقابل الاصابع دون الكف والاصل في الاعتبار وان قل ولا يظهر النج بمقابل الاصابع  
فلا يعارض حتى يعارض في التجميع بالكثرة وليس تقارضا فالجميع بالاصل حقيقة وحكما او من التجميع  
بالكثرة الا يورن الصغار اذا اختلطت مع المسانح من الكوة تنجا وان كانت الصغار اكثر ترجيحا  
للاصل عطا وما اذا استشهد به في الشجة لان احدها ليس شج للاخر ولان ارض الاصابع ثابت بالنفس وليس  
في الكف ارض مقدرة على ثبوتها ثبوت بالارض والاحتماد في ذلك لا يصح لابطال المنصوص عليه لما عرف  
ان الاجزاء لا تتقارر الا للضرورة عند تعذر العمل لعدم النقل او بشرته فكيف يمار اليه عوام وجوده  
بل لا بطلان وهذا خارج عن القواعد وعلى هذا لو كان في الكف مفصل واحد من اصابعه وامن جيب ارض المفصل على  
الظاهر عن ولا يجب في الكف في لان ارض المفصل مقدرة على عوام من الاصل وان قل فهو لو كان في القامة  
ان اهل الخطه اول بر من المشرك وان قلوا الكونهم اصلا ولا يظهر حكم الشج معه وان كثر دور الحسنة ان الما في  
اذا كان دون اصبع يعتبر اكثر في ارضه لان ارض مادون الاصابع غير منصوص عليه وانما ثبت اعتبارا بالمنصوص  
عليه شج اجزاء وكونه اصلا باعتبار النفس فاذا لم يرد النفس في ارض مفصل ولا مفصلين اعتبره فانه الاكثر والاول  
اصح لان ارضه ثبت بالاجزاء وهو كما ليس ولو لم يبق في الكف اصبع ولا بعض اصابعه حكمه من عدل لا تبلغ بها  
ارض اصبع لان قيمة الشج لا يبلغ قيمة المتبوع ولو كان في الكف ثلث اصابع يجب ارض الاصابع ولا يجب في الكف  
شي بالاجزاء لان الاصابع اصل على اجزاء ولا اكثر حكم الخلاف استتبع الكف كما اذا كانت كل اقامة علاوة  
الاصابع الزاوية وعين الصبر وذكره ولسانه ان لم يعلم صحة يظهر وحركة وكلام حكومته عدل اما الاصابع الزاوية  
فلما زاحز والادعي يجب ارضه شج فانه وان لم يكن فراغ ولا زينة كما في السن الزاوية ولا يجب فيها العقاص  
وان كان للتأطع اصبع لاي لان المساواة شرط الوجوب العقاص في الطرف ولم يعلم تساويها بالافضل فصار  
لا بعد يقطع طرف العبد فاذا تعذر العقاص للشبهة وجب له فراغ وليس له ارض مقدرة في الفرع فجب فيها حكومة

عدل خلاف حقيقة الكون حيث لا يجب فراغ لان الحقيقة لا يمتد فراغ من الخلق فلا يلحقه الشئ من  
بالخلق بل يمتد الشئ من الحقيقة ذلك فيكون نظير من قلم ظهر غيره يعني اذ في قطع الاصبع الزاوية يبقى  
اثره وشبه ذلك في الارض واجزاء من الصبر وذكره ولسانه فلان المقصود من عن الاستنباط المنفعة فاذا  
لم يعلم صحة الاجزاء في كمالها بالخلق خلاف الحادون الشاخصه لان المقصود منها الجمالي وقوة على  
الكامل وكذلك لو استكمل الصبر في كماله وانما هو مجرد صوت ومعرفة الصحة فيه بالكلام وفي الزاوية بالحركة  
وفي العين بما يستدل به على الوتة وهو المراد بقوله ان لم يعرف صحة يظهر وحركة وكلام فيكون بعد معرفة  
صحة ذلك حكمه حكم البائع في الخطاء والعبد اذا ثبت ذلك باليمين او باقرار الجاني وان انكره ولم يتم به يمينه فالقول  
قول الجاني وكذا اذا قال لا اعرف صحة الاجزاء في كمالها الا باليمين وقال الشافعي رحمه الله لا يجب الوجة  
كاملة كلف ما كان الا اذا عرفت زاحز صحة لان الغالب فيه الصحة فثبت الاذن والحارن قلت الظاهر لا  
يصلح للاستحقاق وانما يصلح للوضع وحاجتنا الى الاستحقاق وقوة كثر الفرق من عن الاعضاء ومن الاذن والالف  
وفي ذكر الحنفية والعينية حكومتهم على وقال الشافعي رحمه الله اجبة كماله لقوله عليه السلام وفي الزاوية من عيني  
فصل ولان المنفعة وهو الابلح والاول والاحبال من الحقيقة في هذا العفو فاذا عرفت لا يجب فراوة  
كاملة كالعين القاية بلاء صوا واليد السلا والرجل السلا رحم الله الشافعي رحمه الله في هذا العفو فانه علة او  
شعره لا يدخل ارضه الموصفة في الوجة لان فوات العقل تبطل منفعة جميع الاعضاء اذا استتبع برونه فصار  
بالنسبة الى ساير الاعضاء كالمفصل في ارضه كافي النفس وارضه الموصفة بحجبت بنوات جزا من الشرح  
لو ثبت يمينه وجب الوجة بفوات كل الشعر وقد تعلقا بسبب واحد وهو فوات الشعر فيدخل الجزء في الجملة  
وفان كذا قطع اصبع رجل خصلت بين كمالها في ارضه ان الجناية تمت وقت على عضو واحد فالتفت شئين  
وارض ارضا كذا دخل الاصل منه ولا فرق في هذا بين ان يكون الجناية عمدا او خطأ وان وقعت على عضو من  
لا يدخل وجب لكل واحد منها ارضه سواء كان عمدا او خطأ عند ابي حنيفة رحمه الله سقوط العقاص به وعندهما  
حب للماول العقاص ان كان عمدا وحكي الاستفاء والا فكما قال ابو حنيفة رحمه الله وقال في رحمه الله لا يدخل  
ارض الاعضاء بعضها من بعض لان كلامها جناية فيما دون النفس فلا يمتد اخلاص كساير الجنايات وجواب ما بينا



**قال رحمه الله** وان ذهب سمعه او بصره او كلامه لا الى الوجه موصحة فذهب احد عن الاشياء لا يدخل  
ارض الموصحة في ارض احد من الاشياء وهذا اعتدائي حقيقه ومجروحهما الله وقال ابو يوسف يدخل ارض المو  
صحة في دية السمع والكلام ولا يدخل في ذية البصر لانه ظاهر فلا يلحق بالعقل فلا يدخل في ارض الموصحة واما  
السمع والكلام فبظن ان يلحقان بالعقل فيدخل في ارض الموصحة كما يدخل في ارض العقل ولهما ان الكلام  
واحد من هذه المنافع اصل منفرد فيحدو حكم الجنانية بقوده ولا يدخل بعض في بعض لان العبرة بقدر  
اثر الفعل لا الاتحاد الفعل وكذا العقل لان منفعة تقوى الى كل الاعضاء او لا ينتفع بالاعضاء برونه  
فصار كالنفس ونقول ذلك بالعقل في نفعه بتدليل النفس والحاقة بالبرام فيكون بمنزلة الموت ولا كذلك سائر  
الاعضاء او نقول ان العقل ليس بموضع بشارة الفصل كالروح والجسد وقال الحسن ارض الموصحة لا يدخل في  
ذية العقل ايضا لاحلاف محل الجنانية فان محل العقل غير محل الموصحة مع الشغل لا اتحاد بينهما على ما في الوجه  
عليه ما بيننا **قال رحمه الله** وان شجرة موصحة فذهب عيناها او قطع اصبعها فقتلت اخر او قطع الفصل الاعلى  
فقتل ما بين اوكمل اليد او كسر نصف سنة فاسود ما بين فلان قد و هذا كله قولنا اني حنيفة رحمه الله مطلق وقال الجب  
القصاص في الموصحة والذية في العيني فيما اذا شجرة موصحة فذهب عيناها وكذا اذا قطع اصبعها فقتلت اخر  
يجزى يقتل الاول وجب للارض للاخر وعند عالم جب القصاص في العفوين جب لرش كل واحد منهما كما ملأ  
وان كان عضوا واحدا بان قطع الاصبع من الفصل الاعلى فقتل ما بين من لا يكتفي بارض واحد ان لم ينتفع بما بقي  
وان كان ينتفع به جب ذية المقتولة وجب حكومته عدل في الباقي بالاجماع وكذا اذا كسر نصف السن واسود  
ما بين واصفر واحمر جب ذية السن كل بالاجماع ولو قال قطع الفصل الاعلى وترك ما بين السن او كسر القدر الكسور  
من السن وترك الباقي لم يكن له ذلك لان الفعل في نفسه ما وقع موجبا للقود فصار كما اذا شجرة منفصلة فقال الشجرة  
موصحة وترك الباقي ليس كذلك والاصل عندنا ان الفعل الواحد اذا وجب ماله في البعض سقط القصاص سواء  
كان عفوين او عضوا واحدا وعضو في العفوين جب القصاص مع وجوب المال وان كان عضوا واحدا لا  
جب لهما في الخلافة ان الفعل في محلين مختلفين فيكون جنائبيين لان الفعل متعدد بتعدد واثرة فصار  
جنائبيين مبتدئين فالشبهة في احوالها لا يتعدى الى الاخر كن دى رجلا فاصابه ونفذ السهم الى غير مقتله

فجب القود في الاولى والذية في الثاني ويمكن قطع اصبعها فاضطر السكين فاصاب اصبعها اخر خطأ فان  
يقضي الاولى دون الثاني خلافا لغيره نفس السن اذا اسود ما بين من او قطع الاصبع من الفصل الاعلى فقتل ما  
بقي من اوشلت اليد كلها لانه لا يلحق ان يجعل كفعلين مبتدئين للاتحاد الفعل والحل والى حنيفة ان الجرح  
بالخيل والجرح الاول سائر وليس في وسعة السائر فيسقط القصاص وجب ماله والويل عليه ان سراه ان فعله  
نفس واحد والاراية عيان عن الام تتعاقب من الجنانية على البدن وتتحقق ذلك في نفس واحد في موضعين  
منها كما يتحقق في الطرف مع النفس بان عاز من الجنانية بخلاف نفسي فان العقل في النفس النائية مباشرة على  
صن النفس بهر اية الجنانية الاولى اذ لا يتصور السراه في نفس فلا بد ان يجعل ذلك في حكم فعل على صفة وفي النفس  
الواحدة لا احتياج الى ان يجعله كفعلين لانه فعل واحد حقيقة والاراية من مقتود فاورثت ذمته بغيره  
الخطأ في البداية لان الفعل اذا اصابه لا يوجب القصاص بما قبله ان ذلك في بداية وخطا ما اذا اضطر  
السكين بقطع اصبعها اخر حيث جب القصاص في الاولى لان القطع في الاخر ليس بالفعل الاول ولا تاتى  
بل بفعل اخر مقصود صغير حكمه او نقول ان ذكاب البصر وخو حصل بطريق السبب فان الفعل الاول باق  
على اسمه لم يتغير والاصل في سراه الافعال ان لا يبقى الاول بعد حديث السراه بالقطع اذا مر الى النفس صار  
قطعا فلم يبق قطعاً وهذا الشبهة او القطع لم يعدم بذكاب البصر وخو فلان الفعل الاول سبباً الى خوات  
البصر وخو فلان الفعل بمنزلة حكم البصر والسبب لا يوجب القصاص ويخبر به في المسئلة الاولى وهو  
ما اذا شجرة موصحة فذهب بصره ان جب القصاص ميراروه ان سماعة عنه ووجهه ان سراه الفعل تنسب الى الفعل  
من عاصته جعل الفاعل مباشرة السراه فيوجد به كالمرور الى النفس فانه جب القصاص ويعتق قلة بطريق المباشرة  
خلاف ما لو قطع اصبعها فقتلت يجزى اخر او شجرة موصحة فذهب بصره او كسره لا يوجب القصاص في  
السن والسمع والكلام وانما جب في المقتولة والموصحة فقط لانه لا يوجب القصاص في الشلل والسمع والكلام  
لعدم الامكان وفي البصر لا الامكان الاستثناء الا لانه لو اذ به وصل بفعل مقصود منه جب القصاص في  
البصر وفي الشلل والسمع والكلام فافترق ولو كسر بعض السن فسقطت فغير القصاص على دوانه ان سماعة وعليه  
الرواية المشهورة لا قصاص من ارضه فاصحه ثم شجرة اخر او شجرة فاصحه فقتلنا صغارنا شاة واجدا فلا قصاص

فما في المشهور



وعلى رواية ابن سماعه عن محمد بن حبيب القصاص والوجه منها ما بينا **قال رحمه الله** وان قلح سنة فبنت مكانها  
اخر سقط الارش وهو عند ابن حنيفة رحمه الله وقال لا على الارش كمالا لان الجناية وقعت موجبة له والارث بنت  
نقمة مبتدئة من الله تعالى فصار كالموت على انسان فحصل للمنفعة على اتم ولا ياتي حصة رحمه الله ان الجناية قد رأت  
ولهذا لو قلح من صبي فبنت مكانها اخر لا يلزم شي بالاجماع وهذا لان الموجب فساد المبتدئ ولم يفسد حيث  
بنت مكانا اخر فلم تنف المنفعة به ولا الرتبة ولا يورث من يجب حكومة عدل لوجود الام الحاصل هذا اذا  
ابنت مثل الاولى وان بنت معوجه فعليه حكومة عدل عند ابن حنيفة ولو بنت لثقف فعليه نصف الارش  
ولو قلح من غيره فوداه صاحب مكانها وبنت عليها الا لم يعل الفاعل كمال الارش لان هذا لا يعتد به اذا عروق  
لا تعود في الزاوية قال شيخ الاسلام رحمه الله هذا اذا لم يعد الى حالها الاول بعد البناء والمنفعة والحال ولما  
اذا عادت فلا شيء عليه كما ثبت وكذا اذا قطع اذ فالفعل فالتحتمت على الفاعل ان لا يعود الى  
ما كانت عليه **قال رحمه الله** فان اعيد فبنت من الاول يجب معناه اذا قلح من رجل فاقيد ان اقتضى الفاعل منه  
بنت من الاول لان المعتقل له يجب على المعتقل له ارش من المعتقل منه لا يثبت ان استوفى بغيره حتى لان الموجب  
فساد المبتدئ ولم يفسد حيث بنت مكانها اخر فانعدمت الجناية ولهذا استأنا اصولا وينبغي ان ينتظر  
الناس من مثل ذلك القصاص خوفا من مثل الان في اعتبار ذلك فتنسج الحقوق فاكفينا بالحوال لانه بنت فم ظاهر  
اعلى تقدير عدم الفساد فاذا اعيى الحول وبنت فبنت بالقصاص لم اذ بنت تبين ابا احتطافه وكان الاستفاد  
بغيره من غير ان سقط القصاص للشبهة فوجب الحال وفي الزاوية الصحيح ان يستأني في سن البائع حتى يترى ان نابة تادروا بغيره  
تاجيل الى سنة فيؤخر الى البذل ليعلم عاقبته وعزاء الى التهمة ولو حزن من انسان فتحت ميتا في حوله ليطهر  
الوجه ولو سقطت سنة واختلفا قبل الحول والقول للمموب ليعيد التاجيل لخلو ما اذا ابلغه موطنه ثم جاء  
وقد هارت سنة بحيث يكون القول للضارب لان الموصحة لا يورث المنفعة والحركة يورث السقطا ولو اختلفا  
بعد الحول لان القول للضارب لانه منكر وقوم في الاصل الذي من الشئ ولو لم يسهقوا فلا شيء على الضارب ولو اد  
بالعز او احررت واخرت جبال الارش لا توالي الجبال ولا يجب فيه القصاص لتعذر الاعلان وكذا اذا كسر بعضه و  
اسود الباقي واخرت جبال الارش كمالا ولا يجب فيه القصاص لما عرفت فواجب في الاسوداد وخو

كمان الارش ولم يفرق بين سن وسن وقالوا ينبغي ان يفصل بين الاخرى التي لا ترجع من العوارض التي ترجع  
الاول حكومة عدل ان لم يفت به منفعة المنفعة وان فلت يجب الارش كله في الثاني يجب الارش كله كمن كان لغوات  
الجبال وان اضررت يجب من حكومة عدل وقال في رحمه الله يجب فزارش السن كمالا لان الصفة يورث في نفوت  
الجبال كالمساوول ان الصفة لا يوجب نفوت الجبال ولا نفوت المنفعة فان الصفة لون السن في اصل  
المنفعة في بعض الناس ولا كذا في السواد والخمر والحفرة الا ان كمال الجبال في البياض فوجب في الصفة حكومة  
وروى محمد بن ابي حنيفة رحمه الله ان الصفة في الحول لا يوجب شي وفي العبد يوجب حكومة عدل لان الصفة من  
الوان السن والمقتضى من السن الانتفاع بها والصفة لا يخل به غير ان المعتق من المملوك المالية وهو قد تنفق  
بالصفة وان اختلفا في حصول الاسوداد بغيره فالقول قول الضارب قياسا لانه منكر ولا يلزم من القرب لانه  
الاسوداد فصار نظار له كالحال اصل الفعل وفي الاستئناس القول قول الضارب لان ما يظهريه عقيب فعل  
من الارش على الفعل لان السبب الظاهر ان رقيم الضارب لبيته ان يغيره **قال رحمه الله** وان شج جلافا  
ولم يسق لانه اضررت جرح في ذهاب ربه فلا ارش وهذا قول ابن حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله  
على ارش الالم وهو حكومة عدل لان الشئ الموجب نزال فالالم الحاصل لم يزل وقل محمد بن ابي جعفر الطبري  
لان ذلك لونه بفعله فانه اخذ ذلك من ماله واعطاه للطبيب وفي خرج الطحاوي في قوله اي يوسف على ارش  
الالم باجرع الطبيب والمواواة فاعلم هذا الاطلاق في ابن يوسف ومحمد والابن حنيفة رحمه الله ان الموجب هو  
الشئ الذي يلجعه بفعله وزوال منفعة وقد زال ذلك بزوال اثره والمنافع لا يقوم الا بالعقد كما لا جارة  
والضاربة الصحيح يثبت او يثبت العقد كالفاسد منها ولم يوجد شي من ذلك في حق الجاني فلا يلزمه العوامة  
وكذا الجرح والام لا يوجب شي لانه لا قيمة لجرح الالم الا ان في ضرب انسانا فمواواة من غير جرح لا يجب عليه  
شي من الارش وكذا الوشمة شئ لا يوجب شي **قال رحمه الله** ولا فود جرح حتى يشفى وقال ابن ابي  
يقتضى منه في الحال لان الموجب قد تحقق فلا يجوز كافي القصاص في النفس وان ما دوى ارش الالم نبي ان يقتل  
من جرح حتى يبرأ صاحبه رواه بعد والواقطية ولان الجراحات يعبر عنها ماله الاحتمال ان يبرأ النفس فمظهره  
قتل فلا يعلم انه جرح الا بالبر فيستقر **قال رحمه الله** وكل من عد سقطا فيه قوده بشئ منه كقتل الاب ابنه عد

فدية في مال القاتل



وكذا ما وجب صلحا او اعتزا او لم يكن نصف العترة ان نصف العترة لما روي عن ابن عباس موقوف وموقعا  
لا يعقل العاقلة تعدوا ولا عبد ولا اميل ولا اعترافا ولا ان العاقلة تتحمل عن القاتل تحقيقا عنه وذلك لميل  
في الخطا لانه معذورون المتعدون لا يوجب العقوبة والذين وجب الصلح انما وجب بعقوبته والعاقلة لا يتحمل ما و  
جب بالعقد ولا يتحمل ما وجب بالعقل وكذا ما روي بالاعتذار لا يتحمل العاقلة لانه ولا تعلق له دون عاقلة  
فيلزمه دون ما لا يتحمل اقل من نصف العترة لانه لا يؤدي الى الاجحاف والاستيصال بالجاني والتحمل تحريزا  
فلا حاجة اليه من الجاني موجب الى سلب سبب الا ما وجب الصلح فانه يجب حاله واجب العقد فيكون  
حالا خلافا لغيره وما دون ارضي الموضع يجب في سلبه لانه دون ثلث العترة والثلث وما دونه يجب في سلبه وقال  
الشافعي ما وجب بقتل الابن يجب حاله لان القصاص مقام غاي الى بدل فكون ذلك البديل حاله اكياسا والمثلثات و  
التأجيل في دية القتل خطا ثبتت عن عاتقها لانه معذور ولا كذلك العاقل فلا يتحقق فيجب حاله الا لا يرى ان  
يحمل العاقلة ما تخفيفا عنه لا يستحقه كذا هذا التخفيف ولان الدية يدل القبول وحقق في نفسه حاله فكذا في الدية تخفيفا  
لحق الجرح ولو ان هذا حاله وجب بقتل القاتل فيكون كما اذا وجب بالعقل خطا او بغيره او بالاعتذار او بخلاف ما وجب  
الجبر الصلح لانه مال وجب بالعقوبة او فلا يتحمل الا بالزنا كسائر العقود والمخلف فيه ان المتلف ليس بما ولا يسأل مال لا  
يضمن بالماله الا لانه ليس بعتمة لانه لا تقوم مقامه وقيمة التي تعاقب مقامه فاما عترة متقومة بالمال بالزنا والشرع انما  
تقوم بدية توجب الى سلب سبب الجاني حاله لانه زيادة على ما وجب الشرع وصفا فلا يجوز كما لا يجوز الجاني الزيادة  
على ما وجب الشرع **قال رحمه الله** وعدا البهي والجحون خطا ودينه على عاقلة ولا تكفي فيه ولا حرمان عن الميراث  
وللعنوة كالبهي وقال الشافعي رحمه الله عد من غير البهي لانه لان العمد هو القصد وهو ضد الخطا فمن تحقق منه الخطا  
تحقق منه العمد ولهذا يؤوب ويعزروا التعزير يكون على فعل يقع عمدا لا خطا وكان ينبغي ان يجب التعاضل لانه سقط  
للشبهة لانه ليسوا من اهل العقوبة فيجب عليهم موجبه الاخر وهو المال لانه اهل الوجوب عليهم مضار نظير المرقمة فانهم اذا  
مروا لا يقطع ايديهم ويجب عليهم ضمان المال المروق منه قلنا ولهذا وجب عليهم التكفير بالماله اهل للقائمة المالية  
دون الهوم لعدم الخطا بكونهم الميراث من القتل ولو ان الجحون حاله عارجل سيق فخره فخرج ذلك الى علو  
رضي الله عنه فحمل عاقلة تخلف من الصيانة رضي الله عنهم وقال عمر بن الخطاب سواي ولان البهي مظنة المرحمة قال عليه السلام

من لم يرحم صغيره ولم يؤمر بكميها فليس منا والعاقلة الخطا المستحق للتخفيف حتى وجبت الدية على عاقلة فهو لا  
وهم اعزوا ولي هذا التخفيف فيجب على العاقلة انما كان الواجب قدر نصف العترة او اكثر بخلاف ما روي فلا مسلك به مسلك  
الاموال كما في البالغ العاقل ولا سلم تحقيق العمد منهم لانه بيان عن القصد وهو ترتيب على العلم والعلم بالعقل وهم  
معدون العقل وقاصوه فكيف يحقق منهم القصد وصار كالنبيات وحرمان الارث عقوبة وهم ليسوا من اهلها و  
والكفارة كاسر سائر ولا ذنب لهم لست لانه مرفوعا العلم ولان الكفارة داية بين العباد والعقوبة بمعنى  
انها بمعنى العبادة ومعنى العقوبة ولا يجب عليهم عبادة ولا عقوبة وكذا سبب الكفارة يكون دايما بين الخطر  
والاباحة لتكون العقوبة متعلقة بالخطا وفعلهم لا يوصف بالجناية لانه لم يفعل محظورا ولا ترك شيئا على الخطاب  
وهو ليسوا من اهلها يعني فكيف يجب عليهم الكفارة **قال رحمه الله** وفي الجاني **قال رحمه الله** وفي الجاني  
امراة فالقتل جنيئا مبتا يجب غرة نصف العترة المخرج خيارا كالفارس والبهي الجنيب والعبدة و  
الامة الفارغة وقبل ان يسمي ما يجب في الجاني غرة لانه اول معذور ظهور باب الدية وغرة الشئ او كذا في اول الشئ  
غرة وبم وجه الانسان غرة لانه اول شئ يظهر منه والمواد بنصف غرة الدية ربه الرجل ولو كان الجاني ذكرا او في  
الانثى غرة ربه المرأة ولا من جاني ماله درهم ولهذا لم يسمي في المختصة انه ذكرا وانثى لان دية المرأة بنصف دية الرجل  
فالغرة من ذكرا قدر نصف العترة ربه الرجل والقياس ان لا يجب شئ في الجاني لانه لم يتحقق جناية والظاهر لا يصلح  
جعة للاستحقاق ولهذا لا يجب في الجاني البهيمة لان نقصان الام ان نقصت والا فلا يجب شئ او القياس ان  
يجب كالدية لانه يضره منع حدوث الجناية فيه فيكون بذلك كالمزني للزوج ولهذا المعنى وجب قيمة ولو المهور  
فانه منع من حدوث الرق فيه وكذا وجب على المحرم قيمة بطن الصيد بكم وجه الاستسنان ما روي ان امراة من هذيل  
ضربت بطن امراة بحد ففصلوا وما في بطنها فاضطربوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففقه ان دية جنيب اخره بعدوا او ليس  
وقيمة بدية المرأة على عاقله اذ رواه البخاري ومسلم ويعود على العاقلة عترة وقال مالك من ماله لانه بدل الجرح  
ولنا انه علم اللام ففقه بالعترة على العاقلة ولانه بدل البهي من وجه ولهذا قال علم اللام دوة والدية بدل  
النفس وجب في سببه وقال الشافعي رحمه الله في ثلث سبب لانه بدل النفس لا يورث وبدل العترة يكون  
لصاحب العترة ولما روي عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ففقه بالعترة على العاقلة في



في سنة ولادة ان كان بدل النفس من حيث اصله فهو بدل العضو ايضا من حيث الانتقال بالام فعملنا  
بالشهرين بالاولى في حق التوريث وفي وجوب الميراث وان لم يحصل بالام نقصان وبالثاني في حق التاجيل الى سنة  
لا بد بدل العضو اذا كان ملكا او اقل يجب في سنة واحدة بخلاف اجزاء الدية حيث يجب كل جزء في ملك سني  
حتى لو قتل عشرة النفس على ما قلنا ولا يصح من عزم الدية في ملك سني ويستوي في الجنين الذكر والانثى لا اطلاقا  
ما روينا ولان التفاوت في الاجزاء اثبتت لتفاوت معنى الادمية في المالكية فان الذكر يملك المال والنجاة والانس  
لا يملك سوى المال فان الذكر ازيد فيها هو من حجابي الادمية وهذا المعنى في الجنين معدوم اذ لا يملك ولا يستحق  
سوى الاعتاق وتوابعه والنسب ولا يستحق شيئا من المال لا بطريق الارث والوصية فيستوي الذكر والانثى  
فيما لو لم يولد لا يعرف الذكر من الانثى فيستوي في الميراث **قال رحمه الله** فان القصة جيا فماتت مائة  
جيت دية كاملة لانه انفق ادعيا خطأ او بغير عمد فوجب فيه الدية كاملة **قال رحمه الله** وان القصة ميتا فماتت الام  
فدية وعمر ما روينا ولان جيت جنينين فوجب عليه مخرجها وهذا المعنى ان العقل يتعدد بتعدد اثره فصار كما اذا  
دمى فاصار شخصها ونفذت الى اخر فقتله فانه يجب عليه ديتان ان كانا خطأ وان كان الاول عمدا وجب القصاص  
والدية **قال رحمه الله** وان ماتت فالقصة ميتا فدية فقط وقالوا ان في جيت الغريم مع الدية لان الجنين مات  
بغير بظاهر فصار كما اذا القصة ميتا وهي الجيا ولما ان موت الام لم يولد له ظاهرا لان حياته بجوارحه ونفسه  
تنفسا فيستحق الموت فلا يكون في معنى ما ورد به النص في الاحتمال منه اقل خلا بغيره بالشك وان القصة جيا بعد  
ماتت يجب عليه ديتان دية الام ودية الولد لانه قتلها فصار كما اذا القصة جيا وماتت **قال رحمه الله** وماتت فيه يورث  
عنه ولا يورث الضارب فلو ضرب بطن امرأة فالتفت ابنتها فاعاقلة الابن يورث من ابنتها وانما يورث لانه  
نفس من دمه على ما بناه الغرض بدله فيرثها ورثته ولا يورث الضارب من الغرض لانه قاتل مباشرة ظلم ولا يورث  
للقاتل بهن الصفة **قال رحمه الله** وفي جنين الامه تذكر انصف عمره فتمت لو كان جيا وعمره فتمت لو انثى وقالوا ان  
جب فيه عمره فتمت الام لانه جز من دمه وهذا الاجزاء يؤخذ مقدار ما في الاصل ولهذا وجب في جنين الحرة عشر حرام  
بالاجماع وهو الغرض ولما ان بدل نفسه فلا يقدر بغيره اذ لا يظهر له في الرضخ والويل على ان بدل نفسه ان الامه اجتمعت  
على ان لا يسترها فيه نقصان للاصل ولو كان ضمان الطرف لما وجب الا عند نقصان الاصل ويؤيد ذلك ان ما يجب

في جنين الحرة عوروث ولو كان بدل الطرف لما ورث والحرة والعبد لا يختلفان في ضمان الطرف لانه لا يورث  
واذا اختلفا في ضمان النفس ولو كان الطرف لما ورث في الحرة اذ اثبت ان ضمان النفس كان دية مقدرة بنفس  
الجنين لا بنفس عمره كما في سائر المصنوعات ولا نسلم ان الغرض مقدرة بدنة نفس الجنين ان لو كان جيا فجب نصف  
عمره دية ان كان ذكر او عشر دية ان كان انثى فكذا في جنين الامه يجب بتلك النسبة من قيمته لان كل ما كان مقدرا  
من دية الحرة فهو مقدرة من قيمة العبد فجب نصف عمره فتمت ان كان ذكر او عشر قيمة ان كان انثى وعمره في الجنين ضمان  
نقصان العلم ان انتقصت بذلك اعتبار الجنين الهام وهذا على ما يستقيم لان ضمان في قتل الرقيق ضمان مالي  
عن مطلقا ولهذا اجاز به دية الحرة والاول هو الظاهر اعتبارا بالحرة لان الوجوب للصيانة هو ما في  
الحاجة اليها سواء هذا اذا كان الجنين من غير مولاه ومن غير المعزور واما اذا كان من احداهما فغرض الغرض المذكور  
في جنين الحرة ذكره ان كان او انثى لانه **قال رحمه الله** فان حرم سيد بعد مائة فماتت فقيمة جيت  
الى ولا يجب الدية وان مات بعد العتق لان الوجوب بالحر والحر صادف وهو رقيق فجب قيمته جيا لانه صار قاتلا له  
وهو من فاجته حاله السبب التلقا وجبنا على القصة باعتبار حاله السبب وهو الحر لانه رقيق حينئذ واوجبنا  
عليه جميع قيمته باعتبار حاله التلقا لانه حر في الحال وكان ينبغي ان يجب ما يقتضيه لانه ان يوجد العتق كما لو  
قطع يد عبدا وجرده فاعتقه المولى ثم مات يجب عليه دية اليد والرجل وما يقتضيه من قيمة العتق لان العتق  
يقطع المراته لكن اعتبره في الحال الثاني فجعلنا ان الحر لم يوجد في حق الجنين لان المقصود بالحر الام واوجب  
القيمة دون الدية لانه صار قاتلا له بالحر الاول فصار كما لو رمى عبدا فاعتقه المولى ثم وقع عليه السهم فمات  
فلزمه جيت على القيمة للمولى لان الرمي ليس جنائيا ما لم يتصل بالجل فماتت منه شيء بدون الانتقال بخلاف القطع والرجل  
لان جنائيا في الحال والمعنى يقطع المراته ومع هذا يجب القيمة دون الدية لانه يبيع قاتلا من وقت الرمي لانه  
الفعل الموكول له وقالوا في الاسلام قال بعض مشايخنا مع قوله من ان الدية وماله ولا يجب الدية ليس هو من الجاهل  
للصغير وجهان الفرق وقع على الام فلم يعتبر جنائيا في حق الجنين الا بعد الاغتسال جيا ولا يملك قطع مراته  
بخلاف من حجج فاعتقه مولاه وقال بعضهم بل المراد به جميعه القيمة لان الجنابة قد تمت منه لكن لا يعتبر في حق الجنين  
مقتود الا بعد الاغتسال فكنه الرمي لان الرمي لا يعتبر في حق الرمي الا بعد الاغتسال وقبل هذا عندنا



وعند محمد بن قيس فانه لم يكن كونه مضمونا الى كونه غير مضمون لان العتق فالحق للمراية **قال رحمه الله** ولا كفارة  
في الجاني وقال الشافعي يجب الكفارة لانه نفس من وجه فوجب احتياطها لما في العبادات ولان الكفارة فيها  
مع العقوبة لانه نعت زاجنة ومراعى العبادات لانه ينادى بالعموم وقد عرف وجوبه في النفوس المطلقة فلا  
يتعدى لانه العقوبة لا تجزى عن العبادات وقول الشافعي متناقض فلهذا كان يعتبره جزءا من وجوبه على غير قيمة الام  
وهذا اعتبره نفاحي اوجب على الكفارة ونحن اعتبرناه جزءا من وجوبه ولهذا لم يجب فيه كالبذل فكذا لا يجب فيه الكفارة  
لان الاسماء لا كفارة فيها الا اذا تتبع باهولاء ارتكب خطورا فاذا تعذر راي الله تعالى كان افضل له ويستغفر  
الله عما صنع من الوجوه العظيمة والجبن الذي استبان بعض خلقه كالنام في جميع ما ذكره في الاصطلاح لاطلاق  
مارجونا ولا نول في حق الاحكام كاحكام مينة الولد وانقضاء العتق به والغنا عن غيره ذلك فكذا في حق هذا الحكم ولانه  
به يتبين من العتق والدم فلا يرد منه **قال رحمه الله** وان ثبت دوا سقطت وجوبه واستقطت ضمن  
ما قلنا الفرع ان فعلت لما اذن لانه التبعة مستعوبة فيجب على اهلها وتحتل عتق العاقلة لما بينا ولا تترتب من  
الفرع ثانيا لانه قاتلة بغير حق والعاقلة لا يرتب خلافها اذا فعلت ذلك باذن الزوج حيث لا يجب الفرع لعدم التقدر  
ولو فعلت ام الولد ذلك بغير اذن استقطت فطاعته على ما لم يستحق الاستحالة وجوبه ليس على المملوك لبيده ولو  
استحق وجوبه لولا فرغ لانه يتبين انه ليس على اهلها وانه مغرور ولو المعزور حر الاصل وهو مستعوبة بذلك الفعل  
فصار قاتلة للجاني فوجب الفرع له ويقال للمحقق ان ثبت سلم الجارية وان ثبت اخذها لانه الحكم في جنابة  
المملوك **باب ما يجد في الرجل في الطريق قال رحمه الله** ومن اخرج  
في طريق العامة كنيفا او ميذا او جرسا او دكانا فلان نزعها الى اللطاح من اهل الحضور عطا البتة بالنقض كالمسلم  
البائع العاقل الحر والاني لان لكل منهم المروءة وبه وانه فيكون له الحضور من بقتله كافي الملك المشرك بخلاف العبيد  
والصبيان المجور عليهم حيث لا يؤسر بالهدم بمطالبتهم لان حضورهم الجور على لا يعتبر في مال الخلاف الذي هذا الذي  
لنفسه واما اذا بين للمسلمين كالمسيح ونحوه فلا ينقض كذا روي عن محمد بن حماد وقال سماعيل القفاري انما ينقض  
حضوره اذا لم يكن له مثل ذلك فان كان له مثله لا ينقض الى حضوره لانه لو اذ به ازاله المهر من الناس ابدا بغيره حيث  
لم يزل ما في قدرته علم انه منعته ثم الكلام في هذه المسئلة في ثلث مواضع احدها في اهل الجبل الاصداء في الطريق

ام لا والثاني في الحضور في منع من الاصداء فلهذا رجع عن الثالث في ضمان ما يتلف بهن الا انما  
الاصداء فقول الشافعي لانه ان كان الاصداء يقر بها الطريق فليس له ان يحدث ذلك وان كان لا يقر باحد  
لسعة الطريق جاز له اصداءه فبما لم يمنع من لانه الانتفاع في الطريق بالمرور فلهذا رجع عن ما جاز فكلوا ما  
هو منله فيلحق به اذا احتاج الدواب الى الاكل لا يحل له لعله علمه اللام لا هو رجع الاسلام وعز انقلي من عليه  
الدين فلهذا لا يسعه التاخير اذا طال ولم يباله جاز له تاخيره وعلى هذا العقول في الطريق للشيخ والفرع  
يكون ان لم يصد وان اصر لم يجرى ما قلنا واما الحضور فلهذا رجع ابو حنيفة الى اصد من عرض الناس بمنع من الوض  
وان تعلقه الرخ بعد الوض سواء كان منه ضرر او لم يكن اذا وضع يده في الامام لا اختياره لانه لا يملك  
في المودة العامة الى الامام وعلى قوله اي يوسع لكل اصدان يمنع من الوض قبل الوض لا يبعد لانه بالوض  
صار في بيده خاصة وان الذي يحل له بعد ذلك يري ابطاله من الخاصة من غير دفعه من غير ان يكون متعنت ولا  
كذلك قبل الوض لانه ليس فيه ابطال من الخاصة والاصل اصداءه والذين يري اصداء الاصداء يتعدى ابطال  
ايديهم العامة واذا خاله في من الخاصة فلان لكل اصدان يمنع من ذلك وعلى قول محمد بن حماد ليس لاحد  
ان يمنع قبل الوض ولا يبعد اذا لم يكن فيه ضرر بالناس لانه اذا دون له في اصدائه نزع الايدي لانه يجوز له ذلك  
ان لم يمنع اصداءه من متعنت فلا يمكن من ذلك فصار كما اذا اذن له الامام بل اولى لان اذن الشارع  
اخرى وولادة اقوال فصار كالمروء حتى لا يجوز ان يمنع منه وجوابه ان هذا الانتفاع بما في الوض في الطريق  
فلان لم منع وان كان جاز في نفسه خلاف المروءة لانه انتفاع بما وضع له فلا يكون لاحد منعه **قال رحمه الله**  
ولا التقرب من النار الا اذا اصر الى ان يتم فباصدات الجرحين وغيره مما تقدم ذكره في الطريق النافذ اذا  
لم يبق العامة معناه اذا لم يمنع اصداءه في الطريق الذي منه فلا تقرب **قال رحمه الله** وفي غيره لا يقرب  
الا باذنه ان في غير النار فمن الطريق لا يقرب اصداءات ما ذكره الا باذن اهلها لان الطريق التي ليست  
بناقص تملكها لاهلها فلهذا رجع الى الشفعة والتقرب في الملك المشرك من الوجه الذي  
لم يوضع له لا يملك الا باذن اهلها او لم يبق خلاف النافذ لانه ليس لاحد منعه فلهذا رجع الى الانتفاع به عام  
بغير اصداء لانه اذا كان الطريق نافذا كان حق العامة منه فيتعذر الوصول الى اذن اهلها فيجعل كل واحد

صاحبه

بغير



لانه سواء المالك وصدق في حق الانتفاع ما لم يضر باحد ولا كذا في غير ذلك لان الوصول الى ارضه انما يمكن بغير  
على الشك حقيقته وحكما قال رحمه الله فان مات احد بسقوطها فدينه على عاقلة كالموت في طريق  
او وضع حجر فقتل به انسان او اذاعت انسان بسقوطها ما ذكره في كنف او ميتا او جرحي فدينه على قلة عام  
من اجزبه الى الطريق لانه مسبب لهلكة متعدي في احوال عابرة بالمرارة باسغال عوالة الطريق به او باجداث  
ما يحول بينهم وبين الطريق وكذا اذا اغتر بفقده انسان ولو غتر باحدته هو رجل فوق عا او غانا فدينه على  
عاقلة من احدثه لان العاقلة كالمدقوع على الامر ولو سقط الميزاب فاصاب مالان في الوشل رجلا فدينه على  
على احواله وضع ذلك في ملكه فلا يكون متعديا فيه وان اصابه مالان خارجا منه فالضمان عليه من وضعه لانه متعدي  
فيه بسفل عوالة الطريق ولو اصابه الطريق فان وعلم ذلك وجب النصف وهو النصف فصار كما اذا جرحه  
انسان وسبح ومات منها ولم يعلم طرف اصابه في القياس لا يجب عليه شيء لانه ان اصابه مالان خارجا فيضن  
وان اصابه مالان داخل لا يضمن بالشك لان فروع دمه كان ثابتا بيقين وفي الشك شك وفي الاستحسان يضمن  
النصف لانه في حال يضمن الكل وفي حال لا يضمن شيئا فيضمن النصف ولا يقال ينبغي ان يضمن لثمة اربع الودعة لانه يضمن  
في حالة النصف وهو ما اذا اصابه الطرفان فينتصف فيكون ذلك النصف الاول لثمة اربع لان احوال الاصابة حاله  
واحدة فلا يستعدر الاستحالة اجتماعا بخلاف حالة الحمان ولو اضرع جباها الى الطريق ثم ناع الكل فاصاب الجناح  
رجلا فقتله او وضع خشبة في الطريق ثم ناع الخشبة وتركها المشتري حتى عطبت انسان فالضمان على البائع لان  
فعله لم ينته بزمان ملكه وهو الموجب خلاف الحايطة الماييل اذا باع بعد الاشارة عليه ثم سقط في ملك المشتري على انسان  
جث لا يضمن البائع ولا المشتري لان المشتري لم يشهد على عوالة الحايطة الماييل وفي حق البائع قد بطل الاشارة الاولى  
لان الملك في حاله الاخر فيبطل بخروجه من ملكه لانه لا يمكن من نقض ملك الغير وفيما نحن فيه انما يضمن بسفل عوالة  
الطريق لا باعتبار الملك والاستغناء باق بعد البيع فيضمن الايران ذلك الاستغناء لو حصل من غير مال كالمستاجر  
والمستعير والغائب يضمن وفي الحايطة لا يضمن غير ذلك المالك ولو وضع في الطريق جوا فاحرق به شيء يضمنه لانه  
متعديه ولو حركت الرمح عن الجرح فوالت الى موضع اخر فاحرق شيء لا يضمن لانه لم يفعل فعله بالتحويل وان حرق  
النار يضمن عند بعضهم لان العين باقية فلم ينته فعله فماتت الجناية باقية وقبل اذا كان اليوم رجلا يضمن

وان حوله ايضا لانه فعل ذلك مع علمه بجاقبة وفواقه اليه فضمن كبا منة او بمنه له ذابته جالت في رايها  
ولو استاجر رب لوار العفلة لاصح الجناح او الظلمة سقوطه قبل ان يفرغ من العمل فقتل انسانا فالضمان عليهم  
لان التلف بفعلهم لان العمل لم يكن مسليا الى رب على الدار قبل فروعهم منه فانقلب فقتلهم فقتلهم حتى وجبت عليهم  
الكفارة ويخبرون في الارث بخلاف ما تقدم من المسائل في اخرج الجناح والميزاب والكنيف الى الطريق فقتل انسانا  
بسقوطه جث لا يجب فيه الكفارة ولا يلزم الارث لانه تسبب وعنا بشارته والقفل غير دخل في عقله فلم يستد  
فعلهم اليه فاقترع عليهم وقال شيخ الاسلام رحمه الله عوالة وجوه اما ان قال له انبوا لي جباها على ارضه او ان  
سلك اول فيه حق اشترى الجناح اليه من القديم ولم يعلموا العفلة ثم ظهر خلاف ما قال ثم سقط فاصاب شيئا فالضمان  
على الاجرة ويوجون بالضمان على الامر قياشا واستحسانا سواء سقط قبل الفروع في العمل او بعد لان الضمان  
وجب للعامل بالامر فطمان له لا يرجع به عليه كما لو استاجر شخصا البئذ لم يشاء ثم استخفت الشاة بعد البيع  
كان المستحق ان يضمن النجاع ويرجع النجاع به على الامر فكذا هو اذا قال لهم انزعوا لي جباها على ارضه وادري  
واجرهم انه ليس له حتى لا يضر في القديم او لم يخبرهم حتى يتنوا ثم سقط فالتف شيئا ان سقط قبل الفروع في العمل فالضمان  
عليهم لم يرجعوا به على الامر قياشا وان سقط بعد الفروع في العمل فكذا في جواب القياس لان المستاجر امرهم بالامانة  
بما شره بنفسي وقد علموا فساد امره فلم يحكم بالضمان على المستاجر كما لو استاجر رجلا البئذ في شاة جارية واعلمه فزوج  
ثم ضمن النجاع للجار لم يرجع به على الامر بركه ولو استاجرهم ليسوا له بينا في وسط الطريق ثم سقط فالتف شيئا  
لم يرجعوا به على الامر وفي الاستحسان يكون الضمان على الامر لان هذا الامر صحيح من حيث انه فتلوا وعلوك له من وجه  
على معنه انه يبيع في الانتفاع بنزها السلامة لكن يصح ويغير علوك له من حيث انه لا يجوز بيعه في حيث ان الامر  
صحيح يكون قرار الضمان على الامر بعد الفروع في العمل من حيث انه فاسد قبل الفروع لان الامر انما يبيع من حيث  
انه لا يمكن الانتفاع به بناء واره وانا حصل له ذلك بعد الفروع في العمل فقتله كالموت في طريق او وضع حجر  
فقتل به انسانا ان القفل بسقوط الميزاب وجوه كالموت في طريق او وضع حجر في الطريق لان كل واحد منهما  
قتل بسبب جث لا يجب فيه الكفارة ولا يلزم الميراث فيكون حكمه حكمه فيما ذكرناه قال رحمه الله ولو بيعت فقتلها فقتلها  
اللو كان الهاك في البيوت او بسقوط الجرح من بهيمة يكون ضمانا في مال لان العاقلة لا يحل ضمان المال والتقاء







وعندما يذكر الله وقال لا يفتن في الوجهين لان من قربته تبارك عليها الفاعل مضارع كمال المسجد  
وكما لو كان باذنه وهذا لان بسط الحصى وتعليق القيد من باب التمكن من اقامة الصلوة فيه فكون من باب  
التعاون على البر والتقوى فيستوفى فيه اهل المسجد وغيرهم ولان التدبير فيما يتعلق بالمسجد لا يخلو عن غيرهم كمنصب  
الاعام واخيار المتولى وفتح بابه واعطاه ويكره بالجماع حتى يعتقد من سبهم من حق الكواشيمة ويعدم يكونه فلان  
معلم مباح مطلقا غير مقيد بشرط السلامة وفعل غيرهم مقيد او قدوة القرية لا ينافي العزيمة اذ الخطا الطريق كما  
كما اذا تقرر بالشراة على الزنا وكما اذا وقف على الطريق كما ماطة الاذي ودفع الظلم فعقوبته بوجوبه ذلك  
ويحرم والطريق منه الاستدانة في امله وقال الحلواني كره المشايخ اخذوا بقوله وعلمه الفتوى وعينها سلام  
باني المسجد اولى بالعمارة والقوم اولى بنصب الاعام والمؤذني وعن الاسلاف والباقي اصبحت قال ابو الليث وبه  
ناخذ الا ان ينصب القوم يرون من هو اصله لذلك **قال رحمه الله** وان جلس فيه في المسجد فخطب اخر من  
ان كان في غير الصلوة وان كان من اهل البيت وجوز له ان يخطب في كل حال ولو كان حيا لم يقرأ القرآن  
او للتعليم والصلوة او امام فيه في الصلوة او في غيرهما او مرفوعة او مقبوضة لا حديث فهو على هذا الاختلاف واما  
المعنى فقد قيل على هذا الاختلاف فيقول لا يفتن في الصلوة والصلوة كالغرض بالجماع لانه انما السجدة  
بنيت للصلوة والذكر قال الله تعالى في بيوت اذن الله ان يرفع ويذكر فيها اسمه وقال يعقوب وانيتم عاكفون في المساجد  
فاذا بنيت لهما لا يكتفى به الصلوة مع الجماعة الا بالانتظار في حال الجلوس فيه من ضرورتها فيصالح له ولان المستظن  
للصلوة لقوله عليه السلام المستظن للصلوة في الطلوع حاد ثم ينتظره وتعلم الغنة وقراءة القرآن عبادة كما لو ذكر فينبأ له  
النفق لانه ولان المسجد من الصلوة وغيرهم من العبادة مع بطلان المسجد اذا ضاق على المصلين كان له ان يخرج القاء  
من موضع حتى يصل فيه وان كان القاعد مستغلا بذكر الله تعالى او بقراءة القرآن والتدريس ومعتكفا وليس لاحد ان  
يخرج المصلين عن مكانه الا بسبق اليه كما انه ينيها واسمه بدل الله لان المسجد اسم لموضع السجود وفي العادة ايضا لا يعرف  
بنا المسجد الا للصلوة فلذلك كان كذا فلا بد من اظهار التفاوت بينهما فلان الكون فيه في حق الصلوة مباحا مطلقا  
من غير تقييد بشرط السلامة وفي حق غيره مقيد بشرط السلامة ليعلم التفاوت بين الاصل وبين التبعية ولا يسجدان  
يكون الفعل قرينة مقيدة بشرط السلامة الا ان من وقف في الطريق لا يصلح ذات اليمين قربته في تزويج هذا

يعني

يصف اذا تلفت في شيء ولا فرق فيه بين ان يكون الرجل من اهل المسجد ومن غيره في الصحيح وذكره صدر الاسلام ان الا  
ظهر ما قاله لان الجلوس من ضرورات الصلوة فيكون ملحقا بالان ما ثبت ضرورية الشيء يكون حكمه حكمه وذكره غيرهم  
ان الصحيح من مذهب ابي حنيفة الجليلي انظار الصلوة لا يفتن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن  
ودرس الغنة والحديث وذكره الفقيه ابو جعفر في كشف الغطاء من سمع اياك يقول ان جلس لقراءة القرآن او معتكفا لا يفتن  
بالجماع وذكره في الاسلام والهدى السريدا ان جلس للحديث يفتن بالجماع وذكره في الذخيرة انه اذا قعد فيه لحديث  
نام او قام فيه لغنى الصلوة او مرة بعد اخرى جندة وقال لا يفتن من قعد للعبادة كما ينظر في الصلوة والاعتكاف  
او قراءة القرآن او للتدريس او للتدريس اختلف المتأخرون فيه على قوله فقل بعضهم يفتن واليه ذهب ابو بكر الرزائي وقال  
بعضهم لا يفتن واليه ذهب ابو عبد الله الجرجاني حكاه في النهاية **فصل في الحايطة الحايطة**  
**قال رحمه الله** الحايطة الحايطة الى طريق العامة فمن دين عاتق من غير مال ان طالب بفتنة مسلم او ذي هم ولم  
ينفقه في من يقد على نفقته وهذا الحق في القياس لا يفتن وهو قول الشافعي رحمه الله لانه لم يوجد منه صنع هو  
يقدر لا مباشر على ولا مباشر شرط او بسبب البناء كما في ملكه مستقيما والميلان وشغل الهدا ليس من فعله فلا  
يفتن كما اذا لم يشترط له ووجه الاستحسان من غير على بعض الدعوى ومن خرج والخروج والنجس وغيرهم من اية التا  
ولان الحايطة الحايطة مال فتد اشغل هو الطريق يملكه ورفع قدرته فاذا انقضى اليه وطول بقربه لونه ذلك فاذا  
اشغى مع الفكي ثم صار مقبوضا له مال وقع نوبه لسان في حجره بقوله مقتويا بالاعتناء عن التسليم اذ طوبى حتى  
يفتن به لانه من بعد خلاف ما قبل الاشارة ولا بد من حمله على ذلك التوجيه لانه لو لم يوجب عليه الفتحان يفتن عن  
التفريق فيمنع المان تجدد الوقوع عليهم فيفتنونه بذلك ودفع الضرر العام واجب له ان يفتن بالحايطة لانه  
ملكه فيفتن لوقع هذا الضرر ولم يفتن من خاص يجب حمله لوقع الضرر العام كالحيوان الكفار وان تنزوا بعضهم  
المسلمين وكقطع اليد المستاك لانه ما تلف من النور تحتل خفيفا عنه كالبؤدي الى الاصلية حاله فهو احق  
بذلك لان جبابرة دون الخطا فيكون ادعى الى التحقيق وقال محمد رحمه الله لا يفتن العاقل حتى تشهد الشهود  
على ثلثة اشياء على التقوم اليه في النفس وعلى انه عاتق بالسقوط عليه وعلى ان الدار له لان اقواله لا يكون حجة على غيره  
والملك ثابت بظاهر اليد لا يفتن حجة الاستحقاق وما تعلق به من الما مال فضارة على لان العاقل لا يتعلل المال



والشرط طلب النقص من دون الاشراء وما ذكره الاشراء يتمكن من اثباته عند تحجده او مجرد عاقلة فكان  
من باب الاحتياط كما لا يشاء على طلب الشفعة لا على سبيل الرضا بل على اللطيف كعقد النكاح ويصح بكل لفظ بينهم  
منه طلب النقص مثل ان يقول ان حايطة هذا فوق او حايطة هذا من تحت لا يسطر فيستلف شيئا او اعمده فانه ما يبل  
صح الطلب صارا شرا اذا كان خصم الشراء وكذا الوفاة الشراء والى تقدم الى هذا الرجل في عدم حايطة هذا صح  
ايضا ولو قال لا ينفق كل ان يهدم فهذا ليس بطلب الاشراء بل هو شراؤه ويشترط ان يكون التقدم الى من له  
لانه التفرغ كالمالك والوصى في ملك الصيغة والحد او العبد الناجية كان عليه من اوله والثاني ان يكون في رقة  
ان كان مالاً والنفس على عاقلة المولى في الواهب في الدار المحروقة لانه القادر على الهدم والى المكاتب ثم ان تلف  
حالي بقا الكفاية بحسب علمه فيتمتع بالوضع وبعد عتقه على عاقلة المولى وبعد العجز لا يجب على احد لعدم قدرته  
المكاتب وعدم الاشراء على المولى ولو تقدم الى من يسكن ما جاز او اعان او الى الميراثي والمستاجر والمودع  
لا يعتد به حتى لو سطا وانكش لا يضمن الساكن ولا المالك ويشترط ان تملك الولاية الى وقت سقوط حصة لو  
خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشراء برز عن الفهم لعدم قدرته على النقص ويشترط للفهم ان يضمن من يتمكن فيها  
من النقص بعد الاشراء حتى اذا شرد على فسقط من مساعته قبل التمكن من دفعه لا يضمن ما تلف به لعدم قدرته  
على النقص ولا يبيع الاشراء قبل ان يفي الحايطة لانعدام التعدي ابتداء وانما يقبل فيه شراؤه رجل وامرأتين لانه  
شراؤه على التقدم لا على القتل وسواء المختار ان يكون المطلب بالنقص مسلما ووضعا لان الناس لهم شراكا  
في المروءة فيجوز التقدم اليه من كان بعوان كان بالغاً عاقلاً حراً او مكافئاً له كان او نكلاً لانه عاقلة حق  
فلا يختص باحد من اهل خلاف العبد والقيان المحجور عليهم لانهم ليسوا باهل المطالبة كغيرهم فكذلك حتى  
العامه الا اذا اذن له المولى والوصى في الخصومة فحينئذ جاز طلبهم واشراءهم لانهم بالادب المحقوا بالبالغ  
ثم بعد الاشراء يكون الخصومة عند السلطان او نايبه كما في سائر الخصومات **قال رحمه الله** وان بناء ما يملكه  
ابتداءً ضمن ما تلف بسقوطه بل لا طلب لانه تعدى بالبناء فصار كاشرا في الجناح ووضع الحجر وحفر البئر في الطريق **قال**  
**رحمه الله** وان مال ادى دار رجل فالطلب الجار لان الحق له على الخصوم وان كان يسكن غيره كان له ان يطالبه لان  
له المطالبة بان لا يملكه ما شغل الدار فكذا بان لا يملكه ما شغل هو **قال رحمه الله** فان اجله وابراه حلق الطريق

اي ان اجله ما جله الدار وابراه جان تاجيله وابراه حلق الطريق في الابراء او قبل من المني والناجيل لا يضمن  
لان الحق له على ما ذكره بخلاف ما اذا مال الى الطريق العام فاجله القاض او من شرد على وابراه حلق الطريق  
الناجيل والابراء الا في حق نفسه لان الحق منه للجماعة السليمة وليس للقاضي ولا للغير ان يبطل حكمهم وهو المراد  
بقوله حلق الطريق والسكن في الدار كما كان في حقه حلقه تاجيله وابراه حلقه **قال رحمه الله** حايطة بين حية  
شرد على اهدم فسقط على رجل ضمن حية دابة في بطنه حرق اهدم من ابي او بني حايطة فخطب رجل من ثلثة  
الدابة وهذا عندنا في صنعة رحمه الله وقالوا نحن ههنا الدابة في الفضل لان التلف ينصب على الشرد عليه ونصب  
من لم يشرد عليه ههنا وفي الخبر باعتبار ملكه غير متعدي وباعتبار ملكه غير متعدي فكلما تسمى فانقسم على ما ينقسم  
كما اذا حلق الجرح الرجل والنفس الحية وعنه الاسود والابى صنعة رحمه الله ان الموت حصل بعلية واحد وهو النقل المقدر  
في الحق المقدر لان اصل ذلك ليس بعلية وهو القليل من حية يقتل كل حي بعلية واحدة فحلت العلة فان كان كذلك  
يضاق التلف الى العلة الواحدة ثم يقيم على اربابا بقدر الملك بخلاف الجرحات لان كل جرح علة مستقلة فخر  
للتلف صغر الجرح او كبره على ما عرفت في موضع الا ان التلف عند المراه يضاق الى العلة لعدم الاولوية  
فان قيل الواحد من الزنا لا يقدر ان يهدم شيئا من الحايطة فكيف يصح التقدم اليه قلنا ان لم يتمكن من هدم نفسه به  
يتمكن من اهلاكه بطريقه وهو موافق الى المحكام وبه يحصل الغرض لان المقصود ازالة الضرر بأي طريق كان ولا يتعلق  
بالهدم ولو وقع الحايطة على الطريق بعد الاشراء فغنى انسان بنقصه فأتى ضمن لان النقص ملكه فيكون التفرغ اليه  
والاشراء على الحايطة اشراء على النفس لان المقصود ازالة الشغل بخلاف ما اذا سقط الحايطة على انسان ومات  
فغنى القاتل غنى فأتى ضمن لا يجب عليه ضمان الثاني لان التفرغ منه الى الاولياء لا اليه ولا يكون الاشراء على الحايطة  
اشراء على القاتل بخلاف ما لو كان مكان الحايطة جناح والمسئلة بجناحها حيث يضمن القاتل الثاني ايضا لان وضع الجناح  
حياته اذ الوضع فعله فصار كانه القاء عليه بين ولهذا لا يشترط الاشراء عليه فيكون الثاني مضافا اليه كالاول فيجب  
عليه تفرغ الطريق من القاتل ايضا فان لم يفرغ صار جانيا وفي الحايطة لم يوجد من الفعل وانما جعل كالفاعل ترك  
النقص استحقاقا فيظهر ذلك في حق القاتل الاول دون الثاني فلم يكن سقوط القاتل الاول في حق الثاني بعقله  
فلا يجب عليه التفرغ عنه الا برز له لو باع الحايطة او النقص برز من الضمان ولو كان بعقله لم يترك لو باع الجناح

هذا حايطة بين حية دابة  
في المنة  
على الحافة الزبر



ولو عطف نجمة كانت على الحائط فاستقطت بسقوطه من ملكه فمكة لان التفرغ اليه وان كانت ملك غيره  
لا يضمنه لان التفرغ اليها كذا ولو سقطت الحجة وحده لا يضمن ما عطف بسقوطها لانه وضوح في ملكه ذكره  
في الزاوية وغيره الى الجسوط والاعلم **باب** حماية البهيمة والحماية  
**عليها وغير ذلك قال** رحمه الله تعالى في الركب على عطف دابة بيد او رجل او لاس او كوفت او حطت  
لما نحت برجل او ذنب الا اذا وقع في الطريق والاصل ان المرونة طريق المسلمين على شرط السلامة  
يتصرف في حق من وجهه وحق من وجهه لكونه مشتركاً بين كل الناس فقلنا بالاباحة متفقاً بالسلامة ليعتدل  
النظر في الجاني فيمكن الاحتمار من لا يمكن لان تعقيل بالاطلاق يولاي الى المنع من التفرغ وسوابه  
وهو مفتوح والاحتمار من الابطال والكوم والهدم والحفظ ممكن لانه ليس من ضرورات السير فمكة به شرط السلامة  
عنه ولا يمكن الاحتمار من النخبة بالرجل والذبح مع السير على الدابة فلم يعين باوان او قف في الطريق ضمن النخبة  
ايضاً لانه يمكن التحريم من الاتفاق وان لم يمكنه عن النخبة فصار متقدماً بالاتفاق وشغل الطريق به فضمنه وهو  
المراد بقوله الا اذا وقع في الطريق ونقول ان الطريق يشبه ملكه من حيث ان المرونة فيه مباح له وليس ملك الغير  
من حيث انه في حق ما لا يمكن كذا لا يتعدى حله الانتفاع وهذا الحكم في الطريق وفي ملكه لا يضمن من ذلك الا الا  
يطاوعه بأكبره لان الايطاوعه لا يشترط لانه قبله بفعله حرم الحيوان وجب له الكفارة به وغيره تسبب في ذلك  
فصار كحرم الحيوان في ملكه وفي المباشرة لا يشترط وان كان في ملكه غيره فان كان باذن مالكه فهو كما لو كان في ملكه و  
ان كان بغيره فان دخلت من غير ان يدخلها هو لم يكن حرمه لا يضمن شيئاً وان دخلها هو ضمن الجميع  
سواء كان حرمه او لم يكن لوجود التعدي بالادخال والملك المشترك في ملكه فيما ذكره لان لكل واحد من الزكاه  
السير والاتفاق فيه وباب المسجد كطريق في الاتفاق ولو جعل الامام موضعاً لوقوف الاربعة من باب  
المسجد فلا ضمان فيما حدث من الوقوف فيه وكذلك اتفاق الدابة في سوق الدواب لانه ماذون له من جهة السلطان  
وكذلك الفلاة وطريق مكة اذا وقف من غير الحج لانه لا يضر بالناس فلا يحتاج فيه الى الاذن اما الحج فمعي كطريق  
**قال** رحمه الله وان اهابت بركة او رجل محصاة او نواة او ناراً من غير ان يجرها او حجر اصغر افقفاه  
عينا لم يضمن ولو كبر اضمن لان التحريم من الحان الصادر والغبار معذور لان سير الدابة لا يخلو عنه وعن الكبار

من الحجان ملكاً وانما يكون ذلك عادة من عادة حواشي الركب فيضمن **قال** فان راشت او بال في طريق  
لم يضمن من عطف به وان وقع في ذلك وان وقع في الغرة ضمن لان سير الدابة لا يخلو عن روضه بول فلا يمكن التحريم  
عنه فلا يضمن ما عطف به فيما اذا راشت او بال في طريقه وكذا اذا وقع في ذلك لان من الدواب لا يفعل  
ذلك الا واقفاً وحولاً او يتقوله وان وقع في ذلك وان وقع في الغرة فبالت او راشت فخطب في انسان ضمن  
لانه معتقد في الاتفاقات اذ ليس حرم ضرورات السير وهو اكثر ضرراً ايضاً من السير لكونه ادم منه فلا يلحق به  
وهو المراد بقوله وان وقع في الغرة ضمن **قال** رحمه الله وما عطف الركب ضمنه السابق والفايد لكل من يضمنه  
الركب يضمنه لانه مسبان كالركب في غير الايطاوعه فوجب عليه ايضاً ضمان الفان بالتعد في كالركب وقوله  
وما عطف الركب ضمنه السابق والفايد بطرد وينعكس في الحج وذكره العذوران السابق يضمن النخبة بالرجل لانه  
بمراي عمنه فيمكن الاحتمار من السير وغاية عن يهر الركب والفايد فلا يمكنها التحريم وعلمه بعض مشايخ  
العراق وجه الاول وعلمه اكثر المتأخرين ان السابق ليس على رجل اشئ بمنعاً به عن النخبة فلا يمكن الاحتمار من  
خلاف الكوم والهدم وقال ابن في رحمه الله يضمنون كلام النخبة والحجة على ما ذكره وقوله علمه السلام الرجل  
جبار ومعه النخبة بالرجل **قال** رحمه الله وعلى الركب الكفان لا عليه ان لما على السابق والفايد ومراوده  
في الايطاوعه لان الركب مباشرة فانه لا يضمن شيئاً ونقل الدابة شئ لانه سير الدابة مضاعف اليه وعلمه له وها  
مسبان لانه لا يتصل منها شئ بالرجل وكذا الركب من غير الايطاوعه والكفان حكم المباشرة لاحكم النسب وكذا  
يتعلق بالايطاوعه حتى الركب حرمان المباشرة والوصية دون السابق والفايد لانه لا يضمن المباشرة ولو كان  
سابق او ركب قبل الا يضمن السابق ما وطئت الدابة لان الركب مباشرة فيه كما ذكره والسابق مسبب الاضافة  
لما المباشرة اولى وقيل الضمان عليها لان لا ذكر في الضمان الا بالان يجوز له ان يذكر في الاصل ان الركب اذا امر  
اشاناً فضمن للمسور الدابة ووطئت اشاناً كان الضمان عليها فاشترط في الضمان فالتاخر سابق والامر  
راكب جيتني بهذا انها يستويان والعجيب الاول كما ذكره والجواب عما ذكره في الاصل ان المسبب لا يضمن مع المباشرة  
اذا كان السبب لا يعمل بانفرد في الاتفاق في كافي الحفر مع الاتفاق فان الحفر لا يعمل شيئاً بدون الاتفاق  
واما اذا كان السبب لا يعمل بانفرد فيشترط لانه وعلمه فان السوق متلف وان لم يكن على الدابة ركب خلاف



السفينة

الحرف فانه ليس مختلف بل العا، وعمل الالف، وجو التلق، فاصنف الحرف حاكسلة القفة اذ كل واحد  
منها لا يعمل بانفراده وفيما يعمل فشيء لان **قال** رحمه الله ولو لم يصطدم فارسان او ماشيتان فاما ضرب عاقلة  
كل واحد منهما بذي الاخر وقال زفر والناس في رحمة الله يحب على عاقلة كل واحد منهما بضحية الاخر روى  
ذلك عن علي رضي الله عنه ولان كل واحد منهما مات بفعله وفعل صاحبه فيعبر به بصفة ويهدر النصف كما اذا كان  
الاصطدام عدا او جرح كل واحد منهما بغيره وصاحبه او حرقا على قارعة الطريق يترافانهم عليها او وقعوا  
في حبس على كل واحد منهما النصف فكذا اذا اولى ان يموت كل واحد منهما مضافا الى فعل صاحبه لانه فاعلة في  
نفسه مباح وهو المشي في الطريق فلا يعبر في حق الضمان بالنسبة الى غيره لانه مباح مطلقا في حق نفسه ولو عبر ذلك  
يوجب نفس الودية فيما اذا وقع في سبب قارعة الطريق لانه لا امنية فاعلة في نفسه كما هو في سبب غيره وفعل صاحبه  
وان كان مباحا لكنه مقيد بشرط السلامة في حق غيره فيكون فيه سببا للضمان وهذا هو التلق وهو على رضى الله عنه  
اذا اوجب كل واحد الالة على عاقلة كل واحد منهما فصار متساويان في مجتنب ما ذكرناه او تحمل ما روى عنه انه اوجب  
النصف على انما تقدر اذ كان في العدا على عاقلة كل واحد منهما نصف الودية على ما بينه ومحل ما روى عنه انه اوجب  
كل الالة على الخطا، توفيقا بينهما وما استشهدا من الاصطدام عدا او جرح كل واحد منهما بغيره وصاحبه وحرم البصر في  
الطريق فعمل كل واحد منهما محظور مطلقا فيعتبر في حق نفسه ايضا فكون قاتلا لنفسه وهو الحكم الذي ذكرناه في العدا  
والخطا في الحزن ولو كانا عبيدين يهدر الدم فيهما لا ينجيهما لان الجناية تعلقت برقبة دفعا وقوا وقد فانت لا  
ما خلف من غير فعل تهيي المولى به مختار للفداء ولو كان احدهما حرا والاخر عبدا جرح على عاقلة الموقمة العبد كل في  
الخطا ونصف قيمة في العدم واذا وردت الحرة المقبولة وبطلت حرة من الودية فيما زاد على القيمة او يفرق لان الواجب  
كان على رقبة العبد فبطلت بموت الاقرب ما خلف وهو القيمة او نصفها فيما زاد ورثة الحرة المقبولة وبطلت حرة اذا  
علم عدم الخلق وعذا عند ابن حنيفة ومحمد رحمه الله لان قيمة العبد المقبولة على العاقلة على اصلها لانه ضمان الالهي  
واذا تجاوز رجل اجملا فانقطع الجمل فستطاعا وما ينفق فان وقع على القفا لا يجلس لانه كل واحد منهما مات  
بقوة نفسه وان وقع على الوجه وجرت له كل واحد منهما على حدة فاعلة الاخر لان كل واحد منهما مات بقوة صاحبه وان  
وقع احدهما على القفا والاخر على الوجه فالذي وقع على القفا لادته والذى وقع على الوجه مذنبه على عاقلة الاخر

قطع انسان الجمل منها فوقع كل واحد منهما على القفا فاما مذنبه على عاقلة القاطع **قال** رحمه الله ولو ساق  
دابة فوقع السرج على رجل فقتله ضم وكذا على هذا سائر ادوات كاللجام ونحوه لانه متعود في هذا السبب  
لان الوقوع بتقصي منه وهو ترك الشد والاحكام في الشد وضار كما ان الفاء على الطريق بين خلاف رد الالة  
لا يقصد حفظ عادة فلا يقيد بشرط السلامة ولان اللباس متج لا يسر وهو لو وقع في الطريق وعثر به انسان  
لا يلزمه الضمان فكذا اذا عثر عليها **قال** رحمه الله وان قاد قطارا فوطى بغيره انسانا ضمن عاقلة العايد الودية  
لان القاد يهدف حفظ القطار كالسائق وقوامه التحريم فصار متعودا بالتقصي منه والتسبب بصف النقول  
مسبب للضمان غير ان ضمان النفس على العاقلة وضمان المال على غيره في حاله **قال** رحمه الله فان كان معه سائق فعليه  
ان اذا كان مع القايد سائق يجب على عاقلة الضمان لا سقوا في التسبب لان القايد الواحد قايده للكل وكذا  
سابقه لا يقال الالامة اذا كان السائق من جانب من الابل اما اذا تقوسط واخذ بزمام واحد يعني هو وحده  
فاعطى ما هو خلفه وبضمنان ما خلفه هو قدامه لان القايد لا يتقدم خلف السابق لما انفصام الزمام و  
السابق يسوق ما هو قدامه ولو كان رجلا ركبا على بعيره وسط القطار ولا يسوق من ان لم يفرق ما اصاب الابل  
التي يسي يديه لانه ليس سابق لها وكذا ما اصاب الابل الذي خلفه لانه ليس بقايد لها الا اذا كان اخذ بزمام خلفه  
احا البعير الذي هو راكب فهو هذا في ما اصابه فيجب عليه وعلى القايل غير ما اصابه بالابطاقان ذلك ضمانه على الراكب  
وص لا يجعل فيه مباشرة لغيره على اصطلام المباشرة على ما بيناه **قال** رحمه الله وان ربطا بعير على قطار ورجع  
عاقلة القايد بديته ما خلفه على عاقلة الواط الى اذ ربط رجلا بعير على قطار والقايد لذلك القطار لا يعلم  
فوق البعير المربوط انسانا فقتله فعلى عاقلة القايد بديته لانه يمكن ان يصون قطار من ربطا بعيره به فاذا ترك  
الصيانة صار متعودا بالتقصي وهو تسبب وفي الودية على العاقلة كما في قبل الخطا ثم يرجعون را على عاقلة الواط  
لان حوالا ان وقعهم غير وانما لا يجب الضمان على القايد والرباط ابتداء من كل واحد منهما مسبب القوة وعجزه  
المباشرة بالنسبة الى الربط لا يقال التلق به دون الربط فيجب عليه الضمان ومن لم يرجع به عليه فالواحد اذا ربط  
والقطار يسي لان الرباط امر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يمكنه التحفظ عنه وكفى بجهل لا ينفى وجوب الضمان عليه  
لتحقق الاتلاف منه وانما يسي الاثم فكون قواد الضمان على الواط وما اذا ربطوا الابل واقفه ضحعا عاقلة



القايدي لا يرجعون على حاقلة الرباط لانه قاد يعي فيه يعني اذ لا مخرج ولا دلالة فلا يرجع بالحقة  
 على اصدغاية الامران يقال ان مقتدر الرباط والابقاف على الطريق كمن زال ذلك بالعود وفار كما لو صنع حجا  
 وصوله غير موزون اذا علم القايدي بالرباط لا يرجعون على حاقلة الرباط بالحتم من الفهم لان القايدي من ذلك  
 والتلف قد انقلبت فلا يرجع به وهو القايدي من قبل ان يعلم لان الجهل لا ينافي السبب والفهم انما استحق  
في الرجوع لما ذكره قال رحمه الله ومن ارسل ببيعة وكان لها سابقا فاصابت في فور في معنى لانه لما لم يصف  
 فعلها اليه كما يضاف فعل المكر الى المكر فيها يصح انه لو اراد بالسوق ان يمتنع حلفا معروا وان لم يمتنع حلفا معروا  
 في فور فهو سابق لها في الحكم فيلحق بالسوق واذا توخا انقطع السوق وذكر في الزبارة ان المراد بالبيعة الكلب  
قال رحمه الله وان ارسل طيرا او كلبا ولم يكن سابقا له او انقلبته فاصابت مال او اديما نارا او  
 ليلا لا يلاي يصف في هذه الصور كلها اما ليطر فلان بوزن لا يحتمل السوق فصار وجود السوق وعدمه سواء فلا  
 يمتنع مطلقا بخلاف البيعة فان بوزن لا يحتمل السوق فيعبر عن السوق ومنه قالوا لو ارسل بازي في الحرم فقتل  
 لا يمتنع المرسلا واما الكلب فلانه وان كان يحتمل السوق لكنه لم يوجد منه السوق حقيقة بل في خلة ولا حكم بان  
 يصيب على فور الارسل والتقدير يكون بالسوق فلا يمتنع وهذا لان الاصل ان الفعل لا ينافي في فاعله ولا  
 يجوز اضافة مفعول الى غيره الا انما ذكرنا ذلك في فعل البيعة اذ اوجد منه السوق فاضفنا اليه مفعولا لانه نفس  
 الاموال وان لم يوجد منه السوق يمتنع على الاصل ولا يجوز اضافة اليه لعدم الفعل من مباشره وتيسيرا لخلاف ما اذا ار  
 سل الكلب ليصيد حيث تولى ما اصابه وان لم يكن سابقا له حقيقة ولا حكما لان الحاجة مستلزمة للاصطفاية فيما يمتنع  
 الى التمسك ما دام الكلب في تلك البيعة ولم يغتر عنها اذ لا طريق للاصطفاية وسواء وهذا لان الاصطفاية بغيره  
 لو شرط السوق لا شوباية وهو موقوف فاضف اليه وانما يمتنع عن بيعه مع الصيد ولا حاجة اليه في حق ضمان العدو  
 فيبقى على الاصل فكان مضافا الى الكلب لانه يمتنع في فعله ولا يمتنع في بيعه التمسك ولا يضاف فعله الى غيره وذكر في  
 المحسوس اذا ارسل دابة في طريق المسلمين فاصابت من فور فالتمسك ضامن لان يمتنع في يضاف اليه ما اذا امتنع  
 على السر ولو انقلبت بيعة او بيع انقطع حكم الارسل الا اذا لم يكن له طريق اخر سواه وكذا اذا عتق ثم سار الى  
 يقطع حكم الارسل بالوقفه ايضا كما يقطع بالعطية بخلاف ما اذا وقع الكلب بعد الارسل في الاصطفاية ثم

سار فاضد الصيد لان تلك الوقفة تحقق مقصود المرسلا لانه لم تكن من الصيد ومن تناهى مقصود المرسلا لان  
 مقصوده ليس يقطع به حكم الارسل بخلاف ما اذا ارسل الى صيد فاصابت نفسها او مالا في فور حيث لا يمتنع  
 من ارسل وفي ارسله البيعة في الطريق يمتنع لان شغل الطريق بعد بيعه من ماله واما الارسل في الاصطفاية  
 فيجوز ولا يمتنع بصف العقد كذا ذكر في الهداية وذكره قاضي خان ان رجلا ارسل ببيعة وكان سابقا لها  
 ضمن ما اصابته في فور وكذا لو ارسل كلبه وكان سابقا له يمتنع ما اتلف ولم يكن سابقا له لا يمتنع وكذا لو اشلا  
 كلبه على رجل فقتل او مرقق شهابه لا يمتنع الا ان يسوقه وقيل اذا ارسل كلبه وهو لا يمتنع خلة فقتل انسانا  
 او اتلف غنمه ان لم يكن فعلى لا يمتنع لان معنى المعلم يذهب بطبع نفسه وان كان معلما ضمن ان مولى الوصي الذي لانه يوجب  
 بالارسل صاحبه ما اذا ائتمه او يصر فلا يمتنع لانه لما مال من سنن الارسل انقطع حكم الارسل واكثر الشايع قالوا هذا  
 في البيعة واما في الكلب فلا يمتنع فانه ذهب على سنن الارسل الا اذا كان خلة لانه يتمكن من اثبات اليد عليه  
 دون الكلب عادة ولو كان لو جمل كلب عقور يؤخذ من ماله فلا يمتنع بل لو ان يقتلوه وان اتلف يوجب على صاحبه  
 الفهم ان كان يقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا يمتنع عليه كالحايطة المايلا ولو ان رجلا طرح رجلا قد امسح فقتله  
 السبع فليس على الطارح شيء الا التعذر والجرح حتى يتوب واما انقلبت البيعة ففعله على السلام العجا جبار  
 فعل العجا هو قال رحمه الله في المغنلة وهو الصحيح ظاهر لان المركوبة والمسوقة والمقودة في الطريق او في ملك  
 العجم والمرسلة في الطريق فعلها معتبر على ما سبنا ولان الفعل معتبر على ما يمتنع من مضان لان المقصود من الشاة  
 النسبة اليه من الركوب واخواته قال رحمه الله ومن فتي عيسى شاة القصاب ضمن مضان لان المقصود من الشاة  
 اللحم فلا يمتنع من الا انقصان قال رحمه الله ومن عيسى بوزن الجزار والحمار والفرس ربع القيمة وقال الشافعي  
 رحمه الله في النقصان ايضا اعتبارا بالشاة ولو ان ماله في ذلك على السلام فقتل في عين الدابة ربع القيمة وهكذا في  
 عمر ايضا ولان ماله ماله من اللحم كالركوب والريثة والحمل والعمل فمن هذا الوجه يمتنع الا في ماله وماله يمتنع  
 كالاخر ومن هذا الوجه يمتنع المالكولات ففعلنا بالشريف بمتن الا في في الجبار ربع وبالنسبة الاخر في متن  
 النصف ولانه انما يتمكن اقامة العمل بالاربعه ابعين عينا وعين المستعمل لها فصار كانه ذات ابعين  
 اربع بعوان احد او ان فقا فصار جارا بالحيث ان شاة تركها على القاني وصنمته القيمة كاملة وان شاة اسكها



وصحة النقصان لان المعول به النفس هو وجوده في غير واحد فيقتصر عليه **باب**  
**جناية الموك والجناية عليه** اختلفوا في موجب جناية العبد قبل موجرا الارض لان النقصان بطلقة  
من غير فصل الا ان للموك يتخلص بالرفع تحقيقا عليه وقيل الرفع والموك ان يتخلص بالعدا ولهذا يسمى الموك بهلا  
ولو كان الواجب الاصل غير لما يرى بهلاكه قبل الاختيار لانه يفوت به الرفع لا العدا **قال** رحمه الله جناية الموك  
لا يوجب الادفع واصد الوخل والافقمة واصن ان جناية العبد لا يوجب الادفع رقبته اذا كان محلا للرفع  
بان كان قنا وهو الذي لم ينفذ له شيء من اسباب الحرية كالقديرة وامومية الولد والكتابة سواء كانت الجناية  
واصة او اكثر لا يوجب الادفع رقبته اذا كانت الجناية في النفس موجبة للمال والافقمة واصن ان نام كمن محلا للرفع  
بان انفق له شيء محلا كمن توجب جناية واصن ولا يزوي على وان تكررت الجناية وفي النفس اذا جازع بعد العدا  
يخير الموك من الرفع والعدا كالجناية الاولى وكذا لما جازع بعد العدا يؤمر بالرفع والعدا محلا للموك واختيه  
فانه لا يوجب الاقمة واصن على ما يشاء ان شاء الله تعالى **قال** رحمه الله جناية الموك خطا دفعه  
بالجناية فيملكه او فداءه بارش الى اذ جازع العبد خطا ففداه بالجناية ان شاء دفعه الى اولي الجناية فاذا دفعه ملكه  
لجناية وان شاء فداءه بارش او فداءه خطا ففداه بغير العبد وهذا التقدير لما يفيد اذا كانت الجناية على النفس لانها  
ان كانت عدا يوجب العتصام واما اذا كانت على الاطراف لا يفيد العتصام بل اذ الجاني العتصام فمراعي العبد ولا يبي  
الحر والعبد وقال الشافعي جناية العبد متعلق برقبته ببيع فمرا الا ان يفتي الموك الارض وشرع الملاك يظهر  
في اتياء الجاني عن وعن لا يبيع الا في حالة الرق ولا بعد الحرية والمسئلة مختلفة فيما بين الصحابة رضي الله عنهم فعن  
ابن عباس رضي الله عنهما مثل من جازع وعرض على العبد مثل من جازع له ان الامل في موجب الجناية ان يجز على الجاني  
لانه المتعذر قال الله تعالى فاعبدوا عليا بمنزل ما اعتزل عليكم الا ان العاقلة يتحمل عنه ولا عاقلة للعبد فنجس ذمته  
كما في الذم ويتعلق برقبته ببيع كما في الجناية على المال ولو ان المستحق بالجناية على النفس جازع الجاني اذا امكن الا  
ان استحقاق النفس قد يكون بطريق الاتلاف عقوبة وقد يكون بطريق التملك جنة والحسن اهل ان يستحق نوبة عقوبة لا  
بطريق التملك والعبد من اهل ان يستحق نفسه بطريق التملك فبغير نوبة مستحقة للجاني على صيانة عن الهدر الا ان خيار الموك الفداء  
فيكون له ذلك لانه ليس بابطال حق الجاني عليه بل عقوبة الجاني عليه يحصل بذلك اتلاف المال فانه لا يستحق به نفس الجاني ابدا

نوبة

ولان الامل في موجب الجناية خطا ان جازع الجاني لكونه معزولا وكونه الخطا هو فداءه عن ويتعلق  
بقرب الناس الذي خففنا عن الخطي وتوقيا عن الاتلاف الا ان عاقلة العبد مولاه ان العبد يستقر به وباعتبار  
النفس تحمل العاقلة حتى تجب الدية على اهل اليوان فيجب ضمان جناية على الموك لخطا لذي لانهم لا يتناهون  
فيما بينهم فلا عاقلة لهم فيجب ذمته صيانة للدم والهدر بخلاف الجناية على المال لان العاقلة لا يفعل المال الا ان  
الموك يخسر من الرفع والعدا لانه واصد وفي اتياء الجناية نوع تخفيف في حقه كما يستأهل فيجوز ان يتجنى عليه  
والواجب الاصل هو الدم في الصحيح وهذا يسقط الواجب موت العبد الجاني قبل الاختيار لعوات محل الواجب  
وان كان له حق النقل الى العدا كما في حال الزكوة عند ابي يوسف ومحمد فان الواجب جنة من النصاب له النقل  
في القيمة فكذا هذا بخلاف الجاني الحر حيث لا يبطل الموكية لانه لا يتعلق به الواجب استيفاء فضاء العبد  
في صدقة العتق واذا اختار الرفع يلزمه حاله لانه من فلا يجوز ان جازع في الاعيان وكذا اذا اختار الفداء  
يجب على حاله لانه يدل العيني وهو العبد وان كان معزولا بغيره وهو المثل في هذا اسم فداء وانما اختيار  
الموك ففداءه بل في لولي الجناية بغيره اما الرفع فلا حق متعلق به فاذا اختار بغيره ومن الرقبة سقط حق المطالبة  
عنه واما العدا فلا حق له الا الارض فاذا اوفاه حقه سلم العبد وكذا اذا اختار اصدها ولم يفعل او غفل  
ومخرجه فولا سقط حق الولي من الاخر لان المقصود بتعويض المحل في يتمكن من الاستيفاء والتعويض يحصل  
بالفعل بخلاف كفارة اليمين حيث لا يتعين الا بالفعل لان المقصود في حقوق الله تعالى الفعل والمحل باع ضرور  
وجوده ولا فرق بين ان يكون الموك قادرا على الارض او لم يكن قادرا فعوان صيغة لانه اختار اصل حقه فبطل  
حقه في العبد لان ولاية التعيين للموك لا لا ولا ولا الا يصح اختيار الفداء اذا كان مقلتا الابو صا  
الاولي لان العبد صار حرا لا ولا ولا حتى يضمنه الموك بالاتلاف فلا يملك ابطال حقه الا برضا ام او بوصول  
اليهم وهو الدية وان لم يخرجه من ارضه مات العبد بطل حق الجاني على لغوات محل حقه بخلاف ما اذا مات بعد اتمام  
الفداء حيث لم يبرء الموك التحول الحق من رقبته العبد الى ذمته ولو فداء الموك لم عاد فنجس كان حكم الجناية الثانية  
حكم الاول لانه لا يملك الجناية الاول بالفداء جعل لانه لم يجر من قبله ومن ابتدأ جناية ولو جسي قبل ان يجازع في  
الاولى شتا او جنة جناية يني دفعه واصن او جناية قبل مولاه اما ان توجه بالليل او فداءه بارش كما واصل







فكنا لا يصح مختار بالاذن في التجارة وان ركب دين لان الاذن لا نفوت الوقع وينقص الرقبة الا ان والى الجناية  
ان يمنع من قبوله لان الربح من جهة المولى بغير ما يتعلق به حقه فيلزم المولى قيمة ولو جنى جنياتين ففعل امرها  
دون الاخرى وتعرف منه تصرفا يصح به مختار للعدا مختار فيما علم وفيما لم يعلم بغيره حصته من قيمة العبد  
لو قال لعبد ان قتل فلانا او ميتة او شجرة فانت حر كان مختار للعدا ان يخل بالعبد ذلك وهو المراد  
بقوله كسبه وتعلق عتقه بقتل فلان ورعيه ونحوه ان فعل ذلك انما يحرر مختار لبيعه بعد العلم به وتعلق عتقه  
بما ذكره من القتل والربح والبيع يصح مختار بالاعتاق بعد العلم بها وانما يصح مختار بالاعتاق عند علمائنا الثلاثة  
وقال زفر بن محمد لا يصح مختار بتعلق العتق بما ذكره لان اوان تكلم به لاجبته من العبد ولا علم للمولى بما  
سيوجد بعد وبعد الجناية لم يوجد منه فعل يصح به مختار الا ان لا يخلو الطلاق والعتاق بالشرط ثم حلف  
ان لا يطلق ولا يعتق ثم وجد الشرط ونبت العتق والطلاق لا يجزئ بذكر في عينه تلك فلو اذن ان يخلو الاعتاق  
بالجناية والمعلق بالشرط ينزل كالمنجز عند فقهاء اذ اعتقه بعد الجناية الا برأى ان من قال لامرأته ان خلعت الدار  
فوالله لا افر بك يصح ابتداءه لا تلازم من وقت الدخول وكذا اذا قال لها اذا مرضت فانت طالق لمن فوض حجة  
طلعت وملت من ذلك يصح مطلقا بعد وجود طلاق الرضى بخلاف ما اوردته لان عرضة طلاق واعتاق يملك الاستيلاء  
عنه اذ لا يبيح المنع فلا بد من حجة مالا يمكنه الامتناع عنه ولا من حصة على عبارة الشرط بتعلق قول الدواعى الى  
القتل والظلمة لا يغفل وهذا دلالة الاختيار وهذا اذ علقه بجناية توجب كالحلف وبشره العود وان علقه بجناية  
يوجب العتاق بان قال له ان ضربته بالسيف فانت حر فلا يجزئ على المولى منى بالاتفاق لانه لا فرق بين العبد والحر  
في العتاق فلم يكن المولى موقفا من الجناية بالعتق قال رحمه الله العبد قطع يحرر عداود فعليه الحرية فان  
العهود والعبد صلح بالجناية فان لم يحرر رد على السيد ويقاد لانه اذا لم يعتق وسر ظهر ان الصلح كان باطلا لان  
الصلح وقع على المال وهو العبد غدية اليد اذا العتاق لا يحرر من الحر والعبد في المظروف وبالسراة ظهر ان دية  
السيد غير واجبة وان الواجب هو العتق فصار الطلح باطلا لان الصلح لا يحرر من ماله من ماله من ماله والصلح لجهة المالك  
ولم يوجد فطل الصلح والباطل لا يورث شيئا كما لو لم يطلعه لثنا في عتاقه مع العلم بحرمة عتاقه فانه لا يصح شيئا  
في ذلك الحد فلو اذن اخرج العتاق وما اذا اعتقه فقد قصد صحة الاعتاق ضرورة ان العاقل يقصد تصحيح

تصرفه ولا يصح الا بالصلح عن الجناية ومما يحدث من ابتداء وهذا النوع عليه وفيه به جاز فلان حصل  
عن الجناية ومما يحدث من ابتداء على العبد حقيقة الاقدام على الاعتاق والمولى يصالح معه على هذا الوجه به  
لانه لما رضى يكون العبد عوضا عن القليل لما ان رضى يكون عوضا عن الكثير فاذا اعتق العبد في صفة الاعتاق ابتداء  
واذا لم يعتقه لم يوجد الصلح ابتداء والصلح الاول وقع باطلا فلو العبد للمولى والا ولها بالجناية ان شاء واعفوا  
عنه وان شاء واقتلوه وذكره في بعض نسخ الجاه المغير رجل قطع يحرر رجل عدا فصار المقتول من على عبد ووقعه  
اليه فاعتقه المقتول به من ثمة من ذلك فالعبد صلح بالجناية وان لم يعتقه رد عليه على مولاه وقبل الاول  
اما ان تقتلوه او تعفوا عنه والوجه ما سناه فاحتمل الحكم والعلة واختلفا صورة ثم من المسئلة الصلح يرد اشكالا  
عنا قول ابن صنعة فيما اذا عفا عن العبد ثم رضى الى النفس وما من حين ينقل العفو والجب العتاق من هناك ومن من  
المسئلة قال ينقل الصلح وجب العتاق فيما اذا لم يعتق العبد وان اعتقه فالصلح باق على حاله والجواب اذا لم  
يعتقه فقد قيل ما ذكره مسئلة الصلح جواب القياس وما ذكره مسئلة العفو جواب الاستحسان فيكون ان على  
القياس والاستحسان وقيل بالفرق بينهما وجهه ان الصلح عن الجناية مما ماله بغير الجناية ولا يبطلها لان الصلح  
عن الجناية استيفاء للجناية بمعنى الاستيفاء بدلها واذا بقيت الجناية بتوفيقه عتق من وهو العتاق وما  
العفو فهو معدوم للجناية والعفو عن القطع وان بطل بالبرائة الى النفس لكن بقيت بشبهة لوجود صورة العفو  
وهي كافية لرد الحد وما اذا اعتقه فحجابه هو الفرق الذي ذكرناه ان العتق يجعل صلي ابتداء خلاف العفو وعلى  
قوله ما ايضا يرد في الصورتين لانها كانا بجعل العفو عن القطع عتقا مما يحدث منه وفي الصلح لم يجعل كذلك  
بلى وجب العتاق على اذ لم يعتقه وجعله صلي مبتدئا اذا اعتقه قال رحمه الله حتى ما دون له مديون خطا  
فحرر السيد بل لا علم عليه قيمة لرب الرب وقيمة لولى الجناية لانه ان لم يحرر حقيقى كل واحد منهما مضمون بطل القصة على  
الانفراد لوقع على الاوليا والبيع على العتاق فلو اعتق الاجتماع وبكفي الجمع بين الحقيقين ايضا من الرقبة الواحدة  
بان يدفع الى الجناية او لا لم يباع للعتاق فيصيرهما بالتقويت بخلاف ما اذا التزم اجنبية والمسئلة بجالها  
حيث علم قيمة واحدة للمولى حكم المالك في رقبة فلا يظهر حتى التميز بين النسبة الى المالك لانه دون المالك فصار  
كان ليس فيه حق في العتق بل في القيمة لان مال العبد والعقيم معوم في المالية على الجناية لان الواجب







وعين اليمنى مغشوة فان القول قول المقر وهذا لا يثبت له ما يثبت له في غيره من الاعيان لان مقتضى ما اذا قطعها  
وعين يمينه بخلاف الوطى والعلة لان وطي المولى امة للعبودية لا لوجوب العقر وكذا اخذ من غلظ وان كانت  
مربونة لا يوجب ضمان عليه فجعل الاستناد الى حاله معهودة مناجاة للضمان في حقها ان من حق العلة والوطى  
وعلى هذا الخلاف لو قال رجل حربي اسلم اخذت مائة من ثيابي فقال له بل اخذت بعد ما اسلمت **قال رحمه الله** عبد  
محرور او صبي حر او قتل رجل فقتله فدية على عاقلة الصبي لان الصبي هو المباشر للقتل وعن خطاه سواء يجب  
على عاقلة ولا شيء على العبد الا امر وكذا الحكم اذا كان الامر للصبي صبي لان لا يواخذ ان باقواله لان المواخذ  
فيه باعتبار النسخ ولم يعتبر قولها ولا رجوع لعاقلة الصبي على الصبي الامر ابو او رجوع على العبد الامر بعد  
العتق لان عدم الاعتبار كان لحق المولى لا لقتضيان اهلية العبد وقد زال حق المولى بالاعتاق بخلاف الصبي  
لانه قاهر الاهلية ومن خرج الزيادة للعتاق لا يرجع العاقلة على العبد ايضا لان هذا ضمان حياة وهو  
على المولى لا على العبد وقد عذر الجاهل على المولى لكان له الحق وهذا اوفى للقواعد الا ان العبد اذا اقر بعد العتق  
بالقتل قبله لا يجب عليه شيء كونه اسند الى حاله مناجاة للضمان على ما يثبت هذا ولهذا وجب العبدية  
فاعتق مولاه ثم وقع فمرا انسان فهل لا يجب على العبد شيء وانما يجب على المولى قيمة لان حياة العبد لا يوجب  
عليه شيء وانما يوجب على المولى فيجب عليه قيمة واحدة ولو مات فمرا النفس فيقتسمون **قال رحمه الله**  
وكذا اذا امر عبد اعتقه ان يكون الامور عدا والامور ايضا بعد ما يجرى عليها فحق طبع على القاتل بالدفع او  
العقد ولا رجوع الى الامر في الحال ويرجع بعد العتق بالاقبل من العقد او قيمة العبد لانه غير مضطر في دفع الزيادة  
وعلى قياس ما اكل العتاق لا يجب عليه شيء ما بسا وهذا اذا كان القتل خطا وكذا اذا كان عمدا والعبد القاتل صغيرا  
لان عن خطاه على ما بسا واما اذا كان كبرى احب المقصود لانه من اهل العقوبة ولو امر رجل حر صبيّا حر او اذلية  
على عاقلة الصبي لانه مباشر ثم يرجع العاقلة الرجل لانه المباشر لولا امره لما قبل الضعف فيه ولا يقال كيف تعقل  
عاقلة الرجل ما لزم بسبب القول فينبغي ان يكون كالا فاما ان تقول هذا قول لا يحتمل الكذب وهو تيسير فيقتله  
خلاف الاقر بالقتل لانه يحتمل الكذب فلا يعقل العاقلة ولو كان الامور عدا والامور ايضا بعد ما يجرى عليها فحق طبع على القاتل بالدفع او  
من الدفع والنداء واما اختار يرجع بالاقبل على الامر في حاله لان الامر صار خاصا للعبد بالامر كما اذا استخذه

وضمان

وضمان الغصب في حاله لا على العاقلة بخلاف الاول لان ذلك ضمان جنابة لكون المأمور حرا لا يتصور فيه الغصب  
فيكون على العاقلة وان كان المأمور حرا بالغا عاقلا فعلى عاقلة الدية ولا يرجع العاقلة على الامر محال لان  
امره لم يصح ولا ياتر ايضا بامر مثله سيما في الدم وان كان الامر عبدا فذنا له في الجنان كبرى لان اوصيغ او اوصيغ  
عبد محرر عاقلة او ما ذنا له بغيره مولى المأمور من الرقة والعقد والامور عدا والامور ايضا بعد ما يجرى عليها فحق طبع على العبد المأمور لان هذا  
ضمان غصب اذ من جنس ضمان الجنابة لانه يؤدي الى تمكيد المصنوع باذا الضمان والمادون له يواخذ بضمان الجنابة  
خلاف ما اذا كان المأمور حرا حيث لا يرجع عاقلة المأمور على الامر في حاله ولا بعد الحرة لعدم تحقق الغصب في الحر  
ولو كان الامر صبيّا حر او ما ذنا له في الجنان فحكم حكم العبد المأمور لان صبيّا حر عدا في حق الغصب في الحر  
ليحقق الغصب فيكون ذلك مالا دون العاقلة لانه ليس ضمان جنابة وانما موصمان جنابة ولا يرجع عليه اذا  
كان المأمور حرا لعدم تضم الغصب فيه فصار الصبي الامر عدا كالعبد المحرر عليه ولو كان الامر محالنا صغيرا  
لكن او كبرى او المأمور صبي حر يجب له على عاقلة الصبي ويرجع العاقلة على المكاتب بالاقبل من قيمة ومن الدية  
لان هذا حكم جنابة المكاتب بخلاف القن فان حكم جنابته على المولى فيجب للمو حله ان امكن والاستقطاع ما بسا وان  
بخر المكاتب بعد ما قنع القام في حله بالقيمة متلعا رغبة الا ان يعز المولى بدينهم وهو القيمة والقياس ان تبطل حكم  
جنابته وهو قول ابي حنيفة لانه بالجنس صار قن وامره لا يصح ولكنهما يقولان لما قنع حله بالقيمة صار دينا عليه و  
بغيره فلا يستقطا حتى لو عني قبل القضا حله بالقيمة تبطل حكم جنابته لان حكم جنابته انما يقي دينا عليه بالقضاء ولم  
يوجد وان بخر بعد ما ادى كل العتمة لا تبطل بالاجراء حتى لا يسترد المولى القيمة ولو ادى البعض ثم بخر سلم ما ادا له لم  
وبطل الباقي عن وعده لا يبطل وان كان المأمور عبدا محررا بغيره مولا من الرقة والعقد ثم يرجع على المكاتب  
بقيمة المأمور الا اذا كانت اكثر من الدين فينقص عشرة دراهم حتى اشكال وهو ان يقال ان هذا ضمان الغصب فغيب  
يفرض قيمة بالغه فكيف تنقص عشرة دراهم كضمان الجنابة فحواه هذا ضمان الغصب لكن حصل بسبب الجنابة فبا عتبا  
الغصب وجب قيمة المأمور وباعتبار السبب في التقدير لوجود سبب الجنابة فاعتره با في حق التقدير وان عني المكاتب  
فمولى المأمور يطالب مولى المكاتب ببيعهم لان ضمان الغصب لا يستقطا بخر المكاتب وان اعتق المولى المكاتب فمولى الما  
بالجنابة ان شاء رجح جميع قيمة المأمور على المعتق لانه ضمان غصب فلا تبطل بالاعتاق وان شاء رجح على المولى بقدر



قيمة المعتق وما فضل على المعتق الى تمام قيمة المأمور وان كان المأمور ملما بتأجيل على المأمور ضمان قيمة  
نفسه ولا يرجع به على الآخر لانه بقدر هذا ان يجعل ضمان نصيب لان المكاتب حر من وجه فلا يكون محلا لنصيب صغير  
او كبير لان المكاتب الصغير ملحق بالكبير فصار كالحال البالغ العاقل اذا كان مأمورا **قال رحمه الله** بعد قتل رجلين  
عمدا والمولى وان منع احد وليي كل واحد منهما دفع بسن نصف الى الاخرين او فواء بالدية الى المولى الجبار ان شاء  
دفع نصف العبد الى الذين لم يعفوا من وليي القيتلين وان شاء فواء بوجه كاملة لانه لما عني احد وليي كل واحد منهما سقط  
العصا في الكل وانقلب نصيب الساكنين ما لا ومودية كاملة لان كل واحد من القيتلين نجس قصاصا كل واحد من  
سقط القصاص وجب ان ينقلب وجب ان ينقلب كل ما لا وذا في دينان فوجب على المولى عشرون الفا ودفع العبد غير ان  
نصيب العاقلين سقطا بجانا فانقلب نصيب الساكنين ما لا وذا في دية كاملة **قال رحمه الله** وادونها نصف الدية او دفع  
نصف العبد لهما فيختر المولى بينهما **قال رحمه الله** وان قتل احدهما عمدا والآخر خطأ فعني اصولي العمد فداء بالدية لولي  
الخطأ، وينصف لاصد وليي العمد ودفع اليهم ثلثا لان ولي الخطأ، حقها في الدية عشرون الفا ودرهم وحق ولي العمد  
العصا فاذا عني احدهما انقلب نصيب الاخر ما لا وهو نصف الدية خمسة الاف درهم فاذا فدى فداء خمسة عشر الفا ودرهم  
عشر الاف درهم لولي الخطأ، وخمسة الاف لغير العاني من وليي العمد واندفع اليهم ثلثا ثلثية لولي الخطأ، وثلاثة للسالك  
من وليي العمد بطريق العول لان حرقهم في الدية كذلك فيضرب ولي الخطأ بعشرة الاف ويضرب غير العاني من وليي العمد  
بخمسة الاف وهذا عند ابن صيغة وقال ابو يوسف ومحمد بن عمر اربعة بطريق المنازعة ثلثة اربعة لولي الخطأ  
وربعة لغير العاني من وليي العمد لان نصف سلم لولي الخطأ، بلا منازعة واستوت منازعتهم في النصف فينصف الاثم  
فان قيل ينبغي ان يسلم للمولى ربع العبد من هذه المسئلة وهو نصيب العاني من وليي العمد ويدفع ثلثة اربعة اليهم يعتم  
يسلم على قدر حقوقهم كما سلم النصف في المسئلة الاولى وهو نصيب العاني من قتل لا يمكن ذلك لان ولي الخطأ  
استحقه كله ولم يستحق من حقوقها شي، وهذا لان حق كل واحد من الفريقين يتعلق بل الرقبة في المسئلتي غيرة  
لما عني احد وليي كل قتل سقطا حق العاني من الرقبة في المسئلة الاولى وخمس نصيبها منه عن حقوقها وصار ذلك  
للمولى وهو النصف خلاف ما عني فدية فان حق ولي الخطأ ثابت في المال على حاله فكانت الرقبة كلها مستحقة لهما  
والنصف لغير العاني من وليي العمد فلهذا افترق فيقتسم كل على قدر حقوقهم بطريق العول والمنازعة ولهذه المسئلة

نظاير واصدا ذكرنا في كتاب الدعوى من هذا الكتاب اصولها التي تشاف الخلاف بتوفيق الله تعالى فلا نفيد  
**قال رحمه الله** بعد ما قتل قمره بها فمعهما حوصلا بطل المولى معناه اذا كان عبدا بين رجلين فقتل قمره لهما كما بينهما  
او احدهما فعني احدهما بطل الجميع فلا يستحق غير العاني منها شي من العبد غير نصيبه الذي كان له من قبل وكذا اذا كان  
العبد لقرب لهما او لعنهما فقتل مولاه فمؤناه بطل المولى وهو عند ابن صيغة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله  
يخرج الذي عن نصف نصيبه الى الاخر ان شاء وان شاء فداء يدفع الدية لان حق العصا من ثبوت لهما في العبد على  
شروع لان المولى لا ينافي استحقاق العصا من عليه للمولى فاذا عني احدهما انقلب نصيب الاخر وهو النصف الا غير  
انه شاع في كل العبد فيكون نصفه في نصيبه ونصفه في نصيب صاحبه فما اصاب نصيبه سقطا لان المولى لا يستوجب  
على عبد ما لا وما اصاب نصيب صاحبه ثبت وهو نصف النصف وهو الربع فيدفع نصف نصيبه او بقضية بربع  
الدية ولا يبي صيغة رحمه الله ان ما يجب من المال يكون حق المولى لانه بدل دية ولهذا يقتضيه ديوته وينفذ منه و  
صاياه في الورثة خلفونه فيه عند الفراع من حاجته والمولى لا يستوجب عمنه ما لا خلفه الورثة فيه ولان  
العصا من اصابها الاصاب على الخطأ، وفيه لا يجب شي فكذا ما هو في معناه والله اعلم **فصل في قتل العبد**  
**قال رحمه الله** قتل عبد خطأ، بحسب قيمة ويقض وعشرة لو كانت عشرون الفا او اكثر وفي الامة عشرون من خمسة الاف و  
في المفسر بحسب قيمة ما بلغت وهذا عند ابن صيغة ومحمد بن عمر رحمه الله وقال ابو يوسف والنسائي بحسب قيمة بالغة  
ما بلغت وفي الغصب بحسب قيمة بالغة ما بلغت بالاجماع لهما فارد ابن عمر رضي الله عنهما انهم اوجروا  
جسوا في قتل العبد قيمة بالغة ما بلغت ولان الفان بدل المالمية ولهذا يجب للمولى وهو لا يملك الامن حيث  
المالمية ولو كان بدل الدم لكان للعبد ذهو في حق الدم حتى على اصل الحرية فعليه ان بدل المالمية ولهذا لو قتل  
العبد المبيع قبل القبض يبقى عقد البيع وبها في مبيع المالمية او بدلا في حال قيامه وعندها كفصا ركب الاموال  
وكقيل القيمة والغصب لان المال بالمال اصل وضمان ما ليس بالمال ضلوف الاصل ومنهما امكن ايجاب  
الفان على موافقة الفيا من لا يمارى الى ايجابه بخلاف الاصل ولا يبي صيغة ومحمد بن عمر رحمه الله قوله في دية  
مسلمة او جبر مطلقا من غير فصل من ان يكون حرا او عبدا والدية اسم للواجب بقالة الادمية وهو ادى فيدخل  
تحت النقص وهذا لان المذكور في الآية حكمه الدية والكفارة والعبد داخل في حق الكفارة بالاجماع



لكونه ادباً فكذا في حق الودية لانه ادبي وهذا يجب ان يقتضيه بالاجماع ويكون محلياً ولو لانه ادبي لما و  
وجب ان يقتضيه كسائر الاموال غاية الامر ان يقال منه معنى المالية وذلك لا يمنع اعتبار الادمية  
بدليل ما ذكره من الاحكام ولانه كما كان فيه معنى المالية والادمية وجب اعتبارهما على الادمية عند  
تقدير الحج بينهما باهوار الادنى ومن المالية ولان الادمية سبق والوق عارض بواسطة الاستحسان فكان  
اعتبارها على الادنى اولى الا يبرهن ان القصاص يجب بقوله هذا الاعتبار والتلف في حالة العود والخطا واحد  
فاذا اعتبر في احدى حالتي القتل ادبياً وجب ان يعتبر في الحالة الاخرى كذلك في الشيء الواحد لا يتبدل صفة واحدة  
حالة التلف وهذا اولى من العكس لان في العكس اهدار ادمية والحاقه بالبرام والحاد ومارون من الارض معارض  
بانزاهن مسعود وهو محمول على الغصب ضمان الغصب بمقتضى المالية لانه لا معارض لها اذا الغصب لا يرد الا على  
المال وبقاء العقد لا يعقد بالمالية وانما تعتمد الفائدة الا يبرهن ان يبقى بعد قتل عدا ايضاً وان لم يكن القصاص  
حالا ولا يرد الا بالمالية وفي القليل القيمة الواجب بمقتضى الادمية لانه لا يسمع منه فقد تار بقيمة راي اخلاف  
كثير القيمة لان فيه قول من مسعود لا يبلغ بقيمة العبدية الحرة ونقص من عشرة درهم والارز في المقدرات  
كالجسم فلا يعرف الاسماء ولان ادمية انقص فيكون بدلها اقل كالمرة والجاني الا يبرهن ان لما كان انقص تنصت  
النعم والعقوبات في حقها اقل من الخطا رتبة فكذا في هذا وروي الحسن اني صنفته انما يجب في الامة خمسة الاف  
درهم الامة لان ادبية الانبي تنقص في الذكر فيكون الناقص من ذرية الانبي نصف الناقص في الذكر كما في الاطراف  
والاول اظهر لان اقل مال له خطر في الشئ عشرة كغصان الرقة والمهر ومادونه لا يعتبر بخلاف الاطراف لانه بعض  
الودية فينقص من كل جزء بحسبه ولو نقص من كل جزء عشرة كما وجب اصلاً **قال رحمه الله** وما قدر من ذرية المرفق  
من قيمة من بين نصف قيمته لان القيمة في العبد كالدية في الحاد موبدل اليوم على ما يشاء فيكون في بين نصف قيمته  
لان اد على خمسة الاف الامة لان اليد من الادبي نصفه فيعتبر كماله وينقص هذا المقدار اظهره الذين رتبته و  
قبله فينقص في الاطراف بحسبه بالغة ما بلغت ولا ينقص من ذرية لان الاطراف يسكن بها مسكن الاموال وهذا  
يؤدى الى الترتيب وهو ان ما يجب في الاطراف اكثر مما يجب في النفوس بان كانت قيمة مثلاً مائة الف درهم فانه يقطع بين  
حجب جنون الفاء وبقوله عشرة الاف الا عشرة وفي الحقيقة واثبات الاصل بحج حكومة عدل وهو الوجه لان المقصود

من العبد الخدمة لا الجلال وروي الحسن اني صنفته انما يجب كمال القيمة لان الجلال في حق من هو ادباً **قال**  
رحم الله قطع يبعد فخره سيد فانه من ذرية غيره لا يقتضيه والادمية من ذرية غيره لا يقتضيه في الاول  
لا يشبه من الحق لان القصاص يجب عند الموت مستند الى وقت الحج في اعتبار حاله الحج يكون الحق  
الروي وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة فينتحق لا يشبهه فيعتذر فلا يجب على من يستوفى اذ الكلام  
بما اذا كان للعبد ورثة اخر سوى المولود اجتماعاً لما يزيل الاشتباه لان الملك يثبت للحل واحد منها في  
احد الحالتين ولا يثبت على الروام منها فلا يكون الاجتماع مفيداً ولا يقال باذن كل واحد منهما لها حصة  
لان الاذن انما يصح اذا كان الاذن يملك ذلك بخلاف العبد المولى برتبة رجل وخدمته لاخر لان ملك كل واحد  
منهما دائم فصار بمنزلة الشريك منة فلا ينفذ اوصدا دون الاخر لما فيه من ابطال حق الاخر فيقبل باجماعهم  
للمرضى بطلان حقه واما في الثاني وهو ما اذا لم يكن ورثة غيره المولود فذكر قول اني صنفته وان يوسف و  
قال محمد رحمه الله لا يجب القصاص منه ايضاً لان سبب الولاية قد اختلف لانه الملك على اعتبار حاله الحج والورثة  
بالولا على اعتبار حاله الموت فتوزل اختلف السبب لانه اختلف الحق فيما لا يثبت مع الشبهة او فيما احيانا  
منه فصار كما اذا قال لآخر بعثته عن الجارية وقال لاول زوجي منك لالحال وطول ما قلنا بخلاف ما اذا  
اقول لرجل بالقدوم في القرض وقال المقر من ثمن مبيع فانه يقتضيه عليه بالالف وان اختلف السبب لان الاموال  
يثبت بالشبهة فلا يسأل باختلاف السبب عند الحاد الحكم ولان الاعتناق قاطع للسرية وبانقطاعها  
يسبق الحج بلا سرية والسرية بلا قطع فيمنع القصاص ولها ان يتقنا بشروط الولاية للمولى فيستوفى وهذا لا  
المقتضى له معلوم والحكم متحد ما مكن الاجابة والاستيفاء لا اتحاد المستوفى والمستوفى ولا معتبر باختلاف السبب  
بعد ذلك كسئلة الاقراض بخلاف الفضل الاول لان المقصود له بمولود وخلاف سئلة الجارية لان الحكم يختلف  
ملك اليمن يعاير ملك النكاح في الحكم لان النكاح يثبت الحل معقوداً وممكن اليمن لا يثبت معقوداً وقد لا  
يثبت الحل اصلاً ولان موعداً واحد منهما من السبب لانه لا يثبت الحل بدونه  
اذ لا يجوز منه البذل بخلاف ما نحن فيه لان السبب موجود بيقين ولا منكره فلم يوجد ما يبطله ولا ما يحتمل الا  
بطلان ما مكن الاستيفاء والاعتناق ولا يقطع السرية لانه لا يشبهه من له الحق وذلك اذا كان له وارث اخر







المولى من الصلابة من غير تكبير وكان يومئذ امير الاشام فلما اجتمعوا ولان المولى صار ماعيا بالتدبير  
تسليم في الجناية وكذا بالاسئلة من غير ان يبيح مختار اللغز لعدم علمه بما يحدث فصار كما اذا فعل  
ذلك بعد الجناية وهو لا يعلم وانما يجب الاقل من القيمة ومن الارش لانه حق لول الجناية في اكثر من الارش ولا يمنع  
من المولى في اكثر من العيني وقيمته يقوم مقامه ولا يخبر بين الاكثر والاقل لانه لا يبعد في جنس واحد لا اختيار  
للاقل خلافا لما اذا كان الجاني فنانا جنت بغير من الوقع والغدا ولا يجب الاقل لان فيه فائز لا اختلاف الجاني  
لان من الناس من يخاف دفع العيني ومنهم من يخاف دفع النقد على ما هو الايسر على اوسع ما يجتاز على  
ملكه ويخرج الاخر من ملكه الاصل فانه جنابات المولى لا يجب الا قيمة واحدة وان كثرت لانه لا يمنع منه الا قيمة  
واحدة ولان دفع القيمة فيه كدفع العيني في العنق ودفع العيني لا يتكرر فكذلك ما قام مقامها ويتقاربون  
بالخصص في القيمة ويعتبر قيمة في حق كل واحد منهم في حال الجناية عليه لانه يستحق في ذلك الوقت حتى اذا قتل خلا  
وقيمة الوهم فقل اخر وقيمة الثامن فقل اخر وقيمة خمس ما يجب على المولى القادر من لانه جنة على الاوسط وقيمة  
الثامن فيكون لولى الاوسط الفهم لا يشارك فيه احد لان لولى الاول لا حقه فيما زاد على الاول وانما حقه في قيمة يوم  
تجن على وليه وهو الورثم وكذا الثالث لا حقه فيما زاد على الثاني لما ذكرنا ثم يعطى على ما عفت من الاول  
والاوسطا يهرب الاول بجميع حقه وهو عشرة الاف درهم ويعزب الاوسطا بقية حقه وهو تسعة الاف ووصول  
الالف بقية من قيمة خمس ما يقيم في الثلاثة لاسوائهم في قيمته الثالثة بعشرة الاف ويعزب الاول بعشرة  
الافا اذ في تلك المدة ويعزب الاوسط بعشرة الاف اما اخذ في المرتين **رحم الله** فان دفع القيمة بعضا  
فمنه اخذ شيئا من الثاني الاول لانه اذا دفع المولى القيمة لول الجناية الاولى بعضا فانما جنة جناية اخرى بعد  
ذلك فلا شيء على المولى لان جناية لا لا يجب الا قيمة واحدة ولا يفتقر المولى بوقوعه الى جناية الاولى لانه  
يجوز على البعض فيجب والى الجناية الثانية على الاولى فيشاركه فيها ويشاركه على قدر حقه على ما ذكرنا **رحم الله**  
ولو بغير قضاء اتبع السيد اولى الجناية الى لودفع المولى القيمة الى الجناية الاولى كان لول الجناية الثانية بالجاني  
ان شاء اتبع المولى بخصم من القيمة وان شاء اتبع والى الجناية الاولى وهذا عندنا في صيغة رده وقال لا شيء على المولى  
لانه فعل عيني ما فعله القاتل ولا يفتقر منه بتسليمه الى الاول لانه جنة دفع الحق المستحق ولم يكن الجناية الثانية

موجودة ولا علم له بما يحدث حتى جعل مقدرا ولا يصفه رده ان جنابات المولى يوجب قيمة واحدة منهم  
شركا في الجناية المتأخرة كالمقارنة حكما ولهذا يشتركون في كلهم ثم اذا دفعوا الى الاول باختياره صار  
مقدرا في حق الثاني لان حصته وجبت عليه وليس ولاية عليه حتى يتخذ هذا الوقع في حقه خلافا للقاضي لان له ولاية  
عليه فينفذ فاذ لم ينفذ دفع المولى في حق الثاني فالجاني الثاني بالجاني ان شاء اتبع الاول لانه بغير حقه ظاهرا فانه  
فيما هو منه وان شاء اتبع المولى لانه دفع حقه يعني اذ قد اخذ منه دفع المولى على الاول بما ضمنه للن في حقه حصته  
لانه قبضه بغير حق فيستد منه وهذا لان المولى لا يجب عليه الا قيمة واحدة فلو لم يكن له حق الرجوع الى الجاني الواجب  
عليه اكثر من القيمة ولان الثانية مقارنته من وجه حتى يشاركه في حقه في حق في اعتبار القيمة فيعتبر  
مقارنته في حق القيمة ايضا كالمقارنة في حق الثانية وانما عفت المولى وقد جنت جنابات لم يلزمه الا قيمة واحدة  
لما ذكرنا وسواء المتعة بعد العلم بالجناية او قبله لان حق المولى لم يتعلق بالبعد فلم يكن مقفرا بالاعتاق وام الولد  
كالمرور في جميع ما ذكرنا في الاطعام لا يمنع الوقع كالمردود واذا اقر المردود وام الولد جناية يوجب المال لم يجز  
اقراره ولا يلزمه شيء لان ما وجب جنابة على المولى لا على غيره واقراره على المولى غير فذلك لا كان الجناية موجبة  
للعقد بان اقراره يقتل بعد اقراره فيقتل به لانه اقراره على نفسه فينفذ عليه لعدم القيمة **باب**  
**عصب العبد والمدر واليه والجناية في ذلك قال رحمه الله** قطع يربطه فخصمه رجل ومات  
منه من قيمته اقطع وان قطع بين يدي الغاصب كان منه شيء لان الغصب يوجب ضمانا ما غصب به الغاصب  
ع الضمان به شرط اداد المولى المعصوب وفي المسئلة الاولى ما قطع المولى في يده تعصت قيمة بالقطع فوجب على الغا  
قيمة وفي الثانية جنى قطع المولى العبد في يد الغاصب صار مائة لاسئلة لا يرد عليه ويؤتى الغاصب من ضمانه  
لو وصول ملكه الى يده قال صاحب الهداية في الفرق بين المستليين ان الغصب قطع للمراية لانه سبب الملك بالبيع  
فيه كانه هلك باقية مساوية فيجب قيمته اقطع ولم يوجد القاطع في الفصل الثاني فكانت المراية مضافة الى البدية  
مضار المولى متلفا فيبقى مسروا وهذا اشكل لان المراية انه انما يتقطع باعتبار تدل الملك لا خلافا المستحقين  
والغصب ليس بسبب الملك وصفا والغاصب لا يملكه الا بآداء الضمان فلو كان يملك بالبيع البطلان في ملكه واحد وذلك  
بعد ملك المولى البطلان ولم يوجد متحققة ان معنى قولهم يتقطع المراية ان ما حصل من التلف بالبرية يكون هدر لان

الثلاثة



ينسب في كل الى غير الجاني **قال** رحمه الله اعني محجور مثله مات في ذنبه الى ان غضب العبد المحجور عليه عبد المحجور عليه  
فان المعصوب من يد الغاصب من الغاصب لان المحجور عليه مضافا الى ما في قوله **قال** رحمه الله محجور  
عند غاصبه ثم عند سبب من قيمته لما اذا غضب رجل مبرأ من ذنبه عن جناية ثم رد على مولاه في ذنبه جناية اخرى  
من المولى قيمته لولا الجناياتين فيكون بينهما نصيبين لان موجب جناية المولى وان كثر من قيمة واحدة فوجب ذلك على المولى  
لانه هو الذي اوجب نفعه عن الوضوء بالتبدير السابق من غير ان يصير مختارا للنفذ كما في القن اذا انتقم بعد الجنايات  
غير ان يعلم او انما كانت القيمة بينهما نصيبين لما استوزاها في السبب **قال** رحمه الله ويرجع نصف قيمته على الغاصب  
اي يرجع المولى بنصف ما خسر من قيمة المولى على الغاصب لان نصيب الغنمة بالجناياتين نصفا بسبب ان كان عند الغاصب  
والنصف الاخر بسبب وجوده فيرجع عليه بسبب خسر من جهة الغاصب فصار كانه لم يرد نصف العبد لان رد  
المستحق بسبب وجوده عند الغاصب كذا رد **قال** رحمه الله ودفعه الى الاول اي دفع المولى نصف القيمة التي اخذها من  
الغاصب الى الجناية الاولى عزاء من ابي حنيفة وان يوسق رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يرجع المولى لان المولى  
يرجع به المولى على الغاصب عوض ما سلم لولي الجناية الاولى لانه انما يرجع على الغاصب بسبب ذلك فلا يرجع اليه  
كيلا يورد الى اجتماع البدل والمبدل في كل رجل واحد ويكلا يتكرر الاستحقاق ولما ان حق الاول في جميع  
القيمة لانه حين يجهل علمه لا يرد احد فيستحق كل واحد انما استحق باعتبار مواضعه التي فاذا وجد شيان في يد العبد  
يد المالك فادعاهن الحق اذ لم يتم صفة وقوله عوض ما سلم لولي الجناية الاولى قلنا هو كذلك لكن في حق المولى و  
الغاصب لان ما اخذ المولى من الغاصب عوض الموضع الى ولي الجناية الاولى وما في حق المحجور عليه فهو عوض ما سلم  
له ومثله جائز لان الذي اذا باع محجورا وقع ثلثه من المسم بكونه اخذ لان تلك الوراثة هي في حق الذي وبذل  
الدين في حق المسم **قال** رحمه الله ويرجع به على الغاصب الرجوع المولى بذلك الذي دفعه الى ولي الجناية الاولى ثانيا  
على الغاصب عند عمله لانه استحق من بين سبب كان في يد الغاصب فيرجع عليه بذلك فصار كانه لم يرد ولم يفتن له شيئا  
اذ لم يبق شيء من العبد او من بطله من بين **قال** رحمه الله وبذلك لا يرجع به ثانيا ان يعكس ما ذكر لا يرجع المولى على  
الغاصب بالقيمة ثانيا وصورة ان المولى جرحه عن مولاه او لا فغصبه رجل فخر عن جناية اخرى ثم رد على المولى حتى  
قيمة لولي الجنايتين فيكون بينهما نصيبين ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة لانه استحق على سبب كان في يد الغا  
صيب

في دفعه الى ولي الجناية الاولى بالاجماع اما عند محافظا على ما بنا واما عند محمد رحمه الله فانما استنع الوضوء الى  
ولي الجناية الاولى في المسئلة الاولى كيلا يجمع البدل والمبدل في كل واحد على ما بنا وهذا لا يلزم ذلك لان ما اخذ  
من الغاصب عوض ما دفعه الى ولي الجناية الثانية فاذا دفعه الى المولى الاول لا يجمع البدل لان في كل واحد من الاولين  
لانه عوض ما اخذ عوضه ثم اذا دفعه الى المولى الاول لا يرجع به على الغاصب بالاجماع هو المولى ويقول وبذلك لا يرجع  
ثانيا اما عند محمد فظاهر لانه لم يرجع في المسئلة الاولى عن ثانيا لان المولى المالم يرفع ما اخذ من الغاصب الى ولي  
الاول سلم ما اخذ من الغاصب فلم يبق له الرجوع عليه وهذا لم يسلمه بالاجماع ومع هذا لا يرجع به على الغاصب بالاجماع  
بما دفع ثانيا لان الذي دفعه المولى الى ولي الجناية الاولى ثانيا ما هو بسبب جناية وجوده عند الغاصب يرجع به على احد  
بخلاف المسئلة الاولى عندها لان دفع المولى ثانيا الى ولي الجناية الاولى من سبب جناية وجوده عند الغاصب فيرجع  
عليه ما ذكره **قال** رحمه الله والقن كما يكون عريان المولى يدفع العبد عنها ونصف القيمة ان العبد القن في ما ذكرنا كما  
لم يرد ولا فرق بينهما الا ان المولى يدفع القن وفي المولى القيمة حتى اذا غضب رجل بعد اقباله في ذنبه ثم رد عليه  
المولى فخر عن جناية اخرى فان المولى يدفعه الى ولي الجنايتين ثم يرجع على الغاصب بنصف قيمته في دفعه الى الاول ثم  
يرجع به على الغاصب عند ما وعده محمد رحمه الله لا يدفع ما اخذ من الغاصب الى المولى بل يسلمه فلا يتصور الرجوع  
على الغاصب ثانيا عند ما ذكرنا في المولى وان جرحه عن المولى ولا ثم غصبه فخر عن جناية اخرى ثم رد على المولى دفعه الى ولي الجنا  
نصيبين ثم يرجع بنصف قيمته على الغاصب في دفعه الى المولى الاول لا يرجع به ثانيا على الغاصب كما ذكره **قال** رحمه الله  
مردود جرحه عن غاصبه فرد غصبه فخر عن جناية ثالثة لانه انما غصبه رجل مبرأ من ذنبه عن جناية فرد غصبه  
المولى ثم غصبه ثانيا فخر عن جناية اخرى فعلى المولى قيمة بين ولي الجنايتين نصفا لانه منعه بالتبدير فوجب عليه  
قيمة ما بنا **قال** رحمه الله ويرجع بقيمة على الغاصب لان الجنايتين كانتا في يد الغاصب فاستحق كل سبب كان في يده  
بالاجماع المسائل المتقدمة فانه هناك استحق النصف بسبب كان عند الغاصب بسبب كان في يد المالك فيرجع بالنصف  
لذلك **قال** رحمه الله ودفعه نصفا الى الاول اي دفع المولى نصف القيمة الاخذ من الغاصب ثانيا الى ولي الجناية الاولى  
لانه استحق كل القيمة لعدم الخادم عن وجود جناية وانما استحق حقه بحكم الرضا من بعد **قال** رحمه الله ويرجع  
بذلك النصف على الغاصب اي يرجع المولى بالنصف الذي دفعه ثانيا الى ولي الجناية الاولى على الغاصب لانه استحقاق

تبيين



هذا النصف ثانياً بسبب كونه في الفاصلة بين وجهي ذلك ولا يرفع الولى الجناية الاولى لانه  
استوفى حقه والاولى الثانية لانه لا حق له الا في النصف لسبق حق الاول عليه وقد وصل ذلك اليه وهذا لان  
الثاني لم يستحق الا النصف لوجود المرام وقت وجود جنائيه والمرام موجوده فيس على ما كان بخلاف ولى  
الاولى لانه استحق المرام وقت الجنائيه عليه والمراجع حقه الى النصف للمرام فاذا وجد شيئ من بدل العبد اقطع  
حتى يستوفى حقه من المسئلة على الخلاف كما لا يولى ويقل على الاتفاق والفرق لمحمد رحمه الله ان الولى يرجع  
الى الجنائيه الاولى وهو ما سلم له في المسئلة الاولى لان الثانية كانت من يد المالك فلو دفع اليه ثانياً يكررها  
استحقاقاً واما من المسئلة فيمكن ان يجعل عوضاً عن الجنائيه الثانية لانه كانت من يد الفاعل فلا يولى الى ما ذكرنا  
**قال رحمه الله** غضبا حتى احرقت في يد حجة او علم يفيق وان مان بها عتق او من حية فديته على عاقلة الفاعل  
وهذا استحقاقا والعتق ان لا يفيق في الوجهين وهو قولنا في الثاني لان الغضب في المولى لا يتحقق الا بالولى لانه  
لا يتحقق في المالك وان كان صغى لكونه صرايا مع انه رقيق رقة فالحري باورقة او ان لا يفيق به وجه  
الاستحقاق ان هذا ضمان اطلاق لا ضمان غصب والبيع يفيق بالاتفاق وهو لان نقله الى رضى مسبعة او الى مكان  
الصواعق اطلاق من تسيباً وهو متقد فيه بتقويت يد المالك وهو الولى يفيق وهذا لان الحيوان والسيب والصوا  
حق لا يكون في مكان فامكن حفظه عنه فاذا نقله اليه وهو متقد فيه فذات الحفظ الولى عنه ضمان متقوية فبعض  
اليه لان شرط العلة بمنزلة العلة اذا كان تعدياً كالحرق في الطريق فخطا الموت حجة او نفي لان ذلك لا يختلف  
بأخلاق المالكين حتى لو نقل الى مكان يغلب فيه المولى والولى يقول انه يفيق وجوب الدية على العاقل لكونه  
فلا يتسبب في خلاف المالك لانه في يد نفسه وان كان صغيراً فهو ملحق بالكبير لا يولى لانه لا تروج الا برضاه كما  
في البالغ والحل الصغير بوجه ولى بوجه رضاه وهو عاجز عن حفظ نفسه فاذا اخرج من يد الولى فمات مما  
يمكن التورعة يفيق والمالك لا يعجز عن حفظ نفسه فلا يفيق بالغصب كما في الكلب حتى لو لم يكن من حفظ نفسه بما  
صنعه من قتل وطوخه يفيق المالك والحل الكلب يفيق الصغى لانه حينئذ يكون التلف مضاعفاً الى الفاعل  
بتقصي حفظ **قال رحمه الله** كصبي اودع بعد اقلته الى ضمن عاقلة الفاعل كما يفيق عاقلة الصبي اذا قتل  
عبد اودع عنده وان اودع طعاماً فاكله لم يفيق وهذا الفرق بين العبد المودع والطعام المودع قولنا

ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف في الشاخي بعض الصبي المودع في الوجهين وعلى هذا الواو دمع العبد  
لم يجر عليه مالا فاستر ملكه لا يواض بالفتان في الحال عند ابن حنيفة وواض به بعد العتق وعند ابو يوسف  
والشافعي رحمه الله الا يواض في الحال وعلى هذا الخلاف لا يواض في العبد والصبي وكذا الاعانة بينهما ثم  
محمد رحمه الله شرط الجامع للصغير ان يكون الصبي عاقلاً والجامع للكبير وضع المسئلة في صبي عمر اثنا عشر  
عشر سنة وذلك دليل على ان غير العاقل يفيق بالاتفاق لان التسلط بغيره فيه وفعله معبر لا يواض  
والشافعي رحمه الله انه اتلف مالا متقوماً معصوماً حقا للمالك فيجب عليه ضمانه كما اذا كانت الوديعة عبداً  
او لسان الصبي ما دون ذلك في التجار او من الخط من جهة الولى وكما اذا اتلف غيره في يده ولم يولى يلى معصوماً  
لما فيه لان المال الذي سلفه الجوفه على استر ملكه بمنزلة المباح حتى لا يفيق من استر ملكه لثبوت ولاية الاستر ملكه  
فيه للملأ وولما انه اتلف مالا غير معصوم فلا يواض بضمانه كما اذا اتلفه بادن ورضاه وهذا لان العصمة  
يثبت حفاً وقد فترت على نفسه حيث وضعه في يد غيره مانعة فلا تبقى معصومة الا اذا اقام غيره مقام نفسه  
في حفظ الحفظ ولا اقامته هنا لانه لا ولاية له على الصبي حتى يوزمه ولا الصبي على نفسه حتى يتركه بخلاف المادون  
له ولاية على نفسه كالبائع وخلاف ما اذا كانت الوديعة عبداً لان عصمة الحق نفسه اذ هو مبيع على اصل الحشر  
حق الولى فماتت عصمة الحق نفسه لا للمالك لان عصمة المالك لا تعتبر فيها ولاية الاستر ملكه حتى يمكن غيره من الاستر ملكه  
بالسلطة وليس للمولى ولاية الاستر ملكه حين فلا يقدرون على غيره من ذلك فلا يعتبر تسلطه في عصمة الصبي بالاستر ملكه  
خلاف ما يروى في الاموال **باب القسامة** قتل وجد في محلة لم يورق قاتله  
حلف مخون رجلاً منهم تخيى مع الولى بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلاً اعد له سبيل الحكاية عن الجمع واما عند الخلف  
فيحلف كل واحد منهم بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلاً الجواز انه وجد في محلة لم يورق قاتله بالاد ما قتلنا بعينه جميعاً  
ولا يعكس لانه اذا قتل مع غيره كان قتلاً وقال الشافعي رحمه الله اذا كان هناك لو استخلف الاولياء تخيى  
بيننا ويتقي لم بالدية على المدعى عليه عما كانت الاعوى وضطاً وقال مالك يقتل بالقتل اذا كانت الاعوى  
في القتل العمد وهو امد قول الشافعي رحمه الله واللوث عندهما ان يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه او  
ظاهر يشهد للذى من عدوة ظاهرة او يشهد عدل وجماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه وان لم يكن لم لوث



يستخلف المدعى عليهم فان حلفوا الادية لهم وان ابوا ان يحلفوا استخلف المدعون واستخلفوا ما  
ادعوه لما روى ابن عبد البر بن سهل وجد قتيلا في قليب من قليب خيبر فقال عمر يا رسول الله انا وجدنا  
عبد الله بن سهل قتيلا في قليب من قليب خيبر وذكر عداق يهود لم فقال افتريكم يهود نخس بيننا انهم لم  
يقتلوه قال قلت فكيف نرضى بايمانهم وهم مشركون قال فيقسم حكم مخون انهم قتلوه قالوا كيف يقسم  
على ما لم نره بخوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عداق وفي رواية قال عليه السلام جنب اخبر بذكر الخلفو  
خمسين يمينا وتختلفون دم قاتلكم او صاحبكم قالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضر قال رسول الله صلى الله عليه  
افتريكم يهود نخس بيننا قالوا يا رسول الله كيف نقبل ايمان قوم كفار ولان اليمين يجب على من شهد الظاهر  
ولهذا يجب على صاحب البينة فاذ كان الظاهر شاهد للولى بيمينته ورد اليمين على المدعى اصل له كما في النكول لان  
هذا دلاله جبرافى بغيره والعصا من الجاهل لا يجب عليها فوجب الادية ولان قوله عليه السلام لو اعطى الناس  
بوعواهم لادى الناس دماءهم رجال واموا الهمة ولكن البينة على الولى واليمين على من انكر فسوى في ذلك من الولى و  
الاموال وحكم في حكم واحد وروى ابن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم بوا يهود في القسامة وجعل الادية عليهم لو  
جود القتيلا من اظهرهم ولان اليمين حجة لا دفع دون الاستحقاق ولهذا لا يستحق بيمينته المال المتبدل فكيف  
يستحق به النفس المحترمة وما روى به صفة جماعة من اهل الحديث فلا يلزم حجة وتلويث ثبت انما قال ذلك على سبيل  
الاستزاه انكار اظهرهم لما لم يرضوا بايمانهم فكانه قال لهم ان اليهود وان كانوا كفارا ليس عليهم فيما يدعون  
عليهم بغير ايمانهم وكما تقبل منهم وان كنتم مسلمين ايما كنتم فتستحقون ان لا يكون الجواب على اليهود بدعواكم عليهم  
غير ايمانهم والادلة على صحة هذا التاويل حكم عمر بن الخطاب بعد البينة صلى الله عليه وسلم فخصه الصلابة رضى الله  
عنهم من غير انكار احد منهم فصار اجمالا ومحال ان يكون علم ذلك عندهم ولا يخبرونه به اذ قال لو ادعته في  
قتيل وجد من وادعة وحى اخر خلف مخون رجلا عنكم باله ما قلنا ولا علمنا له قلة تلامه اعزوا فقال له  
الحارث خلفو وتقرن فقال نعم وهذا نفس على ما قلنا وقوله يخبرهم الولى في الحنفية نفس على ان الجنايا والولى لان  
اليمين حقة والظاهر ان يختار من يتم بالقتل او اهل الجيرة بذكر اوصالى اهل الجيرة لان ان حذرهم عن اليمين  
المكاذبة بلخ فيظهر القاتل ولو اختاروا اعزى او محمدا في قوف جبار لان اليمين وليست بشهادة بخلاف اللعان

لا يشترطه فلا يلزم من الجحدود ومن امراته اذ ليس من اهلها **قال رحمه الله** فاذا حلفوا فعلى  
اهل المحلة الادية وللخلق الاول وقال الشافعي رحمه الله حلف الولى بغير ما حلف اهل المحلة فاذا حلف الاولياء  
فقط لهم بالدية ولا يجب بغيره يمين اهل المحلة لقوله عليه السلام في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بينكم اليهود  
بايمانهم ولان اليمين عهد في الشئ مبرأ للمدعى عليه لا ملزمة له كما في سائر الدعوى ولان ما روى بنما من الجيرة و  
الاخرى وقوله عليه السلام بينكم اليهود محمول على الابرار اعيان القضاة والجسوس واليمين منوعة لتعيين القاتل  
لا لتجب الدية عند نكولهم حتى تنقضي اليمين لان الادية وجبت بالقتل للوجود منهم ظاهرا او لتعويضهم عن المحافظة  
على ما عرفت في القتل خطأ ومن ابي منهم اليمين حتى يحلف لان اليمين مستحقة تعلمه لانه تعظيم الادم والدم و  
لهذا يجب بينه وبين الادية بخلاف النكول في الاموال لان اليمين ببدل اصل حقة ولهذا يسقط ببدل الموعا عليه المال  
المدعى وفيما نحن فيه لا يسقط ببدل الادية هذا الذي ذكرناه اذ ادعى الولى القتل على جميع اهل المحلة وكذا اذا  
ادعى على البعض لا بايمانهم القتل هذا او خطأ لان المدعى عليهم لا يمينون من الباقي ولو ادعى على البعض بايمانا  
القتل هذا او خطأ فذكر كل الجواب والطلاق الكتاب يدل على ذلك وعن ابي يوسف في غير رواية الاصول ان القسامة  
والادية يسقط عن الباقي من اهل المحلة ويقال للولى بيمينته فان قال لا يستخلف المدعى عليه يمينا واحدا وروى ابن  
المبارك عن ابن جنيته عنده وجهان القياس ياباه لاحتمال وجود القتل من غيرهم وانما عرفت بالبشر اذا كان في مكان  
ينسب الى المدعى عليهم وفيما رواه عن علي اصل القياس ولان دعواه ابراهيم حيث ادعى معرفته من قتله وصار كما  
اذا ادعى القتل على واحد من غيرهم وفي الاستحسان جيب القسامة والادية على اهل المحلة لانه لا فصل في اطلاق  
النصوص بين دعوى وتجب بالطلاق النصوص لا بالقياس بخلاف ما اذا ادعى على واحد من غيرهم لانه ليس  
فيه نفس فلو اجبنا حاله او جيبنا حاله بالقياس وهو متنع ثم حكم ذلك ان ثبت ما ادعاه اذا كان له يمينه وان لم يكن له يمينه  
استخلف يمينا واحدا بقتامة لا بقتل النفس وامتناع القياس ثم ان حلف يمين وان كل مفعول المال ثبتت و  
في دعوى القضاة فهو على الاختلاف الولى ذكرناه في كتاب الدعوى **قال رحمه الله** وان لم يتم العدد ذكر الحلف  
عليهم ليمتحن يمينا لان الخمين واجب بالبشر فوجب ثبته ما يمكن ولا يشترط ثبته الوقوف على القياس فيما  
ثبت بالنفس وقدره من غير رضى الديمة لما قضى بالقسامة في احد من سبعة واربعون رجلا فذكر اليمين على رجل



فكر البين على اجل منهم حتى تمت حبيس في قفص بالدية وغشخج والخنخي رضى الله عنهما مثل ذلك ولان  
 فيه السخط لما لا امر الوم فيتملك وتكرار البين من واحد على سبيل العجوب فكن في عالم كمال العان ون  
 كان العدد كما لا غاراد الولي ان تكر على اعدوم فليس ذلك لان المجهول التكرار ضروري الكمال وقد كل **قال**  
 رحمه الله ولا قسامة على صبي وجنون وامرأة وعبد لانهم ليسوا من اهل الفرض وانما هم اتباع والفرع لا تقوم  
 بالاتباع واليمين على اهل الفرض ولان الصبي والجنون ليسوا من اهل القول الصحيح واليمين قول **قال رحمه الله** ولا  
 قسامة ولا دية في ميت لا اثر به وسيل من هذه اوانه او دبره بخلاف عينة واذنه لان القسامة يجب في القاتل  
 وعذا يقتل وانما حان حنق انفة وفي قتله لا قسامة ولا عرامة لان الغرامة تتبع فعل العبد والقسامة لا  
 احتمال القتل منهم فلا بد من ان يكون بالميت يستدل به على انه قاتل وذلك بان يكون به جراحة او ان ضرب وضيق  
 فانما لم يكن به شيء من ذلك الا ان لا يكون بفعل البشر فلا يكون قتيلا وكذا اذا اخرج الدم من فمه او ذكره او دبره  
 لان عن الخارقة يخرج من الدم عادة فلا يستدل به على انه قاتل كخلاف ما اذا اخرج الدم من عينة او اذنه لانه  
 لا يخرج عادة الا من شق الضرب فيكون قتيلا ظاهر اخرج على حكمه وهو لم اد بعينه بخلاف عينة واذنه الى خلاف  
 حال اخرج الدم من عينة او اذنه لوجود بدن القاتل كذا واكثر من نغمة او النصف ومع الرأس على فعل اهلها  
 القسامة والدية وان وجد نغمة مشقوقة بالبطون او جواقل من النصف كان مع الرأس ولم يكن فلا شيء عليهم لان  
 هذا حكم عرف بالنفس وقدر في البدن ولكن لا اكثر اعطينا حكم الكافر فاجزنا عليه حكمه تعظيما للادعي والاقول  
 ليس من معناه فلا يلحق به ولا نالوا عتبه لاصحفت الديان والقسامة ان يقابل شخص واحد بان يوجد اطرافه  
 في الفرض متفرقة وهو غير متفرق فينتفع عايدون اليه فيجوز ان في الاكثر او النصف مع الرأس غير احسن ازا من التكرار ويستني  
 على هذا صلوة الجنان لانا تكرر كما القسامة والدية ولو وجد منهم جنين او سقط ليس اثر الضرب فلا شيء على اهل  
 الحلة لانه لا يغرق الكبي جالا وان كان به اثر الضرب حوتام الخلق وجبت القسامة والدية عليهم لان الظاهر ان تمام  
 الخلق بفصل حيا وان كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم لانه يفصل ميتا ظاهرا او حيا خطا ولهذا يسكن لاح  
 مسك الاموال فلا يوجب عليهم سلامه بقتل الخلق فان حفظ عظيم فوجب عليها الظاهر ولهذا يجب القسامة  
 والدية غير تحقق القتل منهم بخلاف الاطراف ولان الجنين نفس فاعترنا جهة النفس انفصل حيا فيستدل عليه

بتلبي

تمام الخلق وعفون من وجه فاعترنا جهة العنوان انفصل ميتا فيستدل عليه بقتل الخلق **قال رحمه الله** قتل  
 على دية مع سابق او عايد او راكب دية على عاقلة دون اهل الحلة لانه في من مضار كما اذا كان في داره وان  
 اجتمع في السابق والعايد والراكب كانت الدية عليهم جميعا لان القاتل في ايديهم دون اهل الحلة مضار كما اذا وجد  
 في دارهم ولا يشترط ان يكونوا ما ليكن للدية بخلاف الدار والفرق ان تدبر الدية اليهم وان لم يكن بها ما ليكن لها وتدبر الدية  
 الى ما لكها وان لم يكن ساكنها فاعترنا قسامة والدية على ما كان الدية فعلى هذا الفرق بينهما وبين الدار وعزاني يوسف  
 انه لا يجب على السابق الا اذا كان سيورا محتقنا لان الانسان قد يقتل قربة الميت من طمان الى طمان للدفن واما  
 اذا كان على وجه الحقة فالظاهر انه هو الذي قتله وان لم يكن مع الدية احد فالدية والقسامة على اهل الحلة الذين  
 وجد عنهم القاتل على الدية لان وجوده على الدية كوجوده في الموضع الذي فيه الدية **قال رحمه الله** وان مرت دية  
 عليها قاتل من قريتين فعلى اقربهما ماروى انه على السلام امر في قاتل وجد من قريتين بان يذبح فوجد الى احد  
 اقرب مني ففقه عليهم بالقسامة والدية وكذا امر رضى الله عنه امر في قاتل وجد من واحدة وارجب فوجد الى واحدة  
 اقرب ففقه عليهم بالقسامة وقيل هذا محمول على ما اذا كانوا حيث يستمع منهم الصوت واما اذا كانوا حيث لا يستمع  
 منهم الصوت فلا شيء عليهم لانهم اذا كانوا حيث يستمع منهم الصوت يمكنهم منهم الصوت فلا يسيرون الى التقدير في  
**قال رحمه الله** وان وجد في دار انسان فعلى القسامة والدية على عاقلة لان الدار من داره وينتقم بقلته وسجنه  
 لا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند ابني جندة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف هو عليهم جميعا لان ولاية  
 القدير يكون بالسكن كما يكون بالملاك الا بالبر ان جعل السلام جعل القسامة والدية على اليهود وكانوا سكانا بجندة لانه  
 على السلام كان قسم خيرة من المسلمين ولما ان الملاك هم المحضون بمنزلة البقرة عادة دون السكان ولان سكن  
 الملاك الزم وعقارهم اذوم فلمات ولاية القدير اليهم فيتحقق التقدير منهم واما اهل حبيس فالنبي صلى الله عليه وآله  
 كما كان اقربهم على ملاكهم فكان يامرهم على وجه الخراج **قال رحمه الله** وعلى اهل الحلة دون السكان والمشرقي  
 وعند ابني جندة ومحمد رحمه الله واهل الحلة وعم الذين خطاهم الامام وقسم الاراضي خطه ليعتق انصارهم  
 وقال ابو يوسف رحمه الله الكل مشركون لان الضمان انما يجب بشرك الخط من له ولاية الحفظ ولهذا جعلوا  
 معز من جنات والولاية الى ولاية الحفظ باعتبار الكون فيه وقد استوا فيه مضار كما الدار المشركه بن واحد

وان كانا حيث لا يستمع منهم الصوت فلا يسيرون الى التقدير في



من اهل الحظـ وبين المشتري ولو كان الحظـ تاشير في التقويم ما شاركه المشتري ولما ان صاحب الحظـ هو  
الخصيص بضرع البعثة في العرف فيختص بعهدك لان الوية والعسامة ببيان بسير ولان اهل الحظـ اصل  
والمشتري دخيل وولاية التدبير والاصل في الدار المشتركة وولاية التدبير الى المالك مطلقا خلافا للقرية والحكمة  
وقيل ابو حنيفة بنى ذلك على ما شاهد من عادة اهل الكوفة **قال رحمه الله** فان لم يبق واحد منهم فعلى المشتري  
المان لم يبق واحد من اهل الحظـ فعلى المشتري وهذا بالاجماع لان الولاية انتقلت اليهم لو ان من يتقدم عليهم  
هذه وعندي يوسف خلعت لهم الولاية لو ان من يتقدمهم ثم اذا وجد في دار انسان يدخل العاقلة في  
القتامة ان كانوا احاضرين عندها وعندي يوسف لا يدخل لان ربا لا يدخل من غيره فلا يشاركه غيره  
فرا كاهل الحظـ لا يشاركهم في عواقبهم فصاروا كما اذا كانوا غائبين ولما ازم بالخصومة لزمهم بضرع البعثة  
كما ازم صاحب الدار فصار كونه في العسامة **قال رحمه الله** وان وجد في دار مشتركة على التعاقب فهي على الواس  
اي اذا وجد القبل في دار مشتركة بين جماعة انصبوا فيهم فمفاضلة بان كانت بين ثلثة مثلا لا هوهم  
النفق والآخر العلف والثالث السدس فيقسم الوية والعسامة على عدد رؤسهم ولا معتبر بنسب ولا انصبا  
لان صاحب القبل يراحم صاحب الكثير في التدبير فكانوا اسوا في الحفظ والتعدي فيكون على عدد رؤسهم منزلة  
الشعفة **قال رحمه الله** وان بيع ولم يقبض فعلى عاقلة البايع وفي الجناح على من اليد ان اذ بيعت الدار  
ولم يقبض المشتري حتى وجد في قبيل فضاء على عاقلة البايع وان كان في البيع خيار لاحدها فهو على عاقلة الذي  
في بيع وهذا عند ابو حنيفة رضي الله عنه وقال لا حرج ما لم يكن فيه خيار فهو على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار  
فعلى عاقلة الذي يصير لانه انما نزل قائما باعتبار التقضي في الحفظ فلا يجب الا على من له ولاية الحفظ والولاية  
يستقر بالملك ولهذا لو كانت الدار ودبعت تحت الدية على صاحب الدار دون المودع والملك المشتري قبل القبض  
في البيع البات وفي الذي شرط فيه الجناح يعتبر قرار الملك كما في صدقة الفطر ولا يبي حنيفة رحمه الله ان القدر على  
الحفظ باليد لا بالملك الا بانه يعقد على الحفظ باليد بوجوب الملك ولا يعقد بالملك بوجوب اليد في الدار المقصوبة و  
في البيع بات اليد للبايع قبل القبض وكذا فيما فيه الجناح لاحدها لانه دون البات ولو كان البيع في يد المشتري  
والجناح له فهو اخص من غيره نظر فاف وان كان الخيار للبايع فهو من مضمون عليه البعثة كما مقصوب فيعتبر

من اذرا بقدر على الحفظ خلافا لصدقة الفطر لانه يجب على المالك لا على الفاضل ومن ضمان جنابة فيجب على  
الفاضل لان ضمان الجنابة لا يشترط فيه الملك الا بوجوب الفاضل بوجوب ضمان الجنابة العبد المقصوب ولا  
ملك وخلاف ما اذا كانت الدار في يد ودبعت لان هذا الضمان ضمان ترك الحفظ وهو الجاني على من كان قادرا  
على الحفظ وهو من له يد اصاله لا يد يثابة ويد المودع يد يثابة بوجوب المستعير والمرتهن وكذا الفاضل  
لان يد يد امانة لان العقار لا يقبض بالقبض عنونا ذكر في الزبارة وذكر في الهداية ما يدل على ان الضمان  
على الفاضل **قال رحمه الله** ولا تغفل عاقلة حتى يشهد الشهود ان الذي اليد ان اذا كانت دار في يد رجل  
فوجد في داره قتيلا لا يصح قتل لا بعقلة عاقلة حتى يشهد الشهود ان الذي اليد ان اذا كانت دار في يد رجل  
حتى تغفل عاقلة عنه ويدوان كانت تزل على الملك ولكن احتملة فلا تنكح لا يجاز الضمان على العاقلة كما  
لا تنكح لا استحفاق الشفعة في الدار المشفوعة لان ما ينشأ بالظاهر لا يصح جهة للاستحقاق ويصلح للدفع وقد  
عرف في موضعه ولا فرق في ذلك بين ان يكون القتل الموجود في دار او في دار اخرى وعندي حنيفة  
عاما بينه ان شاء الله تعالى **قال رحمه الله** وفي الفل على من يجر من الركاب والملاهي لانه في ايديهم فيستوى  
الملك وعندها عليه قولنا ان يوسف فظاهر لانه يسوي في الواردين السلطان والملك والفرق لانه ان الفل ينقل  
وحول فيكون في اليد حقيقة فيعتبر في اليد دون الملك كما في اليد بخل لا ينقل **قال رحمه الله** وفي  
مسجد حلة على اهلها وفي الجامع والشارع لا عسامة والدية على بيت المال لان التدبير في مسجد الهم و  
الجامع والشارع للعامة لا لخصي احد منهم والعسامة لمن رتبة القتل وذلك لا يتحقق في حق المأذنية  
يكون في بيت المال لانه حال العامة وكذلك الجسور العامة والسوق العامة التي في الشوارع وكذا الوجود  
في مسجد جماعة يكون في السوق التي هي للعامة لان التدبير في مثل هذا كله الى الامام لانه نائب المسلمين لا الى  
اهل حق السوق بخلاف الاسواق المملوكة لاهلها او التي في الحال والمساجد التي في حق بيت الضمان فيها  
على اهل الحظـ او على الملاك على الاختلاف الذي بينا لان محفوظه محفوظا اربارا او محفوظا اهل الحظـ وفي المتن  
اذا وجد قتيلا في سوق فان كان اهل ذلك الصف يستون في جوابته فدية القتل عليهم وان كانوا  
لا يستون في رد الفدية على الذي ارم ملك الحوائث ولو وجد في الجني فدية على بيت المال عندها وعندي حنيفة

كان



على اهل وى بينة على مسئلة السلطان والملاك **قال رحمه الله** ويهدى لوفى بية او وسط الغزاة لان الغزاة  
 ليس بواحد ولا ملكة اذا كان بحرية لا خلاف ما اذا كان النهر صغيرا بحيث يستحق به الشفعة بحيث يكون ضامنا  
 على اهل القيام يدوم عليه وكذا البرية لا يولد لاصد فري ولا ملك فري وما وجد فري من القيتل حتى لو كانت البرية  
 مملوكة لاصدا وكانت قرية من القرية بحيث تستحق من الصوت حيث على المالك وعلى اهل القرية ما بينا وذكر الكرخي  
 وشيخ الاسلام ان النهر العظيم اذا كان موضع ابتعاث مائة في دار الاسلام يجب العتبة في بيت المال لانه  
 في ايدي المسلمين خلاف ما اذا كان موضع ابتعاث مائة في دار الحرب لانه يحتمل ان يكون قيتل اهل الحرب فري  
**قال رحمه الله** ولو محبتا بالناطى فاعلى اقرب القرى ان لو كان القيتل محبتا في ناطى النهر فعلى اقرب  
 القرى من ذلك الموضع لان الناطى في ايديهم يستقون منه ويوردون دوابهم فلان احق منهم من غيرهم  
 فيكون ضمانا المحتسب فيهم عليهم لانه كالموضع بالشاط **قال رحمه الله** ودعوى الولي على واحد من عبي  
 اهل الحلة بسقط القسامة عنهم وعلى معين منهم لا وقد ذكرناه مع تشعبه والاختلاف فيه والقياس والا  
 سئل في غير فلا يغيب **قال رحمه الله** وان التقى قوم بالسوق فاجلوا عن قيتل فعلى اهل الحلة الا ان يدعى  
 الولي على اولئك او على معين منهم لان القيتل بين اهلهم والحفظ عليهم فيكون القسامة والدية عليهم الا اذا ابرام  
 الولي بدعوى القيتل على اولئك او على واحد منهم بعينه عدا اهل الحلة ولا يثبت على الدعا عليه الا بالحق على ما بينا  
 وقوله وعلى معين منهم ان يريده الواحد من اهل الحلة يستقيم على قول ابى يوسف لان اهل الحلة يكرهون بدعوى الولي  
 على واحد منهم بعينه وهو القياس وعنه لا يرون وهو الاستين وقد سناه في اواخر الباب على استقامته وان اريد به واحد  
 من الذين التقوا بالسوق يستقيم بالاجماع وقال ابو جعفر في كشف الغوامض هذا اذا كان الفريقان غير متاولين  
 اقتتلوا عصبية وان كانوا من كثر او خوارج فلا شيء فيه ويجوز ذلك من اصابة العدو **قال رحمه الله** وان قال  
 المستحق قتلته تدخلى بالله ما قتلته لا وقت له قاتلا لا غير ذلك لانه ما اقر بالقتل على واحد صار مستثنى عن العيني  
 وبقي حكم من سواه على حاله فخلق على ولا يقبل علمه قول المستحق انه قتله لانه يوجب ذلك اسقاط الخصومة عن نفسه فلا  
 يقبل وخلق على ما ذكرناه في الزاوية هذا قول محمد واما على قول ابى يوسف فلا يخلط على العلم لانه قد عرف القاتل  
 واعترف به فلا حاجة اليه ومحمد يقول بحجج زائدة له قاتلا اذ اقره **قال رحمه الله** وبطل شرادة بعض اهل الحلة على غيرهم

في

او واحد منهم وهذا عندنا في حصة رحمه الله وقال لا رحمه الله يقبل شرادة ثم اذا شهدوا على رجل من غيرهم  
 لان الولي لا ادعى القتل على غيرهم تبين انهم ليسوا بخصم غارة الامراتهم كانوا بعرضه ان يرضوا عنها وقد  
 بطل ذلك لما ذكرناه فلا يمنع من قبول الشرادة كالكيل بالخصومة اذا اعزل قبل الخصومة وله انهم خصم باوالم كالميلين  
 للشفقة الصاد منهم فلا يقبل شرادتهم وان خرجوا من الخصومة كالوصي اذا خرج من الوصاية بعد ما قتلها ثم  
 شهد لا يقبل شرادة فحاصله ان من صار خصما في حادثة لا يقبل شرادة فري ومن كان بعرضه ان يرضى عنها ولم  
 تصب خصما بعد تقبل شرادته وهذا ان الاصلان متفقان على انهما جعلان اهل الحلة على عرضة ان يرضى عنها  
 وهو جعله من انصب خصما وعلى هذين الاصلين تتخرج كبر من المالك في جنس الاول والويل بالخصومة اذا  
 خاتم عن المالك ثم غل لا يقبل شرادته والشفقة اذا طلب الشفعة ثم تركها لا يقبل شرادته بالبيع ومن جنس الثاني ان الوكيل  
 اذا لم خاتم والشفقة اذا لم يطلب سردها يقبل شرادته ولو ادعى الولي على رجل بعينه من اهل الحلة فشهدت عدوان  
 من اهلها علمه يقبل شرادته لانه علمه لان الخصومة قائمة مع الرجل والشا هو يقطع عن نفسه فكان متهما الا في رواية حنابلة  
 يوسف ذكرنا من قبل ولو وجد الرجل قيتلا في دار نفسه فذرية على عاقلة ورثته عن ابى حنيفة رحمه الله وقال لا لا شيء فيه  
 لان الدار في حنابلة وجد الخرج فيكون كانه قتل نفسه فيكون هدر اوله ان القسامة اما يجب بناء على ظهور القتل في ملكه  
 ولهذا لا يدخل في الدية من مات قبل ذلك وحال ظهور القتل الدار للورثة فوجب على عاقلة من خلاف المالك اذا وجد  
 قيتلا في دار نفسه لان الدار في ملكه حكما وقت ظهور القتل فصار كانه قتل نفسه فهدر دية وهذا لان ملكه باعتباره عند  
 الكفاية وهو باق بعد موته فيبقى ملكه كذا ولو ان رجلا كان في بيت ليس معهما ثالث ووجد احدهما مذبوحا قال ابو  
 يوسف يعني الاخر الدية وقال محمد لا يضر لانه قتل نفسه وقيل انه قتل الاخر ولا يضر بالشكل ولا بى يوسف ان  
 الظاهر ان الانسان لا يقبل نفسه فكان يؤم ذلك ساقطا عصار كما اذا وجد في محله ولو وجد قيتلا في قرية لامرأة  
 فخذ ابى حنيفة رحمه الله القسامة على ابى بكر بن الايمان والدية على عاقلة او قال ابو يوسف القسامة ايضا على  
 العاقلة لان القسامة لا يجب الا على من كان من اهل القرية وعلى ليست من اهلها فاشترت القير وان القسامة  
 لغير الهمة وتامة القتل في المرأة متحقة ثم قال المناخرون من اصحابنا ان المرأة يدخل مع العاقلة في القتل  
 لانه اقرن ما قاتله فشارك العاقلة فيجب عليها او اختيارا لانه العاقلة او هو الاصح فلو قاتلها اياها شر

او



القتل بغير جرم في قبيلة فنفذ الى اهله فمات من تلك الجمة فان كان صاحب فرس من حيت مات فالدية  
والقسامة على كل القبيلة معذابي حينة وقال ابو يوسف لا ضمان فيه ولا قسامة لان ما حصل في تلك  
القبيلة مادون النفس فلا قسامة فيه وصار كما اذا لم يكن صاحب فرس من حيت ان القتل بالموت صار قبلا  
ولهذا وجب القصاص في العمد والدية في الخطا فان لم يزل صاحب فرس اصيف الموت اليه والا فلا لانه لا يحتمل  
ان يكون الموت من غير الحج فلا يلزم بالشك ولو ان رجلا مع جرح به رمق فخله اسنان الى اهله فمات يوما  
يومين ثم مات لم يضر الذي عمله في قول ابو يوسف ومحمد وفي قياس قول ابي حنيفة يضر لان من جنة له الحلة فوجد  
جرحا في بدن كوجوده جرحا في الحلة كذا في الهداية ولو وجد قبيل في ارض موقوفة او دار موقوفة على ارباب يعلون  
فالقسامة والدية على ارباب لا توبىه اليهم وان كانت موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد في المسجد وقد ذكرنا حكمه  
ولو وجد في معسكر نزلوا في فلاة مباحة ليست بمملوكة لا صدقان وجد في حينة او فسطاطا فالقسامة و  
الدية على من يسكن الارض في ذلك كما في الدوا فان كان خارجا من ارضه فان كانوا قبايل فمقتربين فعمل القبيلة  
في قبيل وجد في القبيلة لانهم كانوا قبايل قبايل في اماكن مختلفة هارت لا مكنة بمنزلة الحال المختلفة في  
المهر الا ان ارضه ليس لغريم ان يوجبهم ذلك المكان ولو وجد بين القبيلتين فعمل اقربهما وان استوا فاعلمهما  
كما اذا وجد بين القريتين او بين الحليتين وقال في الهداية ان كان خارجا من الفسطاط فعمل اقربا لا حينة  
اعتبار اليد عند عدم الملك وان كانوا نزلوا جملة مختلفين فعمل اهل العسكر كلهم لانهم كانوا نزلوا جملة صارت  
الامكنة كلها بمنزلة محلة واحدة فيكون منسوبة اليهم كلهم فوجب غلظته ما وجد خارج النجاء عليهم كلهم وان  
كان الارض ما كان على المالك بالاجماع لانهم لم يكن ولا يراهم المالك في القسامة والدية وهذا معذرها فظاهر  
والفرق لابي يوسف بين المحلة او الدار ان العسكر نزلوا فيه للاستغال والارواح لا للقرار فلا يعزم  
الا للضرورة لان الدار والمحلة فانهم يسكنون فيه للقرار فلا بد من اعتبار وان كانوا القواعد ومع فلا قسامة  
ولاديه لان الظاهر ان قبيلتهم والاعلم **كتاب المعاقلة قال رحمه الله** معقلة هي الدية التي المعاقلة جمع معقلة بالضم والمعقلة الوبية ويسمى عقلا لانها يعقل الوسا من ان تسفك  
اي يسفك يقال عقل البعير عقلا شدة بالعقل ومنه العقل لانه يمنع عن البقايا **قال رحمه الله** كل دية وجبت

بنفس القتل على العاقلة والعاقلة الجماعة الذين يعقلون العقل وهو الدية يقال عقلت القبيلة اي  
اعطيت دية وعقلت عن العاقلة قال اهل فقه حاشي الخصال في العلم والدين في فقه بدية المرأة المقتولة و  
ديه تجنيز على عصبة القاتلة فقال ابو القاتلة المقتول عليه بارسول الله كيف يغرم من الاصلح والا استدله  
ولا غرم الا على من ذك بطلا فاعلم الله الامم هذا من الكهان ولان النفس محيية فلا وجه الى اهدارها ولما  
يجاب العقوبة على الخطي لا معذور ومرفوع عنه الخطا وفي اجاب الكل على عقوبة لما فيه من حاجة و  
اجتنابه فيقيم اليه العاقلة كتحقيقا للتحقيق وانما كانوا اخضع بالضم اليه لانه لما يعرض في الاحترار لقوة فيه  
لان الغالب ان الانسان انما لا يجترع في ضاله اذا كان قويا مكناه لا يبال ما وجد وكل القوة يحصل بانها رخا  
وم اخطا وانصرت له لا لاسباب الاقدام على المقدس فصاروا على حذوهم فكانوا اولى بالضم اليه وقوله كل دية  
وجبت بنفس القتل محتموز به بما يتقلب ما لا يصلح او بالشبهة لان الفعل العدي وجب العقوبة فلا يستحق  
التخفيف فلا يتحمل عنه العاقلة **قال رحمه الله** وعل اهل الديوان ان كان القاتل منهم يؤخر عن عطاياهم في ثلث  
سنين وعل الديوان اهل الديارات وعل الجيش الذين كتبوا اسامهم في الديوان وهذا عندنا وقال الشافعي  
رحمه الله على اهل العشرة لما روي وكان كذلك الى يوم عمر رضي الله عنه ولا شيء بعد النبي عليه السلام فيعني على ما كان  
ولان اصله فالاقارب اولى بالاداء والفقان ولنا فضية عمر رضي الله عنه فانه مادون الواو ومن جعله  
الدية على اهل الديوان محض من الهابة من غير نكيزهم وليس كذلك فيشبه موت غير معني لان الفعل كان على اهل  
النصرة وقد كانت بانواع الجلف والولاء والعدو وموان يعد الرجل من قبيلة يوفى عهد عمر رضي الله عنه فصار  
بالديوان فجعلها على اهل اتباع المصطفى ولهذا قالوا لو كان اليوم قوم يتناصرون بالحروب فعاقلهم اهل الحرفة  
وان كانوا يخلق فاهله والدية صلبة كما قال لكن اجابها بما هو صلة وهو الخطا اولى من اجابها في اصول  
اموالهم لانه اخف وما تحلت العاقلة الا للتخفيف والتفريق ثلث سنين مروي في الخبر في الدعاء ولم يحكم  
عمر رضي الله عنه ولان الاخذ من العطاء للتخفيف وهو يخرج في كل سنة من ولحق **قال رحمه الله** فان خرجت  
العطايا في اكثر من ثلاث اوقل اخذ من الحصول المقصود لانه المقصود التخفيف وقد حصل وهو اذا كانت  
العطايا للسنين المستقبلة بعد القضاء ولو خرجت في السنين الماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد القضاء



لا يؤخذ من لان الوجوب بالقضاء ولو خرجت عطايا لثلاث سنين مستقبلة في سنة واحدة يؤخذ من كل الدية  
لان بعد الوجوب بالوجوب بالقضاء وقد حصل المقصود بذلك وهو التحفيف واذا كان الواجب لثلاث سنين او اقل  
وجب في سنة واحدة لان الكثرة يجب في سنين الى تمام الثلاثين ثم اذا كان اكثر من ذلك الى تمام الدية يجب في ثلاث سنين  
لان جميع الدية في ثلاث سنين فيكون كل سنة في سنة واحدة والواجب على القاتل الواجب على العاقلة صحت يجب  
في ثلاث سنين وذلك مثل الاباء اقل ابنه عدا او انقلب المملوك بالبشرية مالا وقال الشافعي رحمه الله ما وجب  
على القاتل في ماله يكون حاله لان التاجيل للتحفيف ليجل العاقلة فلا يلحق به العذر المحض وان كان  
يا ابي الجبال كماله بالنفس لعدم الممانعة بين النفس والمال والفرج ورد به اذا كان خطا فلا يتعداه فيجب  
مؤجلا ولو قتل غرض رجلا واحد اخطا فمخلة عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين اعتبارا بالخطا بالخطا  
موجب للنفس فلو قتل من اجزاء ثلاث سنين واول المن يعتبر في وقت القضاء بالدية لان الواجب الاصل هو  
الدية والنقل الى القيمة بالقضاء فيجوز ابتداء الحق من وقت ونظيره ولد المعز ورفان قيمة لا يجب قبل القضاء  
وانما يجب بالقضاء فيعتبر قيمة في ذلك الوقت **قال رحمه الله** وان لم يكن ديوانا فمخلة قبيلة **مارويين** ولان  
نفرته بهم وهي للعترة في **الباب قال رحمه الله** ويقسم عليهم في ثلاث سنين لا تؤخذ من كل سنة الادرم او درهم وثلاث  
ولم يؤخذ من كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة وذلك المذكور رما لا يواد الواصول اربعة دراهم في كل سنة  
ويقتصر من الاول اصح فان حذر الله الله على لا يواد على كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلثة اربعة  
فلا يؤخذ من كل واحد من كل سنة الادرم وذلك كما ذكره هنا لان معنى التحفيف من عاقلة ولو اؤخذ منه في كل سنة  
اربعة يكون في ثلاث سنين ثمان اشاعه في دفعها فيخرج من حد التحفيف ليلو عنه حد الجزية **قال فان لم يتسع القبيلة**  
لذلك فم ابرهم اقرب القبايل منى على ترتيب الحصباء ليحقق معنى التحفيف واختلفوا في ابا القاتل وابناء  
قتل يدخلون لغزهم وقيل لا يدخلون لان الضم لغير الحج حتم لا يصيب كل واحد اكثر من اربعة وهو المعنى انما  
يحقق عنده الكثرة والاباء والابناء لا يكونون وقالوا هفا في حق العرب لانهم خفوا انسابهم فامكن الجاهل على  
اقرب القبايل ولما لم يجمع فمضوا في انسابهم فلا يملك ذلك في صومهم فاذم يكن فخذوا خلفوا اخيه فقال بعضهم يعتبر الحال  
والقرن الاقرب فالاقرب وقال بعضهم يجب الباقي في مال الجاني وعلى هذا حكم الروايات اذ لم يتسع كذلك اهل بيته ضمن

الهم اقرب الروايات الى اقربهم نصرته فاجزاهم اموالا اقرب فالاقرب بقوى ذلك الى الامام لانه هو العالم به وهذا  
كله منقولا وعند الشافعي رحمه الله يجب على كل واحد نصف دينار فيستوى بين الكل لانه حله فيعتبر بالكون وادنا ما  
ذلك لان محنة دراهم نصف دينار ولكننا نقول على احطار بقية من الزكاة الهيدري لانه لا يؤخذ من اصل المال فيقتصر  
في التحفيف لزيادة التحفيف ولو كانت عاقلة اصاب الرزق يقتصر بالدية في اربعة اقسام في ثلاث سنين في كل سنة  
لان الرزق في صومهم غير له العطايا فاقسم مقام اصله من بيت المال ثم ينظر ان كانت ذمهم في كل سنة يؤخذ  
في اخرج ثلث الرهنة غير له العطايا وان كان يخرج في كل سنة اشد يؤخذ منه سدس الدية وان كانت يخرج في كل ثلث  
منجبا وان كانت لم اعطية في كل سنة وادنا في كل ثلث فوفت الدية في الاعطية دون الارزاق لان الارزاق من  
الارزاق يؤخذ في الاصل ابرهم لادنا في كل سنة وادنا في كل ثلث فوفت الدية في الاعطية يكونوا مؤتمنين في  
الديوان قايمين بالصفة فيستعلمهم الاداء منه **قال رحمه الله** والقاتل كما هو صوم اي كواصول من العاقلة لانه  
هو القاتل معناه لاجرام ومواضع غيره به وقال الشافعي لاجب على القاتل شيء من الدية لانه معذور وهذا  
لا يجب عليه الكل فكذا البعض اذ الجزاء لا يخلو لقتل الجاني الجاني الجاني ولا كذا الجاني البعض ولا  
جب للفرع وهو ينه عنه مثل ما ينص عليه بل اشد فكان اول بالاجاب عليه فاذا كان الخطي معذورا فالجزم  
منه اولى قال الله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى وعدم وجوب الكل لا ينبغي وجوب البعض الا ان كان كل واحد من القاتل  
لا يجب عليه الكل ومع هذا يجب عليه البعض فظهر بذلك ان اعتبار الجزاء بالكل باطل **قال رحمه الله** وعاقلة  
المعتق قبيلة مولاهم ان نفرته بهم واسمهم بني عزا يؤخذ من كل سنة الادرم مولى العوم منهم **قال رحمه الله**  
يعقل عن مولى المولاة مولاه وحبيلة ومولى المولاة هو الحلف فتعقل عنه مولاه الذي عاقده وعاقلة مولاه  
هو المارد بقوله وحبيلة الى قبيلة مولاه الذي عاقده لان العرب يتناصرون فاسمهم ولا العتاقة وفيه خلاف الشافعي  
وقد ذكرناه في المولاة **قال رحمه الله** ولا يعقل عاقلة جناية العبد والعبد والامانم بالصبر ولا اعترافا لما  
روينا ولانه لا يتناصرون بالعبد والقرار والصبر لا يلزم ان العاقلة لم تصور ولا يثبت عنهم **قال** الا ان تصور  
في الاقرار لان الضيق اخوانهم فبذلهم باقرارهم لانهم ولا نه على انفسهم والامتناع كان لهم وقدر  
فلا او يقوم البيعة لان ما ثبت بالبيعة كالمث عدل لا كما سرام بيعة ويقبل البيعة هنا مع الاقرار وان كانت

اذ كل من



لا يعتد به لان ما يثبت ما ليس ثابت باقرار المدعى عليه وهو الوجوب على العاقلة ثم ما ثبت بالاقرار يجب  
موجلا وما ثبت بالصلح حال الاداء الشرط الناجل في الصلح وقد عرفت في موضعه ولو اقر بالقتل خطأ  
فلم يرضه الى الحكم الا بعد سبني فقتل عليه بالدية في ماله في ثلث سنين كان اقل المني من يوم يقتل عليه لان  
الناجل من وقت القضاء في الثابت بالبينة فكذلك في الثابت بالاقرار بل اول الالة الصغى ولو تعلقوا بالمال  
واوليا المقنول على ان قاضه يكون اقله في الدية على عاقلة بالبينة وكذا في القاتلة فلا شيء على العاقلة  
لان تضادهما لا يكون حجة عليهم ولم يكن علمه في ماله لان الدية تضادتها تفرز على العاقلة با  
لفضاء وتضادتها حجة في حقها فلم يلزمه الا حصة خلاف الاول حيث يجب جميع الية على المقر لانه لم يوجد  
التضديق من الولي بالقضاء بالدية على العاقلة وقد وجدنا فافترقا **قال** وان جنى رجل عبدا خطا  
فقتل على عاقلة يعني اذا قتله لان العاقلة لا تجل اطراف العبد وقال الشافعي رحمه الله لا تجل النفس ايضا بل  
يجب في مال القتيل لانه بدل المال وفي الحديث لا يعقل العاقلة عدا ولا عبدا ولنا انه ادعى فتجمل العاقلة كما  
لو هو لان ما يجب قبله دية ومع بدل الادعي لا المال على ما ساءه من قبل فكانت على العاقلة بخلاف ما دون النفس  
لانه يسكن الاموال والمواد بالحديث جنائنه لا يعقل العاقلة جنائنه عدا ولا جنائنه عبدا ونحن نقول به لان  
جنائنه يوجد فقه الا ان بغية المولى قال اصحابنا رحمهم الله على النساء والوزية عن هو خطا في الديوان عقل  
المحلى لقول عمر رضي الله عنه لا يعقل مع العواقل صبي ولا امارة ولان العقل انما يثبت على اهل الفرض لتركهم من جنس  
والناس لا يثناهم بالبيان والنساء ولهذا لا يوضع عليهم ما هو خلق الفرض وهو الجزية وعلى هذا لو كان  
القاتل صبي او امرأة لاشي عليهم في الدية بخلاف الرجل لان وجوبه جزء من الدية على العاقلة بل باعتبار انه  
احد العواقل لانه بفرضه وهذا لا يوجد من العواقل من العطاء للمعونة لا للفرض كمن اضاع البنية  
علم السلام هكذا في الهداية وهذا صحيح فيما قبله غيرهما وما اذا باشر القتل بانفسهما فالصحيح انهما يشركان في  
العاقلة وكذا الجنون اذا قتل فالصحيح ان يكون كواحد من العاقلة لا لا يعقل اهل عمر من اهل عمر اذا  
كان لاهل كلهم ديوان على من لان التنازع بالديوان عدا وجوده ولو كان باعتبار القرية في السكن فاهل  
مصر اقرب اليهم من اهل مصر اخر ويعقل اهل مصر على اهل مصر لانهم لا يبيع لاهل مصر فانهم اذا جازعهم امرا

استنصر واهم فيعقلونهم اهل مصر باعتبار معنى في الغرض الفرض ومن كان منزله بالفرض وديوانه الكوفة  
عقل عنه اهل الكوفة لانه يستنصر باهل ديوانه لا جبرانه والحاصل ان الاستنصار بالديوان اظهر فلا يظهر منه حكم  
الفرض بالقرابة والولاء وقرب السكن والعدو والحلف وبعو الديوان الفرض بالنسبة ما ساءه على هذا يخرج كقبي  
عن مسائل المعاقلة من اخوان من ديوان اصدعها بالفرض وديوان اخرها بالكوفة لا يعقل اهلها عن صاحبها وانما يعقل  
عنه اهل ديوانه ومن جنى جنائنه من اهل البصرة ويلحق في اهل الديوان عطا واهل البادية اقرب اليه نسباً ومسكنه  
المصر عقل عنه اهل الديوان في ذلك المص لم يشترط ان يكون بينه وبين اهل الديوان قرابة لان الديوان هم الوبي  
يؤبون عن اهل المص ويقومون بضرهم ويدفعون عنهم ولا يحرصون بالفرض اهل العطاء فقط بل يحرصون اهل  
المص كلهم وقيل اذا لم يكونوا اقربا لا يعقلونه وانما يعقلونه اذا كانوا اقربا لوله في البادية اقرب منهم نسباً لان  
الوجوب بحكم القرابة واهل المص اقرب منهم مكان فكانت القوت على الفرض لهم وصار نظير مسألة الغيبة للقطعة  
في الانحاج ولو كان البدوي نازلاً في المص لا سكن له فيه لا يعقل اهل المص لان اهل العطاء لا يميزون ولا مسكن له فيه كما  
ان اهل البادية لا يعقلون على اهل المص النازل فيهم لانهم لا يستنصرون بهم وان كان لاهل الدومة عواقل معروفة تبعاً  
قلوبهم فقتل اصدعهم قتيلاً فدية على عاقلة بمنزلة المسئلة لانهم التزموا احكام الاسلام في المعاملات لا سيما في  
المعاني العاصمة عن الاضرار ومع التنازع موجود في حقهم وان يكن لهم عاقلة معروفة فدية في ماله في ثلث سنين من  
يقضه باعليه كما في الحق المسلم لما ساء ان الوجوب على القاتل وانما يتحول عنه الى العاقلة ان لو وجدت هذا لم يوجد  
بقي على بمنزلة مسلمين تاجر من في دار الحرب قتل اصدعها صاحبها بغير الدية في ماله لان اهل دار الاسلام لا يعقلون عنه  
لان تمكن من القتل ليس بضرهم ولا يعقل كما في مسلم ولا مسلم على ما لم يعدم التنازع والكفار يتعاقلون فيما بينهم  
وان اختلفت ملكهم لان الكفر كلمة واحدة قالوا هذا اذ لم يكن المعاد من منهم ظاهر اما اذا كانت ظاهرة كاليهود  
والنصارى ينبغي ان لا يعقل بعضهم بعضاً وهذا عندنا في يوسف رحمه الله لا يقطع التنازع منهم ولو كان القاتل من  
اهل الكوفة وله باعطاء وحول ديوانه الى البصرة ثم رفع الى القاض فانه يقتض بالدية على عاقلة من اهل البصرة وقال زهير  
رحم الله لا يقتض على عاقلة من الكوفة وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله لان الوجوب هو الجنابة وقد تحقت وعاقلة اهل  
الكوفة وضار كما اذا حول بعد القضاء ولنا ان الدية انما يجب بالقضاء على ما ذكرنا ان الواجب هو القتل والقضاء



يستقل الى المال كذا الوجوب على القاتل ويقتل عنه العاقلة فاذا كان كذلك تحمل عنه من يكون عاقلة عند القضاء بخلاف  
ما اذا حول بعد القضاء لان الوجوب قد يفر بالقضاء فلا يستقل بعد ذلك كمن خصته القاتل يؤخذ من اعطاه بالبرقة  
لان يؤخذ من العطاء وعطاه بالبرقة بخلاف ما اذا اقلت العاقلة بعد القضاء عليهم حيث يقع الهم اقرب القابل  
في النسبة لان في النقل ابطال الحكم الاول فلا يجوز بحال وفي الهم تكسب الحياتين فيما يقع به عليهم فكان فيه بقدر الحكم الاول  
لا ابطاله وعلى هذا لو كان القاتل مسكنا بالكوفة وليس له عطاء فلم يقض عليه حتى استوطن البصرة فقتل على اهل البصرة  
بالدية ولو كان قتيلا على اهل الكوفة لم يستقل عنهم وكذا اليدوي اذا الحق بالديوان بعد القتل قبل قضاء  
القاضي يقتص بالدية على اهل الديوان وبعد القضاء على عاقلة بالعادة لا يحول عنهم خلافا لما كان يقوم  
من اهل البادية فقتل عليهم بالدية في اموالهم في ثلث سنين ثم جعلهم الامام في العطاء حيث يصح الدية في عطاءهم  
ولو كان قتيلا في اول مرة لانه لم ينفق للقضاء الاول لانه قتيلا في اموالهم وعطاهم اموالهم غير ان  
الدية يقتص من اموالهم اذا واداه من العطاء في جنته ما يقع به عليهم بان كان القضاء بالابل والعطاء دراهم  
فحينئذ لا يحول الى الدراهم بل ما فيه من ابطال القضاء الاول كمن يقتص الابل من ملك العطاء بايان يستوي به لانه  
ايسر قال علماء نادرهم الله ان القاتل اذا لم يكن له عاقلة فالدية في بيت المال اذا كان القاتل مسلما لان جملة بيت  
المسلمين هم اهل بصرته وليس بعضهم اخص من بعض بذلك ولهذا ايات كان من ان بيت المال فكذا ابايهم من الغنائم  
يلزم بيت المال في حقيقته رحمه الله رواية شارة انما يجب في مال ووجهها ان الاصل ان الدية يجب  
على الجاني وهو القاتل لانه بدل المثل والالتلاف منه لان العاقلة تتحملها حقيقا للتحقيق على ما عرفت فاذا  
لم يكن له عاقلة عاد الحكم الى الاصل وابتدأ للاعنة يعقله عاقلة امه لان نسبة ثابتة من دون الاب فاذا اعتلوا عنه  
ثم ادعاه الاب رجعت عاقلة لام باادت على عاقلة الاب في ثلث سنين من يوم قتلهم بالوجع يعلم لانه  
يتبين ان الدية كانت واجبة عليهم بالاكثر فظهر ان السبب كان ثابتا من الاب حيث بطل اللعان بالاكثر  
من ظهور ان السبب كان ثابتا منه من الاصل فقوم الام محلو على ما كان واجبا على قوم الاب في جرحه لا عليهم  
لانهم مصطرون في ذلك وكذا اذا مات الجاني عروفاً ولو لم يمسك في علم يؤد كتابته حتى ابنه وعقل  
عنه قوم امه في ادب الكتابه ترجع عاقلة الام على عاقلة الاب لانه عند ادب الكتابه يتحول ولا ف

الى قوم امه من وقت ثبت الحرية للاب وهو اخو جرح من اخي اجابة فبين ان قوم الام مقلوا عنهم غير  
عليهم وكذلك جعل امه صبيها يقتل اجل قتلته فقتل عاقلة الصبي رجعت راعيا عاقلة الام وان كان الا  
ثبتت بالينة وفي مال الام وان كانت ثبت باقوان في ثلث سنين من يوم قتلهم بالوجع راعيا عاقلة  
لان الدية يجب مؤجلة بطريق التيسير عليهم فكذا الرجوع بالاحتياط للمماثلة ثم مسائل المعاقلة من هذا  
الجنس كثيرة واجوبتها مختلفة والضابط الذي يؤيد كل جنس اهل ان يقال ان حال القاتل ان يدا بحكما  
بسبب حادث فاستقل ولادة الى ولادة لم تستقل جناية عن الا في قتيلا او لم يقتص وذلك كالولد المولود بين  
حادث وبعد اذا جرح ثم اعتق الاب حبيبه لا الولد الى قومه ولا التحول الجناية عن الام قتيلا او لم يقتص وكذا  
لو جرح هذا الغلام بنوا ثم اعتق ابوه ثم وقع جرح انسان يقتل بالدية على عاقلة الام لان العتق حاله الخفي  
الا ان العتق لو جرح في الطريق فباعه مولاه ثم وقع جرح انسان فالضمان على البائع ولو اعتقه مولاه  
بعد الخمر ولم يبعه ثم وقع جرح انسان كان الضمان على المولى لما ذكرنا ومن يظن حري اسم ووجلا فحينئذ اعتق  
ابوه جرح ولا ملان ولادة العتاقه اقوى وجناية على عاقلة من ولادة لان العتق لوقت الجناية وتحول الولد  
بسبب حادث فلا يعبر فيه بحق تلك الجناية فلا يستدل وان لم يستدل حال القاتل ولكن ظهرت حاله مخفيه وتحولت  
الجناية الى الارض وقع العتق او لم يقع وذلك مثل دعوى ولادة الملاءنة وولوا المكات اذا مات منه المكاتب  
عن وفاء وامر الرجل الصبي بالجناية ولو لم يتبدل حال الجاني ولم يظهر منه حاله الخفية ولكن العاقلة تبدلت  
فيمر اعتبار ذلك لوقت القضاء لا غير فان قتل راعيا في الاول لم تستقل في الثانية ولا قتيلا راعيا في الثانية  
وذلك مثل ان يكون من ديوان اهل الكوفة ثم جعل من ديوان اهل البصرة وان لم يكن فيه شيء مما ذكر ولكن بحق  
العاقلة زيادة او نقصان اشتركا في حكم الجناية قبل القضاء وبعد الاجماع سبق ادواؤه من احكم هذا الاصل  
وتناول فيه امكنة خرج المسائل وذلك وقعه من الخطا في رد الاضداد الى اصلها والله الهادي الى الرشاد والله اعلم

**كتاب الوصايا**

ليفعله على غيبته حال حياته وبعد وفاته وفي البيع ما ذكره في المختصر فقال الوصية قبل الموت مضاف الى ما بعد الموت  
يعني بطريق البيع سواء كان يمينا او منقعة **قال** رحمه الله من وصية مستحبة الى الوصية مستحبة هذا اذا لم يكن عليه حق  
الدين







غيره فاجازت الوارث وهو الزوج الوصية لا يبطل لما هو وقال الشافعي رحمه الله يملك الموصي له من جهة  
المجني عنه لا يجوز على النكاح من قبل الوارث ولا في سائر العنق وبعد النكاح لان الميت  
لا حق له الا في الثلث ولهذا لا ينفذ وصيته بازيد على الثلث وبطلانها الوارث فيكون الزايد على الثلث  
مطلبا للوارث حقيقة فاذا اجاز صار مملوكا من جهة ضرورة وان الوصية صادرة من الموصي وصار  
دفعت ملكه حالا او مالا لان جميع ماله مملوك له وقت الوصية وبعد الموت هو باق على حكم ملكه ولهذا يبدوا  
نحو الجحيم ولا يملك الوارث الا ما فضل عن حاجته كجهته وقضاة يورثه ولا يملك ما كان مشغولا بالحاجة من  
ماله فاذا اوصى صار مشغولا بالكل للورثة فنفذ ما زاد على الثلث كما فيه من ابطال حكمه فاذا اجاز الوصية  
ظهر انه لم يكن مشغولا الى ملكهم وسقط حقهم ونفذ العقد السابق كالموت من اذا جاز بيع الرهن ولا يقال  
ان لو كان الوارث مريضا فاجاز يعثر من ثلثه فدل انه يملك منه لا انفق الاستقلال الحق بعينه من الثلث كاجازة  
العنق والبيع الذي فيه حياية وليس يملك من جهة فكذا هذا وقت الخلاف يظهر فيما ذكره وفي ملك الموصي له  
قبل القبض وغدا لا يملك وفي منعه تحت القسم مجتهدون لا اجازة فيه عندنا وعند الجوزي وقال ابو يوسف  
الوصية للقاتل لا يجوز باجازه الوارثة لان ما منع الجناية وهي باقية ولما انما منع الحق الوارثة لان منع  
بطلان يعود اليهم كمنع بطلان الوصية للورثة ولا نفهم لا يورثون للقاتل كما لا يورثون لاصوم **قال رحمه الله**  
ويوصي المسلم الذي وبالعكس يجوز ان يوصي المسلم للحافق والكافر المسلم قالوا لا يقول تعالى لا يملك الله الاله  
وانني لانهم يعتقدون ان الحقوا بالعقوبة في المعاملات وهذا الجواز الشرع المجتزئ في حالة الحياة من  
الجائز فيكون المضاف الى ما بعد المات وفي الجامع الصغرى الوصية لاهل الحرب بطله لقوله تعالى انما يملك الله  
الذين قاتلوكم في الدين الاله وقال في الزكاة ذكر في السير الكبير ما يدل على جواز الوصية لهم قال ووجه التوجيه  
انه لا ينبغي ان يوصي لهم وان فعل ثبت المالك لا يملك من اهل الملوك والمسلمين كالذي في حق الوصية لان له ان  
يملكه المال حال حياته فكذا مضافا الى ما بعد المات **قال رحمه الله** وقبولها بعد موته وبطلانها وقبولها في  
حياة ان يقبل الوصية بعد موت الموصي لان اوان ثبوت حكمه بعد الموت فلا يعثر قبله ولا رده قبله ولا يعثر  
ان قبل عقول الوصية فصار كما اذا قال لامرأة انت طالق على الزوج ثم عذافا ردها وقبولها باطل قبل مجي

العقد كما ذكره وقال في رحمه الله اذا رد الوصية في حال حياة الموصي لم يجز قبوله بعد موته لان الجايزة  
كان في حياته وقدره فبطلت ولا يجز عليه ما بينه **قال رحمه الله** وبطلانها من الثلث ان يستحي ان  
يوصي باقل من الثلث سواء كانت الورثة اغنيا او فقرا لان في التقيص صلة القريب بشي كماله عليهم خلاف  
ما اذا استكمل الثلث لانه استوفى حقه على التام فقوة الصلة على القريب اليه اشار ابو بكر وعمر لان  
يوصي بالجنس حب الينا من ان يوصي بالزوج ولان يوصي بالزوج احب الينا من ان يوصي بالثلث وترك الوصية  
افضل اذا كانت الورثة فقرا لا يستغنون عما يرجون من ما فيه من الصلة والصدقة على القريب وقد قال عليه  
السلام افضل الصدقة على ذي الرحم الخاشر وقال عليه السلام ان يترع ورثتك اغنيا خيرة من ان ترعهم  
فقرا الحديث ولان فيه رعاية للجانين الفقير والغني والقرابة والوصية باقل من الثلث اول من تركها اذا كانت  
الورثة اغنيا او يستغنون عما له لان جمع بين الصدقة على الاجنبى والهيبة من القريب قيل الاول لانه يمتنع بها  
رحمى الله وبالله منعه وقيل الخيرة لان كل واحد منهما يستل على فضيلة وهو الصدقة او الصلة فكان له  
ان يفعل احداهما **قال رحمه الله** او يجمع بينهما **قال رحمه الله** او يملك بقوله لا يملك بالقبول وقال الشافعي رحمه  
وزفر رضي الله عنهما يملك برفض القبول لانه خلافه فلا يحتاج الى القبول كما لم يرد ولان الوصية اثبات  
مكسود ولهذا لا يرد الموصي له بالعيب ولا يورث عليه ولا يملك احد اثبات المكي بدون اختيار بخلاف الميراث لانها  
خلافه حيث ثبتت من الاحكام فيثبت جبراً من الشارع في غير قبول الولاية عليه ولان لو ثبت المكي بدون قبوله  
لتمزبه بان اوصى له بعد اعمى او دنان كسرة او بزل خجعة في دار فانه حيث علمه بغير العبد وبطلان المكسود الزيل  
تغريضا للملك الغني ملكه **قال رحمه الله** الا ان يكون الموصي له بعد موت الموصي قبل قبوله فانه بطله برفض القبول وهذا  
استحسنه والقياس ان يبطل الوصية لما بان احوالها بعد على اثبات المكي لغني بدون اختيار بمقتضى كون المشتري  
قبل القبول بعد اجاب البائع وبطلان الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي قد ثبتت بموته مالا بلحقه الفسخ من جهة  
وانما يتوقف على الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كافي البيع المشرط فيه الخيار للمشتري والبائع ثم مات من له  
الخيار قبل الاجازة وكذا اذا اوصى الجاني بدخل في ملكه من غير قبول الاستحسان لعدم من يملكه حتى يقبل عنه ماله  
**قال رحمه الله** ولا يبر الوصية المبرور ان كان الدين محبطا ماله لان الدين مقدم على الوصية لانه اعم لكونه مرفضا



لكل حق العبد مقدم وحق الخراج من الصلوة وغيره يسقط بالموت على ما عرفت في موضع فيكون الوصية كالخراج وقال على رضي الله عنه انكم تتراون الوصية قبل الدين وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدأ بالدين **قال رحمه الله والصبر** وقال الشافعي رحمه الله يصح وصية البصير اذا كان في وجوه الجنان عمر رضي الله عنه اجاز وصية يافع وهو الذي راعى الحلم ولان فيه نظر في تحصيل التبريد بالبر والبر لا يولد من غير ما لا يغيره ولا ينظر له فيه وعذ لان الخراج من التبرع حال حياته للنظر له حتى ينتفع به وبعد الموت يحل النظر فيه عذ ولان الوصية تحت الميزان والصبر في الارض عنه بعد موته كالبيع فكذلك الوصية ولو انما يتبع فلا يصح كالهبة والصدقة وهذا لان اعتبار عقله في النفع والفرد باعتبار اوضاعه المقررات لا باعتبار ما يتحقق بحكم الحال ان تران طلاق لا يقع وان يضمن نفعاً في بعض الاحوال ولانه قوله غير ملزم وبقيح وصية يودي في القول بان قوله ملزم والآخر غير ملزم على انه كان قبل العهد بالبيع منع يافعاً مجازاً ولهذا اجاب عن عذنا وهو تحيز الثواب بالترك على ورضته فلا يتعين فيها النفع وكذا اذا اوصى بمات بعد الدليل لم يحل ترك الوصية لعدم الاهلية وقت الجواز وكذا اذا قال اذا درست فقلت مالي فلان وصية لانه ليس اهل القول ملزم فلا يملكه بغيره او لا يملكه كافي الطلاق والعناق بخلاف العبد والمالك لان اهليتهما كاملة وانما منع الحق المولى فيضاضا منها في الحال سقوط حق المولى بان يقول كل واحد منهما ان اعتقت فقلت مالي وصية فلان او المالك **قال رحمه الله والمالك** لا يصح وصية المالك لان الوصية تخرج وهو ليس من اهل العلم ثم اعلم ان وصية المالك ثلثة اقسام قسم باطل بالاجماع وهو الوصية بعيني من اعيان ماله لانه لا يملك حقيقة فلا يصح كمن اوصى او يبعث عبد غيره ثم ملكه ولو اجاز له بعد العتق جازت على ان الاجازة انما هي للوصية لان الوصية يصح بلغة الاجازة خلاف ما اذا اعتق عبد ثم اجاز العتق بعد الحرة حيث لا يجوز لان العتق لا يجوز بلغة الاجازة وقسم يجوز بالاجماع وهو ما اذا اضاف الوصية الى ما يملكه بعد العتق بان قال اذا اعتقت مالي وصية فلان او اوصيت بثلث مالي الى حرة لو اعتق قبل الموت باء بدل الكتابة او غيره ثم مات كان الوصي له ثلث ماله وان لم يعتق حرة ماتت عتقاً بطلت الوصية لان الملك له حقيقة لم يوجد اذ لم يثبت الحرة له في حياته مطلقاً وانما يثبت بطريق الفروع فلا يظهر في حق فاذا الوصية وقسم مختلف في وعدها اذا قال اوصيت بثلث مالي فلان ثم عتق فالوصية باطلة عندنا في صيغة رضى الله عنه وعندها جائزة وعندها باطلة

ان للمالك نوعين من حقيقته وهو ما بعد العتق ومجاز وهو ما قبل العتق فعندنا في صيغة رضى الله عنه ينفرد الى المجاز لانه هو الظاهر لان الظاهر بما ما كان على ما كان والاخر ليس بوجوده والظاهر بقاؤه على العدم فلا يصح فيه اللفظ وعندها ينفرد الحقيقته وهو ما يملكه بعد الحرة المطلقة لانه القابل لهذا الحكم وهو الوصية فيجبها المقررة وتبين ان الوصية فيها ينفرد فيها لا ينفرد فيها ولا يصح فيها لا ينفرد فيها لا ينفرد فيها وهو ينفرد الى ما يشترطه لنفسه ويغيره فيعتق ما يشترطه لنفسه ولا يعتق الاخر وتخل به الميراث حتى اذا اشتراه بعد ذلك لا يعتق هكذا ذكر المسئلة في نزع الزيادة قال العبد الغير الى الله تعالى ينبغي ان يكون من المسئلة مثل مسئلة العيني المذكورة في باب الحث في ملك المالك الماذون من ايمان الجامع الكبري على ما اذا قال احدكما افاعتقت فكل مملوك ملكه فهو صحيح ويعتق اذا ملك بعد العتق ولو كان كل مملوك ملكه فهو حرة واعتق ثم ملك عبداً لا يعتق لان قوله ملكه يتناول الحال وهو غير قابل ولو قال كل مملوك ملكه فيما استقبل فهو حرة يعتق عندها ما يملكه بعد العتق لانه ينفرد الى ملك قابل وهو ما بعد الحرة ولا ينفرد عندها في صيغة رضى الله عنه لانه ينفرد الى الملك الظاهر وهو ما قبل العتق كما اذا قال للعتقة الحرة فاسداً ان طلقك فبعد حرة ينفرد الى الطلاق في عذ النكاح الفاسد لانه هو الظاهر جعل الخلاف في هذه المسئلة فيما اذا قال فكل مملوك ملكه فيما استقبل وفي مسئلة الوصية جعله من غير ذكر المستقبل وهذا ظاهر تناقض ويحتمل ان يكون المولى اوصى من ايمان في المسئلة في والافلا فرق بينهما من حيث الوصية وكيف يختلفان في الجواب **قال رحمه الله** ويصح الوصية للميراث وان ولد لاقل من مائة من وقت الوصية الاول فلان الوصية استخلاف من وجه لانه يجعله خليفة في بعض ماله والجاهلي يصح خليفة في الارث فكذلك الوصية ادعى اخيه غير انها تنوب بالود ما في معنى التملك خلافاً للهبة لانها تملك محض ولا ولاية لاحد عليه حرة بملكه ثلث ولا يقال الوصية شرط القبول والجنين ليس من اهل العلم فكيف يصح لانه يقول الوصية يشترط الرتبة ويشترط الميراث فليس فيها بالهبة بشرط القبول اذا لم يكن ولشهرها بالمرات يسقط اذا لم يكن عملاً بالشرايين ولهذا يسقط بعون الموصي قبل القبول واما الثاني وهو ما اذا اوصى بالجل فلانه حرة في الارث فيخرج منه الوصية انها لانها اخبره ثم شرط في الهدية ان يولد لاقل من ستة اشهر فيها مثل ما ذكر في هذا الموضع وقال في الرتبة لجواز الوصية للميراث والجل اذا وضع لاقل من ستة اشهر وقت موت الموصي لا من وقت الوصية



من غير تفصيل وذكر في الحاشية ما يدل على انه ان اوصى له تقسيم من وقت الوصية وان اوصى بتقسيم من وقت الموت

**قال رحمه الله** ولا يصح الهبة له الى الحمل لان الهبة من شرطها القبض والتبضع ولا يتصور ذلك من الجنين ولا يعلمه احد حتى يقبض عنه فصار كالبيع **قال رحمه الله** وان اوصى بامه الام له في الوصية والاستثناء لان الحمل لا يتناول اسم الجارية قطا وانما يستحق بالاطلاق تبعافا فاذا انفرد الام بالوصية صح افراده لان الحمل يجوز افراده بالوصية فكذا الاستثناء في غير ذلك لان كل ما جاز ايراد العقد عليه جاز اخراجه من العقد على ما مر في البيع ويكون الاستثناء منقطعاً بغيره لكن اذا لم يدخل تحت اللفظ **قال رحمه الله** وله الرجوع على الوصية قولاً وفعلان باع او وجب او قطع النذر او دفع النشاة لان الوصية تتبع خياري الرجوع عن مطلقا كما في الهبة قبل القبض ولان الوصية بعوض الموت فجاز الرجوع عن قبض القبض كما في سائر العقود كالبيع وغيره ثم الرجوع قد ثبت من حيث بان يقول رجعت عن الوصية وهو المراد بقوله ولا الرجوع على الوصية قولاً وقد ثبت دلالة بان يفعل بالنهي الموصى به فعلا بدله على الرجوع وهو المراد بقوله وفعلان باع او وجب او قطع النذر او دفع النشاة ونظيره البيع خياري النذر او الشراب فان الفسخ او الاجابة يكون بالفتح وبالدلالة ثم الاصل منه ان كل فعل للموعدة الانسان في ملكه بغيره بغير اذن ماله يتقطع به حق المالك فاذا فعله الموصى بالعين الموصى بها كان رجوعاً كما اذا اتخذ الخدم يسبقوا او الصنفانية لانه لما انشأ في قطع ملك المالك ملان يؤثر في المنع اولا وكذا المفعول موجب بآداء في الموصى به ولا يمكن تسليمه الا به فهو رجوع اذا فعله فيه وكذا المانع في اوجب نوال المكن فهو رجوع وكذا اذا خلط بغيره بحيث لا يمكن يمينه فاذا ثبت هذا فنقول اذا اوصى بنوب ثم قطعه وخاطب بقطن ثم غزله وبغزل فبني يتقطع به حق المالك اذا وجد ذلك من الغاصب فبطلت الوصية له بتدليس فصار مينا اخر غير الموصى به وكذا الواسي بسويق فله يمين او بالعكس او بدار فبني فز او بقطن فغشابه او ببطانة فبطن به او ببطانة فظلمه بابطلت الوصية لانه لا يمكن تسليم الموصى به وجد للاضداد بغيره وكذا الواسع العين الموصى بها او وجب بطلت الوصية لو زال ملكه عن حيزه لو ملكه بالشرع او بالرجوع على الهبة لا بعد الوصية ودفع النشاة الموصى به لا ستر ملك فبطلت الوصية خلافاً لتجسيمه في الواسع الموصى بها وهدم بناز وغسل النذر الموصى به حيث لا يكون رجوعاً لانه نذر في البيع ومن اراد ان يعطى ثوبه بغيره يغسله

عائذ

عادة فلان تقربا منعه ولو اوصى برطب فصار غير البطل الوصية استثنى خلاف ما اذا اوصى بعنب فصار زيبا والفرق ان الرطب والتمر جنس واحد ولهذا جاز استثناء احدهما مكان الاخر في السلم وخلاف ما اذا اوصى بالكنز فصار بطبا جنس بطل الوصية للبطل وكذا اذا اوصى بيمين فصار فرخا ولو كان النعير في عين المس كلك بعد موت الموصى لا يبطل الوصية سواء كان قبل القبض او بعد **قال رحمه الله** ولا يجوز ان يكون رجوعاً كذا ذكر محمد رحمه الله في الجامع الكبير وذكره في البسوط انه رجوع قبل ما ذكر في البسوط محمول على ان الرجوع كان في حضرة الموصى له وذكر في الجامع محمول على ان الرجوع في غيبته ومنهم من قال ما ذكر في الجامع قول محمد وما ذكر في البسوط محمول على ان رجوع وصاحب الهدية منهم وهو الصحيح لا يبي بوسق ان الرجوع في الماضي والحال فلان اقوى من الرجوع لانه لو نفي في الحال فقط فلان اولى ان يكون رجوعاً ولهذا كان رجوع التوكيل عن لا وجود للمبتاعين البيع اقاله ولحمد ان الرجوع في الماضي والاشغائي في الحال ضرورة ذلك واذ كان ثابتاً في الماضي كان ثابتاً في الحال فلان الرجوع لغوا ولان الرجوع اثبات في الماضي ونفي في الحال والرجوع نفي فيهما لان حقيقة نفي في الماضي يلزم منه الاشغائي في الحال ان كان صادقا فعلا يكون اصدحا اخص من الاخر مع اختلاف حقيقة بينهما ولهذا لا يكون رجوع التلاع طلاقا ولو قال كل وجهته وصيت بها فلان فهو حرم او دبا لا يكون رجوعاً لان الوصى يستدعي ثبات الاصل خلاف ما اذا قال في حق باطلة لانه الزجر المثلثي ولو قال اخره لا يكون رجوعاً لان الناجز ليس للسقوط كثره الذي خلاف ما اذا قال في تركت لانه استقاما ولو قال العبد الذي اوصيت به فلان كان رجوعاً لان اللفظ يدل على قطع التركة خلاف ما اذا وصى له رجل ثم اوصى به لآخر لان الحمل تحت التركة واللفظ صريح لها وكذا اذا قال في حق فلان وارثي يكون رجوعاً عن الاول ويكون وصية للوارث وحكمه ان يجوز ان اجازة الورثة ولو كان فلان الاخر ميتا حتى او فالوصية الاولى على حالها لان الوصية الاولى انما يبطل ضرورة كون الثاني ولم يكن فيقي الاول على حاله ولو كان فلان حين قال ذلك جسام ما قيل من الموصى فهو للورثة لبطان الواسعيتين الاولى بالرجوع والثانية بالورث والاعلم **باب الوصية بثلاث احوال قال رحمه الله** اوصى لثلاث ماله وللآخر ثلث ماله ولم يختر فلهما ان اذا لم يختر الورثة الوصيتين كان الثلث بينهما

بهما



لان ملك المال يضييق غرضه اذ لا يتراد عليه من عدم الاجازة وقوسا وبها في سبيل الاستحقاق فيستويان  
 في الاستحقاق والحل يقبل التركة فكذلك الملك بينهما نفسا لا استواء حقا ولم يوجد ما يدل على الوجع عن  
 الاول بخلاف ما اذا قال العبد الذي وصيت به لفلان فهو لفلان حيث يكون العبد كله للثاني لو وجد ما يدل  
 على الوجع عن الاول على ما **قال رحمه الله** وان اوصى لآخر بسدس ماله فالثلث بينهما ثلثا مائة مع الوصية الا  
 ولي وصية ملك ماله لان كل واحد منهما يستحق بسبب صحته نزعاً وصداق الملك عن صفة اذ لا يريد للوصية على  
 الملك فيقتسمان الثلث على قدر حصة كل واحد منهما فيحصل السدس بينهما لانه الاقل فصار ثلثه سهم لصاحب السدس سهم  
 لصاحب الثلث سهمان **قال رحمه الله** وان اوصى لاصوحي جميع ماله وللآخر ثلث ماله ولم تجز ثلثه بينهما  
 بغيره وهذا عندنا في حصة رحمه الله ولا يضر الموصي له بازاد على الثلث الا في المحاباة والسعاية والدراغ  
 الموسلة عند وعند ما الملك بينهما اربعا سهم لصاحب الثلث وسدس سهم لصاحب الجميع فيضرب الموصي له بما  
 زاد على الثلث لان الموصي قصد شيئين الاستحقاق والتفصيل وامتنع الاستحقاق لحق الوثنة ولا مانع من  
 التفصيل فيثبت كافي السعاية واختيار ولا يضر رحمه الله ان الوثنة بازاد على الثلث وقتت بغير مخرج عند  
 عدم الاجازة من الوثنة اذ لا يتصور نفاذ ما كان منطل اصلا ولا يعتبر البطل والتفصيل ثبت في حق الاستحقاق  
 فينبطل سبطلان الاستحقاق كالمحاباة النابتة في حق البيع كسبطلان البيع بخلاف الوصية بالدراغ الموسلة واختيار  
 لانها نفاذ في الجمل بغير اجازة الوثنة بان كافي المال سعة فتعبر عن التفصيل فيضرب كل واحد منهما بجميع حصة كل واحد  
 مخرجاً ولا احتمال ان يصل كل واحد منهما الى جميع حصة بان يظهره على مخرج المال من الثلث قال في الهداية وهذا  
 بخلاف ما اذا اوصى بعين من تركته قيمتها يزيد على الثلث فانه يضر بالثلث وان اوصى ان يزيد على الثلث فيخرج من الثلث  
 هناك الحق يتعلق بعين التركة بدل لئلا لو عطلت واستفاد مالا اخر فيبطل الوصية في الدراغ الموسلة لو عطلت  
 التركة شفوفا استفاد فلم يكن متعلقا بعين فانعلق به حق الوثنة وهذا ينتقض بالمحاباة فان تعلقت بالعين  
 مثله ومع هذا يضر بازاد على الثلث **قال رحمه الله** وينصيب بطل وينصب بطل وينصب بطل وينصب بطل وينصب بطل  
 ابنه باطله والوصية بمن ينصب بطله **قال رحمه الله** فلا يصح ان لا الجميع ماله في الحال وذكر نصيب الابن  
 للتقديس ولانه يجوز ان يخرق المضاف وقام المضاف اليه مقامه فقوله اوصيت بنصيب بطله على نصيبه ومثله

ينبطل

سابع لغة قال الله تعالى واسئل القرية اي اهلها ولان ان نصيب الابن ما يصيبه بعد الموت فلان وصية  
 بماله الغير خلاف ما اذا اوصى بمن ينصيب ابنه لان مثل الشيء غير وانما يجوز خذوق المضاف اذا كان ما يدل عليه كما في  
 الآية لان السؤال يدل على السؤال وعم الاهل وله وجوده ما يدل على المخرق فلا يجوز **قال رحمه الله** فان كان له  
 ابنان فله الثلث والعكس ان يكون له النصف عند اجازة الوثنة لانه اوصى له مثل نصيب ابنه ونصيب بطل  
 واحد منهما النصف وبما لا اول انه قد ان جعله مثل ابنه لان يزيد نصيبه على نصيب ابنه وذلك بان جعل الموصي له  
 كاحد **قال رحمه الله** وسهم او جزء ماله فالبيان ان الوثنة اذا اوصى سهم او جزء من ماله كان بيان ذلك ان الوثنة  
 يقال له عطفه ما يشتمل لانه مجهول يتناول المصل القليل والكثير والوصية لا يمنع بالجرمالة والوثنة فاعلمون  
 مقام الموصي فلما ابراهم بيان سهمه من السهم والجزء وهو اختيار بعض المخرج والمروءة ان حصة رحمه الله ان السهم عبارة  
 عن السدس نقل ذلك عن ابن سعد ومنه العنة وعزالي بن معاوية وقال في الجامع الصغير اخس سهم الم الوثنة الا  
 ان يكون اقل من السدس فيعطى السدس وقال في الاصل اخس سهم الم الوثنة الا ان يكون اكثر من السدس فلا يزداد عليه  
 جعل السدس يخرج الضمان في رواية الجامع الصغير ولا يمنع الزيادة وجعله منع الزيادة في الاصل ولا يمنع النقصان و  
 ذكر في الهداية ما يمنع الزيادة ثم قال في تعليقه لانه يذكر ويولد السدس ويذكر ويولد سهم من سهم الوثنة فيعطى الاقل  
 منه فهذا يمنع الزيادة فقط وقال ابو يوسف ومحمد اخس سهم الم الوثنة لان السهم يادع به نصيبه اذ الوثنة نزعاً  
 سما في الوصية فيضرب اليه وهذا في غيرهم وانما في عرفنا فهو الذي ذكرناه **قال رحمه الله** لو قال سدي مال فلان ثم قال  
 له ملك مال فلان ماله لان الملك متضمن للسدس فيدخل منه فلا يتناول اكثر من الثلث **قال رحمه الله** وان قال سدي  
 حصة سدي عن سدي وادوا سوا قال ذلك في مجلس واحد او في مجلسين لان السدي كرموعا بالاضافة الى  
 المال والمعروف اذا العبد معروف كان الثاني بين الاول ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى فان مع العسر  
 يسر ان مع العسر يسرا ان يغلبه سرير **قال رحمه الله** وان اوصى بثلث راجع او غنة وعكس ماله ما بقى ان اذا اوصى  
 بثلث غنة وعكس ماله ذلك وبق ماله وهو يخرج من ثلث ماله فلا جميع ما بقى من الدراغ او الغنة وقال زفر  
 رحمه الله ملك ما بقى من ذلك النسخ لان كل واحد منهما مشتمل كسهم والمال المشتمل على ما يمكن من التركة ويبقى  
 الباقي لكل وصار كما اذا كان الموصي بالجناسات مختلفة ولان حق بعضهم يمكن جمع في البعض المتعين سنة



الجس الواحد وله الجني فيه الجبر على القسمة وفيه جمع والوصية مقدمة مخففة كما في البعض الباقي فصار  
كما اذا اوصى بوجه او بعشرة دراهم او بعشرة اذ من الغنم فهلك ذلك الجس كله الا القدر المسمى فانه ياضن اذا  
كان خرج من ثلث بقية ماله خلافا لاجناس المختلفة فانه لا يمكن الجمع من جبر افكوا تفديما والمال المشترك انما يملك  
الهالك على الشركة ان لو استور الحقان اما اذا كان اصدحا معا على الاضرفا الهالك يعرف في الموضوع كما اذا كان في  
الشركة ديون ومما يورثه ثم هلك بعض الشركة فان الهلاك يعرف في الموضوع وهو الوصية والارث لانه  
الدين مقدم على الوصية مقدمة على الارث لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فيضرب الهلاك الى  
الارث تفديما للوصية على وجه لا ينقص حق الورثة عن المتيقن من جميع التركة اذ لا يسلم للموصي له شيء حتى يسلم  
للورثة ضعف ذلك وكذا اذا هلك البعض المضاربة يعرف الهلاك في الرخ لان داس المال مقدم على ما عوف في موهبة  
**قال رحمه الله** ولورثتها او نياها او دورا له ثلث ما بقى اذا اوصى بثلث حقيقة او ثيابا او بثلث دور فهلك  
ثلثا ذلك وبقى الثلث وهو خرج من ثلث ما بقى ماله كان له ثلث الباقي كما قال في رفر رحمه الله لان الجنس مختلف فلما  
يمكن جمعه خلافا للاول على ما ساقا لانه اذا كان الشياطين اجناس مختلفة وان كانت من جنس واحد فهي بمنزلة  
الدراهم وكذا كل ما يكيل وموزون كالدرهم لما ساقا وقيل هذا قول ابي حنيفة في الوقوف والاوراق لا يورث الجني  
على المقاسمة بينهما وقيل هو قول المال لان الجمع المتحقق بقضاء القاضي اجزاء عند ما ولا يتحقق بدون القضاء  
بل يتعذر ولا قضاء هنا فلم يتحقق الجمع اجماعا والاشبه ان يكون على الخلاف لان كل ما يمكن جمعه جوبا لقضاء  
امكن جمعه تغيرا وهذا هو الفقه في هذا الباب لا يورثه امكن الجمع بدون القضاء عند ما فيما اذا كانت الوصية  
بثلث الدراهم او الغنم على ما ساقا **قال رحمه الله** وبالقولين ودين فان خرج من الثلث العيني دفع الله له  
بالودع والدين ودين فان خرج الا من العيني دفع الله له لان ايقافا حق كل واحد يمكن من غير ان يخصص احد فيصير اليه  
**قال رحمه الله** والاصل ان العيني وكل ما خرج من شيء من الدين له ثلثه حتى يستوفي الا ان كان مخرج الا من  
ثلث العيني دفع الى الموصي له ثلث العيني كما خرج من شيء من الدين دفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه وهو الا ان كان  
الموصي له ترك الارث في الحقيقة الا يورثه لا يسلم له شيء من ثلثه للورثة ضعفه وفي تخصيصه بالعيني جنس  
في حق الورثة لان العيني من ثلث الدين ولان الدين ليس له في مطلق الحال وهذا هو الحق لان المال له

ولاد بن علي الناس لا تحت وانما بقي مالا عند الاستيفاء وباعتبار تناوله الوصية فيعتدل النفل  
بقيمة كل واحد من الدين والعين اثنان فيصير اليه **قال رحمه الله** وثلثه بدين وعمرو وهو ميت لو ترك  
اذا اوصى بدين وعمرو بثلث ماله وعمرو ميت فالثلث كله لدين لان الميت ليس له الوصية فلا يترام الى الذي  
هو اهل لها كما اذا اوصى بدين وعمرو بثلث ماله وعمرو ميت فالثلث كله لدين لان الميت ليس له الوصية فلا يترام الى الذي  
يحييه وعمرو فلم يرث من الثلث الا نصف الثلث خلافا لما اذا علم بموته لان الوصية لعمرو ولو كان راضيا بكل  
الثلث لم يخرج هذا لان المرام معروفا من الاصل اما اذا خرج المرام بعد صحة الاجاب خرج حصته ولا يسلم  
الاخرى للثلث لان الوصية هي لهما ونسبت الشركة بينهما فبطلان حق اصدحا بعد ذلك لا يوجب  
زيادة خاص في الاضرفا اذا قال ثلث مالي لفلان ولفلان ابن عبد الله ان مت وهو فقير فان الموصي ولفلان  
ابن عبد الله كان لفلان نصف الثلث وكذا لو قال ثلث مالي لفلان ولفلان فان اصدحا قبل موت الموصي  
وكذا لو قال ثلث مالي لفلان ولعبد الله ان كان عبد الله في هذا الثلث ولم يكن عبد الله في الثلث كان  
لفلان نصف الثلث لان بطلان استحقاقه لفقد شرط لا يوجب الزيادة في حق الاخر فكان الحرف منه ان مت  
دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرط لا يوجب الزيادة في حق الاخر ومن ثم لم يدخل في الوصية لفقد الاعلية كان  
الحال للاخر **قال رحمه الله** ولو قال بن زيد وعمرو ولورثتهما اذا قال ثلث مالي بن زيد وعمرو وعمرو  
ميت كان لزيد ونصف الثلث لان كلمة بن توجب التفسير فلا تشمل العموم المرام خلافا لما اذا قال لفلان  
وفلان فاذا اصدحا ميتا يكون للكل الثلث لان الجملة الاولى كلام يقتضي الاختصاص بالحكم الا  
ان القاطن يقتضي التركة في الحكم المذكور والمذكور وصية لكل الثلث والتفسير يحكم المرام فاذا زالت  
المراصة شاع على الاثر ان من قال ثلث مالي لفلان وسكت كان له جميع الثلث ولو قال ثلث مالي لفلان و  
سكت لم يستحق الثلث كله بل نصفه الا ان قال في قوله تعالى وبنوهم ان المأخضة منهم اقضى ان يكون النصف  
بدليل قوله تعالى لها شربا لكم شرب يوم معلوم **قال رحمه الله** وثلثه له ولا مال له ثلث ما يملك عند موته ان  
اذا اوصى بثلث ماله لشخص ولا مال له وقت الوصية كان له ثلث ما يملك عند الموت لان الوصية عقد  
استحلاف يضاف الى ما بعد الموت ويثبت حكمه بعد فسخه وجود المال عند الموت سواء اكتسبه بعد الوصية







غيرهم كما نرى وذكر القدر من ان القاصد في الوصية وهو يدل على ان الوصية صحيحة لان الاصل ان يكون  
بغير الوصية وذلك بحكمه الذي لا اصل له في الوصية باطله قبل معناه سبطل وقبل في العبد باطله لعدم الولاية  
على نفسه وفي غيره معناه سبطل وقبل في المالك باطله ايضا لعدم ولاية المالك ووجه الصحة في الاصل ان اصل  
النظر ثابت لقدر العبد جميعه وولاية المالك على نفسه وعلى غيره ما عرفت من اصله وولائه المالك في  
الاصل لم يتم النظر لوقوف ولاية العبد على اجازة مولاه وتكليفه في الحج بعد ما والمعاداة الوصية الباعثة على ترك  
النظر في حق المسلم وانما القاصد في الوصية ويقوم فيهم مقامهم اتماما للنظر ونظرا  
الاصل ان يكون القاصد مخوفا من المالك لانه يكون عذرا في اضراره وتبدله بغيره خلافا لما اذا اوصى الى مكانه او  
مكانه غيره حيث يجوز ان المالك يمتنع من اضراره وان عجزه عن ذلك فالحجاب في القاصد في القاصد والوصية كالقاصد  
فلو بلغ العبد عن العبد واسلم المالك فيهم القاصد في الوصية **قال رحمه الله** والى عبيد وورثته صفاء صح  
ان اذا اوصى الى عبيد بغيره وورثته صفاء جان الانصاء الله وعزائري صيغة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا  
يجوز وهو القاصد لان الولاية تصدق به ما ان الرق ينسخ ولان فيه اثبات الولاية للملك على المالك وهذا  
قيل لمخرج ولان الولاية الصادقة من الاب لا تجوز وفي اعتبارها من الولاية تجريها لانه لا يملك بيع رقيقه  
وهذا خلاف الموصى والى صيغة انه مخاطب مستند انصرف فيكون له لولا الوصاية وليس له صلافة ولان فان  
المضار وان كان اوصى المالك ليس لهم ولاية النظر لانه امانة خلافا لما اذا كان في الورثة كبار والابناء الى اعدا  
الغير لانه لا يستند بالقر فان كان للمول من خلافا لاول لانه ليس للقاصد ولا للمضار منه بوجاهة  
الابناء الله وكذا ليس ببيع وايضا المولى لا يذن بكونه ناظر لهم فصار المالك في الوصاية قد تجوز على  
ما رواه الحسن عن ابي جعفر كما اذا اوصى الى رجلين اوصى بكون في الورث والاصري العيني يكون كل واحد منهما  
وصيا فيما اوصى اليه خاصة او نقول بصار المالك لا يذول الى ابطال اصله ويعتبر الوصف باطل في عموم الولاية  
اولى من ابطال اصل الابناء وقول محمد بن مفضل يبرح في اوصية ويروي عن ابي يوسف **قال رحمه الله**  
والا لان ان لم يكن الورثة صفاء بان كان كلامه وبعضهم كبار لا يجوز الابناء الله لان للكبيرين عينية او يبيع  
نفسه فيمنعه المشرع من بيعه عن الوفا بما التزم فلا ينفذ **قال رحمه الله** ومن عجز عن القيام باخره اليه لانه

حياته موالا لامرات اولاده وانما يصف الرهن الوصية عن عدم اولى لعدم من يكون اولاد من بهذا الاسم ولا يقال  
ان الوصية ملوكة بالمال لا يجوز لان العبد لا يملك شيئا وانما يجوز له الوصية بالعتق او بريقته لكونه متقافا فوجب ان لا  
يجوز لامرات اولاده لان لا يملك شيئا لاننا نقول القياس ان لا يجوز الوصية لهن لانه لا يجوز لهن ملكة حال  
بقول العتق بهن كونهن العتق والتكليف معلقان بالموت والعتق ينزل على من وعن امة فكذا انك من بيع وعن امة  
فلا يجوز ان لا يجوز انما استحبنا لان الوصية مضافة الى ما بعد عتقهن لا حال حلول العتق بهن بل لا حال  
المساكين ليدفعن ولهم نصفه ان اوصى لثلاثة لزيد والمساكين كان لزيد النصف والمساكين النصف و  
عزائري لزيد لفلان ولثلاثة للمساكين وقد بنا ما مدعي من الرقيقين ولو اوصى للمساكين كان له مرف  
لاخر انك تملك معها ثلث كل مائة وباربع مائة لاخر انك تملك معها ثلث كل مائة وباربع مائة لاخر انك تملك معها ثلث كل مائة وباربع مائة  
يعني اذا اوصى لزيد مائة درهم ولاخر مائة درهم قال لاخر قد انك تملك معها ثلث كل مائة وباربع مائة  
درهم ولاخر مائة درهم قال لاخر قد انك تملك معها ثلث كل مائة وباربع مائة درهم ولاخر مائة درهم  
عمل قوله يعني فله ثلث كل مائة في الثلث على المساواة وقد امكن اثبات المساواة بين الكافي الاول لاسقوا الما بين  
فيما ذكر من كل واحد منهما ثلث المائة فتم ثلثي المائة وياخذ كل واحد منهما ثلثي المائة ولا يمكن المساواة بين  
الكافي لان بينه تفاوت الما بين يجعله على مساواة الثالث مع كل واحد منهما بما سماه له فيما ذكر من كل  
واحد من الما بين ولو اوصى لزيد مائة ولاخر مائة درهم قال لاخر انك تملك معها ثلث كل مائة وباربع مائة  
مساواة كان له نصف كل واحدة منهما بالاجماع وان كانت قيمتهما على السواء فله من كل واحدة منهما عذرها  
من ثلثي صفة نصف كل واحدة منهما بناء على انه لا يرضى قسمة الرقيق فيكونان كجنتين مختلفتين وهما بربانها  
مصار كما لو اوصى للمساكين وثلثا اوصى لزيد مائة قال لاخر انك تملك معها ثلث كل مائة وباربع مائة  
ما ذكره **قال رحمه الله** وان قال لورثة لفلان عشرين مائة فانه يصدق الى الثلث وهذا السحق والقباض  
ان لا تصدق لان الاقرار بالجهل وان كان صحيحا لا يحكم به الا بالبيان وقوله فصدقوا في البيع لان



المدة لا تصدق الا بحجة فتبين ان اقراره مطلق فلا يثبت فيه نصا نظير ما قال كل من ادعى من فاعطوه فانه  
باطل لكونه مخالفا للنسخ الا ان يقول ان الوصية ان يعطيه فحينئذ يجوز من الثلث وجه الاستحسان ان انا نعلم  
ان قصده تقوية على الورثة وقد امكن تنفيذ قصده بطريق الوصية وقد احتجنا اليه من يعلم باصل الحق عليه دون  
مقدار فيسقى في تفرغ ذمته فجعله وصية جعل التقدير فورا الى الموصل له كما قال لهم اضا اجابكم فلان وادعى  
شئ فاعطوه من مالي ماشاء فحينئذ معتبر في هذا مقتضى الثلث **قال فان اوصى بوصايا التي مع ذلك غير**  
**الثلث** لا هي الوصايا والثلثان للورثة وقيل لكل صدقوه فيما شئتم وما بقي من الثلث للوصايا الا لا يجاب  
الوصايا لا يشترط ان يكون فيها الوصية وانما غرض الثلث والثلثان لان الوصايا حقوق معلومة في الثلث والميراث معلوم  
في الثلثين وهذا ليس بين معلوم ولا وصية معلومة فلا يترجم للمعلوم فمما عرل للمعلوم وفي الاخر فابقوا  
وجي ان احد الميراثين قد يكون اعرف بمقدار هذا الحق وابصر به والآخر الوصايا وقد يختلفون في الفضل اذا  
ادعاه الخصم فاذا اقررتا ثلثا علمنا ان في الثلثة دين شائعا في جميع التركة فتوزع الوصايا والورثة  
بيننا فاني ايسر ان اضا اجاب الوصايا بثلث ما اقرتاه والورثة بثلث ما اقرتاه لان اقرار كل فريق نافذ  
في حق نفسه فيلزم خصمه واذا ادعى المقر له اكثر من ذلك حلق كل فريق على العلم لانه تخليف على فعل الغير قال العبد  
الصغير الواجب عفو به الكرم هذا مشكل من حيث ان الورثة كانوا بقدر قوته الى الثلث ولا يلزم ان يعد قو  
في اكثر من الثلث ومنهم ان يعد قوته في اكثر من الثلث لان اجاب الوصايا اذ والثلث على تقدير ان يكون  
الوصايا تستغرق الثلث كله ولم يبق في ايديهم من الثلث شئ فوجب ان لا يلزمهم تصديقه والله اعلم **قال ولا اجنبى**  
**وارثه** لانه نص الوصية وبطل وصية الوارث اذا اوصى لاجنبى ووارثه كان للاجنبى نص الوصية وبطلت الوصية  
لوارثه لانه اوصى بما يملك وبما لا يملك فهو فيما يملك وبطلت الاخر خلافا اذا اوصى بمشئ من ماله لانه لا يملك  
باجل الوصية فلا يصح من اجزاء الوارث من ماله وهذا يصح باصان الورثة فافترقا وعلى هذا اذا اوصى للغانل وللالة  
وعلى خلاف ما اذا اقر عين او دين لوارثه ولا اجنبى حيث لا يصح من حق الاجنبى ايضا لان الوصية انشاء تصرف وهو  
يملك مبتداه والتركه يثبت حكما للملك فيصير من حق من يستحقه دون الآخر لان بطلان التملك لا مدعى الا بوجوب بطلان  
التملك من الاخر ما الاخر افاخر كان وقد اظهر بوضوح التركة في الماهي ولا وجه الى اثباته بعد من هذا الوصف لانه

خلاف ما اظهره ولا الى اثبات هذا الوصف لانه يهرس الوارث فيه ثم يملكه الوارث لاجنبى شاكنا للوارث  
ان يشرك فيه فيبطل ذلك العذر لا يزال بعض الاجنبى شاكنا ويشكرك الوارث فيه فيبطل حتى يبطل الماهي فلا  
يكون مقيدا وفي الاستثناء جهة اخرى محذورة من جهة الاخر بطلاننا قال في الزيادة قال الترتيب في هذا اذا  
دعا اما اذا انكر الاجنبى تركه الوارث او انكر الوارث تركه الاجنبى فانه يصح اقراره في حصة الاجنبى من ماله  
لان الوارث مقر بطلان حصة وبطلان حق تركه فيبطل حصة وبطلان حق تركه فيبطل حصة وبطلان حق تركه فيبطل حصة لان  
حق الوارث يتم بغير حق الاجنبى وانما اوجب تركه كاجنبى فيبطل كما بينا **قال رحمه الله** وبنياب متفاوتة لثلاثة  
فصل في ثوبه لا يورثه الوارث يقول لكل من جعل بطلت اى اذا اوصى بثلثة ثياب متفاوتة جرد و  
ورد في لثلاثة الفصل الاول من ثوبه قضاء من ثوبه لا يورثه الوارث بخلافه وان يقول لكل واحد  
منهم جعل اوصى اوصى ولا اورد من هو فلا يرفع اليكم شئ بطلت الوصية لان المستحق مجهول وجراله يمنع صحة  
القضاء وتحويله عن الوصية فيبطل كما اذا اوصى لاصد الزوجين **قال الا ان سئلوا عما بقي اى الان سئل الوارث ما**  
**بقي من الثياب** فتح يهرس الوصية لانه كانت صحيحة في الاصل وانما بطلت لجزالة طارئة مانعة من التسليم فاذا سلموا الباقي  
نال المانع فعادت صحيحة على ما كانت فيقسم بينهم **قال قلنا** الجيد ثلثاه ولوى الردي ثلثاه ولوى الوسط بثلث كل اى  
لصاحب الجيد يعطى ثلثا الثوب الجيد ولصاحب الردي يعطى ثلثا الثوب الردي ولصاحب الوسط بثلث كل واحد منهما فيصيب  
كل واحد منهم ثلثا ثوبه لان الاثنين اذا قسم على ثلثة اصاب كل واحد منهم الثلثان وانما اعطى صاحب الوسط ثلث كل واحد  
منهما والآخران الثلثين من ثوبه احد لان صاحب الجيد لاصق له في الردي يقيى لانه اما ان يكون هو الردي الا  
صحا او الوسط ولا صق له منهما واحتمل ان يكون حقه في الجيد بان كان الهاك هو الوسط والردي وحتمل ان لا يكون  
حقه حق بان يكون الهاك هو الجيد وصاحب الردي لاصق له في الجيد يقيى لانه اما ان يكون هو الجيد الاصل او الوسط  
ولا صق له منهما واحتمل ان يكون حقه في الردي بان كان الهاك هو الجيد والوسط واحتمل ان لا يكون له حقه حق بان كان  
الهاك هو الردي وصاحب الوسط يحتمل ان يكون حقه في الجيد بان الهاك اجود وحتمل ان يكون في الردي بان يكون الهاك  
اخر وحتمل ان لا يكون له حقه حق بان كان الهاك هو الوسط فاذا كان كذلك ليطبق كل واحد منهم حقه من محل احتمل ان يكون  
عوله لان التسوية باقتضاه حق كل واحد منهم اليه واجبه وعم في احتمال بناء حقه وبطلانه سواء وفيما قلنا اتصال حق



كل واحد منهم بقدر المال كان وخصيل عرض الموصي من التفضيل فكان متعين **قال رحمه الله** وبسبب معنى من  
دار مشتركه موقع في حفظه فهو للموصي والا مثله **ردعه** معناه اذا كانت الارض مشتركه بين اثنين فواوحي  
اصولها بسبب تعيينه لرجل فان الارض يقع في نصيب الموصي فهو للموصي وان وقع في نصيب الاخر  
فلموصي له مثل ذرع البيت وهذا عندنا في صفة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا نصف البيت  
وقع في نصيب الموصي وان وقع في نصيب الاخر كان له مثل ذرع نصف البيت لانه اوصى بملكه وبملك غيره لان الارض  
مشتركة فينفذ في ملكه ويتوقف الباقي على الجان صاحبه ثم اذا ملكه بعد ذلك بالقسمة التي مبادله لا ينفذ الوصية  
السابعة كما اذا اوصى بملك الغير ثم اشترى اذا اصابه بالقسمة عن البيت كان للموصي له نصفه لانه عني ما اوصى به وان  
وقع في نصيب صاحبه كان له مثل نصف البيت لانه جرت تقييد في البدل عند تقييد في عني الموصي به كالجاراة  
الموصي بها اذا قبلت نفذ الوصية في بدلها خلافا لما اذا تبع العبد الموصى به من لا يتعلق الوصية بثمنه لان الوصية  
تتطلب الاقدام على البيع على ما ينشأ في مسائل الرجوع عن الوصية ولا يبطل بالقسمة وانما اوصى بما يستمر ملكه  
بالقسمة لانه يقصد الايصا بما يمكن الانتفاع به على الكمال ظاهر او ذلك يكون بالقسمة لان الانتفاع بالمشاع  
قاصر وقد استمر ملكه في جميع البيت اذا وقع في نصيبه فينفذ الوصية فيه ومعنى المبادلة في القسمة تاييد وانما للفقهاء  
الاخر ان يكتلوا بالنفقة ولهذا جبر على القسمة فيه ولا تبطل الوصية اذا وقع البيت كله في نصيب شريك ولو كانت  
مبادلة لمطلت كالبيع الموصي به فحسب اعتبار الاقرار ان كان البيت ملكه من لا يتبدل وان وقع في نصيب الاخر  
ينفذ في قدره عن البيت جميعه من الذي وقع في نصيب الموصي لانه عوضه ولان مراد الموصي من ذلك البيت تقديرا  
به غير اننا نقول يتعين البيت اذا وقع البيت في نصيب جميعه من الجهتين التقدير والتعليك واذا وقع في نصيب  
الاخر عطفنا على التقدير او نقول ان اراد التقدير على اعتبار وقوع البيت في نصيب شريك واراد التعليك على  
اعتبار وقوعه في نصيبه لا يبعد ان يكون الكلام واصوجهما ان باعتبار من الابن من علق باوله ولو تدان امة  
طلاق امراته وعق ذلك الولد تقيد من حق العتق بالولاء الى ان يحق الطلاق اذا وقع البيت في نصيب الموصي  
والدار ما ذاع والبيت عشرة اذرع يقسم نصيب الموصي من الموصي والوزنة على عشرة اثم عند محمد رحمه الله تسعة  
لوزنه وسهم الموصي من الموصي بنصف البيت وهو خمسة اذرع وم نصف الجار الا نصف البيت الذي صار له

وهو خمسة اذرع وانما ونصف البيت من الارض خمسة اذرع فما جعل كل خمسة منها فصار عشرة اثم وسهم  
عنده يقسم على خمسة اثم لان الموصي لم يهب جميع البيت وهو عشرة اذرع وهم نصيبه لانه البيت الموصي به  
لانه يكون ذراعاً فجعل كل عشرة اذرع منها فصار الجميع خمسة اثم وسهم الموصي له واربعة اثم **قال رحمه الله** و  
الاقرار مثلها اي الاقرار ببيت معين من دار مشتركة مثل الوصية به حتى يؤمر بتسليم كله ان وقع البيت في  
نصيب الموصي عنده وان وقع في نصيب الاخر يؤمر بتسليم مثله وعند محمد رحمه الله يؤمر بتسليم النصف او قدر النصف  
وقيل لمحمد ومما في الاقرار الفرق على من الرواية ان الاقرار بملك الغير صحيح حتى ان من اقر بملك الغير ثم ملكه  
يؤمر بالتسليم الى المقر له والوصية بملك الغير لا تصح حتى لو ملكه بوجه من الوجوه ثم مات لا ينفذ الوصية **قال رحمه الله**  
وبالف عني ما اوصى به فاجازت المال بعد الموت الموصي به ودفعه له وله المنع بعد الاجازة اي اذا اوصى رجل بالف  
درهم جيزاً من مال غيره فاجاز صاحب المال بعد موت الموصي ودفعه له جاز وله الامتناع عن التسليم بعد الاجازة  
لانه تبرع بما لا يغير ويتوقف على اجازة صاحبه فاذا اجاز كان منه هذا ابتداء تبرع فلا ينتج عن التسليم كسائر  
التبرعات بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الملك او للفقير او للوارث فاجازت الورثة حتى لا يكون لهم ان يمتنعوا  
من التسليم لان الوصية من غير صحيحة المصادقها ملكه وانما امتنع حتى الورثة فاذا اجازوا سقط حقهم فينفذ من  
جهة الموصي على ما ينشأ من قبل **قال رحمه الله** وما اقر احد الابنين بعد القسمة الوصية ابيه في ثلث نصيبه معناه اذا  
اقر احد الابنين تركه ايركا وهو الف درهم مثلاً فاقراوصي له رجل ان اباها اوصى له ثلث ما له فان المهر يعطيه ثلث ما  
في من وهذا السحن والقياس ان يعطيه نصف ما في يده وهو قول آخر رحمه الله لان اقراره بالثلث يعني اقراره  
بمسواة اياه والتسوية في اعطائه النصف ليعتد بالنصف وصار كما اذا اقر اوصيه بالثلث كما وعمل لان ما اخذ  
الملك كالمالك فيه كل عليه ما وجب الا سحن انه اقر له ثلث شي في جميع المركة وهي في يدها فيكون مقره ثلث  
ما في يده وثلث ما في يده اذ يقبل اقراره في حق نفسه لولا انه على نفسه ولا يقبل في حق ابيه لعدم الولاية عليه فيعطيه  
ثلث ما في يده ولانه لو اخذ منه نصف ما في يده لخطور وهو ان الابن الاقر به بما يقرب فياخذ نصف ما في يده فياخذ  
نصف المركة فيرد نصيبه الى الملك وهو خالف خلاف ما اذا اقر اوصيه بالدين على ابيه ما حجب ما اخذ صاحب الدين المقر له  
جميع ما في يده المقر به بسوء دينه ولا شيء للقران لم يفضل منه شيء لان الدين معزى على الميت فيكون مقره يتقدم عليه



فيقدم عليه ولا كذا الوصية لان الموصي له نكح للورثة فلا يأخذ شي الا اذا سلم للوارث مخف ذلك ولا  
سليم انه اقر له بالمساواة بل اقر له بنكح التركة وانما حصلت المساواة باتفاق الحال ولهذا لو لم يكن له ما في فاق له  
بالوصية لا يزوج حتى على الثلث ولو كان مقر له بالمساواة لسواة حالة الامم او اميضا ايضا خلافا اذا اقر  
بانه نكح وكذا لو لم يكن ماله من الميراث ما يفيى لانه اقر له بالمساواة فيسواة مطلقا ولهذا لو كان  
وصيه ايضا سواة فيكون ما ضمن التركة لما عليه **قال** رحمه الله وبلغه فولدت بعد موتته وخرجت من ماله  
الا ان من ماله انما هو لرجل جارية فولدت بعد موت الموصي ولو اقر له بما يخرج من الثلث فله الموصي  
له لان الام دخلت في الوصية اما لو ولد بنتا حتى كان متعلقا بها فاذا وصلت قبل القسمة وانكره منفقة  
عالمك البنت قبلها في نفقة بيوتها وينفذ منه وصاياه دخل الولد في الوصية فيكون الموصي له وان خرجت من الثلث  
فله الموصي له بالثلث واذا لم تنفذ من الام او لافان فصلت في اخذ في الولد وعذا عندي حتى يرضى له وقال  
ياخذ ما ينفقه منها جميعا لانه الولد دخل في الوصية متعلقا بها فلا يخرج من الوصية بالا انفصال كما  
اذا اوصى ببيعها من فلان بكذا من الثمن او اعترضا فولدت وكما اذا ولدت المبيعة قبل القبض فانه يبرأ الى الولد  
حتى يبيع او يفتق معها ويكون له حصته من الثمن اذا ولدت قبل القبض فينفذ الوصية ايضا لهما على السواء من غير  
تقديم الام كان الوصية وقعت بها جميعا ولا ينفذ من الام اصل والوصية في البيع والبيع لا يبرأ الا  
فلو نفذت الوصية فيها جميعا تنفذ الوصية في بعض الاصل وذلك لا يجوز خلاف البيع والعقود لان بيعه  
البيع لا يؤدي الى انقضاء في الاصل بل يفيها ما مبيع فيه غير ان الترخيل لا يقابل الاصل بل يعضد من ماله بالولد  
اذا بيع بالثمن الذي عينه الموصي او ولدت المبيعة قبل القبض في غير الوصية وحق الوصية الام وذلك لا يباي  
ولا ازاله في النكح لان الثمن تابع في البيع حتى ينفذ البيع بدونه وان كان فاسدا حتى لو كان في البيع بالثمن  
الذي عينه الموصي مما يباة حتى ان يكون على خلافه اذا ولدت قبل القبض وقبل القسمة وان ولدت بعد ما فهو  
الموصي له لانه نكح ملكه خالصا لم يملكه فيه بعد ما وان ولدت بعد القبض قبل القسمة ذكر القوي انه لا يصير  
صاها ولا يغيره خوفا من الثلث وكان للموصي في جميع المال كالولد بعد القسمة ومساخارهم له قالوا  
يقرب موصاه حتى يعتبر خوفا من الثلث كما اذا ولدت قبل القبض وان ولدت بعد موت الموصي لم يدخل تحت

الوصية فيكون لورثته كيف ما كان والكسب كالولد في جميع ما ذكره **قال** رحمه الله ولا يباي الملقا و  
الرفيق في مرضه فاسلم او عنق بطل الكهنة واقران اياها اوصى لابنه الملقا او لابنه الرفيق في مرضه فاسلم الابن  
يا وعنق قبل موت الابن مات من ذلك الموصي بطلت الوصية كما تبطل الهبة والاقرار بالدين اما الوصية فلا يباي  
معتبر في حالة الموت وهو وارث فمما لا يجوز له الهبة حكمه مثل الوصية لما عرف في موضعه واما الاقرار فان كان  
الابن كافرا فلا اشكال فيه لان الاقرار وضع لنفسه وهو وارث بسبب كان ثابتا عند الاقرار وهو البتة فيمنع ما  
فيه من تهمة اتيار البعض فلان كالوصية فصار كما اذا كان له ابن واقولا جدي مرضه ثم مات الابن قبل ابيه المقر  
وورثته فله المقر فان الاقرار لم يكون باطلا كما ذكرنا على هذا الخلاف ما اذا اقر لامرأة في مرضه ثم تزوجها  
حيث لا تبطل الاقرار بها لانها صارت وارثه بسبب حدث والاقرار ملزم بنفسه وهي اجنبية حال صدوره فيلزم  
لعدم المانع من ذلك ويعتبر من جميع المال خلافا للوصية لهما لانها اجابت عن الموت وهي وارثة عن فلان المتواكف  
فيها والوصية واخترت في الاقرار حتى لو كانت الوصية قائمة عند الاقرار وهي غير وارثة بان كانت بقرانية او امة  
ثم اسلمت قبل موتته او اعتقت لا يبرأ الاقرار بها لقيام السبب حال صدوره وان كان الابن بعد ما كان عليه دين لا يصح  
اقراره لانه وقع للمولاد العبد لا يملك قبل الهبة له جازية لانها تملك في الحال وهو لا يملك فيقع للمولود وهو اجنبية فيجوز  
بخلاف الوصية لانا اجاب عن الموت وهو وارث عن منتهى وقامة الوفايات هي المرض كالوصية منه لانها وان  
كانت بمنزلة صورة فهي كالمصاف الى ما بعد الموت حكما لان حكمه يتقيد عند الموت لا يبرأ منها بطل بالدين المستغرق  
ولا يجوز ما زاد على الثلث والمالك كالحال الاقرار والهبة يقع وهو وارث عن الموت فلا يجوز كالوصية **قال**  
والمعقود والمفروع والاشل والمثلون ان يتناول ذلك ولا يخفى منه الموت فلهبة من كل المال لانه اذا تقدم العهد صار  
طهرا من طهرا كالمع والعموم وهذا لان المانع من المقر في مرض الموت وموت الموت ما يكون سببا للموت غالبا وانما  
يكون سببا للموت اذا كان بحيث يبرأ حاله الا ان يكون اضر الموت واما اذا استكم وصار بحيث لا يبرأ وادوا  
يخاف منه الموت لا يكون سببا للموت كالمع وخوفا لا يخاف منه ولهذا لا يشتغل بالبنوا **قال** والامني الثلث  
اي ان يتناول يعنه ثم من الثلث اذا كان صاها في مرضه في ايامه لانه من ابتداء الخاف منه الموت ولهذا  
يتناول فيكون مرض الموت وان صار صاها في مرضه بعد التطاول فهو كمرض حادث به حتى يعتري بمرعته من الثلث



**باب العتق في المرض قال** رحمه الله الخبير في وصية ومجابهة وصية ان حكم  
هذه النكاحات حكم الوصية حتى يعبر عن الملك ومزاجه ايجاب الوصايا في الوصية لان الوصية ايجاب  
بعد الموت وحق النكاح من غير في الحال وانما اعتبر من الثلث لعل حق الورثة بما له فصار محجور عليه في حق الوصايا  
على الملك وكذا الحال في مرض المجاهة على نفسه كالفنان والكفالة فهو في حكم الوصية لانه يخرج كالهبة وكل ما اوجبه  
جبه بعد الموت فهو من الملك وان اوجبه في حال حياته المجزئة حالة الاضافة لاحالة العفو وانفق في النكاح كما  
العتق والهبة فالمعبر منه حالة العقد فان كان صحيحا فهو من جميع المال وان كان مريضا فهو من الثلث وكل مرض  
يؤثر منه فهو ملحق بحال الصحة لان حق الورثة والعقود لا تتعلق بمرور حاله الا في مرض الموت وبالبرهانية ان النكاح في  
الموت فلا حق لاحد من ماله **قال** رحمه الله وامسح ان اجبر ان اذ اجازت الورثة العتق في المرض فلا سعي على العتق  
لان العتق في المرض وصية على ماله وفي طوابع اجازة الورثة فلا يلزمه شيء لان المنع محرم فيسقط الاجازة على ما  
**ساق** رحمه الله فان حابا حر فهو حق وبك السوي او اذ احابا ثم عتق في المجابهة او اذ عتق ثم حابا  
فيما سواه وهو المرد بقره وبك السوي وهو اعز من ابي صيغة رحمه الله وقال رحمه الله بما سواه في المسئلتين  
والاصل منه ان الوصايا اذا لم يكن من ماله ما جاوز الثلث فكل واحد من اوصيها يبيع بثلث جميع وصية في الثلث  
لا يقدم البعض على البعض الا العتق الموقوف في المرض والعتق الملحق بموت الموصي كالنكاح الصحيح سواء كان مطلقا  
او مقيدا او المجابهة في المرض بخلاف ما اذا قال اذ مات فهو حر بعد موتي يوم العتيق منه ان كل ما يكون مقيدا اعتق  
الموت من غير حاجة الى التنفيذ فهو من العتق السابق على التنفيذ بعد الموت والبيع بثلث ما ينفذ  
بعد الموت من غير تنفيذ بنسب منزله الويون فان صاحب الدين ينفذ باستيفاد دينه اذا ظهر تجسس حقه وفي هذه  
الاشياء يبقى مستوفيا بنفس الموت والورث يقدم على الوصية فكل الحق الذي في معناه وغيره من الوصايا قد تساوت  
في البر والتساوي في الاستحقاق فاذا ثبتت هذه ما يقول ان العتق اقول لانه لا يلحق العتق والمجابهة يلحقها  
الفسخ ولا معتبر بالتقديم في الذكرا لانه لا يوجب التقديم في البنون الا اذا اخذ المصحق والستون الحقوق على ما جرى  
بناءه وابوصية رحمه الله يقول ان المجابهة اقول لانها ثبتت في حق عقد العتق والعتق فلا كانت تبرع عابثا لا ينفذ  
حتى ياذن الشفع وبك العبد والبيع المادون له ما والا عتاق بترج صيغة ومعنى فاذا اوجد المجابهة اولاد منعت

الا صفة فاذا اوجد العتق ولا وثبت وهو لا يحتمل الوقع كان من ماله من المراجعة وعلى هذا قال ابو  
حيفة رحمه الله اذ احابا ثم عتق ثم جاز قسم الثلث بين المجاهدين بغير نكاح وبما ما اصاب المجابهة الا  
خبرة قسم بغيره وبين العتق لان العتق مقدم عليها فيستويان ولو عتق ثم احابا ثم عتق قسم بين العتق الاول  
ومابين المجابهة وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني ولا يقال ان صاحب المجابهة يسترد ما اصاب العتق  
قسم بينه الذي يعبر في المسئلتين لكونه اول منه لانا نقول لا يمكن ذلك لانه يلزم منه الدور بانه ان صاحب المجابهة  
الاول في المسئلة الاول لو اسرد من العتق لكونه اول لاسترد منه صاحب المجابهة الثاني لاسواءهما ثم جاز  
اسرد العتق لانه يساوي صاحب المجابهة الثاني وفي المسئلة الثانية لو اسرد صاحب المجابهة ما اصاب العتق الثاني  
لاسترد منه العتق الاول لانه يساوي ثم اسرد صاحب المجابهة بوجوه الى ما ساقى والسبيل في الدور قطع و  
عندهما العتق اول في الحل فلا يرد السوء الى العتق **قال** رحمه الله وان اوصى بان يعق عنه بهن الماه عبد فله كل من ادرم  
لم ينفذ خلا في الجوز وهذا قول ابي حنيفة في العتق وقال يعق عنه بدين الماه وصية بنوع فربما يفتن في ما يمكن  
قياسا على الوصية بالجوز لانه وصية بالعتق ليعتق بدينه من ماله وتنفيذ في ماله بشرط اقل منه تنفذ في غير الموصي  
وذلك لا يجوز خلا في الوصية بالجوز لانه قرب بخصه في حق الله تعالى والمصحق لم يتبدل وصار كما اذا اوصى بوجع المجابهة  
فله كل بعض يدفع اليه الباقي وقبل من المسئلة مبنية على اصل اخر مختلف فيه وطون العتق في الله تعالى عندهما حتى  
يقول الشراة فيه من غير دعوى فلم يتبدل المصحق وعزل حق العبد حتى لا يتقبل فيه الشراة من غير دعوى فاختلق المصحق  
وهو البناء الصحيح لان الاصل ثابت معروف ولا سبيل لانكاره ولو اوصى بان يشترى بثلث ماله وطون العتق فيعتق  
عنه فاذا اوصى بثلث ماله بطلت الوصية باطلا فلهذا اقول اني صرحه وان كان قول الكفا لفرق اياه ان الوصية عنها  
وقع الشكل في صيغة فلا يصح بالشكل ولا كذلك مسئلة الكفا لانها كانت صحيحة فلا يبطل بالشكل ولو اوصى بان يشترى  
بثلث ماله عبد صرحه فبعتق بطلت الوصية عند **قال** رحمه الله ويعتق عبد من ثمنه حتى يدفع بطلت ان اذا  
اوصى بعتق عبد من ثمنه المولى في العبد ودفع الجناية بطلت الوصية لان الوقع قد صح لان حق ول الجناية مقدم  
على حق الموصي فكذلك اعلى حق الموصي له وهو العبد نفسه لانه يتلقى الملك من جهة الموصي وكل الموصي باق ان يدفع وجه  
يزول ملكه فاذا خرج به عن ملكه بطلت الوصية كما اذا باع الموصي او وارثه بعد موته بالدين **قال** رحمه الله وان



الى لا يطل الوصية ان فداء الورثة وكان الفداء في اموالهم لانهم هم الذين التزموه وجازت الوصية  
لان العبد فله من الجناية فصار كان لم يحن **قال** رحمه الله ونبلته ليزو ترك عبادا ريد عتقه في صحة  
والوارث في مرضه فالقول للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل من ثلثه شيء او يهرق على دعواه اي اذا اولى بثلثه  
ماله لزيد وله عمو واقواله في الوارث ان الميت اعتق هذا العبد فقال الموصي له اعتقه في الصحة وقال الوارث  
اعتقه في المرض فالقول قول الوارث ولا شيء للموصي الا ان يفضل من الثلث شيء او يقوم البينة ان العتق كان في  
الصحة لان الموصي يدعي استحقاق ثلث ماله من العبد لان العتق في الصحة ليس بوصية فينفذ من جميع المال والوارث  
ينكر استحقاق ثلث ماله من العبد لان العتق في المرض وهو مقدم على غيره من الوصايا فذهب الثلث بالعتق  
فبطل حق الموصي بالثلث فكان منكر الاستحقاق والقول المنكسر مع اليمين ولان العتق حازم والحوادث يضاف  
لما اقر بالاقاات للبتن في الظاهر شاهد الورثة فيكون القول قولهم مع اليمين ولا شيء للموصي الا ان  
يفضل من الثلث شيء من قيمة العبد لانه لا من احم له فيه فيسلمه ذلك او يقوم له البينة ان العتق وقع في الصحة  
فيكون له ثلث جميع المال من العبد لان الثابت بالبينة كالثابت معائنه والموصي حزم بالاجماع لانه ثبت صحة  
وكذا العبد اما عندنا في صحة فظاهر لان العتق حق العبد على ما عرفت من مزبده فيكون خضعا فيه لاثبات صحة  
واما عندنا فاعلان العتق فيه حق العبد وان كان حقا لله تعالى فيكون بذلك خضعا وهو نظم حل القذف فانه حق العبد  
وفيه حق المقذوف فيكون خضعا بذلك وكذا السرقة للمذوق حق الله تعالى وسرقة المالك حق العبد فلا بد من حجية  
حتى تغطي السارق **قال** رحمه الله ولو ادعى رجل ديني على الميت والعبد عتق الى في الصحة ولا مال له غيره فصدقهما  
الوارث سمي في قيمة ويدفع الى الغريم وهذا عندنا في صحة رحمه الله وقال رحمه الله يعتق ولا يسعي في شيء لان  
الدين والعتق في الصحة يظهر اهما بتقدير الوارث في كلام واحد فصار كانهما واجبا معا او ثبت ذلك بالعتق والعتق  
في الصحة لا يوجب السعاية وان كان على العتق دين وله ان لا يقر بالدين اقوى من الاقرار بالعتق ولهذا يعبر اقوال  
بالدين من جميع المال والعتق من الثلث والا فويل يدفع الادنى فصار كاقراء الموت نفسه بان ادعا عليه رجل دين او عتق  
عتقا في صحة فقال في مرضه صدقنا فانه يعتق العبد ويسعي في قيمة فكذا عندنا فقيمة الدفع ان يبطل العتق في  
المرض اصلا الا انه بعد وقوعه لا يحل البطلان فيدفع من حيث المعنى باجبار السعاية عليه ولان الدين سبق فانه لا

مانع له من الاستناد فيستند الى حاله الصحة ولا يمكن استناد العتق الى تلك الحالة لان الدين يمنع العتق في  
حاله المرض مجازا فيجب السعاية وعلى هذا الخلاف اذا مات وترك المذوم فقال رجل لي على الميت المذوم  
دين وقال في مرضه فذكر اخر هذا الا ان كان له من دينه ودعيه ففضل الوديعة اقوى وعندها سواها كذا في  
الهداية وقال في الزاوية ذكره في الاسلام والكيسان الوديعة اقوى عندها لانه عكس ما ذكر في الهداية ثم  
قال وذكر في المنظومة ما يؤيد ما ذكر في الاسلام والكيسان فقال لو تركت الفاء وهذا يدعي ديني وذاك قال  
هذا مودعي والابن قد صدق عذري معا السوي ولعطيا من اودعا ودية قول من يقدم الوديعة ان الوديعة تثبت  
في الاجنى الا في الوارث في الرقة او الاثم ينتقل الى العيني فكانت الوديعة اسبق فلان صاحبها حق  
كما لو كان الموت حيا فقال صدقنا ووجه قول من سواهما ان الوديعة لا يظهر الا مع الذي يقتضيان قبيحا  
صان كما لو اقر بالدين في بالوديعه بخلاف اقرار الموت نفسه لان اقراره بالدين ثبت في الذمة وبالوديعه يتنازل  
العيني فيكون صاحبها اول السعلق حقه لا اقرار الوارث بالدين متنازل عن التركة كما قرأ بالوديعه يتناول  
العيني فافترقا وصاحب المال في صنع ايضا ما ذكره في الهداية وجعل الاصح خلافه **قال** رحمه الله وعقوق  
الأم بعد قدمت الغريم وان اخرج الحج والركاة والكفارات لان الغرض اهم من الغفل والظاهر من البداية  
بالام **قال** رحمه الله وان تنازل في القوة بدلي بايديه لان الظاهر من حال المزارع يداها على الام عمل  
وان ثبت بالظاهر كالثابت نصا فصار كانه نفس على تقدمه باعتبار حاله فيقدم الزكوة على الحج لسعلق حق العبد  
بها ولا يبين ان الحج يقع على الام ببقاء المال واليون والركن بالمال فقط فالحج كان لا ياقون وهو قول  
مخو رحمه الله ومما يقدم على الكفارة لرحمتها على الام فوجه الوعيد فيها ما لم يات بغيرها قال رحمه الله تعالى  
والذي يكتزون الذهب والفضة ولا يفتقونها في سبيل الله والام وقال تعالى فتكونوا جياهم وجنورهم  
وقال تعالى ومن كفر فان الله غني عن العالمين كان قوله ومن ترك الحج الى غير ذلك من النصوص والاجاز الواردة  
فيها او كفارة القتل والظهار واليمين مقدمة على صدقة الفطر لانه عرف وجوبه بالكتاب ومن صدقة الفطر  
وصدقة الفطر على الاصح للماتفاق على وجوبه دون الاصح وعلى هذا القياس تقدم الاقوال الا قول من قدم  
كفارة القتل على كفارة الظهار واليمين لان الاقوال واكثرها تغليبها منها الا بان الاسلام شرع في التخيير



عن ادواتهم تقدم كفارة اليمين على كفارة الظهار لا يجب بهنك حرمه اسم الله تعالى وكفارة الظهار  
وجبت بايجاب حرمه على نفسه فكانت كفارة اليمين غلظا واقوى وما يلزم اجاب تقدم منه الوصي لمباينا والاصل  
فيه ان الوصايا اذا اصبحت لا يقدم البعض الا العتق والحجامة على ما بنا من قبل ولا معية بالتقديم ولا بالنسبة  
علم يفسر عليه وهذا هو اولي جماعة على التعاقب يستوون في الاستحقاق ولا يقدم احد على اخر غير ان المستحق  
اذا اختلفت اقسامه بالثلاث الوصايا كلها تقدم الام فالام باعتبار ان الوصي سيد الام عادة فيكون ذلك كما  
لتصميم عليه لانه من علمه قضاء من صلح او صوم لا يستغل بالنقل من ذلك الجسدي ويترك القضاء عادة ولو  
فعل ذلك نسب الحق فاذ كان كذلك فلو وصي لادمي مع الوصايا بالحق والصدق وكان الادمي معينا قسم الثلث  
على جميع الوصايا ما كان الله تعالى وما كان للعبد في اهل القربى من المال تيسر الذي ذكرناه ويقسم على عدد القربى  
وجعل جميع كوصية واصل لانه ان كان المقصود بجمعها وجه الله تعالى فلو اوصى من في منزلة مخصوصة كما ينو  
وصايا الادمي فيكون لاجلهم من مستحقة بانفراد كما يخرج فيقدم من الام فالام على ما بنا وان كان  
الادمي غير معين بان اوصى بالصدق على الفقراء لا يقدم الاقوى فالاقوى لان الحق يمتدح الله تعالى اذا  
لم يكن له مستحق معين **قال رحمه الله** وبخمس الاسلام اجموعه بطلان من ينجح ركب ان اذا اوصى بنحو الاسلام  
اجمعا بطلان من ينجح ركب ان الوصي علم ان ينجح من ينجح عليه الاجماع كما وجب ان الوصية لا اداء  
مأخوذ الوصي علمه وانما شرط ان يكون رابك لانه لا يلزم ان ينجح ما يشاء فوجب عليه الاجماع ان الوصي الذي لم ينجح  
**قال رحمه الله** والا فمن حيث يبلغ ان كان لم يبلغ الثلث النفقة اذا اجموعه من ينجح ركب ان اذا اوصى بنحو الاسلام  
والقياس لا يوجب له اوصى بالحق على صفة ومدة تملك الصفة فيه ولكن جاز ذلك مستحبا لان مقصود  
ينفذ الوصية بحيث ينفذ ما امكن ولا يمكن على هذا الوجه فيكون يملكه وهو اولى من ابطاله بخلاف  
العتق وقد فرقنا بين ما في اوصى بان يشترط اجماعا لقرن قضاء بعضه على قول ابي حنيفة رحمه الله **قال**  
ومن خرج من ينجح ركب في العتق واوصى بان ينجح ركب من ينجح ركب وان اجموعه من موضع اخر فان كان  
اقرب من ينجح ركب الى مكة فمنها النفقة وان كان ابعد لاضمان عليهم لانهم في الاول لم يحصلوا مقصود بصفة  
الكفاة والاطلاق يقتضي ذلك وفي الثاني حصلوا مقصودهم وزيادة وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال رحمه الله

الذي يخرج عنه من حيث ما استحق لان سفر بنيت له وقع قربة وسقط فرض قطع المسافة بقدر وقدر  
قع اجرة على الله لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ولم ينقطع سفره لم يكتسب له حج فهو رقيب  
من ذلك المكان كانه من اهل ذلك المكان بخلاف ما اذا اخرج من بيته للحج لان سفره لم يقع قربة فيخرج عنه من ينجح  
ولا ينجح ركب الله ان الوصية ينصرف الى ما ينجح من ينجح لانه الواجب عليه على ما قررناه وعمل قرائن قطع بالموت لقوله  
عليه السلام كل عمل ابن ادم ينقطع بموته الا لك الحديث والمراة بالموت حتى اصحاب الاخرة من الثواب وهذا خلاف  
فمن له وطن له وامام له وطن فيخرج عنه من حيث ما ينجح لانه لو حج بنفسه لما كان يتجهى من حيث هو فكذا  
اذا حج غيره لان وطنه حيث حل **قال رحمه الله** والحاج الى مكة من غير منزل الى ما مور بالحق عن العتق فخرج من  
الطريق فحكم الحاج من غير ان يات في الطريق حتى ينجح ثانيا من وطنه عن ابي حنيفة وعندها من حيث  
ما ت الاول وقد ذكرناه في كتاب الحج والله اعلم **باب الوصية للاقارب وغيرهم**  
**قال رحمه الله** حرمه ملاصقون وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وهو القياس لانه ما يؤخذ من الجارية ورتة وفي الملا  
ولهذا حمل قوله عليه السلام الجار احق بسبقته لا يستحق النفقة غير الملاصق بالجوار ولانه ما يؤخذ من ابي حنيفة  
الابن ان لا يدخل فيه جار الحلة وجار الاراضى وجار القربة وجب منه الى اخفى الخفوص وهو الملاصق وفي الا  
سكنى وهو قوله جار الرجل من سكن حلة وتجرهم مسجد الحلة لان الملاصقون جيران عرق وشرا عاقل  
عليه السلام لا يصلح لجار المسجد الا في المسجد فقتل من سبب النماء ولان المقصود بالوصية للجار ان  
يبرح ويحسن اليهم واستجابا منظم للملاصقين وغيرهم الا انه لا بد من الاضطرار ليحقق معنى الاسم والا  
بخل لا عن ائمة المسجد وقال الشافعي رحمه الله الجار الذي لا يرضى دار من لا جانب لقوله عليه السلام حق الجار  
اربعون دارا هكذا قلت هذا ضعيف عن اهل النقل فلا يمكن الاحتجاج به ويستوى في الجار الساكن و  
الماكل والركن والاني والمسلم والذمي لان الاسم يناول الكل ويدخل فيه العبد الساكن عنق لان مطلق هذا  
الاسم يناوله ولا يدخل عندها لان الوصية له وصية لمولاه وهو ليس بخارج حلق الملبس لان استحقاق  
ما في بين والاخصاص بمنته له ولا يملك المولى الا بالملك منه الابن ان يجوز له اخذ الركن وان كان مولاه  
غنيا بخلاف الفق والمديون والولد والارملة تدخل لان سكنه مضاف اليه ولا يدخل التي لها عمل



لان سكنها بغير مضاف اليها وانما هي شجر فلم يكن جارا حقيقيا **قال رحمه الله** واجرا ان كل ذي رحم محرم من احواله  
بحاروي انما علمه السلام لما تروى الصفة اعتق كل من ملك من ذريته محرم من اكرامها وكانوا يسمون  
اصرار النبي صلى الله عليه وسلم وهو التغير اختيارا ومحو ابي عميد رحمه الله وفي الصحيح الاصرار اهل بيت المواته و  
لم يغير بالرحم وقال الفرابي قوله تعالى وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا فالخلق نظام والله  
الذي خلق نظام كنبات النعم والخال وانما علم من القرابة التي تجل تزوجها وابن عباس خلاف ذلك فانه قال حرم  
الله من النسب سباعا ومن الصهر سباعا ومنكم انكم اهل قوله وبنات الاخت ومن الصهر سباعا وامراكم  
اللاقي رصفكم اهل قوله وان تجعوا بين الاختين قال في المغزيب عقيب كرهه قاله الارزهره هذا هو الصحيح  
لا ريب فيه هذا هو المذكور في كتب اللغة وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من ذوجه ابنة وزوجه ابنه وزوجه  
كل ذي رحم محرم لان الكل اصرار ومنه ان هو محرم من ذوجه او معتد من طلاق رجعي لما بين سوا  
ورثت بان ابا زافي الموصى او لم يرث لان الرجعي لا ينقطع النكاح والباين يقطعه وقال الحلواني الاصرار في عرفهم  
كل ذي رحم محرم من نسائه التي يموت هو وعن نسائه او في من من ذوجه او عرقا ابوالمواته واما ولا يسميهم صهرا  
**قال رحمه الله** واختاره في كل ذي رحم محرم من ذوجه او عرقا ابوالمواته واما ولا يسميهم صهرا  
في رحم محرم من ذوجه او عرقا ابوالمواته واما ولا يسميهم صهرا  
الحواله **قال رحمه الله** واهله ووجهه وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال الامام رحمه الله تعالى ولا يسميهم صهرا  
ونظمهم بغيره غير ما ليك اعتبارا للعرف وهو مويد بالنسب قال الله تعالى واتوني باهلكم اجمعين وقال تعالى  
واهلك الامواته والمراد من كان في عياله ولا يسميهم صهرا لانهم يسمون ذكرا والنسب والعرف قال الله  
تعالى وساروا على وقالوا اهلكوا او من قولهم تاهل ببلد كذا والمطلق ينصرف الى الحقيقة المستعلة **قال**  
رحمه الله والاهل بيته لان الال القليلة التي ينسب اليها فدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل ابائه الى اقصا اب له في الاسلام  
الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم والمطاف والصغير والكبير سواء ولا يدخل فيه اولاد البنات والاولاد الفوت  
ولا احد من قوايه ام لا يسمون الى ابيه وانما يسمون الى ابايهم فطوائف من جنس النسل من اولاد البنات  
ومن اهل بيت ام لان النسب يترتب من الاباء **قال رحمه الله** ووجه اهل بيت ابيه لان الانسان يتجنس بابه فصار

كانه وجهه فيكون حكمه حكمه في جميع ما ذكرناه ويدخل فيه الاب والجد لان الاب اصل النسب والجد اصل النسب وقال  
في الحاشية لو كان الابن الابن حيا لا يدخل تحت الوصية لان الوصية للمضاف لا للمضاف اليه ولو وصيت المرأة لجنسها  
اولادها لغيرها لا يدخل ولا يولد ولا يولد ما ينسب اليه الا ان يكون ابوه من قوم ابراهيم **قال رحمه الله** وانما اوصى بالقرابة  
والوارث فيكون للابنتين قصاصا وهذا عند ابي حنيفة وقال الوصية للابن من نسبه كما في قوله في الاسلام وان  
العمة اذا وقفت الوصية لاقربا لجد من اولادها في الكسب يدرى الاسلام صرفه الى اولادها في طالع من شرط  
السلام صرفه الى اولادها لغيره ولا يدخل اولاد عبد للطلب بالاجماع لانه لم يدرى الاسلام لعمان الامم بناول  
الكل لان لفظه القريب حقيقة للكل اذ هي مشتقة من القرابة فيكون اسمها للابن فامت به فبناول مواضع الخلاف وهو  
ولا يسميهم صهرا لان الوصية لخت الميراث وهي الميراث بغيره الاقرب والاقرب فكذا في اخيه لان الاخت لا تختلف الاخت  
في الاصحاب ولان المصطفى من حق الوصية تلافيا فطوى قائمه الواجب وهو صلة الرحم والوجوب محقق بذوي الرحم المحرم  
ولا اعتبر بطلان اللفظ بعد انعقاد الاجماع على تركها فان كانا مقيدين بما ذكره الشافعي رحمه الله من بالا والادنى ولا يدخل  
فمنه قربة الولاد على لانهم لا يسمون اقربا عادة ومن سمي والقرابة كما من موقوف اذا عرفت من اهل اللغة  
من يتقبل ابيه بواسطه عينه ويتقبل الوالد والولد بنفسه لا بعينه ولهذا عطف القريب على الوالد في قوله تعالى الوصية  
للمواري والاقربين والعطف للمغايرة ولو كانا منهم ما عطفوا عليهم ويدخل فيه الجد والجد والجد والجد  
ظاهر الرواية في حنيفة وابي يوسف رحمه الله انهم لا يدخلون في قوله ما ذكرناه من انهم لا يسمون اقربا في الاسلام كما  
في ذلك الزمان حتى لم يكن اقربا الانسان الوصي يسمون الى اقصا اب له في الاسلام كقربة فاما في دخلنا فيهم كقربة لا يمكن  
احصاؤهم فيعرف الوصية الى اولاد ابيه ووجهه ووجهه واولاد امه ووجهه ووجهه امه ولا يسمون الى كقربة في كل مستوى  
الحرم البعد والسم والمطاف والصغير والكبير والذكر والانثى على المذهبين وانما يكون للابنتين قصاصا وعند لان  
المذكور في لفظ الجع في الميراث يراد بالجميع المشي فكذا في الوصية لان اخيه قال في عرفه هذا ظاهر في الاقارب  
شوه واما في الانساب فكل من لا يجمع نسب فيه لا يدخل في قوايه من جهة الام فكل من دخلوا فيه حنا **قال رحمه الله**



فان كان له عات وظلت فهي لغيره لا زما اقرب كما في الارث ولفظ الحج يورثه المني في الوصية على ما بينا فيمكن في رها  
وهو لغويان صنف ربه له وضوحها يكون بينهم ارباعا لانها لا يعبث ان القرب **قال** رحمه الله ولو لم يولد له  
كان له النصف وانما النصف ان لو كان له عم وظلان كان للعم النصف او لم يولد له النصف لان اللفظ جمع فلا بد  
من اعتبار معنى الجمع فيه وهو الاثنان في الوصية على ما عرف فيضم الى العم الحلالان ليعبر جمعا فياخذ هو النصف لانه اقرب  
ويأخذ النصف لعدم من يتقدم عليه فيه خلافا اذا اوصى لذي قرابة حيث يكون جمع الوصية للعم لانه لفظ مفرد  
فيخرج الواحد جميع الوصية او لا يقرب لو كان له عم واولاد غير كان له النصف الوصية لما بينا لا بد من اعتبار  
الجمع فيه ويرد النصف الى الورثة لعدم من يتقدم عليه في اللفظ جمع ولذا ناه اثنتان في الوصية فيكون الواحد منها  
النصف فلهذا يعطى النصف والنصف الاخر يرد الى الورثة **قال** رحمه الله ولو لم يولد له عم ولا اولاد من كان  
مع الجمع قد تحقق رها فاستحقوا حصته لو كان له احوال مع ما لا يستحقون شيئا لانها اقرب لاحاجة الى الضم اليها  
كما في النصاب بها ولو اخدم المحرم بطلت الوصية لانها مقيد بهذا فلا بد من مراعاة وهذا كله عند أبي حنيفة  
**رحم الله** وعرض لا يبطل ولا يختص الاعمام بالوصية دون الاحوال لما عرفت من وجهها **قال** رحمه الله ولو ولد فلان  
لذكر والاني على السواء ان لو اوصى لولد فلان فالوصية منهم للذكر والاني سواء لان اسم الولد يشمل الكل وليس في  
اللفظ شيء يقتضي التفصيل فيكون الوصية بينهم على السواء **قال** رحمه الله ولو ورثة فلان للذكر مثل حظ الانثيين  
اما اذا اوصى لورثة فلان كانت الوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لانا لا اسم مشتق من الوصية وانه على سبيل  
اولاده واخوته كذلك فكذا الوصية ولان التخصيص على الاسم المشتق يدل على ان الحكم يترتب على ما اوصى  
شفاق فمات من العلة الا بوان الله كما نص على الورثة بقوله وعلى الورثة مثل ذلك ترتب الحكم على  
وجبت النفقة بعد رها ثم طاعت الوصية ان موت الموصي لورثة قبل موت الموصي حتى يعرف رثته هو حجة  
لومات الموصي قبل الموصي لورثة بطلت الوصية خلافا اذا اوصى لولي ولو كان مع الورثة موصاه اخر قسمتهم  
وبينه على عدد الولوس ثم ما اصاب الورثة جمع وقسمتهم للذكر مثل حظ الانثيين **باب**  
**الوصية بالخدمة والسكنى والقرن** **قال** رحمه الله ونوع الوصية بخدمة عبده وسكنى داره من ماله  
وابدا لان المنافع يصح ملكها في حالة الحياة بيد وبغير يد فكذا ابعوا المات الحاجة كما في الايمان ويكون محبوبا

على كل الميت في حق المنفعة حتى يملكها الموصي له على ملكه كما يستوفى الموقوف على منافع الوقف على حكم ملك الوقف  
ويجوز وقفه ومواريه كما في العادة فانما يملك على اصلها خلافا للميراث فانها خلافة فيما يملك المورث  
وتفسيره بان يقوم الوارث مقام المورث فيما كان له وذلك في معنى سيق والمنفعة عرضي فلو كان الوصية بغلة الوا  
العبد جاز ان لا يملكها بدل المنفعة والجوز الوصية بها الحاجة وهي تشمل المالا الموصي محتاج الى المقر الى الله تعالى  
بما تقرر عليه وكذا الموصي محتاج الى قضاء حاجة باي شيء كان **قال** رحمه الله فان خرج العبد من سبيل المولى  
لان حق الموصي له في الثلث لا يورثه الورثة فيه **قال** رحمه الله والا ان لم يخرج من الثلث خدم الورثة يورثون  
والموصي له يومئذ لا حق في الثلث وحقهم في الثلثين كما في الوصية بالعين ولا يملك قسمه العبد اجزا لانه لا يتجزأ  
فمن انا الى الهياكل فيخدمهم المالا هذا اذا كانت الوصية غير موفقة وان كانت موفقة بوقت كالسنة مثلا فان  
كانت السنة غير معينة وخدم الورثة يومين والموصي له يوما الى ان يمضي ثلث سنين فاذا مضت سلم الى الورثة لان  
الموصي له استوفى حقه وان كانت معينة فان مضت السنة قبل موت الموصي بطلت الوصية وان مات قبل مضتها بخدم  
الموصي له يوما والورثة يومين الى ان يمضي ثلث سنين فاذا مضت سلم الى الورثة وكذا الحكم لو مات الموصي بعد  
بعض خلافا للوصية بسكنى الدار اذا كانت لا يخرج من الثلث حتى يقيم على الدار المالا لا انتفاع بالمال كما ان  
قسمت بين الدار اجزاء وهو اعدل للشوية بينهما زمانا وذا ناه في الهياكل نفوق اصدوا زمانا ولو اقسما الدار  
مهاياة من حيث الزمان يجوز ايضا لان الحق لهم لان الاول اولى بكونه اعدل وليس للورثة ان يسبقوا في ايد  
من يملك الدار لان حق الموصي له ثابت في سبيل جميع الدار ظاهر بان ظهر للميت مال اخر وخرج الدار من الثلث وكذا  
له حق المراهي فيما في ايديهم اذا جرب ما في يده والبيع يتحقق باطل ذلك فيمنعون عنه وعرضي يوسف لهجه  
ذلك لانه خالف حقهم والظاهر الاول والمغيب ما بينا **قال** رحمه الله وبموت يعود الى ورثة الموصي ان يموت الموصي  
له يعود العبد والدار الى ورثة الموصي لانه اوجب الحق للموصي ليس من المنافع على حكمه فلو انتقل الى وار  
الموصي له استحق ابتداء من ملك الموصي بغير رضاه وذلك غير جائز **قال** رحمه الله ولو مات من حياة الموصي بطلت  
ان لو مات الموصي قبل موت الموصي بطلت الوصية لانها تملك على ما بعد الموت وفي الحال ملك الموصي ثابت فيه  
ولا يتصور ملك الموصي له بموت فبطلت **قال** رحمه الله ويخرج بسنة فوات وفيه طرق له عن الترخ وان زاد



ابدا عن الفرع وما يستقبل كغلة بستانه ان اذا اوصى بستانه ثم مات فيه فرع كان له عن الفرع و  
هذا وان قال له فرع بستانا ابدا كان له عن الفرع ومثله فيما يستقبل على ما شئ وان اوصى بغلة بستانه فله  
الغلة الثابتة وغلة فيما يستقبل فحاصلة ان اذا اوصى بالغلة استحقه دايما وبالفرع لا يستحق الا القايما الا  
اذا زاد ابدا تخيلا فهو كالغلة فيستحقه دايما وهو المراد بقوله وان زاد ابدا له عن الفرع وما يستقبل  
كغلة بستانه ان اذا زاد في الفرع لفظ ابدا صار كما اذا اوصى بستانه من غير زيادة في فرع يستحق الموجود و  
ما سيوجد فيها فحتاج الى الفرق بينهما والفرق ان الفرع اسم للموجود عرفا فلا ينال المعلوم الا بولا  
لا ينال مثل التخصيص على الابدا ولا ينال الا ينال المعلوم والمعلوم مذكور وان لم يكن شأنا ما الغلة  
فبنتظم الموجود وما يكون بعض الموجود مودة بعد اخر فرع فباقي فلان ياكل من غلة بستانه ومن غلة ارضه ودان  
فاذا اطلقت تناول الموجود والمعلوم من غير توقف على دلالة اخر انما الفرع فاذا اطلقت يرد بها  
للموجود لا ينال المعلوم الا بوليل لا يوصله وانما قيل بقوله وفيه فرع لانه اذا لم يكن في البستان فرع و  
المسئلة بحالها فهي كسئلة الغلة في تناولها الفرع المودعة ما عاش الموصي وانما كان كذلك لان الفرع اسم  
للموجود حقيقة ولا ينال المعلوم الا بجازا فاذا كان في البستان فرع عند موت الموصي صار مستغلا في  
حقيقته فلا تناول الجاز واذا لم يكن فيه فرع تناول الجاز ولا يجوز الجاز بها الا ان اذ كلفنا الابدين او اما  
اعلا بعموم الجاز لا جبا من الحقيقة والجاز **قال رحمه الله** ويصوب عنه وولوله وليناله الموجود عند موت الموصي  
ولا اذا اوصى بهن الاشياء كانه له الموجود عند موته لا يستحق ما سيحدث بعد موته سواء قال ابدا او لا  
الوصية الجاز عن الموت فيجوز وجوده من الاشياء من هذا هو الحق لكن جاز الوصية في الغلة المودعة ومن  
المودعة غلة ما ينال لا يستحق بغير الوصية من العتق كالمزارعة والمعاملة فلان يستحق بالوصية اول لانها او  
س بابا من غير ما وكذا الصوف على الظاهر والبن في الفرع والولد الموجود في البطن يستحق جميع العتق بتعاقب الخلع  
مقصودا فكذا بالوصية ما ذكرنا وما المعلوم من ان لا يستحق من الموقوف فكذا بالوصية ثم مسائل هذا  
الباب رجوعه لمنه من ما يقع على الموجود والمعلوم ذكر الابدا ولم يذكر الوصية بالخدمة والسكن والغلة و  
الفرع اذا لم يكن في شئ من الفرع عند موته ومن ما يقع على الموجود دون المعلوم ذكر الابدا ولم يذكر الوصية

اي

بالبن في الفرع والصوف على الظاهر والولد في البطن ومن ما يقع على المعلوم والموجود ذكر الابدا  
والافعال الموجود فقط كالوصية بفرع بستانه وفيه فرع والا اعلم **باب وصية النبي**  
**قال رحمه الله** في جعله ان يبع او كنيه في حقه فانه يورث لانه بمنزلة الوقف عن ابى حنيفة والوقف  
لن لا يلزم فيورث فكذا هذا وما عندهما فلان هو حقيقة فلا يبع وان كان قربة في معتقدهم بنى اشكال على  
قول ابى حنيفة وهو ان هذا عندهم كالمسجد عند المسلمين والمسلم ليس ان يبيع المسجد فوجب ان يكون الذي يبيع  
كذلك لانهم عن غير كون وما يعتقدهم من وجوبه ان المسجد مجردة عن حقوق الناس وصار خالها لله ولا  
كذلك البيعة في معتقدهم فانها لما في الناس لانهم يكونون في ايدى فروع من موتهم فلم تفر حرمة عن حقوقهم  
فكان ملكا فرائدا ونحوه من الصورة يورث المسجد بغير ما في بيانه **قال رحمه الله** وان اوصى بذلك لعموم سمين  
فهو من الثلث ان اوصى ان يبع او كنيه لثلاث معينين فهو جاز من الثلث لان الوصية من مائة الا  
تختلف ومعنى التملك ما يمكن تقيدها **قال رحمه الله** اعتبار المسمى **قال رحمه الله** وبان كنيته لعموم غير معين تحت  
كوصية خري مستأمن بطل حاله مسلم او ذى ان اوصى بدار ان تبنى كنيته لعموم غير معين تحت كوصية خري  
الى اخره اما الاول وهو ما اذا اوصى ان تبنى ان كنيته بغير معين فهو قول ابى حنيفة ومنه الوصية باطلا  
لان هذا وصية حقيقة وان كان في معتقدهم قربة والوصية بالمعصية باطلة لان في تنفيذها تعبر بالمعصية  
ولابى حنيفة رحمه الله ان من قربة في معتقدهم وخي امرنا بان نتركهم وما يدعون فحوزنا على معتقدهم  
لا يجوز الوصية باعتبار الاعتقاد فكذا اعكس الفرق لابي حنيفة بن بشار اوصى الوصية بالبناء ليس بسبب  
لوزن الملك وانما يزول ملكه البان بان يصر بحر خالها الله تعالى ومساجد المسلمين والكنيه لم تفر حرمة  
لله تعالى ما بنا فيورث عنه خلاف الوصية لانا وضعت لانا لملك غير ان بنوت معتقدهم الوصية وهو الملك  
استحق فيما ليس بغيره عندهم فيبيع فيما هو قربة عندهم على معتقدهم فيزول ملكه فلا يورث قال من يباخر جرم الله  
هذا اذا اوصى ببناء في القرى وما في المص فلا يجوز بالاتفاق لانهم لا يكونون من احوال البيعة في الامصار وعلى  
هذا الخلاف اذا اوصى ان يبيع خزانين ويطلق المشركون من غير تعيين لما ذكرنا وان كان لعموم معينين جاز بالا  
تعاقد عا انه يملك فحاصله ان وصايا النبي لانه اقسام من ما هو جاز بالاتفاق وهو ما اذا اوصى باهو قربة



نحن نأول بغيره في معتقدهم كما إذا وصى بالحق أو بغيره المولى أو بالحق أو بغيره المولى أو بالحق أو بغيره المولى  
 عندهم إلا أن يكون لقوم باعياهم فيصحب باعتبار التملك ومن مالهو مختلف فيه وهو ما إذا وصى بأهوه قربة عندهم  
 وليس بغيره كالبنا الكنية لقوم معينين وخوة فغنى في حصة لجوز وغنىها للجوز وإن كان لقوم معينين  
 لجوز بالاجماع وقد ذكر بهذا النوع في أول الباب فحاصله أن وصية لقوم معينين لجوز في الأصل على أنه قليل لهم  
 وما ذكره من الجهة من نزع المباد وجوه خرج منه عا طريق المشورة لا على طريق الالتزام حتى لا يلزمهم أن يصرفوه  
 في الجهة التي عينها هو بل يفعلون به ما شاءوا إلا أنه ملكهم والوصية إنما صح باعتبار القليل لهم وصاحب الهداية إذا  
 كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم إلا أن المؤمن بنا الأحكام على ظاهر الإسلام وإن كان يكفر فهو بمنزلة المرتد  
 فيكون على الخلاف المعروف في نفقته قال صاحب الهداية في المرتد الإجماع أنه يصح وصاياه لأن ما بقي على الردة خلاف  
 المرتد لأنه يغفل أو يسلم فجعلها كالزمنة وقال السفينة في الزيادة وذكر صاحب الكتاب في الزيادة على خلاف هذا  
 وقال بعضهم لا يكون بمنزلة الزمنة وهو الصحيح لا يصح من وصية والفرق بين الزمنة أن الزمنة تقضى على اعتقاد  
 وأما المرتد فلا تقضى على اعتقاده قال الأرجح في غوربه الأشبه أن يكون كالزمنة فجوز وصيته لأن لا تقتل ولهذا  
 لجوز جميع نعم فإنما فكذلك الوصية كأنه أراد بقوله صاحب الكتاب صاحب الهداية وذكر الغني في الزيادة أن المرتد  
 عن الإسلام إلى النفرانية واليهودية أو الجوسية حكم وصاياه حكم من استقل البرهم فخرج من مخرج من وهو اعتقاده وأما  
 عبداني ضعيفة فوصية موقوفة وصاها المرتد تافضت بالاجماع لأن لا تقتل عندها وقال قاضي خان المرتد الصحيح  
 إننا كالزمنة فجوز من ما جاز من الوصية وما لا فلا وأما الثاني وهو ما إذا وصى الحر لمسلم فلأنه أهل للتبليكا  
 بمنزلة الكا ليهية وخوة فكذا مضاف ولو وصى بالكر من التلث أو بماله كله جاز لأن اعتناء الوصية عازد على التلث  
 حتى الورثة وليس لورثته حق من لا لزم لعوات من حفيها ولأن حرمته ماله باعتبار الأمان والأمان كان لحقه لا  
 لحق ورثته وقد استقطا حقه فجوز ومثل إذا كان ورثته معه لا يجوز أكثر من التلث إلا بإجازة ثم لأنه بالأمان التزم  
 أحكاما فصار كالزني ولو وصى ببعض ماله أخذت الوصية ورد الباقي إلى ورثته وكذا الوصى مستكنا من مثله ولو  
 اعتق عبد عند الموت وأجره جاز ذلك كله من غير تقييد بالعتق بالباقي وكذا الوصى لمسلم أو ذمي بوصية جاز لأنه  
 مادام في الإسلام فهو كالزني في المعاملات ولهذا يصح عقود التبليكات منه وتبرعاته في حال حياته فكذا بعد موته

في الضم رعاية الحقن حق الموصى وحق الورثة لان تكليف النظر حصل به لان النظر يتم باعانة غيره ولو شاع الوصي  
اليه ذلك فلا يجبه حتى يعرف ذلك حقيقة لان الشك قد يكون كاذبا تخفيفا على نفسه ولو ظهر للخلاف جرح اصلا  
تبدل به غيره رعاية للنظر من الجانبين ولو كان قادرا على التفريق وعوامي منه ليس للخلاف ان يخرجه لانه مختار  
اليمين ولو اختار غيره كان دونه فحان ايضا واولي الابرار انه قدم على اليمين مع وفور شفقة قاولي ان يقدم على  
غيره وكذا اذا شك الورثة او بعضهم الوصي انه لا ينبغي له ان يعزله حتى يدوله عن خيانه لانه استفاد الولاية من يمين  
غيره انه اذا ظهرت الخيانة قابت الامانة واليمين انما اختار لاجلها وليس من النظر ان يقاها بعد فواته وهو لو كان  
جبالا فله من فيجوب لفافه فبا به عن جرحه ويقع غير مقامه كانه مات ولا وصي له **قال رحمه الله** وبطل فعل امد الوصين  
الا اذا وصي الى اثنين لم يكن لاصدعهما ان يتصرف في مال اليمين فانصرف منه فهو باطل وهو عنوان صيغة ومحد وقال  
ابو يوسف ينفرد كل واحد منهما بالتصرف ثم قيل الخلاف فيها اذا وصي الكل واصدعهما بعقد على صفة واما اذا وصي اليهما  
بعقد واحد فلا ينفرد اصدعهما بالاجماع كذا ذكره الكلبان وقيل الخلاف فيها اذا وصي اليهما معا بعقد واحد واما اذا  
وصي الكل واصدعهما بعقد على صفة ينفرد اصدعهما بالتصرف بالاجماع ذكره الخوازمي عن الصنفاء قال ابو الليث وهو الاصح  
وهو باه و قيل الخلاف في الفصلين جميعا ذكره ابو بكر الاسكاف وقال في المبسوط وهو الاصح خلاف الوكيلين اذا وكلهما  
تفرقا جفت ينفرد كل واحد منهما بالتصرف بالاجماع والفرق ان في الثاني في الابداء دليل على جرح الاول من المباشرة وصلا  
وهذا لان الابداء الى الثاني يقتضيه الاشارة مع الاول وهو مبكر الرجوع عن الوصية الى الاول فبذلك اشر الى الثاني معه وقد  
يوصي الانسان الى غيره على انه يتمكن من القيام بمقتضى هذه وصية ثم يتبين له عجزه عن ذلك فيضم اليه غيره فصار غيره الابداء اليهما  
معا ولا كذلك الوكيل فان رضى الموكل قائم ولو كان الوكيل عاجزا باشر بنفسه لم يمكن من ذلك وما وكل علم ان امراده ان ينفرد  
كل واحد منهما بالتصرف ولان وجوب الوصية عند الموت فيثبت اماما خلافا للوكالة المتعاقبة فاذا ثبت ان الخلاف  
فيهما معا فابو يوسف رحمه الله يقول ان الوصاية سبيلها الولاية وهو وصف شرعي لا يتجزئ فيثبت لكل واحد منهما كولاية  
الانطلاق للاطمين وهذا لان الوصاية خلافة وانما يتحقق الخلاف اذا انتقلت اليه على الوصية الذي كان ثابتا للموكل  
وقد كانت بوصف الكمال فيستقل اليه كذلك ولان اختيار الموكل اباها يؤذن باختصاص كل واحد منهما بالشفقة  
فصار كواضع الالسينة ولما ان الولاية ثبت بالتفويض في ابا وصف التفويض وهو وصف الاجتماع لانه



شرط عقيد اذا اراد الوصي ان يكون كوا من المتبرع ولم يرش الموصل الى المنة فصار كل واحد في هذا السبب منزلة  
 شرط العدل وهو لا يشترط بملك فلان باطلا خلافا للاخوين في الاصل لان السبب هناك القراءة وقوله  
 قلت بل واحد منهما كمالا ولان الاصل حتى يمتنع لها على الولد حتى لو طالبت بالخاصة من كفو الخطأ يجب على  
 من احق القربى للموصي ولهذا بقى حجة في القربى في الوالدين او في حواجرهما وفي الوصية المستوفى حتى لا يصح  
 فلا يصح نظر الاول ايضا بن عليهما ونظير الثاني استيفاء دين ابا جرح في حوزة الوالد الاول دون الثاني خلافا لموافق  
 الاستيفاء لانها من باب الضرر لان باب الولاية على ما بينتة وموافق القرون مستثناة دائما وهو ما استثناه  
 في الكتاب واضواتها **قال رحمه الله** في غير الجحدي وشرا الكف لان في التاخير فساد الميت ولهذا يملكه ليس ان ايقض في الحظر  
 والرقعة في السر وصحة الصغار والارباب لا يخاف على اكلهم من الجحج والمهر وانما احد ما يترك ابا الصغار ولهذا  
 يملك كل من هو من ولد ودية عيني وقفا دين لانه ليس من باب الولاية وانما هو من باب الاعانة الا ان صاحب  
 الحق يملك اذا طهره بخلاف اقتضا دين الميت لانه رضى بما نزلها جميعا في القرض ولان فيه معنى المبادلة وعرضا خلافا  
 للجنس حقيقة المبادلة ورد المقتضوب ورد المبيع في البيع القاسم من هذا القيس وكذا حفظ المال في ذلك ينزله احد عما  
 دون صاحبه وتنفيذ وصية معينة ومنع غيره من لانه لا يختص به الى الابد والخصوصية في حقوق الميت لان الاجماع  
 فيه معذور ولهذا ينزله بها امر الوكيلين ايضا ومن اضرار ما يخشى على التور من المال ووجه الاموال الضاربة في التور  
 في التاخير حجة العوان فلان فيه ضرورة لا تختص ولا يملك كل موثوق من علم كن من باب الولاية ولومنا اصد احصاء  
 القام في ثمانية وصيا اخر اما عندنا فظاهر لان الباقي منها عاجز عن الانفراد بالقربى فيضم القام في ايه وصيا نظر الميت  
 عند الميت واما عندنا في بون فلان الحى منها وان كان يعذر على القربى فالوصي قصودان بخلاف وصيان متوفى فان  
 في صفة وذلك يمكن التحقيق بنصب وصي اخر فلان الاول **قال رحمه الله** ووصي الوصي وصي التركة كيتي ان اذاعات  
 الوصي فوصي الى غيره فهو وصي في تركته ووصي التركة الاول **قال رحمه الله** في الثاني ان لا يكون وصيا في تركه الميت الاول  
 لان الميت فوصي القربى في غيره فلا يملك ولا يرضى بولاية ولم يرش بران غيره فصار  
 كوصي الوكيل فانه يكون وصيا في حال الوكيل خاصة دون حال الموكل ولان العقل لا يقتضي مثله الا بران الوكيل ليس  
 له ان يوكلا ولا المضارب ان يضارب فكل الوصي ليس ان يوصي في مال الموصل له ولان الوصي يتصرف بولاية مختصة

الوصي

اليه فملك الا بصحة الى غيره كما جرد الا بران الولاية التي كانت ثابتة للموصي ينتقل الى الوصي ولهذا يقوم على الجرد  
 ولو لم ينتقل اليه لما تقدم عليه كالوكيل لما لم ينتقل اليه الولاية لا يتقدم على الجرد بل يتقدم عليه الجرد وينعزل هو  
 موت الموكل وجوبه جرحا مطبقا فاذا انتقلت اليه الولاية ملك الا بصحة والوصي يوضح ذلك ان الولاية التي كانت  
 للموصي تنتقل الى الجرد في النفس الى الوصي في المال لم الجرد قام مقام الاربع فانتقل اليه حتى يملك الا بصحة فكل الوصي  
 وهذا لان الا بصحة اقامته غيره مقامه في الولاية وعرضا موت كانه ولاية في التركة كيتي فينزل ان منزلة  
 في التركة كيتي ولا سلم انه لم يرش بران من وصي الوصي بل وجد ما يدل على لانه ما استعان به في ذلك مع علم انه  
 تقتريه الميتة ما رادفها يا بصحة الى غيره لا سيما في تقدير حصول الموت قبل تميم مفعوله وهو تلاق ما فرط  
 فيه خلافا لوكيل لان الموكل في يملكه ان حصل مفعوله بنفسه فلم يوجد لانه الرضى بالتفويض الى غيره بوكيل او  
 ايضا **قال رحمه الله** في الوصي شتمه عن الورثة مع الموصل ولو عكس لاي شتم الوصي مع الموصل لاي الورثة بجائز  
 وعكس لا يجوز وهو ما اذا قام الوصي الورثة عن الموصل لانا الوارث خليفة الميت حتى يرد بالعيب ويرد عليه  
 يصير معزورا برأه الموت والوصي ايضا خليفة الميت فيكون حضا عن الوارث اذا كان غائبا فنقضت شتمه عليه  
 حتى لو حصر الغائب وقد حلك ما في الوصي ليس ان يشارك الموصل له اما الموصل له فليس خليفة عن الميت من كل وجه  
 لانه ملكه بسبب جرد وهذا لا يرد بالعيب ولا يرد عليه ولا يصح معزورا برأه الموصل فلا يكون حضا عنه عند عينية حتى لو  
 حلك ما اقره عن الوصي لان له ملك ما بين لان القسم لم ينفذ عليه غير ان الوصي لا يرضى لانه أمين فله ولاية الحق  
 في التركة كما اذا ملك بعض التركة قبل القسم فيكون له ملك الباقي لان الموصل له شرك الوارث فينبون ما يودي من المال  
 لشركه على التركة ويبقى ما بين على التركة ولا فرق في ذلك من ان يكون الورثة كبارا او صغارا لان ولاية البيع  
 في مال الصغرة والقسم في معنى البيع وله ولاية للحفظ في مال الكبار فجاز له بيعه للحفظ الا العقار فانه محظوظ بنفسه  
 فلا يجوز له بيعه وهذا في معنى البيع فلا يرضى **قال رحمه الله** فلو قام الورثة واخذ نصيب الوصي له فضاء رجع  
 ثلث ما بين الى الوقايم الوصي الورثة واخذ نصيب الوصي له فضاء ذلك رجع الوصي له ثلث ما بين لما بين ان المو  
 شرك الورثة في جميع الموصل على ما في يد الورثة ان كان باقيا فبما ضلته بعدم صحة القسم في صحة وان حلك  
 في ايدهم فله ان يفتنهم فورا من ما قبضوا وان شاء حتى الوصي ذلك القدر لانه متعدد في الوقع اليهم والورثة

ص



بالقبض فبضم الياء **قال** رحمه الله وان اوصى الميت بحجة ففاسم الورثة ففلك ما في يد اودع الى  
من حج عنه ففاسم في حج عن الميت ففلك ما في يد اودع الى  
من حج عنه ففاسم في حج عن الميت ففلك ما في يد اودع الى  
وقال ابو يوسف ان كان الميرز مستغرا للثلاث بطلت الوصية ولم يحج عنه وان لم يكن مستغرا للثلاث لم يحج عنه  
بما بقي من الثلث الى تمام الحج **وقال** رحمه الله لا يحج عنه شي وفقد رثاه في الناسك ان شاء الله **قال** رحمه الله  
وصح فسمه القاصد واخذ خط الوصي له ان غلب ان غلب الوصي له لان الوصية صحيحة وان كان قبل القبض  
ولهذا الوصي له قبل القبض يقر الوصية بمران لورثته والقاصد نافذ في حق العاجز واقران بصيب القاصد  
وقبضه من النقل فينفذ ذلك علمه وصح من حجه لو حضر الغائب ففلك المقتضى في القاصد او امينه لم يكن له على الورثة  
سبيل ولا على القاصد وهذا في المكيل والموزون لانه اذا وزع المبادلة فيه تابع حجه جازا حتى لا احد الركنين  
من غير قضاء ولان رضا وكذا يجوز بيع نفسه مولاة وامام لا مال ولا يوزن فلا يجوز لان القسمة فيه مبادلة  
كالبيع وبيع مال الغير لا يجوز فكذا القسمة **قال** رحمه الله وبيع الوصي عدا في التركة بغيره العزائم الى صحح  
الوصي عدا لاجل العزائم لان الوصي قيام مقام المومي ولو تولاه بغيره حال حياته يجوز بيعه وان كان مريضا  
مومن الموت بغيره محض من العزائم فكذا الوصي لقيام مقامه وعن الان حق العزائم منطلق بالمالية لا بالهوية  
لا يبطل المالية لو اتمها الى خلف وهو الفتي بخلاف العبد المادون له من التجار حيث لا يجوز للمولى بيعه لان العزائم  
حتى لا يستغنى بخلاف ما نحن فيه **قال** رحمه الله ووصى الوصي ان يبيع عدا الوصي ببيع وفقد عنه ان استحق العبد  
بعد ذلك ففلك عنه معناه اذا اوصى ببيع عدا الوصي ببيع وفقد عنه ان استحق العبد  
الشيء من بين وهو المراد بالهلاك المذكور في الحنفية استحق العبد بعد ذلك ففلك الوصي الشيء للشر لا له عوا العاقد  
فيكون العهدة علمه وعن عهده لان المشر من لم يرض بيد الشيء الا لبيع المبيع ولم يبع فقد اذن بالبيع و  
هو الوصي مال الغير بغير رضاه ففلك علمه **قال** رحمه الله ويرجع في تركه الميث لانه عامل لم يرجع به عليه  
كاوكيل وكان ابو حنيفة رحمه الله يقول ولا لا يرجع الوصي على احد لانه يبين بطلان الوصية باستحقاق العبد  
فلم يكن علمه للورثة فلا يرجع عليهم شي من الرجوع الى ما ذكره هنا ويرجع في جميع التركة وعن محمد رحمه الله انه يرجع

في الثلث لان الرجوع بحكم الوصية فافضل حكمه ومحل الوصية المثلث وعن لا سلم انه يرجع عليه حكم  
الوصية بل حكم الغرور وذلك من علمه والذين يفتون في جميع التركة بخلاف القاصد وامينه اذا نوى البيع  
حيث لا علم له علمه لان في الزام القاصد تقطيل القضاء لانه يمنع عن التعلو بين الامانة خشيته لزوم  
الفتان فيستعمل مصلحة العامة وامينه سفي من كالمسؤول ولا كذلك الوصي لانه بمنزلة الوكيل وقدمه  
او كتاب القضاء وان كانت التركة قد هلك او لم يكن باوفا له يرجع من كافي ساويون الميت وفي  
المستحق لا يرجع الوصي في مال الميت شي وانما يرجع على المساكين الذين يصدق عليهم بالفتي لان غنمهم  
فلان عنه عليهم **قال** رحمه الله وفي مال الطفل ان يبيع عنه واستحق وعلم الفتي في يد المالك اي اذا باع الوصي  
مال الصغير وقبض الفتي وعلم في يده واستحق المال المبيع دج في مال الصغير لانه عامل له **قال** رحمه الله  
وعلى الورثة في حصته ان يبيع الوصي على الورثة لخصته لا لشفاع القسمة باستحقاق ما اصابه **قال** رحمه الله  
وصح احتياجا لانه لو خير الى يجوز احتيال الوصي باليتم اذا كان فيه خير بان يكون الثاني امل اذا الولاية نظرية  
وان كان الاول امل لا يجوز لان فيه تضييع مال التيم على بعض الوجوه وهو على تقدير ان يحكم بصفوط حاكم بر مقتضا  
الدين اذا مات الثاني ففلك او جرد لحواله ولم يكن عليه بغيره ولا يرجع الدين على الاول **قال** رحمه الله  
وبعد وشرا في باعتا في يجوز بيع الوصي او شر او باعتا في الناس في مثله ولا يجوز با لا باعتا في الناس لان  
الولاية نظرية ولا تعلق في الفتي الفاضل خلافا للسبيل لانه لا يفتي عنه في اعتبار اسودا به خلافا  
العبد والعين الما دون الما في التجار والمالك حيث يجوز بيعهم وشراؤهم بالفتي القاصد عند صفه رحمه الله  
لازم يقر فون حكم المالكية والادان فكل الحق والوصي يتصرف بحكم النيابة الشرعية نظرا في تقدير موضع النقل وعندها  
لا يملكونه لان الفقر والفتي الفاضل يبيع وهو ليس من اهله ولا من ورثته وهذا اذا تابع الوصي للصغير  
واما اذا اشترى من مال اليتيم لفتى او باع شرا منه من بغيره جاز عند صفه واصل الروايتين معنى ان يوسف  
اذا كان لليتيم منه منفعة ظاهرة وتفسيره ان يبيع ما يباو حجة عن بغيره من الصغير ويشترى ما يباو حجة  
عن بغيره من الصغير من بغيره واما اذا لم يكن منه منفعة ظاهرة لليتيم فلا يجوز وعيا قول محمد وظاهر الروايات عن  
ابي يوسف انه لا يجوز على كل حال عدا في وصي الاب وما وصي القاصد فلا يجوز بيعه من بغيره بل حاله ان وكيله و

يمنع

لدار



ان يشترط من مال الصغير لغيره ان يكون فيه ضرر على الصغير بان كان مثل القيمة او يعين يسير و  
قال المتأخرون في ايجاب الجواز الوصي مع عقار الصغير لا ان يكون على الميت حتى او يوجب المشرع فيه بضعف  
التمسك او يكون للصغير حاجة الى المثل قال الصدر الشريد وبه يفتي **قال رحمه الله** الوصي على الكبي في غير العقار  
اي مع الوصي على الكبي الغايب جائز في كل شيء الا في العقار لان الاب على ما سوى العقار ولا يملك الوصي  
لان يقوم مقامه وكان القياس ان لا يملك الوصي غير العقار ايضا ولا الاب كما لا يملك على الكبي الحرام الا انه لما  
كان فيه حفظ ماله حارسا استثنى فيما يتسارع اليه الفساد لان حفظ غنمه امر عويذ لا يحفظه فكذا وصيته  
ولما العقار محفوظ بنصفه فلا حاجة فيه الى البيع ولو كان عليه دين باع العقار ثم ان كان الذي مستغرق باع  
كله بالاجماع وان لم يكن مستغرق باع بقدر الدين عندها لعدم الحاجة الى الكرمي ذلك وعنوان حقيقته مجاز له  
بيعه كله لانه يبيع حكم الولاية فاذا ثبتت في المال لانه لا يتجزأ ولو خيف على كماله بملك بعه كله لانه يعين حفظا  
كالقول والاصح انه لا يملك لانه نادر **قال رحمه الله** ولا يتجزأ في مال الوصي لا يتجزأ في مال اليتيم لان المصنف الموقوف  
اليه الحفظ دون التجان ووصي الاخ او الم اولاد في مال تركها مورثا للصغير غنمه وصي الاب في الكبي الغايب  
لان الوصي قائم مقام الوصي وكان الوصي ان يتم في مال غنمه فكذا الوصية ان يبيعه الحفظا بخلاف مال اخر  
للصغير غير ما تركه الوصي حيث لا يملك الوصي بعه لان الوصي قائم مقام الوصي وليس له ان يبيع من ماله في مال  
الصغير فكذا الوصي بخلاف الاب والجد ابو الاب حيث يكون له ولاية التقرف في مال الصغير مطلقا من غير تقيد  
بما تركه مورثا لانه قائم مقام الوصي وللجد التقرف في جميع ماله فكذا وصية **قال رحمه الله** الوصي على الاب  
احق بالاطفال من الجد وقال الشافعي رحمه الله الجد احق لان النسخ اقام مقام الاب عن عدمه حتى احرم ميراثه  
فيستقدم على وصيته ولان ولاية الاب ينقل اليه بالايضا فلان ولاية ابته قايمة بمعنى فيقدم على الاب غنمه و  
هذا لان اختيار الوصي عليه بوجود الحدوتل على ان تقرفه انظر الاولاد في تقرف الجد **قال رحمه الله** فان  
لم يوص له الاب فالجد كما لا بد لانه اقرب الناس اليه واستغنى عنه حيث ملك النسخ دون الوصي غير ان الوصي الاب  
يقوم على الوصي من التقرف في المال ما ينادون غيره وان لم يوصي سقى على حاله **وصي في الشراة**  
**قال رحمه الله** ان الوصيان ان الميت اوصى الى بنوه من الغنم بطلت الشراة لانهما يجزان نفعا لانفسهما

بأبنايت المعين اما فخر ولا نفعه فاذا ردت صم القاصي اليها نالان في ضمن شراة نهما اقوارا منهما بوصي اخر  
معها للميت واقوارهم حجت على انفسهما فلا يمكن ان من التقرف بعد ذلك برونه فصار في حقه بمنزلة مالومات  
اصد الاوصياء الثلث جاز ذلك للمنافع مع وجود الوصي لا متنع تقرفها برونه فصار كانه مات ولم يوصي الى  
اصد فيهم اليها نالان يمكنهم التقرف **قال رحمه الله** الا ان يوصي زيدان يوصي انا بوصي معهما فحينئذ يقبل شراة  
وهذا استثنى من القياس لان لا يقبل كل الاولاد وجه الاستثنى ان يجب على القاصي ان يعظم اليها بالنفع على ما  
بيننا انما يفسدوا بشرادتها مواته التقبي عينية فيكون وصيا معها بنصب القاصي اياه كما اذا مات ولم يترك  
وصيا فانه ينصب وصيا ابتداء فهذا اولى **قال رحمه الله** وكذا الابان اي اذا شردوا الابان بان اباها او  
الى رجل وهو يتركه لا يقبل شراة لانها لا يجوز ان تبع الى انفسها بنصب حقا للتركه فلما ماتت منهن فلا يقبل شراة  
لقول خرج رضي الله عنه لا يقبل شراة ختم ولا قريبه المزمع واذا ادعى المشرع بولاية الوصاية يقبل استثنى  
على انه نصب وصي ابتداء على ما ذكرنا في شراة الوصين بذكر خلاف ما اذا شردوا ان اباها وكل هذا الرسل يعقب  
ديونه بالكونه حيث لا يقبل سواء ادعى الرسل الوكالة او لم يدع لان القاصي لا يملك نصب الوكيل عن الرسل بطلها  
ذلك لخلاف الوصية **قال رحمه الله** وكذا الوتر والوارث صغيرا الى الوتر والوصيان لو ارث صغيرا الى شراة  
باطلة لانها يشترطان ولاية التقرف لانفسهما في ذلك المال فصار مرتين اوصيتين **قال رحمه الله** او الكبير  
الميت الوتر والوصيان لو ارث كبيرا الى الميت لا يقبل شراة لانها ايضا يشترطان ولاية الحفظ وولاية بيع  
للمتوفى لانفسهما عن غيبة الوارث بخلاف شراة الكبي في غير التركة لانقطاع ولايتها عنها لان الميت اقامتها  
مقام نفسه في تركته لا في غير ما خلا ما اذا كان الوارث صغيرا او الوصي با حيث لا يقبل شراة لان في المال الوصي الاب  
التقرف في مال الصغير جميعه فيكون مرتين فلهذا لم يقبل بالمالي الموروث منه في حق الصغير وقيل به في الكبي  
وهذا عندنا في جميعه رحمه الله وقالوا اذا شردوا الوارث كبير يجوز في الوصيين ان يتركة الموص وغيره لان ولاية  
التقرف لا يشترط لهما في مال الميت اذا كانت الورثة كبارا فغررت عن التهمة بخلاف ما اذا كان صغيرا عا حاشيا  
والجواب تعليم اباها بناء **قال رحمه الله** ولو شردوا رجلا من رجلين على حيث يدعي الزور ثم وزد الاخران للاولين بمثل  
يقبل وان كانت شراة كل فريق بوصية الوتر والوصيان لا يقبل في الدين ايضا ويروي



ابو صبيح محمد و يروي عن ابى يوسف و عن ابى يوسف مثل قول محمد و روى الحسن بن ابي صبيح انهم اذا جاؤا  
معا و شهدوا فالشهادة باطلة و ان شهدا انسانا لاثنين فقبلت شهادتهما ثم ادعى الشاهدان بعد ذلك على  
الميت بالفرد مع شهدائهما الغريبان الاولان بعد و قول محمد و ان الوين يجب في الوضوء و هي قابلة  
لحقوق شئ فلا تركه فيه اذا لم يجز سبب واحد و لهذا خصصوا ما يقبل و لا يكون للاخر حق المشاهدة و لا  
يتقبل بالموت من الوضوء الى التركة الا برون التركة لو هلك لا يسقط الوين و ان للوارث ان يستخلص التركة بقضاء  
الدين من محل اخر فلا يمكن التركة منهم فصار كما اذا شهد الغريبان و حال حياته خلاص الوضوء فان حق الوضوء  
يتعلق بغير التركة حتى لا يبقى بعد ذلك التركة و ليس للورث ان يستخلص التركة و يعطيه من محل اخر و لو قبض احد  
الغريبتين شئ كان للورث الاخر حق المشاركة فلان كل فريق من اثنين لنفسه حق المشاركة في التركة فلا يصح شهادتهما  
ولا ييوسف و الله ان الدين بالموت يتعلق بالتركة طرأ الوجود و لهذا لا يثبت الملك من اللوارث و لا ينفذ تهم  
فيما اذا كانت مستغرقة بالدين فشرادة كل فريق يلاقي محلا مشتركا فصار مسئلة الوضوء فلا يقبل خلاص الشراة  
في حكمة الحياة لان الدين في ذمته لبقائها لا في المال فلا تحقق التركة و روى الحسن انهما اذا لجا معا كان ذلك  
يعني للمعاونة فيضا حتى التهمة فخر و خلاص ما اذا كانا على معاوية و ثبت به الحق بلاتمة و  
الثاني انما الاول عن مودود فصار كالاول و الوضوء يخرج شئ مع كالوضوء بالوراء المرسلة فصار كما في الاول  
حتى لا يقبل شهادة الغريبتين لان التركة لو شهد رجلان او امرؤ رجلين يعني كالعبود و شهد المشهود له بها  
انه او هي للشاهدين بثلث علماء او بالوراء المرسلة ففي باطلة لان الشراة في هذه الصورة مبني على خلاف  
ما اذا شهد رجلان رجلين او امرؤا يعني اخرجت بقول الشراة لانه لا تركه خلاصته والله اعلم بالصواب  
**كتاب الخلع** قال رحمه الله في من له زوجة و هو كذا الخلع ثم له و ن  
المرأة و ذكر الرجل و يلحق به من عرس الابن و يبيح جميعا و هو في اللغة يدل على التمسك بالبن و منه يقال تخينث  
في كلامه اذا لان و تكرر اعلم ان الله خلق البشر ذكرا و انثى كما قال تعالى و بنى منهما رجالا كثر و نساء و قال عز وجل  
ليسكني منهن ما تولى و ليسكني منهن ما تولى و ليسكني منهن ما تولى و ليسكني منهن ما تولى و ليسكني منهن ما تولى  
الوصفان في شخص واحد فكيف يجفان و هما مستفادان و قد جعل علامة التيمن من الالة ثم قد يقع الاستبراء

بان يوجد الانسان و لا يوجد القبر **قال** رحمه الله فان بال من ذكر فغلام و ان بان من الفرج فأنثى لانه علم  
سئل عنه كيف يثبت فقال من حيث يولد و عن علي رضي الله عنه مثله و روى ان قاص صيدا من العرب في الجاهلية  
دفع اليه عن الواقعة فجعل يقول هو رجل و امرأه فاستبعد قوله ذلك فنجح و دخل بيته فجعل يتقلب على ظهره  
ولا ياضن اليوم التجره و كانت له بنية تغزو رجله فسالته عن ما تفعل فاجابه بما ذكر فقال في الحال فخرج  
للملك المبال فخرج الى قومه فحكى لهم ذلك فاستحسنوه و عرفوا ان كان من الملك كان في الجاهلية فاقع الشرع  
ولا ان البول من ان عضو كان فهو دليل على انه هو العضو الاصيل الصحيح والاخر غير له العيب و ذلك انما  
يقع به الفضل عند الولادة لان منفعة تلك الالة خروج البول منها و ذلك عن الفضالة مناه و ما  
سوى ذلك من المنافع يحدث بعد فعله بذكرانه هو الاصيل **قال** رحمه الله وان بال منها فالحكم للاسبق لانه دليل  
على انه هو العضو الاصيل و لانه كما خرج البول حكمه بوجبه لانه علامة تامة فلا يتغير بعد ذلك خروج البول من  
من الالة الاخر **قال** رحمه الله فان استويا في السبق فشكل لعدم التزوج **قال** رحمه الله ولا عقر باكثر  
وهذا عند ابى صبيح رحمه الله و قال رحمه الله ينسب الى اكثرهما بول لانه يدل على انه هو العضو الاصيل و لان للام  
كبر حكم الملك في اهل الشرع فيخرج بالكثر و لانه كثر ما خرج ليس دليل على القوة لان ذلك لا شئ في الخرج  
وضيقته لانه هو العضو الاصيل و لان نفس الخرج دليل بنفخه فالكثرة من جنس لا يقع به التزوج عند  
المعارضه كالنساء هذين والاربعة وقد استقيم ابو صبيح اعتبار ذلك فقال و هل يابست فاصبا يكمل  
البول بالا و اقول **قال** رحمه الله فان بلغ و خرجت له حجة او وصل الى النساء فوكل و كذا اذا احل من الزكو  
لان هذه من علامات الذكر **قال** وان ظهر له ثدي او لبن او حلق او حمل او مكن و طله فامرأة لان هذه  
علامات النساء **قال** وان لم يظهر له علامة او يعارضت فشكل لعدم ما يوجب التزوج و عن  
الحسن انه بعد اضلاعه فان ضلع الرجل يبرز على ضلع المرأة بول **قال** فينق بين صوم الرجال  
والنساء لانه محتمل ان يكون ذكرا و محتمل ان يكون انثى فان كان ذكرا فبطلت صلوة بالوقوف في ضعف  
النساء و بطلت صلوة من يجاديه ان كان انثى فلا تجل الرجل ولا النساء و ان وقفت في وضوء النساء فان  
كان بالغ بعيد صلوة حقا و ان كان مواهقا بسجدة لا يعيد و الاصل في احكامه ان يؤخذ بالا حوبا



فالا صوط ويعبد الذي عيينه وسيان والذي خلقه الملوحة الحبس لا لا احتمال انه امراه ويستحب ان يصلي  
بقتاع لا احتمال انه امراه ولو كان بالفاحرا حرجا عليه ذلك وجلس في صلوة جلوس المرأة لانه ان كان رجلا  
فقد ترك سنة وهو جالس في الجمل وان كان امراه فقد ارتكب عكرا وجلس جلوس الرجل **قال رحمه الله** ويستحب  
للمرأة تحننه يعني بآله لا يجوز لمولاه النظر المطلق ان كان ذكر او لمزونة ان كان انثى ويكره ان تحننه رجل لا  
احتمال انه انثى وامراه لا احتمال انه ذكر فلان الاحتياط فيما ذكرناه لا يجوز على تقدير ان يكون ذكر او على تقدير ان  
يكون انثى نظر الجنس ونظر الجنس الى الجنس **قال رحمه الله** وان لم يكن له حال من بيت المال لم يتابع لان بيت  
المال يعدل لثواب المسلمين فيدخل في ملكه بقدر الحاجة وعلى حاله والحنان فاذا حننه يتابع ويرد ثمنه الى  
بيت المال ولو تزوج امراه فحننه فمطلقا حاز لانه ان كان ذكر اصح النكاح وان كان انثى فنظر الجنس  
اخر في تفرق بينهما لا احتمال انه انثى فلا نكاح بينهما وبطلان لا احتمال انه ذكر فيصح النكاح بينهما يحصل الفرقه  
ثم تحذران خلافا الاحتياط ويكره البس الحبر والحلوان ينكشف قدام الرجال او قدام النساء وان خلوه غير  
محرم من رجل او امراه وان بسا من غير محرم او مع امراه في محارمة لا احتمال انه امراه فيكون سفر امرأتين بلا  
محرم كل ذلك احراز من ارتكاب المحرم وان احرم وهو مراهق **قال ابو يوسف** لا يعلم في لباسه لانه ان كان ذكرا  
يكره له البس الخيط وان كان انثى يكره له تركه **قال محمد** لا يلبس لباس المرأة لان ترك البس الخيط هو امراه فحش  
من لبسه وهو رجل ولا شيء عليه لانه صغير لم يبلغ ولو حلق بطلاق وعتاق وان كان اول ولولم يخلع  
فولدت حننه ثم خرجت حننه يستبى امراه لان الحنث لم يثبت بالشك ولو قال لا يعبد لرجل او قال لا  
يحرى له مولى حننه لا يعقب حننه يستبى امراه لما قلنا وان قال العوليس جميعا عتق للميتق باحد الو  
صيين لانه ليس مهمل وان قال الحننه انا رجل وامراه لم يقبل قوله اذا كان شكلا لانه دعوى بلا دليل و  
ذكر في الزايمه معزيا الى الوضوء ان قال الحننه المشكلى انا ذكر وانثى كان القول قولها لان الانسان امين  
في حق نفسه والقول قول الايمن ماله يعرف خلافا **قال الايراني** المعقنه اذا قالت انقضت عدتي وانكرو  
الوفيق كان القول قولها ماله يعرف خلافا قولها بان قالت في من لا تنفق في مثلها العنة والاول ذكره  
في الهداية وان مات قبل ان يستبى امراه لم يعقله رجل ولا امراه لانه حل الفسل غير ثابت بين الرجال

وانثى فينفق لاحتمال الحننه ويتم بالصعيد لتعذر الفسل ولا يحضر غسل رجل ولا امراه لاحتمال  
ان ذكر او انثى ويستحب ان يسجد لانه ان كان انثى قيم واجب وان كان ذكرا لا يفرض التسجده اذا اراد ان  
يصل عليه وعلى رجل وامراه وضع الرجل يمينه على الامام والحننه خلفه والمرأه خلف الحننه فينوح من الرجل لا  
احتمال انه امراه وتقدم على المرأة لاحتمال انه رجل ولو دفن مع رجل في قبر واحد للعذر جعل خلف الرجل لا  
احتمال انه امراه وجعل منها خارج من صعيد ليكون في حكم القبرين وكذا في الرجلين اذا دفن في قبر واحد وان  
دفن مع امراه قدم الحننه لاحتمال انه رجل وان جعل على امرئ من المرأة فهو واجب لاحتمال انه عورة ويكفي في  
حننه اثواب كما كفن المرأة فهو واجب لاحتمال انه انثى ويؤجل قبره ذورم محرم منه لاحتمال انه انثى **قال رحمه الله**  
وله اقل النصيبين الى لو مات مورثه كانه الاقل من نصيب الذكور من نصيب الانثى فانه ينظر نصيبه على انه ذكر وعلى انه  
انثى فيعطى الاقل منهما وان كان محروما على احد التقديرين فلا شيء له مثاله اضرار لامرأه اوصا حننه بشكل  
كان المال بينهما اطلاقا لان المال والحننه الثلث فيقدر انثى لانه اقل ولو قدر ذكر كان له النصف ولو تركت  
امراه زوجها وامراة او اختا لارحام عى حننه كان للزوج النصف وللام الثلث وللحننه ثلث وهو السدس  
على انه عصبه لا اقل ولو قدر انثى كان له النصف وكانت المسئلة يعول الى ثمانية ولو تركت زوجا وامراة  
او اثنين من امراة او اختا لارحام هو حننه كان للزوج النصف وللام السدس وللأخوين لأم الثلث وللانثى الحننه  
لانه عصبه ولم يفضل له شيء ولو قدر انثى كان له النصف وعالت المسئلة المستعرة ولو ترك الرجل ولزوجه هو  
حننه وعالم الارحام اولاد كان المال للزوج وللحننه انثى لان بنت المال لا تورث ولو قدر ذكر كان المال له  
دون العم لان ابن الاع مقدم على العم وقيل للحننه نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وعى ابن عباس  
مشكلا في مجهول والنزوح على الاحوال عند الغيم طريق معهود في الشرع كما في العتق المبرم والطلاق المبرم اذا  
نفذوا البيان فنه موت الموضع قبل البيان ومن ان الحاجة الى اثبات مال ابنا فلا يثبت مع الشك فصار كما  
اذا كان الشك في وجوب المال بسبب غير الميراث بخلاف المستشبه به لان فيه سبب الاستحقاق ميتقن به وهو الا  
نشاء السابق ومعليه كل واحد من العبدس والمرايتين بحكم ذلك السبب فانه لا واحد منهما على السواء في غير ترجيح  
احدهما على الاخر وفيما نحن في الشك وقع في سبب الاستحقاق لان وصف الزكوة والا نونه بسبب الاستحقاق



لان وهو من الزكوة واللاؤنة المقدرة وان كان اصل العتابة بسبب الاصل الاول والمزاج للخنثى  
يتفق بسبب استحقاقه فلا يجوز ابطاله ولا تنقيصه بالشك **قال** رحمه الله فلو مات ابو وترك ابنة سها  
وللخنثى سهم الاقل وهو ميتين به فيسحقه وعلى قول الشيخ نصف ميراثه كز نصف ميراث انثى واختلف ابو  
يوسف وعمر بن محمد في خروج قول الشيخ فقال ابو يوسف المال بينهما على سبعة اسهم اربعة للزكوة ومثل للخنثى اعتبر  
نصيب كل واحد منهما حالة انفاده فان الزكوة لو كان وحده كان له المال والخنثى لو كان وحده ان كان ذكر  
كان له كل المال وان كان انثى كان له نصف المال فيأخذ نصف النصبين من نصف المال ونصف النصف وذكر  
لمنه اربع المال وللانثى المال فيحصل كل راج بينهما على سبعة اسهم للابن اربعة وللخنثى ثلثه وانما كان كذلك  
لان الابن يستحق المال عن الانوار والخنثى ثلثه الاربع وليس للمال كل ومثل اربع فيضرب كل واحد منهما بجميع  
حصة اعتبار الطريق العول والمضاربة وقال محمد رحمه الله المال بينهما على اثني عشر اسهم سبعة للابن وحصة الخنثى  
يعبر ونصيب كل واحد منهما في حالة الاحتياج فيقول لو كان الخنثى ذكر كان المال بينهما نصيبين ولو كان انثى كان  
الابن ثلثا والخنثى ثلثا على تقدير ذكره من اثني عشر وعلى تقدير انثى من ثلثه وليس بينهما موافقة فيضرب احدهما  
في الاخر يبلغ ستة الخنثى على تقدير انثى ثمان وعلى تقدير ان ذكر ثلثه نصف النصيبين وليس للثلثة  
نصف صحيح فيضرب السنة في اثني عشر يبلغ اثني عشر فيكون للخنثى ستة على تقدير ان ذكر واربعه على انثى  
فيأخذ نصف النصيبين حصة لان نصف السنة ثلثه ونصف اربعة اثني عشر هو اربعة الاحوال في كل واحدة في  
حق الخنثى وفي حق غيره ايضاً من الورثة حتى يأخذ كل واحد من الورثة نصف ما يصيبه على التقديرين الابن  
الابن يأخذ في حق المسئلة سبعة لان نصيب الابن على تقدير ان الخنثى ذكر ستة وعلى تقدير انثى ثمانية ونصف  
النصيبين سبعة ولو كانت معهما بنت فعند ابو يوسف يكون المسئلة من ستة لان نصيب البنت النصف  
حالة انفادها وللانثى المال والخنثى ثلثه اربع حالة انفاد كل منهما فيحصل كل راج بينهما يبلغ ستة وعند محمد  
رحمه الله له خمس وعشرون على تقدير ان ذكر كان له خمس ثمان فله نصف وهو الخنثى وعلى تقدير انثى كان له ربع فله  
نصف وهو الخنثى فيخرج الخنثى من حصة ومخرج الخنثى من ثمانية وليس بينهما موافقة فيضرب احدهما في الاخر يبلغ  
اربعين ومنها ثلث المسئلة فله الخنثى ثمانية وعشرون فاصح ثلثه ثمانية عشر اسهم والبنت على تقدير

ان الخنثى اثني اربع عشرة وعلى تقدير ان ذكر الخنثى ثمانية فيكون لها نصف النصيبين ستة والخنثى  
على تقدير ان ذكر ثمان وهو ستة عشر وعلى تقدير انثى ربع وهو عشرة فيكون له نصف النصيبين ثلثه  
عشر وللانثى خمس ثمان على تقدير ان ذكر ثمان ونصف على تقدير انثى ثمانية فله نصف النصيبين ثمانية عشر وعلى هذا خرج  
لو كانوا اكثر من ذلك على المذهبين فابو يوسف رحمه الله يجعل لكل بنت سهمين وللانثى اربعة وللخنثى  
ثلثة ولو كان من كل جنس سبعة نفس ويجوز قسم المال بينهم باعتبار تلك الحادثة على التقديرين ويعطى لكل واحد  
منهم نصف نصيبه على التقديرين ولو كان معهم ذكورهم اربعة اسهم وقسم الباقي بينهم على ما ذكرنا على المذهبين  
ويروى عن ابو يوسف مثل قول الشيخ قالوا راج اليه اخرا وقال شمس لا يخرج قول الشيخ وله باضاه  
لو اوصى رجل بمائتي بطن فلانة بالفرس ان كان ذكر او خمس مائة ان كان انثى فولدت حنة اعطى الاقل و  
يوقف الباقي حصة بنتي امه وعلى قياس قول الشيخ حصة بنت مائة وخمسون نصف الوصيتين وعندنا  
يعطى الاقل وهو خمس مائة ومن احكام الخنثى المشكوك ان لو قبله رجل بملء فيه تزوج امه الا اذا تبين ان ذكر لا  
حتم ان انثى فيثبت به حصة للمصاهرة وكذا اذا قبله امه لا تزوج بابيه مادام ان وان زوجه ابو او مولا  
امه او رجلا لا يحكم بحصة بنتي حاله ان رجل او امرأة فاذا ظهر ان خلافاً زوج به بنتي ان العقد  
كان صحيحاً والا فباطل لعدم مصادقة الخنثى وكذا اذا زوج الخنثى من خنثى اخر لا يحكم بصحة النكاح حتى يظهر ان  
احدهما ذكر والاخر انثى وان ظهر انهما ذكران او اثنيان بطل النكاح ولا يتوارثان اذا مات قبل التبيين لان  
الارض لا تجزى الا بعد الحكم بصحة النكاح ولا يصح على قاذفة بمنزلة الجيوب والرتغ اذا قذف لانه ان كان رجلاً  
فهو كالجويراذ لا يمكن ان يجامع وان كان امراً فهو كالرتغ لانه لا يجامع واذا قطعت بين او قطع هو برجل  
او امرأة فلا يجب فدية العفاس لان العفاس لا يجزى الا طرف من الرجل والمولا فلا يجزى بالشك وكذا اذا قطع  
هو برجل او قطع هو برجل او قطع هو برجل من الرجل والعفاس لا يجزى من الرجل والعفاس لا يجزى من الرجل  
من قبل خلافاً لما اذا قتل هو بعد البلوغ حيث يجب العفاس لانه لا يمتنع بالرق ولا بالانثى على ما ساءوا في الشريعة  
جعل انثى لانه المتفق به **مسائل سنن قال** رحمه الله اياها الاخرى وكتابتها كالبيان خلافاً لمعمل  
السان في وصية ونكاح وملاقاة وبيع ومهر او مود وقال الشافعي رحمه الله يجوز كتابتها وايما وفي الوجهين



لان الجوز انما هو الجوز وهو من الفصيلين ولا فرق بين ان يكون اصلا او عارضا كالوصف والتوصيف من الا  
 في حق الزكون والفرق ان الانسان انما يقوم مقام العيان اذا صارت موهودة وذلك في الاخرى ومن المعتقل  
 لبيان صحة ما تقدم ذكره وصارت له اشارة معلومة كان بمنزلة الاخرى لان التفسير جاء من قبله حيث اشرنا الى هذا  
 الوقت بخلاف الاخرى لان التفسير جاء من قبله حيث اشرنا الى هذا الوقت بخلاف الاخرى لان التفسير جاء من قبله حيث اشرنا الى هذا  
 وفي الاخرى عرفنا بالنفس وعوارضها من خارج ان يعبر عن اهل الصدقات ندفعها رجل سهرم فسمع فقال عليه  
 السلام ان له اوابدا واوابدا الوضوح فاذا فعلت شيئا من ذلك فافعلوا بها كما فعلتم بهذام فكلوه ثم قدر ان  
 متادعنا الترتيب في بيته وذكر الحكيم ابو محمد رواية عن جدي صنفه فقال لا دامت العقلة الى وقت الموت بخوب  
 اقران بالاشارة ونحو الاشارة على ما لا يخرج عن النطق بمعنى لا يخرج عن النطق على ما لا يخرج عن النطق على ما لا يخرج عن النطق  
 كان ايماء الاخرى وكتابتها كالبياض وهو النطق باللسان لترجمة الاحكام بالاشارة والكتابة حتى يجوز تكلمه و  
 طلاقه وعناقه ويعد في غير ذلك من الاحكام لان الاشارة تكون بياضا من القلادة فكل من العاقل الا  
 يرون ان علمه السلام كان ارفع العرب ومع هذا انما بالاشارة بقوله الشرع هكذا الحديث والكتابة من ثبات  
 بمنزلة الخطاب من في الاخرى ان النبي صلى الله عليه وسلم بلغ الرسالة الى الغيبة الكتاب فيكون ذلك حجة عليهم كما اذا  
 بلغهم بالعبارة فاذا كان الكتاب كخطاب عند العرج فحق الاخرى في الاخرى انما يخرج اظهر والزم عادة لان الغائب  
 يقدر على الحضور بل يحضر ظاهره والاخرى لا يفرض النطق والظاهر بما في الدوام **في الكتاب على ما**  
**مراتب مستبين وهو ان يكون معنونا** ان مصدره بالعنوان وهو ان يكتب في صدره من فلان  
 الى فلان على ما جرت به العادة في تخطيط الكتاب فيكون هذا النطق فلو لم يجد مستبين غير رسوم كالكتابة  
 على الجدران واوراق الاشجار او على الماعز وما من هذا فان هذا يكون لغوا لا يعرف في اظهار الامر بهذا  
 الطريق فلا يكون حجة الا بالانضمام في احواله كالنية والاشارة على ما لا يمكنه بكتبته لان الكتابة قد  
 يكون للشيء وقد يكون للتحقيق وبهذه الاشياء تتبين الجهة وقبل الاملاء من غير ان يرد لا يكون حجة والاول  
 اظهر وغير مستبين كالكتابة على الهدايا والماء وهو بمنزلة الكلام غير مسموع ولا يثبت من في الاحكام وان نوى  
**قال** رحمه الله لا في صلاحي لا يكون اشارة وكتابتها كالنقبات في الحدود لا تدرى بالبرهنة كونها حق الله

كالبيان

في فلا حاجة الى اثباتها ولعلنا كان مصدقا للفاذون ان قد عرفنا لا يتبين بطلان الحد وان كان هو  
 الفاذا فقد لم يسمع والحد لا يجب الا بالعرفان وفي القصاص لم يسمع طلبه لانه حق العبد وحق العبد  
 لا يختص بل يضافون لفظا وقد ثبت به من اللفظ كالتعاطي وعزا لان الحد لا يثبت ببيان فيه منزلة الا بر  
 ان الشهود لو شهدوا بالوطى الحرام او اقربوا بالوطى الحرام لا يجب الحد عليه ولو شهدوا بالقتل المطلق او  
 اقربوا بطلاق القتل حجة على القصاص وان لم يوجد لفظ القتل وهذا لان القصاص منه معنى المعاوضة لانه  
 خرج وجاز انما ان يثبت مع البشارة كسائر المعاصيات التي هي حق العبد اما الحدود والى الهدية حق الله  
 لا شرعت فاجرة وليس في معنى البدلية اصلا فلا يثبت مع البشارة لعدم الحاجة وذكر في كتاب الاقرار ان  
 الكتاب عن الغائب ليس حجة في قصاص غيره على وجه محتمل ان يكون الجواب في الاخرى كذلك فيكون في الغائب و  
 الاخرى روايتان ومحتمل ان يكون فارقا لذلك لان الغائب يمكن الوصول في الجملة فيعبر بالنطق ولا  
 كذلك الاخرى لتعذر النطق في حق لاقية التي هي قولت المسئلة على ان الاشارة معتبرة وان كان قادرا على  
 الكتابة بخلاف ما يوجب بعض اصحابنا رحمهم الله ان الاشارة لا يعتبر مع القدرة على الكتابة قالوا لان الا  
 حجة ضرورية ولا ضرورية مع القدرة على الكتابة قلنا كل واحد منهما حجة ضرورية في الكتابة زيادة بيان  
 لم يوجد في الاشارة لان قصد البيان في الكتابة معلوم محققا وعبارة في الاشارة زيادة بيان  
 لم يوجد في الكتابة لان الاصل في البيان هو الكلام لانه واضح له والاشارة اقرب اليه لان العلم بالحاصل  
 به الحاصل بما هو مقبل بالكلمة وهو اشارة بين اوردته فصارت اقرب الى النطق من اشارة الاقلام فاستويا  
 ولا يقدم على الاخر بل يخرج وهذا ذكره بكلمة او وحي للخبير وقالوا فيمن صحت يوما او يومين الحكم بالمعتقل  
 لسانه في الجوز بالاياء والكتابة به اقران وقبل هذا تفسير المعتقل اللسان **قال** رحمه الله وعنه من رواية  
 وميتة فان كانت المبرومة اكثر من احوالا وقالوا فيمن صحت يوما او يومين الحكم بالمعتقل لسانه في الجوز بالاياء والكتابة به اقران  
 بالبحر وان كانت المبرومة اكثر من احوالا وقالوا فيمن صحت يوما او يومين الحكم بالمعتقل لسانه في الجوز بالاياء والكتابة به اقران  
 في حالة الاختيار وان ان الغلبة تنزل منزلة الفروغ في افادة الاجابة الا بر ان اسواق المسلمين  
 لا خلوع المحرم من مروق ومغضوب ومع ذلك يباح التناول اعتمادا على الظاهر وهذا لان القليل من



لا يمكن التزعم ولا استطاع الامتناع عنه فسقط اعتبار دفع الحج كقبيل النجاسة في البدن  
او التورج لاف ما اذا كانت الميتة اكثر او استويا لانه لا ضرورة اليه لغلبة فممكن **قال رحمه الله**  
لن توثب جسديا في ثوب طاهر يابس فظهر وطوبى على ثوب طاهر لكن لا يسيل او يصير لا يتنجس لانه اذا  
لم يتبق طهره بالعسل لا يفصل منه شي وانما يتبل واجاوره بالندوة وبذلك لا يتنجس وذكره المرحوم ان  
كان اليابس هو الطاهر يتنجس لانه ياذ بلل من البول والنجس والظاهر ان يتنجس  
لان اليابس النجس ياذ بلل من الطاهر ولا ياذ البول من اليابس وتعمل على ان مراده فيما اذا كان الرطب  
ينفصل منه شي وفي لفظه اشار الى حيث نص على ان البله وعلى هذا اذا انشئت الثوب المبلول على جمل جسدي هو  
يايس لا يتنجس الثوب بما ذكره في المعنى وقاله في فتاواه اذا نام الرجل على غير ارض فاصابه من البول  
عرق الرجل وابتل الفرائش من عرقه لم يظهر اثم البلب بل لا يتنجس وان كان العرق كثيرا حتى ابتل  
الفرائش فاصاب بلل الفرائش من البول لم يظهر اثم البول ولو كان الرجل اذا اغسل جمل فمسه على ارض خسته  
بغير مكعب فابتل الارض من بلل رجله واسود وجال الارض لكن لم يظهر اثم بلل الارض في جمل فاصاب جازت صلوة  
وان كان بلل الارض في الرجل كثر حتى ابتل به وجال الارض وصار طينا فاصاب الطين رجلا لا يجوز صلوة ولو مشى  
على ارض نجسة رطبة ورجله يابس يتنجس **قال رحمه الله** راس نساء متلطف بالوم احرق وزال عنه الدم فاخذ  
منه رقة جاز والحرق كالغسل لان النار باكل ما فيه من النجاسة حتى لا يبقى فيه شي او تحمله فيصير الدم رما د  
فيظهر بالاستحالة ولهذا الواجب وقت العزوة وصارت رما د اظهر للاستحالة كما ان الحن اذا تخللت وكما ان  
اذا وقع في المني وصار رما د اظهر هذا قالوا اذا تنجس الثوب بظهره بالنار حتى لا يتنجس الخبز وكذا اذا تنجس سحنة  
الخبز بظهره بالنار **قال رحمه الله** سلطان جعل الخراج لرب الارض جاز وان جعل العشرة لاولاد هذا هو الذي يوافق  
رحم الله وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز فيها لان ما في الجماعة المسلمين ولا يوافق رحمه الله ان صاحب الخراج  
له حق في الخراج فمعه تركه عليه وهو صفة من الامام والعشرة حق الفقهاء على الخلو كالركن فلا يجوز تركه عليه و  
عاقول في يوسف الغنوي **قال رحمه الله** ولو دفع لاراضي الملوكة الى قوم ليعطوا الخراج جاز معناه ان اصحاب  
الخراج اذا عجزوا عن زراعة الارض واداء الخراج دفع الامام لاراضي غيرهم بالاجرة ان يوجر الاراضي للقائرين

على الزراعة وياخذ الخراج من اجرتها فان فضل شي من اجرتها يدفعه الى اصحابها وعمر الملاك لانه لا وجه  
لانه لم يملكهم بغير رضاهم من غير قسوة ولا وجه له ان يقطر حق المقاتلة فحينئذ ما ذكرنا فان لم يجد من يتاجر  
باعتها الامام لم ينفذ على الزراعة لانه لو لم يعطها ينفذ حق المقاتلة في الخراج اصلا ولو باع ينفذ حق المالك  
في العين والغوات لخلق خلا فوات فيبيع حقيقا للنظر من الجانبين وليس ان يملكها غيرهم بغير عوض ثم  
اذا باعها ياذ الخراج المأثمة حتى الثمن ان كان عليهم خراج ورد الفضل الى اصحابها ثم قيل هذا قول ابو يوسف  
ومحمد رحمهما لان معناه القاطن بكل سبع مال المديون في الدين والنفقة واماعدا في حنفية رحمه الله خلاه  
يملك ذلك فلا يبيعها لكن يامر ملاكها ببيعها وقيل هذا قول المال والفرق بين حنفية من هذا ومن غيرهم من الذين  
ان في هذا الزام من رخص لنفع العام ولا لانه امر من العام وذلك جائز عند الايراني في الجرح على الطبيب  
لجامله والنفقة المأثمة والمال الذي للغسل يدفعه من العامة فكذا امر بقطر الخراج يرجع الى العامة فيجاز  
ما ذكرنا لا دفعه ولان الخراج حق متعلق برقبة الارض فصار كدين العبد المأذون له في التجارة ودين الميت  
في التركة فانه القاطن يملك البيع فيها المتعلق بحق الرقبة فكذا هذا وذكر في النوادر عن ابي حنيفة رحمه الله ان  
الخراج اذا هو بوان شاء الامام عمره من بيت المال والغلة للمسلمين وان شاء دفع الى قوم واطعمهم على شرع  
فلان ما ياذ للمسلمين لان فيه حنفا الخراج على المسلمين والمالك على اربابها فاذا امر بمن بيت المال يكون قد  
ما شفق في عارنا قرضا لان الامام مأمور بتبقي بيت المال باي وجه كان يتبقي **قال رحمه الله** ولو نوى  
فقا رمضان ولم يعين اليوم صوم ولو عزم رمضان كقضاء الصلوة وان لم ينو اول صلوة عليه او صلوة عليه  
معناه لو كان عليه قضاء صوم يوم او اكثر من رمضان واصو ففقهنا نأوي بانه ولم يعين اذ في يوم كذا جاز و  
كذا ايضا لو صام ونوى عن يومين او اكثر جاز في يوم واحد ولو نوى عن رمضانين ايضا يجوز وكذا قضاء  
الصلوة يجوز وان لم يعين الصلوة ويوم او لم ينو اول صلوة عليه او اخر صلوة عليه وهذا قول بعض المشايخ  
والاصح انه يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين مالم يعين اذ صام رمضان سنة كذا على ما بين  
وكذا في قضاء الصلوة لا يجوز مالم يعين الصلوة ويوم بان يعين ظهر يوم كذا مثلا ولو نوى اول صلوة عليه  
او اخر ظهر عليه جاز لان الصلوة تعينت بتعيينه وكذا الوقت يعين بكونه اول او اخر فاذا نوى اول

للمعاودة

يتجهز

الصلوة عليه



او اخر صلوة عليه وهذا قول بعض المشايخ والاصح ان يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين مالم  
يعين ان صيام رمضان سنة كذا احكامنا بيني وكذا في قضاء الصلوة لا يجوز مالم يعين الصلوة ويومها  
بان يعين ظهر يوم كذا او لوني اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه لان الصلوة تعينت بتعيينه وكذا الوقت  
يعين بكونه اول الاو اخر اذ ان اول الصلوة عليه وصلا فماليه يعني ولا ايضا خبر في بنية اول ظهر عليه  
ثانيا وكذا انما لبا الى مالا يتناهي وكذا الاخر وهو انما يخلص من يعرف الاوقات التي فاتت او استرقت عليه  
او راد التسريع على غيره والاصل في ان الفروض مترتبة فلا بد من تعيين ما يربو اداءه حتى يبرأ ذمته عنه لان  
فرضه من الفروض لا يتبادى بنية فرض من الفروض واجبة التعيين بالنية والشرط يقتضي الجنس بالنية لانها  
شرعت لتمييز الاجناس المختلفة ولهذا يكون التعيين في الجنس الواحد لغو لعدم القابلية والقصر في اداء  
يصادق محله يكون لغوا ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب والعلوات كلها في غير الخلف حتى الظاهر  
من يومين والعصر من يومين لان وقت الظهر من يوم غير وقت الظهر من يوم اخر حقيقة وحكما لان الخطأ  
لم يتعلق بوقت مجرما بل بدلول الشمس وخوضه والاول في يوم غير الاول في يوم اخر خلاف صوم رمضان لانه  
متعلق بشهود الشرائع بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وهو واحد لا يعبان عن تليق بوقت بل بالبراءة  
فلذلك لا يحتاج فيه الى تعيين صوم يوم كذا حتى لو كان عليه قضاء يوم بعينه فقام به يوم اخر او كان عليه  
قضاء صوم يومين او اكثر فقام ما وايضا قضاء يومين او اكثر خلاف ما اذا نوى من رمضان او من رمضان  
اخر حيث لا يجوز من واحد مالم لا خلاف السبب كما اذا نوى ظهر من اول ظهر الى عصر او نوى ظهر يومين  
وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا اذا كانت الحاجة فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عين لها وفي الاجناس  
لا بد منه وقد ذكرنا تفصيلها في كتاب الظهار وذكرنا في الجمل في كتاب الكفارات ان بنية التعيين في الصلوة  
لم يشترط باعتبار ان الواجب مختلف متعدي بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يكمل مراعات الترتيب  
الابنية التعيين حتى لو سقط الترتيب كشرع الغوايب كيفية بنية الظاهر لا غير وهذا مشتمل وما ذكرناه  
مفروق في خان وغيره خلافاً لذلك وهو المعتمد لما ذكره في المعنى ولان الامر لو كان كما قاله الخازن وجوب الترتيب  
ايضا لكان مرفوعا الى الاول اذ لا يجب التعيين عند ولا يفيد **قال رحمه الله** اشبع براق غير كونه لوصدقة

والالا

ان اشبع العيام ريق غيره فان كان براق صدقة يجب على الكفارة وان لم يكن صدقة يجب على الكفارة دون  
الكفارة لان الريق نقابة النفس وشقة اذ كان في غير صدقة فصار كالنجس ونحوه مما نقابة الاغتر  
وان كان من صدقة لا نقابة فصار كالنجس والنزير وكذا في ما يشترطه الاغتر **قال رحمه الله** فقل بعض الحاج  
في ترك الحج لان امن الطريق شرها الصواب وشرها الاداء ما بينا في الناسك ولا يحصل ذلك مع قتل بعض الطريق  
الحج فلان معذور في ترك الحج فلا يثم بذلك وقد ذكرنا ما مستوفاه في الناسك وذكرنا الخلاف في ذلك ولا يغدرها  
**قال رحمه الله** منعها زوجهما من الدخول عليا وهو يسكن معها في منزل اشوز لانها جنت بغير حق فلا يجب  
النفقة لها مادامت على منعه فيتحقق الشوز منها فصار كجسر بغير في منزل غير ذلك اذا منعته ومرواه  
السكن في منزلها وان كان المنع لغيرها الى منزله لا يكون ناشئة لان السكن واجبة لها على فلان جسر بغيرها  
من حق فلا ينفق بالان الصغير جاء من جهة مضار كما اذا جرت الاستيفاء منها بخلاف ما اذا جرت  
بسبب من عليا او مضار غاصب ذهب بل لان الفواز ليس من قبله وخلاف ما اذا كانت ساكنة معه في منزله  
ولم يكن من الوطى لانه يمكن الوطى كونه خلافاً لما لا يعذرنا **قال رحمه الله** ولو سكن ببيت العصب  
فامتنعت منه لال لا تكون ناشئة لانها حجة اذا السكن فيه **قال رحمه الله** قالت من اطلق دية فقال  
داده كبر وكوده كبر او داه باد وكوده ولو قال داه است وكوده است يقع نوى او لا ولو قال داه  
انمار وكوده انمار لا يقع وان نوى من انشاء بوقامت او نوى لا يقع الا بنية جنة زنان كن اقرار  
بالان جنة هو من كن لكن تراخي شدم مرار جيل باز داران طلعها سقا المهر والا فلا **قال رحمه الله**  
فلا لعبد يا مالكا او قال لامة انا عبدك لا تعق لانه ليس بمرج للعق ولا كناية له فلا يكون منه شيء مما يقع  
العق خلافاً لقوله يا مولاي لان حقيقته تنبئ عن ثبوت الولا على العبد وذلك بالعق فيعق لانه يمكن اتيانه  
من جهة وقوله يا مالكا انا عبدك حقيقة تنبئ عن ثبوت الملك للعبد على الولي وذلك لا يمكن اتيانه من جهة الولي  
لا معقود لعدم قوته على ذلك ولا مقتضى لان من شرط ان يثبت المقتضى فيمنه المقتضى وثبوت المقتضى  
وهو الملك معقود لما ذكره فلا يثبت المقتضى بوجه **قال رحمه الله** العتق للشارع فيه لا يخرج من يرضى اليه مالم يبرهن  
المولى ان اذا ادعى عتقا لا يمكنه بذكر المولى انه في يده المولى اعلمه بنصه في المولى اعلمه في ذلك بل لا بد من اقامة البينة



انه في بوالمواعلة حتى يصح دعواه او علم القاضي في الصحيح لان بوالمواعلة لا بد منه لتصح الدعوى عليه اذ هو  
شرطا فيها وصح ان يكون في بغيره فبما قامة البيعة تنقضي ثمة المواقعة فامكن القضاء عليه باجراره من بين  
لتحقق من خلاو المنقول لان البدنة شاهن فلا احتياج الى اثباتها بالبيعة **قال رحمه الله** عقار لا في ولاية  
القاضي لا يصح قضاءه لانه لا ولاية له في ذلك المكان وقوا خلف المتاع فكل بيعته للمكان والاهل فيقبل بغيره  
وقيل الامل حتى ينفذ قضاءه في غيره ذلك المكان على قول من اعتبر المكان ولا في غيره ذلك الامل على من اعتبر الامل وان  
خرج القاضي مع الخليفة في المرفقة وان خرج مخرج قضاءه فهذا ينبغي ان يكون على قول من اعتبر المكان لان  
القضاء من اعلام الدين فيكون المرفقة كالجعة والعبد في بيعه اي يوسف ان المرفقة من طاعة واليه  
محمدا شارحا ايضا **قال رحمه الله** اذ افقه القاضي في حادثة بيعة ثم قال رجعت عن قضائي او بدلي غير ذلك او  
وقعت في تبليس الشهود وابطلت حكمي وخو ذلك للبيعة والقضاء ما بين ان كان بعد دعوى صحيحة وشراة  
مستقيمة لان راء الاول قوت في القضاء فلا ينعقد باجراره ومثله ولا يملك الرجوع عنه ولا ابطاله لانه يتعلق  
به حق الغير وهو المودعي الا ان الشاهد ما انقل بشراة القضاء لا يصح رجوعه ولا يملك ابطالها لما ذكرنا فكلنا  
القاضي وقال الشفعة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفذ بالقضاء ثم ينزل القرآن بعونه فنفذ خلافه فلا يرد  
قضاءه ويستأنف وقال صاحب الجرحا وطوايد على ان القاضي اذا قضى بالاجرة في حادثة لا نفى فيها له  
خو لغير راية فانه ينفذ في المستقبل باجراره من غير منقضى ما بين من قضاه لان حدوث الاجرة والى  
دون نزول القرآن والنبى صلى الله عليه وسلم لم ينفذ القضاء الذي قضى به لان القرآن الذي نزل بعنه فنفذ خلافه فلا يرد  
ما اذا قضى باجراره في حادثة ثم تبين نفى خلافه فانه ينفذ ذلك القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باجراره  
ونزل القرآن بخلافه ومع ذلك لم ينفذ قضاءه الاول والفرق ان القاضي حال ما قضى باجراره فانه ينفذ الذي  
هو مخالف لاجراره كان موجودا من قبل لان الله خفي عليه وكان الاجراء في محله فلا يصح والنبى صلى الله عليه وسلم  
حال ما قضى باجراره كان الاجراء في محله لان نفى منه فصار ذلك شريعة له فاذا نزل القرآن بخلافه صارنا  
سما لولا الشريعة **قال رحمه الله** جبا فو تائم سال رجلا فاقوبه برونه ويسمعو كلامه وهو لا يراهم  
جانت ثم ادتهم اذا جاز رجل جماعة في مكان ثم سال رجلا اخر عن شئ مثل الدين له عليه فاقوبه المسؤل

والجماعة يسرونه ويسمعون كلامه المقر لا يراهم جانت ثم ادتهم عليه بذلك الاقرار لان الاقرار  
موجب بنفسه وقد علموه وهو الركن في اطلاق اداء الشراة قال الله تعالى لا من شهد بالحق وهم يعلمون  
**قال عليه السلام** اذا علمت مثل الشئ فاشهدوا لا فزع **قال رحمه الله** وان سمعوا كلامه ولم يروا لا يجوز  
شراة لان النعمة تشبه النعمة فيجب ان يكون المرفقة فلا يجوز لهم ان يشهدوا عليه مع الاحتمال الا  
انما كانوا دخلوا البيت وعلوا انه ليس فيه احد سواه ثم جلسوه على الباب وليس للبيت مسكن غيره ثم  
دخل رجل فسمعوا اقراره الواض ولم يروه وقت الاقرار لان العلم حصل لهم من عين الصوت فجاز لهم  
ان يشهدوا عليه **قال رحمه الله** باع عقارا وبعض اقراره جاز في البيع ثم ادعى الاتع دعواه لم يعنى  
القريب عن وفي الفتاوى لا بالبيت عينه فقال لو باع عقارا وابنه او امراته لا شفع فعلم به ونظر في  
المشترى فيه ما تائم ادعى الابن انه ملكه ولم يكن ملكا ابنه وقت البيع اتفق مشايخنا على انه لا شفع مثل هذه  
الدعوى وهو تبليس محض وحضوره عند البيع وثبوته فيما يصفه اقراره بانه ملك البائع وان لاحواله في البيع  
وجعل سكنه في من الحانة كمالا فقصا بالاقرار فطلقا للطاع الفاسد لاهل العصرية الاضرار بالناس  
وتقبيل بالقرينة في جواز ذلك مع الغريب ذكر في الهداية في كتاب الكفالة قيل الفصل في الضمان فقال  
من خال باع دارا وكفل عنه رجل بالورث فهو سليم لان الكفالة لو كانت مشروطة في البيع فقامه محله  
بقدر ما دعوى يبيع من نفقته ما من جهة وان لم يكن مشروطة فانه عالم اربا احكام البيع وتزيت المشتري  
فيه اذ لا يوجب منه دون الكفالة فنزل منزلة الاقرار بملك البائع ولو شرط وختم ولم يكفل لم يكن سليما وهو  
عاد دعواه لان الشراة لا تكون مشروطة في البيع ليست شرطه ولا في اقراره بالملك لان البيع من يوجود  
من المالك وتارة من غيره ولعله كنت تحتفظ بالحادثة بخلاف ما تقدم قالوا اذ كنت في الصل باع وهو عليك او  
باع بيعا بائنا فوا وهو كنت ثم ادعى بذلك فهو سليم الا اذ كنت الشراة على اقراره المتفقين ولو باع  
صنيعة ثم ادعى ان اوقف عليه وعلى اولاده لا شفع دعواه للثنا فقص لان اقوامه على البيع اقراره وان  
اراد تخليف المواعلة ليس ذلك وان اقام البيعة على ذلك قبل تقبل لان الشراة على الوقف تقبل من غيره  
دعوى لان ما ياب الحسبة فاذا قبلت انتقض البيع وقبل لا تقبل وهو الصواب وهو طاعة باقامة البيعة ان

الشفعة



وقوله بدي فساد البيع وحققنا فلا يسمع للتناقص وقال في الجامع الصغير اذا بيع متاع انسان  
بين يديه وهو يظن لا يبيع لان سكوتة محتمل الرضا والخبر وقال ابن ابي ليلى سكوتة يكون اجماعا منه للبيع  
**قال** رحمه الله وجهت مهرها لزوجها فمات فقال له وقال لو كانت الهبة في مرض موتها  
بل في الهبة فلو قال قولك ان الزوج والمقارن يكون القدر للورثة لان الهبة حادثة في الوارث فيضاف الى  
اقرب الوارث وهو الاستحقاق انهم اتفقوا في سقوط المهر من الزوج لان الهبة في مرض الموت بقدر الملك وان  
كانت الوارث الاثر ان المريض اذا وجره عدا الوارث فاعتقه الوارث وباعه فبذره فمات ولكن يجب عليه الفدان  
ان مات المورث في ذلك المرض بعد الوصية للوارث بقدر الامكان فاذا استقطعت المهر بالاتفاق قال الوارث بدي  
العود عليه والزوج ينكر فاقول قول المنكر **قال** رحمه الله اقرب بيني وبينه قال كنت كاذبا فيما اقررت حلف  
المقر على ان المقر كان كاذبا فيما اقربه وليس بمطل فيما يدعيه عليه من الاقرار وهذا قول ابن يونس رحمه الله وهو  
استحقاقا وعندهما يورث تسليم المقر على المقر وهو القياس لان الاقرار رجعة مطلقة شرعا ولا يضر معه الى العيني  
كالبيعة بل الاول لان احتمال الكذب فيه بعد التقرير بذكر وجه الاستحقاق ان العادة جرت بين الناس انهم يكتبون  
الصك اذا ارادوا الاستدانة قبل الاضمان ياخذ من المال فلا يكون الاقرار لطلوعها اعتبارا من الحالة فيختلف  
وعمله القوي لغيره احوال الناس وكثرة الخلف والحيانات وهو يقر بذلك والمولى لا يفرع العيني ان كان مصادرة  
فبصار اليه **قال** رحمه الله الاول قال لا أثر ولكنك سيج هذا فكنت صاروكيلا لان سكوتة وعدمهم رده على ساعته دليل  
القبول عادة ونظرة جهة الابن من علمه الوارث فانه اذا سكنت صحت الهبة وسقطت الدمن بحسبنا وان قال متى  
ساعة لا اقبل بطلان بيع الابن حاله وكذا الوارث جعلت ارضي عليك وقفا فحكمت صدق وقال لا اقبل بطلان  
قال الانصاري العرف لا يبطل بطلان الا قبل لانه وقع للاتك والاشبه ان يكون هذا قول ابن يونس لما عرفت  
مصلحة له يصر وقفا لمجرد قوله وقفت دار **قال** رحمه الله وكلها بطلانها لا يمكن عزها لانه عيني من جهة ما  
فيه مع العيني وهو يتعلق الطلاق بفعلها فلا يضر الرجوع في العيني وهو عليك من جهتها لان الوكيل هو  
الابن يعمل لغيره وعامله لنفسه فلا يكون وكيل خلاف الاجتهاد **قال** رحمه الله وكلينك بكذا عاين متى تركت  
فانت وكيل يقول في تركك لم يتركك ان يقول تركك لان الوكالة يجوز تعليقها بالشرط فيجوز تعليقها

بالفعل عن الوكالة فاذ لم يترك عن الوكالة المجتزئة وتخرج المتعلقة فصار وكيله جديا بالعرف  
الثاني انقول عن الوكالة الثانية **قال** رحمه الله ولو قال قال كل من ترك فانت وكيل يقول رجعت عن الوكالة  
المعلقة وترك عن الوكالة المجتزئة لانه لو ترك المجتزئة من غير رجوع لصار وكيله مثل ما كان لو تركه الف مرة  
لان كماله كلما يقتضيه تركه لا فاعلا الا ان اذ فلا يفيد العزل الا بعد الرجوع صح لو تركه رجوعا من المتعلقة يحتاج  
بالعزل لانه كلما تركه صار وكيله لا يفيد الرجوع بعد ذلك من المتعلقة في حق لانه يحتاج الى عزل اخر بعد  
الرجوع وقيل يقول في عزله كلما وكلت فانت معزول لانه كلما صار وكيله انقول فيحصل مقصوده بذلك و  
الاول اوجه وهذا لا يفيد في الحقيقة لانه انقول كلما بولي لاجل العيني الثانية بتوكل ايضا كلما انقول لاجل  
العيني الاول فيسقط دينا وكيلنا انقول لا فاعلا ينقطع الا بالرجوع عن الوكالة المتعلقة معالي **قال** رحمه الله  
فتقضى بول الصلح لانه ان كان دينا بدينا بان وقع الصلح على دينا من ثمانية او عشرة او في الذمة لانه متى  
وقع الصلح على غير ما يستحقه الدائن بعقد الحواشي وهو ان يحصل على المأوى وضمنه فاذا حصل على المأوى وضمنه  
صار دينا او مبيعا وفيه لا يجوز الا فاعلا عن الدائن لانه لا يملك الدائن من الكافي بالمال او قد يسهل من قبله  
كتاب الصلح ويقر **قال** رحمه الله والاولا ان لا يمكن دينا بدين لا بشرط قبضه لان الصلح اذا وقع على عيني  
متعيني لا يثبت دينا في الذمة فحان الا فاعلا عن الدائن وان كان مال الربا كما اذا وقع الصلح على شئ بعينه من حنطة  
في الذمة وقبضه من قبل **قال** رحمه الله ادعى رجل على رجل دارا فصالها ابو علي قال البيهقي فان كان المدعي  
بيعه جارا ان كان بمنزلة البيعة او اكثر فمات يتعاقب فيه وان لم يكن له بيعة او كانت غير خادمة لانه متى كان للمدعي  
بيعة وكان الصلح على مثل البيعة او اكثر فمات يتعاقب الناس فيه كان للبيعة فيه منفعة وهي سلامة العيني  
له لانه لو لم يصح يستحق المدعي بالبيعة ففاضل فيكون هذا الصلح من الابن لانه انما هو من المدعي فيلحق به  
لمثل وبعد دما يتعاقب فيه عادة لانه لا يمكن التحرز من مال المدعي الصلح على المنة عنه وان لم يكن المدعي بيعة  
او كانت غير عادة صار الابن متعاقبا بالبيعة بالصلح لا منتهيا له لانه لم يشر في المدعي من مال المدعي الصلح  
فلا منفعة للبيعة في هذا الصلح بل في غير ذلك لانه الولاية نظرية قاله الله ولا تقربوا الى التيمم الا بالتي  
في احسن وان كان الابن هو المدعي للصغير لا يبيعه له يجوز كيفما كان لانه لم يشر للبيعة فيما اعاده الا بالملك



ولا معنى للملك وهو التمكن من الاضطرار لمحصله مالا من غير ان يخرج من ملك البصيرة بمقابلته فكان  
منعها محضا وان كان له منه عاقل لا يجوز الا بالمثل و باقل قدر ما يتغلب الناس منه لانه صار مع الملك  
ليمكنه من الاضطرار بالبينة العادلة وهو الاب في هذا كالا لانه قائم مقامه **قال رحمه الله** لو قال لا بينة  
عليّ فبني ولا شراة في مشيروا قبل ومع الاول ان يقول المدعي ليس بالبينة عاقل دعوى هذا الحق فجا  
بالبينة قبل لان التوفيق بينهما يمكن بان كانت له بينة فبني ثم ذكره بعد ذلك او كان لا يعلم ثم علم او عن  
البينة رحمه الله ان لا يقبل لانه كاذب بينة ومع الثاني ان يقول الشاهد لا شراة لعلم ان عند من حق  
بعينه ثم شراة به يقبل لانه يقول شئت وكذا اذا قال المدعي ليس بالبينة عاقل شراة ثم جاء به فبني به يقبل  
شراة دون ذلك في البينة لانه لا يمكن ان يكون له شراة فبني او لا يعلم ثم علم او لهذا القول لا اعلم  
لحقا على فلان اقام البينة ان له علمه حق يقبل لا يمكن للحق عليه فامكن التوفيق بخلاف اذا قال ليس  
عليّ حق ثم ادعى عليه حقا جاز لا يستمع دعواه لان المناقضة من الاقرار والدعوى ثابتة فلا يمكن التوفيق  
بينهما ونفي الحق في هذا الحق الشراة لاكتنى الحق حتى اذا قال لا حجة لي على فلان ثم ادعى عليه يقبل لانه يقول  
شئت لو قال من الواجب ان لا يكون له حق حتى اذا قال لا حجة لي على فلان ثم ادعى عليه يقبل لانه يقول  
شئت ولو اقر ارم شئت لم يغرق حقا كان لغوا وهذا لا يخرج عن الملائم بسبب لو نفي بلعانه بسبب لانه حتى نفا  
له شئت حقا **قال رحمه الله** للامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انسانا من طريق الجادة ان لم يضر المان  
لان للامام ولاية التفرع في حق المان فبما فيه نظر للمان فاذ اراد في ذلك مصلحة لهم كان له ان يفعل من  
غير ان يلحق ضررا بعد الا برأه اذا اراد ان يوصل بعض الطريق في المسجد او بالعكس كان في ذلك مصلحة له  
للمسلمين كان له ان يفعل ذلك والامام الذي ولاه الخليفة بمنزلة الخليفة لانه نائبه فكان فيه مثله **قال رحمه الله**  
من هادى السلطان ولم يعنى بيع ماله بغير ما له من البيع لانه لم يكن بالبيع وانما بيع باختيار خاتمة الامارة  
صار محتاجا الى بيعه لا يباعا طلب منه لا بوجوب الكره كالدائن اذا جسد الدين ببيع ماله ليقتضيه بئنه فانه يجوز  
لانه باع باختيار وان وقع الكره والابناء لا في البيع وقد يقوم مثل في التبع **قال رحمه الله** لو قال له ان يبيع ماله  
وجنه مهر ثم يصح ان يزوجها من غيره لان ما لم يثبت بمثل لان الرضا شرط في تسليم الا

مول

والرضا يثبت بمثل فلا يصح **قال رحمه الله** ان كرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يستطاع المالك ان يطلق المكره واقع  
ولا يلزم المالك به اذا اذنت له طاعة على ما سأل من قبل في كتاب الاكره **قال رحمه الله** ولو اذنت له طاعة  
الزوج ثم وجبت له الزوج لا يصح لانه يعلق به حتى الخلع على ما قاله الرضا وان كان سوة العزاء فهو موثقا  
فيهردهم فها فيه فصار كما لو باع الموهون او ووجهه **قال رحمه الله** اخذت مني ملكك بالبيعة فتزمتها حابطة  
جان وطلب تحريمه بغير علمه وان سقط الحايظ منه لم يثبت لانه نفى في حاله حقيقة ولان هذا السبب لا  
يجب الثمان الا اذا كان متقدرا كوضع الحج على الطريق واتحاد ذلك في ملكه ليس يتعد فلا يضمن **قال رحمه الله**  
عمر دارا ووجهه باله باذنها فالعنان لها والنقطة دين غير لان الملك لها وقد صرح امرها بذلك فتسبب الفعل  
البر لا يكون كانه الذي يحرره فيبقى على ملكها وهو غير متطوع في الانفاق فيخرج عليها الصلحة امرها فصار كالما مو  
بقضا الدين **قال رحمه الله** ونفقة بلا اذن فله ان اذا عمن لنفسه من غير ان المرأة كانت العار له لان الاله  
التي يملكه فلا يخرج ملكه بالبينة من غير رضاه فيبقى على ملكه ويكون خالصا للوصية وشا فلان ملك غير مملكه  
فيهردهم بالغرض ان طلبت زوجة ذلك **قال رحمه الله** ولو اذنت له طاعة فالحق لها وهو متطوع في اذنت لها  
بغير اذنها كان البناء لها وهو متطوع في البناء فلا يكون له الرجوع عليها لانه لا ولاية له في اجاب ذلك عليها  
وقد ملكه على برضه فلان متبعها **قال رحمه الله** ولو اذنت له طاعة فالحق لها وهو متطوع في اذنت لها  
عمر الخدم لان النسخ سيب وقد دخل بينه وبين صبياع حقه فعل خايل مختار وهو حرة فلا يضاف اليه  
التلف اذا اضر فيد العبد فابق خان الحال لا يضمن لان التلف لم يحصل بفعله وانما حصل بفعل العبد  
مختارا وكذا لالة السارق على مال الغير فان الاول لا يجب عليه ضمان لان التلف حصل بفعل السرقة لا بالعد  
وكفى امسك ربا من عوجه قبله العدو فان امسك لا يجب عليه الضمان فكذا هذا **قال رحمه الله** لو قال له ان يبيع ماله  
اشان فقال له سلطان ادفع الى حوز الماله والا قطع يديك واخرتك خمسين فذبح له يمين الواقع لانه عكره عليه  
فلان الضمان على المكره وعلى الاضطرار ماشا كما ملك ان كان الاضطرار والافعال المكن فحقا **قال رحمه الله**  
من سجد في الصلاة البصيرة حمارا وشعره على حمار في اليوم الثاني ووجد الحمار حيا ميتا لم يوجب له ان  
المنها ان يذبحه انسان او بحرية وبذبحه في كل اجل وهو كالنظية او المتروكة المذكورة والآه ونقيض

لانه  
ان لم يضمن



باليوم الثاني وقع اتفاق حتى لو وجب ميتا من ساعة لا يجل لعدم شرط **قال رحمه الله** الكراهة في الشاة  
الحية والخضيرة والمناذ والمراة والدم المسفوح والذكر كمارون الا اذا عصى في واصل بن جهملة عن محمد  
قال لروى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة الزكرو والاشبين والبقول والعن والمراة والمثانة والدم قال  
ابوصيفة الدم حرام واكن السنة وذلك لقوله عز وجل حرم عليكم الميتة فلما تناوله النصف قطع بتحريمه وكنه ما  
سواه لانه مما يستجنته النفس وتكره وهذا المعنى بركب الهمزة لقوله تعالى وحرم عليهم الجانبين وروى ان  
ابن عمر رضي الله عنهما انه سئل عن العنز قتلا قوله تعالى قل لا اجد فيها اوحى الى محرم الا انه فقال شيخ  
عزل سمعت باهوتين يقولان ذكره العنز عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال جئت من الجانبين فقال ابن عمر ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قاله فلو كان قال ذكره العنز **قال رحمه الله** اللقطة هي ان يقرض مالي الغائب  
الطفل واللقطة لانه قادر على الاستخلاص فلا يعوز الحفظ بخلاف الارواح والوصف والمنقط لانهم عاجزون  
عن الاستخلاص فيكون قضيتهم الا ان المنقط اذا اشتد العطف ومضى من النذات فيجوز له الاقرض  
من قيمته لانه لو تصدق به علمه ففهم الحاله جاز فالعوض اولى ان يجوز **قال رحمه الله** حشفة ظاهرة حيث  
لوراه انسان طنة محتونا ولا يقطع جلن ذكره الاستدود ترك شيخ اسلم وقال اهل النظر لا يطبق الختان  
لان قطع جلن ذكره يستكشف الحشفة فان كانت الحشفة ظاهرة فلا حاجة الى القطع وان كان توارى الحشفة  
يقطع الفضل ولو خفي ولم يقطع الجلن لها ينظر فان قطع اكثر من النصف يكون ختانا لان لا اكثر حكم الكل وان  
قطع النصف فما دونه لا يعتد به لعدم الختان حقيقة وحكما والاصل ان الختان سنة كما جاء في الخبر وعون  
الاسلام وضمايه من لوازمه اهل بلوا وقرية على تركه عار بهم الامام فلا يتكالا لفرون وعون الشيخ الزل  
لا يطبق ذلك ظاهر فيترك **قال رحمه الله** ووقته يسب سبني ان وقت الختان يسبني وقيل لا الختن حتى يبلغ  
لان الختان للطهارة ولا طهارة عليه قبل فكان ايلاما قبله من غير حاجة وقبل اقصاه اشياء سنة ثم قيل تسب  
سبني وقيل ووقته سبني لانه يوم يوصل الى ابلغ عمره اهتياذا وتخلقا فيحتاج الى الختان لانه منزع  
للطهارة ويقر ان كان قويا يطبق الختان ضمن والا فلا وهو انه بالفقه وقال ابو حنيفة لا علم له بوقته  
ولم يرو عن اي يوسف محمد بنه في واما المشايخ اختلفوا فيه وختان المرأة ليس سنة واما هو مكتوبة

للرجال لانه الذي يجمع وقيل سنة والاصل ان الختان الام الى الحيوان لا يجوز شرعا الا المصلح يعود اليه  
وفي الختان اقامة السنة ويعود اليه ايضا مصلحة لانه جاء في الحديث الختان سنة بخار برحمتكها  
كذا يجوز في الصغير وبما وقته وغيره من الواوارة وكذا يجوز في البنات الاطفال لان من منفعة التي  
وكان يفعل ذلك في زمنه على السلام الى يومنا هذا من غير نكاح والحامل لا يفعل ما يفعله بالولد ولا ينبغي لها  
ان يحنح ماله ينحك الولد فاذا خنك فلا باس به ماله يقرى بالولادة فاذا اقرب فلا ينحك بحنح لانه يفره  
واما القصد فلا يفعل مطلقا ما قامت حيلة لانه خاف على الولد منه وكذا يجوز قصه البرام كما وكبها وكذا  
علاج فيه منفعة لها وجاز قتل ما يضر من البرام كالكلب العقور والعن اذا كانت تاكل الحمام والوجاج لانه  
العز ويذبحها ذبحا ولا يضر لانه لا يفيد فكلون تقربها لها بلما فابن **قال رحمه الله** والمسابقة بالمرس  
والابر والارجل والرجل جازين لقوله عليه السلام لا سبق الا خفي او نفل او حافر واذن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لسلمة بن الاكوع ان يسابق رجلا انصاريا كان لا يسبق شيئا فسبقه سلمة بن الاكوع وقال في الرضركا  
كانت المسابقة بين الهجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخيل والركاب والارجل ولان الغزاة يحتاجون الى رياضة  
خيولهم وانفسهم والتعبيل للركاب **قال رحمه الله** وحرم شرط الجعل من الجانبين لامن احوالها  
لما روى ان ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم سبق بالخيل وراهن ومعنى شرط الجعل من الجانبين ان  
ان يقول ان سبق فسرسل فلكل على كذا وان سبق فموسى فلي على كذا وهو قمار فلا يجوز لان القمار من القمار الذي يزداد  
تارة ويستقصي اخر من سبي القار قمار لان كل واحد من المقامرين من يجوز ان يذهب الى صاحبه ويجوز ان يستفيد  
مال صاحبه فيجوز الا زيادة في الاستفاضة فكل واحد منهما قمار وهو حرام بالنفس ولا كذلك اذا شرط من جانب  
واحد بان يقول ان سبقته فلكل على كذا وان سبقك فلا شيء لي عليك لان النقصان والزيادة لا يمكن فيهما و  
انما في احوالهما يمكن الزيادة وفي الاخر النقصان فلا يكون مقام من لان المقام من مفاعلة منه فيقتضي ان يكون من  
الجانبين واذ لم يكن في معناه جازا سبنا لما روي القياس ان لا يجوز لمائة من يعلق التملك على الخطر وهذا  
لا يجوز فيما عدا الاربعة المذكورة في الكتاب كالبغل وان كان الجعل مروطا من احوال الجانبين وفي الحديث اشارة  
اليه لانه خصصه بآية والمراد به الاستباق بل جعل لان الاستباق بل جعل يجوز في كل شيء ولا يمكن الحاق

من شرط الجعل











والورثة لا يرضون الا ما فضل من مال **قال رحمه الله** ثم ينعيم من ورثته وهم ذوو فرض اى ذرهم مقدر  
 ماتوا ولقوله عليه السلام الحق في الارض باهلها فما ابعث فلا ولا عصبة ذكر وفي رواية فلا ولا رجل ذكر  
 على سبيل التاكيد لقوله تعالى كل غرض كامل ولا لام يطر جناحه **قال رحمه الله** فطالب السوس مع الولد  
 ولو الابن لقوله تعالى ولا يوتي للمل واحد منها السوس مما ترك ان كان له ولد جعله السوس مع الولد  
 ولو الابن ولو شرع بالاجماع **قال رحمه الله** يا بني ادم وكذا عرافة قال الشاعر بنو ابناءنا وبناتنا  
 بنوهن ابنا الرجال الاجانب وليس ذولا ولو الابن في الولد من باب الحج بن الحفيضة والحجاز بن عوف بن عامر  
 الحجاز او عوف بن حكيم ولو الابن حكم الولد بوليل ارضه والجماع وجميع احوال الاب في الغرض من احواله  
 الجواز وعرفه حكم ولو الابن حكم الولد بوليل ارضه والجماع وجميع احوال الاب في الغرض من احواله  
 الغرض المطلق وهو السوس وذلك مع الابن وابن الابن وان سفل ما تكون والحالة ان يتيه الغرض والتعصيب  
 وذلك مع البنت او بنت الابن الغرض ما تكون والتعصيب ما يورث والحالة ان لته التعصيب المطلق وذلك  
 اذ لم يكن للبنت ولو لا ولاد ابن لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلاما **الثالث** فذكر فرض الام و  
 جعل الباقي لوليل على انه عصبة **قال رحمه الله** ولجدا كما لابن لم يخل في نسبة ام الا في رد الى بنت مابقي  
 وجب ام الاب فيجب الاخوة الى الجدا كما لابن لم يخل في نسبة الى الميت اني هو الجدا فيجب لافي مسلمتين  
 احدهما في رد ام الميت من بنت الجميع الى بنت مابقي في زوج وابوين او زوجة وابوين فان الاب ترد الى  
 الجدا وفي جزمه الاب فان الاب يجبر دون الجوا وان خلت في نسبة الى الميت ام كان فاسدا فلا يرث الا  
 على انه من ذوالارحام لان خلت الام في النسبة يقطع النسب النسب الى ابائنا لان النسب للتعريف والشرع  
 وذلك يكون بالمشهور وهو المذكور دون الاناث وقوله كالأب يعني عن عدم الاب لان الجد يسمى اباقال الله تعالى  
 حاكما عن يومئذ عليه السلام وابنته امه ابان ابراهيم واسحاق ويعقوب وكان استحقاق جن وابراهيم  
 جد ابيه وقال تعالى يا بني ادم لا يفتنكم الشيطان كما اخرج ابويكم من الجنة وهو ادم وحوليلهما السلام فاذا  
 كان ابا دخل في النص ما بطرق عموم الحجاز وبالأجماع على ما ذكرنا في الولد فكان له الاصول الثلاثة التي ذكرنا  
 في الاب واحالة رابعة وهو السقوط بالاب لا اقرب منه وبولي به فلا يرث معه وانما يقوم مقامه عن عدمه و  
 قوله فيجب الاخوة ان الجد على اطلاق قول ابي حنيفة عما ماعى بيان ان شاء الله تعالى **قال رحمه الله** ومع الولد

او ولد الابن والاشتباه من الاخوة والاصوات اى واحد من هؤلاء المذكورين لما يرث البنت  
 والابن السوس ما تكون ولقوله تعالى فان كان له اخوة فلاما السوس فاسم الولد في المتكلم ولا يتناول  
 الولد ولو لا ابن على ما بينا وكذا الذكر والاشتباه من الاخوة بطلاق على الاشتباه من جهة ما من الثلث  
 السوس من جهة ما كانا او من جهة ما لان لفظ الاخوة بطلاق على الكل وهذا قول جمهور الفقهاء رضي الله  
 عنهم وروى ابن عباس رضي الله عنهما انه لما نزلت الآية من الثلث السوس الا بثلثة منهم على اطلاق الآية فان  
 الاخوة مع واقلة لثمة وللجمهور ان يجمع بطلاق على الميت قال الله تعالى وعمل اناك بناء الخضم اذ سورا  
 الحار اذ دخلوا على داود فخرج منهم قالوا لا تحت خضمان بغا بعضنا على بعض فاعاد ضمير الجمع في  
 سورا ودخلوا وفي منهم وقالوا على اثنين وعما المثلان اللذان دخلوا على في صورة حتى اكتم الا يولي  
 ما قوله تعالى خضمان ومثل هذا كثير في كلام العرب **قال رحمه الله** ومع الاب واحد الزوجين من  
 الباقي بعد فرض احد هما فيكون لها السوس مع الزوج والاب والزوج مع الزوج والاب لانه هو الثلث  
 للباقي بعد فرض احد الزوجين فصار للام ثلثة لحوال ثلث الثلث ما سبق بعد فرض احد الزوجين  
 والسوس وقد ذكرنا الحل بتوفيق الله تعالى وابن عباس رضي الله عنهما لا يرث الباقي بوليل ثلث الثلث  
 الباقي للاب وخالف فيه جمهور الفقهاء رضي الله عنهم ووجهه ان الله تعالى نص على فرضين للام الثلث والسوس  
 فلا يجوز ان يثبت فرض ثالث لقياس ولذا عليه السلام الحق الغرض باهلها والام عاصمه فرض والاب  
 عصبة في ظل الحالة على ما بينا والجواب عنه ان الله تعالى جعل للام ثلث مائة في والاب عن عدم الولد والاخوة  
 لالثلث الثلث بقوله تعالى وورثه ابواه فلاما الثلث المائتين والاب يرث مع الزوجين هو الباقي من  
 فرضه ولا ان الواضحة ثلث الثلث يكون نصيبا كضعف نصيب الاب مع الزوج او قريبا من نصيب الزوج و  
 النصيب يقيف نصيبه على ما الضعف اذ لم يورث الولد والاخوة ولهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه في الرد  
 عليه ما ان الله تفضل الانثى على الذكر وقال ربي لا افضل الانثى على الذكر مرادها عند الاستواء في القيمة  
 والقرن ما عند الاضلاع فلا يتبعه نصيب الا انثى على الذكر ولهذا كان مكان الاب جد كان للام ثلث  
 الجميع فلا يباي بغير فضلها عليه لكونها اقرب منه وعندي يوسف رحمه الله لهما ثلث الباقي ايضا مع الجد

بنت ابي حنيفة في السوس  
 في قوله تعالى فان لم يكن له ولد  
 وورثه ابواه فلاما الثلث المائتين



وهو موثر غير موثر من الله عز وجل فانها ما كانا يعقلان الام على اليد **قال رحمه الله** والحق  
وان كثر السوس ان لم يخلل صفا في نسبتها الى الميت فكن محتاذيات في الورثة والحكم في الجوار  
في مواضع في ترتيبهم ومعرفة الصبيحة في الفاسدة منهن وفي مورد منهن وفيما يقطع به فالاول  
كل شخص له جودان ام ام وام اب ولابيه وامه كذلك وهكذا الحال واصدق الاصول ان ينزل الى ادم  
وصواعيل السلام فالصبيحة منهن لا يخلل في نسبتها الى الميت فكن كسب اثنتين والفاسدة من يخلل  
في نسبتها اذ كل اب يرث الى الميت باسجد فاسد فمن يرث به يكون فاسدا ذكر كان او انثى وعند سعد بن  
ابن وقاص الفاسق من يركب مطلقا واذا اردت تنزيل حدود من الجوانات الوازعات المحتاذيات فاذا  
واللفظة ام ام بقدر العدد الذي ترين ثم نقول ثانيا ام ام ويجعل مكان الام ابا على الولاء الى ان يفي  
لفظة ام مرة خاله اذا سلئت عن اربع جوارات محتاذيات فقل ام ام ام ام بقدر عدد ذوات لاثبات  
الورثة التي يقصرون بحكمهم فانه لا يتصور ان يحتمل فيه الا اذا ارتفع في مورد من الورث  
فاربعة جوارات لا يتصور اجتماعهن الا في الورثة الواحدة فقل ام ام ام ام اربع جوارات فهن  
واحدة منهن ومن جهة الام ولا يتصور من جهتها وارثه اكثر من واحد ثم تأتي بواحد اخر من جهة الاب  
في ذرية فقل ام ام ام الاب ثم تأتي باخر من جهة الجد فقل ام ام ابى الاب ثم تأتي باخر من جهة الجد الاب  
فقل ام ابى الاب ولا يتصور ان يحتمل الوازعات من هذه الورثة اكثر من ذلك لان كل جد يصح له وارث  
وكذا امه وان علت ولا يتصور ان يكون جنه وارثه من كل اب لا واحد فيحتاج الى ان تأتي من الاماء قورهن  
حدود الا واحد وهي التي من جهة الام فان لا تأتي بذكر والثانية تأتي بالاب فلهذا اذوت في النسبة  
الثانية اما واحد وابولت مكان ابا والثالثة تأتي بالجد فلهذا اسقطت اثنتين وابولت مكان ابين  
والرابعة تأتي بالجد الاب فلهذا اسقطت اثلاث وابولت مكان ابا فلهذا اربعة في اكثر منهن الى  
مالا يتسحق من المعرفة الصبيحة في هذه الورثة واما اردت ان تعرف ما باز الصبيحة من الفاسدة  
فخذ عدد الصبيحة واجعله يمينك واطرح منه اثنتين واجعله يسارك ثم صف ما في يسارك بعد ما  
بقي في يمينك فالجوارات الصبيحة والفاسدة جميعا فاذا اسقطت من عدد الصبيحات

قالا قيات من الفاسدة مثالا اذا سلئت عن اربع جوارات صبيحات كم باز ايمن من الفاسدة خوارجة  
يمينك واطرح منها اثنتين فخذها يسارك فاذا صفعت هذا الطرف بعد ما بقي في يمينك صافيا فهو عدد  
صليح الجوارات اجمع في هذه الورثة فاذا اسقطت عدد الصبيحات من اربع ومن الفاسدة ومن اثنى السوس  
وان كثر ان يشرك في هذه عار في عبادة بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقعه بن الجودتين اذا اجتمعتا  
بالسوس بالجد بالسوية والموكر الصديق رضي الله عنه انك من الجودتين في السوس لسوكر ما يقطع  
**قال رحمه الله** واذن جهتين كذا في جهة واحدة ان اترك جديتين احداهما ذات جهتين والاخرى  
ذات جودتين واحدة فها سوا الحجة بقسم السوس منهما فبعضي وعذا عند ابى يوسف رحمه الله وعند محمد يستحق  
بالجهتين فيقسم السوس بينهما المائتان لثلاث ذوات لجهتين وذات جهة واحدة لان اختلفا في جهة القرابة  
كاصلاق الاشخاص في حكم الميراث الا ان ابى ابن العم اذا كان احداهما من ام جعل الاربعة كخصيص حتى ياخذ  
السوس الاضوة وخمس الاسداس منهما بالعصوبة وكذا اذا كان احداهما زوجا واحدة بالجهتين وكذا اذا  
اجتمع في الجوس قرابتان ودينهما ولا يورث يوسف رحمه الله ان يورث الجوارات بمعنى واحد فلا يتعدد بسبب  
بتعدد الجهة كالاختلاف لاربعة فان لا يرث باعتبار القرابتين لا اتحاد الجهتين وفي قرابة الاضوة في  
لا ياخذ النصف بجهة الاب والسوس جهة الام بل ياخذ النصف لا غير خلافا لما ذكره من النظم لان جهة الارث  
هناك مختلفة ومثاله ما يكون الواحد ذات قرابتين ان يكون ام ام الام وهي ايضا ام الجار لاربع والا فكل  
ذات قرابة واحدة كام ام الاب منهن الصوة ميت **قال رحمه الله** والبعدي تحب القرى سواء كانا  
من جهة واحدة او من جهتين وسواء كانت القرى م م م م وارثه او محبوبة بالاب او بالجد وفي رواية  
عن ابن مسعود لا يحب الجوارات الا الام وفي رواية عنه وعزير بن ثابت ان القرى اذا كانت من جهة الاب  
لا يحب البعدي من جهة الام وبالعكس تحب لان الجوارات يرثن بولادة الابوين فوجب ان يعطى كل واحدة منهن  
حكم من ترث به والاب لا يحب الجوارات من قبل الام فكذلك امه والام محبة لاجن في ابعدها فكذا امها ولان  
ان الجوارات يرثن باعتبار الولاد فوجب ان يقدم اللادني على الابعو كالاب اللادني مع الاب الابعو وليس كل حكم  
ثبت للواسطة يثبت لمن يدي به الا بغير ان ام الاب لا يورث انما على السوس ومحبة الام والاب خلافا فكل

ملته

قالب



**قال** رحمه الله والكل بالام اي تحجب الحيوات كل من بالام والمراو اذا كانت الام وارثة وعلة الاجماع والمحنة  
فهو ان الجيدات تبارش بطريق الولاد والام ابلغ حال امن في ذلك فلا يرش معرا وان الام اصل في قرابة  
الجنة التي من قبلها الميت وتدل باخلا ترش مع وجودها لما عرف في باب الجحيم فاذا جئت الجنة التي من قبلها  
الى الميت وتدل باخلا ترش مع وجودها لما عرف في باب الجحيم فاذا جئت الجنة التي من قبلها كانت اولي ان  
يجت التي من قبل الاب لانها اضعف حال الامرا ولهذا موضع في الجنة فنجي بها وكذا الابويات من من الجحيم  
بالاب اذا كان وارثا روي ذلك عثمان وعمر بن الخطاب وسعد بن زيد بن ثابت وروى جهم بن عبد الله بن وهب  
وعمر بن موسى وعمر بن بن الحارث بن موسى الاشعري والاعين علمون وانما انهم جعلوا لها السور  
مع الاب وروى ابو طايفة من اهل العلم من التابعين وغيرهم ما روي انه عليه السلام ورث جنة وابنها حرة و  
لانها ترش ميوات الام فلا تحجبها الاب كما لا تحجب الام وكما لا تحجب الاب والجد ولا ترش بطريق الوض فلا يكون  
العصوبة حاجبة لها كما لا تحجب ام الميت الذي هو ابن اقلنا ان ام الاب تدل بالاب فلا ترش مع و  
جوده كبنت الابن مع الابن ولا تحجب لهم في الحديث لانه صليته حال فحق ان ذلك الابن كان عم الميت  
لا ابا ولا سلم ان ترش ميوات الام بل ميوات الاب لان له السور فرضا فترش ذلك عن عدمه وبين كان ميراث  
الام لا يلزم منه عدم الحجب بغيره الا يري ان نبات الابن يرث ميوات النبات ومع هذا يحجب بالابن وكذا  
الجديح الابويات ما ذكرنا الام الاب فانه لا يحجب وان علت لانها ليست من قبله وكذا كل جد لا يحجب الميت  
التي ليست من قبله فصار للجدان حالتان السور والسقوط **قال** رحمه الله وللزوج النصف ومع الولد و  
ولو الابن وان سفل الزوج نصفه ما تركه واجم ان لم يكن له من ولد فان كان له من ولد فلكم  
الزوج ما تركه من قبله فصار للزوج النصف واما الزوج ما تركت امراة لان مقابلة الجحيم يقتضي مقابلة  
الفر بالفر فكذلك لهم كتب القوم دوابهم وليسويهم ولفظا الولد يتناول ولو الابن فيكون مثله بالنصف  
وبالاجماع على ما بينا من قبل فيكون له الزوج مع فصار للزوج حالتان النصف والزوج **قال** رحمه الله وللزوجة  
نصف الزوجية نصف مال الزوج فيكون لها الزوج ومع الولد ولو الابن وان سفل الثمن لقوله تعالى وان  
الزوج مما تركتم ان لم يكن لكم ولو فان كان لكم ولو فلان الثمن مما تركتم وان كن اكثر من اربعة اشركن فيه ولو

لوجهين احدها لان لا يلزم الاجماع ببقية الورثة لانه لو اطلق لواصله من من بجبا يخون الكل اذا  
ترك اربع زوجات بلا ولد والنصف مع الولد والوجه الثاني ان مقابلة الجحيم بالجمع يقتضي مقابلة الفر بالفر  
فيكون لواصل الزوج والنصف عند امره نورا بالنصف واذا كثر زوجات الماتة بينهن فيفرق اليهن جميعا على  
السواء لعدم الاولوية كما اذا مات امرأة وادى بجلان واكثر نكاحا واما كل واحد منها البينة ولم يكن  
بنت واحد منها ولا دخل باقا فانهم يقسمون ميراث الزوج واحد لعدم الاولوية فكذا هذا فصار للزوجات حالتان  
الزوج بلا ولد والثمن مع الولد **قال** رحمه الله والنصف النصف لقوله تعالى وان كان من طاعة فلها النصف  
**قال** وللاكثر الثلثان وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وروى عنه ائمة العلماء الامام عمار بن عبد الله بن  
الاعرج انه جعل حكم الثنتين من من حكم الواحدة فجعل لها النصف لقوله تعالى فان كن ستا ففوق اثنتين  
فلهن ثلثا ما ترك مطلقا في الثنتين يكون من ستا وهو جحيم ومع بقوله ففوق اثنتين واكثر بغير الجحيم  
بقوله فلهن والمعلق به لا يثبت بدونه لان الله تعالى جعل للثنتين النصف مع الابن وهو يحق النصف  
وحظ الذكر من حظ الاثنين فعلم بذلك ان حظ الثنتين النصف عند الانفراد وللجهل وروى عن جابر انه  
قال جاءت امرأة سعد بن الربيع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بانيتها من سعد فقالت يا رسول الله ثمان ابنتا  
سعد بن الربيع قتل ابوهما معك فاحد من ابنتي وان عمرها اخذ ما لا فم يور لها ما لا ولا ينكح ان الايام فقال  
يقضي الله في ذلك فترث ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واحدة الثمن وما يورثه من ميراثه وانما لا يورث في الثنتين لان تخصيص الثمن بالذكر لا يفي  
لحكم عامه على ما عرفت في موضعه فترثا ان حكم الجميع بالكن وحكم الثمن بالنصف ولان الجحيم قد يورثه الثنية  
لا سيما في الموازين على ما بينا من قبل فيكون الثمن مراد بالاية وهو الظاهر الا يري ان الواقعة كانت للثنتين  
فاعطاها رسول الله صلى الله عليه وسلم الثمنين حكم الالة ولقطة فوق الالة صلة كما في قوله تعالى فاصبروا فوق  
الاعتاق ان اصبروا الاعتاق وحمله على هذا اولى مما ذهب اليه ابن عباس رضي الله عنهما طهارة التوفيق بين  
السور والآية لانه تعالى جعل للذكر من اخوة الاثنتين واذن الاضطرار ان يجمع بين بنت فيكون له الثلثان  
وهو مثل حظ الاثنتين فعلم ان الثنتين النصف عند الانفراد والام يورثه وهو الثلثان مثل حظ الا  
ثنتين



ابوهم لان الله سبحانه وتعالى جعله في الموضع ونصيب الحج ولم يبين نصيب المثنى على ما قاله غلاب من الحاق  
المثنى باصولها كما قرأ بالجمع او بالاشارة كما في معنى الضم ولان المثنى حكمه في الميراث الا ان الله تعالى لم ي  
يسمى حكم الفرد وحكم المثنى جعل حكم المثنى حكم الجمع في الاصول اب وام اولاد اب وام في استحقاق الثلثين او  
الثلث وقوله ان البنين يستحقون النصف مع الابن قلت استحقاقها ذلك عند الاجتماع لا يدل على استحقاق  
ايام عند الاثر والابن ان الثلث من مائة يضمن مع الابن ثلثه المائتين والثلث من مائة يضمن مع الابن ثلثه المائتين والواحدة  
باصطلاح الثلث مع الابن والنصف عند الاثر **قال رحمه الله** ويصير الابن والابن مثل حظهما معناه اذا اختلف  
البنين والبنات عصبة البنون البنات فنكون للابن مثل حظ الانثيين لعقوله يوصيكم الله في اولادكم  
الذكور مثل حظ الانثيين فصار للبنات ثلثه احوال النصف للواحد والثلثان للانثيين فصاعدا و  
التقسيم عند الاختلاف المذكور **قال رحمه الله** واولاد الابن كاولاد الابن عند عدم الولد حتى يكون  
بنو الابن عصبة كالبنين وبنات الابن كالبنات حتى يكون للواحد النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان  
فصغير من الذكور عند الاختلاف المذكور فيكون للذكر مثل حظ الانثيين **قال رحمه الله** ويجوز لابن اب  
ولو الابن بجب الابن ذكوره وانما ثم سواه لان الابن اقرب من غيره فلا يرثون معه بالعصوبة وكذا بالفرع  
لان بنات الابن يرثن به فلا يرثن مع اهل بيته وان كن لا يرثن به بان كان معهن فهو سوا ولا يرثن به بغيره  
كما في اولاده لان ما ثبت للاصل المثلين ثبت لمساوته مرفوعة **قال رحمه الله** ومع البنت الاقرب الذكور الباقي ان اذا  
كان مع البنت الميت لصلبه اولاد الابن اولاد الابن وان سفل والجمع كان في عصبة بنات الابن والابن  
الباقي بعد فرض البنت الصليبة الاقرب الذكور منهم لانهم عصبة فيجب الابعاد وهذا لما يستقيم اذا لم يكن في درجة  
بنت الابن ولا اذا كانت في درجة بنت ابن فشاركه فلا يكون الباقي من فرض البنت لموصوف **قال رحمه الله**  
وللاثلاث السوس تركة الثلثين اي بنات الابن مع الواحدة الصليبة السوس تركة الثلثين وموادها اذ لم  
كن في درجتين ابن ابني وام اذا كان مع ابن ابني بن عصبة معه فلا يرث السوس وانما كان ابن السوس  
عند ائمه عن لقول ابن مسعود رضي الله عنه في بنت وبن ابني واخذت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول للبنت النصف لبنت الابن السوس تركة الثلثين والباقي للاخت وقوله تركة الثلثين دليل على

الابن يدخل في لغة الاولاد لان الله تعالى جعله في الموضع ونصيب الحج ولم يبين نصيب المثنى على ما قاله غلاب من الحاق  
بقي منه السوس فيعطى لها تركة ذلك فلو لا ان الله تعالى جعله في الميراث الا ان الله تعالى لم ي  
الصليبة اقرب اليه فبقدم عليهن بالنصف ودخلوهن على عموم الجواز او بالاجماع **قال رحمه الله** ويجوز  
ببنين ابني بنات الابن بنين صليبين لان ابن ابني كان تركة الثلثين وقوله كل بنتين فنفطين  
اذ لا طريق لتوريثهن فرضا وبغضيبا **قال رحمه الله** الا ان يكون معهن او اسفل منهن ذكر فتعصب من كان  
معهن او من كانت فوقهم من لم يكن ذات سهم ويعطون دونه اذ بقوله معهن ان يكون الغلام في درجتين سواء  
كان اقل من اولم يكن وهو امدح على وزير بن ثابت رضي الله عنهما وبه اذ عامة العلماء رضي الله عنهم  
وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال يعطى بنات الابن بنات الصليبة وان كان معهن غلام ولا ينافي معهن  
وان كانت البنت الصليبة واحدة وكان معهن غلام كان لبنات الابن السوس والمقاسمة فاباها  
اقل اعطيت وتسمى من المسائل الاثر والفرق ان معهن وجبة في ذلك ان بنات الابن بنات ميراثهن احو  
اميرن اما الغرض او المقاسمة وفرضهن الثلثان والمقاسمة ظاهر ولين ان اجتمع بينهما فاذا استكلت  
البنات الثلثين فلو قاسمن ارم الجمع بينهما فلا يجوز واذا كانت الصليبة واحدة اخذت النصف وبقي من فرض  
البنات السوس فافترق ان كن منفردات وان كن مختلطات مع الذكور كان لبن اقل اللعن من السوس  
والمقاسمة للثنتين به ولان لا يافى البنات اكثر من الثلثين ولانهم لا ميراث من مع الصليبين عند  
الاثر اذ فلهذا عند الاجتماع لان من لم يكن وارثا عند الاثر من الاناث فلا يعصب اهو عند الاجتماع  
كالجمع مع البنت وابن الابن مع اخيه وللجهود قوله يوصيكم الله في اولادكم المذكور من حظ الانثيين واو  
لاولاد الابن اولاد علي ما يثبت من قبل فيستلزمه الا هو قضية هذا ان يكون المال مقسوما بين المال الاناث  
عملن في حق اولاد الابن باول الاد كوفي حتى الصليبي او الصليبة الواحدة بما بعده وليس فيه جمع بين  
المجموعة والجواز ولا شراية وانما هو عمل يقتضيه كل لغة على من ومن حيث المعنى ان البنات الصليبيات  
ذوات فرض وبنات الابن في هذه الحالة اعصاب مع اخوته وصاحب الغرض اذا اخذ فلهذا خرج من البين  
كان لهم كن فصار الباقي من الغرض كيج حال في حق العصبة فيشاركه ولا يخرج من العصبية كما انفردوا







كان مع البنت اخت لأم وأخت لأب في رواية الباغي توصف وفي رواية غيره من الجميع  
لأنه من خطا الشئين هو وجهه بغيره ان امرأته ليس له ولوله اخت فله نصف ما ترك فارتد من شرط  
بعد الولد وام الولد ينزل الذكر والابن ان الله حب الزوج من النصف الى الربع والزوج من الربع  
الى النصف بالولد والام من الثلث الى السدس فاستوى فيه الذكر والانثى والزوج هو وارثها وانما شرط  
عدم الولد فيما تلى انما كان لارتد النصف والثلثي بطريق الفرض ونحن نقول ان الارث مع البنت فرضا  
وانما يورث على انما عصبته ويحمل ان يراد بالولد هنا الذكر وقد قامت الدلالة على ذلك وهو قوله وهو يرث  
ان لم يكن لها ولي يعنى اخا يورثها ان لم يكن لها ولي ذكر لان الامة اجتمعت على ان لا يرث عصبته مع الا  
نثى من الاولاد او نقول ان شرط عدم الولد انما كان لارتد الارث لا جميع حالها وذلك وميت بالولد وان كان  
انثى **قال رحمه الله** وللواحد من ولول الأم السدس وللأخت الثلث كذا في رواية أخرى وانما شرط عدم الولد وان كان  
كان رجل يورث كلاله او امرأة ولها اولى من ولولها الثلث كذا في رواية أخرى وانما شرط عدم الولد وان كان  
في الثلث الحواشي لولاد الأم لان اولاد الأب والأم والأب ذكر وروى في ان النصف على ما ذكرنا من قبل  
لهذا فاما بعضهم ولها اولى من ولولها الثلث كذا في رواية أخرى وانما شرط عدم الولد وان كان  
او قال ان ذكرته فله وسكت عن ذلك فلهي للعمر بالفضل ولان الله تعالى سول بينهما حالة الا انما دل ذلك  
على استواءهما حالة الاجتماع **قال رحمه الله** ويجوز بالابن وابنه وان سفل والاب والجد والافوة يجوزون  
كلهم يجوزون بهولاء المذكورين ومع الابن وابنه وان سفل والاب والجد وان علا وكون الافوة يجوزون  
بهم لان ميراثهم من شرط الكلاله واختلف في الكلاله على من صفت الميت او للورثة او للزوجة او قرينة يورث  
بكره الراء وفيها وايضا ما كان شرط النسب بغير الوالدين والولد الميت فيسقطون بهم والكلاله مشتقة  
من الاحاطة ومنه الاكليل لاحاطة بالاب والجد والولد الميت فيسقطون بهم والكلاله مشتقة  
من الافوة والافوات وقيل اصلها من البعد يقال قلت الرحم من فلان وفلان اذا شاعرت وبقال حمل  
فلان على فلان ثم حملت عن ابنة ذكره وبعده عن غير قرابة الولاد بعيد بالنسبة الى الاولاد قال الفرزق ورثتم  
قناة الجد لان كلاله تايعن ابنة من ابنة عبد غنم ولا يرثون غنم من جد غنم عن اصولكم لان الغنم كالانعام

والافوة وولول الابن ولول على ما بنينا من قبل فلا تكون كلاله **قال رحمه الله** والبنت تجب والد  
الام فقط الى بنت الميت تجب الافوة والافوات من الام وصدم ولا تجب الافوة من الابوين ولو كان  
من الاب لما ان شرط ارثهم الكلاله بولاد كلاله مع الولد والبنت ولو بنحوهم وكذا بنت الابن لما ان ولد  
الابن ولدا فان قيل وجب ان لا يورث الافوة والافوات من الابوين او من الاب مع البنت وبنت الابن  
من ارثهم من شرط الكلاله قلنا الكلاله من شرط في صفة لارث النصف والثلثي والارث الحاصل بالعصبة  
فلذا انتفى الكلاله انتفى هذا الاب من شرط بالامطلق الارث فيستحقون الارث بالعصبة مع البنت  
بعض اخر على ما بنينا خلاف ارث اولاد الام فان جميع ارثهم من شرط الكلاله فيستحقون بقدر افضار للافوات  
لأب وام حصة الالف النصف للواحد والثلثان لاكثر منكم والتخصيب اصيلهم ومع البنات والسقوط  
بالابن وللأفوات للاب سبع احوال في الحنفية والسدس حصة الواحد من الاب والأم والسقوط بالاب  
ثلاثين من الافوات من الابوين كما يقوم وصول اولاد الام لثلاثة احوال السدس للواحد والثلث لاكثر منه  
والسقوط بما ذكرنا **قال رحمه الله** وعصبته وهو معطوف على قوله وفيه في اول الكتاب بعد ذكر الدين  
الوصية في قوله يقيم من ورثته الى وم ذوق من وعصبته وهو معطوف على الجمله فيكون خبر **قال رحمه الله** الى  
من اشد الحال ان انفرد الباقي مع ذوقهم عند تقسيم العصبته الى العصبته من اشد جميع المال عن انفرد وما ابقته  
الغاية من وجود من له العرض المعز وهذا رسم وليس كلاله لا يفيد الا على تقدير ان يعرف الورثة كلهم  
كن يعرف من هو العصبته من فيكون يعرفوا الحكم والمقصود معرفة العصبته حتى يعطى ما ذكر ولا يتصور  
ذلك الا بعد معرفة من يقول العصبته نوعا نسبيا وبسبب النسب لثلاثة انواع عصبته بنفسي وهو كل ذك لا يدل  
في نسبته الى الميت انثى وم اربعة اقسام جزء الميت واهل وجزء ابنة وجزء جد وعصبته بنفسي وهو كل انثى فرضا  
النصف والثلثان يورث عصبته بافوات من وعصبته بنفسي وهو كل انثى تقسم عصبته مع انثى اخر من البنات مع الا  
والسببية مولى العناقة والانثى ليست بعصبته حقيقة لان العصبته انما تنسب لعقوة وطهول التناهي به  
ولا يحصل التناهي بالانثى وانما من عصبته بنفسي او حكما في حق الارث فقط **قال رحمه الله** والاصح لابن ابنة  
وان سفل ان اولادهم بالعصبة جزء الميت وان سفل وغيرهم محجوبون بهم لقوله يوصيكم الله في اولادكم للمذكور







من بدى به بمنزلة على ما ذكرنا او يكون الحارب اقرب كالاعمام مجنون بالافوة وباولادهم وكا اولاد الا  
عمام والافوة مجنون باعدادهم **قال رحمه الله** والجور تحجب كالاخوين والاختين بحجاب الام من الثلث  
الى السوسج الاب والابن ان كان مع الارث للافوة ثم واد بالكلالة وارث الام الثلث ثم واد بعدم الاشياء  
من الافوة وادى عن ابن عباس رضي الله عنهما في اربام وثلثة افوة للام السوسج والافوة السوسج والباقي للاب  
فجعل للافوة ما نقص من نصيب الام لان اية الكلالة تمنع من ذلك وان حجب الام بهم لا توجب لهم ما نقص من  
نصيب اخيها من غير ان حصل لهم شيء **قال رحمه الله** المحروم بالرق والقتل مباشرة واخلاق الدين والدار  
الى الجحيم المحروم من الارث ههنا الانبياء وعنوان مسعودي تحجب النقصان بنقص نصيب الزوجين والام  
بالولد المحروم بما ذكرنا لان الله تعالى ذكر الولد مطلقا ونقص به نصيبهم من غير فضل بين ان يكون وارثا و  
محروما وكذا نقص نصيب الام بالافوة مطلقا من غير فضل فيترك على طلاقه وللجور حجب لانه لو حجب  
هذا الجور وهو لا يرث لادى الى رفع المالى مع وجود الوارث او لتضييعه لان بين المال ايضا الارث مع  
الابن والافوة وجه قول الجمهور ان المحروم من حق الارث كالميت لا يحرم بلغة في نفسه كالميت لم الميت لا يحرم وكذا  
المحروم فصار يحجب الجرحان والنصوص التي يوجب نقصان ارثهم لانهم مطلقا لان الله تعالى ذكر الاولاد  
اولا واشتبهوا في انهم ذكره بعد ذلك حجب النقصان بهم فينصرف الى المذكورين واولادهم المتاهلون للارث  
فكذلك يقال في الافوة والافوات لان المذكورين منهم في الارث هم المتاهلون للارث فكذلك المذكورون في  
الجحيم المتاهلون للارث وعزلا ان المحروم وانقلبت به هبة تسلب اهلية الارث فالحقصة بالمعوم ولا  
كذلك الجور فانه اهل في نفسه الا ان صاحبه غلبه على اية الزيادة فمرد فلا يطل عليه في حق غيره وانما سبب  
الحربان بقوله المحروم بالرق الى ارض ليس بين الاسباب مانعة من الارث فان الرق يمنع الارث لان الرقيق  
لا يملك شيئا قال الله تعالى من لا يملك عبد اقلو كالا يقر على شيء وقال عليه السلام لا يملك العبد الا الطلاق  
ولا فرق في ذلك بين ان يكون قننا وهو الذي لم يعقدها بسبب الجحيم اصله وبيد ان يعقدها بسبب الحرية كالمرد  
المكاتب وام الولد ومعتق البعض عند ابي حنيفة لان المعنى يشمل الكل وهو عدم بقدر الملك اهلهم والمكاتب لا يملك  
الرقبة وهو يحد ما بقى على درهم على ما جرى في الجحيم فلا يكون اهلا للارث والقتل الذي يمنع الارث هو الذي يتعلق

به واصد منها كالقتل بسبب نقصان لا يوجب الجرحان لان حرمان الارث عقوبة فيتعلم بما يتعلق  
به العقوبة وهو القصاص والكفارة والشافعي رحمه الله يعلقه بطلاق القتل حتى لا يرث عن اذ اقترله  
بعضا وبهم او كان القريب قاضيا فحكم بذلك او شاهد اجتهده او ما عدا فقتله او من على سبيل فقتله  
دفع الى ذلك يمنع الارث عن من وهذا الامع لان الشاع او حجب على قتله او اجازة قتله في ههنا الصور فكيف  
يوجب عليه العقوبة بعد ذلك ولهذا لا يتعلق بهذا القتل سائر عقوبات القتل كالحربان والوارث بعقوله  
على السلام ليس للقاتل شيء الميراث هو القتل بالتقويم على قتله عليه السلام ليس للقاتل ميراث بعد صاحب  
البقرة ان قاتل هو كصاحب البقرة وهو كان مقتويا واحصر بقوله مباشرة عن القتل بالسيب واختلف  
الدين ايضا يمنع الارث والمراد به الاطلاق من الاسلام والكفر لقوله عليه السلام لا يرث المسلم الكافر ولا  
الكافر المسلم واما اختلف في حجب الكفار كالنصارى واليهودية والمجوسية وعقب الوثنيين فلا يمنع الارث حتى في  
التوارث بين اليهودي والمجوس والفرس لان الكفر طهارة وامر وقال عليه السلام الناس كلهم حيتي وخني  
حيي واختلف الدارين يمنع الارث والموت هو الاطلاق حكاه في اليعترة الحنفية بدون حتى لا يرث الارث  
بين المتناسين والذين في دارنا ولا في دار الحرب يخرج من المتناسين وبين مقلو في داره لان المتناسين اذا دخل البنا  
او ابرهم من اهل داره حكم وان كان في غير حبيصة والوارثا خلق باخلاق المنفعة والملك كدار الاسلام  
ودار الحرب ودارين مختلفين من دار الحرب باخلاف ملكهم لانقطاع الولاية والتمتع فيما بينهم والارث  
يكون بالولاية **قال رحمه الله** والكافر يرث بالنسب **قال رحمه الله** بالنسب كالمسلم لا يحتاج ملك فيمكن بالاسباب الموصوفة  
للملك كالحكم ولا يعقد الرقة الحق بالمسلم في المملكات فيمكن بالاسباب الموصوفة للملك كالمسلم فيكون  
حكمه في ذلك كالمسلم **قال رحمه الله** ولو حجب احد ما فبا حجابي لو اجعت في الكافر قربان لو تفرقتا  
في شخصين حجب احد ما لا يرث بالجار وان لم يحجب من القرائين كما اذا تزوج المجوسي امرأة من ولد له ابنا  
فلهذا الولد ابنا وابن ابنه فيرث من كمالا اذا ماتت على انه ابن ولا يرث على انه ابن الابن لان ابن الابن يحجب الابن  
ولو ولد له بنتا لمكان الابن يرث العتق على ان بنته في السوسج وان بنت الابن تملك العتق  
يرث من ابيها على انها بنت ولا يرث على انها بنت لان الارث سقط بالبنت ولو تزوج بنته بنت



فولدت لبنتا يورث من امها النصف على انها بنت ويرث الباقي على انا عصبة لانها اختها من ابي واسم  
عصبة مع البنت وان ماتت يورث النصف على انها بنت ولا يرث على ان ماتت لانها من ذوق الام  
فلما يورث مع وجود ذريتهم او عصبة وهو قول عامة الفقهاء رضي الله عنهم وفيه اذ اصحابنا وفي رواية عن ابن  
مسعود وزيد بن ثابت ثابت يورث بالبنت القرائين والكواهي في ابقوا ما واه من اهلها والشافعي رحمه  
والصحيح الاول لان فيه اعمال السبب لا يجوز ابطاله بغير مانع والمنازع الحارثي لم يوجد فيها اذ بالجهتين  
الاخر ان المسلم يورث بالجهتين اذا اتفق لذكر بان ماتت المرأة وتركته ابن عمها وهو زوجها او اخوها من  
امها فانه يارث بالفرض والعصبة فكذلك المأثور اذ هو لا يارث المسلم في سبب الملك كالمهر وغيره خلافا لابي حنبل  
وام حنبل لا يورث الاب بالعصبة ولا يرث الفرض على انه من ام لانه ليس فيه اختلاف للجهة لانه يورث بالاضافة  
في جهة واحدة فلا يبرح الاستحقاق بها بل للترجيح فقط عند نزاعه من يورث في القوة كقوله **قال رحمه الله**  
لا يخلو محرم من الميراث المأثور بغير محرم كما اذا تزوج الجوزي امه او غيرها من المحارم لا يرث من المأثور اما عندنا  
فقط لان النكاح لم يصح لهما عندنا في حصة فلان وان كان له حكم الصحة لكن لا يورثه اذ اسم فلان كالقاسم  
**قال رحمه الله** يورث ولو الزنا واللعان جهة الام فقط لان نسبة من جهة الاب منقطع فلا يرث به ومن جهة  
الام ثابت في ذم امه واهلها من الام بالفرض لا غير وكذا ترده امه واهلها من امه فرض لا يرث ولا يورثون  
يورثون ما يورثون بالعصبة الاب بالولاد او الولاد في غير من يورثون من جهة الام او من بالعصبة وكذا هو  
يورث معتقة او معتقة او وليه بذلك **قال رحمه الله** ووقف للميراث ان كان اذ ترك الميراث امه حاملا  
او غيرهما من يورثه ولو ما وقف لاجله نصيب ابن واحد وهذا قول ابي يوسف رحمه الله وعنه يوقف نصيب بنتي  
وهو قول محمد رحمه الله لان ولادة الانثى معتادة على ان يورث نصيب اربع بنين او اربع بنات  
الاكثر لانه يتصور ولادة اربعة في بطن واحد فيترك نصيبهم احتياطا والفتوى على الاول لان ولادة الواحد  
هو الغالب والاكثر منه وهو محتمل للغالب ويؤخذ كقوله في الولد لا يورثه لان احتمال ان يكون اكثر من هذا اذا  
كان في الولادة ولو ما اذ لم يكن فيهم ولا فلا خلاف الميراث منهم لكثرة الاولاد وقتلهم وجملة الامور لا  
خلو اما ان يكون الولادة اولاد فان كانوا اكلهم اولاد اختير ما ذكرنا في العود على الاطلاق

وان لم يكونوا اكلهم ولا ولا فلا خلوا ما ان يكون فيهم اولاد اولاد فان كان فيهم اولاد يعطى كل وارث  
هو غير الولد نصيبه ثم يقسم الباقي على الاولاد ويترك نصيب الحمل من على الاطلاق الذي ذكرناه وان لم يكن في  
الورثة ولا ولد للحمل من الميت يعطى كل وارث منهم نصيبه على تقدير الحمل ذكر او انثى ايها اقل وان كان على احد  
التقديرين يورث دون الآخر فلا يعطى شئ وكذا اذا كان فيهم من لا يرث على تقدير ولادة حيا وعلى تقدير و  
لادة ميتا يورث فلا يعطى شئ للاختلاف وان كان نصيبه على احد التقديرين اكثر يعطى الاقل للميتين به ويؤخذ  
الباقى **قال رحمه الله** ويرث ان خرج اكثره فان لا اقل من الحمل يورث ان خرج اكثره وهو من مات وان  
خرج اقله وهو من مات لا يرث لان انفصاله حيا من البطن فمات لا يرثه والاكثر يقوم مقام الكل ثم ان  
خرج مستقيما فلا يعطى شئ وان خرج منكوشا فالمعصية منته وقوله من قبل **قال رحمه الله** ولا يورث  
بين العرق والحرق الا اذا علم ترتيب المولى اذا مات جماعة في العرق في الاختراق ولا يورث اياهم مات  
او لا جعلوا ما اثم ماتوا جميعا معا فيكون مال كل واحد منهم لورثته ولا يرث بعضهم بعضا الا اذا عرف  
ترتيب موتهم فيمن المتأخر من المتقدم وهو قول ابي بكر وعمر ويزيد واصل الروايتين على ان كان كذلك  
لان الارث يتبين على اليقين بسبب الاستحقاق وشروط وطبيعة الوارث بعد موت المورث ولم يثبت ذلك  
فلما يورث بالشك وقال ابن مسعود يورث بعضهم بعضا الا ما يورث كل واحد منها من صاحبه وهو اصل الروايتين  
عن عمار رضي الله عنه ووجهه ان حياة كل واحد منهم كانت ثابتة يبقين والاهل بما واهلها ما بعد موت الآخر  
ولان الحادث يضاف الى اهل اللواتي فكل واحد منهم مات يورث الا من يورث من الاماورة منه للفقير  
لان كل واحد من جبابون ماله من واهل حال قلنا اذا استحال من حق البعض استحال من حق الكل اذ سبب الارث  
محدد لا يقبل الجزاء فاما حياتهم بعد اللوغ لا للاستحقاق وكذلك الحكم اذا ماتوا بانها دام الجدار عليهم  
او في المعركة ولا يورث اياهم مات اولاد **قال رحمه الله** وهو موقوف على العصبة ان يقسم ماله بين ورثته و  
هم ذو فرض وعصبة وذو رحم **قال رحمه الله** وهو قريب ليس بن ذى رحم وعصبة اي ذوالرحم وهو قريب ليس بعلة  
بغرض ولا بعصبة وهذا على اصطلاح اهل غزو العلم وفي الحقيقة الوارث لا يخرج من ان يكون ذارم و  
ختمه لانه انما هو قريب هو ذوم رحم وقريب هو ليس بن ذى رحم ولا عصبة ومضى الكلام في الاولين

بين







لقرابة الام وهو من الايتصور في الفروع وانما يتصور في الاصول والعبارات **قال رحمه الله** وان  
اشفق الاصول فالقسم على الابواب ان انفق صفة من يرثون به الذكور والانثى يوم يختلفوا خبر  
كانت القيمة على ابوابهم حتى جعل منهم المذكور من خطا الاثني والمراد بالاصول المذكور بهم سواء كانوا اصولا ام  
اولاد يكونوا **قال رحمه الله** والا فالعدد منهم والوصف من بطن اختلف لان تم تنفق صفة الاصول يعتبر  
العدد من الفروع الى الميراثون بهم والصفة من بطن اختلف فيقيم المال على ذلك البطن فيعتبر عدد كل واحد من ذلك  
البطن بعد وفوقه حتى يجعل الذكر النور في ذلك البطن ذكورا بعد ذكوره والانثى الواحدة اثنا بعد  
فوقه او يعطى الفروع ميراث الاصول وان كان فيهم بطون مختلفة فيقيم المال على اول بطن اختلف على الصفة  
التي ذكره نام فجعل الذكر طائفة والانثى طائفة بعد القسم في اصاب الذكور جميع وقسم على اول بطن اختلف  
بعد ذلك وكذا اصاب الاناث وهكذا جعل ان يترى الى الذين هم احياء وهذا قول محمد رحمه الله وعنه ابان يوسف  
والحسن زيدا يعتبر ابواب الفروع سواء انفق صفة الاصول في الذكور والانثى او اختلف ولو كان لبعضهم  
جهتان او اكثر يعتبر لجهتان والجزات فيمن يملك جهته غير ابان يوسف رضي الله عنه يعتبر في الفروع ومحمد رحمه الله  
في الاصول على القولين حتى لا يربط لاجلهم واحدة عن ابان يوسف وذو الرعم يربط لاجلهم عنده على الصبيحة  
الفروع على من الرواية ان الجن يستحق الميراث باسم الجن والام لا تخلف ميراثي وارث ذوال الارحام بالقرابة فينفق  
بتعدد ما وقول محمد رحمه الله في ذوال الارحام جميعا وهو ان يرثوا ويترى عن صيغة رحمه الله **قال رحمه الله** والفروع  
نفق ويرثون وتلك من ولد وموسى في الفروع المفقرة بكتاب الله من السنة وفي نوعان على التخصيص  
ان يوات بالاكمل او على التضييق ان يوات بالاقل فيقول الضيق والضيق والضيق والضيق والضيق والضيق  
نفق نفق او نفق الثمن وضيق وضيق **قال رحمه الله** ومخارج ان ان للنفق ولربعة وثمانية وثلثة  
وسنة لغيره وانما في ذرية وعشرون بالاضطراب في خارج حق الفروع في التكويرة وفي السنة بسبعة اشنان  
في الاخر ذكره في ايراد بالاضطراب اضلالا هذه النوعين بالاضطراب في اهل ان من الفروع لا يخلوا ما ان يلى كل  
فرض من منفرد او مختلط بغيره فان جاء منفردا في كل فرض لغيره وهو المخرج الذي يشترك في الحروف والا لفق  
فانه من اثني وليست هي له وذلك مثل الثمن من ثمانية والسدس من ستة والثلث من ثلثة والربع من اربعة وان

جا مختلط بغيره فلا يخلوا ما ان مختلط كل نوع بنوعه او احد النوعين بالنوع الاخر فان اختلف الى  
نوع بنوعه فيخرج الاقل منه يكون مخرجا للكل لان ما كان مخرجا يخرج مخرجا للضعف والضعف ضعفه كما  
مخرج للثمن او الستة مخرج للسدس والضعف والضعف ضعفه فان اختلف احد النوعين بالنوع الاخر فخرج  
من اقل عدد بمخرجه واذا اردت معرفة ذلك انظر مخرج كل واحد من الفرضين على من ثم انظر هل بينهما موا  
او لا فان كان بينهما موافقة فامر به وفي احوال في جميع الاخر وان لم يكن بينهما موافقة فيخرج باحدهما  
في جميع الاخر فالمبلغ مخرج الفرضين ثم اذا اختلف النصف من الاول بطل الثاني او بعضه فهو من ستة  
لان من مخرج النصف والسدس موافقة بالنصف فاذا ضربت وفق احوال في جميع الاخر بثلثة وان اختلف  
الربع من الاول بطل الثاني او بعضه فهو من اثني عشر لان مخرج الربع وهو الاربعة يوافق مخرج السدس وهو  
الستة بالنصف فاذا ضربت وفق احوال في جميع الاخر بثلثة اثني عشر ومنه مخرج الجوزان وان كان المختلط به  
الثلث والثلثان فلا موافقة بين المخرجين فامر باحدهما في الاخر بثلثة اثني عشر وان كان المختلط بالثاني  
هو الثمن فان كان المختلط به السدس فيخرج من موافقة بالنصف وان كان المختلط به الثلثين فلا موافقة  
بينهما فامر بثلثة في ثمانية يبلغ اربعا وعشرين فمنه مخرج الجوزان فصارت جملة الخارج سبعة ولا يجمع اكثر من  
اربعة فروع في مسألة واحدة ولا يجمع من احوال اكثر من خمس طوائف ولا يكثر على اكثر من اربع طوائف **قال**  
رحمه الله ويقول بزيادة اي تقول عن الخان بزيادة من اجزاء الخان اذا اجتمع في مخرج فروع كثيرة بحيث  
لا يكتفى اجزاء الخان كذا فيحتاج الى العول بزيادة من اجزاء الخان فترفع المسئلة والعول الارتفاع ومنه على  
الميراث في ارتفاع من عول الارتفاع المسئلة او ما فيه من الميل عن الفرض المقدور والعول الميل والجور يقال على  
الحكم في حكم اذا حال وجاز ومنه قوله في ذلك ادنى ان لا يقولوا والمراد بالعول عول بعض لان كل لا تقول  
وانما يقول ثلثة من الستة واثنا عشر واربعة وعشرون والاربعة الاخر لا تقول **قال رحمه الله** فستة يقول  
للعشرة وترا وتنفق يربط بالوزن السبعة والستة وبالثلثة الثمانية والعشرة فتعال عولها الى سبعة زوج  
واضنان لابوين او لابوين ولم يثبت لارب وعشرون عولها الى ثمانية زوج واثني من اربعة اضنان من ام او زوج  
وثلاث اضنان متفرقات او زوج وام واثني من اربعة اضنان من اب او زوج واثني من ابوين واثني من ام او زوج











فان من مسمى من العنانة يدعى بنت ابن مع بنت الصليب لا على اصناف الابوين ولا على اضافة  
من ام الام ولا على جن الان يكون وارث غير ما به اضافة لان الفاضل من العرض ماضو بطريق العصبية  
فيقدم فيه الاقرب فالاقرب ميراث الجدة السدس كان طعة فلما يرد عليه لان يكون وارث غير ما يكون في اول من الا  
جانب قلنا هذا الوجه غير معتبر في هذا المبحث لبعض وفضل النقص على الجاهل عند النقص بالعول غير انه  
انه في تفصل النسب هذا الاجتماع فيفضل في الفاضل ايضا وادخل النقص على الزوجين بالعول مما يوافق الويل  
التالي لانه لان ارثها بنت بالنقص على خلاف القياس وادخل الزيادة مما كان الثاني لانه لا يمكن انشاها  
يغتم عليه وتفقد النسب للام واحد من الاقارب فيحصل بالذكور وذلك لان استحقاق الزيادة ولا يتعرض لها احد الا  
بالنقص ولا بالانبات فاشتبهت بغير الارث على ذكره ولان النقص المذكور في تعيين بعض واحد منهم يشبهه  
والا فبطريق الرد ليس بغير ما هو بطريق العصبية فلا يتبع بغيره بديل اخر كما ثبت في بعض العصبيات  
حيث يات العرض بالنقص ما بعد الباقي بديل اخر ولا يجوز ذلك زيادة على النص ما هو عمل بمقتضى الثلثين ولم يثبت  
بالا بل بالنقص على ما بيناهم سائر الكتب اربعة اقسام ان يكونوا اجزاء واحد او اكثر عند عدم من لا يرد عليه وعند  
جوده فلا يخرج من انهم من الاربعة على ما في اننا **قال** رحمه الله فان كان من يرد عليه واحد فالمسئلة من  
دوسم كنبتين واضحين لانها السوي في الاستحقاق صار كالبنتين واضحين فيحصل المال ساهما بينهما فبقيين وكذا الجد  
ما ذكرناه والمراد بالاجنتين ان يكون من جنس واحد بان يكون كلاهما لأم ولأبوين **قال** رحمه الله والا فم من  
اثنين لو سدان وثلثة لو ثلث وسدس واربعة لو نصف وسدس وثلثان وسدان ونصف وسدس وثلثان او نصف  
وثلثان فالحكم بان من يرد عليه بنت واحد بان كان جنس ابنته او ثلثة فبحصل المسئلة من ساهم فبحصل من اثنين لو اجتمع  
سدسان بكن واثنتان لأم او من ثلثة اذا اجتمع ثلثة وسدس لأبوين لأم وكن او ام في لأم او ام واحوين لأم و  
من اربعة اذا اجتمع نصف وسدس كنبت وبنات ابن او ابوين واثنتان لأم او ابوين لأم او ابوين لأم او ابوين لأم  
واحد فيستحق النصف من الالانث وثلثة اذا اجتمع ثلثان وسدس لأم او ابوين لأم او ابوين لأم او ابوين لأم او ابوين لأم  
لأبوين لأم او نصف وسدس كنبت وبنات ابن او ام او ابوين لأم او ابوين لأم او ابوين لأم او ابوين لأم او ابوين لأم  
او ام واثنتان لأم او ابوين لأم او ابوين لأم او ابوين لأم او ابوين لأم او ابوين لأم او ابوين لأم او ابوين لأم

يجمع في باب الهمد اكثر من ثلث طوائف فاذا جعلت المسئلة من ساهم تحقيق رد الفاضل عليهم بقدر ساهم وهذا  
النوعان اللذان ذكرناهما احدهما ان يكون اجزاء واحد او اكثر من ذكر فيما اذا لم يختلفوا من لا يرد عليه وبق  
النوعان الاخران وهما اذا اختلفوا كل واحد من النوعين من لا يرد عليه **قال** رحمه الله ولو مع الاول من لا يرد عليه اعطى  
فرضه من اقل اجزائه اقسام الباقي على من يرد عليه كزوج وثلث بنات او لو كان مع الاول وهو ما اذا اختلفوا اجزاء  
واحد من لا يرد عليه وهو واحد او زوجين اعطى فرض من لا يرد عليه من اقل اجزائه فرضه ثم اقسام الباقي على دوسم من يرد  
عليه استقام الباقي عليهم كزوج وثلث بنات للزوج الربع فاعطى من اقل اجزائه الربع وهو اربعة فاذا اختلفوا  
وعوسم من ثلثة ساهم فاستقام على كل واحد البنات **قال** رحمه الله وان لم يستقم فان وافق دوسم كزوج وثلث بنات  
فام من وفق دوسم في خرج فرض من لا يرد عليه والا فام من كل واحد دوسم في خرج فرض من لا يرد عليه كزوج وثلث بنات  
ان لم يستقم الباقي فخرج فرض من لا يرد عليه على عدد دوسم من يرد عليه ينظر فان كان من الباقي من فرض من لا يرد  
عليه وبين ساهم موافقة فام من وفق دوسم في خرج فرض من لا يرد عليه كزوج وثلث بنات فان بينهما موافقة بالثلث  
فرد دوسم من الالانثين ثم اربعة في اربعة وان لم يوافق الباقي في دوسم كزوج وثلث بنات فانه لا موافقة بين  
الثلثة والثلثة فام من جميع دوسم من الاربعة فاعطى في الوجهين فيخرج المسئلة في الاول من ثمانية وخرج  
والوجه الثاني من عشرين لا اكثر في الاول من ثلثة اثنين في اربعة وفي الثاني خمسة في اربعة فبما في الزوج في الاول ساهم بين  
سنة فخلل واحد من البنات ساهم وبما في الثاني خمسة فبقي الباقي على خمسة فبقي كل واحد منهن ثلثة ساهم **قال** رحمه الله  
ولو مع الثاني من لا يرد عليه المراد بالثاني ان يكون طائفتان او اكثر ان لو كان مع طائفتين او اكثر من لا يرد عليه  
**قال** فاقسم ما بيني من خرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه وهو ساهم على ما بيننا كزوج واربعة جدان واربعة  
ست اصوات لأم للزوجات الربع فاعطى من اقل اجزائه وهو واحد من اربعة ساهم ساهم على ثلثة لان ساهم من ثلثة  
**قال** وان لم يستقم فام من ساهم من يرد عليه في خرج فرض من لا يرد عليه كزوج وثلث بنات وثلث بنات وثلث بنات ان  
لم يستقم الباقي من فرض من لا يرد عليه على ساهم من يرد عليه على مسئلة فام من ساهم من يرد عليه في خرج فرض من لا يرد  
عليه فخرج من خرج من حق كل واحد من غيرهم وهذا هو الذي بيننا في خرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة فام من ساهم من يرد عليه  
من يرد عليه فيما مثل به خمسة اربعة للبنات وواحد للجدان وما بيني من فرض من لا يرد عليه سبعة وهو لا يستقم



على خمسة فاضرب خمسة في الثمانية بتلح اربع من خمسة خرج سرام كل واحد مائة فخلل زوجات الثمن خمسة والباقي من سرام  
**قال** رحمه الله اضر سرام من لا يرد عليه في مسألة من يرد عليه فيما بين من يخرج فرض من لا يرد  
عليه وهذا البيان طريق معرفة سرام الزوجات في المثال الذي ضربته فاضرب سرام في خمسة فهو نصيبه من وادارت  
معرفة نصيب البنات فاضرب سرام من خمسة وهو اربعة ضيما بقى فرض من لا يرد عليه وهو سبعة بتلح ثمانية  
وعشرين فهو لهن وللجدات سرام موزون في سبعة وانما كان الضرب على ما ذكره لان خمسة لما ضربت في الثمانية  
وجبان يضرب سرام كل فرق من الثمانية في خمسة وسهم الزوجات واحد من الثمانية والباقي ثلث يرد عليه  
هو سبعة فيضرب في خمسة مبلغ خمسة وثلثي فصار السبعة موزونة في خمسة بالنسبة الى اصل المسئلة من يرد  
عليه لان كل من له شيء من الثمانية موزون في خمسة وكذا خمسة موزون في نصيب كل واحد من الثمانية لان كل  
عدد ضرب في عدد يكون كل واحد منها موزوناً بواحد وهو باقده ولهذا غير البيان بقية سرام من يرد عليه فيما  
بين من يخرج فرض من لا يرد عليه لا تغير العمل فاذا عرف فرض الفرضين بما ذكره خذ الى معرفة التقييد والبيان  
بينه **قال** رحمه الله وان انكر فصح كما وان اذا انكر على البعض او على الكل فصح المسئلة بالطريق المذكورة  
في التقييد لان السرام اذا لم ينقسم على اربابا اجتج الى التقييد وما ذكره في هذا الباب من الضرب لم يكن الا ليخرج سرام كل  
فرق من يرد عليه ومن لا يرد عليه من عدد واحد كما ذكره في محان السرام لا تصح المسئلة عليهم وقد ذكرنا  
طريق التقييد وطريق معرفة سرام كل فرق وطريق معرفة سرام كل واحد من اهل الفرق فلا تغيب والمثال  
الاول الذي ذكره المصنف وهو زوجة واربع جدات وست اصوات لام نصيب من ثمانية واربعين والمثال الثاني  
وهو اربع زوجات وست جدات تسع من الزوجات مائة واربعين **قال** رحمه الله وان مات البعض  
قبل القسمة ان مات بعض الورثة قبل القسمة التركة وبسبب هذا النوع من المسائل مناسبة مفاعلة من التقييد وهو  
الانالة يقال نحن الشمس الظل انزاله ومنه نحن الكفاب واستعماله فيما اذا صار بعض الانصبا ميراثا قبل  
القسمة لما فيه من نقل العمل والتقييد الى الفريضة الثانية **قال** رحمه الله وهو مسألة الميت الاول واعطى سرام كل واحد  
من خمسة مسئلة الميت الثاني وانظر من مافي بين من التقييد الاول وهو نصيب من الميت الاول وبين التقييد الثاني لانه احوال  
ان التوافق والبيان والاستقامة فان استقام مافي بين التقييد الاول فلا ضرب وصح ان يصح مسألة التركة

الاول

الاول الى ميت الفريضة الميت الاول والثاني مما صحت منه الاول وان لم يستقم فان كان بينهما موافقة  
اي سمي اي بين وهو نصيب من الاول وبين فريضة وهو التقييد الثاني فاضرب في التقييد الثاني في كل التقييد الاول  
وان كان بينهما ما بين اي سمي اي بين وفريضة وفي التقييد الثاني فاضرب كل التقييد الثاني في كل التقييد الاول  
المستلزمين ما بلغ من الضرب تقييد الفريضة فريضة الميت الاول وفريضة الميت الثاني وانما كان النظر من مافي يد  
الميت الثاني وهو نصيب من التقييد الاول وبين فريضة في ثلثة احوال من الاستقامة والموافقة والمباينة لان  
مافي يد وهو نصيب من الفريضة الاول اعتصوم على فريضة فصار فريضة نظير الرؤوس المعتصوم عليهم ونصيب  
من الاول نظير نصيبه من اصل المسئلة فكما ينظر في السرام والرؤوس في الاصول المسئلة في تقييد الفريضة فكذا سرامها  
حيث اذا انقسم مافي يد على فريضة لاحابة الى الضرب كما اذا انقسم نصيب الفرق من اصل المسئلة على رؤوسهم وان  
لم ينقسم فان وفق في ضرب وفق فريضة وان لم يوافق في ضرب كل الفريضة الثانية في الفريضة الاول كما ان  
والرؤوس كذلك فاذا عرف ذلك خذ الى بيان طريق معرفة نصيب كل واحد من ورثة الاول والثاني بالطريق  
المذكورة في التقييد وقد بينه في المختصر **قال** رحمه الله اضر سرام ورثة الميت الاول في التقييد الثاني اوفى وفقة سرام و  
ثمة الميت الثاني في نصيب الميت الثاني اوفى وفقة اي في نصيب من الفريضة الاول وان كان منهم من يرث من الميتين  
سرام كل واحد من الميت الاول في الفريضة الثانية اوفى وفقة اي في نصيب من الفريضة الاول وان كان منهم من يرث من الميتين  
فنصيب كل واحد يكون موزوناً بالذكي وجب فيه وكان بسن ان يضرب نصيب الميت الثاني وهو الذي يرث في  
الثانية اوفى وفقة لان من جملة ورثة الميت الاول الا ان نصيبه لما صار ميراثا كان مستحقاً لورثته فكان محسوباً  
بينهم فاستغنى عن ذلك بغير نصيب كل واحد من ورثة الثاني اوفى وفقة مافي يد وهو نظير ما ذكره في الرदान سرام  
من لا يرد عليه يضرب سرام من يرد عليه سرام من يرد عليه يضرب في باقى فرض من لا يرد عليه ولو مات ثالث  
قبل القسمة فاجعل المبلغ الثاني مقام الاول والثالث مقام الثانية في العمل ولو مات رابع فاجعل مبلغ الثالث  
مقام الاول والرابع مقام الثانية وهكذا الحامات واحد قبل القسمة من كان معه في ميراث الميت الاول او  
كانوا مع يعينهم ولكن جهة ارفعهم من الميتين ثلثة وان كانوا يعينهم ولم يخلق غيرهم من الورثة وجهه







هو فيما مضى في اصل المسئلة ان يعرف نصيب كل فريق من النصيب بطريق من اصل المسئلة في صلح  
 الرؤس وهو المصوب في الغريفة فالصالح فهو نصيب ذلك الفريق وقد سناه من قبل في موضعه **قال** رحمه الله وحاشا  
 كل فرد بنسبه سرام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم فمعدن يعطى مثل تلك النسبة من المصوب لكل فرد  
 يعرف نصيب كل واحد من افراد الفريق بان ينسب سرام جميع الفريق من اصل المسئلة الى عدد رؤس كل الفريق فمعدن  
 نسبة اعطى لكل واحد من افراد ذلك الفريق بمثل تلك النسبة من المصوب فخرج نصيب كل واحد منهم ومعنى ذلك معرفة  
 ان نسبت الى فريق واحد من غيرهم ففريق اخر عند النسبة وهن المسئلة والتي قبلها موضعها باب النصيب في ذلك  
 مما هناك وطرق اخر فلا يغيد **قال** وان اردت قسمة التركة بين الورثة او العزما فاضرب سرام كل  
 واحد من النصيب في التركة ثم اقسم المبلغ على النصيب وكون الدين بان فاضرب بين كل عزم في التركة بقسم  
 الخارج على مجموع الدين وهذا القام يكن بين التركة والدين ومجموع الدين موافقة وان كان  
 بينهما موافقة فاضرب سرام كل واحد من الورثة ودين كل عزم في وفق التركة فالبلغ فاقسمه على وفق النصيب  
 او على وفق مجموع الدين فخرج من القسمة فهو نصيب كل الوارث والواين لانه يجعل دين كل عزم بمنزلة  
 سرام كل وارث ومجموع الدين بمنزلة النصيب وهو امكن على قاعدة محله في الحساب على انه متى اجتمع اربعة  
 اعداد متناسبة وكان نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثالث الى الرابع وعلم من تلك الاعداد ثلثه ووجهل  
 واحد امكن استخراج المجهول من المعلوم وفيما نحن فيه اجتمع اربعة اعداد متناسبة اولها سرام  
 كل وارث من النصيب وثانيها النصيب وثالثها المصالح والوارث من التركة ورابعها جميع التركة  
 لان نسبة السرام الى النصيب كنسبة المصالح الى التركة الى جميع التركة والثالث مجهول والباقي  
 معلوم فاذا ضربت الطرف كان كضرب الثاني في الثالث فكذا اذا قسم المبلغ على الثاني خرج  
 الثالث ضروري ان كل مقدار تركب من ضرب عدد في عدد اذا قسم على احدى العددين خرج الاخر  
 كنسبة عشرة مثلا ما تركب من ضرب ثلثه في خمسة اذا قسم على ثلثه خرج خمسة واذا قسم على خمسة  
 خرج ثلثه وهن القاسم في الاصل في معرفة نصيب كل واحد من اصا الفريق فانه اجتمع هناك  
 ايضا اربعة اعداد متناسبة نصيب الفريق من اصل المسئلة وعدد الفريق والحاصل

احاد الفريق من النصيب ومبلغ الرؤس فنسبة نصيب الفريق من اصل المسئلة  
 نسبة المصالح الى النصيب لكل واحد الى مبلغ الرؤس وهو المصوب في اصل المسئلة  
 والثالث مجهول والباقي معلوم ويستخرج المجهول في مثل هذا بالطريق المذكورة في النصيب  
 في قضاء الدين اذا كانت التركة لاثني به فدين كل عزم بمنزلة سرام كل وارث و  
 دين الدين بمنزلة النصيب فيطلب الموافقة بين مجموع الدين وبين التركة في العمل  
**قال** رحمه الله وفي صلح من الورثة على شيء فاجعله كان لم يكن  
 قسم على سرام مانع لان المصالح لما تركب بين اعطوه جعل مستوفيا نصيبه وخرج من  
 الدين فيصير الباقي مقسوما على سرامهم وقوله فاجعله كان لم يكن فيه نظر لانه  
 قبض بدل نصيبه فكيف يمكن جعله كان لم يكن بل يجعل كانه استوفى نصيبه ولم  
 سوف الباقي ان نصبا وهم الايون ان المرأة اذا ماتت وخلفت زوجا وامام واما  
 نصيب الزوج على ما في ذمته من المهر بقسم الباقي من التركة بين الام والامم ان كان  
 بين سهران وسرم للهم ولو جعل الزوج كان لم يكن لكان للام سهم لانه الثلث بعد خروج  
 من بين وبين والهم سرام لانه الباقي بعد العرض وللناضون ثلث الثلث وهو سهران  
 من ستة والزوج النصف لثه وقد استوفاه باضد بول فق السوس وهو سهم للهم وكذا  
 حومات المرأة وخلفت ثلث اخوات متفرقات وزوجا فصاحت الاخوات لابل  
 ومن زوجت من البين كان الباقي بينهم اخماسا لثه للزوج وسهم للاخت لابل وسهم  
 للاخت لامل على ما كان لهم من ثمانية لان اصلها ستة ونحوه الى ثمانية فاذا استوفت  
 للاخت نصيبها وهو ثلثة بق حصة ولو جعلت كانه لم تكن لكانت من ستة  
 بين سهم للعصبة والله اعلم بالصواب ثم الكتاب والحمد لله الذي جعل عن صفات  
 بوعانة وعلاء عن يعون مخلوقات وبفضل علينا بمعرفة توحيد وصل الله  
 على من اصطفاه للهواه دليلا وجعل في معرفته طريقا وسبيلا الحمد لعقل الامة و



Süleymaniye Kütüphanesi			
KİTAP NO	1000	YERİ	193
KİTAP ADI	JAMCA ZADE	MUSEVİN	PASA
YERİ	Yeni Caddesi		
Eski Kütüphane			

وعنه الائمة وعلى اله وصحبه وسلم الى يوم يبعثون معاينه مجمع الشيخ الامام  
العامل شيخ شيخ الاسلام في دهره ووجد عصره في الدن ابو عمرو  
الشهر بالربيع اللهم اسبل علمه اديال الرحمة واهطل علمه سحاب الحكمة واسبح  
علمه سوايح النعمه فانه استخرج العلوم من الكامها وربتها على احسن نظامه  
وصلى الله على سيدنا محمد خاتمه خلقه وعلى اله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرا  
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والمجود الوهاب  
والثناء لمفيض الخيرة والجود والصلوة والسلام على محمد وآله  
بالمقام المحمود وعلى اله وصحبه اهل السما الوفا والجود  
واجمعنا معهم في دار الخلود يا رحيم يا ودود  
منت الكتاب بقوله الخلاق واعف عن لعبك المذنبين  
ووسع علمه النعمه والارزاق وادخله الجنة فانه  
مشتاق على يد العبد الضعيف الخفيف الفقير  
المذنب المحتاج الى رحمة ربه خالق  
اصول الساج قبل العمل بطول الازل  
كثير العصيان قليل الاحسان  
المحتاج الى العفوان وقد  
وقع الفراغ من تحرير هذا  
الترجمه بعون الله وحسن  
توفيقه على يد محمد  
ابن عبد الفتاح  
بركوشادى غفر له

من سلكه من كتب غفر له جميع العلماء  
من سلكه من طرق الايمان والفرقان  
لان من سلكه من الكمال اختلفت  
ازاده النعمه

في تاريخ سنة ثمان واربعين وثمانمائة  
او

